الأمم المتحدة والصومال

١٩٩٢-١٩٩٦

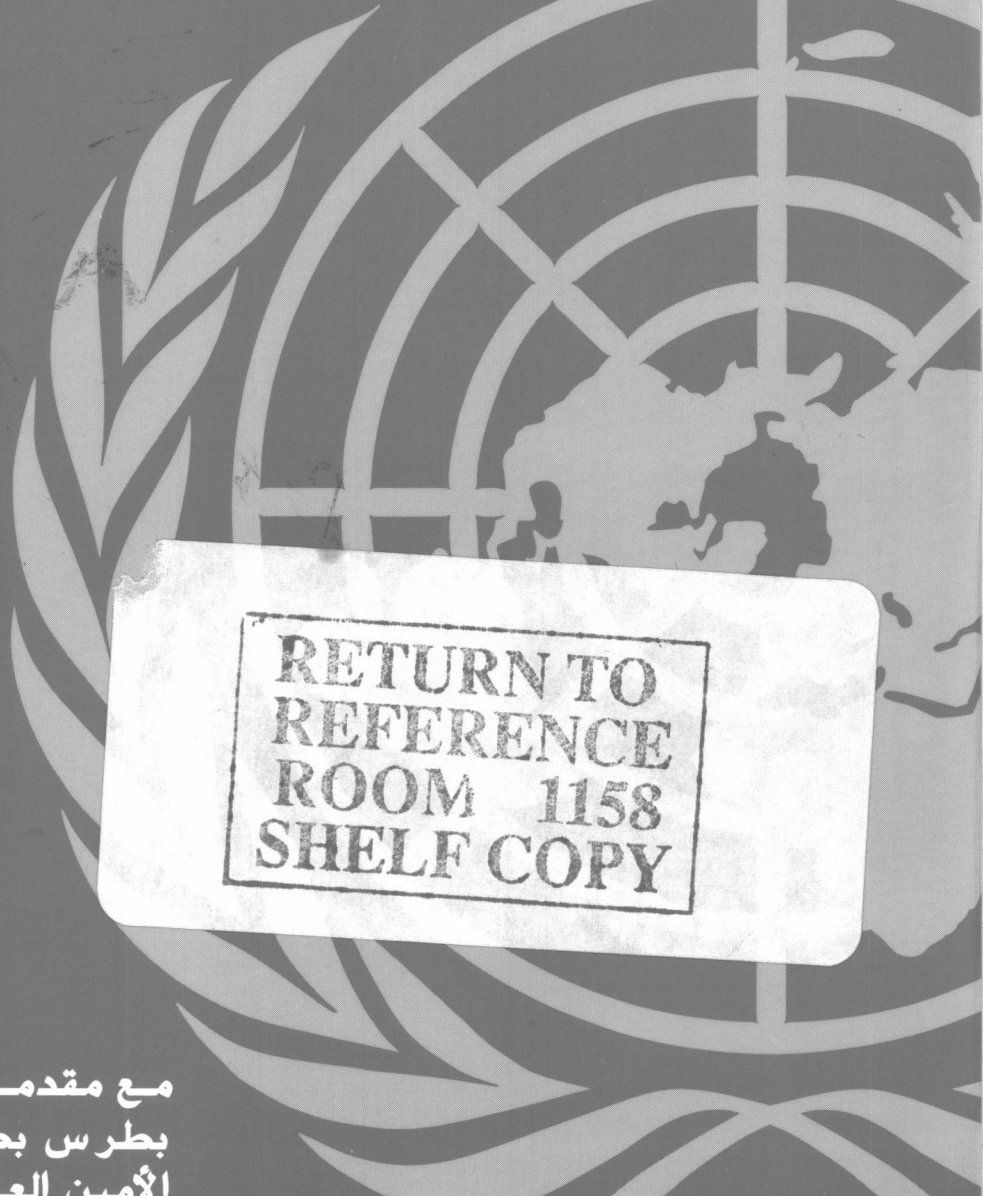

RETURN TO
REFERENCE
ROOM 1158
SHELF COPY

مع مقدمة بقلم
بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة

الأمم المتحدة والصومال، ١٩٩٢-١٩٩٦

الأمم المتحدة
سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد الثامن

الأمم المتحدة والصومال

١٩٩٢-١٩٩٦

مع مقدمة بقلم
بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة

إدارة شؤون الإعلام
الأمم المتحدة، نيويورك

صادر عن الأمم المتحدة
إدارة شؤون الإعلام
نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧

ملاحظة من المحرر:

إن كل وثيقة من وثائق الأمم المتحدة وغيرها من المواد المستنسخة في هذا الكتاب ("نصوص الوثائق"، من الصفحة ١٢٥ إلى الصفحة ٥٢٩)، قد خُصص لها رقم (على سبيل المثال، الوثيقة رقم ١، والوثيقة رقم ٢، وهكذا دواليك). ويُستخدم هذا الرقم في المقدمة وفي أجزاء هذا الكتاب الأخرى لتوجيه القارئ إلى نص الوثيقة. وبالنسبة للوثائق الأخرى المذكورة في الكتاب وإن كانت لم تُستنسخ فيه، يرد رمز وثيقة الأمم المتحدة الخاص بها (على سبيل المثال، *S/24952* و *A/49/563*). ويمكن بهذا الرمز الاطلاع على تلك الوثائق في مكتبة داغ همرشولد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، أو في المكتبات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أو في المكتبات الأخرى في أنحاء العالم التي عُينت كمكتبات وديعة لوثائق الأمم المتحدة. والمعلومات الواردة في هذا المجلد صحيحة حتى أيار/ مايو ١٩٩٦. وقد تم تعديل هذا النص تعديلا طفيفا عن الطبعة الإنكليزية، التي صدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، لكي تنعكس فيه التطورات الجديدة التي طرأت على الحالة في الصومال.

ونظرا لعدم وجود صيغة موحدة لنقل الأسماء الصومالية إلى اللغة العربية فقد تظهر بعض الاختلافات في تهجئة الأسماء والأماكن الصومالية الواردة في المقدمة والخرائط والوثائق.

حقوق الطبع © ١٩٩٦ الأمم المتحدة

الأمم المتحدة والصومال، ١٩٩٢-١٩٩٦
الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء
المجلد الثامن
ISBN 92-1-000074-9
منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: A.96.I.8

قام بطباعته قسم النسخ في الأمم المتحدة
نيويورك، نيويورك

المحتويات

الجزء الأول:
مقدمة بقلم بطرس بطرس غالى،
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا	نظرة عامة	٣
ثانيا	الخلفية	٩
ثالثا	عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال ومجاعة عام ١٩٩٢	١٨
رابعا	قوة العمل الموحدة	٣٢
خامسا	من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	٤٣
سادسا	النزاع في مقديشو	٥٢
سابعا	ولاية جديدة	٦٦
ثامنا	قرار الانسحاب	٧٤
تاسعا	إعادة البناء وسط انعدام الأمن	٨٥
عاشرا	الخلاصة	٩٢

الجزء الثاني:
التسلسل الزمني للأحداث والوثائق

أولا	التسلسل الزمني للأحداث	٩٩
ثانيا	قائمة الوثائق المستنسخة	١١١
ثالثا	وثائق أخرى ذات أهمية	١٢٣
رابعا	نصوص الوثائق	١٢٥
خامسا	فهرس مواضيع الوثائق	٥٣١
سادسا	فهرس المقدمة	٥٤٣

خرائط

الصومال	١١
مقديشو	٥٨
وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٦١
وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٦٩

أوروبا
آسيا
البحر المتوسط
البحر الأبيض
المغرب
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
مصر
الصحراء الغربية
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
بحر العرب
السنغال
غامبيا
غينيا بيساو
سيراليون
ليبيريا
كوت ديفوار
بوركينا فاسو
توغو
بنين
نيجيريا
الكاميرون
إثيوبيا
الصومال
جيبوتي
غينيا الإستوائية
سان تومي وبرينسيبي
الكنغو
غابون
زائير
رواندا
بوروندي
كينيا
سيشيل
أنغولا
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب المحيط الأطلسي
المحيط الهندي
ملاوي
حزر القمر
زامبيا
موزامبيق
مدغشقر
زمبابوي
موريشيوس
بوتسوانا
ناميبيا
سوازيلند
ليسوتو
جنوب أفريقيا
أمريكا الجنوبية
القارة الجنوبية المتجمدة

الجـــزء الأول
مقدمـــــــة

أولا - نظرة عامة

١ لقد أدت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع حد للمعاناة البشرية في الصومال، وتعزيز المصالحة فيما بين فصائله المتحاربة، والنهوض بالإعمار الوطني، إلى الاضطلاع بواحد من أشد الأعمال التي اضطلعت بها المنظمة في الخمسين سنة من تاريخها تحديا وأكثرها مشقة. ولقد طُلب إلى العملية في الصومال، التي شُرع فيها في عام ١٩٩٢ في أحوال تعقيداتها غير عادية، وفي بلد كانت كافة أجهزة حكومته قد انهارت، أن تتولى معالجة مجاعة مهلكة، وحرب أهلية وحشية متعددة الجوانب، أودتا معاً بحياة ما لا يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وكانت استجابة الأمم المتحدة بعيدة الشأو وعلى نطاق المنظومة، وشملت صنع السلام وحفظ السلام وإنفاذ السلام وبناء السلام. والتجربة التي تأتت للمجتمع الدولي من جرائها قد أعطته دروسا هامة في صوغ السياسات وتشكيل الأدوات اللازمة لمواجهة الصراعات في المستقبل، التي تشمل "دولة معطلة"، وإغاثة طارئة، وأوضاعا تحجم فيها المجموعات المسلحة عن التعاون في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف، وعن التفاوض لتحقيق تسوية سلمية لخلافاتها.

٢ وفي النهاية، كان لإخفاق الفصائل الصومالية في أن تلزم أنفسها بالسلام وفي أن تتعاون تعاونا كافيا مع الأمم المتحدة ووكالاتها، أن جعل من غير الممكن أن تفي العملية بولايتها الوفاء الكامل. ولقد أسهم هذا في قرار مجلس الأمن سحب قوات الأمم المتحدة من الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥، الأمر الذي أبرز على نحو لم يحدث من قبل أبدا الحدود المفروضة على قدرة المجتمع الدولي على أن يبقي إلى أجل غير مسمى دعمه لعملية لإنفاذ السلام باهظة التكاليف. ومع ذلك، فعند مجيء وقت الانسحاب، كان انعدام الأمن قد قل بصورة ملحوظة، وكان قد تم تلافي خطر مجاعة أخرى، رغم أن عدم التوصل إلى مصالحة وطنية يعني أن هذه المكاسب ظلت غير وطيدة.

٣ واستجابة الأمم المتحدة للأزمة في الصومال لم يسبق لها مثيل، من جوانب عديدة. فإلى جانب إيجاد قوة الأمم المتحدة للحماية (ليوغوسلافيا السابقة) في أوائل عام ١٩٩٢، كانت عملية الأمم المتحدة في الصومال (الأولى والثانية) وقوة العمل الموحدة، التي أقرتها الأمم المتحدة وقادتها الولايات المتحدة، تمثلان واحدة من الحالات النادرة التي توزع فيها قوة عسكرية دولية للعمل، إلى حد كبير، على معالجة أزمة إنسانية.

٤ وعلى خلاف عمليات حفظ السلام التقليدية، لم يكن بالإمكان وزع هذه القوة بناء على طلب حكومة مضيفة أو بموافقتها (ذلك لأنه لم تكن هناك حكومة)، أو استنادا إلى اتفاق بين أطراف النزاع. ولهذا السبب، تعين على

مجلس الأمن أن يلجأ إلى أحكام الإنفاذ التي يتضمنها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل وزع القوة المتعددة الجنسيات، بقيادة الولايات المتحدة، وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - وهذه أول مرة يحدث فيها ذلك لمعالجة صراع محصور داخل حدود دولة واحدة.

٥ وكان اللجوء إلى سلطات الإنفاذ على مراحل، وذلك استجابة لمجموعة من الظروف الناشئة والمتزايدة الصعوبة. ففي أوائل عام ١٩٩٢ وفي الجزء الأخير من ذلك العام، جرت محاولة لحفظ السلام على الطريقة التقليدية بوزع عملية الأمم المتحدة الأولى التي كان أفرادها يحملون أسلحة خفيفة، لرصد وقف إطلاق النار. ثم وسعت هذه الولاية لتشمل حماية قوافل الإغاثة، وتميزت بإرسال كتيبة باكستانية إلى الصومال في أيلول/ سبتمبر. إلا أن الفصائل المتحاربة في الصومال وضعت كثيرا من العراقيل في سبيل البعثة - بما في ذلك الهجمات التي شنت على العاملين في المعونة الدولية، ونهب مستودعات مؤن الإغاثة، وإطلاق القذائف على السفن التي كانت تجلب الأغذية - الأمر الذي أدى إلى أن سادت الفوضى الصومال في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر وأصبح من الجلي وجوب اللجوء إلى عمل أقوى. وهكذا قرر مجلس الأمن، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أن يأذن بقوة متعددة الجنسيات، هي قوة العمل الموحدة، التي نظمتها وقادتها الولايات المتحدة، لتهيئة "بيئة آمنة" لإيصال الإغاثة الإنسانية. وفي وقت لاحق، في أيار/ مايو ١٩٩٣، تولت الأمم المتحدة نفسها قيادة البعثة، وهي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، التي تضمنت ولايتها صراحة سلطات إنفاذ - وهذا، هنا أيضا، للمرة الثانية، هو إجراء لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة، عدا اشتراكها جزئيا في الكونغو في أوائل الستينات من هذا القرن.

٦ ومن المظاهر الأخرى غير العادية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الولاية الواسعة التي أعطيت للعملية لمساعدة الصوماليين في إعادة بناء بلدهم من الأساس. وبذا غدت البعثة مثلا من أبلغ الأمثلة تصويرا لحفظ السلام "المتعدد الأبعاد". فساعدت على إعادة تشكيل الحكومة المحلية والهياكل الإدارية، وعلى تدريب الشرطة وتيسير الإصلاح القضائي. وقامت أيضا بتنسيق الجهود لتحسين الرعاية الصحية، وإنعاش الاقتصاد الزراعي، وتحسين المدارس، وتوفير الماء والكهرباء وتيسير عودة الآلاف من الأشخاص المشردين واللاجئين إلى ديارهم، واضطلعت بتنفيذ نزع السلاح وتيسير إزالة الألغام. واشترك في هذه الجهود كثير من وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إلى جانب شركاء يعملون في الميدان الإنساني مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومجموعة من المنظمات غير الحكومية.

٧ ولقد حدث اشتراك الأمم المتحدة في الصومال في وقت تمر فيه المنظمة بمفترق طرق. فالحرب الباردة، التي كانت قد قيدت سلطات مجلس الأمن لما يربو على ٤٠ سنة، انتهت، فتأتى عن ذلك أن شاع تفاؤل واضح بأن المجلس، والهيئة العالمية عموما، سيتمكنان أخيرا من الوفاء بما وعد به الميثاق - "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وأكد المجلس من جديد هذا الالتزام في اجتماع قمته المعقود في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، فمهد بذلك السبيل لحقبة جديدة من التعاون في كثير من المجالات. فمر حفظ السلام، بصفة خاصة، بفترة من التوسع الفوري الهائل، حيث أذن مجلس الأمن في عام ١٩٩٢ وفي وقت مبكر من عام ١٩٩٣، بوزع أربع قوات كبرى لحفظ السلام - في يوغوسلافيا السابقة، وكمبوديا، والصومال، وموزامبيق.

٨ ولم يكن هنالك من نموذج للأمم المتحدة تحتذيه في جلب المساعدة الإنسانية والسلام لشعب الصومال. واستجابت بمرونة وإبداع لمجموعة ناشئة من الأوضاع التي لم يسبق لها مثيل والمعقدة بصورة غير عادية، مما أثار أسئلة جوهرية فيما يتعلق بحفظ السلام، وإنفاذ السلام، والدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ورغم بعض النكسات، تمكنت عمليتا الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال، وقوة العمل الموحدة بقيادة الولايات المتحدة، من إسعاف شعب وبلد ابتُليا بالمجاعة والحرب الأهلية وانهيار كافة المؤسسات الحكومية.

٩ وكان أروع ما أنجزه اشتراك الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية في الصومال، النجاح في قهر المجاعة. وكانت المعاناة البشرية وقت ذروتها في عام ١٩٩٢ في الصومال عاتية. فمن بين ما مجموعه ٨ ملايين من السكان، كان ما يقرب من ٤,٥ مليون من الصوماليين في حاجة إلى مساعدة خارجية عاجلة. وكان من بين هؤلاء ١,٥ مليون شخص يواجهون خطر الموت جوعا، بمن فيهم مليون من الأطفال. وبفضل تأمين السيطرة على المطار الرئيسي والموانئ في الصومال، نجحت قوة العمل الموحدة، ومن بعدها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في إيصال الغذاء وغيره من مؤن الإغاثة إلى السكان الذين كانوا يعانون من المجاعة في شتى أنحاء جنوب الصومال ووسطه. ويقدر أن حياة ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة قد أنقذت أثناء حالة المجاعة الطارئة.

١٠ وسجلت الأمم المتحدة أيضا إنجازات كبيرة في استعادة الخدمات الأساسية والبدء في إعادة بناء الهياكل الأساسية الصومالية المدمرة، مما بعث الأمل في نفوس ملايين الصوماليين في مستقبل أكثر استقرارا. وشملت هذه الجهود إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى مواطنهم؛ وإعادة تشغيل شبكات الإمداد بالمياه، وبناء الآبار؛ وتوزيع العقاقير والإمدادات الطبية الأساسية؛ وتطعيم الأطفال ضد الأمراض وتدريب العاملين الصحيين في الاستعداد للطوارئ وفي

تشخيص مختلف العلل وعلاجها، وتوزيع البذور والأدوات ومبيدات الآفات من أجل إنعاش التصدير في قطاعي الزراعة والماشية في البلد؛ وتزويد المدارس ومخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين بالكتب المدرسية وأدلة إرشاد المدرسين؛ وكذلك إصلاح ميناء مقديشو.

١١ وأسهمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إسهامات هامة في تدريب قوة شرطة جديدة للصومال، وتعزيز الحكم الذاتي عن طريق تشكيل مجالس المقاطعات والأقاليم، وإعادة تشكيل المؤسسات الحكومية وغيرها من الهياكل الإدارية. وعملت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، إلى جانب الاضطلاع بولايتها المتعلقة بحماية إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها، على المساعدة أيضا في تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية الصغيرة وفي توفير المعونة الطبية للمدنيين الصوماليين.

١٢ وسعت الأمم بنشاط أيضا، إلى تهيئة بيئة مؤاتية للقادة الصوماليين لأن يتوصلوا إلى مصالحة وطنية. والواقع أن الأمم المتحدة أدركت، منذ بداية محاولاتها، في عام ١٩٩٢، للتفاوض على تحقيق وقف إطلاق النار، أن أي تقدم يتحقق في المجالات الإنسانية وفي غيرها من المجالات يظل هشا وعرضة لخطر تجدد القتال ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تشترك فيها كافة العشائر وأفخاذ العشائر والفصائل السياسية الصومالية. ولقد عمل ممثلي دون كلل في المساعدة على التوفيق بين الفصائل المسلحة ولإيجاد حل دائم لمشاكل البلد السياسية.

١٣ ولتحقيق هذه الغاية تولت المنظمة رعاية عدة مؤتمرات كبرى للسلام وعدد من اجتماعات المصالحة المحلية. وحضر مؤتمراً عقد في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وافتتحته أنا، ممثلو ١٥ فصيلة من الفصائل الصومالية وكذلك حضره قادة المنظمات المجتمعية والشيوخ والعلماء والمجموعات النسائية، وأدى إلى توقيع ١٥ مجموعة على اتفاق لوقف إطلاق النار. وعقد في وقت لاحق، في آذار/ مارس ١٩٩٣، في إثيوبيا، مؤتمر المصالحة الوطنية الذي لم يقتصر الاشتراك فيه على الفصائل وغيرها من المجموعات الصومالية، وإنما اشتركت فيه أيضا اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز. وأسفر المؤتمر عن اتفاق أديس أبابا، الذي اتفقت فيه ١٥ حركة سياسية صومالية على وضع حد للنزاع المسلح، وعلى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وعلى العمل على إنشاء آلية حكم انتقالية. وبعد عام، أي في آذار/ مارس ١٩٩٤، أجرى ممثلي الخاص مشاورات في نيروبي اشتركت فيها المنظمات السياسية الصومالية الرئيسية، وانضم إليها عدد كبير من الشيوخ. وبموجب إعلان نيروبي الذي أسفرت عنه المشاورات، التزم الخصوم الرئيسيون من جديد بوقف إطلاق النار وبنزع السلاح الطوعي وبتسوية النزاع بالوسائل السلمية.

١٤ ولسوء الحظ سار تنفيذ الاتفاقين بمنتهى البطء، ذلك أن الأطراف الصومالية أخفقت في الوفاء بما أخذت على نفسها من التزامات. وعدم التقدم هذا، وإخفاق الفصائل في التعاون بما فيه الكفاية مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كل ذلك، مقترنا بتدهور في أحوال الأمن، أدى في النهاية إلى اتخاذ مجلس الأمن قراره الصعب بسحب عدد كبير من وحدات القوات في آذار/ مارس ١٩٩٥. ورغم أن الصومال غدا مكانا أقل اضطرابا منه في ١٩٩١ - ١٩٩٢، فإن المشاكل السياسية الأساسية التي تسببت في المجاعة والفوضى وفي بلوغ انعدام الأمن غايته، لم تحل. وهكذا ورغم الإنجازات البينة، فإن العملية لم تف بولايتها الوفاء الكامل.

١٥ وسحب القوات لم يعن بأي حال من الأحوال أن الأمم المتحدة قد تخلت عن الصومال. بل إن وكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للمنظمة قد بقيت في الصومال لمواصلة أعمالها، واستمر ممثلي الخاص في بذل جهوده، في إطار مساعي الحميدة، لإيجاد تسوية سياسية سلمية للأزمة. إلا أن الانسحاب قد أبان، على نحو لم يحدث من قبل في تاريخ الأمم المتحدة، أن هناك حدودا لقدرة المجتمع الدولي أو إرادته لأن يدعم، إلى أجل غير معلوم وبتكاليف بشرية ومالية باهظة، بعثة إنسانية في ظل أحوال عدائية، وأن معايير جديدة ستطبق من الآن فصاعدا بشأن كافة المسائل المتصلة بحفظ السلام.

١٦ وإن تزايد خطر تكرار وقوع المآسي البشرية كتلك التي حلت بالصومال، ومن بعدها في الآونة الأخيرة في رواندا، يؤكد أهمية التعلم من مثل هذه الخبرات وتحسين حالة تأهب المجتمع الدولي. وهذا الكتاب وضع على نحو ييسر تلك العملية وذلك بإتاحته عددا كبيرا من وثائق الأمم المتحدة المتصلة بالوضع في الصومال، يسبقها هذا التبيان لاشتراك المنظمة.

١٧ وعقب هذه النظرة العامة، يتضمن الجزء الثاني من المقدمة معلومات أساسية عن منشأ الحرب الأهلية في الصومال، وانحلال السلطة تدريجيا، وما أعقب ذلك من كارثة بشرية، وجهود الأمم المتحدة التي بذلتها بتأييد قوي من المنطقة الأفريقية، لمواصلة جهودها الإنسانية التي طال أمدها في بيئة استحوذ عليها النزاع. ويصف الجزء الثالث المحاولات الأولية التي قامت بها الأمم المتحدة، بطلب من الفصائل الصومالية، للتفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار، وفرض مجلس الأمن الحظر على الأسلحة والمعدات العسكرية، وإنشاء عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال في نيسان/ أبريل ١٩٩٢، والعقبات التي واجهتها هذه العملية في غمرة المجاعة المحتدة والاقتتال فيما بين الفصائل.

١٨ ويورد الجزءان الرابع والخامس من هذه المقدمة وصفا للمداولات التي أدت إلى وزع قوة العمل الموحدة بقيادة الولايات المتحدة، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وتسليم الزمام فيما بعد، في أيار/ مايو ١٩٩٣، إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والولاية الواسعة التي اضطلعت بها هذه

العملية، والتي شملت مساعدة الصوماليين على الشروع في عمل ضخم هو إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة في ذلك البلد. ويصف الجزءان السادس والسابع الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ردا على الهجمات الكبرى التي تعرضت لها قواتها على أيدي الفصائل الصومالية، والقرار الذي تبع ذلك بالعودة من ولاية إنفاذ، إلى عملية تقوم مرة أخرى على المبادئ التقليدية لحفظ السلام. ويصف الجزء الثامن كيف قام مجلس الأمن، إثر سنة أخرى من استمرار انعدام الأمن وبطء التقدم في عملية المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية، باتخاذ قراره المشهود بسحب الوجود العسكري الدولي من الصومال كلية.

١٩ وإن الأمم المتحدة، وإن كانت قواتها قد انسحبت، لا تزال معنية إلى حد كبير بالوضع في الصومال. ويبحث الجزء التاسع التحديات الكثيرة التي لا تزال تواجه الصومال في سعيه لتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة بناء الهياكل الحكومية، وتحقيق انتقال ناجح من إغاثة الطوارئ إلى الانتعاش الطويل الأجل. وأخيرا، يتضمن الجزء العاشر بعض الملاحظات الختامية عما قد تنطوي عليه هذه التجربة من دروس لما ستقوم به الأمم المتحدة من محاولات في المستقبل، في الصومال وغيره.

ثانيا - الخلفية

٢٠ عندما تكونت الجمهورية الصومالية المستقلة في تموز/ يوليه ١٩٦٠، حيث ضـم ما كان يُعرف بالصومال البريطاني والصومال الإيطالي معا، اعتقد الكثيرون أن هذا البلد يتمتع بما يقتضيه الاستقرار السياسي من أساس متين يستند إليه. ولم يكن كل الناطقين بالصومالية يعيشون ضمن حدود الدولة الجديدة بل إن جاليات كبيرة منهم كانت تقيم أيضا في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا. إلا أن كل من كانوا داخل الصومال تقريبا كانوا صوماليي الأصل ويتكلمون اللغة نفسها، ويعتنقون الدين نفسه، وهو الإسلام، ويتبعون تقاليد ثقافية متماثلة. وكان هذا مغايرا بصورة جلية للحال في جميع البلدان الأفريقية الأخرى تقريبا، ذلك أن مجتمعاتها تتألف من طوائف دينية وفئات لغوية متعددة.

٢١ وكان الحكم في البلد في السنوات التسع الأولى بعد الاستقلال وفقا لنظام حكم برلماني. إلا أن هذا النظام ما لبث أن طغى عليه فيض من الأحزاب (إذ بلغت في بعض الأحيان ٦٠ حزبا)، وائتلافات سياسية سريعة الزوال، وعنف بين الحين والحين، بما في ذلك اغتيال بعض المسؤولين الحكوميين والمرشحين للمناصب العامة. وكان أحد أسباب عدم الاستقرار هذا يكمن في واقع التركيبة الاجتماعية في الصومال. فوراء ظاهرة التجانس على الصعيد الوطني كان المجتمع الصومالي منقسما، لا على أساس الطبقات الاجتماعية والمهنية والاختلافات بين القطاعين الحضري والريفي، بل بوجه خاص على أساس أشكال التنظيم الاجتماعي العشائرية التي ينتمي إليها معظم الصوماليين.

٢٢ وتتألف العشائر من تجمعات تعود بعلاقاتها أجيالا كثيرة سلفت وتدعي حقا تقليديا في أراض معينة. ويتمتع شيوخ هذه العشائر ورؤساؤها بسلطة واسعة، وظلوا يمارسون نفوذهم بعد الاستقلال. وبإنشاء الدولة المركزية أصبحت المنافسة على المراكز السياسية وموارد الدولة عنصرا جديدا مؤثرا في العلاقات فيما بين العشائر. ففي الفترة البرلمانية في الستينات، مثلا، تجلت التوترات العشائرية إلى حد ما في الانقسامات بين مختلف الأحزاب السياسية. وحاول بعض الزعماء الوطنيين احتواء وتنظيم هذه المنافسة العشائرية بالتشديد على القومية الصومالية.

٢٣ وإثر اغتيال الرئيس عبد الرشيد علي شرماركي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩، قامت القوات المسلحة بانقلاب ونصَّبت حكومة جديدة برئاسة اللواء محمد سياد بري. وبحلول منتصف السبعينات كانت قد تكونت دولة ذات حزب واحد، ومنذ ذلك الحين أدت مجموعة من العوامل إلى وضع الصومال في دربه المفجع نحو الكارثة البشرية. وكان من ضمن هذه العوامل الطابع الاستبدادي

الذي تميزت به حكومة سياد بري مقترنة بضمور القاعدة السياسية العشائرية التي يستند إليها نظام الحكم؛ وخوض حرب مدمرة مع جارتها إثيوبيا في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بسبب منطقة أوغادين المأهولة بمواطنين صوماليين في شرق إثيوبيا، وما ترتب عليها من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين من أوغادين؛ وسباق التسلح الإقليمي الذي غذاه تنافس القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة، مما أدى إلى زيادة تسلح هذا البلد.

٢٤ وبتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أواخر السبعينات وفي الثمانينات، برزت الولاءات العشائرية التقليدية على الساحة وجزأت الأمة الصومالية، وبحلول عام ١٩٨٨ كان البلد قد وقع في غمار حرب أهلية. وشرد هذا النزاع نصف مليون نسمة من ديارهم ودمر الاقتصاد وأدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الأغذية. ومع تطور النزاع حُول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الإنفاق العسكري المزيد من موارد الصومال المحدودة. والصومال، الذي كان في آخر سنواته كدولة تؤدي وظائفها من أفقر دول العالم، كان أيضا في عداد أكثر الدول تسلحا على وجه الأرض، منفقا على القوات المسلحة خمسة دولارات لكل دولار كان ينفقه على التعليم والصحة. وهذه هي ثاني أعلى نسبة من هذا القبيل في العالم، حسبما ورد في **تقرير التنمية البشرية** لعام ١٩٩٣ الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السقوط في هاوية الحرب الأهلية

٢٥ بعد انهزام الصومال في حرب ١٩٧٧-١٩٧٨ ضد إثيوبيا وما أعقب ذلك من تدفق اللاجئين الذي زعزع التركيبة الديمغرافية العشائرية القائمة، أخذ الاضطراب السياسي في الصومال يتزايد. وشهد عام ١٩٧٨ محاولة انقلاب فاشلة وكونت فئات أخرى حركات معارضة مسلحة في محاولة للإطاحة بالحكومة.

٢٦ وفي الشمال الشرقي، كون الضباط الذين نجوا من الاعتقال عقب فشل انقلاب عام ١٩٧٨، حركة معارضة تدعى جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية. وفي الشمال الغربي كون معارضو حكومة سياد بري الحركة القومية الصومالية في عام ١٩٨١ وبدأوا حرب عصابات. وتصاعدت حدة القتال هناك بصورة مفاجئة في عام ١٩٨٨ عندما اجتاحت الحركة القومية هرغيسا لمدة وجيزة، وهي أكبر مدن المنطقة، وتبع ذلك أن دمرت هذه المدينة بطائرات الحكومة ومدافعها. وربما بلغ عدد الذين فقدوا حياتهم في هذا القتال ٥٠ ٠٠٠ نسمة وأجبر ما يقدر بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة على ترك ديارهم. وفر إلى إثيوبيا نحو ٣٧٠ ٠٠٠ شخص.

٢٧ وفي وسط الصومال أشهرت السلاح أيضا ضد حكومة الرئيس سياد بري حركة تستمد دعمها الرئيسي من عشيرة هاوييه، تعرف بالمؤتمر

الصومال

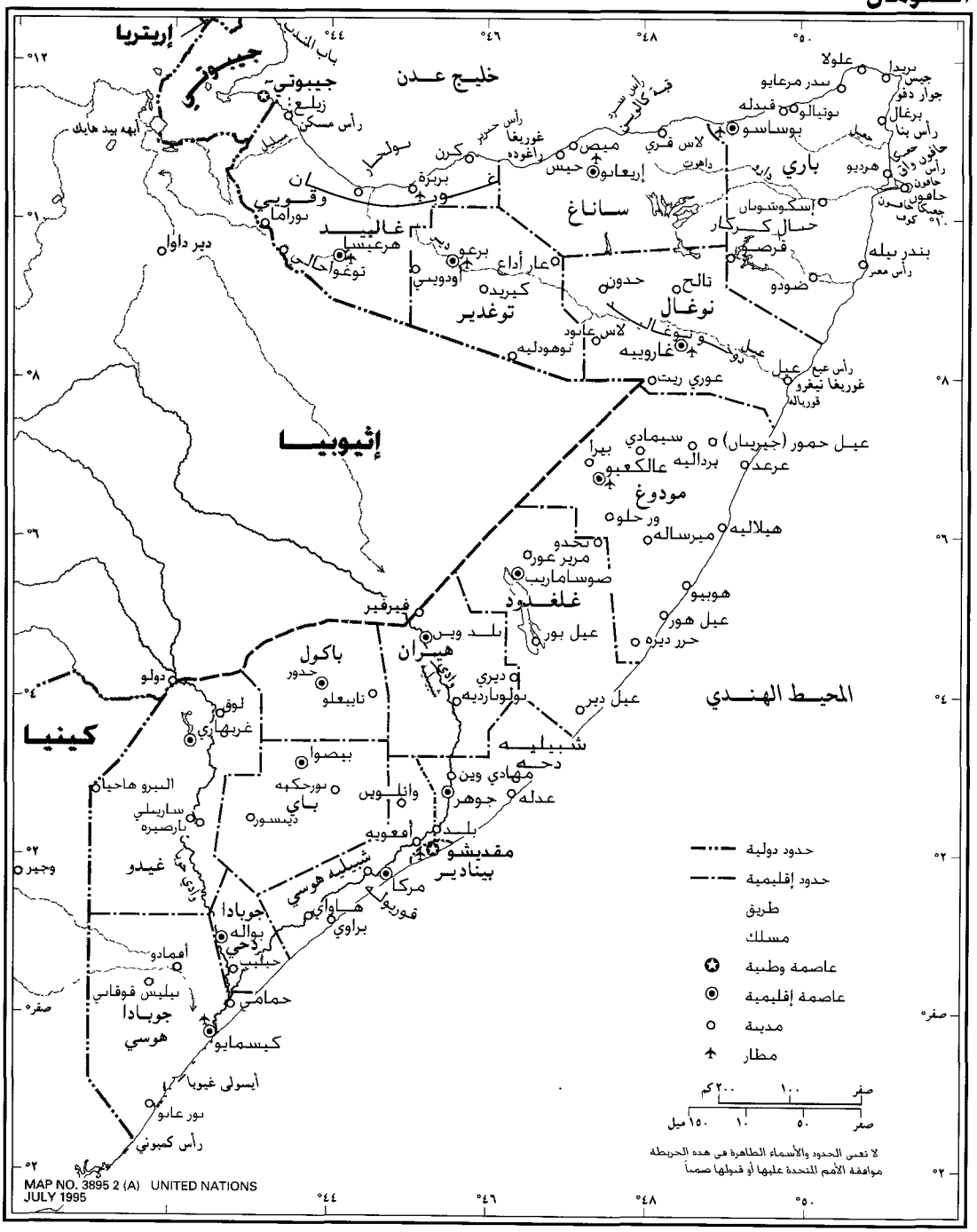

ابتُلي جزء كبير من الصومال في عام ١٩٩٢ بالجفاف والحرب الأهلية، ولكن المجاعة والقتال كانا على أشدهما في المنطقة الواقعة بين نهري شبيليه وجوبا، وهي منطقة البلد المنتجة للحبوب.

الصومالي المتحد، وكونت هذه الحركة في عام ١٩٩٠ تحالفا مع الحركة القومية الصومالية وحركة مقرها أوغادين تعرف بالحركة الوطنية الصومالية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ أعلن الرئيس سياد بري حالة الطوارئ. وبعد شهر من ذلك التاريخ انهار جيشه وفر هو من مقديشو إلى الجنوب مع شرذمة من القوات. ووقعت كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة في أيدي الفصائل المنتصرة.

٢٨ وكان المؤتمر الصومالي المتحد نفسه، الذي سيطر على مقديشو منقسما إلى فصائل متنافسة قوامها أفخاذ مختلفة لعشيرة هاوييه. وكان يرأس أحد هذه الفصائل اللواء محمد فارح عيديد المنتمي إلى فخذ هبر غيدر، وكان قد قاد العمليات العسكرية التي شنها المؤتمر الصومالي المتحد على حكومة سياد بري وانتخب رئيسا للمؤتمر الصومالي المتحد في مؤتمر عقد بالقرب من الحدود الإثيوبية الصومالية في عام ١٩٩٠. ولكن انتخاب اللواء عيديد لم تعترف به فصيلة من فصائل المؤتمر مقرها مقديشو. وأعلنت هذه الفصيلة السيد علي مهدي محمد، المنتمي إلى فخذ أبغال، رئيسا مؤقتا في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وعارض هذا الإجراء اللواء عيديد وعدة من زعماء الفصائل الأخرى معارضة شديدة.

٢٩ وكان الصومال طيلة عام ١٩٩١ ممزقا من جراء المعارك الدائرة بين ميليشيات الفصائل وتفشي السلب والنهب وقطع الطرق. ومع انعدام وجود الحكومة المركزية، تجزأ البلد باستيلاء الميليشيات المتنافسة أو بتنازعها على مختلف المناطق والمدن. وأخذت جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية بزمام السلطة في الشمال الشرقي. وفي وسط الصومال تنافست فصائل المؤتمر الصومالي المتحد على السيطرة على مقديشو. وتكونت في أماكن أخرى عدة فصائل جديدة ذات قواعد سلطة محلية في حين تحركت العشائر التي لم يكن لديها حركات خاصة بها في الأصل لتدافع عن مصالحها. وفي مؤتمر عقد في مدينة برعو في أيار/ مايو ١٩٩١، أعلنت الحركة القومية الصومالية إنشاء دولة مستقلة في الشمال الغربي أطلقت عليها اسم "أرض الصومال". وكان هذا الجزء من البلد يدار بوصفه محمية بريطانية حتى الاستقلال عندما أدمج مع إقليم الصومال السابق الذي كان مشمولا بوصاية الأمم المتحدة وخاضعا للإدارة الإيطالية. وحتى كتابة هذه السطور، لم يكن أي بلد قد اعترف "باستقلال أرض الصومال".

٣٠ وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلت برعاية إيطاليا وجيبوتي ومصر وعقد مؤتمرين لزعماء الفصائل في جيبوتي في حزيران/ يونيه وتموز/ يوليه ١٩٩١، فإن الأزمة السياسية ازدادت عمقا، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ نشبت حرب شاملة بين قوات اللواء عيديد وقوات السيد علي مهدي للسيطرة على مقديشو. واستمر القتال أربعة أشهر قتل أو أصيب بجراح أثناءها ما يقدر بنحو ٢٥ ٠٠٠ من المدنيين، إذ قذفت كل من الفصيلتين المتنافستين مواقع الأخرى بالقنابل في المناطق الكثيفة السكان مستخدمة الدبابات

والمدفعية وأساطيل من العربات المسلحة "تكنيكالز" - هي شاحنات بيك أب تحمل رشاشات كبيرة العيار ومدفعيات ومدافع مضادة للطائرات. وانقسمت مقديشو إلى منطقتين، إحداهما في القطاع الجنوبي من المدينة تحت سيطرة قوات اللواء عيديد والثانية في شمال مقديشو تحت سيطرة ميليشيا السيد علي مهدي. وتُرك سكان العاصمة المقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة بدون حتى أبسط الخدمات الأساسية.

٣١ وتحول جنوب البلد أيضا إلى ساحة للمعارك شهدت في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ١٩٩١ قتالا عنيفا بين قوات المؤتمر الصومالي المتحد القادمة من مقديشو وقوات حركة جديدة هي الجبهة القومية الصومالية التي تكونت من بقايا قوات جيش الرئيس السابق سياد بري. وفقدت الجبهة القومية الصومالية سيطرتها على كيسمايو، ثاني أكبر مدن الصومال، الواقعة على الساحل الجنوبي، وانسحبت إلى بارضيره وأجزاء من منطقة غيدو المتاخمة لكينيا. وفي الأشهر التي تلت ذلك، تمكنت قوات مختلفة مناهضة للمؤتمر الصومالي المتحد من استعادة سيطرتها على أجزاء من الجنوب، ومن ضمنها كيسمايو وبيضوا. وأحرزت مزيدا من التقدم عندما شمل القتال بين فصائل المؤتمر الصومالي المتحد المتنافسة العاصمة مقديشو بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ وآذار/ مارس ١٩٩٢، ولكنها أجبرت على الانسحاب جنوبا عبر حدود كينيا بين شهري نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيه ١٩٩٢ بعد إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين فصائل المؤتمر الصومالي المتحد المتنافسة، في آذار/ مارس في مقديشو. وتم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار هذا إثر محادثات اشتركت فيها الفصائل والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٢ وكان للفوضى والعنف اللذان سادا خلال هذه الفترة المناطق الزراعية الجنوبية، التي كانت تقليديا منطقة إنتاج الحبوب في الصومال، أن أسفرا عن نهب مخازن الحبوب ورحيل المزارعين المحليين سكان هذه المناطق. وكان هذا هو السبب المباشر الوحيد الأهم للمجاعة التي اجتاحت جنوب الصومال في ١٩٩٢-١٩٩٣.

بداية المجاعة

٣٣ لا يصلح معظم أراضي الصومال إلا لتربية المواشي، وتقل نسبة الرقعة الصالحة لزراعة المحاصيل الغذائية عن ٢ في المائة من مساحة البلد، ويقع معظم هذه الأرض الزراعية على طول نهري شبيليه وجوبا في الجنوب وبينهما. وقبل تشرد الأعداد الكبيرة من السكان بسبب الحرب، كان زهاء ربع شعب الصومال مزارعين مستقرين يشتغلون بزراعة السرغوم والذرة وقصب السكر والموز؛ وكان ضعف هذا العدد رعاة من البدو ينتقلون بماشيتهم طلبا للنجعة في

المراعي الجافة. ومع هذا القدر القليل جدا من الأرض الخصبة، عانى هذا البلد دائما من عجز غذائي أساسي على الرغم من أنه كان، تقليديا، من أهم البلدان المصدرة للمواشي. وهو فضلا عن ذلك معرض بوجه خاص لفترات من الجفاف الذي يمكن أن يسفر عن تلف المحاصيل وعن خسائر كبيرة في الماشية. وقد نفق معظم مواشي ربع مليون من البدو في جفاف جائح ألم بهم في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥. وتسببت هجرة جماعات ضخمة من الصوماليين العرقيين والسكان المرتبطين بهم من منطقة أوغادين في إثيوبيا إلى الصومال في أواخر السبعينات، في ازدياد الضغوط على الأراضي والموارد المائية الشحيحة وأدت إلى أزمة إنسانية كبرى.

٣٤ والصومال واحد من بين أفقر عشرة بلدان في العالم، وقد بلغ ناتجه المحلي الإجمالي ١٠٦ دولارات للشخص الواحد في عام ١٩٩٢. ولم يكن الاستهلاك الغذائي كافيا حتى قبل أزمة ١٩٩٢-١٩٩٣: فمن المقدر أن الزاد اليومي من السعرات في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ لم يبلغ سوى ٨١ في المائة من الحد الأدنى الضروري. وكانت الخدمات الصحية بدائية، ولم يحصل عليها في الفترة ١٩٨٨-١٩٩١ سوى ٢٧ في المائة من السكان، مقابل ٨١ في المائة في المتوسط في جميع البلدان النامية. ولم يصل إلى مياه الشرب النقية سوى ٦٠ في المائة وإلى المرافق الصحية سوى ١٧ في المائة من السكان. ولم تكد معدلات التغطية التطعيمية تبلغ ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة. وفي هذه الأحوال، كان الصوماليون معرضين بصفة خاصة للأمراض، خاصة لو حدث هبوط آخر في المستويات الغذائية بسبب أزمة غذائية كبرى.

٣٥ وهكذا، أدت قسوة البيئة الطبيعية مقترنة بفقر البلد، إلى جعل الصومال أكثر عرضة لخطر وقوع أزمة إنسانية في أوقات الجفاف أو غيره من الكوارث الطبيعية. ولكن الحرب هي التي دفعت بالصومال إلى هاوية المجاعة. لقد شردت الحرب الأهلية التي سبقت وأعقبت سقوط حكومة سياد بري ما يقدر بنحو ١,٧ مليون نسمة، أي زهاء خمس سكان البلد. وفر ما يزيد كثيرا على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص إلى كينيا وإثيوبيا وجيبوتي واليمن. وتدفق إلى مقديشو أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ مشرد من مدن الأرياف وقراها، وتدفقت أعداد كبيرة أيضا إلى مدن أخرى في الجنوب، من ضمنها كيسمايو وبيضوا.

٣٦ وأدى تشريد السكان بهذه الأعداد الضخمة إلى تعطل هائل في الإنتاج الغذائي. وحسبما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، انخفضت مساحة الأراضي المزروعة بمقدار النصف تقريبا بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١. وسجل إنتاج الحبوب في الفترة نفسها انخفاضا هائلا أيضا. وفي المناطق الواقعة بين النهرين، عاثت الميليشيات المسلحة فسادا في أغنى الأراضي الزراعية في الصومال فنهبت الحبوب والمخزون، وأتلفت شبكات الري وقتلت المواشي ولوثت الآبار انتقاما من العشائر المناوئة - كل هذا بقصد حرمان خصومها من الغذاء والمياه. وأسفرت الحرب أيضا عن خسائر ضخمة في الماشية من جراء

انهيار الخدمات البيطرية، والمعوقات التي اعترضت طريق ترحال البدو التقليدي، وذبح الحيوانات عندما تقلص المخزون الغذائي.

٣٧ ومع انزلاق الصومال في هاوية الفوضى، انهارت أيضا جميع الخدمات والمؤسسات التي تمكن المجتمع من أداء وظائفه وحماية أفراده. وبحلول عام ١٩٩٢، لم يكن يعمل من بين مستشفيات البلد ومستوصفاته السبعين سوى ١٥، وكانت هذه تفتقر إلى الأدوية والمعدات. وكانت شبكات المياه والمرافق الصحية في المدن قد توقفت عن العمل فتأتت عن ذلك أخطار صحية شديدة. وكانت جميع مدارس البلد تقريبا قد أغلقت أبوابها. وانقطع الإمداد الكهربائي. وكان الحكم المحلي قد انهار، وانهار معه نظاما الشرطة والقضاء. ولم تعد هناك أي مصارف. وكانت أسلاك الكهرباء قد سرقت وجردت من الألمنيوم والنحاس، وكانت الآلات الصناعية قد فككت وبيعت في الخارج كخردة.

٣٨ وزاد من حدة الأزمة أن منعت الفصائل والعصابات المسلحة الأمم المتحدة ووكالات المساعدة الثنائية، وكذلك المنظمات غير الحكومية من توريد الغذاء وغيره من الإمدادات الإنسانية والغوثية، وفي المدن الساحلية مثل مقديشو وكيسمايو، وفي الداخل أيضا، اعتبرت الفصائل السيطرة على الغذاء ميزة عسكرية - بمعنى أنها مصدر قوة يجب المحافظة عليه وحرمان خصومها منه. وأخيرا فإن الطريقة التي كان يجند بها الصوماليون في مختلف ميليشيات العشائر قد أسهمت في أعمال النهب التي حالت دون وصول الغذاء إلى المتضورين جوعا. إذ كانت هذه الميليشيات، عوضا عن أن تدفع أجور جنودها نقدا، تعدهم بحصة من الغنائم التي يفوزون بها من أعدائهم. وبقي رجال الميليشيات وبالمثل، قطاع الطرق، على قيد الحياة، بل وانتعشوا في بعض الحالات، بإرهاب المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة، وبسرقة الغذاء من مستودعات الوكالات المقدمة للمعونة ومن أرصفة الميناء ومن المطارات، وبالسطو على الشاحنات التي تنقل الغذاء إلى المحتاجين.

٣٩ وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وجدت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن ٤٠ في المائة من السكان في جنوب الصومال يعانون من سوء التغذية معاناة حادة و ٥٠ في المائة آخرون يعانون منها معاناة معتدلة. وموجز القول أن قطاعا كبيرا من السكان في الجنوب كان معرضا لخطر الموت جوعا. وكانت الحالة في الشمال أكثر استقرارا، ولكن وجدت هناك أيضا جيوب من سوء التغذية.

اشتراك الأمم المتحدة في وقت مبكر

٤٠ اشتركت الأمم المتحدة في الصومال اشتراكا قويا، وخاصة في مجال المساعدة الإنسانية، وذلك قبل أن تبدأ في عام ١٩٩٢ بإرسال المراقبين

العسكريين وأفراد حفظ السلام بمدة طويلة. فمنذ أواخر السبعينات قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بتقديم المساعدة إلى عدة مئات من آلاف اللاجئين من منطقة أوغادين في إثيوبيا، في المخيمات في الصومال. وعندما أدت الحرب الأهلية في الصومال إلى تشرد أعداد كبيرة من سكان الشمال الغربي في عام ١٩٨٨، زادت الحاجة إلى تقديم المساعدة على نطاق واسع. وبدأت وكالات الأمم المتحدة في مساعدة الصوماليين الفارين من العنف والمقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ شخص، ولما تدهورت الأحوال خلال عام ١٩٩٠ قدمت الأمم المتحدة مساعدة غوثية عاجلة إلى الصوماليين الذين شردهم القتال، وخصوصا في الشمال. ولكن العنف حال أيضا دون وصول الأمم المتحدة إلى بعض المحتاجين.

٤١ وعندما اجتاحت الحرب الأهلية مقديشو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ - كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، أغلقت الأمم المتحدة مكاتبها في الصومال وأجلت موظفيها عن البلد، كما فعل معظم البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. وفي شباط/ فبراير وأيار/ مايو وحزيران/ يونيه - تموز/ يوليه ١٩٩١، زار مسؤولو الأمم المتحدة مقديشو ليقرروا ما إذا كانت الحالة الأمنية تسمح بالعودة، وفي آب/ أغسطس ١٩٩١ أعيد فتح المكاتب في مقديشو وفي مدينتين في الشمال الغربي هما بربرة وبوراما، وزودت بعدد صغير من موظفي الإغاثة في حالات الطوارئ. ثم أغلق مكتب مقديشو مرة أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ عندما نشب القتال في هذه المدينة بين فصائل المؤتمر الصومالي المتحد المتنافسة.

٤٢ وعلى الرغم من انعدام الأمن، جهدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والرابطات المحلية، ومعها العمال المحليون والدوليون المتفانون، للحفاظ على برامج الإغاثة الطارئة. وحاولت منظمات الأمم المتحدة ضمان تدفق الأموال والمدخلات الغوثية بصورة مطردة لدعم المشاريع مع المنظمات الغوثية، كلجنة الصليب الأحمر الدولية التي بقيت في الصومال طيلة أخطر الفترات. ووضعت اليونيسيف الإمدادات الغوثية مقدما في جيبوتي وكينيا وساعدت مع موظفيها المحليين على إصلاح شبكة المياه في هرغيسا وعلى إعادة فتح بعض المراكز الصحية في مقديشو. وقامت أيضا بتوظيف ممرضين مغتربين وإيفادهم للعمل في برامج التغذية والصحة التابعة للمنظمات غير الحكومية، وبدأت عمليات لحالات الطوارئ في بربرة في نيسان/ أبريل ١٩٩١، واضطلعت مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بحملات التحصين في هرغيسا وبربرة وإريغابو. واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة العائدين وتمويل عمليات إزالة الألغام في الشمال الغربي الهادئ نسبيا.

٤٣ وخلال عام ١٩٩١، رفع العديد من الأفراد أصواتهم موجهين الانتباه إلى محنة الصومال معلنين أنها مأساة إنسانية وأنها خطر يهدد الاستقرار

والأمن في القرن الأفريقي بأسره. ولسوء الحظ، كانت الأزمة الصومالية تحدث في الوقت نفسه تقريبا الذي شهد انحلال الاتحاد السوفياتي وبداية الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وهما الحدثان اللذان استأثرا بالجانب الأعظم من اهتمام المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك لم تكن هناك في مقديشو أي سفارات عاملة، ولم ترسل بالتالي أي برقيات دبلوماسية إلى الوطن لتنبيه العالم الخارجي إلى الكارثة المحيقة وكذلك تجنب الصحفيون هذا البلد معظم الوقت. ولم تكن صور أطفال الصومال التي تنفطر لها القلوب وهي تنطق بقسمات وجوههم المعبرة عن اليأس قد ظهرت على شاشات التلفزيون أو احتلت الصفحات الأولى في صحف العالم. ولم يكن الصومال قد أصبح مسألة تمثل شاغلا رئيسيا من شواغل المجتمع الدولي.

ثالثا - عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال ومجاعة عام ١٩٩٢

٤٤ بدأ اشتراك الأمم المتحدة في البحث عن السلام في الصومال بمحاولة تحقيق وقف إطلاق النار في مقديشو عن طريق التفاوض وذلك لدى تسلمي منصبي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. ثم حاولت الأمم المتحدة وزع عدد صغير من مراقبي وقف إطلاق النار وقوة صغيرة من أفراد الأمن لحماية عمليات الإغاثة الإنسانية في العاصمة، على أساس فرضيات حفظ السلام التقليدية، بما فيها موافقة الأطراف المعنية. بيد أن قلة التعاون من جانب الفصائل المعنية، والمعارضة الصريحة من جانب بعضها، أدتا إلى تأخر طويل في وزع هذه الوحدات. ومع ازدياد عدد ضحايا المجاعة، الذي وصل أرقاما مفزعة في منتصف عام ١٩٩٢، أصبح من الواضح أن الحاجة تدعو إلى قوة أكبر بكثير لحماية إمدادات الإغاثة وأن وزع هذه القوة يجب أن يتم بسرعة، وافق قادة الفصائل أو لم يوافقوا.

إنشاء عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال

٤٥ كان في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وأثناء فترة المشاورات التي سبقت تسلمي منصبي كأمين عام، أن أبلغ سلفي، السيد خافيير بيريز دي كوييار، مجلس الأمن في رسالة وجهها إلى المجلس بأن منظمة الوحدة الأفريقية قد أبدت تأييدها لنظر مجلس الأمن فورا في مسألة الصومال، وأنه يوافق على وجهة نظر منظمة الوحدة الأفريقية بأن اشتراك مجلس الأمن سيسهل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع[١]. وفي أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، أرسلت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في ذلك الحين، السيد جيمس س. جونا (سيراليون) إلى مقديشو حيث اجتمع باللواء عيديد والسيد علي مهدي بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار في العاصمة وضمان وصول وكالات الإغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في معترك النزاع. بيد أن ما أحرز من تقدم فعلي في الاتصال الأول هذا كان ضئيلا. وبقيت المعارك محتدمة في العاصمة، وتعرض المطار إلى وابل من القذائف أثناء زيارة السيد جونا. بيد أن كلتا الفصيلتين أعلنتا لأول مرة تأييدهما لدور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة الوطنية.

(١) الوثيقة ١، انظر الصفحة ١٢٥

٤٦ وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ناشد رئيس وزراء الصومال المؤقت مجلس الأمن أن يعقد اجتماعا للنظر في "الحالة المتدهورة في الصومال، وخصوصا القتال الدائر في مقديشو"[٢]. وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير، اعتمد

(٢) الوثيقة ٢، انظر الصفحة ١٢٦

مجلس الأمن قراره الأول بشأن الصومال، وهو القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي حث فيه جميع الأطراف في النزاع على وقف الأعمال العدائية، وتعزيز المصالحة، وتيسير تسليم المساعدة الإنسانية. ثم فرض مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، "حظرا عاما وكاملا على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال"[٣].

(٣) الوثيقة ٤، انظر الصفحة ١٢٨

٤٧ وقد أرسل نص القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) إلى السيد علي مهدي وإلى اللواء عيديد، وكذلك إلى الأطراف المعنية الأخرى في الصومال، وإلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وأكد السيد علي مهدي في وقت لاحق قبوله القرار، في حين أثار اللواء عيديد بعض الأسئلة بيد أنه لم يبيِّن على وجه التحديد ما إذا كان قد قبل القرار أو لم يقبله. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير، وعملا بالفقرة ٣ من ذلك القرار، بعثت رسالتين إلى السيد علي مهدي واللواء عيديد أدعوهما فيهما إلى الاشتراك في مشاورات تعقد في نيويورك خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٠ شباط/ فبراير لاستقصاء أفضل الطرق للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار ووضع إطار لجهود مستدامة لصنع السلام في الصومال.

٤٨ وبعث زعيم كل من الفصيلتين المتمركزتين في مقديشو ممثلين إلى مشاورات شباط/ فبراير في مقر الأمم المتحدة. ودعوت أيضا منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة[٤]، وشكلت الأمم المتحدة مع هذه المنظمات الثلاث وفدا مشتركا. واجتمعت، أثناء المحادثات، على انفراد، مع ممثلي الفصيلتين المتنافستين وأكدت لهم أن المجتمع الدولي لن ينظر إلى مسألة الصومال بشكل جدي ما لم يُبذل كل جهد لاحترام وقف إطلاق النار وتيسير التوصل إلى تسوية سلمية دائمة للنزاع في مقديشو. وفي ١٤ شباط/ فبراير، وقّعت الفصيلتان تعهدات التزمتا فيها بوقف الأعمال العدائية فورا والمحافظة على وقف إطلاق النار في مقديشو. ووافقتا أيضا على أن يقوم وفد على مستوى عال يضم ممثلين للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الثلاث بزيارة مقديشو للترتيب لاتفاق وقف إطلاق النار ووضع الترتيبات من أجل تنفيذه. وفي هذا الصدد، أكدت إحدى الفصيلتين الصوماليتين أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار لن يدوم طويلا ما لم يكن هناك رصد وإشراف دوليان. بيد أن الأعمال العدائية في الميدان في مقديشو استمرت أثناء المحادثات وبعد توقيع التعهدات[٥].

(٤) الوثيقة ٥، انظر الصفحة ١٢٩

(٥) الوثيقة ٦، انظر الصفحة ١٣١؛ الوثيقة ٨، انظر الصفحة ١٣٢

٤٩ ووصل الوفد المشترك الذي يقوده مبعوثي في الصومال، السيد جونا، إلى مقديشو في ٢٩ شباط/ فبراير. وفي ٣ آذار/ مارس، بعد أربعة أيام من المفاوضات المكثفة، نجح الوفد في إقناع السيد علي مهدي واللواء عيديد بالموافقة على تنفيذ وقف إطلاق النار، "عن طريق آلية رصد تابعة للأمم المتحدة". وأعلن الاتفاق أن زعيمي الفصيلتين "يرغبان في استعادة السلام ومعه العدالة إلى الصومال وفي تحقيق العودة إلى الأحوال الطبيعية في ظل القانون

بالسرعة الممكنة"[٦]. وأخيرا أوقفت الفصيلتان المتحاربتان الاقتتال في مقديشو، رغم أن بعض حوادث العنف المتفرقة ما برحت تعيق عمليات الإغاثة الإنسانية في العاصمة، في حين تواصل القتال في أجزاء أخرى كثيرة من البلاد. ومع إنجاز الوفد المشترك المرحلة الأولى هذه من مهمته، قام بإجراء مشاورات إضافية، أولا مع الفصيلتين في مقديشو ومن ثم مع عدد من المجموعات والحركات الصومالية خارج العاصمة، وذلك بشأن عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين. وقد لقيت الفكرة تأييدا واسع النطاق. وتواصلت المشاورات بشأن الموافقة على الاشتراك في هذا الاجتماع وجدول أعماله ومكان انعقاده.

(٦) الوثيقة ٩، انظر الصفحة ١٣٣

٥٠ ومع عودة سلام غير ثابت إلى مقديشو، والتزام الفصيلتين المتنافستين في المدينة بقبول دور الأمم المتحدة في رصد وقف إطلاق النار، باشرت، بتأييد من مجلس الأمن، بإرسال فريق تقني إلى الصومال لإعداد خطة عملية لرصد وقف إطلاق النار واستقصاء الطرق الكفيلة بإيصال المساعدات الإنسانية دون أي عائق[٧]. وعندما وصل الفريق المذكور إلى مقديشو في ٢٣ آذار/ مارس لإجراء محادثات مع زعماء الطرفين، احتج السيد علي مهدي بأنه ما لم ترسل الأمم المتحدة قوة كبيرة لحفظ السلام، فإن وقف إطلاق النار لن يدوم وسيكون من المتعذر توزيع الأغذية ومساعدات الطوارئ الأخرى بشكل فعال. وعبَّر اللواء عيديد عن تحفظات بشأن تمركز مراقبي الأمم المتحدة العسكريين أو أفرادها لحفظ السلام في مقديشو. وبعد إجراء مزيد من المناقشات، وقَّع كل من اللواء عيديد والسيد علي مهدي على اتفاقي ٢٧ و ٢٨ آذار/ مارس بشأن آليات رصد وقف إطلاق النار مع ترتيبات توزيع المساعدات الإنسانية في مقديشو وحولها بشكل منصف وفعال[٨].

(٧) الوثيقة ١٠، انظر الصفحة ١٤٦

(٨) الوثيقة ١١، انظر الصفحة ١٤٧

٥١ وقد نص هذان الاتفاقان على وزع الأمم المتحدة ٢٥ مراقبا في كل جزء من المدينة المقسمة (شمال مقديشو، الذي تسيطر عليه فصيلة السيد علي مهدي، وجنوب مقديشو، الذي تسيطر عليه فصيلة اللواء عيديد)، لرصد وقف إطلاق النار، وعلى إرسال عدد "كاف" من أفراد الأمن من أجل عمليات الإغاثة الإنسانية. على أن يحدد عدد أفراد الأمن بالضبط فيما بعد بالتشاور بين الأمم المتحدة والطرفين في مقديشو. ولم يقصر الفريق التقني جهوده على مقديشو؛ بل قابل زعماء حركات أخرى عديدة وحصل على التزامها الخطي بالعمل من أجل السلام وضمان الأمن لعمليات الإغاثة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها[٩].

(٩) الوثيقة ١١، انظر الصفحة ١٤٧

٥٢ وبناء على ذلك، أوصيت في تقرير قدمته إلى مجلس الأمن في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ بأن ترسل الأمم المتحدة ٥٠ مراقبا عسكريا إلى مقديشو، يكونون غير مسلحين كما جرت العادة في مثل هذه المهمات، وقوة قوامها ٥٠٠ من المشاة بأسلحة خفيفة مع معداتهم ولوازمهم لتوفير الأمن لأفراد الإغاثة في ميناء ومطار مقديشو وحراسة قوافل إمدادات الإغاثة[١٠]. وفي ٢٤ نيسان/ أبريل، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٧٥١ (١٩٩٢) الذي يأذن بإنشاء

(١٠) الوثيقة ١١، انظر الصفحة ١٤٧

عملية الأمم المتحدة في الصومال[١١]. (ويشار الآن إلى بعثة الأمم المتحدة الأصلية باسم عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال، وذلك لتمييزها عن المهمة الأخيرة وهي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الأكبر حجما والأوسع ولاية). وطلب إلي المجلس، في القرار المذكور، وزع ٥٠ مراقبا عسكريا على الفور لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو، ووزع قوة أمن بالسرعة الممكنة لحماية أنشطة الإغاثة الإنسانية.

(١١) الوثيقة ١٢، انظر الصفحة ١٧٩

٥٣ وقد أدرك مجلس الأمن أنه لا بد من إيجاد حل سياسي لأزمة الصومال إن كانت لتتم معالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الإنسانية بشكل فعال. وكما نص القرار، طلب مني أن أواصل، "المشاورات مع جميع الأطراف والحركات والفصائل الصومالية من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي". ولذلك كانت المصالحة الوطنية منذ البداية جزءا لا يتجزأ من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٥٤ وفي ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، عيَّنت السيد محمد سحنون (الجزائر) ممثلا خاصا لي في الصومال. وكانت مهمته تنسيق جميع جهود المنظمة فيما يتعلق بحفظ السلام وجهودها الإنسانية، وتشجيع الفصائل الصومالية على إيجاد حل سلمي لنزاعها. وكانت أولى أولوياته لدى وصوله إلى مقديشو في ٤ أيار/ مايو الاجتماع بالزعيمين السياسيين الرئيسيين، واتخاذ الترتيبات من أجل وزع ٥٠ مراقبا غير مسلح لوقف إطلاق النار على جناح السرعة، ومواصلة المشاورات مع الفصيلتين في مقديشو بشأن وزع قوة الأمن المقترحة لحماية عمليات الإغاثة في المدينة، وتنسيق برنامج معزز للمساعدات الإنسانية على نطاق البلد، وخاصة في الجنوب الذي ابتلي بالمجاعة. بيد أنه تبيَّن أن جميع هذه المهام صعبة التنفيذ، مع ازدياد حالة الطوارئ الإنسانية سوءا واستمرار القتال بين الفصيلتين[١٢].

(١٢) الوثيقة ١٣، انظر الصفحة ١٨١

الأزمة الإنسانية

٥٥ لم يكن التحدي، عند إنشاء عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال في نيسان/ أبريل ١٩٩٢، الحيلولة دون انتشار المجاعة بقدر ما كان احتواءها بالسرعة الممكنة وإنقاذ ملايين الناس الذين يتهددهم الموت. فسبق أن خربت الحرب الأهلية الريف طوال أكثر من سنة، وعلى وجه الخصوص الجنوب الزراعي، وشردت الكثير من السكان. واكتظت المدن، التي خُربت فيها جميع الخدمات، بالناس الهاربين من العنف والباحثين عن الطعام. وأصبح مئات الآلاف في المخيمات بدون غذاء أو ماء صالح للشرب أو مرافق صحية. وفي الشمال، حل الجفاف بمناطق عديدة. ونضب المخزون من الأغذية في كل مكان تقريبا، وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعا شديدا. وكانت شبكتا المياه والمرافق الصحية قد

دمرتا؛ وانهارت الخدمات الصحية التي كانت غير كافية في السابق انهيارا يكاد يكون كاملا. ولما كانت التغطية التطعيمية قبل الحرب بطيئة، أصبح الأطفال السيئو التغذية معرضين بشكل غير عادي لأمراض كان يمكن الوقاية منها في الأحوال العادية، مثل الحصبة. وفي هذه الأحوال، لم تكن الحاجة ماسة إلى توفير الغذاء فقط، بل أيضا إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية وترميم شبكتي المياه والمرافق الصحية. وبحلول نيسان/ أبريل ١٩٩٢، كان هناك حسب تقدير الأمم المتحدة، ٤,٥ مليون صومالي - أي حوالي ٦٥ في المائة من سكان البلد - ممن يحتاجون إلى مساعدة خارجية. ومن هذا العدد، كان هناك حوالي ١,٥ مليون نسمة معرضين لخطر محدق.

٥٦ وعندما كان القتال مستعرا في مقديشو في أوائل عام ١٩٩٢، كان من المتعذر إيصال المعونات الغذائية بحرا إلى العاصمة. ورغم أن الأعمال العدائية الواسعة النطاق قد انتهت بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٣ آذار/ مارس، فقد تعرضت بعد ذلك بيومين السفينة **ماركو بولو**، وكانت تحمل قمحا مقدما كهبة من برنامج الأغذية العالمي، للقصف للحيلولة دون تفريغ المواد الغذائية في ميناء مقديشو حيث كانت الحاجة ماسة إليها. وقد أعرب ممثلي الخاص عن قلق شديد إزاء هذه الأعمال الطائشة. ونتيجة لهذا الحادث، لم يصل المدينة أي غذاء بحرا حتى أيار/ مايو ١٩٩٢ عندما نجحت لجنة الصليب الأحمر الدولية في إيصال بعض الأغذية إلى بعض الموانئ الأخرى في جنوب البلاد ووسطها بما في ذلك ميناء كيسمايو، وواصلت الأمم المتحدة إيصال المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من شمال البلاد. وبدأت اليونيسيف، التي أعادت تواجدها في مقديشو في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، في عملية نقل جوي للأدوية والأغذية العالية الطاقة وغير ذلك من مواد الطوارئ إلى المدينة في مطلع عام ١٩٩٢. وقد مكثت عدة منظمات غير حكومية في البلد طوال فترة القتال في مقديشو في محاولة منها للاستمرار في برامج الإغاثة رغم الأخطار المحدقة، فساعدت بذلك على بقاء آلاف الأطفال والأمهات الذين كانوا يعانون من سوء التغذية على قيد الحياة. ونظرا لانهيار الخدمات الحكومية، أقامت أيضا اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية عدة مراكز صحية للأمهات والأطفال في مقديشو خلال هذه الفترة المبكرة الحرجة وزودتها بالمعدات والموظفين.

٥٧ وفي هذه الأثناء، بدأ العمل في نيروبي في شباط/ فبراير ١٩٩٢ فريق مشترك بين برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لتحضير برنامج إغاثة شامل على نطاق البلد. ومع ذلك، فإنه بدون التعاون الكامل من جانب الفصائل المسلحة مع عمليات الإغاثة وبدون تواجد مستقر للأمم المتحدة في البلد لما كان في وسع هذه الجهود تلبية الاحتياجات اليائسة المتزايدة للسكان المدنيين. فبعد أن غدت أعمال

قطـــع الطرق من الأمور اليومية، وذلك، جزئيا نتيجة لارتفاع قيمة الأغذية فـــي أحوال من الشح الشديد، فـَقـَد عدة عمال من عمال الإغاثة حياتهم فعلا.

٥٨ وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٢، شرعت الأمم المتحدة، اتساقا مع إنشاء عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال، في خطة عمل لمدة ٩٠ يوما بقصد جلب الأغذية والمساعدات الحيوية الأخرى إلى سكان الصومال[١٣]. وافترض في الخطة أن بإمكان عمال الإغاثة العمل في ممرات محددة، أو "مناطق سلام"، تشمل الموانئ والمطارات الرئيسية. وفي أيار/ مايو ١٩٩٢، عندما نجحت السفينة الأولى لبرنامج الأغذية العالمي في الرسو في مرفأ مقديشو، أخذت الحالة الغذائية في العاصمة في التحسن. فعبرت إمدادات الأغذية لأول مرة الخط الفاصل بين شمال مقديشو وجنوبها. وفي هذه الأثناء، أرسل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف جوا أغذية إضافية من نيروبي إلى مقديشو وكيسمايو وبيضوا. وإجمالا، بلغ ما أوصله برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية في النصف الأول من عام ١٩٩٢ حوالي ٠٠٠ ٨٠ طن من الأغذية إلى الصومال.

(١٣) الوثيقة ١١، انظر الصفحة ١٤٧

٥٩ بيد أن هذا المقدار كان أقل بكثير من أن يفي بالحاجة. فقد قدرت الاحتياجات الشهرية في ذاك الوقت بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٣٥ طن تقريبا. بيد أن دعم المانحين كان لا يزال مقصرا جدا عن تلبية الاحتياجات، ومع انعدام الأمن، ثبت أنه من المتعذر إيصال مساعدات كافية إلى أجزاء كثيرة من البلد. وفي منتصف عام ١٩٩٢، كان معدل الوفيات في ارتفاع مستمر في جنوب الصومال.

٦٠ ولم تتلق أزمة الصومال حتى الآن الاهتمام الذي تستحقه من المجتمع الدولي: فمن مبلغ ١١٧ مليون دولار من المساعدة الإنسانية التي دعا إلى تقديمها النداء الذي أصدرته الأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، لم تبلغ التعهدات بالدفع حتى غاية تموز/ يوليه ١٩٩٢ سوى ٤١ مليون دولار. وفي ذاك الشهر، وقد شعرت بالخطر إزاء المأساة في الصومال وجنوح بعض الدول الأعضاء إلى التركيز بشكل رئيسي على أزمات أخرى، مثل أزمة البلقان، حثثت المجتمع الدولي على أن يولي قدرا أكبر من الاهتمام للصومال ولتعزيز عملية الأمم المتحدة في الصومال وتوسيعها كي تشمل البلد بكامله. وأكدت، وإن كان انشغالي بالأزمات في أجزاء أخرى من العالم من الأمور المفهومة، أن من واجب الأمم المتحدة أيضا أن تكون على مستوى مسؤولياتها العالمية وأن تستجيب بشكل فعال للحالة في الصومال، حيث يواجه ملايين الناس خطر الموت. وقد أثارت تعليقاتي بعض الجدل في ذاك الحين، بيد أنها، إلى جانب جهود ممثلي الخاص وصرخات المطالبة بالمساعدة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال، ساعدت في تحريك المجتمع الدولي. وأخذت التغطية الإعلامية الدولية للمجاعة في الصومال تتوسع بسرعة. وأدت الصور التلفزيونية للصوماليين اليائسين التي بثت في جميع أرجاء العالم إلى الاقتناع بالحاجة إلى أن تعمل الحكومات.

٦١ وفي ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢، أصدرت نداء موحدا إلى الدول الأعضاء لتقديم المساعدات الإنسانية إلى منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك الصومال، وطالبا الأموال من أجل المعونة الغذائية، ومساعدة اللاجئين، والرعاية الصحية، ومرافق المياه، والخدمات البيطرية، وتوفير البذور والأدوات اليدوية. وبعد إصدار ذاك النداء بسبعة أيام، ونظرا لصفة الاستعجال التي اتصف بها الموقف وصعوبة الوصول إلى كثير من المناطق الداخلية حيث كانت المجاعة على أشدها، اقترحت نقل الأغذية جوا على الفور. وفي ٢٧ تموز/ يوليه، وافق مجلس الأمن على النقل الجوي[١٤]. وعندئذ، بدأ برنامج الأغذية العالمي بنقل الأغذية جوا إلى بيضوا وبارضيره وبلد وين، وهي ثلاث مدن داخلية تقع في أكثر أجزاء الصومال الجنوبية والوسطى تأثرا بالمجاعة. كما أسقطت بعض الأغذية من الجو إلى مجموعة من البلدات الصغيرة المنعزلة في الجنوب، باستخدام أسلوب وضعه برنامج الأغذية العالمي للحيلولة دون اجتذاب أعمال النهب. وفي هذه الأثناء، شرعت الولايات المتحدة في عمليتها الخاصة للنقل الجوي، المعروفة باسم "عملية تقديم الإغاثة" إلى جنوب الصومال وإلى مخيمات اللاجئين الصوماليين في شمال كينيا.

(١٤) الوثيقة ١٧، انظر الصفحة ١٩٢

٦٢ وحتى مع تعبئة منح المانحين تواصل اشتداد الأزمة، لأن انعدام سيطرة القانون وانعدام الأمن والعنف حالت دون إيصال الكثير من المعونات الغذائية التي كانت في الطريق. ففي ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٢ مثلا، نهبت العصابات المسلحة أول شحنة أغذية واسعة النطاق تصل إلى كيسمايو. ونتيجة لذلك فإنه ما أن حل آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ حتى كانت أعداد لم يسبق لها مثيل من الناس تموت جوعا ومرضا. وفي بيضوا، ارتفع عدد المتوفين المسجلين الذين تم دفنهم من ٦٨٧ في الأسبوع الثاني من آب/ أغسطس إلى ١ ٧٨٠ نسمة في الأسبوع الثاني من أيلول/ سبتمبر. وحدثت طفرات كبيرة من تفشي الأمراض المعدية، مثل الحصبة والإسهال، التي أوقعت خسائر هائلة في الأرواح بين السكان ممن حل بهم الضعف من جراء سوء التغذية. وارتفع عدد سكان كيسمايو من ٠٠٠ ٥٠ نسمة إلى ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة جراء تدفق اللاجئين من المناطق الريفية المحيطة بها. وشهدت مدن أخرى وضعا مماثلا في جنوب الصومال ووسطه، مثل بارضيره ومركا وبلد وين. وليس معلوما عدد الذين هلكوا في المناطق المعزولة من البلاد قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى مراكز توزيع الأغذية في المدن. بيد أن عدد الصوماليين الذين راحوا ضحية المجاعة والحرب في عام ١٩٩٢ يقدر بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة.

٦٣ وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وضعت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية - وهي إدارة أنشئت في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ لتعزيز تنسيق المساعدة الطارئة - خطة جديدة شاملة للمساعدة بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للتصدي للحالة المتدهورة بسرعة في الصومال. وقد اقتضى برنامج عمل المائة يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، الذي

استُعرض في اجتماع تنسيقي عقد في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وحضره ٣٥٠ ممثلا للحكومات والمنظمات غير الحكومية، تقديم مساعدات إنسانية بما قيمته ٨٣ مليون دولار[١٥]. وكان الهدف وفقا لهذا البرنامج توفير كميات هائلة من المعونات الغذائية، حيث يقدم برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ٥٠ ٠٠٠ طن من الأغذية إلى الصومال شهريا. وقدم بعض هذه المعونات "على شكل نقود" - أي أنها تُباع إلى تجار صوماليين يقومون بإنزالها إلى الأسواق. وارتئي في البرنامج أيضا توسع جريء في التغذية التكميلية للمتأثرين تأثرا حادا بسوء التغذية، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية وشن حملة جماهيرية للتطعيم ضد الحصبة؛ وتوفير المياه النظيفة ولوازم الإيواء والبذور والأدوات واللقاحات الحيوانية؛ واتخاذ تدابير للحد من تدفق اللاجئين والمساعدة في العودة إلى الوطن. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، اشتركت المنظمة في إدارة هذه الجهود مع شريكاتها من المنظمات غير الحكومية. ونظرا لدور المنظمات غير الحكومية، فقد عَينت السيد فيليب جونستون، الذي كان آنذاك رئيسا لمنظمة كير (CARE USA)، التابعة للولايات المتحدة مديرا ميدانيا للبرنامج.

(١٥) الوثيقة ٢٩، انظر الصفحة ٢٠٧؛ الوثيقة ٣١، انظر الصفحة ٢٠٩

٦٤ وفي شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، بدأ النقل الجوي وبرنامج المائة يوم يكبحان مد المجاعة في بعض أجزاء الصومال. وتمكن برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية سوية من بلوغ أهدافهما الشهرية بالنسبة لتوريد الأغذية إلى الموانئ الصومالية؛ فأخذت الأغذية تعود إلى الظهور في أسواق مقديشو وبعض المدن الأخرى. كما هبطت أسعار الذرة والسرغوم والقمح خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ مع ازدياد الإمدادات، وأخذت معدلات الوفيات في الهبوط في بعض المناطق. وفي بيضوا، هبطت معدلات الوفيات الأسبوعية هبوطا كبيرا إلى ٣٠٦ وفيات بحلول الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر وذلك من ٧٨٠ ١ وفاة قبل ذلك بثلاثة أشهر.

٦٥ بيد أن المجاعة لم تنته بعد وبقي التحسن الذي تبينه هذه الإحصاءات هشا للغاية في معظم المناطق. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها ممثلي الخاص للحفاظ على الاتفاقات القائمة بين الفصائل المتحاربة بشأن توزيع إمدادات الإغاثة دون انقطاع، تعطلت حملة الإغاثة الإنسانية المجددة تعطلا كبيرا من جراء استمرار انعدام الأمن وتواصل النهب وأدى القتال إلى إغلاق ميناءي مقديشو وكيسمايو بعض الوقت، كما تعذر وصول قدر كبير من الأغذية، التي أمكن دخولها البلد، إلى المنتفعين المقصودين، بسبب أعمال النهب والتحويل التي كانت تقوم بها العصابات. وبقي عمال الإغاثة يعملون في أحوال كانت مستحيلة في كثير من الأحيان وخطرة على الدوام تقريبا. فصور الأطفال الجائعين أضيفت إليها الآن صور أكياس المعونات الغذائية التي ما زالت في المستودعات بسبب عدم توفر الأمن اللازم لتوزيعها. وكان لأعمال الإعاقة المدبرة المقصودة التي ارتكبتها الفصائل والجماعات المسلحة الأخرى ضد جهود المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج

عمل المائة يوم تنفيذا كاملا أن أدت في النهاية إلى أن يلجأ مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير أقوى.

العقبات التي اعترضت وزع عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال

٦٦ أنشئت عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال بوصفها بعثة لحفظ السلام على الرغم من أنه، وللمرة الأولى في تاريخ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كان أحد مقاصدها الأولية هو تمكين إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المدنيين. ذلك أنه ليس المقصود بحفظ السلام، بخلاف إنفاذ السلام، تحقيق أهدافه عن طريق استخدام القوة. وعندما يتم وزع حفظة السلام، فإنهم يبذلون قصاراهم، عن طريق الإقناع السلمي، لوقف القتال بين الأطراف المتحاربة أو للاضطلاع بجوانب أخرى من ولاياتهم؛ كما أنهم لا يجبرون المتحاربين على وقف أعمالهم العدائية. بل إن عمليات حفظ السلام لا تستخدم السلاح إلا دفاعا عن النفس، الذي يشمل تحديده الدفاع عن ولايتها وكذلك أفرادها وممتلكاتها. والحكمة في حياد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي أن ذلك الحياد يعمل على إطفاء نار التوترات، وردع العنف وبناء الثقة فيما بين الأطراف في نزاع ما. وكانت الغاية من قوة الأمن المقرر إرسالها إلى الصومال بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) هي المساعدة في ردع الهجمات المسلحة على عمليات الإغاثة الإنسانية مع عدم استخدام أسلحتها إلا دفاعا عن النفس في حال أثبت الردع فشله.

٦٧ ولا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تنجح إلا متى رغبت أطراف النزاع رغبة صادقة في تجنب الأعمال العدائية. فعندما يعقد المتخاصمون النية على الحرب، يمكن أن تتعطل الفعالية المحتملة لحفظ السلام. ذلك أن قدرة حفظة السلام على العمل هي رهن، في المقام الأول، بموافقة جميع الأطراف المشتركة في النزاع. وقد كان التوصل إلى هذه الموافقة والإبقاء عليها أمرا عسيرا للغاية في الصومال، حيث يوجد أكثر من عشرة زعماء للفصائل تنبغي استشارتهم. وقد برزت منذ البداية مشكلة هي أن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢ لم يشترك فيه سوى الطرفين الموجودين في مقديشو. وفي هذه الأثناء، تواصل القتال العنيف في المناطق الزراعية فيما بين النهرين في الجنوب، بين الجبهة القومية الصومالية التابعة للرئيس السابق سياد بري والفصائل المتحالفة مع اللواء عيديد. وقد مُنيت القوات التابعة للجبهة القومية الصومالية بسلسلة من الهزائم في معارك جرت في الفترة بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيه ١٩٩٢، ثم تراجعت إلى ما وراء الحدود الجنوبية داخل كينيا.

٦٨ ومما زاد في تعقيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة التقلبات في التحالفات فيما بين الفصائل المختلفة. وقد أرسى القتال الجاري في الجنوب

في الفترة بين آذار/ مارس وحزيران/ يونيه ١٩٩٢ الأساس لإنشاء التحالف الوطني الصومالي في آب/ أغسطس ١٩٩٢، وهو ائتلاف غير محكم الترابط يضم فصيلة اللواء عيديد التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد وفصائل أخرى متعددة. أما فصيلة السيد علي مهدي التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد فانضمت لاحقا إلى تحالف منافس، عرف في البداية باسم مجموعة الـ ١١ ولاحقا باسم مجموعة الـ ١٢. وبات التوتر في مقديشو بين الفصائل التابعة للواء عيديد وتلك التابعة للسيد علي مهدي مختلطا بمجموعة كبيرة من المنازعات المحلية على السلطة في مدن وأقاليم أخرى، مما أدى إلى نشوء مجموعة معقدة وعلى درجة عالية من عدم الاستقرار من التحالفات والانقسامات. ولم تتسم الأحوال بالهدوء النسبي إلا في الجزء الشمالي الغربي والشمالي الشرقي من البلد حيث برزت على التوالي الحركة القومية الصومالية وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية بوصفهما الفصيلين المهيمنين.

٦٩ وعلى الرغم من الاتفاقات التي وقع عليها السيد علي مهدي واللواء عيديد في آذار/ مارس ١٩٩٢ بشأن وزع المراقبين العسكريين وأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة، استغرق وضع الصيغة النهائية لترتيبات وزعهم عدة أسابيع من المناقشات الإضافية. وكانت إحدى مسائل الخلاف الرئيسية خلال الفترة المعنية هي ما إذا كان يتعين على مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين ارتداء زيهم الرسمي، تبعا للممارسة التقليدية التي تتبعها الأمم المتحدة. وفي حين قبلت الفصيلة التابعة للسيد علي مهدي بجميع عناصر ترتيب وقف إطلاق النار، بما في ذلك وزع المراقبين بالزي الرسمي، أصر جانب اللواء عيديد على أن يرتدوا ملابس مدنية مع بعض الإشارات المميزة للأمم المتحدة، كالقلنسوات الزرقاء وشارات الأذرع. وبعد المزيد من المفاوضات الصعبة مع مسؤولي المؤتمر الصومالي المتحد، قبل اللواء عيديد رسميا، في ٢١ حزيران/ يونيه، الشروط التي وضعتها الأمم المتحدة بأن يرتدي المراقبون الزي الرسمي وأن يكونوا غير مسلحين وأن يتم وزعهم على جانبي خط تعيين الحدود في مقديشو. وبهذه الخطوة الهامة، أصبح في الإمكان المضي في الوزع. فعينت الفريق امتياز شاهين (باكستان) بوصفه كبير المراقبين العسكريين، ووصل إلى مقديشو في ٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢. واكتمل تمركز كامل قوام المراقبين الـ ٥٠ بحلول ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٢، أي بعد ثلاثة أشهر من إعطاء مجلس الأمن الإذن لبعثتهم[١٦].

(١٦) الوثيقة ١٥، انظر الصفحة ١٨٤، الوثيقة ٢٣، انظر الصفحة ١٩٦

٧٠ وأجرى ممثلي الخاص أيضا مشاورات مع اللواء عيديد والسيد علي مهدي بشأن وزع أفراد الأمن بقصد حماية عمليات الإغاثة الإنسانية في مقديشو. وفي ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وقع أخيرا اللواء عيديد والسيد علي مهدي خطابي اتفاق بشأن وزع قوة أمنية قوامها ٥٠٠ فرد من أجل عمليات الإغاثة الإنسانية في العاصمة[١٧]. وكان على هذه القوة أن تحرس الميناء والمطار الرئيسي، موفرة بذلك الحماية لشحنات المعونة الآتية، وأن تواكب قوافل إمدادات الإغاثة إلى مراكز التوزيع في مقديشو وأن تحمي هذه المراكز أثناء التوزيع. وقد

(١٧) الوثيقة ٢٠، انظر الصفحة ١٩٥، الوثيقة ٢١، انظر الصفحة ١٩٥

ساهمت باكستان بكتيبة واحدة لبدء هذه المهمة، وعرضت الولايات المتحدة نقل هذه القوة إلى مقديشو جوا. وفي الوقت الذي وصل فيه أول ٤٠ فردا من قوة حفظ السلام الباكستانية المؤلفة من ٥٠٠ فرد إلى مقديشو في ١٤ أيلول/ سبتمبر، كانت خمسة أشهر كاملة قد انقضت من أن وافق مجلس الأمن أصلا على وزع وحدة أمنية لحماية عمليات الإغاثة الإنسانية، وذلك بسبب التأخيرات المختلفة الناجمة عن القتال بين الفصائل والخلافات فيما بين الأحزاب على شروط وقف إطلاق النار. وقد تألفت الكتيبة الباكستانية من قوة مشاة خفيفة بدون مدفعية أو أسلحة ثقيلة أو دعم جوي. وعلى الرغم من أنه أذن لأفراد الكتيبة بالدفاع عن أنفسهم في حال تعرضهم لهجوم، فإنهم كانوا يفتقرون إلى المعدات الكافية للقيام بذلك وكان يتعين عليهم المضي في مباشرة مهامهم بحذر كبير. وقد عجزوا عن القيام بأي من مهامهم في الشهرين الأولين من تاريخ وزعهم.

٧١ واعتبارا من أيار/ مايو، وبموازاة المفاوضات بشأن مقديشو، عقد ممثلي الخاص سلسلة مباحثات مع الفصائل التي تسيطر على المناطق الأخرى من الصومال، وذلك بهدف توسيع وقف إطلاق النار ليشمل باقي أنحاء البلد، وتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة هناك وتعزيز العملية الواسعة للمصالحة الوطنية. وفي حين قد تكون القوة المؤلفة من ٥٠٠ فرد المقرر وزعها في مقديشو قادرة على حماية المطار وأرصفة الموانئ، لم يكن لديها أي أمل في أن تتمكن من العمل في الداخل، حيث بلغت المجاعة أسوأ ما بلغت. لذلك خلصت إلى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تعديل طبيعة تدخلها في الصومال. فينبغي لها توسيع جهودها بحيث يمكنها أن تحقق وقفا فعليا لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد في الوقت الذي توفر فيه الحماية لإيصال المساعدة الإنسانية وتمضي قدما أيضا في جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية. ويتطلب ذلك من المنظمة إقامة وجود لها في جميع المناطق واعتماد نهج ابتكاري وشامل يتصدى لجميع جوانب الحالة في الصومال. لهذا السبب، ولأنه كان من الواضح أن القوة الأمنية أصغر من اللازم وتفتقر إلى المعدات، نظرا لغياب القانون وتفشي العنف في مقديشو، اقترحت على مجلس الأمن في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢ أن تضع الأمم المتحدة قوات في أربع مناطق عمليات في الصومال هي: حول بربرة في الشمال الغربي، وبوساسو في الشمال الشرقي، ومقديشو في وسط الصومال وكيسمايو في الجنوب. وستضطلع في كل من هذه المناطق عملية موحدة تابعة للأمم المتحدة بأنشطة تتصل بالإغاثة الطارئة، والإصلاح، والتعمير وبناء المؤسسات، ورصد وقف إطلاق النار واحتواء الأعمال العدائية المحتملة، والتسريح ونزع السلاح، والمصالحة الوطنية[١٨].

(١٨) الوثيقة ١٦، انظر الصفحة ١٨٥

٧٢ ووافق مجلس الأمن في قراره ٧٦٧ (١٩٩٢) الذي اعتمده في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، على اقتراح إنشاء أربع مناطق عمليات[١٩]. ثم أرسلت فريقا تقنيا جديدا إلى الصومال. وقام هذا الفريق الذي كان يرأسه السيد بيتر هانسن (الدانمرك)، وهو أمين عام مساعد سابق ويشغل حاليا منصب وكيل الأمين

(١٩) الوثيقة ١٧، انظر الصفحة ١٩٢

العام للشؤون الإنسانية، بزيارة الصومال من ٦ إلى ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وحصل على موافقة الزعماء السياسيين المحليين على وزع الوحدات الأمنية في بوساسو في الجزء الشمالي الشرقي وفي إقليم غيدو على طول الحدود الجنوبية الغربية مع كينيا، حيث تتجمع أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين. إلا أنه لم يتم وضع الصيغة النهائية للاتفاق مع الزعماء المحليين على وزع قوات مماثلة في كيسمايو وبربرة[٢٠].

(٢٠) الوثيقة ٢٣، انظر الصفحة ١٩٦

٧٣ وفي ضوء ما توصل إليه الفريق التقني، اقترحت في تقرير إلى مجلس الأمن مؤرخ ٢٤ آب/ أغسطس بأن يأذن المجلس بوزع أربع وحدات أمنية إضافية، يتألف كل منها من ٧٥٠ فردا، في بوساسو في الجزء الجنوبي الغربي وفي بربرة وكيسمايو بمجرد اختتام المشاورات مع القادة المحليين بنجاح. ومن شأن ذلك أن يزيد القوام الإجمالي للقوات الأمنية التابعة للأمم المتحدة في الصومال ليبلغ ٥٠٠ ٣ فرد، بما في ذلك القوات التي يبلغ قوامها ٥٠٠ فرد التي سبقت الموافقة على وزعها في مقديشو[٢١]. وفي ٢٨ آب/ أغسطس، وافق المجلس على الوزع الجديد في قراره ٧٧٥ (١٩٩٢)، وبعد ذلك بوقت قليل في ٨ أيلول/ سبتمبر، وافق على وزع ثلاث وحدات سوقية يصل إجمالي قوامها إلى ٧١٩ فردا لدعم عملية الأمم المتحدة الأولى المعززة في الصومال[٢٢].

(٢١) الوثيقة ٢٣، انظر الصفحة ١٩٦

(٢٢) الوثيقة ٢٤، انظر الصفحة ٢٠٢، الوثيقة ٢٦، انظر الصفحة ٢٠٤

الخطر يتهدد عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال

٧٤ إلا أن هذه القوات لم توزع قط، كما أن عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال لم توسع نطاقها إلى ما بعد مقديشو. ومرة أخرى، رفض بعض قادة الفصائل الموافقة على وزع أفراد حفظ السلام، معيقين بذلك الجهود الرامية إلى توفير ما يكفي من الأمن من أجل الإغاثة من المجاعة. والأسوأ من ذلك أن بعض قادة الفصائل بدأ يتخذ موقفا عدائيا ومتوعدا تجاه الأمم المتحدة على الرغم من الدور الذي تؤديه المنظمة في التخفيف من آلام الملايين من مواطنيهم.

٧٥ وفي أعقاب ذلك بلغت المقاومة التي قامت بها الفصائل، ولا سيما الفصيلة التابعة للواء عيديد، أبعادا جديدة تدعو إلى القلق. وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن مجلس الأمن "أن الذين قد يعرقلون وزع عملية الأمم المتحدة في الصومال سوف يتحملون مسؤولية تصعيد خطورة كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل"[٢٣]. وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، أثار اللواء عيديد الذي سبق له أن وافق على وزع القوات الباكستانية، اعتراضات جديدة بإعلانه أنه لم يعد من الممكن تحمل وجود هذه الوحدات في شوارع مقديشو. وحذر اللواء عيديد أيضا من أن أي وزع بالقوة لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال سيواجه بالعنف وأنه لم يعد من المقبول وزع قوات تابعة للأمم المتحدة في كيسمايو وبربرة. وعلاوة على ذلك أمر بأن يطرد فورا من الصومال السيد ديفيد بسيوني، منسق عملية الأمم المتحدة

(٢٣) الوثيقة ٣٠، انظر الصفحة ٢٠٩

في الصومال للمساعدات الإنسانية، بحجة أن أنشطته تتعارض مع مصالح الشعب الصومالي وأنه لم يعد من الممكن ضمان أمنه. وبناء على طلب قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال تم تمديد أجل أمر طرد السيد بسيوني لسبعة أيام، بيد أن الجهود في سبيل إلغاء القرار باءت بالفشل[٢٤].

(٢٤) الوثيقة ٣٢، انظر الصفحة ٢٢١

٧٦ وظهر اتجاه مزعج آخر خلال هذه الفترة، أثاره على ما يبدو قادة الفصائل المحلية. ذلك هو التصور الشائع بين الصوماليين بأن الأمم المتحدة قررت التخلي عن سياسة التعاون التي تنتهجها وأنها تنوي "غزو" البلد، وبأن الأمم المتحدة أصبحت بذلك "عدوا مشتركا" للفصائل الصومالية. فأصدرت بيانا أعلنت فيه أن الأمم المتحدة مصممة على مساعدة شعب الصومال في التغلب على الصعوبات المفجعة التي يواجهها، وشددت على أهمية التعاون والشراكة بين الصومال والمجتمع الدولي. وأشرت فيه أنه من أجل إنقاذ الأرواح، والقضاء على شبح المجاعة والحرب الأهلية، وتمهيد الطريق للمصالحة السياسية، لا يمكن للأمم المتحدة أن تنجح في ذلك "إلا بموافقة وتأييد الشعب الصومالي"[٢٥].

(٢٥) الوثيقة ٣٢، انظر الصفحة ٢٢١

٧٧ وقد استقال السيد سحنون في تشرين الأول/ أكتوبر وعينت السيد عصمت كتاني (العراق) ممثلا خاصا لي في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر. وعندما وصل السيد كتاني إلى مقديشو في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، كان التوتر يسود الوضع. وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، طالب اللواء عيديد بانسحاب عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال من المطار حيث كانت قد تمركزت قبل يومين وفقا لاتفاق آب/ أغسطس ١٩٩٢ وعقب الترتيبات التي أجريت مع القوات الأمنية المحلية في المطار. وبناء على تعليماتي، رفض السيد كتاني سحب القوات، وبعد ذلك بيوم واحد تعرضت الكتيبة لنيران كثيفة. وفي الوقت نفسه تقريبا، هددت فصيلة السيد علي مهدي بقصف أية سفينة تحاول الرسو في ميناء مقديشو بحجة أن الشحنات كانت تحول لصالح فصيلة اللواء عيديد. وحث السيد علي مهدي أيضا عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال على السيطرة على الميناء. ولأيام عدة لم تتمكن السفن من الاقتراب من المرفأ. وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وافق السيد علي مهدي على السماح لسفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي بالرسو إلا أن المدفعية قصفت السفينة بينما كانت تحاول دخول الميناء[٢٦].

(٢٦) الوثيقة ٣٢، انظر الصفحة ٢٢١

٧٨ وفي هذه الأثناء، كانت مواجهة جديدة آخذة في الحدوث في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، حيث نجحت الميليشيا التابعة للرئيس السابق سياد بري في استعادة بارضيره في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. ولم يتمكن عاملو الإغاثة التابعون لبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية من مغادرة المدينة ونهبت المخزونات من الأغذية. وارتفع معدل الوفيات اليومي في المدينة، الذي كان قد انخفض إلى ٦٠، ليبلغ ٣٠٠ أثناء القتال. وقد أدت معاودة القتال إلى القضاء على كل تقدم أحرزه

المجتمع الدولي طوال أشهر من بذل الجهود في بارضيره. وبات من الواضح أنه إلى أن يمكن إعادة استتباب الأمن في كل أنحاء الصومال، سيكون هناك خطر دائم بحدوث نكسات مماثلة تمنى بها الجهود الغوثية.

٧٩ وفي الواقع غدت المعونة الدولية التي توفرها الأمم المتحدة والوكالات الطوعية مصدر دخل رئيسيا في الصومال، وأصبحت، والحال هذه، هدفا للهجمات المسلحة. فقد أخذت ما تسمى بـ "السلطات" - التي قد لا تزيد أحيانا على عصابتين أو ثلاث عصابات مسلحة بالبنادق - تبتز الرشوات من الوكالات والمنظمات المانحة في المطار والميناء وعند عدد لا يحصى من الحواجز في الطرق ونقاط التفتيش على طول طرق النقل. وأرغمت الوكالات أيضا على الدفع من أجل "الحماية"، وخاصة لحراسة موظفيها وقوافلها. كما نهبت المستودعات واحتجز الموظفون المغتربون. وكانت النتيجة النهائية، كما ذكرت في رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أن المساعدة الإنسانية التي تصل إلى المستفيدين المقصودين لم تكد تتعدى، في كثير من الأحيان، النزر اليسير[٢٧]. وعلاوة على ذلك، كانت "السلطات" الصومالية قد وافقت على وزع وحدات القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في منطقة واحدة فقط من أصل أربع مناطق كان مجلس الأمن قد أذن بالوزع فيها. ولو لم توجد هذه الوحدات في مواقعها، لما تهيأت الأحوال الأمنية اللازمة التي تسمح بتوزيع الإمدادات الغوثية، ولما أمكن كسر دوامة فرض الرشوات والابتزاز.

(٢٧) الوثيقة ٣٢، انظر الصفحة ٢٢١

٨٠ لقد جعلت هذه الظروف المقيتة إنجاز عملية الأمم المتحدة للأهداف التي وافق عليها مجلس الأمن أمرا في غاية الصعوبة. وعلاوة على ذلك، يبدو من المرجح في هذه المرحلة أن الفوضى ستبقى طاغية في الصومال، على حساب مئات الآلاف إن لم يكن الملايين من المدنيين. واختتمت رسالتي إلى المجلس بالقول إنني "لا أستبعد أنه قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال".

رابعا - قوة العمل الموحدة

٨١ أدت الحرب الدائرة، وبخاصة جموح الفصائل الرئيسية في الصومال المتمثل في عدم السماح بالإيصال الآمن للمساعدة الإنسانية، إلى تغيير أساسي في نهج المجتمع الدولي حيال الأزمة الصومالية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أذن مجلس الأمن بعملية، وافقت الولايات المتحدة على قيادتها، وهي تشكل سابقة لإحلال السلام، بغية ضمان تهيئة بيئة آمنة للإغاثة الإنسانية.

ولاية قوة العمل الموحدة وهيكلها

٨٢ أخذ مجلس الأمن في الاعتبار رسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وذلك في وسط إحباط كبير فيما يتعلق بجهود الإغاثة في الصومال. ذلك أن أرواح العاملين في مجال المعونة لم تكن عرضة للخطر فحسب، وإنما كان انعدام الأمن وتفشي العنف أيضا يهددان بفقدان المكاسب الهشة التي جرى تحقيقها في خفض حصيلة الموت الناجم عن المجاعة. وفي جلسة غير رسمية عقدت في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وافق المجلس على أن الوضع لم يعد محتملا، وأعرب عن شكه فيما إذا كانت الأساليب التي استخدمتها الأمم المتحدة حتى ذلك الوقت كافية لوضع حد لمعاناة السكان المدنيين. لذلك طلب المجلس إلي التقدم بتوصيات محددة بشأن رد مناسب. وخلال مداولات المجلس، أعرب عدة أعضاء عن تأييد قوي للرأي الذي مفاده بأن الوقت قد حان للنظر في اتخاذ تدابير أقوى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز للمجلس الإذن بعمل عسكري لاستعادة السلام والأمن. وفي اليوم ذاته، أبلغني وزير خارجية الولايات المتحدة بالوكالة، السيد لورنس إيغلبرغر، باستعداد حكومته لقيادة عملية عسكرية واسعة إذا وافق مجلس الأمن على جهد أقوى لإحلال الأمن في البلد[٢٨].

(٢٨) الوثيقة ٣٣، انظر الصفحة ٢٢٣

٨٣ وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، عرضت على مجلس الأمن خمسة خيارات[٢٩]. وكل تلك الخيارات تتصدى للمسألة الإنسانية الملحة، وهي كيفية تهيئة الأحوال الكفيلة بتأمين إيصال إمدادات الإغاثة دون انقطاع إلى الشعب الصومالي. إلا أنني أشرت إلى أن ذلك ليس سوى جزء، وإن كان الجزء الأكثر إلحاحا، من المشكلة في الصومال وأنه ينبغي أيضا بذل الجهود لإيجاد الأحوال التي يمكن فيها حل مشاكل البلد السياسية الكامنة وإصلاح اقتصاده.

(٢٩) الوثيقة ٣٣، انظر الصفحة ٢٢٣

٨٤ سبق أن ثبت أن الخيار الأول الذي يقضي بأن تواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال جهودها للتوصل إلى اتفاق مع قادة الفصائل بشأن وزع كامل قوام القوة التي تبلغ ٢٠٠ ٤ تقريبا من أفراد قوات حفظ السلام في مناطق

العمليات الأربع التي أذن بها مجلس الأمن في آب/ أغسطس ١٩٩٢، بأنه خيار غير واقعي بسبب انعدام التعاون من جانب قادة الفصائل. ويقضي الخيار الثاني بالتخلي عن فكرة استخدام أفراد حفظ السلام لحماية الأنشطة الإنسانية في الصومال، وسحب العناصر العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال وترك الأمر للوكالات الإنسانية كي تفاوض للاتفاق على أفضل ما يمكن التوصل إليه من طرق للحماية مع قادة الفصائل والعشائر المحلية. إلا أن الصعوبات التي برزت في الصومال لا تعزى إلى وجود الأفراد العسكريين الدوليين بل إلى حقيقة عدم وجود عدد كاف منهم هناك وإلى عدم إسناد الولاية الصحيحة لهم. لذلك استبعدت خيار سحبهم.

٨٥ وقد حملتني هذه الاعتبارات على أن أستنتج أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير أقوى لكفالة أمن العمليات الإنسانية في الصومال. والخيارات الثلاثة الأخيرة تستند جميعها إلى هذا الافتراض. ونظرا لعدم وجود حكومة في الصومال يمكنها أن تطلب إلى الأمم المتحدة التدخل، ستستلزم جميع هذه الخيارات الثلاثة أن يقرر مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بأن الأزمة الصومالية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. عندئذ يمكنه أن يأذن بالقيام بعمل عسكري بموجب المادة ٤٢ التي تنص، في جزء منها، على أنه "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير [التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة] لا تفـــي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه".

٨٦ وذكرت أن القصد من كل من هذه الخيارات الثلاثة هو ضمان وضع حد، على أساس دائم، للعنف الذي يمارس حاليا ضد جهود الإغاثة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري تعطيل الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل المنظمة ووضع هذه الأسلحة تحت رقابة دولية، وتجريد القوات غير النظامية والعصابات من أسلحتها.

٨٧ ويقضي الخيار الثالث الذي عرضته بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال باستعراض للقوة في مدينة مقديشو بغية تهيئة الأحوال المناسبة هناك لإيصال الإغاثة الإنسانية بأمان ولرد الفصائل الموجودة في المدينة وفي أماكن أخرى عن الإحجام عن التعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. ونظرا لوجود أسباب تدعو إلى الشك فيما إذا كان من شأن عملية ناجحة في مقديشو وحدها تكفي لإقناع الفصائل في أماكن أخرى بالتعاون بالكامل مع عملية الأمم المتحدة في الصومال وجهود الإغاثة، آثرت عملية إنفاذ على نطاق البلد. ويشكل الخياران الرابع والخامس منهجين مغايرين.

٨٨ فالخيار الرابع يقضي بالقيام بعملية إنفاذ على نطاق البلد بتفويض من مجلس الأمن تضطلع بها مجموعة من الدول الأعضاء. وكما أشرت أعلاه، سبق للولايات المتحدة أن عرضت أن تتولى الـــدور القيادي في تنظيم وإمرة

مثل هذه العملية. وستكون الغاية من هذه العملية حل المشاكل الأمنية الراهنة في الصومال. واقترحت أنه ينبغي لهذه العملية أن تتضمن تجريد العصابات المسلحة غير النظامية من أسلحتها ووضع الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل المنظمة تحت إشراف دولي. وما أن يتم إنجاز ذلك، يستعاض عن هذه العملية العسكرية بعملية تقليدية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٨٩ وبموجب الخيار الخامس، ستضطلع الأمم المتحدة نفسها بمهمة إنفاذ على نطاق البلد في الصومال، مستخدمة في ذلك وحدات القوات التي تقدمها الدول الأعضاء والتي توزع بقيادة الأمم المتحدة وتحت سيطرتها. وخلافا لقوات حفظ السلام التقليدية، ستكون لدى هذه القوات سلطة استخدام القوة لإنجاز مهمتها. ومن شأن عملية الإنفاذ التي يضطلع بها بقيادة الأمم المتحدة وتحت سيطرتها أن تكون متسقة مع توسيع دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، وهو أمر بات ممكنا بانتهاء الحرب الباردة. والواقع، أن لدى المنظمة حاليا ١٣ بعثة لحفظ السلام في الميدان، يبلغ مجموع أفرادها نحو ٠٠٠ ٥٥ وميزانية تبلغ ثلاثة أضعاف الميزانية المخصصة للعام الماضي. وفي عام ١٩٩٢ وحده، كانت الأمم المتحدة قد شرعت بالفعل في بعثتين كبيرتين ومكلفتين بحفظ السلام في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة، وكانت تعد لتنظيم بعثة أخرى في موزامبيق. وعلى الرغم من هذا التوسع السريع، لم يكن لدى المنظمة تقريبا هيكل دائم للتخطيط السوقي ولإعداد خطط الطوارئ من أجل دعم التزاماتها المتضاعفة، فافتقرت بذلك إلى القدرة التشغيلية على تنظيم بعثة بهذا الحجم، والتعقيد والإلحاح. وبذلك لن يكون الخيار الخامس خيارا صالحا ما لم توفر الدول الأعضاء الموظفين ليس فقط لمقر العملية في الميدان بل أيضا في نيويورك حيث سيلزم الاستعانة بعدد كبير من الموظفين الإضافيين.

٩٠ وبالنظر إلى هذه القيود العملية، اختار مجلس الأمن الخيار الرابع. وقرر المجلس في قراره ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي اعتمده في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بأن النزاع في الصومال يشكل حقا "تهديدا للسلم والأمن الدوليين" وأيد توصيتي الداعية إلى "وجوب اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن". ورحب المجلس بالعرض الذي تقدمت به الولايات المتحدة لقيادة العملية وكذلك بالعروض التي تقدمت بها دول أعضاء أخرى للمشاركة. لذا، وعملا بموجب الفصل السابع، أذن المجلس "للأمين العام والدول الأعضاء" باستخدام "كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن"[٣٠]. وكان المقصود من العبارة الأساسية "كل الوسائل اللازمة" أنه أذن للقوة المتعددة الجنسيات باستخدام القوة لإيجاد الأحوال الآمنة للإغاثة الإنسانية، على الرغم من أن القرار لم يشر تحديدا إلى نزع السلاح أو التسريح. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام والدول

(٣٠) الوثيقة ٣٥، انظر الصفحة ٢٢٨

الأعضاء إنشاء آليات مناسبة للتنسيق بين الأمم المتحدة والقوات العسكرية المستخدمة في هذه العملية. ودعا الأمين العام إلى أن يلحق عددا صغيرا من موظفي الاتصال بالمقر الميداني للقيادة الموحدة.

٩١ وشكلت العملية التي نتجت عن ذلك والتي عُرفت بقوة العمل الموحدة والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة تسمية "عملية استعادة الأمل"، سابقة للأمم المتحدة. فقد كان الغرض من الفصل السابع هو ردع أو رد الأعمال العدوانية الموجهة ضد الدول ذات السيادة، ولم يأذن مجلس الأمن من قبل للدول الأعضاء بالقيام بعمل عسكري بموجب الفصل السابع إلا أربع مرات وذلك: ردا على الهجمات على جمهورية كوريا في عام ١٩٥٠، وعندما أذن باعتراض ناقلات محملة بالنفط متوجهة إلى روديسيا الجنوبية في عام ١٩٦٦، وفي مرتين فيما يتعلق بالنزاع بين العراق والكويت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. أما في الصومال، فقد أذنت الأمم المتحدة للمرة الأولى في تاريخها لمجموعة من الدول الأعضاء باستخدام القوة العسكرية دون أن تكون تحت قيادة الأمم المتحدة وذلك لغايات إنسانية في نزاع داخلي، على الرغم من أنه نزاع له انعكاسات خطيرة على السلام والأمن الإقليميين بسبب التدفق الضخم للاجئين الصوماليين، وكثير منهم مسلحون، إلى داخل البلدان المجاورة.

٩٢ وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة أنشأت ولاية قوة العمل الموحدة، فإن المنظمة لم تضطلع بتنظيم أو بقيادة القوات التي أرسلت لإنجازها. فقد اضطلعت الولايات المتحدة، التي كانت لها أضخم الوحدات حجما، بالقيادة التنفيذية للقوات التابعة لقوة العمل الموحدة. وكان كل من قوات الولايات المتحدة وتلك التابعة لوحدات البلدان الأخرى تقدم التقارير إلى الفريق روبرت جونستون من مشاة بحرية الولايات المتحدة. إلا أن قيادة قوة العمل الموحدة بقيت على اتصال وثيق مع مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومع موظفي عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال في مقديشو، حيث بقيت كتيبة باكستانية قوامها ٥٠٠ رجل، وقوات الدعم السوقي و ٥٠ مراقبا عسكريا تحت إمرة الأمم المتحدة. وفي نيويورك، كان فريق معني بالسياسة يلتقي تحت رعايتي، مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، بمسؤولين رفيعي المستوى من حكومة الولايات المتحدة لاستعراض التقدم الذي تحرزه البعثة من يوم لآخر. وفي مقديشو عمل ممثلي الخاص وقائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال مع الفريق أول جونستون على تنسيق أنشطة القوتين وبقيا أيضا على اتصال مع مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى الصومال، السفير روبرت أوكلي. وأخيرا، جرى إلحاق عدد صغير من موظفي الاتصال التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بمقر قوة العمل الموحدة في العاصمة لوضع الخطط للانتقال الذي سيتم في نهاية المطاف، إلى قوة جديدة تابعة للأمم المتحدة[٣١].

(٣١) الوثيقة ٤٣، انظر الصفحة ٢٣٨

٩٣ وكان من المظاهر الخاصة الأخرى لقوة العمل الموحدة أنها لم تكن ممولة، على غرار بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من أنصبة مقررة إلزامية يسددها جميع الدول الأعضاء أو من تبرعات عقب موافقة الجمعية العامة على ميزانياتها. ولما كانت الولايات المتحدة هي التي اضطلعت بتنظيم قوة العمل الموحدة، فإن الأمم المتحدة لم تشترك في إعداد ميزانيتها. وعليه، تحملت تكاليف البعثة البلدان المساهمة بقوات والبلدان التي ساهمت بصندوق استئماني للتبرعات أنشأه مجلس الأمن من أجل قوة العمل الموحدة. وفي كانون الأول/ ديسمبر، كتبت إلى عدد من الحكومات أطلب إليها المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني[٣٢].

(٣٢) الوثيقة ٤٤، انظر الصفحة ٢٤٦

وزع قوة العمل الموحدة

٩٤ تم إنزال أول وحدات تابعة لقوة العمل الموحدة، المكونة من مشاة بحرية الولايات المتحدة، على شاطئ مقديشو في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وقامت تلك الوحدات بسرعة بتأمين السيطرة على الميناء البحري للمدينة دون أن تلقى مقاومة نتيجة لقبول اللواء عيديد لذلك في اللحظة الأخيرة. وقد اقترن دخول قوة العمل الموحدة بعرض للقوة فقامت السفن الحربية بدوريات قبالة الساحل، وحلقت الطائرات وطائرات الهليكوبتر فوق مقديشو بينما كان الجنود ينتشرون في أرجاء المدينة. ونتيجة لذلك، اختفى أفراد الميليشيات الصوماليون من الشوارع، آخذين أسلحتهم معهم. وقد عمدت بعض الفصائل إلى سحب أسلحتها الثقيلة وآليتها إلى مناطق داخلية من الصومال لم توزع فيها قوة العمل الموحدة، أو عبر الحدود إلى داخل البلدان المجاورة. وفي اليوم الأول تم تأمين السيطرة على مطار مقديشو وحطت طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل معونة غذائية.

٩٥ وتألف قوام قوة العمل الموحدة في ذروته من ٠٠٠ ٣٧ فرد تقريبا، بمن فيهم زهاء ٠٠٠ ٨ فرد على متن سفن قبالة الساحل. وكانت أكبر وحدة حتى ذلك الوقت قد قدمتها الولايات المتحدة إذ بلغ الحد الأقصى لقوامها زهاء ٠٠٠ ٢٨ جندي من المشاة ومشاة البحرية. وانضم إليهم نحو ٠٠٠ ٩ جندي من أكثر من ٢٠ بلدا. وسرعان ما انتشرت هذه القوات في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد لتأمين الموانئ والمطارات، وتوفير الحماية لقوافل إمدادات الإغاثة الإنسانية وحراسة مراكز توزيع الأغذية. وكان التركيز منصبا على جنوب الصومال ووسطه، وهما أكثر المناطق تضررا بسبب المجاعة. وفي غضون ثلاثة أسابيع، كانت قوات قوة العمل الموحدة قد سيطرت على تسع مدن رئيسية هي: مقديشو وبيضوا وبالي دوغله وكيسمايو وبارضيره وحدور وبلد وين وجلالقسي، ومركا[٣٣]. وفي معظم الحالات، سبق مسؤولو الأمم المتحدة والولايات المتحدة وصول القوات ونجحوا في إقناع الميليشيات الصومالية بمغادرة المدن قبل وصول

(٣٣) الوثيقة ٤٠، انظر الصفحة ٢٣٥، الوثيقة ٤٧، انظر الصفحة ٢٤٨

قوات قوة العمل الموحدة. ولما أنجزت قوة العمل الموحدة أهدافها الأولية، انخفض قوامها تدريجيا ليبلغ زهاء ٢٨ ٠٠٠ فرد في أوائل آذار/ مارس ١٩٩٣.

قهر المجاعة

٩٦ كان الهدف الأول لمجلس الأمن، بإقراره إنشاء قوة العمل الموحدة، هو التصدي للأزمة الإنسانية الراهنة. وفي رسالة وجهتها إلى شعب الصومال في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، شددت على أن القوات التي وصلت إلى الصومال إنما أتت "لإطعام المتضورين جوعا، وحماية من لا قبل لهم بحماية أنفسهم وتمهيد الطريق لإعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي"(٣٤).

(٣٤) الوثيقة ٣٧، انظر الصفحة ٢٣١

٩٧ وسمحت "عملية استعادة الأمل" أخيرا بتنفيذ كامل برنامج عمل المائة يوم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة(٣٥). وفي مقديشو، بدأت الطائرات تحط على مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وفي الفترة ما بين ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رست بأمان ١٣ سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في مرفأ مقديشو، وأفرغت ٤٠ ٠٠٠ طن من الإمدادات. وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، تمكنت أول سفينة من الرسو في كيسمايو منذ إغلاق الميناء بسبب انعدام الأمن في أيلول/ سبتمبر السابق. وتم إصلاح العديد من المهابط الجوية وإعدادها للرحلات الغوثية. وانخفضت بشكل حاد أعمال النهب، والابتزاز والاعتداءات على العاملين في مجال الإغاثة في جميع الأنحاء الوسطى والجنوبية للصومال. وبمساعدة من قوة العمل الموحدة، جرى تصليح العديد من الطرق الرئيسية في الصومال كما تمت، حيث لزم الأمر، إزالة الألغام الأرضية.

(٣٥) الوثيقة ٢٩، انظر الصفحة ٢٠٧، الوثيقة ٤٨، انظر الصفحة ٢٥٠

٩٨ وبات يمكن الآن نقل الأغذية التي تصل إلى مقديشو برا بأمان بالقوافل إلى المدن الداخلية. وبعد أربعة أيام من دخول قوة العمل الموحدة إلى بيضوا، أصبحت البعثة قادرة على مواكبة قافلة مؤلفة من ٢٠ شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي إلى هذه المدينة اليائسة، وهي عملية لم يكن من الممكن القيام بها عبر الطرق من قبل. وبحلول ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، كان قد تم نقل ٢٥ ٠٠٠ طن من الأغذية جرى إيصالها إلى مقديشو باستخدام شاحنات استقدمها برنامج الأغذية العالمي خصيصا من إثيوبيا المجاورة، بواسطة قوافل برية ترافقها حراسة إلى مراكز توزيع الأغذية خارج العاصمة، وتم نقل ٩ ٠٠٠ طن إضافية جوا.

٩٩ وقد مكن تحسن الأحوال الأمنية الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من زيادة عدد موظفيها في الصومال، كما شجع العديد من المنظمات غير الحكومية الجديدة على المجئ إلى البلد. وبالإضافة إلى عمليات إيصال الأغذية، التي جرت زيادتها والتي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، وسعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عملياتها، عن طريق

توفير الأدوية والموظفين لـ ١٦ مستشفى، و ٦٢ مركزا للأمومة والطفولة و ١٥٦ مركزا صحيا في كل أرجاء الصومال بحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وساعدت، بالتعاون مع شركائها من المنظمات غير الحكومية، بإطعام أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ طفل في اليوم. وفتحت منظمة الصحة العالمية صيدلية مركزية في مقديشو. وبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، كانت الإمدادات من الأغذية والأدوية تصل بالفعل إلى جميع المدن الواقعة في جنوب الصومال وشرقه تقريبا، مسجلة بذلك نتائج فورية ومذهلة. وبالرغم من أن العديد من الجياع والضعفاء استمروا في التردد على مراكز توفير التغذية، بات من الممكن الآن إنقاذ معظمهم. فانخفض بذلك عدد الوفيات الناتجة عن الجوع والمرض انخفاضا حادا حتى أن أسعار الحبوب تدنت بحلول آذار/ مارس ١٩٩٣ إلى ثلث ما كانت عليه في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، مما يبين الزيادة الضخمة التي طرأت على إمدادات التغذية.

١٠٠ أما وقد انقضت الآن أسوأ أحوال المجاعة، فقد انصرفت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى مواجهة التحدي المتمثل في مساعدة الصوماليين على إحياء إنتاجهم الزراعي، وتجديد قطعانهم من الماشية وإعادة الهيكل الأساسي والخدمات المتداعية في البلد. وفي اجتماع للوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والقادة المحليين الصوماليين عقد في أديس أبابا من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ من أجل تنسيق المعونة الإنسانية، جرى حث الأمم المتحدة على اتّباع برنامج عمل المائة يوم ببرنامج جديد لعام ١٩٩٣ يركز على الإصلاح والتعمير وكذلك على الإغاثة. وفي هذه الأثناء، كان العمل جاريا لتصليح شبكات الإمداد بالمياه وتحسين الأوضاع الصحية. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية إدارة شبكة الإمداد بالمياه في مقديشو في أواخر عام ١٩٩٢ عقب إصلاحها من قبل اليونيسيف. وبحلول حزيران/ يونيه ١٩٩٣، أدت الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى إعادة فتح ٤٣ مدرسة للتعليم الابتدائي، وتدريب أكثر من ٨٠٠ معلم للمدارس الابتدائية وتوزيع مواد تعليمية أساسية استفاد منها زهاء ٠٠٠ ١٠٥ طفل.

١٠١ ووزعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أيضا البذور والأدوات الزراعية، وبدأت برامج لتحصين الماشية. وساهمت هذه الجهود التي ساعدها هطول جيد للأمطار في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، في زيادة الإنتاج المحلي من الأغذية. وبدأ الشعور الجديد بالأمل في البلد يشجع الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص أيضا: فظهرت الأسواق من جديد وعادت السفن التجارية إلى ميناءي مقديشو وكيسمايو. واتخذت الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية أيضا إجراءات لمعالجة أسباب تشريد السكان وتدفق اللاجئين ولإعداد العدة لإعادتهم إلى ديارهم ولإعادة توطينهم. ففي الجنوب الغربي مثلا، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية عبر الحدود انطلاقا من كينيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، الغاية منها استقرار السكان في الجزء الجنوبي الغربي من

الصومال (وبالتالي وقف تدفق اللاجئين إلى كينيا) وإيجاد الأحوال المناسبة للعودة الطوعية إلى الوطن. ففتحت المفوضية سلسلة مراكز تشغيلية في المناطق المتاخمة للحدود الكينية. وتضاءلت الهجرة الكثيفة إلى حد كبير وبحلول عام ١٩٩٤ كان زهاء ٠٠٠ ١٣٠ لاجئ قد عادوا إلى ديارهم.

١٠٢ وفي تقرير قدمته إلى مجلس الأمن في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ أبرزتُ بعض التحديات التي لا تزال قائمة في الوقت الذي جهد فيه الصومال للعودة إلى حياته الطبيعية[٣٦]. وكان أولها تيسير عودة اللاجئين والمساعدة في إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا الأكثر عددا. وثانيها توفير العمل لملايين الصوماليين العاطلين عن العمل. فاستحداث العمل أساسي ليس فقط لتوفير الدخل بل أيضا للمساعدة في إعادة الاستقرار عن طريق توجيه الشبان من الميليشيات والعصابات المسلحة إلى الأعمال السلمية والمنتجة. أما التحدي الرئيسي الثالث فهو إعادة بناء القدرة الإدارية للصومال على الصعيدين الوطني والإقليمي، التي دمرت بالكامل.

(٣٦) الوثيقة ٤٩، انظر الصفحة ٢٥٨

١٠٣ وشددت أيضا على أهمية إزالة الألغام. إذ تفيد التقديرات الأولية بوجود زهاء مليون لغم، زرع معظمها في الجزء الشمالي الغربي من البلد. فهي تشكل خطرا على السكان المدنيين وتشكل أيضا واحدا من العوائق الرئيسية أمام انتعاش الاقتصاد الريفي، ذلك أن المناطق التي تكثر فيها الألغام الأرضية باتت غير صالحة للزراعة أو الرعي. وقد بدأت المفوضية التي أنشأت من جديد مكتبا في هرغيسا في آذار/ مارس ١٩٩٣، برنامج إزالة للألغام لتيسير عودة اللاجئين من إثيوبيا وجيبوتي إلى ديارهم. وبدأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في وقت لاحق بمساعدة المنظمات غير الحكومية الصومالية في الشروع ببرامج إضافية لإزالة الألغام.

١٠٤ وفي اجتماع الأمم المتحدة الثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال المعقود في أديس أبابا من ١١ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، كشفت الأمم المتحدة النقاب عن برنامج للإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣، بميزانية قدرها ١٥٩ مليون دولار[٣٧]. ويتضمن هذا البرنامج مشاريع في ١١ مجالا ذا أولوية، بدءا بإعادة توطين الأشخاص المشردين واللاجئين إلى إصلاح شبكات المياه والمرافق الصحية وبإنشاء الإدارة العامة من جديد. وببقاء ١,٥ مليون من الصوماليين معرضين لخطر سوء التغذية والإصابة بالأمراض، بقيت الإغاثة تحتل أولوية عُليا؛ وفي الوقت نفسه، أولي مزيد من الاهتمام للإصلاح.

(٣٧) الوثيقة ٥٠، انظر الصفحة ٢٧١، الوثيقة ٥١، انظر الصفحة ٢٧٤

١٠٥ وقد جسدت هذا النهج استراتيجية برنامج الأغذية العالمي المؤلفة من مرحلتين. ففي البداية، ستواصل المعونة الغذائية تلبية احتياجات الطوارئ وبذلك خصص القسم الأكبر من المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، وعلى غرار تلك التي تقدمها اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، للمجموعات الأضعف كاليتامى والمعوقين والأسر المعيشية التي تعولها النساء،

والحوامل والأمهات المرضعات والأطفال. ومع تحسن الحالة، بدأ يجري توجيه المعونة الغذائية بشكل متزايد لدعم البرامج الطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، أدرج برنامج لتقديم الطعام في المدارس في برنامج الإغاثة والإصلاح بغية المساعدة في إنعاش المدارس. ووفرت البرامج أيضا حصصا غذائية للأشخاص المشردين العائدين إلى قراهم الأصلية ومشاريع صغيرة للغذاء مقابل العمل من شأنها المساعدة في توليد فرص للعمل وإصلاح الهياكل الأساسية مثل الطرق والآبار والمرافق الصحية في آن واحد. ووفر برنامج الأغذية العالمي أيضا أغذية للبيع للمساعدة في تثبيت الأسعار في السوق، إذ إن تسليم كميات كبيرة من الأغذية المجانية خفض أسعار المواد الغذائية مما جعل من الصعب على بعض المزارعين تسويق محاصيله، فأعيق بالتالي انتعاش إنتاج الأغذية محليا.

١٠٦ وكان هناك أيضا توافق آراء في الاجتماع الثالث للتنسيق حول الأهمية الحيوية لبناء القدرة الوطنية. فما لم تتم إعادة إنشاء المؤسسات المحلية بما فيها قوى الشرطة والنظام القضائي والإدارة المحلية، لن يكون للجهود الرامية إلى الإصلاح إلا أثر محدود.

الخطوات الأولى نحو المصالحة الوطنية

١٠٧ منذ أن بدأ تدخل الأمم المتحدة في الصومال، كان أحد أهدافها الرئيسية مساعدة الأطراف الصومالية في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع. ذلك أنه بدون المصالحة الوطنية التي تنطوي على إنشاء هياكل سياسية صالحة ونزع سلاح الميليشيات التابعة للفصائل والعناصر المسلحة غير النظامية وتسريحها، فلا مناص من أن يظل كل تقدم نحو وضع حد للجوع هشا وأن يظل الانتعاش الاقتصادي مستحيلا إلى حد كبير. ولهذه الأسباب، دعا مجلس الأمن أيضا لدى إنشائه قوة العمل الموحدة في قراره ٧٩٤ (١٩٩٢) إلى استمرار الجهود لتحقيق تسوية سياسية في الصومال.

١٠٨ وفي الاجتماع الثاني لتنسيق المساعدة الإنسانية المعقود في أديس أبابا من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أجريت مباحثات غير رسمية مع شيوخ القبائل والقادة السياسيين الصوماليين بشأن المصالحة الوطنية. وبناء على طلب جميع الفصائل التي حضرت الاجتماع، اتصل بي ممثلي الخاص بالهاتف وقررت الدعوة إلى اجتماع للمصالحة يعقد في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ في أديس أبابا. وفي وقت لاحق كتبتُ لأدعو جميع قادة الفصائل الرئيسية وكذلك المنظمات الإقليمية، إلى المشاركة[٣٨]. فقد زاد الوضع الجديد الناشئ عن وزع قوة العمل الموحدة، إلى جانب المبادرات السياسية التي اتخذها السيد عصمت كتاني والسفير أوكلي، في تشجيع قادة الفصائل على الجنوح للمصالحة. وبعد مضي يومين فقط على وصول قوات قوة العمل الموحدة إلى مقديشو، التقى اللواء عيديد والسيد علي مهدي وجها لوجه للمرة الأولى وتوصلا إلى اتفاق على احترام وقف لإطلاق النار كانا قد وافقا عليه في وقت سابق من هذا العام، وعلى سحب

(٣٨) الوثيقة ٣٨، انظر الصفحة ٢٣٢، الوثيقة ٣٩، انظر الصفحة ٢٣٤

أسلحتهما الثقيلة من شوارع مقديشو. وأعلن اللواء عيديد والسيد علي مهدي في تجمع شعبي شاركا فيه معا في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر، أنهما سيوقفان أعمال التفتيش الأمنية عند "الخط الأخضر" الذي يفصل بين القطاع التابع لكل منهما في المدينة والقطاع الآخر.

١٠٩ وكما أشرت أعلاه، كنت قد دعوت كلا من الفصائل السياسية الرئيسية في الصومال لحضور محادثات جديدة في أديس أبابا، عقب فرجة التقدم التي تم فتحها في اجتماع تنسيق المعونة واقترحت أن تهدف هذه المحادثات إلى إعداد "إطار يمكن الشعب الصومالي نفسه من الخروج بأفكار واقتراح ترتيبات لتكوين حكومة وفقا لتقاليده وقيمه الخاصة به"[٣٩]. وافتتحت المحادثات في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ برئاستي وبمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي. وحضرت جميع الفصائل السياسية الرئيسية باستثناء الحركة القومية الصومالية التي أعلنت دولة "مستقلة" في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وشارك أيضا من الصومال شيوخ، وعلماء وممثلون للمنظمات المجتمعية والمجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية. وقلت للمشاركين إن هذا الاجتماع يتيح "فرصة ثمينة" يجب ألا نضيعها. "وإن الشعب الصومالي يراقب. وأفريقيا تراقب. والعالم يراقب"[٤٠].

(٣٩) الوثيقة ٤٣، انظر الصفحة ٢٣٨

(٤٠) الوثيقة ٤٥، انظر الصفحة ٢٤٧

١١٠ ووقع قادة الحركات الـ ١٥ المشاركة في المحادثات على ثلاثة اتفاقات بين ٨ و ١٥ كانون الثاني/ يناير. وإلى جانب إعلان وقف إطلاق النار فورا في جميع أنحاء البلد الخاضعة لسيطرتها، نصت الاتفاقات على إنشاء فريق لرصد وقف إطلاق النار يتألف من قوات تابعة لقوة العمل الموحدة والأمم المتحدة، وتسليم جميع الأسلحة الثقيلة إلى فريق رصد وقف إطلاق النار، وتجميع الميليشيات في ثكناتها ونزع سلاحها، وإطلاق سراح سجناء الحرب، وحرية تحرك الصوماليين في جميع أنحاء البلد. وأنشأت هذه الأطراف أيضا لجنة مخصصة للإعداد لمؤتمر مصالحة وطنية في أديس أبابا يعقد في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣.

١١١ ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعد فيها قادة فصائل الصومال بوقف القتال، إلا أنها كانت المرة الأولى التي يتعهدون فيها أيضا بأن يجردوا مسلحيهم من السلاح، وبأن يسرحوا أفراد ميليشياتهم وبأن يطلبوا إلى الأمم المتحدة أن تتسلم أسلحتهم الثقيلة. ووفقا للاتفاق، كان من المقرر أن تبدأ هذه العملية فورا وأن تنجز بحلول آذار/ مارس ١٩٩٣. وعندئذ، يحاول مؤتمر المصالحة الوطنية حل أزمة الصومال السياسية. وبذا فإن التعهدات المعقودة في أديس أبابا قد حددت جدول أعمال جميع المناقشات اللاحقة بشأن مستقبل الصومال. وترتبت عليها أيضا آثار مهمة بالنسبة إلى قوة العمل الموحدة، ثم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بنزع سلاح الميليشيات.

١١٢ إلا أنه لم تكن ثمة ضمانة بأن الميليشيات، التي كانت لا تزال مسلحة، ستحترم الالتزامات التي قطعتها في محادثات أديس أبابا، نظرا إلى مناخ الخوف والشك الذي كان سائدا آنذاك. واستمر العمل في مجال الإغاثة محفوفا بالمخاطر سواء كان ذلك بالنسبة للصوماليين أو لغير الصوماليين العاملين في الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد اغتيل اثنان من العاملين الدوليين في مجال المعونة، من اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣[٤١]. وعلاوة على ذلك، استمر وجود هوة من عدم الثقة فيما بين العشائر وأفخاذ العشائر، وفيما بين قادة الفصائل السياسية. وأحرز بعض التقدم نحو النزع الطوعي للسلاح، إلا أنه قصر كثيرا عن بلوغ الأهداف المنصوص عليها في اتفاقات أديس أبابا. وأنشأ مسؤولو قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال فريقا بدأ مباحثات مفصلة مع الفصائل بشأن تجميع قواتها وتسليم أسلحتها الثقيلة، كما تم وضع بعض الأسلحة الثقيلة في مواقع للتخزين. وقد بقيت هذه المواقع خاضعة لرقابة الفصائل إلا أنها كانت تفتح للمعاينة من جانب قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال.

(٤١) الوثيقة ٤٨، انظر الصفحة ٢٥٠

١١٣ وبانت بجلاء هشاشة اتفاقات أديس أبابا عندما بدأت قوات بقيادة اللواء محمد سعيد حرسي "مرجان"، صهر الرئيس السابق سياد بري وقائد إحدى الفصيلتين المتخاصمتين في الحركة الوطنية الصومالية، بالتسلل إلى مدينة كيسمايو في شباط/ فبراير ١٩٩٣ وبدأت في آذار/ مارس، على الرغم من وجود قوات تابعة لقوة العمل الموحدة في المدينة، بطرد القوات الخاضعة لإمرة العقيد عمر جيس وهو رئيس جناح الحركة الوطنية الصومالية المتحالف مع اللواء عيديد في التحالف الوطني الصومالي. وشكلت الأحداث التي وقعت في كيسمايو انتهاكا خطيرا لوقف إطلاق النار ونكسة للآمال في أن تعمد الفصائل إلى تسليم أسلحتها الثقيلة[٤٢]. فقد كان العمل الذي تقوم به فصيلة واحدة كافيا لأن يشكل خطرا من شأنه عكس التقدم المحرز في أديس أبابا وتهديد الاستقرار الدقيق الذي أوجدته قوة العمل الموحدة.

(٤٢) الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

خامسا - من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١١٤ بُدئت قوة العمل الموحدة باعتبارها عملية مؤقتة لإنفاذ السلام. وكان مقررا أن تنجز العملية ولايتها - وهي تهيئة بيئة آمنة لإيصال معونة الإغاثة الدولية إلى الجمهور الصومالي المحاصَر - ثم تسلم مسؤولية عملياتها إلى بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. إلا أن الأحداث التي شهدها الصومال في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٣ أوضحت بصورة متزايدة أن بعثة المتابعة ستحتاج هي الأخرى إلى إذن باستخدام القوة. ومن ثم، أنشأ مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باعتبارها أول عملية لإنفاذ السلام يؤذن بها صراحة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتقوم الأمم المتحدة بتنظيمها وقيادتها معا. وأوعز المجلس أيضا إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تساعد في عملية المصالحة الوطنية، وفي إصلاح مؤسسات الصومال واقتصاده، وفي إعادة إنشاء قوات الشرطة الوطنية. وكان ذلك جدول أعمال يتسم بالتعقيد والطموح، ويدفع بالمنظمة والدول الأعضاء فيها إلى أرض غير مطروقة.

شروط الانتقال

١١٥ أبان القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، الذي أذن فيه مجلس الأمن بتشكيل قوة العمل، أن قيام قوة العمل الموحدة "بتهيئة بيئة آمنة" سيؤدي إلى "تمكين المجلس من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى مواصلة عمليات حفظ السلام". وللتحضير لإنجاز هذا الانتقال، طلب المجلس إليّ أن أقدم خطة لكفالة "أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة"(٤٣).

(٤٣) الوثيقة ٣٥، انظر الصفحة ٢٢٨

١١٦ وعقب اتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، أجريت عددا من المحادثات مع ممثلي حكومة الولايات المتحدة لبحث كيفية هذا الانتقال ومتى يمكن إنجازه. وفي هذه المحادثات، وفي رسالة وجهتها إلى الرئيس جورج بوش في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، شددت على توفر شرطين كنت أعتقد أن لهما أهمية خاصة في نجاح الانتقال. وكان الشرط الأول هو أن تكفل قوة العمل الموحدة، قبل انسحابها، وضع الأسلحة الثقيلة التي لدى الفصائل المنظمة تحت السيطرة الدولية، وتجريد العصابات غير المنظمة من السلاح. وكما ذكرت في رسالتي إلى الرئيس بوش (التي أوردت أجزاء منها في تقريري المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر المقدم إلى مجلس الأمن) فإنني "دون هذا الإجراء، لا أعتقد أنه سيكون من

الممكن تهيئة البيئة الآمنة التي طلبها قرار مجلس الأمن، أو تهيئة الأوضاع للسير قدما في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا والرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية ونقل مهمة حماية الأنشطة الإنسانية، بصورة آمنة، إلى عملية تقليدية لحفظ السلام"(٤٤).

(٤٤) الوثيقة ٣٦، انظر الصفحة ٢٣٠

١١٧ والشرط الأساسي الثاني لنجاح الانتقال، كما كنت أعتقد، هو أن تمارس قوة العمل الموحدة ولايتها في كافة أنحاء الصومال. فرغم أن ولاية قوة العمل الموحدة كانت تشمل البلد بأسره، فإن وزعها لم يكن في الواقع إلا في أجزاء من جنوب ووسط الصومال، حيث كانت تتركز الاحتياجات الغوثية الطارئة. وبحلول آذار/ مارس ١٩٩٣، لم تكن قوة العمل الموحدة تسيطر إلا على ٤٠ في المائة من مساحة البلد. ولم تكن هناك قوات تابعة لقوة العمل الموحدة في الشمال الشرقي أو الشمال الغربي، ولا في أقصى جنوب البلد بالقرب من الحدود مع كينيا، حيث كانت الحالة الأمنية غير مستقرة بصورة خاصة. وكان لا غنى عن أن توزع القوة في كافة أنحاء البلد، حيث كان بمقدور الميليشيات ببساطة أن تسحب أسلحتها الثقيلة إلى الأجزاء التي لم توزع فيها قوة العمل في الصومال وأن تتربص فيها. وكانت المشاكل المتعلقة بالمصالحة ونزع السلاح وتسريح الميليشيات مشاكل وطنية في طابعها، ومن ثم فقد كانت تتطلب وجود قوة العمل الموحدة في كافة أنحاء البلد. وفي الحقيقة، فإن عمليات نزع السلاح والتسريح التي تتم أو تراقَب في بعض أجزاء البلد فقط لم تكن لتنجح، لأنها كانت تنطوي على خطر الإخلال بالتوازن العسكري، حيث كانت تترك الفصائل في مناطق أخرى تتمتع بميزة نسبية.

١١٨ وكان القلق يساورني بصفة خاصة لأنني كنت أعتقد أنه لا ينبغي التسرع في سحب قوة العمل الموحدة قبل إعادة تهيئة بيئة آمنة حقا يمكن فيها المضي بنجاح في تحقيق الانتقال إلى العملية التقليدية لحفظ السلام التي يتوخاها القرار ٧٩٤ (١٩٩٢). وقلت في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ إنه "سوف تحدث كارثة إذا أدى انسحاب قوة العمل الموحدة قبل الأوان ... إلى دفع الصومال مرة أخرى إلى هاوية الفوضى والمجاعة"(٤٥).

(٤٥) الوثيقة ٤٣، انظر الصفحة ٢٣٨

١١٩ إلا أن قوة العمل الموحدة لم تكن تسعى في حقيقة الأمر إلى إنجاز هذه الأهداف الأمنية العريضة. فالنص العام للولاية الوارد في القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، الذي لم يتضمن أي إشارة محددة إلى نزع السلاح أو تسريح الميليشيات، وإنما أشار فقط إلى تهيئة "بيئة آمنة" للإغاثة الإنسانية، قد فسرته قيادة قوة العمل الموحدة، وهي قيادة تابعة للولايات المتحدة، على أنه يعني تأمين الموانئ والمطارات والمخازن ومراكز التغذية والطرق لضمان إيصال إمدادات الإغاثة دون عوائق. ولم تفسر الولايات المتحدة الولاية على أنها تتضمن تجريد العصابات المسلحة من السلاح، أو مصادرة الأسلحة الثقيلة، أو استخدام القوة لوقف اندلاع القتال فيما بين الفصائل، مثلما حدث في كيسمايو في آذار/ مارس ١٩٩٣. وقد

يسرت قوة العمل الموحدة وضع بعض الأسلحة الثقيلة في مواقع للتخزين بموجب الاتفاقات الطوعية مع قادة الفصائل، وفقا لاتفاقات أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، إلا أن مواقع التخزين هذه ظلت تخضع لسيطرة الفصائل، التي كان بمقدورها إدخال الأسلحة إليها وإخراجها منها كيفما شاءت.

١٢٠ وكانت الأحداث التي وقعت في كيسمايو، واستمرار أعمال قطع الطرق المتفرقة ومهاجمة عمال الإغاثة، بالإضافة إلى عدم احترام الفصائل بوجه عام لالتزاماتها بنزع السلاح بموجب اتفاقات أديس أبابا، تبرز جميعها الطبيعة الهشة للسلام النسبي الذي أعادته قوة العمل الموحدة إلى جنوب ووسط الصومال. وكان يتعين على عملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال، التي تحمل اسم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أن تواصل العمل حيث انتهت قوة العمل الموحدة. ولتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من إنجاز ذلك، كان يتحتم تزويدها بما فيه الكفاية من القوة العسكرية وتخويلها صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالإنفاذ.

ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وهيكلها

١٢١ تبين، بالنظر إلى الحالة السائدة في الصومال في أوائل عام ١٩٩٣، أن قوة العمل الموحدة لا يمكنها، حسبما كان مجلس الأمن يتصور في الأصل، أن تسلِّم مسؤولية العمليات إلى عملية جديدة تابعة للأمم المتحدة تقتصر ولايتها على مهمة حفظ السلام التقليدية. بل إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - شأنها شأن قوة العمل الموحدة - ستحتاج إلى صلاحيات فيما يتعلق بالإنفاذ، يؤذن بها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي الحقيقة، فإن مسؤولي الولايات المتحدة كانوا قد اقترحوا هذا التغيير في طبيعة قوة المتابعة - من حفظ السلام إلى إنفاذ السلام - منذ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ في مشاوراتهم مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة بشأن الانتقال من قوة العمل الموحدة. وكان ذلك ينطوي على العودة إلى الخيار الخامس الذي عرضته على مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢: إيفاد بعثة لإنفاذ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة - وهو جهد لم يسبق للمنظمة أن اضطلعت به على الإطلاق.

١٢٢ وفي التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، قلت إن "الجهود التي بذلتها قوة العمل الموحدة لتهيئة بيئة آمنة في الصومال ما زالت بعيدة عن الاكتمال. وهي، في أي حال، لم تعمل على التصدي للحالة القائمة في كل أنحاء الصومال"[٤٦]. وكررت القول إنه ما لم يتحسن الأمن في كافة أنحاء البلد، لن يكون ممكنا أن تنجح عملية المصالحة السياسية، وستظل العمليات الإنسانية عرضة للتوقف. ولذلك، اقترحت أن تغطي ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كافة أنحاء الصومال، وأن تُمنح العملية صلاحيات

(٤٦) الوثيقة ٤٩، انظر الصفحة ٢٥٨

إنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأن تشمل الولاية نزع السلاح، الذي يجب أن يكون قابلا للإنفاذ إذا لم تمتثل الفصائل للجداول الزمنية والطرائق المنشأة بموجب اتفاقات أديس أبابا المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١٢٣ واقترحت، على وجه التحديد، أن تقوم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالمهام العسكرية التالية: (أ) رصد احترام جميع الفصائل لوقف الأعمال القتالية ولاتفاقات أديس أبابا المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣؛ (ب) منع أي استئناف لأعمال العنف، واتخاذ الإجراءات الملائمة عند الضرورة ضد أي فصيلة تنتهك وقف إطلاق النار؛ (ج) مواصلة مراقبة الأسلحة الثقيلة التي تحوزها الفصائل المنظمة، ريثما يتم تدميرها أو نقلها إلى جيش وطني موحد؛ (د) مصادرة الأسلحة الصغيرة التي بأيدي جميع العناصر المسلحة غير المأذون بها؛ (هـ) تأمين جميع الموانئ والمطارات وخطوط الاتصالات اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية، أو الحفاظ على أمنها؛ (و) حماية الأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية والمنشآت التابعة لها، وتحييد أي عناصر مسلحة تهاجمها أو تهدد بمهاجمتها؛ (ز) إزالة الألغام؛ (ح) المساعدة في إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم في الصومال.

١٢٤ واقترحت تشكيل قوة قوامها ٢٨ ٠٠٠ جندي، من بينهم ٨ ٠٠٠ جندي للدعم السوقي، لتنفيذ هذه المهام. وكان الجانب الأعظم من الوحدات السوقية سيأتي في البداية من القوات العاملة مع قوة العمل الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وعدت الولايات المتحدة بتوفير قوة تكتيكية للرد السريع، يمكن أن تتدخل لمساندة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولكن دون أن تكون جزءا من تلك العملية. وفي غضون ذلك، استمرت المشاورات في نيويورك وواشنطن، وشرعت قيادتا قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مقديشو في التخطيط المفصل للتحضير لإتمام الانتقال بسلاسة. وكان من الأهمية الحيوية ألا تنشأ في عملية انتقال المسؤوليات ثغرة يمكن أن تستغلها فصيلة أو أكثر من الفصائل المسلحة لاستئناف القتال أو الهجمات على عمال الإغاثة. وكان يتعين أن تتسلم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤوليات بصورة محكمة من قوة العمل الموحدة في كل منطقة تنسحب منها القوة. ولضمان أن تتوفر لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال جميع عناصرها العسكرية والسوقية، كان محتما أن يستغرق هذا الانتقال وقتا طويلا، واقترحت يوم ١ أيار/ مايو ١٩٩٣ موعدا أساسيا لنقل السلطة رسميا من قوة العمل الموحدة إلى الأمم المتحدة. وحذرت في تقريري المقدم إلى المجلس من أن "المهمة التي تنتظرنا ليست بالمهمة السهلة". وقلت إن "عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد تتعرض من حين لآخر للانتقادات لأنها أغفلت أعمالا أو لأنها قامت بأعمال". غير أنها، باعتبارها أول عملية لإنفاذ السلام تأذن بها الأمم

المتحدة وتتولى قيادتها، ستكون "تعبيرا عن تصميم المجتمع الدولي على ألا يقف موقف المتفرج الصامت إزاء معاناة شعب بأسره لذنب لم يرتكبه"[٤٧].

(٤٧) الوثيقة ٤٩، انظر الصفحة ٢٥٨

١٢٥ وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٨١٤ (١٩٩٣)[٤٨]. وقرر المجلس، عاملا بموجب الفصل السابع من الميثاق، توسيع حجم عملية الأمم المتحدة في الصومال وولايتها وفقا لتوصياتي. وأكد القرار "الأهمية البالغة لنزع السلاح"، وطالب الأطراف والحركات والفصائل الصومالية بالتقيد التام بالالتزامات التي قطعتها على أنفسها في اتفاقات أديس أبابا المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. ومضى القرار فطلب إلي أن "أوجه قائد قوة العملية الثانية نحو تولي مسؤولية توطيد دعائم بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال وتوسيعها والمحافظة عليها، آخذا في الاعتبار الظروف الخاصة لكل بلدة، وذلك على وجه السرعة، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير[ي] المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، وأن أنظم، في هذا الصدد، نقل مهام قوة العمل الموحدة إلى العملية الثانية الموسعة على وجه السرعة وبشكل سلس وتدريجي".

(٤٨) الوثيقة ٥٢، انظر الصفحة ٢٧٤

١٢٦ وقد أُذن باستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لغاية ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، بتكلفة سنوية مقدرة تبلغ ١,٥ بليون دولار. وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣ واتخذ فيها القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، كان يسود جو من الالتزام القوي بنجاح البعثة. ووصفت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأنها "مشروع لم يسبق له مثيل، لا يهدف إلى أقل من استعادة بلد بأكمله ليكون عضوا معتزا وفاعلا ومكينا في الأسرة الدولية. وهذه مهمة تاريخية. وإننا متحمسون للاشتراك في هذه المهمة، ونحن نؤيدها بشدة" [S/ PV.3188]. وفي ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣، انتقلت القيادة رسميا من قوة العمل الموحدة إلى الأمم المتحدة، لتنتهي بذلك عملية الانتقال.

١٢٧ ولم يكن لدى المنظمة، وهي تبدأ خطواتها على هذا الطريق، أية سابقة تهتدي بها ولا أي مثال تتبعه، سوى ما كانت هي على وشك أن تختطه، وكان هناك الكثير من الأسئلة بلا إجابات عن ذلك العمل الذي التزم به المجتمع الدولي. هل ستساهم الحكومات الأعضاء بما يكفي من القوات، بما في ذلك العناصر السوقية اللازمة، وتضعها تحت قيادة الأمم المتحدة؟ وهل سيتم وزع هذه القوات في الوقت المناسب لتحقيق سلاسة الانتقال من قوة العمل الموحدة؟ وهل ستمضي البلدان المساهمة بقوات قدما في بعثة الإنفاذ إذا ما أدت أعمال عدائية من جانب فصيلة أو أكثر إلى وقوع خسائر بين قواتها؟ وهل ستكون الدول الأعضاء مستعدة لدفع تكلفة ما سيكون حتما عملية مكلفة في وقت تتنامى فيه ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام بأسرع مما حصل في أي لحظة أخرى في تاريخها؟

١٢٨ وقبل اتخاذ القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، كنت قد عينت الأميرال المتقاعد جوناثان هاو (الولايات المتحدة) في منصب ممثلي الخاص الجديد في الصومال، وتم تعيين الفريق أول تشفيك بير (تركيا) قائدا للقوة. وفي النهاية، ساهم ثلاثون بلدا بوحدات عسكرية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولأول مرة في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كان من بين هذه البلدان الولايات المتحدة، التي ساهمت بمعظم الوحدات السوقية للعملية الثانية، وألمانيا التي ساهمت، رغم القيود الدستورية المفروضة عليها، بوحدة للمهام غير القتالية. ووضعت الولايات المتحدة أيضا قوة عمل بحرية مشتركة قبالة الساحل الصومالي، تحت هيكل قيادة مستقل، بحيث تكون مسؤولة مباشرة أمام حكومة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت قوة صغيرة للرد السريع، تتألف من كتيبة خفيفة تابعة لجيش الولايات المتحدة تدعمها طائرات هليكوبتر، وكان المقصود في الأصل أن تكون قوة احتياط أو دعم متنقلة للوزع القتالي السريع في ظروف خاصة، بناء على طلب قائد قوة العملية الثانية. ومثل قوة العمل البحرية المشتركة، تم وزع قوة الرد السريع أيضا لدعم العملية الثانية، وإن لم تكن جزءا من القوة التابعة للأمم المتحدة، بل كانت مسؤولة مباشرة أمام حكومة الولايات المتحدة.

١٢٩ وأثار التشكيل العام المعقد أسئلة إضافية فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة في العملية. فوجود قوة الرد السريع أعطى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قدرا أكبر من المرونة العسكرية، ولكنه كان يعني أيضا أن قوات الولايات المتحدة في الصومال كانت لتعمل تحت هيكلي قيادة مختلفين، بما يؤدي إلى تمييع المسؤولية. غير أنه جرى تنظيم العلاقة بين القوتين بالشكل الذي ييسر الاتصال، ويقلل بالتالي إلى أدنى حد من مساوئ الهيكل المزدوج. وكانت قوة الرد السريع مسؤولة أمام اللواء توماس مونتغمري، من جيش الولايات المتحدة، الذي كان يشغل أيضا منصب نائب قائد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي آب/ أغسطس ١٩٩٣، وزعت الولايات المتحدة قوة ثالثة في الصومال، تتألف من وحدات القوات الخاصة ووحدات في جيش الولايات المتحدة مدربة تدريبا خاصا. ولم تكن هذه القوة مسؤولة أمام اللواء مونتغمري، وإنما أمام قادتها في الولايات المتحدة.

الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية

١٣٠ في الوقت الذي أنشأ فيه مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باعتبارها أول بعثة توفدها الأمم المتحدة على الإطلاق لإنفاذ السلام، فإنه وضع أيضا للأمم المتحدة جدول أعمال واسع النطاق للمساعدة في عملية المصالحة الوطنية وإصلاح المؤسسات السياسية والاقتصاد. وكان يتعين على الأمم المتحدة، بصفة خاصة، أن تقوم "بمساعدة شعب الصومال على تشجيع المصالحة السياسية والنهوض بها عن طريق المشاركة الواسعة من جانب جميع

قطاعات المجتمع الصومالي وإعادة إنشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية والإدارة المدنية في البلد بأكمله". وكانت ثمة مهمة أخرى هي المساعدة في إعادة إنشاء قوات الشرطة على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية للمساعدة في إعادة وصون السلام والاستقرار والقانون والنظام[٤٩].

(٤٩) الوثيقة ٥٢، انظر الصفحة ٢٧٤

١٣١ ولم يحدث من قبل على الإطلاق أن شرعت الأمم المتحدة في مثل هذا البرنامج البعيد الشأو. فقد أشرفت المنظمة على إجراء انتخابات في بلدان عدة، واضطلعت بمسؤولية جزئية عن إدارة الحكومة المركزية خلال فترة الانتقال إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في كمبوديا في أيار/ مايو ١٩٩٣، ولكنها لم تحاول من قبل أن تساعد في بناء هياكل حكومية من أساسها. وبالمثل، فقد قامت الأمم المتحدة برصد أو تدريب قوات الشرطة في بعثات في أجزاء أخرى من العالم، ولكنها لم تقم بإنشاء قوات شرطة لصون القانون والنظام. ففي الصومال، كان يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بتدريب قوات الشرطة المحلية، وتزويدها بالزي والغذاء والمعدات، والسعي إلى ضمان أن تكون ممثلة لجميع العشائر، على أن تظل مستقلة عن الفصائل المسلحة المتنافسة. وكانت هذه العملية قد بدأت، في واقع الأمر، تحت إشراف قوة العمل الموحدة، التي شكلت في بعض المناطق قوة معاونة مؤقتة من ضباط شرطة صوماليين سابقين.

١٣٢ وبعد يوم واحد فقط من اعتماد القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، اتخذت خطوة كبرى نحو إقرار تسوية سياسية، وذلك بتوقيع اتفاق مصالحة في أديس أبابا، أصبح يعرف باسم اتفاق أديس أبابا. وفي ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣، افتتح مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كانت قد قضت بعقده اتفاقات أديس أبابا السابقة المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وذلك بمساعدة سوقية من جانب الأمم المتحدة. وحضرت المؤتمر جميع الفصائل الرئيسية الخمس عشرة التي كانت موجودة في الاجتماع السابق، في حين أرسلت الحركة القومية الصومالية مراقبين عنها. وضم المؤتمر أيضا شيوخ العشائر وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية، وغيرهم من الممثلين البارزين للمجتمع المدني الصومالي. وكان يرأس وفد الأمم المتحدة السيد لانسانا كوياتيه (غينيا)، نائب الممثل الخاص في الصومال. وقام الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي، الذي استضاف المؤتمر، بدور بالغ الأهمية في تيسير سير المفاوضات[٥٠]. وفي ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، اعتمد المشاركون في المؤتمر، بمن فيهم قادة الفصائل المسلحة الخمس عشرة الحاضرون، بالإجماع "اتفاق أديس أبابا المبرم في الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال"، حيث التزموا "بإنهاء النزاع المسلح وتسوية الخلافات بيننا بالوسائل السلمية"، ومواصلة "عملية السلام تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي، وكذلك مع جيراننا في القرن الأفريقي"[٥١].

(٥٠) الوثيقة ٥٤، انظر الصفحة ٢٨١

(٥١) الوثيقة ٥٣، انظر الصفحة ٢٧٧

١٣٣ ورسم الاتفاق خطة أولية لفترة انتقالية تمتد سنتين وصولا إلى إقامة حكومة مركزية جديدة. وكانت الفترة الانتقالية، التي كان مقررا إنجازها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥، تقوم على فكرة مؤداها أن "ثمة حاجة لإعادة بناء الهياكل السياسية والإدارية في الصومال لإتاحة الفرصة أمام الشعب بأكمله للمشاركة في تشكيل مستقبل البلد". وكان نظام الحكم الانتقالي يتيح توفير الخدمات الأساسية، وخلق قاعدة للتخطيط الطويل الأجل، واستئناف تولي الصوماليين مسؤوليات إدارية أوسع.

١٣٤ وبموجب الترتيبات الانتقالية، تقوم المجتمعات المحلية أولا بإنشاء أجهزة للحكم المحلي على صعيد المقاطعات. ويتم تعيين أعضاء "مجالس المقاطعات" هذه بالانتخاب، أو من خلال "عملية انتقاء تستند إلى توافق الآراء طبقا للتقاليد الصومالية". وبعد ذلك، توفد مجالس المقاطعات ممثلين إلى "مجالس الأقاليم"، التي ستنشأ في كل من الأقاليم الثمانية عشر التي كانت موجودة في نهاية نظام سياد بري.

١٣٥ وكانت المرحلة التالية هي إنشاء مجلس وطني انتقالي، يتألف من ثلاثة ممثلين لكل إقليم من الأقاليم الثمانية عشر (بما في ذلك امرأة واحدة عن كل إقليم)، وخمسة مقاعد إضافية لمقديشو، وشخص واحد يُسمى عن كل من الفصائل السياسية الخمس عشرة التي شاركت في مؤتمر أديس أبابا. وكان مقررا أن يكون المجلس الوطني الانتقالي "المؤتمَن على السيادة الصومالية"، وأن يعمل بوصفه السلطة السياسية الأولى التي تضطلع بمهام تشريعية خلال فترة الانتقال. ويضطلع المجلس الوطني الانتقالي بالتعامل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في الصومال، وتعيين اللجان والضباط ورؤساء الإدارات التنظيمية، والإشراف على أداء هذه الإدارات، وإنشاء هيئة قضائية مستقلة. ويقوم المجلس أيضا بتعيين لجنة خاصة لصياغة ميثاق للفترة الانتقالية، يسترشد بالمبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعراف السلوك التقليدية الصومالية. وتشكلت تلك اللجنة - لجنة صياغة الميثاق الانتقالي - من قادة الفصائل الخمس عشرة في اجتماع متابعة عقد في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣. وكانت اللجنة تتألف في بادئ الأمر من ممثلي الفصائل، إلا أنه جرى توسيعها فيما بعد لتشمل عددا مساويا من المشاركين من خارج الفصائل.

١٣٦ وفي إطار اتفاق ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، التزم قادة الفصائل الخمس عشرة أيضا "بنزع السلاح الكامل والمتزامن في كافة أنحاء مجمل البلد وفقا لمفهوم نزع السلاح وإطاره الزمني اللذين حددهما اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣". وطُلب من قوة العمل الموحدة/ عملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة في هذه الجهود كي يتحقق "إنجاز نزع السلاح بصورة جوهرية خلال ٩٠ يوما". وأكد الاتفاق مجددا التزام الفصائل "بتسليم الأسلحة بصورة تامة وكاملة إلى قوة العمل الموحدة/ عملية الأمم المتحدة في الصومال"، وحث "قوة العمل الموحدة/ عملية الأمم المتحدة في

الصومال على تطبيق جزاءات قوية وفعالة في حق أولئك المسؤولين عن أي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣". وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون على ضرورة إنشاء قوة شرطة صومالية محايدة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأقاليم في جميع أقاليم البلد. وقامت لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح، التي أنشئت في أديس أبابا بغرض تنفيذ الاتفاقات الموقعة هناك في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، بعقد عدة اجتماعات عقب مؤتمر آذار/ مارس، حيث أجرت تحقيقات في انتهاكات وقف إطلاق النار، ووضعت إجراءات ومبادئ توجيهية لنزع السلاح[٥٢].

(٥٢) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤

١٣٧ وكانت الحركة القومية الصومالية، وهي الحزب الذي يسيطر على منطقة الشمال الغربي، هي الفصيلة الرئيسية الوحيدة التي لم تشارك رسميا في مؤتمر أديس أبابا. ولذلك، فقد نص اتفاق أديس أبابا على أن يشكل المجلس الوطني الانتقالي لجنة "لتحقيق المصالحة والبحث عن حلول للمشاكل السياسية المعلقة مع الحركة القومية الصومالية". وفي الشمال الغربي، كان "مؤتمر المجالس المشتركة بين العشائر في جمهورية أرض الصومال"، الذي يضم شيوخ العشائر والقادة الدينيين والساسة والموظفين السابقين والمثقفين ورجال الأعمال وغيرهم من القادة المدنيين، يواصل أعماله في بوراما منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. واختتم هذا المؤتمر أعماله في أيار/ مايو ١٩٩٣ باعتماد هيكل دستوري لجمهورية "أرض الصومال"، وانتخاب رئيس جديد، هو محمد حاجي إبراهيم إيغال، الذي كان رئيسا لوزراء الصومال في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩. ولم تعترف أي دولة "باستقلال" جمهورية "أرض الصومال".

١٣٨ وحتى مع انعدام تأييد الحركة القومية الصومالية، كان اتفاق أديس أبابا المبرم في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ يُعد معلما بارزا في الجهود المشتركة التي بذلها الصوماليون والمجتمع الدولي لاستعادة الأمن وإعادة بناء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية. وقد تضمن الاتفاق في نهايته دعوة الأمم المتحدة إلى "تقديم كل المساعدات اللازمة لشعب الصومال من أجل تنفيذ هذا الاتفاق". وبناء عليه، شرعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في عملية مساعدة المجتمعات المحلية الصومالية في إنشاء مجالس المقاطعات والأقاليم، وكذلك قوات الشرطة ونظامي القضاء والعقوبات، في كثير من أجزاء البلد. وكانت من دواعي القلق الرئيسية حالة الصوماليين الذين كانت تكتظ بهم السجون دون اتباع الأصول القانونية المرعية، وفي أحوال مريعة، وخاصة في مقديشو.

١٣٩ وعلى أية حال، كانت هناك دلائل مقلقة على أن بعض قادة الفصائل لا يتمسكون تماما بنهج اتفاق أديس أبابا. والأمر الأسوأ أن كلا من عملية المصالحة السياسية وترتيبات نزع السلاح وتسريح الميليشيات خرجتا عن مسارهما في حزيران/ يونيه ١٩٩٣، عندما قامت الميليشيات في جنوب مقديشو بمهاجمة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وأوقعت بها خسائر فادحة وزجت بمقديشو مرة أخرى في فترة جديدة من المواجهات العنيفة.

سادسا - النزاع في مقديشو

١٤٠ خلال جزء كبير من عام ١٩٩٣، أحرزت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية تقدما مطردا في إيصال المساعدة الإنسانية إلى البلدان والقرى في داخل الصومال. وأحرز أيضا تقدم كبير في إعادة بناء المؤسسات الإدارية والشرطة والمؤسسات القضائية، وهو عنصر بالغ الأهمية في استعادة الحياة الطبيعية وواحد من أهم مكونات ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. غير أنه في الفترة نفسها، كانت أعمال العنف تهز العاصمة ذاتها، وكان أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة وعمال الإغاثة يتعرضون لهجمات متكررة. وأدى هذا التحول المؤسف في مسار الأحداث إلى إجراء عملية إعادة تقييم كبرى لأهداف البعثة، كما أثار أسئلة هامة عن طبيعة وممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

قوات الأمم المتحدة تتعرض للهجوم

١٤١ تزايدت التوترات في الفترة من نيسان/ أبريل إلى أوائل حزيران/ يونيه ١٩٩٣، في الوقت الذي بدأت فيه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال العمل في تنفيذ اتفاق أديس أبابا والقرار ٨١٤ (١٩٩٣). فعقب إبرام اتفاق أديس أبابا، اتهم المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالانحياز في تنفيذ العنصرين السياسي والعسكري من ولايتها، وأورد عدة أمثلة لما قال إنه دليل على الانحياز[٥٣]. وادعى المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد تدخلت في المحادثات الدائرة بين الفصائل، وقال إنه أغضبه قيام القوات البلجيكية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باستخدام صلاحيات الإنفاذ الممنوحة بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣) لمنع فصيلة دارود أوغاديني التابعة للحركة الوطنية الصومالية/التحالف الوطني الصومالي، التي يتزعمها العقيد عمر جيس، وهو أحد حلفاء المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، من استعادة كيسمايو يومي ٦ و ٧ أيار/ مايو ١٩٩٣.

(٥٣) الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

١٤٢ وكذلك فإن المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي لم يوافق على الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن، لإنشاء سلطات الشرطة والقضاء، إلى جانب مجالس المقاطعات والأقاليم. واتسعت الخلافات بشأن هذه المسائل وغيرها لتتحول إلى انتقادات لاذعة للأمم المتحدة من إذاعة مقديشو، التي كانت خاضعة

لسيطرة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي. وبعد ذلك، أصبحت محطة الإذاعة نفسها موضع نزاع، حيث قام ١١ من قادة الفصائل غير المتحالفة مع اللواء عيديد بحث عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٣ على الاستيلاء على محطة الإذاعة.

١٤٣ وفي غضون ذلك، كانت هناك تأخيرات في وزع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. فالمشاكل الإدارية والمالية والسوقية كانت تعني أن كثيرا من الوحدات التي وعدت بها الدول الأعضاء لم تكن متوفرة في الموعد الرسمي لرحيل قوة العمل الموحدة يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣. ولم يكن بمقدور بعض البلدان تزويد قواتها بأسلحة ومعدات كافية، مما استلزم عندئذ الحصول عليها من بلدان ثالثة، فتسبب ذلك في مزيد من التأخير. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سوى ٠٠٠ ١٧ جندي في الصومال في أوائل أيار/ مايو ١٩٩٣، بالإضافة إلى ١٠٠ ١ جندي آخرين في قوة الرد السريع التي تقودها الولايات المتحدة، وذلك بالمقارنة بقوة العمل الموحدة التي كانت قد بلغت في ذروتها ٠٠٠ ٣٧ جندي، وبالمقارنة بالقوة المأذون بها لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي تبلغ ٠٠٠ ٢٨ جندي. وفي حين كانت بعض وحدات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد عملت من قبل مع قوة العمل الموحدة، فإن الوحدات الأخرى كانت لا تزال في مرحلة التعرف على المنطقة والتعود عليها. وعلاوة على ذلك، كان قائد القوة قد بدأ العمل الشاق ألا وهو توحيد قوات من بلدان عديدة ذات أنماط متنوعة من المعدات والتدريب والثقافات واللغات.

١٤٤ وفي هذا الجو، وبينما كانت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا تزال أدنى بكثير من المستوى المأذون به، حاولت تلك القوات يوم ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ القيام بتفتيش خمس من منشآت تخزين للأسلحة التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في مقديشو والمنطقة المحيطة بها. وكانت تلك المنشآت مواقع لتخزين الأسلحة الثقيلة أنشئت بموجب اتفاقات أبرمت مع الفصائل في مقديشو في أوائل العام، وجرى تفتيشها من قبل في شباط/ فبراير ١٩٩٣. وكان أحد هذه المواقع يوجد في مقر إذاعة مقديشو. ولضمان عدم حدوث أي سوء تفاهم، قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يوم ٤ حزيران/ يونيه بإخطار المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي رسميا بعمليات التفتيش الوشيكة، التي اعترض عليها بشدة أحد ضباط أمن تلك الفصيلة[٥٤]. وعندما مضت عمليات التفتيش قدما في اليوم التالي، نصب مسلحون كمينا للجنود الباكستانيين أثناء عودتهم إلى قاعدتهم، وكذلك لوحدة باكستانية كانت تتولى حراسة مركز لتوزيع الأغذية جنوب مقديشو. ولقي أربعة وعشرون من أفراد قوات حفظ السلام الباكستانية حتفهم، وأصيب ٥٦ آخرون بجراح[٥٥].

(٥٤) الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

(٥٥) الوثيقة ٦٠، انظر الصفحة ٢٨٦، الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

١٤٥ وقوبلت هذه الفظائع باستنكار دولي، وعقد مجلس الأمن في اليوم التالي اجتماعا للنظر في كيفية استجابة الأمم المتحدة لما حدث. وكانت حادثة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ تحديا مباشرا لمجلس الأمن ولولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاق أديس أبابا، الذي وقعه قادة الأحزاب الصومالية الرئيسية وعدد كبير من قادة العشائر والمجتمعات المحلية في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، كان قد حث الأمم المتحدة على تطبيق جزاءات قوية وفعالة في حق أولئك المسؤولين عن انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. ولو لم تستجب الأمم المتحدة لذلك، لكان ذلك بمثابة سابقة خطيرة. فما كان الأمر ليقتصر على تعريض قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمزيد من المخاطر، بل إن الرسالة التي كانت ستصل إلى مناطق النزاع الأخرى في العالم هي أن من الممكن مهاجمة أفراد الأمم المتحدة دون خشية من عقاب.

١٤٦ ولذلك، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، الذي أكد فيه مرة أخرى أن الأمين العام مخول، بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، بأن يتخذ "جميع التدابير اللازمة ضد جميع المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة" على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بما في ذلك "القبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم وفرض العقوبة عليهم"[٥٦]. وأعاد المجلس أيضا تأكيد الأهمية الحاسمة للتنفيذ المبكر لنزع سلاح جميع الفصائل الصومالية، و "تحييد" شبكات البث الإذاعي التي تسهم في إثارة أعمال العنف ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

(٥٦) الوثيقة ٥٥، انظر الصفحة ٢٨١

١٤٧ وفي المناقشات التي دارت في مجلس الأمن حول القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، أكد ممثل باكستان أن الخسائر التي مني بها بلده في الصومال يوم ٥ حزيران/ يونيه "لن تقلل بأي حال من الأحوال من التزامنا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة صونا للسلام في جميع أنحاء العالم". وتوعد ممثل المملكة المتحدة بأن المجتمع الدولي "لن يتسامح إزاء أية محاولات متجددة يقوم بها زعماء الأطراف المتحاربة في الصومال لتحدي عملية الأمم المتحدة في الصومال في ممارستها لولايتها"، في حين حذرت ممثلة الولايات المتحدة من أن أولئك الذين يتحدون سلطة مجلس الأمن "سيدفعون ثمنا باهظا" لذلك. وقال رئيس مجلس الأمن إن المقصود بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) أن يكون بمثابة "تحذير لكل أولئك الذين يهددون بمضايقة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أي جزء من أجزاء العالم" [S/ PV.3229].

١٤٨ وطلب المجلس إليَّ أيضا في قراره إجراء تحقيق في حادثة ٥ حزيران/ يونيه، "مع التركيز بصفة خاصة على دور قادة الفصائل المتورطين". وجرت الاستعانة بخبير استشاري متخصص، هو البروفيسور توم فيرر من الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، لإجراء ذلك التحقيق. وكشف التقرير

الذي قدمه في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٣ أن الهجمات المتزامنة التي وقعت ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مختلف أنحاء جنوب مقديشو، وجميعها في مناطق خاضعة لسيطرة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، لا بد وأن تكون هجمات مدبرة عن سابق عمد، وأنه لا يمكن أن يكون قد تم تنفيذها إلا بناء على توجيهات من جانب اللواء عيديد. وقال التقرير "إن قدرا كبيرا ومعقدا من الأدلة يؤدي بصورة لا مفر منها إلى استنتاج أن الوسائل اللازمة [لشن الهجمات] ودوافعها وفرصة تنفيذها لم تكن مجرد متوفرة للواء عيديد، بل إن هذه العناصر الثلاثة لم تكن تتوفر إلا له وحده"[٥٧].

(٥٧) الوثيقة ٦٢، انظر الصفحة ٣١٢

القتال في جنوب مقديشو

١٤٩ في أعقاب الجهود المبذولة لتقرير ما إذا كان من الممكن تحقيق الامتثال للقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) بصورة سلمية، بدأت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ حملة منظمة لاستعادة القانون والنظام في جنوب مقديشو بتدمير أو مصادرة مخزونات أسلحة المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي، وتحييد منشآت البث الإذاعي التابعة له. وفي ١٤ حزيران/ يونيه، أيد مجلس الأمن هذه الإجراءات، وأعرب عن تصميمه على استعادة القانون والنظام في الصومال، وأكد أن "تطبيق قرارات المجلس بصورة كاملة وفعالة إنما هو لمصلحة الشعب الصومالي ككل"[٥٨]. واستمر الهجوم عدة أيام، وتضمن عمليات قصف جوي وهجمات أرضية على مواقع الأسلحة، وكذلك على منشآت البث ومرافق تقوية البث التابعة لإذاعة مقديشو. وقامت وحدات من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومن قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة بتدمير أو مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والذخائر، وتعطيل إذاعة مقديشو عن العمل. وفي ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، وعملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، دعا الأميرال هاو علنا إلى القبض على اللواء عيديد واعتقاله[٥٩]. وفي ١٨ حزيران/ يونيه، أكد مجلس الأمن "تصميم المجتمع الدولي على تهيئة بيئة آمنة في الصومال" بما يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية وتشجيع المصالحة السياسية[٦٠].

(٥٨) الوثيقة ٥٧، انظر الصفحة ٢٨٣

(٥٩) الوثيقة ٥٦، انظر الصفحة ٢٨٣، الوثيقة ٦٠، انظر الصفحة ٢٨٦، الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

(٦٠) الوثيقة ٥٨، انظر الصفحة ٢٨٤

١٥٠ وكما أوضحت حادثة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ في حد ذاتها، فإن تجريد المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي من السلاح بالقوة كان أمرا صعبا ومحفوفا بالمخاطر. ورغم أن قوات المؤتمر/ التحالف كانت صغيرة بالمقارنة بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فإنها كانت جيدة التسلح ومتمرسة في المعارك، ومستعدة فيما يبدو لتكبد خسائر، ومستعدة كذلك لاستخدام المدنيين كـ "سُتُر" لشن الهجمات العسكرية من ورائها. وكانت تلك الفصيلة تتمتع بميزة أخرى هي أن معاقلها توجد في مناطق حضرية مبنية في جنوب مقديشو. وبالتالي، فإن الاشتباكات العسكرية بين عملية الأمم المتحدة

الثانية في الصومال والمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي كانت تنطوي على خطر وقوع إصابات إضافية في صفوف المدنيين، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التأييد السياسي للواء عيديد، وليس إضعافه، وخاصة في فخذ عشيرة هبر غيدر الذي ينتمي إليه. وكان هناك، في نهاية الأمر، خطر أن تصبح الأمم المتحدة متورطة تورطا شديدا في الحرب الأهلية في الصومال.

١٥١ وإدراكا مني للقلق السائد في المنطقة إزاء النزاع في مقديشو، وجهت رسالة إلى رؤساء جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا في ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، أكدت فيها مجددا أن "العملية العسكرية المعقدة" التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تهدف إلى إنهاء الانتهاكات الصارخة لوقف إطلاق النار، واستعادة القانون والنظام، و "الشروع في عملية نزع السلاح" التي التزمت بها جميع الفصائل الصومالية. وأعربت عن أملي في أن تسهم هذه الجهود "في تعزيز السلام والاستقرار في الصومال، وبالتالي في القرن الأفريقي"[٦١].

(٦١) الوثيقة ٥٩، انظر الصفحة ٢٨٤

١٥٢ وفي حين كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوة الرد السريع تنفذان ذلك الجزء من ولايتيهما الذي يتضمن محاولة تجريد الميليشيات في جنوب مقديشو بالقوة من السلاح، لجأ المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي إلى استخدام تكتيكات حرب عصابات المدن، كما قام بتعبئة حشود من المدنيين، بعضهم مسلحون، لمحاولة إجهاض هذه العمليات. وفي كثير من الحالات، كان المسلحون يختلطون بحشود النساء والأطفال، مما كان يجعل من الصعب تماما على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوة الرد السريع أن تدافع عن نفسها دون تعريض حياة المدنيين للخطر. وفي إحدى هذه الحالات، لقي خمسة جنود مغاربة حتفهم يوم ١٧ حزيران/ يونيه. ولقي باكستانيان حتفهما يوم ٢٨ حزيران/ يونيه، وكذلك ثلاثة إيطاليين يوم ٢ تموز/ يوليه. وأثناء تلك الفترة، تزايد أيضا شن الهجمات ونصب الكمائن ضد أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها، مما أدى إلى مصرع عدد من الموظفين الصوماليين العاملين مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. ونظرا للوسط الحضري الذي كانت تجري فيه عمليات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ونظرا للتكتيكات التي كانت تستخدمها ميليشيا المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي، كان محتما أن تحدث إصابات فادحة في صفوف المدنيين[٦٢]. وقد شاركت في الإعراب عن الارتياح الدولي الواسع النطاق إزاء الطريقة اللاإنسانية التي اتبعها قادة الفصائل المحليون بوضع النساء والأطفال في خط النيران، وإزاء مصرع الأبرياء في عمليات شملت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال[٦٣].

(٦٢) الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

(٦٣) الوثيقة ٧٤، انظر الصفحة ٣٣٧

١٥٣ وفي ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٣، قامت قوة الرد السريع، بناء على طلب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بقصف مجمع في جنوب مقديشو كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تعتقد أن المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي يستخدمه لتخطيط عملياته؛ وحدثت إصابات فادحة من جراء القصف. وبعد ذلك مباشرة، قامت القوات البرية التابعة لعملية

الأمم المتحدة الثانية في الصومال باجتياح المنطقة لمصادرة الأسلحة والوثائق ومعدات الاتصال. وبعد انسحاب القوات، توجه ممثلو الصحافة الدولية إلى المكان بالسيارات لتغطية الأحداث. وقام حشد كبير من الصوماليين، بعضهم يحمل أسلحة، بتطويق الصحفيين ومهاجمتهم. ولقي أربعة صحفيين حتفهم أثناء الهجوم[٦٤].

(٦٤) الوثيقة ٧٤، انظر الصفحة ٣٣٧، الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨

١٥٤ وفي آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وفي حين كانت عملية الأمم المتحدة في الصومال تعمل لتعزيز جهود الإنعاش الإنسانية وإنشاء هياكل الحكم المحلي خارج مقديشو، كانت القوات العسكرية تحاول التصدي للهجمات في الشطر الجنوبي من العاصمة، وهي الهجمات التي ازدادت حدتها خلال تلك الفترة. وفي ٨ آب/ أغسطس، لقي أربعة جنود من الولايات المتحدة يعملون ضمن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتفهم عندما انفجر تحت عربتهم "الجيب" لغم يعمل بالتحكم من بعد؛ وفي ٥ أيلول/ سبتمبر، قام مسلحون تابعون للتحالف الوطني الصومالي بقتل سبعة جنود نيجيريين. وإجمالا، منيت القوات الدولية بمقتل ٢١ فردا في الفترة ما بين ٢ تموز/ يوليه و ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣[٦٥].

(٦٥) الوثيقة ٧٤، انظر الصفحة ٣٣٧

١٥٥ وبحلول أوائل آب/ أغسطس ١٩٩٣، كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا تزال دون مستوى قوتها بدرجة كبيرة، حيث كانت تقتصر على حوالي ٢١ ٠٠٠ جندي (من ٢٧ بلدا)، بالمقارنة بالقوة المأذون بها والتي تبلغ ٢٨ ٠٠٠ جندي، وإن كانت هناك عدة آلاف من القوات الإضافية في طريقها إلى الوزع خلال الأسابيع التالية. ولم يكن لدى قوة الرد السريع سوى أكثر قليلا من ١ ٠٠٠ جندي[٦٦]. ولتعزيز القوات الدولية في مقديشو وتكثيف الجهود المبذولة لتحديد مكان أولئك المسؤولين عن مهاجمة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال واعتقالهم، أرسلت الولايات المتحدة إلى الصومال وحدة من القوات الخاصة التابعة لجيش الولايات المتحدة وغير ذلك من أفراد المغاوير الذين تلقوا تدريبا خاصا. وقامت هذه القوات، التي كانت تعمل في إطار ترتيب قيادي مستقل عن وحدات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعن قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، بعدة غارات في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ونجحت في القبض على عدد من معاوني اللواء عيديد[٦٧]. ورغم ما صودف خلال تلك المرحلة من انتكاسات وإحباطات، أعرب مجلس الأمن، في قراره ٨٦٥ (١٩٩٣) الذي اعتمد في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، عن تأييده الإجماعي لاستراتيجية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ومثلما كان الحال في القرارات السابقة، أكد المجلس أن أولئك الذين يهاجمون، أو يأمرون بمهاجمة، أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سيكونون مسؤولين فرديا عن هذه الأعمال[٦٨].

(٦٦) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤

(٦٧) الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

(٦٨) الوثيقة ٦٥، انظر الصفحة ٣١٨

مقديشو

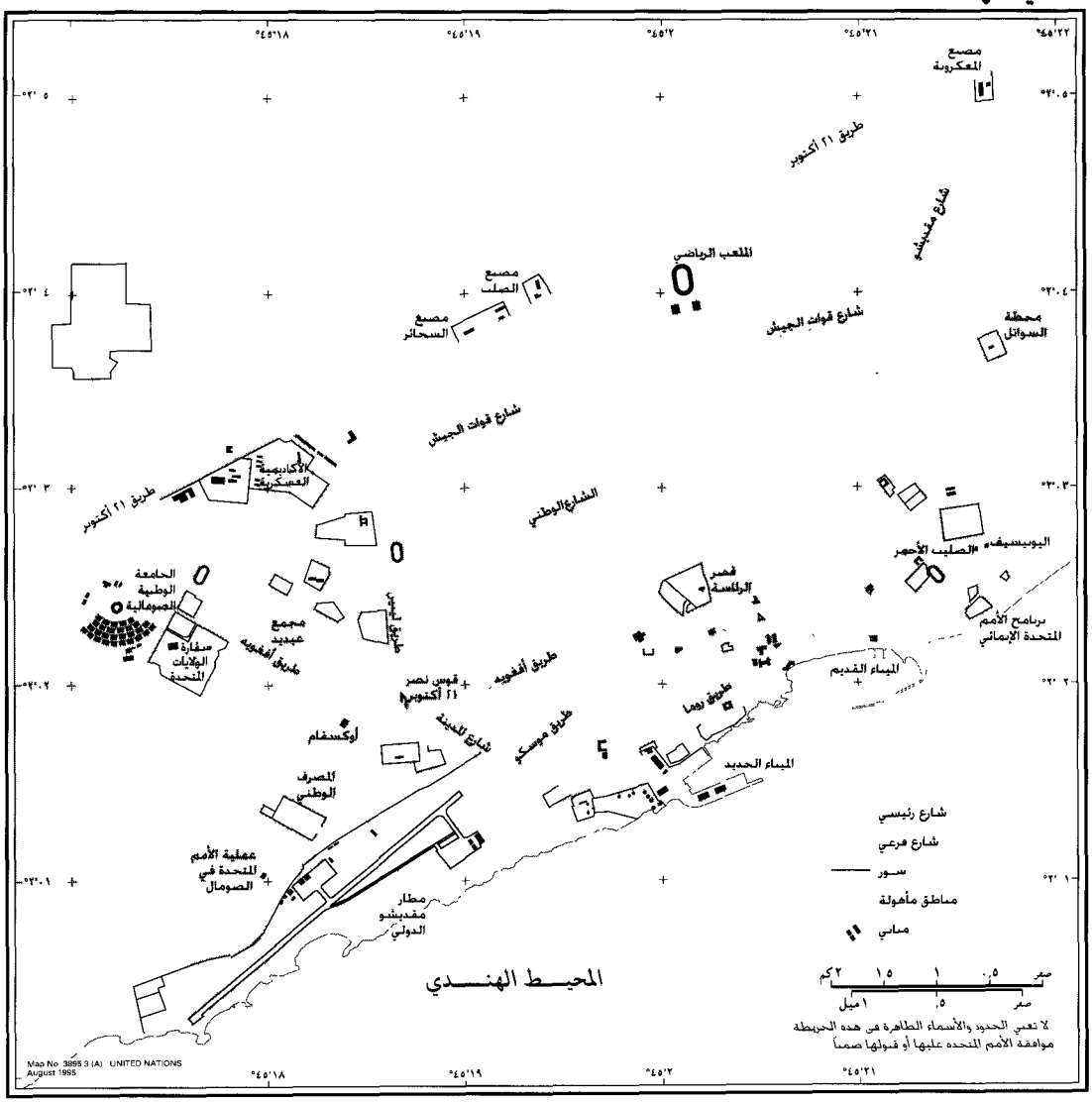

لقد ترك الصراع في الصومال العاصمة مقديشو مقسمة إلى منطقتين شمالية وجنوبية تسيطر عليهما فصيلتان متنافستان. وكان مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال يقع في مجمع سفارة الولايات المتحدة، وكان مكتب آخر للعملية يقع قرب المطار الدولي.

١٥٦ غير أنه بعد أقل من أسبوعين، تعين على المجتمع الدولي، كما يرد تفصيله في الجزء السابع من هذه المقدمة، إعادة تقييم الاستراتيجية التي تسعى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوات الولايات المتحدة إلى تحقيقها في جنوب مقديشو عقب الخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة عندما قامت بغارة على منزل كان قادة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي يجتمعون فيه يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر. ورغم نجاح تلك القوات الخاصة في القبض على ٢٤ من هؤلاء القادة، فإنها حوصرت بعد إسقاط اثنتين من طائراتها الهليكوبتر، وانقضت عدة ساعات قبل وصول تعزيزات من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسط نيران كثيفة من جانب ميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي. وفي نهاية المعركة، كان ١٨ من جنود الولايات المتحدة وجندي ماليزي واحد قد لقوا حتفهم، بينما أصيب بجروح ٩٠ من جنود الولايات المتحدة والجنود الماليزيين والباكستانيين، وتم أسر أحد طياري الولايات المتحدة[٦٩].

(٦٩) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨؛ الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٨٤

١٥٧ وكشفت تلك المأساة جوانب الضعف في هيكل العمليات المعقد لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، حيث كانت القوات الخاصة مسؤولة أمام قادتها في الولايات المتحدة، وليس أمام قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الموجودة في مقديشو. فعملية ٣ تشرين الأول/ أكتوبر خططتها وأمرت بها قوات الولايات المتحدة التي كانت تعمل بصورة مستقلة عن عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولم يتم إبلاغ موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بما في ذلك ممثلي الخاص ونائب قائد القوة، إلا بعد أن كانت القوات الخاصة قد انطلقت بطائراتها الهليكوبتر. وأدى ذلك إلى إضعاف التنسيق الفعال بين قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوة الرد السريع.

١٥٨ وإلى جانب مسألة ترتيب القيادة المستقل لقوة الرد السريع بالذات، أثرت في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣ المسألة الأعم المتعلقة بالقيادة والسيطرة فيما يتصل بقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وذكرت وقتئذ أنه ينبغي توقع حدوث خسائر متزايدة في الحالات التي يأذن فيها المجلس بإيفاد بعثات بموجب الفصل السابع من الميثاق، غير أنه يمكن تقليل المخاطر إلى أدنى حد "إذا كانت لقائد القوة في الميدان قيادة وسيطرة فعالتان". واستطردت أقول إن من الواضح أن "من مصلحة الأمم المتحدة احترام سلامة القيادة والسيطرة للعمليات العسكرية للأمم المتحدة في جميع عمليات حفظ السلام والأمن، سواء في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع"[٧٠].

(٧٠) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤

التقدم المحرز خارج مقديشو

١٥٩ لا شك في أن القتال الذي وقع في مقديشو في الفترة من حزيران/ يونيه إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ أعاق أنشطة الإغاثة والإصلاح في

العاصمة بما فيها توزيع الأغذية واللوازم الطبية، التي لا يزال عدد كبير من سكان العاصمة، وعشرات الآلاف من الأشخاص المشردين يعتمدون عليها. وبعد الهجوم الذي وقع في ٥ حزيران/ يونيه ضد الوحدة الباكستانية، أوقفت العديد من وكالات الإغاثة أعمالها في العاصمة بشكل مؤقت ونقلت موظفيها الأجانب إلى نيروبي. غير أن وكالات الإغاثة تمكنت من مواصلة برامجها الإنسانية في معظم مناطق الصومال الأخرى دون أي تعطيل يذكر، على الرغم من أن مقديشو كانت نقطة رئيسية لتوزيع اللوازم المتجهة إلى داخل البلد[٧١].

(٧١) الوثيقة ٦٠، انظر الصفحة ٢٨٦

١٦٠ وبالفعل، بينما كانت أخبار سفك الدماء في مقديشو تتصدر عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، كانت تحقق مكاسب في معظم مناطق الصومال الأخرى. وكما قلت في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في اجتماع عقد في مقر الأمم المتحدة: "إن الشعب الصومالي يعمل بكد لإعادة تنظيم حياته"[٧٢]. وقد تعاونت الأمم المتحدة مع ٤٣ منظمة غير حكومية دولية وصومالية عن طريق مكاتب المناطق في هرغيسا وبوساسو وبيضوا وكيسمايو، وكذلك في مقديشو. وشهد الوضع الأمني تحسنا عاما خارج مقديشو، مما سمح بمواصلة برامج الإغاثة والإصلاح، على الرغم من وجود إشارات مقلقة تدل على تراجع دعم المانحين (حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، لم يتم التعهد إلا بمبلغ ٣٢ مليون دولار من الـ ١٥٩ مليون دولار الضرورية لتنفيذ برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣). وفي العديد من أنحاء البلد، أحرز تقدم على طريق تحقيق المصالحة ما بين العشائر، وإعادة بناء الهياكل الحكومية المحلية والإقليمية، وقوات الشرطة، ونظامي القضاء والعقوبات.

(٧٢) الوثيقة ٦٤، انظر الصفحة ٣١٦

١٦١ وفي الواقع، بحلول منتصف عام ١٩٩٣، كان قد تم القضاء على المجاعة إلى حد كبير، على الرغم من استمرار وجود جيوب تعاني من سوء التغذية الحاد في بعض الأنحاء المنعزلة من البلد. ونظرا لهطول كميات جيدة نسبيا من الأمطار، وقيام الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوفير البذور والأدوات، تحسن الحصاد في عام ١٩٩٣ وأصبح يغطي حوالي نصف احتياجات البلد من الحبوب. وكان ثمة زيادة مستمرة في استهداف أكثر فئات السكان ضعفا بالمساعدة الغذائية وكذلك مشاريع إصلاح المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والمرافق الصحية والخدمات الأخرى وذلك عن طريق توفير الغذاء مقابل العمل وتقديم وجبات الغذاء بالمدارس. وكان من المقاييس لهذه الاتجاهات الإيجابية الانخفاض في التوزيع المجاني للأغذية من جانب برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية من ٠٠٠ ٣٥ طن إلى ٤٠٠ ٧ طن شهريا في الفترة من نيسان/ أبريل إلى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. وفي هذه الأثناء، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية على إعادة تنشيط الخدمات البيطرية للمواشي، وشهدت الصادرات من المواشي انتعاشا كبيرا باتجاه بلدان الخليج، وهي إحدى الدعائم التقليدية لتجارة التصدير الصومالية. ويقدر عدد المواشي المصدرة في الفصلين الثاني والثالث من عام ١٩٩٣ بربع مليون رأس.

وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

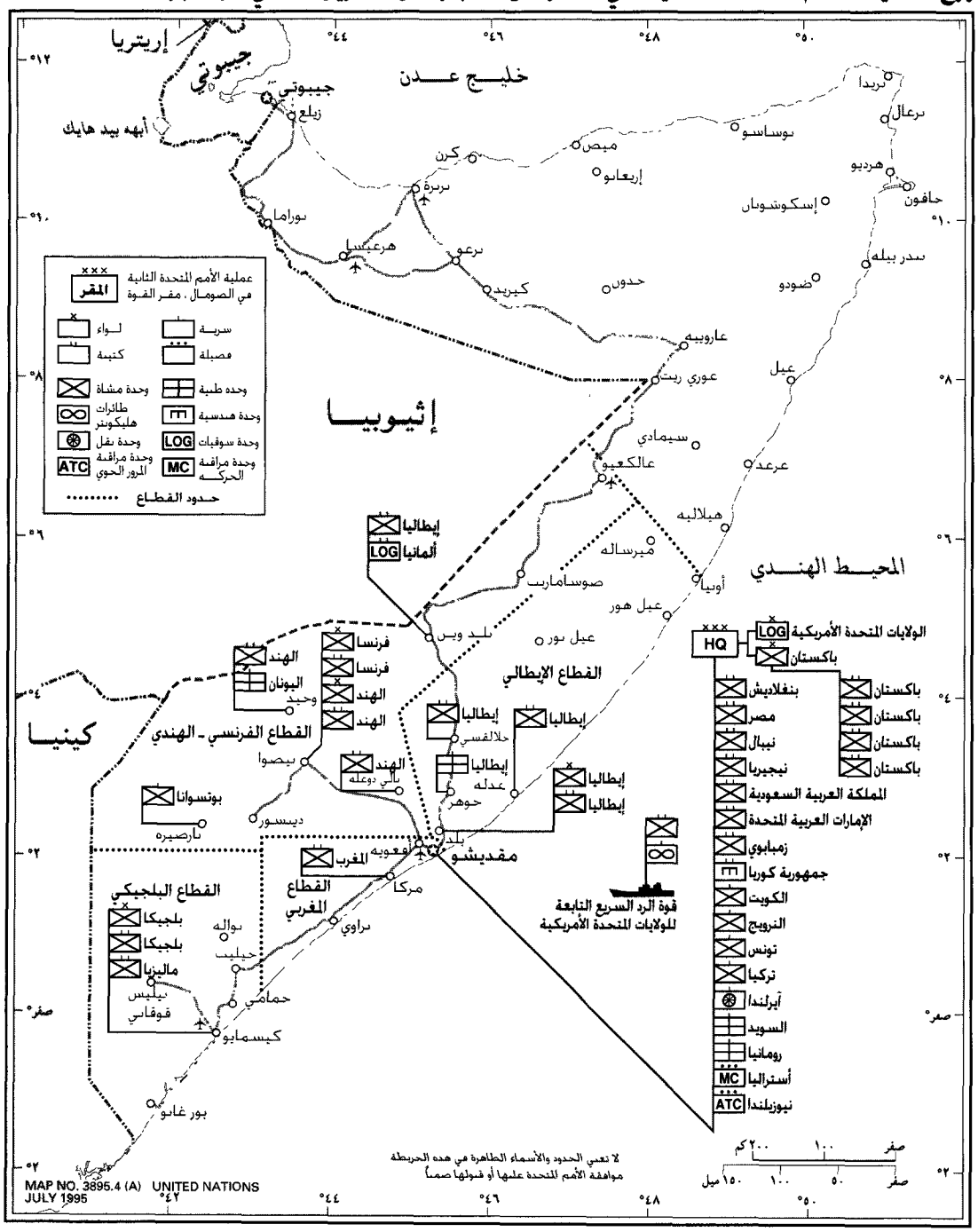

بلغ وزع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ذروته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ حين بلغ عددها ٢٩ ٣٠٠ فرد كان معظمهم في جنوب ووسط البلد حيث وقع أشد نزاع مسلح بين الفصائل الصومالية. وتم وزع قوة العمل الموحدة (ووزعها غير مبين هنا) وقوة الرد السريع (المبينة أعلاه برمز QRF)، اللتين تولت الولايات المتحدة تنظيمهما وقيادتهما، لدعم عملية الأمم المتحدة في الصومال وكانتا تتكونان من ١٧ ٧٠٠ فرد إضافي.

١٦٢ وفي حين توفي أعداد هائلة من الأطفال في عام ١٩٩٢ بسبب أمراض كان يمكن الوقاية منها أو علاجها بسهولة، نفذ برنامج لقاح لم يسبق له مثيل في تاريخ الصومال، قامت به اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، نتج عنه تطعيم ٠٠٠ ٧٥٠ طفل ضد الحصبة بحلول نهاية عام ١٩٩٣. وهذا يمثل إنجازا مدهشا، إذ ازدادت نسبة التغطية من حوالي ٣٠ في المائة قبل الحرب الأهلية إلى أكثر من ٧٥ في المائة. وبحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، كان ثمة ٣٢ مستشفى و٨١ مركزا لصحة الأم والطفل جاهزة للعمل، بالمقارنة مع ١٥ مستشفى فقط يؤدي عمله في عام ١٩٩٢. وفي الوقت ذاته، قامت الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بحفر آبار وتركيب مضخات يدوية وإصلاح مصادر المياه ونظم المرافق الصحية وبناء صهاريج لخزن الماء وتوزيع مياه الشرب على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الصومال بواسطة الشاحنات. وبالاشتراك مع الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، قاموا بإصلاح مدارس كانت قد أغلقت لمدة ثلاث أو أربع سنوات وسرقت أجهزتها، وفي بعض الحالات كانت قد دمرت. كما استؤنف تدريب المعلمين وتم توزيع ٠٠٠ ١٥٠ كتاب مدرسي. وبحلول شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، كان قد أعيد فتح ٥١ مدرسة في جنوب الصومال، ومع نهاية العام، كان ثمة حوالي ٠٠٠ ٧٠ طفل مسجل في المدارس الابتدائية، أي أكثر مما كان قبل الحرب. وكانت هذه إنجازات هائلة في غضون فترة قصيرة نسبيا، ولكن لا يزال ثمة أشياء كثيرة ينبغي تحقيقها، وخاصة إعادة توطين مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وإنعاش اقتصاد الريف، وإصلاح الهياكل الأساسية المادية، وإعادة بناء القدرة الإدارية الوطنية.

١٦٣ وكان للقتال الذي وقع في الفترة ما بين حزيران/ يونيه وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ آثار سياسية بعيدة المدى. فالأحداث التي وقعت في مقديشو أدت بالضرورة إلى إعاقة عملية المصالحة الوطنية وإحباط عزيمة الفصائل في أجزاء أخرى من البلد فيما يتعلق بمواصلة نزع السلاح بشكل طوعي. وأوقفت لجنة صياغة الميثاق الانتقالي، التي كانت تضع اللمسات الأخيرة لمشروع ميثاق للمرحلة الانتقالية، أعمالها. وعلى الرغم من أن مجالس المقاطعات والأقاليم كانت في طور الإنشاء في بعض المناطق الأخرى من البلد، فإن التوترات في مقديشو ساهمت في حدوث تأخيرات كبيرة في العاصمة[٧٣].

(٧٣) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤

١٦٤ أما لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح، التي أنشئت في أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وكانت تضع إجراءات لمعالجة انتهاكات وقف إطلاق النار ومبادئ توجيهية لنزع السلاح بشكل طوعي، فأوقفت أعمالها بعد حادثة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، ولكن التخطيط لنزع السلاح الطوعي استمر في بعض أنحاء البلد مثل الشمال الشرقي والشمال الغربي. ولكن نظرا إلى أن نزع السلاح الطوعي لا يمكن أن ينجح إلا إذا قامت به الفصائل في ذات الوقت بأسلوب عادل ومتوازن، لم يكن مستغربا أن الفصائل أصبحت تخشى التخلي عن أسلحتها بعد القتال الذي اندلع في مقديشو.

١٦٥ ومع ذلك، ساعدت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال العشائر المتنافسة والفصائل السياسية في عدة من أنحاء البلد على تسوية منازعاتها بطريقة سلمية. وحضر ممثلون لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مؤتمر مصالحة إقليمية عقد في كيسمايو، جمع أكثر من ١٥٠ من الشيوخ الذين يمثلون العشائر واتحاد العشائر التي يبلغ عددها أكثر من ٢٠ والتي تعيش في منطقة جوبا، بما فيها مدينة كيسمايو، التي تقلبت الأيدي المسيطرة عليها عدة مرات أثناء الحرب الأهلية بسبب القتال فيما بين العشائر وفيما بين الفصائل المختلفة. وفي ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣، وقع هؤلاء الزعماء على اتفاق لوقف جميع أعمال القتال[٧٤]. وفي المناطق الشمالية الشرقية، قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتيسير عملية المصالحة بين جناحين متنافسين في جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، وفي منطقة غيدو الواقعة في جنوب الصومال بالقرب من الحدود مع كينيا، وبذلت جهود لتحقيق المصالحة بين عشيرتي رحنوين ومريحان[٧٥].

(٧٤) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤

(٧٥) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨

١٦٦ وكان العمل جاريا لإعادة بناء أجهزة الحكومة انطلاقا من القاعدة فصاعدا، وفقا لنهج المشاركة الوارد في اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣. ففي بداية الأمر، قامت المجتمعات المحلية بإنشاء مجالس المقاطعات. ثم أرسلت هذه المجالس ممثلين عنها إلى مجالس الأقاليم الجديدة. ومع نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، كان قد تم اعتماد ٥٢ مجلسا من مجالس المقاطعات و ٨ مجالس أقاليم. وفيما عدا المنطقة الشمالية الغربية، التي بقيت حالة خاصة بسبب "الاستقلال" الذي أعلنته لنفسها، أصبح هنالك مجالس في ٨ أقاليم من الـ ١٣ إقليما التي تمثل باقي البلد. وكان على مجالس المقاطعات أن تضطلع بمسؤولية الأمن المحلي والتنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وبذلك كانت تمثل أول خطوة على طريق إقامة هياكل حكومية ديمقراطية.

١٦٧ ومن الأمور الأخرى التي تركز فيها عمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال خلال هذه الفترة إعادة إنشاء مؤسسات الشرطة ونظامي القضاء والعقوبات بحيث تكون حيادية من الناحية السياسية. وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء دعم تنفيذ استراتيجية وضعتها شعبة العدالة التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وذلك "على أساس عاجل وسريع"[٧٦]. وكان هذا البرنامج، الذي حددت ميزانيته بمبلغ ٤٥ مليون دولار للسنة الأولى، ذا أهمية قصوى بالنسبة لإعادة الأمن والقانون والنظام على الصعيد المحلي. وكان على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القيام بدور التسهيل عن طريق تقديم مساعدة إلى السلطات الحديثة الإنشاء على صعيد المقاطعات والأقاليم على إحياء المؤسسات التي كانت قد انهارت أثناء الحرب الأهلية.

(٧٦) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤، الوثيقة ٦٥، انظر الصفحة ٣١٨

١٦٨ وكانت استراتيجية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لإنشاء قوات الشرطة هي البدء على الصعيد المحلي بإنشاء قوات للشرطة تكون تحت المراقبة التنفيذية لمجالس المقاطعات، ومن شأن هذه الهياكل المنشأة على صعيد المقاطعة أن تيسر إقامة آليات لشرطة إقليمية. غير أن إقامة هياكل لشرطة وطنية يتطلب بطبيعة الحال وجود حكومة وطنية. وقد سعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال جاهدة إلى كفالة حياد قوات الشرطة من الناحية السياسية وجعلها ممثلة للتنوع العشائري في المقاطعات التي تعمل فيها. وكان العديد من رجال الشرطة الذين تم توظيفهم في المراحل الأولى من البرنامج ينتمون إلى قوة الشرطة الصومالية السابقة التي كانت تضم حوالي ٠٠٠ ١٨ فرد قبل الحرب، غير أن الاستراتيجية توخت أيضا إدماج رجال الميليشيات السابقين في صفوف الشرطة، وذلك باستخدام إجراءات محددة للتعيين وبرامج تدريب ومراقبة ميدانية لضمان تخلي هؤلاء الرجال عن ولائهم للفصائل المختلفة. وبحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، كان قد تم تعيين حوالي ٠٠٠ ٥ من رجال الشرطة السابقين - ٠٠٠ ٣ في منطقة مقديشو و ٠٠٠ ٢ من المناطق الأخرى. وقد تم تعيين خبراء في شؤون الشرطة تابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من بلدان مختلفة للعمل مع قوات الشرطة المحلية وتدريبهم، كما بدأت الحكومات التبرع بمعدات(٧٧).

(٧٧) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨

١٦٩ وكان من الأهداف الأخرى لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إنشاء محاكم وسجون قادرة على أداء وظائفها وتطبيق حكم القانون وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فالنظام القانوني الصومالي الذي كان ساريا قبل الحرب قد أضعفته هجرة الفنيين المتعلمين من البلد وسنوات طويلة كان فيها سوء استخدام السلطة القانونية أمرا اعتياديا. وعلى الرغم من هذه القيود، ساعدت شعبة العدالة التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على وضع نظام قضائي مؤقت يستند إلى قوانين الإجراءات الجنائية الصومالية وقانون العقوبات لعام ١٩٦٢. (وفي منطقة الشمال الغربي، تم استخدام قانون العقوبات الهندي وقانون الإجراءات الجنائية اللذين كانا ساريين في الشمال الغربي قبل عام ١٩٦٠، وذلك وفقا لقرار أصدره "مؤتمر المجالس المشتركة بين العشائر في جمهورية أرض الصومال" الذي عقد في بوراما أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٣ لمناقشة القضايا المتعلقة "باستقلال أرض الصومال"). ويتألف هذا النظام القضائي المؤقت من محاكم على ثلاثة مستويات، هي محاكم المقاطعات ومحاكم الأقاليم ومحاكم الاستئناف. وفي مقديشو، تم إنشاء لجنة اختيار قضائية مؤلفة من شخصيات صومالية مرموقة وتتلقى المشورة من موظفي شعبة العدالة التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بغية اختيار القضاة والموظفين القضائيين الذين يعملون في نظام المحاكم في العاصمة، ويُعتزم إنشاء هيئات مماثلة في أجزاء أخرى من البلد. وقامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتوفير التدريب والتمويل الضروري لتجديد المحاكم، والمعدات والمواد، ومرتبات بسيطة للقضاة وموظفي المحاكم الآخرين. كما ساهمت شعبة العدالة في

إعادة إنشاء نظام العقوبات عن طريق إصلاح السجون ودفع المرتبات لموظفي السجون وتوفير الغذاء للسجناء. وأخيرا، قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإنشاء مكتب لحقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وتسهيل محاكمة مرتكبيها، وللمساعدة في إنشاء لجنة محلية صومالية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الخبير المستقل الذي قمت بتعيينه للمساعدة في وضع برنامج طويل الأجل لإعادة احترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الصومال بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/ ٨٦ المؤرخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٣[٧٨].

(٧٨) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٢٩٤؛ الوثيقة ٧٠، انظر الصفحة ٣٢٢؛ الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨

سابعا - ولاية جديدة

١٧٠ على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز خارج العاصمة، في المجال الإنساني وفي الجهود الرامية إلى إعادة إنشاء الحكومة المحلية والإقليمية وقوات الشرطة والنظام القضائي، أدت الأحداث العنيفة التي وقعت في مقديشو كما أدى استمرار عدم استعداد الفصائل الصومالية الرئيسية للعمل على تحقيق السلام، إلى إضعاف الالتزام الدولي بالمهام التي حددها مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي أعقاب قرار الولايات المتحدة سحب قواتها قبل شهر آذار/ مارس ١٩٩٤، أعلنت دول أخرى مساهمة بقوات عن تخفيضات مماثلة في مشاركتها في الصومال. وأدى ذلك، بدوره، إلى قيام مجلس الأمن بإنهاء عملية إنفاذ السلام وإعادة تعريف عملية الأمم المتحدة في الصومال كبعثة محدودة أكثر لحفظ السلام. وكنت طوال هذه الفترة الحرجة، أؤكد ضرورة استمرار مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى مساعدة الصومال في عملية إعادة البناء وفي إيجاد تسوية سلمية للخلافات بين الفصائل. أما الشعب الصومالي، فاستمر في الإعراب عن رغبته في أن يكون ثمة وجود للأمم المتحدة.

ما بعد حادثة ٣ تشرين الأول/ أكتوبر

١٧١ اتضح أن وفاة ١٨ جنديا من جنود الولايات المتحدة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ كان نقطة تحول في مشاركة المجتمع الدولي في الصومال. وفي الولايات المتحدة، أصبحت برامج الأخبار التلفزيونية التي كانت في السابق تثير فيضا من الشعور بالتعاطف لدى الرأي العام في جميع أنحاء العالم إزاء ضحايا المجاعة، تبث فيلم فيديو مؤلما عن أحد طياري طائرات الهليكوبتر الذي اتخذ أسيرا ولقطات عن جثة أمريكي يقوم حشد من الناس الساخرين بجرها في شوارع جنوب مقديشو.

١٧٢ وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة زادت أعداد قواتها في الصومال بشكل مؤقت بعد الغارة الفاشلة فورا، كإجراء أمني مؤقت، أعلن الرئيس كلينتون في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ أن الولايات المتحدة ستسحب جميع قواتها المحاربة ومعظم وحدات السوقيات التابعة لها من الصومال قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. ومن ثم، قرر عدد من الحكومات الأوروبية والحكومات الأخرى سحب وحداتها كذلك. وأعلن الرئيس كلينتون أيضا في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر أنه سيرسل السفير أوكلي مرة أخرى إلى الصومال كمبعوث خاص للتفاوض مع محتجزي طيار الهليكوبتر التابعة للولايات المتحدة[٧٩]. وكان رد فعل المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي إزاء هذه التطورات هو الإعلان عن وقف إطلاق النار من طرف واحد في مقديشو في ٩ تشرين الأول/

(٧٩) الوثيقة ٦٨، انظر الصفحة ٣٢٠

أكتوبر. أما الحكومات التي كانت قد أيدت بقوة استراتيجية الأمم المتحدة لإنفاذ السلام في الصومال وصوتت في مجلس الأمن مؤيدة اتخاذ الأمم المتحدة "جميع التدابير اللازمة" ضد المسؤولين عن شن الهجمات ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فأصبحت تتحدث عن الحاجة إلى التركيز بشكل أكبر على المفاوضات.

١٧٣ وخلال الستة أشهر التي تلت قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها، حيث حذا حذوها عدد من البلدان الأوروبية، خسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عددا من أحسن الوحدات تجهيزا لديها، بما فيها وحدات السوقيات الرئيسية. وبلغ عدد القوات التي تم سحبها أكثر من ٩٠٠٠ فرد تابعين لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (أي حوالي ثلث الـ ٣٠٠ ٢٩ فرد الذين كانوا يعملون مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣)، بالإضافة إلى الـ ٧٠٠ ١٧ فرد الذين كانوا يعملون عندئذ في إطار قوة العمل الموحدة التي قامت الولايات المتحدة بتعزيزها مؤقتا، بما في ذلك الـ ٣٥٠ ١ فردا في قوة الرد السريع[٨٠]. وأسفر هذا الانخفاض في القوات عن إضعاف قدرة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بشكل كبير على تنفيذ ولايتها وذلك قبل التاريخ المحدد في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) لنهاية بعثة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بكثير - في الواقع، قبل عام كامل من موعد آذار/ مارس ١٩٩٥ الذي حدده اتفاق أديس أبابا لإنهاء مرحلة الانتقال إلى حكومة وطنية جديدة[٨١].

(٨٠) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨، الوثيقة ٨٣، انظر الصفحة ٣٦٠

(٨١) الوثيقة ٦٥، انظر الصفحة ٣١٨

١٧٤ ومع أن أداء جميع الوحدات كان على درجة مثلى من التفاني والشجاعة والكفاءة، كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تعتمد بشكل خاص على قوات الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالسوقيات وفيما يتعلق بالدعم الاحتياطي للقتال في حالة قوة الرد السريع. وقد اتضحت بالفعل صعوبة الاستعاضة عنها على الرغم من أنه تم توكيل بعض خدمات السوقيات إلى مقاولين تجاريين بتكلفة أعلى. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر كتبت إلى ٤٢ دولة عضوا لحثها على المساهمة بقوات إضافية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولكن لم أتلق أي رد إيجابي حتى أوائل عام ١٩٩٤[٨٢]. ومن التطورات الأخرى الداعية إلى القلق تراكم المتأخرات في الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء لميزانية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال: فبينما كانت الأمم المتحدة قد أنفقت ٧٦٥ مليون دولار على عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ١٠٠ مليون دولار. وكما أكدت في عدة مناسبات سابقة، فإن عدم تسديد الأنصبة المقررة أو التأخر في تسديدها يؤثران تأثيرا سلبيا على استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(٨٢) الوثيقة ٨٣، انظر الصفحة ٣٦٠

١٧٥ وفي تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، قلت إني أدرك "أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يأخذ كقضية مسلم بها إلى الأبد سخاء البلدان المساهمة بالقوات، واستعدادها لتعريض أرواح أبنائها وبناتها للخطر سعيا وراء ما يتصور أنه هدف بعيد وغير واضح إلى حد ما". غير أني لم أستطع الموافقة على فكرة سحب عملية الأمم المتحدة الثانية من الصومال. وقلت "يجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الصومال نظرا لرغبة الشعب الصومالي التي لا يمكن إنكارها في استمرار وجود البعثة في بلده. والانسحاب التام لن يكون عملا يتسم بتقدير المسؤولية"(٨٣).

(٨٣) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨

١٧٦ أما المنظمات الإقليمية، فأكدت من جديد التزامها بتحقيق السلام في الصومال. ففي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر استضاف الرئيس المصري محمد حسني مبارك، بصفته رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، اجتماعا في القاهرة حضرته مع الأمناء العامين لكل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي بيان مشترك، أكدنا "التزامنا المشترك باتباع نهج منسق وشامل في البحث عن حلول للمشاكل العسيرة التي سيواجهها الصومال"(٨٤).

(٨٤) الوثيقة ٦٩، انظر الصفحة ٣٢١

من إنفاذ السلام إلى حفظ السلام

١٧٧ إزاء هذه الخلفية، وبعد الزيارة التي قمت بها إلى الصومال في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ لاستعراض الحالة في الميدان مباشرة، قدمت إلى مجلس الأمن ثلاثة خيارات وقت انعقاده لإعادة الإذن بالإبقاء على ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. في الخيار الأول، تبقى الولاية دون تغيير أساسي. فتقوم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالمساعدة في عملية نزع السلاح الطوعي، ولكن تحتفظ بالقدرة على اللجوء إلى نزع السلاح القسري واتخاذ تدابير مضادة في حالة قيام الفصائل بمهاجمة أفراد الأمم المتحدة. فإذا أخذ مجلس الأمن بهذا الخيار، يتعين على الحكومات الإبقاء على القوام الحالي للقوات في الصومال وإرسال وحدات جديدة لتحل محل الوحدات المتوقع أن تغادر في شهر آذار/ مارس ١٩٩٤. وأشرت إلى أن هذا الخيار يدعو "إلى استدامة الإرادة السياسية من جانب البلدان المساهمة بقوات، والتي يجب أن تكون على استعداد لإتاحة القوات والأسلحة اللازمة تحت قيادة الأمم المتحدة وقبول المخاطر المصاحبة لهذا التصرف"(٨٥).

(٨٥) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٣٨

١٧٨ والخيار الثاني هو أن يتخذ مجلس الأمن قرارا واعيا بألا تستعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أساليب قسرية بل أن تعتمد بشكل كامل على تعاون الأطراف الصومالية. ولن تستعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القوة إلا دفاعا عن النفس وفقا للممارسات التقليدية لحفظ السلام، ويكون نزع السلاح طوعيا تماما. وفي ذات الوقت، تعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال جاهدة على إبقاء طرق الإمداد الرئيسية مفتوحة في

وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

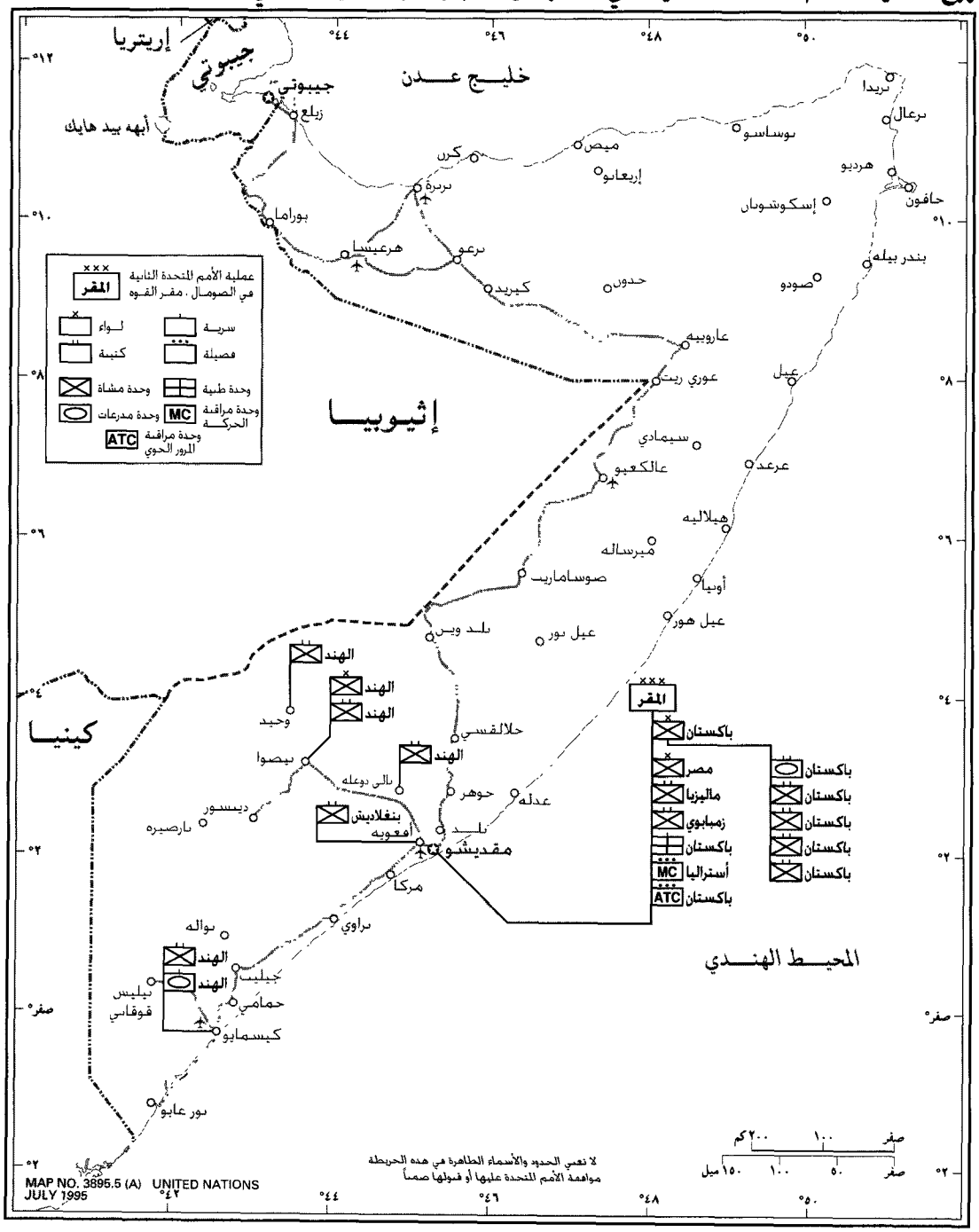

بحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، كانت قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد انخفضت إلى حوالي ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد حفظ السلام تركز وجودهم في ثلاثة مراكز رئيسية: بيضوا وكيسمايو ومقديشو.

جنوب ووسط البلد بغية ضمان تدفق المساعدة الإنسانية دون إعاقة، كما ستركز على إصلاح الهياكل الأساسية وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطين الأشخاص المشردين، وتحقيق المصالحة السياسية، وإعادة بناء نظام الشرطة والنظام القضائي في الصومال. وتوقعت، إذا ما أخذ المجلس بهذا الخيار، أن تكون الاحتياجات من الجنود حوالي ١٦ ٠٠٠ فرد ولن يكون من الضروري تعويض الوحدات المغادرة.

١٧٩ أما الخيار الثالث فهو عبارة عن صيغة مصغرة للخيار الثاني، إذ يتطلب وزع ٥ ٠٠٠ فرد فقط. وتركز قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بشكل كامل على المحافظة على الأمن في الموانئ والمطارات الرئيسية لإبقاء طرق الإمداد مفتوحة للمساعدة الإنسانية. وتقدم المساعدة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة في برامج إنسانية، غير أن المسؤولية عموما عن توفير الأمن تقع على عاتق السلطات الصومالية المحلية بما فيها قوات الشرطة الجديدة.

١٨٠ وعند عرض هذه الخيارات، قلت إن هدفي ليس أن يبدي مجلس الأمن رأيه فيها في تلك المرحلة غير أنه قد يحين الأوان قريبا جدا لأن ينظر المجلس في هذه الخيارات ويتخذ قرارا بشأنها. وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، الذي جدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى نهاية شهر أيار/ مايو ١٩٩٤. ولم يعتمد المجلس أيا من الخيارات الثلاثة التي قدمتها، بل طلب مني أن أقدم، بحلول ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالحالة في الصومال، يتضمن خطة مستكملة للاستراتيجية المقبلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وذلك لكي يتمكن من إجراء استعراض أساسي لولاية البعثة في موعد غايته ١ شباط/ فبراير ١٩٩٤. كما ذكر المجلس الأطراف الصومالية بأن استمرار مشاركة الأمم المتحدة في الصومال مرهون "بتعاونها الفعال وبتحقيق تقدم ملموس نحو تسوية سياسية"[٨٦].

(٨٦) الوثيقة ٧٧، انظر الصفحة ٣٥٣

١٨١ وقبل ذلك بيومين، أذن لي مجلس الأمن، بقراره ٨٨٥ (١٩٩٣) بتعيين لجنة تحقيق للتحقيق في الهجمات المسلحة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وتم إنشاء اللجنة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر برئاسة كبير قضاة زامبيا، الأونرابل ماثيو س. و. نغولوبه[٨٧] (قدمت لجنة التحقيق تقريرها في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤ [S/1994/653]). وفي القرار المذكور، طلب المجلس، ريثما يتم إنجاز تقرير اللجنة، تعليق إجراءات اعتقال الأفراد الذين قد يكونون متورطين إلا أنه لم يتم احتجازهم، وطلب مني أن أتخذ "ترتيبا مناسبا" لمعالجة حالة من احتجزوا بالفعل[٨٨]. ولذلك، تم تعليق أمر القبض على اللواء عيديد، وبدأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإطلاق سراح الـ ٤٢ محتجزا المشتبه بتورطهم في هجمات ضد أفرادها. وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير

(٨٧) الوثيقة ٧٨، انظر الصفحة ٣٥، الوثيقة ٧٩، انظر الصفحة ٣٥٥

(٨٨) الوثيقة ٧٦، انظر الصفحة ٣٥٢

١٩٩٤، أطلق سراح باقي المحتجزين وهم ثمانية بينهم كبار مساعدي اللواء عيديد.

١٨٢ وفي التقرير المستكمل الذي طلبه مجلس الأمن، وقدمته في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، كررت الخيارات الثلاثة للاستراتيجية المستقبلية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، التي كنت قد عرضتها في تشرين الثاني/ نوفمبر. وقلت "أنا أحبذ الخيار الأول لأني على اقتناع بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن تتمكن من تهيئة البيئة الآمنة وتعجيل جهودها المبذولة لمساعدة الشعب الصومالي في تحركه في إطار عملية المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات، إلا بولاية شاملة، حسبما حددها مجلس الأمن في شتى قراراته"[٨٩]. غير أنه كان علي استبعاد هذا الخيار كخيار قابل للتطبيق إذ إنه كان واضحا في ذلك الوقت أن الدول الأعضاء لم تكن مستعدة للتعهد بتقديم القوات الضرورية للاستعاضة عن تلك التي سحبتها الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى. وكانت دولتان فقط قد تبرعتا بوزع ٣٠٠ ٢ فرد إضافي، وذلك في وقت غير محدد في المستقبل. وبالتالي، لم يكن بإمكان الأمم المتحدة الاعتماد على وجود أكثر من ٧٠٠ ١٩ فرد من القوات في الصومال بحلول آخر شهر آذار/ مارس ١٩٩٤، ولذلك أوصيت مجلس الأمن بالنظر في الخيار الثاني باعتباره ثاني أحسن استراتيجية.

(٨٩) الوثيقة ٨٣، انظر الصفحة ٣٦٠

١٨٣ وفي ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) الذي وافق فيه على ولاية منقحة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على أساس الخيار الثاني الذي قدمته. غير أنه أذن بمستوى قوة أعلى إلى حد ما يبلغ عددها ٠٠٠ ٢٢ فرد[٩٠]. بيد أن هذا المستوى كان أقل بكثير من الـ ٣٠٠ ٢٩ فرد تقريبا الذين كانوا يعملون في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر سحب الـ ٣٥٠ ١ فردا التابعين لقوة الرد السريع بحلول نهاية شهر آذار/ مارس فضلا عن وحدات الدعم في قوة العمل الموحدة التابعة للولايات المتحدة.

(٩٠) الوثيقة ٨٣، انظر الصفحة ٣٦٠

١٨٤ وعلاوة على ذلك، وخلافا للولاية الشاملة التي أعطيت في بداية الأمر إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالقرار ٨١٤ (١٩٩٣) في شهر آذار/ مارس ١٩٩٣، تضمنت الولاية الجديدة سلسلة من المهام المحددة على النحو التالي: (أ) تشجيع الأطراف الصومالية ومساعدتها على تنفيذ "اتفاقات أديس أبابا"، لا سيما في سعيها المشترك إلى نزع السلاح واحترام وقف إطلاق النار؛ (ب) حماية الموانئ والمطارات والهياكل الأساسية الرئيسية وتأمين خطوط الاتصال التي لا غنى عنها لتقديم الإغاثة الإنسانية ومساعدات التعمير؛ (ج) مواصلة الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى كل من يحتاجها في جميع أنحاء الصومال؛ (د) المساعدة في إعادة تنظيم الشرطة والنظام القضائي في الصومال؛

(هـ) المساعدة في إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم وتوطينهم؛ (و) المعاونة في العملية السياسية الجارية في الصومال، التي ينبغي أن تنتهي بإقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا؛ (ز) توفير الحماية لأفراد الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وللأفراد العاملين في وكالات الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية التي تقدم الإغاثة الإنسانية ومساعدات التعمير، ومنشآتها ومعداتها.

١٨٥ وبالتالي، لم تعد أحكام إنفاذ السلام الواردة في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) جزءا من ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. فلم يحق لعملية الأمم المتحدة في الصومال الاشتراك في نزع السلاح القسري أو استخدام القوة ردا على انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب الفصائل الصومالية. ووفقا لممارسات عمليات حفظ السلام التقليدية، لا تستطيع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إطلاق النار إلا دفاعا عن النفس. وفي واقع الأمر، كانت "العملية" قد عادت إلى هذا الأسلوب في حفظ السلام في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ إثر الهجوم الذي شنه جنود القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة. ومن العناصر الأخرى الجديرة بالملاحظة في القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) الاستراتيجية الجديدة للإصلاح التي تعطي "الأولوية لتوجيه الموارد الدولية للتعمير إلى المناطق التي يستتب فيها الأمن وإلى المؤسسات الصومالية المحلية التي هي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في وضع أولويات للتنمية"(٩١). وأخيرا أكد القرار من جديد هدف مجلس الأمن وهو إنجاز مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار فترة السنتين التي حددها اتفاق أديس أبابا الذي أبرم في شهر آذار/ مارس ١٩٩٣، أي بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥.

(٩١) الوثيقة ٨٤، انظر الصفحة ٣٦٩

١٨٦ وبعد اعتماد القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) بقليل، أنهى الأميرال هاو مهامه كممثل خاص لي. وفي ٨ آذار/ مارس ١٩٩٤، حل محله السفير لانسانا كوياتيه (غينيا) الذي كان نائبه سابقا وأصبح الممثل الخاص بالنيابة إلى أن تم تعيين السفير جيمس فيكتور غبيهو (غانا) كممثلي الخاص الجديد في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٤. وقبل ذلك، في ١٢ كانون الثاني/ يناير، حصل تغير في قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إذ خلف الفريق أبو سماح أبو بكر (ماليزيا) الفريق أول بير في منصب قائد القوة.

١٨٧ ومع انسحاب آخر الوحدات التابعة للولايات المتحدة والبلدان الأوروبية في شهر آذار/ مارس ١٩٩٤، سادت تكهنات تنطوي على القلق حول كيفية قيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بولايتها الجديدة. فهل سيكون لديها ما يكفي من القوات والمعدات، فضلا عن القدرة الضرورية في مجال السوقيات، للقيام بالمهام التي كلفت بها؟ وهل ستستغل الفصائل المسلحة التقلص في حجم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقدرتها العسكرية، والتغير في ولايتها وانسحاب قوات الولايات المتحدة التي تعمل إلى جانب قوات "العملية"، لاستئناف صراعها من أجل السلطة؟

١٨٨ أما عملية المصالحة السياسية، التي كانت قد توقفت تماما على الصعيد الوطني بعد استئناف القتال في مقديشو في شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٣، فلم تكن إلا في مرحلة بدايتها الجديدة في أوائل عام ١٩٩٤. غير أنه كانت ثمة مؤشرات مقلقة تدل على إعادة تسلح الفصائل، وارتفاع عدد أعمال قطع الطرق، واستئناف الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. فقد تعرض عدد من العاملين في مجال الإغاثة إلى القتل أو الاختطاف خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤، واضطرت وكالات المساعدة إلى سحب أفرادها من بعض المدن، بما فيها بواله وكيسمايو في الجنوب، وبلد وين في وسط الصومال. وفي شهر شباط/ فبراير، اندلع القتال من جديد بين العشائر والفصائل المتنافسة في كيسمايو. ولم تكن هذه الحوادث وحوادث أخرى مرتبطة بعضها ببعض، نظرا إلى اشتراك عدد كبير من الفصائل المختلفة وأفخاذ العشائر ومجموعات من الأفراد المسلحين غير النظاميين فيها. غير أنها أسفرت مجتمعة عن نمط من انتشار العنف مما زاد المخاوف من العودة مرة أخرى إلى حالة العنف والفوضى التي كانت سائدة في البلد قبل وصول قوة العمل الموحدة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

ثامنا - قرار الانسحاب

١٨٩ لم تندلع ما يمكن تسميتها حربا بوجه عام بعد انسحاب وحدات الولايات المتحدة والوحدات الأوروبية في أواخر عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤، بيد أن الأحوال الأمنية استمرت في التدهور في غياب تسوية سياسية لأزمة البلد. ولتيسير المصالحة السياسية والتئام جراح المجتمع، عمل موظفو الأمم المتحدة بشكل وثيق مع زعماء الفصائل وكذلك مع ممثلي المجتمع الصومالي الآخرين، مثل شيوخ العشائر والزعماء الدينيين. ورغم بعض ومضات النجاح الأولية في هذه العملية المضنية، ثبت في النهاية أن لا طائل في هذه الجهود، بالنظر لعدم توفر التعاون بين الأطراف الصومالية، فقرر مجلس الأمن إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وأوقفت الأمم المتحدة عمليتها في آذار/ مارس ١٩٩٥، بيد أنها احتفظت بوجود قوي في الصومال من الناحية الإنسانية، كما واصل ممثلي الخاص أداء دوره في المساعي الحميدة للمساعدة في البحث عن السلام والمصالحة.

ازدياد الموقف الأمني سوءا

١٩٠ في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، شنت قوات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي هجوما في وسط الصومال أسفر عن الاستيلاء على مركا، وهي بلدة ساحلية تقع على مسافة ٣٠ كيلومترا إلى جنوب مقديشو، وعلى المنطقة المحيطة بمطار مقديشو. كما نشب القتال في ذاك الشهر في كل من مقديشو وبلد وين بين ميليشيا هبر غيدر التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي وميليشيا حوادله، وهي أحد أفخاذ عشيرة هاوييه[٩٢]. وفي حزيران/ يونيه، نشب قتال خطير آخر في مقديشو بين هبر غيدر وحوادله.

(٩٢) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١

١٩١ ووجه العنف أيضا ضد أفراد الأمم المتحدة، مما أسفر عن وقوع خسائر عدة في الأرواح. فقد قتل خمسة جنود نيباليين في كمين نصب في مقديشو في ١٦ أيار/ مايو، وجنديان ماليزيان في ١٨ تموز/ يوليه. وقتل سبعة جنود هنود في ٢٢ آب/ أغسطس في هجوم وقع على قافلة إمداد تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال قرب بيضوا، وبعد ذلك بتسعة أيام، وفي بيضوا أيضا، قتل ثلاثة أطباء من الوحدة الهندية في هجوم وقع على مستشفى ميداني[٩٣]. وفي ١٥ تموز/ يوليه، تعرضت قافلة كانت في حراسة ممثلي الخاص لإطلاق النار في مقديشو.

(٩٣) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١، الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٤٤٠

١٩٢ وكان لا بد من تأثر العمليات الإنسانية بهذه التطورات. ففي نيسان/ أبريل ١٩٩٤، أجبرت المشاكل الأمنية برنامج الأغذية العالمي على إغلاق عملياته في كل من كيسمايو وبلد وين. وبين نيسان/ أبريل وتموز/ يوليه ١٩٩٤، قامت ميليشيات مسلحة، من وقت لآخر، بإغلاق الطرق الموصلة إلى ميناء مقديشو، مما أسفر عن نقل برنامج الأغذية العالمي أقل من نصف المعونة الغذائية المقرر نقلها من الميناء بموجب البرنامج[٩٤]. وفي ٢٤ تموز/ يوليه، تعرضت للهجوم قافلة تضم ٢٧ شاحنة تحمل معونات غذائية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي عند مغادرتها ميناء مقديشو. وفي منتصف عام ١٩٩٤، أجبرت الاعتبارات الأمنية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وقف دعمه لشبكة المياه في مقديشو، التي يعتمد عليها مئات الآلاف من الناس في الحصول على المياه النظيفة. وكان من الطبيعي أن يعاني المدنيون الصوماليون من جراء وقف برامج الإغاثة، وعادت دلائل سوء التغذية إلى الظهور ثانية في كيسمايو ووادي جوبا. فمن نيسان/ أبريل ١٩٩٤، كانت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أقل بـ ٣ ٠٠٠ فرد من الحد الأعلى المخفض وهو ٢٢ ٠٠٠ فرد. ولم تكن الدول الأعضاء قد قدمت بعد قوات إضافية، فحملت قوات العملية ما هو فوق طاقتها.

(٩٤) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٤٤٠

الجهود المبذولة في سبيل المصالحة السياسية

١٩٣ حدثت هذه الطفرة القتالية الأخيرة وسط تحرك ملحوظ في المحادثات بشأن المصالحة السياسية الوطنية. فقد كان من شأن توقف الأعمال العدائية بين قوات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، تمهيد الطريق أمام الجهود المتضافرة للأمم المتحدة لإحياء عملية المصالحة الوطنية. وكانت هذه الجهود صعبة بشكل غير عادي، من جراء الانقسامات العميقة بين تكتلي الفصيلتين المتنافستين الرئيسيتين - التحالف الوطني الصومالي ومجموعة الـ ١٢ (التي يشار إليها أحيانا باسم تحالف الإنقاذ الصومالي) - ومن جراء تعقيد الارتباطات الفصائلية والعشائرية والمنافسات القائمة فيها وفيما بينها.

١٩٤ وكانت الخطوة الأولى اجتماعا بين ممثلي مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢ حتى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وقد اجتمعوا بدعوة من حكومة إثيوبيا وبدعم من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وذلك مباشرة بعد الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال[٩٥]، الذي تجلت فيه قوة الممثلين الإقليميين المنتخبين حديثا من جميع أرجاء البلد. ولما كان هذا الاجتماع أول اجتماع من نوعه يعقد منذ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، فقد كان مجرد الجمع بين الجانبين إنجازا بحد ذاته. ورغم عدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن هيكل المحادثات المباشرة بين رئيسي الجانبين في المحادثات، واصلت العملية السياسية سيرها.

(٩٥) الوثيقة ٨٠، انظر الصفحة ٣٥٥

وفي آذار/ مارس ١٩٩٤، انتهز نائب ممثلي الخاص وجود العديد من قادة الفصائل في نيروبي، بمن فيهم اللواء عيديد والسيد علي مهدي، للشروع في جهود وساطة مكثفة. وفي ١٧ آذار/ مارس، نجح في الجمع بين اللواء عيديد والسيد علي مهدي في محادثات مباشرة لأول مرة خلال عام كامل تقريبا. وفي ٢٤ آذار/ مارس، وإثر وساطة الأمم المتحدة، وقع الزعيمان نيابة عن تكتليهما، إعلانا بشأن المصالحة الوطنية[٩٦].

(٩٦) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١

١٩٥ وقد ألزم إعلان نيروبي هذا كلا الجانبين باستعادة السلام في جميع أرجاء الصومال، كما نص على ضرورة عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤ من أجل انتخاب رئيس للجمهورية وعدد غير محدد من نواب الرئيس وتعيين رئيس للوزراء. كما تقرر عقد اجتماع تحضيري للفصيلتين الرئيسيتين في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. بيد أنه لم يعقد أي من الاجتماعين كما كان متوقعا.

١٩٦ وقد ظهر في إعلان نيروبي تحول في نهج زعيمي الفصيلتين، يؤذن بدرب مباشر إلى إنشاء حكومة وطنية من جديد أقصر من الدرب الذي رسمه اتفاق أديس أبابا، الذي تقررت بموجبه فترة انتقالية لمدة سنتين لبناء المؤسسات بدءا بالقواعد الشعبية فصاعدا. فقد تقرر الآن، بدلا من ممثلين لمجالس الأقاليم مع عدد أقل من ممثلي الفصائل، الذين يشكلون مجلسا وطنيا انتقاليا، يتولى مقاليد الأمور حتى إنشاء حكومة في آذار/ مارس ١٩٩٥، أن يشرع مؤتمر المصالحة الوطنية فورا في إنشاء حكومة بانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء، يلي ذلك إنشاء جمعية تشريعية وطنية[٩٧].

(٩٧) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١

١٩٧ وحث إعلان نيروبي أيضا الحركة القومية الصومالية، وهي الحزب الحاكم في "جمهورية أرض الصومال" المنشقة، على حضور جميع مؤتمرات المصالحة الوطنية واجتماعاتها ومشاوراتها في المستقبل. ووافق اللواء عيديد والسيد علي مهدي أيضا على "إنجاز واستعراض تشكيل السلطات المحلية، حيثما تدعو الحاجة إليها وعلى إنشائها، حيث يكون ذلك ضروريا، وذلك كأساس للاستقرار الإقليمي واحترام حقوق المجتمعات المحلية"، وعلى إنشاء سلك قضائي مستقل. وأعرب الزعيمان أخيرا عن امتنانهما للأمم المتحدة ومانحي المعونات وبلدان المنطقة، لما قدموه من مساعدة وطلبا "مواصلة هذه الجهود حتى يقف الصومال على قدميه"[٩٨].

(٩٨) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١

١٩٨ وإلى جانب المحادثات المتعلقة بالمصالحة الوطنية في نيروبي، اضطلع بسلسلة من المبادرات الإضافية لاستعادة السلام والهدوء في بعض المدن والمناطق الأكثر تأثرا بالتوترات المجتمعية والصدامات السياسية. ففي مقديشو مثلا، شجعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الجهود التي يبذلها شيوخ العشائر والزعماء الدينيون على استعادة العلاقات السلمية بين أفخاذ عشيرة هاوييه. وكان من بين هذه الجهود عقد مؤتمر سلام في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، نظمه إمام حراب، وهو الزعيم الديني الأكبر لعشيرتي أبغال وهبر غيدر

كلتيهما. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٤، عقد مؤتمر مصالحة في بارضيره جمع بين ممثلين للمجتمعات المحلية الثلاث المنقسمة على نفسها بشدة، وهي ميريفله، أحد أفخاذ عشيرة ديغيل وفخذان من عشيرة دارود هما مريحان وأوغادايني[٩٩]. كما وقعت في كيسمايو في ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٤ اتفاقات سلام إقليمية في نهاية مؤتمر مصالحة استمر شهرا كاملا وضم مئات الشيوخ وزعماء الفصائل والأفخاذ في منطقة جوبا السفلى[١٠٠]. وعقد ممثلو كثير من أفخاذ عشيرة أبساميه (أوغادايني) في منطقة جوبا السفلى مؤتمرا مستقلا في دوبله في الفترة من ٢٦ حزيران/ يونيه إلى ٩ تموز/ يوليه. وفي ٩ تموز/ يوليه، اختتمت أفخاذ عشيرة أبساميه التي كانت غائبة عن مؤتمر جوبا السفلى اجتماعا خاصا بها دام أسبوعين بالتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من آليات المصالحة[١٠١].

(٩٩) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١

(١٠٠) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٤٤٠

(١٠١) الوثيقة ٩٣، انظر الصفحة ٤٥٣

١٩٩ وقد بدا في ذلك الوقت أن الاجتماعات المختلفة تحسن احتمالات المصالحة الوطنية. بيد أن الخطى البطيئة للغاية عاقت الجهود الإنسانية، التي كان ينبغي أن يظهر فيها قبل ذلك بوقت طويل التحول من برامج الإغاثة الطارئة إلى برامج الإصلاح والتعمير الطويلة الأجل. والواقع أن دعم المانحين أخذ يتناقص مع التدهور المستمر في الحالة الأمنية. كما اعترف بأنه لا يمكن إحراز أي تقدم إجمالي مجد دون حسم النزاع في مقديشو والمنازعات ضمن عشيرة هاوييه السائدة، التي ينتمي إليها كل من علي مهدي واللواء عيديد. بل إن الأسباب العميقة للانشقاق والتوتر بين الفصائل الـ ١٥ يمكن عزوها أيضا إلى حد كبير إلى منافسات ضمن عشيرة هاوييه. ورغم إعراب اللواء عيديد والسيد علي مهدي كليهما عن رغبتهما في المشاركة في مؤتمر للمصالحة خاص بعشيرة هاوييه، بقيت هناك شكوك عميقة في جدية التزامهما، وكذلك في التزام الفصائل الأخرى، بالسلام والمصالحة الوطنية. فقد استمر كل من التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي على سبيل المثال في تشجيع وتيسير إنشاء مجموعات جديدة من الأنصار المحاربين، ليست أطرافا في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا ونيروبي.

٢٠٠ وقد أبلغت مجلس الأمن في آب/ أغسطس ١٩٩٤ بأن الوقت ما زال مبكرا جدا لاستنتاج عدم استطاعة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بالنظر إلى أنه كانت لا تزال هناك فرصة لإمكان تحقيق مصالحة وطنية وإنشاء حكومة مؤقتة في أواخر عام ١٩٩٤[١٠٢]. وقد أكدت في تقريري ذاك أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ما برحت توفر الدعم والمساعدة الأساسيين للجهود الإنسانية وكذلك لبرامج الشرطة والقضاء والعقوبات في الصومال. وقد عرضت على المجلس احتمالين. فإذا أمكن، نتيجة التقارب بين أفخاذ عشيرة هاوييه، تحقيق المصالحة الوطنية، وإنشاء حكومة مؤقتة حتى نهاية عام ١٩٩٤، فإن الوقت المتبقي كاف لإنجاز

(١٠٢) الوثيقة ٩١، انظر الصفحة ٤٤٩

ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. وقد يكون هناك ما يبرر تمديد فترة العملية، وإن كان ذلك بتخفيض قوتها. وإذا لم يحرز أي تقدم ملموس، من ناحية أخرى، حتى نهاية أيلول/ سبتمبر، وخاصة فيما يتعلق بمؤتمر عشيرة هاوييه، سيضطر المجلس إلى تقرير طول المدة التي يرغب في الاحتفاظ خلالها بقوة قوامها ٠٠٠ ١٥ فرد لتوفير درجة من الحماية للعمليات الإنسانية فقط. وفي هذا الصدد، أبدى بعض أعضاء المجلس ترددهم إزاء الاستمرار في التورط في الصومال إلى أجل غير محدد.

٢٠١ وهكذا خلصت إلى أنه ينبغي منح الزعماء الصوماليين قليلا من الوقت الإضافي كي يظهروا استعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة ومع بعضهم بعضا، فأوصيت بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر. كما أوصيت بإجراء تخفيض فوري في مستوى القوات مقداره ٥٠٠ ١ فرد، يليه تخفيض آخر في أقرب وقت ممكن حتى ٠٠٠ ١٥ فرد. وفي ٢٥ آب/ أغسطس أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء عدم انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان من المقرر عقده في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤[١٠٣]. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر، مدد مجلس الأمن في قراره ٩٤٦ (١٩٩٤) ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر على أن يقوم قبل ذلك باستعراض دقيق لولاية العملية بغية تقرير مستقبلها. أما الولايات المتحدة، التي امتنعت عن التصويت، فقد صرحت بأن الوقت قد حان لإنهاء هذه العملية[١٠٤].

(١٠٣) الوثيقة ٩٢، انظر الصفحة ٤٥٣

(١٠٤) الوثيقة ٩٤، انظر الصفحة ٤٥٨

٢٠٢ وبناء على طلبي، سافر السيد كوفي أنان (غانا)، وكان آنذاك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الصومال خلال الفترة العصيبة في منتصف أيلول/ سبتمبر لتقييم جهود الصوماليين المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية. وكان برفقة السيد أنان مستشاري العسكري اللواء ج. م. ج. باريل (كندا). وأفاد وكيل الأمين العام في تقريره بأن الزعماء الصوماليين يتوقعون أن ينعقد قبل نهاية أيلول/ سبتمبر الاجتماع التحضيري من أجل مؤتمر المصالحة الوطنية الذي طال إرجاؤه والذي يدعو إلى عقده إعلان نيروبي الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٤، على أن يتلوه المؤتمر في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر. أما اللواء عيديد، فقد أبلغ وكيل الأمين العام أن التحالف الوطني الصومالي يرى الآن أن مؤتمر المصالحة المتعلق بعشيرة هاوييه لم يعد ضروريا. وبالنظر إلى أن المتوقع من مثل هذا الاجتماع كان كثيرا، فإن هذا يعتبر تطورا سلبيا. كما جرت اتصالات مكثفة ومشاورات غير رسمية بين الجانبين خلال تشرين الأول/ أكتوبر، بيد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى نهاية الشهر بشأن عقد مؤتمر مصالحة وطنية واسع القاعدة أو الشمول. وبدلا من ذلك، أعلن التحالف الوطني الصومالي عن خططه لعقد مؤتمر بقصد إنشاء حكومة مؤقتة، وهذا عمل من طرف واحد اعترض عليه تحالف الإنقاذ الصومالي وممثلي الخاص، معا.

٢٠٣ وكان من شأن المأزق السياسي الذي استمر طويلا أن ركز الانتباه بالضرورة على تخفيض عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسحبها إن أمكن. فقد أعرب ممثلو المنظمات الإنسانية في وقت سابق عن قلقهم إزاء الآثار المترتبة على التسرع في سحب القوات من المناطق الرئيسية التي كانوا يعملون فيها. وحتى مع التخفيض التدريجي الذي أقره مجلس الأمن، انكمشت المساحة الجغرافية التي كان في استطاعة قوات العملية أن تدعم فيها العمليات الإنسانية انكماشا كبيرا حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، فبلغ حوالي ٥٠ في المائة مما كانت عليه في منتصف السنة. وكانت عملية الأمم المتحدة في الصومال تركز جهودها حتى هذا الوقت على حماية منشآت أساسية مثل ميناءي ومطاري مقديشو وكيسمايو ومطار بيضوا، وعلى توفير الحراسة العسكرية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد.

٢٠٤ وحتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، كان قوام القوة ١٥ ٠٠٠ فرد تقريبا - أي دون المستوى الذي أذن به مجلس الأمن في القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) البالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد بمقدار ٣١ في المائة. وفي رأي قائد القوات، كان هذا أدنى حد مجد يمكن عنده للقوات الاستمرار في تنفيذ ولاية العملية، وكذلك بالنسبة لأي إنهاء للعملية كان مجلس الأمن ينظر فيه. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، أبلغت مجلس الأمن أن سحب القوات وموجوداتها بشكل آمن منظم يتطلب فترة تتراوح بين ٦٠ و ١٢٠ يوما، مما يتوقف على الأحوال الأمنية. وكان يعتبر من الممكن جدا في ذلك الوقت أن تضطر قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى الانسحاب إزاء أعمال معادية صادرة عن الفصائل الصومالية و/ أو أعمال العصابات الواسعة الانتشار. وكما قلت فإن من واجب الدول الأعضاء تزويد عملية الأمم المتحدة في الصومال بدعم عسكري وسوقي كاف.

٢٠٥ وفي ضوء هذه الاعتبارات، أوصيت مجلس الأمن في تقريري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر بتمديد ولاية العملية حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥[١٠٥]. وأضفت في تقريري أن اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتنفيذ عزمه المعلن مسبقا على إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣١ آذار/ مارس لن يعني تخلي الأمم المتحدة عن الصومال. كما أعلنت أنه إن طرأ أي تقدم على الجهود التي يبذلها الزعماء الصوماليون لتحقيق المصالحة الوطنية، على الأقل إلى حد الاتفاق على إقامة حكومة انتقالية، فإنني لن أتردد في الرجوع إلى المجلس بتوصيات للاستمرار في وجود للأمم المتحدة في الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥. بيد أنني أشرت أيضا إلى أنه ليس في وسع المجتمع الدولي الاستمرار إلى أجل غير محدود في المساعدة السخية التي قدمها حتى ذاك الحين، كما أنه ليس في وسعه أيضا فرض السلام على شعب الصومال. وأعلنت أن إحلال سلام باق ومقبول لا يمكن أن يتأتى إلا عن الصوماليين أنفسهم.

(١٠٥) الوثيقة ٩٦. انظر الصفحة ٤٦٥

بعثة مجلس الأمن

٢٠٦ في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى الصومال لإبلاغ الأطراف السياسية الصومالية مباشرة بوجهات نظر المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن وجود الأمم المتحدة هناك في المستقبل. وفي رسالة أرسلت إلى زعماء الفصائل الصومالية خلال تلك الزيارة (٢٦-٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر)، أفاد المجلس: "بأن الأمين العام قد أبلغ مجلس الأمن، كما تعلمون، أن عملية المصالحة السياسية قد وصلت إلى طريق مسدودة. وكانت النتيجة وجود فراغ في السلطة المدنية والهيكل الحكومي. وهذا ما ترك الأمم المتحدة بلا أساس يدعم جهودها المبذولة لمساعدة الصومال في الخروج من الأزمة الحالية ... ولعدم توفر التعاون الكافي من جانب الصومال، تكون الفرضيات التي قام عليها وزع عملية الأمم المتحدة في الصومال قد تقوضت من أساسها كما تقوضت التوقعات المتعلقة بتحقيق أهداف الأمم المتحدة على النحو الذي نص عليه مجلس الأمن. وفي ظل هذه الظروف، ليس هناك ما يبرر الاستمرار في عملية الأمم المتحدة في الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥"[١٠٦].

(١٠٦) الوثيقة ١٠٠، انظر الصفحة ٤٧١

٢٠٧ وقد أكدت تلك الرسالة من جديد استعداد الأمم المتحدة للقيام بدور سياسي في مجال التيسير والوساطة بعد شهر آذار/ مارس ١٩٩٥ ولبذل قصارى جهدها، إلى جانب وكالاتها والمنظمات غير الحكومية، للاستمرار في الأنشطة الإنسانية في جميع أرجاء الصومال. بيد "أن قدرتها على القيام بذلك تتوقف كلية تقريبا على درجة التعاون والأمن التي يوفرها الصوماليون"، كما جاء في الرسالة المذكورة.

٢٠٨ وذكر في تقرير بعثة مجلس الأمن، التي ترأسها السفير كولن كيتنغ (نيوزيلندا)، أن الفصائل الصومالية قد تلقت الرسالة بدرجة من القبول أثارت الدهشة[١٠٧]. إذ لم يطلب أي منها تمديد الولاية لفترة أطول، كما لم يطلب ذلك أي من المنظمات الإنسانية أو المنظمات غير الحكومية. بل قدمت الفصائل المذكورة الضمانات بشأن التعاون في انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال وبشأن الأمن الطويل الأجل بالنسبة للمساعدات الإنسانية وبشأن عزم هذه الفصائل على التوصل إلى مصالحة سياسية حقيقية. بيد أن البعثة لاحظت في تقريرها أن كل ما شاهدته قد ترك في نفوس أعضائها شعورا عميقا بعدم الارتياح بل والخوف وأنه، سواء انسحبت العملية المذكورة أو لم تنسحب، فإن التوصل إلى مصالحة سياسية أو ظهور حكومة تتمتع بقبول واسع النطاق هما أمران غير مؤكدين مطلقا. واختتمت البعثة تقريرها بقولها، "أي أن خطر العودة إلى الحرب الأهلية هو خطر ماثل".

(١٠٧) الوثيقة ١٠٠، انظر الصفحة ٤٧١

٢٠٩ وفي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أقر مجلس الأمن تمديدا مؤقتا لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أربعة أيام بقصد إتاحة الوقت للنظر في تقرير بعثة المجلس[١٠٨]. وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، قرر المجلس تمديد ولاية العملية المذكورة لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/ مارس

(١٠٨) الوثيقة ٩٩، انظر الصفحة ٤٧١

١٩٩٥ وأكد أن الغاية الرئيسية للبعثة حتى ذلك الحين هي تيسير المصالحة السياسية. ودعا المجلس إلى الانسحاب بالسرعة الممكنة دون تعريض سلامة أفراد العملية المذكورة للخطر، كما طلب مني أن أقدم قبل ٣١ آذار/ مارس اقتراحات بشأن الدور الذي في وسع الأمم المتحدة القيام به في الصومال بعد هذا التاريخ[١٠٩]. ودعا القرار أيضا الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة جهودها بحثا عن السلام الدائم في الصومال، وكتبت شخصيا إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية معبرا عن ثقتي في استمرار تأييدها ومساعدتها في هذا الشأن[١١٠].

(١٠٩) الوثيقة ١٠١، انظر الصفحة ٤٨٤

(١١٠) الوثيقة ١٠٣، انظر الصفحة ٤٨٧

٢١٠ وفي أعقاب التصويت الذي جرى في مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، أفاد ممثل إسبانيا الدائم بما يلي (S/PV.3447): "لا يمكن تفسير القرار الذي اتخذه المجلس اليوم بإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ على اعتبار أنه إخفاق مُنيت به الأمم المتحدة بتدخلها في الصومال. بل هو دليل على أنه ليس في وسع أية عملية لحفظ السلام بلوغ جميع أهدافها بدون تعاون فعلي من جانب الأطراف المعنية. إذ لا بد من أن يكون الاستقرار والتعمير والتقدم في الصومال ثمرة جهود مشتركة تبذلها جميع الأطراف الصومالية لخير السكان أجمعين. وطالما أن الفصائل الصومالية ما برحت تضع مصالحها الحزبية فوق مصلحة الشعب ككل، فلن يكون في وسع الصومال العودة إلى الوجود الطبيعي أو دمج نفسه دمجا كاملا في صلب عالم اليوم".

جهود أخرى لتحقيق المصالحة

٢١١ في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، نفذت فصائل التحالف الوطني الصومالي، ما أعلنته من اعتزامها الدعوة من جانب واحد إلى عقد مؤتمر في جنوب مقديشو بغية إقامة حكومة مؤقتة خلال ٤٥ يوما. وقد رفض ممثلي الخاص دعوة لحضور هذا الاجتماع بصفة مراقب، ذاكرا في بيانه أن هذا الإجراء يتعارض مع التفاهم الذي تم التوصل إليه بين التحالف الوطني الصومالي وجميع الفصائل الأخرى المعنية. أما بالنسبة للسيد علي مهدي، فقد عقد اجتماعا مماثلا لزعماء تحالف الإنقاذ الصومالي في شمال مقديشو، وأبلغ ممثلي الخاص بعد ذلك أن هذه الجماعة ستنشئ حكومة وطنية خاصة بها في حال إعلان المؤتمر الذي يرعاه التحالف الوطني الصومالي إنشاء حكومة مؤقتة من جانب واحد. وهذه الإجراءات التي تكمن فيها زعزعة الاستقرار، لم تظهر إلى حيز الوجود، بيد أن الموقف بقي مستعصيا حتى شباط/ فبراير ١٩٩٥ - أي خلال الأسبوعين الأخيرين من انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - عندما أثمرت جهود أخرى في مجال التفاوض.

٢١٢ فأولا، وقع اللواء عيديد في ٢١ شباط/ فبراير على اتفاق سلام آخر بالنيابة عن التحالف الوطني الصومالي كما وقعه السيد علي مهدي بالنيابة عن تحالف الإنقاذ الصومالي، لتعزيز المصالحة الوطنية والتسوية السلمية. وقد قبل الجانبان في الاتفاق مبدأ تقاسم السلطة، وتعهدا بالسعي إلى الرئاسة عن طريق الانتخابات الديمقراطية وليس بالوسائل العسكرية، ووافقا على حل المنازعات عن طريق الحوار والوسائل السلمية، كما وافقا على خطة مشتركة لمعالجة المشاكل. وتضمن الاتفاق أيضا أحكاما تقصر استعمال العربات المسلحة "تكنيكالز" على مناطق معينة، وتنهى عن حمل الأسلحة علنا في شوارع مقديشو، وتدعو إلى إزالة المتاريس وفتح الأسواق الرئيسية في المدينة من جديد. وثانيا، توصل الجانبان في ٢٣ شباط/ فبراير إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنتين مشتركتين لإدارة العمليات المتعلقة بالمطار وميناء مقديشو. وقد قدم هذا الاتفاق، الذي تم التوصل إليه باشتراك ممثلي الخاص، الأساس للتعاون بين الأطراف الصومالية والمنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وقد أعلن كل من التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي عند توقيعهما هذين الاتفاقين، أنهما سيحجمان عن الاستمرار في القتال، وأنهما سيستأنفان المباحثات بشأن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية.

٢١٣ وفي هذه الأثناء، ولتحسين الأحوال الأمنية وتسهيل عملية التعمير، واصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها المبادرات المتعلقة بإزالة الألغام وتسريح المقاتلين. ويقع معظم الألغام المزروعة في البر في المنطقة الشمالية الغربية، ويقدر عددها بمليون لغم ويعود تاريخها إلى الحرب التي كانت دائرة بين حكم سياد بري والحركة القومية الصومالية. وقد أشار مجلس الأمن إلى أهمية إزالة الألغام في الصومال على وجه التحديد في قراره ٨٩٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤ الذي يحدد الولاية الجديدة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وطلب مجلس الأمن من الأمين العام في ذلك القرار، "اتخاذ الترتيبات لضمان البدء في عمليات إزالة الألغام بالسرعة الممكنة حيثما سمحت الأحوال بذلك"[١١١]. ومن ثم وضعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال استراتيجية تركز على مساعدة العمليات المحلية لإزالة الألغام ذاتيا، وحتى أيار/ مايو ١٩٩٤، كانت المنظمات غير الحكومية الصومالية قد بدأت ستة مشاريع لإزالة الألغام كما كان هناك ١٨ مشروعا في طريق الإنجاز[١١٢]. بيد أنه عند انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أدى انعدام الأمن في بعض المناطق المتأثرة ونقص التمويل من المانحين إلى إعاقة إحراز تقدم أكبر في مجال إزالة الألغام.

(١١١) الوثيقة ٨٤، انظر الصفحة ٣٦٩

(١١٢) الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧١

٢١٤ وفي نطاق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تشكل إعادة بناء قوات الشرطة المحلية عنصرا هاما في إعادة إنشاء الهياكل العاملة في الحكومة المحلية. وابتداء من ١ آذار/ مارس ١٩٩٥، كانت قوة الشرطة قد استكملت للعمل، وتضم ٥٠٠ ٨ فرد في ٨٢ مخفرا محليا في جميع أرجاء البلد، وذلك عن طريق برنامج أدارته عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومولته

التبرعات النقدية والعينية من أوساط المانحين. بيد أن الدعم الدولي لهذا البرنامج، الذي يشمل دفع مرتبات الشرطة الصومالية، توقف في ٣١ آذار/ مارس مع انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ونضب الموارد في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض. ونظرا لخشيتي من أن يعرض هذا الوضع الأحوال الأمنية المحلية للخطر ناشدت أوساط المانحين، أن يقدموا تبرعات إضافية ترسل عن طريق الوكالات المختصة العاملة في الصومال[١١٣].

(١١٣) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٤٤٠؛ الوثيقة ١١٠، انظر الصفحة ٤٩٧

انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٢١٥ تم انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على مراحل وبأقل قدر من التقطع، وقد خُفض عدد الموظفين في المقر بمقديشو بنسبة ٥٠ في المائة بحلول ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ ونقلوا من موقعهم في مجمع سفارة الولايات المتحدة إلى المطار. وحتى ٢ شباط/ فبراير، كانت العملية قد خفضت قواتها إلى ٧ ٩٥٦ فردا، تمركزوا في المطار ومجمع الميناء الجديد ومنطقة الميناء القديم. ومع تسارع عملية الانسحاب، انخفض إلى حد كبير وبحكم الضرورة الدعم العسكري المقدم لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي ما زالت عاملة في مجال الأنشطة الإنسانية، ونصحت الوكالات بإجلاء موظفيها الدوليين إلى نيروبي بحلول ١٤ شباط/ فبراير، رغم أنني قد طلبت أيضا من وكالات الأمم المتحدة الاستمرار في تنفيذ برامجها وأنشطتها والإبقاء على تواجدها في مناطق الصومال التي كانت تعتبر آمنة[١١٤]. وحتى نهاية الشهر المذكور، بقي عدد يبلغ ٥٠٠ ٢ فرد من العسكريين الباكستانيين والبنغلاديشيين لحماية مؤخرة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

(١١٤) الوثيقة ١٠٨، انظر الصفحة ٤٩٦

٢١٦ وفي ٢٨ شباط/ فبراير، نزلت في مقديشو قوات قوة عمل موحدة مسماة "الدرع المتحد" - وتضم قوات من إيطاليا وباكستان وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - لتوفير الغطاء العسكري لآخر الوحدات المتبقية من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي اليوم ذاته، غادر مقديشو بطريق الجو منتقلا إلى نيروبي ممثلي الخاص وقائد القوات وما تبقى من أفراد القوات في المقر. وقد صاحب هذه المرحلة الأخيرة من انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال إطلاق نيران متفرقة وعمليات نهب، وعلى الأخص قرب المطار. بيد أن جميع الجنود وموظفي العملية الدوليين غادروا أرض الصومال بسلام، وكذلك الأمر بالنسبة لقوات قوة العمل الموحدة. وفي ٣ آذار/ مارس ١٩٩٥، كان الانسحاب قد تم بنجاح وقبل موعده المقرر بوقت كبير.

٢١٧ وقد كان انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إيذانا بنهاية مرحلة رئيسية في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتسهيل عملية البحث عن السلام والمصالحة وإيصال المساعدة الإنسانية. وقد يكون في هذا الانسحاب أيضا ما أيقظ في نفوس الزعماء الصوماليين حاليا، على الأقل، وعيا متزايدا لمسؤولياتهم في مجال تعزيز عملية المصالحة الوطنية. وكانت الاتفاقات السياسية التي وقعها كل من علي مهدي واللواء عيديد قبيل انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال وبعدها هي أول اتفاقات للسلام يوقع عليها الزعيمان منذ إعلان نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٤. وكما ذكرت في تقريري إلى مجلس الأمن في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥، فإنه "قد يكون في هذه الدلائل للتقارب الممكن بين [السيد علي مهدي واللواء عيديد] ما يبرر الأمل في أن يجد الزعيمان الصوماليان القوة والشجاعة لمتابعة عملية سلام أكثر جدوى في الأسابيع المقبلة. وفي حين أن تاريخ الصومال مؤخرا يوحي بأن هذه الدلائل يجب أن تدرس بحذر، فإنها قد تتطور إلى اتجاه مشجع"[١١٥]. ولكن كان في التطورات اللاحقة ما بدد هذه الآمال.

(١١٥) الوثيقة ١١٠، انظر الصفحة ٤٩٧

٢١٨ وبقي في الصومال إثر انسحاب قوات العملية حوالي ٥٠ موظفا دوليا تابعين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كما أنشأت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فريق تنسيق تابعا للأمم المتحدة لمواصلة دعم البرامج الإنسانية. وقد أوعزت إلى ممثلي الخاص بالبقاء في نيروبي لرصد الموقف. وكان في نيتي أن أقيم من جديد وجودا سياسيا للأمم المتحدة في مقديشو بالسرعة الممكنة عمليا. وفي ٦ نيسان/ أبريل، أيَّد مجلس الأمن هذه الخطوة ودعا الأطراف الصومالية إلى "التماس المصالحة الوطنية والإنعاش والتعمير لمصلحة السلام والأمن والتنمية"[١١٦] كما دعا مجلس الأمن الأطراف الصومالية إلى الإعراب صراحة عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحكومات البلدان المجاورة، في مسعى من هذه الأخيرة لتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز عملية المصالحة[١١٧].

(١١٦) الوثيقة ١١١، انظر الصفحة ٥٠٨

(١١٧) الوثيقة ١١٢، انظر الصفحة ٥٠٩، الوثيقة ١١٣، انظر الصفحة ٥١٠، الوثيقة ١١٤، انظر الصفحة ٥١٠، الوثيقة ١١٥، انظر الصفحة ٥١١

تاسعا - إعادة البناء وسط انعدام الأمن

٢١٩ بالرغم من صعوبة الظروف وعدم التيقن من الاحتمالات التي تواجه الصومال في أعقاب مغادرة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كان من الواضح أن العملية لم تكن عديمة الجدوى. فعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تنجح في الوفاء تماما بولايتها، إلا أنه بفضل المساعدة الدولية التي جعلتها العملية أمرا ممكنا، تم التغلب على أسوأ جوانب المأساة الإنسانية التي واجهت البلد، كما انخفض بدرجة ملموسة نطاق القتال وانعدام الأمن. وأنقذت حياة آلاف عديدة من الصوماليين. ومقابل هذه المنجزات لم يتم إحراز تقدم ملموس في المصالحة السياسية الوطنية. وإزاء استمرار الصراع بين العشائر وغياب السلطة المركزية، التمست الأمم المتحدة، هي وشركاؤها الدوليون، سبل المحافظة على ما تقدمه من مساعدة إلى الشعب الصومالي والاضطلاع بمبادرات من أجل إعادة بناء الصومال وإنعاشه. وتعاونت وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، بأسلوب يتسم بالمرونة، مع السلطات المجتمعية والإقليمية التي كانت تعمل، وظلت تتلمس أية فرصة لمواصلة دعم عملية المصالحة الوطنية. ولم يكن إنهاء مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يعني بأي حال من الأحوال أن الأمم المتحدة كانت تعتزم التخلي عن الصومال.

استمرار انعدام الأمن السياسي

٢٢٠ - عندما غادر البلد آخر أفراد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥، كانت المرحلة الحادة من حالة الطوارئ في الصومال قد أمكن التغلب عليها. وبفضل جهود الإغاثة الدولية إلى حد كبير كانت الحالة الصحية والتغذوية للسكان، قد تحسنت تحسنا ملموسا، على خلاف الحالة التي كانت سائدة عند ذروة الأزمة في عام ١٩٩٢، عندما كان نحو ٣ ٠٠٠ من الصوماليين يموتون جوعا كل يوم. ولكن البلد كان لا يزال بعيدا كل البعد عن أن يصبح مكتفيا ذاتيا في الوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكانه، الذين ظلوا عرضة لأية عودة لظروف الجفاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الاستقرار السياسي ومناخ انعدام الأمن اللذين ظلا يميزان الصومال وفرا بيئة صالحة تماما لظهور حالات طوارئ جديدة. وأبرزت هذه الحالة استمرار الأهمية البالغة للسلام والمصالحة الوطنية من أجل ضمان عدم عكس مسار ما تحقق من مكاسب إنسانية وتمكين الصومال من الانتعاش الكامل.

٢٢١ ولم تحدث بالقدر الذي كان يخشى منه العودة إلى انتشار الفوضى واختلال النظام على نطاق واسع في أعقاب رحيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. فالحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد ظلت مستقرة بدرجة تسمح باستمرار أنشطة الإغاثة والإصلاح. وكان باستطاعة أفراد الوكالات الدولية أن يعودوا إلى معظم مناطق البلد في غضون أسابيع من المغادرة النهائية لقوات الأمم المتحدة، واعتبارا من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، كانت برامج المساعدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة يجري تنفيذها في ١٥ من بين الـ ١٨ إقليما التي يتكون منها البلد[١١٨]. ومع ذلك، ظلت حالات النزاع بين العشائر والعنف وقطع الطرق تحدث بصفة منتظمة في بعض المناطق مهددة أمن المدنيين وموظفي الإغاثة الإنسانية ومؤدية إلى عدم انتظام جهود الإغاثة والإصلاح وأحيانا توقفها مؤقتا. وفي مقديشو، فإن الحالة السياسية والأمنية منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تستقر بدرجة كافية تسمح بعودة الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة على أساس دائم.

(١١٨) الوثيقة ١١٦، انظر الصفحة ٥١١

٢٢٢ وبغية رصد التطورات السياسية الجارية في الصومال، ومساعدة الأطراف الصومالية على تحقيق المصالحة الوطنية، إذا رغبت في ذلك، في أعقاب انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، قمت بإنشاء بعثة سياسية صغيرة، كان مجلس الأمن قد وافق عليها في نيسان/ أبريل[١١٩]. وبالرغم من أن مجموعة كبيرة من الزعماء الصوماليين الذين يمثلون الفصائل الرئيسية، بما في ذلك جناح تابع للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، قد دعوا إلى إنشاء وجود للأمم المتحدة كهذا في الصومال، فإن فصيلة اللواء عيديد أعربت عن اعتراضها على البعثة الجديدة. ونظرا لوجود تلك الانقسامات بين الأطراف الصومالية، فقد خلصت إلى وجوب أن يقوم المكتب السياسي في الوقت الحالي برصد الحالة من نيروبي، على أن ينقل إلى مقديشو عند توافر الظروف الأمنية الكافية وغيرها من الظروف اللازمة.

(١١٩) الوثيقة ١١٣، انظر الصفحة ٥١٠

٢٢٣ إلا أن الجو السياسي في العاصمة ازداد توترا. ففي ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، قام مناصرو اللواء عيديد بإعلانه "رئيسا مؤقتا" وهو حق تتنازع عليه الفصائل المتنافسة وأسهم ذلك في تجديد القتال. وفي أعقاب إعلان اللواء عيديد تشكيل "حكومة" من جانب واحد، بذل محاولة للمطالبة بمقعد الصومال في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في وقت لاحق من ذلك الشهر، ولكن المنظمة رفضت الاعتراف بـ "حكومته" وقررت إبقاء مقعد الصومال شاغرا إلى حين تشكيل حكومة مقبولة عموما. وحثت منظمة الوحدة الأفريقية الزعماء الصوماليين على تعزيز الحوار بغية كفالة تشكيل سلطة وطنية عريضة القاعدة. وفي أيلول/ سبتمبر، احتلت قوات ميليشيا اللواء عيديد بيضوا، مما أدى إلى حدوث تحركات جديدة بين السكان، ونهب معدات وإمدادات الإغاثة، واحتمال إمكانية حدوث نقص في الأغذية.

٢٢٤ ومع ذلك، ففي أنحاء كثيرة من البلد، كان يجري إحراز بعض التقدم نحو تقليل حالة انعدام الأمن. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، كانت المساعدة تقدم إلى نحو ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين شهريا من خلال مشاريع إصلاح المزارع وبرامج التدريب المهني الخاصة باكتساب مهارات الحصول على الدخل، التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي، في حين كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد إعداد مشروع لدعم عملية إعادة الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي للميليشيات المسرحة وغيرها من الفئات السكانية المتأثرة بالحرب في الصومال. وقامت اليونسكو، كجزء من استراتيجيتها للتثقيف من أجل السلام، بعرض مسرحية لتشجيع التسريح والتجريد من السلاح في ١٥ من مقار المقاطعات في أربع مناطق، وقامت بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ برنامج للتوعية بالألغام يغطي ٣٦ بلدة وقرية في الشمال الغربي.

٢٢٥ إلا أن عمليات التجريد من السلاح والتسريح على نطاق واسع قد أعيقت بسبب فشل الفصائل الصومالية في تحقيق المصالحة الوطنية أو في الاتفاق إما على الطرائق أو الجداول الزمنية لتنفيذ أحكام اتفاقات أديس أبابا للتجريد من السلاح التي التزمت بها تلك الفصائل ذاتها. ومن ثم، كان من المتوقع أن يستغرق تحقيق التجريد من السلاح على نطاق شامل، إذا كان سيتحقق على الإطلاق، قدرا كبيرا من الوقت، بالنظر إلى الترسانة الهائلة من الأسلحة الموجودة في البلد والعدد الكبير من الميليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية التي تحوز تلك الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الواضح نوع آلية الرصد التي يمكن إنشاؤها لتجميع الأسلحة وتدميرها والتي يمكن أن تحظى بثقة الأطراف المعنية.

التركيز القائم على أساس المجتمع المحلي

٢٢٦ دفعت أزمة الحكم المزمنة في الصومال وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، مثل معهد الحياة والسلم، إلى وضع استراتيجيات ملائمة في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة في الصومال للمحافظة على فعالية العمليات وضمان تحقيق أكبر أثر إيجابي من أنشطتها في مجالي الإغاثة والإصلاح ووصولها إلى المستفيدين المستهدفين. وركزت هذه الوكالات والمؤسسات على الجهود المجتمعية، حيث اعتمدت نهجا إقليميا هادئا واحتفظت بمراكز عاملة في المناطق التي يمكن فيها ضمان أمن الأفراد. واتخذت وكالات الأمم المتحدة نهجا يتسم بالمرونة في علاقاتها مع تشكيلة السلطات المحلية والعدد المتزايد من الإدارات الإقليمية التي كان يجري إنشاؤها في مختلف مناطق الصومال.

٢٢٧ وقد أنشئت بالفعل في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لجان إنمائية في مختلف المناطق لتولي المسؤولية عن تحديد أولويات الإصلاح والتنمية وحشد الموارد المناظرة المحلية لدعم المشاريع التي تتلقى مساعدة من المانحين[١٢٠]. وجاء هذا انطلاقا من إدراك أن سيطرة الصومال على عملية الإصلاح والتعمير أمر أساسي، وبالتالي تعد شرطا أساسيا للمساعدة التي يقدمها المانحون. كما تساوقت هذه الاستراتيجية مع نهج إعادة بناء المؤسسات السياسية "من أسفل إلى أعلى"، وهو النهج الذي ينفذه معهد الحياة والسلم، الذي تخول بموجبه مجالس المقاطعات والأقاليم سلطات السيطرة على البرامج الاجتماعية والاقتصادية والأمن المحلي.

(١٢٠) الوثيقة ٨٣، انظر الصفحة ٣٦٠

٢٢٨ ولمواصلة انتهاج هذه الاستراتيجية في عصر ما بعد عملية الأمم المتحدة في الصومال، أنشئ فريق للتنسيق تابع للأمم المتحدة قبل انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقام فريق التنسيق هذا، الذي يتألف من كبار ممثلي وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الصومال والذي يترأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو أيضا منسق الشؤون الإنسانية، بمواصلة العمل بعد الانسحاب لتوفير منتدى أسبوعي لتبادل المعلومات وصنع القرار فيما يتعلق ببرامج وكالات الأمم المتحدة. كما يتفاعل الفريق مع اتحاد المانحين من أجل الصومال - هيئة تنسيق المعونة للصومال، التي تضم منظمات غير حكومية والجهات المانحة الرئيسية المتعددة الأطراف والثنائية - وكذلك مع المجالس المعترف بها للمقاطعات والأقاليم في الصومال.

٢٢٩ وفي أعقاب إجراء استعراض للمعايير المتعلقة بمواصلة المساعدات المقدمة إلى البلد، قامت الجهات المانحة والشركاء الدوليون الآخرون في إطار هيئة تنسيق المعونة للصومال في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٥ باعتماد مدونة سلوك لتقديم المساعدة الدولية من أجل الإصلاح والتنمية إلى الصومال. وأكدت مدونة السلوك مجددا استعداد الجهات المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، للنظر في تقديم مساعدة من أجل الإصلاح والتنمية في المناطق التي يستوفى فيها عدد من الشروط، بما في ذلك الأمن لوكالات تقديم المعونة وموظفيها، وتعبئة موارد محلية ودعم محلي، وإعفاء جميع موظفي المعونة والشحنات المتصلة بالمعونة من المكوس والضرائب وغيرها من أشكال الرسوم. كما أكدت مدونة السلوك أن المسؤولية عن التنفيذ الفعال للمساعدة الدولية من أجل الإصلاح والتنمية ينبغي أن تظل هي مسؤولية الشعب الصومالي وأنه ينتظر بالتالي أن تضطلع السلطات الصومالية المسؤولة بدورها الصحيح في كفالة الشروط اللازمة لتنفيذ أنشطة المعونة تنفيذا فعالا.

٢٣٠ ونظرا إلى أن انعدام الأمن في كثير من مناطق الصومال ظل يشكل عائقا أمام انطلاق الإنعاش، كان هناك إدراك بأنه توجد أيضا حاجة إلى استمرار المساعدة الإنسانية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة والمحرومة. وفي

الوقت ذاته، التزمت وكالات الأمم المتحدة، مع إدراكها لهشاشة الحالة الإنسانية، بالاضطلاع بجهود للبدء في عملية الإصلاح والتعمير حتى قبل تحقيق المصالحة الوطنية.

من الإغاثة الطارئة إلى التعمير

٢٣١ تحسنت حالة الإمداد بالأغذية في الصومال بفضل تحسن أحوال الجفاف وزيادة الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٤. وأسهم إصلاح ميناء مقديشو، الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تحسن حالة الإمداد بالأغذية. وبالنظر إلى ذلك، واصل برنامج الأغذية العالمي تحويل تركيز ما يقدمه من مساعدة من مشاريع الإغاثة إلى مشاريع الإصلاح، وذلك بتخفيض كمية الأغذية المخصصة للتوزيع بغرض الإغاثة إلى نحو ١٠ في المائة من برنامجه للمساعدة بحلول نهاية عام ١٩٩٤، وهو المستوى الذي احتفظ به خلال عام ١٩٩٥ كذلك. وقد استفاد من هذه المساعدة ما يزيد على ٤ ملايين شخص في الصومال من خلال تنفيذ نحو ١٠ ٠٠٠ مشروع، هي أساسا مشاريع لتوفير الغذاء مقابل العمل. وبرحيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية، أصبح برنامج الأغذية العالمي يعتمد بصورة متزايدة على المنظمات غير الحكومية الوطنية، والإدارات الإقليمية، والهياكل المجتمعية المحلية بوصفها شركاءه في عملية التنفيذ.

٢٣٢ إلا أنه بسبب عدم كفاية الأمطار وتشتتها قبل موسم الحصاد غو (الرئيسي) في آب/ أغسطس ١٩٩٥، لم يكن من المتوقع أن يزيد الناتج الزراعي في مناطق الزراعة البعلية عن أكثر من نصف الناتج في السنة السابقة. ومع ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية فوق مستوى القدرة الشرائية للفئات الضعيفة، بدأت علامات تدهور الحالة التغذوية في الظهور في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ في بعض أنحاء البلد، ولا سيما وادي جوبا في جنوب الصومال وفي مقديشو. وقد بلغت الاحتياجات التقديرية من المعونة الغذائية ٥٠٠ ١٢٩ طن للفترة ١٩٩٥/ ١٩٩٦.

٢٣٣ وبالرغم من أن بعض مخيمات اللاجئين في كينيا قد أغلقت نتيجة لعودة عدد كبير من الصوماليين إلى الوطن، ما زال هناك نحو ٠٠٠ ١٤٠ من اللاجئين الصوماليين مسجلين في المخيمات في كينيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. كما كان هناك ٠٠٠ ٣١٠ من اللاجئين الصوماليين الآخرين مسجلين في المخيمات في إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تنفيذ برامج الإعادة الطوعية إلى الوطن ومساعدة المجتمعات المحلية على تلبية احتياجات العائدين والمجتمعات المحلية ذاتها.

٢٣٤ واستمر وجود عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا، الذين واجهوا صعوبات كبيرة، يمثل مصدر قلق رئيسيا لوكالات الأمم المتحدة وشركائها. وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، حددت المنظمة الدولية للهجرة ١٠٩ من المخيمات للمشردين داخليا في مقديشو، مما يشير إلى أن العدد الكلي للمشردين في المدينة بلغ نحو ٠٠٠ ٥٤ شخص، من بين الأشخاص المشردين داخليا على مستوى البلد الذين يقدر عددهم بما يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ شخص. ولسوء الحظ، أوقفت جميع برامج العودة إلى الديار للأشخاص المشردين داخليا بعد آذار/ مارس ١٩٩٥ بسبب القيود المالية، وفي حالة جنوب الصومال، بسبب انعدام الأمن في كثير من مناطق العودة المحتملة.

٢٣٥ وما زالت إعادة تشغيل الخدمات الصحية والتصحاحية والتعليمية تمثل أولويات عالية للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة معها. وواصلت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية دعمها لمرافق الرعاية الصحية، حيث وسعت بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ نطاق تغطيتها ليشمل ١٣١ من مراكز الرعاية الصحية للأمهات، و ٩٩ مستوصفا خارجيا، و ٤٧٠ موقعا صحيا، و ٢١ مستشفى. وفي الفترة بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ وتموز/ يوليه ١٩٩٥، قامت اليونيسيف بتحصين أكثر من ٠٠٠ ٩٥ طفل ضد الحصبة، و ٠٠٠ ١٢٥ طفل ضد السل، و ٠٠٠ ١٤٣ طفل آخرين ضد الأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها. وبحلول حزيران/ يونيه ١٩٩٥، نجحت إجراءات متضافرة من جانب منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي واليونسكو وجمعية أطباء بلا حدود (بلجيكا وفرنسا) في احتواء تفشي الكوليرا في كيسمايو ومقديشو. وفي الفترة بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ قامت اليونيسيف بإصلاح ٢٥٦ من الآبار المكشوفة. وقدمت اليونيسيف وشركاؤها دعما لإصلاح ٤٤ مدرسة وقامت بتوزيع ٨٦٥ ١ مجموعة أدوات تعليمية لما مجموعه ٥٨٥ مدرسة ابتدائية ومدرسة لتحفيظ القرآن في جميع أنحاء البلد. ونظمت اليونسكو ما مجموعه ٨٧ حلقة عمل لتدريب المدرسين في ١٢ منطقة بالبلد، وكذلك في مخيمات اللاجئين الصوماليين في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا واليمن.

٢٣٦ وأدركت وكالات الأمم المتحدة أن إصلاح القطاعات الإنتاجية في الصومال وإصلاح هياكله الأساسية الاقتصادية هما عمليتان مهمتان بصفة خاصة لتعمير البلد وتنميته على الأجل الطويل. وقامت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية بتوزيع البذور والأدوات الزراعية الأساسية على عشرات الآلاف من المزارعين المعدمين والعائدين. وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، كان نحو ٠٠٠ ٦ من المزارعين يحصلون على مساعدة من خلال برامج الغذاء مقابل العمل التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي من أجل إصلاح الآبار ومستجمعات المياه وقنوات الري. وقد بدأ برنامج الإصلاح الريفي في الصومال، الذي يموله البرنامج الإنمائي، بمشاركة كاملة من أعضاء المجتمعات

المحلية، عملية لإصلاح المباني العامة والمدارس ومراكز خدمة المجتمع ومرافق الإمداد بالمياه والمراكز الصحية. وتعاون البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في صياغة برنامج لدعم توليد الدخل والأنشطة التدريبية في بيضوا وبوساسو وكيسمايو. وقدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، دعما إداريا وغيره من أشكال المساعدة للموانئ الرئيسية الصومالية. وواصل البرنامج الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي جهودهما لإعادة وضع معايير مقبولة لسلامة الطيران المدني في البلد.

٢٣٧ وكان من الممكن تحقيق أكثر من ذلك بكثير. إلا أن عدم كفاية الموارد المالية أدى إلى الحد من قدرة وكالات الأمم المتحدة علـــى الاضطلاع بكامل نطاق جهود الإغاثة والإصلاح التي يحتاجها الصومال. وفي ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، بلغ مجموع مساهمات المانحين في تكاليف المعونة الغذائية ودعم البرامج ١٤ مليون دولار، تمثل أكثر قليلا من نصف مبلغ الـ ٢٥,٦ مليون دولار الذي طلب من خلال النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لتكاليف المعونة الغذائية والبرامج للأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥. ومن أصل مبلغ الـ ٤٥,٥ مليون دولار الذي طلب للقطاع غير الغذائي، لم يقدم بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ سوى ٩,٧ مليون دولار.

٢٣٨ وعليه، فإنه إلى جانب مواصلة السعي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، التي تقع المسؤولية عنها تماما على عاتق الزعماء الصوماليين، ما زالت تعبئة دعم دولي كاف لضمان إصلاح الصومال وإنعاشه تمثل تحديا رئيسيا آخر يلزم التغلب عليه. وما زال توفير هذا الدعم لوجود منظومة الأمم المتحدة وبرامجها الموجهة يمثل شرطا أساسيا إذا أردنا أن نكفل ألا ينزلق البلد من جديد إلى فترة من الأزمة الحادة.

عاشرا - الخلاصة

٢٣٩ عندما قررت الأمم المتحدة أن تساعد في إحلال السلام وإنهاء المعاناة البشرية الواسعة الانتشار في الصومال، كانت المنظمة تدرك تماما أنها إنما تبحر في مياه مجهولة. ولكن بالرغم من عدم وجود حالة سابقة مماثلة وتعقد الأوضاع بصورة استثنائية في الصومال، فإن عمق الأزمة جعل من المحتم أن يضطلع المجتمع الدولي بجهد في محاولة لتفادي وقوع مأساة أسوأ.

٢٤٠ وفي ظل تلك الظروف، يمكن للأمم المتحدة أن تشعر بارتياح كبير لأنها استطاعت أن ترد جماح العنف وأن تنقذ أرواح آلاف لا تحصى من البشر. إلا أنه من الواضح، بالمثل، في الوقت ذاته أن عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال والعمليات التي خلفتها لم تنجح في بلوغ جميع الأهداف الطموحة التي حددها لها مجلس الأمن في نهاية المطاف، ولا سيما هدف تحقيق المصالحة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن العملية كلفت ١٣٦ من أفراد حفظ السلام والعديد من العاملين في ميدان الإغاثة حياتهم، وانتقصت من مصداقية الأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بالصومال أو بصورة أعم. فالتفاؤل المفعم بالابتهاج إزاء دور الأمم المتحدة الذي ظهر في عواصم العالم عقب نهاية الحرب الباردة تطور إلى إحساس أكبر بالواقعية، وأدى بالنسبة إلى بعض الدول الرئيسية في العالم إلى انخفاض الثقة في قدرة المنظمة على التصدي لمهام حفظ السلام المعقدة.

٢٤١ ومع ذلك، فبإمكان عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال وقوة العمل الموحدة بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء من المنظمات غير الحكومية أن تدعي أيضا أنها حققت إنجازات كبيرة. وأبرز هذه المنجزات هو نجاحها في التغلب على المجاعة. وقد وصلت المعاناة البشرية على نطاق واسع إلى ذروتها في عام ١٩٩٢، وبفضل الجهود المتضافرة لتعبئة المساعدة الغذائية وغيرها من أشكال المساعدة، أمكن تفادي أسوأ التوقعات وهي حدوث مجاعة على نطاق أضخم من ذلك بكثير. وعلاوة على هذا الإنجاز، أحرزت أيضا وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها تقدما كبيرا في استعادة الخدمات الأساسية وبدء الجهود الرامية نحو إعادة بناء الهياكل الأساسية الصومالية المدمرة.

٢٤٢ وكان من الممكن تحقيق أكثر من ذلك بكثير لو أن القيادات والفصائل الصومالية أظهرت تصميمها على إنهاء نزاعها المسلح وتحقيق المصالحة السياسية. ويقع قدر كبير من المسؤولية عن استمرار انعدام الأمن والمشاق التي عاناها شعب الصومال على إخفاق الفصائل في إلقاء أسلحتها. وهذا الجانب يبرز أيضا أحد أهم الدروس المستفادة من عمليـــة الصومال بالنسبة

للأمم المتحدة وشركائهـا: وهو أن نجاح أي جهد دولي في مجال السلام يتوقف على مدى ما تقدمه القوى السياسية الرئيسية داخل البلد من تعاون. وهذا لا يعني أنه ينبغي ألا يضطلع بعمل دولي إلا عند توفر التعاون الكامل. ولكن يجب أن تفهم الصعوبات المحتملة فهما جيدا وأن تواجه مواجهة مباشرة من البداية.

٢٤٣ وبسبب الطبيعة الرائدة لاشتراك الأمم المتحدة في الصومال والصعوبات العديدة التي صودفت هناك، فإن هذه التجربة أوحت بالعديد من الدروس المحددة التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل للعمليات الدولية المشابهة من حيث التعقد والنطاق. وتتراوح هذه من الاعتبارات الاستراتيجية العامة إلى الطرق التي يمكن بها تنفيذ هذه العمليات بصورة أكثر فعالية على أرض الواقع. وسأكتفي بذكر بعض من الدروس العديدة الوثيقة الصلة بالموضوع المستمدة من تجربة عملية الصومال.

٢٤٤ إن من العناصر الأساسية لنجاح أية عملية لحفظ السلام أن تكون الولاية واضحة وممكنة عمليا. وفي حالة الصومال، شملت الولايات التي وافق عليها مجلس الأمن حماية تسليم المساعدة الإنسانية، وتشجيع المصالحة الوطنية والمساعدة على تحقيقها، وإنشاء "بيئة آمنة" والمحافظة عليها. ومن جوانب معينة تبين أن هذه الولايات متناقضة مع بعضها وغير محددة تحديدا دقيقا وعرضة لتفسيرات متباينة، مما نجم عنه وجود خلافات إزاء مسائل رئيسية، مثل الاختلاف عما إذا كان تجريد الفصائل من السلاح أمر ضروري لإنشاء "بيئة آمنة".

٢٤٥ وإلى جانب وضوح الولاية، يتطلب النجاح أيضا توفر الوسائل المقابلة لتنفيذها. وفي الصومال، عندما سلمت قوة العمل الموحدة المسؤولية التنفيذية إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، اتسع نطاق الولاية بدرجة كبيرة، إلا أن القدرة اللازمة لتنفيذها لم توفر وإذا لم تتوافر الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية ما، ينبغي لمجلس الأمن أن يراجع أهدافه وفقا لذلك.

٢٤٦ وبالنسبة لعمليات حفظ السلام الموزوعة في دولة معطلة، ليست هناك مسألة يمكن اعتبارها عسكرية بحتة أو إنسانية بحتة. فاتخاذ إجراء في أحد المجالين يمكن أن تكون له آثار مباشرة على المجال الآخر. ومن الضروري أن تعلن رؤية واستراتيجية وخطة عمل متماسكة تحقق التكامل بين جميع الأبعاد ذات الصلة للمشكلة، بما في ذلك الأبعاد الإنسانية والسياسية والأمنية. فالقرارات العسكرية، على سبيل المثال، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع تداعياتها المحتملة. والقوة، عندما يصبح استخدامها أمرا ضروريا، لا ينبغي أن تستخدم إلا بوصفها الملاذ الأخير، وينبغي أن تستخدم بسرعة وحسم، وينبغي أن يتم تعليلها تماما حتى بصورة مسبقة إن أمكن.

٢٤٧ وبغية التصدي بصورة وافية للمشاكل المتعددة الأبعاد، ينبغي أن يكون التخطيط لأية عملية هو ذاته عملا متكاملا. وينبغي ألا يفترض أي شيء مسبقا. ويلزم أن تتوفر مسبقا معلومات وتحليلات أفضل، وتحقيقا لذلك الغرض، ينبغي للأمم المتحدة أن تلتمس معلومات من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأكاديميين. وفي حالة الصومال، لم تجر مثل هذه المشاورات إلا بعد أن كانت العملية جارية بالفعل.

٢٤٨ ونظرا إلى أن الاضطلاع بعملية كهذه يتطلب وجود هيكل كامل التشكيل ومتكامل في الميدان، فإن السلطة المركزية للممثل الخاص للأمين العام أمر أساسي. وينبغي للشخص الذي يشغل ذلك المنصب ألا يكون فقط مفاوضا محنكا ومتمتعا بمهارة سياسية، بل أيضا مديرا فعالا قادرا على إدارة العملية المعقدة بكاملها.

٢٤٩ وعلى الجانب العسكري، من الحيوي أن تكون قنوات القيادة موحدة وواضحة. وخلال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لم تكن جميع الوحدات الوطنية العاملة في الصومال تحت قيادة الأمم المتحدة، في حين أن بعض الوحدات التي كانت في الظاهر جزءا من العملية كانت في الواقع تتشاور أولا مع عواصمها الوطنية. وأدى هذا إلى إبطاء قدرة العملية على الاستجابة وتقويض طاقتها الكلية. ويجب أن تكون حكومات البلدان المساهمة بقوات أكثر مشاركة في عملية صنع القرار على نطاق أوسع، بحيث تكون وحداتها في الميدان متجاوبة مع سلطة الأمم المتحدة في جميع الأوقات، بغض النظر عن مستوى الأزمة.

٢٥٠ ويجب أن ترشد الخطط المتكاملة وإجراءات الميزانية بعضها مع بعض، بحيث يصبح التمويل متاحا عند الحاجة إليه. وقد كان تمويل الجوانب الأمنية والسياسية لعملية الصومال من خلال الاشتراكات المقررة، في حين مولت الجوانب الإنسانية والإنمائية والإصلاحية من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن طريق التبرعات، التي كانت عموما غير كافية وتصل متأخرة. ونظرا لأن الإجراءات الحالية المتعلقة بالميزانية تحول أساسا دون استخدام الاشتراكات المقررة لأغراض المساعدة الإنسانية والإصلاحية والإنمائية، قد تود الدول الأعضاء أن تنظر في إعادة النظر في هذه القواعد.

٢٥١ ومن خبرة الأمم المتحدة في الصومال، تبين أن أنشطة المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهم كثيرا في مساعدة عمليات حفظ السلام. ومن ثم فإن التنسيق الفعال مع المنظمات غير الحكومية أمر حيوي. وعند نقاط معينة، قد تتباين مصالح بعض المنظمات غير الحكومية مع مصالح العملية، لذلك يجب أن يكون باستطاعة كبار موظفي حفظ السلام معالجة هذه الاختلافات بأسلوب بناء قدر المستطاع.

٢٥٢ وقد شكل بطء وزع القوات وقصور الموظفين، عددا وخبرة، مشكلة حادة بالنسبة لعدد من عناصر عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال. ويلزم أن يتم وزع الوحدات العسكرية التي توفرها الحكومات، هي والمعدات اللازمة، في الوقت المناسب، إذا أريد توفير الفرصة لنجاح الجداول الزمنية التشغيلية المعدة إعدادا دقيقا. كما يلزم وضع نظام موثوق لوزع الموظفين المدنيين المؤهلين والمدربين وزعا سريعا.

٢٥٣ وقد كان دور وسائط الإعلام ضخما في حفز المشاركة الدولية في الصومال ثم في الحض على الانسحاب في مرحلة لاحقة. ولكي تعطي جميع عناصر عملية الأمم المتحدة رسالة متسقة، يلزم أن تكون هناك استراتيجية إعلامية شاملة طويلة الأجل، ومتكاملة في إطار التخطيط والتنسيق التنفيذيين الشاملين. كما يلزم وضع استراتيجية شاملة في وقت مبكر على المستوى المحلي لكفالة تحقيق اتصال فعال مع الأهالي بشأن مقاصد وأهداف مشاركة الأمم المتحدة. وفي حالة العمليات الكبيرة في البلدان التي تنتشر فيها الأمية ويوجد فيها تركيز على التقاليد الشفوية، تكون الإذاعة غالبا هي أكثر الوسائط فعالية؛ ولسوء الحظ في الصومال، لم تكن عملية الأمم المتحدة في الصومال تملك محطة إذاعة خاصة بها.

٢٥٤ ويمكننا أن نتعلم الكثير من جوانب نجاح وقصور جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام وإنهاء الأزمة الإنسانية في الصومال. ويمكن بالتأكيد تصميم العمليات وتنفيذها في المستقبل بما يحقق أثرا أكبر. بيد أنه في نهاية المطاف توجد حدود لما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه. فشعب أي بلد معين وزعماؤه هم الذين يجب عليهم أن يجدوا بأنفسهم حلولا توفيقية بشأن مطالبهم، وأن يتخلوا عن بعض مصالحهم القطاعية، وأن يتخذوا الخطوات اللازمة نحو تحقيق السلام. وقد اتفق مجلس الأمن مع هذا التقييم، حيث قال في ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وفي ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، "إن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام للصومال"[١٢١].

(١٢١) الوثيقة ١١١، انظر الصفحة ٥٠٨، الوثيقة ١١٨، انظر الصفحة ٥٢٧

٢٥٥ ومما يؤسف له أننا ونحن ندخل عام ١٩٩٦ نجد أن الحالة في الصومال قد بدأت تبدو عليها من جديد علامات التدهور. وفي ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ أعربت مرة أخرى عما لدي من شواغل بشأن الحالة في الصومال وذلك في رسالة وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن[١٢٢]، ومع استمرار مجلس الأمن والمجتمع الدولي في رصد الأحداث في الصومال مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة الأزمات الجارية أو الجديدة في أماكن أخرى، فإن الاستنتاجات التالية المستمدة من خبرة الأمم المتحدة في الصومال تبدو مهمة بصفة خاصة.

(١٢٢) الوثيقة ١١٩، انظر الصفحة ٥٢٨

٢٥٦ وفي الوقت الحالي، لا يبدو أن المجتمع الدولي تتوافر لديه الإرادة أو الموارد اللازمة للتدخل بصورة فعالة للاعتناء بدولة معطلة. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي لن يواصل جهوده لحل نزاع دولي ما عندما يصبح من الواضح أنه لا توجد إرادة سياسية لدى أطرافه الرئيسيين لإيجاد حل. والدولة التي تفقد حكومتها - أي الدولة المعطلة - تفقد مكانتها بوصفها عضوا في المجتمع

الدولي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الأمم المتحدة لن تواصل تقديم المساعدة، في حدود الإمكانات المتاحة لها، إلى شعب تلك الدولة المعطلة.

٢٥٧ وميثاق الأمم المتحدة ينص على أن يقبل كعضو في المجتمع الدولي أي بلد يكتسب خصائص الدولة ذات السيادة، عن طريق الاستقلال أو إنهاء الاستعمار مثلا. بيد أنه لا ينص على أية آلية يمكن للمجتمع الدولي عن طريقها أن يستجيب لدولة ذات سيادة تفقد أحد خصائصها كدولة، مثل حكومتها. ويلزم أن يواصل المجتمع الدولي نظره في هذه المسألة.

٢٥٨ وستستمر الحالة في الصومال في التدهور إلى أن تتوافر لدى الأطراف الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل سلمي لنزاعها، أو إلى أن يزود المجتمع الدولي نفسه بوسائل جديدة لمعالجة ظاهرة الدولة المعطلة.

بطرس بطرس غالى

الجـــزء الثاني

التسلسل الزمني للأحداث والوثائق

أولا - التسلسل الزمني للأحداث

١ تموز/ يوليه ١٩٦٠

أنشئت الجمهورية الصومالية المستقلة (الصومال)، باتحاد إقليم الصومال المشمول بالوصاية الخاضع للإدارة الإيطالية مع محمية أرض الصومال البريطانية السابقة.

١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩

اغتيال الرئيس الصومالي عبد الرشيد شرماركي.

٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩

استيلاء القوات المسلحة على السلطة بعد قيامها بانقلاب؛ اللواء محمد سياد بري يصبح رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى للثورة.

١٩٧٧-١٩٧٨

اندلاع الحرب بين الصومال وإثيوبيا على إقليم أوغادين في شرقي إثيوبيا الذي يسكنه صوماليون؛ هزيمة الصومال تؤدي إلى تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من أوغادين.

نيسان/ أبريل ١٩٧٨

انقلاب فاشل يؤدي إلى تكوين جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية في شمال شرقي الصومال.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨١

تأسيس الحركة القومية الصومالية في الشمال الغربي.

نيسان/ أبريل ١٩٨٨

إثيوبيا والصومال يوقعان اتفاق سلام.

١٩٨٨

في الشمال الغربي، القوات المتمردة التابعة للحركة القومية الصومالية تحتل هرغيسا؛ تدمير المدينة فيما أعقب ذلك من قصف من جانب قوات الحكومة، وتشريد ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في الشمال الغربي.

١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩

تأسيس المؤتمر الصومالي المتحد المعارض.

أيار/ مايو ١٩٩٠

مجموعة من الصوماليين البارزين من مختلف العشائر تصدر بيان مقديشو، الذي يدين نظام سياد بري ويطالبه بالبدء في حوار لإجراء إصلاحات سياسية.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ - كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

استجابة لوقوع أحداث عنف على نطاق واسع، الرئيس سياد بري يعلن حالة الطوارئ، وإغلاق مكتب الأمم المتحدة وإجلاء موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين العاملين في توفير المساعدة الإنسانية من مقديشو؛ استمرار بعض عمليات الإغاثة، في الشمال بصورة رئيسية ولكن في مناطق أخرى أيضا، وهي العمليات التي تديرها اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة "كير" ومنظمة إنقاذ الطفولة.

٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

هروب الرئيس سياد بري من مقديشو، التي تقع في أيدي الفصائل المتنازعة التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد، ولجوؤه إلى إقليم جدو في الجنوب الغربي بالقرب من الحدود الكينية.

٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

إحدى الفصائل التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد تعلن حكومة مؤقتة برئاسة السيد علي مهدي محمد بوصفه رئيسا مؤقتا، وتحدي اللواء محمد فارح عيديد، وهو رئيس فصيلة مناوئة تابعة للمؤتمر الصومالي المتحد لهذه الحركة.

آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ١٩٩١

قيام قوات موالية للرئيس السابق سياد بري بمحاولة فاشلة للتقدم نحو العاصمة.

١٨ أيار/ مايو ١٩٩١

في مؤتمر عقد في بوراو نظمته الحركة القومية الصومالية، الجماعة تعلن قيام جمهورية "أرض الصومال" المستقلة في الشمال الغربي.

حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه ١٩٩١

فشل مؤتمرين لزعماء الفصائل عقدا في جيبوتي في التغلب على الأزمة السياسية.

٥ تموز/ يوليه ١٩٩١

المؤتمر الصومالي المتحد ينتخب اللواء عيديد رئيسا له في مؤتمره الثالث المعقود في مقديشو.

آب/ أغسطس ١٩٩١

الأمم المتحدة تعيد فتح مكاتبها في مقديشو وفي بلدتي بربرة وبوراما في الشمال الغربي.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

ميليشيات الرئيس السابق سياد بري تستولي على بيضوا، واستمرار القتال في الجنوب حتى نيسان/ أبريل ١٩٩٢، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، ونهب مخزونات الحبوب وحدوث أضرار جسيمة للنظم الزراعية في المنطقة الزراعية الرئيسية للصومال، وهذا هو السبب المباشر الرئيسي للمجاعة التي تجتاح الصومال في عام ١٩٩٢.

١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١

نشوب الحرب في مقديشو بين الفصائل التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد بقيادة اللواء عيديد والسيد علي مهدي، وإجلاء موظفي الأمم المتحدة مرة أخرى من المدينة. استمرار القتال لأكثر من أربعة أشهر، مما نجم عنه خسائر فادحة في الأرواح وتقسيم مقديشو فعليا.

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

الجمعية العامة للأمم المتحدة تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تواصل تقديم مساعدة طارئة إلى الصومال (القرار ٤٦/١٧٦).

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة تحيل رسالتين من رئيس الوزراء المؤقت يوجه فيها انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في الصومال ويطلب عقد اجتماع للمجلس.

انظر الوثيقة ٢، الصفحة ١٢٦

٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

الأمم المتحدة تأذن لليونيسيف بإعادة فتح مكاتبها في مقديشو.

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد خافيير بيريز دي كوييار، يبلغ مجلس الأمن باعتزامه الشروع في مبادرة لحل الأزمة الصومالية، ويبلغه كذلك بتأييده لدعوة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لنظر المجلس على الفور في هذه المسألة.

١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

السيد بطرس بطرس غالي يتولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة ويقرر إيفاد وكيل الأمين العام جيمس جونا للالتقاء بالزعماء الصوماليين في مقديشو.

٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

مجلس جامعة الدول العربية يعرب عن بالغ قلقه إزاء القتال في الصومال ويدعو إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية.

انظر الوثيقة ٣، الصفحة ١٢٧

٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

مجلس الأمن يتخذ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي يحث فيه جميع الأطراف على وقف الأعمال القتالية ويفرض حظر أسلحة على الصومال.

انظر الوثيقة ٤، الصفحة ١٢٨

١٢ - ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢

إجراء مشاورات مع زعماء الفصائل الصومالية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك اتفقوا خلالها على وقف إطلاق النار فورا.

انظر الوثيقة ٦، الصفحة ١٣١، والوثيقة ٨، الصفحة ١٣٢، والوثيقة ٩، الصفحة ١٣٣

٣ آذار/ مارس ١٩٩٢

اللواء عيديد والسيد علي مهدي يوقعان اتفاقا بشأن وقف إطلاق النار في مقديشو، تراقبه الأمم المتحدة، وانتهاء القتال الرئيسي في العاصمة، بالرغم من استمرار وقوع حوادث متفرقة، بما في ذلك قصف سفينة تحمل معونة غذائية من برنامج الأغذية العالمي إلى مقديشو في ٥ آذار/ مارس، واستمرار الحرب في أنحاء أخرى من الصومال، ولا سيما في الجنوب.

انظر الوثيقة ٩، الصفحة ١٣٣

١١ آذار/ مارس ١٩٩٢

الأمين العام يبلغ مجلس الأمن بأنه يعتزم إيفاد فريق تقني إلى الصومال لإعداد خطة لمراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو ولبحث إمكانية وضع آليات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون إعاقة.

انظر الوثيقة ٩، الصفحة ١٣٣

١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢

مجلس الأمن يتخذ القرار ٧٤٦ (١٩٩٢) الذي يؤيد فيه قرار الأمين العام بإيفاد فريق تقني إلى الصومال.

انظر الوثيقة ١٠، الصفحة ١٤٦

٢٧ - ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٢

الفريق التقني، في مقديشو، يحصل على موافقة اللواء عيديد والسيد علي مهدي على إمكان وزع ٥٠ مراقبا تابعين للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في مقديشو (٢٥ على كل جانب من جانبي المدينة المقسمة) وكذلك وزع عدد كاف من أفراد الأمن لعمليات الإغاثة الإنسانية.

انظر الوثيقة ١١، الصفحة ١٤٧

٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢

الأمين العام يوصي بأن يقوم مجلس الأمن بإنشاء عملية الأمم المتحدة في الصومال، تتألف من ٥٠ من المراقبين العسكريين

غير المسلحين لمراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو وكذلك أفراد أمن مسلحين لحماية المساعدة الإنسانية. كما يبلغ الأمين العام المجلس بأن وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية قد أعدت خطة عمل موحدة مشتركة بين الوكالات مدتها ٩٠ يوما من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الصومال.

انظر الوثيقة ١١، الصفحة ١٤٧

٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢

مجلس الأمن يتخذ القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، الذي ينشئ بموجبه عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال؛ كما يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتحقيق المصالحة بين الفصائل ويحث المجتمع الدولي على دعم خطة الـ ٩٠ يوما من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الصومال.

انظر الوثيقة ١٢، الصفحة ١٧٩

٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٢

في هجوم مضاد على قوات السيد سياد بري، الفصيلة التابعة للواء عيديد تستولي على بيضوا؛ الجبهة الوطنية الصومالية التابعة للسيد سياد بري تنسحب إلى الجنوب، وتعبر إلى داخل كينيا في أيار/ مايو - حزيران/ يونيه.

٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٢

الأمين العام يعين السيد محمد سحنون (الجزائر) ممثلا خاصا له للصومال.

أيار/ مايو - تموز/ يوليه ١٩٩٢

الممثل الخاص للأمين العام يلتقي بزعماء الفصائل الصوماليين وشيوخ العشائر، ملتمسا موافقتهم على وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال والمرور الآمن لإمدادات الإغاثة.

٣١ أيار/ مايو - ٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي، التي أنشأها رؤساء دول وحكومات المنطقة، تعقد اجتماعا لجميع الأطراف بشأن الصومال في بحر دار، إثيوبيا، لمناقشة الحالة السياسية والإنسانية في الصومال.

انظر الوثيقة ١٤، الصفحة ١٨٢

٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

الأمين العام يعلن بأن كلا الفصيلتين في مقديشو قد وافقت على الوزع الفوري لمراقبي وقف إطلاق النار.

انظر الوثيقة ١٥، الصفحة ١٨٤

٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

الأمين العام يعين اللواء امتياز شاهين (باكستان) كبيرا للمراقبين العسكريين لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

٥ - ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٢

وصول مراقبي وقف إطلاق النار التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى مقديشو.

انظر الوثيقة ٢٣، الصفحة ١٩٦

٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢

الأمين العام يوصي مجلس الأمن بأن توسع الأمم المتحدة نطاق جهودها في الصومال، بإنشاء أربع مناطق عمليات في بربره وبوساسو وكيسمايو ومقديشو.

انظر الوثيقة ١٦، الصفحة ١٨٥

٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢

مع ارتفاع أعداد الوفيات من المجاعة، وبسبب التأخيرات في اتفاق زعماء الفصائل على وزع القوات الأرضية لحماية العمليات الإنسانية، مجلس الأمن يطلب إلى الأمين العام أن يضطلع بعملية عاجلة للنقل الجوي لإمدادات الإغاثة، ويوافق على اقتراح الأمين العام بإنشاء أربع مناطق عمليات، ويؤيد قرار الأمين العام بإيفاد فريق تقني جديد إلى الصومال.

انظر الوثيقة ١٧، الصفحة ١٩٢

٦ - ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٢

فريق تقني تابع للأمم المتحدة يزور الصومال للحصول على موافقة زعماء الفصائل على الوزع المقترح لقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال في أربع مناطق للعمليات.

انظر الوثيقة ٢٣، الصفحة ١٩٦

١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢

الأمين العام يبلغ مجلس الأمن بموافقة اللواء عيديد والسيد علي مهدي على وزع قوة أمن تابعة للأمم المتحدة قوامها ٥٠٠ فرد لحماية العمليات الإنسانية في مقديشو.

انظر الوثيقة ٢٠، الصفحة ١٩٥، والوثيقة ٢١، الصفحة ١٩٥، والوثيقة ٢٣، الصفحة ١٩٦

٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢

الأمين العام يوصي بزيادة قوام عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ٣ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين، للوزع في مناطق العمليات المقترحة الأربع، بمجرد التوصل إلى اتفاق مع زعماء الفصائل

المحليين. ومجلس الأمن يوافق في وقت لاحق على هذه التوصيات في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢ في القرار ٧٧٥ (١٩٩٢).
انظر الوثيقة ٢٣، الصفحة ١٩٦، والوثيقة ٢٤، الصفحة ٢٠٢

١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

الأمين العام يطلب ٧١٩ فردا آخرين للدعم السوقي لعملية الأمم المتحدة في الصومال؛ ومجلس الأمن يوافق على الطلب في ٨ أيلول/ سبتمبر.
انظر الوثيقة ٢٥، الصفحة ٢٠٤؛ والوثيقة ٢٦، الصفحة ٢٠٤

١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

بدء وزع أول ٥٠٠ فرد من قوات حفظ السلام من باكستان في مقديشو.

١٢ - ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

انعقاد الاجتماع الأول لتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال في جنيف والموافقة على برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم من أجل التعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال.
انظر الوثيقة ٢٩، الصفحة ٢٠٧، والوثيقة ٣١، الصفحة ٢٠٩

١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

مجلس الأمن يقرر أن الوزع السريع لعملية الأمم المتحدة في الصومال أمر أساسي وأن الأشخاص الذين يعرقلون وزع العملية سيعتبرون مسؤولين عن تفاقم الكارثة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل.
انظر الوثيقة ٣٠، الصفحة ٢٠٩

٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

اللواء عيديد يعلن أن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة لم يعد وجودهم محتملا في شوارع مقديشو، ويطالب بطرد منسق المساعدة الإنسانية التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال ويرفض وزع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال في كيسمايو أو بربرة.
انظر الوثيقة ٣٢، الصفحة ٢٢١

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

قوات الرئيس السابق سياد بري تعيد الاستيلاء على بارضيره.

٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

الأمين العام يعين السيد عصمت كتاني (العراق) ممثلا خاصا له بعد استقالة السيد سحنون في تشرين الأول/ أكتوبر.

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

اللواء عيديد يطالب بانسحاب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال من مطار مقديشو بعد يومين من اتخاذ أفراد حفظ السلام لمواقعهم هناك. الممثل الخاص للأمين العام يرفض ذلك. في اليوم التالي، قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال المتمركزة في المطار تتعرض لهجوم.
انظر الوثيقة ٣٢، الصفحة ٢٢١

منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

القوات الموالية للسيد علي مهدي تمنع السفن من الاقتراب من ميناء مقديشو؛ وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، السيد علي مهدي يوافق على السماح لسفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي بالدخول لتفريغ حمولتها من الأغذية في مقديشو، ولكن السفينة تتعرض في اليوم التالي للقصف وهي تحاول دخول الميناء.
انظر الوثيقة ٣٢، الصفحة ٢٢١

٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

الأمين العام يبلغ مجلس الأمن بأنه قد أصبح "من الصعب للغاية أن تحقق عملية الأمم المتحدة الأهداف التي وافق عليها مجلس الأمن" وأنه "قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال".
انظر الوثيقة ٣٢، الصفحة ٢٢١

٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

الولايات المتحدة الأمريكية تعرض أن تتصدر تنظيم وقيادة عملية عسكرية لضمان تسليم إمدادات الإغاثة إلى الصومال إذا أذن مجلس الأمن للدول الأعضاء اتخاذ مثل هذا الإجراء.

٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الأمين العام يعيد النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الأمم المتحدة في الصومال ويعرض على مجلس الأمن للنظر خمسة خيارات لتهيئة الظروف اللازمة لتسليم إمدادات الإغاثة دون انقطاع.
انظر الوثيقة ٣٣، الصفحة ٢٢٣

٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

مجلس الأمن يفضل الخيار الرابع من الخيارات الخمسة المقدمة من الأمين العام، ويتخذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي يرحب فيه بالعرض المقدم من الولايات المتحدة ويأذن "للأمين العام وللدول الأعضاء ... باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن".

انظر الوثيقة ٣٥، الصفحة ٢٢٨

٣ - ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

الاجتماع الثاني لتنسيق المعونة الإنسانية في أديس أبابا يحث الأمم المتحدة على متابعة برنامج عمل الـ ١٠٠ ببرنامج جديد يركز على الإصلاح فضلا عن الإغاثة.

انظر الوثيقة ٤٨، الصفحة ٢٥٠

٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

في رسالة موجهة إلى رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، الأمين العام يقترح أن تقوم قوة عمل موحدة بقيادة الولايات المتحدة بوضع الأسلحة الثقيلة للفصائل المنظمة تحت السيطرة الدولية، وتجريد العصابات غير النظامية من السلاح، وتوسيع نطاق عملياتها لتشمل كل الصومال، قبل تسليم المسؤولية عن العمليات إلى قوة جديدة لحفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة.

انظر الوثيقة ٤٣، الصفحة ٢٣٨

٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

الوحدات الأولى لقوة العمل الموحدة تصل الصومال؛ وتحشد في غضون الأسابيع القليلة التالية قوة بلغت ذروتها ٣٧٠٠٠ فرد، وتحكم السيطرة على تسع من البلدات الرئيسية في جنوب ووسط الصومال؛ وتقوم وحدات قوة العمل الموحدة بحراسة الموانئ والمطارات ومراكز توزيع الأغذية ومرافقة قوافل الأغذية إلى المناطق المصابة بالمجاعة.

انظر الوثيقة ٤٠، الصفحة ٢٣٥، والوثيقة ٤٧، الصفحة ٢٤٨

١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

الجمعية العامة تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تواصل تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال. وترحب الجمعية أيضا بالفكرة التي عرضها رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال، بعقد مؤتمر سلام دولي معني بالصومال تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية واللجنة الدائمة لدول القرن الأفريقي المعنية بالصومال والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

انظر الوثيقة ٣١، الصفحة ٢٠٩؛ والوثيقة ٤١، الصفحة ٢٣٦، والوثيقة ٤٢، الصفحة ٢٣٧

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وعن الانتقال إلى عملية جديدة بقيادة الأمم المتحدة في الصومال بعد انسحاب قوة العمل الموحدة، وفي التقرير، يكرر الأمين العام الإعراب عن أنه ينبغي أن تقوم قوة العمل الموحدة بتجريد الفصائل والعصابات من السلاح وتوسيع نطاق عملياتها لتشمل الصومال بأسرها قبل إعادة تسليم القيادة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال.

انظر الوثيقة ٤٣، الصفحة ٢٣٨

٤ - ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

خمس عشرة فصيلة صومالية، تجتمع في أديس أبابا، وتتوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، وتسريح الميليشيات التابعة لها، وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى فريق لمراقبة وقف إطلاق النار يتألف من قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال، وتعد لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية.

انظر الوثيقة ٤٨، الصفحة ٢٥٠

٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن الجهود المبذولة من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، والأنشطة العسكرية لقوة العمل الموحدة، والعمليات الإنسانية.

انظر الوثيقة ٤٨، الصفحة ٢٥٠

٣ آذار/ مارس ١٩٩٣

الأمين العام يوصي مجلس الأمن بأنه، بالنظر إلى عدم اكتمال الجهد الذي تضطلع به قوة العمل الموحدة في تهيئة بيئة آمنة، ينبغي أن تعقب قوة العمل الموحدة عملية جديدة للأمم المتحدة، هي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تمنح صلاحيات للإنفاذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

انظر الوثيقة ٤٩، الصفحة ٢٥٨

٩ آذار/ مارس ١٩٩٣

الأميرال جوناثان هاو (الولايات المتحدة) يخلف السيد كتاني ممثلا خاصا للأمين العام

١١ - ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣

الاجتماع الثالث لتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا، يستعرض برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ من أجل الإغاثة والإصلاح.

انظر الوثيقة ٥٠، الصفحة ٢٧١

منتصف/ نهاية آذار/ مارس ١٩٩٣

قوات بقيادة اللواء سعيد حرسي "مرجان"، صهر الرئيس السابق سياد بري تقوم، انتهاكا لأحكام اتفاق أديس أبابا لوقف إطلاق النار المعقود في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، بالاستيلاء على كيسمايو بعد أسابيع من القتال مع فصيلة الحركة الوطنية الصومالية بقيادة العقيد عمر جيس، المتحالف مع اللواء عيديد.

٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣

مجلس الأمن، عملا بموجب الفصل السابع من الميثاق، يعتمد القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الذي ينشئ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وينيط بها "مسؤولية توطيد دعائم بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال وتوسيعها والمحافظة عليها" وذلك بعد الانتقال بصورة فورية وسلسة وتدريجية من قوة العمل الموحدة. الفريق تشفيك بير (تركيا) يتولى قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٥٢، الصفحة ٢٧٤

٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣

خمسة عشر زعيما من زعماء الفصائل الصومالية يوقعون اتفاق المصالحة الوطنية في أديس أبابا، ويلتزمون فيه بنزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة وبفترة انتقالية مدتها سنتان لتشكيل حكومة وطنية جديدة، على أن تشمل تلك الفترة إنشاء مجالس للمقاطعات ومجالس إقليمية ومجلس وطني انتقالي.

انظر الوثيقة ٥٣، الصفحة ٢٧٧

٤ أيار/ مايو ١٩٩٣

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تضطلع رسميا بالمسؤولية عن تهيئة بيئة آمنة في الصومال، والعملية تصل تدريجيا إلى قوامها المأذون به من القوات وهو ٢٨ ٠٠٠ فرد بعد عدة أشهر، وتدعمها قوة للرد السريع تحت قيادة الولايات المتحدة مباشرة.

انظر الوثيقة ٦١، الصفحة ٢٩٤

٦ - ٧ أيار/ مايو ١٩٩٣

قوات تابعة لميليشيا فصيلة العقيد جيس تشن هجوما ليليا على كيسمايو وتصدها القوات البلجيكية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

أيار/ مايو ١٩٩٣

مؤتمر في بوراما، في شمال غرب الصومال، ينتخب رئيسا جديدا لـ "أرض الصومال"، هو محمد حجي إبراهيم إيغال.

انظر الوثيقة ٦١، الصفحة ٢٩٤

٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

في أعقاب عمليات التفتيش على مواقع تخزين الأسلحة التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي في جنوب مقديشو، تتعرض القوات الباكستانية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لكمين، ينجم عنه قتل ٢٤ من أفراد حفظ السلام.

انظر الوثيقة ٦٠، الصفحة ٢٨٦

٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

مجلس الأمن يعتمد القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي يأذن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باتخاذ "جميع التدابير اللازمة" ضد المسؤولين عن الهجوم الذي وقع ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، بما في ذلك "القبض عليهم واعتقالهم"، كما يطلب المجلس إلى الأمين العام "إجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع التركيز بصورة خاصة على دور قادة الفصائل المتورطين".

انظر الوثيقة ٥٣، الصفحة ٢٧٧

١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تبدأ جهدا منهجيا في جنوب مقديشو لتخفيض مواقع الأسلحة والقيادة والتحكم التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي التي تشن منها الهجمات على قوات الأمم المتحدة؛ وتستمر المصادمات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي لمدة تقرب من ٤ أشهر، تنجم عنها إصابات على كلا الجانبين ووفاة العديد من المدنيين. وفي ١٤ و ١٨ حزيران/ يونيه، يؤيد مجلس الأمن بقوة الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والجهود التي تبذلها لاستعادة القانون والنظام.

انظر الوثيقة ٥٧، الصفحة ٢٨٣، والوثيقة ٥٨، الصفحة ٢٨٤؛ والوثيقة ٦٠، الصفحة ٢٨٦؛ والوثيقة ٧٥، الصفحة ٣٣٨

١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

الأميرال هاو يصدر أمرا بالقبض على اللواء عيديد. ويجري خلال الأشهر القليلة التالية اعتقال عدد من الأشخاص المشتبه في تورطهم في الهجمات المسلحة على موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٦٠، الصفحة ٢٨٦

١ تموز/ يوليه ١٩٩٣

الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٨٣٧ (١٩٩٣).

انظر الوثيقة ٦٠، الصفحة ٢٨٦

٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣

زعماء الفصائل والعشائر في جوبالاند، في جنوب الصومال، يوقعون، بمساعدة الأمم المتحدة، اتفاق سلام إقليمي، ينهي أشهرا من القتال حول كيسمايو.

انظر الوثيقة ٦١، الصفحة ٢٩٤

١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٣

خبير استشاري، مكلف بإجراء تحقيق في الهجوم الذي وقع في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ على موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مقديشو يقدم تقريره.

انظر الوثيقة ٦٢، الصفحة ٣١٢، والوثيقة ٦٣، الصفحة ٣١٦

١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣

الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يستعرض فيه تنظيم البعثة؛ وتوطيد بيئة آمنة وتوسيع نطاقها وصونها؛ وإعادة إنشاء مؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية؛ وتشجيع المصالحة السياسية وإعادة انشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية؛ وتوفير المساعدة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي؛ والاضطلاع بأنشطة إعلامية لدعم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٦١، الصفحة ٢٩٤

٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

مجلس الأمن يعتمد القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، الذي يؤكد فيه من جديد دعمه لاستراتيجية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويطلب إلى الأمين العام تنفيذ توصياته المتعلقة بإعادة إنشاء الشرطة والنظام القضائي "على أساس عاجل وسريع".

انظر الوثيقة ٦٥، الصفحة ٣١٨

١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

بعد مطالبة السلطات الصومالية المحلية بسحب جميع أفراد الأمم المتحدة من شمال غرب الصومال، يعرب مجلس الأمن عن أمله في أن تتمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الوقت المناسب من مواصلة عملها في المنطقة.

انظر الوثيقة ٦٦، الصفحة ٣١٩، والوثيقة ٦٧، الصفحة ٣٢٠

٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

أثناء غارة في جنوب مقديشو شنتها القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة، العاملة تحت قيادة الولايات المتحدة مباشرة، يقتل ١٨ من جنود القوات الخاصة وجندي ماليزي واحد من أفراد حفظ السلام.

انظر الوثيقة ٧٥، الصفحة ٣٣٨، والوثيقة ٨٨، الصفحة ٣٨٤

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

الرئيس كلينتون يعلن أن الولايات المتحدة ستسحب جميع قواتها المقاتلة ومعظم وحداتها السوقية من الصومال بنهاية آذار/ مارس ١٩٩٤. وعدة بلدان تعلن في وقت لاحق أنها ستسحب وحداتها أيضا في غضون الفترة ذاتها.

انظر الوثيقة ٧٥، الصفحة ٣٣٨

٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي يعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد مع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مقديشو.

انظر الوثيقة ٧٥، الصفحة ٣٣٨

٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

مجلس الأمن يعتمد القرار ٨٧٨ (١٩٩٣)، الذي مدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة مؤقتة لغاية ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

انظر الوثيقة ٧٢، الصفحة ٣٣٥، والوثيقة ٧٣، الصفحة ٣٣٦

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

نظرا لاحتمال مواجهة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لخفض قوام قواتها، يعرض الأمين العام على مجلس الأمن ثلاثة خيارات للولاية المجددة للعملية.

انظر الوثيقة ٧٥، الصفحة ٣٣٨

١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

مجلس الأمن يعتمد القرار ٨٨٥ (١٩٩٣)، الذي يأذن فيه بانشاء لجنة للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووقف إجراءات اعتقال الصوماليين المحتجزين أو المطلوبين بصدد الهجمات.

انظر الوثيقة ٧٦، الصفحة ٣٥٢

١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

مجلس الأمن يعتمد القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، الذي يجدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لغاية ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ ويعد بإجراء "استعراض أساسي" للولاية في موعد غايته ١ شباط/ فبراير ١٩٩٤.

انظر الوثيقة ٧٧، الصفحة ٣٥٣

٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

الأمين العام يبلغ مجلس الأمن بتعيين لجنة للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٧٨، الصفحة ٣٥٤؛ والوثيقة ٧٩، الصفحة ٣٥٥

٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الاجتماع التنسيقي الرابع المعني بتقديم المساعدة الانسانية إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا، يعتمد استراتيجية إقليمية تربط بين المساعدة المقدمة بغرض الإصلاح واستعادة الأمن.

انظر الوثيقة ٨٠، الصفحة ٣٥٥، والوثيقة ٨٣، الصفحة ٣٦٠

٢ - ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

بناء على دعوة الحكومة الإثيوبية وبتأييد من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يعقد اجتماع لممثلي الفصائل الصومالية في أديس أبابا لاستطلاع سبل تحقيق المصالحة.

انظر الوثيقة ٨٣، الصفحة ٣٦٠

٢٠ - ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الجمعية العامة تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على مواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي من أجل الإصلاح وبناء المؤسسات، وتناشد جميع الأطراف الصومالية المعنية أن تنهي الأعمال العدائية وأن تحترم تماما أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. وتحث الجمعية أيضا جميع الصوماليين على ضمان حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الصوماليين.

انظر الوثيقة ٧٠، الصفحة ٣٢٢؛ والوثيقة ٧١، الصفحة ٣٢٤، والوثيقة ٨١، الصفحة ٣٥٨؛ والوثيقة ٨٢، الصفحة ٣٥٩

٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عدد من العوامل التي تؤثر في وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويحدد خيارات لتنقيح ولاية العملية.

انظر الوثيقة ٨٣، الصفحة ٣٦٠

١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)، تطلق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سراح آخر ثمانية من المسجونين المحتجزين بصدد أحداث حزيران/ يونيه - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

الفريق أبو سماح أبو بكر (ماليزيا) يتولى منصبه بوصفه قائد القوة الجديد، خلفا للفريق تشفيك بير.

كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

إمام حراب، الزعيم الديني الأكبر لفخذي أبجال وهبرجدر ينظم مؤتمرا للسلام لعشيرة هاوييه في مقديشو.

٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤

مجلس الأمن يعتمد القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، الذي يوافق فيه على تنقيح ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال استنادا إلى مبادئ حفظ السلام، بقوام مأذون به للقوة قدره ٢٢ ٠٠٠ فرد؛ كما يحدد القرار هدف إتمام تنفيذ اتفاق أديس أبابا المعقود في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥.

انظر الوثيقة ٨٤، الصفحة ٣٦٩

شباط/ فبراير ١٩٩٤

استئناف القتال فيما بين العشائر في كيسمايو، انتهاكا لاتفاق السلام الإقليمي المعقود في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤

لجنة التحقيق تقدم تقريرها عن الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٨٦، الصفحة ٣٨٢؛ والوثيقة ٨٨، الصفحة ٣٨٤

٨ آذار/ مارس ١٩٩٤

الأميرال هاو ينهي المدة المحددة لعمله بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ويخلفه على أساس مؤقت السفير لانسانا كوياتي (غينيا)، نائب الممثل الخاص السابق.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

١٧ آذار/ مارس ١٩٩٤

في محاولة لإحياء عملية المصالحة السياسية، الأمم المتحدة تعقد اجتماعا يجمع بين اللواء عيديد والسيد علي مهدي في نيروبي يجريان فيه محادثات مباشرة لأول مرة منذ ما يقرب من سنة.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤

اللواء عيديد والسيد علي مهدي يوقعان، بالنيابة عن تحالفين للفصائل الصومالية، إعلان نيروبي الذي يتضمن اقتراحا بعقد مؤتمر مصالحة وطنية في ١٥ أيار/ مايو لاختيار رئيس للجمهورية ونواب للرئيس ورئيس للوزراء.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

أواخر آذار/ مارس ١٩٩٤

الولايات المتحدة وبلدان أخرى كثيرة تكمل انسحاب وحداتها من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبذلك ينخفض قوام القوات المشاركة في العملية من ٢٩٠٠٠ جندي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ إلى ١٩٠٠٠ جندي.

انظر الوثيقة ٨٣، الصفحة ٣٦٠؛ والوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

نيسان/ أبريل ١٩٩٤

المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعمه اللواء عيديد يسيطر على مركا وتحدث مصادمات مع فخذ الحوادله من عشيرة هاوييه في مقديشو وبلد وين.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٤

خمسة جنود من نيبال يقتلون في تبادل للنيران بين الفصائل المتعادية في مقديشو.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤

الأمين العام يبلغ مجلس الأمن أنه حدث تأخير كبير في عملية المصالحة فضلا عن تدهور الحالة الأمنية. ويوصي المجلس بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فترة ستة أشهر وإعادة تأكيد هدفها أي إنجاز مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥ كما حدد في البداية في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣).

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧١

٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤

مجلس الأمن يعتمد القرار ٩٢٣ (١٩٩٤)، الذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

انظر الوثيقة ٨٧، الصفحة ٣٨٣

١ تموز/ يوليه ١٩٩٤

الأمين العام يعين السفير فيكتور غبيهو (غانا) ممثلا خاصا له في الصومال.

١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤

الأمين العام يبلغ مجلس الأمن أنه يعتزم إيفاد بعثة خاصة إلى الصومال لمناقشة إمكانية تخفيض مستوى القوات العاملة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٨٩، الصفحة ٤٤٠

١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤

الأمين العام يوصي بتمديد آخر لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر لإتاحة الفرصة للزعماء الصوماليين ليبرهنوا على استعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة ومع بعضهم بعضا بهدف "انتشال بلدهم من الهوة".

انظر الوثيقة ٩١، الصفحة ٤٤٩

٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤

قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تتعرض لهجوم قرب بيضوا يقتل فيه سبعة جنود هنود من قوات حفظ السلام ويصاب فيه تسعة آخرون. وفي ٢٥ آب/ أغسطس، مجلس الأمن يدين بقوة الهجوم ويعرب عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية وعدم انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان من المقرر عقده في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤. ودعا المجلس الأمين العام إلى أن يقدم إلى المجلس قبل ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ تقريرا عن الاحتمالات المتعلقة بالمصالحة الوطنية في الصومال وعن الخيارات المتعلقة بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٩٢، الصفحة ٤٥٣

٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٤

ثلاثة أطباء تابعين للقوات الهندية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يقتلون في هجوم على مستشفى ميداني في بيضوا. الأمين العام يدين الهجوم ويطلب إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السفر إلى الصومال لاستعراض حالة العملية في الميدان وتقديم توصيات له في هذا الشأن.

١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن يتعلق بالتطورات الجارية في الصومال في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية، ويبلغ المجلس أنه سيقدم له تقريرا في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر يتضمن تقييمه للتقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وتوصياته في هذا الشأن.

انظر الوثيقة ٩٣، الصفحة ٤٥٣

٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ويعتزم أن يتخذ قرارا قبل ذلك بشأن مستقبل العملية. والولايات المتحدة تمتنع عن التصويت وتقول إن الوقت قد حان لإنهاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

انظر الوثيقة ٩٤، الصفحة ٤٥٨

١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

الأمين العام يقول في تقرير له إلى مجلس الأمن إن عملية المصالحة الوطنية لم تكن على نسق المنجزات التي تحققت في المجال الإنساني. ويوصي الأمين العام بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، وهو الموعد الذي حدد لها سابقا لإنجاز مهمتها. كما أنه يبين الخطوات اللازمة لخفض قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولانسحابها ويبلغ مجلس الأمن أنه أصدر تعليماته إلى ممثله الخاص بمواصلة جهوده لمساعدة الزعماء الصوماليين في تحقيق المصالحة الوطنية.

انظر الوثيقة ٩٦، الصفحة ٤٦٥

١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، مجموعة الدول العربية تعلن أنه على الرغم من بطء خطى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، فإن المجموعة العربية ترى بقوة أنه ينبغي استمرار عملية الأمم المتحدة في الصومال.

انظر الوثيقة ٩٧، الصفحة ٤٦٩

٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

مجلس الأمن يقرر إيفاد بعثة إلى الصومال لتنقل مباشرة إلى الأطراف السياسية الصومالية آراء المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة هناك.

انظر الوثيقة ٩٨، الصفحة ٤٧٠

٢٤ - ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

عقد اجتماع خاص في نيروبي بمشاركة ممثلين لمؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في عمليات تقديم المساعدة الإنسانية، وكيانات مهتمة أخرى لاستعراض مستقبل العمليات الإنسانية في الصومال في أعقاب الإنهاء المتوقع لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢٦ - ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٤

بعثة مجلس الأمن تزور الصومال.

٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

مجلس الأمن يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة مؤقتة تنتهي في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ حتى يتاح له الوقت الكافي للنظر في تقرير البعثة التي أوفدها إلى الصومال.

انظر الوثيقة ٩٩، الصفحة ٤٧١

٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤

بعثة مجلس الأمن إلى الصومال تخلص في تقريرها إلى أن ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ هو الموعد المناسب لإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، مجلس الأمن يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أخيرة تمتد إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. ويقول المجلس إن الهدف الرئيسي للبعثة حتى ذلك الحين هو تيسير المصالحة السياسية في الصومال.

انظر الوثيقة ١٠٠، الصفحة ٤٧١، والوثيقة ١٠١، الصفحة ٤٨٤

١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤

في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، الأمين العام يوجه انتباه المجلس إلى بيان أصدرته لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال تؤكد فيه من جديد التزامها بمواصلة أنشطة الطوارئ والإصلاح إلى أقصى حد ممكن إلى ما بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. مجلس الأمن يرحب بالبيان في ٧ كانون الأول/ ديسمبر.

انظر الوثيقة ١٠٢، الصفحة ٤٨٦، والوثيقة ١٠٤، الصفحة ٤٨٨

٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

في جو مشحون بالقلق إزاء استمرار تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) لرصد حظر توريد الأسلحة إلى الصومال، تدعو الأفراد والمنظمات الوطنية والدولية إبلاغها المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر الإلزامي على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على الصومال بقراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ (نشرة الأمم المتحدة الصحفية PKO/33-SC/5960-SOM/62).

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

الجمعية العامة تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على مواصلة مساعدة شعب الصومال في مجالي الإصلاح وبناء المؤسسات. وتناشد جميع الأطراف الصومالية المعنية وقف الأعمال العدائية، والدخول في عملية المصالحة الوطنية، واحترام أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك موظفي المنظمات غير الحكومية.

انظر الوثيقة ٩٥، الصفحة ٤٥٩، والوثيقة ١٠٦، الصفحة ٤٨٩

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

الأمم المتحدة تصدر نداء دوليا لجمع مبلغ ٣, ٧٠ مليون دولار لأغراض أنشطة الإغاثة الطارئة والإصلاح على الأجل القصير في الصومال لفترة ستة الأشهر الممتدة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٥.

انظر الوثيقة ١٠٧، الصفحة ٤٩٠

٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥
الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري يوافيه الأجل في المنفى في نيجيريا.

٢ آذار/ مارس ١٩٩٥
بدعم من فرقة عمل مشتركة مكونة من وحدات من فرنسا والهند وإيطاليا وماليزيا وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تنهي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال انسحابها الآمن والمنظم من الصومال. الأمين العام يعلن أن المجتمع الدولي سيواصل بذل جهوده لتيسير التوصل إلى تحقيق السلام والمصالحة في الصومال وتقديم المساعدة الإنسانية له.
انظر الوثيقة ١٠٩، الصفحة ٤٩٦

٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥
الأمين العام يقدم تقريرا عن التطورات السياسية في الصومال، ومنجزات الأمم المتحدة في الصومال وانسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ويقدم بعض الأفكار بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في الصومال بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥.
انظر الوثيقة ١١٠، الصفحة ٤٩٧

٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥
انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥
مجلس الأمن يؤكد من جديد رأيه القائل إن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام في الصومال.
انظر الوثيقة ١١١، الصفحة ٥٠٨

١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥
الأمين العام يبلغ مجلس الأمن قراره إنشاء مكتب سياسي صغير لرصد الحالة في الصومال، على أن يعمل المكتب مؤقتا من نيروبي ولكنه ينتقل إلى مقديشو حالما تسمح الظروف بذلك. مجلس الأمن يرحب بقرار الأمين العام في ٢١ نيسان/ أبريل.
انظر الوثيقة ١١١، الصفحة ٥٠٨؛ والوثيقة ١١٣، الصفحة ٥١٠

٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥
الأمين العام يبلغ مجلس الأمن قراره بأنه نظرا لاستمرار معارضة الزعيمين الرئيسيين في الصومال، فإن المكتب السياسي لشؤون الصومال سيظل يعمل في نيروبي إلى أن تتحسن الحالة الأمنية ويتسنى نقله إلى مقديشو.
انظر الوثيقة ١١٤، الصفحة ٥١٠، والوثيقة ١١٥، الصفحة ٥١١

١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٥
أنصار اللواء عيديد ينادون به "رئيسا مؤقتا"، غير أن الفصائل المعادية تنازع في ذلك مما يترتب عليه اندلاع القتال من جديد.

١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥
الأمين العام يقدم تقريرا بشأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية إلى الصومال والمساعدة في تعزيز الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
انظر الوثيقة ١١٦، الصفحة ٥١١

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥
الوكالات التابعة للأمم المتحدة المشاركة في جهود الإغاثة والإصلاح في الصومال تتوقع أن احتياجات الصوماليين في عام ١٩٩٦ ستعادل على الأقل احتياجاتهم خلال السنتين الماضيتين وذلك بسبب ضعف المحاصيل الزراعية وتعطل النشاط التجاري.

١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦
الأمين العام يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن استمرار حالة الجمود السياسي في الصومال وضرورة استمرار تقديم مساعدات إنسانية.
انظر الوثيقة ١١٧، الصفحة ٥٢٢

٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦
مجلس الأمن يعرب، في بيان رئاسي، عن قلقه بشأن عدم إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية ويطلب إلى زعماء الصومال السياسيين استئناف المفاوضات. ويرحب المجلس باعتزام الأمين العام الإبقاء على مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ويذكّر الدول بالتزاماتها بتنفيذ حظر الأسلحة تنفيذا كاملا.
انظر الوثيقة ١١٨، الصفحة ٥٢٧

١٥ آذار/ مارس ١٩٩٦
مجلس الأمن يجتمع لإجراء مناقشة رسمية بشأن الحالة في الصومال. وفي تلك المناقشة تدعو الدول الأعضاء إلى استمرار دور الأمم المتحدة في الصومال.

١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦
في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بعد جلسة المجلس المعقودة في ١٥ آذار/ مارس الأمين العام يتناول الأفكار المتعلقة بدور الأمم المتحدة المستمر في الصومال.
انظر الوثيقة ١١٩، الصفحة ٥٢٨

ثانيا - قائمة الوثائق المستنسخة

تشمل الوثائق المستنسخة في الصفحات من ١٢٥ إلى ٥٢٩ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبيانات لرئيس مجلس الأمن، وتقارير ورسائل الأمين العام، والنداءات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، والرسائل الواردة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الإقليمية

١٩٩١

الوثيقة ١
رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يشير فيها إلى طلب الصومال إدراج الحالة في الصومال في جدول أعمال مجلس الأمن.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٢٥

١٩٩٢

الوثيقة ٢
رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ من الصومال يوجه فيها انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في الصومال.
S/23445، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٢٦

الوثيقة ٣
رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ من المغرب يحيل بها قرارا بشأن الصومال اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.
S/23448، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٢٧

الوثيقة ٤
قرار مجلس الأمن الذي يحث فيه على وقف فوري لإطلاق النار في الصومال ويفرض به حظرا على جميع الأسلحة المسلَّمة إلى الصومال.
القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٢٨

الوثيقة ٥
رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية يدعوها فيها إلى المشاركة في المشاورات بشأن الصومال في نيويورك.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٢٩

الوثيقة ٦
بلاغ مشترك مؤرخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢ من الأمين العام للأمم المتحدة، وكبار مسؤولي جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢).
نشرة الأمم المتحدة الصحفية IHA/431، ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٣١

الوثيقة ٧
رسالة مؤرخة ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد توني ب. هول، رئيس لجنة سيليكت للمجاعة، مجلس نواب الولايات المتحدة، تتعلق بتقديم الإغاثة الطارئة إلى الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٣١

الوثيقة ٨
بلاغ مشترك مؤرخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ صدر عند اختتام المناقشات بين مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلي الفصائل الصومالية المتنازعة في مقديشو.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية IHA/434، ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٣٢

الوثيقة ٩
تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يقترح فيه إيفاد فريق فني لإعداد خطة تنفيذية لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو واستكشاف السبل الكفيلة بضمان توصيل المساعدة الإنسانية دون عوائق.
S/23693، ١١ آذار/ مارس ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٣٣

الوثيقة ١٠
قرار مجلس الأمن الذي يؤيد فيه قرار الأمين العام بإيفاد فريق فني إلى الصومال.
القرار ٧٤٦ (١٩٩٢)، ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣
انظر الصفحة ١٤٦

الوثيقة ١١
تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يوصي فيه بإنشاء عملية الأمم المتحدة في الصومال؛ الإضافة الأولى (Add.1) وتشمل خطة عمل الـ ٩٠ يوما الموحدة المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للصومال.
S/23829، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، والإضافتان:
S/23829/Add.1، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢،
و S/23829/Add.2، ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٤٧

الوثيقة ١٢
قرار مجلس الأمن المنشئ لعملية الأمم المتحدة في الصومال، والذي يطلب فيه الوزع الفوري لمراقبي وقف إطلاق النار، يوافق فيه على وزع قوة أمن لأغراض العمليات الإنسانية في أقرب وقت ممكن ويدعو فيه المجتمع الدولي إلى دعم خطة الـ ٩٠ يوما لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للصومال.
القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٧٩

الوثيقة ١٣
رسالة مؤرخة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغه فيها بالمشاورات التي يجريها ممثله الخاص في الصومال ونهب إمدادات الإغاثة.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٨١

الوثيقة ١٤
رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ من إثيوبيا تحيل بها إعلان واتفاق بحر دار بشأن الجانب الإنساني للمشكلة في الصومال اللذين اعتمدهما اجتماع جميع الأطراف بشأن الصومال الذي دعت إليه اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي، ٣١ أيار/ مايو - ٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢.
S/24184، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٨٢

الوثيقة ١٥
رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغ فيها المجلس أن الفصائل الرئيسية في مقديشو قد وافقت على الوزع الفوري لمراقبي الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار.
S/24179، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٨٤

الوثيقة ١٦
تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يقترح فيه توسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال وإنشاء أربع مناطق للعمليات.
S/24343، ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٨٥

الوثيقة ١٧
قرار مجلس الأمن الذي يوافق به على إنشاء أربع مناطق للعمليات.
القرار ٧٦٧ (١٩٩٢)، ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٩٢

الوثيقة ١٨
رسالة مؤرخة ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة نانسي كاسيباوم من الأمين العام يناقش فيها رد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٩٣

الوثيقة ١٩
رسالة مؤرخة ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة بول سايمون من الأمين العام وتتعلق بالحالة في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٩٤

الوثيقة ٢٠
رسالة مؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغ فيها المجلس أن الفصائل الرئيسية في مقديشو قد وافقت على الوزع الفوري لقوة أمن قوامها ٥٠٠ فرد كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال ويقترح فيها أن تشمل القوة وحدة من باكستان.
S/24451، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٩٥

الوثيقة ٢١
رسالة مؤرخة ١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يبلغه فيها بموافقة المجلس على التشكيل المقترح لقوة الأمن التي ستوفد إلى مقديشو.
S/24452، ١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٩٥

الوثيقة ٢٢
رسالة مؤرخة ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى عضو مجلس النواب بالولايات المتحدة بيل إميرسون من الأمين العام تتعلق بالحالة في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ١٩٥

الوثيقة ٢٣
تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يقترح فيه وزع أربع وحدات أمن إضافية تتكون كل واحدة منها من ٧٥٠ جنديا في بوساسو وبربرة وكيسمايو ومنطقة الجنوب الغربي.
S/24480، ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢، والإضافة S/24480/Add.1، ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢
انظر الصفحة ١٩٦

الوثيقة ٢٤
قرار مجلس الأمن الذي وافق به على إنشاء مقار في أربع مناطق والزيادة في قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال التي اقترحها الأمين العام.
القرار ٧٧٥ (١٩٩٢)، ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٠٢

الوثيقة ٢٥
رسالة مؤرخة ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يقترح فيها وزع ثلاث وحدات للسوقيات.
S/24531، ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٠٤

الوثيقة ٢٦
رسالة مؤرخة ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يحيطه فيها علما بموافقة المجلس على الوزع المقترح لوحدات السوقيات.
S/24532، ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٠٤

الوثيقة ٢٧
رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى وزير خارجية آيرلندا، السيد ديفيد أندرون، من الأمين العام بشأن جهود الأمم المتحدة من أجل الصومال وتشيد بدور وكالات الإغاثة الآيرلندية.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٠٥

الوثيقة ٢٨
رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة إلى المدير العام لمنظمة إنقاذ الطفولة (لندن) من الأمين العام تتعلق بضرورة إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٠٥

الوثيقة ٢٩
برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال (مقتطف)، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٠٧

الوثيقة ٣٠
بيان لرئيس مجلس الأمن يعلن فيه أن الأشخاص الذين يعوقون عملية الأمم المتحدة في الصومال ستقع عليهم مسؤولية تفاقم كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل بالفعل.
S/24674، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٠٩

الوثيقة ٣١
تقرير الأمين العام عن المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
A/47/553، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٠٩

الوثيقة ٣٢
رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيط فيها المجلس علما بسلسلة من التطورات الباعثة على القلق في الصومال ويقول فيها إنه قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية لعمل الأمم المتحدة في الصومال.
S/24859، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٢١

الوثيقة ٣٣
رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يعرض فيها خمسة خيارات لينظر فيها مجلس الأمن.
S/24868، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٢٣

الوثيقة ٣٤
رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية يبلغها فيها بالخيارات الخمسة المعروضة على مجلس الأمن في الوثيقة S/24868 (الوثيقة ٣٣).
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٢٧

الوثيقة ٣٥
قرار مجلس الأمن الذي يأذن به للأمين العام والدول الأعضاء، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتهيئة ظروف آمنة في أقرب وقت ممكن لتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.
القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٢٨

الوثيقة ٣٦
رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة، من الأمين العام يناقش فيها مسألة تهيئة ظروف آمنة في الصومال وضرورة مواصلة المشاورات.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٣٠

الوثيقة ٣٧
بيان موجه من الأمين العام إلى شعب الصومال بشأن عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأمن والإغاثة الإنسانية والمصالحة السياسية في الصومال.

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4874، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٣١

الوثيقة ٣٨

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي يدعوها فيها إلى المشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي بشأن المصالحة الوطنية في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٣٢

الوثيقة ٣٩

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى إحدى عشرة فصيلة سياسية صومالية يدعوها فيها إلى المشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي بشأن المصالحة الوطنية: السيد محمد فارح عبد الله، رئيس التحالف الديمقراطي الصومالي؛ والسيد محمد قنياريه أفرح، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد؛ والسيد عبد الرحمن دواله علي، رئيس الجبهة الصومالية المتحدة؛ واللواء محمد فارح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي؛ والسيد حجي محمود بربر، رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية؛ والسيد محمود خليف شيره، نائب رئيس الجبهة القومية الصومالية؛ والسيد حجي آدن حسين محمد، الرئيس بالنيابة لمنظمة موكي الصومالية الأفريقية؛ واللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية؛ واللواء آدن عبد الله نور، رئيس الحركة الوطنية الصومالية؛ والسيد إبراهيم ميغاغ سماتر، رئيس الحركة القومية الصومالية؛ والسيد عبد الظاهر ورساميه، رئيس الحزب الصومالي المتحد.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٣٤

الوثيقة ٤٠

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى مجلس الأمن من الولايات المتحدة تحيل فيها تقريرا عن أنشطة قوة العمل الموحدة.
S/24976، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٣٥

الوثيقة ٤١

قرار الجمعية العامة بشأن المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
القرار ٤٧/ ١٦٠، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٣٦

الوثيقة ٤٢

قرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الصومال.
القرار ٤٧/١٦٧، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٣٧

الوثيقة ٤٣

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)، الذي يقترح فيه توسيع عمليات قوة العمل الموحدة لتشمل كامل أرجاء الصومال ونزع سلاح الفصائل قبل تسليم المسؤولية التنفيذية إلى عملية جديدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
S/24992، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٣٨

الوثيقة ٤٤

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى عدد من الدول من الأمين العام يناشدها فيها تقديم الدعم للجهود الدولية الرامية إلى التغلب على المأساة الإنسانية في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٤٦

١٩٩٣

الوثيقة ٤٥

بيان أدلى به الأمين العام في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ في اجتماع تحضيري بشأن المصالحة الوطنية في أديس أبابا حث فيه جميع الأطراف الصومالية على مواصلة المصالحة.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4893، ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٤٧

الوثيقة ٤٦

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيسة آيرلندا، السيدة ميري روبنسون، من الأمين العام تتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٤٨

الوثيقة ٤٧

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الولايات المتحدة يحيل بها تقريرا عن التقدم الذي حققته فرقة العمل الموحدة.
S/25126، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٢٤٨

الوثيقة ٤٨

تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة في الصومال، يشمل مرفقات تتضمن نصوص الاتفاقات التي توصلت إليها الفصائل الصومالية في اجتماع عقدته في أديس أبابا من ٤ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.
S/25168، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٥٠

الوثيقة ٤٩
تقرير لاحق قدمه الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، يقترح فيه أن تشمل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كامل البلد وتتضمن سلطات تنفيذية بموجب الفصل السابع من الميثاق.
S/25354، ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، والإضافتان:
S/25354/Add.1، ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣،
و S/25354/Add.2، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٥٨

الوثيقة ٥٠
برنامج الأمم المتحدة للإغاثة والإصلاح في الصومال، ١ آذار/ مارس - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، صادر في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣ (مقتطف).
لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٧١

الوثيقة ٥١
رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية، السيد ميليس زيناوي، من الأمين العام بشأن مؤتمر المصالحة الوطنية المقبل وبشأن تعيين ممثل خاص جديد في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٧٤

الوثيقة ٥٢
قرار مجلس الأمن بشأن حجم وولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يعطي فيه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن توسيع وصيانة بيئة آمنة في كامل أرجاء الصومال بموجب الفصل السابع من الميثاق، وذلك في المرحلة التالية لعمليات قوة العمل الموحدة.
القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٧٤

الوثيقة ٥٣
اتفاق أديس أبابا المبرم في الجلسة الأولى من مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣.
لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٧٧

الوثيقة ٥٤
رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية، السيد ميليس زيناوي، من الأمين العام يعرب فيها عن تقديره لدوره في مؤتمر المصالحة الوطنية.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٨١

الوثيقة ٥٥
قرار مجلس الأمن الذي يأذن فيه باتخاذ جميع التدابير الضرورية ضد المسؤولين عن الهجوم على القوات الباكستانية المشاركة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣.
القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٨١

الوثيقة ٥٦
بيان أدلى به الأمين العام في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ في فيينا بشأن الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لإعادة بناء السلام في مقديشو.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5009، ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٨٣

الوثيقة ٥٧
بيان لرئيس مجلس الأمن يؤيد فيه إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SC/5647-SOM/24، ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٨٣

الوثيقة ٥٨
بيان لرئيس مجلس الأمن يدعم فيه إجراءات إعادة إرساء القانون والنظام في الصومال.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SC/5650-SOM/28، ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٨٤

الوثيقة ٥٩
رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى رؤساء كل من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا من الأمين العام يوضح فيها رد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على هجوم ٥ حزيران/ يونيه في مقديشو.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٨٤

الوثيقة ٦٠
تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣).
S/26022، ١ تموز/ يوليه ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٨٦

الوثيقة ٦١
تقرير لاحق للأمين العام مقدم عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، مع مرفق بشأن إعادة بناء جهاز الشرطة

والنظـام القضائـي ونظـام العقوبـات في الصومال. S/26317، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٢٩٤

الوثيقة ٦٢
موجز التقرير الذي أعده البروفيسور توم فيرر من الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، عن الهجوم على قوات الأمم المتحدة في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣.
S/26351، ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣١٢

الوثيقة ٦٣
رسالة مؤرخة ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بشأن اعتزام المجلس دراسة التوصيات الواردة في تقرير البروفيسور فيرر (الوثيقة ٦٢) المتعلق بإعادة بناء قوات الشرطة الصومالية.
S/26375، ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣١٦

الوثيقة ٦٤
بيان أدلى به الأمين العام في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وموجه إلى فريق الاتصال غير الرسمي المعني بالصومال يؤكد فيه التقدم المحرز في مجال المصالحة الوطنية، والتعمير والإصلاح في الصومال.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5079، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣١٦

الوثيقة ٦٥
قرار مجلس الأمن الذي يؤكد فيه الأهمية التي يوليها المجلس لنجاح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تحقيق أهدافها ويوافق فيه على توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة بناء الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات.
القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣١٨

الوثيقة ٦٦
رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام وتتعلق بتواجد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في منطقة الشمال الغربي للصومال.
S/26526، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣١٩

الوثيقة ٦٧
رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بشأن تواجد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في منطقة الشمال الغربي للصومال.
S/26527، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٢٠

الوثيقة ٦٨
بيان أصدره الناطق الرسمي باسم الأمين العام في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ بشأن البيان الذي أدلى به الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، بشأن الحالة في الصومال.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5126، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٢٠

الوثيقة ٦٩
بيان مشترك مؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ أصدره الأمناء العامون لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي يتعلق باجتماعهم بشأن الصومال المعقود في القاهرة.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/T/1818-SOM/44، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٢١

الوثيقة ٧٠
تقرير أعده السيد فانويل ياريرينتوندو كوزنكويزي، الخبير المستقل التابع للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن الأوضاع في الصومال.
A/48/510، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٢٢

الوثيقة ٧١
تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
A/48/504، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٢٤

الوثيقة ٧٢
رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يطلب فيها تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.
S/26663، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٣٥

الوثيقة ٧٣
قرار مجلس الأمن الذي يمدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ ويطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن التطورات الأخيرة في الصومال.
القرار ٨٧٨ (١٩٩٣)، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٣٦

الوثيقة ٧٤
الرسالتان المتبادلتان بين الدكتورة إليزابيث مان بورغيز (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) والأمين العام (الرد المؤرخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣) بشأن الحالة في الصومال.
لم تصدرا كوثيقتين من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٣٣٧

الوثيقة ٧٥
تقرير لاحق للأمين العام مقدم عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣) والفقرة ٥ من القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) بشأن الحالة في الصومال، بما في ذلك الحادث الذي وقع في مقديشو في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ويعرض فيه ثلاثة خيارات لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/26738، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٣٨

الوثيقة ٧٦
قرار مجلس الأمن الذي يأذن فيه بإنشاء لجنة تحقيق للتحقق في الهجمات المسلحة على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويطلب فيه إلى الأمين العام وقف إجراءات القبض على مرتكبيها وفقا للقرار ٨٣٧ (١٩٩٣).
القرار ٨٨٥ (١٩٩٣)، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٥٢

الوثيقة ٧٧
قرار مجلس الأمن الذي يجدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى غاية ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ ويطلب فيه إلى الأمين العام تقديم خطة مستكملة لمستقبل العملية قبل ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ حتى يتمكن المجلس من إجراء استعراض أساسي لولاية العملية في ١ شباط/ فبراير ١٩٩٤.
القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٥٣

الوثيقة ٧٨
رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغ فيها المجلس بتعيين لجنة التحقيق المأذون بها في القرار ٨٨٥ (١٩٩٣).
S/26823، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٥٤

الوثيقة ٧٩
رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يحيط فيها علما بتشكيل لجنة التحقيق.
S/26824، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٥٥

الوثيقة ٨٠
الإعلان الصادر عن الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، أديس أبابا، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.
لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٣٥٥

الوثيقة ٨١
قرار الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال.
القرار ٤٨/١٤٦، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٥٨

الوثيقة ٨٢
قرار الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
القرار ٤٨/٢٠١، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٣٥٩

١٩٩٤

الوثيقة ٨٣
تقرير لاحق للأمين العام مقدم وفقا للقرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، يستعرض فيه الخيارات المتعلقة بمستقبل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/1994/12، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
انظر الصفحة ٣٦٠

الوثيقة ٨٤
قرار مجلس الأمن بتخفيض حجم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وإعطائها ولاية منقحة دون سلطات تنفيذية.
القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤
انظر الصفحة ٣٦٩

الوثيقة ٨٥
تقرير لاحق للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال، مقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، ويتضمن مرفقا يشمل نص الإعلان الذي أصدره الزعماء السياسيون الصوماليون في نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤.
S/1994/614، ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٣٧١

الوثيقة ٨٦
رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بشأن مقرر المجلس بإصدار تقرير لجنة التحقيق المنشأة وفقا للقرار ٨٨٥ (١٩٩٣).
S/1994/652، ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٣٨٢

الوثيقة ٨٧
قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ رهنا بإجراء مجلس الأمن لاستعراض في موعد أقصاه ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٩٤.
القرار ٩٢٣ (١٩٩٤)، ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٣٨٣

الوثيقة ٨٨
تقرير لجنة التحقيق المنشأة بموجب القرار ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/1994/653، ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٣٨٤

الوثيقة ٨٩
تقرير لاحق للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مقدم عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٢٣ (١٩٩٤).
S/1994/839، ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٤٠

الوثيقة ٩٠
رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يرحب فيها بقرار إيفاد بعثة خاصة إلى الصومال وكذلك بالتوجيه الصادر بإعداد تقييم متعمق لاحتمالات تحقيق المصالحة.
S/1994/898، ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٤٨

الوثيقة ٩١
تقرير الأمين العام عن احتمالات تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال وإمكانية البدء في إجراء تخفيض في قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/1994/977، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٤٩

الوثيقة ٩٢
بيان لرئيس مجلس الأمن بشأن الهجوم على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقتل سبعة جنود هنود قرب بيضوا في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤.
S/PRST/1994/46، ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٥٣

الوثيقة ٩٣
تقرير الأمين العام عن التطورات في الصومال في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية.
S/1994/1068، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٥٣

الوثيقة ٩٤
قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، على أن يبت المجلس قبل ذلك القرار في أمر مستقبل ولاية العملية.
القرار ٩٤٦ (١٩٩٤)، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٥٨

الوثيقة ٩٥
تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
A/49/456، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٥٩

الوثيقة ٩٦
تقرير الأمين العام عن المصالحة الوطنية والأنشطة الإنسانية والإجراءات المتعلقة بتخفيض قوام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وانسحابها.
S/1994/1166، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٦٥

الوثيقة ٩٧
رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ من تونس، بوصفها رئيسة مجموعة الدول العربية، تحيل بها رسالة من المجموعة تتعلق بالحالة في الصومال وأهمية استمرار وجود الأمم المتحدة هناك لمنع تدهور الأوضاع الأمنية ولتيسير المصالحة الوطنية.
S/1994/1204، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٦٩

الوثيقة ٩٨
مذكرة من رئيس مجلس الأمن تتعلق بتشكيل بعثة مجلس الأمن التي ستوفد إلى الصومال.
S/1994/1194، ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٧٠

الوثيقة ٩٩
قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فترة مؤقتة تنتهي في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.
القرار ٩٥٣ (١٩٩٤)، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٧١

الوثيقة ١٠٠
تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الصومال (٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤).
S/1994/1245، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٧١

الوثيقة ١٠١
قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فترة نهائية تنتهي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥.
القرار ٩٥٤ (١٩٩٤)، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٨٤

الوثيقة ١٠٢
رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيل بها بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال المتعلق بمستقبل المساعدة الإنسانية في الصومال على إثر انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/1994/1392، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٨٦

الوثيقة ١٠٣
رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية تتعلق بالحالة التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويدعو فيها المنظمات الثلاث إلى مواصلة جهودها السلمية في الصومال.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٤٨٧

الوثيقة ١٠٤
رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتعلق بأنشطة الطوارئ والإصلاح في الصومال بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/1994/1393، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٨٨

الوثيقة ١٠٥
مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ من جمهورية تنزانيا المتحدة تشير فيها إلى قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤) وتعرب فيها عن دعم وتعاون حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الكاملين في تيسير انسحاب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
S/1994/1437، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٨٩

الوثيقة ١٠٦
قرار الجمعية العامة المتعلق بتقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.
القرار ٤٩/٢١ لام، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٤٨٩

الوثيقة ١٠٧
نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال، ١ كانون الثاني/ يناير - ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، الصادر في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (مقتطف).
لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٤٩٠

١٩٩٥

الوثيقة ١٠٨
رسالة مؤرخة ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٥ وموجهة من الأمين العام إلى رؤساء والرؤساء بالنيابة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية يطلب إليهم فيها مواصلة تنفيذ برامجهم في المناطق التي تعتبر آمنة في الصومال وتنسيق جهودهم مع ممثله الخاص.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٤٩٦

الوثيقة ١٠٩
بيان للأمين العام يعلن فيه انسحابا آمنا ومنظما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5571-SOM/66، ٢ آذار/ مارس ١٩٩٥
انظر الصفحة ٤٩٦

الوثيقة ١١٠
تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال مقدم عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤).
S/1995/231، ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥
انظر الصفحة ٤٩٧

الوثيقة ١١١
بيان لرئيس مجلس الأمن يدعو فيه الأطراف الصومالية إلى متابعة المصالحة الوطنية.
S/PRST/1995/15، ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥
انظر الصفحة ٥٠٨

الوثيقة ١١٢
رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام تتعلق باستمرار التواجد السياسي للأمم المتحدة في الصومال.
S/1995/322، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥
انظر الصفحة ٥٠٩

الوثيقة ١١٣

رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن وتتعلق باستمرار التواجد السياسي للأمم المتحدة في الصومال.

S/1995/323، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥

انظر الصفحة ٥١٠

الوثيقة ١١٤

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام تتعلق بالمكتب السياسي لشؤون الصومال التابع للأمم المتحدة.

S/1995/451، ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٥

انظر الصفحة ٥١٠

الوثيقة ١١٥

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتعلق بالمكتب السياسي لشؤون الصومال التابع للأمم المتحدة.

S/1995/452، ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٥

انظر الصفحة ٥١١

الوثيقة ١١٦

تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال.

A/50/447، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥

انظر الصفحة ٥١١

الوثيقة ١١٧

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، وفيه يطلب المجلس استمرار رصد الحالة في الصومال.

S/1996/42، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦

انظر الصفحة ٥٢٢

الوثيقة ١١٨

بيان من رئيس مجلس الأمن بشأن استمرار حالة الجمود السياسي في الصومال والتزام الدول بمواصلة حظر الأسلحة.

S/PRST/1996/4، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦

انظر الصفحة ٥٢٧

الوثيقة ١١٩

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يتناول فيها المسائل التي طرحت في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ آذار/ مارس بشأن الحالة في الصومال.

S/1996/325، ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦

انظر الصفحة ٥٢٨

فيما يلي توزيع، حسب الفئة، للوثائق المستنسخة في هذا الكتاب.

قرارات الجمعية العامة
الوثائق ٤١، ٤٢، ٨١، ٨٢، ١٠٦

قرارات مجلس الأمن
الوثائق ٤، ١٠، ١٢، ١٧، ٢٤، ٣٥، ٥٢، ٥٥، ٦٥، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ٨٧، ٩٤، ٩٩، ١٠١

بيانات لرئيس مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس
الوثائق ٣٠، ٥٧، ٥٨، ٩٢، ١١١، ١١٨

الرسائل الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن
الوثائق ٢١، ٢٦، ٦٣، ٦٧، ٧٩، ٨٦، ٩٠، ١٠٤، ١١٣، ١١٥

وثائق أخرى لمجلس الأمن
الوثيقتان ٩٨، ١٠٠

بيانات ورسائل أخرى من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية
الوثائق ٢، ٣، ١٤، ٤٠، ٤٧، ٩٧، ١٠٥

تقارير ورسائل من الأمين العام إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن

الوثائق ١، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٨، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٩

بيانات للأمين العام
الوثائق ٣٧، ٤٥، ٥٦، ٦٤، ٦٨، ١٠٩

مراسلات الأمين العام
الوثائق ٥، ٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٥٩، ٧٤، ١٠٣، ١٠٨

البيانات والبلاغات المشتركة
الوثائق ٦، ٨، ٦٩

وثائق أخرى
الوثائق ٢٩، ٥٠، ٥٣، ٦٢، ٧٠، ٨٠، ٨٨، ١٠٧

ثالثا - وثائق أخرى ذات أهمية

بإمكان القراء الذين يرغبون في الاطلاع على معلومات إضافية بشأن عملية الأمم المتحدة في الصومال والحالة في الصومال الرجوع إلى الوثائق التالية المتوافرة لدى مكتبة داغ همرشولد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، أو في المكتبات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أو في المكتبات التي اختيرت كمكتبات وديعة لوثائق الأمم المتحدة في كافة بلدان العالم

المساعدة الطارئة للصومال

قرارات الجمعية العامة
القرار ٤٣/٢٠٦، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
القرار ٤٤/١٧٨، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
القرار ٤٥/٢٢٩، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

تقريران للأمين العام
A/44/261، ٣ أيار/ مايو ١٩٨٩
A/45/483، ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

قرار للجمعية العامة
القرار ٤٦/١٧٦، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

تقرير للأمين العام
A/46/457، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

المساعدة الإنسانية

(ملاحظة من المحرر: مقتطفات من الوثائق التالية مستنسخة في هذا الكتاب)

برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ (انظر الوثيقة ٢٩)
برنامج الأمم المتحدة للإغاثة والإصلاح في الصومال، ١ آذار/ مارس - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (انظر الوثيقة ٥٠)
نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال، ١ كانون الثاني/ يناير - ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ (انظر الوثيقة ١٠٧)

الرسائل الواردة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة

S/23507، ٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢
S/23957، ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٢
S/25014، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
S/26412، ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
S/26530، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى

S/23469، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، بيان صادر عن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
A/47/440-S/24558، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، إعلان صادر عن وزراء خارجية الجماعة الأوروبية، ١٢-١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
A/47/775-S/24942، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، إعلان صادر عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
S/25769، ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٣، قرار مجلس جامعة الدول العربية، المعتمد في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٣
S/26481، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، بيان صادر عن حكومة إريتريا، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
S/26627، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية
S/26766، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس إريتريا
A/49/95-S/1994/309، ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٤، استنتاجات اجتماع الفصائل الصومالية الاثنتي عشرة المعقود في القاهرة من ١ إلى ٧ آذار/ مارس ١٩٩٤
S/1995/330، ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، قرار مجلس جامعة الدول العربية المعتمد في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٥

تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال

تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة

A/47/607، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
A/47/674، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)
A/47/734، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ (اللجنة الخامسة)
A/47/916، ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣
A/47/734/Add.1، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ (اللجنة الخامسة)
A/47/916/Add.1، ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
A/47/984، ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٣ (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)
A/47/73/Add.2، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ (اللجنة الخامسة)
A/C.5/48/40، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
A/48/777، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)
A/48/820، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (اللجنة الخامسة)
A/48/850، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
A/48/820/Add.1، ٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ (اللجنة الخامسة)
A/48/899، ٨ آذار/ مارس ١٩٩٤ (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)
A/48/820/Add.2، ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٤ (اللجنة الخامسة)
A/48/850/Add.1، ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٤
A/49/563، ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤
A/49/563/Add.1، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
A/49/757، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (اللجنة الخامسة)
A/49/762، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)
A/49/757/Add.1، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (اللجنة الخامسة)
A/49/843، ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٥
A/49/563/Add.2، ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٥
A/49/563/Add.3، ٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٥
A/49/563/Add.4، ١٧ تموز/ يوليه ١٩٩٥
A/49/757/Add.2، ١٧ تموز/ يوليه ١٩٩٥ (اللجنة الخامسة)
A/50/741، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥

تقرير الأنصبة التي تساهم بها الدول الأعضاء

ST/ADM/SER.B/393، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ (تشمل الفترة من ١ أيار/ مايو ١٩٩٢ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٣)

قرارات ومقررات الجمعية العامة

القرار ٤١/٤٧ ألف، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
القرار ٤١/٤٧ باء، ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٣
القرار ٤١/٤٧ جيم، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
المقرر ٤٧١/٤٨ ألف، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
المقرر ٤٧١/٤٨ باء، ٩ آذار/ مارس ١٩٩٤
القرار ٢٣٩/٤٨، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤
المقرر ٤١٥/٤٩ ألف، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
القرار ٢٢٩/٤٩، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
المقرر ٤١٥/٤٩ باء، ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٥

رابعا - نصوص الوثائق

تستنسخ فيما يلي نصوص الوثائق البالغ عددها ١١٩ والمدرجة في القائمة الواردة في الصفحات السابقة. وتدل مواضع الحذف المشار إليها بالنقاط (...) في النصوص على أن أجزاء من الوثيقة قد حذفت. ويرد ابتداء من الصفحة ٥٣١ فهرس بمواضيع الوثائق.

الوثيقة ١

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يشير فيها إلى طلب الصومال إدراج الحالة في الصومال في جدول أعمال مجلس الأمن

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر التي وجهها دولة رئيس وزراء الصومال السيد عمر عرته غالب إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام معا وذكر فيها أنه سيكون بالغ الامتنان لو أمكن إدراج الحالة في الصومال في جدول أعمال مجلس الأمن وإبلاغه عن أنسب وقت لوصوله إلى مقر الأمم المتحدة من أجل مناقشة هذه المسألة مع أعضاء مجلس الأمن.

وأود، فيما يتعلق بالطلب الذي تقدم به رئيس وزراء الصومال، أن أؤكد أنني تسلمت من الرئيس عبدو ضيوف، بوصفه رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ يوجه فيها الانتباه إلى القرار المتعلق بالحالة في الصومال الذي اتخذه مؤتمر القمة الإسلامي السادس الذي عقد في داكار في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وقد طلب مؤتمر القمة من رئيسه، في الفقرة ٩ من منطوق ذلك القرار، أن يجري الاتصالات المناسبة مع الأمين العام للأمم المتحدة بقصد النظر في إمكانية مساهمة الأمم المتحدة في إعادة بناء السلام في الصومال. وطلب الرئيس ضيوف أيضا موافاته بآرائي واقتراحاتي بشأن سبل ووسائل الاضطلاع بمبادرة فورية تستهدف إعادة بناء السلام في الصومال.

وعقب هذه التطورات طلبت من وكيل الأمين العام جيمس أ. س. جونا أن يقيم اتصالات مع حكومة السنغال ومع الأطراف أيضا بشأن قرار منظمة المؤتمر الإسلامي، وسيسافر إلى الصومال في المستقبل القريب.

ومنذ بداية الحرب الأهلية في الصومال وأنا على اتصال، عن طريق ممثلي، بأطراف النزاع. واجتمع السيد جونا مرتين، بالنيابة عني، مع رئيس جيبوتي بشأن المبادرة الإقليمية التي اتخذتها حكومة جيبوتي للتوصل إلى حل سلمي. وفي تموز/ يوليه ١٩٩١، رحبت بالقرارات التي توصلت إليها الجماعات الصومالية في الجولة الثانية من محادثاتها المعقودة في جيبوتي والتي أرست فيها إطارا للتسوية السلمية. ومما يؤسف له أن الحرب الأهلية التي دمرت في الواقع الهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي في البلد، استمرت دون توقف وأسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ونتيجة لاشتداد القتال وتدهور الحالة الأمنية، لم يعد موظفو الأمم المتحدة المشتركون في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة قادرين على العمل في القطاعين الأوسط والجنوبي من البلد، وسحبوا إثر ذلك. ولكن استمر تقديم هذه المساعدة في الشمال بناء على فهم واضح بأن تقديمها لا يعني الاعتراف بالسلطات المحلية بأي شكل من الأشكال. ونظرا للحاجة الماسة إلى استئناف المساعدة الإنسانية الطارئة، وخاصة في العاصمة، أذنت بممارسة بعض المرونة في إجراءات الأمم المتحدة الأمنية من أجل السماح لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها بالعودة إلى الصومال لاستئناف عملياتها بأسرع ما يمكن.

وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، كرر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الإعراب عن عظيم قلقه إزاء تقاتل الإخوة في الصومال وناشد المجتمع الدولي أن يشجع الأطراف على السعي إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع. وأبلغنا بعد ذلك تأييده لنظر مجلس الأمن على الفور في هذه المسألة الشديدة الإلحاح بغية تيسير التوصل إلى تسوية سلمية.

وإني وقد أخذت جميع العوامل الآنفة الذكر في الحسبان، اتفق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في رأيه.

وتفضلوا سعادة الرئيس، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) خافيير **بيريز دي كوييار**

الوثيقة ٢

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ من الصومال يوجه فيها انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في الصومال

S/23445، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

أتشرف بأن أرسل نسخة من رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وردت من عمر عرته غالب، يطلب مني فيها عرض حالة الصومال المتردية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد فهمت أيضا أن السيد عرته عرض هذه الحالة على الأمين العام للأمم المتحدة وعلى رئيس مجلس الأمن، في رسالة رقمها PR/OF/12/91، مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، أرفق طيه نسخة منها.

وكما تعلمون، فالسيد عرته عين بصفة مؤقتة رئيسا لوزراء الصومال، في إطار ترتيبات وافقت عليها جميع الأحزاب السياسية الصومالية التي شاركت في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، الذي عقد في جيبوتي في تموز/ يوليه ١٩٩١.

ولما كانت أوضاع الحرب الأهلية في الصومال تتفاقم يوما بعد آخر، فإني أؤيد نداء السيد عرته الموجه إلى مجلس الأمن لكي يعقد على الفور اجتماعا ينظر في تفاقم الورطة الإنسانية السائدة في الصومال.

وسأكون جد ممتن لو عملتم على تعميم هذه الرسالة وضميمتها، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاتون محمد حسن

القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة إلى القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الصومال الدائمة لدى الأمم المتحدة من رئيس وزراء الصومال

نخولكم، بمقتضى رسالتنا هذه، أن تعرضوا على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تفاصيل الحالة المتردية في الصومال، ولا سيما القتال الجاري في مقديشو.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للثناء على الدور الشجاع الفعال، الذي اضطلع به السيد جيمس جونا أمين عام الأمم المتحدة المساعد والوفد المرافق له.

وأنا على ثقة من أن مجلس الأمن سيخلص - بفضل ما يتمتع به الدكتور بطرس غالى الأمين العام الجديد من معرفة بالحقائق الأساسية والتزام مسبق بالوفاق في الصومال - إلى برنامج مؤلف من إجراءات فعالة لإنهاء القتال والإسهام في إحلال السلم والاستقرار في البلد.

أما أنا، فعلى استعداد لتقديم كل تفسير أو توضيح قد يطلب مني تقديمه عند حضوري اجتماع مجلس الأمن.

(توقيع) عمر عرته غالب

رئيس وزراء الصومال

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء الصومال

يلغني أن سعادة السيد عبدو ضيوف رئيس مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد وجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة تتصل بحالة الاضطراب السائدة في الصومال.

وسأكون في غاية الامتنان لو أمكنكم إدراج هذا البند في جدول الأعمال وإخطاري بأنسب وقت لحضوري إلى مقر الأمم المتحدة، لمناقشة هذه المسألة مع أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) عمر عرته غالب

رئيس وزراء الصومال

الوثيقة ٣

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ من المغرب يحيل بها قرارا بشأن الصومال اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

S/23448، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

أتشرف بأن أرجو تعميم نص قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي اتخذه في دورته غير العادية المعقودة في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بشأن الموقف في جمهورية الصومال الديمقراطية، وذلك بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد سنوسي
السفير
الممثل الدائم للمملكة المغربية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

[الأصل: بالعربية]

قرار اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بشأن الوضع في جمهورية الصومال الديمقراطية

القرار رقم ٥١٥٧ الذي اعتمده مجلس الجامعة في دورته غير العادية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بشأن الوضع في الصومال

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة، وعلى مذكرة وزارة خارجية جمهورية مصر العربية رقم ١١ بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وعلى المذكرة التفسيرية لجمهورية مصر العربية بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بشأن تطورات الوضع في الصومال،

وبعد أن تدارس التطورات السياسية الخطيرة التي استجدت على الساحة الصومالية، نتيجة استمرار تردي الأوضاع والانقسام الوطني وتواصل الاقتتال الداخلي، وانعدام الأمن والاستقرار،

وإذ يعرب عن قلقه الكبير لهذه التطورات التي تشكل تهديدا متعاظما لوحدة الصومال الوطنية والترابية وسلامته الإقليمية، وتؤدي في حال استمرارها إلى نتائج وخيمة على المصالح القومية العليا للأمة العربية وأمنها القومي،

وإذ يعبر عن انشغاله بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الصومالي، والأسف العميق على آلاف الضحايا الذين سقطوا خلال القتال الدائر بالعاصمة، وما نجم عنه من تدهور مريع في الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية، وانهيار في بنية الاقتصاد الصومالي، وشلل في هياكل الدولة ومؤسساتها،

وإذ يؤكد مجددا على قراره رقم ٥٠٩٧ د.ع (٩٦) بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ بالحرص الكامل على وحدة الصومال الوطنية والترابية وسلامته الإقليمية، وبذل كل الجهود الممكنة للحفاظ على الصومال الموحد، ونشر الأمن والاستقرار في ربوعه،

وبعد أن استعرض الجهود العربية المتواصلة لتحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية الصومالية وحفظ وحدة الصومال، وأمنه واستقراره،

يقرر:

١ - دعوة جميع الأطراف الصومالية المتقاتلة إلى وقف الاقتتال فورا تمهيدا لحل المنازعات بالطرق السلمية في إطار الحوار والوفاق الوطني اللذين يشكلان السبيل الوحيد إلى حقن دماء الشعب الصومالي، وحفظ مصالحه الوطنية العليا؛

٢ - تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة وبصورة فورية مع السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء لتشكيل لجنة وزارية تتولى إجراء الاتصالات العاجلة، وبالأسلوب الذي تراه مناسبا، بأطراف النزاع في الصومال والتمهيد لدعوة هذه الأطراف إلى اجتماع عاجل يعقد في إطار جامعة الدول العربية لبحث أنسب الطرق للوصول إلى حل يحقق للصومال الشقيق وحدته ولشعبه الأمن والاستقرار؛

٣ - تقديم معونات عاجلة للصومال تسهم فيها كل الدول العربية من أجل تمكين شعب الصومال من التغلب على ظروف الحياة الصعبة والمأساوية التي يعيشها وخطر المجاعة التي تهدده، وتقديم بيانات إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن هذه الصعوبات؛

٤ - تفويض الأمين العام بفتح حساب خاص لتلقي المعونات المالية المخصصة لإغاثة الصومال، واتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لحصر وتنسيق المعونات العينية التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصومال وضمان انسيابها؛

٥ - الإعراب عن الشكر لكافة المنظمات الإقليمية والدولية للجهود التي بذلت بهذا الشأن ومناشدتها العمل من أجل دعم جهود جامعة الدول العربية والتنسيق معها في مساعيها الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار وتثبيته في الصومال؛

٦ - توجيه الشكر إلى الأمين العام لما بذله من جهد في هذا الشأن، وتكليفه مواصلة مساعيه، واعتبار هذه الدورة غير العادية لمجلس الجامعة مفتوحة لمتابعة تطورات الوضع بالصومال وتعود إلى الانعقاد بدعوة من الأمين العام.

الوثيقة ٤

قرار مجلس الأمن الذي يحث فيه على وقف فوري لإطلاق النار في الصومال ويفرض به حظرا على جميع الأسلحة المسلّمة إلى الصومال

القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره الطلب المقدم من الصومال كي ينظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال[١]،

وقد استمع إلى تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، وإذ يثني على المبادرة التي اتخذها في الميدان الإنساني،

وإذ جزع جزعا شديدا لسرعة تدهور الحالة في الصومال والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية وتفشي الأضرار المادية الناجمة عن النزاع في ذلك البلد، وإذ يدرك ما يترتب عليه من عواقب على الاستقرار والسلم في المنطقة،

وقد شعر بالقلق لأن استمرار هذه الحالة يشكل، كما جاء في تقرير الأمين العام، تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يذكر بما يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة من مسؤولية أساسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يذكر أيضا بأحكام الفصل الثامن من الميثاق،

وإذ يعرب عن تقديره للمنظمات الدولية والإقليمية التي قدمت المساعدة إلى السكان المتضررين من جراء النزاع، وإذ يعرب عن أسفه لفقدان موظفين من هذه المنظمات لحياتهم عند ممارستهم لمهامهم الإنسانية،

وإذ يحيط علما بالنداءات التي وجهها إلى الأطراف رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١[٢]، وجامعة الدول العربية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢[٣]،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، ويعرب عن قلقه إزاء الحالة السائدة في ذلك البلد؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضطلع فورا بالإجراءات اللازمة لزيادة المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال، وذلك بالارتباط بالمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، وأن يقوم، تحقيقا لهذه الغاية، بتعيين منسق للإشراف على تسليم هذه المساعدة بفعالية؛

٣ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالاتصال فورا بجميع الأطراف المشتركة في ذلك النزاع، والتماس التزامها بوقف الأعمال العدائية لإتاحة توزيع المساعدة الإنسانية، والتشجيع على الالتزام بوقف إطلاق النار والامتثال له والمساعدة في عملية إيجاد تسوية سياسية للنزاع في الصومال؛

٤ - **يحث بشدة** جميع أطراف النزاع على أن توقف الأعمال العدائية فورا وتتفق على وقف لإطلاق النار وتعزز عملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال؛

٥ - **يقرر**، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم جميع الدول فورا، من أجل تحقيق مقاصد إقرار السلم والاستقرار في الصومال، بتنفيذ حظر عام كامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك؛

٦ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه المساهمة في زيادة التوتر وعرقلة التوصل، أو تأخير التوصل، عن طريق التفاوض إلى نتيجة سلمية للنزاع في الصومال، تتيح لجميع الصوماليين أن يقرروا مستقبلهم ويشيدوه في سلم؛

٧ - **يطلب** إلى جميع الأطراف التعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغاية وتيسير تسليم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية الأخرى المساعدة الإنسانية لجميع من هم بحاجة إليها، تحت إشراف المنسق؛

٨ - **يحث** جميع الأطراف على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة الأفراد الذين يوفدون لتقديم المساعدة الإنسانية، ومساعدتهم على أداء مهامهم وكفالة الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه المتعلقة بحماية السكان المدنيين؛

٩ - **يطلب** إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تساهم في جهود تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان في الصومال؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن؛

١١ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي.

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٢**، الوثيقة S/23445.

(٢) المرجع نفسه، الوثيقة S/23469، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، الوثيقة S/23448، المرفق.

الوثيقة ٥

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية يدعوها فيها إلى المشاركة في المشاورات بشأن الصومال في نيويورك

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة إلى السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، من الأمين العام

عزيزي السيد الأمين العام،

كما تعلمون، اتخذ مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المتعلق بالصومال. وقد أُرسل نص هذا القرار إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، اللواء إبراهيم بابنغيدا، نظرا لاهتمام منظمة الوحدة الأفريقية بهذه المسألة.

لقد سنحت لنا أثناء زيارتكم الأخيرة إلى نيويورك فرصة تبادل آراء تمهيدية حول أفضل الطرق التي يمكن أن تتعاون بها منظمتانا في تناول الجوانب العريضة لمشكلة الصومال. واتفقنا، كلانا، عندئذ على أنه ينبغي إعطاء أولوية عليا في بادئ الأمر للدعوة إلى وقف إطلاق النار فورا. ولذا يسرني أن ألاحظ أن مجلس الأمن دعا الأطراف في القرار الآنف الذكر إلى وقف جميع الأعمال العدائية والموافقة على وقف إطلاق النار.

ولقد اتخذت الخطوات اللازمة لإطلاع مختلف الفصائل في الصومال على هذا القرار، ولا سيما الرئيس المؤقت علي مهدي محمد ورئيس المؤتمر الصومالي المتحد اللواء محمد فارح عيديد. وقد تسلمتُ من الرئيس المؤقت علي مهدي محمد تأكيدا خطيا بقبول القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

وعندما سُلم القرار إلى نائب الرئيس الأول للواء عيديد، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، اتفق على أن يرسل رد كتابي من اللواء عيديد في غضون هذا الأسبوع. ولم أتسلم إلا اليوم، ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، الرد الرسمي من اللواء عيديد على قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وأثار اللواء عيديد في رده عددا من المسائل بخصوص القرار ولكنه لم يبين تحديدا ما إذا كان يقبل به أم لا، وعلى وجه الخصوص ما يتصل منه بوقف إطلاق النار. وطلب من مجلس الأمن فضلا عن ذلك أن يعيد النظر في هذه المسألة.

وإني لعلى يقين من أنكم لن تختلفوا معي في أن الالتزام بوقف الأعمال العدائية ما هو إلا الخطوة الأولى. أما الخطوة الثانية والحاسمة، وهي التوصل إلى ترتيبات تكفل استتباب وقف إطلاق النار، فسوف تقتضي في اعتقادي تعاون منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولذا أود التشاور معكم بشأن أفضل طريقة يمكن لمنظمتينا أن تساعدا بها، جنبا إلى جنب مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الفصائل الصومالية والجماعات السياسية على بلوغ هذين الهدفين. واعتقادي الآن أنه ربما يكون من المفيد أن يعقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة لاستكشاف أفضل سبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولوضع إطار لمواصلة صنع السلام في الصومال.

ولهذا أقترح دعوة ممثلكم للقدوم إلى نيويورك خلال أسبوع العاشر من شباط/ فبراير ١٩٩٢ من أجل هذه المشاورات. وأقترح أيضا دعوة الطرفين الرئيسيين المعنيين في مقديشو، أي الرئيس المؤقت علي مهدي واللواء محمد فارح عيديد، للقدوم إلى نيويورك لهذا الغرض، وعندما تكتمل هذه المرحلة الأولى، نقرر من بعدها، باشتراك جميع الأطراف الأخرى في الصومال، طرائق التوسع في نطاق الاستقرار السياسي.

أما الآن، فأود إفادتكم بأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، تتشاور حاليا حول السبل والوسائل المناسبة لإعمال الفقرة ٢ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المتعلقة بترتيبات زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى شعب الصومال.

وإني واثق من أن تعاوننا على معالجة الأزمة في الصومال سيثبت مرة أخرى فائدة التنسيق والتعاون بين منظمتينا.

وأتطلع إلى تلقي رد فعلكم في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة إلى الدكتور حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،من الأمين العام

عزيزي الأمين العام،

كما تعلمون، اتخذ مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) بشأن الصومال. ولقد أُرسل نص هذا القرار إلى الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الرئيس عبدو ضيوف، نظرا لاهتمام منظمة المؤتمر الإسلامي بهذه المسألة. وكما ستلاحظون، أحاط مجلس الأمن علما في الفقرة ٨ من الديباجة بقرار منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الحالة في الصومال.

ويبدو لي أنه ينبغي إجراء محادثات تمهيدية لتقرير أفضل طريقة يمكن أن تتعاون بها منظمتانا في تناول الجوانب العريضة لمشكلة الصومال. وسيكون من الضروري في هذا الصدد أن تعطى أولوية عليا في بادئ الأمر للدعوة التي وجهها مجلس

الأمن إلى الأطراف لوقف جميع الأعمال العدائية والموافقة على وقف إطلاق النار.

ولقد اتخذت الخطوات اللازمة لإطلاع مختلف الفصائل في الصومال على هذا القرار، ولا سيما الرئيس المؤقت علي مهدي محمد ورئيس المؤتمر الصومالي المتحد اللواء محمد فارح عيديد. وقد تسلمت من الرئيس المؤقت علي مهدي محمد تأكيدا خطيا بقبول القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

وعندما سُلم القرار إلى نائب الرئيس الأول اللواء عيديد في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، اتفق على أن يرسل رد كتابي من اللواء عيديد في وقت ما خلال هذا الأسبوع. ولم أتسلم إلا اليوم، ٣١ كانون الثاني/ يناير، الرد الرسمي من اللواء عيديد على قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وأثار اللواء عيديد في رده عددا من المسائل بخصوص القرار ولكنه لم يبين تحديدا ما إذا كان يقبل به أم لا، وعلى وجه الخصوص ما يتصل منه بوقف إطلاق النار. وطلب من مجلس الأمن فضلا عن ذلك أن يعيد النظر في هذه المسألة.

وإني لعلى يقين من أنكم لن تختلفوا معي في أن الالتزام بوقف الأعمال العدائية ما هو إلا الخطوة الأولى. أما الخطوة الثانية والحاسمة، وهي التوصل إلى ترتيبات تكفل استتباب وقف إطلاق النار، فسوف تقتضي في اعتقادي أن تبذل جميع المنظمات المعنية جهودا مشتركة. ولهذا أود التشاور معكم بشأن أفضل طريقة يمكن أن نساعد بها معا الفصائل الصومالية والجماعات السياسية على بلوغ هذين الهدفين. واعتقادي الآن أنه ربما يكون من المفيد أن يعقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة لاستكشاف أفضل طرق التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولوضع إطار لمواصلة صنع السلام في الصومال.

ولهذا أقترح دعوة ممثلكم للقدوم إلى نيويورك خلال أسبوع العاشر من شباط/ فبراير ١٩٩٢ للتشاور في هذا الأمر، بالإضافة إلى ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية. وأقترح أيضا دعوة الطرفين الرئيسيين المعنيين في مقديشو، أي الرئيس المؤقت علي مهدي واللواء محمد فارح عيديد، للقدوم إلى نيويورك لهذا الغرض. وعندما تكتمل هذه المرحلة الأولى، نقرر من بعدها، باشتراك جميع الأطراف الأخرى في الصومال، طرائق التوسع في نطاق الاستقرار السياسي.

أما الآن، فأود إفادتكم بأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، تتشاور حاليا حول السبل والوسائل المناسبة لإعمال الفقرة ٢ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المتعلقة بترتيبات زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى شعب الصومال.

وإنني واثق من أن تعاوننا على معالجة الأزمة في الصومال سيثبت مرة أخرى فائدة التنسيق والتعاون بين منظمتينا.

وأتطلع إلى تلقي رد فعلكم في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) بطرس **بطرس غالى**

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة إلى السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، من الأمين العام

عزيزي السيد الأمين العام،

كما تعلمون، اتخذ مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) بشأن الصومال. وكما ستلاحظون، أحاط مجلس الأمن علما في الفقرة ٨ من الديباجة بقرار الجامعة العربية بشأن الحالة في الصومال، الوارد في وثيقة الأمم المتحدة S/23448.

ويبدو لي أنه ينبغي إجراء محادثات تمهيدية لتقرير أفضل طريقة يمكن أن تتعاون بها منظمتانا في تناول الجوانب العريضة لمشكلة الصومال. وسيكون من الضروري في هذا الصدد أن تعطى أولوية عليا في بادئ الأمر للدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى الأطراف لوقف جميع الأعمال العدائية والموافقة على وقف إطلاق النار.

ولقد اتخذت الخطوات اللازمة لتوجيه انتباه مختلف الفصائل في الصومال إلى هذا القرار، ولا سيما الرئيس المؤقت علي مهدي محمد ورئيس المؤتمر الصومالي المتحد اللواء محمد فارح عيديد. وقد تسلمت من الرئيس المؤقت علي مهدي محمد تأكيدا خطيا بقبول القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

وعندما سُلم القرار إلى نائب الرئيس الأول اللواء عيديد في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، اتفق على أن يرسل رد كتابي من اللواء عيديد في وقت ما في غضون هذا الأسبوع. ولم أتسلم إلا اليوم، ٣١ كانون الثاني/ يناير، الرد الرسمي من اللواء عيديد على قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وأثار اللواء عيديد في رده عددا من المسائل بخصوص القرار ولكنه لم يبين تحديدا ما إذا كان يقبل به أم لا، وعلى وجه الخصوص ما يتصل منه بوقف إطلاق النار. وطلب من مجلس الأمن فضلا عن ذلك أن يعيد النظر في هذه المسألة.

وإني لعلى يقين من أنكم لن تختلفوا معي في أن الالتزام بوقف الأعمال العدائية ما هو إلا الخطوة الأولى. أما الخطوة الثانية والحاسمة، وهي التوصل إلى ترتيبات تكفل استتباب وقف إطلاق النار، فسوف تتطلب في اعتقادي تعاون جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولذا أود التشاور معكم بشأن أفضل طريقة يمكن لمنظمتينا أن تساعدا بها، جنبا إلى جنب مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الفصائل الصومالية والجماعات السياسية على بلوغ هذين الهدفين. واعتقادي الآن أنه ربما يكون من المفيد أن يعقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة لاستكشاف أفضل طرق التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولوضع إطار لمواصلة صنع السلام في الصومال.

ولهذا أقترح دعوة ممثلكم للقدوم إلى نيويورك خلال أسبوع العاشر من شباط/ فبراير ١٩٩٢ من أجل هذه المشاورات. وأقترح أيضا دعوة الطرفين الرئيسيين المعنيين في مقديشو، أي الرئيس المؤقت علي مهدي واللواء محمد فارح عيديد، للقدوم إلى نيويورك لهذا الغرض. وعندما تكتمل هذه المرحلة الأولى، نقرر من بعدها، باشتراك جميع الأطراف

الأخرى في الصومال، طرائق التوسع في نطاق الاستقرار السياسي.

أما الآن، فأود إفادتكم بأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، تتشاور حاليا حول السبل والوسائل المناسبة لإعمال الفقرة ٢ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المتعلقة بترتيبات زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى شعب الصومال.

وإني واثق من أن تعاوننا على معالجة الأزمة في الصومال سيثبت مرة أخرى فائدة التنسيق والتعاون بين منظمتينا.

وأتطلع إلى تلقي رد فعلكم في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) بطرس **بطرس غالى**

الوثيقة ٦

بلاغ مشترك مؤرخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢ من الأمين العام للأمم المتحدة، وكبار مسؤولي جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)

نشرة الأمم المتحدة الصحفية IHA/431، **١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢**

عقد الأمين العام بطرس بطرس غالى مع كبار المسؤولين الممثلين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بعد ظهر هذا اليوم، في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، مشاورات حول الحالة في الصومال تستهدف تعزيز استعادة السلام والاستقرار إلى الصومال. وعقد هذا الاجتماع عشية مشاوراتهم مع ممثلي الفصائل المتحاربة في مقديشو. وأكدوا في هذا الصدد أن هذه المشاورات في نيويورك لا تخص سوى الأطراف المتقاتلة في مقديشو وأنها تشكل خطوة أولى أساسية نحو إقامة سلام دائم في الصومال، ولا تعني ضمنا بأي شكل من الأشكال الاعتراف بأي من الجماعات أو الفصائل الصومالية.

وأكد الاجتماع ضرورة وقف الأعمال العدائية على الفور والاتفاق على وقف لإطلاق النار من أجل وضع حد للخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار المادية الناجمة عن النزاع، دون مزيد من الإبطاء. وأكد أيضا أن وقف إطلاق النار شرط ضروري مسبق لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة للسكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال المحتاجين إليها أمس الحاجة.

واتفق الاجتماع على أن النزاع الدائر في الصومال يؤثر في السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد كرر المشتركون الإعراب عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وأكدوا من جديد تصميمهم على العمل معا من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإعادة السلام والاستقرار إلى الصومال.

الوثيقة ٧

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد توني ب. هول، رئيس لجنة سيليكت للمجاعة، مجلس نواب الولايات المتحدة، تتعلق بتقديم الإغاثة الطارئة إلى الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

عزيزي النائب هول،

أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ التي أعربتم لي فيها عن بالغ جزعكم وقلقكم إزاء الوضع الحالي في الصومال. وإني أشاطركم تماما ما أبديتموه من آراء في هذا الصدد. وكما ذكرتم، فإن اعتماد مجلس الأمن القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) يمثل خطوة هامة في الجهود المبذولة لإنهاء هذه الكارثة البشرية.

لقد حدد هذا القرار خطوات معينة في الجهد الرامي إلى إقامة سلام في الصومال، ومن أهم هذه الخطوات الاتفاق على وقف إطلاق النار في مقديشو. فبدون ذلك تواجه الأمم المتحدة عوائق كأداء في جهودها الرامية إلى تنفيذ أنشطة الإغاثة. وبناء عليه، ووفقا لما يقضي به قرار مجلس الأمن، اتخذت مبادرة دعوة ممثلي فصيلتي المؤتمر الصومالي المتحد المتحاربين إلى الاجتماع بي هنا في نيويورك، وآمل أن يكون في ذلك خطوة إيجابية نحو وقف إطلاق النار. ودعوت في الوقت نفسه ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الاشتراك معي في هذه المشاورات كي تمارس جميع الأطراف المعنية نفوذها في محاولة ترمي إلى إنهاء المأساة في الصومال.

وفي غضون ذلك، تأكدوا أننا ننفذ حاليا مع وكالات منظومة الأمم المتحدة خططا للطوارئ لمعالجة الأزمات الراهنة التي يواجهها الشعب في جنوب الصومال. ومن ضمن ما ترمي إليه هذه الخطط استئجار "سفينة أم" يمكن أن تورد منها المساعدة الغوثية الغذائية وغير الغذائية إلى مقديشو والمناطق المحيطة بها، بواسطة صنادل الإنزال. ويتواجد حاليا موظفو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي في جنوب الصومال لوضع الصيغة النهائية لخطط توزيع هذه المساعدات على السكان المنكوبين وللترتيب لإمكانية إنزال ونقل الإمدادات اللازمة بالطائرات. ونحن نتعاون في هذه الترتيبات، بالطبع، مع المنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وكما تحثون عليه في رسالتكم، سنقوم بتأمين الموافقة والضمانات من الأطراف المتنازعة من أجل القيام فورا بإنشاء ممرات ومناطق حدود ليتسنى توفير الإغاثة الطارئة بصورة مستمرة ما دامت لازمة. وما فتئنا نؤكد لأطراف النزاع أنه لا يسعنا الوقوف متفرجين وآلاف الأبرياء يعانون.

وستظل الأمم المتحدة تعتمد، في جميع ما تبذله من جهود لهذه الغاية، على الدعم المعنوي والعملي من المجتمع الدولي، ومن حكومتكم بوجه خاص.

وأشكركم مرة أخرى على دعمكم في هذه المسألة.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٨

بلاغ مشترك مؤرخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ صدر عند اختتام المناقشات بين مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلي الفصائل الصومالية المتنازعة في مقديشو

نشرة الأمم المتحدة الصحفية IHA/434، **١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢**

عقد الأمين العام بطرس بطرس غالي عقب اجتماعه في ١٢ شباط/ فبراير بممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعا منفردا في ١٣ شباط/ فبراير مع ممثلي كل من الفصيلتين الصوماليتين المتنازعتين في مقديشو.

ووجه الأمين العام انتباه الفصيلتين الصوماليتين إلى البيان المشترك الذي أصدرته في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث وحثهما على التعهد بوقف الأعمال القتالية في مقديشو على الفور وتيسير التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لهذا النزاع. وأكد أن من شأن ذلك أن يساعد على زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى شعب الصومال.

وفي غضون الأيام الثلاثة الأخيرة، اجتمع ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية منفردين بممثلي الفصيلتين الصوماليتين ليبحثوا معهما ضرورة وقف الأعمال العدائية على الفور والاتفاق على وقف إطلاق النار في مقديشو.

وعند اختتام المحادثات هذا المساء، تعهدت الفصيلتان الصوماليتان بوقف الأعمال العدائية على الفور والحفاظ على وقف إطلاق النار في مقديشو. ولهذه الغاية، وقعا تعهدات بهذا المعنى بحضور ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث. ووافقا فضلا عن ذلك على قيام وفد رفيع المستوى مؤلف من ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث بزيارة مقديشو قبل نهاية شباط/ فبراير لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد أكدت إحدى الفصيلتين الصوماليتين أن اتفاق وقف إطلاق النار لن يدوم بدون رصد وإشراف دوليين.

وأكد ممثلو الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي الأهمية القصوى التي يعلقونها على الالتزام الذي تعهدت به الفصيلتان الصوماليتان في هذا الصدد. وأعربوا عن ثقتهم في أن الطرفين سيحترمان التزاماتهما احتراما تاما كتعبير ملموس عن حسن نيتهما والتزامهما بالسلام.

وتبادل ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث الآراء، فضلا عن ذلك، حول الطرائق الواجب اتباعها في المرحلة القادمة من جهودهم المشتركة، أي عقد مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية يستهدف تحقيق تسوية سلمية دائمة للمشكلة الصومالية. وتوصلوا إلى تفاهم فيما بينهم حول أفضل الطرق لتناول مسألة الاشتراك في المؤتمر ومكان عقده.

الوثيقة ٩

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يقترح فيه إيفاد فريق فني لإعداد خطة تنفيذية لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو واستكشاف السبل الكفيلة بضمان توصيل المساعدة الإنسانية دون عوائق

S/23693، ١١ آذار/ مارس ١٩٩٢

مقدمة

١ - اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٣٠٣٩ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المتعلق بالحالة في الصومال، وفيما يلي النص الكامل للقرار:

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره الطلب المقدم من الصومال كي ينظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال(S/23445)،

وقد استمع إلى تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، وإذ يثني على المبادرة التي اتخذها في الميدان الإنساني،

وإذ جزع جزعا شديدا لسرعة تدهور الحالة في الصومال والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية وتفشي الأضرار المادية الناجمة عن النزاع في ذلك البلد، وإذ يدرك ما يترتب عليه من عواقب على الاستقرار والسلم في المنطقة،

وقد شعر بالقلق لأن استمرار هذه الحالة يشكل، كما جاء في تقرير الأمين العام، تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يذكر بما يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة من مسؤولية أساسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يذكر أيضا بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن تقديره للمنظمات الدولية والإقليمية التي قدمت المساعدة إلى السكان المتضررين من جراء النزاع، وإذ يعرب عن أسفه لفقدان موظفين من هذه المنظمات لحياتهم عند ممارستهم لمهامهم الإنسانية،

وإذ يحيط علما بالنداءات التي وجهها إلى الأطراف رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وجامعة الدول العربية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، ويعرب عن قلقه إزاء الحالة السائدة في ذلك البلد؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضطلع فورا بالإجراءات اللازمة لزيادة المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال، وذلك بالارتباط بالمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، وأن يقوم، تحقيقا لهذه الغاية، بتعيين منسق للإشراف على تسليم هذه المساعدة بفعالية؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالاتصال فورا بجميع الأطراف المشتركة في ذلك النزاع، والتماس التزامها بوقف الأعمال العدائية لإتاحة توزيع المساعدة الإنسانية، والتشجيع على الالتزام بوقف إطلاق النار والامتثال له، والمساعدة في عملية إيجاد تسوية سياسية للنزاع في الصومال؛

٤ - **يحث بشدة** جميع أطراف النزاع على أن توقف الأعمال العدائية فورا وتتفق على وقف لإطلاق النار وتعزز عملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال؛

٥ - **يقرر**، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم جميع الدول فورا، من أجل تحقيق مقاصد إقرار السلم والاستقرار في الصومال، بتنفيذ حظر عام كامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك؛

٦ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه المساهمة في زيادة التوتر وعرقلة التوصل، أو تأخير التوصل، عن طريق التفاوض إلى نتيجة سلمية للنزاع في الصومال، تتيح لجميع الصوماليين أن يقرروا مستقبلهم ويشيدوه في سلام؛

٧ - **يطلب** إلى جميع الأطراف التعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغاية وتيسير تسليم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية الأخرى المساعدة الإنسانية لجميع من هم بحاجة إليها، تحت إشراف المنسق؛

٨ - **يحث** جميع الأطراف على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة الأفراد الذين يوفدون لتقديم المساعدة الإنسانية، ومساعدتهم على أداء مهامهم وكفالة الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه المتعلقة بحماية السكان المدنيين؛

٩ - **يطلب** إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تساهم في جهود تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان في الصومال؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن؛

١١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد الاستعراض المستمر إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي.

٢ - وهذا التقرير مقدم تنفيذا للمادة ١٠ من القرار. والتقرير يتناول بصفة خاصة تنفيذ الفقرة ٣ من القرار وهي الفقرة التي طلب فيها مجلس الأمن مني أن أقوم، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالاتصال فورا بجميع الأطراف المشتركة في النزاع والتماس التزامها بوقف الأعمال العدائية لإتاحة توزيع المساعدة الإنسانية، والتشجيع على الالتزام بوقف لإطلاق النار والامتثال له، والمساعدة في عملية إيجاد تسوية سياسية للنزاع في الصومال.

٣ - وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، أحلتُ نص القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) إلى الرئيس المؤقت علي مهدي محمد وإلى اللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد، وكذلك إلى الأطراف الأخرى المهتمة في الصومال.

٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وموجهة إلي، أكد الرئيس المؤقت علي مهدي محمد قبوله للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، بعث اللواء محمد فارح عيديد رده على القرار وأثار فيه بعض المسائل المتعلقة بالقرار ودعا المجلس إلى إعادة النظر في المسألة، غير أنه لم يبين بالتحديد ما إذا كان قد قبل القرار أم لم يقبله.

٥ - وأحيل نص القرار كذلك إلى جميع الدول في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ مع لفت انتباهها إلى الفقرات ٥ و ٦ و ٩ وطلب منها أن تقدم في أقرب وقت ممكن، بما لا يتجاوز ٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢، معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكوماتها لتنفيذ حظر عام كامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال والمساهمة في جهود تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان في الصومال. وقد أحلتُ أيضا نص القرار إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة الرئيس إبراهيم بابنغيدا رئيس نيجيريا.

٦ - وبالمثل، أحيل نص القرار، في التاريخ نفسه، إلى المنظمات الدولية مع لفت انتباهها، بصفة خاصة، إلى الفقرتين ٢ و ٩ من القرار، وطلب منها أن تقدم في أقرب وقت ممكن، بما لا يتجاوز ٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢، معلومات عن أي إجراء يكون قد اتخذ وفقا لأحكام هاتين الفقرتين من القرار.

الحظر المفروض على الأسلحة

٧ - كما ذكر أعلاه فإني قد بعثت بمذكرة شفوية إلى جميع الدول أطلب منها فيها أن تبلغني بمعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ حظر عام كامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال.

٨ - وحتى ٦ آذار/ مارس ١٩٩٢ كانت قد وصلت ردود من ٦٨ حكومة، وصدرت تلك الردود كوثائق لمجلس الأمن[١].

٩ - وعلى الرغم من وصول ردود من الدول الأعضاء تذكر فيها أنها تحترم بدقة أحكام الفقرة ٥ من القرار فإن كل جبهة من الفصيلتين الصوماليتين ادعت بأن الجانب الآخر يتلقى أسلحة من بعض البلدان في المنطقة.

الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار

عرض عام

١٠ - في الفقرة ٤ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) يحث مجلس الأمن بشدة أطراف النزاع على أن توقف الأعمال العدائية فورا وتتفق على وقف لإطلاق النار.

١١ - ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، استمر القتال العنيف بين الفصيلتين في العاصمة مقديشو مع تعرض مناطق مأهولة بالسكان المدنيين، بشكل مستمر، لنيران القذائف المباشرة ومن بينها قذائف وحدات المدفعية والهاون. وهناك أيضا بعض العناصر المسلحة تسليحا ثقيلا والتي تسيطر على أجزاء من المدينة ومن بينها الميناء البحري والمطار. وبعض هذه الوحدات أعلنت تحالفها مع طرف، أو آخر، من الطرفين المتحاربين في مقديشو في حين لا يخضع بعضها الآخر لسيطرة أي من الطرفين. وفي الأسابيع الأخيرة، كانت هناك زيادة في مستوى العمليات العسكرية المستقلة التي تقوم بها بعض من هذه العناصر المسلحة. وواضح أنه من الممكن أن يشكل وجود هذه العناصر المسلحة تعقيدا رئيسيا في تنفيذ، ورصد، أي وقف لإطلاق النار.

١٢ - وقد أدى القتال إلى انتشار الموت والخراب وإرغام مئات الألوف من المدنيين على الهرب من المدينة والتسبب في نشوء حاجة ملحة للمساعدة الإنسانية الطارئة، كما أوجد تهديدا خطيرا بانتشار المجاعة. كذلك فإن هذا القتال قد أعاق بشكل خطير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتسليم المساعدة الإنسانية، التي توجد حاجة ماسة إليها، إلى السكان المتضررين في مقديشو وحولها. وعلاوة على هذا فإن النزاع قد هدد بنشوء حالة من عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، كما أن استمراره يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وبلدان المنطقة - إثيوبيا وجيبوتي والسودان وكينيا - تعاني، ومعاناة البعض تزيد على معاناة البعض الآخر، من مشكلات مشتركة بينها إلى حد كبير. ونتيجة لهذا فإنه من الممكن أن يكون لتفاقم النزاع في أحد بلدان المنطقة مضاعفات خطيرة في بلد آخر أو في بلدان أخرى.

---

(١) S/23527، و S/23528، و Corr.1، و S/23531، و S/23532، S/23533، S/23536، S/23537، S/23538، S/23539، S/23540، S/23541، S/23542، S/23543، S/23544، S/23545، S/23546، S/23548، S/23549، S/23551، S/23555، S/23559، S/23560، S/23561، S/23562، S/23566، S/23568، S/23571، S/23572، S/23577، S/23578، S/23579، S/23582، S/23583، S/23584، S/23586، S/23587، S/23588، S/23589، S/23593، S/23595، S/23599، S/23601، S/23602، S/23607، S/23611، S/23612، S/23614، S/23615، S/23616، S/23621، S/23623، S/23627، S/23629، S/23630، S/23635، S/23637، S/23650، S/23658، S/23659، S/23660، S/23674، S/23675، S/23677، S/23678، S/23681، S/23682، S/23683، و S/23689.

المشاورات التي جرت في نيويورك

١٣ - عملا بالفقرة ٣ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، بعثت في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ برسالتين إلى الرئيس المؤقت محمد ورئيس المؤتمر الصومالي المتحد، اللواء عيديد، أبلغهما فيهما بتسلم رديهما على رسالتي المؤرختين ٢٣ كانون الثاني/ يناير والتي أبلغتهما فيها، كما سبق أن ذكر، بنص القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وقد دعوتهما إلى المشاركة في مشاورات تجرى في نيويورك خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٢.

١٤ - وقد أبلغت الفصيلتين أن الغرض من الاجتماع هو استكشاف أفضل الطرق للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ووضع إطار لجهود دائمة لتحقيق السلام في الصومال. ومن الممكن أيضا، ضمن الإطار المتفق عليه، النظر في طرق لتحقيق الاستقرار السياسي على نطاق أوسع بحيث يمكن أن تشترك فيه جميع الأطراف الأخرى في الصومال.

١٥ - وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، بعثت برسائل إلى الأمناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أدعوهم فيها إلى إرسال ممثلين لحضور الاجتماع. وقد أبلغت الأمناء العامين في رسالتي بالإجراء الذي اتخذته عملا بقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) والردين اللذين تلقيتهما من الفصيلتين فيما يتعلق بالقرار.

١٦ - وفي رسائل مؤرخة ٢ و ٣ و ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٢ أبلغني الأمناء العامون لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على الترتيب، بقبولهم لدعوتي وباستعدادهم للتعاون معي في الجهود التي أبذلها لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في الصومال. وأبلغني الأمناء العامون أيضا بالخطوات التي اتخذوها للمساعدة في التوصل إلى تسوية للنزاع. وعلاوة على هذا فإن الأمناء العامين قد أبلغوني بأسماء رؤساء وفودهم إلى الاجتماع وذلك على النحو التالي: عن جامعة الدول العربية، السيد مهدي مصطفى الهادي، وكيل الأمين العام؛ وعن منظمة الوحدة الأفريقية، السيد م. ت. مابورانغا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ وعن منظمة المؤتمر الإسلامي، السيد إبراهيم صالح بكر، الأمين العام المساعد.

١٧ - وقد أبلغني الرئيس المؤقت علي مهدي محمد في رسالة مؤرخة ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢ بأن وفده إلى الاجتماع سيرأسه السيد محمد قنياريه أفرح وسيضم أيضا السيد عويس حاجي يوسف والسيد حسين علي شيدو. وأبلغني الرئيس المؤقت أيضا بأن رئيس وفده سيحمل رسالة تفويض تخول الوفد سلطة التفاوض والتوقيع على اتفاق بالنيابة عن الحكومة المؤقتة.

١٨ - وأبلغني اللواء عيديد، من جانبه، في رسالة مؤرخة ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢ بأن وفده إلى المشاورات التي ستجرى في نيويورك سيتألف من الأعضاء التالين: السيد عثمان حسن علي، رئيس الوفد، والسيد شيخ عبد النور حاشي والسيد محمد حسن عوال. وذكر اللواء عيديد أن أعضاء وفده مخولون بالكامل لمناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال كما هو محدد في رسالتي الخاصة بالدعوة والمؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

١٩ - وقد استندت المشاورات التي جرت في نيويورك إلى استراتيجية من مرحلتين. أولا، السعي إلى كفالة التزام الطرفين المتحاربين في مقديشو بوقف الأعمال العدائية للسماح بتوزيع المساعدة الإنسانية وتشجيع وقف إطلاق النار والالتزام به. وثانيا، المساعدة في عملية التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في الصومال عن طريق عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين.

٢٠ - وقد بدأت المحادثات في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢. وترأست اجتماعا لكبار المسؤولين الممثلين للمنظمات الإقليمية الثلاث وللمنظمات الحكومية الدولية من أجل التوصل إلى نهج مشترك لكيفية معالجة المشكلة الصومالية. وفي هذا الصدد، شددت على أنه لن يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا مجديا في الصومال دون تعاون من المنظمات الإقليمية. ومن المهم أن تكون المبادأة من جانب المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، وأن تقوم تلك المنظمات بدور نشط في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل للمشكلة. وما تقدمه تلك المنظمات من دعم وتعاون وإسهام له أهمية أساسية بالنسبة لعرض المسألة على مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب والمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية والقيام بالتعمير في الصومال. والمشاورات لم تركز إلا على الفصيلتين المتحاربتين في مقديشو وكانت خطوة أولى أساسية نحو تحقيق سلام دائم في الصومال. وهذه المشاورات لم تكن تنطوي، بأي حال، على الاعتراف بأية فصيلة صومالية.

٢١ - وفي ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢، التقيت بممثلي كل فصيلة من الفصيلتين المشتركتين في النزاع في مقديشو، على حدة. وقد لفت انتباه أولئك الممثلين إلى الموقف المشترك الذي اتخذته الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية، وحثثتهم على أن يلزموا أنفسهم بوقف فوري للأعمال العدائية وبتسهيل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع في مقديشو. وشددت كذلك على أن تحقيق ذلك من شأنه أن يعجل بتقديم مساعدة إنسانية متزايدة إلى شعب الصومال.

٢٢ - وقد رأس مبعوثي للصومال، الأمين العام المساعد جيمس س. جونا، وفدا مشتركا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية، والتقى ذلك الوفد بكل من الفصيلتين الصوماليتين، على حدة، في ١٣ و ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ للتناقش معهما في إلحاحية التوصل على الفور إلى وقف للأعمال العدائية والاتفاق على وقف لإطلاق النار في مقديشو. وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢، ألزمت الفصيلتان الصوماليتان نفسيهما بوقف فوري للأعمال العدائية وبالمحافظة على وقف لإطلاق النار في مقديشو ووقعت الفصيلتان على تعهدين بهذا المعنى بحضور ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المذكورة أعلاه والمنظمات الحكومية الدولية، واتفقتا على أن يقوم وفد رفيع المستوى من تلك المنظمات بزيارة لمقديشو، قبل نهاية شباط/ فبراير، لوضع الترتيبات لعقد اتفاق لوقف إطلاق النار (انظر المرفق الأول).

وقد رحبت الفصيلتان بقرار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية بإرسال وفد رفيع المستوى إلى مقديشو. وفي هذا الصدد، أكد ممثلو الرئيس المؤقت علي مهدي محمد أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار لا يشتمل على رصد ومراقبة دوليين لن يكتب له الاستمرار.

٢٣ - وبعد التوقيع على التعهدين في ١٤ شباط/ فبراير، تشاور وكيل الأمين العام جونا وممثلو المنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية بشأن تحديد أفضل طريقة لترتيب اتفاق لوقف إطلاق النار وبشأن طرق تنفيذ المرحلة التالية من جهودهم المشتركة، وهي مرحلة عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الشاملة بهدف تحقيق حل سلمي دائم للمشكلة الصومالية. وقد توصل وكيل الأمين العام والممثلون إلى فهم مشترك لكيفية تناول مسائل المشاركة في المؤتمر وجدول أعماله ومكانه.

٢٤ - وخلال إجراء المشاورات والتوقيع على تعهدي وقف إطلاق النار، جرت محاولات للجمع بين الفصيلتين. غير أن الفصيلة التي تمثل اللواء عيديد رفضت ذلك على أساس أنها لا تعترف بالسيد محمد كرئيس مؤقت.

٢٥ - ولسوء الحظ فقد وقعت أعمال عدائية خلال المشاورات التي عقدت في نيويورك وبعد التوقيع على تعهدي ١٤ شباط/ فبراير. وكان هناك بعض القصف المدفعي وخاصة للطريق المؤدي إلى المطار في المنطقة الخاضعة للرئيس المؤقت محمد. وقد أعربت عن قلقي الشديد إزاء تلك الانتهاكات لوقف إطلاق النار لممثلي اللواء عيديد وأكدت ضرورة احترام وقف إطلاق النار وأنه يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تبدي جدية بالنسبة لغرضها والتزامها.

٢٦ - وقد أعطي ممثلو الفصيلتين خلال المشاورات التي جرت في نيويورك انطباعا بأن المجتمع الدولي لن يأخذ مسألة الصومال مأخذ الجد ما لم يبذلوا كل جهد ممكن لاحترام وقف إطلاق النار والالتزامات التي تعهدوا بها. وانتهاكات وقف إطلاق النار أعادت إلى الذهن ملاحظات ممثلي الرئيس المؤقت علي مهدي محمد بأن وقف إطلاق النار لن يكتب له الاستمرار بدون رصد وإشراف دوليين. وأبرزت تلك الانتهاكات أيضا مدى أهمية إيفاد الوفد المشترك إلى مقديشو.

٢٧ - وبموافقة متبادلة، حضر ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢ كي يكونوا موجودين عند نظر المجلس في مسألة الصومال. وعقد الوفد المشترك أيضا خلال وجوده هناك مشاورات مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورؤساء وفود بعض الدول الأعضاء في المنظمة بشأن النزاع الصومالي. وعشية رحلة الوفد المشترك إلى مقديشو، في ٢٩ شباط/ فبراير أصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بيانات تؤيد فيها الجهود التي يقوم بها الوفد المشترك لحل النزاع في مقديشو ودعت الفصيلتين الصوماليتين إلى التعاون بالكامل مع الوفد المشترك (انظر المرفق الثاني). وقد سافر الوفد المشترك إلى مقديشو على أساس الفهم الذي تم التوصل إليه في نيويورك والتعهدات التي قدمتها الفصيلتان لضمان أمن الوفد المشترك وحريته الكاملة في التنقل في مقديشو وحولها.

المشاورات التي جرت في مقديشو

٢٨ - وصل الوفد المشترك إلى مقديشو من أديس أبابا في ٢٩ شباط/ فبراير. وكان الوفد مؤلفا من: من الأمم المتحدة، السيد جيمس س. جونا، وكيل الأمين العام ورئيس الوفد المشترك، والسيد تاييه - بروك زيريهون، موظف للشؤون السياسية، والرائد نولودول ف. ماتيتيني، مساعد المستشار العسكري؛ ومن جامعة الدول العربية، السيد مهدي مصطفى الهادي، الأمين العام المساعد، والسيد سمير حسني عطية، سكرتير ثان؛ ومن منظمة الوحدة الأفريقية، السيد م. ت. مابورانغا، الأمين العام المساعد، والسيد إيميل أوغنيمبا، موظف للشؤون السياسية؛ ومن منظمة المؤتمر الإسلامي، السيد إبراهيم صالح بكر، الأمين العام المساعد، والسيد سلمان بشير، مدير. وتوجه الوفد المشترك إلى مقر اللواء عيديد الذي كان أقرب إلى المطار. وبعد الظهر، سافر الوفد المشترك بالسيارة إلى الجزء الشمالي من المدينة حيث يوجد مقر الرئيس المؤقت محمد.

٢٩ - وأكد الوفد المشترك لكلا الفصيلتين أنه قد حضر إلى مقديشو لمساعدتهما في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار حسبما اتفق عليه في نيويورك في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢. وتحقيقا لهذا الغرض، أحضر الوفد المشترك معه مستشارا عسكريا تابعا للأمم المتحدة لمساعدة الفصيلتين في بحث تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار ولمناقش معهما طرق الرصد الممكن من جانب الأمم المتحدة لذلك الاتفاق.

٣٠ - وأجرى المستشار العسكري محادثات مبدئية مع المسؤولين المختصين التابعين لجبهة الرئيس المؤقت محمد قبل رحيل الوفد المشترك إلى نيروبي في المساء نفسه. وطبقا لموافقة متبادلة، بقي المستشار العسكري في مقديشو لإجراء مناقشات مماثلة مع القادة العسكريين التابعين للواء عيديد. وقد طلب من الفصيلتين أن تنظرا في المسألة في الليل وإبلاغ رد فعلهما إلى الوفد المشترك عندما يعود إلى مقديشو في صباح اليوم التالي.

٣١ - ونوقشت أيضا مسألتان أخريان هامتان. فقد أكد الوفد المشترك للفصيلتين أنه ليس مهتما بمسألة الاعتراف بجبهة أو بأخرى. فالاهتمام الأساسي للوفد هو أن يساعد الفصيلتين في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار بحيث يكون ذلك الاتفاق قابلا للاستمرار وأن يناقش، إذا دعت الحاجة، ترتيبات لاشتراك الأمم المتحدة في تحقيق ذلك الهدف. وفيما يتعدى هذا فإن الوفد المشترك كان مهتما بالاستماع إلى آراء كافة الفصائل الصومالية فيما يتعلق بعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمشاركة في المؤتمر وجدول أعماله ومكان انعقاده.

٣٢ - وعاد الوفد المشترك إلى مقديشو في ١ آذار/ مارس وواصل محادثاته مع الفصيلتين الصوماليتين بشأن ترتيبات عقد اتفاق لوقف إطلاق النار والطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن ترصد هذا الاتفاق. وقدم الوفد المشترك إلى

الفصيلتين مشروعي وثيقتين تتضمنان أفكارا عن تلك المسائل كي تنظر فيهما الفصيلتان وتعتمدهما.

٣٣ - وقد أبلغت الفصيلتان بأن دور الرصد الممكن من جانب الأمم المتحدة، الذي ينعكس في المقترحين، يرتئي تمركز فريق مراقبة غير مسلح وصغير نسبيا للإشراف على وقف إطلاق النار والتحقق منه وتأكيده بشكل مستمر إلى حين عقد اتفاق بشأن تسوية شاملة للمصالحة والوحدة الوطنيتين. والترتيبات السوقية، وكذلك الترتيبات التنظيمية والتنفيذية، لعمليات الوزع هذه شرحت في المقترحين وتناولها المستشار العسكري بالتفصيل في الاجتماعات السابقة التي عقدها مع الخبراء العسكريين التابعين للفصيلتين. وكان مفهوما دائما خلال المناقشات أن الأفكار الاستكشافية التي طرحت كانت مشروطة بإجازة المجلس لها.

٣٤ - واقترح الوفد المشترك على اللواء عيديد أن يأخذ بعض الوقت لدراسة الوثائق في حين مضت اللجنة إلى الشمال لتسليم نفس الوثائق إلى الرئيس المؤقت محمد. وكان مفهوما أنه بعد الظهر، بعد عودة الوفد المشترك من الشمال، قد يكون اللواء عيديد في وضع يتيح له إما إعطاء رد على الوثائق أو طلب إيضاحات أخرى بشأنها.

٣٥ - وعند تسليم المقترحات المتعلقة باتفاق وقف إطلاق النار إلى الرئيس المؤقت محمد، قام بتسليمها إلى خبرائه العسكريين لدراستها. وبعد أن أحيط علما من جانب خبرائه العسكريين بنتيجة ما أجروه من استعراض لهذه الوثائق، اجتمع مع الوفد المشترك لتقديم رده الرسمي الذي جاء إيجابيا. ولدى قيامه بذلك، كرر طلبه بوجود قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لا يقتصر دورها على ضمان وجود وقف دائم لإطلاق النار، بل تشمل مهامها أيضا المساعدة على تجريد المدنيين من السلاح وحماية تخزين المساعدة الإنسانية وتوزيعها. ومع ذلك فإنه في ظل هذه الظروف، وخاصة بغية كفالة امتثال اللواء عيديد، لهذه المقترحات، وافق الرئيس المؤقت على وزع فريق مراقبة تابع للأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه الوفد المشترك وتعهد بأن يتعاون مع هذا الفريق تعاونا تاما.

٣٦ - وخلال الاجتماع الأولي، الذي عقد في الصباح مع اللواء عيديد، كرر اللواء عيديد قبوله لوقف إطلاق النار دون تحفظ، وأعلن أنه لا يزال مستعدا للتوقيع على اتفاق في هذا الصدد. وطلب، لأول مرة "... أن ترسل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية [الثلاث] ممثلين لمراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار"، وذلك رغم إعلانه من قبل بعدم وجود مبرر لصدور قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) وضرورة إعادة النظر فيه من قبل المجلس. وفي نفس المسار، قبل أيضا القرار الذي اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٨ شباط/ فبراير والذي يعرب، في جملة أمور، عن تأييد القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

٣٧ - ومع ذلك فقد أُبلغ الوفد المشترك، أثناء اجتماعه مع اللواء عيديد في وقت لاحق من اليوم نفسه، بعد الظهر، بأن الفصيلة التي يرأسها ليست بعد في مركز يسمح لها بتقديم رد رسمي على المقترحات المتعلقة بوزع مراقبي الأمم المتحدة، حيث لم يكن لديها الوقت الكافي لدراسة تلك المقترحات. وأضاف أن الفصيلة ستكون مستعدة لتقديم ردها إلى الوفد المشترك في الساعة ١٢/٠٠ ظهر يوم ٣ آذار/ مارس. وتلقى الوفد المشترك معلومات موثوق بها تفيد بأن اللجنة التنفيذية التابعة للواء عيديد قد أجرت مداولات مستفيضة ومستمرة منذ رحيل الوفد المشترك إلى الشمال في صباح اليوم نفسه لاجتماع مع الرئيس المؤقت محمد.

٣٨ - وفي حين قبل الوفد المشترك اقتراح اللواء عيديد بالعودة إلى مقديشو يوم ٣ آذار/ مارس، فإن الوفد خلص انطباعا لدى اللواء عيديد وزملائه بأن الحالة في مقديشو، بل في الواقع في البلد بأسره، تقتضي اهتماما عاجلا وموحدا من قبل جميع الأطراف المعنية. وهي تتطلب أيضا الحنكة السياسية وبعد النظر والشجاعة من جانب زعماء البلد لاغتنام فرصة تاريخية متاحة في ذلك الوقت بالذات لإنهاء محنة الشعب الصومالي على أن يؤخذ في الاعتبار القلق المتزايد والالتزام الذي أبداه المجتمع الدولي على النحو الذي يعكسه تشكيل الوفد المشترك.

٣٩ - وفي ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، وبعد أربعة أيام من المفاوضات المكثفة، وقع كل من الرئيس المؤقت محمد واللواء عيديد على نسخة من "اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار"، وذلك في حضور ممثلي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفيما يلي نص الجزء الخاص بمنطوق الاتفاق :

> "**أوافق بموجب هذا** على اتخاذ خطوات فورية، شخصيا ومن خلال الأشخاص الخاضعين لإمرتي، من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى إرساء وقف إطلاق النار عن طريق آلية رصد تابعة للأمم المتحدة. وهذه التدابير سيصوغها فريق تقني تابع للأمم المتحدة سيصل إلى مقديشو قريبا."

وللاطلاع على النص الكامل للاتفاق الذي وقع عليه كل طرف، انظر المرفق الثالث.

٤٠ - وخلال المناقشات، أعرب كلا الجانبين عن موافقتهما على العناصر الرئيسية لتنفيذ وقف إطلاق النار التي تشمل الترتيبات التالية :

(أ) يتعهد الطرفان بإصدار الأوامر إلى قواتهما بفك الاشتباك والامتناع عن جميع الأعمال الحربية وأي وزع أو إجراء آخر لمد رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهما؛

(ب) يكفل القادة على كلا الجانبين أن تظل القوات الخاضعة لقيادتهما كل منها في موقعها الحالي؛

(ج) يقوم كلا الطرفين بتيسير تدفق المعونة الإنسانية دون عائق وإيصال المساعدة إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا؛

(د) يشجع كلا الطرفين، ويؤيد، انسحاب القوات من المطارات والموانئ إلى مواقع يتم الاتفاق عليها

من قبل الأمم المتحدة، وتسليم ترتيبات المراقبة والأمن في الموانئ إلى مراقبي الأمم المتحدة.

٤١ - وفي حين قبلت جبهة الرئيس المؤقت محمد جميع عناصر ترتيب وقف إطلاق النار، أصر الجانب الذي يرأسه اللواء عيديد على أن يرتدي المراقبون العسكريون ملابس مدنية إلى جانب العلامات الملائمة المميزة للأمم المتحدة أي الخوذات الزرقاء وشارات الأذرع المميزة للأمم المتحدة.

٤٢ - وقد مهد التوقيع على الاتفاق المذكور أعلاه السبيل للخطوة التالية، وهي إرسال فريق تقني من الأمم المتحدة إلى مقديشو للقيام مع المسؤولين العسكريين في كلا الفصيلتين، بإنشاء آلية مراقبة ممكنة تابعة للأمم المتحدة بهدف تثبيت وقف إطلاق النار. ويتوخى مفهوم تلك الآلية، التي وافق عليها كلا الجانبين من حيث المبدأ، تعيين شخص مدني كممثل خاص للأمين العام يساعده عدد من كبار الموظفين من المنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية، بحيث يشكلون معا لجنة مراقبة مشتركة. ويساعد لجنة المراقبة المشتركة مراقبون عسكريون من الأمم المتحدة يقدر عددهم بنحو ٢٠ مراقبا سيتم وزعهم على جانبي خط وقف إطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك سيتوافر لدى لجنة المراقبة المشتركة كتيبة من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة تتولى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية داخل مقديشو وحولها.

المصالحة والوحدة الوطنيتان

٤٣ - اتفق الوفد المشترك على أن يقوم، في ختام المرحلة الأولى من مهمته في الصومال، أي ترتيب وقف إطلاق النار في مقديشو، بالمساعدة في عملية المصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وفي هذا الصدد، أجرى الوفد مشاورات مع الفريقين المتحاربين في مقديشو وحصل على موافقتهما وتأييدهما لعقد مؤتمر مصالحة وطنية تدعى إليه جميع الجماعات الصومالية بغية إعادة السلام والعدل إلى هذا البلد. وأصر اللواء عيديد على أن يجتمع المؤتمر في مقديشو. وأشار الرئيس المؤقت محمد إلى أن الحالة الأمنية تجعل مقديشو مكانا غير مناسب، لكنه أبدى رغبته واستعداده للذهاب إلى أي مكان لبحث السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وفي حين أصر الرئيس المؤقت محمد على أن يكون اتفاقا جيبوتي[٢] هما الأساس لعقد المؤتمر، أكد اللواء عيديد رفضه لهذين الاتفاقين. وكان هذان الاتفاقان نتيجة لمبادرة إقليمية برعاية جيبوتي التي نجحت في عقد مؤتمرين بشأن المصالحة الوطنية في الصومال - أحدهما في حزيران/ يونيه والآخر في تموز/ يوليه ١٩٩١ بمشاركة جميع الحركات الصومالية الرئيسية فيما عدا الحركة القومية الصومالية. وفي المؤتمر المعقود في تموز/ يوليه، كرر المشتركون التزامهم بوحدة الصومال واتفقوا على وقف لإطلاق النار وإقامة حكومة انتقالية. وعين المؤتمر أيضا السيد محمد رئيسا للحكومة المؤقتة للصومال لفترة سنتين.

٤٤ - وقد توجه الوفد المشترك إلى كيسمايو في ٤ آذار/ مارس لالتماس آراء الجماعات الصومالية في منطقة جوبا السفلى بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين. واجتمع الوفد بممثلين لعدد من أفخاذ عشيرة دارود ومنظمة تحت مظلة الحركة الوطنية الصومالية.

٤٥ - وكانت أفخاذ العشائر الممثلة هي مريحان، ولالكاسيه، وآورتابليه، وأوغادين، وماجرتين، ودولباهانتي، ورسنغيلي. وأفخاذ العشائر هذه منظمة في ثلاث جماعات سياسية، هي الحزب الصومالي المتحد، وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي، وكلها منضوية، على نحو ما ذكر أعلاه، تحت مظلة الحركة الوطنية الصومالية (SPM) في منطقة جوبا السفلى.

٤٦ - واجتمع الوفد المشترك، أولا، بممثلين عن كل مجموعة من الجماعات السياسية الثلاث - الحزب الصومالي المتحد، وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي - على حدة، ثم عقد اجتماعا عاما اشترك فيه الجميع في إطار الحركة الوطنية الصومالية. وقد أكد الوفد المشترك لجميع المشتركين أنه، بعد أن اختتم المرحلة الأولى من هدفه، جاء إلى كيسمايو كي يلتمس آراءهم بشأن ما إذا كانوا يؤيدون عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين، وكي يسترشد بنصحهم فيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر والمشاركين فيه ومكان انعقاده إذا كانوا يؤيدون عقده.

٤٧ - أما فيما يتعلق بمشاركة الجماعات السياسية نفسها فإنها أبلغت الوفد المشترك بأنه ينبغي أن توجه الدعوة إلى الحركة الوطنية الصومالية فقط. وستضمن الحركة الوطنية الصومالية، لدى اتخاذها لقرار بشأن تكوين وفدها، مشاركة هذه الجماعات في المؤتمر. أما فيما يتعلق بمشاركة الجماعات الأخرى فقد اقترح الممثلون أن ترسل دعوات إلى الجماعات السياسية التالية، على أن يفهم أنه سيتم قبل المؤتمر التثبت من موثوقية وفودها: الجبهة القومية الصومالية، والاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي، والمؤتمر الصومالي المتحد، والتحالف الديمقراطي الصومالي، والحركة القومية الصومالية، والجبهة الصومالية المتحدة، والتحالف الصومالي للوحدة الوطنية، وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والحركة الوطنية الصومالية، والحزب الصومالي المتحد.

٤٨ - وفيما يتعلق بمسألة مكان الانعقاد فقد أعربت الجماعات السياسية عن تفضيلها لأديس أبابا أو نيروبي أو أسمرة لقرب هذه المدن من الصومال ولمراعاة الاعتبارات الاقتصادية بغية كفالة المشاركة الكاملة. وجرى تبادل الآراء أيضا مع هذه الجماعات السياسية، وكذلك مع جماعات أخرى، بشأن إمكان أن تكون أبوجا، عاصمة نيجيريا، التي ترأس حاليا منظمة الوحدة الأفريقية، مكانا للمؤتمر. وفي حين لم يكن هناك اعتراض، شدد الجميع على التكلفة التي سيجري تكبدها إذا اختيرت أبوجا.

---

(٢) A/46/257 و A/46/319

٤٩ - واقترحت الجماعات السياسية جدول أعمال كاملا للمؤتمر. وذكرت هذه الجماعات أنه، بغية إحراز المؤتمر لهدفه المعلن بتحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين، يجب أن يشتمل جدول أعماله على البنود التالية:

(أ) سيادة الصومال ووحدة أراضيه؛

(ب) إنهاء الأعمال العدوانية فيما بين جميع الجماعات والفصائل المتحاربة وتحقيق وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد؛

(ج) وضع دستور مؤقت قائم على المبادئ الديمقراطية والبرلمانية؛

(د) تشكيل حكومة وطنية مؤقتة؛

(هـ) إيجاد نظام إداري قائم على الحكم الذاتي للمناطق؛

(و) إنشاء جمعية وطنية مؤقتة؛

(ز) الحاجة إلى حفظ سلام دولي ونزع سلاح للقوات.

٥٠ - وفيما يتعلق باتفاقات جيبوتي، كانت الآراء منقسمة، لكن الأغلبية قبلت بالاتفاقات بوصفها أساسا، لا بوصفها الأساس، لعقد المؤتمر.

٥١ - ونظرا لأنه لم يكن بالإمكان معرفة الأماكن التي توجد فيها قيادات بعض الحركات الصومالية، كجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والجبهة القومية الصومالية، أجريت الترتيبات للالتقاء في نيروبي والتشاور معها بشأن عقد مؤتمر المصالحة والوحدة الوطنيتين.

٥٢ - وذكرت جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية أنها تود أن ينظم المؤتمر من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية. وأيدت مشاركة كل الجماعات والحركات الصومالية، وأعربت عن تفضيلها لنيروبي أو أديس أبابا مكانا لانعقاد المؤتمر.

٥٣ - وأعربت الجبهة القومية الصومالية عن تأييدها لأن ترأس الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المؤتمر وأن تدعى كل الجماعات والفصائل الصومالية. ورفضت الجبهة اعتبار اتفاقات جيبوتي أساسا لعقد المؤتمر، وأعربت عن تفضيلها لعقد المؤتمر في أحد البلدان المجاورة للصومال أو في مكان مناسب في العالم العربي كاليمن أو المملكة العربية السعودية.

٥٤ - وسوف تستمر المشاورات مع الجماعات والفصائل والحركات الصومالية الأخرى بشأن عقد مؤتمر المصالحة والوحدة الوطنيتين.

تقديم المساعدة الإنسانية

٥٥ - في الرسائل التي وجهتها إلى الحكومات والمنظمات الإنسانية بعد اعتماد القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، استرعيت الانتباه إلى الفقرة ٩ من القرار التي طلب فيها مجلس الأمن إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تساهم في جهود تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان في الصومال.

٥٦ - والردود التي وردت بشأن هذه المسألة صدرت أيضا بوصفها وثائق لمجلس الأمن.

٥٧ - ونظرا للحالة الأمنية التي لا يمكن تحملها، لم يكن بالإمكان توفير الإمدادات الغذائية لمقديشو منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. غير أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تمكنت من توفير معونة غذائية عن طريق ميناء عدله الواقع إلى الشمال من مقديشو وميناء مركا الواقع إلى الجنوب منها. كما واصلت الأمم المتحدة توفير المساعدة الإنسانية لأجزاء من الشمال، في أنحاء بربرة وهرغيسا. وفضلا عن ذلك، أرسل حوالي ١٠٠ ٤ طن متري من الأغذية من برنامج الأغذية العالمي إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في مومباسا. وسلمت هذه الأغذية إلى كيسمايو في شحنتين خلال شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٢. وقد شهد الوفد المشترك تسليم الشحنة الثانية عندما زار كيسمايو في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٢ (انظر المرفق الخامس - ألف).

٥٨ - وقد أمكن إيصال المساعدة إلى كيسمايو لأن السلطات المحلية والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى اتفقت على خطة عملية، ولأن الحالة الأمنية تحسنت تحسنا ملحوظا. وخلافا للحالة التي سادت في كيسمايو في كانون الثاني/ يناير حين قام مبعوثي إلى الصومال بزيارة هذه المنطقة، لم يشاهد أحد يحمل السلاح هناك خلال البعثة المشتركة الأخيرة لأن السلطات المحلية منعت المدنيين من حمل هذه الأسلحة.

٥٩ - ولا تزال الأمم المتحدة تسعى أيضا، بالتشاور مع المنظمات الإنسانية الدولية، وخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى توسيع نطاق تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان في مقديشو وحولها. وفي حين أن وقف إطلاق النار ضروري لإفساح المجال لتقديم مساعدة إنسانية كافية، تم استكشاف طرق ووسائل لتوفير المساعدة الغذائية حتى في الأحوال السائدة.

٦٠ - وقد عقدت في نيويورك اجتماعات مع ممثلي الوكالات لوضع خطط طارئة لتقديم المساعدة الإنسانية سواء تحقق وقف لإطلاق النار أو لم يتحقق. وقد وضع برنامج الأغذية العالمي خططا تفصيلية لإيصال مواد الإغاثة عن طريق البحر بواسطة السفن قليلة الغاطس وبواسطة مركبات الإنزال البرمائية في الأماكن التي لا تتوافر فيها مرافق الموانئ. وفي حالة تعذر تواجد الأمم المتحدة على البر، وضعت خطط لرسو "سفينة أم" على بعد من الشاطئ بحيث تزود تلك السفينة القوارب الأصغر بالمؤن الغذائية والطبية وتكون بمثابة قاعدة عائمة يقيم عليها، ويعمل موظفو الأمم المتحدة. وأجريت أيضا ترتيبات احتياطية لتنظيم سلسلة من حالات إنزال المؤن من الجو/ توفير خط تموين جوي يمكن تنفيذها على أساس الاستعجال.

٦١ - وقد ظل مبعوثي إلى الصومال على اتصال وثيق مع برنامج الأغذية العالمي بشأن جميع الترتيبات المذكورة آنفا.

وأكد للفصائل الصومالية، في جميع الأوقات، أن وقف إطلاق النار أساسي لتسليم المساعدة الإنسانية على نحو فعال.

٦٢ - وبينما كان هناك ترقب للأحوال التي تتيح وضع الخطة الطارئة موضع التنفيذ، بذلت جهود خاصة كي توفر لمقديشو، على أساس مخصص، ١ ٠٠٠ طن من الأغذية. وفي هذا الصدد، كان من المقرر أن تصل إلى مقديشو في ٢٩ شباط/ فبراير سفينة تحمل ٣٤٠ طنا من الأغذية. وللأسف اصطدمت السفينة بشعاب مرجانية ولم تستطع مواصلة الإبحار. بيد أن سفينة أخرى هي "ماركو بولو" غادرت مومباسا وكان من المقرر أن تصل في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢. وبسبب سوء الأحوال الجوية، تأخر وصول السفينة "ماركو بولو" إلى ٤ آذار/ مارس ١٩٩٢. وحتى في ذلك الوقت، وبينما كان يتم إدخال السفينة، التي تحمل ٦٦٠ طنا من القمح المعبأ في أكياس، إلى الميناء في صباح يوم ٥ آذار/ مارس ١٩٩٢، جرى قصف السفينة من الساحل. ولم تقع أي أضرار أو خسائر وكان في إمكان السفينة التحرك من منطقة النزاع والعودة فورا إلى مومباسا.

٦٣ - وبلغت الحالة في مقديشو حدا دعا مبعوثي إلى الصومال إلى أن يرسل في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٢ من نيروبي إلى الرئيس المؤقت محمد واللواء عيديد نداء عاجلا وملحا بشأن قصف السفينة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وقد أعرب مبعوثي عن قلقه الشديد لتعطيل الجهود الرامية إلى إغاثة سكان مقديشو، الذين يتضورون جوعا، بطريقة طائشة عن طريق القصف الذي يرمي إلى منع تفريغ المواد الغذائية التي توجد حاجة ماسة إليها، وأشار إلى أنه يتعين على من يشتكون مر الشكوى من عدم إرسال الأغذية إلى مقديشو أن يعرفوا أن أي طرف اتخذ إجراءات طائشة لمنع تسليم إمدادات الأغذية عليه أن يتحمل مسؤولية ذلك.

٦٤ - وفي وقت سابق، أبدى كلا الطرفين تفهما للمصاعب التي أعاقت جهود الأمم المتحدة للبدء في تسليم الأغذية، في ٢ آذار/ مارس، كما كان مقررا. وبهدف مساعدة جهود الأمم المتحدة، أصدر الطرفان بيانين في ٢٩ شباط/ فبراير و ١ آذار/ مارس ١٩٩٢ بضمان أمن السفن التي تستخدم ميناء مقديشو لإيصال المساعدة الإنسانية (انظر المرفق الرابع).

٦٥ - وفي ظل الظروف السائدة، يرى برنامج الأغذية العالمي أن من غير المستصوب الإذن بالمزيد من الشحنات المرسلة إلى مقديشو إلى أن تتهيأ الأحوال للقيام بجهد إغاثة قابل للاستمرار، أي التوصل إلى اتفاق مكتوب مع الجماعات المتقاتلة يحدد الطرائق التي تمكن مما يلي: (أ) تسليم الأغذية لغير المقاتلين المحتاجين داخل المدينة وحولها، و (ب) تمكين موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الوصول بأمان إلى المستفيدين لأغراض تقدير الاحتياجات والإشراف على جهود الإغاثة. وفي إطار متل هذا الترتيب قد يكون من الضروري توفير مقدار متفق عليه من أغذية الإغاثة للمقاتلين الذين يسيطرون على الميناء والممرات التي تعبرها مواد الإغاثة.

٦٦ - واحتمال حدوث وفيات بسبب المجاعة هو احتمال كبير بالنسبة لمناطق كثيرة في الصومال ولا يقتصر على مقديشو وضواحيها. ويعمل برنامج الأغذية العالمي مع الوكالات الأخرى ولجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل وضع خطة تنص على تشارك المسؤوليات فيما يتعلق ببرنامج للإغاثة يغطي بالفعل البلد بكامله. وفيما يتعلق بمقديشو، سيتسم البرنامج بالمرونة سواء فيما يتعلق بقيام برنامج الأغذية العالمي بنفسه بعملية التسليم من خلال ميناء مقديشو و/أو من خلال موانئ صغيرة تقع في شمال العاصمة أو في جنوبها.

٦٧ - وقد أرسل مبعوثي للصومال إلى المديرين التنفيذيين لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ رسالتين يطلب فيهما منهما، على سبيل الاستعجال، إعداد خطة عمل عاجلة لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لمقديشو. وبدأ الفريق المشترك بين برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف أعماله في نيروبي في ٧ شباط/ فبراير. وبعد زيارة إلى موانئ مقديشو ومركا وداهنيه وغوازيره، وضع الفريق المشترك مشروعا أوليا لخطة عمل مدتها ٩٠ يوما لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لسكان مقديشو.

٦٨ - وبحلول ٨ آذار/ مارس ١٩٩٢ كان قد نقل بالطائرات إلى الجزأين الشمالي والجنوبي لمقديشو ما مجموعه ٢٥٠ طنا من المساعدة غير الغذائية التي تتألف من إمدادات طبية ومواد للإيواء وأغذية تكميلية (انظر المرفق الخامس - باء). وقد تحققت فرجة كبيرة في ٢ آذار/ مارس عندما تحركت قافلة عبر الخطوط الأمامية من جنوب مقديشو إلى شمالها وسلمت إمدادات إغاثة لمستشفى ولمخيمات للأشخاص المشردين داخليا. وهذه الفرجة تلاها عبور القوافل يوميا عبر الخطوط، ويجري في الوقت الحالي استخدام ممر العبور المأمون غير الرسمي من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية ومن جانب عدد من المنظمات غير الحكومية.

٦٩ - ومع تزايد وصول إمدادات اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي غير الغذائية إلى مقديشو بدأت الأمم المتحدة التوزيع المباشر للإمدادات والمعدات الطبية الأساسية على المستشفيات التي تدعمها المنظمات غير الحكومية، وكذلك تقديم مواد الإيواء إلى عدد من مخيمات الأشخاص المشردين بما يكمل أعمال مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية. وللإشراف على العملية وكفالة توزيع، ورصد، الإمدادات بفعالية، زادت اليونيسيف من عدد موظفيها الدوليين في مقديشو. وكمل هذا وزع موظف تابع لبرنامج الأغذية العالمي وموظفين دوليين آخرين قدمتهم وكالة "كير" (CARE) مما ضاعف حجم الوجود الدولي للأمم المتحدة في الميدان في مقديشو.

٧٠ - وأثار الوفد المشترك إمكانية تقديم بعض المعونة الغذائية إلى العناصر المسلحة التي لا تخضع لسيطرة أي من الفصيلتين من أجل تيسير مرور الأغذية وتوزيعها، وأقرت الجبهتان بضرورة هذا.

٧١ - وأود أن أنوه بالجهود الشجاعة التي بذلت من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية التي سعت إلى تقديم المساعدة، مع التعرض لمخاطر شديدة، إلى السكان المتأثرين بالحالة الطارئة في جميع أنحاء البلد. وسوف

تستمر الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التعاون إلى أقصى حد ممكن مع هذه المنظمات كي تواجه، بأعلى درجات الأولوية، الأزمة الإنسانية المتدهورة التي تهدد شعوب الصومال.

ملاحظات

٧٢ - إن الحالة المفجعة السائدة في الصومال هي حالة معقدة بشكل غير عادي واستعصت حتى الآن على الحلول التقليدية. وهناك حاجة إلى استكشاف سبل جديدة وطرق مبتكرة تتناسب مع الحالة الإنسانية والسياسية السائدة وذلك من أجل تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية. وفي هذا الصدد فقد تبين أن الجهد التعاوني للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الذي اضطلع به في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة هو جهد فعال للغاية ووضع سابقة مفيدة للتعاون في المستقبل.

٧٣ - وقد وضعت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث والمنظمات الحكومية الدولية المعنية إطارا عاما لتنفيذ وقف إطلاق النار وذلك بعد إجراء مناقشات مستفيضة مع الفصيلتين في مقديشو. وطبقا لما وافقت عليه الجبهتان الرئيسيتان في ٣ آذار/ مارس فإن الخطوة التالية تتمثل في أن أوفد إلى مقديشو فريقا تقنيا لإعداد خطة تنفيذية لآلية رصد تابعة للأمم المتحدة. وإني أعتزم إرسال هذا الفريق في أقرب وقت ممكن. وسوف يتألف الفريق من حوالي عشرين فردا مدنيا وعسكريا ممن لديهم خبرة سابقة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة برصد حالات لوقف إطلاق النار، بالإضافة إلى ممثلين للمنظمات الإقليمية الثلاث. وسوف يجري الفريق مشاورات مع ممثلي الرئيس المؤقت محمد ومع اللواء عيديد بشأن الترتيبات المتعلقة بتلك الآلية وبشأن مسائل ذات صلة بتلك الترتيبات وخاصة المسألة ذات الصلة بكيفية ضمان احترام وقف إطلاق النار من جانب العناصر المسلحة التي لا تخضع في الوقت الحالي لسيطرة أي من الزعيمين. وسوف يوفر تقرير الفريق أساسا يمكنني بالاستناد إليه من أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريرا آخر يتضمن توصية بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يستجيب لما اتفق عليه الطرفان من أن يكون تحقيق استقرار وقف إطلاق النار من خلال آلية رصد تابعة للأمم المتحدة. وكما سبق أن ذكر في هذا التقرير فإن مبعوثي قد أكد، بالطبع، للطرفين أن مثل هذا الترتيب سيتطلب موافقة من مجلس الأمن.

٧٤ - وإني أعتزم أن أطلب إلى الفريق التقني أن يدرس الآليات الممكنة لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية، دون عائق، إلى الأشخاص المشردين في مقديشو وحولها. وسوف يقوم الفريق أيضا بعمل مماثل في زيارتين سيقوم بهما لبربرة وكيسمايو. وإني أدرك أن هذا العمل يمثل ابتكارا قد يتطلب أن ينظر مجلس الأمن فيه بعناية. والهدف من هذا العمل سبق توقعه من خلال الفهم الذي تم التوصل إليه مع الفصيلتين من أنه ستكون هناك حاجة إلى شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تسليم المساعدة الإنسانية في مقديشو وحولها.

٧٥ - والقتال الدائر في مقديشو هو، في جانبه الأكبر، بين فصيلتين لحركة واحدة تمثل إحداها رئيس المؤتمر الصومالي المتحد وتمثل الأخرى الرئيس المؤقت للصومال الذي عين استنادا إلى اتفاقات جيبوتي. وقد نشأ النزاع لأن اللواء عيديد لم يعترف بالسيد محمد كرئيس مؤقت. وقد أبلغت مؤخرا بأن اللجنة المركزية للمؤتمر الصومالي المتحد قد أقصت اللواء عيديد وأن الأغلبية تؤيد السيد محمد. والعداوة الشخصية القائمة بين الزعيمين، والتي ربما كانت السبب في ضراوة القتال وصعوبة التوصل إلى تسوية، زادت من تعقد المشكلة بكاملها.

٧٦ - وعلى الرغم من أنه قد جرى، على وجه السرعة، إعطاء أولوية لتحقيق وقف إطلاق النار في مقديشو فإن ذلك وحده لن يحل المشكلة الصومالية ككل. وفي هذا الصدد، من المهم أن يلاحظ أن هناك، كما سبق أن ذكر، عناصر مسلحة لا تخضع لسيطرة أي من الزعيمين وهي عناصر قد يؤدي وجودها إلى تعقيد تنفيذ، ورصد وقف إطلاق النار. ومن الضروري أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الحالة القائمة حول كيسمايو حيث ظهرت فصيلتان تابعتان للحركة الوطنية الصومالية تحت زعامتين مختلفتين، كفصيلتين متنافستين وقد يؤدي هذا إلى ظهور مشكلة. ومما زاد من تعقد الأمور أن هناك أدلة على أن الرئيس السابق للصومال يحشد قواته في المنطقة الجنوبية الغربية وقد يدخل حلبة النزاع. وإذا أخذ في الاعتبار، علاوة على هذا، ما أعلن عن انضواء الشمال تحت لواء الحركة القومية الصومالية فإنه يصبح من الجلي أن المشكلة الصومالية هي في الواقع مشكلة بالغة التعقد.

٧٧ - وقد سبق لي أن لفت الانتباه إلى عدم وجود أي مجتمع مدني وإلى انهيار القانون والنظام في مقديشو، الأمر الذي زاده تعقدا انتشار الأسلحة فيما بين المدنيين. فقطع الطرق والسلب وإطلاق النار برعونة أت جميعها إلى تعقيد كافة الجهود الرامية إلى توصيل المساعدة الإنسانية إلى شعب الصومال، وخاصة مئات الألوف من الأشخاص المشردين وغالبيتهم من النساء والأطفال والشباب في قلب مقديشو.

٧٨ - وعلى هذا فإن الصومال تمثل تحديا خاصا للمجتمع الدولي بصفة عامة ولمجلس الأمن بصفة خاصة. وهناك حاجة إلى أن يؤكد للفصائل الموجودة في مقديشو أنه يتعين عليها أن تتوقف عن السعي إلى تحقيق نصر عسكري وأن تسعى إلى حل النزاع القائم بينها بطريقة سلمية، إما عن طريق التسوية أو بإجراء انتخابات داخل المؤتمر الصومالي المتحد لتحديد قيادتها.

٧٩ - وسيكون من المهم أن يؤكد مجلس الأمن المسؤوليات الفردية والجماعية التي يتحملها زعماء الفصائل بالنسبة لإنقاذ الأرواح والمساعدة في توزيع المساعدة الإنسانية. وهناك حاجة عاجلة إلى برنامج دائم لتقديم المساعدة الغوثية إلى السكان المتضررين في الصومال. وفي ضوء التهديد المحدق الذي تتعرض له أعداد كبيرة من سكان البلد نتيجة للنقص الحاد في الأغذية فإنه لا ينبغي بالضرورة أن يكون برنامج الإغاثة معتمدا على تنفيذ وقف لإطلاق النار، ولو أنه لا يمكن مع ذلك

الاضطلاع بهذا البرنامج دون اتخاذ تدابير كافية لكفالة سلامة موظفي الإغاثة.

٨٠ - وهناك حاجة أيضا إلى أن يوضح مجلس الأمن لزعماء الفصيلتين بأنه يتعين ألا تعاق، بأي شكل، أعمال المراقبين الدوليين أو عمليات أية بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة قد يقرر مجلس الأمن إنشاؤها. ويجب أن توضح لزعماء الفصيلتين، دون لبس، عواقب مثل تلك الإعاقة.

٨١ - وكما سبق لي أن ذكرت في هذا التقرير فإني سأواصل الجهود التي أبذلها لتنفيذ وقف لإطلاق النار، وسأستمر في إجراء مشاورات بشأن المرحلة الثانية المتعلقة بعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وسأبقي المجلس على علم بالجهود التي أبذلها في هذا الشأن.

المرفق الأول

ألف - التعهد الذي وقع عليه في مقر الأمم المتحدة في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ السيد محمد قنياريه أفرح، رئيس وفد الحكومة المؤقتة للصومال

يعلن الوفد الممثل للحكومة المؤقتة للصومال بموجب هذا التزامه الرسمي أمام ممثلي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بوقف فوري وفعال للأعمال الحربية وبالحفاظ على وقف إطلاق النار. ويتعهد الوفد أيضا بالوفاء بهذا الالتزام.

ويرحب الوفد أيضا بقرار المنظمات الأربع بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى مقديشو لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار قبل نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٢.

ويتعهد كذلك بضمان أمن الوفد والحرية الكاملة لتحركاته داخل مقديشو وحولها.

(توقيع) محمد قنياريه **أفرح**

رئيس الوفد

تم التوقيع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢

باء - التعهد الذي وقع عليه في مقر الأمم المتحدة في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ السيد عثمان حسن علي، رئيس الوفد، عضو اللجنة الدائمة المركزية للمؤتمر الصومالي المتحد

يعلن الوفد الممثل للمؤتمر الصومالي المتحد بموجب هذا التزامه الرسمي أمام ممثلي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بوقف فوري وفعال للأعمال الحربية وبالحفاظ على وقف إطلاق النار. ويتعهد الوفد أيضا بالوفاء بهذا الالتزام.

ويرحب الوفد أيضا بقرار المنظمات الأربع بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى مقديشو لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار قبل نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٢.

ويتعهد الوفد كذلك بضمان أمن الوفد والحرية الكاملة لتحركاته داخل مقديشو وحولها.

(توقيع) عثمان حسن **علي**

رئيس الوفد

عضو اللجنة الدائمة للجنة المركزية،

المؤتمر الصومالي المتحد

تم التوقيع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢

المرفق الثاني

ألف - القرار CM/Plen./Dec.2 (LV) الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحالة في الصومال

يدعو مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الفصيلتين المتحاربتين في مقديشو إلى الوفاء بالكامل بالتعهدات التي قطعتاها على نفسيهما في نيويورك في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ بوقف الأعمال الحربية على الفور وبالحفاظ على وقف إطلاق النار، ويحثهما على التعاون مع البعثة المشتركة الموفدة إلى الصومال والمكونة من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في جهودها الرامية إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بهدف استعادة السلام والاستقرار في الصومال دون مزيد من التأخير وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. ويؤكد مجلس الوزراء أن البعثة المشتركة تحظى بالتأييد التام من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك من قبل المجتمع الدولي ككل. وقد كلف المجلس أيضا مكتبه بأن يقوم، بالتعاون مع الأمين العام، بمتابعة الحالة وبأن يقدم تقريرا إلى الدورة التالية لمجلس الوزراء.

باء - مناشدة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للفصائل في الصومال تسهيل مهمة الوفد المشترك

[الأصل: بالعربية]

تتابع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تطورات الأوضاع الخطيرة والمؤلمة في الصومال الشقيق نتيجة استمرار المواجهات المسلحة في العاصمة الصومالية. وقد أدت هذه الأحداث إلى سقوط آلاف الضحايا، وأحدثت دمارا هائلا في بنية الاقتصاد الصومالي، وتدهورا مريعا في الأوضاع المعيشية الإنسانية، وأصبحت تهدد بانهيار تام في مقومات الدولة، مع كل ما يحتمل ذلك من خطر أكيد على وحدة الصومال وأمنه واستقراره الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن والسلم الدوليين.

إن جامعة الدول العربية ترحب مجددا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٣٣ (١٩٩٢) حول الوضع في الصومال، وتعتبر أنه يشكل خطوة ضرورية على طريق تكامل العمل الدولي مع الجهد العربي الذي تمثل في اجتماعات مجلس الجامعة وقراراته في

الدورات العادية والطارئة التي عقدها لهذه الغاية، ومن أجل الحفاظ على وحدة الصومال العضو في الجامعة وسلامته وصيانة أمنه واستقلاله. ولأجل هذه الغاية فقد شاركت جامعة الدول العربية في الاجتماع المشترك الذي عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة في منتصف شباط/ فبراير الحالي بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى طرفي النزاع الدائر في مقديشو، والذي أسفر عن تعهد الطرفين الصوماليين المتقاتلين بالالتزام بوقف إطلاق النار، وإعلان رغبتهما في استقبال الوفد المشترك للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ومن بينها جامعة الدول العربية، في مقديشو لمناقشة بنود اتفاقية وقف إطلاق النار وتوقيعها.

وجامعة الدول العربية إذ تدعم بكل قوة هذه الخطوات فإنها تعقد الأمل على نجاح الوفد المشترك في إنجاز مهمته الدقيقة وتتوجه إلى الأشقاء في الصومال بنداء المسؤولية التاريخية أن لا يضيعوا الفرصة، وأن يوقفوا إطلاق النار فورا، وأن يحتكموا إلى الحوار الأخوي من أجل حقن الدماء الزكية، ولكي يتمكن الوفد المشترك من القيام بمهامه في توفير الظروف الملائمة لانطلاقة جديدة لمسيرة المصالحة الوطنية.

وجامعة الدول العربية لها وطيد الأمل في أن يوفر القادة الصوماليون كل تعاون ممكن من أجل أن تكلل جهود المنظمات الدولية والإقليمية بالنجاح، ولا شك في أن ذلك واجب يفرضه عليهم الالتزام الوطني إزاء التراب والشعب الصوماليين.

وإن جامعة الدول العربية لواثقة من أن الإخوة الصوماليين سيكونون على مستوى هذه المسؤولية الوطنية.

جيم - بيان صحفي مؤرخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢ وصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي

الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في الصومال

أعرب الدكتور حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن حزنه العميق لأخبار استمرار القتال في مقديشو على الرغم من الالتزامات الرسمية التي قطعت في نيويورك بقبول وقف فوري لإطلاق النار.

ويعتقد الأمين العام بأن الوقف الفوري للأعمال العدائية وإبرام وقف لإطلاق النار لهما أهمية بالغة.

ويؤكد الأمين العام من جديد أن منظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الصومال وتواصل بذل جهود ترمي للمساعدة في استعادة السلام وإيجاد حل عادل ومشرف للأزمة الراهنة في الصومال.

وفي هذا الصدد، تنسق منظمة المؤتمر الإسلامي جهودها مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة الشعب الصومالي في التغلب على المشقات والصعوبات الحالية. وبوحي من هذه الروح، تشارك المنظمة في الوفد المشترك المكون من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والذي سيتوجه قريبا إلى مقديشو لإجراء مشاورات مع الفصائل الصومالية بشأن الطرق والسبل الكفيلة بعقد اتفاق لوقف إطلاق النار وتمهيد الطريق لحل سلمي لمشكلة الصومال.

والأمين العام يحث الفصائل المتحاربة على التعاون تماما مع البعثة المشتركة رفيعة المستوى المكونة من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وضمان تهيئة الظروف المواتية لإنجاز مهمتها.

وفي هذا السياق فإن الأمين العام يحث الفصائل المتحاربة، باسم جميع بلدان وشعوب الأمة الإسلامية على احترام التزاماتها الرسمية والاستجابة بشكل إيجابي لنداء وقف إطلاق النار وذلك بأن تأمر قواتها بوقف القتال تماما وفورا.

ويود الأمين العام أن يؤكد من جديد أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترغب بصدق في التعاون مع جميع الفصائل الصومالية بهدف مساعدتها في التغلب على هذه الأزمة المأساوية.

المرفق الثالث

ألف - اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وقع عليه الرئيس المؤقت علي مهدي محمد

أنا الموقع أدناه،

وقد اجتمعت مع ممثلي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عملا بالاتفاق الموقع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢،

وقد استرشدت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

ورغبة مني في إعادة السلام المقترن بالعدل إلى الصومال والعمل على إعادة الحياة إلى طبيعتها، في ظل حكم القانون، في أقرب وقت ممكن،

وإذ أتعهد بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومع ممثليها، في الجهود التي تبذلها لتحقيق سلام عادل في الصومال،

أوافق بهذا على اتخاذ خطوات فورية، شخصيا ومن خلال الأشخاص الخاضعين لإمرتي، من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى إرساء وقف إطلاق النار عن طريق آلية رصد تابعة للأمم المتحدة. وهذه التدابير سيصوغها فريق تقني تابع للأمم المتحدة سيصل إلى مقديشو قريبا.

(توقيع) الرئيس المؤقت علي مهدي **محمد**

حرر في مقديشو، بحضور الموقعين أدناه، في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢

(توقيع) جيمس س. **جونا**
عن الأمم المتحدة

(توقيع) السيد مهدي مصطفى **الهادي**
عن جامعة الدول العربية

(توقيع) السيد م. ت. **مايورلنغا**
عن منظمة الوحدة الأفريقية

(توقيع) السيد إبراهيم صالح **بكر**
عن منظمة المؤتمر الإسلامي

باء - اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وقع عليه محمد فارح عيديد

أنا الموقع أدناه،

وقد اجتمعت مع ممثلي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عملا بالاتفاق الموقع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢،

وقد استرشدت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

ورغبة مني في إعادة السلام المقترن بالعدل إلى الصومال والعمل على إعادة الحياة إلى طبيعتها، في ظل حكم القانون، في أقرب وقت ممكن،

وإذ أتعهد بالتعاون مع الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومع ممثليها في الجهود التي تبذلها لتحقيق سلام عادل في الصومال،

أوافق بهذا على اتخاذ خطوات فورية، شخصيا ومن خلال الأشخاص الخاضعين لإمرتي، من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى إرساء وقف إطلاق النار عن طريق آلية رصد تابعة للأمم المتحدة. وهذه التدابير سيصوغها فريق تقني تابع للأمم المتحدة سيصل إلى مقديشو قريبا.

(توقيع) اللواء محمد فارح **عيديد**
رئيس المؤتمر الصومالي المتحد

حرر في مقديشو، بحضور الموقعين أدناه، في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢

(توقيع) جيمس س. **جونا**
عن الأمم المتحدة

(توقيع) السيد مهدي مصطفى **الهادي**
عن جامعة الدول العربية

(توقيع) السيد م. ت. **مابورانغا**
عن منظمة الوحدة الأفريقية

(توقيع) السيد إبراهيم صالح **بكر**
عن منظمة المؤتمر الإسلامي

المرفق الرابع

ألف - رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢ وموجهة إلى السيد جيمس جونا، مبعوث الأمم المتحدة للصومال، من علي مهدي محمد، الرئيس المؤقت

وفقا لخطة الأمم المتحدة الرامية إلى إرسال إمدادات غوثية إنسانية إلى الصومال بهدف التغلب على المحنة المحدقة المتمثلة في المجاعة الشاملة فإن حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ترحب بكل قوة بالجهود الإنسانية الفعالة التي تبذلها الأمم المتحدة بغية توفير المساعدة التي توجد حاجة ماسة لها واستخدام ميناء مقديشو البحري لتفريغها من السفن.

وسوف تتعاون الحكومة المؤقتة للصومال وتفي بالواجبات المطلوبة وتقوم بالتنسيق بشأن سلامة السفن المتجهة إلى ميناء مقديشو البحري. وسوف تضمن الحكومة أمن الميناء البحري.

(توقيع) علي مهدي **محمد**
رئيس الصومال

باء - رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٢ وموجهة إلى السيد آرثر هولدبروك، ممثل برنامج الأغذية العالمي، من عبدي عثمان فارح، نائب رئيس المؤتمر الصومالي المتحد

إلحاقا بمحادثتنا المتعلقة بقيام برنامج الأغذية العالمي باستخدام ميناء مقديشو، يسعدنا إبلاغكم بأن المؤتمر الصومالي المتحد يرحب بقدوم سفنكم إلى الميناء.

وعملا باقتراحكم المتعلق باستخدام مرافق ميناء مقديشو لأغراض تفريغ المساعدة الإنسانية، يسعدنا إبلاغكم بأن المؤتمر الصومالي المتحد يقبل طلبكم لإعادة فتح الميناء لتفريغ المعونة الغذائية.

ويود المؤتمر إبلاغكم أيضا أنه سيوفر الحماية الأمنية لموظفيكم وللأغذية فضلا عن أن المؤتمر لا يعارض تقديم الأغذية لسائر أجزاء المدينة.

(توقيع) عبدي عثمان **فارح**
نائب رئيس المؤتمر الصومالي المتحد

المرفق الخامس

ألف - إمدادات الأغذية التي تم إيصالها من برنامج الأغذية العالمي منذ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

يقدم الجدول التالي قائمة بإمدادات الأغذية التي قام برنامج الأغذية العالمي بإيصالها إلى الصومال منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

الأغذية التي تم تزويد الصومال بها بالفعل

الشهر	الكمية (بالطن)	الوجهة	الجهة التي قامت بالإيصال
كانون الثاني/ يناير	٦٠٠	عدله	لجنة الصليب الأحمر الدولية
كانون الثاني/ يناير	٧٠٠	مركا	لجنة الصليب الأحمر الدولية
شباط/ فبراير	٨٠٠	مركا	لجنة الصليب الأحمر الدولية
شباط/ فبراير	٨٠٠	بربرة	مؤسسة كير/ الأطباء الألمان لحالات الطوارئ
شباط/ فبراير	٢ ١٠٠	كيسمايو	لجنة الصليب الأحمر الدولية
آذار/ مارس	٢ ٠٠٠	كيسمايو	لجنة الصليب الأحمر الدولية

خطط الإمدادات في المستقبل

لمقديشو - ٩ ٠٠٠ طن لفترة ٣ شهور
للصومال لعام ١٩٩٢ - ١١٣ ٠٠٠ طن

باء - الأغذية والإمدادات غير الغذائية التي قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بإيصالها منذ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

يقدم الجدول التالي قائمة بالأغذية والإمدادات غير الغذائية التي قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بإيصالها إلى الصومال منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

الإمدادات التي تم إيصالها إلى الصومال

	إمدادات طبية	أغذية	إمدادات أخرى عير طبية[1]	مواد الإيواء	المجموع
جنوب مقديشو	١٤٠	١٩	٧	١٣	١٧٩
شمال مقديشو	٥	٥	٤	٣	١٧
كيسمايو	١	٨	٨	-	١٧
المجمـــوع بالأطنان	١٤٦	٣٢	١٩	١٦	٢١٣

(أ) الإمدادات الأخرى عير الطبية تشمل المولدات الكهربائية ومعدات المياه والمرافق الصحية والوقود وغير ذلك.

القيمة الإجمالية: ١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

لا يزال يتعين إدراج الأرقام الخاصة بشمال الصومال.

خطط المستقبل

هناك خطط قيد الإعداد لنقل لوازم ومعدات طبية وأغذية إضافية ومواد للإيواء تبلغ قيمتها ٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، جوا، لتوزيعها في مقديشو وبقية الصومال خلال الأشهر الثلاثة التالية.

الوثيقة ١٠

قرار مجلس الأمن الذي يؤيد فيه قرار الأمين العام بإيفاد فريق فني إلى الصومال

القرار ٧٤٦ (١٩٩٢)، المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره طلب الصومال إلى مجلس الأمن النظر في الحالة في الصومال[١]،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٢[٢] عن الحالة في الصومال،

وإذ يحيط علما بتوقيع اتفاقات في مقديشو في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢ لوقف إطلاق النار[٣]، بما في ذلك الاتفاقات بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار من خلال بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يأسف بالغ الأسف لأن الفصائل لم تنفذ بعد التزاماتها بتطبيق وقف إطلاق النار وبالتالي لم تسمح بعد بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الذي يحتاجها في الصومال وتوزيعها عليه دون عائق،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لجسامة المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزاع ويعرب عن قلقه لاستمرار الحالة في الصومال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يضع في الاعتبار أنه يجب مراعاة العوامل الموصوفة في الفقرة ٧٦ من تقرير الأمين العام،

وإذ يدرك أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب الصومال رغم الظروف الصعبة،

وإذ يعرب عن تقديره للمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لتعاونها مع الأمم المتحدة في جهودها لحل المشكلة الصومالية،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال[١]؛

٢ - **يحث** الفصائل الصومالية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢[٣]؛

٣ - **يحث أيضا** جميع الفصائل الصومالية على التعاون مع الأمين العام وعلى تسهيل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية الأخرى، بتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أولئك الذين هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق المشار إليه في القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الإنسانية في الصومال، وأن يستعمل جميع ما لديه من موارد، بما في ذلك موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواجهة الاحتياجات الماسة العاجلة للسكان المتضررين في الصومال؛

٥ - **يناشد** جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية هذه والتعاون معها؛

٦ - **يؤيد بشدة** القرار الذي اتخذه الأمين العام بأن يرسل على وجه السرعة فريقا تقنيا إلى الصومال، برفقة المنسق، من أجل العمل في الإطار والأهداف الواردة في الفقرتين ٧٣ و٧٤ من تقريره، وأن يقدم على وجه السرعة تقريرا إلى مجلس الأمن عن هذه المسألة؛

٧ - **يطلب** أن يقوم الفريق التقني أيضا بوضع خطة ذات أولوية عالية، لإنشاء آليات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق؛

٨ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل، في مقديشو على وجه الخصوص وفي الصومال بصفة عامة، إلى احترام أمن وسلامة الفريق التقني وموظفي المنظمات الإنسانية احتراما كاملا وأن يضمنوا حريتهم الكاملة في الحركة داخل مقديشو وحولها وفي الأجزاء الأخرى من الصومال؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والفصائل الصومالية من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال؛

١٠ - **يطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل الصومالية بالتعاون بصورة تامة مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار؛

١١ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد النظر إلى حين التوصل إلى حل سلمي.

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٢**، الوثيقة S/23445.

(٢) المرجع نفسه، الوثيقة S/23693 و Corr 1.

(٣) المرجع نفسه، المرفقان الثالث والرابع.

الوثيقة ١١

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يوصي فيه بإنشاء عملية الأمم المتحدة في الصومال؛ الإضافة الأولى (Add.1) وتشمل خطة عمل الـ ٩٠ يوما الموحدة المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للصومال

S/23829، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، والإضافتان: S/23829/Add.1، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و S/23829/Add.2، ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢

مقدمة

١ - اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، في جلسته ٣٠٦٠ المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، القرار ٧٤٦ (١٩٩٢) بشأن الحالة في الصومال. وفيما يلي النص الكامل للقرار :

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره طلب الصومال إلى مجلس الأمن النظر في الحالة في الصومال (S/23445)،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/23693)،

وإذ يحيط علما بتوقيع اتفاقات وقف إطلاق النار في مقديشو في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، بما في ذلك الاتفاقات بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار من خلال بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يأسف بالغ الأسف لأن الفصائل لم تتقيد بعد بالتزاماتها بتنفيذ وقف إطلاق النار وبالتالي لم تسمح بعد بتقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها في الصومال وتوزيعها عليهم دون عائق،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لعظم المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزاع ويعرب عن قلقه لاستمرار الحالة في الصومال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يضع في الاعتبار أنه يجب مراعاة العوامل الموصوفة في الفقرة ٧٦ من تقرير الأمين العام (S/23693)،

وإذ يدرك أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب الصومال رغم الظروف الصعبة،

وإذ يعرب عن تقديره للمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لتعاونها مع الأمم المتحدة في جهدها لحل المشكلة الصومالية،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام؛

٢ - **يحث** الفصائل الصومالية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢؛

٣ - **يحث** كل الفصائل الصومالية على التعاون مع الأمين العام وعلى تسهيل قيام الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية الأخرى بتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أولئك الذين هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق المشار إليه في القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الإنسانية في الصومال، وأن يستعمل جميع ما لديه من موارد، بما في ذلك موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمواجهة الاحتياجات الماسة العاجلة للسكان المتضررين في الصومال؛

٥ - **يناشد** جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية هذه والتعاون معها؛

٦ - **يؤيد بشدة** القرار الذي اتخذه الأمين العام بأن يرسل على وجه السرعة فريقا تقنيا إلى الصومال، برفقة المنسق، من أجل العمل في الإطار والأهداف الواردة في الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من تقريره (S/23693)، وأن يقدم على وجه السرعة تقريرا إلى مجلس الأمن عن هذه المسألة؛

٧ - **يطلب** أن يقوم الفريق التقني أيضا بوضع خطة ذات أولوية عالية، لإنشاء آليات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق؛

٨ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل في مقديشو على وجه الخصوص، وفي الصومال بصفة عامة، إلى احترام أمن وسلامة الفريق التقني وموظفي المنظمات الإنسانية احتراما كاملا وأن يضمنوا حريتهم الكاملة في الحركة داخل مقديشو وحولها وفي الأجزاء الأخرى من الصومال؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والفصائل الصومالية من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال؛

١٠ - **يطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل الصومالية التعاون بصورة تامة مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار؛

١١ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد النظر إلى حين التوصل إلى حل سلمي.

٢ - وهذا التقرير مقدم عملا بالقرار الوارد أعلاه.

٣ - وعقب اتخاذ القرار الوارد أعلاه مباشرة، لفت إلى محتواه انتباه الفصائل الصومالية فضلا عن الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والأمناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ - ووفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، عينت في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢، السيد ديفيد بسيوني منسقا للإشراف على الإيصال الفعّال للمساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى السكان المتضررين في جميع أجزاء الصومال، وذلك بالاتصال الوثيق مع المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى.

٥ - وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢، عينت أيضا فريقا تقنيا يتألف من ١٥ عضوا لزيارة الصومال، برفقة المنسق، للعمل في إطار الأهداف الواردة في الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من تقريري السابق إلى مجلس الأمن[١]. وقد ترأس الفريق التقني السيد روبرت غلاغر وضم ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وعن منظمة غير حكومية.

وقف إطلاق النار في مقديشو

٦ - أصبح وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الفصيلتين في مقديشو نافذا في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢. وبعد حوالي شهر من الهدوء النسبي، انتهك وقف إطلاق النار باستئناف القتال بين بعض الوحدات المنتمية إلى الفصيلتين. إلا أن زعماء الفصيلتين تحركوا بسرعة لوقف القتال وإعادة تثبيت وقف إطلاق النار.

٧ - ومنذ ذلك الحين، فإذا كان قد حدث أي قتال بين الجماعتين في مقديشو فهو قتال محدود. إلا أنه أبلغ عن بعض حالات إطلاق نار متفرقة وحوادث يبدو أنها تقوم بها عصابات قطاع الطرق لعناصر مسلحة لا تخضع لسيطرة أي من الفصيلتين. وقد انخفض تواتر هذه الحوادث نفسها على نحو ملحوظ خلال الأسابيع القليلة الماضية.

٨ - وهيأ وقف إطلاق النار في مقديشو مناخا سياسيا جديدا وإيجابيا مكن ممثلي الفصيلتين في مقديشو من عقد اجتماعات في إطار الاتفاق والترتيبات التي أبرمها معهم الوفد المشترك في آذار/ مارس الماضي. وفي ١٢ نيسان/ أبريل، اجتمع ممثلون للفصيلتين وجها لوجه لأول مرة في مكاتب الأمم المتحدة في مقديشو لبحث تشكيل لجنة مشتركة للمساعدة الغوثية، يرأسها منسق المساعدة الإنسانية. كما اجتمع قادة هيئات أركان الفصيلتين في إطار رصد وقف إطلاق النار والاتفاقات التي تم التوصل إليها لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع من يحتاجونها في مقديشو وما حولها دون عوائق.

٩ - وبالرغم من تلك التطورات المواتية في مقديشو والمناطق المحيطة بها، فإنه يساورني عميق القلق بسبب تصاعد القتال وتدهور الحالة الأمنية في الجزء الشمالي من البلد. كما أن الحالة في الجزء الجنوبي من البلد لا تزال متوترة وتشكل إمكانية اندلاع القتال بين الفصائل والجماعات المتنافسة مصدر قلق بالغ. ومع أخذ هذه التطورات في الاعتبار، فقد يرى مجلس الأمن النظر في الدعوة إلى وقف عام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ومن شأن اتخاذ مجلس الأمن لهذا الإجراء، بالإضافة إلى مساعدته على وضع حد للقتال في مختلف أجزاء البلد، أن يوجد حالة تشجع على الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال.

أنشطة الفريق التقني

١٠ - اجتمع الفريق التقني في نيروبي في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٢، وأجرى مناقشات في اليوم التالي مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال.

المشاورات التي جرت في مقديشو

١١ - وصل الفريق التقني إلى مقديشو في ٢٣ آذار/ مارس وعقد اجتماعات منفصلة مع كل من اللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد والرئيس المؤقت علي مهدي محمد، وخلال هذه الاجتماعات، ناقش الفريق التقني مع الطرفين أهداف البعثة الموفدة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢. ولفت أيضا انتباه الطرفين إلى الفقرتين ٣ و ٨ من القرار حيث يحثهما مجلس الأمن على تسهيل وصول المساعدة الإنسانية إلى الصومال وعلى احترام أمن وسلامة الفريق التقني وموظفي المنظمات الإنسانية احتراما كاملا وضمان حريتهم الكاملة في الحركة.

١٢ - وذكر اللواء عيديد أن المؤتمر الصومالي المتحد يتقيد بوقف إطلاق النار وكرر تأكيد تحفظ حزبه على مرابطة قوة حفظ السلم في مقديشو أو أي وجود عسكري ظاهر للأمم المتحدة. وناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية، وبصفة خاصة الأغذية كيما يتولى المؤتمر الصومالي المتحد توزيعها.

١٣ - وشدد الرئيس المؤقت محمد، من جهته، على أنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في مقديشو دون وجود

وحدة كبيرة من قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة. وقال إنه دون وجود عسكري من هذا القبيل للأمم المتحدة، لن يستمر وقف إطلاق النار ولن يمكن توزيع الأغذية والإمدادات الأخرى على نحو فعال.

١٤ - وعقب إجراء مناقشات إضافية مع الفريق التقني، وقع الزعيمان في ٢٧ و ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٢، على التوالي كتابي اتفاق بشأن آليات رصد وقف إطلاق النار وترتيبات التوزيع العادل والفعال للمساعدة الإنسانية في مقديشو وما حولها (المرفقان الأول ــ ألف، والأول ــ باء). وترفق أيضا وثيقة مقدمة من الرئيس المؤقت محمد (المرفق الأول ــ جيم).

١٥ - وعقب التوقيع على الاتفاقين، سافر الفريق التقني إلى هرغيسا في ٢٩ آذار/ مارس. وعقد اجتماعات منفصلة مع كل من السيد عبد الرحمن أحمد علي، رئيس جمهورية أرض الصومال المعلنة ذاتيا ومجموعة من الشيوخ يتزعمهم الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مضر، رئيس مجلس الشيوخ الدستوري فضلا عن مجموعة من العقداء في جيش الحركة القومية الصومالية.

١٦ - وبين كل من السيد أحمد علي والشيوخ أن منطقة الصومال الشمالية بأكملها في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية. وذكروا أن المساعدة ضرورية أيضا لتيسير تسريح جيش الحركة القومية الصومالية والمساعدة على إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة (المرفقان الثاني ــ ألف، والثاني ــ باء). وترفق أيضا وثيقة مقدمة من وزير التخطيط والتنمية في جمهورية أرض الصومال المعلنة ذاتيا (المرفق الثاني - جيم).

١٧ - وبسبب تدهور الحالة الأمنية في بربرة تعذر على الفريق التقني زيارة تلك المدينة.

١٨ - ولم يتمكن الفريق التقني كذلك من زيارة بوساسو. إلا أن اللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية (SSDF) عقد اجتماعا مع الفريق التقني في جيبوتي في ٢٩ آذار/ مارس. وذكر اللواء أن الجزء الشمالي الشرقي من البلد هادئ نسبيا ولكنه في حاجة إلى الإنعاش والتنمية والمساعدة الإنسانية. وأثار مسألة الحاجة إلى تقديم المساعدة الغذائية إلى العناصر المسلحة للمعاونة على صون السلم والاستقرار في المنطقة. وفي ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٢، وقع اللواء أبشر موسى اتفاقا (المرفق الثالث ــ ألف). وترفق أيضا وثيقة مقدمة من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية (المرفق الثالث ــ باء).

١٩ - وفي ٣١ آذار/ مارس، عقد الفريق التقني اجتماعا في كيسمايو مع اللواء آدن عبد الله غابي، رئيس الحركة الوطنية الصومالية واللواء محمد سعيد حرسي (مرجان)، قائد القوات المسلحة في الحركة الوطنية الصومالية. وعقد الفريق التقني أيضا اجتماعا مع شيوخ المنطقة. وطلب الشيوخ فضلا عن التماس المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة المساعدة على تحقيق وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء الصومال. ويرفق الاتفاق الذي وقعه اللواء آدن عبد الله غابي (المرفق الرابع - ألف). ووقع الشيوخ على اتفاق منفصل (المرفق الرابع - باء).

٢٠ - وفي اليوم نفسه، عقد الفريق التقني اجتماعا مع وفد يمثل رئيس الجمهورية السابق سياد بري. وذكر الوفد أن المنطقة الجنوبية الغربية من الصومال قد جرى تجاهلها بالرغم من وجود كثير من الأشخاص المشردين وانتشار المجاعة في المنطقة. وحث الأمم المتحدة على إيفاد بعثة إلى المنطقة.

٢١ - كما عقد الفريق التقني خلال إقامته في الصومال اجتماعا مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في البلد.

رصد وقف إطلاق النار وإيصال المساعدة الإنسانية

٢٢ - إن الاتفاقين اللذين جرى التوصل إليهما في مقديشو مع الرئيس المؤقت محمد واللواء عيديد (المرفقان الأول ــ ألف، والأول ــ باء) يتطلبان من الأمم المتحدة :

(أ) وزع مراقبين تابعين للأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار؛

(ب) وزع أفراد أمن تابعين للأمم المتحدة لحماية موظفيها وضمان سلامة أنشطتها المضطلع بها لاستمرار تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية في مقديشو وما حولها.

٢٣ - ولقد فكرت مليا في نوعية الأفراد الذين تتوافر لديهم أفضل المؤهلات لأداء هاتين الوظيفتين. مع مراعاة العوامل التالية :

(أ) تقاليد بعثات الأمم المتحدة للمراقبة (التي ترد الإشارة إليها على نحو محدد في الاتفاقين)؛

(ب) طبيعة المهام المقرر القيام بها؛

(ج) الأحوال الأمنية في مقديشو؛

(د) اهتمامات الحكومات التي سيطلب منها توفير ما يلزم من أفراد للخدمة في عمليات الأمم المتحدة في الصومال؛

(هـ) وجهات النظر التي أعرب عنها الذين اشتركوا في المناقشات مع الفريق التقني في مقديشو.

ولقد وضعت في الاعتبار أيضا أن على الأمم المتحدة، بموجب هذين الاتفاقين، أن تتشاور مع الطرفين المعنيين قبل تحديد العدد المطلوب من أفراد الأمن اللازمين للقيام بمهمة الحماية.

٢٤ - وفيما يتعلق برصد وقف إطلاق النار، ليس ثمة أي شك، بناء على التجربة الطويلة التي اكتسبتها الأمم المتحدة، في أن الأمر يتعلق هنا بمهمة تتطلب مهارات عسكرية. فالضباط العسكريون، هم وحدهم المدربون على تقييم وتفسير مواقع وتحركات قوات الطرفين، وإجراء التحقيقات اللازمة عند انتهاك وقف إطلاق النار والتوصل إلى استنتاجات مقنعة بشأن تحديد المسؤولية وكيفية تفادي حصول انتهاكات في المستقبل. كما

أن المهارات العسكرية لازمة لتمكين المراقبين من العمل في المناطق التي يحتمل نشوب معارك فيها وتأمينهم لسلامتهم الشخصية، دون المساس من غير داع بقدرتهم على أداء مهامهم. وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن وقف إطلاق النار في مقديشو ينبغي رصده بالطريقة التقليدية التي دأبت الأمم المتحدة على اتباعها والمتمثلة في إسناد تلك المهمة إلى مجموعة من المراقبين العسكريين، يبلغ عددهم ٥٠ مراقبا وفقا للاتفاقيين.

٢٥ - وسيشكل هؤلاء المراقبون أفرقة متحركة، يتكون كل فريق منها من ثلاثة مراقبين مع تخصيص مركبة لكل فريق. ونظرا للأحوال القائمة في مقديشو، فإن قدرتهم على القيام بدوريات متحركة ستعتمد على الحالة الأمنية. وسيتخذون، جميعا في البداية، من مقر بعثة الأمم المتحدة قاعدة لهم. وبمجرد تحسن الأحوال الأمنية، سيجري تجميع المراقبين في مراكز مراقبة تقع على مقربة من مقار الطرفين أو مكاتبهما الأخرى وفي بعض الحالات في مواقع وكالة ما تابعة للأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية، مع مراعاة الحالة في الميدان وأمن المراقبين العسكريين وحاجتهم إلى تهيئة ظروف معيشية يمكن احتمالها.

٢٦ - ووفقا للاتفاقين، سيرابط ٢٥ من هؤلاء المراقبين في أحد جانبي مقديشو ويرابط ٢٥ آخرون في الجانب الآخر. وحسب المعتاد في هذه البعثات، لن يحملوا أي سلاح وسيرتدون الملابس الرسمية الوطنية وعليها شعار الأمم المتحدة. وستتحمل قوات الجانبين مسؤولية ضمان أمنهم في جميع الأوقات. وفي الواقع، ستظل قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها، رهنا، إلى حد بعيد بتلقي ذلك التعاون من الطرفين. وقد شرعت البعثة التقنية أيضا في إجراء مناقشات لتحقيق هذا التعاون من الجماعات الأخرى وسيتابع النظر في هذه النقطة إذا قرر مجلس الأمن إنشاء البعثة الموصى بها في هذا التقرير.

٢٧ - أما فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، فإنه سيطلب إلى أفراد الأمن المشار إليهم في الاتفاقين توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة والمعدات واللوازم في ميناء مقديشو ومرافقة قوافل توريد إمدادات المساعدة الإنسانية حتى مراكز التوزيع في مقديشو والمناطق المحيطة بها مباشرة. وسيوفرون أيضا، حسب الاقتضاء، الأمن لموظفي الأمم المتحدة، والمعدات واللوازم في مطارات مقديشو. ولقد توصلت في هذه الحالة أيضا إلى استنتاج مفاده أن هذه المهام تتطلب مهارات وتدريبا في المجال العسكري.

٢٨ - ويتمثل مصدر الخطر الذي يهدد أنشطة الأمم المتحدة في كل من ميناء مقديشو وغيره من الأماكن في مجموعة متنوعة من العناصر المسلحة، لا يخضع الكثيرون منهم لسيطرة أية سلطة سياسية، ويحاولون السيطرة على الإمدادات الغذائية في العاصمة. ولن يتحمل أفراد الأمن التابعون للأمم المتحدة أية مسؤوليات تتعلق بالقانون والنظام تجاه هذه العناصر المسلحة. بل ستتمثل مهمتهم في تزويد قوافل الأمم المتحدة التي تنقل الإمدادات الغوثية بحراسة عسكرية تكون من القوة بحيث يمكنها ردع أي هجوم وإطلاق النار فعلا دفاعا عن النفس إذا ما تبين أن الردع لن يجدي نفعا.

٢٩ - وعليه فقد أوصى الفريق التقني بأن يكون تنظيم أفراد الأمن على غرار التشكيل المعتاد لأفراد المشاة. وستكون قاعدتهم في ميناء مقديشو وسيقومون بدورياتهم في مركبات خفيفة، مع الاحتفاظ في الميناء بسيارة مصفحة على سبيل الاحتياط لاستخدامها في حالة الطوارئ. وسيرتدي أفراد المشاة الملابس الرسمية الوطنية وعليها شعار الأمم المتحدة وسيكونون مسلحين. ويقدر أن هناك ضرورة لتوفير قوة تتكون من حوالي ٥٠٠ من الأفراد من جميع الرتب، إلا أنه حسبما لوحظ أعلاه، يقتضي الاتفاقان التشاور مع الطرفين بشأن هذا الرقم قبل وضع الخطة في صيغتها النهائية.

٣٠ - ونظرا لعدم وجود أماكن الإقامة اللائقة في مقديشو في الوقت الحالي، وكذلك لاعتبارات أمنية، سيجري قدر الإمكان إيواء أفراد الأمن على ظهر سفينة تقوم بوظائف مركز القيادة، بما فيها توفير الدعم السوقي للبعثة.

٣١ - وتمثل الترتيبات المشار إليها أعلاه الاحتياجات بالنسبة لمقديشو، أما إذا ما تقرر الاضطلاع بوظائف مشابهة في أماكن أخرى في الصومال، فسيلزم توفير أفراد إضافيين.

٣٢ - وبالإضافة إلى المراقبين وأفراد الأمن، ستحتاج البعثة إلى خدمات عادية لدعم الإدارة الميدانية برئاسة مسؤول إداري أول. وستحمل مركباتها ألوان وعلامات الأمم المتحدة المميزة. وستحتاج إلى وصلات اتصالات سلكية ولاسلكية خاصة بها لإجراء الاتصالات الداخلية والخارجية. ومن المستبعد في الظروف الحالية السائدة في مقديشو، أن يكون بإمكان الطرفين تزويد البعثة بالسلع والخدمات المطلوبة للاضطلاع بولايتها. بيد أنهما تعهدا بمنح أفرادها كامل حرية التنقل دون قيد داخل مناطق سيطرتهما.

٣٣ - وإذا ما قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة على النسق المبين أعلاه، فإني أوصي بأن تسمى "عملية الأمم المتحدة في الصومال" (UNOSOM) وأن توضع تحت قيادة الأمم المتحدة، المنوطة بالأمين العام، وأن تخضع لسلطة مجلس الأمن. وسيعهد بالقيادة الميدانية لعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى قائد برتبة عميد يعينه الأمين العام بعد التشاور مع الطرفين وبموافقة مجلس الأمن. وسيقدم القائد تقارير إلى الأمين العام على النحو الموصى به في الفقرة ٦٤ أدناه. وسيقوم الأمين العام بصفة منتظمة بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن جميع المسائل المتعلقة بنطاق وفعالية سير عمل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وستسهم حكومات الدول الأعضاء بالأفراد العسكريين للعملية بناء على طلب من الأمين العام، بعد التشاور مع الطرفين وبموافقة مجلس الأمن.

المساعدة الإنسانية

٣٤ - طلب مجلس الأمن في القرار ٧٤٦ (١٩٩٢) أن يقوم الفريق التقني أيضا بوضع خطة ذات أولوية عالية، لإنشاء

آليات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق. ونتيجة لهذا الطلب وعقب إجراء مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أنشأ الفريق التقني آليات لتنفيذ الجزء الخاص بمقديشو من خطة عمل أولية لـ ٩٠ يوما، بالإضافة إلى ترتيبات لتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية إلى أجزاء أخرى من البلد. وتصدر الخطة كإضافة لهذا التقرير.

٣٥ - وللحاجة إلى التنسيق الفعال والالتزام بالتعاون أهمية خاصة في الأزمة السائدة في أغلب مناطق الصومال اليوم. ولهذا السبب أوعزت إلى وكالات الأمم المتحدة المشاركة في تسليم المساعدة الغوثية إلى الصومال بأن تعمل عن كثب مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في إعداد خطة العمل لـ ٩٠ يوما.

٣٦ - وتشكل الخطة أساسا لاتخاذ تدابير فورية لإيصال المساعدات الغوثية الغذائية وغير الغذائية إلى عدد يقدر بـ ١,٥ مليون شخص معرضين للخطر بصورة مباشرة. وفضلا عن ذلك تستهدف الخطة أيضا تقديم المساعدة إلى ٣,٥ ملايين شخص آخر يحتاجون إلى الأغذية والبذور وخدمات الصحة الأساسية والمياه. وتشمل هذه الفئة الأخيرة آلاف عديدة من الجنود والفصائل المسلحة الأخرى الذين سيحصلون على المساعدة بفضل برامج نزع السلاح وتسريح الجنود المتعددة الجوانب حتى يمكن إدماجهم في الحياة المدنية من جديد. وترتب الأزمة التي تواجه شعب الصومال في الوقت الحاضر آثارا إقليمية كما يتبين بالفعل من تدفقات اللاجئين من الصومال إلى كينيا وجيبوتي وإثيوبيا، وهناك قلق شديد بشأن أثر تحركات السكان هذه على القرن الأفريقي.

٣٧ - وأدرجت في الخطة تقديرات للسكان الذين سيتلقون المساعدة. وتضمنت الخطة كذلك عملية تقييمات لبرامج الإغاثة، وتقييمات للجهود المشتركة بين الوكالات/ المنظمات غير الحكومية. وستستخدم هذه التقييمات لاستكمال الاحتياجات وتحديد مجالات الاحتياج الجديدة.

٣٨ - ويقتضي تنفيذ الخطة واستمرار جهود الإغاثة الإنسانية والانتعاش الموسعة أن توسع وكالات الأمم المتحدة نطاق وجودها في جميع أنحاء الصومال تحت إشراف منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المتمركز في مقديشو. وقد بذل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة جهودا كبيرة لتعزيز برامجهما خلال ستة الشهور الماضية. ولن تقتضي هذه المرحلة الجديدة من توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة اشتراكا نشطا من جانب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في الصومال في عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والانتعاش فحسب بل تقتضي كذلك إنشاء مكاتب في جميع أنحاء القطر حيثما ستقدم الأمم المتحدة مساعدات إنسانية. وفي هذا الصدد، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما كاملا مباشرا إلى منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في الصومال في شكل موظفين، وأماكن للمكاتب، ودعم إداري وسوقي، بما في ذلك الطائرات. ويعتزم برنامج متطوعي الأمم المتحدة حاليا توفير خدمات عددها يصل إلى ٥٠ خبيرا في مجال السوقيات والاتصالات والرعاية الصحية والخدمات الزراعية لدعم الجهود الإنسانية في الصومال.

٣٩ - ورغم أن حالة الأمن الراهنة في مقديشو لا تزال مزعزعة، فإن لتقديم المساعدة الإنسانية أهمية بالغة بسبب احتياجات ٠٠٠ ٧٠٠ شخص تقريبا، منهم ٠٠٠ ٢٥٠ من المشردين و ٠٠٠ ٨٠ آخرون يمثلون فئات ضعيفة للغاية. ولهذا سيكون برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية في المقدمة خلال الـ ٩٠ يوما القادمة فيما يتعلق بشحن الأغذية إلى ميناء مقديشو. بينما تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمات غير حكومية بتقديم المزيد من إمدادات المساعدات غير الغذائية. وفيما يتعلق ببرنامج الأغذية العالمي ستصل المساعدة الغذائية إلى ميناء مقديشو فور إنجاز الترتيبات التي أوصى بها الفريق التقني، وعندما يرى منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في الصومال أن الأوضاع في منطقة مقديشو مواتية لوصول شحنات المعونة الغذائية وتوزيعها. ويتوقع أن تستخدم السلطات أيضا برنامج توزيع الأغذية بالمجان الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي/ ومنظمة كير (CARE) للاضطلاع بتسريح الجنود وتعزيز تدابير الأمن التي تتيح وصول إمدادات المساعدة الغوثية بصورة مستمرة ودون أي عراقيل. وينبغي وضع ترتيبات دقيقة والاتفاق عليها. وإذا أصبحت حالة الأمن في مقديشو والمناطق المحيطة بها ملائمة واحترمت "ممرات" و "مناطق السلام"، ستسعى أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية أن تزيد من أنشطتها الغوثية غير الغذائية.

٤٠ - وفي المناطق الأخرى من البلاد، سيجري تعاون وثيق بين وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، ليس فقط بشأن وسائل تقديم مساعدة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى السكان المتأثرين، ولكن أيضا من أجل توليد انتعاش اقتصادي وتعزيز برامج تسريح الجنود ونزع السلاح حيثما أمكن ذلك. وفي هذا الشأن، ينبغي أن ينظر إلى الانتعاش الاقتصادي كجزء من الآليات الضرورية لتعزيز الاستقرار في جميع أنحاء البلاد. ودون وجود برامج تنشيط فيما يتعلق بالبذور، والأدوات، والحيوانات الزراعية لن يكون أمام مئات الآلاف من الصوماليين سبيل للحصول على الغذاء والأمن إلا اجتياز الحدود.

٤١ - وفي المنطقة الوسطى، أعربت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن عزمها على مواصلة تقديم المساعدة إلى المشردين والفئات الضعيفة للغاية الأخرى عن طريق الموانئ الساحلية في مركا وعدله وهوبيو، بينما تنوي منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تقدم مواد التثقيف الصحي، والمواد الضرورية للمرافق والمعدات الصحية. وفي الشمال الغربي للصومال، تشمل الخطة، بالإضافة إلى المساعدة الغذائية، قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بإنشاء مرافق

مدرسية أساسية، وقيام منظمة الصحة العالمية بإنشاء برامج تدريبية وستتلقى برامج إزالة الألغام التي تدعمها في الوقت الحاضر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دعما إضافيا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل القريب جدا.

٤٢ - ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأغذية والإمدادات الأخرى في الأماكن المخصصة لها استعدادا لتنفيذ برامج الإعادة إلى الوطن للاجئين الصوماليين العائدين من إثيوبيا ولتكميل أعمال المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى في مجال إصلاح الخدمات الأساسية في قطاعي الصحة والمياه. ويعد تنشيط تجارة المواشي في المنطقة الشمالية الشرقية من الصومال ضروريا إذا ما أريد تجنيب السكان المتأثرين من الاعتماد على الإغاثة، وبذلك، ستوفر الخطة، عن طريق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وسائل ضمان نوعية المواشي المعدة للتصدير. وفي المنطقة الجنوبية الشرقية من البلاد، يحتاج عدد متزايد من الأشخاص المشردين إلى المساعدة الغوثية الأساسية. وفي هذا المجال، تعتزم وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية أن تغطي مجموعة من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية.

٤٣ - وستشمل هذه المبادرات احتياجات جماعات مثل ٠٠٠ ٢٥٠ من سكان البانتو الذين لا ينتسبون إلى أي من الكيانات العشائرية التقليدية. ومما يثير قلقا متزايدا بسرعة ذلك العدد من الصوماليين الذي يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٠ شخص الذين تجمعوا في الوقت الحاضر في المنطقة الجنوبية الغربية على طول الحدود بين الصومال وكينيا. وسيكون تقديم المساعدة بواسطة لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية ضروريا لوقف تفاقم محنتهم.

٤٤ - وتتضمن الخطة برامج اقتصادية أساسية هامة تتناول الاحتياجات الخاصة لشباب ونساء الصومال. وتؤكد الخطة في كل جزء منها أيضا على أن يتم تقديم المساعدة جزئيا عن طريق الكيانات العشائرية التقليدية. ويقتضي هذا إعادة النظر في أشكال المساءلة التقليدية. ويجب على زعماء العشائر الصومالية أن يدركوا، بدورهم، المسؤوليات التي وضعها المجتمع العالمي على عاتقهم.

٤٥ - وسيتقرر مدى فعالية خطة عمل الـ ٩٠ يوما والبرامج اللاحقة للإغاثة والإنعاش في حالات الطوارئ في ضوء مراعاة جميع الأطراف للمبادئ الأساسية التي تستند إليها المساعدة الإنسانية الدولية. ولهذا ينبغي أن يكون هناك إدراك تام لكون أن توزيع المساعدة الغوثية سيقوم على الإنصاف والاحتياجات. ولن يتأثر بأي حال بالاعتبارات السياسية والجغرافية. وفضلا عن ذلك، ينبغي التسليم بضرورة الاحتفاظ بـ "ممرات" و "مناطق سلم" محددة لتأمين مرور وتوزيع المساعدة الغذائية وغير الغذائية. وبالتالي فإن حرمة السفن والطائرات وقوافل الإغاثة التي تحمل علم الأمم المتحدة، وحماية القائمين بأعمال الإغاثة العابرين إلى الممرات المحددة المؤدية إلى مناطق السلم والمارين من خلالها تعد شرطا أساسيا. وتشمل هذه المناطق الموانئ والمطارات والمناطق التي يضطلع فيها بأنشطة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأخيرا، ينبغي أن يكون مفهوما أن هذه المبادئ تشمل أنشطة جميع المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية وتوفير الأمن لها.

٤٦ - ومما هو جدير بالملاحظة أن تنفيذ هذه الخطة سيعتمد بصورة أساسية لا على توفير الأمن الكافي داخل الصومال فحسب بل سيعتمد أيضا على توفير موارد كافية من المجتمع الدولي لتمويل أنشطة الخطة.

حظر توريد الأسلحة

٤٧ - في تقريري السابق إلى المجلس[١] قدمت معلومات عن التدابير التي يجري اتخاذها لتنفيذ حظر عام وكامل على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. وأبلغت المجلس أنه على الرغم من الردود الواردة من ٦٨ حكومة تؤكد فيها مراعاتها بدقة لحظر توريد الأسلحة، ادعت كل من الفصيلتين في مقديشو أن الجانب الآخر يتلقى الأسلحة من بعض بلدان المنطقة. ومنذ أن قدمت تقريري الأخير، تلقيت ١٤ ردا آخر من الحكومات وصدرت هذه الردود بوصفها وثائق لمجلس الأمن[٢].

٤٨ - بيد أن التقارير المختلفة تشير إلى أن الأسلحة لا تزال تتدفق إلى البلد. وإزاء ذلك، قد يود مجلس الأمن أن ينظر في وضع الترتيبات الملائمة لرصد حظر توريد الأسلحة.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة إلى استرجاع العدد الهائل من الأسلحة الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجودة فعلا بأيدي السكان المدنيين في جميع أنحاء الصومال، وخاصة في مقديشو. وقد بحث ممثلي، مرتين، مع السيد محمد، رئيس الجمهورية المؤقت، واللواء عيديد إمكانية وضع ترتيبات يمكن بموجبها للأمم المتحدة مبادلة الأسلحة بالأغذية أي أن الأفراد أو الجماعات التي تسلم أسلحتها وذخيرتها طواعية تأخذ أغذية بدلا منها. ولقد شعرت دائما بأن هذه طريقة بارعة لمعالجة أخطر مشكلتين يواجههما شعب الصومال اليوم، وهما خطر المجاعة والانهيار الكامل للقانون والنظام. على أن ذلك يجب أن يجري كإضافة، وليس كبديل، للبرامج القائمة لإيصال الإغاثة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

٥٠ - ويمكن البدء بتنفيذ برامج لتقديم مساعدة إنسانية إضافية للأفراد المسلحين الذين يوافقون طوعا على تسليم أسلحتهم. ويمكن أيضا وضع ترتيبات لتدمير هذه الأسلحة فيما بعد. وأنا أعتزم مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع وإعلام المجلس بما أبذله من جهود.

---

(١) S/23693 و Corr.1.

(٢) S/23701 و S/23707 و S/23711 و S/23713 و S/23718 و S/234719 و S/23720 و S/23725 و S/23739 و S/23746 و S/23747 و S/23748 و S/23750 و S/23778.

المصالحة الوطنية

٥١ - علاوة على الجهود التي بَذلْتَها فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والحاجة الحتمية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب الصومال واصلت باستمرار متابعة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال حسبما طلب في الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٧٤٦ (١٩٩٢)، وبقيت لهذا الغرض على اتصال مستمر بجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٢ - وأبلغت المجلس في تقريري الأخير أن الوفد المشترك الذي زار الصومال في أواخر شهر شباط/ فبراير وأوائل شهر آذار/ مارس قد قام، علاوة على مناقشة الموضوع مع زعماء الفصيلتين في مقديشو بعقد مشاورات أيضا بشأن هذا الموضوع في كيسمايو وفي نيروبي مع ممثلي الجبهة القومية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي ومع عدة جماعات صومالية أخرى ومع أفراد صوماليين آخرين.

٥٣ - ومنذ ذلك الحين أجريت أنا وممثلي مناقشات أخرى بشأن هذا الموضوع مع الفصائل والجماعات والحركات الصومالية. وفي أوائل هذا الشهر تشاورت أيضا في نيويورك مع السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بشأن سبل ووسائل التعجيل باتخاذ الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال.

٥٤ - وأثناء نظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢ أعرب وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية، متحدثا باسم اللواء إبراهيم بابنغيدا، رئيس نيجيريا والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، عن استعداد بلده لاستضافة المؤتمر في أبوجا، تحت رعاية كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفيما بعد، ذكر وزير الخارجية في رسالة وجهها إلي في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٢ أن حكومته مستعدة لتوفير ما يلزم من وسائل النقل لممثلي الفصائل والجماعات والحركات الصومالية، الذين يرغبون في الاشتراك في المؤتمر.

٥٥ - ومن أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن هذا الموضوع سيتعين مواصلة الجهود الرامية إلى مساعدة مختلف الأحزاب والحركات والفصائل على التوصل فيما بينها إلى اتفاق بشأن تمثيلها في مؤتمر المصالحة الوطنية. وسأستمر أنا وممثلي في إعطاء أولوية عليا في جهودنا لهذا الجانب وكذلك لشروط عقد المؤتمر، بما في ذلك جدول أعماله والاشتراك فيه ومكان انعقاده.

ملاحظات

٥٦ - ما زالت الحالة في الصومال تسبب قلقا كبيرا للمجتمع الدولي. فلا يوجد في البلد أي هيكل أساسي حكومي يمكن الاعتماد عليه. كما أن هناك افتقارا هائلا إلى الهياكل الأساسية المادية مثل النقل والمياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية. وتكثر أنشطة قطاع الطرق، والأسلحة منتشرة على نطاق واسع. وللأزمة الموجودة في الصومال آثار إقليمية، كما يدل على ذلك فعلا تدفق اللاجئين الصوماليين على البلدان المجاورة، ويوجد قلق بالغ بشأن ما يمكن أن ينجم عن ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

٥٧ - ولا يزال وقف إطلاق النار الذي رتب بين الرئيس المؤقت محمد واللواء عيديد في شهر آذار/ مارس مستمرا في مقديشو على الرغم مما يضغط عليه من حوادث إطلاق النار المتفرقة، وحوادث يبدو أنه تقوم بها عصابات قطاع طرق. وتسيطر على ميناء مقديشو وعلى المطار الدولي جماعات غير خاضعة لقيادة أي من الفصيلتين الرئيسيتين. وعلى الرغم من أن هناك عشائر وأفخاذ عشائر تزعم أنها تسيطر على مناطق معينة فإنه لا توجد تقريبا أي تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية مميزة على مستوى العشائر أو أفخاذ العشائر.

٥٨ - وكما أوضحت في تقريري المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٢ المقدم إلى مجلس الأمن، فإن الحالة المأساوية في الصومال، بتعقداتها غير العادية، قد استعصت حتى الآن على الحلول التقليدية. فالحاجة إلى التوسع في المساعدة الإنسانية الجاري تقديمها تقتضي دراسة أساليب مبتكرة تتناسب والحالة الإنسانية والسياسية. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الأمن بربط طرائق وقف إطلاق النار بتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية هو قرار جدير بالملاحظة.

٥٩ - ويتزايد خطر حدوث نقص شديد في الأغذية بين الفئات السكانية الضعيفة للغاية تزايدا حادا. ومما يؤدي إلى تفاقم الأزمة نقص المياه النظيفة وخدمات الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية. وبفضل الجهود الدؤوبة للمنظمات غير الحكومية، بدعم جزئي من وكالات الأمم المتحدة، يجري توفير الرعاية الصحية الأساسية والإمدادات من المياه وخدمات مكافحة الأمراض. غير أن هذه الجهود يلزم تكثيفها. كما أن تيسير الوصول إلى الموانئ الرئيسية، فضلا عن قبول مبدأ "ممرات" و "مناطق السلام"، من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية.

٦٠ - وعلى الرغم من أن المصاعب التي تكتنف تقديم المساعدة الغوثية مُسلَّم بها تماما، فإن الأزمة السائدة في الصومال تشكل وضعا غير معقول يجب معالجته. فبدون الأمن، ستظل برامج المساعدة الغوثية مقيدة تقييدا شديدا، ولكن بدون برامج المساعدة الغوثية، فإن احتمالات الأمن، على أفضل تقدير، محفوفة بالمخاطر. لذلك، يتعين تأكيد ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية حتى قبل تمركز المجموعة الكاملة من أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة وقبل وضع طرائق وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإنني أود أن أؤكد لجميع الأطراف في الصومال أن أي توسع في الجهود الغوثية للأمم المتحدة لا يمكن

الإذن به دون أن توفر تلك الأطراف ضمانات أمنية لأفراد الأمم المتحدة العاملين في مجال المساعدة الغوثية وللإمدادات الغوثية كذلك. وفي هذا الصدد، أناشد جميع الأطراف أن تلتزم بالاتفاقات المبرمة مع الفريق التقني من أجل تيسير التوسع في إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة مرور جميع المشتركين في تقديم المساعدة الإنسانية.

٦١ - وإنني أعلق أهمية كبيرة على الخطة المقدمة من الوكالات. كما إنني مقتنع بأنه بتعاون جميع الأطراف المعنية، فإن الخطة ستشكل أساسا سليما لتلبية طلب مجلس الأمن بوضع خطة ذات أولوية عليا لإنشاء آليات لضمان تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق.

٦٢ - وبعد دراسة متأنية للحالة، أوصي مجلس الأمن بأن ينظر في أمر تشكيل بعثة على النسق الذي ورد وصفه في الفقرات ٢٢ إلى ٣٣ أعلاه، على أن يكون ذلك لفترة أولية قوامها ستة أشهر.

٦٣ - وسأعمد قريبا إلى تعميم إضافة لهذا التقرير تتضمن تقديرا مبدئيا لتكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الصومال.

٦٤ - وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، ومراعاة للاعتبارات المشار إليها في الفقرات ٥١ إلى ٥٥ أعلاه، والحاجة إلى تيسير الأمور في هذا الصدد، فإنني أعتزم تعيين ممثل خاص لموضوع الصومال لمساعدتي في المشاورات والترتيبات الرامية إلى عقد مؤتمر بشأن المصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وسيتولى الممثل الخاص أيضا توفير التوجيه العام لأنشطة الأمم المتحدة الموصى بها في هذا التقرير، بما فيها الأنشطة الموجهة نحو تحقيق الانتعاش والإصلاح الاقتصاديين، فضلا عن تنفيذ برامج تسريح القوات ونزع السلاح في الصومال. وسيتولى القائد ومنسق المساعدة الإنسانية أداء مهامهما تحت إشراف الممثل الخاص، وسيقدمان تقاريرهما، عن طريقه، إلى الأمين العام. غير أنه عندما يكون الممثل الخاص غير موجود في الصومال، يقدم كل منهما تقاريره، مباشرة، إلى المقر، مع الحفاظ على أوثق شكل ممكن من التعاون في الميدان. وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على استمرار تعاونها ومساندتها لجهودي الرامية إلى حل المشكلة القائمة في الصومال، وعلى موافقتها على إرسال ممثلين إلى الصومال للعمل بشكل وثيق مع نظرائهم من الأمم المتحدة.

المرفق الأول

ألف - رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمم المتحدة من اللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد

حيث إنني، أنا اللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد، أفدت برسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بتسلم قرار مجلس الأمن بشأن الصومال (٧٤٦ (١٩٩٢))، الذي قرر فيه مجلس الأمن أن :

"يحث الفصائل الصومالية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢،

"يحث كل الفصائل الصومالية على التعاون مع الأمين العام وعلى تسهيل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية الأخرى بتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أولئك الذين هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق المشار إليه في القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)،"

وحيث إنني، أنا اللواء محمد فارح عيديد، أعربت في تلك الرسالة الموجهة إلى الأمين العام عن بالغ تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لاهتمامها بالمشاكل التي يواجهها الصومال ولما تبذله من جهود لمساعدة الصومال من أجل تذليلها،

ورغبة مني في التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢ وفي تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في الصومال،

فإنني، أنا اللواء محمد فارح عيديد، بهذا،

ألف - وفقا للاتفاق الخاص بتنفيذ وقف إطلاق النار، الموقع في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، وانطلاقا من روح "تنفيذ التدابير الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار بواسطة آلية مراقبة تابعة للأمم المتحدة"، أوافق على ما يلي :

١ - وزع ما لا يزيد على خمسة وعشرين (٢٥) مراقبا في كل من الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من مقديشو، واستخدام أولئك المراقبين وفقا لتقاليد بعثات المراقبة التابعة للأمم المتحدة، أي مراقبة شروط اتفاق وقف إطلاق النار دون أي تدخل؛

٢ - ضمان أمن جميع مراقبي الأمم المتحدة داخل منطقة نفوذي؛

٣ - المحافظة على القانون والنظام داخل منطقة نفوذي في كل ما قد يؤثر على حرية وتنقل مراقبي الأمم المتحدة في منطقة المسؤولية المحددة لهم؛

٤ - تزويد مراقبي الأمم المتحدة بكل أشكال المساعدة في التحقيق في أي انتهاك لوقف إطلاق النار؛

٥ - تشكيل فريق لمراقبة وقف إطلاق النار يتألف من تسعة أعضاء يوزعون بالتساوي على الجانبين والأمم المتحدة، وذلك بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بوقف إطلاق النار؛

باء - "وتشديدا على الأهمية التي يعلقها (مجلس الأمن) على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب الصومال وسط ظروف صعبة"، أوافق على ما يلي:

٦ - ضمان القدر الكافي من الأمن في منطقة ميناء مقديشو وما حولها، وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٧ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدات الغذائية وغير الغذائية على مناطق مقديشو الواقعة تحت نفوذي وما حولها، وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية، والطرق اللازم استخدامها، مناطق سلم؛

٨ - وزع العدد الكافي من أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة لحماية موظفيها ووقاية أنشطتها، على أن تتولى الأمم المتحدة تحديد ذلك العدد بالتشاور مع الأطراف لدى جعل الخطة رسمية؛

٩ - إسناد مهمة التوزيع المنصف للمساعدات الغذائية وغير الغذائية على أساس الحاجة، إلى الأمم المتحدة؛

١٠ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من تسعة أعضاء يوزعون بالتساوي على الأطراف والأمم المتحدة، على أن ترأسها الأمم المتحدة وتجتمع في أماكن عمل للأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

جيم - دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

١١ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق حيثما أمكن ذلك؛

دال - الإيصال الفوري للإمدادات الغذائية

١٢ - تتعهد الأمم المتحدة، لدى توقيع هذا الاتفاق، بتفريغ ما يقرب من ١٢٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية وغير الغذائية في ميناء مقديشو بأسرع ما يمكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام، فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها الرامية إلى إصلاح وتنمية الصومال.

(توقيع) اللواء محمد فارح **عيديد**
رئيس المؤتمر الصومالي المتحد

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية
الموفدة إلى الصومال، بمن فيها
ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية
وجامعة الدول العربية
ومنظمة المؤتمر الإسلامي

باء - رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمم المتحدة من السيد علي مهدي محمد، الرئيس المؤقت للصومال

حيث إنني، أنا علي مهدي محمد، الرئيس المؤقت للصومال، في آذار/ مارس ١٩٩٢، أفدت برسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بتسلم قرار مجلس الأمن بشأن الصومال (٧٤٦ (١٩٩٢))، الذي قرر فيه مجلس الأمن أن :

"يحث الفصائل الصومالية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢؛

"يحث كل الفصائل الصومالية على التعاون مع الأمين العام وعلى تسهيل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية الأخرى بتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أولئك الذين هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق المشار إليه في القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛"

وحيث إنني، أنا علي مهدي محمد، أعربت في تلك الرسالة الموجهة إلى الأمين العام عن تقديرنا العميق للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لاهتمامها بالمشاكل التي يواجهها الصومال ولما تبذله من جهود لمساعدة الصومال من أجل تذليلها؛

ورغبة مني في التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢ وفي تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في الصومال؛

فإنني، أنا علي مهدي محمد، بهذا،

ألف - وفقا للاتفاق الخاص بتنفيذ وقف إطلاق النار، الموقع في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، وانطلاقا من روح "تنفيذ التدابير الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار بواسطة آلية مراقبة تابعة للأمم المتحدة"، أوافق على ما يلي :

١ - وزع ما لا يزيد على خمسة وعشرين (٢٥) مراقبا في كل من الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من مقديشو، واستخدام أولئك المراقبين وفقا لتقاليد بعثات المراقبة التابعة للأمم المتحدة، أي مراقبة شروط اتفاق وقف إطلاق النار دون أي تدخل؛

٢ - ضمان أمن جميع مراقبي الأمم المتحدة داخل منطقة نفوذي؛

٣ - المحافظة على القانون والنظام داخل منطقة نفوذي في كل ما قد يؤثر على حرية وتنقل مراقبي الأمم المتحدة في منطقة المسؤولية المحددة لهم؛

٤ - تزويد مراقبي الأمم المتحدة بكل أشكال المساعدة في التحقيق في أي انتهاك لوقف إطلاق النار؛

٥ - تشكيل فريق لمراقبة وقف إطلاق النار يتألف من تسعة أعضاء يوزعون بالتساوي على الجانبين والأمم المتحدة، وذلك بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بوقف إطلاق النار؛

باء - "وتشديدا على الأهمية التي يعلقها (مجلس الأمن) على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب الصومال وسط ظروف صعبة"، أوافق على ما يلي :

٦ - ضمان القدر الكافي من الأمن في منطقة ميناء مقديشو وما حولها، وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٧ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدات الغذائية وغير الغذائية على مناطق مقديشو الواقعة تحت نفوذي وما حولها، وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الطرق اللازم استخدامها، مناطق سلم؛

٨ - وزع العدد الكافي من أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة لحماية موظفيها ووقاية أنشطتها، على أن تتولى الأمم المتحدة تحديد ذلك العدد بالتشاور مع الأطراف لدى جعل الخطة رسمية؛

٩ - إسناد مهمة التوزيع المنصف للمساعدات الغذائية وغير الغذائية على أساس الحاجة إلى الأمم المتحدة؛

١٠ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من تسعة أعضاء يوزعون بالتساوي على الأطراف والأمم المتحدة، على أن ترأسها الأمم المتحدة وتجتمع في أماكن عمل الأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

جيم - دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

١١ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق حيثما أمكن ذلك؛

دال - التسليم الفوري للإمدادات الغذائية

١٢ - تتعهد الأمم المتحدة، لدى توقيع هذا الاتفاق، بتفريغ ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية وغير الغذائية في ميناء مقديشو بأسرع ما يمكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام، فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها الرامية إلى إنعاش وتنمية الصومال.

(توقيع) علي مهدي محمد
الرئيس المؤقت للصومال

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية
الموفدة إلى الصومال، بمن فيها
ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية
وجامعة الدول العربية
ومنظمة المؤتمر الإسلامي

جيم - وثيقة مقدمة من الرئيس المؤقت علي مهدي محمد

(١)

الجمهورية الصومالية
مكتب الرئيس

٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢

تتمتع الصومال، منذ نشأتها كدولة، بعلاقات تقليدية تاريخية مع الأمم المتحدة. ومن منطلق هذه العلاقة الرائعة، التي يقر بها شعبنا، لا تزال تحدونا الثقة في أن الأمم المتحدة ستواصل مساعدة الصومال، وبخاصة في هذه الأيام التي يجتاز فيها شعبنا مرحلة بالغة الحرج. والمساعدة التي يحتاج إليها شعبنا حاليا تفوق كثيرا أي مساعدة أخرى كنا بحاجة إليها فيما مضى. بيد أننا بهذا نوجه نداء إلى الأمم المتحدة، وإلى العالم الحر كله، للتعجيل بإيفاد وحدة قوات دولية إلى الصومال بغية إنقاذ هذه الدولة من الدمار الكامل. فبمساعدة الأمم المتحدة، سيحقق الصومال ما يحتاجه من إحلال للسلم في البلد بأسره ومن استعادة النظام الدستوري على نحو فعال.

إذا قررت الأمم المتحدة، وفقا لما طلبناه، أن توافق على أن ترسل إلينا تلك الوحدة، فإنها ينبغي أن تكون من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ــ الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، أو من جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة المؤتمر الإسلامي. ستضطلع الوحدة المقترحة بواجباتها، في المرحلة الأولى، في مقديشو وما حولها، وستستخدم بعد ذلك في إعادة الاستقرار إلى البلد بأكمله، ونقترح أن تكون الوحدة مزودة بالمعدات العسكرية التالي بيانها:

١ - لواء مشاة آلي (على مركبات من طراز APC) يتألف من ٢ ٥٠٠ فرد، مع العناصر الداعمة، بالإضافة إلى وحدة للسوقيات.

٢ - فوجان من أفواج الفرسان المدرعة الخفيفة قوامهما ١٠٠٠ فرد.

٣ - كتيبة دبابات (٥٤ دبابة من طراز M60) قوامها حوالي ٢٥٠ فردا.

٤ - كتيبة مدفعية ذاتية الحركة تتكون من ٦ قطع من عيار ١٥٥ مم (طراز 109) و ١٢ قطعة من عيار ١٠٥ مم، وقوامها ٢٠٠ فرد.

٥ - جناح جوي صغير يتكون من :

(أ) ٤ - ٦ طائرات هليكوبتر مسلحة،

(ب) ٢ - ٤ طائرات صغيرة.

والمجموع الإجمالي للقوات سيبلغ ٥٠٠ ٤ فرد.

(٢)

مسؤوليات القوات وتقسيمها

- تحتل إحدى كتائب المشاة الآلية مدرسة هالان العسكرية، وتكون مهمتها كفالة أمن وسلامة المطار والحامية الجوية العسكرية ومستودع الوقود ومحطة الجزيرة لتوليد الطاقة.
- تحتل إحدى كتائب المشاة الآلية الحامية البحرية العسكرية (داخل الميناء القديم). وتكون مهمتها كفالة أمن الميناء والمصرف المركزي ومبنى البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تحتل إحدى كتائب المشاة الآلية مقر الشرطة الوطنية، وتكون مهمتها كفالة أمن إذاعة مقديشو ودار الدولة (فيلا الصومال) والمحطة المركزية لتوليد الطاقة.
- يحتل فوج فرسان مدرع الأكاديمية العسكرية، وتكون مهمته كفالة أمن محطة الإرسال الإذاعي وآبار المياه في كل من أفغويه وبلد.
- يحتل فوج فرسان مدرع خفيف مع سرية دبابات، دغانلي (التي تقع على بعد ٢٨ كيلومترا شمالي مقديشو)، وتكون مهمته كفالة الأمن والنظام والاستقرار في مثلث مقديشو - أفغويه - بلد ويتشكل بحيث يؤدي مهمة الدفاع الخارجي عن العاصمة.
- تتولى مجموعة مدفعية وكتيبة دبابات (مطروحا منها إحدى سراياها) شغل موقعي حاميتي المدفعية والدبابات الأولى والثانية، على التوالي، على أن تكون هذه القوات بمثابة قوات احتياطية تحت تصرف قيادة الفرقة.
- يشغل جناح جوي صغير مقر الحامية الجوية العسكرية، على أن يكون أيضا فريقا احتياطيا تحت تصرف قيادة الفرقة.

(توقيع) علي مهدي محمد

الرئيس المؤقت للجمهورية الصومالية

المرفق الثاني

ألف - خطاب لتفاق موجه إلى الأمم المتحدة من السيد عبد الرحمن أحمد علي، في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٢

حيث إنني، أنا عبد الرحمن أحمد علي، على بينة من النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى مختلف الفصائل في بلدي من أجل تهيئة الأحوال اللازمة للسلام والاستقرار، وإلى كل الفصائل كي تتعاون مع الأمين العام لتيسير قيام الأمم المتحدة، هي ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الإنسانية، بإيصال المساعدة الإنسانية إلى كل من هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق،

وحيث إنني، أنا عبد الرحمن أحمد علي، أعرب عن بالغ تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لاهتمامها بالمشاكل القائمة في بلدي، ولجهودها الرامية إلى مساعدة بلدي من أجل تذليلها،

ورغبة مني في التعاون مع الأمين العام من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة إلى جميع من هم في حاجة إليها ببلدي،

وإذ أشدد على الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب بلدي وسط ظروف صعبة:

فإنني، أنا عبد الرحمن أحمد علي، **أوافق بهذا على ما يلي:**

١ - الالتزام بالعمل من أجل إحلال السلم والاستقرار في بلدي؛

٢ - ضمان القدر الكافي من الأمن في منطقة الميناء وما حولها، وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٣ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدات الإنسانية على المناطق الواقعة تحت نفوذي وما حولها، وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية والطرق اللازم استخدامها مناطق سلم توضع تحت حماية الأمم المتحدة؛

٤ - الالتزام بتوزيع المساعدات الإنسانية توزيعا عادلا ومنصفا على أساس الحاجة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى؛

٥ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من ممثلين لجميع المناطق، يوزعون بالتساوي فيما بينهم والأمم المتحدة، وتتولى رئاستها الأمم المتحدة، وتجتمع في أماكن عمل الأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

٦ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة

المؤتمر الإسلامي بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق، حيثما أمكن ذلك؛

٧ - تتعهد الأمم المتحدة لدى توقيع هذا الاتفاق، بالاقتران مع وكالاتها والمنظمات الإنسانية الأخرى، بتقديم المساعدة الإنسانية دون عائق في أقرب وقت ممكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام، فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها المتعلقة بالإصلاح والتنمية في بلدي.

(توقيع) عبد الرحمن أحمد **علي**

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية
الموفدة إلى الصومال، بمن فيها
ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية
وجامعة الدول العربية
ومنظمة المؤتمر الإسلامي

باء - خطاب اتفاق موجه إلى الأمم المتحدة من الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مضر، رئيس مجلس الشيوخ الدستوري، في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٢

حيث إنني، أنا الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مضر، على بينة من النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى مختلف الفصائل في بلدي من أجل تهيئة الأحوال اللازمة للسلم والاستقرار، وإلى كل الفصائل كي تتعاون مع الأمين العام لتيسير قيام الأمم المتحدة، هي ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الإنسانية، بإيصال المساعدة الإنسانية إلى كل من هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق؛

وحيث إنني، أنا الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مضر، أعرب عن بالغ تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لاهتمامها بالمشاكل القائمة في بلدي، ولجهودها الرامية إلى مساعدة بلدي من أجل تذليلها؛

ورغبة مني في التعاون مع الأمين العام من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة إلى جميع من هم في حاجة إليها ببلدي؛

وإذ أشدد على الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب بلدي وسط ظروف صعبة:

فإنني، أنا الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مضر، رئيس مجلس الشيوخ الدستوري، **أوافق بهذا على ما يلي:**

١ - الالتزام بالعمل من أجل إحلال السلم والاستقرار في بلدي؛

٢ - ضمان القدر الكافي من الأمن في منطقة الميناء وما حولها، وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٣ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدات الإنسانية على المناطق الواقعة تحت نفوذي وما حولها، وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية والطرق اللازم استخدامها مناطق سلم توضع تحت حماية الأمم المتحدة؛

٤ - الالتزام بتوزيع المساعدات الإنسانية توزيعا عادلا ومنصفا على أساس الحاجة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى؛

٥ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من ممثلين لجميع المناطق، يوزعون بالتساوي فيما بينهم والأمم المتحدة، وتتولى رئاستها الأمم المتحدة، وتجتمع في أماكن عمل الأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

٦ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق، حيثما أمكن ذلك؛

٧ - تتعهد الأمم المتحدة لدى توقيع هذا الاتفاق، بالاقتران مع وكالاتها والمنظمات الإنسانية الأخرى، بتقديم المساعدة الإنسانية دون عائق في أقرب وقت ممكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام، فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها المتعلقة بالإنعاش والتنمية في بلدي.

(توقيع) الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مضر

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية
الموفدة إلى الصومال، بمن فيها
ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية
وجامعة الدول العربية
ومنظمة المؤتمر الإسلامي

جيم - تقرير حالة عن أرض الصومال (٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٢)

بدأت الحركة القومية الصومالية كفاحها ضد الدكتاتورية في عام ١٩٨١، واستمر هذا النضال إلى أن سقط الحكم الدكتاتوري في عام ١٩٩١.

وفي أعقاب سيطرة الحركة على المنطقة الشمالية بأسرها (المشار إليها هنا باسم "أرض الصومال") في شباط/

فبراير ١٩٩١، حدث تطوران بالغا الأهمية، ولولا هدين التطورين لأجهضت عملية إنشاء أرض الصومال في مهدها.

١ - اجتماع تصالح العشائر في بربرة

دعي جميع زعماء العشائر في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩١ لحضور مؤتمر في بربرة، من أجل الإفصاح عن تظلماتهم وآمالهم. وهذا الاجتماع التاريخي، في حد ذاته، بيَّن أن كافة العشائر في بلاد الصومال تتوق إلى السلم بعد حرب أهلية طويلة فقد فيها عشرات الآلاف أرواحهم وممتلكاتهم، ولا تزال تجاربها المريرة تخيم حتى اليوم على كافة قطاعات المجتمع والجيش والسكان المدنيين، بمن فيهم الصغار والكبار على السواء. وقرر شيوخ القوم، بعد إجراء ما لزم من مداولات، وجوب التصالح بين من يؤيدون الحركة القومية الصومالية ومن لا يؤيدونها، وقرروا أن تسعى المجتمعات إلى تسوية مظالم كل منها ضد الآخر عن طريق عملية سلمية وعلى أساس حسن الجوار. وقد أوضح هذا الاجتماع على أفضل وجه طريقة الحكم التقليدية الصومالية والدور الذي يضطلع به شيوخ العشائر.

٢ - ارتباط اجتماع الشيوخ باجتماع مقرر للجنة المركزية

عقب اجتماع هام لشيوخ العشائر عقد في برعو في أيار/ مايو ١٩٩١، عقد اجتماع مقرر للجنة المركزية من أجل مناقشة واعتماد القرار الرئيسي التالي، الذي اتخذه الشيوخ:

ولادة أرض الصومال من جديد
بوصفها دولة مستقلة

كان الشيوخ قد حرصوا على استشارة العشائر التي يمثلونها مؤكدين ما يتسم به هذا القرار من أهمية سياسية. وأفاد الشيوخ بوجود مساندة ساحقة من قبل غالبية شعب أرض الصومال لبعث دولة أرض الصومال ذات السيادة، وأكدت ذلك المظاهرات الجماهيرية التي شهدتها المدن الرئيسية. واعتمدت اللجنة المركزية هذا الإجراء على النحو الواجب وأعلنت رسميا أرض الصومال بوصفها دولة مستقلة اعتبارا من ١٦ أيار/ مايو ١٩٩١. وبعد ذلك بعشرة أيام، أي في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩١، انتخبت اللجنة المركزية رئيس الحركة القومية الصومالية، السيد عبد الرحمن أحمد علي، أول رئيس للدولة الجديدة. وانتخب السيد حسن عيسى جاما نائبا أول للرئيس، وانتخب ١٧ وزيرا حكوميا يضطلعون باختصاصات موزعة على كافة العشائر الرئيسية في أرض الصومال. وكان هناك، حتى في ذلك الوقت، بعض التذمر من جانب عدد من السياسيين ممن لم تتحقق تطلعاتهم، مما أسهم فيما بعد في تشكيل فصائل للمعارضة. ومع هذا، فغالبية شعب بلاد الصومال كانوا مؤيدين للحكومة، كما كانوا في غاية الابتهاج لتذوق ثمار الحرية الطيبة. واعتبر توجيه النقد إلى سياسة الحكومة دليلا على عدم احترام أرض الصومال، ومن ثم، فقد كان موضع إدانة كاملة. وقد نجحت الحكومة، بفضل المساعدة الحيوية المقدمة من الجمهور ومن شيوخ العشائر، في تحسين أمن ورفاه كافة الأشخاص وممتلكاتهم. ولم تعد البنادق ترى إلا نادرا في الشوارع الكبيرة بالمدن الرئيسية، كما أن السرقات تناقصت بشكل ملحوظ. والزائر الأجنبي بوسعه أن يرى ذلك التعاظم الواضح في الفرص المتاحة أمام أرض الصومال باعتبارها دولة قادرة على البقاء:

تحسن الأمن؛
حركة السلع والأشخاص فيما بين المناطق؛
العودة السلسة للتجارة البالغة الأهمية المتصلة بتصدير المواشي إلى دول منطقة الخليج، والتي بلغ عائدها ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على الأقل في الأشهر الستة الأولى بعد الاستقلال؛
حرية المعارضة في إبداء آرائها بالأماكن العامة، وفي الإذاعة، وكذلك في الصحف المحلية التي تزايد انتشارها على الفور؛
تحسن العلاقات مع البلدان المجاورة في المنطقة وفي القرن الأفريقي. وكل شيء أصبح يبشر بالخير بالنسبة لبلاد الصومال.

وهذه الإنجازات، رغم أنها إنجازات أساسية، هي إنجازات بالغة الأهمية، وذلك في ضوء العقبات التي كانت أرض الصومال ترزح تحتها. فالدمار الفعلي لاقتصاد البلد وهياكله الأساسية؛ والنقص شبه الكامل للموارد والمواد والعمالة الحكومية؛ وبطالة مئات الآلاف من الشباب؛ والانخفاض الشديد في التحويلات النقدية الواردة من منطقة الخليج إلى غالبية الأسر بأرض الصومال؛ وتباطؤ المساعدة الإنسانية الدولية؛ وعظم التوقعات لدى الجمهور ووعود الرخاء بعد الاستقلال، كانت كلها عوامل مناهضة في غير صالح بلاد الصومال.

ورغم كل هذه العقبات الكبيرة، فإن السكان قد شرعوا في بناء مساكنهم من جديد، وأخذت الأسواق في الازدهار، وساد الأمل لدى غالبية المواطنين في بداية جديدة لحياتهم التي عطل سيرها بصورة بالغة القسوة. ومع هذا، فقد حذر المراقبون، حتى في هذه المرحلة المبكرة، من هشاشة السلم الذي يعد ركيزة أساسية لبقاء أرض الصومال بوصفها دولة من الدول.

وقد أشاروا في هذا الصدد إلى تزايد العائدين تلقائيا الذين سيرهقون النظام القائم المثقل أصلا؛ وعدم وجود اتفاق بشأن طرق تسريح القوات وتشكيل جيش وفي لبلده يتسم بصغر الحجم وسرعة الاستجابة؛ وإلى دلائل خيبة الأمل لدى الموظفين الحكوميين الذين لا يتلقون أجورهم، من قبيل المدرسين والأطباء ومن إليهم، مما يتضح من تزايد عدد المتغيبين وخلو بعض الوزارات من موظفيها تقريبا.

حالة الأمن الحالية في أرض الصومال

تدهورت حالة الأمن مؤخرا في أرض الصومال تدهورا خطيرا، في أعقاب فترة أولية سادها استقرار نسبي. والتصدعات الأولى التي اعترت استقرار البلد ظهرت خلال القتال الطاحن الذي دار في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ فيما بين مختلف

الفصائل في مدينة برعو، وهي مدينة مركزية كبيرة، وأدى إلى إجلاء غالبية سكان هذه المدينة. وتعاصرت تلك الحادثة وكانت نذيرا بفترة متوترة على امتداد المواجهة الكاملة غير الدامية فيما بين الفصائل المسلحة ذات القواعد العشائرية في بربرة وغيرها. ولقد أعقبت ذلك عمليات نهب لمخزونات الأغذية واللوازم الطبية والمعدات وما إليها، مما يخص وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في ميناء بربرة. وامتدت الأعمال غير المشروعة إلى أجزاء أخرى من البلد، وبلغت ذروتها بسلب مركبات تابعة للمنظمات غير الحكومية في هرغيسا، ووصلت، في بعض الحالات، إلى اقتحام أماكن عملها وسلب المساكن التابعة لها. وكانت هناك تحرشات متزايدة أيضا بالمركبات التجارية التي تسلك الطرق الممتدة بين المدن الرئيسية. بيد أنه باستثناء ما وقع في برعو، لم تحدث حتى الآن سوى خسائر طفيفة في الأرواح والممتلكات الخاصة، كما أن التجارة ما زالت مصونة بموجب اتفاق عشائري غير مكتوب. وغني عن البيان أنه إذا استمر ما يسود حاليا من فوضى ومن تناوش سياسي فصائلي يتسم بالمواجهة، وهذا هو الأمر المرجح، فإنه سوف يؤدي إلى إراقة الكثير من الدماء وإلى معاناة بشرية جسيمة بأقصى درجة.

العوامل التي أدت إلى انهيار أمن أرض الصومال

يرجع التدهور الراهن لحالة الأمن في أرض الصومال إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وتاريخية، تتسم بالتعقد وبالتفاعل فيما بينها، تشمل، فيما تشمل، ما يلي:

- تكاثر الميليشيات العشائرية المدججة بالأسلحة. والشبان الذين يشكلون العنصر الغالب في هذه الميليشيات، قد عانوا من سنوات النزاع الدامي ومن الفظائع الشاذة التي شهدتها الحرب الأهلية. ولقد ضاعت على هؤلاء الشباب فرص الدراسة والتنشئة الطبيعية، وهم يواجهون حاليا مستقبلا كئيبا ويعانون فيه من البطالة ومن زيادة أعدادهم عن الحاجة. كما أن آمالهم الكبيرة غير الواقعية في "مغانم" النصر قد تحطمت تماما، وهم بالتالي يشعرون بالمرارة، ولديهم تصميم على تصفية الحساب ببنادقهم من أجل الكسب المادي غير مبالين بالقيم التقليدية، مثل حرمة الحياة والممتلكات.
- وجود كميات هائلة من الأسلحة من جميع الأحجام والمواصفات، هي تركة سياسة الحكم الدكتاتوري المتمثلة في تكديس الأسلحة.
- ونظام العشائر هو محور الثقافة الصومالية والهوية الصومالية. ولقد كان نظاما مفيدا في ظل الوضع الرعوي التقليدي، بل إنه حتى يومنا هذا يشكل وسيلة للبقاء خلال أوقات الاضطرابات الشديدة، ويوفر شبكة أمان لأشد الفئات فقرا وعوزا. بيد أنه لا يخلو من جانب سلبي قاتم، كما أنه غير متمش، إلى حد ما، مع نظام الدولة الديمقراطية الحديثة. فالتناوش السياسي العشائري لا يزال يعيث فسادا بأمن أرض الصومال واستقرارها في الوقت الراهن.
- أما الدمار الكامل، الذي لا يكاد يسبق له مثيل، والذي أحاق باقتصاد ومقومات أرض الصومال، التي تعد بالفعل بلدا في غاية التخلف، فهو يشكل، وسوف يظل يشكل، عاملا مزعزعا، خاصة لدى اقترانه بأزمات أخرى اجتماعية - سياسية كما هو الحال في الوقت الحاضر.
- ولقد ثبتت صعوبة إقامة حكومة أو سلطة مركزية في أرض الصومال. ورغم التزام السكان بالسلم وبسيادة بلاد الصومال، وتوقهم الشديد إلى الاستقرار وعودة الحياة إلى طبيعتها، فقد تعذر حتى الآن إنشاء نظام للحكم صالح للبقاء. وهذا يرجع إلى عوامل كثيرة سبق ذكر بعضها، والبعض الآخر يشمل الافتقار إلى المؤسسات التي تدعم الاستقرار، والنقص المطلق للموارد المالية، وتراث الحكم الدكتاتوري الذي حطم القيم التقليدية وقضى على إيمان الشعب بالحكومة إلى جانب القضاء على الاحترام الذاتي وتثبيط الروح المعنوية لدى الكوادر الفنية.
- إن الافتقار إلى الاستجابة الجماعية الفعالة من قبل المجتمع الدولي في وقت تمكن فيه هذا البلد المنكوب من تحقيق استقرار رائع، وإن كان نسبيا، كان أمرا مؤسفا إلى أقصى درجة وأسهم إلى حد ما في خلق الأزمة الحالية، لأسباب ليس أقلها تحطم الآمال العريضة التي كانت تجيش بنفوس الشعب. فلو كان قد تم التدخل عندئذ في الوقت المناسب لتعزيز قدرة الحكومة ودعم عملية التسريح لكان من الممكن تفادي الأزمة الراهنة، وإن كان من المسلم به أن تلك المهمة كانت مهمة هائلة الصعوبة، حتى في ذلك الوقت.

التوصيات

إن المشكلة الحاسمة التي تواجه البلد حاليا هي كفالة السلم، والذي هو شرط أساسي لمعالجة مجموعة الأزمات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتعددة التي تحيق بأرض الصومال. ونتيجة لجسامة ما وقع في البلد من دمار، وشدة تعقد المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية التي نجمت أساسا عن الحرب الأهلية الدامية الطويلة، وتجاوزات الحكم الدكتاتوري، فإن من المستحيل أن يكفل السلم دون تدخل جسيم وحازم من المجتمع الدولي. ومن ثم فإننا نناشد الأمم المتحدة أن

تساعدنا في عمليـة التسريـح التـي تشكـل توفيـر الإمدادات الغذائية اللازمة لـ "المجاهدين" جزءا لا يتجزأ منها.

توصيات محددة

بذلت حكومة أرض الصومال محاولات صادقة عدة مرات لتشكيل جيش وطني، وإن كانت جميع هذه المحاولات لم تنجح بسبب نقص الموارد، ولا سيما الأغذية اللازمة للمنتظمين بالمعسكرات.

وتتقدم الحكومة بموجب هـذا بطلـب اتخاذ تدابير المساعدة التالية من أجل ضمان السلام والاستقرار :

١ - إيصال الأغذية مـن أجـل السـلام إلـى قـوات الأمـن والشرطة.

٢ - توفير خبير في مجال تسريح القوات لمساعدة قادة الجيش في عملية التسريح.

٣ - قيـام الأمـم المتحدة بمساعـدة الحكومة في مشروع تسريح القوات.

المخلـص
(توقيع) محمد عبدي **دنبيل** (جالبيدي)
وزير التخطيط والتنمية

المرفق الثالث

ألف - خطـاب اتفـاق موجه إلى الأمم المتحدة من اللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٢

حيث إنني أنا محمد أبشر موسى، على بينة من النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى مختلف الفصائل في بلدي من أجل تهيئة الأحوال اللازمة للسلم والاستقرار، وإلى كل الفصائل كي تتعاون مع الأمين العام لتيسير قيام الأمم المتحدة، هي ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الإنسانية، بإيصال المساعدات الإنسانية إلى كل من هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق؛

وحيـث إنـني، أنا اللواء محمد أبشر موسى، أعرب عن بالـغ تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمـات الإقليمية، لاهتمامها بالمشاكل القائمة في بلدي، ولجهودها الرامية إلى مساعدة بلدي من أجل تذليلها؛

ورغبة مني في التعاون مع الأمين العام من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في بلدي؛

وإذ أشدد على الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمـر الدوليـة، في تقـديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب بلدي وسط ظروف صعبة:

فإنني، أنا اللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، **أوافق بهذا على ما يلي:**

١ - الالتزام بالعمل من أجل إحلال السلم والاستقرار في بلدي؛

٢ - ضمان القدر الكافي مـن الأمن في منطقة الميناء، وما حولها، وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٣ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدات الإنسانية على المناطق الواقعة تحت نفوذي وما حولها، وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية والطرق اللازم استخدامها مناطق سلم توضع تحت حماية الأمم المتحدة؛

٤ - الالتزام بتوزيع المساعدات الإنسانية توزيعا عادلا ومنصفـا علـى أسـاس الحاجـة بالتعـاون مـع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى؛

٥ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من ممثلين لجميع المناطق يوزعون بالتساوي فيما بينها والأمم المتحدة، وتتولى رئاستها الأمم المتحدة، وتجتمع في أماكن عمل الأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

٦ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدوليـة ومنظمـة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق حيثما أمكن ذلك؛

٧ - لدى توقيع هذا الاتفاق، تتعهد الأمم المتحدة بالاقتران مع وكالاتها والمنظمات الإنسانية الأخرى، بتقديم المساعدات الإنسانية دون عائق في أقرب وقت ممكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها المتعلقة بالإنعاش والتنمية في بلدي.

(توقيع) محمد أبشر **موسى**
رئيس جبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية الموفدة
إلى الصومال، بمن فيها ممثلو منظمة
الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية
ومنظمة المؤتمر الإسلامي

باء - رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٢ وموجهة من رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، محمد أبشر موسى

موقف جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية من السلم والمصالحة الوطنية في الصومال

ترحب جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية بالمبادرات الحالية وجهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتحث جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث على اتخاذ إجراء أكثر إيجابية بما في ذلك التدخل المباشر في حفظ السلام والوساطة السياسية والإدارة.

إن الحرب الأهلية الصومالية، وهي أبشع المنازعات المجتمعية التي شهدتها الآونة الأخيرة تقتيلا ودمارا، قد أودت بحياة ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وأسفرت عما يزيد على المليون من اللاجئين الداخليين الذين يتضورون جوعا ونحو ٦٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الخارجيين منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، وأدت إلى تفتت البلد إلى "جمهوريات" ومناطق مهلهلة من المتمردين؛ وتسببت في التفكك الكامل لجميع مؤسسات الدولة والهياكل الأساسية والحياة الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الصومالي. وقد تسبب في هذه الكارثة سوء الحكم الذي استمر ٢١ سنة والفساد وقيام حكومة الدكتاتور محمد سياد بري في الصومال بتشجيع العشائر.

إن الأزمة الصومالية أكثر تعقدا مما يدركه المجتمع الدولي فيما يبدو. ومع كل حسن النوايا والإخلاص اللازم، فإنه من غير المحتمل أن يقوم الصوماليون وحدهم بحل الأزمة قريبا. وقد أخذ العديد من الزعماء الوطنيين الصوماليين زمام المبادرة في مناسبات مختلفة سعيا إلى معالجة النزاع أو النزاعات وإلى تحقيق السلم والتسوية في الصومال.

بيد أن جميع جهودهم كان مصيرها التخريب والإحباط من جانب عشرات الآلاف من قطاع الطرق المدججين بالسلاح والمدانين/ المجرمين السابقين وأولاد الشوارع والخوارج من جنود سياد بري السابقين الذين تشكل البندقية عملهم ومصدر رزقهم والذين يؤجرون خدماتهم لمن يدفع أكثر ويعملون كمرتزقة لبعض الوقت، لحساب الضباط العسكريين المتعطشين للسلطة في جميع مناطق البلد.

وبالنظر إلى ما تقدم، وبسبب المعرفة العميقة بثقافة وتقاليد وسياسات البلد فضلا عن التقييم الواقعي لأثر الحرب الأهلية على الشعب والمؤسسات، توصلت جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية إلى الاستنتاجات الواردة في هذه الرسالة والرسائل المرفقة التي قدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمناء العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفضلا عن ذلك، فإننا نود في الموجز التالي أن نعيد تأكيد موقف جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية بشأن السلم والمصالحة الوطنية وتقديم الإغاثة:

١ - فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية:

- تؤمن جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية إيمانا قويا بالحل السلمي للأزمة من خلال الحوار والمصالحة.
- تنادي الجبهة بعقد مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث بوصفه خطوة ضرورية للتوصل إلى حل سلمي دائم للمشكلة الصومالية.
- بالنظر إلى تشابه الأزمة الصومالية الوثيق مع أزمة كمبوديا والسابقة التي أتيحت للأمم المتحدة هناك، فإننا نوصي بقوة بأن تنظر الأمم المتحدة بجدية إلى الحل الكمبودي بوصفه أحد الخيارات الأكثر اتصافا بالصبغة العملية بالنسبة للصومال. وبناء على ذلك، فإن من شأن المؤتمر الوطني أن يناقش ما يلي في جملة أمور:

(أ) تشكيل مجلس وطني مؤقت؛

(ب) إستعادة القانون والنظام؛

(ج) التقدم بطلب رسمي لتشكيل قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وسلطة انتقالية تديرها الأمم المتحدة على غرار النموذج الكمبودي وبما يتسق مع سيادة الأمة الصومالية وقيمها وثقافتها الدينية؛

(د) توجيه نداء دولي من أجل الإغاثة والإصلاح.

٢ - فيما يتعلق بالسلم والاستقرار في الصومال وفي القرن الأفريقي:

- تؤيد جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في مقديشو وفي سائر المناطق التي ينشب فيها القتال في البلد؛
- تحث الجبهة على وزع قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في مقديشو ومواقع الاضطرابات الأخرى الحالية والمحتملة في البلد. وإننا نرى أن هذا الإجراء لا غنى عنه من أجل إحلال السلم والاستقرار بفعالية في جميع مناطق الصومال عن طريق نزع السلاح من الميليشيات والعصابات العشائرية والفصائلية والمتمردة، ومن أجل المساعدة في تشكيل قوة شرطة وطنية للأمن؛
- إننا نعتقد أن السلم والاستقرار والاقتصاد فضلا عن أنشطة الإغاثة الناجحة لدول القرن الأفريقي تتسم بالترابط الشديد إذ لا يمكن لأي بلد أو منطقة أن يحقق بمفرده تقدما كبيرا بمعزل عن البلدان والمناطق الأخرى. ولذلك، فإن الجبهة تود أن تقترح أن ينظر المجتمع الدولي في الفوائد العملية لاتباع نهج إقليمي

إلى جانب النهج الوطني، وعلى وجه الخصوص في هذه الآونة، حيث لا توجد عداوة فيما بين دول المنطقة.

٣ - فيما يتعلق بالقتال الدائر في مقديشو العاصمة الوطنية:

- إننا نشعر بالقلق العميق إزاء إراقة الدماء والبؤس التي تشهدها العاصمة الوطنية، مقديشو، نتيجة للقتال المتواصل والمدمر هناك، ونحث أطراف النزاع على الحفاظ على وقف إطلاق النار وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار وفي الإطار الأوسع لعملية المصالحة الوطنية؛
- ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي والأطراف الوطنية الأخرى أن تمارس الضغط مجتمعة ضد أي طرف متصلب يتحدى ذلك في مقديشو وأن تحمله مغبة العواقب الوخيمة؛
- وإذا كان لمقديشو أن تبقى العاصمة الوطنية للصومال، فيجب أن يضفى عليها مركز وطني جديد لتكون مجردة من السلاح دون أي مطالب عشائرية أو قبلية.

٤ - فيما يتعلق بالإغاثة في حالات الطوارئ:

- في أعقاب الاضطراب الكامل والتفكك والنزوح الجماعي في جميع أنحاء الصومال، أصبح ملايين الناس يتضورون جوعا داخل وخارج مخيمات اللاجئين في الصومال وخارجها. بل إن الأماكن المعزولة في المناطق الشمالية الشرقية والوسطى والجنوبية الغربية كانت أكثر معاناة؛
- إننا في جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية نشعر بالقلق الشديد للبيانات الأخيرة الباعثة على الانزعاج الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي بشأن تقديم الإغاثة إلى الصومال والتي تفيد بأن تقديم الإغاثة إلى الشعب الصومالي يتعين أن يكون مرهونا بوقف الأعمال العدائية في مقديشو. إن هذا القول أمر يؤسف له وهو غير عادل. فالخصوم في مقديشو لا يمثلون جميع الشعب وجميع مناطق الصومال، كما أن الأمة بأسرها ليست مسؤولة عن أفعال فئة قليلة من القادة العسكريين؛
- إننا نناشد وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل بأن تسرع على أساس طارئ بتوفير إمدادات الإغاثة للملايين التي تتضور جوعا وتعاني من سوء التغذية في الصومال. كما نحث على **التوزيع العادل والمنصف** لجميع الإمدادات الغوثية في المستقبل على جميع مناطق البلد، وهو ما لم يحدث حتى الآن. فالتوزيع غير المتوازن والمنحاز قد يتسبب في عداوات وشكوك عشائرية وإقليمية لا لزوم لها، مما قد يؤدي إلى تعقد السعي إلى السلم والاستقرار.

٥ - فيما يتعلق بالإصلاح والتعمير:

- أملا في استعادة السلم والنظام في المستقبل القريب، تبقى مواجهة المهمة المستعصية المتمثلة في إعادة بناء أمة حاق بها الدمار والفاقة بشكل تام. فالصومال لا يملك الموارد اللازمة لإعادة البناء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرة؛
- لذلك فإن جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية تقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين مدير عام للصومال، ويفضل أن يكون مسلما، ليرأس سلطة انتقالية لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات على غرار ما يحدث في كمبوديا؛
- بإمكان السلطة الانتقالية أيضا أن تنهض بالوحدة الوطنية الصومالية إذ من المرجح أن تشجع وتحفظ كرامة شعب أرض الصومال حتى يتراجع عن موقفه الانفصالي. وسينظر إلى المدير العام الذي تعينه الأمم المتحدة على اعتبار أنه محايد وغير منحاز، كما أنه سيبدد مخاوفهم الرئيسية من "سيطرة أهل الجنوب"، وخاصة خلال فترة الانتقال حيث الانفعالات والشكوك لا تزال كبيرة.

المخلص
جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
(توقيع) محمد أبشر **موسى**
رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية

الضميمتان

١ - نسخة من رسالة مؤرخة ٩٢/١/٢٠ وموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - نسخة من رسالة مؤرخة ٩٣/٣/١٠ وموجهة إلى الأمناء العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفق الرابع

ألف - خطاب اتفاق موجه إلى الأمم المتحدة من اللواء آدن عبد الله غابي، رئيس الحركة الوطنية الصومالية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٢

حيث إنني، أنا اللواء آدن عبد الله غابي، على بينة من النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى مختلف الفصائل في بلدي من أجل تهيئة الأحوال اللازمة للسلم والاستقرار، وإلى كل الفصائل كي تتعاون مع الأمين العام لتيسير قيام الأمم المتحدة هي ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات الإنسانية إلى كل من هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق؛

وحيث إنني، أنا اللواء آدن عبد الله غابي، أعرب عن بالغ تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لاهتمامها بالمشاكل القائمة في بلدي، ولجهودها الرامية إلى مساعدة بلدي من أجل تذليلها؛

ورغبة مني في التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في بلدي؛

وإذ أشدد على الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب بلدي وسط ظروف صعبة:

فإنني، أنا اللواء **آدن عبد الله غابي**، رئيس الحركة الوطنية الصومالية، **أوافق بهذا على ما يلي:**

١ - الالتزام بالعمل من أجل إحلال السلم والاستقرار في بلدي؛

٢ - ضمان القدر الكافي من الأمن في منطقة الميناء وما حولها، وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٣ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدات الإنسانية على المناطق الواقعة تحت نفوذي وما حولها، وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية والطرق اللازم استخدامها مناطق سلم توضع تحت حماية الأمم المتحدة؛

٤ - الالتزام بتوزيع المساعدات الإنسانية توزيعا عادلا ومنصفا على أساس الحاجة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى؛

٥ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من ممثلين لجميع المناطق يوزعون بالتساوي فيما بينها والأمم المتحدة، وتتولى رئاستها الأمم المتحدة، وتجتمع في أماكن عمل الأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

٦ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق حيثما أمكن ذلك؛

٧ - لدى توقيع هذا الاتفاق، تتعهد الأمم المتحدة، بالاقتران مع وكالاتها والمنظمات الإنسانية الأخرى، بتقديم المساعدات الإنسانية دون عائق وفي أقرب وقت ممكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام، فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها المتعلقة بالإنعاش والتنمية في بلدي.

(توقيع) آدن عبد الله **غابي**

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية الموفدة
إلى الصومال، بمن فيها ممثلو منظمة
الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية
ومنظمة المؤتمر الإسلامي

باء - **خطاب اتفاق موجه إلى الأمم المتحدة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ من: ١ - بشير عمر سماتر، ممثل هارتي غيري ميهيري؛ ٢ - أحمد محمود عاتو، ممثل لالكاسيه آورتابليه؛ ٣ - جامع شيره، ممثل مريحان؛ ٤ - محمود علي دوح، ممثل أبساميه؛ ٥ - حاجي عثمان حسن، ممثل توني.**

حيث إننا، نحن، ١ - بشير عمر سماتر، ٢ - أحمد محمود عاتو، ٣ - جامع شيره، ٤ - محمود علي دوح، ٥ - حاجي عثمان حسن على بينة من النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى مختلف الفصائل في بلدنا من أجل تهيئة الأحوال اللازمة للسلم والاستقرار وإلى جميع الفصائل كي تتعاون مع الأمين العام لتيسير قيام الأمم المتحدة هي ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الإنسانية، بإيصال المساعدات الإنسانية إلى كل من هم في حاجة إليها، تحت إشراف المنسق؛

وحيث إننا، نحن: بشير عمر سماتر وأحمد محمود عاتو وجامع شيره ومحمود علي دوح وحاجي عثمان حسن، نعرب عن بالغ تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لاهتمامها بالمشاكل القائمة في بلدنا ولجهودها الرامية إلى مساعدة بلدنا من أجل تذليلها؛

ورغبة منا في التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها في بلدنا؛

وإذ نشدد على الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب بلدنا وسط ظروف صعبة:

فإننا، نحن بشير عمر سماتر: ممثل هارتي غيري ميهيري، وأحمد محمد عاتو: ممثل لالكاسيه - آورتابليه، وجامع شيره: ممثل مريحان، ومحمود علي دوح: ممثل أبساميه، وحاجي عثمان حسن: ممثل توني، **نوافق بموجب هذا على ما يلي:**

١ - الالتزام بالعمل من أجل إحلال السلم والاستقرار في بلدنا؛

٢ - ضمان القدر الكافي من الأمن في منطقة الميناء وما حولها وأمن مرافق المناولة وإدارتها داخل الميناء؛

٣ - ضمان التوزيع الكفء والمنصف للمساعدة الإنسانية على المناطق الواقعة تحت نفوذنا وما حولها وعلى أن يعتبر الميناء والمطار والمستشفيات ومواقع المنظمات غير الحكومية والطرق اللازم استخدامها مناطق سلم توضع تحت حماية الأمم المتحدة؛

٤ - الالتزام بتوزيع المساعدة الإنسانية توزيعا عادلا ومنصفا على أساس الحاجة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى؛

٥ - تشكيل لجنة مشتركة تتألف من ممثلين لجميع المناطق يوزعون بالتساوي فيما بينها والأمم المتحدة، وتتولى رئاستها الأمم المتحدة وتجتمع في أماكن عمل الأمم المتحدة بغرض معالجة المسائل المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمعونة الإنسانية؛

دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية

٦ - تقوم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق حيثما أمكن ذلك؛

٧ - لدى توقيع هذا الاتفاق، تتعهد الأمم المتحدة بالاقتران مع وكالاتها والمنظمات الإنسانية الأخرى، بتقديم المساعدات الإنسانية دون عائق في أقرب وقت ممكن. وتتعهد الأمم المتحدة كذلك بالقيام، فور استتباب الأمن بالقدر المعقول، بتشجيع وكالاتها والمنظمات غير الحكومية على استئناف مشاريعها المتعلقة بالإنعاش والتنمية في بلدنا.

(توقيع) بشير عمر **سماتر**
(توقيع) أحمد محمود **عاتو**
(توقيع) جامع **شيره**
(توقيع) محمود علي **دوح**
(توقيع) حاجي عثمان **حسن**

شهد على ذلك:
روبرت **غلاغر**
عن بعثة الأمم المتحدة التقنية الموفدة إلى الصومال، بمن فيها ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

الإضافة (S/23839/Add.1 ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢)

خطة العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات لفترة ٩٠ يوما من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الصومال

مقدمة

١ - تبين خطة العمل المتكاملة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال، والتي تغطي فترة الـ ٩٠ يوما، الطرائق والمساهمات اللازمة للايصال المعجل والموسع للمساعدة الإنسانية الملحة إلى السكان في جميع أنحاء الصومال. وقد وضعت الخطة في إطار القرار ٧٤٦ (١٩٩٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢.

٢ - وفي هذا القرار أيد مجلس الأمن بشدة القرار الذي اتخذه الأمين العام بأن يرسل على وجه السرعة فريقا تقنيا تابعا للأمم المتحدة إلى الصومال لإعداد خطة تنفيذية لرصد اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع في مقديشو. وفي القرار ذاته، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الإنسانية في الصومال، وأن يستخدم جميع ما لديه من موارد، بما في ذلك موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمواجهة الاحتياجات الماسة للسكان المتأثرين، على وجه السرعة.

٣ - وبالنظر إلى القيود الأمنية الشديدة التي تواجهها جهود الإغاثة الجارية في أنحاء كثيرة من الصومال، طلب الأمين العام إلى الفريق التقني أن يبحث الآليات الممكنة لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى من هم في حاجة إليها. وتسهيلا لهذا العمل، ضم الفريق التقني منسق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال الموفد من قبل الأمين العام، واثنين من الممثلين من إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وممثل من مجتمع المنظمات غير الحكومية.

٤ - وقام الفريق الذي أوفد إلى الصومال في الفترة من ٢٣ آذار/ مارس إلى ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، بزيارة مقديشو وكيسمايو وهرغيسا، واجتمع مع السلطات وزعماء العشائر من شمال شرق الصومال ومن جنوب غرب ذلك البلد. وقدم تقرير إلى الأمين العام باستنتاجات الفريق (S/23829). وتصف هذه الوثيقة الحالة الراهنة في المناطق التي جرت زيارتها والاتفاقات التي أبرمت مع مختلف السلطات وزعماء العشائر بشأن تسليم المساعدة الإنسانية من خلال الجهود التعاونية للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٥ - والصعوبات التي تكتنف تقديم المساعدة الغوثية في ظل الظروف السائدة في أنحاء كثيرة من الصومال صعوبات جلية، ولا تزال مسألة سلامة موظفي الإغاثة القائمين بتقديم المساعدة الإنسانية محل قلق بالغ. غير أنه نظرا لخطورة الأزمة وتهديدها لاستقرار بلدان أخرى داخل منطقة القرن الأفريقي،

ليس هناك وقت يمكن إضاعته في القيام بجهود غوثية واسعة النطاق. وفي هذا الصدد تجدر ملاحظة التناقض الظاهر الذي يواجهه المجتمع الدولي وهو أنه بدون أمن ستظل المساعدات الغوثية مقيدة تقييدا شديدا، لكنه بدون برامج مساعدات غوثية تكون فرص الأمن في أفضل حالاتها غير مضمونة.

٦ - وإزاء هذه الحالة، اتبع نهج عملي في تحديد المساهمات اللازمة لخطة الـ ٩٠ يوما وطرائق إيصال المساعدة. وبالتالي، ففي حين حددت احتياجات الطوارئ الغوثية لفترة الـ ٩٠ يوما على أساس ما اضطلع به في وقت سابق من هذا العام من تقييمات للاحتياجات وأدرج في النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل القرن الأفريقي، الموجه في ١ شباط/ فبراير ١٩٩٢، كذلك تسعى الخطة إلى توفير كميات كافية من أغذية الإغاثة للحد من خطر حدوث مزيد من التدهور في الحالة المتفجرة أصلا، وتشجيع تسريح أعداد كبيرة من العسكريين.

٧ - ومع ذلك فلا بد من التسليم بأنه حتى باتباع هذا النهج فإن مدى فعالية خطة الـ ٩٠ يوما إنما يتوقف على مراعاة جميع الأطراف للمبادئ الأساسية للمساعدات الإنسانية الدولية، بما في ذلك عدالة عمليات توزيع الإغاثة، والمرور الآمن لأفراد الإغاثة وإمدادات الإغاثة عبر "ممرات" و "مناطق السلم" المحددة.

٨ - ولم يرد حتى الآن من المانحين للجزء المخصص للصومال من نداء القرن الأفريقي سوى دعم مالي محدود. ومن هنا يجدر بنا ملاحظة أن تقديم المجتمع الدولي لدعم فوري سخي لتوفير الأموال الكافية للاحتياجات المحددة أمر أساسي. ونظرا لتقلب الظروف في الصومال فسيتطلب الأمر إجراء تقييمات منقحة للاحتياجات ضمن الإطار العام لنداء أول شباط/ فبراير ١٩٩٢ وذلك خلال الشهور الثلاثة القادمة. وعلى ذلك، ينبغي اعتبار الخطة جزءا من عملية مستمرة ستواصل استكمال الاحتياجات في المناطق المستهدفة، وتحديد الاحتياجات الجديدة لدى ظهورها، وكذلك تحديد المساهمات اللازمة للبرامج الأطول أجلا.

أولا - معلومات أساسية

٩ - كانت نتيجة أربع سنوات من الحرب الأهلية والظروف التي أحاطت بها واستمرت لسنوات من الإهمال ونقص الاستثمار في مجال التنمية البشرية والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية أن عم الخراب أنحاء كثيرة من الصومال. فتحولت مدن كبيرة في شمال الصومال إلى أنقاض ، ودمرت المساكن والمباني العامة وشبكات الاتصالات والمياه، وأصبح القطاع الصحي غير الملائم أصلا غير قادر على توفير حتى أبسط الخدمات الأساسية. وشل الإنتاج الزراعي وتجارة المواشي الصومالية ذات الأهمية الحيوية، ويشب الآن جيل بأسره من الأطفال الصوماليين بدون فرص للتعليم.

١٠ - وفي الـ ١٤ شهرا التي مضت منذ الإطاحة بالرئيس السابق سياد بري استمر تدهور الحالة في أنحاء كثيرة من الصومال. فليس هناك حكومة عاملة، ويسود عدم الاستقرار السياسي أرجاء البلاد. وجر الصراع على السلطة الذي أدى إلى نزاع فيما بين العشائر وداخلها البلدات والمدن إلى كابوس إراقة الدماء والعنف. فالاضطراب الذي نتج عن حالة النزاع وانعدام الأمن الطويلة الأمد قد أثر تأثيرا خطيرا على المعونة التجارية والأجنبية العادية بما في ذلك إمدادات الأغذية الممنوحة. ونتيجة لذلك، تتعرض حياة ١,٥ مليون صومالي لأشد الخطر، كما يحتاج ٣,٥ ملايين آخرين إلى شكل ما من أشكال المساعدة الغوثية.

١١ - وفي مقديشو، حيث استمر قتال مكثف بين الفصيلتين الرئيسيتين في المؤتمر الصومالي المتحد منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وقع اتفاق لوقف إطلاق النار في شباط/ فبراير ١٩٩٢، غير أن الهدوء النسبي الذي يسود المدينة غير مستتب، فما زالت عصابات من الرجال والصبيان المسلحين تجوس خلال الشوارع بينما تظل أفخاذ عشائر وفصائل أخرى تسيطر على المنشآت الرئيسية.

١٢ - وفي الشمال الذي نعم بقرابة ١٢ شهرا من الاستقرار النسبي في عام ١٩٩١، شهدت الشهور الأخيرة تدهورا للحالة الأمنية وتزايدا لأعمال قطع الطرق. وفي الجنوب، تمضي جهود الإغاثة، ولكن التناحر داخل العشائر ونهب إمدادات الإغاثة يحولان دون التوسع في الأنشطة. وبالتالي فإن الخدمات غير كافية ولا يمكنها تلبية الاحتياجات الحالية. وشهدت الشهور الأخيرة مزيدا من النزوح الداخلي للسكان. كما عبر ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ صومالي آخر الحدود إلى كينيا كلاجئين، فألقوا بذلك أعباء ثقيلة على المخيمات المنهكة والإمدادات الغذائية المستنزفة أصلا.

١٣ - ووسط الفوضى التي تعم مناطق كثيرة، تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية، بدعم من الأمم المتحدة، العمل جنبا إلى جنب مع الأطباء الصوماليين والممرضات الصوماليات والمنظمات غير الحكومية المحلية وموظفي الأمم المتحدة المحليين من أجل التخفيف من محنة أشد الناس احتياجا. غير أن قطع الطرق والنهب أصبحا على مر الشهور من الأعمال الشائعة، مما أفضى إلى وفاة عدد من موظفي الإغاثة المحليين والأجانب وإلى مزيد من التعويق لجهود الإغاثة.

ثانيا - الحالة الراهنة

ألف - مقديشو

١٤ - أسفرت عودة النزاع الفرقي بين الرئيس المؤقت علي محمد مهدي واللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد (عشيرة هاوييه) من أجل السيطرة على المدينة، وانهيار القانون والنظام، عن مقتل أو جرح ما يزيد عن ٢٥ ٠٠٠ شخص، وحرمان عدد قدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص حرمانا كليا حتى من الخدمات الأساسية.

١٥ - وعقب تدخل الأمين العام وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين أوفدت إلى الصومال، في الفترة من ٢٩ شباط/ فبراير إلى ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، بعثة مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية

ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتم التوصل إلى اتفاق مع الجانبين على أن يقوم فريق تقني تابع للأمم المتحدة بزيارة مقديشو لوضع طرائق لرصد وقف إطلاق النار.

١٦ - وهدأ القتال منذ ذلك الوقت، واغتنم عدد كبير من الأشخاص الذين هربوا إلى ضواحي المدينة فرصة وقف الأعمال العدائية للعودة إلى العاصمة لإعادة بناء منازلهم. غير أن النقص في الماء والغذاء، بالإضافة إلى النقص في إمدادات الوقود، كان حادا. وعلى الرغم من الكميات الكبيرة المقدمة من المساعدة الغوثية غير الغذائية، ظلت هذه المساعدة في مجال المأوى والرعاية الصحية والمرافق الصحية غير كافية.

١٧ - وعلى الرغم من أن التجار أحضروا بعض الإمدادات الغذائية إلى مقديشو، ظلت الأسعار في الأسواق عالية وفي غير متناول معظم السكان. وتوقفت عمليات توزيع المواد الغذائية للأغراض الغوثية منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، عندما اشتدت حدة القتال بين الفصيلتين. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، تم نهب ٠٠٠ ٧ طن متري من أغذية برنامج الأغذية العالمي المخزونة في ميناء مقديشو. وأخفقت محاولات برنامج الأغذية العالمي في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٢ لتسليم الغذاء إلى العاصمة في أعقاب هجوم على سفينة لبرنامج الأغذية العالمي في ميناء مقديشو. ونتيجة لاستمرار النقص في الأغذية، يقدر الآن أن حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ شخص في مقديشو بحاجة إلى المساعدة العاجلة. والأشخاص المشردون الذين ما زالوا يعيشون في ضواحي المدينة هم مدعاة للقلق الأكبر، وهم الذين عادوا في الآونة الأخيرة إلى العاصمة، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٨٠ يمثلون أقل الجماعات منعة.

١٨ - وعلى الرغم من أن معظم أفراد السلك الدبلوماسي قد غادروا العاصمة في عام ١٩٩١، فإن هناك سبع منظمات غير حكومية دولية ومحلية تعمل الآن في مقديشو. وتعمل الهيئة الطبية الدولية في مستشفيين في جنوب المدينة وتأمل في أن توسع أنشطتها إلى الشمال. وتشارك جمعية الأطباء بلا حدود - فرنسا في العمليات الجراحية ذات الصلة بالحرب، وفي توريد الأدوية الأساسية لمستشفيات المدينة الثلاثة، وللمراكز الصحية. وأنشأت جمعية صندوق إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ١٢ عيادة من عيادات رعاية الأم والطفل، وخدمات تكميلية، وخدمات تغذوية علاجية، كما أنها ترسل الممرضات للعمل في المستشفيات.

١٩ - وتشارك أيضا SOS ولجنة Comitato Internazionale Sviuppo Populi، وهي منظمة إيطالية غير حكومية، في عمليات الرعاية الصحية وإطعام الجماعات التي تعاني من سوء التغذية، بالإضافة إلى مساعدة مماثلة تقدمها المنظمات غير الحكومية المحلية. وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية بصورة وثيقة مع جمعية الهلال الأحمر الصومالية، وتركز في أنشطتها على تقديم المساعدة في العمليات الجراحية والمساعدة الطبية للمصابين بجراح في المستشفيات الواقعة في المنطقتين الشمالية والجنوبية من المدينة. وقدمت أيضا لجنة الصليب الأحمر الدولية الإمدادات الطبية، والجراحية، والأدوية وغير ذلك من الإمدادات الصحية إلى المستشفيات والعيادات.

٢٠ - ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنسيق والمساعدة السوقية لجهود الأمم المتحدة وجهود المنظمات غير الحكومية في مقديشو وفي أماكن أخرى في البلد عن طريق مشروع ينفذ في إطار نظام الالتزامات والمدفوعات. والقيمة الإجمالية للمشروع، في إطار أرقام التخطيط الإرشادية، الذي قدم الطائرات والخبراء الاستشاريين، ومعدات اللاسلكي، تبلغ ٣,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وحتى نهاية عام ١٩٩١، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أكثر من ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة نقدا وفي صورة مواد غوثية، وذلك بصفة رئيسية إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في العاصمة. ومنذ أن عادت اليونيسيف إلى مقديشو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، نقلت جوا، عن طريق استعارة طائرة برنامج الأغذية العالمي من السودان ٢٥٦ طنا من الإمدادات الغوثية للمحتاجين من كلا الجانبين في المدينة. كما تم توريد بعض الوقود إلى المستشفيات من أجل المحافظة على الخدمات الطبية الأساسية.

٢١ - وكجزء من عمليات النقل الجوي، تم إصلاح مدرج المطار في شمال المدينة. وتم تحقيق إنجاز رئيسي أثناء العملية، عندما استطاعت اليونيسيف نقل الإمدادات برا من جنوب المدينة إلى شمالها للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع. وفي الأسابيع الأخيرة، أنشأت اليونيسيف أيضا ستة مراكز لرعاية الأم والطفل في العاصمة، وهناك خطط لتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المناطق غير المشمولة في الوقت الراهن. وخلال الشهور الثلاثة الماضية، قدمت منظمة الصحة العالمية مواد طارئة لاستعمالها في الرعاية الصحية، والعمليات الجراحية، والمختبرات، بالإضافة إلى الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية لدعم برامج المنظمات غير الحكومية.

باء - وسط الصومال

٢٢ - بسبب النزاع وعدم استتباب الأمن، هرب حوالي ٠٠٠ ١٢٠ شخص من مقديشو وهم يعيشون الآن في أحوال محفوفة بالمخاطر حول الميناء الساحلي الصغير مركا، الواقع جنوب العاصمة. وعلى الرغم من أن الاحتياجات في المنطقة ملحة، كان إيصال المساعدة الغذائية الغوثية صعبا للغاية نظرا لما سببته العصابات المسلحة من مقديشو من تعطيل. ولا تعمل الآن أية منظمة غير حكومية في منطقة مركا باستثناء المنظمة الحكومية الدولية المحلية، لجنة مكافحة الجوع، التي أنشأت وحدة غذائية لما يقدر بـ ٠٠٠ ١ طفل وحوالي ٣٠٠ شخص بالغ.

٢٣ - ومنطقة بلد وين التي تقع بين ضفة نهر شبيليه والمناطق الأكثر جفافا الواقعة إلى الشمال، هي أيضا مدعاة كبرى للقلق. وفرضت عودة آلاف مؤلفة من الناس خلال السنة الماضية ضغوطا شديدة على إمدادات الأغذية، كما أن الأحوال التغذوية لعدد كبير من الأشخاص رديئة للغاية. وبدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية عملية نقل جوي للإمدادات الغذائية لتخفيف محنة الشعب في المنطقة لأنها غير قادرة على استخدام

ميناء مقديشو. ويقدر العدد الإجمالي للأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدة غذائية في المنطقة، بما في ذلك مركا، بـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

جيم - شمال غرب الصومال

٢٤ - عانى الشمال الغربي معاناة كبيرة من الحرب الأهلية. والمدينة الرئيسية فيه هرغيسا، التي كان يقطن فيها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، قد غادرها سكانها، وهرب معظمهم إلى مخيمات اللاجئين في إثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي. وعلى الرغم من أن عددا كثيرا من هؤلاء الأشخاص عادوا الآن، فإن حوالي ٨٥ في المائة من المنازل والأبنية العامة في المدينة قد دمرت أثناء القصف الجوي والبري ولم تعد صالحة للسكن. وتدمرت تقريبا خدمات الرعاية الصحية، وشبكات المياه، والمدارس، والمرافق الصحية، بالإضافة إلى شبكات الاتصال والمصارف في كل أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، زرعت مئات الآلاف من الألغام، وعلى الأخص في هرغيسا وبرعو وحولهما. وما زالت هذه الألغام، بالإضافة إلى الكميات الهائلة من القنابل غير المفجرة تشكل خطرا رئيسيا على حياة كل من الصوماليين وعمال الإغاثة.

٢٥ - وفي مناطق كثيرة من الشمال، لم تهطل الأمطار أثناء فترة الأمطار القصيرة في أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر "داير"، مما أثر تأثيرا خطيرا على توافر المراعي، والمياه، وقد سبب ذلك في تفاقم انتشار الأمراض بسبب الانعدام الكامل تقريبا للرعاية البيطرية خلال السنوات الأربع الماضية. ويهدد فقدان الحيوانات، بالإضافة إلى حالاتها الرديئة، مستقبل جزء كبير من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك زراعة تذكر للمحاصيل في عام ١٩٩١، وما تم زرعه لم ينجح معظمه بسبب الجفاف.

٢٦ - وعلى الرغم من أن المنطقة شهدت سلما نسبيا لمدة سنة تقريبا في أعقاب الإطاحة بسياد بري، إلا أن الحالة تدهورت تدهورا خطيرا في الشهور الأخيرة بسبب النزاع بين العشائر وما أعقبه من انهيار للنظام والقانون. ولا تكاد الحكومة التي شكلتها الحركة القومية الصومالية بعد إعلانها الاستقلال تسيطر على هرغيسا. وتوقفت أيضا المحاولات السابقة للبدء في تسريح الجيش الذي اشترك في الحرب الأهلية، ويقال إن جيوش الفصائل المعارضة تقف على أهبة الاستعداد للقتال. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، امتد النزاع بين القبائل إلى مدينة برعو، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من الأشخاص.

٢٧ - وحدت عودة السلام إلى المنطقة في عام ١٩٩١ بعدد كبير نسبيا من المنظمات غير الحكومية إلى إعادة إنشاء برامجها في مختلف المناطق. فقد افتتحت جمعية صندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة ثلاثة مراكز لصحة الأم والطفل، وأنزلت إلى الأسواق ٥٠٠ ٢ طن من الأغذية عن طريق التجار، فضلا عن تقديم الحبوب والأدوات. واضطلعت الوكالة أيضا بدراسة استقصائية تغذوية هامة لسبع مدن رئيسية في الشمال، وبتقييم اجتماعي - اقتصادي للمناطق الريفية في أواخر عام ١٩٩١. وافتتحت جمعية أطباء بلا حدود - هولندا خمسة مراكز لصحة الأم والطفل، وتساعد الجمعية أيضا مستشفيين - أحدهما في برعو والآخر في شيخ - فضلا عن مركز للتغذية العلاجية.

٢٨ - واضطلعت جمعية أوكسفام (المملكة المتحدة) ببرامج طارئة لإصلاح المياه في هرغيسا، وفي مدن أخرى في الشمال، وساعدت في إدارة صهاريج المياه في هرغيسا. وشاركت أيضا الجمعية الدولية للمشاركين في المعونة التي تعمل بصفة رئيسية في منطقة سناغ، في الإصلاح الزراعي، بما في ذلك توريد حبوب الخضروات، ومكافحة الآفات والأمراض، وشبكات الري عن طريق الجاذبية. وقدمت الرابطة الدولية لمساعدة المعوقين التي يوجد مقرها في هرغيسا، المساعدة في مجال الأعضاء الصناعية. والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في المنطقة الشمالية الغربية تشمل الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والجمعية الألمانية لأطباء الطوارئ، وجمعية أعمال المساعدة، و COPI (وهي منظمة غير حكومية إيطالية)، وجمعية الأيدي.

٢٩ - وأدارت لجنة الصليب الأحمر الدولية مستشفى في بربرة، حيث عنيت بصفة رئيسية بضحايا الحرب، وقدمت الأدوية للمستشفيات الأخرى والإمدادات البيطرية. وتم تحويل إدارة المستشفى في الآونة الأخيرة إلى جمعية الهلال الأحمر الصومالية، بمساعدة من جمعية الصليب الأحمر النرويجية. وقدمت أيضا لجنة الصليب الأحمر الدولية بعض الجرايات الغذائية للجماعات المعرضة للهجوم.

٣٠ - وظل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في هرغيسا اعتبارا من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ لتحضير برنامج الإعادة إلى الوطن لـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص كانوا يتأهبون للعودة من مخيمات اللاجئين في شرقي إثيوبيا وفقا للخطة المرسومة. وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الناس عادوا طوعا من هذه المخيمات، تعين تعليق برنامج العودة إلى الوطن الرسمي بسبب اختلال حالة الأمن. بيد أن الأنشطة التحضيرية استمرت بعد أن جرى تخزين سلع غذائية وغير غذائية في جيبوتي تمهيدا لشحنها إلى المنطقة الشمالية الغربية من الصومال في الوقت المناسب. وفي سبيل تسهيل عودة اللاجئين، ساندت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنظمات غير الحكومية في المنطقة بتقديم اللوازم لمراكز صحة الأم والطفل والمستشفيات. وفي عام ١٩٩١، قدم مكتب المفوض ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل الجهود الرامية إلى إزالة الألغام بسرعة، وقدمت مبلغا إضافيا قدره ٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة إزالة الألغام المقرر أن تجرى في عام ١٩٩٢. والغرض من هذا هو دعم برنامج سابق موله الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ونفذته جمعية أطباء بلا حدود - هولندا. وينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقتسم التكاليف على أساس ثنائي وأن يساعد على توسيع نطاق أنشطة إزالة الألغام في عام ١٩٩٢.

٣١ - ونشطت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في المنطقة الشمالية الغربية منذ أيار/ مايو ١٩٩١، غالبا في قطاعات

الصحة، والمياه، والمرافق الصحية، والتغذية. وأجرت اليونيسيف إصلاحات لشبكات المياه في هرغيسا وبربرة ونفذت برامج تحصين، وقدمت الدعم إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والداخلية لإصلاح الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك مراكز صحة الأم والطفل، وقدمت المساعدة كذلك إلى قاعات المستشفيات المخصصة للأمومة وطب الأطفال في ستة مستشفيات. وقدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة أدوات صحية لاستخدامها في الجراحة والمختبرات في حالات الطوارئ، وعقاقير أساسية، ومواد للتغذية التكميلية إلى المستشفيات، والمنظمات غير الحكومية، ولسلطات الصحة المحلية. وقدمت منظمة الصحة العالمية كذلك مواد التثقيف الصحي ومواد التدريب إلى منظمة أطباء بلا حدود - هولندا، وصندوق إنقاذ الطفولة المملكة المتحدة لصالح مدرسة التمريض في هرغيسا.

٣٢ - وقدم برنامج الأغذية العالمي، عن طريق كير (تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان)، الأغذية لبرنامج تحويل الأغذية إلى نقود الرامي إلى توفير الأغذية بأسعار في متناول الجميع، والنقد لمشاريع الإصلاح. وفي عام ١٩٩١ جرى توصيل ٦ ٠٠٠ طن من ١٥ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية في إطار البرنامج الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي. ومن مجموع هذه الكمية، جرى تحويل ٤ ٥٠٠ طن إلى نقود؛ ولكن جرى سلب باقي مخزون الأغذية بالإضافة إلى حصيلة برنامج تحويل الأغذية إلى نقود في شباط/ فبراير ١٩٩٢. وانسحبت تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان في الآونة الأخيرة من المنطقة بعد توجيه تهديدات إلى موظفيها. وفضلا عن ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي في نهاية عام ١٩٩١، ٥١٨ ٢ طنا من الأغذية إلى اليونيسيف لكي تقدم الأغذية إلى الفئات قليلة المنعة. وتعذر توزيع أكثر من ٤٠٠ طن من هذه الإمدادات. وسرقت الكميات الباقية بعد أن تصاعدت أعمال السلب والنهب. وفي الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس ١٩٩٢، سرق عدد كبير من مركبات الإغاثة؛ وتعرضت مساكن ومجمعات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للهجمات والسلب والنهب، وسرقت المعونة الغذائية، واللوازم الطبية، ومعدات المياه من المخازن.

دال - المنطقة الشمالية الشرقية من الصومال

٣٣ - تسيطر عشيرة دارود/ ماجرتين على غالبية المنطقة الشمالية الشرقية من ميناء بوساسو الممتدة إلى المنطقة الوسطى لغاية غالكعيو وعلى الرغم من استقرار حالة الأمن في معظم أنحاء المنطقة الشمالية الشرقية نسبيا، وقعت اشتباكات في المناطق الواقعة جنوب غالكعيو بين حزب المنطقة الشمالية الشرقية المهيمن، وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والمؤتمر الصومالي المتحد، ولكن بقي ميناء بوساسو نشطا واستقبل حركة المرور التجارية التي شملت ٢٠ عربة نقل كانت تنقل الإمدادات إلى وسط الصومال، ومناطق أوغادين في إثيوبيا لغاية مقديشو كل يوم.

٣٤ - ونظرا لندرة الأمطار في عام ١٩٩١، عانت المنطقة من شدة الجفاف واستنزاف المراعي، ورتب هذا آثارا خطيرة على اقتصاد يعتمد اعتمادا شديدا على المواشي. ونظرا لتدهور صحة المواشي وانعدام خدمات الأطباء البيطريين، زالت أسواق البضائع المعدة للتصدير وانخفضت قيمة الحيوانات كثيرا. وفضلا عن ذلك، عاد مئات الألوف من أبناء عشيرة ماجرتين إلى وطنهم من سائر أنحاء الصومال، وخاصة من مقديشو والجنوب خلال السنة الماضية. وزاد الأشخاص المشردون أعباء المجتمع الذي يعاني من الفقر. وحتى هذا الحين، لم تقدم سوى مساعدة غوثية ضئيلة إلى المنطقة الشمالية الشرقية. وعلى الرغم من أن تقديم المساعدة إلى المنطقة صادف اهتماما شديدا لغاية أواخر عام ١٩٩١ فقد توقفت مشاريع اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي/ تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان، والمنظمات غير الحكومية عن تقديم المعونة الغذائية والمساعدة غير الغذائية، بعد اغتيال طبيب تابع لليونيسيف في بوساسو، وإصابة موظفين آخرين من موظفي الإغاثة بجراح أثناء الهجوم.

هاء - جنوب شرق الصومال

٣٥ - تضم منطقة كيسمايو وجيليب مدينة كيسمايو والجزء الأسفل من وادي جوبا. وتدعي الحركة الوطنية الصومالية المؤلفة غالبا من عشيرة دارود أنها تسيطر على مساحات واسعة في الشمال (براوه على بعد ٧٥ كيلومترا من مقديشو و ٣٠٠ كيلومتر من كيسمايو)، وفي الجنوب والغرب إلى حدود (ليبوي) في كينيا. إلا أن هناك ثلاث فصائل منفصلة - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والجبهة القومية الصومالية، والحزب الصومالي المتحد تحتل مساحات مختلفة من المنطقة. ولا يمارس أي حزب سيطرة تامة على المنطقة أو على كيسمايو، ويثور صراع وتوتر من حين إلى آخر.

٣٦ - ومع أن الأضرار التي لحقت بالمدن والقرى خلال الحرب الأهلية كانت طفيفة، فقد نزح السكان بصورة جماعية من المنطقة وإليها وبينما أرغم اقتتال الفصائل السكان على النزوح على نطاق واسع من كيسمايو، زاد عدد سكان كيسمايو ذاتها من ٥٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا بسبب تدفقات السكان النازحين غالبا من مقديشو. وتتناثر الملاجئ المؤقتة التي أنشئت على وجه السرعة لإيواء المشردين في جميع أنحاء المدينة وضواحيها.

٣٧ - وكانت نتائج نزوح السكان الجماعي بالإضافة إلى انتشار النزاع وتعطل الأنشطة الزراعية فادحة ونضبت موارد القرى والمدن الصغيرة، وأفادت الأنباء بأن سوء التغذية انتشر في عدة مناطق. وبات ٨٠ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية في بعض العيادات الطبية في كيسمايو. وأكثر من ثلث الأطفال يعانون من سوء التغذية الشديد. وبالإضافة إلى الصوماليين، هناك ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من أصل بانتو يعيشون في المنطقة ولا ينتسبون إلى العشائر الصومالية، وهم بحاجة ماسة إلى معونة غذائية.

٣٨ - ولا تزال صحة عدد كبير من السكان في جميع أنحاء المنطقة تدعو إلى القلق الشديد. وسببت الملاريا والزهار والسل عددا كبيرا من الوفيات. وامتنع معظم وكالات الإغاثة عن إنشاء برامج جديدة في المنطقة، نظرا لتقلقل الأمن وانتشار

العصابات المسلحة. وبالإضافة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبعض المنظمات غير الحكومية الأصلية، لا تعمل في كيسمايو سوى منظمة الاهتمام العالمية، ومنظمة أطباء بلا حدود - بلجيكا، واليونيسيف ، وتعذر الوصول إلى معظم المناطق الريفية. وبدأت منظمة الاهتمام العالمية بتنفيذ برنامج صحي في حالات الطوارئ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وأنشأت مركزين لصحة الأم والطفل، وسبع عيادات طبية في مراكز أساسية في محاذاة نهر جوبا وأخذت تشغل عيادة طبية متنقلة. وأنشأت منظمة أطباء بلا حدود - بلجيكا وحدة جراحية في كيسمايو وتنوي توسيع نطاق عملياتها لكي تشمل مركا. وتدير منظمة تقديم المعونة إلى الصومال في وقت السلم، وهي منظمة غير حكومية محلية، أربعة مخيمات لصالح المشردين في كيسمايو وتقدم المساعدة إلى أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص. وهناك مخيمان آخران، تديرهما جمعية الاهتمام بالمرأة الصومالية، يقدمان المساعدة إلى ٢ ٠٠٠ شخص.

٣٩ - وما فتئت اليونيسيف تعمل في كيسمايو منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وتقدم الدعم للبرامج الجارية، بما فيها البرامج التي تديرها المنظمات غير الحكومية الأهلية. وقدمت اليونيسيف، بالإضافة إلى اللوازم الطبية لمستشفى كيسمايو والمواد التي تستخدم في الملاجئ لصالح المشردين، التركيبة الغذائية يونيميكس UNIMIX (وهو مزيج من الحبوب الغذائية ذات البروتين العالي) لبرامج التغذية التكميلية بواسطة خطوط تموين جوية منتظمة إلى المدينة. وقدمت منظمة الصحة العالمية هذا المزيج ومجموعات المواد الصحية الطارئة في كيسمايو لبرامج المنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٤٠ - وما فتئت لجنة الصليب الأحمر الدولية تزاول أنشطتها في كيسمايو منذ أوائل عام ١٩٩١. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى جمعية الهلال الأحمر الصومالية لتشغيل عيادة صحة الأم والطفل وإدارة للمرضى الخارجيين في مستشفى كيسمايو كانت اللجنة هي الوكالة الوحيدة التي سلمت إمدادات غذائية إلى المنطقة في الشهور الأخيرة. وشملت خدمات الإغاثة الأخرى التي قدمتها اللجنة تقديم العلاج إلى جرحى الحرب، وأنشطة التصحاح، وتقديم البذور والعقاقير. وجرى تقديم حوالي ١٠ أطنان من البذور على طول الساحل الجنوبي وسيجري تقديم ٩٠ طنا أخرى على طول المناطق الساحلية خلال الشهرين القادمين. ويجري كذلك إيصال معدات صيد الأسماك إلى ٥٠ ٠٠٠ أسرة على طول نهر جوبا بالساحل الصومالي.

٤١ - وقد عزلت مقاطعة براوه الكائنة شمال كيسمايو على طول الساحل عن مقديشو وكيسمايو على حد سواء. وقد أثر القتال كثيرا على هذه المنطقة طوال عام ١٩٩١ ولا يكاد السكان يحصلون على الرمق بمزاولة صيد الأسماك بسبب غلاء المعيشة في السوق المحلية ؛ وتفيد التقارير بأن سوء التغذية أخذ يزداد شدة.

واو - جنوب غرب الصومال

٤٢ - نتيجة للنزاع والتوترات القائمة داخل العشائر وفيما بينها، فرت أعداد كبيرة من السكان إلى منطقة ليبوي/ دوبله الكائنة على الحدود مع كينيا. ومع أن العديد منهم عبروا الحدود بصفة لاجئين إلى داخل كينيا، فإن ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ فرد ما زالوا مقيمين في ملاجئ مؤقتة على امتداد مناطق الحدود. وقد بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية عملية لتوفير التغذية عبر الحدود من كينيا، ولكن بالنظر إلى الضغوط المعرضة لها مخيمات اللاجئين في كينيا والحاجة إلى الحد من تدفق اللاجئين، فإن الوضع لا يزال يشكل مصدرا كبيرا للقلق. وتفيد تقارير خدمات الإغاثة الكاثوليكية التي أوفدت مؤخرا بعثة إلى المنطقة، أن الآبار قد نضبت بفعل الجفاف وأن الماشية تنفق من جراء ذلك. وقد زودت منظمة الصحة العالمية لجنة الصليب الأحمر الدولية بمجموعات من معدات الطوارئ الصحية، وذلك دعما لأنشطة اللجنة في منطقة ليبوي.

٤٣ - وقد قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا بزيارة منطقتي غيدو وباي لأول مرة، حيث أجرت تقييما أساسيا. وتقع هذه المنطقة تحت سيطرة رئيس الدولة السابق، سياد بري، وهناك تعقيدات سياسية تؤثر على إمكانية الدخول إليها. غير أن ما يبعث على القلق بصفة خاصة في هذه المنطقة هو المحنة التي تحيق بنحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ إثيوبي ما زالوا موجودين فيها، وتفيد لجنة الصليب الأحمر الدولية بأنهم يعيشون في حالة فقر مدقع.

ثالثا - طرائق المساعدة

٤٤ - من المقدر حاليا أن حياة ١,٥ مليون فرد في مناطق شتى من البلد مهددة بخطر بالغ بسبب انعدام إمكانية الحصول على الغذاء وخدمات الرعاية الصحية. وهناك غيرهم ٣,٥ ملايين صومالي بحاجة ماسة أيضا إلى المساعدة الإنسانية. وبينما تتزايد يوميا الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة، فإن تدهور الأحوال الأمنية في جميع أنحاء مناطق عديدة من البلد لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام إيصال المساعدات الغوثية وتوسيع نطاقها.

٤٥ - وقد أدى ارتفاع قيمة السلع الغذائية إلى جعل إيصال المعونة الغذائية إلى السكان المحتاجين مهمة محفوفة بالمشاكل والأخطار. فهناك شحنات للمعونة الغذائية تعرضت للهجمات ومنع تفريغها في الموانئ، كما تعرضت مخازن للنهب وسلبت بعض إمدادات المعونة الغذائية بأيدي عصابات مسلحة أو بتحريض من السلطات المحلية. وقد قتل عدد من موظفي الإغاثة أو جرحوا أثناء محاولتهم إيصال الإمدادات الغذائية إلى من هم بحاجة ماسة إليها. وبالنظر للأخطار الماثلة، قلص عدد موظفي الإغاثة الأجانب إلى أقل عدد ممكن، كما أن معظم منظمات الإغاثة لم تعد مستعدة للاضطلاع بمهام المساعدة المتعلقة بالمعونة الغذائية.

٤٦ - وعلى الرغم من هذه القيود الشديدة، لا بد من المبادرة على وجه السرعة إلى معالجة الأزمة التي تجابه سكان الصومال، وتدبير فرص توفير المساعدة للفئات المتضررة. وكما سبق أن اتضح من تدفق اللاجئين من الصومال إلى كينيا وجيبوتي وإثيوبيا، فإن لهذه الأزمة عواقب إقليمية، وهناك أبعاد تثير قلقا بالغا بشأن الآثار التي ستلحق بالقرن الأفريقي من

جراء هذه التحركات السكانية. ويلزم أن يجرى على وجه الاستعجال استطلاع عن التدابير التي من شأنها تشجيع الصوماليين الذين قد يلتمسون اللجوء أيضا إلى البلدان المجاورة، على البقاء في موطنهم.

٤٧ - ويلزم أيضا إيلاء اهتمام خاص لمعالجة محنة المرأة الصومالية التي أصبحت، على الرغم من دورها في توفير القوت للأسرة وكونها "مصدرا لاستقرارها، تتعرض بصورة متزايدة للاغتصاب والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موسم الأمطار في منتصف أيار/ مايو، يضفي أهمية بالغة على الحاجة إلى تعجيل جهود الإغاثة لتفادي نشوء مزيد من الأخطار الصحية الفادحة والحيلولة دون انتشار الأمراض المعدية بين السكان، الذين هم منهكون بالفعل.

٤٨ - ولا يزال من الشواغل الرئيسية سلامة موظفي الإغاثة المشاركين في توفير المساعدة الإنسانية تحت وطأة الانهيار التام للقانون والنظام وفي خضم استمرار النزاع. لذا فإن خطة الـ ٩٠ يوما تعتمد اعتمادا شديدا على توصيات الفريق التقني، وتفترض أن التدابير الأمنية، التي تشمل موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة، ستنفذ على وجه السرعة من أجل حماية موظفي الإغاثة والإمدادات الغوثية. وتفترض الخطة أيضا أن الاتفاقات المتوصل إليها مع شتى السلطات والجماعات وقادة العشائر بشأن تيسير إيصال المساعدات الغوثية، سيتقيد بها وأنه ستتوافر إمكانية الوصول إلى الموانئ الرئيسية. وفضلا عن ذلك، لا بد من قبول مبدأ المحافظة على وجود "ممرات" و "مناطق سلم" معينة. وتشمل هذه المناطق الموانئ والمطارات والأماكن التي تمارس فيها كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنشطتها.

٤٩ - وحتى مع وجود هذه التدابير والاتفاقات، فإن الأحوال السائدة في الصومال لا تزال تدعو إلى اعتماد نهج براغماتي. فالآليات التقليدية لتقديم المساعدة الغوثية لم تعد قائمة وفي غياب الهياكل الحكومية، يلزم الاستفادة إلى الحد الأقصى من الهياكل والمنظمات المحلية الموجودة. كذلك سوف يستفاد من التجار الذين لا يزالون قادرين حتى الآن على مواصلة جلب المؤن الغذائية تجاريا، بما يكفل توفير الأغذية إلى مختلف أنحاء البلاد.

٥٠ - وتسعى الخطة إلى معالجة مشاكل الصومال على أساس يشمل البلاد بأكملها لتخفيف التعرض للمزيد من التدهور في الأحوال الملتهبة بالفعل، ولتجنب المزيد من تحركات السكان على نطاق واسع بحثا عن الطعام. أما توزيع المؤن الغذائية فسوف يتم بالذات في وقت واحد بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من المناطق تخفيفا لمخاطرة انقطاع الخدمة عند مواقع التوزيع.

٥١ - وبسبب العوامل التي ورد إيضاحها في هذه الوثيقة، تعد لجنة الصليب الأحمر الدولية حاليا وكالة الإغاثة الوحيدة التي تعمل على تقديم المعونات الغذائية. والطرائق التي تتبعها اللجنة لتقديم وتوزيع الأغذية تعتمد أساسا على مشاركة الشيوخ والرؤساء القبليين التقليديين الذين يتولون، في إطار برنامج لجنة الصليب الأحمر الدولية، المسؤولية عن جمع ونقل وتوزيع المؤن الغذائية. إلا أن الهياكل القبلية في بعض المناطق، بما فيها مقديشو، إما أنها الآن لم تعد قائمة، أو باتت تتصف بدرجات متباينة من الفعالية مما يعني أن الأمر يستوجب النظر في آليات أخرى تتيح وصول الأغذية إلى الأهالي الذين يحتاجون إليها.

٥٢ - وفي إطار خطة الـ ٩٠ يوما، سوف تتعاون لجنة الصليب الأحمر الدولية مع الأمم المتحدة بهدف التعجيل فورا بتقديم المساعدات الغذائية وتوسيع نطاقها. وفي مقديشو، وافق كل من لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، من خلال شريكهما في التنفيذ وهو "كير إنترناشيونال"، على تقاسم المسؤولية عن تقديم مساعدات الدعم الغذائي، ولسوف تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية برنامجها المنفذ حاليا على طول الساحل الذي يصل إلى كيسمايو بالإضافة إلى بلد وين وعملية عبر الحدود من كينيا. أما برنامج الأغذية العالمي فسوف يقدم الأغذية إلى شمال غرب وشمال شرق الصومال. وبالإضافة إلى الجرايات الغذائية المقدمة إلى الفئات قليلة المنعة والمشردة، سوف تقدم مساعدات غذائية إضافية لما يبلغ ١٨٠ ٠٠٠ من الأهالي بالإضافة إلى ١٠٠ ٠٠٠ من الجنود الذين استهدفت مساعدتهم في إطار برامج تسريح خاصة في مقديشو وشمال غرب الصومال.

٥٣ - ولا تزال الثروة الحيوانية أساسية بالنسبة لاقتصاد الشعب الصومالي كما أنها تتسم بأهمية جوهرية بالنسبة للحاجة إلى إعادة إنشاء تجارة المواشي. وتحقيقا لهذا الهدف، يتطلب الأمر إنشاء مراكز للحجر الصحي في جميع موانئ التجارة الرئيسية لإتاحة بيع المواشي غير المصابة بأمراض بأعلى أسعار في السوق. على أن نجاح مثل هذه المراكز سوف يتوقف على شن حملات للتلقيح واسعة النطاق. كما سيحتاج الأمر حوالي ٣ ٥٠٠ طن من بذور التقاوي لتمكين الأهالي من استئناف الإنتاج الزراعي وبرغم أن الالتزامات بالنسبة لبذور الخضر تغطي فيما يبدو الاحتياجات في مناطق بشمال غرب البلاد، إلا أن الأمر بحاجة عاجلة إلى تدبير الأموال لشراء وتسليم بذور الحبوب الغذائية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، فحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية، كانت الصومال تتسم بعدد من أقل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وكانت تتسم بمستويات منخفضة من التنمية ومعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال والأمهات مع ارتفاع مستويات الاعتماد على المعونات الغذائية. ثم جاءت الأزمة الحالية لتزيد من تفاقم أحوال كانت تعيسة بالفعل. وفي ضوء عمليات النزوح الواسعة التي لجأ إليها السكان في كل أنحاء البلاد، فضلا عن أثر ذلك في مناطق لا تغطى عادة بواسطة الجهود الغوثية، فسوف يكون من المنطلقات الرئيسية لخطة الـ ٩٠ يوما، العمل على توسيع المساعدات غير الغذائية لكي تشمل مناطق لم تكن تتلقى خدمة في السابق مثل المنطقة الجنوبية الغربية والمنطقة الوسطى.

٥٥ - ولم يبق من بين ما يقدر بـ ٧٠ مستشفى كانت تعمل في الصومال في عام ١٩٨٨، سوى ١٥ مستشفى عاملا، بل إن هذه المستشفيات تعتمد في معظم الأمور اعتمادا

كاملا على المساعدات الخارجية فضلا عن أنه تغلب عليها الصبغة العلاجية. ومعظمها يفتقر إلى المياه والكهرباء والعقاقير بل وحتى المعدات الطبية الأساسية. وقد انهارت برامج الملاريا والسل والتحصين وغيرها، فضلا عن انهيار هيكل الرعاية الصحية الأولية. من هنا فإن الحاجة الفورية الماسة تنطوي على تقديم حد أساسي أدنى من اللوازم الطبية التي لا غنى عنها، فضلا عن المواد اللازمة لإصلاح وترميم المستشفيات وعيادات صحة الأم والطفل. ولسوف يتطلب الأمر أيضا تقديم رواتب وإمدادات غذائية بوصفها حوافز لتشجيع العاملين في المجال الصحي على العودة إلى أعمالهم. وهناك حاجة ماسة أيضا في كل أنحاء البلاد لتيسير استئناف ما يشبه الحياة الأسرية بين الذين تشردوا في الأزمة من خلال تقديم مواد الإيواء والكساء واحتياجات الأسر المعيشية.

٥٦ - وبرغم ما تم إنجازه من برامج رئيسية لإعادة صلاحية المياه، إلا أن الأمر يستلزم وقف المشاريع الجارية بسبب الافتقار إلى الأمن ونهب اللوازم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت بعض المناطق الريفية جفافا دام سنتين. كما أن الأمر بحاجة إلى وقود ومضخات وتركيب للأنابيب ومساعدات تقنية لإتاحة الاستمرار في برامج المياه وللقيام بمشاريع جديدة. وينبغي إعطاء الأولوية لتزويد المرافق الصحية ومستوطنات مخيمات المشردين بالإمدادات المائية. وفي المناطق التي لا توجد بها مصادر للمياه، سيكون من الضروري نقل المياه بشاحنات وتوفير مستودعات لتخزينها، مع تزويد الأسر المعيشية بحاويات للمياه وبالوقود. وحالة المرافق الصحية خطيرة للغاية في كل أنحاء البلاد. لقد تلوثت المصادر المائية بفعل الإفرازات البشرية ورمم الحيوانات والقمامة مما يشكل خطرا رئيسيا يتهدد الصحة العامة. من هنا يتطلب الأمر جواريف ومعاول وغيرها من اللوازم من أجل شن حملات التنظيف على نطاق واسع في إطار خطة الـ ٩٠ يوما.

٥٧ - وفي ظل الظروف الراهنة، ونظرا لتنوع السلطات القائمة في كل منطقة مستهدفة، فقد أصبح من غير العملي معاملة الصومال ككيان واحد. إن اختلاف الأحوال وواقع البيئة السياسية والأمنية في كل منطقة، يفرضان اتباع طرائق بعينها في تصميم المساعدة الإنسانية لتقديمها حسب الحالة السائدة في كل من هذه المناطق. وتورد الأجزاء التالية تفاصيل عن المدخلات المطلوبة والأساليب الواجب اتباعها لتقديم المساعدة في المناطق الست المستهدفة في إطار خطة الـ ٩٠ يوما.

ألف - مقديشو

٥٨ - بينما لا تزال الحالة الأمنية الراهنة في مقديشو خطيرة ولا يزال وقف إطلاق النار هشا للغاية، فإن احتياجات ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد وكذلك الفئات المستضعفة في العاصمة تجعل من تقديم المساعدات الإنسانية أمرا ذا أهمية قصوى.

٥٩ - ولتيسير استئناف المساعدات الإنسانية على نطاق كبير، وافقت فصيلتا المؤتمر الصومالي المتحد على إعادة فتح ميناء مقديشو لإتاحة وصول الإمدادات الغوثية الكافية إلى العاصمة، كما وافق الجانبان على كفالة التوزيع الكافي والمنصف للمساعدات الغذائية وغير الغذائية إلى مناطق المدينة الواقعة تحت نفوذهما، وعلى إعلان الميناء والمطارات والمستشفيات والمواقع التي تشغلها المنظمات غير الحكومية والطرق الواصلة من وإلى مناطق توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، "ممرات" و "مناطق سلم".

٦٠ - ووافق الطرفان على وزع عدد كاف من موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة لحماية موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعلى تشكيل لجنة غوث مشتركة مؤلفة من ٩ أعضاء ومقسمة بالتساوي بين الجانبين والأمم المتحدة. وسوف تتولى الأمم المتحدة رئاسة اللجنة التي ستجتمع في مباني الأمم المتحدة بغرض التصدي للقضايا المتصلة مباشرة بالتوزيع الفعال للمساعدات الإنسانية.

٦١ - وحتى في ظل هذه الاتفاقات، فإن التجارب الأخيرة أبانت أنه بسبب طبيعة التحالفات الكثيرة التحول والضعيفة التي كان قد شكلها الجانبان وقواتهما، فضلا عن الحاجة إلى إدخال عناصر أخرى تتمثل في الفصائل والفروع القبلية المحايدة، فإن تقديم المساعدة الغوثية، وخاصة المعونات الغذائية، يرجح أن يظل في غاية الصعوبة. من هنا، تتواصل الجهود لتحديد زعماء العشائر وأفخاذ العشائر والفصائل الأخرى الموجودة في مقديشو بحيث يطلب إليهم التعاون في تقديم المساعدة خلال خطة الـ ٩٠ يوما. ويشكل أيضا العدد الكبير من العصابات المسلحة التي لا يسيطر عليها أي من الجانبين، إضافة إلى الافتقار لأغذية يمكن تحمل أسعارها في المدينة، مشاكل غاية في الخطورة وبات يتعين على جميع المنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية/ جمعية الهلال الأحمر الصومالي والأمم المتحدة، استخدام أعداد كبيرة من الحراس المسلحين لحماية موظفيهم وإمداداتهم الغوثية.

٦٢ - وفي ضوء هذه العوامل، واستنادا إلى توصيات الفريق التقني، ستدعو الحاجة في الميناء إلى موظفي أمن تابعين للأمم المتحدة وكذلك لإتاحة المرور الآمن لموظفي الإغاثة وللإمدادات الإنسانية عن طريق "الممرات" و "مناطق السلم" المتفق عليها.

٦٣ - وسيتحمل برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، مسؤولية شحن إمدادات الأغذية إلى ميناء مقديشو. وفيما يتعلق بالأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، فإن حصة مبدئية ستصل إلى الميناء فور اتخاذ الترتيبات الملائمة لاستقبال الأغذية، وتخزينها ومناولتها وتوزيعها. وسيحدد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كير، بالتشاور مع لجنة الإغاثة المشتركة، كميات الأغذية التي يتعين نقلها وتسليمها للمنتفعين. وستقتصر عمليات شحن الأغذية إلى الميناء على برنامج الأغذية العالمي. وستتولى منظمة كير عمل الترتيبات للتخزين والنقل من الميناء من خلال عقود نقل محلية تحت إشراف المراقبين التابعين للجنة الإغاثة المشتركة.

٦٤ - وعلى صعيد المقاطعات، ستتولى لجان الإغاثة المحلية المكونة من شيوخ العشائر، والزعماء الدينيين، ورجال الأمن المحليين، توزيع الأغذية على المنتفعين السابق تحديدهم.

وستتولى اللجان الصحية التي أقيمت بالفعل توزيع الإمدادات في مخيمات المشردين. وحتى يحين وقت إجراء تقدير تفصيلي للاحتياجات، سيتم تخصيص حصة مؤقتة من المعونة الغذائية لكل فصيلة من فصائل المؤتمر الصومالي المتحد. ومن المتوقع أن تستخدم السلطات برنامج توزيع الأغذية المجانية المشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كير في القيام بأنشطة لتسريح أفراد الميليشيات وتعزيز ترتيبات الأمن. ولا تزال هناك حاجة إلى وضع صيغ تفصيلية لهذا البرنامج وإقرارها.

٦٥ - وسيتلقى عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٨٠ طفل، جرايات تموينية تكميلية، سواء كانت جافة، أو سلع تحمل إلى المنزل، أو تغذية بالسوائل في مراكز صحة الأم والطفل. وستكون هناك حاجة إلى إقامة عدد من الوحدات الإضافية للتغذية العلاجية من أجل الذين يعانون من سوء التغذية الشديد.

٦٦ - وإذا كانت حالة الأمن داخل مقديشو وحولها كافية و "مناطق السلم" تحظى بالاحترام، فإن اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية ستسعى أيضا إلى التوسع في توفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه، وبرامج مكافحة الأمراض المعدية، وكذلك برامج للإمداد بالأدوية الأساسية وإصلاح المستشفيات. وستتولى اليونيسيف إعادة إنشاء الشبكة البلدية للإمداد بالمياه في مقديشو وستواصل المنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف جهودها لتوفير مرافق كافية للمياه لمخيمات المشردين داخل المدينة وحولها. ونظرا لندرة إمدادات المياه الكافية، فإن هناك حاجة لبعض الشاحنات الصهريجية للمياه على الفور. وبقيت أيضا مواد الإيواء موادا ذات أولوية نظرا لأن الأمطار قد بدأت بالفعل في التساقط ولا يزال هناك أشخاص عديدون بدون مأوى أساسي.

٦٧ - وبغية خفض التكاليف بالقدر الممكن، فإنه سيتم استخدام النقل البحري والبري إلى أقصى حد. ويعد الميناء في مقديشو سليما من الناحية التقنية وهناك خمسة من المراسي الستة بالميناء مفتوحة وتعتبر طرق الخروج من الميناء في حالة جيدة. بيد أن هناك مشكلة خطيرة تتعلق بإمدادات الوقود نظرا لنهب مستودع الوقود والحريق اللاحق الذي اندلع فيه. وستحتاج شحنات الإغاثة إلى مقديشو إلى أن تكون مصحوبة بمخزون كاف من الوقود للقيام بشحنها بعد ذلك. ومن المفترض أنه يمكن تأسيسا على الترتيبات التي اتخذت من أجل استخدام ميناء مقديشو تمديد "ممرات" و "مناطق السلم" حتى يمكن استخدام الميناء لخدمة مركا، وبيضوا، وبلد وين، وغالكعيو.

٦٨ - وفي خطة الـ ٩٠ يوما، ستكون هناك حاجة إلى عملية كبيرة ومنسقة بعناية لنقل البضائع ونقل الركاب جوا لشحن الأدوية واللوازم الطبية والأغذية التكميلية إلى شمال وجنوب المدينة على السواء، وكذلك لتسهيل حركة موظفي الإغاثة. ويستخدم في الوقت الحالي مطار مقديشو الدولي التقليدي في الجزء الجنوبي من المدينة في المنطقة التي يسيطر عليها اللواء عيديد ومهبط للطائرات يبلغ طوله ١٢ كيلومترا في شمال المدينة في القطاع الخاضع لمهدي من أجل شحن إمدادات الإغاثة.

باء - وسط الصومال

٦٩ - ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية تقديم المساعدة إلى فئات المشردين والفئات الأخرى الضعيفة جدا والموجودة حول الموانئ الساحلية مركا وعدله وهوبيو وسيتولى شيوخ ورؤساء العشائر توزيع الإمدادات. وستكمل اليونيسيف جهود لجنة الصليب الأحمر الدولية لتوفير اللوازم الطبية للمرافق الصحية والمعدات مثل الرسوم البيانية التي تبين التناسب بين الوزن والطول، ومواد التثقيف الصحي، وستقوم بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، بتوفير المواد الغذائية من أجل التغذية التكميلية، والوقود وموارد التشغيل.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، ستقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية بالاشتراك مع المنظمات الدولية غير الحكومية بتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين في بلد وين. وحتى يحين الوقت الذي يمكن فيه استخدام ميناء مقديشو، تعتزم لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تقوم بشحن نحو ٠٠٠ ٢ طن من المعونة الغذائية شهريا إلى المنطقة جوا. وستقدم ثلاث منظمات دولية غير حكومية الدعم إلى الأنشطة الغذائية للجنة الصليب الأحمر الدولية من خلال توفير مساعدة الرعاية الصحية الأولية والخدمات الطبية، بما في ذلك الإمداد بالأدوية والعقاقير الأساسية.

جيم - شمال غرب الصومال

٧١ - سبق أن أدى التهديد بتجدد النزاع في المنطقة إلى انهيار القانون والنظام في الشمال الغربي وتسبب في حالات تعطيل خطيرة لأنشطة الإغاثة الجارية. وفي الأيام الأخيرة، أدى المزيد من التدهور في الحالة وزيادة لم يسبق لها مثيل في معدل السرقات والنهب المسلحين لمخازن ومجمعات الإغاثة إلى انسحاب معظم موظفي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

٧٢ - وبالرغم من أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرا دلت على أن المستويات التغذوية لم تبلغ بعد مستويات حالات الطوارئ، فإنه من المطلوب، بالرغم من ذلك، على وجه السرعة، معونة غذائية من أجل الفئات الأحوج وخفض التوترات في المنطقة وتعزيز الاستقرار. وهناك حاجة أيضا إلى تقديم الأغذية والمساعدة الأخرى إلى الآلاف من الصوماليين الذين عادوا بطريقة عفوية من مخيمات اللاجئين في إثيوبيا وإلى أولئك الذين من المقرر أن يعودوا في إطار البرنامج المخطط للإعادة إلى الوطن الذي ستقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٣ - وتوصل الفريق التقني للأمم المتحدة إلى اتفاقات مع السلطات في هرغيسا ومع رؤساء وشيوخ العشائر للقيام على سبيل الاستعجال باستئناف المساعدة الغوثية، بما في ذلك المعونة الغذائية. وهكذا، ومع افتراض تحسن كبير في الحالة الأمنية، ستستهدف خطة الـ ٩٠ يوما طرق أربعة مجالات حساسة: المساعدة الغذائية وغير الغذائية المقدمة للفئات الشديدة التأثر، مع التشديد بشكل خاص على المشردين؛ وتقديم المساعدة لتعزيز عملية التسريح ؛ والمساعدة المجتمعية المقدمة للمناطق المتأثرة بقدوم العائدين؛ وأنشطة الطوارئ المدرة

للدخل. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الأنشطة المقترحة في الخطة سيعتمد كما هو شأنه بالنسبة للمجالات الأخرى، على الوفاء بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الفريق التقني، بما في ذلك سلامة مرور جميع عمال الإغاثة والإمدادات الغوثية والقدرة على توسيع نطاق الأنشطة الحالية.

٧٤ - وعلى أساس هذا الافتراض، سيقدم برنامج الأغذية العالمي، عن طريق ميناء بربرة، مساعدة غذائية للسلطات الحكومية لدعم برنامج للتسريح العسكري. وسيوفر برنامج الأغذية العالمي أيضا كميات إضافية من الأغذية لمساعدة تدابير إضفاء الاستقرار على المؤسسات والتأهيل. ويتمثل أحد الخيارات لتسليم الإمدادات الغذائية في برامج المبيعات السوقية اللاإقليمية، ولكن ما زال يجري استكشاف الطرق العملية لتنفيذ تلك البرامج.

٧٥ - وستكون هناك حاجة إلى التغذية العلاجية عن طريق المستشفيات بالنسبة للأشخاص الأشد تأثرا بسوء التغذية. وسيجري الاضطلاع أيضا بتغذية تكميلية وستمتد إذا لزم الأمر إلى مناطق الشمال الغربي غير المشمولة حاليا. ولتسهيل برنامج الإعادة إلى الوطن الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللتخفيف من الضغوط المسلطة على المناطق المتأثرة بالعودة التلقائية للسكان من مخيمات اللاجئين في الصومال، ينبغي التشديد في أسرع وقت ممكن على فرص توليد الدخل وتأهيل الزراعة. ولهذا الغرض، توفر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولجنة الصليب الأحمر الدولية البذور، والأدوات ومبيدات الآفات عن طريق منظمات غير حكومية، بالإضافة إلى ما سيقدم عن طريق المنظمات غير الحكومية الدولية ذاتها.

٧٦ - وهناك حاجة أيضا إلى استئناف برامج تلقيح المواشي، إلى جانب التوزيع السريع للأدوية البيطرية الأساسية. ولحماية إنتاج المواشي من المزيد من الخسائر، فإن هناك حاجة ملحة إلى إصلاح نقاط المياه الريفية. كما يكتسي تعجيل أنشطة إزالة الألغام أيضا أهمية بالغة. والمناطق المضرورة بشكل خاص هي مدينة هرغيسا والمناطق الواقعة جنوب غرب هرغيسا وشرق وجنوب برعو في اتجاه الحدود الإثيوبية. ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تكثيف أنشطة إزالة الألغام في منطقة هرغيسا وهناك حاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة للمناطق الأخرى. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا وضع الإمدادات مسبقا في جيبوتي تحضيرا لبرنامج الإعادة إلى الوطن الواسع النطاق.

٧٧ - ورغم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن مستوى الخدمات الصحية المتاحة للسكان في الشمال الغربي ما زالت غير مناسبة. فمعدلات الوفيات مرتفعة جدا، خاصة بين الأطفال والنساء. ويمكن تفادي العديد من هذه الوفيات عن طريق برامج التحصين. وهناك أيضا مشكلة خطيرة جدا تتمثل في الأمراض المعدية، خاصة السل. وستقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إطار خطة الـ ٩٠ يوما، أدوية ولوازم أساسية لمراكز صحة الأم والطفل كما سيجري تعزيز أنشطة برنامج التحصين الموسع. ومن المقرر تدريب الموظفين الصحيين على أنشطة برنامج التحصين الموسع. وفي نفس المناطق التي يجري فيها إنشاء مراكز للتغذية العلاجية أو التي توجد فيها مراكز بالفعل، سيجري إنشاء وحدات للرصد التغذوي على الصعيد الإقليمي وسيوفر التدريب للموظفين الصحيين لأغراض الرصد. ومرة أخرى، ومع افتراض استقرار الحالة الأمنية، ستضطلع منظمة الصحة العالمية بوضع برنامج تدريب في مجال مكافحة الأمراض المعدية. وللحد من مخاطر فقدان الموظفين أو عدم اكتراثهم، يلزم تقديم مدفوعات للعمال الصحيين المحليين.

٧٨ - وقد تسبب الجفاف أيضا في نقص خطير في المياه، خاصة في شرق المنطقة ومرة أخرى وإذا سمحت الأحوال الأمنية بذلك، فإن من المقرر الاضطلاع بتوسيع سريع لبرامج المياه في إطار خطة الـ ٩٠ يوما. ويمكن إتمام أشغال الإصلاح الجارية لشبكة توفير المياه بالشيخ في ثلاثة الأشهر التالية، وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتنفيذ الأشغال بصورة مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا إتمام شبكتي المياه الحضريتين في برعو ولاس عانود من قبل أوكسفام بأموال توفرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومن المقرر أيضا إعادة تنشيط برنامج التصحاح الحضري الذي بدأ مؤخرا في هرغيسا وبدء مشاريع مماثلة في بلدات أخرى لجمع الفضلات وتصريف النفايات.

٧٩ - وستكون هناك حاجة إلى مختزنات من الوقود لتشغيل شبكات توفير المياه وللمستشفيات في الأشهر الثلاثة التالية. وبالنظر إلى أن جيلا كاملا من الصوماليين بصدد النماء بدون تعليم، تعتزم اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات غير حكومية الاضطلاع بأنشطة لإنشاء مرافق وبرامج تعليمية توجد حاجة ماسة إليها.

٨٠ - وميناء الدخول الرئيسي لشمال غرب الصومال هو بربرة وتوجد أعداد كبيرة من المخازن الخاصة والعامة في البلدة. إلا أنه يمكن التفكير في إمكانية استخدام موانئ أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام ميناء زيلع لنقل الإمدادات إلى منطقة أودل. وفي منطقة ساناغ، يمكن استخدام ميناء ميض لنقل الإمدادات إلى منطقة إريغابو ويمكن استخدام ميناء لاس قري لنقل الإمدادات إلى مقاطعة باضان. ويمكن استخدام ميناء أصغر، حيس، لنقل الإمدادات إلى الأفوين. ومن الممكن أيضا تأمين اتفاقات مع السلطات في الشمال الغربي لتوجيه الإمدادات إلى لاس عانود وسول عن طريق ميناء بوساسو.

٨١ - ويوجد أفضل مهبط للطائرات في الشمال الغربي في بربرة وهو قادر على استقبال جميع أنواع الطائرات. ويمكن لمهبط هرغيسا استقبال طائرات النقل من طراز هيركوليس، وأنتونوف وغيرها من طائرات الشحن الكبيرة. ويمكن توجيه طائرات صغيرة إلى بوراما وبرعو ولاس عانود وإريغابو والشيخ وأودوين. والطرقات في الشمال الغربي جيدة عموما خاصة الطريق الرئيسية الرابطة بين بربرة ولاس عانود مرورا بالشيخ وبرعو. إلا أن الحالة الأمنية ما زالت تمثل المشكلة الرئيسية على امتداد معظم الطرقات.

دال - شمال شرق الصومال

٨٢ - لم تسمح حالة الأمن في شمال شرق البلد بإجراء تقييم للاحتياجات في الآونة الأخيرة. بيد أن من الواضح أن إنتاج المواشي للتصدير هو دعامة الاقتصاد. وقد أصيب قطاع المواشي باختلال شديد، نتيجة للنزاع والجفاف، وانخفضت صادرات الحيوانات انخفاضا ملحوظا نظرا لعدم توافر الخدمات البيطرية. وفي عمليات تقييم الاحتياجات التي أجريت في عام ١٩٩١، كانت البرامج البيطرية، وإمدادات المياه، وتوفير الرعاية الصحية، من الأنشطة اللازمة على سبيل الاستعجال الشديد. وتعتزم لجنة الصليب الأحمر الدولية توفير المساعدة البيطرية الفورية للمنطقة، بما في ذلك القيام بإصلاح مركز الحجر الصحي في ميناء بوساسو، لمعالجة هذه المشكلة.

٨٣ - وبعد قتل طبيبة اليونيسيف في بوساسو في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، والتهديدات العامة الموجهة لجميع موظفي الإغاثة، أصبحت الزيارات إلى المنطقة قليلة جدا. بيد أن المعلومات الواردة من المنطقة تشير إلى أن هناك ما بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين موجودون بين بوساسو وغاردو ويحتاجون إلى المساعدة. وسيسعى برنامج الأغذية العالمي إلى توفير الأغذية بموجب خطة الـ ٩٠ يوما لمشاريع مبيعات سوق التعامل اللاإقليمي لتوفير الموارد من أجل إنعاش الهيكل الاجتماعي، وذلك بعد تقييم مشترك بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية أجري للمنطقة. وخلال عمليات تقييم الاحتياجات المقترحة، ستبحث أيضا ترتيبات مع السلطات المحلية من أجل استعمال ميناء بوساسو بوصفه قاعدة رئيسية للسوقيات من أجل تزويد أجزاء كبيرة من وسط وشمال الصومال بالإمدادات. وتستطيع بوساسو، حاليا استقبال السفن حمولة عدة آلاف الأطنان.

هاء - جنوب شرق الصومال

٨٤ - ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية، في نطاق خطة الـ ٩٠ يوما، تزويد المنطقة بالأغذية. ونظرا لتزايد عدد الأشخاص المشردين في براوه وكيسمايو، تعتزم اللجنة توفير كمية تصل إلى ٥ ٠٠٠ طن من إمدادات الأغذية، شهريا، عن طريق التسليم المجاني. وفي الماضي، كان تنفيذ برامج الإغاثة الغذائية غير مؤكدة، بسبب المشاجرات والمفاوضات المستمرة بين القبائل والنهب. وبالرغم من أن توزيع الأغذية غير مرض تماما، فقد تم التوصل إلى حل جزئي للمشاكل عن طريق ترتيبات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤداها أن شيوخ ورؤساء القبائل مسؤولون عن جمع إمدادات المعونة الغذائية ونقلها وتسليمها إلى شعوبهم.

٨٥ - وعلى أساس هذه الترتيبات، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بتسليم ٢ ٠٠٠ طن من الأغذية إلى كيسمايو في الآونة الأخيرة، وتفيد التقارير أنه تم التسليم والتوزيع بهدوء، نسبيا. وبالتالي، ستواصل اللجنة استعمال هذا النظام لتسليم وتوزيع الإمدادات المقبلة. وستدخل المعونة الغذائية عن طريق ميناء كيسمايو. ويعمل الميناء على نحو جيد وله القدرة على تفريغ الكمية المطلوبة.

٨٦ - وتبين المعلومات المتاحة أن أمراض سوء التغذية متفشية في المنطقة. بيد أن أشد مظاهر نقص الأغذية يوجد في القرى النهرية حيث تسبب نهب القوات المحتلة للأغذية والمال في لجوء أغلب الأسر إلى أكل "أغذية المجاعات"، مثل النباتات البرية الصالحة للأكل والمانجو الأخضر. وفقدت جميع القرى الواقعة جنوب فانول الجزء الأكبر من مخزون حبوبها. وفي كيسمايو، تتوافر بعض الأغذية في الأسواق، ولكن أسعارها تتجاوز إمكانيات الكثير من السكان. وتشير الأدلة إلى أن صحة المجموعات الضعيفة ستظل معرضة للخطر البالغ، إلى أن يتحسن مستوى إمدادات الأغذية تحسنا ملحوظا، وأن نهب الأغذية والإمدادات الأخرى سيستمر.

٨٧ - ومن أجل المساعدة في معالجة مشاكل نقص الأغذية والجرايات الإضافية التي توفرها لجنة الصليب الأحمر الدولية، ستعمل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية عن كثب مع المجتمعات المحلية والسلطات التقليدية لتوجيه المساعدة إلى الجماعات الضعيفة والأشخاص المشردين. وسيجري توسيع برامج التغذية التكميلية، وخدمات الرعاية الصحية وتوفير بنود الإيواء وإمدادات المياه. وسيكون تنظيم الأشخاص المشردين المقدر عددهم بنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص في كيسمايو في مخيمات يمكن إدارتها وتزويدهم بالمأوى الملائم، والمرافق الصحية، والمياه، والمساعدة الطبية والتغذوية الأساسية، من الأهداف ذات الأولوية. وسيلزم ٣٩٠ طنا إضافيا لهؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص، كل شهر.

٨٨ - وستعزز اليونيسيف وجودها في كيسمايو، وتتعاون مع جميع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، تعاونا وثيقا، لضمان تنسيق الجهود. وتعتزم اليونيسيف، كجزء من خطة الطوارئ التي وضعتها، إنشاء مركزين إضافيين لصحة الأم والطفل، على الأقل، في كيسمايو وواحد في كل مدينة يسهل الوصول إليها في المنطقة، وتعتزم، كذلك، التوسع في توفير الإمدادات والمعدات الطبية إلى ١٥ مركزا من مراكز صحة الأم والطفل في محافظات مختارة. وسوف تقوم هيئة "الاهتمام العالمي" بفتح ٢٢ عيادة ريفية إضافية، عندما تسمح حالة الأمن بذلك.

٨٩ - وفي ضوء الاختلال الشديد في الأنشطة الزراعية وفقدان البذور والمواشي في المنطقة، ستتعاون اليونيسيف مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والفاو لتوفير الإمدادات البيطرية، والبذور، ومعدات الفلاحة.

٩٠ - ويعد نقص الموارد البشرية من القيود الرئيسية لتقديم المساعدة الإنسانية على نحو فعال. وعلى سبيل المثال، بالرغم من وجود عدد كبير من الممرضات في المنطقة، فأغلبهن نازحات من مقديشو، ويختلف تدريبهن وخبرتهن التقنية. وبموجب الخطة، ستتولى اليونيسيف تنظيم التدريب للعاملين المحليين في مجال الصحة، لتجديد المعلومات أثناء الخدمة، حتى يمكن تعبئتهم للعمل في برنامج الرعاية الصحية الموسع المتوخى في إطار الخطة. وهناك أيضا عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية، مثل معونة السلم في الصومال، واهتمام المرأة الصومالية، التي تقوم بإدارة مخيمات للأشخاص

المشـردين. وسـتقوم اليونيسـيف بدعـم تلك المنظمات غير الحكومية لتوسيع برامجها. وسيجري أيضا تشجيع ودعم منظمات غير حكومية دولية أخرى لإقامة برامج في المنطقة، بما في ذلك تقديم الخدمات الصحية إلى براوه.

٩١ - ومـن أجـل تيسير خطة الـ ٩٠ يوما، بحث الفريق التقني مسألة توفير المساعدة الإنسانية مع زعماء أفخاذ العشائر في كيسمايو، كل على حدة، وتم التوصل إلى عدة اتفاقـات. وهـي ضمـان سـلامة التنقل للموظفين الدوليين والمحليين العاملين داخل كيسمايو وخارجها، وسلامة وحرية مرور جميع إمدادات الإغاثة والترتيبات المتعلقة باستعمال ميناء كيسمايو.

٩٢ - وهناك، بالإضافة إلى الصوماليين المحتاجين في المنطقة، ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص من أصل بانتو - ليس لهم انتماء للعشائر الصومالية بأي شكل من الأشكال - تفيد البلاغات أنهم يعانون من معدلات حادة من سوء التغذية. وستكون احتياجات هذه المجموعة موضع التقييم والاستجابة على سبيل الأولوية.

واو - جنوب غرب الصومال

٩٣ - هنـاك مشـاكل خطـيرة آخـذة في الظـهور، على ما يبدو، على طول الجانب الصومالي من الحدود بين الصومال وكينيا حيث تجمع ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص على وشك العبور إلى كينيا. وتعتبر لجنة الصليب الأحمر الدولية، منظمة الإغاثة الوحيدة التي تساعد تلك المناطق، في الوقت الراهن، من خلال برامج عبر الحدود. ومن الواضح أن حالة طوارئ هامة يمكن أن تنشأ. وسوف توفد بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية في أسرع وقت ممكن لتحديد نطاق الاحتيـاجات. وسـتواصل اللجـنة، في هـذه الأثناء، برنامجها الخاص بتوفير الأغذية للمنطقة.

٩٤ - إن أفضل سبل الوصول إلى المنطقة هو عن طريق البر عبر كينيا، بيد أن هذه الطرق لا يمكن عبورها في موسم الأمطار، وتلزم ترتيبات نقل بديلة مثل إقامة جسر جوي. وتنظر خدمات الإغاثة الكاثوليكية، حاليا في دعم برنامج اللجنة في نقطـتين علـى الأقـل مـن نقـاط عبـور الحدود الأربع للجنة (ليبوي - دوبله وعيل واق). ويمكن أيضا توفير بعض المدخلات الزراعية في إطار برنامج خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

رابعا - آليات التنسيق

٩٥ - انطوت خطة العمل الحالية على محاولة إلى إنشاء طرائق من شأنها أن تيسر سرعة إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الأطراف في الصومال. ومع ذلك، فإنه في ضوء الأحوال السائدة والموارد المالية وموارد الموظفين المحدودة، ينبغي أن يكون واضحا من البداية أن الحيلولة دون ارتفاع الأعداد الكبيرة من الموتى في الصومال بسبب نقص الطعام والخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية، والمياه، والمرافق الصحية، لن يكتب لها النجاح إلا عن طريق بذل جهد مشترك ومنسق تنسيقا جيدا من جانب القيادة المحلية ورؤساء العشائر، والمجتمع الدولي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة.

٩٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي، مع التسليم بالأحوال السائدة في أنحاء كثيرة من الصومال، أن تستمر المبادرات السياسية التي أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار الحالي في مقديشو وأن تمتد لكي تشمل مناطق أخرى من الصومال. ومن الأهمية بمكان، توافر "ممرات السلم" من أجل المرور المأمون لعمال الإغاثة والإمدادات، و "مناطق السلم" لتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على المساعدة.

٩٧ - وللتمكين من تنسيق الجهود على النحو الفعال، وضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد، عين الأمين العام منسقا للمساعدة الإنسانية في الصومال. ومن الأمور الأساسية في خطة الـ ٩٠ يوما التسليم بالدور التنسيقي للأمم المتحدة والتواجد المتزايد والنشط لوكالات الأمم المتحدة في الصومال. ولتيسـير التنسـيق والجهـود المشـتركة، سيكون مقر منسق المساعدة الإنسانية في مقديشو فضلا عن إقامة صلات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الموجودة في كل من نيروبي وجيبوتي.

٩٨ - ودعما للعمل الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ولضمان وجود تعاون وثيق بين جميع الشركاء القائمين بتنفيذ المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، سيقوم منسق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال بعقد اجتماعات منتظمة مع جميع أعضاء مجتمع المنظمـات غير الحكوميـة، ولجنـة الصليـب الأحمر الدولية، والمانحين المشاركين بنشاط في جهود الإغاثة في هذا البلد. وسوف تشجع الأمم المتحدة السلطات المحلية على إنشاء آليات فعالة لتيسير العمل الذي يقوم به جميع موظفي الإغاثة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وسوف تساعد أيضا المنظمات غيـر الحكومية عن طريق توفير الإمدادات التي يتعذر إيصالها بما فيها الوقود. وعلى الرغم من عدم وجود أي تدبير حاليا لتوفير ترتيبات أمنية شاملة لجميع موظفي الإغاثة في الصومال، فإن الحالة تدعو بإلحاح إلى إجراء مزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة. ومع التسليم بقيود الأمن الموجودة في الصومال، وكذلك في عدد من البلدان الأخرى التي تشهد حالات طوارئ معقدة، إلا أنه ينبغي أن يحاط مجلس الأمن علما في أسرع وقت ممكن بالحاجة إلى بحث مثل هذه الترتيبات.

٩٩ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما مباشرا إلى منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في شكل موظفين وأماكن لاستيعاب المكاتب ودعم إداري وسوقي يشمل تنقيح مشروع قائم لتوفير طائرتين خفيفتين، وشبكة اتصالات وأنشطة لتطهير الألغام وتمويل مشترك ثنائي مأمول فيه. وسيكون الموظفون في مكتب المنسق مسؤولين عن تلقي المعلومات وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين. أما الموظفون المدنيون، الذين يقدمون تقاريرهم إلى المنسق، فسوف ينتدبون للعمل في مكاتب موجودة في هرغيسا ومواقع أخرى رئيسية. وسيتم توفير خدمات الطيران وشبكات الاتصال لاستخدامها من قبل جميع الشركاء في عملية الإغاثة.

١٠٠ - وسيكون برنامج الأغذية العالمي مسؤولا عن تنسيق السوقيات وعن إيصال الإمدادات الغذائية المقدمة من البرنامج لأغراض التوزيع العام للأغذية والتغذية التكميلية وبرامج تسريح القوات وخطط مبيعات الأسواق في الشمال. وفي مقديشو، سيتم جلب الإمدادات إلى الميناء باسم برنامج الأغذية العالمي وتسليمها إلى تعاونيات الإغاثة الأمريكية في كل مكان "كير" لإيصالها فيما بعد. وسيقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير مراقبين للأغذية. وسيعمل هؤلاء المراقبون بالإضافة إلى ٣ موظفين أجانب و ١٥ موظفا وطنيا تابعين لمنظمة "كير" سيقومون بالمساعدة في توزيع المساعدة الإنسانية. ويجري حاليا إعداد برنامج مبيعات الأسواق التابع لبرنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع منظمة "كير".

١٠١ - وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن جميع المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين. وبموجب خطة الـ ٩٠ يوما، سيواصل المكتب العمل بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغرض توفير الأنشطة في المناطق التي ينزح إليها اللاجئون ووضع الإمدادات مسبقا في أماكنها استعدادا للبرنامج المعتزم القيام به لإعادة اللاجئين إلى الوطن الذين ما زال يتعين عودتهم من إثيوبيا. وسيتم الإسراع بأنشطة تطهير الألغام إذا ما سمحت الأحوال الأمنية بذلك.

١٠٢ - وستكون اليونيسيف مسؤولة عن تنسيق المساعدة غير الغذائية، وستزيد من وجود موظفيها الدوليين في المناطق التي سيتم تحديدها لتقديم المساعدة إليها. وستزيد اليونيسيف أيضا بصورة كبيرة أعداد الموظفين الصوماليين المتعاقدين للعمل كمراقبين للمساعدة الغوثية غير الغذائية، والتمكين أيضا من قيامها مباشرة بتنفيذ البرامج المتعلقة بتوفير المياه، والرعاية الصحية، والتحصين وغيرها من برامج الإغاثة غير الغذائية.

١٠٣ - وستواصل منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم لجميع المناطق في الصومال وذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية الدولية وبالتعاون مع السلطات الصحية ووكالات الإغاثة الوطنية كلما كان ذلك ممكنا. كما ستدعم المنظمة مراكز التغذية العلاجية عن طريق توفير التركيبة الغذائية الشاملة المعروفة باسم "UNIMIX"، وستقدم إلى مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات نشرات عن الرعاية الصحية والعقاقير اللازمة في حالات الطوارئ. وحالما تسمح حالة الأمن، ستشرع منظمة الصحة العالمية في إصلاح النظام الصحي وإنشاء نظام للمعلومات الصحية ومراقبة الأمراض، وبرامج تدريبية، وإصلاح المرافق الصحية وتجديدها.

١٠٤ - وستواصل الفاو العمل على تنشيط القطاعين الزراعي والحيواني عن طريق توفير البذور، والأدوات، والمبيدات الحشرية والبرامج البيطرية، بما فيها إنشاء مساق للمواشي وعيادات متحركة لتحصين المواشي.

١٠٥ - وقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة بالفعل اقتراحا يقضي بتوفير عدد من الإخصائيين المتطوعين يصل إلى ٥٠ متطوعا يمكنهم مساعدة مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة على القيام بعملها في إطار خطة الـ ٩٠ يوما والمساهمة في البرامج الأطول أمدا. وسيتم استخدام متطوعي الأمم المتحدة وإيفادهم إلى الميدان لدعم مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة بما فيها السوقيات، والاتصالات، والزراعة، والصحة استجابة للطلبات المحددة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بما فيها المنظمات غير الحكومية.

المرفق

لمحة عامة عن السوقيات

ألف - مقديشو

١ - ميناء مقديشو سليم تقنيا. وهناك خمسة من المراسي الستة مفتوحة. أما المرسى رقم ٤ فهو مغلق بسبب زورق قاطرة غارقة. وهناك أيضا قاطرة غارقة بالقرب من حائل الأمواج. وفي الميناء قاطرتين وقارب إرشاد واحد جميعها صالحة للعمل وقد تم تدمير حظائر الميناء الموجودة في المراسي أرقام ١ إلى ٣ وذلك في عملية سلب وقعت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

٢ - وتم نهب معدات المناولة الموجودة بالميناء وهي متاحة للاستئجار في السوق الخاص. ولدى الميناء بالفعل مرفاعين متحركين رغم أنه ليس من الواضح ما إذا كانا صالحين للعمل أم لا.

٣ - أما العاملون في إدارة الميناء وقوة العمل فإن معظمهم ما زالوا يعيشون في المناطق الواقعة في المدينة والتابعة لعيديد ومهدي. ولا يزال مبنى إدارة الميناء سليما وليس في الميناء أي كهرباء، حيث دمر المولد ونهبت معظم الأسلاك الكهربائية. وهناك كثير من الحاويات المتناثرة حول الميناء والتي دمر كثير منها أثناء القتال.

٤ - والطرق المؤدية إلى الميناء ومنه في حالة جيدة. ويوجد على ما يبدو، عدد كبير من الشاحنات في السوق المحلية. وعلى الرغم من أن معظمها ملكية فردية للعاملين عليها. لا تزال هناك شركتان كبيرتان للنقل تمارسان أعمالهما. وكلاهما قائمتان في المنطقة التي يسيطر عليها عيديد في المدينة. وهناك نقص حاد في الوقود منذ أن نهب مستودع الوقود في مقديشو والحريق الذي شب فيه في وقت لاحق. ولا بد أن تكون جميع شحنات الإغاثة مصحوبة بإمدادات للوقود لاستخدامها في النقل فيما بعد.

٥ - وشبكة الطرق في مقديشو سليمة أساسا على ما يبدو وفي حالة جيدة. ومع ذلك، يخشى، أن يؤدي سقوط الأمطار، إلى إلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها بكثير من الشوارع بسبب نهب شبكة الأسلاك الموجودة في باطن الأرض في المدينة مما ترك خنادق عميقة مجاورة لكثير من الطرق.

٦ - أما المطار الدولي القديم في مقديشو الواقع في الجزء الجنوبي من المدينة، والذي يسيطر عليه فخذ عشيرة الحوادله في منطقة تقع على حدود القطاع التابع لعيديد، وكذلك

مهبط الطائرات البالغ طوله ١٢ كيلومترا الواقع شمال المدينة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة مهدي، فإنهما يستخدمان حاليا في إيصال مساعدات الإغاثة. ويمكن للمطار الواقع في جنوب مقديشو استقبال أي نوع من الطائرات، في حين لا يستقبل المدرج الواقع في شمال مقديشو إلا طائرات من طراز C-130 أو طائرات من طراز أنتونوف 10. والقوى العاملة متاحة في كلا الموقعين. والوصول إلى المطار الواقع في جنوب مقديشو يعد جيدا، ولكن الطريق الموصل إلى شمال مقديشو عبارة عن درب رملي من المحتمل أن يتأثر بسقوط الأمطار.

باء - شمال غرب الصومال

٧ - على الرغم من تنازع الفصائل المسلحة في شمال غرب الصومال، على السيطرة على ميناء بربرة، فإن الميناء صالح للتشغيل من الناحية الفنية. فوسائل النقل التجاري مستمرة في الحركة عن طريق ميناء بربرة، ويفيد تقرير بأن بعض معدات المناولة ما زالت في حوزة سلطات الميناء.

٨ - وشبكة الطرق في الشمال الغربي سليمة وقابلة للاستخدام، ولكن حركة المرور محدودة بسبب انعدام الأمن. وهناك كمية لا بأس بها من الشاحنات في المنطقة رغم عدم انتظام إمدادات الوقود. ولا يزال التجار يعتمدون على النقل بالمراكب الشراعية المحلية "الضو" إلى ميناء زيلع بالنسبة لمنطقة بوراما وميناء ميض بالنسبة لمنطقتي إريغابو ولاس عانود.

جيم - شمال شرق الصومال

٩ - ذكر أن ميناء بوساسو ما زال سليما، ويجري استخدامه في حركة النقل التجاري. وتتألف حركة النقل أساسا من سفن ساحلية والمراكب الشراعية المسماة "الضو" على الرغم من احتمال وجود سفن أكبر حجما.

دال - وسط الصومال

١٠ - نقاط الدخول الرئيسية في هذه المنطقة هي الموانئ الساحلية. وقد أنجزت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا دراسة استقصائية عن الموانئ الساحلية الصغيرة في الصومال من الحدود الكينية شمالا إلى هوبيو. وهذا التقرير زاخر بالمعلومات بما في ذلك الخرائط والشرائح وأشرطة الفيديو، بشأن عمليات الإغاثة البحرية الممكن القيام بها إلى هذه الموانئ. والاستنتاج الرئيسي لهذا التقرير مفاده أنه لن يكون من المتعذر عمليا، أثناء موسم الأمطار القادم الذي يبدأ في منتصف أيار/ مايو إلى أيلول/ سبتمبر استخدام معظم هذه الموانئ في رسو السفن أو عمليات النقل من سفينة إلى سفينة خارج الشاطئ.

١١ - وعلى الرغم من مناقشة إمكانية استخدام ميناءي غوازيره ور شيخ لتلبية احتياجات مقديشو، فإن من المعتقد، بسبب القيود الفنية، ألا يكون بالإمكان استخدام هذين الميناءين في استيعاب إمدادات الأغذية الكثيفة التي تحتاج إليها مقديشو.

هاء - جنوب شرق الصومال

١٢ - لا يزال ميناء كيسمايو سليما مع كون أربعة من المراسي الخمسة مفتوحة. وقد أغلقت سفينة غارقة تابعة للبحرية أحد المراسي. غير أنه لا يوجد في الميناء أي قاطرة أو سفينة إرشاد. وتفد إلى الميناء بانتظام السفن الساحلية الصغيرة التي تتولى عمليات النقل التجاري من مومباسا ونقل الركاب إلى بوساسو ومنها. والحظائر الموجودة بالميناء، وسعتها تتراوح بين ٥ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ طن، في حالة جيدة، وتستخدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية. والطرق الموصلة إلى المدينة في حالة جيدة. أما وسائل النقل المحلي فإنها متوافرة بأعداد طيبة رغم أن الوقود يمثل مشكلة، ويجب أن يكون مصاحبا لأي شحنة إغاثة قادمة إلى البلد. والطرق التي تبدأ من كيسمايو شمالا إلى جيليب وبراوه منكوبة بقطاع الطرق.

واو - جنوب غرب الصومال

١٣ - كان ميناءا مقديشو وكيسمايو، تقليديا، يخدمان هذه المنطقة، ولكن لم يعد ذلك ممكنا بسبب انعدام الأمن. ونقاط الدخول الرئيسية المستخدمة حاليا هي الطرق البرية من كينيا عيل الواق ومنديرا. وتتأثر الطرق عادة بالأمطار أثناء الفترة من منتصف أيار/ مايو إلى أيلول/ سبتمبر. وذكر أن مطار بيضوا ما زال مفتوحا.

الإضافة (S/23829/Add.2، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢)

١ - في الفقرة ٦٣ من تقريري المقدم إلى مجلس الأمن (S/23829)، أشرت إلى أنني أنوي تعميم إضافة لهذا التقرير تتضمن تقديرا مبدئيا لتكاليف عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢ - وكما ورد تبيانه في الفقرات ٢٢ إلى ٣٣ من التقرير السالف الذكر، فإن الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في مقديشو يتطلبان من الأمم المتحدة القيام بوزع مراقبين عسكريين لرصد وقف إطلاق النار، وكذلك وزع أفراد أمن تابعين للأمم المتحدة لحماية موظفيها وضمان سلامة أنشطتها المضطلع بها لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية للأشخاص المشردين في مقديشو وما حولها.

٣ - ويقدر أن التكاليف المرتبطة بإيفاد وإبقاء عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي تتألف من ٥٥٠ من الأفراد العسكريين ورجال الأمن و ٧٩ موظفا مدنيا، من بينهم ٤٠ موظفا من المعينين محليا، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، ستناهز ٢٣,١ مليون دولار. ويرد، للعلم، تفصيل لهذه التكاليف المقدرة، حسب وجوه الإنفاق الرئيسية، في مرفق هذه الإضافة.

٤ - وتوصيتي إلى الجمعية العامة، في حالة موافقة مجلس الأمن على وزع هذه العملية، هي أن تعتبر التكاليف المتصلة بها جزءا من مصروفات المنظمة التي ينبغي أن تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم

المتحدة، مع قيد الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء كرصيد دائن في حساب خاص ينشأ لهذا الغرض.

المرفق

تقديرات التكلفة، لمدة ستة أشهر، حسب وجوه الإنفاق الرئيسية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجوه الإنفاق		
١ - العنصر العسكري والأمن		
(أ) المراقبون العسكريون	٩٥٩	
(ب) أفراد الأمن، الرواتب والبدلات	٣ ٤٣٠	
(ج) تكاليف أخرى	٢ ٧٨٠	
٢ - الموظفون المدنيون، بما في ذلك السفر إلى منطقة البعثة		٢ ٧٤٥
٣ - الإقامة، بما فيها توفير الأماكن اللازمة والاضطلاع بأعمال البناء والصيانة		٤ ٤١٠
٤ - عمليات المركبات		٢ ٠٠٠
٥ - عمليات الطائرات		٢ ٣٦٧
٦ - الاتصالات		١ ٤٥٨
٧ - معدات متنوعة		١ ٢٩١
٨ - لوازم وخدمات مختلفة، وتكاليف الشحن والدعم		١ ٦٦٠
التقدير الكلي (الإجمالي)		٢٣ ١٠٠

الوثيقة ١٢

قرار مجلس الأمن المنشئ لعملية الأمم المتحدة في الصومال، والذي يطلب فيه الوزع الفوري لمراقبي وقف إطلاق النار، يوافق فيه على وزع قوة أمن لأغراض العمليات الإنسانية في أقرب وقت ممكن ويدعو فيه المجتمع الدولي إلى دعم خطة الـ ٩٠ يوما لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للصومال

القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره الطلب المقدم من الصومال إلى مجلس الأمن كي ينظر في الحالة في الصومال[١]،

وإذ يعيد تأكيد قراريه ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ و ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ بشأن الحالة في الصومال[٢]،

وإذ يحيط علما بتوقيع اتفاقات وقف إطلاق النار في مقديشو في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢[٣] بما في ذلك اتفاقات بشأن تنفيذ التدابير التي تستهدف تثبيت وقف إطلاق النار من خلال بعثة رصد تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يحيط أيضا بتوقيع خطابات اتفاق في مقديشو وهرغيسا وكيسمايو بشأن آلية رصد وقف إطلاق النار وترتيبات التوزيع العادل والفعال للمساعدة الإنسانية في مقديشو وما حولها[٤]،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لجسامة المعاناة الإنسانية التي سببها النزاع، وإذ يقلقه أن استمرار الحالة السائدة في الصومال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يدرك أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب الصومال رغم الظروف الصعبة،

وإذ يعرب عن تقديره للمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لتعاونها مع الأمم المتحدة في جهودها لحل المشكلة الصومالية،

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٢**، الوثيقة S/23445.

(٢) المرجع نفسه، **ملحق نيسان/ أبريل وأيار/ مايو وحزيران/ يونيه ١٩٩٢**، الوثائق S/23829 و Add.1 و 2.

(٣) المرجع نفسه، **ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٢**، الوثيقتان S/23693 و Corr 1، والمرفقان الثالث والرابع.

(٤) المرجع نفسه، **ملحق نيسان/ أبريل وأيار/ مايو وحزيران/ يونيه ١٩٩٢**، الوثائق S/23829 و Add.1 و 2، والمرفقات من الأول إلى الرابع.

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ و ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال[٢]؛

٢ - **يقرر** أن ينشئ، تحت سلطته ودعما لمهمة الأمين العام بموجب الفقرة ٧ أدناه، عملية للأمم المتحدة في الصومال؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يرسل على الفور وحدة من ٥٠ مراقبا للأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو وفقا للفقرات ٢٤ إلى ٢٦ من تقرير الأمين العام؛

٤ - **يوافق**، من حيث المبدأ، على أن ينشئ أيضا، تحت التوجيه العام للممثل الخاص للأمين العام، قوة أمن تابعة للأمم المتحدة، بحيث يتم وزعها في أقرب وقت ممكن لأداء الوظائف المبينة في الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من تقرير الأمين العام؛

٥ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع الأطراف في مقديشو بشأن قوة الأمن المقترحة التابعة للأمم المتحدة وأن يقدم، على ضوء تلك المشاورات، توصياته الأخرى في أقرب وقت ممكن إلى مجلس الأمن لاتخاذ قراره؛

٦ - **يرحب** باعتزام الأمين العام، المعرب عنه في الفقرة ٦٤ من تقريره، تعيين ممثل خاص من أجل الصومال لتوفير التوجيه العام لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال ولمعاونته في مساعيه من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الصومال؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام، كجزء من مهمته المستمرة في الصومال، أن ييسر التوصل إلى وقف فوري فعال للأعمال العدائية والالتزام بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد بغية تعزيز عملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة؛

٨ - **يرحب** بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل حل المشكلة في الصومال؛

٩ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والالتزام بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد من أجل تعزيز عملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، على سبيل الأولوية، مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والفصائل الصومالية من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

١١ - **يقرر** أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، لجنة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتضطلع بالمهام التالية، وتقدم تقارير عن أعمالها إلى المجلس مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) أن تطلب من جميع الدول معلومات عما اتخذته من تدابير بشأن التنفيذ الفعال للحظر العام والكامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

(ب) أن تنظر في أية معلومات توجه الدول انتباهها إليها بشأن انتهاكات الحظر، وتقدم في هذا السياق توصياتها إلى المجلس بشأن سبل زيادة فعالية الحظر؛

(ج) أن توصي باتخاذ التدابير المناسبة إزاء انتهاكات الحظر، وأن تقدم إلى الأمين العام بصفة منتظمة معلومات من أجل التوزيع العام على الدول الأعضاء؛

١٢ - **يحيط علما مع التقدير** بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال، وبخاصة إلى مقديشو؛

١٣ - **يدعو** المجتمع الدولي إلى أن يدعم، بالموارد المالية وغيرها، تنفيذ خطة الـ ٩٠ يوما لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة الى الصومال؛

١٤ - **يحث** جميع الأطراف المعنية في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتأثرين في الصومال، ويكرر دعوته إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي المنظمات الإنسانية وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشو وما حولها وفي الأجهزة الأخرى من الصومال؛

١٥ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال إلى التعاون مع الأمين العام تعاونا تاما على تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد الاستعراض إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي.

الوثيقة ١٣

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغه فيها بالمشاورات التي يجريها ممثله الخاص في الصومال وتهب إمدادات الإغاثة

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

تذكرون أنني قمت، إثر اتخاذ مجلس الأمن قراره ٧٥١ (١٩٩٢) في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، بتعيين السفير محمد سحنون في ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ ممثلا خاصا لي في الصومال ليضطلع بمهمة التوجيه العام لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال ويساعدني في المساعي التي أبذلها للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في الصومال.

وتجول السفير سحنون منذ تعيينه بصورة موسعة في الصومال وأجرى مناقشات مع ممثلي مختلف الفصائل والحركات والأحزاب في هذا البلد. واجتمع أيضا إلى شيوخ العشائر وزعماء المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلد وإلى أفراد صوماليين من جميع مجالات الحياة داخل البلد وخارجه. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مناقشات مع كبار مسؤولي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى المنضمة إلى المجهود الإنساني الدولي من أجل الصومال.

وأشار السفير سحنون في معرض مباحثاته المتعلقة بتنفيذ مقررات مجلس الأمن ذات الصلة إلى الترابط بين السلام والأمن في الصومال من ناحية وتوفير المزيد من المساعدة الإنسانية لهذا البلد من الناحية الأخرى، وأكد أن أحدهما شرط مسبق لا غنى عنه للآخر. وأكد أيضا ضرورة وقف الأعمال العدائية وقفا فوريا وفعليا والالتزام بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد من أجل تعزيز عملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال وكذلك إعادة بناء البلد وإصلاحه ومن أجل تيسير مهمة توفير المساعدة الإنسانية الملحة لجميع المحتاجين إليها في الصومال بصورة منتظمة.

وبغية تأمين إيصال المساعدة الإنسانية دون انقطاع، أوصى الفريق التقني الذي زار الصومال في أيار/ مايو من هذا العام بوزع عدد واف من أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة لتوفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومعداتها وإمداداتها ومرافقة شحنات المساعدة الإنسانية في طريقها إلى مراكز التوزيع، أما طرائق وزع أفراد الأمن هؤلاء فمسألة لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بعد مع الفصيلة الموجودة في مقديشو التي يرأسها اللواء محمد فارح عيديد. ويواصل ممثلي الخاص مباحثاته بهذا الشأن على سبيل الأولوية مع اللواء عيديد وزملائه.

وقد وقعت حادثة شديدة الخطورة ويؤسف لها في مطار مقديشو في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٢ أكدت الحاجة الملحة إلى قيام أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة بحماية شحنات الإمدادات الإنسانية المرسلة إلى الصومال. فكما تعلمون، سطت عناصر مسلحة في ذلك اليوم على طائرة "سسنا" تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية كانت تنقل نحو طن متري من الأدوية وطائرة "أنتونوف" تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت قد نقلت ستة أطنان مترية من مزيج غذائي غني بالبروتين (UNIMIX) لليونيسيف لتوزيعها على الأطفال المعانين من سوء التغذية، ونهبت كل الشحنات التي كانت على الطائرتين. وعندما علم منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية من أجل الصومال بهذه الحادثة، قدم احتجاجا قويا إلى المؤتمر الصومالي المتحد، وهو الفصيلة المسيطرة على القطاع من المدينة الذي وقعت فيه الحادثة. وكتدبير وقائي، وإلى حين اتخاذ ترتيبات أمنية مرضية، أوقفت جميع رحلات الأمم المتحدة الجوية إلى مطار مقديشو اعتبارا من ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ لضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

ولعلكم، سعادتكم، تودون توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة بهدف الحصول على رد مناسب من المجلس لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث وتأكيد الحاجة إلى وزع أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال دون تعطيل.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٤

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ من إثيوبيا تحيل بها إعلان واتفاق بحر دار بشأن الجانب الإنساني للمشكلة في الصومال اللذين اعتمدهما اجتماع جميع الأطراف بشأن الصومال الذي دعت إليه اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي، ٣١ أيار/ مايو - ٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

S/24184، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

بناء على تعليمات من حكومتي، يسعدني أن أحيل طيه إعلان بحر دار والاتفاق المتعلق بالجانب الإنساني للمشكلة الصومالية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مولوغيتا **إتيفا**
السفير
الممثل الدائم

المرفق

إعلان بحر دار الصادر عن الاجتماع المشترك المعني بالصومال

عقدت اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي الاجتماع المشترك المعني بالصومال في الفترة من ٣١ أيار/ مايو إلى ٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، في بحر دار، بإثيوبيا لتناول الجوانب الإنسانية والسياسية في الأزمة الصومالية. وانصب التركيز الرئيسي للاجتماع على الجانب الإنساني الملح والخطير للأزمة، ومحاولة وضع الأساس لحل سياسي دائم في الصومال.

واتفقت بالإجماع المنظمات الصومالية التي شاركت في الاجتماع على التعاون في تهيئة جو سلمي من أجل التوزيع الحر لإمدادات الإغاثة وكفالة وصولها إلى جميع المعوزين الصوماليين في جميع أنحاء البلد. واتفقت على وقف كامل لإطلاق النار وعلى آلية للإشراف عليه. واتفقت أيضا على أن تؤمن فتح جميع الموانئ والمطارات والطرق البرية ومراكز التوزيع أمام حركة إمدادات الإغاثة وتوزيعها. وتعهدت بتأمين سلامة موظفي الإغاثة والمراقبين. وهو إنجاز كبير يحتاج إلى دعم من كل الأطراف المعنية بمحنة الشعب الصومالي.

إن قضية التوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال ما فتئت تشكل هما للصومال وأصدقائه. إلا أنه لم يمكن حتى الآن التوصل لسوء الطالع إلى مثل هذا الحل. وقد تناول اجتماع بحر دار المشترك هذه المسألة الجوهرية وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر التالية:

١ - أن تبذل جميع الأطراف الصومالية والشعب الصومالي بأسره وجميع البلدان المعنية بالصومال قصارى جهودها من أجل إنجاح اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في هذا الاجتماع.

٢ - أن يعقد مؤتمر مشترك رفيع المستوى للمصالحة الوطنية في الصومال في غضون ثلاثة الأشهر المقبلة وأن تستضيفه اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي ويحضره مراقبون.

٣ - أن تشكل حكومة انتقالية في المؤتمر المذكور أعلاه يناط بها ما يلي:

(أ) ضمان السلام والأمن في البلد؛

(ب) تأمين جميع الاحتياجات المادية للشعب، وضمان حقوقه الإنسانية والسياسية؛

(ج) وضع حجر الأساس لعملية إعمار البلد؛

(د) ضمان الحماية والأمن لإمدادات الإغاثة وموظفيها.

٤ - أن تقوم الحكومة الانتقالية التي ستتكون حسبما ذكر بتمهيد السبيل لتشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا.

٥ - أن توافق جميع المنظمات الصومالية، كتدبير فوري، على إرسال وفد صومالي مشترك لحضور مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المرتقب في داكار لتمثيل الصومال وأن تبلغ اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي مسبقا بتشكيل هذا الوفد قبل وقت كاف من اجتماع الدورة السادسة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٢.

وتهيب جميع المنظمات المشتركة في اجتماع بحر دار وجميع أعضاء اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي بالشعب الصومالي والمنظمات الصومالية غير الممثلة في هذا الاجتماع وجميع أصدقاء الصومال تأييد هذا الإعلان وبذل الجهد من أجل إنجاحه.

اعتمده

١ - الحزب الصومالي المتحد
٢ - الجبهة القومية الصومالية
٣ - الحركة الوطنية الصومالية
٤ - المؤتمر الصومالي المتحد
٥ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
٦ - التحالف الديمقراطي الصومالي
٧ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
٨ - المثقفون الصوماليون أنصار السلم والديمقراطية
٩ - المنظمة الصومالية للسلم وإعادة التوطين
١٠- جمعية الإغاثة الصومالية

٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
بحر دار

الاجتماع المشترك المعني بالقضايا الإنسانية في الصومال

اتفاق بحر دار

في أعقاب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منطقة القرن الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا (بإثيوبيا) يومي ٨ و ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالصومال اجتماعها المشترك الأول. وافتتح الاجتماع رسميا دولة سعادة السيد عاتو ميليس زيناوي رئيس الحكومة الانتقالية في إثيوبيا. ووجه الرئيس ميليس زيناوي في بيانه الافتتاحي نداء مخلصا إلى جميع الأطراف المشتبكة في النزاع لكي تتعاون معا من أجل إنهاء تلك الحرب الأهلية الخالية من أي معنى والتي تسببت في حدوث محنة الشعب الصومالي، وشدد على أهمية تناول الجانب الإنساني للمشكلة الصومالية على وجه السرعة.

وحضر الاجتماع المنظمات الصومالية التالية:

١ - الحزب الصومالي المتحد
٢ - الحركة القومية الصومالية
٣ - التحالف الديمقراطي الصومالي
٤ - المؤتمر الصومالي المتحد
٥ - الجبهة القومية الصومالية
٦ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
٧ - الحركة الوطنية الصومالية
٨ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
٩ - المنظمة الصومالية للسلم وإعادة التوطين
١٠ - جمعية الإغاثة الصومالية
١١ - المثقفون الصوماليون أنصار السلم والديمقراطية

وبعد أن أجرت جميع الأطراف مناقشات مطولة ونظرت بتعمق في مختلف أبعاد المشكلة اتفقت على ما يلي:

١ - يجب أن تصل جميع المساعدات الإنسانية، وبالخصوص الأغذية والأدوية وسائر الاحتياجات الضرورية إلى جميع المناطق دون تمييز.

٢ - توافق جميع الأطراف بالإجماع على استخدام الموانئ والمطارات والطرق البرية كافة في ظل ضمانات قوية وحماية ومسؤولية تضطلع بها كل منظمة (في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها)، من أجل توفير عبور آمن وتوفير الحماية للأفراد والممتلكات وكفالة وصول الإمدادات إلى جهاتها المحددة.

٣ - توزيع الإمدادات توزيعا عادلا تحت إشراف موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والأطراف المعنية المختصة.

٤ - توافق جميع الأطراف على الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار، وتطلب إلى اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي إرسال فريق مراقبين مدنيين، يضم في تشكيله الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، لمراقبة وقف إطلاق النار وتوزيع إمدادات المعونة في ظل الحماية والتعاون من جانب كل منظمة.

٥ - توافق جميع الأطراف على أنه من الممكن أن تستخدم وكالات الإغاثة المطارات ومراكز التوزيع المبينة فيما يلي:

(أ) **الموانئ البحرية الرئيسية** - كيسمايو ومقديشو وبوساسو وبربرة؛

(ب) **الموانئ البحرية غير الرئيسية** - كوضه وبراوه، ومركا، وعدله، وور شيخ، وعيلضر، وهوبيو، وغار - أداغ، وعيل، وعلولا، ولاس قري، وعيلايو - ميض، وحيس، ولوق هيه، وزيلع؛

(ج) **المطارات الرئيسية** - كيسمايو ومقديشو وبيضوا، وبالي - بوغله، وبلد وين، وغالكعيو، وغاروبيه، وبوساسو، ولاس قري، وإريغابو، ولاس عانود، وبرعو، وبربرة، وهرغيسا، وبوراما؛

(د) **مهابط الطائرات** - جيليب، وأفمادو، وشلامبود، وأفغويه، ولوق، وبورضوبو، وبارضيره، وجلالقسي، وحدور، وهوبيو، وقرضو، وإسكوشوبان، وعلولا، وبندر - بيله، ولاس قري، وبيران، وهدافتيمو، وجوبا، وإريغابو، وعيل أفوين، وغار - أداغ، وسلحلي، وجيهي، وتالح، وبوهودليه، وبوران؛

(هـ) **الطرق الأرضية الرئيسية الممهدة:**

مقديشو - كيسمايو
مقديشو - بيضوا
مقديشو - غاروبيه/ بوساسو
غاروبيه - برعو
برعو - بربرة
بربرة - هرغيسا
هرغيسا - بوراما

فضلا عن طرق برية أخرى غير ممهدة تربط مختلف أجزاء البلد؛

(و) **مراكز التوزيع** - يوجد عدد كبير من مراكز التوزيع المملوكة لجهاز التنمية الزراعية في جميع مناطق الصومال. إلا أنه بسبب الحرب الأهلية، يحتاج عدد كبير منها إلى عمليات كبيرة أو طفيفة للصيانة والإصلاح لكي يمكن استخدامها على نحو فعال. وعليه، فإننا نوصي أن تأخذ المنظمات المانحة بعين الاعتبار ضرورة ترميم مراكز التوزيع الحالية؛

٦ - تهيب جميع الأطراف بالمنظمات الدولية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة أن تضاعف المعونات وأن ترسل ما يكفي منها بسرعة إلى السكان الذين يتضورون جوعا الآن في جميع المناطق المنكوبة.

٧ - تهيب جميع الأطراف بالمنظمات الأخرى التي لم تتمكن من حضور الاجتماع، أن تؤيد هذا الاتفاق وتلتزم بالعمل به.

٨ - يبدأ سريان هذا الاتفاق اعتبارا من اليوم، ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٢.

٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، بحر دار، إثيوبيا

(توقيع) ١ - علي حاجي حرسي (التحالف الديمقراطي الصومالي)

(توقيع) ٢ - حسن علي ميره (جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية)

(توقيع) ٣ - عوض أحمد عشاريه (الحزب الصومالي المتحد)

(توقيع) ٤ - محمد ف. جمعاله (المؤتمر الصومالي المتحد)

(توقيع) ٥ - ألف - حسن عمر هوري (المنظمة الصومالية للسلم وإعادة التوطين)

(توقيع) باء - عبد اللطيف م. أفضوب (الحركة الوطنية الصومالية) عن الحركة الديمقراطية الصومالية وحركة جنوب الصومال الوطنية)

(توقيع) ٦ - موسى أحمد سحر (الحركة القومية الصومالية)

(توقيع) ٧ - علي اسماعيل عبيغر (الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي)

(توقيع) ٨ - آدم موسى جبريل (المثقفون الصوماليون أنصار السلم والديمقراطية)

(توقيع) ٩ - عبدي شيره فارح (جمعية الإغاثة الصومالية)

(توقيع) ١٠ - محمد خليف شيره (الجبهة القومية الصومالية)

وبعد أن فرغ أطراف الاجتماع المشترك من النظر في كافة جوانب الحالة المأساوية في الصومال، توصلوا إلى توافق الآراء التالي بشأن إرسال وفد غير حزبي مشترك لتمثيل مصالح الأمة الصومالية في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي سيعقد في داكار. واختار الأطراف المشتركون في اجتماع بحر دار والمنتسبون إلى مختلف المنظمات الصومالية بالإجماع وفدا مشكلا على النحو التالي:

١ - علي حاجي حرسي
٢ - محمد فارح جمعاله
٣ - عبد اللطيف م. أفضوب
٤ - يوسف عمر الأزهري
٥ - عوض أ. عشاريه

وقرر اجتماع بحر دار المشترك أيضا تعيين مشتركين اثنين من المنظمات الصومالية الأخرى التي لم تتمكن من حضور المؤتمر.

(توقيع) ١ - علي حاجي حرسي (التحالف الديمقراطي الصومالي)

(توقيع) ٢ - حسن علي ميره (جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية)

(توقيع) ٣ - عوض أحمد عشاريه (الحزب الصومالي المتحد)

(توقيع) ٤ - ألف - محمد ف. جمعاله (المؤتمر الصومالي المتحد)

(توقيع) باء - عبد اللطيف م. أفضوب (الحركة الوطنية الصومالية) عن الحركة الديمقراطية الصومالية وحركة جنوب الصومال الوطنية

(توقيع) ٥ - حسن عمر هوري (المنظمة الصومالية للسلم وإعادة التوطين)

(توقيع) ٦ - علي اسماعيل عبيغر (الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي)

(توقيع) ٧ - آدم موسى جبريل (المثقفون الصوماليون أنصار السلم والديمقراطية)

(توقيع) ٨ - عبدي شيره فارح (جمعية الإغاثة الصومالية)

(توقيع) ٩ - محمد خليف شيره (الجبهة القومية الصومالية)

٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
بحر دار

الوثيقة ١٥

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغ فيها المجلس أن الفصائل الرئيسية في مقديشو قد وافقت على الوزع الفوري لمراقبي الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار

S/24179، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

أتشرف بأن أشير إلى الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ والذي عمد المجلس فيه إلى أن "يطلب من الأمين العام أن يرسل على الفور وحدة من ٥٠ مراقبا للأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو وفقا للفقرات ٢٤ إلى ٢٦ من تقرير الأمين العام (S/23829)".

وأود أن أبلغ مجلس الأمن بأن ممثلي الخاص في الصومال، السفير سحنون، قد أفادني بأن كلتا الفصيلتين الرئيسيتين

في مقديشو قد وافقت على الوزع الفوري لمراقبين بالزي الرسمي وغير مسلحين. وعليه، فإنني أتخذ حاليا التدابير الفورية لتنفيذ هذا الوزع.

ومن المتوقع أن يصل إلى مقديشو في ٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢ فريق مراقبي الأمم المتحدة المتقدم بقيادة كبير المراقبين العسكريين. أما بقية المراقبين فمن المقرر أن يصلوا إلى منطقة البعثة بحلول ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتوجيه انتباه مجلس الأمن لهذه المسألة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٦

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يقترح فيه توسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال وإنشاء أربع مناطق للعمليات

S/24343، ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢

مقدمة

١ - اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٣٠٦٩ المعقودة في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الحالة في الصومال. ويقدم هذا التقرير عملا بذلك القرار.

٢ - فور اعتماد القرار أبلغت مضمونه إلى القادة والشيوخ الصوماليين الذين وقعوا في آذار/ مارس ١٩٩٢ كتاب اتفاق موجها إلى الأمم المتحدة بإلزام أنفسهم بالعمل من أجل السلام والاستقرار في البلد (S/23829، المرفقات الأول إلى الرابع). كما قمت بإحالة نسخ من القرار إلى الأمناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣ - وفي ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ عينت السفير الجزائري، السيد محمد سحنون، ممثلا خاصا لي للصومال. وفي ٤ أيار/ مايو ١٩٩٢ اتخذ مقرا له في مقديشو وأنشأ مقرا لعمليات الأمم المتحدة في الصومال.

أولا - أنشطة الممثل الخاص

٤ - فيما بين ٤ أيار/ مايو و ١٩ تموز/ يوليه ١٩٩٢ عقد ممثلي الخاص مشاورات مع مختلف القادة والشيوخ الصوماليين والشخصيات الأخرى في سائر أنحاء البلد. وصحبه في معظم هذه الاجتماعات ممثلو جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وسعى إلى معرفة وجهات النظر بشأن العناصر الرئيسية الثلاثة لولايته وهي: مراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو الموقع في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٢؛ ووقف أعمال القتال في جميع أنحاء البلد؛ والتوريد الفعال للمساعدات الإنسانية، وكذلك ضرورة التعمير وبناء المؤسسات؛ وعملية المصالحة الوطنية.

٥ - وفي مقديشو، التي تعد اليوم مدينة مقسمة، عقد ممثلي الخاص عدة اجتماعات في المنطقة الجنوبية مع وفود من المؤتمر الصومالي المتحد، بمن فيهم اللواء محمد فارح عيديد، الذي اجتمع به أيضا في بلد حوا، وبيضوا، وبارضيره في جنوب غرب الصومال. وفي شمال مقديشو اجتمع عدة مرات بالسيد علي مهدي محمد وأعضاء وفده.

٦ - وفي الشمال الشرقي زار غارووبه وبوساسو، حيث اجتمع بوفود جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، وبرئيسها السيد محمد أبشر موسى، وقادة الحكومات الإقليمية، بمن فيهم السيد بوقور عبد الله بوقور موسى رئيس إدارة الإقليم والسيد محمد فارح ورساميه، محافظ الإقليم.

٧ - وفي الشمال الغربي زار هرغيسا، حيث اجتمع بوفد جمهورية الصومال المعلنة ذاتيا برئاسة "وزير خارجيتها" السيد شيخ يوسف علي شيخ مضر، وبالسيد عبد الرحمن أحمد علي "تور"، رئيس الجمهورية المعلنة ذاتيا الذي اجتمع به ممثلي الخاص مرة أخرى في بربرة. وفي برعو اجتمع بالقيادات المحلية، وبالمحافظ السيد حسين حرسي.

٨ - وفي الجنوب، اجتمع ممثلي الخاص في كيسمايو بممثلي المؤتمر الصومالي المتحد، والحركة الوطنية الصومالية، وحركة جنوب الصومال الوطنية، والحركة الديمقراطية الصومالية.

٩ - وحيثما ذهب كان يبذل كل جهد للاجتماع بالشيوخ والمثقفين والشخصيات القيادية الأخرى.

١٠ - كما اجتمع في أديس أبابا بالسيد سالم أ. سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وفي القاهرة بالسيد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

١١ - وتبادل ممثلي الخاص الآراء مع كبار مسؤولي دول القرن الأفريقي في نيروبي والخرطوم وجيبوتي وأديس أبابا، بما في ذلك السيد ليساني يوهانس، نائب وزير الخارجية الإثيوبي بصفته رئيسا للجنة الدائمة المعنية بالصومال والتي أنشأها رؤساء دول القرن الأفريقي.

ثانيا - مراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو

١٢ - بدأ ممثلي الخاص مشاوراته بأن بحث مع زعماء الأحزاب في مقديشو مسألة الوزع الفوري لوحدة مكونة من ٥٠ من مراقبي الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢). كما ناقش مع قادة الفصائل مسألة الوزع بأسرع ما يمكن في مقديشو لقوة أمن تابعة للأمم المتحدة على النحو المطلوب في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار ذاته.

١٣ - وأبلغ السيد علي مهدي ممثلي الخاص في نفس يوم وصوله أن جناحه من حزب المؤتمر الصومالي المتحد يقبل وزع عدد يصل إلى ٥٠ من مراقبي الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو ويوافق على أن يكون هؤلاء المراقبون بالزي الموحد وغير مسلحين. كما قبل السيد مهدي وزع قوة أمن تابعة للأمم المتحدة في مقديشو على النحو الذي اقترحه الأمين العام ووافق عليه مجلس الأمن من حيث المبدأ.

١٤ - وفي ٩ أيار/ مايو ١٩٩٢، اجتمع ممثلي الخاص باللواء عيديد رئيس المؤتمر الصومالي المتحد في بلد حوا. وبالرغم من رسالة موافقته المؤرخة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٢ والتي بعث بها إلى الأمم المتحدة (S/23829، المرفق الأول) اتخذ اللواء عيديد موقفا يقضي بأن يكون أفراد الأمم المتحدة الذين يرصدون وقف إطلاق النار غير مسلحين وبملابس مدنية تحمل بعض علامات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن قوة ومركز أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة يحتاجان إلى مزيد من المشاورات.

١٥ - وبعد إجراء مناقشات مع القادة والشيوخ في مختلف أنحاء البلد، وبعد مفاوضات إضافية صعبة مع مسؤولي المؤتمر الصومالي المتحد، اجتمع ممثلي الخاص مرة أخرى يوم ٢١ حزيران/ يونيه في بيضوا في جنوب غرب الصومال باللواء عيديد. وفي هذه المناسبة قبل اللواء عيديد رسميا الشروط التي وضعتها الأمم المتحدة بأن يرتدي المراقبون البالغ عددهم ٥٠ شخصا الملابس الرسمية، وهي ممارسة طبيعية للأمم المتحدة، وأن يكونوا غير مسلحين ويوزعون على جانبي خط الحدود.

١٦ - وبناء على ذلك اتخذت خطوات لوزع مراقبين للأمم المتحدة اقترحت جلبهم من: الأردن وإندونيسيا وبنغلاديش وتشيكوسلوفاكيا وزمبابوي وفنلندا وفيجي ومصر والمغرب والنمسا. وتم استشارة الأطراف بشأن هذه القائمة، ثم اعتمدها مجلس الأمن (S/24178). وبموافقة المجلس، عينت العميد امتياز شاهين (باكستان) رئيسا للمراقبين العسكريين لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ووصل رئيس المراقبين العسكريين، الذي سيشكل مع ثلاثة مراقبين عسكريين الفريق المتقدم للعملية، إلى مقديشو في ٥ تموز/ يوليه. وكان من المقرر أن يصل بقية المراقبين إلى نيروبي فيما بين ٨ و ١٢ تموز/ يوليه لنقلهم إلى مقديشو.

١٧ - وفي ٦ تموز/ يوليه أبلغ رئيس المراقبين العسكريين بحادثة وقعت يوم ٢٥ حزيران/ يونيه تتعلق بطائرة من طراز أنتونوف مؤجرة لبرنامج الأغذية العالمي. وكانت هذه الطائرة لا تزال تحمل علامات الأمم المتحدة أثناء قيامها برحلة طيران غير قانونية إلى مقديشو. ويقال إن هذه الطائرة كانت تحمل أموالا صومالية ومعدات عسكرية لتسليمها إلى جماعة علي مهدي في مقديشو. وبناء على ذلك اتهمت جماعة اللواء عيديد أفراد الأمم المتحدة بالتحيز وأوقفت وزع مراقبي الأمم المتحدة. وأصدرت الأمم المتحدة تعليمات إلى رئيس المراقبين العسكريين بالبقاء في موقعه حيث قدم إليه المؤتمر الصومالي المتحد "إنذار طرد" له ولجماعته.

١٨ - وفي ٩ تموز/ يوليه أصدر المتحدث باسم الأمين العام البيان التالي في مقر الأمم المتحدة:

"أحاط الأمين العام علما مع القلق بالتقارير التي تزعم بأن طائرة كانت مؤجرة في السابق إلى الأمم المتحدة استخدمت بعد ذلك في النقل غير المشروع للأموال والمعدات العسكرية بهدف تسليمها إلى إحدى الفصائل في مقديشو. ولاحظ الأمين العام أنه يقال إن الطائرة كانت لا تزال تحمل شعارات الأمم المتحدة أثناء قيامها بالنشاط السالف الذكر."

١٩ - وعاد ممثلي الشخصي إلى الصومال يوم ١٢ تموز/ يوليه وأبلغني في ١٥ تموز/ يوليه أن اللواء عيديد وافق على بقاء الفرقة المتقدمة في مقديشو وعلى نقل المراقبين العسكريين الباقين وعددهم ٤٧ مراقبا إلى هناك من نيروبي. بيد أن وزع هؤلاء المراقبين تأخر انتظارا لتأكيدات من جماعة السيد علي مهدي بإحجامها عن تداول النقد المطبوع حديثا والذي جلب على رحلة الأنتونوف غير القانونية. وحصل ممثلي الخاص على هذه التأكيدات في ١٦ تموز/ يوليه. وحينئذ أصدر اللواء عيديد موافقته على وزع المراقبين العسكريين. ومن المقرر إتمام وزع المراقبين بالكامل في مقديشو قرب نهاية الأسبوع، في ٢٠ تموز/ يوليه.

٢٠ - وما زلت أعتقد اعتقادا قويا بخطورة حادث الطائرة أنتونوف، وأنوي أن أستمر بنشاط في التحريات اللازمة وفي جميع وسائل الانتصاف القانونية المتاحة لي.

٢١ - وقد استمر وقف إطلاق النار ساريا بصورة معقولة منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢). ومع ذلك لا تزال أعمال قطع الطرق والنهب مشكلة رئيسية في كل من جزأي المدينة، مع مسؤولية الجماعات المسلحة غير النظامية عن معظم الحوادث. وزاد التوتر في مقديشو بدرجة كبيرة في تموز/ يوليه نتيجة للواقعة المتصلة بطائرة الأنتونوف.

٢٢ - ومما سيؤدي إلى تسهيل جهود ممثلي الخاص من أجل تحسين حالة الأمن تسهيلا كبيرا هو الوزع الوشيك للمراقبين العسكريين. فوجودهم سوف يوفر شعورا بالأمن لمن يحتاج إلى العبور في أحد أجزاء المدينة إلى الجزء الآخر. ومع ذلك فإن ممثلي الخاص يرى، وأنا أتفق معه تماما، أن مشكلة الأمن في مقديشو لا يمكن معالجتها علاجا سليما ما لم يتم وزع قوة أمن الأمم المتحدة المطلوبة في الفقرتين ٤ و ٥ من قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢). وسوف تلعب هذه القوة دورا رادعا هاما ليس فقط فيما يتعلق بأمن الموظفين الدوليين والمحليين الذين يقدمون المساعدات الإنسانية، وإنما أيضا فيما يتعلق بخلق استقرار عام للحالة في مقديشو.

ثالثا - المساعدة الإنسانية والإصلاح

٢٣ - قام جميع الزعماء والشيوخ الذين اجتمع بهم ممثلي الخاص بتوجيه نظره إلى الحالة اليائسة التي تواجه البلد من حيث الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية وبرامج الإنعاش وبناء المؤسسات.

٢٤ - والصومال اليوم بلد بدون إدارة مركزية أو إقليمية أو محلية وبدون خدمات: ليس هناك كهرباء، أو اتصالات، أو نقل، أو مدارس، أو خدمات صحية. وفي كل أنحاء البلد، تشاهد

حالات لا تعقل من الجوع، والأمراض، والأطفال الذين يلقون نحبهم.

٢٥ - وحالة الغذاء في البلد حرجة. فقد حال النزاع المدني دون القيام بالأنشطة الزراعية في المناطق الإنتاجية الاعتيادية في الجنوب، وتعاني المناطق في الشمال والوسط من جفاف شديد. وقد أصبح التهديد بانتشار المجاعة في المناطق الريفية حقيقة واقعة. وترتفع أسعار السلع الغذائية ارتفاعا حادا في جميع الأماكن، وليس لدى معظم السكان الأموال لشراء الغذاء في الأسواق، لأن جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبا قد تعطلت بسبب الحرب.

٢٦ - وإن أكثر من مليون طفل معرضون للخطر بسبب سوء التغذية. وحوالي ٤,٥ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية. وعشرات الآلاف من الأشخاص يعيشون في مخيمات، وآخرون في حالة من العزلة والبؤس في مجموعات صغيرة، ومئات الآلاف منهم لاجئون في مناطق الحدود مع كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، ومئات آلاف آخرون غادروا البلد. وإن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص مسجل الآن كلاجئ في كينيا، وإن يزداد هذا العدد يوميا بحوالي ١ ٠٠٠ شخص يمكن أن يصل عدد اللاجئين إلى حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ في كينيا وحدها بحلول عام ١٩٩٣. وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين أيضا في إثيوبيا وجيبوتي، ودول أخرى في القرن الأفريقي. وإن عدم وجود الغذاء هو سبب ونتيجة انعدام الأمن. وربما يكون كسر هذه الحلقة المفرغة هو السبيل لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية المعقدة والمتداخلة في الصومال.

٢٧ - والحالة في القطاع الصحي على نفس القدر من الخطورة. فبعد أن كان هناك ما يقدر بـ ٧٠ مستشفى في حالة تشغيلية في الصومال في عام ١٩٨٨، لا يوجد اليوم إلا ١٥ مستشفى في حالة تشغيلية جزئية. وليس في معظم هذه المستشفيات مياه أو كهرباء، أو أدوية، ولا حتى المعدات الطبية الأساسية. وقد توقفت برامج التلقيح ضد الملاريا والسل بسبب انهيار هيكل الرعاية الصحية الأولية.

٢٨ - وهناك كارثة محتملة تلوح في الأفق بسبب تدهور حالة المرافق الصحية، مما يشكل تهديدا خطيرا على الصحة العامة. فالشوارع مقطوعة بسبب تراكم النفايات. ومع بداية موسم الأمطار، يمكن أن تتدهور الحالة بسرعة أكبر. ولم تعد مياه الشرب متوافرة. وإن أعدادا كبيرة من الناس معرضة بشكل خطير للأوبئة؛ وتوفي بالفعل عدد غير محدد من الناس.

٢٩ - وللثروة الحيوانية أهمية مركزية بالنسبة للاقتصاد في الصومال وبالنسبة لسكانه. وكان للجفاف تأثير شديد على الثروة الحيوانية. وبالإضافة إلى ذلك، تموت آلاف من رؤوس الماشية بسبب الأمراض وبسبب عدم وجود خدمات بيطرية أساسية وأدوية.

٣٠ - وفي هذه الظروف، لا مفر من أن يبدأ الشعب في الصومال يفقد أي إحساس بالأمل في المستقبل. وهكذا هناك حاجة لا للتدخل من أجل إنقاذ الحياة فحسب بل أيضا من أجل القيام بأنشطة إعادة البناء وبناء المؤسسات التي تعطي الأمل في مستقبل أفضل.

٣١ - إن خطة عمل الـ ٩٠ يوما الموحدة المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الصومال، التي تم توجيه نظر مجلس الأمن إليها في الوثيقة S/23829/Add.1 وفرت الإطار الأولي للتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية من جانب منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يرد اسم الصومال بشكل بارز في النداءين الموحدين المشتركين بين الوكالات للقرن الأفريقي اللذين أصدرتهما في شهري شباط/فبراير ١٩٩٢ وتموز/يوليه ١٩٩٢. ويقدم هذان النداءان تفاصيل عن برامج المساعدة الإنسانية المحددة التي تسعى إلى الحصول على المساعدة الدولية.

٣٢ - ووفقا لهذه البرامج، وعلى الرغم من الأحوال الأمنية المتردية التي لا تزال تعرقل أنشطة الإغاثة، فإن منظمة الأمم المتحدة، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بذلت جهودا ثابتة لتقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للسكان المتأثرين في الصومال. وكجزء من هذه العملية، عادت الوكالات التنفيذية إلى البلد، ليس في مقديشو فحسب بل أيضا في مراكز أخرى حيثما كان ذلك ممكنا.

٣٣ - وفيما يلي بعض، وإن لم تكن جميع، السمات البارزة، لعمليات المساعدة الطارئة التي تضطلع بها الآن منظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية:

(أ) منذ أوائل هذه السنة، قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ٦٠ ٠٠٠ و ١٩ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية على التوالي، وهما في سبيل تقديم ٣١٢ ٥٠٠ طن الآن. وتقدم هذه المعونة في إطار الاحتياجات من المعونة الغذائية التي تقدر من ٣٠ ٠٠٠ إلى ٣٥ ٠٠٠ طن كل شهر. والمعونة الغذائية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي قد وزعت بصفة رئيسية حتى الآن في مقديشو، ومع ذلك، اتخذت ترتيبات لتقديم المعونة الغذائية إلى كيسمايو وتجرى مفاوضات لتقديم المعونة الغذائية في المنطقة الشمالية الغربية للصومال عن طريق ميناء بربرة وقد وصلت هذه المفاوضات إلى مرحلة متقدمة. وقد تم الاضطلاع ببعثات تقديرية عندما سمحت الظروف الأمنية بذلك لاستكشاف إمكانية تقديم مزيد من المعونة الغذائية للمنطقة الوسطى والجنوبية من الصومال وإيجاد سبل تسليمها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة في شحن وتوزيع المعونة الغذائية التي تقدمها بصفة مباشرة الجهات المانحة الثنائية، ولا سيما المملكة العربية السعودية؛

(ب) ومنذ شهر آذار/مارس، قامت بعثة مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بعمليات نقل جوي لما يزيد عن ٥٠٠ طن من المعونة الغذائية التكميلية من نيروبي إلى

مقديشو وكيسمايو وبيضوا. والنقل الجوي مستمر على أساس رحلتين جويتين في اليوم؛

(ج) والأنشطة التي تقوم بها اليونيسيف على الصعيد القطري تتضمن تقديم مياه الشرب إلى المدن والقرى ومخيمات النازحين، وتوفير التدريب والإدارة والدعم لمراكز رعاية الأم والطفل؛ وتوفير أدوات العلاج والتغذية التكميلية، والإغاثة، ومعدات الملاجئ، وتقديم الوسائل التعليمية لإعادة تأهيل مدارس المجتمعات المحلية. وسهلت أيضا اليونيسيف النقل الجوي للإمدادات الطبية الأساسية، ومواد الإغاثة والمواد الغذائية للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية؛

(د) واستخدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العاملين المحليين للمحافظة على برامج المساعدة التي تقدمها إلى اللاجئين الإثيوبيين في شمال غرب الصومال، وفي وضع الخطط النهائية لإعادة إرساء وجود دولي لرعاية العائدين.

(هـ) وساهمت منظمة الصحة العالمية بحوالي ١,٢ مليون دولار للقطاع الصحي وأرسلت عاملين طبيين إلى مقديشو وكيسمايو وهرغيسا وفي شمال شرق الصومال.

٣٤ - وعلى نحو ما ذكر أعلاه، يرد الصومال بشكل بارز في النداءين الموحدين المشتركين بين الوكالات للقرن الأفريقي. وتقدر الاحتياجات الإجمالية من المساعدة الطارئة لعام ١٩٩٢ بمبلغ ١١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، علما بأنه لم يعلن عن التبرع إلا بمبلغ ٤١ مليون دولار حتى اليوم. وتشير المشاريع المحددة في أحدث النداءات، وهو النداء المؤرخ ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢، إلى مجموعة من الأنشطة التي يعتزم القيام بها، شريطة توافر الأموال الكافية:

- تقديم المساعدة إلى العائدين في شمال غرب الصومال؛
- تقديم المعونة الغذائية الطارئة؛
- إصلاح الهياكل الأساسية (الموانئ والمطارات)؛
- تقديم الرعاية الصحية الطارئة؛
- تشغيل مرافق المياه والمرافق الصحية؛
- تقديم الدعم الغذائي والتغذية التكميلية؛
- تقديم الخدمات الصحية العامة؛
- السيطرة على الأمراض؛
- إعادة الخدمات البيطرية؛
- إصلاح نقاط المياه لاستخدامها في الزراعة وللثروة الحيوانية؛
- دعم المزارعين الصغار؛
- تقديم الحبوب والأدوات الزراعية اليدوية.

٣٥ - وبالإضافة إلى أنشطة المشاريع المعروضة أعلاه، فإن نداء شهر تموز/ يوليه يقترح أيضا نهجا جديدا ومبتكرا لمشكلة انتقال اللاجئين. الصوماليين إلى كينيا. ويرمي برنامج المنطقة الوقائية المقترح بصفة رئيسية إلى عدم تشجيع انتقال أعداد غفيرة من الناس داخل الحدود وعبرها عن طريق تقديم المساعدة للمجموعات المعرضة للخطر في أماكن إقامتهم الأصلية أو بالقرب منها بقدر الإمكان. وسوف يتم إنشاء مناطق خاصة للتنسيق والتعاون، ضمن دائرة يبلغ قطرها حوالي ٥٠ كيلومترا إلى ١٠٠ كيلومتر على كل جانب من جانبي الحدود بين كينيا والصومال، وستقوم داخلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالاستفادة بخبراتها في تعاملها مع جميع الأشخاص المتأثرين بمن فيهم اللاجئون، والنازحون في الداخل، وبما في ذلك المناطق التي يقع فيها النزاع أو المناطق المنكوبة بالجفاف.

٣٦ - وكما ذكر أعلاه، تضطلع الأمم المتحدة ببرنامج المساعدة الطارئة في الصومال بالتعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتلعب لجنة الصليب الأحمر الدولية دورا حيويا في الصومال عن طريق تقديم المساعدة الغذائية الطارئة، وتشغيل "مطابخ المجتمعات المحلية"، والاضطلاع بحملة تلقيح للثروة الحيوانية، وتقديم الحبوب، والمساعدة في قطاع الرعاية الصحية. وتشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية مشاركة كاملة في الإعداد لبرنامج الطوارئ العام للصومال كما هو منعكس في النداءين الموحدين للقرن الأفريقي.

رابعا - المصالحة الوطنية

٣٧ - وأعرب جميع الزعماء والشيوخ الصوماليين مرارا لممثلي الخاص عن التزامهم بالمصالحة الوطنية، لا سيما وأن رئيس الجمهورية السابق سياد بري قد رحل عن البلد. وذكروا أن هذا يتيح فرصا جديدة للمصالحة الوطنية. وأعرب السيد علي مهدي عن استعداده للتعاون بأية طريقة ممكنة لصالح الصومال. وذكر اللواء عيديد أنه يتصل بالحركات الرئيسية الأخرى في الصومال وأنه يحاول أن يسوي الخلافات بين مختلف الفصائل بغية التوصل إلى تفاهم مشترك قبل عقد مؤتمر مصالحة وطنية بدعم من الأمم المتحدة ودول القرن الأفريقي.

٣٨ - وأعرب الزعماء في الشمال الشرقي عن تأييدهم لجهود السلم التي تبذلها الأمم المتحدة، وأعربوا عن ترحيبهم بالخطوات المتخذة نحو عقد مؤتمر مصالحة وطنية، ولكنهم أكدوا أنهم لا يمكنهم أن يؤيدوا فكرة تقسيم الصومال.

٣٩ - ورأى زعماء الشمال الغربي أن أساس أي مصالحة ينبغي أن يكون القبول باستقلال بلاد الصومال. ومع هذا، فبمجرد تحقيق السلم والاستقرار في كل من الشمال الغربي وفي الجنوب سيمكن مناقشة شكل الارتباط الذي يمكن إقامته بينهما. وكانت هناك أيضا حاجة إلى التوفيق بين الفصائل المتحاربة داخل جمهوريتها المعلنة ذاتيا. وأعربوا عن اعتقادهم أنه قد أحرز تقدم في هذا الاتجاه، وقد أثبت هذا إعادة فتح ميناء بربرة.

٤٠ - ورأى جميع الزعماء والشيوخ أنه توجد حاجة إلى الاضطلاع بأعمال تحضيرية مكثفة قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية. ومن الضروري التوفيق بين الفصائل المتحاربة في كل منطقة وتطوير توافق في الآراء فيما بين الصوماليين. ورئي أنه ينبغي استشارة جميع الفصائل الرئيسية والشيوخ والمثقفين قبل الشروع في عقد مؤتمر مصالحة وطنية.

٤١ - وفي الحالة السائدة حاليا ما زال هناك مصدران رئيسيان للتأثير في البلد، أي هيئة الشيوخ والفصائل السياسية. ويجب تعبئة المصدرين كليهما وأن يقوما بدورهما في بناء الصومال الجديد. وتوجد حاجة إلى التشاور معهما وفتح قنوات الاتصال بينهما. والشعب الصومالي تواق إلى إجراء حوار. وقد تلقت الأمم المتحدة نداءات عديدة من الصوماليين من العاملين في جميع المهن بأن تمثل الأمم المتحدة قوة دافعة في هذه العملية.

٤٢ - وبانهيار الحكومة ظلت هيئة الشيوخ التي استخدمتها جميع الحكومات المتوالية كوسيط بينها وبين الشعب مصدرا للسلطة في مختلف المناطق. ويود الشيوخ أنفسهم أن يكونوا في طليعة من يوجهون البلد نحو الاستقرار والمصالحة السلمية. ومما لا شك فيه أنه لا ينبغي استشارتهم فحسب بل أيضا إشراكهم قدر الإمكان في عملية المصالحة الوطنية.

٤٣ - وقد حدث استقطاب في كل منطقة في الصومال، وظهرت المنازعات والصراعات فيما بين أعضاء الفصائل أنفسها. ولم تعد الفصائل سياسية أو حتى قبلية. بل جرى تشظيها فتحولت إلى عشائر وأفخاذ عشائر تضطلع في معظم الحالات بالدفاع عن المصالح المحلية أو تعمل من أجل البقاء على قيد الحياة. ومن الضروري تطوير التوافق في الآراء داخل كل فصيلة رئيسية حتى تُمثل كل حركة عند عقد مؤتمر المصالحة الوطنية بأشخاص يمكنهم أن يتكلموا باسمها وتكون لديهم سلطة الدخول في التزامات يحترمها أتباعهم.

٤٤ - وقد وجد ممثلي الخاص، في الصومال وفي الخارج، الكثير من المثقفين الصوماليين الذين يطمحون إلى تقديم مقترحات عن كيفية إعادة بناء بلدهم. وأعربوا عن شعورهم بالإحباط والاكتئاب من جراء حالة بلدهم الراهنة. ولا ينبغي تجاهل المقترحات التي يتقدمون بها.

خامسا - الجهود الإقليمية

٤٥ - إن لدول القرن الأفريقي دورا أساسيا في مساعدة وتشجيع عملية المصالحة الوطنية ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة استشارتها.

٤٦ - وقد أبلغ زعماء هذه الدول وكبار مسؤوليها ممثلي الخاص بالجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى للقرن الأفريقي المعنية بالصومال، التي تضم سفراء السودان وكينيا وجيبوتي المعتمدين لدى إثيوبيا وممثل اريتريا، وقدموا إفادة إعلامية تامة لممثلي الخاص عن إنشاء اللجنة والقصد منها ومهامها. وقد أنشأ اللجنة الدائمة رؤساء دول القرن الأفريقي في المؤتمر الإنساني المعقود في نيسان/ أبريل. وكلفوها بمسؤولية متابعة قرارات المؤتمر عن طريق العمل عن كثب مع الفصائل الصومالية لتحقيق وقف لأعمال القتال وتوصيل المساعدة الإنسانية بفعالية. ودعت اللجنة جميع الفصائل إلى عقد اجتماع في بحر دار في الفترة من ٣٠ أيار/ مايو إلى ٥ حزيران/ يونيه. وقد وجهت الدعوة إلى ما مجموعه ١٤ حزبا ومنظمة، حضر ١٠ منها الاجتماع. ووافق المؤتمر على توصيات تتعلق بالمساعدة الإنسانية، بما في ذلك توفير الحماية ومراقبة المعونة وتوفير ممرات آمنة. وفي الجانب السياسي وافقت الأطراف على عقد مؤتمر وطني يتولى تشكيل حكومة مؤقتة تضع أسس إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا.

٤٧ - وإني أثني على اللجنة لتحقيق هذا الإنجاز الهام الذي يمكن دعمه. وكما أشار ممثلي الخاص فإن اتفاق بحر دار لم يراع جميع جوانب المشكلة. فقد كانت بعض الحركات الصومالية الهامة وذات الشأن متغيبة أو لم تمثل تمثيلا كاملا. بيد أن الاتفاق وضع أساسا طيبا لجهودنا المشتركة. وقد أبلغ الزعماء ممثلي الخاص بالخطوات والاتصالات التي بذلت حتى الآن مع مختلف الفصائل في هذا الصدد وبجهودهم الموجهة نحو تعزيز المساعدة الإنمائية.

٤٨ - واستعرض ممثلي الخاص الجهود التي تضطلع بها دول القرن الأفريقي مع السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ورأى الأمين العام أن المبادرة التي اتخذها محفل القرن الأفريقي إزاء الصومال ينبغي دعمها بوصفها مبادرة إقليمية. ومع هذا، ينبغي أن تشترك جميع الفصائل الصومالية في عملية السلم والمصالحة الوطنية. وقد ناقش ممثلي الخاص والأمين العام التطورات في الصومال في سياق التعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الإقليمية الأخرى المعنية بالصومال واتفق على ضرورة إجراء المشاورات وتبادل المعلومات بشأن المسألة بمزيد من التواتر.

٤٩ - وفي القاهرة، تعهد أمين عام جامعة الدول العربية بأن تتعاون الجامعة مع جهود الأمم المتحدة وأن تدعمها في الصومال. وأبلغ ممثلي الخاص أنه قد كتب إلى جميع أعضاء منظمته طالبا منهم تقديم الإغاثة العاجلة إلى شعب الصومال.

٥٠ - وقد أعطى المجلس الوزاري ومجلس رؤساء الدول والحكومات التابعان لمنظمة الوحدة الأفريقية أولوية للنظر في الحالة في الصومال وما يتصل بها في أثناء اجتماعهم المعقود في داكار في الفترة من ٢٢ حزيران/ يونيه إلى ٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢. وبعد إجراء دراسة متعمقة للمسألة، اعتمد المجلس الوزاري قرارا أيده مؤتمر القمة فيما بعد وكان مما ورد فيه أن "حث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على العمل في تعاون وثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)". وشجع المجلس دول المنطقة "على متابعة جهودها الرامية إلى تعزيز السلم في الصومال والحفاظ على الاستقرار الإقليمي". وطلب منها أيضا "أن تضاعف جهودها المبذولة للدعوة إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

٥١ - وفي أثناء جلسات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في داكار، اجتمع أعضاء من وفدي في عدة مناسبات مع ممثلي مختلف الفصائل الصومالية التي كانت موجودة في داكار. وفي تلك المناقشات جرى الاتفاق على أنه بعد وزع مراقبي وقف إطلاق النار في مقديشو، ينبغي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة أن تركز بعد ذلك على إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة التي توجد حاجة ماسة إليها في سائر أرجاء الصومال. وفي هذا الصدد، اتفق ممثلو الفصائل الصومالية على أن الجهود التي تبذلها مجموعة بحر دار ينبغي أن تركز أيضا على المسائل الإنسانية.

٥٢ - وأعرب عن تقديري البالغ لدعم وتعاون المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي قدمته للأمم المتحدة في جهودنا المشتركة من أجل استعادة السلم والأمن في الصومال وتوفير المساعدة الإنسانية لمن يحتاجون إليها.

سادسا - حظر توريد الأسلحة

٥٣ - يبدو أن الحالة فيما يتعلق بتدفق الأسلحة والذخائر من الخارج واستمرار استخدام الأسلحة العسكرية على نطاق واسع داخل الصومال لم تتغير منذ تقديم تقريري الأخير عن هذا الجانب (S/23829). وفي الوقت ذاته، فإن مجلس الأمن بقراره ٧٥١ (١٩٩٢) قد أنشأ لجنة تتألف من جميع أعضاء المجلس لرصد تنفيذ الحظر الإلزامي المفروض على توريد الأسلحة بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) ولمساعدة الحكومات على القيام بذلك.

سابعا - ملاحظات

٥٤ - يعتبر الصومال اليوم بلدا منقسما على نفسه، ومجزأ إلى عشائر وأسر، دون وجود أية قنوات معترف بها بالنسبة للعمل السياسي. وفيه نجد أن كمية الأسلحة المتوافرة بين أيدي الأفراد والفصائل والجماعات كبيرة للغاية. أما عن هزيمة الجيش الصومالي الذي أصبح، في ظل الرئيس السابق، سياد بري، ونتيجة للحرب الباردة، من أحسن الآليات العسكرية تجهيزا في أفريقيا، فقد تمخضت عن سقوط عدد ضخم من الأسلحة بين أيدي الأفراد والفصائل والجماعات، مغذيا بذلك النزاعات، وقطع الطرق والنهب في جميع أرجاء الصومال. وربما كانت هذه الأنشطة، التي تقوم بها الجماعات المسلحة المستقلة، هي أكبر وأخطر تهديد لكل الصوماليين ولغيرهم من المغتربين الذين يعملون في وكالات الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية.

٥٥ - وإن تعقيد الحالة والمخاطر التي ينطوي عليها العمل في الصومال، مضافا إليها الغياب التام تقريبا لأي حكومة مركزية، أو إقليمية أو محلية، يضع صعوبات تنفيذية ضخمة أمام محاولة الأمم المتحدة إقامة وجود لها فعال وواسع النطاق. ومع ذلك، فإن التهديد المتمثل في المجاعة الجماعية التي تواجه قطاعات كبيرة من السكان والتجدد المحتمل للأعمال العدائية التي من شأنها أن تؤثر على السلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي، يتطلب استجابة مباشرة وشاملة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٥٦ - ولذا خلصت إلى نتيجة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تكييف مشاركتها في الصومال. إذ يحتاج الأمر إلى توسيع نطاق جهودها بحيث تتمكن من التوصل إلى وقف فعال لإطلاق النار في جميع أرجاء هذا البلد، في حين تعمل في الوقت ذاته على الضغط باستمرار لبذل جهود متوازية تؤدي إلى تعزيز المصالحة الوطنية. ويتطلب ذلك من المنظمة أن تقيم وجودا لها في جميع المناطق وأن تعتمد نهجا مبتكرا وشاملا يتناول جميع جوانب الوضع في الصومال، وهي بالتحديد برنامج الإغاثة والإنعاش على المستوى الإنساني، ووقف الأعمال العدائية، وإقرار الأمن، ومتابعة عملية السلام والمصالحة الوطنية، في إطار موحد.

٥٧ - وبقدر ما يتعلق الأمر بالمناطق، فإني أقترح إنشاء أربع مناطق للعمليات: الشمالية الغربية (بربرة)، والشمالية الشرقية (بوساسو)، ومنطقة المراعي الوسطى ومقديشو (مقديشو)، والجنوب (كيسمايو)، وفي كل من هذه المناطق، تتولى عملية موحدة للأمم بتنفيذ الأنشطة الأولية المستهدفة في قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)، وهي على وجه التحديد:

(أ) الأنشطة الإنسانية: الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير وبناء المؤسسات؛

(ب) مراقبة وقف إطلاق النار، واحتواء الأعمال العدائية المحتملة؛

(ج) تحقيق الأمن وتسريح الجنود ونزع السلاح؛

(د) عملية السلام وجهود المصالحة الوطنية من خلال التوفيق والوساطة والمساعي الحميدة.

٥٨ - وتواجه الأمم المتحدة، في مجال الأنشطة الإنسانية في الصومال، مشكلتين أساسيتين: أولاهما، تأمين الوصول إلى السكان المتأثرين في مثل هذه الحالة الأمنية المتقلبة، وثانيتهما، الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج.

٥٩ - وفي الوقت الراهن، تعتبر مشكلة الوصول إلى السكان المتأثرين ومشكلة الأمن هما المشكلتان الأشد خطورة. وبدون توفير الحماية الملائمة لموظفي الإغاثة وإمداداتها لن يكون تنفيذ برنامج الإغاثة على المستوى الإنساني ممكنا. وقد سعت الأمم المتحدة، وستظل تسعى إلى اغتنام كل فرصة للوصول إلى كل الذين هم في حاجة إلى الإغاثة. وغياب السلطة المركزية استلزم الأخذ بنهج واقعي يفضل الترتيبات اللازمة لتوزيع إمدادات الإغاثة مع السلطات المحلية حينما وحيثما تسمح الظروف بذلك. إلا أن التدهور المتواصل في الموقف في هذا القطر يجعل من الواضح أن هذا غير كاف. ولا بد من إطار لتوفير الأمن لعمليات الإغاثة الإنسانية كيما يكون العمل ناجحا.

٦٠ - وسيجري تشجيع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على تعزيز وتجديد أنشطتها على المستويين الإنساني والإصلاحي في كل منطقة من المناطق الأربع وستشكل جزءا من الإطار التنفيذي، الذي ينسقه حسب

الاقتضاء منسق المساعدات الإنسانية، كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال، من أجل تأمين التكامل فيما بين أنشطة جميع الوكالات والمنظمات غير الحكومية المشتركة في أعمال الإغاثة الإنسانية في الصومال.

٦١ - والنهج اللامركزي المناطقي، الذي أوصي به سيؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإنسانية في الصومال. أما عن استخدام الموانئ الأخرى إلى جانب مقديشو، مثل موانئ كيسمايو وبوساسو وبربرة، فذلك سيساعد على زيادة كمية الطعام المستوردة للإغاثة في حالات الطوارئ ولبرامج الإنعاش. ويتمركز معظم المعوزين في المناطق الداخلية لهذا القطر، وليس الوصول إليهم من الموانئ الرئيسية بالأمر السهل. وربما كان تجهيز عملية جسر جوي عاجل هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى تلك المناطق، وينبغي أن تتم هذه العملية بأسرع وقت ممكن. وستكون ثمة حاجة خاصة إلى طائرة هبوط وإقلاع قصير المدة وقد طلبت إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن ينظر على سبيل الاستعجال في تحقيق هذه الإمكانية مع الوكالات المعنية.

٦٢ - أما فيما يتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار وتحقيق الأمن، فإن وزع المراقبين العسكريين في مقديشو سيشكل اختبارا يطرح السؤال التالي: كيف يمكن، على الوجه الأفضل، تناول هذه المسائل في إطار صومالي. وإني أعتقد أن وجود المراقبين سيؤدي إلى ارتياح كبير بين الأهالي الذين سيكون في وسعهم الانتقال من طرف في المدينة إلى طرف آخر بحرية، وبقليل من المخاطرة.

٦٣ - وما زالت حالة الأمن في مقديشو مزعزعة غير ثابتة. فأعمال السلب والنهب وقطع الطرق لا تزال مشكلة واسعة النطاق، كما أن الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة وعلى المنظمات غير الحكومية قد تزايدت في الفترة الأخيرة. ولقد طلبت إلى ممثلي الخاص متابعة مشاوراته لوزع قوة أمن هناك، كما دعا إلى ذلك القرار ٧٥١ (١٩٩٢) في فقرتيه ٤ و ٥.

٦٤ - ومع ذلك، فإن الأحوال السائدة في معظم المناطق الأخرى من الصومال، كما وصفت في بعض الفقرات السابقة، تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة. لذلك، فإني أعتزم التعجيل بإرسال فريق تقني إلى الصومال في أقرب وقت ممكن. وسيكون من اختصاصاته دراسة ما يلي: (أ) الإجراءات الممكنة لمراقبة وقف إطلاق النار في أجزاء أخرى من القطر غير مقديشو؛ (ب) إمكانية وزع مراقبين عسكريين في المنطقة الجنوبية الغربية لحدود الصومال مع كينيا؛ (ج) الجدوى العملية لبرنامج للتبادل تحت شعار موضوعه "الغذاء مقابل الأسلحة"، على ألا يغرب عن البال أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب وجود عسكريين مسلحين ومجهزين لهذه المهمة، (د) الحاجة إلى قوات أمن لتوفير الحراسة والحماية لأنشطة المساعدة الإنسانية وللموظفين في المناطق الأخرى من القطر؛ (هـ) الدور الممكن للأمم المتحدة في المساعدة على إعادة تكوين قوات شرطة محلية.

٦٥ - ولقد طلبت جميع القيادات السياسية والشيوخ في الصومال الحصول على مساعدة الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح من السكان وتسريح القوات غير النظامية وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في بعض المناطق، مثل شمال مقديشو وأجزاء أخرى في الشمال الغربي والشمال الشرقي، بناء على مبادرة من القادة المحليين أنفسهم. ويفضل بعض القادة تدمير الأسلحة في حين يقترح آخرون أنه ينبغي الإبقاء عليها للقوات النظامية الجديدة التي سيجري إنشاؤها. وسيقوم ممثلي الخاص، بمساعدة الفريق التقني المشار إليه أعلاه، بتطوير خطة في هذا الصدد لتطبيقها في كافة المناطق الأربع. ومن المهم أيضا أن يواصل المجتمع الدولي إنفاذ الحظر على الأسلحة طبقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢).

٦٦ - وكذلك طلب جميع القادة والشيوخ في الصومال مساعدة الأمم المتحدة في تنظيم قوات الشرطة المحلية. ويعتبر هذا مطلبا ملحا سيتناوله الفريق التقني بالدراسة.

٦٧ - ولا يمكن حل النزاع في الصومال إلا عن طريق شعب الصومال نفسه في إطار عملية للمصالحة الوطنية. وكما ورد ذكره في القرار ٧٥١ (١٩٩٢) وفي تقريري (S/23829)، فإن هدف الأمم المتحدة هو الاضطلاع بمشاورات وترتيبات للدعوة إلى عقد مؤتمر معني بالمصالحة والوحدة الوطنيين في الصومال. وهذه عملية تدعو إلى جهود مستديمة وتتطلب الصبر، فضلا عن فهم البيئة الإقليمية. وقد تم إحراز تقدم هام في هذا الموضوع أثناء المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص مع الزعماء والشيوخ الصوماليين، وبدأ بالفعل مناقشة الوسائل البديلة لعقد المؤتمر. وإني أناشد الشعب الصومالي، وقادة الحركات السياسية، والشيوخ، والزعماء الروحيين، أن يرصوا صفوفهم وأن يعملوا معا، بغية تحقيق المصالحة الوطنية لبلدهم، التي هم في أمس الحاجة إليها. وليس في وسع المجتمع الدولي تقديم المساعدات إليهم إلا إذا أتاحوا له الفرصة للقيام بذلك.

٦٨ - وقد أثبت ممثلي الخاص بالفعل أن تدخله الشخصي من شأنه أن يساعد على نزع فتيل الأزمات المحلية المحتملة. وتبعا لذلك، سيتخذ الموظفون المؤهلون لعملية الأمم المتحدة في الصومال مراكزهم في كل منطقة من المناطق للمساعدة في الاضطلاع بالوساطة والمصالحة وفي الإعداد للمؤتمرات الاستشارية وفقا لما هو مطلوب.

٦٩ - وعندما تأسست عملية الأمم المتحدة في الصومال قبل شهرين تقريبا، كان القتال مستمرا في جنوب الصومال بما في ذلك كيسمايو، وعلى مقربة من مقديشو على بعد مسافة ٧٠ كيلومترا فقط. وانعدم أي اتصال تقريبا بين مقديشو شمالا وجنوبا، وكان التوتر مرتفعا جدا. وكان هناك توتر وقتال متقطع أيضا بين فصائل مختلفة في عدة مدن تقع في شمال هذا البلد. وعلى الرغم من هذه الحالة المتزعزعة، بذلت جميع الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية. والآن، أصبح من المسموح للميليشيات المسلحة الوافدة من شمال مقديشو الوصول إلى الميناء في المنطقة الجنوبية لحراسة الإمدادات والمؤن الموجهة إلى السكان في الشمال. وهناك على الدوام خطر تجدد الأعمال العدائية. ولكن هذه تطورات هامة يجب ترسيخها والبناء عليها.

٧٠ - والحالة الخطرة والمعقدة في الصومال ستتطلب جهودا قوية ومتواصلة من قبل المجتمع الدولي لكسر حلقة العنف والجوع. والمقصود بالنهج الجديد الشامل الموصوف أعلاه أن يكون حفازا لتحقيق الهدف الحيوي المتمثل في المصالحة الوطنية وبناء صومال يتمتع بالسلم والاستقرار والديمقراطية.

٧١ - وإني ألتمس موافقة مجلس الأمن على النهج الشامل الموسع الموصى به في هذا التقرير. وسأقوم بتقديم تقرير آخر إلى المجلس عن تنفيذه، حالما تصلني النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها الفريق التقني الذي أعتزم إرساله إلى المنطقة. كما ستقدم في ذلك الحين أيضا التقديرات الأولية للموارد الإضافية المطلوبة.

الوثيقة ١٧

قرار مجلس الأمن الذي يوافق به على إنشاء أربع مناطق للعمليات

القرار ٧٦٧ (١٩٩٢)، ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره الطلب المقدم من الصومال بأن ينظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال[١]،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢ و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال[٢]،

وإذ يضع في اعتباره رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢[٣]، التي يبلغه فيها بأن جميع الأطراف في مقديشو قد وافقت على وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الخمسين، وأن فريق المراقبين المتقدم وصل إلى مقديشو في ٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وأن المراقبين المتبقين وصلوا إلى منطقة المهمة في ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٢،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء توافر الأسلحة والذخيرة في أيدي المدنيين وانتشار العصابات المسلحة في جميع أنحاء الصومال،

وإذ يثير جزعه اندلاع الأعمال العدائية بشكل متقطع في عدة أجزاء من الصومال مما يؤدي إلى إزهاق متواصل للأرواح وتدمير الممتلكات، وتعريض موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية للخطر، وتعطيل عمليات تلك المنظمات،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لجسامة المعاناة البشرية التي يتسبب فيها هذا النزاع، وإذ يقلقه أن الحالة في الصومال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يجزع جزعا شديدا لتدهور الحالة الإنسانية في الصومال وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى إيصال المساعدة الإنسانية سريعا إلى كافة أرجاء البلد،

وإذ يدرك أن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال عنصر هام في جهود المجلس الرامية إلى إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

واستجابة للنداءات الملحة التي وجهتها الأطراف في الصومال إلى المجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير في الصومال تكفل تقديم المساعدة الإنسانية في هذا البلد،

وإذ يحيط علما بمقترحات الأمين العام من أجل اتباع الأمم المتحدة لنهج شامل ولا مركزي قائم على أساس المناطق في عملها داخل الصومال،

وإذ يدرك أن نجاح هذا النهج يتطلب تعاون جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال[٢]،

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يستفيد بصورة تامة من جميع الوسائل والترتيبات المتاحة، بما في ذلك القيام بعملية عاجلة للنجدة الجوية، بغية تيسير جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية في التعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين في الصومال الذين يتهددهم الموت جوعا على نطاق شامل؛

٣ - **يحث** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، ويكرر دعوته إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي المنظمات الإنسانية وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشو وما حولها وفي الأجزاء الأخرى من الصومال؛

٤ - **يطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال التعاون مع الأمم المتحدة من أجل الوزع

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٢**، الوثيقة S/23445.

(٢) المرجع نفسه، **ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٢**، الوثيقة S/24343.

(٣) S/24179.

العاجل لأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة الذي تقضي به الفقرتان ٤ و ٥ من قراره ٧٥١ (١٩٩٢)، والمساعدة بطرق أخرى في تحقيق الاستقرار العام للوضع في الصومال. وإذا لم يتحقق هذا التعاون فإن المجلس لا يستبعد اتخاذ تدابير أخرى لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال؛

٥ - **يكرر** نداءه إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم موارد مالية كافية وغيرها من الموارد للجهود الإنسانية في الصومال؛

٦ - **يشجع** الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع مناطق الصومال؛

٧ - **يناشد** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تتعاون تعاونا تاما مع المراقبين العسكريين وأن تتخذ التدابير التي تضمن أمنهم؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام، كجزء من جهوده المستمرة في الصومال، أن يشجع التوصل إلى وقف فوري وفعال للأعمال العدائية والالتزام بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد بغية تيسير الإيصال العاجل للمساعدة الإنسانية وعملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال؛

٩ - **يطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال وقف الأعمال العدائية فورا والحفاظ على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد؛

١٠ - **يشدد** على ضرورة المراعاة والمراقبة الصارمة للحظر العام والكامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال، على النحو المقرر في الفقرة ٥ من قراره ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

١١ - **يرحب** بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تسوية الوضع في الصومال؛

١٢ - **يوافق** على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء أربع مناطق عمليات في الصومال كجزء من عمليات الأمم المتحدة الموحدة في الصومال؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يكفل تزويد ممثله الخاص للصومال بجميع خدمات الدعم اللازمة لتمكينه من تنفيذ ولايته بصورة فعالة؛

١٤ - **يؤيد** بقوة قرار الأمين العام بأن يوفد على وجه الاستعجال فريقا تقنيا إلى الصومال يخضع للإشراف الشامل للممثل الخاص، لكي يعمل في نطاق الإطار والأهداف المبينة في الفقرة ٦٤ من تقريره وتقديم تقرير على وجه السرعة إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة؛

١٥ - **يؤكد** أن جميع مسؤولي الأمم المتحدة وكافة الخبراء المكلفين بمهمة للأمم المتحدة في الصومال يتمتعون بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المعقودة في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤٦[٤] وفي أي صك آخر من الصكوك ذات الصلة، وأن جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال مطالبة بتمكينهم من حرية التنقل الكاملة ومن جميع التسهيلات اللازمة؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، على سبيل الاستعجال، مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

١٧ - **يطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد النظر إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي.

---

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٢ ألف (د - ١) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦.

الوثيقة ١٨

رسالة مؤرخة ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة نانسي كاسيباوم من الأمين العام يناقش فيها رد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أشكرك على رسالتك المؤرخة ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٩٢ التي أبلغت فيها تفاصيل رحلتك الأخيرة إلى الصومال. إن زيارتك هذه للصومال والشهادة التي أدليت بها أمام لجنة سيليكت للمجاعة التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة ستساعدان على زيادة الوعي العام بالأزمة الإنسانية الحرجة التي يواجهها هذا البلد.

إني أشاطرك تماما ما يساورك من قلق إزاء الحاجة الملحة إلى حماية إيصال المساعدة الإنسانية إلى شعب الصومال. وكما

تعلمين، فقد شددت على هذه المسألة في تقاريري إلى مجلس الأمن الذي أيد توصيتي بوزع ٥٠٠ من أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة في مقديشو لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية دون تعطيل. ولم تدخر الأمم المتحدة جهدا للحصول على موافقة الفصائل في مقديشو على وزع هذه القوة.

ومما يؤسف له أن التأخر في تسوية هذه المسألة الحيوية أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية الطارئة في الصومال ونال من الجهود الدولية الرامية إلى تخفيفها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لتأييدك القوي لهذه المبادرة.

وكما تعلمين فقد تناول مجلس الأمن هذه المسألة وغيرها من المسائل الحاسمة الأهمية في آخر قرار له في هذا الموضوع. فقد وافق المجلس في القرار ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ على اقتراحي الداعي إلى إنشاء أربع مناطق عمليات في الصومال تنفذ في كل منها عملية موحدة من عمليات الأمم المتحدة في مجالات أنشطة المساعدة الإنسانية؛ ورصد وقف إطلاق النار؛ والأمن، والتسريح، ونزع السلاح؛ والمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، أيد المجلس بقوة أيضا قراري بإرسال فريق تقني على وجه السرعة إلى الصومال ليدرس، في جملة أمور، إمكانية تنفيذ برنامج "الغذاء مقابل الأسلحة"؛ ومدى الحاجة إلى قيام قوات الأمن بموافقة وحماية أنشطة المعونة الإنسانية والموظفين المكلفين بها؛ وإمكانية اضطلاع الأمم المتحدة بدور في المساعدة في إعادة إنشاء قوات الشرطة المحلية. وقد أخذ أعضاء الفريق يصلون إلى مقديشو وسأقدم إلى المجلس تقريرا عن النتائج التي يتوصلون إليها.

وسيتطلب حل الأزمة في الصومال بكل جوانبها الآن أكثر من أي وقت مضى، الجهد المتضافر للمجتمع الدولي بأكمله. ولذا فإني أرحب باستعدادك للعمل معنا في هذه المسألة وأود أن أؤكد لك أنني سأواصل تأييدي وتشجيعي لجهودك في هذا الصدد.

المخلص

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٩

رسالة مؤرخة ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة بول سايمون من الأمين العام وتتعلق بالحالة في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود إعلامكم بتسلمي رسالتكم المؤرخة ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وشكركم على تأييدكم لدور الأمم المتحدة في الصومال.

إن التقارير الأخيرة عن الصومال، وإن كان فيها شيء من المبالغة، ربما جاءت بفائدة غير مقصودة، ذلك أنها أدت إلى زيادة الوعي الدولي بالأزمة الإنسانية المروعة التي يعيشها هذا البلد وبالحاجة الملحة إلى استجابة دولية متضافرة دون مزيد من الإبطاء. وينبغي أن أنتهز هذه الفرصة لأشير إلى أن الاختبار الحقيقي للصومال والمجتمع الدولي لم يأت بعد. إن الشعب الصومالي، ولا سيما الذين يدعون أنهم يمثلونه، يتحملون مسؤولية رئيسية عن إنهاء هذا النزاع الأحمق والسعي إلى السلام من خلال التفاوض. وعلى المجتمع الدولي من جانبه أن يساعد الأطراف في هذه العملية وأن يضمن قبل كل شيء وصول كميات كافية من المساعدة الإنسانية دون تعطيل أو إبطاء إلى السكان المتضررين في الصومال.

وكما قد تعلمون، فقد أوفدت إلى الصومال، عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٩٢، فريقا تقنيا وصل إلى مقديشو في ٦ آب/ أغسطس ليمكث في هذا البلد مدة أسبوعين. ومن ضمن ما سيقوم به الفريق دراسة إمكانية تنفيذ برنامج "الغذاء مقابل الأسلحة"؛ ومدى الحاجة إلى قيام قوات الأمن بمرافقة وحماية أنشطة المعونة الإنسانية والموظفين المكلفين بها؛ والدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في المساعدة على إعادة إنشاء قوات الشرطة المحلية.

وسيعتمد تقريري القادم إلى مجلس الأمن على النتائج والتوصيات التي سيقدمها إليّ الفريق التقني لدى عودته إلى نيويورك. ومع ذلك، ودون المساس بذلك التقرير، فإذا أريد لأي برنامج إنساني للصومال أن يكون فعالا، ينبغي أن تكون هناك حماية وافية للمساعدة التي ستقدم وللموظفين المكلفين بها. وهذا هو التحدي الذي سيواجهه مجلس الأمن عندما يريد أن يتخذ قرارا، وخاصة في حال استمرار بعض الفصائل الصومالية في معارضة وزع أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة.

المخلص

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٢٠

رسالة مؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغ فيها المجلس أن الفصائل الرئيسية في مقديشو قد وافقت على الوزع الفوري لقوة أمن قوامها ٥٠٠ فرد كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال ويقترح فيها أن تشمل القوة وحدة من باكستان

S/24451، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، الذي حث فيه المجلس جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تتعاون مع الأمم المتحدة من أجل الوزع العاجل لأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة، الذي تقضي به الفقرتان ٤ و ٥ من قرار المجلس ٧٥١ (١٩٩٢).

ويسرني أن بوسعي إبلاغ مجلس الأمن أن ممثلي الخاص في الصومال، السفير سحنون، قد أفاد بأن كلتا الفصيلتين الرئيسيتين في مقديشو قد وافقت الآن على الوزع الفوري لقوة الأمن التي قوامها ٥٠٠ فرد، بوصف ذلك جزءا من عملية الأمم المتحدة في الصومال.

وأنا، وقد أتممت المشاورات اللازمة، أقترح أن تتألف هذه القوة من وحدة من باكستان، التي أعربت عن استعدادها من حيث المبدأ لتقديم الأفراد اللازمين لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

وأفيد بأني أعتزم الشروع في وزع قوة الأمن هذه في أقرب وقت ممكن.

وأرجو شاكرا إطلاع مجلس الأمن على هذه الأمور.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٢١

رسالة مؤرخة ١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يبلغه فيها بموافقة المجلس على التشكيل المقترح لقوة الأمن التي ستوفد إلى مقديشو

S/24452، ١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢

أتشرف بإبلاغكم أن أعضاء المجلس أحاطوا علما برسالتكم المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ (S/24451) بشأن تكوين قوة أمن قوامها ٥٠٠ فرد كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ٧٦٧ (١٩٩٢). وهم موافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم.

(توقيع) لي **داويو**
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ٢٢

رسالة مؤرخة ١٧ آب/ أغسطس وموجهة إلى عضو مجلس النواب بالولايات المتحدة بيل إميرسون من الأمين العام تتعلق بالحالة في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود إعلامكم بتسلمي رسالتكم المؤرخة ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وأشكركم على تأييدكم لدور الأمم المتحدة في الصومال.

إن التقارير الأخيرة عن الصومال قد وفت بغرض زيادة الوعي الدولي بالأزمة الإنسانية المروعة التي يعيشها هذا البلد

وبالحاجة الملحة إلى استجابة دولية متضافرة دون مزيد من الإبطاء. ومع ذلك، فالاختبار الحقيقي للصومال والمجتمع الدولي لم يأت بعد. إن الشعب الصومالي، ولا سيما الذين يدعون أنهم يمثلونه، يتحملون مسؤولية رئيسية عن إنهاء النزاع الأحمق والسعي إلى السلام من خلال التفاوض. وعلى المجتمع الدولي من جانبه أن يساعد الأطراف في هذه العملية وأن يضمن قبل كل شيء وصول كميات كافية من المساعدة الإنسانية دون تعطيل أو إبطاء إلى السكان المتضررين في الصومال.

وكما تشير رسالتكم، صدقا، فقد أوفدت إلى الصومال عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٧ المؤرخ ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٩٢، فريقا تقنيا ليمكث في هذا البلد مدة أسبوعين. ويقوم هذا الفريق الآن، ضمن أشياء أخرى، بدراسة إمكانية تنفيذ برنامج الغذاء مقابل الأسلحة، ومدى الحاجة إلى قيام قوات الأمن بمرافقة وحماية أنشطة المعونة الإنسانية والموظفين المكلفين بها، والدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في المساعدة على إعادة إنشاء قوات الشرطة المحلية.

وسيعتمد تقريري القادم إلى مجلس الأمن على النتائج والتوصيات التي سيقدمها إلي الفريق التقني لدى عودته إلى نيويورك. ومع ذلك، ودون المساس بذلك التقرير، فإذا أريد لأي برنامج إنساني للصومال أن يكون فعالا، ينبغي أن تكون هناك حماية وافية للمساعدة التي ستقدم وللموظفين المكلفين بها. وهكذا فقد تفاءلت كثيرا في الأسبوع الماضي عندما أبلغني ممثلي الخاص في الصومال، السفير سحنون، أن الفصائل الرئيسية في مقديشو وافقت الآن على وزع قوة أمنية قوامها ٥٠٠ فرد، على الفور، كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال.

المخلص
(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٢٣

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، يقترح فيه وزع أربع وحدات أمن إضافية تتكون كل واحدة منها من ٧٥٠ جنديا في بوساسو وبربرة وكيسمايو ومنطقة الجنوب الغربي

S/24480، ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢، والإضافة S/24480/Add.1، ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢

مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٧٦٧ (١٩٩٢) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢.

٢ - وبعد اعتماد القرار مباشرة، لفت نظر الفصائل والحركات المعنية في الصومال إلى مضمونه. كما أحلت نسخا منه إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، رئيس جمهورية السنغال عبدو ضيوف، وإلى الأمناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣ - وأنشئ فريق تقني برئاسة السيد بيتر هانسن، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة سابقا، قام بزيارة الصومال في الفترة من ٦ إلى ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٢، بعد أن التأم شمله في نيروبي في ٤ آب/ أغسطس. وخلال إقامته في الصومال، سافر إلى بارضيره، وبيضوا، وبلد وين، وكيسمايو، وغالكعيو، وغاروبيه، وبوساسو، وهرغيسا، وبرعو، وبربرة. وفي جميع هذه الأماكن، اجتمع الفريق بقادة وممثلي مختلف الفصائل والحركات الصومالية، وكذلك مع الشيوخ. (انظر مرفق هذا التقرير للاطلاع على جدول زيارات الفريق وبرنامج اجتماعاته).

٤ - وزار أعضاء الفريق أيضا حدور وضوساماريب، كما زاروا مندیرا وبولعايو وليبوي بوي وديبوي، على كلا جانبي الحدود بين كينيا والصومال. وجرى مسح جوي لمنطقة الحدود.

٥ - وفي ١٧ آب/ أغسطس، أجرى قائد الفريق مشاورات مع السلطات الكينية بشأن المسائل التي تهمها بوجه خاص.

٦ - ولدى عودة قائد الفريق إلى نيويورك في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٢، سلمني تقريره. ويصف هذا التقرير الإجراءات التي تتخذها حاليا الأمم المتحدة للتصدي للأزمة الإنسانية التي يعيشها الصومال، كما يتضمن توصياتي بالنسبة للإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها على الفور. وستقدم تقارير أخرى في حينه عن الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الأجلين المتوسط والطويل.

أولا - المساعدات الإنسانية

٧ - تصف تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن بالتفصيل الاحتياجات الإنسانية للسكان المنكوبين في الصومال وطابع الاستعجال الذي يجب أن يتم به وضع ترتيبات مناسبة لتوريد وتوزيع إمدادات الإغاثة في جميع أرجاء البلد. ولا بد أن المجلس يذكر بوجه خاص خطة عمل الـ ٩٠ يوما الموحدة المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الصومال، المرفقة بتقريري المؤرخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ (S/23829/Add.1).

٨ - وما برحت وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، تنفذ خطة الـ ٩٠ يوما تلك طوال هذه الفترة وتكثف وتمدد أنشطتها الإنسانية

في الصومال. وحتى الآن من هذا العام، ورد برنامج الأغذية العالمي ٥٠٠ ٣٦ طن متري من الأغذية إلى الصومال، وبشكل رئيسي إلى مقديشو. وبرنامج الأغذية العالمي هذا يتأهب لتوريد مقدار آخر قدره ٠٠٠ ٣٠ طن متري فورا، ويزمع توريد مقدار إضافي يبلغ ٠٠٠ ٨٥ طن متري طلبه البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي في نداءه الأخير، بمجرد وجود الظروف الضرورية وتوافر الدعم من المانحين. وقد وردت لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ مطلع عام ١٩٩٢ مقدار ٠٠٠ ٨٣ طن متري من الأغذية إلى مختلف أجزاء الصومال، بما فيها مقديشو. وتزمع توريد مقدار آخر يبلغ ٠٠٠ ٧٠ طن متري خلال الأشهر الخمسة التالية. كما قام مانحون ثنائيون مثل المملكة العربية السعودية وفرنسا، بشحن الأغذية والمساعدات الأخرى.

٩ - ومنذ آذار/ مارس، تم نقل ما يزيد عن ٣٠٠ ١ طن متري من الأغذية التكميلية واللوازم الطبية من نيروبي إلى مقديشو وكيسمايو وبوراما وبيضوا، عن طريق عملية نقل جوية مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. وما برحت عملية النقل الجوي هذه مستمرة بمعدل رحلتين في اليوم. وابتداء من تموز/ يوليه، تقوم اليونيسيف بتشغيل ثمانية مراكز لصحة الأم والطفل في مقديشو، وتقدم الدعم، بما في ذلك العقاقير والمعدات، إلى ١٧ مركزا آخر لصحة الأم والطفل في مقديشو، ومركزين في كيسمايو ومركز واحد في بيضوا، و ٧ مراكز في شمال الصومال. كما قدمت اليونيسيف المعدات الطبية والوقود للمستشفيات والمراكز الطبية في كيسمايو ومقديشو وهرغيسا وبوراما. واستخدمت العيادات المتنقلة لمساعدة ١٩ مركزا صحيا قرويا في المناطق الوسطى والجنوبية، بالإضافة إلى ٢٢ مخيما للأشخاص النازحين في كيسمايو و ٦٨ مخيما في مقديشو. كما اضطلع ببرامج للتحصين.

١٠ - ومع أن منظمة الصحة العالمية غير موجودة في الصومال، فهي لا تزال تقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية وجماعات المساعدة الذاتية عن طريق توفير جعب الصحة الأساسية والعقاقير، والمعدات، والأدوية. وتفيد تقارير منظمة الصحة العالمية بأنها قد أرسلت إلى الصومال خلال الأشهر الخمسة الماضية من اللوازم الطبية وغيرها ما قيمته الوسطية ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا.

١١ - بيد أن هذه الجهود ليست كافية بأي شكل من الأشكال لتلبية الاحتياجات العامة للشعب الصومالي. إذ تدل التقديرات الحالية، التي قد تكون متحفظة، أن هناك ما لا يقل عن ٤,٥ مليون صومالي في حاجة ماسة إلى الأغذية والمساعدات الأخرى. فالموت والمجاعة منتشران على نطاق واسع، وخاصة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصومال. وعدم وجود الغذاء هو سبب هام من الأسباب المؤدية إلى تحركات سكانية واسعة النطاق من الصومال إلى كينيا وإثيوبيا وجيبوتي.

١٢ - والأمم المتحدة وشركاؤها مستعدون وقادرون على أن يزيدوا كثيرا من مساعداتهم، ولكن يمنعهم انتشار الخروج على القانون وانعدام الأمن في كافة أنحاء الصومال، وكثيرا ما يشمل ذلك مقديشو نفسها. إذ تجتاح عصابات مدججة بالسلاح نقاط التسليم والتوزيع وتنهب الإمدادات مباشرة من السفن الراسية وكذلك من المطارات ومهابط الطائرات. وقد سبق أن أبلغت مجلس الأمن بنهب أغذية غنية بالبروتين وأدوية بمطار مقديشو. وفي المدة الأخيرة، في ١٦ آب/ أغسطس، وفي حين كان الفريق التقني في الصومال، نهبت عصابات مسلحة أول شحنة كبرى من برنامج الأغذية العالمي إلى كيسمايو، فضلا عن كامل شحنة زيت الديزل اللازم لنقل الأغذية إلى مراكز التوزيع. ولا تسمح الأحوال الأمنية الراهنة بضمان تسليم المساعدة الإنسانية برا وهي بالتالي السبب الرئيسي للأزمة الغذائية الراهنة في الصومال.

١٣ - ومما يزيد من تفاقم الأزمة الجفاف في الجنوب وتدمير الحرب الأهلية لقطاعات الزراعة والماشية ومصائد الأسماك. وستظل حالة الإمدادات الغذائية في الصومال خطيرة في المستقبل المنظور. وفي عام ١٩٩٢، ستكون حصيلة الحبوب سيئة بسبب عدم كفاية هطول الأمطار، وانعدام الأمن وانهيار الهياكل الأساسية والأسواق. ومن المرجح أن تبلغ الواردات الغذائية التي تحتاجها الصومال في الفترة من تموز/ يوليه ١٩٩٢ إلى حزيران/ يونيه ١٩٩٣ أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ طن. وينبغي أن تلبي المعونة الغذائية الموزعة مجانا أو المبيعة في الأسواق الجزء الأكبر من هذا الاحتياج.

١٤ - كذلك فإن الهياكل الأساسية الصحية المتبقية في الصومال أصبح بالإمكان وصفها، بسبب الحرب، بأنها بدائية على أحسن افتراض. إذ أن معظم المستشفيات الخمس عشرة التي ظلت تعمل جزئيا لا تتوافر فيها المياه ولا الكهرباء ولا الأدوية. وحالة التصحاح تتدهور بسرعة مرعبة، كما أن الرعاية الصحية الأولية غير متوافرة تقريبا. ويزيد سوء التغذية والجوع من تفاقم الأمراض.

١٥ - وبالنظر إلى هذه الصعوبات، فقد خلصت إلى أن عمليات النقل الجوي الجارية (والتي يضطلع بها بالفعل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسيف فضلا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية) تحتاج إلى تدعيم أكبر. وقد أوصى الفريق التقني بأن توجه عمليات النقل الجوي في المستقبل القريب إلى مناطق العوز الموجودة أساسا في وسط الصومال وجنوبه، مع منح أولوية الاهتمام لبيضوا، وحدور وبارضيره وبلد وين.

١٦ - وقد يكون من الضروري أيضا، إلى حين تأمين ميناء بربرة والطرق المؤدية منه، القيام بعمليات نقل جوي مخصصة للمواد غير الغذائية والمواد الغذائية التكميلية من جيبوتي إلى وجهات في الشمال الغربي مثل هرغيسا وبرعو ولاس عانود وبوراما، حيث يقدر أن عدد السكان المشردين والعائدين من المخيمات في إثيوبيا يصل إلى قرابة ٠٠٠ ٣٥٠ شخص. وتفاقم الوضع الغذائي العام في هذه المناطق الشمالية وشيك بسبب الانخفاض الحاد في عدد الماشية الذي بلغ ٧٥ في المائة. وما لم يوضع حد لذلك، فإن الفلاحين - الرعاة المعوزين سيشكلون موجة جديدة من الجياع المندفعين إلى المدن. وهناك بالتالي حاجة إلى القيام فورا بتقديم المساعدة البيطرية.

١٧ - وقد أبدى المجتمع الدولي اهتماما حقيقيا بالمساهمة في عملية نقل جوي مستعجلة. والعروض الفورية للمساعدة التي قدمتها حكومات ألمانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية جديرة بالترحاب الكبير. إلا أنه ينبغي تنسيق هذا الجهد الغوثي عن كثب لمنع ازدواجية الجهود وتأمين وصول الأغذية وغيرها من المواد الغوثية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، واتخاذ الترتيبات المناسبة برا لتأمين التوزيع الفعال، وحيثما يقتضي الأمر ذلك، الأمن الكافي. وبالنظر إلى الدور الشامل لبرنامج الأغذية العالمي وقدرته وخبرته في مجال المعونة الغذائية والسوقيات، فقد طلبت منه أن يقوم داخل الأمم المتحدة بتنسيق مبادرة النقل الجوي الحالية. وسيعين مكتب السوقيات الإقليمي في نيروبي التابع للبرنامج لأداء دور مركز الاتصال لهذه المهام. وسينظم المكتب عملية النقل الجوي، باتصال وثيق مع جميع الجهات المساهمة وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

١٨ - ويُطلب من جميع الجهات المساهمة الاتصال بالمكتب وتقديم عروضها من الطائرات والأغذية والإمدادات الغوثية غير الغذائية، بصرف النظر عما إذا كانت المساعدة ستوضع تحت تصرف المنظمات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية أو لجنة الصليب الأحمر الدولية أو ستقدم بصورة ثنائية. وسيقدم المكتب المشورة والتوجيه اللازمين فيما يتعلق بقدرات المهابط، والترتيبات الخاصة بالتسليم والتوزيع وما يتصل بذلك من الاعتبارات الأمنية. أما فيما يتعلق بالأغذية، يطلب من الجهات المانحة أن توفر سلعا غذائية أساسية لا تكون عالية القيمة بغية التقليل من احتمالات النهب والاضطراب الاجتماعي.

١٩ - وسيعمل المكتب بتعاون وثيق مع منسق المساعدة الإنسانية للصومال السيد ديفيد بسيوني الذي سيواصل بتوجيه من ممثلي الخاص، ممارسة المسؤوليات العامة عن التنسيق، وخاصة التعرف على الاحتياجات المحددة، والمناطق ذات الأولوية لعملية النقل الجوي وجميع المسائل المتصلة بتوزيع المساعدة. وسيتعاون تعاونا وثيقا مع قائد العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال في المسائل المتصلة بحماية عمليات الإغاثة في الصومال.

٢٠ - وأود أن أكرر أن المشكلة الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة في أنشطتها الإنسانية في الصومال هي كيفية ضمان أمن الإمدادات الغوثية في جميع المراحل، وهي التسليم والخزن والتوزيع. وينبغي التشديد أيضا على أنه بالرغم من الأهمية الحاسمة التي تكتسيها عملية النقل الجوي، فإنها لا يمكن أن تحل محل برنامج مساعدة فعال يقوم على الإيصال البري عن طريق الموانئ والطرق البرية الصومالية، مع استمرار جعل برنامج الأغذية العالمي قائدا لعملية الإدارة والنقل. لذلك فإن اتخاذ ترتيبات أمنية وبرية فعالة شرط لا بد منه.

٢١ - وبينما تركز الأمم المتحدة في هذه المرحلة على مسألتي الإغاثة الطارئة وتوفير الأمن لها، ستواصل بذل جهودها لتنفيذ البرنامج الإنساني العام للصومال الذي عبر عنه النداء الموحد المحدث المشترك بين الوكالات الذي بدأته في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢. وقد تم تحديد المسائل المترابطة في السلسلة المتصلة من الإغاثة إلى الإصلاح والتنمية، في تقرير الفريق التقني وستكون موضوع تقارير مقبلة.

ثانيا - إقامة مناطق وقائية

٢٢ - تتسبب الحرب الأهلية، وانعدام الأمن، والجوع في حالات تشرد جماعي وتدفقات للاجئين. وينبغي أن يحاول برنامج للإغاثة الطارئة وضع حد لهذا. وتوجد حالة خطيرة بشكل خاص على الحدود مع كينيا حيث يوجد قرابة ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي، مع قدوم ٢ ٠٠٠ آخرين كل يوم. وينبغي القيام فورا بتنفيذ مفهوم "المنطقة الوقائية" الوارد في النداء الموحد المحدث المشترك بين الوكالات الصادر في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استعداد لأداء دور قيادي في هذا المجال. وستكون المرحلة الأولى من هذا البرنامج إقامة عملية لإيصال الأغذية والبذور من كينيا إلى منطقة وقائية على الجانب الصومالي من الحدود في منطقة غيدو. ويرمي هذا البرنامج إلى الحد كثيرا من تنقلات الأشخاص عبر الحدود بحثا عن الغذاء. وسيساهم أيضا في التقليل من الاحتكاكات المتزايدة في منطقة الحدود.

ثالثا - الأمن ورصد وقف إطلاق النار

٢٣ - كما لوحظ في الفقرة ٢٠ أعلاه، لا تتمثل المشكلة القائمة في الصومال اليوم في إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى موانئ ومطارات البلاد (ولو أن هذا يمكن أن ينطوي على مخاطر في بعض الحالات)، بل في حماية القوافل التي تنقل الإمدادات من الميناء أو المطار إلى المخازن ومراكز التوزيع، إلى جانب حماية تلك المخازن والمراكز ذاتها. وقد أكد الفريق التقني التوصية التي تقدمت بها سابقا بأن هذه الحماية ينبغي أن يتولى تقديمها أفراد الأمن التابعون للأمم المتحدة والعاملون وفقا للاتجاهات المبينة في الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من تقريري المؤرخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ (S/23829).

٢٤ - وبقدر ما يتعلق الأمر بمقديشو، وافق مجلس الأمن على تلك التوصية، من حيث المبدأ، في الفقرة ٤ من قراره ٧٥١ (١٩٩٢). وعقب مشاورات مع الطرفين الممثلين في مقديشو وفقا لأحكام الفقرة ٨ من الاتفاقات الموقعة في ٢٧ و ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٢ (S/23829، المرفق الأول)، حصل ممثلي الخاص على موافقة كلا الطرفين في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ على وزع قوة أمن قوامها ٥٠٠ فرد في مقديشو في أقرب وقت مستطاع (S/24451). ووافقت حكومة باكستان على المساهمة بوحدة لهذا الغرض، ووافقت حكومة الولايات المتحدة على نقل تلك الوحدة جوا إلى مقديشو. ومن المؤمل أن يجري هذا الوزع في وقت مبكر جدا من شهر أيلول/ سبتمبر. وإني مقتنع بأنه ضروري لتحسين فعالية الجهود الإنسانية المبذولة حاليا في مقديشو والضواحي المتاخمة لها.

٢٥ - وقد حصل الفريق التقني على موافقة الأطراف المعنية على وزع وحدات أمن مماثلة في منطقتين أخريين بالصومال. توزع الوحدة الأولى في بوساسو في الشمال الشرقي

وتتولى مثل نظيرتها في مقديشو كفالة الأمن في الميناء وحراسة قوافل إمدادات الإغاثة في طريقها إلى مراكز التوزيع وحماية المراكز أثناء التوزيع. ويتم وزع الوحدة الثانية داخل البلاد في الجنوب الغربي ويكون مقرها، رهنا بموافقة الحكومة الكينية، في منديرا الواقعة في الجانب الكيني من خط الحدود بين البلدين على بعد ٤٧٠ كيلومترا تقريبا شمال غربي مقديشو وتتمثل مهمة هذه الوحدة في مرافقة قوافل إمدادات الإغاثة من كينيا إلى المنطقة الوقائية التي يجري حاليا إنشاؤها على طول الجانب الصومالي للحدود، في منطقة غيدو، على النحو الموصوف في الفقرة ٢٢ أعلاه.

٢٦ - وهناك موقعان آخران أعتقد أن من الضروري وزع وحدات أمن تابعة للأمم المتحدة فيهما لأغراض الحماية. والموقعان هما بربرة في الشمال الغربي وكيسمايو في الجنوب الشرقي. ولم يتسن حتى الآن الحصول على موافقة الأطراف المعنية لكني أصدرت تعليمات إلى ممثلي الخاص بأن يمنح الأولوية القصوى لإكمال مشاوراته في هذا الشأن بنجاح.

٢٧ - وقيَّم الفريق التقني أيضا مدى إمكانية توسيع نطاق أنشطة وقف إطلاق النار المضطلع بها حاليا في إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشو لكي تشمل أنحاء أخرى من البلاد. وعقب المشاورات المبلغ عنها في الفقرة ١٩ من تقريري المؤرخ ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢ (S/24343)، أكمل في ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وزع المراقبين العسكريين الـ ٥٠ المأذون بهم لمقديشو. وقد تمكنوا منذ ذلك الحين من أداء دور قيم في مساعدة الطرفين في الحفاظ على وقف إطلاق النار. وبعد عدد من الاجتماعات التمهيدية بين رئيس المراقبين العسكريين ونظيريه العسكريين من كلا الجانبين، تمكنت عملية الأمم المتحدة في الصومال من الترتيب لعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار التي يرأسها رئيس المراقبين العسكريين، في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢. ويقوم المراقبون العسكريون بدوريات متنقلة في أنحاء من مقديشو من بينها الميناء والمطار. وما زالت المناقشات جارية للحصول على حرية التنقل لهم للقيام بدوريات متنقلة في جميع أرجاء المدينة. بيد أن الحالة الأمنية في مقديشو لا تزال غير مستقرة. ففي ٤ آب/ أغسطس حدث اشتباك مسلح مكثف في منطقة المدينة/ ودجير بمقديشو. ونجحت عملية الأمم المتحدة في الصومال في الحصول على موافقة الطرفين على وقف إطلاق النار وبذلت منذ ذلك الحين جهودا مضنية لمنع استئناف المعارك.

٢٨ - وفيما يتعلق برصد وقف إطلاق النار في أجزاء أخرى من البلاد، أولى الفريق التقني اهتماما خاصا لإمكانية وزع مراقبين عسكريين على طول الجزء الجنوبي من الحدود الكينية الصومالية. بيد أن عدة زعماء إقليميين أعربوا عن قلقهم إزاء انعكاسات هذه العملية على توازن القوات العسكرية داخل البلاد. ونظرا لهذا الموقف، ولعدم تحقق وقف فعلي لإطلاق النار، وانتشار المعارك، لا أعتقد أن من المجدي في الوقت الحاضر وزع مراقبين عسكريين لأغراض رصد وقف إطلاق النار خارج مقديشو. وعلى كل حال فإن أمن المراقبين العسكريين غير المسلحين سيكون معرضا إلى خطر فادح في الظروف الراهنة.

٢٩ - لقد أصدرت، تبعا لذلك، تعليمات إلى ممثلي الخاص بأن يعلمني بمجرد أن تصبح الأحوال مواتية، حسب تقديره، للوزع الفعلي لمراقبين عسكريين، بقدر معقول من الأمن، لرصد حالات وقف إطلاق النار التي يمكن التفاوض بشأنها في مناطق مختلفة بالإضافة إلى مقديشو.

رابعا - إنشاء مقار لأربع مناطق

٣٠ - يُذكر أنني أوصيت في تقريري المؤرخ ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢ (S/24343، الفقرة ٥٦ والفقرات التالية لها) بإنشاء مقار في أربع مناطق للعمليات تسمح للأمم المتحدة بإقامة وجود لها في جميع أرجاء الصومال وباعتماد نهج مبتكر وشامل يتناول برامج الإغاثة الإنسانية والإنعاش، ووقف المعارك، والأمن، وعملية السلم والمصالحة الوطنية، في إطار موحد.

٣١ - وأكد الفريق التقني صحة هذا النهج. وأنا أقترح بالتالي إقامة المقار في المناطق الأربع في أقرب وقت مستطاع، يرأس كل مقر مسؤول مدني يساعد ممثلي الخاص في جميع جوانب مهامه. ومن المزمع أن يتم في الطور الحالي إنشاء نواة كل مقر متمثلة في مدير المنطقة والموظفين الإداريين اللازمين وأن تعزز بعناصر إضافية بقدر ما يزداد حجم أنشطة الأمم المتحدة بالاقتران مع برامج المساعدة الإنسانية، ووقف إطلاق النار، والأمن، والمصالحة الوطنية.

خامسا - ملاحظات

٣٢ - يشكل الصومال تحديا صعبا بوجه خاص للأمم المتحدة التي يتعين عليها العثور على وسيلة للاستجابة إلى الاحتياجات العاجلة والعظيمة لسكان يزداد يأسهم أمام الجوع المنتشر على نطاق واسع، وعدم وجود إدارة وطنية، والتدبير شبه الكامل للهياكل الأساسية، والانعدام المستفحل للأمن. وقد وصف هذا التقرير الخطوات العاجلة التي تم التخطيط لها أو اتخاذها بالفعل للتخفيف من وطأة الجوع المنتشر حاليا على نطاق واسع، في المناطق الأشد تضررا بالنزاعات الداخلية والجفاف، ولمنع زيادة انتشار الجوع في أنحاء أخرى من البلاد.

إن إيصال المعونة الإنسانية في الصومال محفوف بالمصاعب بسبب الحلقة المفرغة للجوع وانعدام الأمن. فانعدام الأمن يحول دون إيصال الأغذية في حين يسهم النقص في الأغذية إسهاما كبيرا في مستوى العنف وانعدام الأمن.

٣٣ - والمطلوب فورا هو كسر هذه الحلقة المفرغة. إذ يجب أن يكون هناك برنامج عمل شامل يتناول الإغاثة الإنسانية، ووقف الأعمال العدائية، والحد من أعمال العنف المنظمة وغير المنظمة، والمصالحة الوطنية. والإجراء الذي يتخذ لتحقيق التحسن اللازم للحالة الأمنية يجب أن يكون شاملا ومتعدد الجوانب. وسيتعين اتخاذ إجراءات لتسريح القوات النظامية وغير النظامية، ولاستعادة النظام والقانون، وذلك بصفة أولية على أساس محلي. وستكون هناك حاجة إلى مجموعة من التدخلات الداعمة للمساعدة على إعادة إنشاء قوات الشرطة المحلية: التدريب، والبزات العسكرية، ومعدات الاتصالات وغير ذلك من المعدات، فضلا عن الخدمات الاستشارية. غير أن هذه المساعدة

التي تقدمها الأمم المتحدة يجب أن تخضع لشروط تضمن حياد هذه القوات: اتفاق جميع السلطات المحلية ذات الصلة على الحاجة إلى قوة شرطة محلية موحدة، وعلى هيكل قيادة موحد، وعلى تجنيد يستند إلى معايير موضوعية ورصد خارجي.

٣٤ - وما زلت أعتقد أن "الغذاء مقابل السلاح" يمكن أن يكون عنصرا هاما في الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الأمنية عن طريق برنامج لنزع السلاح وللتسريح. غير أن الفريق التقني أفاد أن الفعالية العامة لبرنامج كهذا بمعزل عن كل شيء آخر، في هذه المرحلة، تدعو إلى الشك. ففي هذه الظروف لا يرى الصوماليون السلاح كمصدر أمن شخصي فحسب بل أيضا كوسيلة للبقاء.

٣٥ - وينبغي أن يتضمن أيضا برنامج العمل البرامج التعليمية وبرامج التدريب المهني التي توفر فرص عمل بديلة. ويجب أن يكون الدافع الأساسي هو توفير بدائل حقيقية للبقاء، بخلاف حيازة الأسلحة. وينبغي إيلاء اهتمام مساو لإعادة اندماج الميليشيات في المجتمع العادي.

٣٦ - والاعتبار الأساسي الذي ينبغي أن تسترشد به جميع أنشطة الأمم المتحدة في الصومال هو أن الصوماليين ينبغي أن يتولوا تدريجيا مسؤولية إيجاد الظروف والترتيبات اللازمة لتوزيع المساعدة الإنسانية. وهكذا فإن دورا أقوى للأمم المتحدة في ضمان وصول الإمدادات الغوثية، ونقلها وتوزيعها يجب أن يوازيه جهد لإشراك الكيانات الصومالية إشراكا كاملا في جميع جوانب هذه العملية. ومن الأهمية بمكان أن يكون الصوماليون قادرين على أن يروا ما سيجنونه من العمل مع المجتمع الدولي، بدلا من إرغام المجتمع الدولي على اتخاذ مبادرات من طرفه بمعزل عنهم. والواقع أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي ويشهد الخسائر غير اللازمة في الأرواح في الصومال.

٣٧ - إن معظم الإجراءات الوارد وصفها والموصى بها في هذا التقرير مشمولة في الولايات القائمة. غير أنه سيتعين على مجلس الأمن أن يأذن بالزيادات في قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال، وهو أمر أوصيت به. وسوف أعمم في أقرب وقت ممكن إضافة إلى هذا التقرير تتضمن التقديرات الأولية لتكاليف هذه الزيادات. وهي تتصل بإنشاء أربعة مقار في مناطق عملية الأمم المتحدة في الصومال وبوزع أربع وحدات أمنية إضافية، تتألف كل وحدة من ٧٥٠ فردا بمختلف الرتب. وتقع أول وحدتين في بوساسو وفي الجزء الجنوبي الغربي، وسبق للمعنيين أن أعربوا عن موافقتهم. وسيتم وزع الوحدتين الأخريين في بربرة وكيسمايو، بمجرد اختتام المشاورات مع المعنيين بنجاح. وهكذا فإن العدد الإجمالي لأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة الذين أعتزم وزعهم في الصومال يبلغ ٥٠٠ ٣ فرد بمختلف الرتب، بما في ذلك وحدة مؤلفة من ٥٠٠ شخص سبق أن أذن لها بالذهاب إلى مقديشو وسوف تتولى مسؤولياتها هناك قريبا جدا.

المرفق

فريق الأمم المتحدة التقني المرسل إلى الصومال:
جدول الزيارات وبرنامج الاجتماعات

مقديشو: ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالأعضاء التالية أسماؤهم من الإدارة المؤقتة:

١ - علي مهدي، الرئيس المؤقت
٢ - د. عويس، وزير في الرئاسة
٣ - اللواء محمد عبدي، قائد القوات الحكومية

وبالمسؤولين التالية أسماؤهم من المؤتمر الصومالي المتحد:

١ - اللواء محمد فارح عيديد، قائد قوات المؤتمر الصومالي المتحد
٢ - عبد الكريم علي أحمد، الأمين العام للمؤتمر الصومالي المتحد
٣ - الأستاذ عيسى

بارضيره: ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالية أسماؤهم:

١ - اللواء محمد فارح عيديد، قائد قوات المؤتمر الصومالي المتحد
٢ - العقيد عمر جيس، رئيس الحركة الوطنية الصومالية
٣ - محمد عبدي ورساميه، رئيس حركة جنوب الصومال الوطنية
٤ - محمد نور عاليو، رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية

بيضوا: ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالحاكم وبمسؤولين محليين آخرين.

بلد وين: ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالية أسماؤهم:

١ - حسن عبد الله قلاد، الحاكم الإقليمي
٢ - أحمد حاجي حبيب الله، الحاكم الإقليمي المساعد
٣ - محمد دادو ، مفوض مقاطعة
٤ - محمد أحمد هوبيرو، قائد أمني إقليمي
٥ - عمر عرته - عبدي، مفوض شرطة

كيسمايو: ٩ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالية أسماؤهم:

١ - أحمد حوشي، قائد الحركة الوطنية الصومالية

٢ - مسؤولون في كيسمايو من المؤتمر الصومالي المتحد، وحركة جنوب الصومال الوطنية، والحركة الديمقراطية الصومالية

٣ - السيد أحمد جمعاله غيش، قائد جيش التحرير الصومالي، كيسمايو

غالكعيو/غاروبيه: ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالين:

١ - عبد الله يوسف أحمد، رئيس لجنة الطوارئ الحكومية

٢ - العقيد سعيد محمد صالح، قائد محلي لقوات جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية

٣ - الشيوخ المحليون

بوساسو: ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالية أسماؤهم:

١ - اللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية

٢ - السيد بوقور عبد الله بوقور موسى، رئيس الإدارة الاقليمية

٣ - اللواء عبد الله يوسف، قائد قوات جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية

٤ - اللواء عثمان س. سماتر

هرغيسا/ برعو: ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالية أسماؤهم:

١ - عبد الرحمن أحمد علي "تور"، رئيس الحركة القومية الصومالية

٢ - أحمد محمد، وزير الخارجية، الحركة القومية الصومالية

٣ - أحمد محمد سيلانيو، رئيس سابق، الحركة القومية الصومالية، وحاليا قائد هبر تولجالو، برعو

بربرة: ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٢

اجتمع الفريق بالمسؤولين التالية أسماؤهم:

١ - إبراهيم حسين، قائد قوات بربرة وقائد حركة

٢ - موسى حرسي، رئيس الشيوخ

٣ - عبد الله عبدي موسى، رئيس عملية الإصلاح

٤ - عثمان حسن، لجنة الشيوخ والإدارة

الإضافة

١ - ذكرت في الفقرة ٣٧ من تقريري إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال (S/24480) أني أعتزم أن أعمم في أقرب وقت مستطاع إضافة للتقرير، تتضمن التقديرات الأولية لتكاليف إنشاء مقار في أربع مناطق للعمليات ولزيادة عدد أفراد الأمن التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ٣ ٥٠٠ شخص في جميع الرتب بما في ذلك الوحدة المتكونة من ٥٠٠ فرد والتي تم بالفعل الإذن بها لمقديشو. إن عملية بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من التعقد ستتطلب دعما محكما في مجال السوقيات والمواصلات والرعاية الطبية. وفي الحالة غير المستقرة السائدة في الصومال سيتسنى توفير هذا الدعم على أفضل وجه بواسطة ثلاث وحدات متخصصة يقدر أن يبلغ عدد أفرادها في الطور المبكر لوزعها ٧١٩ شخصا في جميع الرتب.

٢ - وكما ذكر في الفقرة ٣١ من التقرير، اقترح إنشاء أربعة مقار لمناطق العمليات في أقرب وقت مستطاع، سيرأس كل مقر مسؤول مدني يتولى مع الموظفين الإداريين اللازمين مساعدة ممثلي الخاص في أداء جميع جوانب مهامه. وستعزز هذه المقار بموظفين مدنيين إضافيين بقدر ما يزداد حجم أنشطة الأمم المتحدة بالاقتران مع البرامج الإنسانية، ووقف إطلاق النار، والأمن، والمصالحة الوطنية.

٣ - وإذا وافق مجلس الأمن على الزيادة المقترحة في قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال، فإن التكلفة الكلية المقدرة، لفترة ستة شهور من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٣ ستبلغ زهاء ١٢٩,٢ مليون دولار. وفيما بعد، يقدر أن تبلغ التكلفة الشهرية المتصلة بهذه الأنشطة زهاء ١٢,١ مليون دولار. وترد التكاليف التقديرية مبوبة بحسب فئة النفقات في مرفق هذه الإضافة.

٤ - وإذا قرر مجلس الأمن الزيادة في قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال فإني سأوصي الجمعية العامة بأن التكلفة الإضافية المتصلة بذلك ينبغي أن تعتبر مصروفات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وأن الأنصبة المقررة للدول الأعضاء ينبغي أن تقيد للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

المرفق

التكاليف المقدرة لزيادة حجم عملية الأمم المتحدة في الصومال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	ستة الشهور الأولى	شهريا فيما بعد
١ - عنصر الأمن		
(أ) المراقبون العسكريون	٨٨٠	١٧٠
(ب) أفراد الأمن، الأجور والعلاوات	٣٠ ٢٦٢	٦ ٣٧٨
(ج) موظفو الدعم السوقي	٦ ٩٢٣	٨٩٤
٢ - الموظفون المدنيون، بما في ذلك السفر إلى منطقة المهمة(١)	١٤ ١٣٥	٢ ٨٣٠
٣ - الإيواء بما في ذلك تشييد وصيانة المباني(٢)	٥٢ ٦٨٠	١١٠
٤ - العمليات الأرضية	٤ ٧٨٠	٢٤٥
٥ - العمليات الجوية	٥ ٤٠٠	١ ٠٣٠
٦ - الاتصالات	٧ ٥٠٢	١٠٥
٧ - معدات متنوعة	٣ ٠٤٠	٣٠
٨ - لوازم متنوعة وخدمات الشحن وتكاليف الدعم	٣ ٥٨٧	٣٣١
المجموع	١٢٩ ١٨٩	١٢ ١٢٣

(١) يغطي احتياجات ٢١٢ موظفا دوليا و ١٥٩ موظفا معينا محليا.

(٢) يقوم هذا التقدير على أساس افتراض عدم وجود مرافق متاحة في منطقة المهمة.

الوثيقة ٢٤

قرار مجلس الأمن الذي وافق به على إنشاء مقار في أربع مناطق والزيادة في قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال التي اقترحها الأمين العام

القرار ٧٧٥ (١٩٩٢)، ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في الاعتبار الطلب المقدم من الصومال بأن ينظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال[١]،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ و ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال[٢]،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء توافر الأسلحة والذخيرة وانتشار العصابات المسلحة في جميع أنحاء الصومال،

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير و شباط/ فبراير و آذار/ مارس ١٩٩٢**، الوثيقة S/23445.

(٢) المرجع نفسه، **ملحق تموز/ يوليه و آب/ أغسطس و أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢**، الوثيقة S/24480 و Add.1.

وإذ يثير جزعه استمرار اندلاع الأعمال العدائية بشكل متقطع في عدة أنحاء من الصومال، مما يؤدي إلى إزهاق متواصل للأرواح وتدمير الممتلكات وتعريض أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية للخطر، وإلى تعطيل عمليات تلك المنظمات،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لجسامة المعاناة البشرية التي يتسبب فيها هذا النزاع، وإذ يقلقه أن الحالة في الصومال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يجزع جزعا شديدا لتدهور الحالة الإنسانية في الصومال، وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى إيصال المساعدة الإنسانية سريعا إلى كافة أرجاء البلد،

وإذ يؤكد من جديد أن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال عنصر هام في جهود المجلس الرامية إلى إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها حاليا مؤسسات الأمم المتحدة وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في الصومال،

وإذ يرحب على وجه الخصوص بالمبادرات المتمثلة في تقديم الإغاثة من خلال عمليات النقل الجوي،

واقتناعا منه بأنه لن يتسنى تحقيق تقدم دائم دون حل سياسي شامل في الصومال،

وإذ يحيط علما على وجه الخصوص بالفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ و ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال[٢]، والمتضمن نتائج تحريات الفريق التقني، وبتوصيات الأمين العام الواردة في ذلك التقرير؛

٢ - **يدعو** الأمين العام إلى إنشاء مقار في أربع مناطق على النحو المقترح في الفقرة ٣١ من تقريره؛

٣ - **يأذن** بزيادة قوة عمليات الأمم المتحدة في الصومال ووزعها في وقت لاحق على النحو الموصى به في الفقرة ٣٧ من تقرير الأمين العام؛

٤ - **يرحب** بقرار الأمين العام الذي يقضي بزيادة كبيرة في عملية النقل الجوي إلى المناطق التي تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية؛

٥ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل الوزع العاجل لأفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة الذي تقضي به الفقرتان ٤ و ٥ من قراره ٧٥١ (١٩٩٢) وكما أوصت به الفقرة ٣٧ من تقرير الأمين العام؛

٦ - **يرحب** أيضا بالدعم المادي والسوقي المقدم من عدد من الدول، ويحث على أن تتولى الأمم المتحدة التنسيق الفعلي لعملية النقل الجوي كما هو مبين في الفقرات ١٧ إلى ٢١ من تقرير الأمين العام؛

٧ - **يحث** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، ويكرر دعوته إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشو وما حولها وفي الأجزاء الأخرى من الصومال؛

٨ - **يكرر نداءه** إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم موارد مالية كافية وغيرها من الموارد للجهود الإنسانية في الصومال؛

٩ - **يشجع** الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع مناطق الصومال، ويؤكد أهمية التنسيق بين هذه الجهود؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل جهوده، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة في الصومال؛

١١ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال إلى وقف الأعمال العدائية فورا والحفاظ على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد؛

١٢ - **يشدد** على ضرورة المراعاة والمراقبة الصارمة للحظر العام والكامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال على النحو المقرر في الفقرة ٥ من قراره ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

١٣ - **يدعو** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال إلى أن تتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد النظر إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي.

الوثيقة ٢٥

رسالة مؤرخة ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يقترح فيها وزع ثلاث وحدات للسوقيات

S/24531، ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

في الفقرة ٣٧ من تقريري المؤرخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال (S/24480)، أوضحت أنه سيتعين على مجلس الأمن أن يأذن بزيادات في قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال، وهو ما أوصيت به في متن التقرير. وتتعلق هذه الزيادات بإنشاء مقار في أربع مناطق وبوزع ٤ وحدات أمنية إضافية، يصل قوام كل منها إلى ٧٥٠ من جميع الرتب. وفي ٢٨ آب/ أغسطس، عممت إضافة لتقريري (S/24480/Add.1) وفيها أوضحت أن "عملية بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من التعقيد ستتطلب دعما محكما في مجال السوقيات والاتصالات والرعاية الطبية. وفي الحالة غير المستقرة السائدة في الصومال سيتسنى توفير هذا الدعم على أفضل وجه بواسطة ثلاث وحدات متخصصة يقدر أن يبلغ عدد أفرادها في الطور المبكر لوزعها ٧١٩ فردا من جميع الرتب". وتضمنت هذه الإضافة أيضا تقديرات التكاليف اللازمة لتوسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك عناصر السوقيات المشار إليها أعلاه.

ولقد يبدو أن مجلس الأمن لم يشر في قراره ٧٧٥ (١٩٩٢)، المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، إلا إلى الفقرة ٣٧ من التقرير المؤرخ ٢٤ آب/ أغسطس، وليس إلى الإضافة. ويقدر أعضاء المجلس أن هذه الترتيبات المتعلقة بالدعم السوقي المشار إليها في تلك الإضافة إلى التقرير لا غنى عنها من أجل قيام قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال بأداء عملها على نحو سليم.

والغرض من هذه الرسالة هو استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة والطلب إلى المجلس، عن طريقكم، أن يمدد نطاق تطبيق الإذن الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٧٧٥ (١٩٩٢) ليشمل أيضا وحدة الدعم السوقي.

وعليه، فإن مجموع قوام عملية الأمم المتحدة في الصومال سيكون ٤ ٢١٩ فردا من جميع الرتب (٥٠٠ ٣ من أفراد الأمن، بما في ذلك الوحدة المؤلفة من ٥٠٠ فرد والتي سبق الإذن بها لمقديشو، و ٧١٩ من جميع الرتب للوحدات السوقية).

وسأكون ممتنا لو اتخذ المجلس إجراء عاجلا وفقا للأسس المبينة أعلاه.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٢٦

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يحيطه فيها علما بموافقة المجلس على الوزع المقترح لوحدات السوقيات

S/24532، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

أتشرف بأن أبلغكم بأنه تم استرعاء اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى رسالتكم المؤرخة ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بشأن وحدة الدعم السوقي التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال (S/24531) ويوافق الأعضاء على اقتراحكم الوارد في تلك الرسالة.

(توقيع) خوسيه **أيالا لاسو**
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ٢٧

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى وزير خارجية آيرلندا، السيد ديفيد أندروز، من الأمين العام بشأن جهود الأمم المتحدة من أجل الصومال وتشيد بدور وكالات الإغاثة الآيرلندية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أعلمكم بأنني قد تلقيت رسالتكم المؤرخة ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وأن أشكركم على تقديركم ودعمكم لما تبذله الأمم المتحدة من جهد لصالح الصومال.

لقد أصبحت الأمم المتحدة معنية بالأزمة في الصومال بعد انهيار الترتيب المؤقت المتفق عليه في جيبوتي في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي وما أعقب ذلك من اندلاع القتال في مقديشو بين فصيلتي المؤتمر الصومالي المتحد. وقبل أن أتقلد منصبي، اتفقت أنا وسلفي في كانون الأول/ ديسمبر الماضي على أن يقوم وكيل الأمين العام جيمس س. جونا بزيارة للصومال كي يناقش مع الطرفين كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على إنهاء الأعمال العدائية.

وبعد اجتماعات عقدتها أنا شخصيا في مقر الأمم المتحدة، قامت بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة وثلاث من المنظمات الإقليمية في آذار/ مارس بالمساعدة على التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق رسمي على وقف إطلاق النار بين الفصيلتين المتحاربتين في مقديشو. والتمست البعثة أيضا آراء الأطراف الصومالية وزعماء العشائر بشأن أفضل نهج يمكن اتباعه لعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين.

ومنذ أن عين السيد محمد سحنون ممثلا خاصا لي بشأن الصومال في نيسان/ أبريل الماضي، كرس جهدا كبيرا لاستطلاع أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد الفصائل والحركات الصومالية على التوصل إلى تسوية متفاوض عليها للنزاع القائم بينها وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية دون أي عائق. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من البعثات التقنية من الأمم المتحدة بزيارة الصومال لإعداد خطط تنفيذية لمراقبة وقف إطلاق النار وتوفير الأمن لأفراد الإغاثة ولمعداتها وإمداداتها.

وكما لاحظتم، فإن العناصر المسلحة أخذت تعرقل بصورة خطيرة الجهد الإنساني المضطلع به من أجل الصومال، بمهاجمتها للقوافل الحاملة لمساعدات الطوارئ وسلبها لإمدادات الإغاثة. وفي ٢٨ آب/ أغسطس، أيد مجلس الأمن اقتراحي الداعي إلى إنشاء مقار في أربع مناطق في الصومال لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وحمايتها وأذن بزيادة ملاك عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ٥٠٠ ٣ من أفراد الأمن.

وقد بدأ بالفعل وزع كتيبة للأمم المتحدة مؤلفة من ٥٠٠ من أفراد الأمن بموافقة الفصائل في مقديشو، ويتوقع إتمام الوزع قبل نهاية أيلول/ سبتمبر. وكما تعلمون، توصلت الأمم المتحدة أيضا إلى اتفاق مع الأطراف والحركات الصومالية ذات الصلة على وزع عدد إضافي من أفراد الأمن في الجزء الشمالي الشرقي من الصومال (بوساسو) وعلى الحدود الصومالية الكينية. ولا تزال المشاورات مستمرة بشأن وزع أفراد مثلهم في جنوب الصومال (كيسمايو) وفي شماله الغربي (هرغيسا - بربرة).

ومن المتوقع أن ييسر الوزع الكامل لتلك القوات إيصال المساعدة الإنسانية دون عائق إلى شعب الصومال الذي هو في أمس الحاجة إليها. وأود أن أنوه في هذا الصدد بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه وكالات الإغاثة الآيرلندية في الصومال؛ إذ إنها لا تزال في طليعة الذين يصلون إلى المحتاجين للمساعدة والذين يعملون على إنقاذ تلك الأرواح الغالية، ومن ثم فإنها جديرة بكل ثناء، وينبغي المثابرة على تشجيعها ودعمها فيما تضطلع به من أعمال إنسانية.

وتفضلوا، سيادة وزير الخارجية، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٢٨

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة إلى المدير العام لمنظمة إنقاذ الطفولة (لندن) من الأمين العام تتعلق بضرورة إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

عزيزي السيد هينتون،

أود أن أؤكد لكم أن الحالة في الصومال كانت، وما زالت، مصدر قلق عميق لي، خلال توليّ لمسؤولياتي السابقة والآن بصفتي الحالية كأمين عام للأمم المتحدة.

وقد وجهت الانتباه مرارا في بياناتي وتقاريري، بما فيها تلك المقدمة إلى مجلس الأمن، إلى مأساة الصومال. وبعد، فإني أوافق على أن هناك حاجة ملحة لتحسين التنسيق وزيادة جهود الإغاثة الدولية زيادة كبيرة إذا ما أريد تجنب حدوث كارثة أكبر في الصومال. وسيتطلب ذلك استجابة مكثفة وابتكارية من جانب منظومة الأمم المتحدة، ودعما والتزاما من جانب جميع الشركاء في هذا الجهد.

وينبغي إدراك أن ما يعوق بشكل خطير جهود الإغاثة الدولية في الصومال هو الحرب الأهلية الوحشية المستعرة في ذلك البلد منذ أواخر عام ١٩٩٠. ولم يسلم موظفو الأنشطة والإغاثة الإنسانية من هذا العنف. وللأسف، فإنه بينما يحال بيننا وبين توفير إمدادات الأغذية للشعب الصومالي يستمر إمداد مختلف العشائر وزعماء الأطراف المتحاربة في الصومال بالأسلحة دون توقف.

ويظل عدم توافر الأمن عقبة كأداء. فحوادث نهب إمدادات الإغاثة بصورة متكررة للغاية، واستمرار مضايقة موظفي الإغاثة الإنسانية الدولية بل وقتلهم أفضت إلى إضعاف الروح المعنوية لموظفي الإغاثة والدعم المقدم من المانحين.

ويتعين على الأمم المتحدة في كفالتها للأمن أن تسترشد بمبدأ الموافقة الذي تناولتموه في رسالتكم. ومع ذلك فما زال الخبراء منقسمين حول هذه المسألة. وقد تلقيت رسائل عديدة من موظفي الإغاثة ومن المنظمات غير الحكومية يصرون فيها على أن وزع قوات سيعرض أمنهم للخطر، في حين يدعو آخرون إلى إرسال قوات أمن إلى الصومال على الفور. وقد قبل مجلس الأمن الآن اقتراحي الداعي إلى زيادة عدد أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة في الصومال إلى ٣ ٠٠٠ فرد سيتم وزعهم في إطار المبادئ المعمول بها المنظمة لعمليات الأمم المتحدة. وأنا على يقين من أن ذلك سيوفر قدرا من الحماية يمكن الأمم المتحدة من زيادة أنشطتها الإنسانية في الصومال زيادة كبيرة.

وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية، وكثير من المنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة حتى في هذه الأحوال الصعبة، وإن كان ذلك مع حدوث حالات توقف عندما تحول ظروف الأمن دون الاضطلاع حتى بأنشطة بسيطة. أما الآن وبعد أن أصبحت منظمات الأمم المتحدة الإنسانية على استعداد لزيادة إمداداتها إلى الصومال زيادة كبيرة فهي تحتاج إلى الدعم من شركائها التقليديين، أي مجتمع المنظمات غير الحكومية، من أجل توزيع الأغذية. وأنا على ثقة من أن هذا الدعم سيقدم.

وأنا أتفق معكم أيضا على أن التنسيق والقيادة أمران بالغا الأهمية. وقد سلمت الجمعية العامة بذلك تماما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عندما اتخذت القرار ١٨٢/٤٦ الذي أسفر عن إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية في آذار/ مارس من هذا العام. ويعترف هذا القرار بالفرق بين التنسيق والقدرة التشغيلية. فالولايات التشغيلية لمختلف منظمات الأمم المتحدة معروفة تماما. ومع ذلك، فإنه في ميدان حافل بعدد كبير جدا من العناصر الفاعلة المختلفة، التي تعمل في أغلب الأحيان مستقلة عن منظومة الأمم المتحدة، يكون الاعتراف بعدم إمكان منظمة وحيدة تستجيب بمفردها استجابة فعالة لحالات الطوارئ المعقدة (كما في الصومال) هو السبيل إلى التنسيق الفعال من جانب الإدارة الجديدة في حالة الأزمات. وقد اضطلع بالفعل بأعمال كثيرة جدا لإرساء الأساس لقدرة التنسيق المركزي هذه داخل منظومة الأمم المتحدة، وبتحديد أكثر، لإنشاء آلية تنسيق في الصومال.

وكما تعلمون بالفعل، قام السيد إلياسون وكيل الأمين العام بزيارة الصومال في أوائل هذا الشهر. وصحبه السيد جيمس غرانت المدير التنفيذي لليونيسيف ومسؤولون كبار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وخلال هذه البعثة، قام السيد إلياسون، بالتشاور مع ممثلي الخاص، السفير سحنون، بتوحيد ترتيبات التنسيق الشاملة من أجل تسليم المساعدات الإنسانية في أنحاء البلد. واتفقت البعثة أيضا على برنامج عمل معجل مدته ١٠٠ يوم ليس فقط لتلبية احتياجات الطوارئ ولكن أيضا لاتخاذ إجراءات بشأن التعبئة والتعمير في قطاعات حيوية مثل الماء والكهرباء والرعاية الصحية والزراعة، وبشأن إعادة إنشاء الهياكل المؤسسية.

إن التعاون والتنسيق مع مجتمع المنظمات غير الحكومية ضروري لنجاح أي عملية إغاثة إنسانية كبيرة. وأنا أعلم أن صندوق إنقاذ الطفولة يقوم بدور نشط في الصومال، وأن بوسعنا الاعتماد على التزامكم بتعزيز ذلك الدور تعزيزا كبيرا، وبخاصة في إطار توزيع الأغذية على المستوى الثاني والثالث. وسيواصل السيد إلياسون وكيل الأمين العام اتخاذ التدابير لتعزيز الروابط المؤسسية بين الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية في الميدان.

وآمل أن يكون بوسعنا أن نحقق معا نجاح هذه العملية.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٢٩

برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال (مقتطف)، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أولا - موجز تنفيذي

إن ما يقرب من مليون صومالي على شفا الموت جوعا ومرضا، وقد يموت ملايين غيرهم إذا لم تصل إليهم مساعدات عاجلة. وعلاوة على ذلك قد يضطر مئات الآلاف من الصوماليين إلى الانضمام إلى المليون لاجئ صومالي الذين سبق أن لاذوا بالفرار. ويوجز برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال التدابير ذات الأولوية الفورية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأشد إلحاحا من أجل مواجهة ما أصبح بالفعل إحدى أسوأ الكوارث التي تعيها الذاكرة الحية.

وللتعجيل بجهود الإغاثة اللازمة بصورة ملحة ولتمهيد السبيل لانتعاش المجتمع الصومالي في نهاية الأمر، اتفقت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على اتخاذ تدابير فورية في إطار برنامج الـ ١٠٠ يوم هذا. وهذه الخطة تتضمن ثمانية مكونات رئيسية، هي:

'١' تقديم كميات ضخمة من المعونة الغذائية؛

'٢' توسيع نطاق التغذية التكميلية بهمة شديدة؛

'٣' تقديم الخدمات الصحية الأساسية وشن حملة تحصين جماهيرية ضد الحصبة؛

'٤' توفير المياه النقية ومرافق التصحاح والصحة العامة على وجه الاستعجال؛

'٥' توفير مواد المأوى، بما في ذلك البطانيات والملابس؛

'٦' توريد البذور والأدوات واللقاحات الحيوانية مع المؤن الغذائية في وقت واحد؛

'٧' الحيلولة دون حدوث تدفقات أخرى من اللاجئين وتشجيع البرامج المتعلقة بالعائدين إلى الوطن؛

'٨' بناء المؤسسات وإصلاح المجتمع المدني وإنعاشه.

ومن الضروري توافر قدر كاف من الأمن لتنفيذ البرنامج المعجل. وسوف يجري وزع قوات الأمن التابعة للأمم المتحدة للمساعدة على كفالة توزيع سلع الإغاثة الإنسانية في أمان من الموانئ إلى نقاط التوزيع. وتستكشف بهمة الطرق الكفيلة بإشراك قوات الأمن في حراسة وحماية قوافل الإغاثة وهي في طريقها إلى الجهات التي تقصدها وفي مواقع توزيع الأغذية.

والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى شركائها من المنظمات غير الحكومية التي تنفذ برامج كثيرة تابعة لوكالات الأمم المتحدة سوف يتألف مما يلي:

'١' حماية العاملين في مجال الإغاثة وحماية الإمدادات؛

'٢' المفاوضات؛

'٣' الدعم السوقي؛

'٤' توفير التمويل والموارد العينية للشركاء المنفذين؛

'٥' توفير شبكة اتصالات على نطاق المنظومة.

وسوف تعزز وكالات الأمم المتحدة وجودها في الصومال.

وتلتزم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالمساعدة في بناء مجتمع مدني، وتعزيز القدرة المحلية، والعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

وتخضع عمليات الأمم المتحدة في الصومال لتنسيق عام من جانب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الصومال. وسيعمل منسق المساعدة الإنسانية، تحت مسؤولية الممثل الخاص وفي إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال، على إقامة تعاون عملي وثيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمعات المحلية. وسيقوم كبار الموظفين الميدانيين من عملية الأمم المتحدة في الصومال المتمركزين في مناطق العمليات الأربع برصد الأنشطة الإنسانية وتقديم تقارير عنها، كما سيقومون بتيسير العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المحلية عندما يطلب منهم ذلك. وستتخذ كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة ترتيبات محددة مع الشركاء المنفذين.

وسوف تتوقف الأنشطة العاجلة اللازمة لإنقاذ ملايين الأرواح، على النحو الموجز في برنامج الـ ١٠٠ يوم، على إيصال التبرعات المقدمة من مجموعة المانحين. ومع وجود آليات التنفيذ وزيادة الموظفين الموجودين في الموقع، من الضروري تمويل برنامج الـ ١٠٠ يوم المعجل الآن.

ثانيا - مقدمة

١ - لقد استمرت الأوضاع في أجزاء كثيرة من الصومال في التدهور على نحو مطرد على مدى الشهور الماضية. وفي ظل هذه الخلفية القاتمة من الاحتياجات العاجلة وتصاعد معدل الموتى جوعا ومرضا، ما زالت جهود الإغاثة تعوقها عمليات نهب إمدادات الإغاثة وتحويل مسارها. كما أن

بدء موسم الأمطار في كثير من الأماكن أدى إلى زيادة تفاقم وضع ميؤوس منه أصلا. وما لم يتم تعجيل برامج المساعدة الإنسانية، قد يموت ما يصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ صومالي قبل نهاية هذا العام.

٢ - والوضع في الصومال وضع فريد. إذ لا توجد حكومة عاملة. ودمرت إلى حد كبير أو توقفت عن العمل هياكل البلد الأساسية ونظم الإدارة والكهرباء والماء فيه، وكذلك الاتصالات. وما فتئ القتال بين العشائر وأفخاذ العشائر والفصائل مستمرا. وفي مناطق كثيرة انهار القانون والنظام. وما زال انتشار الأسلحة والعصابات يشكل تهديدا لحياة الصوماليين وللعاملين في مجال الإغاثة الدولية، علاوة على إعاقته لجهود الإغاثة إعاقة كبيرة.

٣ - وفي الوقت نفسه، ونتيجة لتدهور الوضع الأمني في الصومال الذي يزيده الجفاف سوءا، التمس نحو ٧٠٠ ٠٠٠ صومالي اللجوء في البلدان المجاورة وأصبح ٣٠٠ ٠٠٠ غيرهم منفيين في عدة مناطق من بينها اليمن والمملكة العربية السعودية وأوروبا وأمريكا الشمالية. وفي كينيا وحدها التمس ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ صومالي اللجوء في ثمانية مخيمات وثلاثة مراكز استقبال على الحدود خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. ويقال إن ما يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ آخرين قد استقروا تلقائيا في نيروبي وفي مدن الحدود والمدن الساحلية. وتشيع المشاكل الأمنية ويسود الجفاف في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين، مما يجعل من الصعب تقديم مساعدة كافية وتحسين الأوضاع في المخيمات.

٤ - وكجزء من جهد شامل لتحديد الطرائق التي تكفل التعجيل بجهود الإغاثة في الصومال، ترأس السيد يان إلياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات، تضم السيد جيمس غرانت، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أوفدت إلى الصومال خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وقد اجتمع فريق البعثة مع زعماء سياسيين وشيوخ عشائر شتى، ومع العاملين في مجال الإغاثة من المنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والأمم المتحدة. أما المنظمات التي تشترك في البعثة ولكن ليس لها وجود في الصومال فإنها ستعيد إنشاء مكاتبها. كما أن الوكالات الأخرى العاملة فعلا في الصومال وافقت على زيادة توسيع أنشطتها. وقد التزمت وكالات الأمم المتحدة جميعها بتقديم دعمها الكامل للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من تكثيف أنشطتها وتوسيع برامجها بحيث تمتد إلى المجالات التي تلزم فيها المساعدة على وجه الاستعجال. ووافقت البعثة على أن يكون البرنامج المعجل جزءا من عملية مستمرة تشمل مبدئيا مرحلة تستغرق ١٠٠ يوم.

٥ - وفي أعقاب البعثة تم تشكيل أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية، ووضعت مبادئ لتوفير إطار للأنشطة المعجلة. وفي هذا الصدد يجدر بالذكر أن هذه الوثيقة لا تحل محل برنامج الطوارئ الخاص المستكمل الذي تضمنه نداء القرن الأفريقي الصادر في تموز/ يوليه ١٩٩٢، بل إن القصد منها هو تزويد المانحين بفهم واضح للموارد اللازمة فورا للتمكين من تعجيل وتوسيع الأنشطة الجارية.

٦ - ومن الأمور ذات الأهمية الجوهرية لنجاح البرنامج المعجل وجهود الإغاثة في المستقبل التزام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بنظام يقوم على بذل جهود تعاونية وثيقة ومنتظمة في تقديم المساعدة الإنسانية. وهذه العملية ستوجهها فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تجتمع بصفة منتظمة. وسوف تقيّم فرقة العمل هذه تنفيذ خطة الـ ١٠٠ يوم. وتنظّم تقييمات للاحتياجات، وتخطط أنشطة الإغاثة والإنعاش في المستقبل. واستنادا إلى مناقشات أولية، انبثق تقسيم واضح للعمل بين المنظمات غير الحكومية والوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة. والتعاون والتنسيق أساسيان في كل مرحلة من العملية، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

٧ - وتعي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وعيا كاملا، عند وضعها لبرنامج المساعدة المعجلة، الحاجة إلى إعادة إنشاء المؤسسات المحلية والقدرة الوطنية. ومن المنطلقات الأساسية أن البرنامج المعجل والأنشطة اللاحقة له سوف تستخدم وتعزز، حيثما أمكن، قدرات الجماعات المحلية التي تشارك في المساعدة الإنسانية.

٨ - وما زال الأمن والقدرة على تقديم معونة غذائية كافية لمن هم في حاجة إليها هما العاملان الرئيسيان في البرنامج المعجل الوارد بالتفصيل في هذه الوثيقة. وليس من الممكن أن يؤكد بما فيه الكفاية أن الأوضاع الحالية لو سمح لها بأن تستمر لتعذر توزيع إمدادات كافية من المؤن الغذائية على الناس الذين هم في حاجة إليها. أما فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، فمن الجدير بالذكر أن مختلف الزعماء السياسيين قد أبدوا تأييدهم للبرنامج المعجل. وهذا يتضمن إمكانية الوصول في حرية وأمان من أجل إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. ودعما للبرنامج الإنساني سيجري وزع قوات الأمن التابعة للأمم المتحدة لتحسين عمليات الإقلاع من الموانئ إلى المدن وإلى المناطق الداخلية. وتستكشف بهمة الطرائق التي تكفل إشراك قوات الأمن في حراسة وحماية قوافل الإغاثة وهي في طريقها إلى الجهات التي تقصدها وفي مواقع توزيع الأغذية.

٩ - وهذه الوثيقة تأخذ في الاعتبار الأنشطة السابقة والحالية للجنة الصليب الأحمر الدولية وكذلك عملياتها في المستقبل كما هو منصوص عليها في خطة العمل للصومال المشتركة بين لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي. بيد أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ستقوم، وفقا لولايتها المحددة، بعمليات مستقلة وستواصل اتصالاتها مع الأطراف والمانحين والجمهور. وستبقي لجنة الصليب الأحمر الدولية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على التشاور

الوثيق بينهما تعزيزا لتكامل عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

ثالثا - التوجه الرئيسي للبرنامج المعجل

١٠ - إن الهدف العام لبرنامج الـ ١٠٠ يوم المعجل هو إنقاذ أرواح مـا يربـو على مليون شخص معرضين للخطر فورا بسبب الجوع والمرض. ويبرز البرنامج أيضا التدابير العاجلة اللازمة للحيلولة دون أن يلقى ملايين من الصوماليين الآخرين مصيرا مماثلا بسرعة. والعناصر الأساسية في هذا البرنامج المعجل هي ما يلي:

'١' تقديم كميات ضخمة من المعونة الغذائية؛

'٢' توسيع نطاق التغذية التكميلية بهمة شديدة؛

'٣' تقديم الخدمـات الصـحية وشـن حملـة تحصين جماهيرية ضد الحصبة؛

'٤' توفير الميـاه النقية ومرافق التصحـاح والصحة العامة؛

'٥' توفيـر مـواد المـأوى، بما في ذلـك البطانيات والملابس؛

'٦' تقديـم البـذور والأدوات واللقاحات الحيوانية مع المؤن الغذائية؛

'٧' الحيلولة دون حدوث تدفقات أخرى من اللاجئين وتشجيع العودة إلى الوطن؛

'٨' تعزيـز المجتمـع المدني الصومالي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

الوثيقة ٣٠

بيان لرئيس مجلس الأمن يعلن فيه أن الأشخاص الذين يعوقون عملية الأمم المتحدة في الصومال ستقع عليهم مسؤولية تفاقم كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل بالفعل

S/24674، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

استمع مجلس الأمن اليوم إلى رسالة مقدمة من السيد سحنون، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال. وبهذه المناسبة، أكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم الكامل للإجراء الذي اتخذه الأمين العام ومقرره الخاص. وقد أعربوا أيضا عن أملهم في أن يستجاب للنداء الذي تم توجيهه في جنيف من أجل زيادة المساعدة الإنسانية للصومال.

وأعـرب أعضاء مجلـس الأمـن عـن قلقهم الشـديد إزاء المعلومات التي أبلغها السيد سحنون إليهم، وبوجه خاص المعلومات المتعلقة بالصعوبات التي يصادفها في إيصال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري وزع أفراد القوات المسلحة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بسرعة. ويرى أعضاء مجلس الأمن أن الذين قد يعرقلون وزع عملية الأمم المتحدة في الصومال سوف يتحملون مسؤولية تصعيد خطورة كارثة إنسانية ليس لها مثيل بالفعل.

الوثيقة ٣١

تقرير الأمين العام عن المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

A/47/553، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٧٦/٤٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، المتعلق بتقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال، قررت الجمعية العامـة، فـي جملة أمور، ما يلي:

(أ) أن تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تواصل تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال، مع مراعاة البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار وشؤون الوصاية أمام اللجنة

الثانية للجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ بشأن البرنامج الخاص للطوارئ في القرن الأفريقي (انظر A/C.2/46/SR.26)؛

(ب) أن تحث الوكالات المتخصصة المعنية والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أن تستأنف بأسرع ما يمكن برامج مساعداتها في مجالات اختصاص كل منها لتخفيف معاناة كل السكان المتضررين في المناطق التي يمكن الوصول إليها؛

(ج) أن تناشد جميع الأطراف المعنية أن تنهي الأعمال العدائية وأن تشارك في عملية مصالحة وطنية تفضي إلى إعادة السلام والنظام والاستقرار كما تسهل جهود الإغاثة والإصلاح؛

(د) أن تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الإنسانية الدولية للصومال؛

(هـ) أن تطلب إلى الأمين العام، في ضوء الحالة الحرجة السائدة في الصومال، أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - أودت أربع سنوات من الحرب الأهلية، بعد سنوات من الإهمال وغياب الاستثمار في التنمية البشرية، والخدمات الأساسية، والهياكل الأساسية، بالصومال إلى الدمار. وتحولت مدن رئيسية في شمال الصومال إلى أنقاض، ودمرت المنازل والمباني العامة، والاتصالات، وشبكات المياه، وأصبح القطاع الصحي غير الكافي بالفعل عاجزا عن توفير حتى مجرد أبسط الخدمات الأساسية. ومن المقدر أن ٦٠ في المائة على الأقل من الهياكل الأساسية للبلد قد دمرت، وأن ٨٠ في المائة من مجموع الخدمات الاجتماعية قد أصبحت معطلة. وأصيب الإنتاج الزراعي وتجارة المواشي الحيوية بالنسبة للصومال بالشلل وينشأ جيل كامل من الأطفال الصوماليين دون إمكانية الحصول على التعليم.

٣ - وخلال الأشهر الـ ٢٢ التي انقضت منذ الإطاحة بالرئيس سياد بري، استمرت الحالة في التدهور في معظم أنحاء البلد. وعلى نحو ما تنبئ به في أوائل عام ١٩٩٢، هناك ما يقرب من ٤,٥ من ملايين الناس تتهددهم حالات سوء التغذية الحادة والأمراض المتصلة بسوء التغذية. ومن بين هؤلاء، هناك ما لا يقل عن ١,٥ من ملايين الأرواح يحدق بهم الخطر، ويقدر أن ٠٠٠ ٣٠٠ شخص قد ماتوا بالفعل منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

٤ - وطوال الفترة التي يشملها هذا التقرير، لم تكن هناك حكومة عاملة في معظم أنحاء البلد. ويسود البلد عدم الاستقرار السياسي، ويكثر العنف فيما بين العشائر وداخلها. وأقحم الصراع على السلطة المدن الصغيرة والكبيرة في كابوس من انعدام الأمن، أدى بدوره إلى إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها ويهدد بصورة متزايدة رفاه العاملين في مجال الإغاثة.

٥ - ونظرا لمزيج من تدهور الوضع الأمني والجفاف، التمس نحو ٠٠٠ ٧٠٠ من الصوماليين اللجوء في البلدان المجاورة وهناك ٠٠٠ ٣٠٠ آخرون مبعدون يعيشون في اليمن والمملكة العربية السعودية وأوروبا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى. ويوجد في كينيا وحدها، ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ من الصوماليين اللاجئين خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية.

٦ - ورغم أن الحالة في معظم أوقات السنة على حافة الفوضى، احتفظت مجموعة من المنظمات غير الحكومية تتسم بالعزم والتصميم ولجنة الصليب الأحمر الدولية بوجود مستمر في مقديشو وهرغيسا أساسا خلال هذه الأوقات العصيبة. وقد أخلت وكالات الأمم المتحدة العاصمة رسميا بحلول أيلول/ سبتمبر ١٩٩١. إلا أن الأمين العام أعطى اليونيسيف، التي كانت تعمل في شمال الصومال، استثناء لم يسبق أن أعطي مثله لإعادة إنشاء وجودها في مقديشو في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. واستأنف برنامج الأغذية العالمي عملياته في البلد في آذار/ مارس من السنة التالية.

٧ - وقد استمرت جهود الإغاثة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف تصادف عقبات خطيرة طوال معظم أوقات السنة. وتعرضت عمليات تسليم المساعدة الإنسانية للسلب والنهب على نطاق واسع، ويرزح العاملون في مجال الإغاثة في ظل أوضاع خطيرة للغاية. ووسط هذه الفوضى، عرضت أيضا مئات كثيرة من الأطباء الصوماليين وعدد من المنظمات غير الحكومية والأفرقة المجتمعية المحلية أنفسها للخطر في محاولاتها لمساعدة الناس. وعلى مدى الأشهر، أسفر الانهيار الأساسي في القانون والنظام عن وفاة كثير من موظفي الإغاثة المحليين والمغتربين.

ثالثا - أثر الأزمة

٨ - أحدثت الأزمة التي أصابت الصومال خسائرها بطرق شتى وفي أوقات مختلفة في جميع أنحاء البلد.

مقديشو

٩ - خلال النصف الأول من السنة، وجه قسط كبير جدا من الاهتمام إلى العاصمة، مقديشو، حيث أسفر القتال بين فصيلة الرئيس المؤقت علي مهدي محمد وفصيلة اللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد، عن وفاة أو إصابة نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص. وبحلول آذار/ مارس، أفادت الأنباء بأن ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص لم تتح لهم أية فرصة تقريبا للحصول على الخدمات الأساسية. وبعد شهرين ارتفع هذا الرقم إلى ٧٠٠ ٠٠٠ شخص.

١٠ - وبالرغم من أن بعض التجار قد جلبوا بعض الإمدادات الغذائية إلى مقديشو، فإن أسعار السوق كانت باهظة وتتجاوز إمكانية معظم السكان. وقد توقفت عمليات توزيع الأغذية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، نهب ٧ ٠٠٠ طن متري من الأغذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت مخزنة في ميناء مقديشو. وحاول البرنامج توصيل أغذية أخرى في آذار/ مارس، ولكن تعين وقف إيصال الأغذية في أعقاب هجوم وقع على سفينة تابعة للبرنامج في ٤ آذار/ مارس خارج ميناء مقديشو.

١١ - ومع بدء تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة في العاصمة في ٣ آذار/ مارس، أخذت فرص تقديم مساعدات الإغاثة في التحسن تدريجيا. وفي أيار/ مايو، أسفرت مفاوضات مطولة وصعبة بين الأمم المتحدة وممثلي الفصيلتين التابعتين للمؤتمر الصومالي المتحد عن حدوث فرجة تقدم رئيسية بإعادة افتتاح ميناء مقديشو أمام سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وبالرغم من أن عمليات إيصال مواد الإغاثة الغذائية وغير الغذائية محفوفة دائما بالمخاطر، فإن إمكانية إيصال هذه المواد عن طريق برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية إلى شمال وجنوب مقديشو قد تحسنت إلى حد كبير بحلول حزيران/ يونيه. إلا أن الحاجة إلى ضمان تدفق مساعدات الإغاثة بصورة مستمرة إلى المدينة وضواحيها ما زال أمرا بالغ الأهمية.

المنطقة الوسطى

١٢ - وسعت المنطقة الوسطى ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين بحلول نيسان/ أبريل ١٩٩٢. وكان قرابة ١٢٠ ٠٠٠ شخص ممن فروا من مقديشو يعيشون في أحوال غير مستقرة حول ميناء مركا الساحلي الصغير جنوب العاصمة. وقد تعطل إيصال أغذية الإغاثة بسبب العصابات المسلحة الموجودة في مقديشو، وذلك رغم أن منظمة غير حكومية محلية استطاعت أن تساعد نحو ٣٠٠ ١ من الضعفاء بصفة منتظمة. وحاولت لجنة الصليب الأحمر الدولية تزويد السكان المشردين في المنطقة بإمدادات جلبت إلى الشاطئ بقوارب صغيرة.

١٣ - أما منطقة بلد وين، التي تقع بين البيئة النهرية لنهر شبيليه والمناطق الأكثر جفافا الواقعة إلى الشمال، فقد أصبحت أيضا بسرعة مركزا لتجمع أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين. وأصبحت بلد وين، وهي عاصمة منطقة هيرن، نقطة تجمع لعشرات الآلاف من الناس الذين يبحثون عن مساعدات الإغاثة القادمة من باكول وباي، وحتى من مقديشو البعيدة. وقد وفرت لجنة الصليب الأحمر الدولية مساعدات عن طريق عملية نقل جوي واسعة النطاق، بينما اضطلعت المنظمات غير الحكومية ببرامج الرعاية الطبية والتغذية التكميلية وبرامج رعاية صحة الأم والطفل.

جنوب غرب الصومال

١٤ - استخدمت منطقتا غيدو وباي في الجنوب الغربي كنقطة عبور لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يعبرون إلى كينيا. وهاتان المنطقتان كانتا أيضا ساحة رئيسية للمعارك بين قوات السيد سياد بري واللواء عيديد، واتضح أن إمكانية توفير المساعدة الإنسانية كانت صعبة للغاية. ومع زيادة إمكانية الوصول إلى هاتين المنطقتين قرب منتصف السنة، بدأ اتضاح الحجم الكامل للمأساة التي أخذت في الظهور بسبب الجفاف والنزاع المدني.

١٥ - وفي منطقة باي، أصبحت بيضوا أيضا، وهي إحدى المناطق المتضررة إلى أسوأ حد من ناحية النهب، أحد الرموز الأولى للمأساة الإنسانية الواسعة النطاق التي حلت بالسكان الريفيين في الصومال. وكثيرا ما كان يصعب الوصول إلى المنطقة، وأصبحت عمليات النقل الجوي لأغراض الإغاثة وسيلة أساسية للإيصال. وتواصل اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي وطائفة عريضة من المنظمات غير الحكومية توسيع نطاق أنشطتها في بيضوا وفي المناطق الريفية المتاخمة للمدينة على حد سواء. وبالمثل، أصبحت حدور، في منطقة غيدو، وبارضيره في منطقة جوبا الوسطى، مركزين رئيسيين للنازحين في محاولة يائسة للبحث عن الأغذية، والمساعدة الطبية الأساسية والمأوى.

جنوب شرق الصومال

١٦ - وفي منطقة جوبا السفلى، كانت بلدة كيسمايو واحدة من آخر المدن الصومالية التي عانت من الدمار في المعارك الدائرة بين الفصائل المتنازعة ولم تصبح خاضعة لسيطرة التحالف الوطني الصومالي إلا في نهاية الأمر في ١٥ أيار/ مايو. ويقدر عدد سكان المدينة بـ ١٦٠ ٠٠٠ نسمة، بما في ذلك النازحون. وفي شهر آب/ أغسطس، بلغ عدد المعسكرات ٤٠ معسكرا تضم ما مجموعه ٥٠ ٠٠٠ نازح. ويعتبر الميناء أساسيا لعمليات إيصال المساعدة للمناطق الداخلية ولكن الأمن في الميناء لم يكن مؤكدا في كثير من الأحيان.

١٧ - وشهدت منطقة جوبا السفلى أيضا حشودا من مئات الآلاف من النازحين قريبا من حدود كينيا. وقد أثار هذا

التدفق الكامن من اللاجئين مخاوف شديدة لدى حكومة كينيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك بصفة خاصة في ضوء الأعداد الكبيرة من الصوماليين الذين التمسوا بالفعل اللجوء إلى كينيا.

شمال غرب الصومال

١٨ - عانى الشمال الغربي معاناة قاسية أثناء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠. أما مدينته الرئيسية، هرغيسا، التي كانت ذات يوم موطنا لأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة فقد هجرها السكان بالفعل، وفر معظمهم إلى معسكرات اللاجئين في جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا. وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم قد عادوا الآن إلى المدينة، فقد لحق الدمار بحوالي ٨٥ في المائة من المساكن والمباني العامة. وقضي بالفعل على خدمات الرعاية الصحية، وشبكات المياه، والمدارس والمرافق الصحية، فضلا عن شبكات الاتصالات والنظم المصرفية في جميع أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مئات الآلاف من الألغام البرية تشكل خطرا رئيسيا على أرواح الصوماليين فضلا عن عمال الإغاثة.

١٩ - وطوال معظم عام ١٩٩١، ظل الشمال الغربي مستقرا نسبيا. بيد أن الكثيرين يرون أن استمرار الاستقرار يتوقف على التدفق الواسع النطاق لمساعدات الإصلاح، وخاصة لتلبية الاحتياجات الضرورية للهياكل الأساسية والمؤسسات. ولم تأت تلك المساعدة، بالرغم من النداءات المتكررة، وانعكس ما ترتب على ذلك من فقدان انتعاش المؤسسات والهياكل الأساسية في حدوث زيادة سريعة في المنازعات فيما بين العشائر، وحوادث السرقة والنهب منذ الشهور الأولى من عام ١٩٩٢.

شمال شرق الصومال

٢٠ - على الرغم من أن حالة الأمن في معظم أنحاء الشمال الشرقي كانت مستقرة نسبيا في الشطر الأكبر من السنة، حدثت مصادمات بصورة دورية بين الحزب المسيطر، جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والجماعات الأخرى. وباغتيال أحد موظفي اليونيسيف في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ في بوساسو، رئي أن من الضروري سحب تواجد الأمم المتحدة. وحتى الآن، لا يوجد ممثل لأية منظمة دولية في المنطقة.

٢١ - بيد أن ميناء بوساسو ظل نشطا فيما يتعلق بالحركة التجارية حيث تفيد التقارير بأن سحب البضائع يصل إلى ٢٠ شاحنة في اليوم تقوم بنقل اللوازم إلى وسط الصومال، ومنطقة أوغادين في إثيوبيا وجنوبا إلى مقديشو.

٢٢ - وقد عانى شطر كبير من المنطقة من شدة الجفاف في عام ١٩٩١، وقلت المراعي بصورة خطيرة. وقد ترتب على ذلك آثار خطيرة بالنسبة للاقتصاد الذي يعتمد، إلى حد كبير، على المواشي. وبسبب سوء الحالة الصحية للمواشي والافتقار إلى الخدمات البيطرية، عانت أسواق التصدير معاناة شديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل كثير من عشرات الألوف من النازحين من مقديشو والمناطق الأخرى في الجنوب عبئا خطيرا على الاقتصاد الهش لمنطقة الشمال الشرقي.

رابعا - مبادرات الأمم المتحدة لأغراض الإغاثة الطارئة والإصلاح

٢٣ - في آذار/ مارس ١٩٩٢، عقب سلسلة من الاجتماعات التي عقدت في مقديشو ونيويورك، تفاوضت الأمم المتحدة بنجاح على وقف إطلاق النار بين الفصيلتين التابعتين للمؤتمر الصومالي المتحد اللتين تتنازعان على مقديشو. وتوطد وقف إطلاق النار منذئذ بالرغم من حالات الخرق الدورية، مما مكن المساعدة الإنسانية من الوصول إلى جانبي المدينة المقسمة. وزاد تعزيز الوصول إلى المدينة عندما تمكنت اليونيسيف، أثناء اضطلاعها بعملية إنقاذ مثيرة لموظف حوصر بين النيران المتبادلة، من نقل قافلة عبر الخطوط الأمامية بين جنوب مقديشو وشمالها. وفي أيار/ مايو، تفاوضت الأمم المتحدة وأقامت طريقا حيويا على طول الشاطئ للقوافل التي تأتي من الشمال إلى الميناء لنقل الأغذية. والآن تعبر أعداد كبيرة من الأشخاص من شمال مقديشو وجنوبها على حد سواء الخطوط الأمامية يوميا باستخدام الممرات المقامة.

٢٤ - وفي ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٢، قام الأمين العام، إدراكا منه للحاجة الماسة إلى تنسيق جميع جوانب إيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال، بتعيين منسق للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال.

٢٥ - ووافق مجلس الأمن، في قراره ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، على وزع وحدة من ٥٠ مراقبا لرصد وقف إطلاق النار في مقديشو؛ ووافق من حيث المبدأ على وزع قوة أمن من ٥٠٠ فرد لحماية موظفي ولوازم الإغاثة؛ وأقر خطة عمل لتقديم مساعدة إنسانية عاجلة مدتها ٩٠ يوما للصومال اقترحتها البعثة التقنية التي زارت البلد في أوائل الشهر. وتم نقل هذه العناصر الثلاثة تحت رعاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. وعين ممثل خاص للأمين العام لتقديم التوجيه العام لأنشطة الأمم المتحدة في البلد والمساعدة في تعزيز السلم والمصالحة الوطنية. وجرى وزع المراقبين العسكريين البالغ عددهم ٥٠ مراقبا في تموز/ يوليه - آب/ أغسطس ١٩٩٢. ووصلت قوة الأمن البالغ عددها ٥٠٠ فرد إلى مقديشو أثناء شهر أيلول/ سبتمبر.

٢٦ - ولضمان عدم الزج بتوزيع المساعدة الغوثية في العاصمة في المنازعات المستمرة بين الفصيلتين المتنازعتين التابعتين للمؤتمر الصومالي المتحد، حصلت البعثة التقنية على موافقة الطرفين على قيام لجنة مشتركة لمساعدات الإغاثة، تحت إشراف الأمم المتحدة، بتحديد المخصصات المرسلة من ميناء مقديشو. ومنذ ذلك الحين أصبحت اللجنة أداة مفيدة في تقرير الأنصبة، والإشراف على عملية الإغاثة ورصدها، بالرغم من وجود مخاوف متزايدة من أن تصبح عائقا أمام سرعة توفير المساعدة خارج العاصمة.

٢٧ - وقام فريق تقني تابع للأمم المتحدة بزيارة الصومال في الفترة من ٦ إلى ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٢ لدراسة وسائل توسيع نطاق عملية الأمم المتحدة في الصومال وزيادة فعاليتها. واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها الفريق التقني، أوصى الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/24480 و Add.1) بما يلي:

(أ) زيادة عمليات النقل الجوي التي يشترك فيها بصورة نشطة بالفعل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية، زيادة كبيرة؛

(ب) إنشاء "منطقة وقائية" على الحدود بين كينيا والصومال لحماية عمليات إيصال الأغذية والبذور وذلك في محاولة للحد من تحركات السكان بسبب المجاعة؛

(ج) وزع أربع وحدات أمن إضافية يصل قوام كل منها إلى ٧٥٠ فردا في مختلف أنحاء البلد، رهنا بموافقة الأطراف المعنية؛

(د) إنشاء مقار في أربع مناطق لعملية الأمم المتحدة في الصومال، يرأس كلا منها موظف مدني، بوصفها الأساس التشغيلي لنهج شامل إزاء المشكلة الصومالية. وسيتناول هذا النهج الإغاثة الإنسانية والإنعاش، ووقف الأعمال العدائية، والأمن، وعملية السلام والمصالحة الوطنية في إطار موحد.

٢٨ - وأقر مجلس الأمن، في قراره ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، هذه الاقتراحات ودعا جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال إلى أن تتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام في الجهود التي يبذلها. وكان المجلس قد أكد سابقا، في قراره ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ أنه، في حالة فقدان تعاون الأطراف في وزع موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة لا تستبعد اتخاذ إجراءات أخرى لتأمين إيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال.

٢٩ - وكجزء من جهد شامل لتحديد طرق التعجيل في أنشطة الإغاثة الإنسانية، ترأس وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات إلى الصومال في الفترة بين ١٠ و ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وقد صحبه المدير التنفيذي لليونيسيف وعدد من كبار موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية. واجتمع فريق البعثة بمختلف الزعماء السياسيين وشيوخ العشائر، وبعمال الإغاثة التابعين للمنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والأمم المتحدة. وكان من النتائج الرئيسية التي انتهت إليها البعثة اتخاذ قرار بوضع برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الصومال، للفترة حتى نهاية عام ١٩٩٢.

٣٠ - وقد تم وضع صيغة برنامج الـ ١٠٠ يوم وتنقيحها عبر عملية تعاونية شملت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات الأخرى ذات الصلة. ويحدد البرنامج الإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها قبل نهاية عام ١٩٩٢ بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية التي هي على أقصى درجة من الاستعجال في الصومال. كما يحدد الآليات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، والعقبات المتوقعة والطرق التي يمكن بواسطتها التغلب على هذه العقبات.

٣١ - وجرى استعراض برنامج الـ ١٠٠ يوم في اجتماع تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، الذي عقد في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ برئاسة الممثل الخاص للأمين العام إلى الصومال. وكان من بين الحضور في الاجتماع، الذي عكس اشتداد القلق الدولي بشأن الصومال، أكثر من ٣٥٠ ممثلا من ٨٩ بلدا، و ١٥ منظمة غير حكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، و ٥ منظمات حكومية دولية و ١٥ مؤسسة ووكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وتتضمن الإجراءات ذات الأولوية في برنامج الـ ١٠٠ يوم ثمانية عناصر أساسية:

(أ) تقديم كميات ضخمة من المعونة الغذائية؛

(ب) توسيع نطاق التغذية التكميلية؛

(ج) تقديم الخدمات الصحية الأساسية وشن حملة تحصين جماهيرية؛

(د) التوفير العاجل للمياه النقية والمرافق الصحية والصحة العامة؛

(هـ) توفير مواد المأوى، بما في ذلك البطانيات والملابس؛

(و) إيصال البذور والأدوات واللقاحات الحيوانية مع المؤن الغذائية في وقت واحد؛

(ز) الحيلولة دون حدوث تدفقات أخرى من اللاجئين والمشردين ووضع برامج للعائدين إلى الوطن؛

(ح) تشجيع إعادة بناء المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والانتعاش والإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٣ - وتقتضي الضرورة توفير موارد تصل إلى ٨٣ مليونا من الدولارات لتنفيذ برنامج الـ ١٠٠ يوم. وبينما أعربت جميع الجهات المانحة الرئيسية، في الواقع، عن دعمها القوي للبرنامج، فقد أشار معظمها إلى أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت كي تستعرضه وتجيب عليه. ومع هذا، فقد برهنت دول كثيرة عن تضامنها مع محنة الشعب الصومالي بالتعهد بتقديم ضروب من المساعدات واسعة النطاق. وعرضت بعض الحكومات معونة دعم إضافية، بينما تعهدت جهات أخرى بالتبرع بأغذية وبمبالغ نقدية وبأغذية تكميلية وبأدوية. وجرى تشجيع الجهات المانحة على تحويل تعهداتها بالتبرع إلى مساهمات فعلية بكل السرعة الواجبة وإيلاء اهتمام خاص للقطاعات غير الغذائية التي جرت

العادة على أن تكون استجابة الجهات المانحة فيها، في معظم جهود الإغاثة، أضعف.

٣٤ - وفي أثناء اجتماع جنيف تم الوصول إلى عدد من الاستنتاجات التي تتصل بتنفيذ برنامج الـ ١٠٠ يوم وبالجهود الإنسانية التي ستليه، على حد سواء.

٣٥ - واتفق الجميع على أن انعدام الأمن ما زال سببا في احتياجات إنسانية ضخمة وأنه يمثل العقبة الرئيسية أمام تقديم المعونة الإنسانية. وجرى الإعراب عن دعم قوي لوزع أفراد أمن تابعين للأمم المتحدة، فضلا عن وزع موظفين إضافيين لعملية الأمم المتحدة في الصومال لإجراء مزيد من المفاوضات المتعلقة بترتيبات الأمن في المواقع التي كانت جهود الإغاثة فيها قائمة. وكانت ثمة عوامل شجعت الأمم المتحدة وغيرها على المساعدة في عملية تعزيز ودعم عناصر الأمن المحلية تحت رعاية السلطات المحلية والزعماء التقليديين من ذوي المصداقية.

٣٦ - وتم الاتفاق في الاجتماع على أن إحلال السلم والأمن في الصومال يعتمد في النهاية على نجاح عملية للمصالحة الوطنية. وكان هناك دعم قوي لمواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأعرب الممثل الشخصي للأمين العام عن أمله في إمكان عقد مؤتمر لمناقشة مسائل سياسية من هذا القبيل تحضره مجموعة متنوعة من الزعماء الصوماليين المعنيين بحلول نهاية عام ١٩٩٢.

٣٧ - وفيما يتعلق بالسوقيات والتسليم يتطلب برنامج الـ ١٠٠ يوم توفير نحو ٥٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية شهريا، ينبغي نقلها إلى الصومال وتوزيعها فيه. ومن جانب الأمم المتحدة وبينما جرى الإعلان عن التبرع بأغذية كافية لبلوغ هذا الرقم المستهدف حاجة إلى أموال إضافية للنقل والتوزيع. وسيضطلع ببرامج لتحويل المعونة الغذائية إلى نقد، وخاصة بالنسبة للسلع ذات القيمة الأعلى عن طريق المبيعات للتجار الصوماليين. وسيولى اهتمام إضافي لتزويد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بإمدادات الوقود غير المعبأة التي تحتاج إليها عملياتها، والتي يمثل الأمن المشكلة الرئيسية بالنسبة لها.

٣٨ - وما فتئ التنسيق بين جهود الإغاثة يمثل شاغلا هاما. وقد استمع اجتماع جنيف إلى دعم قوي لإيجاد تقسيم واضح للمسؤولية فيما بين كل من وكالات الأمم المتحدة تحت الإدارة العامة لمكتب الممثل الخاص. وستبذل عملية الأمم المتحدة في الصومال جهودا لتحسين هذا التنسيق جزئيا عن طريق التعجيل بإيفاد الموظفين إلى كل من مقديشو والمناطق المعينة الأربع، ولا سيما إلى مكتب منسق المساعدة الإنسانية. أما الاقتراحات المتعلقة بتحسين تنسيق جهود الإغاثة التي يوجد مقرها في كينيا فستجري دراستها عن كثب.

٣٩ - ومن الواضح كل الوضوح أن المنظمات غير الحكومية تقوم بدور حاسم في تقديم المعونة الإنسانية إلى الصومال. وحث المشاركون في اجتماع جنيف عملية الأمم المتحدة في الصومال ووكالات الأمم المتحدة على تعزيز دعمها لأنشطة المنظمات غير الحكومية عن طريق ما يلي:

(أ) زيادة الجهود لحماية العاملين في مجال الإغاثة والإمدادات؛

(ب) إجراء المزيد من المفاوضات باسم المنظمات غير الحكومية مع مختلف الفصائل المتنازعة والزعماء السياسيين فيما يتعلق بالعقبات التي تعترض إيصال مواد الإغاثة؛

(ج) زيادة الدعم السوقي؛

(د) توفير التمويل والموارد العينية للشركاء المنفذين للمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) توفير شبكة اتصالات على نطاق المنظومة.

٤٠ - وبينما ينصب التركيز أساسا في برنامج الـ ١٠٠ يوم على احتياجات الإغاثة العاجلة، فإن كثيرا من المشاركين في اجتماع جنيف شددوا على أهمية الاضطلاع في الوقت ذاته بجهود الإصلاح. وينطبق هذا بصفة خاصة على أجزاء من شمال غرب وشمال شرق ووسط الصومال حيث توجد حاجة إلى هذه الجهود وحيث يمكن الاضطلاع بها عمليا على السواء. ومساعدة الصوماليين على إعادة بناء كل من البنية الأساسية المادية والبشرية ابتداء من شبكات المياه إلى المدارس وتوفير مدخلات رئيسية في مجالات من قبيل تحصين الحيوانات لن تتصدى للاحتياجات الإنسانية فحسب بل تعزز أيضا الاستقرار وتزيل الحاجة إلى بذل مزيد من جهود الإغاثة فيما بعد. وبينما يصعب التنبؤ بمسار الأحداث حتى عام ١٩٩٣، فمن المأمول أن يدرج في الجهود المبذولة بعد نهاية برنامج الـ ١٠٠ يوم عنصر أكبر من عناصر الإصلاح.

٤١ - ويعتمد تنفيذ برنامج الـ ١٠٠ يوم، فضلا عن الإجراءات التالية في عام ١٩٩٣، على تعاون جميع قطاعات المجتمع الصومالي تعاونا تاما. وفي هذا الصدد، اقترح الممثل الخاص عقد مؤتمر متابعة يعقد قرب نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ في أديس أبابا. وسيكون هذا مؤتمرا لوكالات المعونة والجهات المانحة والبلدان المعنية فضلا عن التجمعات الصومالية المعنية. وسيكون الهدف منه استعراض ترتيبات التنفيذ العملية بغية ضمان أن يتمتع برنامج الـ ١٠٠ يوم بالدعم الكامل من جانب جميع الأطراف المعنية.

٤٢ - وستستعرض خطط المساعدة الإنسانية للصومال في عام ١٩٩٣، في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر كجزء من الاستعراض العام للاحتياجات التي يشملها النداء المنقح لبرنامج الأمم المتحدة الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي.

خامسا - موجز التقدم المحرز

المعونة الغذائية

٤٣ - إن الجهتين الرئيسيتين اللتين توفران المعونة الغذائية هما برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر

الدولية اللذان ما زالا يتعاونان منذ حزيران/ يونيه ١٩٩١ تعاونا وثيقا في عملية إدارة مساعدات الإغاثة المقدمة إلى المناطق المستهدفة. وفي مطلع أيلول/ سبتمبر كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية قد جلبت ٠٠٠ ٨٣ طن من الأغذية إلى الصومال وكانت تعمل على إرسال حوالي ٠٠٠ ٢٠ طن شهريا. وجلب برنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ٥٠ طن وأعد ٠٠٠ ٣٠ طن أخرى تمهيدا لنقلها مع وجود ٠٠٠ ١٠٠ طن في الطريق. ومنذ ذلك الحين، خطط برنامج الأغذية العالمي لنقل ٠٠٠ ٣٣ طن إلى الصومال شهريا تعتمد سلامتها على حالة الأمن. وتفي الأرقام المستهدفة لبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية معا بالاحتياجات الغذائية لثلاثة ملايين شخص.

٤٤ - وعلى الصعيد الثنائي، أرسلت الحكومتان السعودية والفرنسية سفنا تحمل سلع إغاثة إلى ميناء مقديشو. ووفرت منظمة كير الأمريكية الدولية، التي تتولى مسؤولية توزيع إمدادات الأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، ٥٠٠ ٤ طن على حسابها الخاص. وفي منتصف آب/ أغسطس، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها ستقدم ٠٠٠ ١٤٥ طن من المواد الغذائية. وبحلول أيلول/ سبتمبر، كان هناك ٠٠٠ ٧٠ طن يجري نقلها بالفعل أو كانت قد وصلت لتوزيعها عن طريق برامج كل من برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وخدمات الإغاثة الكاثوليكية. كما بدأت الجهات العسكرية في الولايات المتحدة في إقامة جسر جوي لنقل مخزونات أغذية لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جنوب الصومال ومخزونات أغذية برنامج الأغذية العالمي إلى مواقع اللاجئين في كينيا. وتوجد ثمة حكومات مانحة أخرى، كألمانيا وكندا، تساهم في إقامة الجسر الجوي العاجل. وقد نقل برنامج الأغذية العالمي عن طريق الجو ما يربو على ٧٨٠ طنا إلى أربعة مواقع مختلفة في الصومال وشرع في عمليات إنزال جوي للمعونات في معظم المناطق النائية.

المعونة غير الغذائية

٤٥ - في أيلول/ سبتمبر، كان يوجد أكثر من ٤٠ موظفا من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الصومال بالإضافة إلى مكاتب في مقديشو وسبع مدن أخرى. وتولت اليونيسيف إدارة ثمانية مراكز لصحة الأم والطفل وقدمت الدعم إلى ٢٧ مركزا آخر لصحة الأم والطفل و ٧ مستشفيات و ٣٠ مركز صحة في القرى وعشرات من المخيمات لاستيعاب الأشخاص المشردين. وفي شهر تموز/ يوليه وحده، جرى تلقيح ٠٠٠ ١٠ طفل دون سن الخامسة من العمر.

٤٦ - ومنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، كانت اليونيسيف تتولى إرسال رحلات جوية لأغراض الإغاثة ووفرت ما يربو على ٨٠٠ طن من الإمدادات الطبية والمواد اللازمة لإقامة الملاجئ والأغذية التكميلية ومعدات توفير المياه.

٤٧ - وتوفر منظمة الصحة العالمية العقاقير الأساسية والمعدات الطبية إلى الوكالات الصحية المحلية والعالمية العاملة في الصومال بنفقات يبلغ متوسطها ٠٠٠ ٢٥٠ دولار شهريا. وتقترح تعيين أربعة منسقين طبيين في ذلك البلد، وذلك رهنا بتوفر الترتيبات الأمنية الكافية. وتركز لجنة الصليب الأحمر الدولية أنشطتها على الجراحة بالنسبة لجرحى الحرب وتقديم المساعدة إلى المرافق الصحية. وقد بدأت اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية والوكالات الثنائية إصلاح شبكات إمدادات المياه وتصريف مياه المجاري في عدة مدن.

٤٨ - وقد وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية بذورا وأدوات يدوية في المناطق الزراعية. والتزمت منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) واليونيسيف بالاضطلاع ببرنامج مشترك لتوفير البذور والأدوات إلى ما يضاهي ٠٠٠ ١٦ أسرة تعمل في الزراعة في وادي جوبا. ولمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أربعة مشاريع للطوارئ تهدف إلى إعادة تأهيل المزارعين اللاجئين في منطقة شمال غرب الصومال. ويعد تطعيم المواشي وتوفير المساعدة البيطرية من المجالات التي تستدعي اهتماما عاجلا في المناطق الرعوية.

تقديم المساعدة إلى اللاجئين

٤٩ - قررت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة فتح مكتبها في هرغيسا كمرحلة أولية بملاك مؤلف من ثلاثة موظفين دوليين. وسوف يستأنف المكتب تنفيذ برنامج العائدين المشترك بين عدة وكالات في قطاعات مثل إمدادات المياه والمرافق الصحية والخدمات الصحية والتعليم.

٥٠ - وسوف تقوم المفوضية أيضا بدور هام في برنامج المناطق الوقائية الذي يشمل توفير الأغذية والبذور عبر حدود كينيا إلى الصومال.

الإصلاح والإنعاش

٥١ - زار مستشار تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جنوب الصومال ووسطه في آب/ أغسطس لتقييم أحوال الأشخاص المشردين. وسوف يوصي تقريره النهائي باتخاذ تدابير لإيلاء الأولوية لأنشطة الإغاثة الجارية واستراتيجيات الإصلاح والإنعاش لتكملة جهود الإغاثة الإنسانية.

٥٢ - ويرعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مشروعا لدعم إمدادات المياه في مقديشو، وأجرى اتصالات بمنظمة الطيران المدني الدولي فيما يتعلق بالخبرة التقنية اللازمة لتحسين أمن المطارات وإدارتها وتنظيمها.

سادسا - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥٣ - بالإضافة إلى الأنشطة المبيَّنة أعلاه، قام العديد من الدول الأعضاء ومن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم معلومات بشأن المساعدة المقدمة إلى الصومال امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٦.

ألف - الدول الأعضاء*

كندا

٥٤ - كجزء من استجابة الحكومة الكندية لنداء البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي في عام ١٩٩٢، تم في منتصف أيار/ مايو ١٩٩٢ تقديم مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ دولار كندي للمعونة الغذائية وما مجموعه ٠٠٠ ٩٠٠ ١ دولار كندي للمعونة غير الغذائية المقدمة إلى الصومال. وتم توفير المعونة الغذائية عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية، في حين تألفت المعونة غير الغذائية من مبلغ قدره ٠٠٠ ٧٠٠ دولار كندي قدم إلى اليونيسيف لدعم الصحة والتغذية، ومبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار كندي كمساهمة مقدمة إلى منظمة الصحة العالمية لترميم المرافق الصحية ومكافحة الأمراض السارية، ومبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار كندي كمساهمة مقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للمساعدة في مكافحة التدهور الصحي لدى الحيوانات، ومبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار كندي كمساهمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعالة اللاجئين الإثيوبيين في الصومال وإعادة توطين ٠٠٠ ٢٠٠ صومالي ودمجهم في المجتمع.

قبرص

٥٥ - ساهمت قبرص بمبلغ ٠٠٠ ٣ دولار كمساعدة إنسانية إلى الصومال.

الدانمرك

٥٦ - بلغت مساعدة الدانمرك، في إطار المساعدة الطارئة المقدمة إلى الصومال في عام ١٩٩١، ما قيمته مليوني كرونة دانمركية، وجه منها ما قيمته مليون كرونة دانمركية عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومليون كرونة دانمركية عن طريق منظمات دانمركية غير حكومية.

فرنسا

٥٧ - أرسلت فرنسا مؤخرا مساعدة غذائية هامة إلى الصومال عن طريق مرفأ مقديشو في ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢. وتألفت الحمولة من مواد غذائية أساسية (الدقيق، الزيت، الأرز، ...إلخ)، ومن المحروقات، حيث تم بنفس الطريقة إرسال ما مجموعه ٥٠٠ ٢ طن بما قيمته ١٣ مليون فرنك فرنسي.

٥٨ - ومن جهة أخرى، تم استخدام جسور جوية لإرسال المواد الغذائية الأساسية: وقد هبطت أول طائرة من طراز C-130 في ٤ آب/ أغسطس في مطار بيضوا بحمولة قدرها ٢٠ طنا من المواد الغذائية. وهبطت طائرة ثانية في ٨ آب/ أغسطس في هذه المدينة بحمولة قدرها ٢٠ طنا من المواد الغذائية والمواد الطبية. وبلغ مجموع تكلفة هاتين الرحلتين مليون فرنك فرنسي. كما تم استخدام جسور جوية منتظمة من القطاع المدني: فمثلا في ٦ آب/ أغسطس نقلت طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية أدوية وبطانيات إلى جيبوتي.

٥٩ - أما بالنسبة للعمليات المقبلة، من المتوقع استئجار سفينة أخرى تبلغ حمولتها ما بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٥ طن من المساعدة. ومن المرتقب أيضا تكثيف المساعدة الجوية المتواصلة عن طريق جسور مدنية مع جيبوتي. وأخيرا، من الممكن تعزيز فرق طبية تغذوية من أجل تضمين المساعدة الإنسانية طابعا طبيا.

ألمانيا

٦٠ - سوف تدعم الحكومة الألمانية في عام ١٩٩٢ مشروعين للمعونة الغذائية في الصومال:

(أ) المشروع الأول، ستبلغ قيمته الإجمالية ٤,٧ مليون مارك ألماني، أي مبلغ ٠٠٠ ٨٦٠ ٣ مارك ألماني للأغذية غير الحبوب و ٠٠٠ ٨٤٠ مارك ألماني لتكاليف النقل؛

(ب) أما المشروع الثاني، فستبلغ قيمته الإجمالية ٦,٨ مليون مارك ألماني، تتألف من ٤,٨ مليون مارك ألماني للحبوب، ومليوني مارك ألماني لتكاليف النقل. وسيتم شراء الحبوب (٨٠٠ ٤ طن متري من الأرز) من باكستان.

٦١ - أما فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني، فقد تمت الموافقة على مبلغ قدره ٢١٧ ٢٠٥ ٦٥٧ من الماركات الألمانية حول منه حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ مبلغ قدره ٣٠٤ ٠٨٣ ٥٦١ من الماركات الألمانية.

٦٢ - وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة الألمانية بالمساهمات الخاصة التالية إلى منظمات متعددة الأطراف لتوفير المساعدة الإنسانية إلى الصومال:

١٩٩١:	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مليون مارك ألماني
	لجنة الصليب الأحمر الدولية	مليون مارك ألماني
١٩٩٢:	لجنة الصليب الأحمر الدولية	٠٠٠ ٧٠٠ مارك ألماني

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير المبالغ التالية عن طريق منظمات ألمانية غير حكومية:

١٩٩١:	منظمة Somalia-Society وغيرها	٠٠٠ ١٠٣ مارك ألماني
١٩٩٢:	منظمة Help (٢٠٠٠ خيمة لمقديشو)	٠٠٠ ١٥٠ مارك ألماني

---

* تمثل الاستجابات التبرعات التي استلمت حتى ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وستدرج التبرعات المقبلة في إضافة لهذه الوثيقة.

آيرلندا

٦٤ - قدمت الحكومة الآيرلندية المساعدة في الجهود المبذولة من أجل المساعدة الإنسانية لسكان الصومال في شكل منح نقدية قدمتها الحكومة الآيرلندية إلى المنظمات التالية:

١٩٩١	اليونيسيف: برنامج الطوارئ للأمهات والأطفال	٠٠٠ ٢٥ جنيه
١٩٩٢	اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية: برامج الرعاية الوقائية والتغذية التكميلية للاجئات والنازحات (برنامج الأمم المتحدة الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي، المرحلة الثانية)	آيرلندي
		٠٠٠ ٥٠ جنيه
	جمعية الصليب الأحمر: الآيرلندية: توفير الأغذية واللوازم الطبية في حالات الطوارئ	آيرلندي
		٠٠٠ ٢٥ جنيه
	شبكة "CONCERN" لرعاية المسنين: توفير الأدوية الأساسية لمراكز التغذية التكميلية	آيرلندي
		٠٠٠ ٢٥ جنيه
	منظمة "GOAL": العقاقير والأدوية الأساسية، مستشفى بنادين، مقديشو	آيرلندي
		٠٠٠ ٢٥ جنيه

اليابان

٦٥ - قدمت حكومة اليابان إلى الصومال منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ المساعدة الثنائية التالية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية:

(أ) معونة غذائية بقيمة ٨٨٠ ٢٢٦ ١ دولارا عن طريق برنامج الأغذية العالمي والاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢؛

(ب) معونة في شكل منحة بقيمة ٠٠٠ ٦٠٠ دولار (مساعدة للإغاثة الطارئة) قدمت عن طريق اليونيسيف في آذار/ مارس ١٩٩٢؛

(ج) معونة عينية في شكل منحة (مواد صيدلانية، بطانيات، خيام، ومواد أخرى) إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا في آذار/ مارس ١٩٩٢ بقيمة ٤٣٤ ١٣٦ دولارا.

٦٦ - وبالإضافة إلى المساعدة المشار إليها أعلاه الموجهة إلى الصومال أو إلى اللاجئين الصوماليين، قدمت اليابان المساعدة التالية خلال المدة نفسها لإغاثة اللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة:

(أ) مساهمة بمبلغ ٦١٩ ٢٩٨ دولارا في البرنامج العام في إثيوبيا و ٣٠٩ ١٤٩ دولارات في البرنامج العام في كينيا كجزء من المساهمة الكلية البالغة ٢٠٢ ٨٢١ دولار في برنامج المفوضية العام للاجئين الأفريقيين المقدمة في آذار/ مارس ١٩٩٢؛

(ب) معونة غذائية قيمتها ٦٩٧ مليون دولار إلى اللاجئين في إثيوبيا والصومال وكينيا والسودان.

نيوزيلندا

٦٧ - في السنة المالية الجارية قدمت حكومة نيوزيلندا ٠٠٠ ٢٥٠ دولار نيوزيلندي عن طريق المنظمات غير الحكومية لإغاثة الأطفال في القرن الأفريقي، وخاصة الصومال.

النرويج

٦٨ - بلغ مجموع المساعدة المقدمة حتى الآن من النرويج ٢٦,٧ مليون كرونة نرويجية، أي ما يقارب ٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة موزعة على النحو التالي:

	من دولارات الولايات المتحدة
اليونيسيف: ١٠٠ طن من بسكويت BP-5 (بقيمة ٤٠٠ ٦٢٣ ٢ كرونة نرويجية)	٤٠٩ ٩٠٦
معونة الكنائس النرويجية: ٣٦ طنا من بسكويت BP-5، مخزونات للطوارئ (بقيمة ٩١٠ ٩١١ كرونات نرويجية)	١٤٢ ٤٨٦
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ٨ عمليات نقل جوي قامت بها مؤسسة Rubbhalls للاجئين الصوماليين في كينيا بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٢٧٠ ١ كرونة نرويجية	١٩٨ ٤٣٨
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ٨ عمليات نقل جوي قامت بها مؤسسة Rubbhalls لبرنامج الطوارئ في كينيا لصالح اللاجئين الصوماليين بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٠٤٠ ١ كرونة نرويجية	١٦٢ ٥٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: وحدة مستشفى ميداني لمقديشو بقيمة ٧٩٠ ٣٢٥ ٢ كرونة نرويجية	٣٦٣ ٤٠٥
الصليب الأحمر النرويجي ولجنة الصليب الأحمر الدولية: مساهمة نقدية لعمليات الإغاثة في مقديشو وبربرة بقيمة ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ كرونة نرويجية	٩٣٧ ٥٠٠
معونة الكنائس النرويجية: ٤ عمليات لمؤسسة .Rubbhalls، تتعلق بنقل مخزونات للطوارئ بقيمة ٠٠٠ ٥٢٠ كرونة نرويجية	٨١ ٢٥٠

معونة الشعب النرويجي: مشروع تطهير الألغام في شمال الصومال بتكلفة ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ كرونة نرويجية	١ ٢٥٠ ٠٠٠
الصليب الأحمر النرويجي/ لجنة الصليب الأحمر الدولية: معونة غوثية طارئة، موظفون طبيون وتقنيون بقيمة ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ كرونة نرويجية	٦٢٥ ٠٠٠

باكستان

٦٩ - ساهمت حكومة باكستان بما قيمته ٠٠٠ ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في برنامج الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية في الصومال.

المملكة العربية السعودية

٧٠ - منحت حكومة المملكة العربية السعودية ما قيمته ١٠ ملايين دولار من المواد الغذائية للمصابين في الصومال، وقد تم نقل الدفعة الأولى من هذه المعونة إلى عملية الأمم المتحدة لتسليمها إلى المحتاجين في الصومال، وهي تزن نحو ٣٠٠ ٤ طن من الأغذية (ما يقارب ١٧٥ ألف كرتونة تحتوي كل منها على كرتونات صغيرة بداخلها ١٠ كيلوغرامات من الأرز و ٥ كيلوغرامات من السكر و ٥ كيلوغرامات من الدقيق و ٣ لترات من زيت الذرة وصندوق من الحليب المجفف زنة ٨٠٠ ١ غرام أوروبي). ومن المقدر أن يفيد منها ما يقارب ٠٠٠ ٢١٥ شخص. وفي الوقت نفسه، تجري أعمال تحضيرية لإرسال ٧٠٠ ١ طن كدفعة ثانية تتألف من ٠٠٠ ٦٠ طرد تقريبا.

السويد

٧١ - خلال السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١، حصلت الصومال من حكومة السويد على ٢٢,١ مليون كرونة سويدية كمساعدة غوثية في حالات الكوارث، وفي السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢، تم تخصيص مبلغ ١,٢ مليون كرونة سويدية لبعثة وكيل الأمين العام السيد جونا. وقدمت مساعدة إضافية إلى الصومال استجابة لنداء البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي وغير ذلك من النداءات. منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، تم تحويل ١٨٦ مليون كرونة سويدية إلى البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي وفقا للتوزيع المبين أدناه:

متطوعو الأمم المتحدة	مليون كرونة سويدية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٣ مليون كرونة سويدية
برنامج الأغذية العالمي	٦٥ مليون كرونة سويدية
اليونيسيف	٤٥ مليون كرونة سويدية
منظمة الأغذية والزراعة	١٢ مليون كرونة سويدية
منظمة الصحة العالمية	٤ ملايين كرونة سويدية

وقد حصلت المنظمتان غير الحكوميتين Lutherhjälpen و Médecins sans Frontiéres على ٢٣ مليون و ٣ ملايين كرونة سويدية على التوالي للمساعدة التشغيلية ضمن البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي. واستجابة للنداء الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن أفريقيا، تم الحصول على ٤٦ مليون كرونة سويدية لعام ١٩٩١ وما يقارب ٨٠ مليون كرونة سويدية لعام ١٩٩٢. وتم الحصول على ٧٠ مليون كرونة سويدية في عام ١٩٩٢ استجابة لنداء المفوضية بشأن أفريقيا. وتخصص مبالغ طائلة من هذه الأموال للقرن الأفريقي.

باء - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٧٢ - لقد أبقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، على تواجد دائم في مقديشو كما أنها أعادت ما انقطع من أنشطتها في أنحاء مختلفة من الصومال. ففي شمال الصومال، استؤنفت الأنشطة في عدة مراكز لصحة الأم والطفل من جديد وأصلحت مرافق الموارد المائية المحدودة والمرافق التعليمية. وأدى اغتيال الدكتورة مارتا بمبالوفا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ إلى وقف العمليات في الشمال الشرقي عندما تدهورت الأوضاع الأمنية. ورغم ظروف العمل المحفوفة بالمخاطر، لا تزال اليونيسيف تحتفظ بفرقة من الموظفين الدوليين على الطبيعة في الصومال، أكبر منها لدى أي وكالة للأمم المتحدة هناك. وقد أتاح وقف إطلاق النار في مقديشو توزيع إمدادات ومعدات الطوارئ الطبية على المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من الشركاء الذين تعمل اليونيسيف معهم. ويجري تنفيذ خطة الـ ٩٠ يوما وسيتم إنجازها في نهاية تموز/ يوليه. وسيزيد، خلال شهر حزيران/ يونيه، عدد رحلات النقل الجوية زيادة كبيرة يتوخى معها تسليم ما يربو على ٣٠٠ طن من الإمدادات. وقد قامت اليونيسيف، في الآونة الأخيرة، بتوسيع عملياتها لتشمل كيسمايو وبيضوا.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٣ - أجبر انعدام الأمن في العاصمة وفي معظم أنحاء البلد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وقف أنشطته الإنمائية في عام ١٩٩٢. وما برح البرنامج الإنمائي يشغل وحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لدعم أعمال منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، ويقوم حاليا باستكشاف الطرق التي قد تساعد في توفير مساعدة محدودة في مجال الإنعاش في الأجزاء التي يمكن الوصول إليها من البلد. وفي هذا السياق، يقوم البرنامج بتوفير خدمة النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في الصومال، ويتعاون مع

الجماعة الاقتصادية الأوروبية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية واليونيسيف لإصلاح شبكة إمدادات المياه في مقديشو.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٤ - قبل تصعيد الحرب الأهلية، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي قد بدأت جهودا لإعداد خطة عمل وطنية للبيئة وسيجري تكثيف العمل بهذه المبادرة ما أن تسمح الأوضاع بذلك.

٧٥ - وقد انتفع الصومال من مختلف أشكال المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى فريق البيئة دون الإقليمي لشرقي أفريقيا، وهو تجمع لمدراء البيئة الوطنيين في المنطقة دون الإقليمية لشرقي أفريقيا. ويجري من خلال هذا الفريق دعم وتعزيز التعاون في مجال البيئة في هذه المنطقة دون الإقليمية. كما يعمل الفريق بمثابة محفل لتقييم المشاكل البيئية الوطنية، والإجراءات التي تتخذها الحكومات فرادى وكذلك للنظر في استراتيجيات التعامل مع المشاكل البيئية الشائعة في شرقي أفريقيا.

٧٦ - وهناك فوائد مماثلة تستمد من الأنشطة التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية، التي يجري معظمها في مجال مكافحة التصحر في الصومال.

برنامج الأغذية العالمي

٧٧ - بموجب خطة عمل الـ ٩٠ يوما، يكمل برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية أنشطة بعضهما البعض بغية تحقيق تغطية كاملة قدر الإمكان في مجال المساعدة الغذائية. ويركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده على مقديشو والأجزاء الشمالية من الصومال مستخدما ميناء مقديشو ومستكشفا طاقات موانئ زيلع وميض ولاس قري وبوساسو. وتهدف لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالدرجة الأولى، إلى مواجهة الاحتياجات في الأجزاء الشمالية وكذلك في المناطق الريفية من البلد من ثماني عشرة نقطة دخول مختلفة.

٧٨ - وتتراوح طرائق التوزيع بين التوزيع المجاني للأغذية وخطة مبيعات الأسواق القريبة من الشاطئ، تبعا للخصائص التي ينفرد بها كل إقليم والأوضاع الأمنية. وفي مقديشو على وجه الخصوص، لم يخل التوزيع من المخاطر واتسمت عملية الرصد بالصعوبة نظرا لانتشار الأسلحة في المدينة. كما زاد من خطورة الأوضاع الأمنية تسليم شحنات السلع العالية القيمة.

٧٩ - وسيوفر برنامج الأغذية العالمي ٧٥٦ ٦٨ طنا من السلع الغذائية تبلغ تكلفتها الإجمالية ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وحتى هذا التاريخ، تم توفير الموارد اللازمة لتلبية ٩٣ في المائة من الاحتياجات. وتوجه السلع الغذائية لزهاء ١,٨ مليون شخص يوجدون في مقديشو والمناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من الصومال.

٨٠ - وبدأ برنامج الأغذية العالمي عمليات نقل جوي من نيروبي إلى مقديشو، تم بواسطتها تسليم قرابة ٢٥٨ طنا من الإمدادات الضرورية كمزيج يونيميكس والأدوية ومواد الإيواء إلى اليونيسيف في الفترة من ٢٦ شباط/ فبراير إلى ٨ آذار/ مارس ١٩٩٢ باستخدام الطائرات طراز إليوشين ٧٦. ولا تزال عمليات النقل الجوي مستمرة، وتم حتى تاريخه تسليم ٣٥٢ طنا من الإمدادات الأساسية إلى اليونيسيف نقلا من نيروبي باستخدام الطائرات طراز أنتونوف ١٢.

٨١ - وفي آذار/ مارس ١٩٩٢، قام برنامج الأغذية العالمي بأول محاولة لدخول ميناء مقديشو. على أن الزورق تعرض لقذائف المدفعية واضطر إلى العودة إلى مومباسا دون أن يفرغ حمولته.

٨٢ - وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٩٢، وصلت السفينة فيليكس التي استأجرها برنامج الأغذية العالمي إلى ميناء مقديشو محملة بـ ٥٠٠ ٥ طن متري من قمح الإغاثة، وهو مقدار يكفي لإطعام ٠٠٠ ٢٧٠ ١ شخص في خمس عشرة منطقة لمدة عشرة أيام. وكانت هذه أول سفينة تدخل الميناء منذ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١. وكان ذلك ثمرة مفاوضات دقيقة وصعبة استغرقت وقتا كبيرا، أجرتها الأمم المتحدة مع الطرفين من خلال اللجنة المشتركة للمساعدة الغوثية.

٨٣ - وفي ٥ أيار/ مايو ١٩٩٢، بدأت عملية تسليم الأغذية من الميناء إلى مراكز التوزيع في أنحاء المدينة المقسمة. وتمكنت قوافل الأغذية المشتركة التي ضمت شاحنات من الفصائل المتخاصمة، من خلال الجهد الفذ الذي بذله برنامج الأغذية العالمي، من تسليم الأغذية في ثلاث مناطق إدارية في مقديشو تقع على جانبي خطوط الجبهة وذلك دون أن يقع حادث واحد. واعتبرت هذه العملية نجاحا كبيرا لبرنامج الأمم المتحدة للطوارئ في مقديشو. وأتاح تحقيق هذا النجاح الباهر رسو أول سفينة تحمل شحنة أغذية تجارية في ميناء مقديشو في ١٩ أيار/ مايو. وتستطيع سفن لجنة الصليب الأحمر الدولية الآن أن تستخدم أيضا مرافق ميناء مقديشو.

٨٤ - وقد صاحب وصول الأغذية الغوثية انخفاض كبير في أسعار أصناف الأغذية الأساسية في أسواق مقديشو. كما بدأت الأعمال التحضيرية لوصول الشحنة التالية وتتكون من ٠٠٠ ٧ طن من القمح من جيبوتي إلى مقديشو.

٨٥ - وفيما يتعلق بشمال الصومال، ستجري معالجة أربعة مجالات هامة هي: تقديم المساعدة إلى الفئات القليلة المنعة، مع التركيز على المشردين؛ وتقديم المساعدة للتعجيل بالتسريح، وتقديم المساعدة من داخل المجتمعات المحلية إلى المناطق المتأثرة بعودة النازحين ، وأنشطة الطوارئ المدرة للدخل. وسوف توفر خطط مبيعات الأسواق القريبة من الشاطئ، التي تديرها منظمة كير الأمريكية الموارد اللازمة لإصلاح الهياكل الأساسية الخاصة بالخدمات الاجتماعية؛ وسوف تبدأ

هذه البرامج حالما يبدأ تنفيذ الترتيبات الأمنية وينتهي العمل في تصميم الطرائق. ويؤيد الزعماء في شمال شرق وشمال غرب الصومال، تأييدا كاملا، آلية البيع قرب الشاطئ هذه.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٨٦ - ما برح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منذ أوائل سنة ١٩٩١ يقوم بمشاورات نشطة مع المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، الموجود مؤقتا في نيروبي، بشأن اشتراك المركز في بعثة مشتركة إلى الصومال لتقييم الاحتياجات في مجالات محددة تشمل: الهياكل الأساسية؛ وإصلاح وتحسين هياكل المأوى وغيرها من الهياكل الأساسية؛ والدعم المؤسسي والبلدي؛ والتنظيم والإدارة؛ والتدريب وبناء القدرات؛ والمسائل البيئية كالإمداد بالمياه وإدارة النفايات الصلبة.

٨٧ - ونظرا لانهيار الإدارة وما أسفر عنه ذلك من عدم استقرار الأوضاع القائمة في الصومال، فقد أرجئت البعثة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٨٨ - أدرج تقييم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لحالة الإمدادات الغذائية في الصومال في النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل القرن الأفريقي، الذي صدر في ١ شباط/ فبراير ١٩٩٢. ولا يزال النظام العالمي للمعلومات والإشعار المبكر يرصد حالة الإمداد الغذائي من مكتب خاص في نيروبي؛ وستستأنف عملية الرصد المباشرة داخل البلد متى سمحت الظروف بإعادة فتح مكتب الفاو في مقديشو.

٨٩ - وفي إطار المرحلة الأولى من مشروع برنامج التعاون التقني للفاو للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي، عقدت حلقة عمل في مقر الفاو في شباط/ فبراير ١٩٩٢ لمدة أسبوعين لمناقشة مختلف المشاكل المتعلقة بحالة الأمن الغذائي في الصومال. وسيتلو هذه الحلقة حلقة عمل أخرى في القطر عندما تتحسن حالة الأمن.

٩٠ - وفي إطار البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي، حددت الفاو مشروعي مقترحين في ميدان النهوض بالثروة الزراعية والحيوانية لكي ينظر فيها المانحون. وهذان المشروعان هما: (أ) توفير البذور والعدد اليدوية بشكل عاجل لإعادة الإنتاجية الزراعية إلى نصابها بين صغار المزارعين في الصومال، و(ب) توفير العيادات المتنقلة المتعددة التخصصات على وجه السرعة لوقف التدهور الصحي في الصومال.

٩١ - وفي غضون ذلك، حددت الفاو مشاريع طوارئ متواضعة تقوم حاليا بتمويلها، تتصل بتوفير البذور، ومبيدات الآفات والأدوات الزراعية والعقاقير البيطرية وغيرها من اللوازم لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والقطعان الصغيرة: (أ) إمدادات الطوارئ من مبيدات الآفات لحماية المحاصيل الخضرية؛ (ب) وتوفير البذور والعدد اليدوية في حالات الطوارئ لصغار أصحاب الحيازات في المناطق المروية من شمال غرب الصومال؛ (ج) وتقديم مساعدة الطوارئ لمكافحة داء المثقبيات في منطقة باضيدي؛ (د) والتخلص من مبيدات الآفات في الظروف الطارئة؛ (هـ) وإمدادات الطوارئ من العقاقير واللوازم البيطرية لشمال الصومال.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٩٢ - لا يوجد وجود لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب الصومال منذ الإطاحة بالنظام السابق في أوائل ١٩٩١ وبعد إجلاء موظفي الأمم المتحدة للمرة الثانية من مقديشو في نيسان/ أبريل ١٩٩١. وقد ركزت المفوضية، منذ ذلك الحين على استئناف وجودها وعملياتها في شمال غرب الصومال تحسبا لعودة اللاجئين الصوماليين بأعداد كبيرة إلى وطنهم من إثيوبيا المجاورة.

٩٣ - وأفادت الأنباء بعودة زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى المناطق المحيطة بهرغيسا وبرعو وبربرة. وعاد مكتب المفوضية إلى نشاطه في هرغيسا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ للتحضير لبرنامج العائدين، إلا أن تدهور الحالة الأمنية في شمال غرب الصومال في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ أجبر مكتب المفوضية على وقف عملياته مؤقتا. ورغم الأوضاع الأمنية المزعزعة، فقد استمرت الأعمال التحضيرية لتوفير بنود الإغاثة في شكل ترتيب شامل لا يتكرر، يشمل توفير البطانيات والأغطية البلاستيك للأسطح، وأدوات البناء الأساسية وأوعية المياه، وذلك أثناء الفترة الممتدة من نيسان/ أبريل ١٩٩١ إلى نيسان/ أبريل ١٩٩٢. وكان المكتب يقدم أيضا مساعدة لنحو ٤٥٠ شخصا من العسكريين الإثيوبيين السابقين وطالبي اللجوء في هرغيسا وسيتوقف تشجيع المكتب للعودة الطوعية إلى الوطن على تطور الأوضاع في الصومال وإثيوبيا.

٩٤ - وبالإضافة إلى الترتيب الشامل الذي سيقوم به مكتب المفوضية لمرة واحدة، تشمل خطة المكتب أيضا مشاريع مجتمعية لإصلاح الهياكل الأساسية القائمة للصحة والمياه والزراعة والتعليم. كما أسهم المكتب بنحو ٣ ملايين دولار في عملية تطهير الألغام في شمال غرب الصومال في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٩٥ - ويقوم مكتب المفوضية حاليا باستعراض حالة الأمن في الصومال بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المختصة الأخرى وإدارة الشؤون الإنسانية آملا أن يستأنف وجوده وينفذ برنامج العائدين الذي خطط له في شمال غرب الصومال. والمكتب ملتزم كل الالتزام بتنفيذ برنامج العائدين/إعادة الإدماج ووجود أفرقة المكتب ومنظمة "كير" الأمريكية الدولية في جيبوتي الآن في انتظار موافقة الأمن على العودة إلى شمال غرب الصومال هو لتحقيق هذا الغرض.

منظمة الصحة العالمية

٩٦ - خلال السنة الأولى، واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم مساعدتها إلى الصومال رغم انسحاب أفرقة خبرائها،

وذلك بمواصلة الخدمات التي تقدمها أفرقتها في نيروبي وزيارة البلد كلما سمحت الحالة بذلك. ففي عام ١٩٩١، بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها المنظمة من ميزانيتها العادية ٠٠٠ ٥١٣ ٢ من دولارات الولايات المتحدة، أنفق منه مليون دولار على شراء إمدادات الطوارئ والأدوية اللازمة لمواجهة حالة الطوارئ المستمرة في البلد.

٩٧ - وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٢، بلغ مجموع الأموال التي رصدتها المنظمة من ميزانيتها العادية ٠٠٠ ٢٤٤ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك رصدت المنظمة لهذه الأنشطة ما مجموعه ٠٠٠ ٥٥٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة، كانت قد تلقتها من المانحين بعد إصدار النداء الموحد تحت رعاية البرنامج الخاص لعمليات الطوارئ في القرن الأفريقي.

٩٨ - ومع أن هذه المساعدات كانت جزيلة النفع في تحسين المستويات الصحية للسكان المتضررين من حالة الطوارئ هذه، فهي ليست بكافية لمواجهة الاحتياجات الضخمة للبلد.

الوثيقة ٣٢

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيط فيها المجلس علما بسلسلة من التطورات الباعثة على القلق في الصومال ويقول فيها إنه قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية لعمل الأمم المتحدة في الصومال

S/24859، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

أود أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن الأحداث الأخيرة المتصلة بعملية الأمم المتحدة في الصومال.

لقد حدث عدد من التطورات المثيرة للقلق في الأيام التي سبقت مباشرة وصول ممثلي الخاص السيد كتاني إلى مقديشو. ففي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر قام اللواء عيديد بما يلي:

(أ) أعلن أنه لم يعد من الممكن تحمل وجود الكتيبة الباكستانية التي كانت تقوم بدوريات لحفظ السلام في شوارع مقديشو؛

(ب) أمر بإبعاد منسق عملية الأمم المتحدة في الصومال للمساعدات الإنسانية السيد بسيوني خلال ٤٨ ساعة بحجة أن أنشطته تتعارض مع مصالح الشعب الصومالي وأنه لم يعد من الممكن ضمان أمنه؛

(ج) حذر من أن أي وزع بالقوة لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال سيواجه بالعنف، وأنه لم يعد من المقبول وزع قوات للأمم المتحدة في كيسمايو وبربرة.

وبناء على طلب الفريق شاهين ، قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال ، تم تمديد أمر طرد السيد بسيوني لسبعة أيام. بيد أن الجهود اللاحقة لإلغاء القرار قد باءت بالفشل، والسيد بسيوني موجود الآن في مهمة في نيروبي.

وثمة اتجاه مزعج آخر ظهر خلال الأسابيع الأخيرة ويبدو أن زعماء الفصائل المحلية هم الذين أثاروه، وهو التصور الواسع النطاق بين الصوماليين بأن الأمم المتحدة قررت التخلي عن سياسة التعاون التي تنتهجها وأنها تنوي "غزو" البلد.

ومن أجل تصحيح هذه التصورات الخاطئة ، خولت المتحدث باسمي إصدار البيان التالي بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر:

"إن المقصود من تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام لشؤون الصومال هو إعادة تأكيد تصميم الأمم المتحدة على مساعدة شعب الصومال في التغلب على المشاكل المأساوية التي يواجهها بلده. وهذه مناسبة لتجديد التعاون والمشاركة بين الصومال والمجتمع الدولي. والهدف من ذلك إنقاذ الأرواح والقضاء على أهوال المجاعة والمنازعات الأهلية، وتمهيد الطريق للمصالحة السياسية.

"ولا يمكن للأمم المتحدة أن تنجح في الاضطلاع بهذه المهمة إلا بموافقة ودعم الشعب الصومالي. وسوف تبقى غايات الأمم المتحدة وأساليب عملها تحت قيادة السيد كتاني بدون تغيير على نحو ما حدده مجلس الأمن. ولا يشك الأمين العام في أن السيد كتاني سيلقى تعاونا تاما من شركائه الصوماليين في هذا المسعى".

ومع ذلك فإن المخاوف من أن الأمم المتحدة تعتزم كما يزعم اللجوء إلى إجراءات تفرضها بالقوة في الصومال لا تزال قائمة. ونتيجة لهذه المخاوف من "الغزو" المزعوم ، هناك تقارير تشير إلى أن اللواء عيديد ربما يكون قد قام بخطوات تجريبية نحو إجراء تقارب مع السيد علي مهدي ضد "العدو المشترك" أي الأمم المتحدة.

وفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، قامت عناصر مسلحة بخطف سيارتي دورية كانتا تقلان على الخط الفاصل في مقديشو مراقبين عسكريين تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد سرقت جميع ممتلكات المراقبين العسكريين.

وحصلت قوة العملية على معلومات بأن السيارتين أخذتا إلى منطقة يسيطر عليها السيد علي مهدي (شمال مقديشو). ومع ذلك فقد أنكر السيد مهدي مسؤوليته عن هذه الواقعة.

وفي ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وصل السيد كتاني إلى مقديشو حيث قام بزيارات مجاملة للسيد علي مهدي واللواء عيديد. وقد أكد لهما السيد كتاني بأن ولاية قوة العملية المتعلقة بالسلم والتعاون على النحو الذي حدده مجلس الأمن لم تتغير، لكنه أشار إلى أن المجتمع الدولي أخذ يفقد صبره إزاء العقبات التي تواجه إيصال المساعدات الإنسانية. وأكد أنه يجب على الصوماليين أنفسهم تحسين الظروف على الأرض من أجل تسهيل إيصال المعونات.

وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، سيطرت الكتيبة الباكستانية على المطار للمرة الأولى عملا بترتيب تم التفاوض عليه بين قوة عملية الأمم المتحدة والمسؤولين عن أمن المطار. وتطلب هذا الترتيب وزع ١٥٠ من الجنود الباكستانيين في أرض المطار بالإضافة إلى ٢٠٠ من الحرس الصومالي تابعين لقوة الأمم المتحدة ويرتدون زيها يتم وزعهم حول المحيط الخارجي للمطار.

وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، طالب اللواء عيديد بانسحاب قوات الأمم المتحدة من المطار على أساس أن الرسميين الصوماليين الذين تفاوضوا على ترتيبات وزع قوات الأمم المتحدة ليست لديهم سلطة القيام بذلك. وذكر أنه ينبغي التفاوض على ترتيب جديد. وقال إنه في حالة عدم انسحاب قوات الأمم المتحدة سيكون على الممثل الخاص للأمين العام أن يتحمل المسؤولية عن عواقب هذا الموقف. وأشار السيد كتاني إلى أن رسالة الاتفاق التي وقعها السفير سحنون في ١٢ آب/ أغسطس طالبت قوة الأمم المتحدة بتوفير الأمن للأفراد العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية ومعداتها ولوازمها في ميناء مقديشو ومطارها، ولم تتطلب عقد أي اتفاق إضافي في هذا الشأن. وبناء على تعليماتي ، قام السيد كتاني بإبلاغ اللواء عيديد بأن قوات الأمم المتحدة لن تنسحب، وأنه سيكون مسؤولا عن القيام بأي عمل يستهدف إبعاد هذه القوات.

وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، تعرض المطار لنيران المدافع الرشاشة الثقيلة والبنادق غير الارتدادية ومدافع الهاون. واضطرت القوات الباكستانية للرد بإطلاق النار. ولم تصب هذه القوات بخسائر في هذه الجولة وظلت مسيطرة على المطار.

وأثناء هذه الفترة، فرض السيد علي مهدي حظرا على رسو السفن القادمة في ميناء مقديشو بحجة أنه كان يجري تحويل اتجاه الشحنات لصالح فصيلة اللواء عيديد. وطوال عدة أيام، لم يتمكن عدد من السفن التي تحمل المؤن الإنسانية من الرسو وتراكمت عليها غرامات تأخير ضخمة. وحذر السيد علي مهدي من أن أية سفينة تحاول دخول الميناء ستقصف ما لم تلب جميع طلباته، بما في ذلك طلب بأن تسيطر عملية الأمم المتحدة في الصومال سيطرة تامة على الميناء. وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد أن بذل ممثلي الخاص جهودا مكثفة مقنعة، وافق السيد علي مهدي على استئناف العمليات في الميناء. ومع ذلك، فإنه في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، قصفت سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل مؤنا إنسانية، واشتعلت النيران في برج قيادتها بينما كانت تحاول دخول الميناء.

وفي ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، تلقيت من ممثلي الخاص تقييما لأسبوعه الأول في الصومال أبرز فيه العوامل التي حالت حتى الآن دون توزيع الأغذية والمساعدات الإنسانية الأخرى، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج مقديشو. ومن الأمور الرئيسية التي تثير قلقه، شأنه في ذلك شأن السفير سحنون قبله، أن "السلطات" الصومالية، في غياب حكومة أو سلطة حاكمة قادرة على المحافظة على القانون والنظام، تتنافس فيما بينها وعلى جميع مستويات المجتمع للحصول على أي شيء ذي قيمة في البلد. وكثيرا ما يحسم الأمر بالتهديدات المسلحة وعمليات القتل. كما تسود أعمال النهب وقطع الطرق. وفي وسط هذه الفوضى، أصبحت المعونة الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات الطوعية مصدرا رئيسيا (وفي بعض المناطق المصدر الوحيد) للدخل، وهكذا فإنها تمثل هدفا لجميع "السلطات"، التي قد لا تزيد أحيانا عن اثنين أو ثلاثة من قطاع الطرق المسلحين بالبنادق. والخلاصة أن إمدادات المعونة الإنسانية أصبحت تشكل الأساس لاقتصاد صومالي ليس له وجود بدونها.

وفي الوقت ذاته، تبتز مبالغ نقدية كبيرة من الوكالات والمنظمات المانحة للسماح لها بالعمل. وعلى سبيل المثال، ترغم الوكالات على الدفع من أجل "الحماية"، وخاصة للحرس الصوماليين المرافقين لموظفيها وقوافلها. ولا بد أيضا من دفع مبالغ إضافية من النقود - لا يمكن إلا أن توصف بأنها رشاوى - في المطار والميناء وعند كل حاجز في الطريق وعند نقاط التفتيش من أجل نقل الإمدادات عبر الخطوط التي تقسم البلد والتي لا حصر لها.

كما تعرضت منظمات الإغاثة لعمليات خطف متزايدة للسيارات، ولعمليات نهب لقوافل ومستودعات الإغاثة، واحتجاز للموظفين المغتربين. وفي الجنوب الغربي، ونتيجة للمواجهة بين مؤيدي اللواء عيديد ومؤيدي الرئيس السابق سياد بري، أصبح إيصال المعونة الإنسانية في منطقة بيضوا/ بارضيره صعبا للغاية، مما أدى إلى تفشي المجاعة على نطاق واسع.

والمحصلة النهائية هي أنه في حين جرى تجهيز كميات ضخمة من إمدادات الإغاثة في انتظار تنفيذ برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم، لا تكاد المساعدة الإنسانية التي تصل إلى المستفيدين المقصودين تزيد في كثير من الأحيان عن النزر القليل. وما لم تعالج المشاكل المتعلقة بأمن الإغاثة وحمايتها معالجة فعالة، لن تتمكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تقديم المساعدة الغوثية بصفة عاجلة وبالكميات التي تدعو إليها الحاجة الآن في الصومال.

وكمتابعة للاجتماع المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال، الذي عقد في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، طلبت إلى ممثلي الخاص، السيد كتاني، والسيد

يان إلياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، أن يشتركا في رئاسة اجتماع تقني يعقد في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر، تشترك فيه الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فضلا عن الحركات السياسية الصومالية، وشيوخ العشائر والمنظمات الطوعية المحلية. وسيتيح هذا الاجتماع فرصة هامة للمجتمع الدولي، إلى جانب الصوماليين، لوضع ترتيبات لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فعالة في جميع أنحاء الصومال. كما سيبدأ الاجتماع عملية إعادة بناء مجتمع مدني، بما في ذلك خلق مصادر رزق بديلة للصوماليين إلى جانب عمليات الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وفي هذه الأثناء، لا بد من الخروج من دائرة الإكراه والابتزاز المبينة أعلاه وتوطيد أحوال الأمن التي ستسمح بتوزيع إمدادات الإغاثة. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يتحقق في الصومال وزع الكتائب الإضافية الأربع التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بأسرع ما يمكن.

وفي هذا الصدد، أود إبلاغ المجلس بأنه لم يتم الحصول على موافقة السلطات الصومالية إلا على وزع الكتيبة الكندية في بوساسو. ومن المتوقع أن تصل المفرزة المتقدمة الكندية (١٥٠ من جميع الرتب) حوالي ٤-٦ كانون الأول/ ديسمبر، وأن تصل بقية الكتيبة قبل أواخر كانون الأول/ ديسمبر.

وبالرغم من الجهود المكثفة التي بذلها ممثلي الخاص، لم يثبت أن بالاستطاعة الحصول على موافقة الصومال على وزع القوات في أنحاء أخرى من البلد، ولا سيما كيسمايو وبربرة حيث كان الاتفاق يبدو وشيكا قبل وقت وجيز.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد من كل قلبي بموظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، لما يبذلونه من جهود متفانية لإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة.

بيد أنني لا أستطيع أن أخفي على مجلس الأمن أن الحالة ليست آخذة في التحسن وأن الأوضاع التي نشأت في الصومال منذ سقوط نظام الحكم السابق تجعل من الصعب للغاية أن تحقق عملية الأمم المتحدة الأهداف التي وافق عليها مجلس الأمن. وإنني أولي النظر لهذه الحالة بصفة عاجلة ولا أستبعد أنه قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٣٣

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يعرض فيها خمسة خيارات لينظر فيها مجلس الأمن

S/24868، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

أتشرف بأن أشير إلى رسالتي الموجهة إليكم بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ (S/24859) والتي قدمت فيها إلى مجلس الأمن تقريرا عن الحالة المتردية في الصومال، مع إيلاء اهتمام خاص للعوامل التي تحول دون تمكين عملية الأمم المتحدة في الصومال من تنفيذ الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن.

وقد أشرت بصفة خاصة إلى عدم وجود حكومة في الصومال في الوقت الحاضر، وإلى عدم تعاون مختلف الفصائل مع عملية الأمم المتحدة في الصومال، وإلى عمليات الإكراه والابتزاز والسلب التي تتعرض لها جهود الإغاثة الدولية، وإلى الاعتداءات المتكررة على أفراد ومعدات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الغوثية.

وقد ذكرت في الفقرة الأخيرة من رسالتي أنني أولي اهتماما عاجلا لهذه المشكلة وأنني لا أستبعد إمكانية أنه قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال.

وقد ناقش أعضاء مجلس الأمن رسالتي خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، حيث أعربوا عن رأي مفاده أنه لا يمكن قبول الحالة التي وصفتها. كما أعربوا عن شكهم في أن الأساليب التي تستخدمها الأمم المتحدة حتى الآن يمكن أن تؤدي إلى السيطرة على الوضع. وقد أعرب عن تأييد قوي لرأيي بأنه قد أصبح من الضروري الآن الانتقال إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن أعضاء المجلس قد رحبوا بإشارتي إلى إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية وطلبوا مني التقدم بتوصيات محددة حول الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج الحالة الراهنة.

لقد حددت في رسالتي هذه خمسة خيارات أعرضها على مجلس الأمن كي ينظر فيها. وهذه الخيارات جميعها تعنى بالمسألة الإنسانية الفورية، أي مسألة كيفية تهيئة الأوضاع اللازمة لتأمين إيصال إمدادات الإغاثة دون انقطاع إلى شعب الصومال الذي يعاني من الجوع. إلا أنه من الضروري ألا يغيب عن البال أن هذا ليس سوى جزء، وإن كان الجزء الأكثر إلحاحا،

من المشكلة القائمة في الصومال وأنه يلزم أيضا بذل جهود لتهيئة الأوضاع السياسية التي يمكن فيها للصومال أن يبدأ في حل مشاكله السياسية وفي إصلاح اقتصاده. وهذا يشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال ولكنه من المهم أن تكون التدابير الأخرى الرامية إلى حماية إمدادات الإغاثة الإنسانية مقترنة بجهود مستمرة ترمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية. وقد أعربت في رسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عن أملي في ألا يقوم الاجتماع التقني الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ بمناقشة المسائل الإنسانية فحسب بل أن يحاول أيضا بدء عملية تتمثل في إعادة بناء مجتمع مدني.

ويتمثل **الخيار الأول** في مواصلة وتكثيف الجهود التي بذلتها في الأشهر الأخيرة لوزع قوة تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال قوامها نحو ٢٠٠ ٤ جندي حسب التفويض الصادر بموجب القرار ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وبموجب رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إليّ بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ (S/24532). وبمقتضى هذا الخيار، تواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال الاسترشاد بالمبادئ والممارسات القائمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا يعني أن القوة لن توزع دون موافقة السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في كل موقع تريد القوة أن تعمل فيه وأنها لن تستخدم القوة إلا دفاعا عن النفس، مع أن الدفاع عن النفس سيعتبر، كما هو الحال الآن، شاملا للحالات التي يحاول فيها أشخاص مسلحون استخدام القوة لمنع قوة الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها.

إلا أن الاستنتاج الذي ظهر بوضوح من رسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ ومن المناقشة التي أجراها مجلس الأمن لهذه الرسالة في اليوم التالي هو أن الحالة في الصومال قد تردت لتتجاوز الحد الذي يمكن عنده معالجتها من خلال عمليات حفظ السلام. فهناك عدة سلطات قائمة بحكم الأمر الواقع، ومن بينها بصفة خاصة اللواء عيديد، قد رفضت الموافقة على وزع قوة الأمم المتحدة في مناطق تحتاج أمس الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية. وحتى عندما وافقت هذه السلطات على وزع قوة الأمم المتحدة، فإن تعاونها اللاحق مع عملية الأمم المتحدة في الصومال كان في أفضل الأحوال تعاونا متقطعا، علاوة على أن هذه السلطات لا تمارس، وهي نفسها تعترف بذلك، أية سلطة فعلية على جميع العناصر المسلحة في المناطق التي تدعي السيطرة عليها. ففي مقديشو مثلا لا يعترف السيد علي مهدي ولا اللواء عيديد بالمسؤولية عن القوات التي قامت بقصف الكتيبة الباكستانية وقصف سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في الأيام الأخيرة. والواقع أن هناك حاليا عددا قليلا جدا من السلطات في الصومال التي يمكن لقوة حفظ السلام أن تتفاوض معها بأمان لاعتماد أساس متفق عليه لعمليات قوة الأمم المتحدة.

وبالتالي فقد تم تأكيد رأيي بأن مواصلة اتباع النهج الحالي لعملية الأمم المتحدة في الصومال لن تشكل في الظروف الحالية ردا ملائما على الأزمة الإنسانية التي يعيشها الصومال.

ويتمثل **الخيار الثاني** في التخلي عن فكرة استخدام قوات عسكرية دولية لحماية الأنشطة الإنسانية، وسحب العناصر العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، وترك الأمر للوكالات الإنسانية لكي تتفاوض على أفضل ما يمكنها التفاوض حوله من ترتيبات مع زعماء مختلف الفصائل والعشائر. وعندما اقترحت في البداية، في تقريري المؤرخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ (S/23829)، بأن تقوم الأمم المتحدة بوزع "قوة أمنية" في الصومال، أعرب بعض الوكالات الإنسانية عن رأي مفاده أن وزع قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة في وضع معقد أصلا هو أمر من شأنه أن يزيد من المخاطر التي تواجهها هذه الوكالات. إلا أن وكالات أخرى قد ألحت على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة وجود عسكري أوسع نطاقا وأكثر فعالية.

وتدل التجربة المستفادة في الأشهر الأخيرة على أن الوكالات قد اضطرت، في غياب الحماية العسكرية الدولية، لأن تدفع من أجل تأمين الحماية أموالا لمختلف الفصائل والعشائر وأفخاذ العشائر. وإذا كان المجتمع الدولي سيسمح باستمرار هذا الوضع، فإنه بذلك سيضع نفسه في مواجهة عملية لا متناهية لا تحصل فيها الجماعات الضعيفة إلا على قدر متناقص باستمرار من المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي، ويصبح فيها الاتجار غير المشروع بهذه المعونة، أكثر مما هو الآن، الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد الصومال. ومن شأن مثل هذه النتيجة أن تشجع على حدوث المزيد من التفكك وأن تبدد الآمال المعقودة على تحقيق المصالحة الوطنية.

ومع تسليمي بأن الآمال التي علقتها على عملية الأمم المتحدة في الصومال لم تتحقق، فإنني مقتنع أكثر من أي وقت مضى بضرورة أن يتم وزع قوة عسكرية دولية في الصومال. فالصعوبات الحالية ليست ناجمة عن وجود هذه القوات بل عن عدم وجود أعداد كافية منها وعن عدم إسناد الولاية الصحيحة لها. ولذلك فإنني أستبعد خيار سحبها.

إن الاعتبارات المبينة أعلاه قد جعلتني أستنتج أنه ليس لدى مجلس الأمن الآن بديل عن اتخاذ قرار باعتماد تدابير أقوى لتأمين العمليات الإنسانية في الصومال. ولذلك فإنني أعرض على مجلس الأمن، فيما تبقى من هذه الرسالة، ثلاثة خيارات بديلة لكي يقيمها ويتخذ قراره النهائي بشأنها. وجميع هذه الخيارات الثلاثة البديلة تشتمل على إمكانية استخدام القوة من قبل الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء التي يفوضها مجلس الأمن بذلك.

ولا توجد في الصومال حاليا أية حكومة يمكنها أن تطلب وأن تجيز هذا الاستخدام للقوة. ولذلك سيكون من الضروري أن يقرر مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من الميثاق بأن هناك خطرا يتهدد السلم، نتيجة لانعكاسات النزاع الصومالي على المنطقة بأسرها، وأن يبت في التدابير التي ينبغي اتخاذها لصون السلم والأمن الدوليين. كما سيتعين على المجلس أن يقرر

بأنه لم يكن من الممكن تنفيذ قرارات المجلس من خلال التدابير غير العسكرية المشار إليها في الفصل السابع من الميثاق.

والغرض من كل خيار من هذه الخيارات الثلاثة التي تنطوي على إمكانية استخدام القوة هو ضمان وضع حد، على أساس دائم، للعنف الذي يمارس حاليا ضد جهود الإغاثة الدولية. ولبلوغ هذه الغاية، سيكون من الضروري على الأقل تعطيل الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الجماعات المنظمة ووضع هذه الأسلحة تحت رقابة دولية، وتجريد القوات غير النظامية وغيرها من العصابات من أسلحتها. وتجدر الملاحظة بأن من شأن هذه الإجراءات أن تساعد، بحكم الأمر الواقع، في تحقيق وقف إطلاق نار بين الفصائل المتحاربة، الأمر الذي سيشكل عاملا إيجابيا في سياق عملية المصالحة الوطنية.

وأود هنا أيضا أن أبدي ملاحظة أخرى تشكل قاسما مشتركا بين جميع هذه الخيارات الثلاثة. وهي تتصل بأمن نحو ٤٠٠ من الموظفين المدنيين الدوليين (في عملية الأمم المتحدة في الصومال والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة) بالإضافة إلى أمن الأفراد العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال وعددهم ٥٥٠ فردا وهم موجودون في الصومال بالفعل. فأمن هؤلاء مهدد بالفعل نتيجة للتكهنات العامة التي ظهرت مؤخرا فيما يتعلق باحتمالات التدخل العسكري. ولا بد للخطط المتعلقة باعتماد نهج أكثر قوة أن تشتمل على ترتيبات ملائمة لضمان أمنهم.

ويتمثل **الخيار الثالث** في أن تقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال باستعراض للقوة في مدينة مقديشو بغية تهيئة الأوضاع اللازمة لإيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية بأمان وردع الفصائل وغيرها من الجماعات المسلحة الموجودة في المدينة وفي أماكن أخرى في الصومال حتى لا تحجم عن التعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويستند هذا الخيار إلى اعتقاد بعض الخبراء المختصين بالصومال، وليس جميعهم قطعا، بأن قيام عملية الأمم المتحدة في الصومال بعرض للقوة على نحو يدل على عزمها، واستخدام هذه القوة عند الضرورة، سيكون كافيا لإقناع أولئك الذين يقومون حاليا بإساءة استخدام جهود الإغاثة الدولية واستغلالها بالكف عن ممارسة هذه الأنشطة غير المشروعة.

وبعد أن قام مستشاري العسكري بزيارة إلى الصومال مؤخرا، طلبت منه أن يحدد مختلف البدائل المتعلقة باتخاذ إجراءات تقوم على استخدام القوة من قبل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي سياق احتمال القيام بعملية استعراض للقوة في مقديشو، أبلغني مستشاري العسكري بأنه لا يمكن الاستهانة بالأسلحة الموجودة في متناول مختلف الفصائل والجماعات المسلحة:

"يبلغ عدد القوات الموجودة في المدينة عدة آلاف إذا أخذ في الحسبان الأفراد التابعون لكافة العشائر وأفخاذ العشائر وقطاع الطرق. ففي منطقة جنوب مقديشو وحدها، يوجد نحو ١٥٠ مركبة فنية. ويوجد في كل مركبة منها مدفع رشاش ثقيل أو مدفع مضاد للدبابات من طراز RR عيار ١٠٦ مم. وتحمل كل مركبة ما بين ٨ جنود و ١٢ جنديا مسلحين أساسا ببنادق آلية من طراز كلاشينكوف AK 47 وبنادق من طراز G3 وقذائف مضادة للدروع من طراز RPG-7. ولا ترتدي القوات المحلية أي زي عسكري ولا تتوافر لديها أجهزة اتصال. والمركبات المستخدمة هي من أنواع مختلفة وذات ألوان وأشكال مختلفة. وليست هناك معلومات عن حالة تدريب هذه القوات ولكنه لا بد أن يكون لديها جميعها تقريبا نوع من الخبرة القتالية علاوة على أن جميع هذه القوات تعرف كيف تستخدم أسلحتها. وحالة هذه الأسلحة جيدة بشكل مدهش، أما الذخائر فقديمة ولكنها وفيرة وصالحة للاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه القوات تمتلك عربات مدرعة صالحة للاستخدام مزودة بمدافع من عيار ٢٠ مم وشاحنات مزودة بمدافع مزدوجة مضادة للطائرات من عيار ٣٠ مم. ولا بد من الافتراض بأن هناك قوة عسكرية تعادل هذه القوة في شمال مقديشو. وتوجد لدى الجانبين قدرات نيران غير مباشرة (مدافع هاون، ومدافع ميدان، وصواريخ غير موجهة)".

وإذا قرر مجلس الأمن اعتماد هذا الخيار الثالث، فقد يود التأكد من أن إجراء استعراض للقوة في مقديشو سينجح في تهيئة الأوضاع اللازمة في شتى أنحاء الصومال لتأمين إيصال إمدادات الإغاثة. ولا يمكن إنهاء المجاعة إلا إذا استطاعت الوكالات الغوثية استخدام جميع الموانئ والمطارات في البلد وإذا أتيحت لها إمكانية الوصول دون أية عوائق إلى جميع الأماكن التي توجد فيها حاجة لهذه الإمدادات. وقد تكون هناك أسباب للتشكيك فيما إذا كان القيام بعملية ناجحة في مقديشو سيكفي لإقناع الفصائل والجماعات المسلحة في أماكن أخرى في تحسين سلوكها والتخلي عن المزايا المادية الضخمة التي تكسبها من خلال ما تقوم به حاليا من استغلال لجهود الإغاثة الدولية. ولذلك فإنني أميل إلى الاعتقاد بأنه لكي يكون العمل فعالا، فإن الأمر قد يستلزم الاضطلاع بعملية على نطاق البلد كله. وهذه ستكون عملية عسكرية كبرى قد تثير العديد من المسائل الصعبة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنظيم والقيادة والسيطرة.

وثمة إمكانية - وهذا هو **الخيار الرابع** - تتمثل في القيام بعملية إنفاذ على نطاق البلد كله من قبل مجموعة من الدول الأعضاء يخولها مجلس الأمن بأن تفعل ذلك.

وأود في هذا الخصوص إبلاغ أعضاء المجلس بأنني استقبلت في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ السيد لورنس إيغلبرغر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بالوكالة، وقد أبلغني أنه إذا قرر مجلس الأمن تفويض الدول الأعضاء باستخدام وسائل القوة لضمان إيصال إمدادات الإغاثة إلى شعب الصومال، فإن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لاتخاذ زمام القيادة في

تنظيم وقيادة مثل هذه العملية التي يشارك فيها أيضا عدد من الدول الأعضاء الأخرى.

وإذا قرر أعضاء مجلس الأمن اعتماد هذا الخيار، فإنني أنصح بأن يسعى المجلس إلى الاتفاق مع الدول الأعضاء التي ستقوم بالعملية على وسائل الاعتراف بأن العملية تتم بتفويض من مجلس الأمن وأن لمجلس الأمن بالتالي مصلحة مشروعة في الطريقة التي تنفذ بها العملية.

ويمكن النظر في إمكانيات مختلفة. إذ يمكن التشديد في قرار التمكين على أن التفويض الصادر لتنفيذ العملية العسكرية هو لدعم الولاية الأوسع المسندة إلى الأمين العام من أجل توفير الإغاثة الإنسانية وتعزيز عملية المصالحة الوطنية والتعمير في الصومال. ويمكن أن يكون التفويض الأولي لفترة محددة وأن يطلب من الدول الأعضاء المعنية أن توافي مجلس الأمن بتقارير منتظمة يقوم المجلس على أساسها، وعلى فترات زمنية محددة، باستعراض التفويض الذي صدر عنه للقيام بالعملية. كما يمكن أن يذكر في قرار التمكين بأن الهدف من العملية هو حل المشكلة الأمنية الفورية وأنه سيتم الاستعاضة عن هذه العملية بعملية للأمم المتحدة خاصة بحفظ السلام، تنظم على أسس تقليدية ، حالما يتم نزع سلاح الجماعات غير النظامية ووضع الأسلحة الثقيلة التي تملكها الفصائل المنظمة تحت رقابة دولية. كما يمكن أن ينص القرار على أن العملية ستتم على أساس الاحترام الكامل لقواعد القانون الإنساني الواجبة التطبيق. ويمكن لمجلس الأمن، أو للأمين العام بالنيابة عنه، أن ينتدب عددا صغيرا من موظفي الاتصال إلى مقر العملية في الميدان. ويمكن للمجلس أن يعين لجنة مخصصة من بعض أعضائه تقوم بزيارة العملية في الميدان من وقت إلى آخر. وإذا قرر أعضاء مجلس الأمن اعتماد هذا الخيار الرابع، فقد يرغبون في دراسة هذه الأفكار.

أما **الخيار الخامس**، وهو خيار يتفق مع التوسع الذي ظهر مؤخرا في دور الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين ومن شأنه أن يعزز تطور المنظمة على المدى الطويل كنظام فعال لضمان الأمن الجماعي، فيتمثل في الاضطلاع بعملية إنفاذ على نطاق البلد كله تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. ويمكن ممارسة هذه السلطة من قبل الأمين العام، بتفويض من مجلس الأمن، في إطار ترتيب مماثل لذلك الترتيب المعتمد في عمليات المنظمة في مجال حفظ السلام، أو في إطار ترتيب آخر قد يقرره مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن الأمانة العامة التي تقوم بالفعل ببذل جهود تتجاوز طاقتها في أداء التزاماتها التي اتسعت إلى حد بعيد في مجال حفظ السلام لا تمتلك في الوقت الحاضر القدرة على قيادة عملية إنفاذ بالحجم والإلحاح اللذين تتطلبهما الأزمة الراهنة في الصومال وعلى التحكم بهذه العملية، فسيكون من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء التي تساهم بقوات في هذه العملية بتوفير الموظفين ليس لمقر العمليـــة فـــي الميـــدان فحسب بل أيضا في نيويورك التي سيلزم فيها توفير عدد كبير من الموظفين الإضافيين. كما سيتعين على تلك الدول الأعضاء أن تكون مستعدة لقبول قيام الأمم المتحدة بقيادة هذه العملية والسيطرة عليها وأن تقبل أن يتلقى الأفراد الذين توفرهم هذه الدول في الميدان وفي نيويورك أوامرهم من الأمم المتحدة وليس من سلطاتهم الوطنية.

إن هذه نقاط قد يجد بعض الدول الأعضاء أنه من الصعب قبولها عندما تكون هناك أرواح كثيرة ومعدات قيمة معرضة للخطر. ومع ذلك فإنه يمكن لتلك الدول التي تجد أنه من غير الممكن لها قبول هذه النقاط أن تدعم العملية من خلال توفير الدعم الإداري الميداني في ظل القيادة والسيطرة الوطنيتين. ولكنه سيتعين على مجلس الأمن أن يقتنع بأن عددا كافيا من القوات سيكون متوفرا على هذا الأساس للقيام بعملية بهذا الحجم الذي تتطلبه الحالة في الصومال.

وخلاصة القول فإنني أوصي بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا مبكرا جدا بأن يعدل نهجه إزاء الأزمة في الصومال، وهي أزمة ناشئة عن كون الصومال قد أصبح بلدا بدون حكومة أو سلطات سياسية أخرى يمكن أن يتم معها التفاوض على الأساس الذي تستند إليه الأنشطة الإنسانية. وينبغي أن يتمثل محور العمل الفوري للمجلس في تهيئة الأوضاع التي يمكن فيها إيصال إمدادات الإغاثة إلى أولئك الذين يحتاجون إليها. وقد دلت التجربة على أنه لا يمكن تحقيق ذلك من خلال عملية للأمم المتحدة تقوم على أساس مبادئ حفظ السلام المقبولة. وليس هناك الآن بديل آخر غير اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق. وبموازاة ذلك، يجب أن يكون هناك أيضا عمل يرمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية وبالتالي إزالة العوامل الرئيسية التي أدت إلى نشوء حالة الطوارئ الإنسانية. وإذا تم اتخاذ إجراء يقوم على استخدام القوة، فمن المفضل أن يتم ذلك تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فثمة بديل آخر يتمثل في عملية تقوم بها الدول الأعضاء على أساس تفويض من مجلس الأمن. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن تكون أهداف العملية محددة بدقة ومحدودة زمنيا، من أجل تمهيد الطريق للعودة إلى عملية حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وسأكون ممتنا يا سيادة الرئيس لو تكرمتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى محتويات هذه الرسالة. ومن جهتي فإنني أعتزم القيام، وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ والقرارات اللاحقة الصادرة عن مجلس الأمن، بإطلاع رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على تقييمي للحالة الراهنة في الصومال.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٣٤

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية يبلغها فيها بالخيارات الخمسة المعروضة على مجلس الأمن في الوثيقة S/24868 (الوثيقة ٣٣)

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى سعادة الدكتور سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، من الأمين العام

عزيزي السيد الأمين العام،

لعلكم تدرون أن القلق يساورني، منذ مدة، إزاء تدهور الوضع في الصومال، وخصوصا إزاء العقبات الهائلة التي تعترض سبيل المجتمع الدولي في جهوده لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الناس الذين يموتون جوعا في هذا البلد.

بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي، أحطت مجلس الأمن علما بهذه الشواغل في رسالة سلمت إلى رئيسه. ومن دواعي غبطتي أن أعضاءه أيدوا تقييمي للوضع وطلبوا إلي أن أعرض على المجلس عددا من خيارات التدابير التي يمكن أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على النجاح في إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المستهدفين في الصومال.

وقد استجبت اليوم لطلب المجلس، فقدمت إليه مجموعة من الخيارات لكي يبت فيها، وهي تتناول اتخاذ تدابير للإنفاذ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الخيارات واردة في رسالتي إلى المجلس المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وترفق نسخة منها بهذه الرسالة [انظر الوثيقة ٣٣]. وسأحيطكم علما بنتيجة مداولات المجلس حالما يتخذ قراره في هذا الصدد.

ولقد عملت بصورة وثيقة، منذ البداية، أثناء صوغ رد الأمم المتحدة على هذا الوضع، مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى، وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم استمرار تعاوني معكم في هذا العمل.

وفي الختام، أود أن أعرب لكم عن بالغ امتناني وتقديري لما قدمتموه إلي من مساعدة فيما يتصل بالمسؤوليات التي أوكلها إلي مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى سعادة الدكتور حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من الأمين العام

عزيزي السيد الأمين العام،

لعلكم تدرون أن القلق يساورني، منذ مدة، إزاء تدهور الوضع في الصومال، وخصوصا إزاء العقبات الهائلة التي تعترض سبيل المجتمع الدولي في جهوده لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الناس الذين يموتون جوعا في هذا البلد.

وبعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي، أحطت مجلس الأمن علما بهذه الشواغل في رسالة سلمت إلى رئيسه. ومن دواعي غبطتي أن أعضاءه أيدوا تقييمي للوضع وطلبوا إلي أن أعرض على المجلس عددا من خيارات التدابير التي يمكن أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على النجاح في إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المستهدفين في الصومال.

وقد استجبت اليوم لطلب المجلس، فقدمت إليه مجموعة من الخيارات لكي يبت فيها، وهي تتناول اتخاذ تدابير للإنفاذ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الخيارات واردة في رسالتي إلى المجلس المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وترفق نسخة منها بهذه الرسالة [انظر الوثيقة ٣٣]. وسأحيطكم علما بنتيجة مداولات المجلس حالما يتخذ قراره في هذا الصدد.

ولقد عملت بصورة وثيقة، منذ البداية، أثناء صوغ رد الأمم المتحدة على هذا الوضع، مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم استمرار تعاوني معكم في هذا العمل.

وسأكون ممتنا جدا، سعادة الأمين العام، لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي إلى هذه الرسالة ومرفقها، أملا في أن يغتنموا فرصة الاجتماع الوزاري الذي سيبدأ غدا لينوهوا بمساندة منظمة المؤتمر الإسلامي لتدابير إنفاذ السلام التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب الصومال.

وتفضلوا، سعادة الأمين العام، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى سعادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، من الأمين العام

عزيزي السيد الأمين العام،

لعلكم تدرون أن القلق يساورني، منذ مدة، إزاء تدهور الوضع في الصومال، وخصوصا إزاء العقبات الهائلة التي تعترض سبيل المجتمع الدولي في جهوده لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الناس الذين يموتون جوعا في هذا البلد.

وبعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي، أحطت مجلس الأمن علما بهذه الشواغل في رسالة سلمت إلى رئيسه. ومن دواعي غبطتي أن أعضاءه أيدوا تقييمي للوضع وطلبوا إلي أن أعرض على المجلس عددا من خيارات التدابير التي يمكن أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على النجاح في إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المستهدفين في الصومال.

وقد استجبت اليوم لطلب المجلس، فقدمت إليه مجموعة من الخيارات لكي يبت فيها، وهي تتناول اتخاذ تدابير للإنفاذ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الخيارات واردة في رسالتي إلى المجلس المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وترفق نسخة منها بهذه الرسالة [انظر الوثيقة ٣٣]. وسأحيطكم علما بنتيجة مداولات المجلس حالما يتخذ قراره في هذا الصدد.

ولقد عملت بصورة وثيقة، منذ البداية، أثناء صوغ رد الأمم المتحدة على هذا الوضع، مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى، وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم استمرار تعاوني في هذا العمل معكم.

وفي الختام، أود أن أعرب لكم عن بالغ امتناني وتقديري لما قدمتموه إلي من مساعدة فيما يتصل بالمسؤوليات التي أوكلها إلي مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٣٥

قرار مجلس الأمن الذي يأذن به للأمين العام والدول الأعضاء، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتهيئة ظروف آمنة في أقرب وقت ممكن لتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال

القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢ و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢،

وإذ يعترف بالطابع الفريد للحالة الراهنة في الصومال، وإذ لا تغيب عن باله طبيعتها الآخذة في التدهور والمعقدة وغير العادية، والتي تتطلب استجابة فورية واستثنائية،

وإذ يقرر أن جسامة المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال، والتي زادت حدتها نتيجة للعقبات التي توضع أمام توزيع المساعدة الإنسانية، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ فزع فزعا شديدا لتدهور الحالة الإنسانية في الصومال، وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى تسليم المساعدة الإنسانية بسرعة في أرجاء البلد كافة،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبخاصة الاقتراح الذي قدمه الرئيس المناوب لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية[1] في الدورة العادية السابعة والأربعين للجمعية العامة بتنظيم مؤتمر دولي معني بالصومال، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والوكالات والترتيبات الإقليمية الأخرى، من أجل تشجيع التوصل إلى مصالحة وتسوية سياسية في الصومال وتلبية الحاجات الإنسانية للشعب في ذلك البلد،

وإذ يثني على الجهود التي تبذلها حاليا الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والدول لكفالة تسليم المساعدة الإنسانية في الصومال،

واستجابة منه للدعوات العاجلة الموجهة من الصومال إلى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير من أجل كفالة تسليم المساعدة الإنسانية في الصومال،

وإذ يعرب عن شديد جزعه لاستمرار وصول تقارير عن حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي على نطاق واسع في الصومال، ومن بينها تقارير عن ارتكاب أعمال عنف، أو التهديد بها، ضد الأفراد المشتركين بشكل قانوني في أنشطة الإغاثة الإنسانية غير المتحيزة، وعن القيام بهجمات متعمدة ضد الأفراد

---

(١) انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الجلسات العامة**، الجلسة ١٨ (A/47/PV.18).

غير المقاتلين وشحنات ومركبات الإغاثة والمرافق الطبية والغوثية، وعن إعاقة تسليم الإمدادات الغذائية والطبية الضرورية للمحافظة على حياة السكان المدنيين،

وإذ جزع لاستمرار الظروف التي تعوق إيصال الإمدادات الإنسانية إلى أماكنها المقصودة داخل الصومال، وبخاصة وصول تقارير عن نهب إمدادات الإغاثة المرسلة إلى السكان المتضورين جوعا، وتعرض طائرات وسفن تحمل إمدادات الإغاثة الإنسانية للهجمات، وتعرض الوحدة الباكستانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال للاعتداءات في مقديشو،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالرسالتين المؤرختين ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢[٢] و ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢[٣]، والموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام،

وإذ يشاطر الأمين العام تقييمه للحالة في الصومال بأنها لا تحتمل، وبأنه قد أصبح من الضروري إعادة النظر في الفرضيات والمبادئ الأساسية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال، وبأن سبل العمل التي تتبعها في الوقت الحالي عملية الأمم المتحدة في الصومال لن تمثل في الظروف الراهنة استجابة كافية للمأساة القائمة في الصومال،

وتصميما منه على أن يهيئ في أقرب وقت ممكن الظروف اللازمة لتسليم المساعدة الإنسانية أينما كانت لازمة في الصومال، وفقا للقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ٧٦٧ (١٩٩٢)،

وإذ يحيط علما بالعرض الذي قدمته دول أعضاء والذي يهدف إلى تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن،

وتصميما منه أيضا على إعادة السلام والاستقرار والقانون والنظام إلى نصابها بغية تيسير عملية إيجاد تسوية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، وإذ يشجع الأمين العام وممثله الخاص للصومال على مواصلة وتكثيف الأعمال التي يقومان بها على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق هذين الهدفين،

وإذ يعترف بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق المصالحة الوطنية وتعمير بلده،

١ - **يعيد تأكيد** مطالبته لجميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال بأن تتوقف على الفور عن القيام بأعمال عدائية، وتلتزم بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وتتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال، ومع القوات العسكرية التي ستنشأ عملا بالإذن الصادر في الفقرة ١٠ أدناه، من أجل تعزيز عملية توزيع مواد الإغاثة والتوصل إلى مصالحة وتسوية سياسية في الصومال؛

٢ - **يطالب** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للسكان المتضررين في الصومال؛

٣ - **يطالب أيضا** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وجميع الأفراد الآخرين العاملين في تسليم المساعدة الإنسانية، ومن بينهم أفراد القوات العسكرية التي ستنشأ عملا بالإذن الصادر في الفقرة ١٠؛

٤ - **يطالب كذلك** جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال بأن تتوقف وتمتنع على الفور عن أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الأعمال التي ورد وصفها أعلاه؛

٥ - **يدين بشدة** جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تحدث في الصومال، بما في ذلك على وجه الخصوص تعمد إعاقة تسليم الأغذية والإمدادات الطبية الضرورية للمحافظة على حياة السكان المدنيين، ويؤكد أن كل من يقترف هذه الأفعال أو يأمر بها سيكون مسؤولا شخصيا عن تلك الأفعال؛

٦ - **يقرر** المضي قدما، حسب تقدير الأمين العام على ضوء تقييمه للأحوال القائمة على الصعيد الميداني، في العمليات واستكمال وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال البالغ عددهم ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد، على النحو المأذون به بموجب الفقرة ٣ من القرار ٧٧٥ (١٩٩٢)؛ ويطلب إليه أن يبقي المجلس على علم في هذا الصدد وأن يقدم من التوصيات ما يكون ملائما لإنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال حيثما تسمح الظروف؛

٧ - **يؤيد** توصية الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن[٣] باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن؛

٨ - **يرحب** بالعرض المقدم من دولة عضو، كما ورد وصفه في رسالة الأمين العام السالفة الذكر، بشأن إنشاء عملية لإيجاد هذه البيئة الآمنة؛

٩ - **يرحب أيضا** بالعروض المقدمة من دول أعضاء أخرى للاشتراك في تلك العملية؛

١٠ - **يأذن**، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، للأمين العام وللدول الأعضاء المتعاونة في تنفيذ العرض المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن؛

١١ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء التي يسمح وضعها بتقديم قوات عسكرية والمساهمة بتبرعات إضافية، نقدا أو عينا، وفقا للفقرة ١٠ أعلاه، إلى أن تفعل ذلك، ويطلب إلى

---

(٢) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢**، الوثيقة S/24859.

(٣) المرجع نفسه، الوثيقة S/24868.

الأمين العام أن ينشئ صندوقا يمكن من خلاله، حيثما يكون ذلك ملائما، توجيه التبرعات إلى الدول أو العمليات المعنية؛

١٢ - **يأذن أيضا** للأمين العام وللدول الأعضاء المعنية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوحيد قيادة القوات المشاركة وإمرتها، بما يعكس العرض المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام والدول الأعضاء التي تتصرف بموجب الفقرة ١٠ أعلاه إقامة آليات مناسبة للتنسيق بين الأمم المتحدة والقوات العسكرية التابعة لتلك الدول؛

١٤ - **يقرر** أن يعين لجنة مخصصة تتألف من أعضاء من مجلس الأمن لتقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - **يدعو** الأمين العام إلى أن يلحق عددا صغيرا من موظفي الاتصال التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بالمقر الميداني للقيادة الموحدة؛

١٦ - **يدعو**، متصرفا بموجب الفصلين السابع والثامن من الميثاق، الدول، بصفتها الوطنية أو من خلال الوكالات أو الترتيبات الإقليمية، إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان التنفيذ الصارم للفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

١٧ - **يطلب** إلى جميع الدول، وبخاصة دول المنطقة، تقديم دعم مناسب للأعمال التي تقوم بها الدول، بصفتها الوطنية أو من خلال الوكالات أو الترتيبات الإقليمية، عملا بهذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام، وحسب الاقتضاء إلى الدول المعنية، تقديم تقارير منتظمة، يقدم أول هذه التقارير في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من اتخاذ هذا القرار، إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار وعن تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة لتمكين المجلس من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى مواصلة عمليات حفظ السلم؛

١٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم مبدئيا إلى المجلس خلال خمسة عشر يوما من اتخاذ هذا القرار، خطة لكفالة أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة؛

٢٠ - **يدعو** الأمين العام وممثله الخاص إلى مواصلة جهودهما من أجل تحقيق تسوية سياسية في الصومال؛

٢١ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد النظر الفعلي.

الوثيقة ٣٦

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة، من الأمين العام يناقش فيها مسألة تهيئة ظروف آمنة في الصومال وضرورة مواصلة المشاورات

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

عزيزي فخامة الرئيس

أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٤ كانون الأول/ ديسمبر بشأن الحالة في الصومال وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إليّ. وأود من جهتي، أن أعرب عن تقديري العميق لالتزامكم الشخصي الكامل بهذه العملية.

وإني أشاطركم الارتياح لاعتماد مجلس الأمن القرار ٧٩٤. فهو يؤكد القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء الأزمة الإنسانية في الصومال. كما يعد خطوة هامة إلى الأمام في تطور دور الأمم المتحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة، وأعتقد أنه سيعزز قدرة المنظمة على التدخل لصون السلام وتقديم الإغاثة الإنسانية إلى المصابين. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن أفضل طريقة يمكننا فيها معا كفالة تنفيذ هذا القرار.

إن نجاحنا سيعتمد، إلى حد بعيد، على التشاور المستمر والفعال بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، التي تولت القيادة الموحدة للعملية الجديدة وفقا لقرار مجلس الأمن. وإني في غاية الامتنان للإجراءات العاجلة التي اتخذتموها بإيفاد خبراء إلى نيويورك للتشاور معي ومع موظفيّ. ولقد ناقشت معهم الترتيبات التي وضعتها، في نيويورك وفي مقديشو على السواء، لتمكيننا من التشاور على أساس مستمر وتنسيق أعمالنا عندما نقوم بأدوارنا التي تكمل بعضها بعضا في هذا المسعى.

وقد أثرت أيضا مع ممثليكم ثلاث نقاط تتسم على ما يبدو لي بأهمية جوهرية في مرحلة التكوين هذه للعملية الجديدة.

وتتصل النقطة الأولى بضرورة نزع سلاح العصابات غير المشروعة التي ما فتئت ترهب الصومال في الأشهر الأخيرة. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، فإن أي عمل قسري يقوم به المجتمع الدولي في الصومال يجب أن يرمي إلى تحقيق الهدف المتمثل في كفالة ما لا يقل عن تحييد الأسلحة الثقيلة للأطراف المنظمة وإخضاعها للرقابة الدولية ونزع سلاح القوات والعصابات غير النظامية.

فبدون هذا العمل لا أعتقد أنه سيكون بالإمكان تهيئة البيئة الآمنة التي دعا إليها قرار مجلس الأمن أو تهيئة الأحوال التي

يمكن فيها دفع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا لتعزيز المصالحة الوطنية قدما، ونقل مهمة حماية الأنشطة المدنية بشكل مأمون إلى عملية تقليدية للأمم المتحدة لحفظ السلام. ثانيا، أعتقد أن من الجوهري أن يتمثل الهدف من العملية الجديدة في تهيئة بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال وأن هذا الأمر يجب أن يكون واضحا منذ البداية. صحيح أن مقدار المعاناة يبلغ أقصاه في المناطق التي تقرر فيها وزع قوات القيادة الموحدة في المراحل الأولى. إلا أن الحالة من الناحية الكيفية هي سيئة بالقدر نفسه في سائر الأنحاء الأخرى، وخاصة في الشمال. ولذلك فإن من دواعي غبطتي أن علمت أن القيادة الموحدة تقوم بدراسة كيفية إمكان مد نطاق العملية الجديدة إلى جميع أنحاء الصومال.

ثالثا، يبدو لي أن من المهم أن يكون هناك، تقسيم للعمل وأن يُرى أن هناك تقسيما للعمل، بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة في تنفيذ العملية الجديدة. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور رائد في تهيئة البيئة الآمنة التي تعتبر شرطا لا غنى عنه لقيام الأمم المتحدة بتقديم الإغاثة الإنسانية وتعزيز المصالحة الوطنية والإعمار الاقتصادي، التي تمثل الأهداف التي ما فتئت تدرج في مختلف قرارات مجلس الأمن بشأن الصومال.

وكلما تقدمت العملية، سيكون هناك عدد من الجوانب الأخرى التي سيكون هناك حاجة إلى إجراء مشاورات وثيقة ومستمرة بشأنها بين الأمم المتحدة والقيادة الموحدة. وسيكون من الضروري، على سبيل المثال، كفالة مواءمة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدانين الإنساني والسياسي مع الأنشطة التي تضطلع بها القيادة الموحدة في الميدان الأمني، والعكس بالعكس. كما سيكون من الضروري بالنسبة لنا أن نبقى على أوثق اتصال ممكن في التخطيط لنقل المسؤوليات في النهاية من القيادة الموحدة إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في شكل عملية موسعة للأمم المتحدة في الصومال، ربما بولاية معدلة.

وعلى الرغم من أن عملية القيادة الموحدة تسير، والتخطيط يمضي قدما كي تسلم في الوقت المناسب إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال، فإنني سأواصل بذل جهود قوية لدفع المصالحة الوطنية قدماً، وهي التي تم بشأنها تحقيق بعض النتائج المشجعة في الاجتماع التقني المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر. وسألتمس دعم المنظمات الإقليمية المعنية الثلاث لهذه الجهود وسأبقيكم على علم كامل.

وفي الختام، أود، فخامة الرئيس، أن أعرب عن تقديري للمساهمة الهامة التي تقدمها الولايات المتحدة، بقيادتكم، في هذا المسعى. وأود أيضا أن أؤكد لكم التزامي الكامل، والتزام ممثلي الخاص السيد عصمت كتاني، بالعمل معكم بأوثق ما يمكن لكفالة أن نكون معا قادرين على النجاح في تخفيف المعاناة المروعة في الصومال ووضع هذا البلد على الطريق نحو مستقبل سلمي وأكثر أمنا.

وتفضلوا، فخامة الرئيس، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٣٧

بيان موجه من الأمين العام إلى شعب الصومال بشأن عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأمن والإغاثة الإنسانية والمصالحة السياسية في الصومال

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4874، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

إلى شعب الصومال بأسره، أبعث برسالة أمل ومودة.

لقد تحركت مشاعر شعوب العالم إزاء الحالة الفريدة واليائسة في الصومال. وإن العالم يرفض أن يسلم بما تتعرضون له من معاناة وموت. وإن وضع حد لليأس والقنوط هو أمر ممكن.

إن الأمم المتحدة تتخذ الإجراءات اللازمة في الصومال من أجل الأمن والإغاثة الإنسانية والمصالحة السياسية. وتعتزم إعادة الأمل إلى الشعب الصومالي.

وإن القيادة العسكرية الموحدة التي ستصل إلى الصومال في إطار ولاية الأمم المتحدة ستأتي لإطعام الذين يتضورون جوعا وحماية الضعفاء وتمهيد السبيل للإعمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهم سيأتون لتهيئة مناطق آمنة ولإطعام الجياع. وعندما يتواصل هذا الجهد، ستكون الأمم المتحدة في سعي نحو إيجاد حلول طويلة الأجل لمشاكل الصومال.

وإنا نرجو تعاون الشعب الصومالي في هذا العمل الواسع النطاق. وإن بإمكاننا معا أن نعيد السلام إلى بلدكم المتألم.

الوثيقة ٣٨

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي يدعوها فيها إلى المشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي بشأن المصالحة الوطنية في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

عزيزي السيد الأمين العام،

كما تعلمون، فإن مجلس الأمن اعتمد في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية تهيئة بيئة آمنة في أقرب وقت ممكن لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

وقد تصدرت حكومة الولايات المتحدة المبادرة في إنشاء عملية متعددة الأطراف لهذا الغرض. وسيكون هناك أوثق تعاون، وكذلك سيكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام التي حددها مجلس الأمن في قراره هذا وفي قراراته السابقة بشأن الصومال. وستمكن العملية، وهي قيد التنفيذ بالفعل، الأمم المتحدة من مضاعفة جهودها لتقديم الإغاثة الإنسانية. وستؤدي أيضا إلى تيسير جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة البناء في الصومال.

وإنني أعلق أهمية كبرى على تحقيق مصالحة بين الأطراف في الصومال. وإذ أضع هذا الغرض في الاعتبار، فإنني أكتب إليكم لدعوة منظمتكم للمشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي من أجل مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وسيعقد هذا الاجتماع التحضيري، الذي سأتولى رئاسته شخصيا، في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وقد وُجهت الدعوة أيضا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية للحضور إلى جانب رئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي. وقد أجرى ممثلي الخاص، السفير كتاني، اتصالات مبدئية مع الحركات السياسية الصومالية بشأن مشاركتها.

وأتطلع إلى أن أتلقى منكم ردا في أقرب وقت يناسبكم.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى الدكتور حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

عزيزي السيد الأمين العام،

كما تعلمون، فإن مجلس الأمن اعتمد في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية تهيئة بيئة آمنة في أقرب وقت ممكن لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

وقد تصدرت حكومة الولايات المتحدة المبادرة في إنشاء عملية متعددة الأطراف لهذا الغرض. وسيكون هناك أوثق تعاون، وكذلك سيكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام التي حددها مجلس الأمن في قراره هذا وفي قراراته السابقة بشأن الصومال. وستمكن العملية، وهي قيد التنفيذ بالفعل، الأمم المتحدة من مضاعفة جهودها لتقديم الإغاثة الإنسانية. وستؤدي أيضا إلى تيسير جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة البناء في الصومال.

وإنني أعلق أهمية كبرى على تحقيق مصالحة بين الأطراف في الصومال. وإذ أضع هذا الغرض في الاعتبار، فإنني أكتب إليكم لدعوة منظمتكم للمشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي من أجل مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وسيعقد هذا الاجتماع التحضيري، الذي سأتولى رئاسته شخصيا، في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وقد وُجهت الدعوة أيضا إلى منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية للحضور إلى جانب رئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي. وقد أجرى ممثلي الخاص، السفير كتاني، اتصالات مبدئية مع الحركات السياسية الصومالية بشأن مشاركتها.

وأتطلع إلى أن أتلقى منكم ردا في أقرب وقت يناسبكم.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية

عزيزي السيد الأمين العام،

كما تعلمون، فإن مجلس الأمن اعتمد في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية تهيئة بيئة آمنة في أقرب وقت ممكن لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

وقد تصدرت حكومة الولايات المتحدة المبادرة في إنشاء عملية متعددة الأطراف لهذا الغرض. وسيكون هناك أوثق تعاون، وكذلك سيكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام التي حددها مجلس الأمن في قراره هذا وفي قراراته السابقة بشأن الصومال. وستمكن العملية، وهي قيد التنفيذ بالفعل، الأمم المتحدة من مضاعفة جهودها لتقديم الإغاثة الإنسانية. وستؤدي أيضا إلى تيسير جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة البناء في الصومال.

وإنني أعلق أهمية كبرى على تحقيق مصالحة بين الأطراف في الصومال. وإذ أضع هذا الغرض في الاعتبار، فإنني أكتب إليكم لدعوة منظمتكم للمشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي من أجل مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وسيعقد هذا الاجتماع التحضيري، الذي سأتولى رئاسته شخصيا، في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وقد وُجهت الدعوة أيضا إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للحضور إلى جانب رئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي. وقد أجرى ممثلي الخاص، السفير كتاني، اتصالات مبدئية مع الحركات السياسية الصومالية بشأن مشاركتها.

وأتطلع إلى أن أتلقى منكم ردا في أقرب وقت يناسبكم.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد ليسان يوهانس، نائب وزير الخارجية ورئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي

صاحب السعادة،

كما تعلمون، فإن مجلس الأمن اعتمد في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية تهيئة بيئة آمنة في أقرب وقت ممكن لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

وقد تصدرت حكومة الولايات المتحدة المبادرة في إنشاء عملية متعددة الأطراف لهذا الغرض. وسيكون هناك أوثق تعاون، وكذلك سيكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام التي حددها مجلس الأمن في قراره هذا وفي قراراته السابقة بشأن الصومال. وستمكن العملية، وهي قيد التنفيذ بالفعل، الأمم المتحدة من مضاعفة جهودها لتقديم الإغاثة الإنسانية. وستؤدي أيضا إلى تيسير جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة البناء في الصومال.

وإنني أعلق أهمية كبرى على تحقيق مصالحة بين الأطراف في الصومال. وإذ أضع هذا الغرض في الاعتبار، فإنني أكتب إليكم لدعوتكم، بوصفكم رئيسا للجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي مع عضوين آخرين للجنتكم تود تسميتهما، للمشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي من أجل مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وسيعقد هذا الاجتماع التحضيري، الذي سأتولى رئاسته شخصيا، في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وقد وُجهت الدعوة أيضا إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية للحضور. وقد أجرى ممثلي الخاص، السفير كتاني، اتصالات مبدئية مع الحركات السياسية الصومالية بشأن مشاركتها.

وأتطلع إلى أن أتلقى منكم ردا في أقرب وقت يناسبكم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٣٩

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى إحدى عشرة فصيلة سياسية صومالية يدعوها فيها إلى المشاركة في اجتماع تحضيري غير رسمي بشأن المصالحة الوطنية: السيد محمد فارح عبد الله، رئيس التحالف الديمقراطي الصومالي؛ والسيد محمد قنياريه أفرح، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد؛ والسيد عبد الرحمن دواله علي، رئيس الجبهة الصومالية المتحدة؛ واللواء محمد فارح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي؛ والسيد حجي محمود بربر، رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية؛ والسيد محمود خليف شيره، نائب رئيس الجبهة القومية الصومالية؛ والسيد حجي آدن حسين محمد، الرئيس بالنيابة لمنظمة موكي الصومالية الأفريقية؛ واللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية؛ واللواء آدن عبد الله نور، رئيس الحركة الوطنية الصومالية؛ والسيد إبراهيم ميغاغ سماتر، رئيس الحركة القومية الصومالية؛ والسيد عبد الظاهر ورساميه، رئيس الحزب الصومالي المتحد

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

[ملاحظة للمحرر: أرسلت الرسالة المستنسخة أدناه إلى كل زعيم من زعماء الفصائل السياسية الصومالية الإحدى عشرة.]

كما تعلمون، فإن مجلس الأمن اعتمد في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغية تهيئة بيئة آمنة في أقرب وقت ممكن لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

وقد تصدرت حكومة الولايات المتحدة المبادرة في إنشاء عملية متعددة الأطراف لهذا الغرض. وسيكون هناك أوثق تعاون، وكذلك سيكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام التي حددها مجلس الأمن في قراره هذا وفي قراراته السابقة بشأن الصومال. وستمكن العملية، وهي قيد التنفيذ بالفعل، الأمم المتحدة من مضاعفة جهودها لتقديم الإغاثة الإنسانية. وستؤدي أيضا إلى تيسير جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة البناء في الصومال.

ويعلق المجتمع الدولي أكبر أهمية على تحقيق مصالحة بين الأطراف في الصومال. وقد دعيت، في القرارات المتتالية الصادرة عن مجلس الأمن، إلى تقديم المساعدة وتيسير القيام بعملية تؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية للنزاع في الصومال. ويحثني القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) على مضاعفة الجهود في هذا الصدد. كما يلاحظ القرار الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبخاصة الاقتراح الذي قدمه رئيسها في الدورة الحالية للجمعية العامة بتنظيم مؤتمر دولي معني بالصومال، ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تشجيع التوصل إلى مصالحة وتسوية سياسية في الصومال.

وإنني، إذ أضع هذا الغرض في الاعتبار، أكتب إليكم لدعوة حركتكم للمشاركة في اجتماع تحضيري رسمي من أجل مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال. وسيعقد هذا الاجتماع التحضيري، الذي سأتولى رئاسته شخصيا، في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وقد وجهت الدعوة أيضا إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، إلى جانب رئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي. وسيكون ممثلي الخاص، السفير كتاني، على اتصال بكم فيما يتعلق باشتراككم.

وإني أتطلع إلى اشتراككم في هذا الاجتماع.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٤٠

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى مجلس الأمن من الولايات المتحدة تحيل فيها تقريرا عن أنشطة قوة العمل الموحدة

S/24976، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

نيابة عن حكومة الولايات المتحدة وعملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)، أتشرف بأن أقدم تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها قوة العمل الموحدة تنفيذا لذلك القرار.

وأطلب تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إدوارد ج. بركنز

المرفق

تقرير مقدم من الولايات المتحدة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)

استجابة لقرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)، أمر رئيس الولايات المتحدة بتنفيذ عملية "استعادة الأمل" في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وعهد إلى القيادة المركزية للولايات المتحدة بمهمة تنظيم عمليات عسكرية مشتركة وموحدة في الصومال تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تأمين المطارات والموانئ البحرية الرئيسية والمنشآت الأساسية ونقاط توزيع الأغذية، والتمكين من المرور العلني والحر لإمدادات الإغاثة، وتوفير الأمن للقوافل ومنظمات الإغاثة، ومساعدة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تقديم الإغاثة الإنسانية.

وقد وضع القائد العام للقيادة المركزية للولايات المتحدة تصورا من أربع مراحل للعمليات يركز على المنطقة التي تكون فيها الحاجة والمعاناة أشد ما تكون. وتتألف المرحلة الأولى من تأمين مطار وميناء مقديشو على يد القوات البرمائية التابعة لمشاة بحرية الولايات المتحدة وعناصر من قوة العمل الموحدة، وتوسيع نطاق العملية لتشمل بالي دوغله وبيضوا، وعناصر متابعة من قوات مشاة بحرية الولايات المتحدة وعناصر أولية من جيش الولايات المتحدة. وتنطوي المرحلة الثانية على وزع فرقة من جيش الولايات المتحدة وقوات قوة العمل الموحدة من أجل تأمين بيضوا وتوسيع نطاق منطقة الإيواء لتأمين مراكز الإغاثة في حُدور وبلد وين وجلالقسي. أما في المرحلة الثالثة فسيجري توسيع نطاق العمليات صوب الجنوب لتأمين ميناء ومطار كيسمايو وبارضيره والطريق البحري من بارضيره إلى بيضوا. وأما المرحلة الرابعة فتتمثل في نقل مسؤولية الحفاظ على بيئة آمنة لتوريد الإغاثة الإنسانية إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويمكن أن يتم هذا النقل في آن واحد مع المراحل الأخرى وذلك رهنا بتوافر قوات حفظ السلام للاضطلاع بالمسؤولية في المناطق المؤمَّنة.

وقد بدأت المرحلة الأولى في ٩ كانون الأول/ ديسمبر عندما نجحت فرقة عمل جوية/ برية للأغراض الخاصة من قوات مشاة البحرية التابعة للولايات المتحدة في الاستيلاء على مطار وميناء مقديشو، بمساندة عناصر من بحرية الولايات المتحدة. وواصلت قوات المتابعة، وتشمل عناصر أولية من قوة العمل الموحدة، توسيع نطاق المناطق الأمنية في مقديشو وتحسين قدرات مرافق المطار والميناء. وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر أمنت قوات مشاة البحرية التابعة للولايات المتحدة مطار بالي دوغله لمساندة وزع قوات جيش الولايات المتحدة. وأطبقت عناصر أولية من الفرقة الجبلية العاشرة على بالي دوغله. وتبع ذلك الاستيلاء على بيضوا في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر. وسيزيد عدد قوات الولايات المتحدة ليصبح زهاء ٢٨ ٠٠٠ فرد، تعززهم قوات قوة العمل الموحدة الآتية من ٢٠ من البلدان التي التزمت بتوفير ما يربو على ١٧ ٠٠٠ فرد حتى الآن.

وتسير العملية عامة حسب المرسوم لها مدفوعة أساسا بقدرة الهيكل الأساسي لموانئ ومطارات الصومال على دعم وزع قوات قوة العمل الموحدة. وتعد الاستجابة السريعة الواسعة النطاق من جانب البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة للقرار، واتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذي توصلت إليه مؤخرا اثنتان من الفصائل الرئيسية، وانخفاض حدة العنف في مقديشو، مؤشرات إيجابية على أن العمليات ستستمر بنجاح.

إن أفضل مقياس لمدى الفعالية هو الأثر الذي تركته عملياتنا الأمنية على الجهود الغوثية. وتشير الدلائل الأولية الواردة من منظمات الإغاثة في المواقع التي قمنا فيها بعملياتنا إلى أن الجهود كانت موفقة جدا. فالميناء البحري في مقديشو مفتوح في الوقت الراهن والإمدادات الغوثية تتحرك في شتى أنحاء المدينة.

الوثيقة ٤١

قرار الجمعية العامة بشأن المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

القرار ٤٧/١٦٠، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٣/٢٠٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٤/١٧٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢٢٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/١٧٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وإلى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال،

وإذ تحيط علما بقرارات مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، التي قرر فيها مجلس الأمن، في جملة أمور، حث جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، وكرر دعوته إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشو وحولها وفي أرجاء الصومال الأخرى،

وإذ تنوه مع التقدير بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في جهودها لحل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال،

وإذ تنوه بالجهود التي تبذلها بلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لتخفيف وطأة الحالة السائدة في الصومال،

وإذ تنوه مع التقدير بالتدابير التي يتخذها الأمين العام لتعبئة المساعدات الدولية من أجل الصومال،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء جسامة المعاناة الإنسانية في الصومال، واتساع الدمار والخراب الذي أصاب القرى والبلدات والمدن بالإضافة إلى الدمار الجسيم الذي ألحقه الصراع الأهلي بالهياكل الأساسية في البلد مع الخلل الواسع الذي أصاب المرافق والخدمات العامة،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة في الصومال مما يؤكد الحاجة الماسة إلى المسارعة بتقديم المساعدة الإنسانية الكافية إلى جميع أجزاء البلد،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال[1] وبالبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ عن المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث[2]،

وإذ تعرب عن بالغ التقدير للمساعدة الإنسانية التي يقدمها عدد من الدول الأعضاء لتخفيف المشقة والمعاناة التي يعيشها السكان المتضررون،

وإذ تشير إلى المبدأ الوارد في مرفق قرارها ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، الذي يفيد بأن المساهمات من أجل المساعدة الإنسانية ينبغي أن تقدم بطريقة لا تمس الموارد المتاحة للتعاون الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ أهمية مناطق العملية الأربع بالنسبة لتقديم المزيد من المساعدة الإنسانية والغوثية الفعالة في ظل الأحوال السائدة حاليا في البلد،

وإذ تنوه مع بالغ الارتياح بالجهود الإنسانية التي تبذل من جانب الكيانات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية،

وإذ تلاحظ مع القلق الأثر الوخيم الذي يخلفه الصراع على النظام التعليمي للبلد، والتعطيل الكامل للمدارس بالنسبة لجميع الطلاب في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية،

وإذ تسلم بأهمية إنعاش الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيد المحلي في جميع مناطق العملية،

وإذ تدرك أن نزوح وتشرد المهارات والكفاءات المهنية أمر يحرم البلد من موارده البشرية التي تمس الحاجة إليها للإنعاش والتعمير والتنمية،

وإذ ترحب بالمبادرات التي تتخذها بعض الدول الأعضاء في مجال السياسة بتقديم المساعدة التعليمية والمنح الدراسية لمستحقيها من طالبي اللجوء الصوماليين،

وإذ تسلم كذلك بأن المساعدة الطارئة ينبغي تقديمها بطرق يكون من شأنها أن تدعم الانتعاش والتنمية في الأجل الطويل،

١ - **تعرب عن امتنانها** للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت إلى نداءات الأمين العام وغيره بتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام للتدابير التي يتخذها لحشد المساعدة الطارئة للسكان المتضررين في الصومال؛

---

(١) A/47/553.

(٢) انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، اللجنة الثانية**، الجلسة ٢٥، والتصويب.

٣ - **تناشد** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة الطارئة للصومال، آخذة في الاعتبار تقرير الأمين العام وبرنامج عمل الـ ١٠٠ يوم من أجل التعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية الذي أيده اجتماع تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية للصومال، المعقود في جنيف في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢[١]؛

٤ - **ترحب** بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لمعالجة الحالة السائدة في الصومال؛

٥ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على أن تساعد في الشروع في إنعاش الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وكذلك تقديم المساعدة من أجل بناء المؤسسات بغية إعادة الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أنحاء الصومال في ظل شيوع السلم والأمن والاستقرار؛

٦ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على ضمان أن تستند جميع برامج المساعدة، قدر الإمكان، إلى الأولويات المحلية والإقليمية، وأن تعول على قدرات أهالي البلد مع الاستفادة إلى أقصى حد من الصوماليين ذوي المؤهلات التعليمية والمهارات داخل البلد وخارجه؛

٧ - **تناشد** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تقديم المساعدة المالية والعينية لإعادة فتح المدارس الابتدائية والثانوية في المناطق التي تسمح فيها الظروف بذلك؛

٨ - **تقرر** أن تنشئ، باستخدام موارد خارجة عن الميزانية، برنامجا لتقديم منح دراسية من الأمم المتحدة للطلاب الصوماليين في المرحلة الجامعية الأولى الذين انقطعت دراساتهم بسبب النزاع الأهلي الحالي وذلك لتمكينهم من استكمال دراساتهم في المعاهد العليا والجامعات بالخارج تعزيزا لقدرة الصومال من حيث الموارد البشرية، وأن تستعرض الحالة عندما تفتح الجامعة والمعاهد العليا في الصومال أبوابها من جديد، وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على الإسهام في هذا البرنامج؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، في حدود الموارد الحالية للميزانية العادية، إبلاغ المعلومات عن المنح الدراسية المعروضة إلى الطلاب الصوماليين، داخل الصومال وخارجها، الذين قد يكونون مؤهلين للحصول على هذه المنح؛

١٠ - **تحث** الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أن تواصل بأسرع ما يمكن، كل في ميدان اختصاصها، تنفيذ برامجها لتقديم المساعدة ضمن إطار عمليات الأمم المتحدة في الصومال، تخفيفا لمعاناة السكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال؛

١١ - **تناشد** جميع الأطراف المعنية إنهاء الأعمال القتالية والدخول في عملية مصالحة وطنية تفضي إلى إعادة توطيد السلام والنظام والاستقرار وإلى تسهيل جهود الإغاثة والإنعاش؛

١٢ - **تدعو** الأمين العام إلى مواصلة تعبئة المساعدة الإنسانية الدولية للصومال؛

١٣ - **تطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم احتراما كاملا أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وأن تكفل حريتهم الكاملة في التنقل في جميع أنحاء الصومال؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، على التقدم المحرز وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

الوثيقة ٤٢

قرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الصومال

القرار ٤٧/١٦٧، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

إن الجمعية العامة،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة المفجعة في الصومال،

وإذ تأخذ في اعتبارها البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ الرئيس الحالي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما اقتراحه الداعي إلى عقد مؤتمر دولي معني بالصومال[١]،

---

(١) انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الجلسات العامة**، الجلسة ١٨ (A/47/PV.18).

وإذ تحيط علما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تحيط علما أيضا بالنتائج التي خلص إليها اجتماع التنسيق الثاني المعني بالصومال، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تدرك أنه يمكن تحقيق السلام الدائم والاستقرار والوحدة في البلد من خلال عملية للمصالحة الوطنية تتوج بتسوية سياسية شاملة نهائية يجري التفاوض بشأنها سياسيا بين جميع كيانات الشعب الصومالي السياسية وقطاعاته،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا شديدا بأن المسؤولية عن التوصل إلى تسوية نهائية، عن طريق التفاوض، للنزاع الصومالي تقع في نهاية الأمر على عاتق الصوماليين أنفسهم،

وإذ تدرك أن فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالصومال قد حظيت بقبول واسع، وأنها تعتبر جزءا من المبادرات الهامة التي يضطلع بها حاليا الأمين العام ومجلس الأمن والمجتمع الدولي للمساهمة في تهيئة الظروف اللازمة للمصالحة الوطنية والسلام والاستقرار ولإعادة بناء الاقتصاد الوطني في الصومال،

وإذ ترحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها حاليا مجلس الأمن والأمين العام والمجتمع الدولي،

وإذ ترحب أيضا بجهود منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز واللجنة الدائمة لدول القرن الأفريقي المعنية بالصومال،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل إعادة إقرار الوحدة الوطنية والسلام وإعادة بناء الاقتصاد الوطني في الصومال،

١ - **تؤكد** الحاجة إلى التوصل إلى حل شامل ودائم للأزمة الصومالية؛

٢ - **ترحب** بفكرة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالصومال تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية واللجنة الدائمة لدول القرن الأفريقي المعنية بالصومال والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، مما سيسهم في إقرار السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية؛

٣ - **تسلم** بأن إعادة إحلال السلام والاستقرار اللذين تمس الحاجة إليهما في الصومال لا بد أن تحكمها جملة أمور منها الاعتبارات التالية: مراعاة وقف إطلاق النار بدقة، والتعاون التام مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والمصالحة الوطنية، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين والعائدين، ووضع دستور يكفل الديمقراطية والحرية والعدالة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

٤ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية واللجنة الدائمة لدول القرن الأفريقي المعنية بالصومال وبتأييد من سائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، وتؤكد ضرورة النظر في الوسائل العملية لعقد مؤتمر دولي معني بالصومال في أقرب وقت ممكن؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة خلال دورتها الحالية عن هذه المسألة.

الوثيقة ٤٣

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)، الذي يقترح فيه توسيع عمليات قوة العمل الموحدة لتشمل كامل أرجاء الصومال ونزع سلاح الفصائل قبل تسليم المسؤولية التنفيذية إلى عملية جديدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

S/24992، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وتنص هاتان الفقرتان على أن مجلس الأمن:

"**يطلب** إلى الأمين العام، وحسب الاقتضاء إلى الدول المعنية، تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، يكون أولها في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما بعد اعتماد هذا القرار، عن تنفيذ هذا القرار وعن تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة لتمكين المجلس من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى عمليات حفظ السلام المستمرة؛

"**يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، مبدئيا، خلال خمسة عشر يوما بعد اعتماد هذا القرار خطة لكفالة أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة".

٢ - ويتضمن الجزء الأول من هذا التقرير وصفا وقائعيا للإجراءات التي اتخذت حتى ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ لتنفيذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢). وكنت قد عزمت على أن أدرج في ذلك الجزء تقريرا عن العمليات العسكرية التي قامت بها القيادة الموحدة (التي يشار إليها الآن باسم "قوة العمل

الموحدة")، غير أن الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية قد أرسل في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ إلى رئيس مجلس الأمن رسالة تتضمن تقريرا "عن الأنشطة التي قامت بها قوة العمل الموحدة والتي تهدف إلى تنفيذ ذلك القرار". وقد عممت تلك الرسالة بوصفها الوثيقة S/24976.

٣ - والجزء الثاني يبين تفكيري الحالي بشأن تحديد ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة في الصومال وبشأن وسائل الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى عمليات حفظ السلام المستمرة.

٤ - وترد ملاحظاتي في الجزء الثالث.

أولا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)

٥ - إن الولايات المحددة التي عهد بها إلى الأمين العام بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢) تتعلق بما يلي:

(أ) أنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال (الفقرة ٦)؛

(ب) تنفيذ عملية تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية (الفقرة ١٠)؛

(ج) إنشاء صندوق للتبرعات (الفقرة ١١)؛

(د) إقامة آليات للتنسيق (الفقرة ١٣)، بما في ذلك إلحاق موظفي اتصال تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بالمقر الميداني لقوة العمل الموحدة (الفقرة ١٥)؛

(هـ) مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية (الفقرة ٢٠).

ويرد فيما يلي وصف للإجراء الذي اتخذ في إطار كل ولاية من هذه الولايات.

ألف - أنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال

٦ - يتألف العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال في الوقت الحالي من ٥٦٤ فردا من جميع الرتب، وهي تضم أساسا كتيبة قوامها ٥٠٠ فرد و ٥٠ فردا من المراقبين العسكريين وعناصر الحركة والسوقيات وعددا صغيرا من موظفي المقر. وبعد اعتماد القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، أوقف وزع أفراد آخرين في الصومال انتظارا لتقييم الظروف في الميدان. غير أنه في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وبناء على مشورة ممثلي الخاص وقائد القوة، أذنت بوزع حوالي ١٠٠ فرد آخرين لتعزيز مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٧ - والأنشطة الأساسية التي يقوم بها العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال تتمثل فيما يلي:

(أ) قيام عملية الأمم المتحدة في الصومال بوزع سريتين من كتيبة المشاة التابعة لها إلى مطار مقديشو الدولي حيث يعمل أفرادها مع قوة العمل الموحدة في المحافظة على الأمن؛

(ب) مراقبة حركة الطائرات التابعة للأمم المتحدة في المطار؛

(ج) مرافقة جميع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال؛

(د) وزع فريق اتصال إلى مقر قوة العمل الموحدة وذلك وفقا للفقرة ١٥ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)؛

(هـ) مرافقة قوافل الأغذية داخل مدينة مقديشو.

باء - تنفيذ عملية تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية

٨ - كما ذكر أعلاه، عمم في الوثيقة S/24976 تقرير قدمته سلطات الولايات المتحدة.

٩ - ومع وزع قوة العمل الموحدة فإنه من المتوقع أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الأخرى بتنفيذ البرامج الإنسانية تنفيذا كاملا. وسوف تقوم الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة كذلك بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي لم يتح الوصول إليها حتى الآن بسبب العوائق الأمنية. وفي هذا السياق، فإن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستعزز قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها بالكامل فيما يتعلق بالتنسيق، وعلى القيام بدور رائد في تقديم مساعدة الإغاثة في جميع أنحاء الصومال.

جيم - إنشاء صندوق للتبرعات

١٠ - أنشأت الأمانة العامة الصندوق الذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ١١ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وسيعرف باسم "الصندوق الاستئماني للصومال - القيادة الموحدة". وقد حدد الرقم الأولي المستهدف للصندوق بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار. وبعث المراقب المالي إلى جميع الدول الأعضاء بمناشدة عامة لتقديم التبرعات. وأنا أعمل على تنسيق الجهود التي أقوم بها لجمع الأموال مع حكومتي اليابان والولايات المتحدة، اللتين تعملان معا على كفالة تحقيق هدفنا. وسوف تشمل هذه الحملة النشطة لجمع الأموال توجيه نداءات خاصة إلى رؤساء دول وحكومات بلدان منتقاة. وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ كانت التعهدات المعقودة للصندوق كما يلي:

	دولار
فنلندا	٧٠٠ ٠٠٠
اليابان	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الفلبين	٥ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	١١٠ ٧٠٥ ٠٠٠

والمملكة العربية السعودية تساهم أيضا بقوات في قوة العمل الموحدة. وسوف أبقي مجلس الأمن على علم بما يحدث من تطورات أخرى.

دال - آليات التنسيق

١١ - جرى إنشاء آليات التنسيق التالية:

(أ) **في مقر الأمم المتحدة:**

'١' فريق لوضع السياسة فيما يتعلق بالصومال وهو فريق يرأسه الأمين العام. وهذا الفريق يجتمع في الوقت الحالي مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، كما يجتمع مرة واحدة على الأقل في الأسبوع مع كبار ممثلي حكومة الولايات المتحدة لاستعراض التقدم الذي تحرزه العملية وتكوين القوة والتمويل والتخطيط للدور المقبل لعملية الأمم المتحدة في الصومال والانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة؛

'٢' قوة عمل تنفيذية (برئاسة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد كوفي أنان)، وهي قوة مؤلفة من ممثلين للإدارات المعنية في الأمانة العامة. وهذا الفريق يجتمع مرة واحدة على الأقل في اليوم، كما يحضر ممثلون عن الولايات المتحدة اجتماعاته عدة مرات في الأسبوع؛

'٣' وحدة في إدارة عمليات حفظ السلام لإدامة الاتصال بعملية الأمم المتحدة في الصومال طوال ٢٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع.

(ب) **في مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشو:**

'١' يعمل ممثلي الخاص، السيد كتاني، وقائد القوة، اللواء شاهين، بشكل وثيق مع قائد قوة العمل الموحدة، الجنرال جونسون، ومع مبعوث الولايات المتحدة الخاص، السفير أوكلي، من أجل كفالة تنسيق الأنشطة التي تقوم بها القوتان. وسوف يجري في مقديشو الكثير من أعمال التخطيط التفصيلية للانتقال، في نهاية الأمر، إلى عمليات حفظ السلام. وكما سبقت الإشارة، يجري تعزيز مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال لتحقيق ذلك الغرض؛

'٢' جرى إلحاق عدد صغير من موظفي الاتصال التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بمقر قوة العمل الموحدة، على النحو المبين أعلاه، كما أن أولئك الموظفين لديهم وسائل اتصال مأمونة بمقر الأمم المتحدة.

١٢ - وطلبت بعض الدول الأعضاء التي تتعاون مع الولايات المتحدة في قوة العمل الموحدة أن تشترك في المناقشات التي تجرى معي ومع الموظفين التابعين لي بشأن العمليات التي تقوم بها القوة حاليا وبشأن التخطيط للانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة. ولذلك فقد بدأت في عقد اجتماعات منتظمة، وستدعى الدول المشتركة في القوة، جميعها، لحضور تلك الاجتماعات.

هاء - مواصلة الجهود لتحقيق تسوية سلمية

١٣ - منذ اعتماد القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، واصلت جهودي الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية، إيمانا مني بأن من الضروري القيام بتلك الجهود بالتوازي مع تهيئة بيئة آمنة في الصومال. وتحقيق تقدم على الجبهة السياسية شرط ضروري لتمكين الأمم المتحدة من مساعدة الصومال في بدء برامج اقتصادية واجتماعية للإصلاح والتعمير، وهي برامج ستدعو الحاجة إليها من أجل دعم عملية بناء السلام بعد إنهاء النزاع. وفي رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الرئيس بوش، وصفت تصوري لكيفية تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بالعبارات التالية:

"لقد تعهدت الولايات المتحدة بالقيام بدور رائد في إيجاد بيئة آمنة، وهو شرط لا بد منه لقيام الأمم المتحدة بتقديم الإغاثة الإنسانية وتشجيع المصالحة الوطنية والإعمار الاقتصادي، وهي أهداف أدرجت، منذ البداية، في القرارات المختلفة التي أصدرها مجلس الأمن بشأن الصومال".

١٤ - وقد قمت بإبلاغ نص القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، بمجرد اعتماده، إلى الأمناء العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية. فهذه المنظمات الإقليمية كانت مرتبطة مع الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى مصالحة وطنية في الصومال. وقد طُلب من ممثلي الخاص، السفير كتاني، أن يبلغ الأحزاب والحركات السياسية في الصومال بالآثار المترتبة على اتخاذ القرار، وظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بتلك الأحزاب والحركات.

١٥ - والاجتماع التقني الذي عقد بين الأمم المتحدة ومختلف الفصائل الصومالية في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أسفر عن نتائج مشجعة. وقد قررت، بعد أخذ ذلك في الاعتبار وكذلك بناء على مشورة من ممثلي الخاص ومناشدة وجهتها الأحزاب الصومالية، أن أبدأ عملية المصالحة الوطنية خلال المرحلة الأولى من مهمة قوة العمل الموحدة. وعلى هذا فقد وجهت الدعوة لحضور اجتماع غير رسمي للتحضير لعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال، وهو مؤتمر سيعقد في مقر الأمم المتحدة في أديس أبابا يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١٦ - والغرض من ذلك الاجتماع غير الرسمي هو إعداد إطار يتيح للشعب الصومالي نفسه وضع أفكار واقتراح ترتيبات لتكوين حكومة وفقا لتقاليده وقيمه الخاصة. ومع التطلع إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فإن الاجتماع سيهدف إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن تاريخ المؤتمر ومكان انعقاده وقائمة المشتركين فيه. وإذا أمكن فإن الاجتماع سيعد مشروعا لجدول أعمال المؤتمر.

١٧ - وفي الوقت نفسه، ومن أجل هذا الاجتماع غير الرسمي فقط، اقترح الممثل الخاص، نتيجة للمشاورات التي أجراها مع الصوماليين على المستوى المحلي، قائمة تضم ١٢ حركة سياسية كي تدعى لحضور الاجتماع غير الرسمي الذي

سيعقد في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وهذه الحركات الـ ١٢ هي:

(١) جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
(٢) الحركة القومية الصومالية
(٣) الحركة الوطنية الصومالية
(٤) المؤتمر الصومالي المتحد - علي مهدي
(٥) الجبهة القومية الصومالية
(٦) الحزب الصومالي المتحد
(٧) التحالف الديمقراطي الصومالي
(٨) الجبهة الصومالية المتحدة
(٩) الحركة الديمقراطية الصومالية
(١٠) منظمة موكي الصومالية الأفريقية
(١١) حركة جنوب الصومال الوطنية
(١٢) المؤتمر الصومالي المتحد ـ عيديد

١٨ - وقد وجهت إلى هذه الحركات السياسية الصومالية الـ ١٢، فضلا عن الأمناء العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي، دعوات لحضور الاجتماع غير الرسمي. وأنا أعتزم أيضا دعوة الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز كي يمثل في الاجتماع. كذلك أعتزم زيارة بلدان القرن الأفريقي، ومن بينها الصومال مبدئيا، خلال الجزء الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ لإعطاء دفعة أخرى لعملية تحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيا - الولاية المقبلة لعملية الأمم المتحدة في الصومال وطرائق الانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة

١٩ - توجز الفقرة ١ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمين العام منذ أن اتخذ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. وتتمثل تلك الولاية في مساعدة الأطراف على تحقيق وقف لإطلاق النار، والالتزام به، وتوزيع مواد الإغاثة والتوصل إلى مصالحة وطنية وتسوية سياسية. وفي القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن خطوة أخرى بالموافقة، من حيث المبدأ، على إنشاء قوة أمن لتوفير الأمن للأنشطة الإنسانية في مقديشو. وفي القرار ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، قرر المجلس توسيع نطاق هذه الولاية كي تشمل مناطق أخرى في الصومال. وكان يتعين أن تنفذ تلك الولاية، كما هو منصوص عليه أصلا في الفقرة ٥ من القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، بالتشاور مع الأطراف المعنية. وقد ثبت عمليا أن تحقيق ذلك الشرط أمر متعذر. فلم يكن من الممكن الحصول على موافقة "الأطراف" على وزع قوات الأمم المتحدة في المناطق التي كانت الحاجة فيها إلى توفير الحماية للعمليات الإنسانية ماسة للغاية؛ وعندما تحقق الاتفاق فإنه انتهك؛ كما أن الوحدة الصغيرة التي ووفق على وزعها في مقديشو لم يكن حجمها يسمح بالسيطرة على الحالة التي كانت تتزايد فيها أعمال العنف وحالات الخروج على القانون في تلك المدينة.

٢٠ - وقد بدأ ممثلي الخاص الجديد، السيد عصمت كتاني، أعماله في مقديشو في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. والتقارير الأولية التي بعث بها ممثلي الخاص، والتي لخصتها في رسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/24859)، تورد وصفا حيّا للعقبات التي كانت تواجهها عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولذلك أشرت في تلك الرسالة إلى أنه ربما يكون الوقت قد حان لاستعراض المنطلقات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال. وقد أبلغت بعد ظهر اليوم التالي بأنه إذا كان مجلس الأمن سيقرر أن يأذن للدول الأعضاء باستخدام القوة لكفالة توصيل إمدادات الإغاثة إلى شعب الصومال فإن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للقيام بدور رائد في تنظيم وقيادة تلك العملية التي سيشترك فيها أيضا عدد من الدول الأعضاء الأخرى. وقد استجاب مجلس الأمن بسرعة وبشكل إيجابي لهذه المبادرات واعتمد القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه للأمين العام وللدول الأعضاء، استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن. وحدد المجلس، في القرار نفسه، الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة لتمكينه من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى عمليات حفظ السلام المستمرة.

٢١ - وهكذا فإن الموقف الراهن هو قيام مجلس الأمن بعد قبوله مشورتي ومفادها أن النموذج التقليدي لحفظ السلام لا يلائم حالة الصومال، وكذلك عملا بالفصل السابع من الميثاق، بتخويل دول أعضاء معينة، على أساس مؤقت، مسؤولية تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية دون عقبات. ويرغب مجلس الأمن في تحقيق الانتقال بسرعة إلى عمليات حفظ السلام. ولذلك تتسم تهيئة الأوضاع لتحقيق ذلك الانتقال في أسرع وقت ممكن بأهمية قصوى.

٢٢ - ومنذ اعتماد القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، عقدت أنا وعدد من كبار معاوني اجتماعات مع ممثلي حكومة الولايات المتحدة لمناقشة جملة أمور منها كيفية وموعد الانتقال بسرعة إلى عمليات حفظ السلام المستمرة. وانصب اهتمامي في تلك المناقشات على شرطين بصفة خاصة، أكدت على أهميتهما في رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الرئيس بوش.

٢٣ - مفاد الشرط الأول أنه ينبغي أن تقوم قوة العمل الموحدة باتخاذ إجراء فعال لضمان تعطيل الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل المنظمة ووضع هذه الأسلحة تحت رقابة دولية وتجريد القوات غير النظامية وغيرها من الزمر من أسلحتها قبل انسحاب قوة العمل الموحدة. وأشرت في رسالتي إلى الرئيس بوش إلى هذه الضرورة، ثم استطردت قائلا:

"حسبما صرحت في رسالتي المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، لا بد لأي إجراء قوي يتخذه المجتمع الدولي في الصومال

أن يهدف على الأقل إلى ضمان تعطيل الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل المنظمة ووضع هذه الأسلحة تحت رقابة دولية وتجريد القوات غير النظامية وغيرها من الزمر من أسلحتها. وأعتقد، أن من شأن هذا الإجراء أن يسفر عن تهيئة بيئة آمنة حسبما يطالب قرار مجلس الأمن أو تهيئة الأوضاع للسير قدما في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا والرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وانتقال مهمة حماية الأنشطة الإنسانية، بصورة آمنة، إلى عملية تقليدية لحفظ السلام".

٢٤ - ويتطلب تنفيذ هذا الشرط اتخاذ إجراء على جبهتين. أولا، من الضروري إبرام أو توحيد اتفاقات مع قادة جميع الفصائل المنظمة من أجل وقف إطلاق النار بصورة فعالة فيما يتصل بشتى مجالات النزاع فيما بينها. ولا بد أن تتضمن تلك الاتفاقات أحكاما من أجل تجميع كافة الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة كل فصيلة في مواقع محددة كيما يتسنى وضع تلك الأسلحة تحت رقابة دولية تمارسها في بادئ الأمر قوة العمل الموحدة وبعد ذلك تمارسها عملية الأمم المتحدة في الصومال. ومن دواعي سروري أن بمقدوري أن أصرح لكم بأن قادة الفصيلتين الرئيسيتين في مقديشو قد اتفقوا مؤخرا على وقف إطلاق النار من جديد كما اتفقوا على تجميع أسلحتهم. ويتسم تنفيذ هذا الاتفاق على جناح السرعة بالأهمية كما ينبغي أن يصبح نموذجا لاتفاقات مماثلة تبرم في أماكن أخرى من الصومال.

٢٥ - وثانيا، من الضروري تجريد العصابات الخارجة على القانون من السلاح وهي العصابات التي تشكل تهديدا رئيسيا للعمليات الإنسانية. ويختلف تسليح هذه الفصائل ونمط عملها (حسبما يرد وصف لذلك في رسالتي المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/24868)) بصورة طفيفة عن قوات الفصائل المنظمة. كما أنها تتعاون معها بالفعل في بعض الأحيان. وحالما يتم تجميع الأسلحة الثقيلة التي في حوزة الفصائل المنظمة، ينبغي، حسب رأيي، مصادرة جميع الأسلحة الثقيلة الأخرى وتدميرها خلال فترة بقاء قوة العمل الموحدة في البلد.

٢٦ - وما لم يتخذ إجراء فعال بشأن هاتين الجبهتين، سوف يستمر تعرض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة شعب الصومال لأخطار الحرب الأهلية ولضراوة العصابات المدججة بالسلاح والخارجة عن القانون. ولن يكون بالمستطاع تهيئة البيئة الآمنة الضرورية للعمليات الإنسانية ولا التوصل من ثم إلى تعزيز التسوية السياسية، وفقا للقرار ٧٩٤ (١٩٩٢). وفي ظل تلك الظروف، لن يكون بوسعي طرح توصية على المجلس كيما يقرر الانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة.

٢٧ - وثمة مسألة متبقية وهي مسألة الأسلحة الصغيرة الموجودة في حوزة الأفراد. يعد الصومال منذ فترة طويلة مجتمعا تتسم حيازة الأفراد على الأسلحة فيه بوصفها أمرا اعتياديا. بيد أن عدد وعيارات الأسلحة الموجودة في حوزة الأفراد، زاد إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، نتيجة لتدفق الأسلحة بدرجة كبيرة إلى داخل البلاد خلال الحرب الباردة والتطورات في بلدان مجاورة، لدرجة أنها أصبحت تشكل تهديدا دائما لصون القانون والنظام. ويتعين أن تضطلع حكومة صومالية جديدة بسن قوانين وأنظمة بشأن حمل الأفراد للأسلحة على أن تقوم قوة شرطة جديدة بتنفيذ تلك القوانين والأنظمة. وأعتقد في الوقت نفسه بأن من الأهمية أن تضطلع قوة العمل الموحدة ومن بعدها عملية الأمم المتحدة في الصومال ببذل قصارى جهدها لحفز الأفراد على تسليم أسلحتهم بغية تهيئة بيئة أكثر أمنا.

٢٨ - ومن الأهمية أيضا أن تبادر قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى تنفيذ عملية إزالة الألغام وغيرها من العتاد الحربي، وخاصة حيثما تعوق استعمال الطرق، والجسور وغيرها من المرافق المطلوبة من أجل توزيع الإمدادات الإنسانية بصورة فعالة. وتلك مشكلة خاصة في الشمال.

٢٩ - والحالة الثانية، التي تتسم بالقدر نفسه من الأهمية، أنه ينبغي ممارسة السلطة المخولة لقوة العمل الموحدة في الصومال بأسره. ولا تفرض الفقرة ١٠ من منطوق القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) أي حدود جغرافية، بخلاف "في الصومال"، بشأن الولاية التي تخولها كما تبين فقرات كثيرة من نص القرار (ولا سيما الفقرة ١ منه) أنه ينبغي تفسير عبارة "في الصومال" بأنها تعني البلد بأكمله. ولقد أثرت هذه النقطة أيضا في رسالتي المؤرخة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى الرئيس بوش، التي كتبت فيها ما يلي:

"أعتقد أن من الضروري أن تستهدف العملية تهيئة بيئة آمنة في الصومال بأسره كما ينبغي أن يكون ذلك واضحا منذ البداية. وثمة حقيقة مفادها أن أكبر قدر من المعاناة يوجد في المناطق التي تقرر فيها وزع القوات التابعة لقيادة القوة الموحدة في المراحل الأولى. ولكن تتسم الحالة بنفس القدر من السوء من حيث النوعية في أماكن أخرى، لا سيما في الشمال. ولذلك فمن دواعي الارتياح أن علمت بأن القيادة الموحدة تدرس حاليا كيفية تمديد العملية لتشمل جميع أجزاء الصومال".

وإضافة إلى الحجة الإنسانية لوزع قوة العمل الموحدة في البلد بأسره، ثمة حجة أمنية مقنعة أيضا. فلن تتحقق أهداف قوة العمل الموحدة، ولن تهيأ الأوضاع من أجل الانتقال إلى عمليات حفظ السلام، بمجرد أن تنسحب العصابات الخارجة عن القانون والأسلحة الثقيلة من أجزاء الصومال الواقعة تحت سيطرة قوة العمل الموحدة لكي تواصل أعمالها في أجزاء أخرى في انتظار عودتها لتستأنف مضايقاتها واستغلالها لجهود الإغاثة الدولية بعد أن تسلم قوة العمل الموحدة الإشراف إلى قوة تابعة للأمم المتحدة تكون أقل منها عددا وقوة.

٣٠ - وثمة عامل ثالث، ولو أنه طويل الأجل إلى حد ما، وهو ضرورة إنشاء قوة شرطة محترفة جديدة، وأقوم حاليا بدراسة كيفية القيام بذلك، على الصعيدين السياسي والتقني على حد سواء. ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية الكبيرة المطلوبة لإنشاء قوة شرطة محايدة. وبالفعل قدمت دول أعضاء بعض العروض المفيدة في هذا الصدد وأقوم حاليا بمتابعتها.

٣١ - وقد تطرقت مناقشاتي أيضا مع سلطات الولايات المتحدة إلى الولاية المنقحة التي قد يسندها مجلس الأمن إلى عملية جديدة للأمم المتحدة في الصومال. وقد ظلت الولاية العسكرية للبعثة حتى الآن هي مراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو وتوفير الأمن للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيها وفي غيرها من المناطق في الصومال (الفقرة ٢٢ من تقريري المؤرخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ (S/23829) والفقرات من ٢٣ إلى ٢٦ من تقريري المؤرخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢ (S/24480)، التي ووفق عليها بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ٧٧٥ (١٩٩٢) على التوالي). ومن الواضح أنه سيلزم توسيع نطاق هذه الولاية من الناحية المفاهيمية ومن نواح أخرى لدى انتقال المسؤولية من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٣٢ - وما أراه حاليا هو أنه سيلزم لتلك الولاية أن تظل شاملة لإقليم الصومال بأكمله وأن تتضمن المهام التالية، التي تستند إلى افتراض مؤداه أن قوة العمل الموحدة ستكون قد حققت خلال وجودها في الصومال وقفا فعالا للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد وهيأت البيئة الآمنة المطلوب تهيئتها في القرار ٧٩٤ (١٩٩٢):

(أ) رصد استمرار احترام كل الفصائل لوقف الأعمال العدائية وغير ذلك من الترتيبات العسكرية التي ستكون تلك الفصائل قد اتفقت عليها خلال فترة وجود قوة العمل الموحدة في البلد؛

(ب) منع أي استئناف للعنف واتخاذ الإجراءات الملائمة، عند الضرورة، ضد أية فصيلة تنتهك وقف الأعمال العدائية أو تهدد بانتهاكه؛

(ج) إدامة السيطرة على الأسلحة الثقيلة التي تحوزها الفصائل المنظمة، التي ستكون قوة العمل الموحدة قد أخضعتها للسيطرة الدولية، ريثما يتم في نهاية المطاف تدميرها أو تسليمها إلى جيش وطني يشكل من جديد؛

(د) صون الأمن في جميع الموانئ والمطارات على النحو اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية؛

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بحماية المستودعات ومراكز التوزيع والقوافل التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية، واتخاذ ما قد يلزم من إجراءات تشمل استعمال القوة لتحييد العناصر المسلحة التي تهاجم تلك المرافق أو تهدد بمهاجمتها، ريثما يتم إنشاء قوة شرطة صومالية جديدة تستطيع الاضطلاع بهذه المسؤولية؛

(و) مواصلة الاضطلاع ببرنامج لإزالة الألغام في المناطق التي تكثر فيها الألغام أكثر من سواها؛

(ز) القيام، حسب الطلب، بإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية في تشكيل قوة شرطة وجيش وطني جديد؛

(ح) الاضطلاع بأية مهام أخرى قد يأذن بها مجلس الأمن فيما بعد.

٣٣ - وحجم القوات اللازمة لتنفيذ ولاية كتلك يتوقف، إلى حد كبير، على نجاح قوة العمل الموحدة في تهيئة بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال قبل انسحابها، ومن ثم لا يمكن تقدير حجم تلك القوات في هذه المرحلة المبكرة من عمليات القوة الموحدة. وأتوقع أن تكون توصيتي للمجلس هي أن يكون الوزع الأولي بحجم كبير إلى حد ما، تقليلا للخطر المتمثل في حدوث أي تدهور في مستوى الأمن الذي ستحققه قوة العمل الموحدة، ولكن على أن يخفض هذا الوزع بصورة تدريجية مع تقدم العملية السياسية وعندما يصبح الجيش الوطني الجديد وقوة الشرطة جاهزين للعمل.

٣٤ - وقد اتفقت أنا وزملائي مع ممثلي الولايات المتحدة في تلك المناقشات على ضرورة أن يكون انتقال المسؤولية سلسا من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال بحيث لا تحدث أي ثغرة يمكن أن تستغلها بعض الفصائل أو العصابات لتعكير البيئة الآمنة التي أوجدتها قوة العمل الموحدة. وسيلزم أن يتوافر لعملية الأمم المتحدة في الصومال من القوات وعناصر الدعم السوقي الموزوعة في الصومال ما يكفي لتسلم المسؤولية من قوة العمل الموحدة بصفة فورية في كل منطقة تنسحب منها. وسيلزم أن ينفذ هذا الانتقال تدريجيا، منطقة بمنطقة؛ إذ لا يصح أن ينفذ في جميع أنحاء البلد في يوم واحد.

٣٥ - وهناك عدد من الدول الأعضاء المتعاونة مع الولايات المتحدة في قوة العمل الموحدة أعربت لسلطات الولايات المتحدة و/أو لي عن استعدادها لجعل وحداتها تخدم في نهاية المطاف في عملية الأمم المتحدة في الصومال. وإني لأعرب عن الترحيب بهذه العروض وسأقدم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن التكوين الوطني لعملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال حالما يتسنى تحديد احتياجاتها من الموارد. وسأضع في الاعتبار لدى صياغة تلك التوصيات المعايير المحددة التي أقرها مجلس الأمن في الماضي، بما في ذلك مراعاة التوازن الإقليمي والسياسي اللازم، والقدرة العسكرية، والخبرة السابقة في مجال حفظ السلام. ورهنا بهذه المعايير، فإني أعتزم، لأسباب واضحة مؤداها مراعاة اعتبارات الملاءمة العملية والاقتصاد، أن أدرج في عملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال أكبر عدد ممكن من الوحدات التي ستكون في الخدمة بالفعل في الصومال تحت قيادة قوة العمل الموحدة. ورهنا بموافقة مجلس الأمن في الوقت المناسب، وموافقة الحكومات المساهمة المعنية، سيجري تنسيق الترتيبات اللازمة لكل وحدة من تلك الوحدات بحيث تنتقل تبعيتها في يوم معين من القيادة التنفيذية لقوة العمل الموحدة إلى القيادة التنفيذية للأمم المتحدة، وفقا لما تقتضيه اعتبارات الانتقال التدريجي للمسؤولية المشار إليه في الفقرة السابقة.

٣٦ - ويلزم أن توزع إلى الصومال في وقت مناسب لتلك العملية المزمعة لانتقال المسؤولية، أي موارد تكون لازمة لعملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال ولا يمكن إتاحتها، لسبب أو آخر، من الوحدات الموجودة في الخدمة بالفعل مع قوة العمل

الموحدة. وما يشغلني بصفة خاصة في هذا السياق هو وحدات السوقيات التي ستكون لازمة. ومن المفهوم لدي أن معظم الدعم السوقي المتعلق بقوة العمل الموحدة ستوفره الولايات المتحدة. ووحدات السوقيات هي دائما أكثر ما يتعذر تدبيره لدى تشكيل عملية جديدة لحفظ السلام. ومن ثم فقد أوضحت لسلطات الولايات المتحدة أن من المرجح أن يطلب منها إبقاء بعض وحدات السوقيات في الصومال لتوفير الدعم لعملية الأمم المتحدة في الصومال لفترة من الوقت بعد سحب القوات الرئيسية التابعة لقوة العمل الموحدة.

٣٧ - وقد أفادت المناقشات التي أجريتها وزملائي مع سلطات الولايات المتحدة في إيضاح نقاط عديدة وإرساء أساس عريض مشترك بشأن طرائق الانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة. بيد أن هذه المناقشات أظهرت بعض اختلافات في النهج من حيث توقيت التخطيط التفصيلي للانتقال. فممثلو الولايات المتحدة يصرون على وجوب أن يبدأ هذا التخطيط الآن. أما الخط الذي التزمته أنا ومُمَثِّلِي فمؤداه أنه سيكون من الصعب الانتقال من مناقشة المفاهيم إلى صياغة خطط محددة قبل أن يُعرف المزيد عن مدى نجاح قوة العمل الموحدة في تهيئة بيئة آمنة تتيح لذلك الانتقال أن يتم. كما أني أضع في اعتباري الأثر، الإيجابي أو السلبي، الذي يمكن أن يلحق بالبيئة الأمنية من جراء تطور العملية السياسية. ويؤمل أن يصبح تقييم هذا العامل أكثر يسرا بعد الاجتماع الذي سيعقد في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٣٨ - وقد أصبح من الواضح أيضا، في الاجتماع الذي عقد مؤخرا مع ممثلي الولايات المتحدة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أن تفكيرهم يختلف بعض الشيء عن المفهوم الموضح في الفقرات السابقة من هذا التقرير. فهم يتوخون أن تحل محل قوة العمل الموحدة عملية جديدة للأمم المتحدة في الصومال تكون تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها، بيد أن ولايتها ومفهوم عملياتها ومستوى تسليحها وقواعد الاشتباك الخاصة بها لا تختلف إلا قليلا عما يخص قوة العمل الموحدة ذاتها. وقد ذكر أن أي قوة تكون ولايتها وتنظيمها على غرار عمليات حفظ السلام العادية لن تكون قادرة على حماية الأنشطة الإنسانية من القوات أو العصابات التابعة للفصائل التي لن يكون قد تم تحييدها أو نزع سلاحها خلال فترة وجود قوة العمل الموحدة في الصومال. وأعرب ممثلو الولايات المتحدة عن أملهم في أن يتم في أقرب وقت ممكن انتقال المسؤولية من قوة العمل الموحدة إلى هذه العملية الجديدة في الصومال. وقد تعهد مُمَثِّلِي بإبلاغي هذا النهج الجديد والنظر فيما إذا كان يمكن استمرار التخطيط المشترك على هذا الأساس.

ثالثا - ملاحظات

٣٩ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١٩ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) أن أقدم "... خطة لكفالة أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة". ويبين الجزء الثاني من هذا التقرير أفكاري الحالية عن نوع الولاية التي ستحتاج إليها عملية الأمم المتحدة في الصومال للمحافظة على البيئة الآمنة اللازمة لعمليات الإغاثة الإنسانية التي ستكون قوة العمل الموحدة قد أنشأتها. كما يبين أفكاري بشأن الشروط التي يتعين توافرها قبل أن أشعر بالقدرة على توصية مجلس الأمن بأن يتخذ القرار اللازم للانتقال الفوري إلى عمليات حفظ السلام المستمرة. وإلى ذلك الحد، يمكن اعتبار هذا التقرير خطة مفاهيمية للمهام الجديدة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بعد أن تكون قوة العمل الموحدة قد أتمت الولاية التي ناطها بها مجلس الأمن في الفقرة ١٠ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢).

٤٠ - ومن الواضح أن الضرورة سوف تقتضي تحويل الخطة المفاهيمية إلى خطة محددة تبين بالتفصيل القوات والمعدات اللازمة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، ووزع هذه القوات والمعدات، والترتيبات المتعلقة بالدعم السوقي اللازم لها، وقواعد الاشتباك الخاصة بها وما إلى ذلك. وعندما توضع هذه التفاصيل سيكون في الإمكان أن ترسم بسرعة كيفية تنفيذ الانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة. وإني أشارك سلطات الولايات المتحدة رغبتها في أن يتم هذا العمل في أقرب وقت ممكن. ولكني أرى أن اللحظة المناسبة لذلك لم تحن بعد. فقوة العمل الموحدة لم يمض على وجودها في الساحة غير ١٠ أيام ولم يحن الوقت بعد لتقييم نجاحها في إقامة بيئة آمنة للعمليات الإنسانية ولتقييم الموارد التي ستلزم لتمكين عملية الأمم المتحدة في الصومال من المحافظة على تلك البيئة. ولذلك، فليس في وسعي في هذه المرحلة أن أقدم إلى المجلس خطة محددة وعملية للانتقال إلى عمليات حفظ السلام المستمرة.

٤١ - وللسبب ذاته لم يحن الوقت بعد لاتخاذ قرار بشأن النهج الذي يرد وصفه في الفقرة ٣٨ أعلاه. فهذا يختلف عن نموذج حفظ السلام الذي استرشدت به حتى الآن عملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢). فهو يعكس نظرة مؤداها أن قوة العمل الموحدة لن تقيم بيئة آمنة من النوع الذي يمكن أن تحافظ عليه قوة لحفظ السلام ذات ولاية وتسليح عاديين وأنه سيتعين لذلك المحافظة على وجود قدرة كبيرة للإنفاذ تحت إمرة الأمم المتحدة. وسيحتاج هذا المفهوم إلى قرار آخر من مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وسيكون شبيها بالخيار الخامس الذي أعربت عن تفضيلي له في رسالتي المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

٤٢ - إن السؤال الذي سيتعين مواجهته في الوقت المناسب هو ما إذا كانت مثل تلك العملية ممكنة التنفيذ، مع مراعاة الاعتبارات المشار إليها في تلك الرسالة. وللإجابة على ذلك السؤال سيكون ضروريا معرفة المزيد عن مدى ونجاح عمليات قوة العمل الموحدة. وسيكون ضروريا أيضا معرفة عدد الدول الأعضاء، تلك المساهمة بالفعل في قوة العمل الموحدة أو غيرها، التي ستكون مستعدة للاشتراك في عملية من هذا النوع وما إذا كان عدد تلك الدول سيكون كافيا للمهمة المقترحة.

٤٣ - وهناك أسباب أوسع نطاقا، تتجاوز نجاح قوة العمل الموحدة أو استعداد الدول الأعضاء لدعم عملية لإنفاذ السلام تحت إمرة الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعلني أستنتج أن

من السابق لأوانه اتخاذ قرار في هذه المرحلة بشأن كيفية الاستعاضة عن قوة العمل الموحدة والوقت الذي يتم فيه ذلك. فبالنسبة للأمم المتحدة سيكون لذلك القرار نتائج بعيدة المدى. فالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢) يلزمها بالاضطلاع بعملية كبيرة أخرى لحفظ السلام في وقت أثقلت فيه قدرة المنظمة على إدارة مثل هذه العمليات واستعداد الدول الأعضاء لتمويلها إلى ما يقرب من الحد الأقصى بسبب التوسع الهائل في حفظ السلام في عام ١٩٩٢. وإن النهج الذي تصفه الفقرة ٣٨ أعلاه يمثل احتمالا مروعا حتى بدرجة أكبر، وهو إجراء أول عملية لإنفاذ السلام تحت إمرة الأمم المتحدة. وأيا كان الخيار الذي قد يختاره مجلس الأمن من بين هذه الخيارات في نهاية الأمر، فإن على الأمين العام أن يفعل ما يستطيعه ليكفل، قبل أن تتخذ القرارات، توافر الأحوال التي تكفل احتمالا معقولا لنجاح العملية. ومن هذه الشروط ما يتمثل في الثقة في استمرار الدعم من الدول الأعضاء، التي سيتوقف عليها ذلك النجاح بصورة حاسمة.

٤٤ - إنني أشعر عند تناول هذه المسائل لا بغلبة المقتضيات الإنسانية فحسب بل أيضا بالعلاقة المتبادلة بين العملية السياسية والأمن. فبدون تحسن في الأمن لا يمكن أن تنجح العملية السياسية. ولكن الاحتمال ضعيف في حدوث تحسن مستمر في الأمن ما لم تفلح العملية السياسية. وإن عددا من العوامل التي توصف في هذا التقرير بأنها تتصل بإقامة بيئة آمنة سوف تتعزز إذا أمكن المحافظة على قوة الدفع في العملية السياسية، وبالقدر نفسه سوف تضعف إذا فقدت قوة الدفع. ومن الأمثلة على ذلك توطيد أوضاع وقف إطلاق النار، والسيطرة على الأسلحة الثقيلة، وتجريد العصابات الخارجة على القانون من السلاح، وإنشاء قوة شرطة جديدة. وفي الوقت الذي لا أقترح فيه بأية صورة بقاء قوة العمل الموحدة في الصومال حتى تحقق عملية السلام أهدافها، فإني أعتقد أن التقدم في عملية السلام يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن كيفية الاستعاضة عن القوة بعملية جديدة للأمم المتحدة في الصومال والوقت الذي يتم فيه ذلك. وستكون للاجتماع غير الرسمي الذي سوف أرأسه في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ أهمية خاصة في هذا الصدد.

٤٥ - وثمة اعتبار آخر يستند إليه ما قد يبدو أنه نهج مبالغ في الحذر هو حقيقة أن المجتمع الدولي يواجه طريقا طويلا في مساعدة شعب الصومال كي يقف بلده على قدميه من جديد. فسوف يتعين وجود نهج متكامل إزاء إعادة الأمن، والمصالحة السياسية، وإقامة المؤسسات من جديد، وإعادة اللاجئين، والإصلاح، والتعمير - وباختصار، جميع عناصر بناء السلام في أعقاب النزاع. وإن التسرع في اتخاذ القرارات في بداية هذه العملية قد تكون له عواقب بعيدة المدى وسيئة الأثر فسوف تحدث كارثة إذا أدى انسحاب قوة العمل الموحدة قبل الأوان، أو تغيير بنيتها، إلى وقوع الصومال مرة أخرى في هاوية الفوضى والمجاعة وتخريب العملية السياسية الهشة التي بدأت في الأسابيع الأخيرة.

٤٦ - لهذه الأسباب مجتمعة، أوصي بأن يرجئ مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأن هذه المسائل إلى أن تبين الحالة على الساحة في الصومال بمزيد من الوضوح.

٤٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للولايات المتحدة الأمريكية للريادة التي أبدتها في استجابتها للأزمة في الصومال. وقد كتبت في رسالتي في ٨ كانون الأول/ ديسمبر إلى الرئيس بوش ما يلي:

"أود أن أعرب عن تقديري للمساهمة الهامة التي تقدمها الولايات المتحدة بقيادتكم في هذا المسعى. وأود أيضا أن أؤكد لكم التزامي الكامل، والتزام ممثلي الخاص، السيد عصمت كتاني، بالعمل معكم بأوثق ما يمكن لكفالة أن نكون قادرين على النجاح في تخفيف المعاناة المروعة في الصومال ووضع هذا البلد على الطريق نحو مستقبل سلمي وأكثر أمنا".

إن الصراحة التي وصفت بها في هذا التقرير بعض الاختلافات في النهج بين الأمانة العامة والولايات المتحدة تقوم دليلا على علاقة العمل الممتازة القائمة بيننا منذ اعتماد القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، في نيويورك ومقديشو على السواء وسوف يستمر ذلك التعاون الوثيق. كما أعرب عن تقديري لما يزيد على ٢٠ دولة من الدول الأعضاء من جميع القارات قررت الاشتراك في قوة العمل الموحدة وللدول التي ساهمت، أو سوف تساهم، في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم القوة.

الوثيقة ٤٤

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى عدد من الدول من الأمين العام يناشدها فيها تقديم الدعم للجهود الدولية الرامية إلى التغلب على المأساة الإنسانية في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

[ملاحظة من المحرر: أرسلت الرسالة المستنسخة أدناه إلى الدول الأعضاء التالية المشاركة بقوات في العملية في الصومال: أستراليا والسويد وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا. وتم توجيه رسائل مماثلة، باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، إلى بلدان مشاركة بقوات في عملية الصومال. والبلدان المتلقية لهذه الرسائل هي: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، تايلند، جمهورية كوريا، الدانمرك، سنغافورة، سويسرا، شيلي، الصين، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، قطر، الكويت، ماليزيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان. ووجهت أيضا رسالة مماثلة إلى السيد جاك ديلور بصفته رئيسا للجنة الجماعات الأوروبية.]

أكتب لكم لأناشد دعم حكومتكم وذلك بمساعدة الأمم المتحدة في التغلب على المأساة الإنسانية في الصومال.

لقد واجهت الصومال، على مدى سنتين تقريبا، الكارثة المزدوجة المتمثلة في المجاعة والحرب الأهلية. وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فقد ازدادت الأحوال في شتى أنحاء البلد سوءا، وتسببت في إزهاق أرواح عدة مئات من آلاف الصوماليين. وهناك مليونان آخران معرضان للخطر.

وكما أبلغت مجلس الأمن، فإن حكومة الصومال، وهيكلها الأساسي الاجتماعي واقتصادها قد انهارت تماما. فلا توجد خدمات حكومية، ولا إدارة مركزية أو إقليمية، ولا مدارس، ويكاد لا تكون هناك مستشفيات أو خدمات صحية أو مواصلات أو منافع عامة. وقد تدهور النظام القانوني والأمني بالكامل تقريبا. وفي البلدات يجول قطّاع الطرق واللصوص الشوارع. وفي أجزاء كبيرة من البلد، سُرقت المواشي والمحاصيل وقُضي عليها. وتتفشى المجاعة في الأرض باطراد.

وقد قامت الأمم المتحدة، والوكالات الإنسانية التابعة لها والمنظمات غير الحكومية المتصلة بها، إزاء هذا الوضع، بالاضطلاع ببرنامج إغاثة واسع النطاق. ومع ذلك، فقد أدى تدهور الأحوال الأمنية إلى زيادة صعوبة إيصال المواد الغوثية إلى المتضررين.

وفي ضوء هذه الظروف، خلص مجلس الأمن إلى أن الأمر يحتاج إلى إجراء إنفاذ بموجب الميثاق إذا أريد للمقاصد الإنسانية للأمم المتحدة أن تكلل بالنجاح.

وبناء على ذلك، اتخذ مجلس الأمن في ٣ كانون الأول/ ديسمبر القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي يأذن فيه، عملا بموجب الفصل السابع من الميثاق، للأمين العام والدول الأعضاء المتعاونة "باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن".

ودعما لهذه الجهود، قام المجلس أيضا "بدعوة جميع الدول الأعضاء التي يسمح وضعها بتقديم قوات عسكرية والمساهمة بتبرعات إضافية، نقدا أو عينا، ... وطلب من الأمين العام أن ينشئ صندوقا يمكن من خلاله، حيثما يكون ذلك ملائما، توجيه التبرعات إلى الدول أو العمليات المعنية".

وإن الدعم المقدم من العديد من البلدان لجهودنا في الصومال هو من دواعي غبطتي. لقد عرض أكثر من ثلاثين بلدا تقديم قوات للمساعدة في إحلال السلام في الصومال. وبعض هذه البلدان هي من أفقر البلدان في العالم. ونحن نتوقع أن تقدم بلدان أخرى أيضا مساهمات ملائمة.

وقد أنشئ الصندوق، الذي دعا إلى إنشائه القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، وفقا للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة. والغرض منه هو تسديد تكاليف نقل وإبقاء قوات البلدان المشاركة والتي لا تستطيع تمويل تكاليفها الخاصة المتعلقة بهذه العملية. وقد عرضت هذه البلدان المساهمة في قوة كبيرة، يبلغ عددها ٠٠٠ ١٠ جندي على الأقل، لدعم جهودنا الرامية إلى صنع السلام في الصومال. غير أن هذه البلدان لا تملك الوسائل المالية لنقل قواتها إلى الصومال ولتحمل تكاليفها بعد وصولها هناك. وفي حين أننا لم نتخذ أي قرارات نهائية بعد بشأن الجنود الذين سيتم وزعهم، فإني أقدر أن صندوق الصومال سيحتاج إلى عدة مئات من ملايين الدولارات كحد أدنى لوزع هذه القوات وتحمل تكاليفها لفترة مدتها عدة أشهر.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لعرض بلدكم تقديم قوات إلى هذا الجهد الإنساني الملح. ومن أجل السماح للأمم المتحدة بالاستفادة الكاملة من العروض المقدمة من بلدان أخرى للمشاركة في هذه العملية، أحث حكوماتكم بقوة على الاستجابة بسخاء من أجل دعم "صندوق الأمم المتحدة للصومال - القيادة الموحدة".

ويسرني أن أعلن أن حكومة اليابان، التي أدت دورا رائدا في إنشاء الصندوق، وافقت على المساهمة بـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. ويمكن لمساهمات سخية مقدمة من حكومات أخرى أن تبني على هذا الأساس لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من

البلدان في هذا الجهد الذي لم يسبق له مثيل والذي تبذله الأمم المتحدة.

ويمكن تحويل الأموال إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني العام:

United Nations General Trust Fund, account number 015-004473, Chemical Bank, United Nations Branch, New York, N.Y. 10017.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٤٥

بيان أدلى به الأمين العام في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ في اجتماع تحضيري بشأن المصالحة الوطنية في أديس أبابا حث فيه جميع الأطراف الصومالية على مواصلة المصالحة

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4893، ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بكم في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، حيث سنبدأ اليوم اجتماعنا التحضيري غير الرسمي للمؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية في الصومال. وبادئ ذي بدء، أود أن أشيد بجميع القادة الصوماليين الحاضرين في هذه المناسبة - ذلك أنهم هم، في النهاية، الذين يتعين عليهم تأمين صنع السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في بلدهم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الشديد لفخامة الرئيس ميليس زيناوي، لجهوده التي لا تكل في هذا الصدد، ولحسن وفادة الحكومة الإثيوبية التي ساعدت على تيسير عقد هذا الاجتماع التحضيري. وأود أيضا أن أشكر زملائي وإخواني، سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وعصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذين تعاونوا لمدة سنة الآن، تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة في البحث عن حل للحالة المفجعة في الصومال. وأخيرا، أود أن أشيد بحركة بلدان عدم الانحياز واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي لما قدمتاه من دعم حاسم في هذه الجهود.

ونحن نلتقي اليوم لتهيئة الطريق لولادة الصومال من جديد. وسيتشكل مستقبل شعب الصومال، ومستقبلها كدولة، بعملكم هنا.

وإن الشعب الصومالي يراقب، وأفريقيا تراقب، والعالم يراقب.

وأنتم، الذين تمثلون الجماعات والحركات الكثيرة في الصومال، جديرون بالثناء لوجودكم هنا اليوم. وإني على ثقة من أنه بالتفاني وحسن النية، يمكن إحراز تقدم هام هنا في أديس أبابا.

إن الوقت مناسب. وتوجد الآن قوة دفع إيجابية. والأغذية والأدوية والمساعدة الإنسانية تصل الآن إلى الأشخاص المبتلين في الصومال.

وفي العديد من المدن والقرى، وعلى طول طرق البلد، بدأ الصوماليون يشعرون بالأمن مرة أخرى. وقد حل الأمل محل الفوضى واليأس والفزع. إن حياة جديدة أخذت تدب في الصومال.

ووقف إطلاق النار ساد في أجزاء كثيرة من البلد. وبدأ القادة الإعراب عن استعدادهم للمصالحة مع أعدائهم. ويمكن تبيُّن العلامات الأولى للتسوية السياسية.

ولذا فإن هذا هو أوان اللقاء. ويتوجب على الجميع أن يبني على أساس قوة الدفع الإيجابية هذه.

ويتيح الاجتماع التحضيري المعقود اليوم فرصة ثمينة. فإن التقسيم والقتال في الصومال كانا قد جعلا الحوار شبه مستحيل. ومن بالغ الأهمية أن تُستغل هذه الفرصة لتبادل الأفكار وتعزيز التفاهم المتبادل بروح إيجابية.

ولا يمكن أن تحل أزمة الصومال إلا على أيدي الشعب الصومالي نفسه، من خلال عملية المصالحة الوطنية.

لقد دعونا ١٤ حركة سياسية لحضور هذا المؤتمر التحضيري غير الرسمي. غير أنه، من الأساسي، أن تشارك جميع الحركات والفصائل في هذه العملية، دون شروط مسبقة. ويجب معالجة مشاغل الجميع - داخل الصومال وخارجها.

وستكون عملية المصالحة الوطنية طويلة وشاقة. وستستغرق شهورا، وربما سنوات. وستتطلب تفانيا وحلولا توفيقية، وأقصى درجة من الجدية في القصد.

ونحن حاضرون اليوم هنا لنبدأ هذه العملية. والأمر الذي يبدأ جيدا يمكن أن ينتهي جيدا.

ويجب لهذا الاجتماع أن يتخذ بعض القرارات الجوهرية. ونحن موجودون هنا لكي نتوصل إلى اتفاق بشأن تاريخ، ومكان، وجدول أعمال لمؤتمر مصالحة وطنية. كما ينبغي لنا أن نتفق بشأن المشاركة وعلى إنشاء آلية تحضيرية. وكما قال الرئيس زيناوي، فإني أفضل شخصيا أن يعقد المؤتمر في الصومال.

وسيكون مؤتمر المصالحة الوطنية المحفل الذي يمكن فيه لممثلي جميع العناصر والمناطق أن يتحدثوا. وسيوفر آلية للتفاوض بشأن إنهاء النزاعات الرئيسية. ومن خلال هذا المؤتمر، يمكن تحقيق اتفاق مقبول للجميع - ويقوم بتنفيذه الجميع.

إن المجتمع الدولي يعلق أكبر قدر من الأهمية على المصالحة الوطنية في الصومال. وقد طلب مني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بوصفي الأمين العام، المساعدة في هذا الجهد وتيسيره وتكثيفه.

والمنظمات الإقليمية ملتزمة بهذه العملية أيضا. فمنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي كلها ممثلة هنا اليوم. كذلك يوجد هنا ممثل لحركة بلدان عدم الانحياز. وسيكون التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمرا أساسيا.

لقد آن الأوان لتجاوز المجاعة والألم والخوف. وآن الأوان لإقصاء الخصومات المميتة. والوقت مناسب لإنشاء دولة الصومال من جديد بحيث تتمكن من الوفاء بدورها في المجتمع الدولي.

فلننظر أنفسنا لبداية جديدة. ولنتكب على العمل بشأن مهمة المصالحة للصومال.

الوثيقة ٤٦

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيسة آيرلندا، السيدة ميري روبنسون، من الأمين العام تتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

السيدة الرئيسة،

أشكرك شكرا جزيلا على تكرمك بإرسال نسخة من يومياتك المنشورة عن زيارتك للصومال في العام الماضي. وإنها لشهادة بليغة مثيرة للمشاعر. والصور رائعة.

وكما تعلمين فإنني قد زرت الصومال في مطلع هذا الشهر (بل في الواقع إن غيابي عن نيويورك قد بدأ قبل عيد الميلاد، الأمر الذي يبين سبب عدم كتابتي لك قبل الآن).

إن الجهود جارية الآن لتحقيق تسوية سياسية في الصومال، وهي تهدف إلى إعداد إطار يسمح للشعب الصومالي نفسه بأن يخرج بأفكار وأن يقترح ترتيبات لتشكيل حكومة وفقا لتقاليده وقيمه الخاصة به. ولقد كان الاجتماع غير الرسمي الذي ترأسته في أديس أبابا خطوة أولى مفيدة في ذلك الاتجاه. وشددت عندئذ على أن العملية ستكون على الأرجح طويلة وعسيرة، وعلى أنها تستدعي منهجا متكاملا ينطوي على مجموعة كبيرة من الأنشطة نحن نسميها الآن "بناء السلام".

وإن التعبئة الجامعة للجهد الدولي، وإن كانت ربما قد جاءت متأخرة بعض الشيء - وهي التي أسهمت فيها زيارتك - لدلالة مشجعة. وإني ليحدوني كبير الأمل في أن تكون أسوأ الأوقات بالنسبة للشعب الصومالي قد مضت وانقضت.

أرجو، سيادة الرئيسة، قبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٤٧

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الولايات المتحدة يحيل بها تقريرا عن التقدم الذي حققته قوة العمل الموحدة

S/25126، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

تجدون طيا آخر تقرير للولايات المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إدوارد ج. بركنز

المرفق

تقرير مؤرخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ من الولايات المتحدة الأمريكية عملا بقرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)

منذ تقديم تقريرنا السابق بشأن هذا الموضوع (S/24976، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، أحرزت عملية "استعادة الأمل" وأفراد قوة العمل الموحدة في الصومال، تقدما كبيرا تجاه

تحقيق الهدف المبين في القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وهو استخدام "جميع الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن".

تم الآن تأمين المراكز السكانية المختارة الأولية، وكذلك الميناء والمطار اللذين يخدمان مقديشو. ويجري الآن تأمين الطرق البرية اللازمة لتحرك إمدادات الإغاثة، وستصبح قوة العمل الموحدة قريبا في وضع يتيح لها أن تبدأ عملية الانتقال والتي تبدأ بها عملية الأمم المتحدة في الصومال في المحافظة على البيئة الآمنة التي هـُيـِّئت بالفعل.

اكتملت المرحلة الأولى من عملية استعادة الأمل في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر حيث أفاد قائد قوة العمل في الصومال بأنه قد تم تأمين مرافق المطار والميناء في مقديشو وكذلك مطاري بالي دوغله وبيضوا.

اكتملت المرحلة الثانية من العملية في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر بتأمين جميع مراكز الإغاثة الرئيسية الثمانية لتشمل كيسمايو، وبارضيره، وحدور، وجلالقسي، وبلد وين. وكان الانتهاء من عملية المرحلة الثانية مهما، لا لأن المراكز الرئيسية لتوزيع الأغذية أصبحت آمنة فحسب، وإنما أيضا لأن الذي قام بالعمليات قوات من الولايات المتحدة وبلدان أخرى مشتركة في قوة العمل الموحدة في الصومال.

المرحلة الثالثة جارية وستكتمل عندما يتم تأمين النقل البري لإمدادات الإغاثة من الموانئ البحرية إلى مراكز الإغاثة الداخلية.

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، قام جيش الولايات المتحدة والقوات الإيطالية بتأمين مدينة مركا الساحلية. وقد أسند الآن نشر الأمن في مركا إلى قوات المملكة العربية السعودية.

تواصل قوات التحالف توسيع نطاق عمليات الأمن في مقديشو ومراكز الإغاثة الرئيسية الأخرى.

هناك زهاء ٠٠٠ ٢١ من الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة تم وزعهم لدعم عملية استعادة الأمل.

مجموع أفراد قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة في الصومال، غير التابعين للولايات المتحدة، حتى ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، يبلغ ٩٩٥ ٩ فردا، وتشمل قوات من فرنسا (٧٨٣ ٢ فردا)، وإيطاليا (١٥٠ ٢ فردا)، وكندا (٢٦٢ ١ فردا)، وبلجيكا (٥٧٢ فردا)، والمملكة العربية السعودية (٦٤٣ فردا)، وتركيا (٣٠٩ أفراد)، وبوتسوانا (٣٠٣ أفراد)، ومصر (٢٧٠ فردا)، والمغرب (٣٥٦ ١ فردا)، والمملكة المتحدة (٩٠ فردا)، وألمانيا (٦٠ فردا)، ونيوزيلندا (٤٢ فردا)، والكويت (٤٣ فردا). وبالإضافة إلى ذلك فإن للبلدان التالية حاليا جماعات متقدمة في البلد وهي: أستراليا، نيجيريا، زمبابوي، الهند، تونس، السويد، باكستان.

تواصل قوات قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة بناء قواعد دعم في مقديشو وبالي دوغله، وبيضوا، وكيسمايو، كما تواصل توسيع نطاق عمليات الأمن في الأرياف. ولا تزال عمليات الأمن في المناطق الريفية مهمة بقصد تشجيع استيطان المزارعين الريفيين ورعاة الإبل، والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإصلاح.

ما برحت الجهود التي تبذلها قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة لتحقيق هدفها تحظى في معظمها بترحيب السكان الصوماليين. وكالمألوف، كانت جماعات متقدمة تتكون من ممثلين للمبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى الصومال وممثل الأمين العام في الصومال تسبق تحرك أفراد قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة إلى كل منطقة جديدة. وبصفة عامة كانت هذه الجماعات المتقدمة موفقة في تأمين سحب القدرات الهجومية التي قد تهدد أفراد قوة العمل الموحدة، من المناطق المتاخمة.

وفي أحيان أخرى، حاولت قطاعات من السكان الصوماليين عرقلة أفراد قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة. وعند استنفاد جميع الوسائل الأخرى الممكنة، كان أفراد قوة العمل الموحدة يشتبكون في قتال ضد تلك العناصر. وعندما كان ذلك من الضروري أيضا بالنسبة لأفراد قوة العمل الموحدة في تحقيق مهمتهم، فإنهم كانوا إما يقومون بإقناع الصوماليين الذين يحتفظون بأسلحة ثقيلة بعزلها في مناطق محددة أو يقومون بعمل للاستيلاء على تلك الأسلحة.

إن التقدم الذي أحرزه أفراد قوة العمل الموحدة حتى الآن يعني أنه يمكن في الوقت الراهن اتخاذ تدابير للتحضير للتحول إلى قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال تحت قيادة الأمم المتحدة. وقد بدأ موظفو حكومة الولايات المتحدة مناقشات أولية تتعلق بهذه العملية مع موظفي الأمم المتحدة في نيويورك كما ناقش القائد الأمريكي لقوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة هذا الأمر مع قادة تلك القوة التابعين لبلدان أخرى ومع موظفي الأمم المتحدة في الصومال. وتتطلع حكومة الولايات المتحدة إلى النظر بصورة عاجلة في اتخاذ مجلس الأمن قرارا يأذن بزيادة حجم قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال، ومنحها ولاية مناسبة وكفالة تزويدها بالمعدات بصورة مناسبة من أجل النهوض بتلك الولاية.

الوثيقة ٤٨

تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة في الصومال، يشمل مرفقات تتضمن نصوص الاتفاقات التي توصلت إليها الفصائل الصومالية في اجتماع عقدته في أديس أبابا من ٤ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

S/25168، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

١ - هذا هو ثاني تقرير يقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١٧ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ عن الحالة في الصومال.

٢ - ويتضمن الجزء الأول من هذا التقرير وصفا للجهود المضطلع بها لتعزيز المصالحة الوطنية في الصومال. ويعالج الجزء الثاني الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال. ويعالج الجزء الثالث الأنشطة الإنسانية. كما يتضمن هذا التقرير أربعة مرفقات.

أولا - جهود المصالحة الوطنية والوحدة

٣ - حسبما ذكرت في تقريري السابق إلى مجلس الأمن (S/24992)، عقدت اجتماعا تحضيريا غير رسمي من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال بمقر الأمم المتحدة في أديس أبابا في يومي ٤ و ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وبما أن المشتركين طلبوا وقتا إضافيا، أذنت بتمديد المؤتمر لمدة يومين آخرين أي حتى ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وفي حقيقة الأمر، لم يختتم الاجتماع أعماله إلا في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٤ - ووجهت الدعوة في بادئ الأمر إلى اثنتي عشرة حركة سياسية صومالية لكي تشترك في الاجتماع غير الرسمي. ووجهت الدعوة إلى حركتين إضافيتين في مرحلة لاحقة. واشترك في الاجتماع ما مجموعه ١٤ حركة سياسية. وترد قائمة بتلك الحركات المشتركة في المرفق الأول.

٥ - وحضر أيضا الأمناء العامون لجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي، فضلا عن ممثل للرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز.

٦ - وفي ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، افتتحت الاجتماع غير الرسمي في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وألقى صاحب السعادة أتو ميليس زيناوي، رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية البيان الافتتاحي. وألقى ببيانات الأمناء العامون وممثلو المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المذكورة أعلاه.

٧ - وبناء على اقتراحي، لم يحضر جميع الجلسات اللاحقة سوى ممثلي الحركات الصومالية الذين دعوا للاشتراك. وأدار أعمال تلك الجلسات رؤساء منتخبون من بين الممثلين الصوماليين، واستمرت تلك الجلسات حتى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٨ - وتم إبرام وتوقيع الاتفاقات الثلاثة التالية في الاجتماع غير الرسمي: (أ) اتفاق عام مؤرخ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، و (ب) اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وبشأن طرائق نزع السلاح (تكملة للاتفاق العام)، و (ج) اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للمساعدة في حسم مسألة معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية وجدول أعماله فضلا عن أي قضايا أخرى معلقة منذ الاجتماع غير الرسمي. وترد نسخ من تلك الاتفاقات في المرفقات الثاني والثالث والرابع على التوالي.

٩ - وقد اتفق الاجتماع غير الرسمي، في جملة أمور، على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في أديس أبابا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن كافة الحركات السياسية الصومالية تقريبا فضلت عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في مقديشو، فإن عدم توافر المرافق في المدينة والشواغل الأمنية حالا دون ذلك. واتفق الاجتماع أيضا على وقف إطلاق النار فورا وبصورة ملزمة في جميع أجزاء البلد تحت سيطرة الموقعين كما اتفقوا على وقف جميع أعمال الدعاية المعادية على الفور. وفضلا عن ذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح وبشأن رصد وقف إطلاق النار، وأيضا بشأن إطلاق سراح أسرى الحرب.

١٠ - واتفق على أن تعقد اللجنة المخصصة أول اجتماع لها في أديس أبابا يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وتقدم توصياتها بشأن معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية إلى الاجتماع الجامع قبل ١ آذار/ مارس ١٩٩٣. وستكون عضوية اللجنة بالتناوب وتتألف في أي وقت من سبعة أعضاء على أن يكون عضوان من أعضائها من التحالف الوطني الصومالي والخمسة المتبقون من الحركات السياسية الأخرى شريطة أن يكون بمستطاع المشتركين من التحالف الوطني الصومالي أن يتناوبوا في كل دورة من دورات اللجنة.

١١ - وعقد أول اجتماع للجنة المخصصة، حسب الاتفاق، في أديس أبابا في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. بيد أن الاجتماع علق بغية النظر في إدعاء التحالف الوطني الصومالي بأن الجبهة القومية الصومالية انتهكت اتفاق وقف إطلاق النار في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. ووفقا لما أعلنه التحالف الوطني الصومالي، قامت الجبهة القومية الصومالية بالهجوم على عدة مدن في منطقة غالغادول في الجنوب واستولت عليها. ولم تتمكن لا عملية الأمم المتحدة في الصومال ولا قوة العمل الموحدة من إثبات هذا الادعاء. ولم يكن

بالمستطاع استئناف عقد الاجتماع لأن التحالف الوطني الصومالي قرر عدم الاشتراك. وصرح المشتركون الخمسة الآخرون في اللجنة في بيان أصدروه بأن تعليق الاجتماع ليس له ما يبرره لأن الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار تدخل ضمن اختصاص لجنة رصد وقف إطلاق النار ولا ينبغي أن تعد سببا لتعليق أول اجتماع للجنة المخصصة.

١٢ - وأخفق الاجتماع غير الرسمي في التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية إلا أنه قرر أن تنظر اللجنة المخصصة في هذه المسألة.

١٣ - ويطلب الاتفاق العام من الأمم المتحدة، أن تقوم بالتشاور مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، بتقديم الدعم السوقي قبل المؤتمر وأثناء انعقاده، على حد سواء. ويتعلق الدعم الأول بتوفير أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافق الطباعة فضلا عن النقل البري والنقل الجوي. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال بخدمة المؤتمر.

١٤ - ولن يستطيع حل الأزمة في الصومال غير الصوماليين أنفسهم ومن خلال عملية المصالحة الوطنية. وستكون هذه العملية طويلة وشاقة. وستتطلب التفاني وقبول الحلول التوفيقية وأقصى قدر ممكن من جدية القصد. ومن المأمول أن يصبح المؤتمر محفلا يهيئ الفرصة لممثلي جميع الحركات والفصائل والمجموعات الصومالية كيما تعرب عن آرائها بحرية وبصورة تامة. وسيتيح آلية للتفاوض من أجل وضع نهاية للمنازعات الرئيسية في البلد. ومن خلال عملية التفاوض، يمكن التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع - وينفذه الجميع. ومن الجدير بالملاحظة أن مجلس الأمن قد حث جميع أطراف النزاع في الصومال، منذ بداية نظره في الحالة في الصومال، على وقف الأعمال القتالية على الفور والاتفاق على وقف لإطلاق النار وتعزيز عملية المصالحة والتسوية السياسية في البلد.

١٥ - وكما ذكرت في الاجتماع التحضيري غير الرسمي، يعلق المجتمع الدولي أهمية قصوى على المصالحة الوطنية في الصومال. وتلتزم المنظمات الإقليمية بهذه العملية أيضا. ولا يزال من المفضل عقد الاجتماعات بشأن المصالحة الوطنية في الصومال. وأن عقد تلك الاجتماعات في الصومال، إلى جانب مغزاه الرمزي الواضح يمكن أن يكفل مزيدا من قوة الدفع نحو السعي لإيجاد حل سياسي ويضفي عليه طابع الاستعجال.

ثانيا - الأنشطة العسكرية

١٦ - من الشواغل الرئيسية لعملية الأمم المتحدة في الصومال في المرحلة الراهنة، التخطيط للانتقال من عمليات قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وتسير عملية التخطيط هذه بصورة سلسة، وفي تعاون وتشاور وثيقين مع قيادة قوة العمل الموحدة. ويتضمن التخطيط لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وضع خطط من أجل وزع قوات في شمالي الصومال وستشمل أيضا مقترحات ملائمة من أجل إزالة الألغام، حيث يتضح من المعلومات الموثوق بها أن هناك عدة ملايين من الألغام في البلد أغلبها لا توجد له خرائط. وتتركز حقول الألغام الرئيسية في الشمال وهي المنطقة التي لم تنتشر فيها قوة العمل الموحدة.

١٧ - وستكون أول خطوة تحضيرية للتعجيل بالانتقال إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي تعزيز مقر العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذا الصدد، أذن الأمين العام بإضافة ٣٠ ضابطا إلى مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال. وسيعين في غضون وقت قصير قائد جديد لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كي يتسنى له المشاركة بصورة فعالة في عملية التخطيط للانتقال فضلا عن نقل العملية من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال. وأبدت عدة دول أعضاء متعاونة مع الولايات المتحدة في قوة العمل الموحدة عن استعدادها لأن تقوم وحداتها بالخدمة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بموجب ولاية جديدة. وسأقدم إلى مجلس الأمن توصيات بشأن تكوين عملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال عندما يكون ذلك ممكنا من الناحية العملية. وسيكون مما أعتزم القيام به، لأسباب واضحة تتعلق بالملاءمة العملية والتوفير، أن أضمن لعملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال أكبر عدد ممكن من الوحدات الموزوعة في الوقت الراهن في الصومال، والتي تخدم تحت قيادة قوة العمل الموحدة.

١٨ - وكما ذكر في الفقرة ١٢ من تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ (S/24992)، بدأت سلسلة من الاجتماعات للجمع بين كل الحكومات المشتركة في قوة العمل الموحدة وفي عملية الأمم المتحدة في الصومال لإتاحة الفرصة للبلدان المساهمة بقوات كي تشارك في المناقشات بشأن العمليات الحالية التي تقوم بها القوة والتخطيط للانتقال إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وعقد أول اجتماع من تلك الاجتماعات يوم الأربعاء ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١٩ - ويضم العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا بجميع رتبه ٦٣٤ فردا. ويتألف من كتيبة يبلغ عدد أفرادها بجميع رتبهم ٥٠٠ فرد، و ٥٠ مراقبا عسكريا، وعناصر حركة وعناصر سوقيات، وسرية مقر ومجموعة صغيرة من الموظفين في المقر. وبعد اتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، أوقف أي وزع جديد للقوات في الصومال ريثما يتم تقييم الأوضاع في الموقع. وإضافة إلى تعزيز مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال كما هو مذكور في الفقرة ١٧ أعلاه، تقرر الإذن بوزع ٢٥٠ جنديا إضافيا من باكستان لتعزيز كتيبة المشاة الباكستانية وزيادة مرونتها. وكما ذكر في الفقرة ١٧ أعلاه، سيلحق عما قريب ٣٠ ضابطا بمقر عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٠ - ومن الجدير بالملاحظة أنه قد عمم على مجلس الأمن (S/25126) تقرير مستقل مقدم من الولايات المتحدة بشأن إنجازات قوة العمل الموحدة.

٢١ - ويجب تهنئة قوة العمل الموحدة لقيامها بسرعة ونجاح بضمان أمن المراكز السكانية الكبيرة وكفالة تسليم

وتوزيع المساعدة الإنسانية دون عائق. ولئن تحسنت الحالة الأمنية العامة تحسنا كبيرا، فإن الخطر الذي يهدد أمن الأفراد التابعين للأمم المتحدة وقوة العمل الموحدة والمنظمات غير الحكومية لا يزال كبيرا في بعض مناطق مدينة مقديشو وأماكن أخرى، بما فيها بارضيره وبالي دوغله وبيضوا. ولا يزال القتال فيما بين الفصائل ينشب بين الفينة والأخرى، إلى جانب اعتداءات القناصة. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، قتل موظف تابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأحد مشاة بحرية الولايات المتحدة ومندوب للجنة الصليب الأحمر الدولية في حوادث من هذا النوع.

٢٢ - وتجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ اتفاقات أديس أبابا تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. وفي الوقت نفسه، ستقوم قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال بمهام ملموسة في مساعدة الصوماليين في مهمتهم المتمثلة في الاضطلاع بهذه المسؤوليات. وفي مجال نزع السلاح، سيتطلب الأمر رصد الأسلحة والمركبات المجهزة برشاشات التي ستوضع تحت إشراف فريق رصد وقف إطلاق النار. وهذا ما سيشكل صعوبة خاصة في الشمال الذي يفتقر في المرحلة الراهنة للوجود العسكري لقوة العمل الموحدة أو عملية الأمم المتحدة في الصومال. وبالتالي ليست ثمة أي قدرة جاهزة للمساعدة في عملية نزع السلاح في تلك المنطقة، حتى ولو اتخذ قرار بالقيام بذلك. ويتصل بذلك مشكلة أنه إذا لم ينزع السلاح من الشمال نزعا فعالا أو إذا لم يشرف المجتمع الدولي على نزع السلاح، فإن الفصائل في وسط وجنوب الصومال قد تتردد في تنفيذ الاتفاق ما دام هذا التنفيذ سيحرمها من امتيازاتها. وهناك أيضا مشكلة تجميع قوات مختلف الفصائل وتوفير الإعاشة لها وإعادة تدريبها إلى أن يتم تشكيل حكومة صومالية جديدة. وسيتم استعراض هذه المسائل مع قيادة قوة العمل الموحدة لتحديد طبيعة الاستجابة المشتركة بين قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال لتوصيات الاجتماع التحضيري غير الرسمي في أديس أبابا.

٢٣ - وسيكون إنشاء قوة شرطة صومالية خطوة حاسمة ضمن الجهود التي تبذلها قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال لتهيئة بيئة آمنة في الصومال لأغراض المساعدة الإنسانية والمصالحة السياسية وكذا لإنعاش البلاد. لذلك قررت إيفاد فريق خبراء إلى الصومال، ليقوم، بتوجيه من ممثلي الخاص، بإعداد خطة لإنشاء قوة شرطة محايدة في الصومال. وفي غضون ذلك، يجري في مقديشو تشكيل قوة مساعدة من ضباط الشرطة السابقين، تحت إشراف قوة العمل الموحدة وبتعاون وثيق مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويمكن أن تسند إلى المجموعة بعض المهام الأمنية تحت إشراف قوة العمل الموحدة ثم تحت إشراف عملية الأمم المتحدة في الصومال.

ثالثا - الأنشطة الإنسانية

٢٤ - أتاح قدوم قوات قوة العمل الموحدة السبيل للوصول إلى مناطق أنأى وتوزيع أغذية الإغاثة والإمدادات الأساسية الأخرى كالأدوية واللقاحات ومعدات المياه. وفي الفترة ما بين ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رست في ميناء مقديشو ١٣ سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات إغاثة أخرى، حاملة مؤن الإغاثة الإنسانية. وسلمت ٤٠ ٠٠٠ طن من مؤن الإغاثة الإنسانية إلى الصومال عبر ميناء مقديشو ومطارها الرئيسي. وشمل ذلك ٨ ٠٠٠ طن من العقاقير الطبية والبذور والأدوات واللوازم البيطرية.

٢٥ - وبالإضافة إلى زيادة الأمن، تحسنت كفاءة ميناء مقديشو تحسنا كبيرا، وتوقفت مدفوعات الابتزاز، وجرى تطهير الميناء نفسه وتنظيف مبانيه وأجريت أعمال بناء بسيطة. كما يخطط لإجراء عمليات انتشال واسعة لفتح ميناء كيسمايو بصورة كاملة.

٢٦ - وفي مطار مقديشو الرئيسي، توفر الأمن بعملية الأمم المتحدة في الصومال وقوة العمل الموحدة، وركبت الأنوار الكهربائية، والمطار الآن مفتوح على مدار ساعات اليوم الأربع والعشرين. وأقيمت مراقبة الحركة الجوية وتوسعت قدرتها على توجيه الطائرات. وأدخلت تحسينات أيضا على مطاري بالي دوغله وبيضوا. وتم رفع كفاءة المهابط الجوية غير المعبدة في حدور وبلد وين وبارضيره.

٢٧ - ويجري زيادة إيصال إمدادات الإغاثة بسبب أعمال الإصلاح المضطلع بها في ست طرق رئيسية، وهذه الطرق هي: مقديشو - بالي دوغله - بيضوا؛ وبيضوا - بارضيره؛ وبيضوا - وجيد - حدور؛ ومقديشو - كيسمايو؛ وكيسمايو - بارضيره؛ ومقديشو - جلالقسي - بلد وين. وأزيلت الألغام من طريق بيضوا - وجيد - حدور. وأتاح تحسن الأمن لبرنامج الأغذية العالمي استقدام بعض الشاحنات من أسطول شاحناته الكبير من إثيوبيا إلى الصومال وقد ضاعف ذلك من حجم إمدادات الإغاثة التي يمكن إيصالها وأدى إلى تخفيض الأسعار الباهظة التي كان أصحاب الشاحنات المحليون يفرضونها سابقا. وما كان لهذا أن يتم لولا مساعدة قوة العمل الموحدة.

٢٨ - ومنذ قدوم قوة العمل الموحدة، بدأت منظمات غير حكومية جديدة كثيرة في إقامة برامج في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصومال. وزاد كثير من المنظمات غير الحكومية القائمة، وكذا منظومة الأمم المتحدة، من عدد موظفيها زيادة كبيرة حتى يتأتى لها توسيع نطاق أنشطة الإغاثة.

٢٩ - ومن مجموع الأغذية التي تم إيصالها، سلم ٢٥ ٠٠٠ طن أحضرت إلى مقديشو، بواسطة قوافل برية ترافقها حراسة إلى السكان المحتاجين في منطقة مقديشو وكيسمايو وبيضوا وبارضيره ومركا وجلالقسي وحدور وبلد وين. ونقل جوا كمية أخرى مقدارها ٩ ٠٠٠ طن إلى ساكو وين وكيسمايو وبيضوا وبارضيره وواجد وحدور وجلالقسي وبلد وين. وأنزل جوا مائة طن من الإمدادات الغذائية في أفمادو ومنطقة جيليب.

٣٠ - وتقوم منظمة "كير" الأمريكية بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي بتوزيع حصص من الأغذية الجافة في مقديشو. وسيسلم نحو ١٢ ٠٠٠ طن من الإمدادات الغذائية للسكان في تلك المدينة شهريا. وستوزع نسبة ثلاثين في المائة

من الأغذية في شكل حصص من الأغذية الجافة على المشردين وغيرهم ممن هم في مسيس الحاجة إليها. وتشرف على البرنامج المنظمات غير الحكومية، التي تعمل بتنسيق وثيق مع المجموعات النسائية الصومالية. أما نسبة الـ ٧٠ في المائة المتبقية فستحول إلى نقد في حصص صغيرة على يد التجار المحليين. ولقد بيعت فعلا أول شحنة من دقيق القمح وتجري إتاحة الأموال المتحصلة منها للمنظمات غير الحكومية لتمويل المشاريع التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. وستتولى قوة العمل الموحدة حراسة القوافل من الميناء إلى المواقع كما ستحضر عمليات التوزيع لردع من تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال النهب.

٣١ - ووصلت إلى كيسمايو في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ تقريبا، شحنة مقدارها ٣ ٠٠٠ طن من الأغذية. وهذه أول شحنة تصل منذ إغلاق الميناء في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بسبب انعدام الأمن.

٣٢ - وشحن برنامج الأغذية العالمي ١ ٠٠٠ طن من الأغذية إلى بوساسو في الشمال الشرقي. وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير، وصل ١ ٣٥٠ طنا من الأغذية إلى ميناء بربرة الواقع في الشمال الغربي ونقلت كمية ٢٠٠ طن أخرى من جيبوتي إلى ميناءي زيلع وميض في شمال الصومال.

٣٣ - وقد زاد ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من مساعدة زيادة ملحوظة بعد عقد مؤتمر جنيف المعني بالصومال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وذلك بالشروع في برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم الذي تضطلع به الأمم المتحدة وقدوم قوة العمل الموحدة بعد ذلك. وركزت اليونيسيف أهدافها على تحسين سبل الحصول على الإمدادات الغذائية، وتوفير التغذية التكميلية للسكان الضعفاء و "المعرضين للخطر"، وتقديم الخدمات الصحية الأساسية، وتوفير المياه المأمونة وتحسين الظروف الصحية وتقديم مساعدات ودعم الإغاثة لإعادة التوطين واستئناف الأنشطة الزراعية.

٣٤ - وتواصل اليونيسيف توفير الأدوية والعقاقير والدعم لـ ١٦ مستشفى و ٦٢ مركزا لرعاية الأم والطفل و ١٥٦ مركزا صحيا في كل أرجاء الصومال. وفي كانون الأول/ ديسمبر، تم تلقيح ٦٠ ٠٠٠ طفل تقريبا ضد الحصبة وأعطيت لهم مكملات فيتامين أ. وأجريت، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وشركاء من المنظمات غير الحكومية، تقييمات لتفشي الأوبئة في أربع مناطق من الصومال. وتواصل اليونيسيف تقديم الدعم إلى ١٤ منظمة غير حكومية دولية تقدم المساعدة إلى ١٣٦ مركزا للتغذية التكميلية تقوم بتوفير التغذية لما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ طفل يوميا.

٣٥ - والعمل جار في إصلاح وتركيب شبكات الإمداد بالمياه وإعادتها إلى حالتها العادية بينما تبذل الجهود لتحسين حالة المرافق الصحية. وقد حصل ما يزيد عن ١٨ ٠٠٠ أسرة على أدوات زراعية وبذور عن طريق البرنامج المشترك بين اليونيسيف ومنظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) للمجتمعات الزراعية في مناطق جوبا السفلى وشابيليه السفلى. وقد وزعت البذور والأدوات الزراعية على صغار المزارعين في ٧١ قرية.

٣٦ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إصلاح شبكة الإمداد بالمياه في مقديشو وقام بدور فعال في برنامج تنظيف المرافق الصحية الناجح في تلك المدينة. ويجري بذل جهود مماثلة في المراكز الحضرية الأخرى. وفي شمال غرب الصومال توجد بعثة رئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم بتحديد مشاريع الإصلاح وكذلك خطط المساعدة في إعادة بناء الخدمات الإدارية. كما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو على بسط أنشطتها إلى جميع أنحاء الصومال عن طريق توفير الدعم السوقي والإداري والمالي المعتاد. وزاد البرنامج الإنمائي زيادة كبيرة من وجود موظفيه الدوليين عقب وصول قوة العمل الموحدة.

٣٧ - وأقامت اليونسكو مؤخرا وجودها من جديد في الصومال وتنشط جدا، جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في إعادة فتح المدارس وفي المساعدة على توفير المواد التعليمية. ووسعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نطاق أنشطتها إلى حد بعيد وتقدم المساعدات الضرورية لآلاف الأسر المشردة حتى تحصل على البذور والأدوات وغيرها من المعدات الزراعية لكي تستقر من جديد في قراها الأصلية وتنشئ من جديد قطعانها من الحيوانات الزراعية. كما تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتوفير ما تشتد إليه الحاجة من مساعدات الصحة الحيوانية في محاولة منها لإنعاش الاقتصاد الرعوي الذي هو عماد حياة كثير من السكان الصوماليين. وواصلت منظمة الصحة العالمية تقديم مساعدات كبيرة إلى القطاع الصحي وذلك بإمداد المنظمات غير الحكومية بالمساعدات المادية والأدوية الأساسية والمشورة التقنية لا سيما في مجالي الملاريا والسل. وبالاشتراك مع اليونيسيف وعدد من المنظمات غير الحكومية قامت منظمة الصحة العالمية بفتح صيدلية مركزية في مقديشو وساعدت في إنشاء نظام لمكافحة الأمراض الوبائية.

٣٨ - ونتيجة لتحسين سبل الوصول إلى بعض المناطق والأمن بها أمكن إجراء تقييمات صحية وتغذوية. وقد أُجري بعض هذه التقييمات باستخدام طائرات الهليكوبتر التي وفرتها قوة العمل الموحدة في عمليات النقل. كما يجري الاضطلاع بدراسات استقصائية زراعية لتحديد المحاصيل وبالتالي تحديد الاحتياجات من الأغذية لعام ١٩٩٣.

٣٩ - وتقوم سلطات الأمن أيضا في المناطق الداخلية من البلد بالمشاركة في تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية عن طريق تحسين إمدادات المياه والدعم المقدم للمرافق الصحية. وهناك جانب إيجابي آخر لقوة العمل الموحدة وهو الزيادة في الأنشطة التجارية. فقد عادت الأسواق إلى العمل وتستخدم السفن التجارية ميناءي مقديشو وكيسمايو.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتنسيق، يقوم مركز العمليات الإنسانية، الذي أنشئ في مقديشو للعمل كجهة تنسيق بين قوة

العمل الموحدة ودوائر الإغاثة، بعمله على نحو ممتاز. وقد ألحق موظفو اتصال تابعون لقوة العمل الموحدة بشعبة الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال منذ بدء تلك العملية. ويتيح هيكل تنسيق العمليات لمختلف الشركاء القائمين بإيصال المساعدات الإنسانية أن يناقشوا مسائل الأمن والحراسة المرافقة للقوافل وطلبات الحصول على مساعدات الطوارئ. ولما كان هذا المحفل يشترك فيه ممثلون لقوات الأمن من بلدان مختلفة فهو يوفر لدوائر الإغاثة فرصة فريدة لتقاسم المعلومات وطرح المسائل التي تؤثر على جهود الإغاثة.

٤١ - وأنشئت كذلك مراكز العمليات الإنسانية في بيضوا وكيسمايو وبلد وين وحدور وبارضيره وجلالقسي.

٤٢ - ويشمل هيكل تنسيق العمليات أيضا لجنة اتصال دائمة مكونة من ١٢ عضوا تمثل جميع الشركاء الدوليين في جهود الإغاثة. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل أسبوع لمناقشة ما يستجد من مسائل واقتراح الحلول لها.

٤٣ - وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة لوجود قوات قوة العمل الموحدة، فما زال الخطر الذي يتعرض له العاملون في مجال الإغاثة كبيرا للغاية. وما زالت جهود الإغاثة تتعرض لأعمال السرقة والنهب والابتزاز، ولو على نطاق أصغر. وليس مقتل موظفين من اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا إلا دلالة على المناخ الخطر الذي يواصل العاملون في مجال الإغاثة العمل فيه.

٤٤ - كذلك أثر انعدام الأمن تأثيرا ضارا على تخطيط عمليات الإغاثة المقبلة. فكانت اليونيسيف تعتزم إقامة وجود لها في منطقتي مودوغ وغلغدود في أوائل كانون الأول/ ديسمبر. إلا أن زيادة درجة انعدام الأمن في هاتين المنطقتين أدت إلى قرار تأجيل البرامج. وفي الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، وهي منطقة كانت تعتبر في السابق آمنة نسبيا، إثر تزايد تحركات القوات والقتال بين الجماعات المتناحرة تأثيرا ضارا في خطط وكالات المعونة والمنظمات غير الحكومية لإنشاء برامج إغاثة في المنطقة. وتحسنت حالة الأمن في كيسمايو نتيجة لتعزيز الدوريات التي تقوم بها قوة العمل الموحدة وإنشاء قوة شرطة محلية. وتباشر جميع مراكز التغذية التكميلية الخمسة التابعة لليونيسيف عملها وتواصل اليونيسيف تقديم دعمها إلى المرافق الصحية في منطقة جوبا السفلى.

٤٥ - ويتزايد القلق بشأن تحركات المركبات المدنية المجهزة برشاشات داخل مناطق الحدود مع كينيا وإثيوبيا. وفي الآونة الأخيرة، حدت المشاكل التي أثارتها العصابات المسلحة في معسكرات اللاجئين في كينيا بالسلطات إلى التهديد بإبعاد اللاجئين الصوماليين المقيمين في ذلك البلد. ومن المسائل التي يجب التصدي لها ما لهذه التحركات من أثر مزعزع للاستقرار في هذين البلدين فضلا عما تنطوي عليه من خطر يهدد أي استقرار في الصومال نفسه مستقبلا.

خطط المستقبل

٤٦ - مما يذكر أن برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم للتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية للصومال الذي تضطلع به الأمم المتحدة قد جرى استعراضه في اجتماع التنسيق الثاني المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وبالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز في إطار الخطة، أتاح الاجتماع فرصة للزعماء الصوماليين والمنظمات غير الحكومية المحلية لتعزيز الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في تخطيط وتنفيذ أنشطة الإغاثة والإصلاح.

٤٧ - وكان من النتائج الرئيسية للاجتماع أن تقرر أن يعقب برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم خطة جديدة لعام ١٩٩٣ تتناول أيضا الإصلاح والتعمير. واتفق كذلك على أن اشتراك ممثلين صوماليين في عملية التخطيط للبرامج المقبلة أمر أساسي.

٤٨ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات، هناك برنامج للإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ يجري وضعه في صيغته النهائية. وتتعاون أفرقة أساسية، تشمل ممثلين لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، تعاونا وثيقا في إعداد الأنشطة في قطاعات الأمن الغذائي والصحة والمياه والمرافق الصحية وإنتاج الأغذية والثروة الحيوانية والتعليم الأساسي وإعادة توطين المشردين واللاجئين. ولضمان أخذ الاحتياجات في مختلف أنحاء البلاد في الاعتبار على النحو الملائم يجري الحصول على مدخلات من مختلف المناطق بمساعدة مراكز العمليات الإنسانية الإقليمية.

٤٩ - وعلى الرغم من الصعوبات القائمة في البلد، يُبذل جهد كبير لكفالة اشتراك الصوماليين أنفسهم في تخطيط البرامج الرامية إلى الانتقال، بالسرعة التي تسمح بها الظروف، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإصلاح والتعمير.

٥٠ - وسيتضمن برنامج الإغاثة والإصلاح أنشطة تشمل جميع أنحاء الصومال ويتوقف تنفيذه الفعال على توفر الأمن الكافي. ويصدق ذلك على المناطق التي يشملها حاليا نشاط قوة العمل الموحدة في وسط وجنوب الصومال، كما ينطبق على الشمال الشرقي والشمال الغربي. وستتخذ خطوات، كجزء من البرنامج، لإعادة بناء الإدارات المدنية وإنشاء قوات الشرطة.

٥١ - وسيعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للصومال في أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣، لاستعراض برنامج الإغاثة والإصلاح وتلقي تعهدات التبرعات من المانحين. والاشتراك النشط من جانب قطاع واسع التنوع من الصوماليين أمر لا غنى عنه للتنفيذ الفعال لذلك البرنامج. وبالتالي ستبذل جميع الجهود لتحقيق مشاركة صومالية واسعة النطاق في المؤتمر. ويمكن عقد هذا المؤتمر عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمصالحة الوطنية على الفور، بغية تقليل التكلفة إلى أدنى حد وكفالة أقصى قدر من المشاركة الصومالية. وإذا ما أسفر المؤتمر الإنساني عن نتائج إيجابية فإنه يمكن لذلك أن يوفر حوافز إضافية لعملية المصالحة الوطنية.

المرفق الأول

الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي

الاتحاد الوطني الصومالي

التحالف الديمقراطي الصومالي
جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
الجبهة الصومالية المتحدة
الجبهة القومية الصومالية
الحركة الديمقراطية الصومالية
الحركة الوطنية الصومالية (مشتركة في التحالف الوطني الصومالي)
الحركة الوطنية الصومالية
الحزب الصومالي المتحد
حركة جنوب الصومال الوطنية (مشتركة في التحالف الوطني الصومالي)
المؤتمر الصومالي المتحد (مشترك في التحالف الوطني الصومالي)
المؤتمر الصومالي المتحد
منظمة موكي الصومالية الأفريقية

المرفق الثاني

الاتفاق العام الموقع في أديس أبابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

نحن، الزعماء السياسيين الصوماليين الموقعين أدناه، المجتمعين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ في الاجتماع التحضيري غير الرسمي المعني بالمصالحة الوطنية في الصومال، نود أن نتوجه بالشكر إلى صاحب السعادة بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي عمل على تيسير عقد هذا الاجتماع بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، واللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي.

كما نشكر حكومة إثيوبيا وشعبها ودولة ميليس زيناوي رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية لاستضافته الاجتماع ولتقديمه شخصيا المساعدة لجهودنا من أجل التوصل إلى الاتفاق التالي.

ونحن المشتركين الصوماليين، نعرب كذلك عن عميق تقديرنا للمجتمع الدولي لاهتمامه بالأزمة الإنسانية في بلدنا، ونقدر له حرصه على أن نتوصل إلى حل سلمي للمشاكل الحادة التي يواجهها بلدنا.

وبعد أن بحثنا مشاكلنا ودرسنا جميع الخيارات، اتفقنا على النقاط التالية:

١ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في أديس أبابا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣؛

٢ - إعلان وقف فوري وملزم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد تحت إشراف الفصائل المتحاربة المعنية، مع مراعاة الفقرة (أ) أدناه؛

٣ - الوقف الفوري لجميع أعمال الدعاية المعادية التي نقوم بها بعضنا ضد البعض وتهيئة جو يُفضي إلى المصالحة والسلام؛

٤ - تتولى عملية الأمم المتحدة في الصومال، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مسؤولية الاستعدادات السوقية اللازمة لمؤتمر المصالحة الوطنية؛

٥ - إنشاء آليات إضافية لمواصلة الحوار الحر بين جميع الفصائل السياسية والزعماء السياسيين في الصومال استعدادا لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية؛

٦ - مواصلة وتعزيز تعاوننا الكامل وغير المقيد مع جميع المنظمات الدولية العاملة داخل وخارج الصومال من أجل توزيع الإغاثة الإنسانية على شعبنا؛

٧ - الالتزام، دون تحفظ، بتسهيل حرية انتقال الصوماليين في جميع أنحاء البلد بأكمله كأحد تدابير بناء الثقة قبل عقد مؤتمر المصالحة الوطنية.

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول لدى اتمامه واعتماده بتحقيق توافق الآراء حول النقاط الثلاث التالية، وسيصدر بلاغ مستقل قبل مغادرة أديس أبابا:

(أ) تحديد طرائق تنفيذ وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المتحاربة وإنشاء آلية لنزع السلاح؛

(ب) جدول أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية؛

(ج) معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية.

يعتبر هذا الاتفاق، الموقع في أديس أبابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، ملزما لجميع الأطراف الموقعة أدناه من الآن فصاعدا ويلتزم جميع الموقعين بتأمين دعم هذا الاتفاق وتنفيذه فيما بين حركاتهم وأتباعهم.

١ - منظمة موكي الصومالية الأفريقية
السيد محمد رمضان أربو، الرئيس

٢ - التحالف الديمقراطي الصومالي
السيد محمد فارح عبد الله، الرئيس

٣ - الحركة الديمقراطية الصومالية
السيد عبدي موسى مايو، الرئيس
العقيد محمد نور علیو، رئيس:
التحالف الوطني الصومالي

٤ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
السيد علي إسماعيل عبدي، الرئيس

٥ - الجبهة القومية الصومالية
اللواء عمر حاجي محمد حرسي، الرئيس

٦ - الاتحاد الوطني الصومالي
الدكتور محمد راجيس محمد، الرئيس

٧ - الحركة الوطنية الصومالية
اللواء آدن عبد الله نور، الرئيس

٨ - الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد أحمد عمر جيس، الرئيس

٩ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء محمد أبشر موسى، الرئيس

١٠ - حركة جنوب الصومال الوطنية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد عبدي ورساميه إسحق، الرئيس

١١ - المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)
اللواء محمد فارح عيديد، الرئيس

١٢ - المؤتمر الصومالي المتحد
السيد محمد قنياريه أفرح، الرئيس

١٣ - الجبهة الصومالية المتحدة
السيد عبد الرحمن دواليه علي، الرئيس

١٤ - الحزب الصومالي المتحد
محمد عبدي هاشي، الرئيس

٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
أديس أبابا، إثيوبيا
قاعة أفريقيا

المرفق الثالث

اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وبشأن طرائق نزع السلاح
(ملحق للاتفاق العام الموقع في أديس أبابا
في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)

نحن، الزعماء السياسيين الصوماليين الموقعين أدناه، المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا، في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، في الاجتماع التحضيري غير الرسمي المعني بالمصالحة الوطنية في الصومال؛

وقد اتفقنا على الحاجة إلى وقف لإطلاق النار قابل للبقاء ويمكن التحقق منه من أجل تعزيز عملية السلام في الصومال؛

وإذ نسلّم بأن وقف إطلاق النار هذا مرتبط ارتباطا لا انفصام له بمسائل نزع السلاح؛

وإذ نسلّم كذلك بأن نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ولكن من خلال عملية متواصلة؛ نتفق، بموجب هذا، على ما يلي:

أولا - نزع السلاح

١-١ تُسلم جميع الأسلحة الثقيلة التي تحت سيطرة الحركات السياسية إلى فريق لرصد وقف إطلاق النار للتحفظ عليها إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه لحكومة صومالية شرعية أن تتسلمها. وتبدأ هذه العملية على الفور وتنتهي في آذار/ مارس ١٩٩٣.

١-٢ يتم تجميع الميليشيات التابعة لجميع الحركات السياسية في مناطق مناسبة خارج المدن الرئيسية حيث لا يشكل تجميعها صعوبات للسلام. ويُنزع سلاح الميليشيات المجمَّعة وفقا لعملية تبدأ في أقرب وقت ممكن. وينفذ هذا الإجراء في الوقت ذاته في جميع أنحاء الصومال. ويطلب من المجتمع الدولي إمداد الميليشيات المجمَّعة بمواد الإعاشة اللازمة.

١-٣ يتم تقرير وضع الميليشيات المجمَّعة فيما يتعلق بالمستقبل عند التسوية السياسية النهائية في الصومال. ويُطلب من المجتمع الدولي، في غضون ذلك، المساعدة في تدريبهم على مهارات مدنية تمهيدا لإمكانية تسريحهم.

١-٤ يُنزع على الفور سلاح جميع العناصر المسلحة الأخرى، ومن بينها قُطّاع الطرق، وتقدم لهم المساعدة عن طريق إعادة التأهيل والإدماج في المجتمع المدني.

ثانيا - فريق رصد وقف إطلاق النار

٢-١ يُنشأ على الفور فريق لرصد وقف إطلاق النار يتألف من قوات قوة العمل الموحدة والأمم المتحدة. وتُنشأ أيضا لجنة مؤلفة من ممثلين للفصائل المتحاربة للتحاور مع فريق الرصد ومراقبة تنفيذ الاتفاق من جانب قوات قوة العمل الموحدة والأمم المتحدة.

ثالثا - يتفق جميع الأطراف، من حيث المبدأ، على إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة أثناء القتال إلى أصحابها الشرعيين. ويُنفذ ذلك كلما سمحت الحالة.

رابعا - يطلق سراح جميع أسرى الحرب ويتم تسليمهم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية و/أو قوة العمل الموحدة. وتبدأ هذه العملية على الفور وتنتهي في ١ آذار/ مارس ١٩٩٣.

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١ - منظمة موكي الصومالية الأفريقية
السيد محمد رمضان أربو، الرئيس

٢ - التحالف الديمقراطي الصومالي
السيد محمد فارح عبد الله، الرئيس

٣ - الحركة الديمقراطية الصومالية
السيد عبدي موسى مايو، الرئيس
العقيد محمد نور عليو، رئيس التحالف الوطني الصومالي

٤ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
السيد علي اسماعيل عبدي، الرئيس

٥ - الجبهة القومية الصومالية
اللواء عمر حاجي محمد حرسي، الرئيس

٦ - الاتحاد الوطني الصومالي
الدكتور محمد راجيس محمد، الرئيس

٧ - الحركة الوطنية الصومالية
اللواء آدن عبد الله نور، الرئيس

٨ - الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد أحمد عمر جيس، الرئيس

٩ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء محمد أبشر موسى، الرئيس

١٠ - حركة جنوب الصومال الوطنية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد عبدي ورساميه إسحق، الرئيس

١١ - المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)
اللواء محمد فارح عيديد، الرئيس

١٢ - المؤتمر الصومالي المتحد
السيد محمد قنياريه أفرح، الرئيس

١٣ - الجبهة الصومالية المتحدة
السيد عبد الرحمن دواليه علي، الرئيس

١٤ - الحزب الصومالي المتحد
السيد محمد عبدي هاشي، الرئيس

١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، أديس أبابا

المرفق الرابع

اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة، موقَّع في أديس أبابا في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

نحن، الزعماء السياسيين الصوماليين الموقعين أدناه، المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا، في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، في الاجتماع التحضيري غير الرسمي المعني بالمصالحة الوطنية في الصومال؛

تصميما منا على مواصلة جهودنا لحسم جميع المسائل المعلَّقة منذ الاجتماع التحضيري غير الرسمي، وبخاصة مسألة معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر أن يبدأ في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣ وجدول أعماله،

وتصميما منا كذلك على كفالة التنفيذ الفوري لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع التحضيري غير الرسمي،

١ - نقرر، بموجب هذا، إنشاء لجنة مخصصة لمواصلة المناقشة بهدف حسم مسألة معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية وجدول أعماله، وكذلك أي مسائل أخرى معلَّقة منذ الاجتماع التحضيري غير الرسمي؛

٢ - تعمل اللجنة المخصصة، التي يقتصر الغرض منها على إتاحة آلية لمواصلة البحث عن حل للمسائل المعلقة، بالتشاور مع جميع الحركات السياسية الصومالية؛

٣ - تعقد اللجنة المخصصة أول اجتماع لها في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣؛

٤ - تقدم اللجنة المخصصة توصياتها بشأن معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية والمسائل المعلقة الأخرى إلى الاجتماع الجامع قبل ١ آذار/ مارس ١٩٩٣؛

٥ - توضع المرافق التالية، التي يقتصر استخدامها على أغراض تنفيذ الولاية المحددة في هذا الاتفاق، تحت تصرف اللجنة المخصصة: مكتبان في مقديشو وأديس أبابا، لتسهيل المشاورات مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وكذلك مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل؛

٦ - تتألف اللجنة المخصصة من سبعة أعضاء في أي وقت من الأوقات، اثنان منهم من التحالف الوطني الصومالي، وخمسة من الحركات السياسية الأخرى. وللتحالف الوطني الصومالي الحق في أن يتناوب المشتركون منه في كل دورة من دورات اللجنة المخصصة إذا ما رغب في ذلك.

٧ - على الرغم من وجود مسائل معلَّقة تتصل بوضع جدول الأعمال، ومسألة معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية، يبدأ على الفور نفاذ الاتفاق العام الموقَّع في أديس أبابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١ - منظمة موكي الصومالية الأفريقية
السيد محمد رمضان أربو، الرئيس

٢ - التحالف الديمقراطي الصومالي
السيد محمد فارح عبد الله، الرئيس

٣ - الحركة الديمقراطية الصومالية
السيد عبدي موسى مايو، الرئيس
العقيد محمد نور عليو، رئيس التحالف الوطني الصومالي

٤ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
السيد علي اسماعيل عبدي، الرئيس

٥ - الجبهة القومية الصومالية
اللواء عمر حاجي محمد حرسي، الرئيس

٦ - الاتحاد الوطني الصومالي
الدكتور محمد راجيس محمد، الرئيس

٧ - الحركة الوطنية الصومالية
اللواء آدن عبد الله نور، الرئيس

٨ - الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد أحمد عمر جيس، الرئيس

٩ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء محمد أبشر موسى، الرئيس

١٠ - حركة جنوب الصومال الوطنية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد عبدي ورساميه إسحق، الرئيس

١١ - المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)
اللواء محمد فارح عيديد، الرئيس

١٢ - المؤتمر الصومالي المتحد
السيد محمد قنياريه أفرح، الرئيس
١٣ - الجبهة الصومالية المتحدة
السيد عبد الرحمن دواليه علي، الرئيس

١٤ - الحزب الصومالي المتحد
السيد محمد عبدي هاشي، الرئيس
١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣،
أديس أبابا

الوثيقة ٤٩

تقرير لاحق قدمه الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، يقترح فيه أن تشمل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كامل البلد وتتضمن سلطات تنفيذية بموجب الفصل السابع من الميثاق

S/25354، ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، والإضافتان : S/25354/Add.1، ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣، و S/25354/Add.2، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وفيهما فإن مجلس الأمن:

"يطلب إلى الأمين العام، وحسب الاقتضاء إلى الدول المعنية، تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، يكون أولها في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما بعد اتخاذ هذا القرار، عن تنفيذ هذا القرار وعن تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة لتمكين المجلس من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى عمليات حفظ السلام المستمرة؛

"يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، مبدئيا، إلى المجلس خلال خمسة عشر يوما بعد اتخاذ هذا القرار، مبدئيا، خطة لكفالة أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة".

٢ - ويتضمن الجزء الأول من هذا التقرير وصفا وقائعيا للإجراءات الأخرى التي اتخذت منذ تقريري المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ لتنفيذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢). ويتناول الجزء الثاني الأنشطة الإنسانية، ويتناول الجزء الثالث المصالحة السياسية، ويتناول الجزء الرابع إنشاء قوة شرطة صومالية، ويتناول الجزء الخامس أنشطة الإعلام. أما الجزء السادس فهو يبين تفكيري الراهن بشأن طرائق تحقيق الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى ما سيصبح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وترد الجوانب المالية في الجزء السابع، بينما ترد ملاحظاتي في الجزء الثامن.

أولا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) (٢٦ كانون الثاني/ يناير - ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٣)

٣ - تتعلق الولاية المحددة المعهود بها إلى الأمين العام بموجب القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) بما يلي:

(أ) العمليات وزيادة وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال (الفقرة ٦)؛

(ب) تنفيذ العملية لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية (الفقرة ١٠)؛

(ج) إقامة آليات للتنسيق بين الأمم المتحدة وقوة العمل الموحدة (الفقرة ١٣)، بما في ذلك إلحاق موظفي اتصال تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بمقر قوة العمل الموحدة (الفقرة ١٥)؛

(د) مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية (الفقرة ٢٠).

ويرد فيما يلي وصف للإجراء الذي اتخذ في إطار كل ولاية من هذه الولايات.

ألف - أنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال

٤ - في تقريري المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ المقدم إلى مجلس الأمن (S/25168)، أوضحت أن من الشواغل الرئيسية لعملية الأمم المتحدة في الصومال في المرحلة الراهنة التخطيط لترتيبات الانتقال من عمليات قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. والتخطيط يتضمن الخطط الحالية لوزع قوات في شمال الصومال، ومقترحات من أجل إزالة الألغام، وإنشاء قوة شرطة صومالية، وتعزيز العنصر العسكري في مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال تدريجيا.

٥ - ويضم العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا بجميع رتبه ٧١٥ فردا، ويتألف أساسا من كتيبة مشاة يبلغ عدد أفرادها بجميع رتبهم ٥٠٠ فرد، و ٥٠ مراقبا عسكريا، وعناصر حركة وسوقيات، وسرية مقر صغيرة ومجموعة صغيرة من الأفراد تعمل فيها. وبعد اتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، أوقف أي وزع جديد للقوات في الصومال، وهو وزع كان قد أذن به بموجب قرار مجلس الأمن ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، ريثما يجري تقييم الأوضاع على الطبيعة. ومع ذلك فإنني أواصل تعزيز مقر عملية الأمم

المتحدة في الصومال. وعيّنت أيضا قائدا للقوة سيدير عملية الانتقال وسيقود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عند إنشائها.

باء - تنفيذ عملية تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية

٦ - منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) قامت قوة العمل الموحدة بوزع زهاء ٠٠٠ ٣٧ جندي في جنوب ووسط الصومال. ولم يحدث أي وزع للجنود في الشمال وفي مناطق الحدود. وقد تحسنت ببطء الحالة الأمنية العامة في القطاعات التي تخضع لسيطرة قوة العمل الموحدة، ولكن ما زالت تقع حوادث عنف في المراكز السكانية الكبرى وفي بعض المناطق الريفية. وقد أعلن قائد قوة العمل الموحدة أن "جميع المناطق مستقرة أو مستقرة نسبيا". بيد أن القوات التابعة لقوة العمل الموحدة ظلت هدفا لنيران القناصة وللمضايقة، ووردت من كيسمايو ومقديشو، وخاصة في الأسابيع الأخيرة، تقارير عن حوادث كبرى من حوادث استئناف القتال أو الشغب. فمع أن معظم العشائر والفصائل رحبت بوزع قوة العمل الموحدة وتعاونت معها، فإن مواقف بعض زعماء الفصائل لم تكن متسقة على الدوام. إذ إن وجود قوة العمل الموحدة في مناطق البلد الرئيسية نال من نفوذ أولئك الذين كانت قوتهم تعتمد على أسلحتهم الثقيلة. وقد جرى على نطاق محدود تنفيذ عدد من المداهمات لنزع السلاح، في كل من مقديشو وأماكن أخرى داخل القطاعات المعينة. وجدير بالذكر أن المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة العمل الموحدة لا تضم سوى ٤٠ في المائة من أراضي البلد. ولم تبذل أي محاولة منتظمة لتهيئة بيئة آمنة خارج هذه المنطقة.

جيم - آليات التنسيق

٧ - أقيمت آليات التنسيق التالية:

(أ) في مقر الأمم المتحدة:

'١' هناك فريق لوضع السياسة فيما يتعلق بالصومال يرأسه الأمين العام ويجتمع بانتظام مع كبار ممثلي حكومة الولايات المتحدة. وهو يستعرض التقدم الذي تحرزه العملية، وتكوين القوة، والتمويل، والتخطيط للدور المقبل لعملية الأمم المتحدة في الصومال؛

'٢' هناك قوة عمل تنفيذية (برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام)، تضم ممثلين من الإدارات المعنية في الأمانة العامة، وممثلي الولايات المتحدة، وتجتمع أسبوعيا؛

'٣' ألحق فريق اتصال مكون من ضباط الولايات المتحدة بإدارة عمليات حفظ السلام منذ أوائل كانون الثاني/ يناير؛

'٤' يوجد الآن في إدارة عمليات حفظ السلام فريق للتخطيط لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

(ب) في مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشو يعمل قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال وقائد قوة العمل الموحدة بشكل وثيق من أجل كفالة تنسيق الأنشطة التي تقوم بها القوتان. وسوف يجري في مقديشو الكثير من أعمال التخطيط التفصيلية لعملية الانتقال، ويجري، كما سبق أن أشرت، تعزيز مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال لهذا الغرض. ويعمل موظفو اتصال تابعون لعملية الأمم المتحدة في الصومال مع مقر قوة العمل الموحدة.

٨ - وقد طلبت عدة من الدول الأعضاء التي تتعاون مع الولايات المتحدة في قوة العمل الموحدة أن يجري التشاور معها بشأن العمليات التي تقوم بها القوة حاليا وبشأن التخطيط لعملية الانتقال. وقد بدأت في عقد اجتماعات منتظمة تدعى الدول المشتركة في القوة، جميعها، لحضورها.

دال - مواصلة الجهود لتحقيق تسوية سلمية

٩ - إضافة إلى المساعي التي أبذلها بشأن وقف الأعمال القتالية والتقيد بوقف إطلاق النار، وكذلك ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب الصومال، واصلْتُ، وفقا للولاية المسندة إلي من مجلس الأمن، تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين في البلد، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، وهي جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠ - وفي تقريري الأخير (S/25168)، أبلغت مجلس الأمن بنتيجة الاجتماع التحضيري غير الرسمي لمؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال، وهو الاجتماع الذي عقدته في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بأديس أبابا (٤ - ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣). وقد أشرت على وجه الخصوص إلى أن الاتفاقات الثلاثة التالية عقدت ووقعت في ذلك الاجتماع:

(أ) اتفاق عام مؤرخ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣؛

(ب) اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وبشأن طرائق نزع السلاح (تكملة للاتفاق العام)؛

(ج) اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للمساعدة في حسم مسألة معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية وجدول أعماله فضلا عن أي قضايا أخرى معلقة منذ الاجتماع غير الرسمي.

١١ - وذكرت أيضا أنه كما هو منصوص عليه في الاتفاق الأخير، تقرر أن يعقد أول اجتماع للجنة المخصصة في أديس أبابا يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ لتقديم توصياتها بشأن معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية إلى الاجتماع الجامع قبل ١ آذار/ مارس ١٩٩٣. ومن دواعي الأسف أن اللجنة لم تتمكن من الاجتماع لأن التحالف الوطني الصومالي رفض الاشتراك بزعم أن الجبهة القومية الصومالية والجبهة

الوطنية الصومالية خرقتا اتفاق وقف إطلاق النار بمهاجمة قواته في كيسمايو وحولها.

١٢ - ولم يتسن عقد اجتماع آخر للجنة المخصصة، كان مقررا عقده في بداية شباط/ فبراير في مقديشو، بسبب الموقف الذي اتخذه التحالف الوطني الصومالي وهو أن ممثليه لن يحضروا الاجتماع ما دامت قوات الجبهة القومية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية تواصل انتهاك وقف إطلاق النار حول كيسمايو. ونتيجة لذلك لم تتمكن اللجنة من أن تعتمد رسميا الاتفاق العام الذي تم التوصل إليه في المشاورات مع أعضاء اللجنة فرادى بشأن جدول الأعمال والنظام الداخلي وقائمة المراقبين الدوليين الذين ستوجه لهم الدعوة لحضور المؤتمر.

١٣ - ثم ساعدت المشاورات اللاحقة التي جرت مع التحالف الوطني الصومالي بشأن معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية على تمهيد الطريق لعقد اجتماع رسمي للجنة المخصصة. فقد وافق التحالف على ألا يصر على استبعاد الأحزاب الصغرى من الاشتراك في المؤتمر. واتفق أيضا على أن يكون من بين المشتركين سياسيون وقادة مجتمعات محلية ونساء وممثلون عسكريون للأطراف المتحاربة.

١٤ - والجانب الوحيد من الاشتراك الذي لم يحسم بعد هو حجم وفد كل طرف من الأطراف. فقد طلبت الأطراف إلى الأمم المتحدة أن تضع صيغة لتخصيص عدد منصف من المندوبين لكل طرف.

١٥ - وفي أعقاب هذه التطورات المشجعة أصدر ممثلي الخاص دعوات إلى الأطراف لحضور اجتماع رسمي للجنة المخصصة في مقديشو. وعقدت اللجنة أول اجتماع رسمي لها يوم ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٣ ثم أكملت أعمالها عندما استأنفت اجتماعها يوم ٢٧ شباط/ فبراير بعد ثلاثة أيام من التوقف بسبب أعمال الشغب والقتال في مقديشو (٢٤ - ٢٦ شباط/ فبراير). وقد مُثل في الاجتماع جميع أعضاء اللجنة، باستثناء الاتحاد القومي الديمقراطي الصومالي. وإضافة إلى الأمم المتحدة، حضر الاجتماع أيضا ممثلو اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي وحركة بلدان عدم الانحياز.

١٦ - وفي اليوم الأول من الاجتماع، اعتمدت اللجنة تقريرا عن الاشتراك ومشروع جدول الأعمال وإجراءات التوصل إلى قرارات. وعندما استؤنف الاجتماع يوم ٢٧ شباط/ فبراير، طرح التحالف الوطني الصومالي تحفظات خطية، لا سيما على معايير الاشتراك. واتفقت اللجنة على أن تعمم فورا تقريرها على جميع الحركات السياسية نظرا لأن ضيق الوقت لم يكن يسمح بإعادة عقد الاجتماع الجامع التحضيري غير الرسمي الذي يُتوقع منها أن تقدم تقريرها إليه.

١٧ - وقد مهّد التقدم الذي أحرزته اللجنة الطريق للمضي قدما في وضع ترتيبات عقد اجتماع بشأن المصالحة الوطنية. وأنوي أن أدعو قطاعا عريضا وشاملا من الصوماليين، يمثل الحركات السياسية، والجماعات المحلية والدينية والنسائية، والمنظمات المدنية وغير الحكومية، فضلا عن شيوخ العشائر والأعيان لحضور مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية، سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٣. وقد وافقت اللجنة المخصصة على فئات المشتركين فيه. وعلاوة على المصالحة الوطنية، سينظر الاجتماع أيضا في مسائل تنظيمية.

١٨ - وقد شدّدت على أن جهودي وجهود ممثلي الخاص ستظل تعطي أولوية عليا للمصالحة الوطنية في الصومال وفقا للولاية المسندة إلي من مجلس الأمن. ولذا ستواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال تشجيع وتيسير الحوار والاتصال بين مختلف الأحزاب والحركات والفصائل الصومالية من أجل المساعدة على إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة بينها، كما ستواصل تشجيع تدابير بناء الثقة باعتبارها تدابير جوهرية للغاية لنجاح الجهود المبذولة من أجل المصالحة الوطنية.

ثانيا - الأنشطة الإنسانية

١٩ - أدى وزع قوات قوة العمل الموحدة، على النحو المذكور في تقريري المرحلي المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، إلى تيسير تدفق الأغذية وغيرها من إمدادات الإغاثة الطارئة إلى أشد المناطق فقرا في الصومال بسرعة متزايدة. وانخفض مستوى سوء التغذية والموت جوعا إلى حد كبير في كثير من المناطق.

٢٠ - ويجب أن يوضع في الاعتبار، في الوقت نفسه، أن تسليم المساعدة الإنسانية معرض للتأثر بالحالة الأمنية، التي تميل إلى الاختلاف في بعض الأوقات من أسبوع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، بالرغم من أن الحالة الأمنية قد تحسنت أثناء الفترة الأولى من وزع قوة العمل الموحدة. وذكر أن كثيرا من العربات المسلحة "تكنيكالز" (المزودة برشاشات) قد سحبت أو أودعت في المعسكرات، وانخفضت أعمال النهب الواسعة النطاق انخفاضا كبيرا. ويبدو أن الأنشطة التجارية وأنشطة السوق آخذة في الانتعاش وتم افتتاح بعض المدارس. وأخذت الأنشطة الزراعية في الازدياد. بيد أن الحالة الأمنية في الأسابيع الأخيرة قد تدهورت.

٢١ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت الحالة في أجزاء كثيرة من البلد لا تزال معقدة ومتوترة. وظلت الأحوال الأمنية في المناطق الريفية بوجه خاص وعلى امتداد الحدود مع إثيوبيا وكينيا غير مستقرة. ويبرز مقتل موظفين من اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية وعمال إغاثة آخرين في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٩٣ تدهور الحالة الأمنية بالرغم من وجود أعداد كبيرة من القوات العسكرية. كما يبرز هذا الوضع مرة أخرى أهمية توافر بيئة آمنة من أجل إيصال مساعدات الإغاثة الطارئة والإصلاح بصورة فعالة.

٢٢ - وفي هذا السياق تعتزم الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالإضافة إلى ممثلين صوماليين، إعداد برنامج للإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣.

٢٣ - إن احتياجات الصومال هائلة وعاجلة. ففي الشطرين الجنوبي والأوسط من البلد، لا تزال أعداد كبيرة من الأهالي في حالة عوز وهم يعتمدون كليا على المعونة الغذائية

الغـوثية. ولا تزال الحصبـة وأمـراض الإسهال وغيـرها من الالتهابات تصيب أعدادا كبيرة، ولا سيما من صغار الأطفال. ويتسبب الافتقار إلى مصادر المياه النظيفة وسوء حالة المرافق الصحية في أخطار صحية هائلة. ومع الترتيبات الأمنية الراهنة التي مكنت من الوصول إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها حتى الآن، بعضها لأول مرة خلال العديد من الأشهر، تأكد أن الحاجة تتطلب زيادة وتوسيع نطاق البرامج الطارئة خلال معظم عام ١٩٩٣، إن لم يكن خلال العام بأكمله.

٢٤ - وقد بدا منْ الواضح أن جزءا كبيرا من الصوماليين مستعدون لإعادة بناء حياتهم ومجتمعهم. ويجب دعم الخطوات الأولى نحو الانتعاش والحياة الطبيعية بسرعة وتبصر للحيلولة دون زيادة التدهور الاجتماعي والاقتصادي أو الارتداد إلى دورة جديدة من أعمال القتل والوحشية الداخلية.

٢٥ - وهناك تحديان رئيسيان في عام ١٩٩٣ يتمثلان في تيسير العـودة الطـوعية لنحـو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وفقا للأرقام التي قدمتهـا مفوضـية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللأشخاص المشردين داخليا بالإضافة إلى توفير الوظائف والعمل لعدة ملايين من الصوماليين العاطلين حاليا. ومن بين هذه الجماعات الآلاف العديدة من طواقم العربات المسلحة "تكنيكالز"، والعصـابات المسلحـة، والميليشيات والجيـوش الخاصة لمختلف الفصائل. وفي حين أنه قد يكون من العسير توجيه هؤلاء البشر إلى المهن المشروعة، فإن إيجاد العمل من خلال قيام قوى عاملة كبيرة بأنشطة مثل إصلاح الطرق وتطهير القنـوات والمـرافق الصحيـة، هـو أمـر أساسي إذا أريـد للصومال أن يصبح مستقرا. وإلى جانب هذه الجهود، يجب تقصي برامج التدريب المهني ودورات محو الأمية للبالغين.

٢٦ - وفيما يتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين، فقد عاد بعضهم بالفعل بصورة عفـوية إلـى ديارهم في الأشهر الأخيرة. وستحتاج هذه الجماعات إلـى المساعدة للعودة إلى المهن الزراعية و/ أو تربية المواشي. بيد أن كثيرا من اللاجئين والأشخاص المشردين أشاروا إلى أنهم ليسوا راغبين بعد في العودة إلى منازلهم بسبب عدم استقرار الأمن في مناطق نشأتهم. وتتطلب هذه الجماعات استمرار المساعدة الغوثية. وبالنسبة للآخرين الذين فقدوا منازلهم وأراضيهم، أو حيث تحتل أسر أخرى هذه المناطق حاليا، فإنه يجب إيجاد مواقع بديلة جديدة. ونظرا للحالة الراهنة على الحدود مع إثيوبيا وكينيا والضغوط السياسية التي تسلط على اللاجئين الصوماليين للعودة إلى بلـدهم، فمـن اللازم كـذلك وجـود خطط طارئة ومخزونات من البضائع المنزلية والأغذية وغير ذلك من السلع للتصدي لتدفق موجات كبيرة من العائدين إلى الصومال.

٢٧ - ويتعلق التحدي الرئيسي الثالث ببناء القدرات الوطنية. فقد زالت من الوجود عمليا المؤسسات والإدارة المدنية الصومالية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك فلا تزال لدى موظفي الخدمة المدنية السابقين والزعماء المحليين معرفة وخبرة كبيرتان بالمؤسسات. ويجب أن تستفيد البرامج المزمع تنفيذها في عام ١٩٩٣ من هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما في العملية الاستشارية المتمثلة في تحديد المشاريع وتنفيذها اللاحق. وقد تولت المرأة الصومالية دورا اقتصاديا وسيـاسيا أقـوى نتيجـة للحرب الأهلية. وسيتم تشجيع هذا الاتجاه في عام ١٩٩٣ من خلال المشاركة الوثيقة للجماعات النسائية الصومالية في كل من تخطيط المساعدة وإيصالها.

٢٨ - ويطالـب الصـوماليون فـي جميع أنحاء البلد بالمساعدة على إعادة إنشاء مرافق التعليم. إذ لا يتاح لمعظم الصغار إمكانية للوصول إلى المدارس وقد توقف تعليم الطلاب السابقين في الفئة العمرية ١٥-٢٥ توقفا تاما. وقد التحق كثير منهم، سعيا للحصول على بديل، بصفوف العصابات المسلحة التي تجـوب الشـوارع والريـف. وتتسـم إعـادة افتتـاح المدارس في جميع أنحاء البلد بأهمية حيوية بالنسبة لعملية العودة إلى السلم والاستقرار.

٢٩ - وقد شرع في برنامج الـ ١٠٠ يوم للتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية للصومال، الذي انتهى في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، في ذروة الأزمة في عام ١٩٩٢ في وقت كان التركيز فيه بحق على إنقاذ الأرواح. واتفق المشتركون في مؤتمر أديس أبابا لمتابعة برنامج الـ ١٠٠ يوم في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، على ضرورة تركيز الجهود في عام ١٩٩٣ على الشروع في إعادة الصومال إلى حالته الطبيعية. وفي حين أن البرنامج الراهن للإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ يسلم بضرورة مواصلة المساعدة الغوثية على نطاق واسع، فقد صمم بحيث يتجاوز جهد الإغاثة الجاري لتمهيد السبيل لأعمال الإصلاح والتعمير الواسعة النطاق.

٣٠ - وستكون كلفة إعادة الصومال كدولة وكمجتمع هائلة. وسيستغرق مجرد الوصول إلى مستويات ما قبل الحرب سنوات عديدة. ونظرا لتحسن آفاق السلم والاستقرار، فإن المجتمع الدولي سيطالب دون شك بتقديم المساعدة إلى شعب الصومال لدعم التعمير والتنمية الوطنيين في الأجل الطويل. وفي غضون ذلك، يمكن عمل الكثير فورا من خلال ما يبذله المجتمع الدولي والشعب الصومالي من جهود مشتركة. وهكذا يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج عام ١٩٩٣ في تهيئة الجو لهذه المبادرات عن طريق تعزيز قدرة الصومال على استيعاب الموارد البشرية والمؤسسية.

٣١ - ويتمثل أساس عملية البرمجة في إنشاء هيكل من الأفرقة الأساسية القطاعية لتقييم الاحتياجات ووضع المشاريع لبرنامج عام ١٩٩٣. وتم تشكيل عشرة أفرقة أساسية تتألف من ممثليـن عـن المنظمـات غيـر الحكـومية المحليـة والدولية، والمنظمات الصومالية والحكومات المانحة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة لتغطية القطاعات التالية ذات الأولوية: الصحة والمياه والأغذية والأمن والتغذية والمرافق الصحية والعمالة والإصلاح الإداري وقوات الشرطة والزراعة والثروة الحيوانية. وستكون هذه الأفرقـة الأسـاسية بمثـابة مراكـز تنسيق للرصد والاستعراضات على مستوى القطاعات مما يؤدي إلى استكمالات مرحلية. وبالتزامن مع هذه العملية، تم السعي للحصول على إسهام إقليمي من خلال المجتمعات الغوثية القائمة في تسعة مراكز إقليمية في الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلد. ويجري جمع الإسهامات التي يتم الحصول عليها من

الشمال الشرقي والشمال الغربي، بصورة رئيسية لأغراض الإصلاح، من خلال المكاتب الإقليمية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في تلك المناطق. وهذه الإسهامات كلها مذكورة في هذه الوثيقة.

٣٢ - وسيعقد في أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣ مؤتمر للأمم المتحدة معني بتقديم المساعدة الإنسانية للصومال لاستعراض برنامج الإغاثة والإصلاح وتلقي التبرعات من المانحين. ويعتبر الاشتراك النشط لقطاع عريض من الصوماليين أمرا لا غنى عنه من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج. ولذلك فلن يدخر أي جهد لتحقيق اشتراك الصوماليين على نطاق واسع في المؤتمر. ويمكن لخروج هذا المؤتمر الإنساني بنتيجة إيجابية أن يوفر حوافز إضافية لعملية المصالحة الوطنية.

٣٣ - ولكفالة التنفيذ الفعال للبرنامج، ولا سيما تنسيق جهود الإغاثة وسهولة التحول من الإغاثة إلى الإصلاح، سيزود منسق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية للصومال في سياق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالدعم اللازم لتمكينه من الوفاء بمسؤولياته.

إزالة الألغام

٣٤ - لم يتم بعد معالجة مشاكل إزالة الألغام التي تواجه الصومال بصورة جدية. ويفيد تقرير أصدرته منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية، أن معظم شمال الصومال لا يزال مزروعا بالألغام ويقبع معظم الألغام مبعثرا عبر المراعي أو مخبأ قرب الآبار أو حفر المياه. وتم زرع ألغام أخرى على الطرق الثانوية أو في المنشآت العسكرية السابقة. وهي تعتبر أكثر شيوعا في الريف الذي يحيط بالمدينتين الرئيسيتين في الصومال، هرغيسا وبرعو، وفي المراعي والأراضي الزراعية التي تقع إلى الغرب من برعو. ولا يزال ضحايا الألغام بصورة رئيسية من المدنيين منهم كثير من النساء والأطفال.

٣٥ - ولم يجر أي تقدير لمجموع عدد الألغام المزروعة، إلا أن بعض وكالات الإغاثة ذكرت أن مئات الآلاف منها قد لا تزال في الأرض. ويوجد بعضها في حقول ألغام إلا أنه تم استخدام كثير منها كأسلحة للإرهاب للحيلولة دون الوصول إلى المنازل والقرى والمياه. ويقدر أن هناك ٢٠٠ ١ كيلومتر من الطرق يتعين تطهيرها من الألغام في منطقة هرغيسا وحدها.

٣٦ - واضطلعت الحركة القومية الصومالية بقدر محدود من إزالة الألغام عندما أعانت احتلال شمال الصومال، إلا أن حوالي ٤٠ في المائة من أفراد فريقها الذي يتولى هذه العملية والبالغ عددهم ٦٠ فردا قد أصبحوا ضحايا للألغام. ولا تزال شركة ريمفاير التابعة للمملكة المتحدة تعمل بعقد من منظمة أطباء بلا حدود ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وذكر أنها قامت برفع حوالي ٢٥ ٠٠٠ لغم في منطقة هرغيسا، ومكنت من إعادة تأهيل البلدة بالسكان. وربما اقتصر هذا العمل على معالجة المشكلة ظاهريا.

٣٧ - ولن يكون تطهير حقول الألغام من أهداف بعثة العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال بالرغم من ضرورة القيام ببعض جهود التطهير إذا أقيمت أي قاعدة للسوقيات في منطقة هرغيسا، لأن منطقة المطار لا تزال ملغمة. وقد تكون هناك حاجة لتطهير الطرق نظرا لإمكان استخدام بعض الفصائل للألغام في أي محاولة للمضايقة.

٣٨ - وستتعرض جهود الإغاثة الإنسانية لمزيد من الإعاقة على نحو خطير، ولا سيما عندما تنتشر إلى الشمال. وستصبح المشاكل الإنسانية حادة عندما تبذل محاولات على نطاق واسع لإصلاح الأراضي وإعادة تأسيس الاقتصاد الريفي. فكثير من المراعي التي يستخدمها البدو الرحل سيصبح غير قابل للاستعمال وستحتاج القرى التي سيعود إليها اللاجئون إلى تطهير كامل قبل إمكان جعلها قابلة للسكنى والاستعمال.

٣٩ - ولذلك فسيكون من الضروري إنشاء برنامج متماسك ومتكامل لإزالة الألغام في الصومال. وفي البداية، فإني أعتزم إيفاد فريق خبراء الأمم المتحدة لإزالة الألغام إلى الصومال لتقدير حجم المشكلة. وبعد هذه الزيارة ينبغي وضع خطة لإزالة الألغام، باستخدام النماذج المستخدمة حاليا أو التي يجري وضعها في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الخطة إجراء مسح ملائم لحقول الألغام وإبرام عقد قابل للتمديد لإزالة الألغام. وإذا ما تبين أن عدد الألغام هو بالملايين لا بالآلاف، فسيتعين إنشاء مرفق للتدريب على تطهير الألغام وتدريب قوة من مطهري الألغام الصوماليين، كما في كمبوديا للاضطلاع بالجزء الرئيسي من مهمة تطهير الألغام، في خطة تستغرق سنوات بدلا من أشهر.

٤٠ - وفي برنامج منفصل، سيتعين إنشاء برنامج للتوعية بالألغام فيما بين اللاجئين والأشخاص المشردين وإحاطة المناطق الملغمة المعروفة بحواجز أو بعلامات للحيلولة دون استخدام البدو الرحل للمناطق الملغمة لأغراض الرعي.

ثالثا - المصالحة السياسية

٤١ - إن جميع جهود الأمم المتحدة في الصومال هي، في النهاية، موجهة نحو تحقيق هدف أساسي واحد هو: مساعدة شعب الصومال على إرساء النظام والحفاظ عليه وإنشاء وإدامة مؤسسات جديدة تتولى حكمه. فقد أدى انعدام الحكومة المركزية إلى تفاقم المصاعب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد. وفي الواقع أن عدم وجود حكومة في الصومال هو أحد المسببات الرئيسية للدور الشاق الذي تضطلع به المنظمة حاليا في هذا البلد.

٤٢ - وقد جرى بشكل نشط استكشاف سبل متنوعة لتعزيز قدرة الصومال على حكم ذاته. وفي هذا الصدد، يواصل ممثلي الخاص وسواه من كبار المسؤولين إجراء مشاورات مع شيوخ العشائر والزعماء، والفصائل المتحاربة والجماعات المهنية النسائية بشأن أفضل طريقة لإنشاء حكومة ذات قاعدة واسعة.

٤٣ - وما برحت وممثلي الخاص نواجه صعوبات في جهودنا الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في الصومال. والمصالحة الوطنية هي عملية صعبة في أفضل الظروف، وهي أشد صعوبة في الصومال بسبب تعدد الأحزاب والفصائل وغيرها من الزعامات والانعدام التام للقانون والنظام في جميع أنحاء البلد. ويجب أن تُترك المبادرة الأساسية في تحقيق المصالحة الوطنية للصوماليين أنفسهم. وفي حين أن هذا قد يكون هو النهج المثالي، فإن الخبرة المكتسبة حتى الآن قد أظهرت بوضوح ضرورة إعطاء الأمم المتحدة ولاية أوسع نطاقا، لا في عملية تنظيم قضية المصالحة الوطنية فحسب، بل أيضا في تعزيزها ودفعها قدما.

٤٤ - وكما أبلغت مجلس الأمن في تقريري المرحلي المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ (S/25168)، فقد عقدت اجتماعا تحضيريا غير رسمي من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وتوصل المشتركون إلى اتفاق على ثلاث وثائق رئيسية (انظر الفقرة ١٠ أعلاه).

٤٥ - وكما ذكر في الفقرة ٣٢ أعلاه، سيُعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في أديس أبابا في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، وسيعقبه مؤتمر المصالحة الوطنية. ويؤمل أن يوفر هذان الاجتماعان لجميع قطاعات المجتمع الصومالي، بما في ذلك الفصائل السياسية والحركات والزعماء المحليون والنساء والمثقفون وسواهم، فرصة الاجتماع تحت سقف واحد ومناقشة مشاكل المصالحة السياسية، والمساعدة الإنسانية فضلا عن بحث برامج للإصلاح والتعمير على نحو صالح للاستمرار.

رابعا - إنشاء قوة شرطة صومالية

٤٦ - ذكرت في تقريري السابقين المقدمين إلى المجلس (S/24992، الفقرة ٣٠، و S/25168، الفقرة ٢٣) أنني أرى أن إنشاء قوة شرطة صومالية يشكل خطوة حاسمة الأهمية في إطار الجهود التي تبذلها قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال لتهيئة بيئة آمنة في الصومال. وبالنظر إلى ذلك، أوفدت فريقا من الخبراء سيقوم، طبقا لتوجيهات ممثلي الخاص، بإعداد خطة لإنشاء قوة شرطة محايدة في الصومال.

٤٧ - وقد طُلب إلى فريق الخبراء دراسة إمكانية إنشاء قوة الشرطة الوطنية تلك، وتقديم توصيات بهذا الشأن، ووضع استراتيجيته للتنفيذ.

٤٨ - وطُلب أيضا من فريق الخبراء أن يضع مخططا عاما للطرق الملائمة لتدريب الأفراد الصوماليين على الحفاظ على القانون والنظام إلى جانب أداء مسؤوليات الشرطة، مع التقيد بالمبادئ والممارسات المقبولة دوليا لحماية حقوق الإنسان.

٤٩ - وكما ذكرت في الفقرة ٢٣ من تقريري المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، أتمت قوة العمل الموحدة حاليا، تحت إشرافها وبالتشاور الوثيق مع ممثلي الخاص، تشكيل قوة مساعدة مؤقتة من ضباط الشرطة السابقين. وستقوم هذه القوة المساعدة، كترتيب مؤقت، بالإشراف على ضبط حركة المرور على الطرق، وحماية مراكز التغذية، وبذلك تعفى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الاعتماد على الحراس المستأجرين محليا، وتتيح لجنود عملية الأمم المتحدة في الصومال التفرغ للمهام الأكثر صعوبة وإلحاحا. وقد طلبت إلى فريق الخبراء أن يدرس الترتيبات المقررة للقوة المساعدة بغية الانتهاء إلى إدماج بعض عناصرها في قوة جديدة للشرطة المدنية.

٥٠ - وبالنظر إلى ما تقدم، أرى أن من المناسب تضمين عنصر شرطة مدنية دولية في عملية الأمم المتحدة الثانية المقبلة في الصومال، ولكني أحجم عن تقديم أية توصيات محددة حاليا ريثما أتلقى توصيات فريق الخبراء. ومن ثم فإني سأعرض على المجلس خلال فترة وجيزة تقييما أكثر تفصيلا بشأن إنشاء قوة الشرطة المدنية هذه.

خامسا - أنشطة الإعلام

٥١ - إن دعم تنفيذ الولاية الجديدة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سوف يتطلب حملة إعلامية مكثفة وموسعة. إذ لا بد من إطلاع عامة الجمهور على الترتيبات الانتقالية من مرحلة قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويجب أن تترجم الولاية الجديدة التي ستعمل في ظلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى اللغات المحلية ومن ثم إذاعتها على نطاق واسع. هذا بالإضافة إلى أنه بينما يأخذ المناخ السياسي في التغير، سيتعين وضع مدخلات إعلامية جديدة من أجل دعم كل جانب من جوانب العملية والحفز على قيام مناخ اجتماعي مستقر. وفي نيتي أيضا أن أستخدم الأنشطة الإعلامية في الصومال كأداة تثقيفية لتعزيز عملية السلم، وحقوق الإنسان، والتكامل الاقتصادي المنتج والشامل.

٥٢ - وسوف يستوعب العنصر الإعلامي من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مواضيع يتم تطويرها على أساس يومي من واقع الفعاليات البارزة المختلفة التي ينطوي عليها وجود الأمم المتحدة في الصومال. ومن أهم الأمثلة أذكر الترتيبات الانتقالية، وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، وتسريح الجماعات المسلحة، وتدريب الشرطة المدنية، وإعادة توطين اللاجئين، والسلامة والصحة والنظافة الصحية. وسوف يُلتمس تعاون وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها في وضع بعض هذه العناصر الإذاعية.

٥٣ - وقد استطاعت إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة تأمين اتفاق مع إذاعة القاهرة اعتبارا من ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ تتولى بموجبه شبكة الإذاعات الخارجية الموجهة لراديو القاهرة ترجمة المواد التي تنتجها الأمم المتحدة وإذاعتها في الصومال. ومن المتوقع أن يظل هذا الترتيب نافذا لمدة ثلاثة أشهر تقريبا، تكون الأمم المتحدة بعدها في وضع يتيح لها تقييم هذه الخدمة في ضوء التطورات الداخلية

والاحتياجات الناشئة للبرنامج الإعلامي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسوف تُستكشف أيضا إمكانية اتخاذ ترتيبات مماثلة مع المحطات الإذاعية في البلدان المجاورة. وفي غضون ذلك تعكف الأمم المتحدة على ترتيب الطرائق التي ستتولى بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن إدارة صحيفة يومية ومحطة إذاعية تديرهما حاليا الولايات المتحدة في ظل قوة العمل الموحدة.

سادسا - طرائق الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الحالة الراهنة

٥٤ - أذن مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للأمين العام وبعض الدول الأعضاء بالعمل في أسرع وقت ممكن على تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

٥٥ - وما من شك في أنه كان لوجود قوة العمل الموحدة وعملياتها، وخاصة خلال الفترة الأولية من انتشارها، تأثير إيجابي على الحالة الأمنية في الصومال وعلى فعالية إيصال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، وكما هو مبين في الفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه، فمن غير الممكن بعد اعتبار هذا التحسن أمرا لا رجعة فيه إذ إن الأوضاع لا تزال متقلبة. كما أن الأخطار التي تتهدد أمن موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، وقوة العمل الموحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية لا تزال كبيرة في بعض مناطق مدينة مقديشو وفي أماكن أخرى من الصومال. وكما سبق ذكره، فإن قوة العمل الموحدة لم تنتشر إلا في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد. أما نزع السلاح فلا يزال أبعد عن الاكتمال.

الولاية الجديدة

٥٦ - سوف يتعين على المجلس الآن أن ينظر فيما إذا كان سيأذن بتوسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال وإعادة تحديد ولايتها لتشمل عمليات بموجب الفصل السابع من الميثاق. وسوف تكون النتيجة المترتبة على قرار من هذا القبيل بعيدة الأثر لأسباب سياسية وقانونية وسوقية، وسوف تؤدي إلى التزام مالي ضخم. ولا يزال الرأي الذي نقلته إلى مجلس الأمن خلال الشهرين الماضيين ساريا وسليما: إذ بغير أن يطرأ تحسن على الأمن في جميع أنحاء البلاد لا يمكن للعملية السياسية أن تتقدم، بل ستظل العمليات الإنسانية عرضة للتوقف والانقطاع. ومن ثم، فقد كرست جانبا كبيرا من جهودي كي أتأكد من اتخاذ خطوات متوازية: آليات لوقف إطلاق النار وللمصالحة، نزع السلاح وإنشاء قوة شرطة مدنية، عمليات الإصلاح جنبا إلى جنب مع الحوار السياسي. وما برحت أشدد مع كل الفصائل والشيوخ على أن الأمر يرجع إليهم في تغيير مسار العنف نحو إحلال السلم، كما أكدت لهم أن المجتمع الدولي يقف على استعداد لمؤازرة جهودهم في هذا الاتجاه.

٥٧ - ولا يزال رأيي الثابت، على نحو ما ذكرته في رسالتي إلى الرئيس بوش بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، هو أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا بد وأن تغطي إقليم الصومال بأسره وتشمل نزع السلاح. وفضلا عن ذلك، سوف تشمل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كما هو مبين في تقريري المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ (S/24992)، المهام العسكرية التالية:

(أ) رصد استمرار احترام جميع الفصائل لوقف الأعمال العدائية والاتفاقات الأخرى التي وافقت عليها ولا سيما اتفاقات أديس أبابا المبرمة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣؛

(ب) منع أي استئناف للعنف، واتخاذ الإجراءات الملائمة، عند الضرورة، ضد أية فصيلة تنتهك، أو تهدد بانتهاك، وقف الأعمال العدائية؛

(ج) مواصلة مراقبة الأسلحة الثقيلة التي تحوزها الفصائل المنظمة، التي ستوضع تحت مراقبة دولية ريثما يتم تدميرها في النهاية أو نقلها إلى جيش وطني حديث الإنشاء؛

(د) الاستيلاء على الأسلحة الصغيرة التي بيد جميع العناصر المسلحة غير المأذون بوجودها والمساعدة في تسجيل وتأمين هذه الأسلحة؛

(هـ) تأمين جميع ما يلزم لإيصال المساعدة الإنسانية من موانئ ومطارات وخطوط اتصالات، أو الحفاظ على أمنها؛

(و) العمل، عند الاقتضاء، على حماية العناصر والمنشآت والمعدات التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها ولجنة الصليب الأحمر الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية واتخاذ الإجراءات الفعالة التي قد يتطلبها الأمر لتحييد العناصر المسلحة التي تهاجم أو تهدد بمهاجمة هذه المرافق وهؤلاء الأفراد إلى أن يتم إنشاء قوة شرطة صومالية جديدة قادرة على أن تتولى هذه المسؤولية؛

(ز) مواصلة الاضطلاع ببرنامج إزالة الألغام في المناطق التي تكثر فيها الألغام أكثر من سواها؛

(ح) المساعدة في إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم داخل الصومال؛

(ط) القيام بمهام أخرى على نحو ما قد يأذن به مجلس الأمن.

٥٨ - ومن الواضح بالنسبة لي أن الجهود التي بذلتها قوة العمل الموحدة لتهيئة بيئة آمنة في الصومال أبعد ما تكون عن الاكتمال. كما أنها لم تعمل في أي حال من الأحوال على التصدي للحالة القائمة في كل أنحاء الصومال. وفضلا عن ذلك، فقد نجمت، خاصة في الآونة الأخيرة، بعض حالات التراجع المحبطة. وعليه، فإن تهديد السلم والأمن الدوليين الذي أكده مجلس الأمن في الفقرة الثالثة من ديباجة قراره ٧٩٤ (١٩٩٢) لا يزال قائما. ومن ثم فلن يتسنى لعملية الأمم المتحدة الثانية

في الصومال تنفيذ الولاية المذكورة أعلاه إلا إذا خُولت صلاحيات تنفيذية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

مفهوم وقف إطلاق النار ونزع السلاح

٥٩ - في تقريري المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ (S/25168)، أبلغت المجلس بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وانتهى المرفق الثالث من هذا التقرير، "اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وبشأن طرق نزع السلاح"، إلى أنه سيدخل حيز النفاذ في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وتنص الفقرة ١-٢ على تجميع الميليشيات التابعة لجميع الحركات السياسية ونزع سلاحها في الوقت ذاته في جميع أنحاء الصومال وعلى أنه "يطلب من المجتمع الدولي إمداد الميليشيات المجمعة بمواد الإعاشة اللازمة". وتقضي الفقرة ١-٣ بأن يتم تقرير وضع الميليشيات المجمعة فيما يتعلق بالمستقبل عند التسوية السياسية النهائية في الصومال.

٦٠ - وعلى أساس اتفاقات أديس أبابا، قامت لجنة تخطيط مشتركة مكونة من كبار الضباط من كل من قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال بوضع مفهوم لوقف إطلاق النار ونزع السلاح في الصومال.

٦١ - وطبقا لهذا المفهوم، ستكون عملية نزع السلاح مستمرة ولا رجعة فيها. وستستمر ما دامت مطلوبة أو حتى تقوم حكومة صومالية بأداء مهامها بفعالية. وستستخدم عملية موحدة وبسيطة لنزع سلاح جميع الفصائل. ومتى التزمت فصيلة بنزع سلاحها ووضعت أسلحتها الثقيلة في مواقع المعسكرات أو تخلت عن أسلحتها الصغيرة في موقع انتقالي، لن يكون من حقها المطالبة باسترداد هذه الأسلحة.

٦٢ - وطوال العملية، سيكون من المفيد إبلاغ زعماء الفصائل الرئيسية أولا بأول بالتقدم المحرز في نزع سلاح جميع الفصائل. ومن شأن هذا أن يحدث ضغطا سياسيا على الفصائل التي تنشد تأخير عملية نزع السلاح، أو لا تتقيد بها، وأن يكفل شعورا بالأمن للفصائل التي تتقيد بتلك العملية.

٦٣ - ولكي تكون عملية نزع السلاح فعّالة، ينبغي أن تكون قابلة للنفاذ فالفصائل أو الأفراد الذين لا يتقيدون بالجداول الزمنية أو الوسائل الأخرى للعملية، ستصادر و/ أو تدمر أسلحتهم ومعداتهم.

٦٤ - وكما طُلب في اتفاقات أديس أبابا، ينبغي الاضطلاع بعملية وقف إطلاق النار ونزع السلاح على حد سواء طبقا للوسائل التي اتفق عليها الصوماليون أنفسهم تحت إشراف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبالتعاون معها.

٦٥ - وسيتطلب المفهوم المجمل أعلاه إنشاء مواقع للمعسكرات ومواقع انتقالية. ويعرف المعسكر بأنه مكان تُخزن فيه الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك جميع الأسلحة التي يتم تشغيلها بأطقم والأسلحة/ الصواريخ المضادة للمدرعات. ويعرف الموقع الانتقالي بأنه مكان توفر فيه لقوات الفصائل أماكن للإعاشة المؤقتة في الوقت الذي تسلم فيه أسلحتها الصغيرة، وتُسجل لأغراض الحصول على الدعم الحكومي وغير الحكومي في المستقبل وتتلقى التوجيه والتدريب لإعادة إدماجها في الحياة المدنية في نهاية الأمر.

٦٦ - وينبغي تخصيص مواقع المعسكرات بالقرب من الأماكن الحالية للقوات، وأن تنتقي الأمم المتحدة المواقع الانتقالية بعد التشاور مع الفصائل الصومالية، مع فصل مواقع المعسكرات والمواقع الانتقالية بعضها عن البعض لمنع أي إغراء للفصائل أو الجماعات بالاستيلاء على الأسلحة الثقيلة.

٦٧ - وينبغي أن تشترك لجنة مكونة من ممثلي الأمم المتحدة وممثلي الفصائل في تحديد الأسلحة الثقيلة التي ستكون مصدر قوة لجيش وطني صومالي جديد والتي سيُحتفظ بها في المعسكرات، ويتم تدمير الباقي. وينبغي أن يقوم أفراد الفصائل بتسليم الأسلحة الثقيلة إلى مواقع المعسكرات قبل التوجه إلى المواقع الانتقالية. وستقع على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن أمن مواقع المعسكرات.

٦٨ - وينبغي أن يسمح لبعض الأفراد في المواقع الانتقالية بالاحتفاظ بعدد محدود من الأسلحة الصغيرة لأغراض الأمن. وينبغي أن تكون أماكن الإعاشة في المواقع الجديدة مؤقتة، ريثما تجرى عملية النقل وإعادة الإدماج في المجتمع المدني. وينبغي أن تكون المواقع الانتقالية مفتوحة طوال الوقت لقيام عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتحقق. وستقدم الأمم المتحدة مساعدة محدودة في نقل أفراد الفصائل إلى المواقع الانتقالية. وسيتم شغل المواقع الانتقالية داخل كل إقليم/ منطقة جغرافية في آن واحد، لكفالة شعور جميع المشتركين بالأمن.

٦٩ - ويقوم المفهوم التنفيذي المجمل أعلاه على افتراض أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستساعد في تنفيذ اتفاقات أديس أبابا. وتدرك قوة العمل الموحدة والموظفون التابعون لي المشاكل الإدارية والمالية التي ستنشأ فيما يتعلق بتخزين الأسلحة الثقيلة وبإيواء الميليشيات المسرّحة وإمدادها بمواد الإعاشة لفترة زمنية غير محددة. بيد أنني أرى أنه ينبغي أن تعتبر الأساليب البديلة من قبيل منح حوافز مادية أو مالية لنزع السلاح، خيارا يتعين أن يبقى قيد الاستعراض على ضوء الخبرة التي ستكتسب في هذه العملية.

المفهوم العسكري للعمليات

٧٠ - ينبغي أن يكون عدد أفراد القوات اللازمة لتنفيذ تلك الولاية كبيرا في المرحلة الأولى من أجل الإقلال إلى أدنى حد من مخاطر حدوث أي تدهور في أوضاع الأمن وكفالة بيئة آمنة بأسرع وقت ممكن في المناطق المشمولة بقوة العمل الموحدة وفي المناطق غير المشمولة بها على حد سواء. ويمكن تخفيض العدد تدريجيا متى أحرزت العملية السياسية

تقدما وأصبحت قوات الشرطة الجديدة جاهزة لأداء مهامها.

٧١ - وتشير التقديرات إلى أنه سيكون من الضروري وزع عنصر عسكري قوامه ٠٠٠ ٢٠ فرد من جميع الرتب للاضطلاع بالمهام الموكلة و٠٠٠ ٨ فرد إضافي لتوفير الدعم السوقي اللازم. وستشكل الوحدة السوقية، التي سيأتي في بادئ الأمر الشق الأكبر منها من قوة العمل الموحدة، جزءا لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة في الصومال. كما تلقيت مذكرة تفاهم من حكومة الولايات المتحدة مفادها أنه ستتوفر قوة تكتيكية للرد السريع لدعم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ وستعقد مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال أثناء مرحلة الانتقال.

٧٢ - ولإعطاء عدد الأفراد المقترح ما يستحقه من أهمية، من المفيد أن نضع في الاعتبار أن قوة العمل الموحدة، ويبلغ عدد أفرادها الأولي ٠٠٠ ٣٧ فرد، موزعة في ٤٠ في المائة من الإقليم. وقد يُسأل لماذا يوصى في تلك الحالة بعنصر عسكري مجموعه ٠٠٠ ٢٨ فرد فقط لوزعه في سائر أراضي الصومال.

٧٣ - في بداية العملية، قدمت قوة العمل الموحدة إلى الساحة قوة كبيرة قوامها ٠٠٠ ٣٧ فرد تقريبا، بما في ذلك ٠٠٠ ٨ فرد تقريبا في البحر، لكسر المقاومة والسيطرة على الموقف. وما أن تم ذلك وتوقف القتال المنظم بالأسلحة الثقيلة، جرى تخفيض الاحتياجات. وفي الوقت الحاضر، يوجد ٤٠٠ ٢٨ فرد تقريبا من قوات قوة العمل الموحدة على البر، بما في ذلك قوات الإنشاءات الثقيلة. وتتمثل المهمة القائمة حاليا في السيطرة على القتال المتفرق والمحلي ولذلك يمكن معالجته بعدد أقل من القوات. وثانيا، فإن قدرات جمع المعلومات التي جرت تنميتها في الساحة، ستعطي تحذيرا لعملية الأمم المتحدة في الصومال بحالات العنف الناشئة وستسمح لقائد القوة أن يعيد تعديل وزع قواته. وثالثا، من المعتقد أن إنشاء قوة شرطة معاونة ينبغي أن يساعد في تحسين إعمال القانون والنظام وإعفاء جنود عملية الأمم المتحدة في الصومال من واجبات الحراسة للقيام بمهام أخرى أكثر إلحاحا. وأخيرا، ستكون القوة التكتيكية للرد السريع متاحة بناء على طلب قائد القوة.

٧٤ - وفي ضوء ما تقدم، فإنني على استعداد للموافقة على التوصيات المذكورة أعلاه في هذه المرحلة، بالنظر إلى ضرورة تحقيق أقصى قدر من الاقتصاد والكفاءة وسعيي الدائم لإبقاء حجم تواجد الأمم المتحدة في أية حالة عند الحد الأدنى. بيد أنني أود أن أؤكد أنني يجب أن أحتفظ بحقي في الرجوع إلى المجلس في حالة شعوري بالحاجة إلى توفير قوات إضافية لزيادة عدد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، رهنا بالتقدم المحرز في إقامة بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد. وختاما، يجب أن أوضح أن أوضاع الأمن في الصومال قد تضطرني إلى القيام دوريا بإعادة النظر في عدد أفراد القوة اللازمة لتنفيذ الولاية المنوطة بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٥ - وستتضمن القوة المذكورة في الفقرة ٧١ أعلاه:

(أ) مقرا للقوة؛

(ب) خمسة ألوية؛

(ج) فريقا للدعم السوقي.

٧٦ - وسيجري تزويد فريق الدعم السوقي، في المرحلتين الأولى والثانية، بقوات دعم سوقي تابعة لقوة العمل الموحدة في المقام الأول، إلى أن تتمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من إنشاء الدعم السوقي اللازم عن طريق قوات أساسية أو عن طريق التعاقد. بيد أنني أود أن أشدد على أن قدرة عملية الأمم المتحدة في الصومال على الاضطلاع بولايتها ستتوقف على الدعم السوقي وغيره من الدعم الفائق الأهمية المقدم من الولايات المتحدة، بما في ذلك القوة التكتيكية للرد السريع.

٧٧ - وستحتاج القوات القتالية إلى القدرات التالية:

(أ) القيام بأعمال الدورية والقتال المتلاحم؛

(ب) جمع المعلومات وتفسيرها؛

(ج) النيران غير المباشرة؛

(د) النيران المضادة للمدرعات؛

(هـ) العمليات الليلية والنهارية في جميع الأجواء؛

(و) إجلاء الضحايا؛

(ز) الاتصالات التكتيكية؛

(ح) الدعم الجوي (قوة النيران والنقل).

٧٨ - وسيقدم قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال تقارير إلى الممثل الخاص للأمين العام مباشرة. وستخصص مناطق عمليات لقادة الألوية الذين سيقدمون تقاريرهم مباشرة إلى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيكون هؤلاء القادة مسؤولين عن إدارة العمليات العسكرية والمساعدة في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار/ نزع السلاح في منطقة عمليات كل منهم. وستتوفر قوة تكتيكية للرد السريع لا يقل قوامها عن كتيبة تقدمها الولايات المتحدة دعما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٩ - وستجري العمليات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال على أربع مراحل:

المرحلة الأولى - الانتقال من قوة العمل الموحدة؛

المرحلة الثانية - توطيد الأمن وتوسيع نطاقه؛

المرحلة الثالثة - النقل إلى المؤسسات المدنية؛

المرحلة الرابعة - إعادة الوزع.

وليس القصد أن تطبق هذه المراحل بصورة جامدة أو نمطية في جميع أنحاء الصومال، بل هي تصف فحسب تسلسلا عاما. وعلى سبيل المثال، قد تكون بعض مناطق العمليات قائمة بتنفيذ المرحلة الثالثة في حين تكون المرحلة الأولى أو الثانية ما زالت سارية في منطقة أخرى. وسيتحدد التوقيت الدقيق للانتقال من مرحلة إلى أخرى إلى حد كبير بجهود المصالحة السياسية

وبرامج الإصلاح. وقد يقوم قائد القوة بنقل قوات داخل البلد لتلبية هذه الاحتياجات المتغيرة.

المرحلة الأولى

٨٠ - ستتركز العمليات العسكرية في هذه المرحلة على انتقال السيطرة الميدانية من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيستمر طوال فترة الانتقال الدعم العسكري لنشاط الإغاثة وتجريد الفصائل من السلاح.

٨١ - وسيلزم اتخاذ خطوات تحضيرية معينة قبل أن يتسلم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بصورة رسمية المسؤولية الميدانية من قوة العمل الموحدة. وسيلزم الاستمرار في توسيع مقر قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى أن يتوفر لها التمكن على صعيد العمليات. وسيتعين أن تكفل قوة العمل الموحدة تزويد العناصر التابعة التي ستبقى في الصومال في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالهياكل المناسبة للقيادة والسيطرة. وسيُطلب إلى حكومة الولايات المتحدة تشكيل قوة تكتيكية للرد السريع لدعم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٢ - ولدى تلقي توصية مشتركة من قائد قوة العمل الموحدة وقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سأصدر موافقتي على تولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية الميدانية بالنسبة للوحدة أو الوحدات المعنية. كما سيتولى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المرحلة المناسبة مسؤولية قوات الدعم السوقي الخاضعة سابقا لسيطرة قوة العمل الموحدة. وفي كل المراحل، ستكون القوة التكتيكية للرد السريع التي ستشكلها الولايات المتحدة في موضع الدعم لقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٣ - وعندما يتولى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية الميدانية في إحدى مناطق العمليات، سيعاد وزع أفراد قوة العمل الموحدة في تلك المنطقة إلى بلدانهم الأصلية وفق ما ترتأيه حكومتهم (حكوماتهم) وفي ظل حماية قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٤ - وستكتمل هذه المرحلة حينما تكون كل قوات قوة العمل الموحدة المشاركة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فضلا عن القوات الأخرى المقدمة من البلدان الأخرى المساهمة بقوات، قد وضعت تحت السيطرة الميدانية لقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

المرحلة الثانية

٨٥ - سترمي العمليات العسكرية في المرحلة الثانية إلى تعزيز السيطرة الميدانية للأمم المتحدة على كل العناصر المكلفة والأنشطة المحددة. كما أن الجهود المستمرة لمساعدة أنشطة الإغاثة والمساهمة في تنفيذ اتفاقات أديس أبابا سوف تشمل كل القوات العسكرية. وسيجري توسيع نطاق العمليات إلى شمال الصومال، اعتمادا على ميناءي بربرة وبوساسو، ثم التحرك إلى هرغيسا وغاروبيه. وسوف تساعد القوات العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أي مبادرات إنسانية تبدأ في هذه المنطقة، ولا سيما مشاريع إزالة الألغام على النحو المبين أعلاه. وستنتهي المرحلة الثانية عندما تكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد تم وزعها وأصبحت تمارس عملها بشكل فعال في جميع أنحاء الصومال والمناطق الحدودية.

المرحلة الثالثة

٨٦ - ستُبذل جهود رئيسية في هذه الفترة لتخفيض النشاط العسكري ومساعدة السلطات المدنية على ممارسة قدر أكبر من المسؤولية، حسب قدرتها على ذلك. وستلقى المبادرات الوطنية للإصلاح والمصالحة في ظل قيادة صومالية التشجيع والدعم من ممثلي الأمم المتحدة. ويمكن خفض الوجود العسكري في المناطق الأكثر استقرارا، كما يمكن خفض معدل نشاط العمليات العسكرية حسبما تسمح الظروف. وسوف تنتهي المرحلة الثالثة عندما يتم تشغيل قوة شرطة وطنية صومالية، ولا تصبح هناك حاجة إلى عمليات عسكرية رئيسية من جانب الأمم المتحدة.

المرحلة الرابعة

٨٧ - سأتقدم في مرحلة مناسبة بتوصية إلى المجلس بإعادة وزع القوات أو خفضها.

قواعد الاشتباك

٨٨ - سيقوم قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتحديد قواعد الاشتباك. وهي القواعد التي تفوض القادة وتزودهم بالتوجيهات اللازمة لاتخاذ إجراءات محددة معينة إذا ما قدروا أنها لازمة لإنجاز الولاية.

سابعا - الجوانب المالية

٨٩ - سيتطلب المفهوم المبين في هذا التقرير مدخلات كبيرة من الموارد المالية. وسوف أعمم قريبا إضافة إلى هذا التقرير تتضمن التقدير المبدئي لتكاليف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة ١٢ شهرا. وسوف يحتاج إجمالي العمليات إلى ٠٠٠ ٢٠ من الأفراد العسكريين من جميع الرتب بالإضافة إلى ٠٠٠ ٨ من أفراد الدعم السوقي، فضلا عن عدد معزز بدرجة كبيرة من الموظفين المدنيين يقارب ٨٠٠ ٢ فرد. وإذا ما وافق مجلس الأمن على وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سوف أتقدم بتوصية إلى الجمعية العامة بأن تُعتبر التكاليف المتصلة بالعملية مصروفات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وبأن تودع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في حساب خاص يُنشأ لهذا الغرض. وأعتزم كذلك الحفاظ على صندوق الأمم المتحدة المخصص للعمليات في الصومال المأذون به بموجب الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢).

وإنني لأناشد كل الدول التي بمقدورها أن تسهم بسخاء في هذا الصندوق أن تفعل ذلك. فمن شأن هذه التبرعات أن تخفف من العبء الذي سيتعين على الدول الأعضاء أن تتحمله وفقا لمخطط الأنصبة المقررة. ومن أجل ذلك، أعتزم إيفاد مبعوثين إلى بعض رؤساء الدول أو الحكومات لشرح العمليات ولتشجيعهم على التبرع بسخاء للصندوق.

ثامنا - ملاحظات

٩٠ - كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن المهمة المتوخاة أصلا لقوة العمل الموحدة كانت مهمة شُرطية قصيرة الأجل. وأعتقد أن قوة العمل الموحدة قد أسهمت إسهاما مهما في الجهد الدولي المبذول لوقف حالة الخروج على القانون وتجريد الفصائل المتحاربة من السلاح في منطقة عمليات القوة. بيد أن الأحداث التي وقعت في كيسمايو ومقديشو خلال الأسبوع الذي بدأ في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٣ قد أظهرت مدى التفجر الذي تتسم به الحالة وهو ما لا يزال قائما. وهي تؤكد ما أشرت إليه في هذا التقرير، وأنه لم يتم بعد تهيئة بيئة آمنة. وعلاوة على ذلك، لم يجر أي وزع لقوات قوة العمل الموحدة أو عملية الأمم المتحدة في الصومال في الشمال الشرقي والشمال الغربي، ولا على امتداد الحدود الكينية - الصومالية، حيث تدعو حالة الأمن إلى القلق الشديد. ولذلك، فإنني أعتقد أنه إذا ما قرر مجلس الأمن أن الوقت قد حان للانتقال إلى مرحلة أخرى في عملياته في الصومال، فإنه ينبغي أن يكون على استعداد لأن تكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في موقف يمكنها تماما من إنجاز مهامها.

٩١ - إن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كما هي متصورة في هذا التقرير، تتضمن الإذن باتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ حسب الاقتضاء، لتهيئة بيئة آمنة للمساعدة الإنسانية في أنحاء الصومال كافة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستسعى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عن طريق نزع السلاح والمصالحة، إلى إتمام المهام التي بدأتها قوة العمل الموحدة من أجل استعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام. كما أن الولاية ستخول عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقديم المساعدة للشعب الصومالي في إعادة بناء ما تحطم من اقتصاده ومن حياته الاجتماعية والسياسية، وإعادة إنشاء الهيكل المؤسسي للبلد، وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية، وإعادة إقامة دولة صومالية تقوم على الحكم الديمقراطي، وإصلاح اقتصاد البلد وهياكله الأساسية.

٩٢ - وعلى الرغم من الضرورة الملحة التي تستلزم توافر سلطة لاستخدام تدابير الإنفاذ حسب الاقتضاء، فإنني ما زلت مقتنعا بأن الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأمن والمصالحة والسلم لا بد وأن تنبع من الصوماليين أنفسهم. فحتى إذا أذن باللجوء إلى استخدام القوة في ظروف معينة، فإنه لا يصح أن يُتوقع من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تحل محل الشعب الصومالي. كما أنه لا يجوز ولا ينبغي لها أن تستخدم سلطتها في فرض شكل أو آخر من أشكال التنظيم الحكومي. بيد أنه يجوز بل وينبغي لها أن تكون في موقف يمكنها من الضغط لتحقيق الالتزام بقواعد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعدالة.

٩٣ - وسوف تواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مساعدة الفصائل في استكمال عملية نزع السلاح وتسريح القوات بصورة تامة حسبما دعت الأطراف في اتفاقات أديس أبابا، ضمانا لاستتباب بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال، ورصد الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار.

٩٤ - إن توفر هذه البيئة الآمنة لا يزال شرطا أساسيا لإيصال المساعدة الإنسانية بشكل فعال، والتعمير في البلد. وقد سمح وزع قوات قوة العمل الموحدة بزيادة كبيرة في تقديم المساعدة الإنسانية كما أدى إلى فتح سُبُل للوصول إلى عدد أكبر من المناطق النائية. وستظل هناك حاجة إلى تقديم مساعدة الإغاثة العاجلة على مدار عام ١٩٩٣. وثمة ضرورة ملحة أيضا في أن يعجل المجتمع الدولي ما يبذله من جهود لمساعدة الصوماليين في إعادة بناء مجتمعهم، وإصلاح الهياكل الأساسية المتداعية وفتح الطريق أمام العودة الآمنة لجميع اللاجئين. ولتحقيق هذه الأهداف، تضع الأمم المتحدة برنامج المساعدة الإنسانية لسنة ١٩٩٣ بمشاركة فعالة من جانب الصوماليين وسائر هيئات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وإنني أتطلع إلى أن يحظى هذا البرنامج بدعم المانحين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتقديم المساعدة الإنسانية الذي سيُعقد في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣.

٩٥ - ولا بد من ضمان الانتقال السلس من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بدون أي فجوات قد تستغلها الفصائل أو العصابات. وسوف تحتاج عملية الأمم المتحدة الثانية إلى وزع عدد كاف من القوات ومن عناصر الدعم السوقي لكي تحل كلية محل قوة العمل الموحدة في كل منطقة تنسحب منها القوة، ومن أجل وزع قوات في الشمال بمحاذاة الحدود مع كينيا. وسوف ينفذ هذا الانتقال تدريجيا، منطقة بمنطقة، عندما تتوفر لعملية الأمم المتحدة الثانية في المنطقة المعينة ما يكفيها من القوات والقيادة والسيطرة والسوقيات.

٩٦ - وقد أبدت عدة دول أعضاء متعاونة مع الولايات المتحدة في قوة العمل الموحدة استعدادها للمشاركة بوحداتها في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عندما يحين أوانها. وإنني أعتزم، لأسباب واضحة تتعلق بالملاءمة العملية والاقتصادية، أن أشرك في عملية الأمم المتحدة الثانية أكبر عدد ممكن من الوحدات الموجودة بالفعل في الصومال التي تخدم تحت قيادة قوة العمل. ورهنا بموافقة مجلس الأمن في الوقت المناسب، وموافقة الحكومات المشاركة المعنية، سيجري وضع ترتيبات منسقة لنقل كل وحدة من هذه الوحدات في موعد معين من القيادة التشغيلية لقوة العمل الموحدة إلى قيادة الأمم المتحدة، وفقا لمتطلبات النقل المرحلي للمسؤولية المشار إليها أعلاه. وفي حين يتعذر تحديد الموعد الذي يستكمل فيه هذا

النقل، لأغراض تتصل بالميزانية والإدارة، فإن التاريخ الرسمي المحدد لنقل القيادة من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هو ١ أيار/ مايو ١٩٩٣.

٩٧ - وثمة نقطة أخرى يتعين توضيحها في أي قرار يتخذه مجلس الأمن للإذن بوزع عملية الأمم المتحدة الثانية في إطار ولاية جديدة، هي أن هذا الوزع يجري وفقا لتقدير الأمين العام وممثله الخاص وقائد القوة كمتصرفين بموجب سلطة مجلس الأمن. ولن يكون هذا الوزع رهنا بموافقة أي من قادة الفصائل المحلية. وسوف يغطي سائر أنحاء البلد، بما في ذلك حدوده، من أجل مراقبة حركة اللاجئين ومنع دخول الأسلحة غير المشروع إلى الصومال، وتفاديا لإشاعة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة. كذلك، لا بد من حض الدول الأعضاء على رصد أي انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، والإبلاغ عنه، خاصة الدول الأعضاء التي تكون لها سفن عاملة خارج شواطئ الصومال، والبلدان المجاورة في القرن الأفريقي، وهي تحديدا جيبوتي وإثيوبيا وكينيا.

٩٨ - إنني أدرك الحساسية البالغة للمسألة المتعلقة بإعلان الانفصال في الشمال. غير أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تغطي البلد بأكمله، وعليه سيجري وزع القوات في الشمال والجنوب سواء بسواء. وسوف يساعد هذا الوجود الدولي عملية الإصلاح وتوصيل المساعدة الإنسانية. ولن يخل وزع القوات في الشمال، على أي نحو، بقرار الشعب الصومالي بشأن مستقبله الوطني. وفي اعتقادي أن عملية المصالحة السياسية في الصومال على قدر من الاتساع بما يكفي لاستيعاب المناقشات والمفاوضات بين كافة الجماعات والفصائل.

٩٩ - وفيما يتعلق بالمصالحة السياسية، لا بد من الإبقاء على الزخم الذي أمكن تحقيقه في أديس أبابا وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية على أساس النتائج التي تحققت في الاجتماع التحضيري غير الرسمي المعقود في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. ويكتسب ذلك أهمية خاصة إزاء المصاعب التي تعترض تنشيط اللجنة المخصصة التي أنشئت في أديس أبابا. ومن المستحسن أيضا أن يقوم هذا المؤتمر على أساس المشاركة الواسعة من جميع الحركات والفصائل الصومالية، وقادة المجتمع، والمرأة والمثقفين وغيرهم، في الصومال. ويساعد ذلك في كفالة اعتراف الشعب الصومالي في مجمله بشرعية المؤتمر وما يصدر عنه من قرارات. كما أنني أشعر بالثقة بفضل الدعم الملموس الذي تلقيته من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز ولجنة بلدان القرن الأفريقي، فقد قدموا مساعدة قيمة للغاية في إنشاء الصندوق الاستئماني للصومال دعما للجهود التي نبذلها من أجل وضع برنامج للإصلاح، ومساهمة في تحقيق المصالحة السياسية.

١٠٠ - لقد كان اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) نابعا من تفرد الحالة في الصومال. ولئن كانت عملية الطوارئ التي دشنها المجتمع الدولي في شكل قوة العمل الموحدة قد حققت، إلى حد كبير، هدفها العاجل المتمثل في ضمان توصيل المساعدة الإنسانية إلى المعوزين، فإنه يتحتم عليّ أن أشدد على أن الخصائص الفريدة للحالة في الصومال ما زالت قائمة. فلا يزال البلد يفتقر إلى حكومة مسيرة بشكل فعال، وإلى قوة شرطة مدنية منظمة. ولا توجد به قوات مسلحة وطنية منضبطة. وقد أظهرت الحوادث الأخيرة بشكل مأساوي، أن أجواء انعدام القانون والتوتر أبعد من أن تكون قد انتهت. لقد ذكرت مرارا أن المشكلة الرئيسية تتمثل في وجود كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي الفصائل ومقاتلي حرب العصابات. وليس من شك في أن العمليات التي شنتها قوة العمل الموحدة، خاصة في الأسابيع القلائل الأخيرة، نجحت في انتزاع بعض من مخزون هذه الأسلحة ومصادرته وتدميره. ومع ذلك، يبدو واضحا أيضا أن كل ما فعلناه حتى الآن لا يتعدى خدش ظاهر المشكلة. وفي اعتقادي أن نزع سلاح الفصائل ووضع أسلحتها الثقيلة تحت المراقبة الدولية من أجل القيام في نهاية المطاف إما بتدميرها أو وضعها تحت تصرف جيش وطني جديد في الصومال، هو أكثر مهام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال استعجالا وأشدها إلحاحا.

١٠١ - إن عملية الأمم المتحدة هي الأولى من نوعها التي يأذن بها المجتمع الدولي. وهي تعبير عن تصميمه على ألا يقف موقف المتفرج الصامت إزاء معاناة شعب بأسره لذنب لم يرتكبه. وهذه العملية أيضا رد من جانب المجتمع الدولي على القلق الذي أعرب عنه الجميع إزاء الحالة في الصومال، التي على ما تحمله من طابع محلي في الأساس، يمكن أن تؤثر في سلم واستقرار منطقة بأسرها يمثل الصومال جزءا لا يتجزأ منها، ما لم تتخذ إجراءات نشطة وآنية لتفادي وقوع كارثة إنسانية وأمنية خطيرة. إن المهمة التي تنتظرنا ليست بالمهمة السهلة. وقد تتعرض عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من حين لآخر للانتقادات لأنها أغفلت أعمالا أو لأنها قامت بأعمال. ومن الصعب أيضا القيام، بأي قدر من التيقن، بتوقع مدة لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية. ومع ذلك، يساورني شعور بالارتياح بأن التوصيات التي قدمتها في هذا التقرير تمثل من جانب المجتمع الدولي استجابة ضرورية، لا مهرب منها، إزاء المأساة في الصومال.

١٠٢ - ومع اقتراب مهمة قوة العمل الموحدة من الانتهاء، أود أن أعرب عن عميق امتناني لحكومة الولايات المتحدة لمبادرتها التي جاءت في وقتها تماما من أجل تقديم المساعدة إلى الأمم المتحدة في مرحلة حرجة من عمليتها في الصومال، وللمهارة والكفاءة اللتين نفذت بهما القوة ولايتها. وأود كذلك أن أعرب عن عرفاني لجميع الحكومات التي شاركت بقوات في هذه القوة وعرفاني لجنودها الذين تفانوا في خدمة هذه العملية.

١٠٣ - كما أود أن أعرب عن خالص عرفاني للسيد كتاني، ممثلي الخاص، وللعميد شاهين، قائد القوة، وأيضا لموظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال، وموظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، لما يظهرونه من تفان ومهارة وريادة في خدمة الأمم المتحدة في الصومال، في ظل أحوال تتسم دائما بالقسوة الشديدة.

١٠٤ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص عزائي لحكومة الولايات المتحدة للوفيات التي وقعت بين قواتها أثناء خدمتها مع قوة العمل الموحدة في الصومال. كما أود أن أعرب عن إجلالي وتقديري للموظفين الذين قضوا نحبهم أثناء أداء واجباتهم في الصومال، وإلى هؤلاء الأفراد من دوائر الإغاثة، بما في ذلك اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، الذين ضحوا بأرواحهم وهم يقدمون المساعدة إلى الشعب الصومالي.

الإضافة

١ - أشرت، في الفقرة ٨٩ من تقريري الرئيسي المقدم إلى مجلس الأمن (S/25354)، إلى اعتزامي تعميم إضافة إلى هذا التقرير تتضمن التقديرات الأولية لتكاليف عملية الأمم المتحدة في الصومال لمدة ١٢ شهرا، إذا قرر المجلس الإذن بتوسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال وإعادة تحديد ولايتها.

٢ - ومفهوم الولاية الجديدة مبين في الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨ من التقرير الرئيسي.

٣ - ويقدر أن التكاليف المرتبطة بوزع عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي تتطلب عملياتها الإجمالية ٢٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين من جميع الرتب بالإضافة إلى ٨ ٠٠٠ من موظفي الدعم السوقي فضلا عن موظفين مدنيين يقارب عددهم ٢ ٨٠٠ فرد لمدة اثني عشر شهرا ستبلغ ١ ٥٥٠ مليون دولار. ويرد، للعلم توزيع التكاليف المقدرة بحسب أوجه الإنفاق الرئيسية في مرفق هذه الإضافة. ولا تأخذ التقديرات في الاعتبار أي رصيد غير مثقل بالديون من المخصصات التي قد تكون موجودة من عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويقدر الرصيد غير المثقل بالديون، حاليا، بحوالي ٧٠ مليون دولار.

٤ - وسأوصي الجمعية العامة، إذا وافق مجلس الأمن على توسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال، بأن تواصل اعتبار التكاليف المتصلة بتوسيع العملية مصروفات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وسأوصي كذلك الجمعية العامة بأن تودع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في الحساب الخاص المفتوح لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

المرفق

تقديرات تشمل اثني عشر شهرا لتكاليف توسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	
١ - العنصر العسكري	
(أ) أفراد القوات	٥٥٠ ٥٩٨
(ب) تكاليف أخرى تتصل بالقوات	٤٥٠ ٢٣٧
٢ - الشرطة المدنية	٩٠٠ ٨
٣ - تكاليف الموظفين المدنيين، بما في ذلك السفر إلى منطقة البعثة[أ]	٩٥٠ ١٦٦
٤ - أماكن العمل والإيجار والصيانة	٣٠٠ ١٦٦
٥ - تشغيل المركبات	٦٠٠ ٦١
٦ - العمليات الجوية	٩٩٠ ١٧٩
٧ - الاتصالات ومعدات أخرى	٩٠٠ ٥٩
٨ - إمدادات وخدمات وتكاليف شحن ودعم متنوعة	٢٦٠ ٥٢
٩ - إزالة الألغام	١٠٠ ١٨
مجموع المبلغ المقدر (إجمالي)	٠٠٠ ٥٥٠ ١

(أ) مخصصات لـ ٥٤٥ ٢ موظفا دوليا بما في ذلك موظفون معينون محليا و ٢٥٥ من متطوعي الأمم المتحدة.

الإضافة

١ - بينت في الوثيقة S/25354/Add.1 تكاليف توسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال (العملية الثانية) لمدة ١٢ شهرا. وتبين هذه الإضافة التكاليف التقديرية لفترة ستة الأشهر الأولى الممتدة من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

٢ - وإذا ما قرر مجلس الأمن الإذن بتوسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال وتحديد ولايتها مجددا، وإذا أخذنا في اعتبارنا المعدات الراهنة المشتراة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، تقدر تكاليف ستة الأشهر الأولى بنحو ٨٥٦,٤ مليون دولار، بخلاف رصيد مسقط غير مثقل بالديون من اعتمادات عملية الأمم المتحدة في الصومال يقدر أن يبلغ ٧٠ مليون دولار في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. وسوف يستخدم هذا الرصيد غير المثقل بالديون في تمويل جزء من احتياجات بدء تشغيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣ - تستند التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة حاليا من عملية الصومال، وتشمل هذه التقديرات ١٨٩,٥ مليون دولار لتكاليف بدء التشغيل التي تتألف أساسا من احتياجات إضافية تتعلق بتكاليف الأماكن والإقامة والتركيبات والنقل ومعدات الاتصال ومعدات متنوعة. وقد أدرج في مرفق هذه الإضافة، للعلم، بيان بتوزيع التكاليف التقديرية لفترة ستة الأشهر الأولى بحسب أوجه الإنفاق الرئيسية.

٤ - وسوف أقدم إلى الجمعية العامة توصية بأنه في حالة موافقة مجلس الأمن على توسيع عملية الأمم المتحدة في الصومال ينبغي أن يستمر اعتبار تكاليفها مصروفات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء طبقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وسوف أوصي الجمعية أيضا بأن تقيد الأنصبة التي ستقررها على الدول الأعضاء لحساب عملية الأمم المتحدة في الصومال في الحساب الخاص المفتوح باسمها.

المرفق

تقديرات تكاليف عملية الأمم المتحدة في الصومال (العملية الثانية) لفترة ستة الأشهر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ - العنصر العسكري

(أ) أفراد الوحدات ٣٢٠ ٠٢٢

يشمل هذا المبلغ سداد التكاليف الموحدة للأفراد لعدد يصل إلى ٢٨ ٠٠٠ فرد، وتكاليف النقل لنحو ١٠ ٤٠٠ فرد والمناوبة لعدد يصل إلى ٠٠٠ ٢٤ فرد، والإجازات الترفيهية والرعاية والبدل اليومي للأفراد.

(ب) التكاليف الأخرى المتعلقة بالوحدات ١١٧ ٠٠٠

يشمل هذا المبلغ المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات وطلبات التعويض عن حالات الوفاة والعجز.

٢ - الشرطة المدنية ٩ ٢٤٦

يشمل هذا المبلغ بدلات الإعاشة وتكاليف المعدات واللوازم والسفر المتعلقة ببرنامج التدريب من أجل إنشاء قوة شرطة مدنية مساعدة في منطقة مقديشو.

٣ - تكاليف الموظفين المدنيين ٥٧ ٢٣١

يشمل هذا المبلغ مرتبات عدد يصل إلى ٥٤٥ ٢ موظفا دوليا ومحليا، والتكاليف العامة للموظفين، بما في ذلك بدلات الإعاشة في أثناء المهام وتكاليف السفر الأخرى، ولعدد يصل إلى ٢٥٥ فردا من متطوعي الأمم المتحدة.

٤ - الأماكن والاستئجار والصيانة ١٢٢ ٤٤٥

يشمل هذا المبلغ شراء وحدات سكنية سابقة التجهين، وإصلاح الهياكل الأساسية في مختلف أنحاء الصومال، بما في ذلك إصلاح الجسور ومرافق المطارات والموانئ، واستئجار المكاتب وأماكن الإقامة، وتكاليف الصيانة المنتظمة للأماكن وإصلاحها وتجديدها وإدخال تعديلات عليها بموجب ترتيبات تعاقدية، وتكاليف المياه والكهرباء إلخ.

٥ - تشغيل المركبات ٣٩ ٦٦٤

يشمل هذا المبلغ شراء مركبات تجارية وعسكرية، بما في ذلك ناقلات جنود مدرعة وقطع الغيار والإصلاحات والصيانة ومعدات الورش والبنزين والزيوت وزيوت التشحيم والتأمين على المركبات.

٦ - العمليات الجوية ٩١ ١٢٠

يشمل هذا المبلغ تكاليف استئجار ٥٠ طائرة هليكوبتر تكتيكية وإعدادها والتأمين عليها. كما يشمل تكاليف استئجار الطائرات وشراء وقودها وزيوت تشحيمها وإيصالها إلى مواقعها وطلائها، علاوة على بدلات الإعاشة لأطقم الطائرات.

٧ - معدات الاتصال وغيرها من المعدات ٤٨ ٢١٥

يشمل هذا المبلغ تكاليف معدات الاتصال وقطع الغيار، واللوازم ومعدات الورش ومعدات الاختبار المتصلة بها، ومعدات متنوعة، تتضمن المولدات، ومعدات التجهيز الإلكتروني للبيانات، والأثاث والأثاث المكتبي، ومعدات المراقبة واستئجار معدات الإرسال عن طريق التوابع الاصطناعية.

٨ - تكاليف اللوازم المتنوعة والخدمات والشحن وتكاليف الدعم ٣٩ ٣٦٢

يشمل هذا المبلغ تكاليف اللوازم الكهربائية، والمخازن المكتبية والطبية ومخازن الدفاع الميداني، والمستودعات والمخازن العامة. كما يشمل تكاليف الخدمات التعاقدية ومراجعة الحسابات والعلاج الطبي والشحن الجوي والبري وتكاليف الدعم.

٩ - إزالة الألغام ١٢ ٠٥٠

يشمل هذا المبلغ تكاليف المعدات واللوازم والخبرة التقنية واستئجار مرافق التدريب.

مجموع التقديرات ٨٥٦ ٣٥٥

الوثيقة ٥٠

برنامج الأمم المتحدة للإغاثة والإصلاح في الصومال، ١ آذار/ مارس - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، صادر في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣ (مقتطف)

لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

خلاصة تنفيذية

الصومال دولة تعاني الدمار. فبعد سنتين من الحرب الأهلية أعقبتهما حرب بين العشائر نشأت أوضاع واسعة النطاق من الاضطراب الاجتماعي وتشريد السكان بصورة جماعية وانتشار تدمير الهياكل والخدمات الأساسية في البلاد. وكان في انهيار القانون والنظام، مع ما رافق ذلك من أعمال سلب ونهب على أسوأ صورة شهدتها عمليات الإغاثة، ما حال دون وصول إمدادات

الإغاثة إلى المرضى والجياع. ففي السنة الماضية وحدها، مات عدد يتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ صومالي معظمهم من الأطفال الصغار. أما اليوم فما زال نحو مليوني صومالي يتعرضون لخطر جسيم. كما أن هناك ٨٠٠ ٠٠٠ صومالي يعيشون في ظروف بالغة الخطورة لاجئين في البلدان المجاورة. ويعتقد أن هناك ما يصل إلى ٤,٥ ملايين صومالي في طول البلاد وعرضها بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة.

وتسليما بأن الحالة في الصومال تتطلب استجابة استثنائية، فقد أذن مجلس الأمن في قراره ٧٩٤ المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ بالوزع الفوري لقوات تدخل إنسانية تقودها الولايات المتحدة لإقرار الأمن اللازم لنقل وتوزيع مساعدات الإغاثة في حالة الطوارئ في المناطق التي تعد في أمس الحاجة إليها. أما وقد باتت قوة العمل الموحدة معروفة الآن فإن عدد موظفي الأمن يبلغ ٧٥٩ ٣٤ بمساهمات من ٢٤ دولة. وهذه القوات أنشأت وجودا متزايدا لها في كل أنحاء مقديشو وانتقلت إلى المراكز الحضرية الرئيسية الثمانية في وسط وجنوب الصومال: بيضوا، بارضيره، وبلد وين، وحدور، ووجيد، وكيسمايو، وجلالقسي، ومركا.

وبعد ثلاثة عشر أسبوعا من وصول أفراد قوة العمل الموحدة كانت الأغذية تتدفق إلى أشد المناطق احتياجا بسرعة متزايدة للغاية. وفي ظل الحراسة العسكرية المرافقة استطاعت القوافل الكبيرة نقل الإمدادات الغوثية إلى المناطق الثمان التي تم تأمينها وتجاوز ذلك إلى مستوى القرى. وقد هرب من المناطق الحضرية معظم العصابات الحائزة للأسلحة الثقيلة كما تناقصت إلى حد بالغ عمليات النهب الواسع النطاق للمنظمات الغوثية. ومع تحسن الحصول على الأغذية وصلت إلى النصف مستويات سوء التغذية والوفيات جوعا بين الأطفال.

وبرغم هذه الدلائل المبكرة على "الاستقرار" فإن الحالة الاجتماعية والسياسية في كل أنحاء الصومال ما زالت متوترة ومذبذبة للغاية. فالخوف والتوجس يتخللان العلاقات بين العشائر، وكثير من العداءات الدموية ما زال ينبغي تسويتها، وملايين الأسلحة والذخائر وهي تركة موروثة جزئيا من حقبة الحرب الباردة ما زالت داخل البلاد، فيما تتواصل عمليات السرقة والنهب في الأماكن التي لا تقوم فيها قوات الأمن بدورياتها. وفي بعض المناطق التي استطاعت تأمينها قوة العمل الموحدة، ما زالت تحدث عمليات نهب الإمدادات الغذائية في القرى. كما أدت العصابات المسلحة المتجولة إلى تفاقم انعدام الأمن وزيادة التوترات في المناطق الريفية وخاصة الشمال الشرقي وعلى الحدود مع إثيوبيا وكينيا. وبسبب التهديد من جانب العصابات، فقد توقفت عمليات إعادة اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى ديارهم، وما زال الخطر يحف بالجهود الرامية إلى إعادة توطين الأشخاص المشردين في الصومال. كذلك أدت حوادث قتل موظفي اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة "الاهتمام" (كونسيرن) واستمرار الهجمات التي تشن على العاملين بالإغاثة وسياراتهم إلى إبراز التدهور الشديد في الأحوال الراهنة. إن احتياجات الصومال من الإغاثة في حالات الطوارئ ما زالت هائلة وبرغم التحسينات التي طرأت مؤخرا فإن المسوحات التي استقصت الأحوال في وسط الصومال وجنوبه تخلص إلى أن معدلات وفيات الصغار والحوامل والمسنين ما زالت أكبر من تلك التي سجلت في المجاعة التي حدثت في إثيوبيا في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥. وتلوح في الشمال بعض العلامات المبشرة بالعودة إلى الحياة الطبيعية حيث تناضل السلطات المحلية لتقديم حتى الخدمات الجوهرية في ظل الافتقار إلى الأموال اللازمة.

ولقد بدأ برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم للتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية للصومال، يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وامتد إلى آذار/ مارس حيث تركز الاهتمام على إنقاذ الحياة (انظر المرفق ١). وفي الاجتماع الثاني لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، استعرض المشاركون البرنامج وخلصوا إلى أنه فيما تعد الإغاثة في حالة الطوارئ أمرا أساسيا، فإن وصول قوات التدخل الإنساني كفل فرصا مهمة للبدء في التصدي لاحتياجات الصومال الملحة للتعمير والإصلاح كما اتفق كذلك على أن مشاركة ممثلي الصومال في تخطيط وتنفيذ البرامج المستقبلية أمر أساسي.

ويعكس برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع أديس أبابا. وكما سبقت ملاحظته في الوثيقة، ما زالت حالة انعدام الأمن مستمرة في كثير من أنحاء الصومال وينجم عنها أثر ضار على الجهود الإنسانية. وبما أن تحسين الأمن في كل أنحاء الصومال أمر لا غنى عنه لاستمرار العمليات، يسعى البرنامج إلى الأخذ بسلسلة من التدابير والأنشطة التصحيحية التي تعزز عملية السلم وتدعم الانتعاش الاقتصادي وتولد فرص العمل. ومن هذه الأنشطة ما تم تحديده بواسطة مجموعات أساسية لتغطي قطاعي الإغاثة والإصلاح الرئيسيين وتتألف كل مجموعة أساسية من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وكذلك المنظمات الصومالية والمهنيين والجماعات النسائية ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمانحين. وفي إطار هذه العملية القطاعية، جاء السعي للمشاركة الإقليمية من خلال المنسقين الميدانيين لعملية الأمم المتحدة في الصومال المنتشرين في الوسط والجنوب والشمال. والأولويات التي تم تقريرها تعكس التوافق الواسع في الآراء على صعيد الجماعات الأساسية وكذلك تؤكد طموحات شعب أنهكته الحروب والفوضى والفقر المدقع.

ومن المعترف به أن البرنامج طموح وأنه لا سبيل إلى تحقيق جميع أهدافه في عام ١٩٩٣، ومع ذلك ثمة أعداد كبيرة من أبناء الشعب الصومالي باتوا على استعداد للبدء بإعادة بناء حياتهم وبلادهم ولا ينبغي إضاعة الوقت قبل المبادرة لمساعدتهم على اتخاذ الخطوات الأولى نحو إعادة الصومال إلى أحوال أكثر استقرارا.

إن الحاجة الملحة لجهود بناء القدرات واضحة. فالمؤسسات الصومالية الوطنية والإقليمية وكذلك دوائر الإدارة العامة اختفت كلها بغير استثناء. ومن ثم فمن الأهمية بمكان أن تدرج المؤسسات الصومالية والمهنيون والمنظمات غير

الحكومية المحلية والجماعات المحلية ضمن عمليات تحديد وصياغة وتنفيذ الأنشطة المقررة.

كذلك تشكل عودة القانون والنظام خطوة جوهرية لخلق بيئة آمنة لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية والمصالحة الوطنية والإصلاح. وفي هذا الصدد أوفد الأمين العام فريقا إلى الصومال في أوائل شباط/ فبراير لإعداد خطة لإنشاء قوة شرطة محايدة. وهذه الخطة قيد الإنهاء حاليا. وفي المرحلة الانتقالية يتم تشكيل قوات مساعدة تتألف من ضباط الشرطة السابقين في مختلف أنحاء البلاد وهذه القوات يتم دعمها حيثما يكون ذلك مشروعا من جانب كل من عملية الأمم المتحدة في الصومال، وقوة العمل الموحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي. ومثل هذه المساعدة سيتم تمديدها في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتصل إلى كل من الشمال الغربي والشمال الشرقي.

وعلى مدار فترة الحرب وما أعقبها من انعدام القانون، تعرضت المرأة باطراد إلى العنف والاغتصاب ونجم عن ذلك الصدمات والشعور بالإذلال ثم تفاقم الأمر بفعل حالات الحمل غير المرغوب بها والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. ومع ذلك فقد عمدت النساء إلى الاضطلاع بدور اقتصادي وسياسي أقوى نتيجة للصراع الأهلي وهذا الاتجاه سيلقى التشجيع في عام ١٩٩٣ من خلال المشاركة الوثيقة للجماعات النسائية الصومالية في عمليات تخطيط المساعدات وتقديمها على السواء.

وفي غضون الأشهر العشرة القادمة سوف تتخذ الإجراءات لخلق فرص العمل وتقديم التدريب المهني وإعادة إنشاء التعليم الابتدائي. ويعد تقديم البذور والآلات والأنشطة الرامية إلى تعزيز صحة الثروة الحيوانية أمرا أساسيا وكذلك الحال بالنسبة للبرامج الكفيلة بمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين على العودة إلى مناطق منشئهم ليصبحوا منتجين. وينبغي اتخاذ التدابير لكفالة الحد الأدنى من مستوى الصحة والأمن الغذائي لجانب كبير من الشعب الصومالي مع إمداده بفرص الحصول على مياه الشرب وخدمات المرافق الصحية.

وفي ضوء التقلبات القائمة وقت كتابة هذا النداء، من الضروري النظر إلى برنامج عام ١٩٩٣ بوصفه عملية دينامية خاضعة لتغير الظروف ومن ثم تبدل المنطلقات. إن نتائج بعثات التقييم والدراسات الاستقصائية المضطلع بها حاليا سوف تؤثر دون شك على تخطيط المشاريع، كما أن فرص الإغاثة والإصلاح الجديدة التي يمكن أن تسنح مع زيادة الأمن لا يمكن التنبؤ بها عند هذه المرحلة. ومن ثم فلن يغني الأمر خلال عام ١٩٩٣ عن استعراضات دورية تتم في إطار هيكل الجماعات القطاعية الأساسية. ومن المتوخى أن يتم التقرير المستكمل الأول بنهاية شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٣ مع إجراء المزيد من الاستعراضات في شهر آب/ أغسطس.

وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة أن مستوى التمويل المطلوب في البرنامج وهو ١٦٦,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة لا يغطي سوى المشاريع التي تم بالفعل إعدادها بواسطة منظومة الأمم المتحدة ويمكن تنفيذها فورا. وفيما يشمل كثير من هذه المشاريع الأموال التي ستتاح للمنظمات غير الحكومية المتعاونة، إلا أنه تجدر ملاحظة أن الكثير من المنظمات غير الحكومية قدمت بالفعل مشاريع مباشرة إلى المانحين لتمويلها وستواصل ذلك مع وضع المزيد من الخطط. وينبغي من ثم تخصيص أموال إضافية للسداد للمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة على مدار السنة.

ويتسق مع الإجراءات المعتمدة في إطار برنامج الطوارئ الخاص للقرن الأفريقي وبرنامج عمل الـ ١٠٠ يوم، ما يطلب إلى المانحين من تقديم موارد المشاريع مباشرة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وسوف تقدم مشاريع محددة من جانب الأمم المتحدة للتمويل في شكل مرفق لهذه الوثيقة لتوزيعه في مؤتمر أديس أبابا.

ويتولى الممثل الخاص للأمين العام في الصومال الإشراف على جميع أنشطة الأمم المتحدة في الصومال تحت مظلة عملية الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك عناصرها العسكرية والسياسية والإنسانية والإدارية. وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، فإن منسق الشؤون الإنسانية مسؤول عن المواءمة بين أنشطة الإغاثة والإصلاح لجميع وكالات الأمم المتحدة بما يكفل تنفيذا متسقا ومتجانسا لبرنامج عام ١٩٩٣. كما أن منسق الشؤون الإنسانية مسؤول عن الاتصال الفعال بين منظومة الأمم المتحدة وبين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والقوات العسكرية، فضلا عن مسؤوليته عن جمع وتحليل ونشر المعلومات والبيانات. ولهذه الغاية فقد أنشئت مراكز العمليات الإنسانية التي يصل عددها حاليا إلى ٩ ومن المتوقع إنشاء المزيد من هذه المراكز في جميع مناطق الصومال للمساعدة على تيسير الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية.

ولقد أدركت كاملا الحاجة إلى التنسيق والتيسير بين هيكلي عملية الأمم المتحدة في الصومال في نيروبي وجيبوتي. ولهذه الغاية تتواصل المناقشات لتحديد الوظائف الدقيقة التي يقوم بها كل منهما، ومن ثم تحديد العدد الملائم من الموظفين. ويطلب إلى المانحين النظر في إعارة موظفين للتمكين من تعزيز وتوسيع مكاتب العملية في مقديشو وكذلك في الميدان.

إن نجاح برنامج عام ١٩٩٣ يتوقف على عدد من العوامل المترابطة ومنها ما يتصل بقدرة الأمم المتحدة على أن تكفل استجابة متجانسة ومتناسقة للأزمة، ومنها كذلك ما يتمثل في قدرة المجتمع الدولي على أن ينطلق من حيث توافرت الاستثمارات الأولية سواء كانت في المجال الغوثي أو العسكري وأن يضمن كلفة أنشطة التعمير والإصلاح. وهذه العوامل بدورها مرتبطة بصورة وثيقة مع إقرار بيئة آمنة وتحقيق المصالحة الوطنية. ومع ذلك فنجاح أي برنامج إنما يكمن بيد الشعب الصومالي نفسه وقادته، المسؤولين في نهاية المطاف عن خلق الظروف المفضية إلى السلم والتنمية. وإذا ما أحرزت هذه الغايات بنهاية عام ١٩٩٣. فإن من المتوقع أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة للتنمية في منتصف المدة تغطي الفترة ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦.

الوثيقة ٥١

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية، السيد ميليس زيناوي، من الأمين العام بشأن مؤتمر المصالحة الوطنية المقبل وبشأن تعيين ممثل خاص جديد في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

عزيزي دولة الرئيس،

يسعدني كثيرا أن أقدم إليكم الأميرال جوناثان هاو، ممثلي الخاص الجديد في الصومال، وأن أرجوكم مواصلة دعم الجهود التي تبذل من أجل تيسير المصالحة الوطنية في الصومال والإسهام في هذه الجهود.

لقد عينت في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ الأميرال هاو ليشرف على مرحلة الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال. وسيواصل أيضا الاضطلاع بالمهمة الهامة وهي تعزيز عملية المصالحة الوطنية وتنسيق المساعدة الإنسانية وتمهيد الطريق لتعمير وإعادة بناء هذا البلد. وقد طلبت إلى الأميرال هاو أن يحافظ على الروابط الوثيقة وعلاقات التعاون التي كانت قائمة بين سلفه، السفير عصمت كتاني وبين حكومتكم وحكومات البلدان الأخرى في القرن الأفريقي. وهذا التعاون الوثيق أمر أساسي لنجاح الجهود التي تبذل من أجل تيسير التوصل إلى حل للنزاع في الصومال.

وكما تعلمون فإنني قد دعوت رئيس اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي، وغيرها من المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، إلى المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في أديس أبابا، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٣. وللأسف، فإنني لن أتمكن من حضور المؤتمر لكون مسائل أخرى ملحة تتطلب أن أكون في نيويورك. وإني واثق من أنكم ستؤدون دورا نشطا لا غنى عنه في هذا المؤتمر مثلما فعلتم أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي المعقود في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. ولم يكن ذلك الاجتماع لينجح في التوصل إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بدون ما التزمتم وساهمتم به شخصيا وبدون تأييد حكومتكم.

وإن الأمل ليحدوني في أن ينجح المؤتمر في النهوض بعملية السلام من خلال البناء على النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع غير الرسمي. وستساعد المشاركة الأوسع نطاقا في المؤتمر في كفالة توفير فرص أفضل لاعتراف الشعب الصومالي عامة بشرعية المؤتمر ومقرراته وقبوله بها. وينبغي أن تكيف التوقعات فيما يتعلق بالنتائج التي سيسفر عنها المؤتمر بما يفرضه الواقع. ويجب توجيه الاهتمام أولا إلى القضايا التنظيمية الهامة قبل أن يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن جوهر الترتيبات الانتقالية.

وأعتقد أن الولاية الجديدة التي من المتوقع أن يسندها مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال ستساعد في النهوض بعملية السلام في الصومال. وإن احتمالات تحقيق السلام والمصالحة في الصومال سيزيد تعزيزها باستمرار دعم وتعاون إثيوبيا وغيرها من بلدان القرن وكذلك المجتمع الدولي بأسره.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٥٢

قرار مجلس الأمن بشأن حجم وولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يعطي فيه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن توسيع وصيانة بيئة آمنة في كامل أرجاء الصومال بموجب الفصل السابع من الميثاق، وذلك في المرحلة التالية لعمليات قوة العمل الموحدة

القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، و ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ يشيد بجهود الدول الأعضاء التي تسعى، عملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، إلى تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال،

وإذ يسلم بضرورة التحول الفوري والسلس والتدريجي من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الموسعة في الصومال،

وإذ يأسف لاستمرار حوادث العنف في الصومال وما تمثله من تهديد لعملية المصالحة،

وإذ يعرب عن استيائه لأعمال العنف المرتكبة ضد الأشخاص القائمين بالجهود الإنسانية بالنيابة عن الأمم المتحدة والدول والمنظمات غير الحكومية،

وإذ يلاحظ مع بالغ الأسف والقلق الإبلاغ المستمر عن انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والغياب العام لحكم القانون في الصومال،

وإذ يدرك أن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وتعمير بلده،

وإذ يسلم بالأهمية الأساسية لوضع برنامج شامل وفعال لتجريد الأطراف الصومالية من أسلحتها، بما في ذلك الحركات والفصائل،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية وإصلاح المؤسسات السياسية للصومال واقتصاده،

وإذ يساوره القلق لأن المجاعة والجفاف الجائحين في الصومال، اللذين ضاعفت من آثارهما الحرب الأهلية، قد تسببا في دمار هائل لوسائل الإنتاج والموارد الطبيعية والبشرية في ذلك البلد،

وإذ يعرب عن تقديره لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز لتعاونها مع جهود الأمم المتحدة في الصومال ولدعمها تلك الجهود،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الذي أنشئ وفقا لأحكام الفقرة ١١ من القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) ولجميع الذين قدموا مساعدات إنسانية إلى الصومال،

وإذ يثني على الجهود التي قامت بها، في ظروف صعبة، عملية الأمم المتحدة الأولية في الصومال، التي أنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)،

وإذ يعرب كذلك عن تقديره للمساعدات القيِّمة للغاية التي تقدمها البلدان المجاورة إلى المجتمع الدولي فيما يبذله من جهود لإقرار السلم والأمن في الصومال وفي استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الذين شردهم النزاع، وإذ يلاحظ الصعوبات التي تتحملها البلدان بسبب وجود اللاجئين على أراضيها،

واقتناعا منه بأن استعادة القانون والنظام في جميع أنحاء الصومال سيسهم في عمليات الإغاثة الإنسانية والمصالحة والتسوية السياسية فضلا عن إصلاح المؤسسات السياسية للصومال واقتصاده،

واقتناعا منه أيضا بالحاجة إلى إجراء مشاورات ومداولات على أساس عريض بهدف تحقيق المصالحة والاتفاق على إقامة مؤسسات حكومية انتقالية والتوصل إلى توافق في الآراء حول المبادئ الأساسية والخطوات المؤدية إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية نيابية،

وإذ يسلم بأن إقامة المؤسسات الإدارية المحلية والإقليمية من جديد أمر أساسي لاستعادة الهدوء داخل البلاد،

وإذ يشجع الأمين العام وممثله الخاص على مواصلة وتكثيف أعمالهما على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك تشجيع المساهمة العريضة المقدمة من جميع قطاعات المجتمع الصومالي، لتعزيز عملية التسوية السياسية والمصالحة الوطنية وعلى مساعدة شعب الصومال في إصلاح مؤسساته السياسية واقتصاده،

وإذ يعرب عن استعداده لمساعدة شعب الصومال، بالشكل المناسب، على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، في المشاركة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بغية تحقيق تسوية سياسية وتنفيذها،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وبوجه خاص، إبرام الاتفاقات الثلاثة[١] من جانب الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، في ذلك الاجتماع، وإذ يرحب أيضا بأي تقدم محرز في المؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية الذي بدأ في أديس أبابا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣،

وإذ يؤكد ضرورة أن يبدي الشعب الصومالي، بما في ذلك الحركات والفصائل في الصومال، الإرادة السياسية لتحقيق الأمن والمصالحة والسلم،

وإذ يحيط علما بتقريري الدول المعنية المؤرخين ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢[٢] و ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣[٣] وتقريري الأمين العام المؤرخين ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢[٤] و ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣[٥] عن تنفيذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)،

وقد درس التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٣ و ١١ و ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣[٦]،

وإذ يرحب بعزم الأمين العام على تحقيق أقصى قدر من الاقتصاد والكفاءة وإبقاء حجم وجود الأمم المتحدة العسكري والمدني على السواء، عند الحد الأدنى اللازم للاضطلاع بولايته،

وإذ يقرر أن الحالة في الصومال ما زالت تهدد السلم والأمن في المنطقة،

ألف

١ - **يوافق** على التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٣ و ١١ و ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣[٦]؛

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٣**، الوثيقة S/25168، المرفقات الثاني والثالث والرابع.

(٢) المرجع نفسه، **السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢**، الوثيقة S/24976.

(٣) المرجع نفسه، **السنة الثامنة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٣**، الوثيقة S/25126.

(٤) المرجع نفسه، **السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢**، الوثيقة S/24992.

(٥) المرجع نفسه، **السنة الثامنة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٣**، الوثيقة S/25168.

(٦) المرجع نفسه، الوثائق S/25354 و Add.1 و 2.

٢ - **يعرب** عن تقديره للأمين العام لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية في أديس أبابا في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وللتقدم المحرز نحو المصالحة السياسية في الصومال وأيضا لجهوده الرامية إلى كفالة التمثيل السليم المناسب في هذه المؤتمرات لجميع الصوماليين، بما في ذلك الحركات والفصائل والزعماء المحليون والنساء وأصحاب المهن الحرة والمثقفون وشيوخ العشائر والفئات الأخرى الممثلة؛

٣ - **يرحب** بعقد اجتماع الأمم المتحدة الثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ والرغبة التي أعربت عنها الحكومات من خلال هذه العملية في الإسهام في جهود الإغاثة والإصلاح في الصومال، حيثما ومتى أمكن ذلك؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص، وعند الاقتضاء، بمساعدة من جميع الكيانات والمكاتب والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بتقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة إلى شعب الصومال لإصلاح مؤسساته السياسية واقتصاده وتعزيز التسوية السياسية والمصالحة الوطنية، وفقا للتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣[٧]، بما في ذلك بوجه خاص:

(أ) المساعدة في توفير الإغاثة وفي إصلاح الاقتصاد الصومالي، على أساس تقدير الاحتياجات الواضحة والمحددة في شكل أولويات؛ واضعا في الاعتبار، حسب الاقتضاء، برنامج عام ١٩٩٣ للإغاثة والإصلاح الذي أعدته إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة؛

(ب) المساعدة في إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم داخل الصومال؛

(ج) مساعدة شعب الصومال على تشجيع وتعزيز المصالحة السياسية عن طريق المشاركة العريضة من جانب جميع قطاعات المجتمع الصومالي وإعادة إنشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية والإدارة المدنية في البلد بأكمله؛

(د) المساعدة في إنشاء قوة شرطة صومالية، بالشكل المناسب، على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني للمساعدة في إعادة وصون السلم والاستقرار والقانون والنظام، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وتسهيل محاكمة مرتكبيها؛

(هـ) مساعدة الشعب الصومالي في وضع برنامج مترابط ومتكامل لإزالة الألغام في جميع أنحاء الصومال؛

(و) استحداث أنشطة إعلامية مناسبة لدعم أنشطة الأمم المتحدة في الصومال؛

(ز) تهيئة الظروف المواتية لأن يكون للمجتمع المدني الصومالي دور، على جميع المستويات، في عملية المصالحة السياسية وفي وضع وتنفيذ برامج الإصلاح والتعمير؛

(٧) المرجع نفسه، الوثيقة S/25354.

باء

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

٥ - **يقرر** توسيع حجم قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال وولايتها وفقا للتوصيات الواردة في الفقرات ٥٦ إلى ٨٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣[٧] وفي أحكام هذا القرار؛

٦ - **يأذن** بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية الموسعة في الصومال لفترة مبدئية حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ ما لم يجددها مجلس الأمن قبل ذلك؛

٧ - **يؤكد** الأهمية البالغة لنزع السلاح والضرورة الملحة لتكميل جهود قوة العمل الموحدة وفقا للفقرات ٥٦ إلى ٦٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣؛

٨ - **يطالب** جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، بالتقيد التام بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في الاتفاقات المبرمة فيما بينها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية المعقود في أديس أبابا، ولا سيما اتفاقها بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وطرائق نزع السلاح[٨]؛

٩ - **يطالب أيضا** جميع الأحزاب الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، بأن تتخذ جميع التدابير لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها فضلا عن موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الذين يقومون بتقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أنواع المساعدة إلى شعب الصومال في إصلاح مؤسساته السياسية واقتصاده وتشجيع التسوية السياسية والمصالحة الوطنية؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدعم من داخل الصومال تنفيذ الحظر على الأسلحة المقرر بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) وأن يستخدم في ذلك حسب الاقتضاء والمتاح قوات العملية الثانية الموسعة التي يأذن بها هذا القرار، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن هذا الموضوع يشفعه بأي توصيات تتعلق باتخاذ تدابير أكثر فعالية إذا لزم الأمر؛

١١ - **يطلب** إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة، أن تتعاون في تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة المقرر بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

١٢ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يوفر الأمن، حسبما تقتضيه الحالة، للمساعدة في إعادة اللاجئين وفي توطين الأشخاص المشردين مستخدما في ذلك قوات العملية الثانية، وأن يولي اهتماما خاصا للمناطق التي لا يزال انعدام الاستقرار فيها يهدد السلم والأمن في المنطقة؛

(٨) المرجع نفسه، الوثيقة S/25168، المرفق الثالث.

١٣ - **يكرر مطالبته** جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، بأن تكف وتمتنع على الفور عن أي خرق للقانون الإنساني الدولي ويؤكد من جديد أن المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال يتحملون شخصيا تبعتها؛

١٤ - **يطلب** كذلك إلى الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص، أن يوجه قائد قوة العملية الثانية نحو تولي مسؤولية توطيد دعائم بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال وتوسيعها والمحافظة عليها، آخذا في الاعتبار الظروف الخاصة لكل منطقة محلية وذلك على وجه السرعة، وفقا للتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، وأن ينظم، في هذا الصدد، نقل مهام قوة العمل الموحدة إلى العملية الثانية الموسعة على وجه السرعة وبشكل سلس وتدريجي؛

جيم

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام الإبقاء على الصندوق المنشأ عملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢) لاستعماله في الغرض الإضافي المتمثل في تلقي التبرعات لاستمرار قيام قوات العملية الثانية الموسعة بأداء مهمتها على إثر مغادرة قوات قوة العمل الموحدة وإنشاء شرطة صومالية، ويطلب إلى الدول الأعضاء التبرع لهذا الصندوق بالإضافة إلى أنصبتها المقررة؛

١٦ - **يعرب عن تقديره** لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لما قدمته من مساهمة ومساعدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يسألها مواصلة تقديم دعمها المالي والمادي والتقني إلى الشعب الصومالي في جميع مناطق البلد؛

١٧ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، حسب الاقتضاء، بالتماس تعهدات وتبرعات من الدول وغيرها للمساعدة في تمويل إصلاح مؤسسات الصومال السياسية واقتصاده؛

١٨ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بالإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم، بصفة خاصة، إلى المجلس في أقرب وقت ممكن تقريرا يتضمن توصيات لإنشاء قوات شرطة صومالية، وأن يقدم بعد ذلك على فترات لا تتجاوز الواحدة منها تسعين يوما تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في هذا القرار؛

١٩ - **يقرر** إجراء استعراض رسمي للتقدم المحرز صوب بلوغ مقاصد هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣؛

٢٠ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره النشط.

الوثيقة ٥٣

اتفاق أديس أبابا المبرم في الجلسة الأولى من مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣

لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

بعد سنوات طالت وكانت فادحة التكاليف من الحرب الأهلية التي اجتاحت بلدنا، وهوت به إلى هاوية المجاعة وتسببت في معاناة بالغة وخسائر جسيمة في الأرواح بين صفوف شعبنا، يلوح ضوء الأمل في نهاية المطاف: لقد تحقق التقدم نحو استعادة السلام والأمن والمصالحة في الصومال. ونحن قادة الصومال السياسيين نسلم بالأهمية الحيوية التي ينطوي عليها استمرار هذه العملية التي يتجسد فيها التزامنا الكامل.

إننا بحضورنا في هذا المؤتمر التاريخي، قد عقدنا العزم على وضع نهاية للنزاع المسلح، والتوفيق بين اختلافاتنا بالسبل السلمية، ونتعهد بأن نتضامن وأن نمضي قدما على طريق السلام والأمن والحوار، على نحو ما استطعنا أن نحققه منذ بداية هذا العام وبعد أن أصبحت المصالحة الوطنية رغبة تجيش حاليا في صدور الشعب الصومالي.

إننا نلزم أنفسنا بمواصلة عملية السلم تحت إشراف الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية واللجنة الدائمة للقرن الأفريقي فضلا عن جيراننا في القرن الأفريقي.

وبعد حقبة من الآلام والدمار وسفك الدماء حولت الصومالي إلى عدو للصومالي بتنا نواجه الآن مسؤوليتنا ملتزمين بالعمل على أن يولد الصومال من جديد لكي يستعيد كرامته كبلد ويتبوأ مكانته في مجتمع الدول. ومع اختتام شهر رمضان المعظم فإننا نعتقد أن تلك هي أثمن هدية نقدمها إلى شعبنا.

إننا ننعم بالسكينة تحت ظل شجرة، والشجرة تنظر إليها أعراف الصومال بوصفها موئل الاحترام والتقارب. وإذا كانت قد حلت محلها قاعة المؤتمر فإن الوعود التي تقطع هنا لا تقل عن نظيرتها قداسة أو إلزاما.

وعلى ذلك، فنحن الموقعين أدناه من الزعماء السياسيين الصوماليين المجتمعين في قاعة أفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا بين ١٥ و ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، نؤكد بذلك من جديد التزامنا بالاتفاقات الموقعة خلال الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة الوطنية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

ومن أجل إنهاء الأعمال القتالية ولبناء أساس للسلام اللازم للتعمير والإصلاح في الصومال، نوافق على أن نمضي قدما ضمن إطار الأحكام والقرارات التالية:

أولا - نزع السلاح والأمن

١ - تأكيد أن استئصال شأفة أعمال قطع الطرق والجريمة أمر لازم للسلام والاستقرار والأمن والمصالحة والتعمير والتنمية في الصومال؛

٢ - وكذلك تأكيد أن نزع السلاح يتعين بل ويلزم أن يكون شاملا وغير متحيز وواضحا للغاية؛

٣ - الالتزام بتنفيذ نزع السلاح في وقت واحد في كل أنحاء البلاد طبقا لمفهوم نزع السلاح والجدول الزمني الذي وضع بمقتضى اتفاق وقف إطلاق النار في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، والطلب إلى قوة العمل الموحدة/عملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة في هذه الجهود بغية التوصل إلى تنفيذ عملي لنزع السلاح في غضون ٩٠ يوما؛

٤ - إعادة تأكيد التزامنا بالتنفيذ الدقيق والفعال والعاجل لاتفاق نزع السلاح ووقف إطلاق النار الموقع يومي ٨ و ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣؛

٥ - إعادة تأكيد التزامنا أيضا بالامتثال لمتطلبات اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ بما في ذلك تسليم الأسلحة بشكل تام وكامل إلى قوة العمل الموحدة/ عملية الأمم المتحدة في الصومال؛

٦ - حث قوة العمل الموحدة/عملية الأمم المتحدة في الصومال على تطبيق جزاءات قوية وفعالة على المسؤولين عن أي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣؛

٧ - تأكيد الحاجة إلى أن تزود الحدود الجوية والبحرية والبرية للصومال بحراسة دقيقة من جانب قوة العمل الموحدة/عملية الأمم المتحدة في الصومال لمنع أي تدفق للأسلحة إلى البلاد ومنع انتهاك المياه الإقليمية للصومال؛

٨ - وكذلك تأكيد الحاجة إلى توافر أقصى قدر من التعاون من جانب البلدان المجاورة بما يضمن ألا تستخدم حدودها المشتركة مع الصومال لنقل الأسلحة إلى الصومال وذلك بما يتماشى مع حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال؛

٩ - الاتفاق على الحاجة إلى إنشاء قوة شرطة صومالية محايدة وطنية وإقليمية في جميع مناطق البلاد على أساس عاجل، من خلال إعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية السابقة وتجنيد وتدريب الشباب الصومالي من جميع المناطق وطلب المساعدة في هذا المضمار من المجتمع الدولي.

ثانيا - الإصلاح والتعمير

١ - تأكيد الحاجة إلى التعجيل بتقديم وتشغيل برامج الإغاثة والتعمير والإصلاح في الصومال؛

٢ - الترحيب بعقد الاجتماع الثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال؛

٣ - الإعراب عن تقديرنا للبلدان المانحة لما تواصل تقديمه من مساعدات إنسانية للصومال وبالذات لإعلان التبرعات السخي المطروح في اجتماع التنسيق الثالث بتعبئة ١٤٢ مليون دولار لجهود الإغاثة والإصلاح في الصومال؛

٤ - مناشدة عملية الأمم المتحدة في الصومال ووكالات المعونة والبلدان المانحة المبادرة فورا إلى المساعدة في إصلاح المرافق الأساسية العامة، والخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الضرورية على سبيل الأولوية بنهاية حزيران/ يونيه ١٩٩٣؛

٥ - التدليل للمجتمع الدولي على الرغبة الكاملة من جانب الزعماء الصوماليين في العمل، بمساعدة عملية الأمم المتحدة في الصومال على توطيد بيئة آمنة لعمليات الإغاثة والتعمير والإصلاح وحماية عمال وإمدادات الإغاثة والإصلاح؛

٦ - إدانة أعمال العنف المرتكبة ضد العاملين في مجال الإغاثة وجميع أشكال السلب التي تتعرض لها العمليات الإنسانية؛

٧ - حث المنظمات العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على أن تفيد بفعالية من الموارد البشرية الصومالية في عملية الإصلاح والتعمير في الصومال.

ثالثا - إعادة الممتلكات وتسوية المنازعات

١ - التأكيد على ضرورة العمل من الآن فصاعدا على تسوية جميع المنازعات بالحوار والمفاوضات وغير ذلك من السبل السلمية والقانونية؛

٢ - التأكيد كذلك على أن جميع الممتلكات الخاصة أو العامة التي تمت بصورة غير قانونية مصادرتها أو سرقتها أو سلبها أو الاستيلاء عليها أو ابتزازها أو أخذها عن طريق الغش ينبغي إعادتها إلى أصحابها الشرعيين؛

٣ - ضرورة معالجة هذه المسألة ضمن الإطار المحدد في تقرير اللجنة المعنية بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

رابعا - الآليات الانتقالية

يعتقد الشعب الصومالي أن ثمة اتفاقا بين صفوف شعب الصومال على أن الصومال ينبغي أن يحافظ على مكانته اللائقة به في مجتمع الدول، وله أن يعرب عن آرائه السياسية ويتخذ القرارات المؤثرة عليها باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في البحث عن السلم.

ولتحقيق ذلك، تدعو الحاجة إلى إعادة بناء الهياكل السياسية والإدارية في الصومال بما يتيح لشعبه ككل فرصة المشاركة في تشكيل مستقبل البلد.

وفي هذا السياق، فإن إنشاء آليات انتقالية من شأنها إعداد البلد من أجل مستقبل مستقر وديمقراطي أمر هو من الحيوية بمكان. وخلال فترة الانتقال التي سوف تستمر لفترة سنتين اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاق، سيتم التركيز على تقديم الخدمات الأساسية، ونزع السلاح الكامل، واستعادة السلم والسكينة على الصعيد المحلي وتحقيق المصالحة بين صفوف الشعب الصومالي. كما سينصب الاهتمام على إصلاح وتعمير

الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات الديمقراطية. ومن شأن هذا كله أن يعد البلاد للدخول في مرحلة دستورية تكفل لمؤسسات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ولا مركزية السلطة وحماية حقوق الإنسان وحريات الأفراد وتأمين سلامة الجمهورية الصومالية أن توضع جميعا في نصابها.

وعليه، فقد اتفقنا على مخطط عريض لإطار من أجل نظام حكم انتقالي يسمح بتقديم الخدمات الأساسية وإيجاد أساس للتخطيط الطويل الأجل ولاضطلاع الصوماليين بمزيد من المسؤوليات الإدارية. وهذا النظام سوف يتألف في إطاره العام من أربعة عناصر إدارية أساسية تكلف بالعمل خلال فترة الانتقال.

وانطلاقا من حقيقة الحالة القائمة في الصومال اليوم ومن الحاجة إلى الاستقرار، فإننا نتفق أدناه على إنشاء هيئات السلطة الانتقالية الأساسية الأربع التالية:

١ - المجلس الوطني الانتقالي

المجلس الوطني الانتقالي:

(أ) هو المؤتمن على سيادة الصومال؛

(ب) يمثل السلطة السياسية الأولية التي تمارس الوظائف التشريعية خلال الفترة المعنية؛

(ج) يتعامل حسب الملائم مع المجتمع الدولي بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في الصومال؛

(د) يعين اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة صياغة الميثاق الانتقالي عند الاقتضاء؛

(هـ) يعين المسؤولين لأداء مهامه المختلفة؛

(و) يعين رؤساء المصالح الإدارية؛

(ز) يشرف على أداء المصالح المنشأة؛

(ح) ينشئ سلطة قضائية مستقلة.

يتألف المجلس الوطني الانتقالي من:

(أ) ثلاثة ممثلين عن كل من المناطق الـ ١٨ المعترف بها حاليا بحيث يشملون سيدة من كل منطقة؛

(ب) خمسة مقاعد إضافية لمقديشو؛

(ج) مرشح واحد عن كل من الفصائل السياسية المشاركة حاليا في الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية.

٢ - الدوائر الحكومية المركزية

يعين المجلس الوطني الانتقالي رؤساء الدوائر الحكومية المركزية الذين ستكون مهمتهم الأساسية إعادة وإنشاء وتشغيل مصالح الإدارة المدنية، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الاقتصادية والشؤون الإنسانية بما يمهد السبيل لإقامة وإدارة حكومة رسمية. ولسوف تتألف الدوائر الحكومية المركزية من مهنيين من ذوي القدرة على أن يعملوا بصورة تدريجية على إعادة إناطة المهام الإدارية للإدارة الحكومية الوطنية كما يشرف المجلس الوطني الانتقالي على أداء هذه الدوائر.

٣ - مجالس الأقاليم

سيتم إنشاء مجالس الأقاليم في جميع مناطق الصومال القائمة الـ ١٨. وفي الوقت الحالي سيجري الإبقاء على ١٨ منطقة خلال فترة الانتقال. ويعهد إلى مجلس الإقليم أساسا بمهمة تنفيذ البرامج الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي كما يساعد في إجراء تعداد يتم الإشراف عليه دوليا. وسوف تجري مجالس الأقاليم اتصالاتها مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الدوائر الحكومية المركزية والمجلس الوطني الانتقالي. كما ستكون مجالس الأقاليم مسؤولة عن إقرار القانون والنظام على المستوى الإقليمي، وفي هذا الصدد فإن مؤسسة إنفاذ القوانين سوف تتمثل في قوة شرطة إقليمية وهيئة قضائية إقليمية. ومجالس المقاطعات (انظر أدناه) في كل منطقة ترسل ممثليها الذين سيشكلون مجالس الأقاليم.

٤ - مجالس المقاطعات

تنشأ مجالس المقاطعات في المقاطعات الحالية بكل منطقة. ويتم تعيين أعضاء مجالس المقاطعات بالانتخاب أو من خلال اختيار قائم على أساس توافق الآراء طبقا للأعراف الصومالية. وتكون مجالس المقاطعات مسؤولة عن إدارة شؤون المقاطعة بما في ذلك السلامة العامة والصحة والتعليم والتعمير.

خامسا - الاستنتاجات

وافق المؤتمر على أن يتم، عن طريق المجلس الوطني الانتقالي، تعيين لجنة لصياغة الميثاق الانتقالي المشار إليها في الفرع رابعا - ١ (د) أعلاه. ولدى صياغة الميثاق الانتقالي، تسترشد اللجنة بالمبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبأخلاقيات العرف الصومالية.

ووافق المؤتمر على أن يقوم المجلس الوطني الانتقالي بتعيين "وفد للسلم" مؤلف من الحركات السياسية وغيرها من العناصر للسفر إلى جميع أنحاء البلاد للعمل على أن تدفع قدما عملية السلم والمصالحة فضلا عن شرح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا.

ونحن نتفق كذلك على أن يعين المجلس الوطني الانتقالي لجنة وطنية تتولى أمر المصالحة وتلتمس الحلول للمشاكل السياسية المزمنة مع الحركة القومية الصومالية.

ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي، وخاصة الدول المجاورة، إلى تسهيل الجهود النبيلة الرامية إلى المصالحة من خلال تقديم دعمها المعنوي والمادي.

وفي الختام، فنحن الموقعين أدناه إذ نتفق على ما سبق ذكره، إنما نعقد العزم على ألا يعود الصومال قط إلى معاناة مأساة الماضي القريب. وإذ نخرج معشر الصوماليين من ظلام الفاجعة والحرب فإنما نستشرف بداية مرحلة جديدة من السلام والتئام الجروح وإعادة البناء يتغلب فيها التعاون والثقة على

البغضاء والتشكك. وتلك رسالة يتعين علينا أن ننقلها إلى أبنائنا وأحفادنا بأن الأسرة الصومالية الماجدة كما عرفناها تستطيع من جديد أن تصبح أسرة واحدة.

ونحن، الموقعين أدناه نلتزم بهذا بأن نتخلى عن منطق القوة لصالح منطق الحوار. وسوف نتابع عملية المصالحة الوطنية بكل نشاط وإخلاص طبقا لهذا الإعلان وبالتعاون مع شعب الصومال ككل.

وإذ ندرك التاريخ المفجع والمؤلم للمشاكل التي ألمت ببلدنا مؤخرا، فإننا نتعهد بتحقيق مصالحة وطنية شاملة بالسبل السلمية، كما نتعهد بأن نتخذ في كل أنحاء الصومال التدابير الانتقالية التي من شأنها الإسهام في الوئام ومداواة الجروح بين صفوف جميع أبناء الصومال.

وندعو الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في الصومال طبقا للولاية التي أوكلها إلى كل منهما مجلس الأمن لتقديم جميع المساعدات اللازمة لشعب الصومال من أجل تنفيذ هذا الاتفاق.

التوقيعات

١ -	الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي	علي إسماعيل عبدي	الرئيس
٢ -	الاتحاد الوطني الصومالي	محمد راجيس محمد	الرئيس
٣ -	التحالف الديمقراطي الصومالي	محمد فارح عبد الله	الرئيس
٤ -	جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية	الجنرال محمد أبشر موسى	الرئيس
٥ -	الجبهة الصومالية المتحدة	عبد الرحمن دوالة علي	الرئيس
٦ -	الجبهة القومية الصومالية	الجنرال عمر حاجي محمد	الرئيس
٧ -	الحركة الديمقراطية الصومالية	عبدي موسى مافو	الرئيس
٨ -	الحركة الديمقراطية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)	محمد نور عاليو	الرئيس
٩ -	الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)	أحمد حاجي محمود	نائب الرئيس
١٠ -	الحركة الوطنية الصومالية	الجنرال آدن عبد الله نور	الرئيس
١١ -	حركة جنوب الصومال الوطنية (التحالف الوطني الصومالي)	عبدي ورساميه اسحق	الرئيس
١٢ -	الحزب الصومالي المتحد	محمد عبدي حاجي	الرئيس
١٣ -	المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)	اللواء محمد فارح عيديد	الرئيس
١٤ -	المؤتمر الصومالي المتحد	محمد قنياريه أفرح	الرئيس
١٥ -	منظمة موكي الصومالية الأفريقية	محمد ر. عربو	الرئيس

الوثيقة ٥٤

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية، السيد ميليس زيناوي، من الأمين العام يعرب فيها عن تقديره لدوره في مؤتمر المصالحة الوطنية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

عزيزي دولة الرئيس،

لعلكم تعلمون أنني قد عبَّرت علنا في البيان الذي أصدرته اليوم عن تقديري العميق للدور الخلاق الذي اضطلعتم به لكفالة أن تتكلل أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال بالنجاح، ولمثابرتكم التي أسهمت إسهاما كبيرا في توقيع هذا الاتفاق.

وقد أبلغني نائب ممثلي الخاص، السفير لانسانا كوياتيه، بالدور الحاسم الذي اضطلعتم به في كل جوانب المفاوضات. فقد تدخلتم شخصيا في مناسبات كثيرة ودعوتم الأطراف إلى اجتماعات مطولة معكم من أجل التغلب على العقبات وحسم الخلافات التي كانت تهدد بانهيار المفاوضات، فبدون تدخلكم البارع والآني ما كان المؤتمر ليختتم بالتوصل إلى اتفاق بعيد الأثر يتضمن إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي يقوم على قاعدة تمثيلية عريضة.

وأود أن أعبِّر مرة أخرى عن امتناني وتقديري لما قدمتموه من مساعدة من أجل إنجاح المؤتمر. وإني واثق من أن المشاركين الصوماليين قد قدروا أيما تقدير الدور الذي اضطلعتم به وما واصلتم أنتم وحكومتكم تقديمه من دعم قوي ومساهمة بنَّاءة من أجل نجاح عملية السلام في الصومال. وأعلم أن بإمكاني أن أواصل الاعتماد على اهتمامكم وتعاونكم في أداء المهمة الصعبة والحافزة التي تنتظركم فيما يتعلق بدعم الجهود التي يبذلها شعب الصومال من أجل تحقيق الاستقرار في بلده، وإقامة ترتيبات مؤقتة عملية وإعادة بناء دولته.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٥٥

قرار مجلس الأمن الذي يأذن فيه باتخاذ جميع التدابير الضرورية ضد المسؤولين عن الهجوم على القوات الباكستانية المشاركة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، و ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ يشعر بالجزع الشديد إزاء الهجمات المسلحة المبيتة التي شنتها في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ قوات تنتمي على ما يبدو إلى المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي ضد موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال،

وإذ يدين بشدة هذه الأفعال التي تقوض في الصميم الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلم والأوضاع الطبيعية إلى الصومال،

وإذ يعرب عن انزعاجه البالغ إزاء الخسائر في الأرواح التي نجمت عن هذه الهجمات الإجرامية،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بمساعدة الشعب الصومالي في استعادة أحوال حياته الطبيعية،

وإذ يشدد على أن تواجد المجتمع الدولي في الصومال إنما هو من أجل مساعدة الشعب الصومالي الذي عانى مآسي لا توصف من جراء سنوات الصراع المدني في هذا البلد،

وإذ يسلِّم بالأهمية الجوهرية لاستكمال البرنامج الشامل والفعال لنزع سلاح الأطراف الصومالية كافة، بما في ذلك الحركات والفصائل،

واقتناعا منه بأن استعادة القانون والنظام في جميع أنحاء الصومال أمر يساعد عمليات الإغاثة الإنسانية، والمصالحة والتسوية السياسية، فضلا عن إصلاح المؤسسات السياسية للصومال واقتصاده،

وإذ يدين بقوة استخدام البث الإذاعي، لا سيما من جانب المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، في التحريض على شن الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣ بشأن سلامة قوات وموظفي الأمم المتحدة الموزعين في ظروف النزاع[١]، والتزاما منه بالنظر على وجه السرعة في اتخاذ التدابير المناسبة في هذه الظروف الخاصة بما يضمن تحميل الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الهجمات وأعمال العنف الأخرى ضد قوات وموظفي الأمم المتحدة تبعة هذه الأعمال،

وإذ يحيط علما بالمعلومات التي قدمها الأمين العام إلى المجلس في ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣،

وإذ يقرر أن الحالة في الصومال تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يدين بشدة** الهجمات المسلحة التي ارتكبت دون استفزاز ضد موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، والتي تبدو جزءا من سلسلة عمليات مبيَّتة ومتعمدة لانتهاك وقف إطلاق النار من أجل الحيلولة، بالترهيب، دون تنفيذ ولاية العملية الثانية حسبما ترد في القرار ٨١٤ (١٩٩٣)؛

٢ - **يقدم تعازيه** لحكومة وشعب باكستان وأُسر أفراد العملية الثانية الذين فقدوا أرواحهم؛

٣ - **يعيد تأكيد** الأهمية الحاسمة للتنفيذ المبكر لنزع سلاح جميع الأطراف الصومالية، بما فيها الحركات والفصائل، وفقا للفقرات ٥٦ إلى ٦٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣[٢]، والأهمية الحاسمة لتحييد شبكات البث الإذاعي التي تسهم في إثارة العنف والهجمات الموجهة ضد العملية الثانية؛

٤ - **يطالب مرة أخرى** جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، بالامتثال التام للتعهدات التي التزمت بها في إطار الاتفاقات المبرمة بينها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية المعقود في أديس أبابا[٣]، وبصفة خاصة اتفاقها المتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار وطرائق نزع السلاح[٤]؛

٥ - **يؤكد مرة أخرى** أن الأمين العام مخول، بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ضد جميع المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، بمن فيهم الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، وبأن يكفل للعملية الثانية السلطة الفعلية في جميع أنحاء هذا البلد، بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل مقاضاتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام إجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع إيلاء تركيز خاص لدور قادة الفصائل المتورطين؛

٧ - **يشجع** على الوزع السريع والمعجل لجميع وحدات قوات العملية الثانية بما يفي بعدد أفراده المطلوب وهو ٢٨ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب، بالإضافة إلى توفير احتياجاتها من المعدات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣؛

٨ - **يحث** الدول الأعضاء على أن تسهم، على نحو عاجل، بدعم عسكري ودعم في مجال الانتقال، بما في ذلك توفير ناقلات الأفراد المدرعة، والدبابات، وطائرات الهليكوبتر الهجومية، من أجل تزويد العملية الثانية بقدرة مناسبة على مواجهة وردع الهجمات العسكرية التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الولاية المنوطة بها؛

٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في غضون ٧ أيام من تاريخ اعتماده إن أمكن؛

١٠ - **يقرر** أن يواصل النظر بنشاط في هذه المسألة.

---

(١) S/25493.

(٢) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٣**، الوثيقة S/25354.

(٣) المرجع نفسه، الوثيقة S/25168، المرفقات الثاني والثالث والرابع.

(٤) المرجع نفسه، الوثيقة S/25168، المرفق الثالث.

الوثيقة ٥٦

بيان أدلى به الأمين العام في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ في فيينا بشأن الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لإعادة بناء السلام في مقديشو

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5009، ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

في الساعة ٠٤/٠٠ بتوقيت الصومال، بدأت عملية الأمم المتحدة في الصومال القيام بعمل حاسم لإعادة السلام إلى مقديشو كي يتسنى لعملية المصالحة السياسية والإصلاح ونزع السلاح مواصلة التحرك قدما في جميع أرجاء الصومال.

ففي سلسلة من الأعمال العسكرية المُحكمة التي تمت جوا وبرا، أنهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سيطرة التحالف الوطني الصومالي على إذاعة مقديشو وأبطل مفعول أو دُمرت مدفعية الميليشيا وأسلحتها ومعداتها الموجودة في ثلاثة مواقع تخزين كان مصرحا بها من قبل، وكذلك مرفق عسكري سري آخر مرتبط بها.

وقد اتخذت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عددا من الخطوات لإبلاغ الجماهير في الصومال بالأحداث الجارية وما سيكون لهذه الأحداث من دور في جعل مقديشو والصومال يسيران على طريق المصالحة السلمية والإصلاح.

وينبغي النظر إلى ما اضطلعت به عملية الأمم المتحدة في الصومال في إطار التزام المجتمع الدولي ببرنامج نزع السلاح الوطني الذي أيدته كل الأطراف في الصومال، كما يتبين في قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ والذي اعتُمد بالإجماع. والأمم المتحدة مصممة على مواصلة العمل مع القادة الصوماليين المسؤولين ومع الفصائل من أجل إزالة الأسلحة الثقيلة التي تُستخدم منذ وقت طويل لإرهاب الشعب الصومالي. والهدف من الإجراء الذي اتخذ اليوم هو تيسير إعادة القانون والنظام عن طريق تحييد البث الإذاعي الذي ساهم في إثارة العنف في مقديشو. الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة إذاعة مقديشو، التي تقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي حتى الآن، إلى الشعب الصومالي.

ولقد أُذن بهذه الإجراءات عملا بقرار مجلس الأمن ٨٣٧، وبصفة خاصة الفقرة ٣ منه. وتأذن الفقرة ٥ من القرار أيضا بالقبض على المسؤولين عن اعتداءات ٥ حزيران/ يونيه واعتقالهم.

والقصد من الأعمال التي قامت بها اليوم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هو تهدئة الحالة المتفجرة، وإتاحة الفرصة لاتخاذ خطوات كفيلة بالبدء في عملية جادة لنزع السلاح. والآن وبعد أن بدأت هذه الأعمال، يمكن لعملية المصالحة السياسية وإصلاح الصومال أن يسيرا سيرا حثيثا إلى الأمام.

الوثيقة ٥٧

بيان لرئيس مجلس الأمن يؤيد فيه إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SC/5647-SOM/24، ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

تلقّى مجلس الأمن تقريرا مؤقتا من الأمين العام عن الحالة في الصومال، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الأيام الثلاثة الماضية.

وإن أعضاء مجلس الأمن يؤيدون بقوة هذه الإجراءات التي تم الاضطلاع بها وفقا للقرارين ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣)، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدها المجلس.

وتشكل هذه الإجراءات جزءا من برنامج متواصل لتجريد المجتمع الصومالي من السلاح وتحييد كافة الأسلحة الثقيلة. ومن الأهداف الرئيسية الأخرى للإجراءات العسكرية المنسقة تحييد إذاعة مقديشو التي استُخدمت للتحريض ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

والهدف الرئيسي للولاية التي أناطها مجلس الأمن بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هو وضع حد لمحنة الشعب الصومالي. ولذا، فإن استعادة القانون والنظام ضرورية إن كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتضطلع على نحو فعال بمهامها المتعلقة بإيصال المساعدة

الإنسانية وتعزيز المصالحة الوطنية والإعمار الاجتماعي والاقتصادي في الصومال.

وإن أعضاء مجلس الأمن ليأسفون أسفا شديدا للإصابات التي لحقت بالمدنيين الصوماليين. وإن التحقيق جار في حادثة ١٣ حزيران/ يونيه. وتدل التقارير الأولية على أن جماهير من المدنيين، بمن فيها النساء والأطفال، قد استخدمها اللواء عيديد ومؤيدوه كدروع بشرية يحتمون بها أثناء قيامهم بالهجمات على نقاط الحراسة الثابتة أو النقاط القوية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن عبارات نارية قد أُطلقت من الجمهور على جنود الأمم المتحدة على الأرض.

وإن أعضاء مجلس الأمن لعاقدو العزم على أن يُستعاد القانون والنظام في الصومال وأن تطبق قرارات المجلس تطبيقا كاملا وفعالا لصالح الشعب الصومالي بأجمعه.

ويود أعضاء المجلس، مرة ثانية، أن يثنوا على الممثل الخاص للأمين العام، الأميرال جوناثان هاو، وقائد القوة، الفريق تشفيك بير، وكافة أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على ما تحلوا به من شجاعة والتزام في أداء مهمتهم.

الوثيقة ٥٨

بيان لرئيس مجلس الأمن يدعم فيه إجراءات إعادة إرساء القانون والنظام في الصومال

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SC/5650-SOM/28، ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

دأب مجلس الأمن على تلقّي معلومات متواصلة ودقيقة من الأمين العام عن الحالة في الصومال. وتلقّى أعضاء المجلس صباح اليوم تقريرا مؤقتا آخر من الأمين العام عن آخر ما جدّ من تطورات.

ويتابع أعضاء المجلس بعناية واهتمام كبيرين الإجراءات التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المجلس والتي تهدف إلى استعادة القانون والنظام في الصومال. وهم يودون تكرار الإعراب عن تأييدهم للجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص وقوات العملية في الظروف الصعبة جدا السائدة في الصومال.

ويدين الأعضاء بشدة ممارسة بعض الفصائل والحركات الصومالية المتمثلة في استخدام النساء والأطفال دروعا بشرية تحتمي بها لدى ارتكابها لهجمات ضد العملية، ويأسفون لإزهاق أرواح السكان المدنيين نتيجة لذلك رغم ما اتُخذ في حينه من إجراءات لمنع حدوث ذلك.

ويود أعضاء المجلس الإعراب عن تعازيهم لحكومتي وشعبي باكستان والمغرب اللذين مُنيت قواتهما في العملية بإصابات في الأيام الماضية، وكذلك للأُسر المنكوبة للجنود الذين لقوا حتفهم. ويودون أيضا أن يعربوا عن أسفهم وعن مشاركتهم الوجدانية للذين أصيبوا بجراح.

ويريد أعضاء المجلس أن يؤكدوا تصميم المجتمع الدولي على إقامة بيئة آمنة في الصومال تسمح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب الصومالي، وكذلك على تعزيز المصالحة الوطنية والإعمار الاجتماعي والاقتصادي في هذا البلد.

الوثيقة ٥٩

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى رؤساء كل من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا من الأمين العام يوضح فيها رد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على هجوم ٥ حزيران/ يونيه في مقديشو

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى السيد حسن غوليد أبتدون، رئيس جمهورية جيبوتي، من الأمين العام سيدي،

خلال الأيام العشرة الماضية، نفذت قوات الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) عملية عسكرية معقدة، عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ٦ حزيران/ يونيه.

وكان الهدف من هذه العملية هو وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار الصارخة التي حدثت في مقديشو في ٥ حزيران/ يونيه، واستعادة القانون والنظام، والبدء في عملية نزع السلاح

الذي التزمت به جميع الأطراف الصومالية في إطار الاتفاقات المبرمة في أديس أبابا. إذ إن من الضروري تهيئة بيئة آمنة لتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الاضطلاع بمهامها الأخرى، ولا سيما إيصال المساعدة الإنسانية، وتعزيز المصالحة الوطنية والإعمار الاجتماعي والاقتصادي.

وقد نجحت العملية العسكرية التي نفذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى حد بعيد في تحييد الأسلحة وهياكل القيادة والإشراف التي كانت تستخدم لإثارة العنف في القطاع الجنوبي من مقديشو. وأعتقد أنه سيكون من الممكن الآن إعادة السلام وإقامة الأحوال الطبيعية في المدينة والبدء في تنفيذ العملية السياسية. وأود أن أؤكد لكم أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ستواصل بنشاط تنفيذ الولاية التي كلفها بها المجتمع الدولي، بغية المساهمة في تدعيم السلام والاستقرار في الصومال، وبالتالي في منطقة القرن الأفريقي.

وأود أن أعرب لكم عن تقديري العميق للتأييد والتعاون اللذين قدمتموهما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار جهودها الرامية إلى معالجة الوضع الصعب في الصومال. وسأبقيكم على علم بكل ما يجد بهذا الشأن.

وإني أتطلع إلى الالتقاء بكم بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المقبل في القاهرة.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى السيد إيسايس أفويركي، رئيس دولة إريتريا، من الأمين العام

عزيزي فخامة الرئيس،

أود إعلامكم بأنني قد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ والإعراب لكم عن عميق شكري لإطلاعي على شواغلكم وآرائكم بشأن ما جد مؤخرا من تطورات في الصومال. وخلال الأيام القليلة الماضية نفذت قوات الأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) عملية عسكرية معقدة في هذا البلد، عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ٦ حزيران/ يونيه.

وكان الهدف من هذه العملية هو وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار الصارخة التي حدثت في مقديشو في ٥ حزيران/ يونيه، واستعادة القانون والنظام في المدينة والبدء في عملية نزع السلاح التي التزمت بها جميع الفصائل الصومالية في إطار اتفاقات أديس أبابا. وإنني على يقين من أنكم ستوافقون على أن من الضروري تهيئة بيئة مستقرة وآمنة لتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الاضطلاع على نحو فعال بمهامها الأخرى، ولا سيما إيصال المساعدة الغوثية الإنسانية، وتعزيز المصالحة الوطنية، وكذلك الإصلاح الاجتماعي والإعمار الاقتصادي.

وقد نجحت العملية العسكرية إلى حد بعيد في تحييد الأسلحة ومرافق القيادة والإشراف التي كانت تستخدم في التحريض على العنف ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال داخل المنطقة الجنوبية من مقديشو. لذلك فإنني آمل أنه سيكون من الممكن الآن استعادة السلام والحياة الطبيعية في المدينة وتحريك العملية السياسية. وإنني أؤكد لكم أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد عقدت العزم على أن تنفذ بنشاط الولاية التي كلفها بها المجتمع الدولي، بغية المساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في الصومال وبالتالي في القرن الأفريقي.

وأود أيضا أن أعرب لكم عن تقديري العميق للتأييد والتعاون العظيمين اللذين قدمتموهما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي واجهتها منذ بدئها. وسأبقيكم على علم بكل ما يجد من تطورات بشأن الحالة في الصومال، وأتطلع إلى تبادل الآراء معكم بهذا الشأن وبشأن القضايا الأخرى ذات الأهمية المشتركة في المستقبل القريب.

وتفضلوا، فخامة الرئيس، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى السيد ميليس زيناوي، رئيس حكومة إثيوبيا الانتقالية، من الأمين العام

عزيزي دولة الرئيس،

خلال الأيام القليلة الماضية، نفذت قوات الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) عملية عسكرية معقدة، عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ٦ حزيران/ يونيه.

وكان الهدف من هذه العملية هو وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار الصارخة التي وقعت في مقديشو في ٥ حزيران/ يونيه، واستعادة القانون والنظام في المدينة ، والبدء في عملية نزع السلاح الذي التزمت به جميع الفصائل الصومالية في إطار اتفاقات أديس أبابا. وإنني على يقين من أنكم ستوافقون على أن من الضروري تهيئة بيئة مستقرة وآمنة لتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الاضطلاع على نحو فعال بمهامها الأخرى، ولا سيما إيصال المساعدة الغوثية الإنسانية، وتعزيز المصالحة الوطنية، وكذلك الإصلاح الاجتماعي والإعمار الاقتصادي.

وقد نجحت العملية العسكرية إلى حد بعيد في تحييد الأسلحة ومرافق القيادة والإشراف والتي كانت تستخدم في التحريض على العنف ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال داخل المنطقة الجنوبية من مقديشو. لذلك فإنني آمل أنه سيكون من الممكن الآن استعادة السلام والحياة الطبيعية في المدينة وتحريك العملية السياسية. وإنني أؤكد لكم أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد عقدت العزم على أن تنفذ

بنشاط الولاية التي كلفها بها المجتمع الدولي، بغية المساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في الصومال، وبالتالي في القرن الأفريقي.

وأود أن أعرب لكم عن تقديري العميق للتأييد والتعاون العظيمين اللذين قدمتموهما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي واجهتها منذ بدئها. وسأبقيكم على علم بكل ما يجد من تطورات بشأن الحالة في الصومال، وأتطلع إلى تبادل الآراء معكم بهذا الشأن وبشأن القضايا الأخرى ذات الأهمية المشتركة بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المقبل في القاهرة.

وتفضلوا، دولة الرئيس، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى فخامة دانييل توروبيتش أراب موي .C. G. H., M. P، رئيس جمهورية كينيا والقائد العام للقوات المسلحة، من الأمين العام

عزيزي فخامة الرئيس،

خلال الأيام القليلة الماضية، نفذت قوات الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) عملية عسكرية معقدة، عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ٦ حزيران/ يونيه.

وكان الهدف من هذه العملية هو وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار الصارخة التي وقعت في مقديشيو في ٥ حزيران/ يونيه، واستعادة القانون والنظام في المدينة، والبدء في عملية نزع السلاح الذي التزمت به جميع الفصائل الصومالية في إطار اتفاقات أديس أبابا. وإنني على يقين من أنكم ستوافقون على أن من الضروري تهيئة بيئة مستقرة وآمنة لتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الاضطلاع على نحو فعال بمهامها الأخرى، ولا سيما إيصال المساعدة الغوثية الإنسانية، وتعزيز المصالحة الوطنية، وكذلك الإصلاح الاجتماعي والإعمار الاقتصادي.

وقد نجحت العملية العسكرية إلى حد بعيد في تحييد الأسلحة ومرافق القيادة والإشراف والتي كانت تستخدم في التحريض على العنف ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال داخل المنطقة الجنوبية من مقديشو. لذلك فإنني آمل أنه سيكون من الممكن الآن استعادة السلام والحياة الطبيعية في المدينة وتحريك العملية السياسية. وإنني أؤكد لكم أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد عقدت العزم على أن تنفذ بنشاط الولاية التي كلفها بها المجتمع الدولي، بغية المساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في الصومال، وبالتالي في القرن الأفريقي.

وأود أيضا أن أعرب لكم عن تقديري العميق للتأييد والتعاون العظيمين اللذين قدمتموهما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي واجهتها منذ بدئها. وسأبقيكم على علم بكل ما يجد من تطورات بشأن الحالة في الصومال، وأتطلع إلى تبادل الآراء معكم بهذا الشأن وبشأن القضايا الأخرى ذات الأهمية المشتركة بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المقبل في القاهرة.

وتفضلوا، فخامة الرئيس، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٦٠

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣)

S/26022، ١ تموز/ يوليه ١٩٩٣

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣. وفي هذا القرار، إذ يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإنه:

"١ - **يدين بشدة** الهجمات المسلحة التي ارتكبت دون استفزاز ضد موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، والتي تبدو جزءا من سلسلة عمليات مُبيَّتة ومتعمدة لانتهاك وقف إطلاق النار من أجل الحيلولة، بالترهيب، دون تنفيذ ولاية العملية الثانية حسبما ترد في القرار ٨١٤ (١٩٩٣)؛

"٢ - **يقدم** تعازيه لحكومة وشعب باكستان، وأسر أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين فقدوا أرواحهم؛

"٣ - **يعيد تأكيد** الأهمية الحاسمة للتنفيذ المبكر لنزع سلاح جميع الأطراف الصومالية، بما فيها الحركات والفصائل، وفقا للفقرات ٥٦ إلى ٦٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ (S/25354)، والأهمية الحاسمة لتحييد شبكات البث الإذاعي التي تسهم في إثارة

العنف والهجمات الموجهة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛

"٤ - **يطالب مرة أخرى** جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، بالامتثال التام للتعهدات التي التزمت بها في إطار الاتفاقات المبرمة بينها في الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية الصومالية المعقود في أديس أبابا، وبصفة خاصة اتفاقها المتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار وطرائق نزع السلاح (S/25168، المرفق الثالث)؛

"٥ - **يؤكد مرة أخرى** أن الأمين العام مخول، بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ضد جميع المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، بمن فيهم الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، وبأن يكفل لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال السلطة الفعلية في جميع أنحاء هذا البلد، بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل مقاضاتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم؛

"٦ - **يطلب** إلى الأمين العام إجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع إيلاء تركيز خاص لدور قادة الفصائل المتورطين؛

"٧ - **يشجع** على الوزع السريع والمعجل لجميع وحدات قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بما يفي بعدد أفرادها المطلوب وهو ٢٨٠٠٠ فرد من جميع الرتب، بالإضافة إلى توفير احتياجاتها من المعدات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ (S/25354)؛

"٨ - **يحث** الدول الأعضاء، على أن تسهم، على نحو عاجل، بدعم عسكري ودعم في مجال الانتقال، بما في ذلك توفير ناقلات الأفراد المدرعة، والدبابات، وطائرات الهليكوبتر الهجومية، من أجل تزويد العملية الثانية بقدرة مناسبة على مواجهة وردع الهجمات العسكرية التي تتعرض لها أثناء تنفيذ الولاية المنوطة بها؛

"٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في غضون ٧ أيام من تاريخ اعتماده إن أمكن."

٢ - وعدد الأمين العام في الفقرة ٥٧ من تقريره المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ (S/25354)، المشار إليه في الجزء باء، الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) والفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣)، المهام العسكرية المدرجة في ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣ - وينقسم هذا التقرير إلى خمسة أجزاء، وتستند أجزاؤه الثلاثة الأولى إلى التقارير المؤقتة المقدمة إلى أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٦ و ١٤ و ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٣. ويقدم الجزء الأول سردا موجزا للأحداث التي أدت إلى وقوع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في كمين في مقديشو في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وإلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣). ويتناول الجزء الثاني المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) لتجريد جنوب مقديشو من السلاح وتحييد محطات الإذاعة فيها التي تحرض على أعمال العنف ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويتناول الجزء الثالث العمليات البرية والجوية المنسقة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي شرع فيها في ١٧ حزيران/ يونيه، لتفتيش ونزع سلاح مقر اللواء عيديد في جنوب مقديشو (رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي). أما الجزء الرابع فيعالج أثر الأحداث الأخيرة على الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويتضمن الجزء الخامس ملاحظاتي بشأن الأحداث الواردة في الأجزاء الأربعة التي تسبقه.

أولا - الهجمات التي شنت على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

٤ - أود الإشارة إلى أنني بقيت على اتصال مستمر مع ممثلي الخاص في الصومال خلال الفترة التي وقعت فيها الأحداث المعروضة في هذا التقرير.

٥ - إن الذي سبب الأحداث التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ هو قيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بجرد كان مقررا لخمسة مواقع تستعملها الميليشيات في تخزين الأسلحة، علما بأن أحد هذه المواقع موقع مشترك بين مرفق تقوية البث الإذاعي في شمال المدينة ومرفق آخر لاستديو البث الإذاعي في المدينة نفسها. وكان قد أُرسل إخطار مسبق مكتوب بشأن التفتيش إلى موظفي اللواء عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي. على أنه بينما كان التفتيش جاريا، بدأت على ما يبدو مظاهرة منظمة، وحواجز على الطريق، وكمائن وهجمات مسلحة في كل أنحاء جنوب مقديشو، وكلها موجهة ضد جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بمن فيهم الجنود الباكستانيون الذين يحرسون نقطة إمداد للمدنيين الصوماليين. والظاهر أن هذه الأحداث كانت احتجاجا على إجراء مزعوم لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أعلن اللواء عيديد أنه "للاستيلاء" على راديو مقديشو (عيديد). ولم يحدث أي استيلاء من هذا القبيل ولا كانت هناك نية للقيام بذلك. ويبدو أن الهجمات التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ كانت سلسلة من انتهاكات رئيسية لوقف إطلاق النار محسوبة ومتعمدة ومقصود بها تحدي وترويع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الرغم من أن

اللواء عيديد والمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي أنكروا ذلك. ويرد في الفقرات التالية وصف لتسلسل الأحداث.

٦ - في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، أرسلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال رسائل إلى فصيلة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في مقديشو لإبلاغها بعزم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على القيام في اليوم التالي بإجراء عمليات تفتيش الأسلحة في المواقع المأذون بتخزينها فيها وذلك في أربعة مواقع في جنوب مقديشو وفي موقع واحد في أفغويه. وكان آخر تفتيشين أجرتهما قوة العمل الموحدة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٩٣.

٧ - وفي صباح يوم ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ بدأت عمليات التفتيش. وتمت عمليات التفتيش في موقع أفغويه وفي اثنين من المواقع الأربعة في مقديشو دون أحداث. وتم التفتيش في الموقع ٥ - "إذاعة مقديشو (عيديد)" - بسهولة إلى أن أوشكت على الانتهاء. وفي ذلك الوقت، وصل عدة مشاغبين إلى المكان وبدأوا يحرضون الجمهور الذي كان قد تجمع. وفي الموقع ٤، وهو موقع تخزين رئيسي يقع في مرفق إعادة البث الإذاعي التابع لعيديد، واجه فريق التفتيش بعض المقاومة الشفوية غير أنه سمح له بالدخول وإجراء التفتيش . وفي ذلك الموقع، تعرض الفريق لنيران القناصة خلال النهار بأكمله. وتم العثور على عدد كبير من الأسلحة في الموقع ٣، بما في ذلك ٦٢ قذيفة TOW وقذيفتان من نوع Milan، وقذيفة من طراز SA-7 وقد أزيلت هذه الأسلحة بعد ذلك. ولم يتم العثور على ثلاث عشرة عربة تكنيكالز وعدد من الرشاشات كانت في المخزن سابقا.

٨ - وحوالي الساعة ١٠/٠٠ في مناطق أخرى من جنوب مقديشو، بدأت المظاهرات وأطلقت النيران على مقر قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ورد الجنود الباكستانيون والأتراك على النار. وفيما بعد، مرت وحدات باكستانية عائدة من أحداث وقعت في أماكن أخرى في مقديشو في طريق ٢١ أكتوبر حيث واجهت كمينا كبيرا من ثلاث جهات تم تحضيره بعناية وأدى إلى وقوع ضحايا كثيرين. وتم وزع قوة الرد السريع بعد الظهر لنجدة القوات الباكستانية التي كانت محصورة في مرفق معروف باسم "مصنع السجائر" في طريق ٢١ أكتوبر. وفي نقطة الإمداد رقم ٢٠ هاجمت مجموعة من المسلحين منسقة تنسيقا دقيقا وحدة باكستانية تساعد في عملية توزيع الأغذية، واستخدمت المجموعة جمهورا من النساء والأطفال درعا لها لاكتساح جنود الأمم المتحدة الذين رفضوا إطلاق النار على الجمهور. فقتل عدة جنود، وجرح آخرون، وأسر الباقون.

٩ - وأثناء هذه الهجمات، استخدمت قوات الميليشيا الأسلحة الأوتوماتيكية، وقذائف آر. بي. جي والقنابل اليدوية. واستمرت الاضطرابات الخطيرة خلال النهار بأكمله، بما في ذلك القيام بهجمات على المقر المدني لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (حيث ألقيت قنبلتان يدويتان في المجمع ولكنهما لم تنفجرا)، وعزل القوات الباكستانية عند نقاط التفتيش والاعتداء عليها، وعمليات للقنص العشوائي، والحواجز المسلحة على الطرق. ونتيجة لمختلف الهجمات، لا سيما نتيجة للكمين الكبير الذي دبر في طريق ٢١ أكتوبر والهجوم على نقطة الإمداد رقم ٢٠، قتل ٢٥ جنديا باكستانيا، واعتبر عشرة في عداد المفقودين، وجرح ٥٧ (٥٤ باكستانيا و ٣ من الولايات المتحدة). ويعتقد أن الإصابات من الجانب الصومالي كانت كبيرة، ولكن عددهم غير معروف بعد.

١٠ - وكانت هناك صعوبة في الاتصال بالمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بسبب شدة الاضطرابات حول مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وأجري الاتصال الأول عن طريق موظف وطني في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الساعة ١٣/٠٠. وتلا ذلك اجتماع بعد الظهر بين مسؤول في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وكبار المسؤولين في المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي في مقر الأخير، وحاول المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي أثناء الاجتماع التملص من مسؤولية الأحداث، مؤكدين أن أعمال الشغب هي ثوران تلقائي من جانب جمهور غاضب. وعلى ضوء الطبيعة المنظمة للهجمات، والإذاعات الموجهة من محطة إذاعة عيديد تتهم خطأ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإطلاق النار على النساء والأطفال بدون استفزاز، من الصعب قبول تنصل المؤتمر/التحالف من مسؤولية الأحداث. وفي اجتماع عقد في وقت مبكر من المساء، وحتى في الوقت الذي كان مبعوثو المؤتمر/التحالف يؤكدون فيه لموظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حسن نواياهم ورغبتهم في إقرار السلم، كانت إذاعة عيديد ومكبرات الصوت المركبة على عربات مستمرة في تحريض الجمهور على الهجوم على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

١١ - وقد تبين من أحداث ٥ حزيران/ يونيه، أن أسلحة كثيرة ما زالت في يد أفراد الجمهور في مقديشو. كما كان جليا أيضا أنه يتعين وضع هذه الحقيقة في الاعتبار في متابعة نتائج الأحداث التي ستقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إذا أريد الحفاظ على الأمن. وعلى الرغم من أن التحقيقات لم تكتمل، فإن الهجمات كانت انتهاكا خطيرا لاتفاق وقف إطلاق النار واعتداء صارخا على قوات الأمم المتحدة.

١٢ - وفي وقت مبكر من ٦ حزيران/ يونيه، قصرت الإذاعة الخاصة لعيديد من راديو مقديشو في تهدئة الحالة خلافا لما ذكره مبعوثوه من أن هذه هي نيته. وبدلا من ذلك، زاد من طنطنته ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وحث على تهدئة الأوضاع إذا أذعنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمطالبه، وعلى العنف إذا رفضت ذلك. وفي هذه المرحلة يبدو أن اللواء يسعى إلى مواجهة مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أجل السيطرة على المصالحة السياسية وعلى جهود تنشيط النظام القضائي الصومالي.

١٣ - أرسلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال رسالة خطية إلى اللواء عيديد تبلغه فيها بسخط الأمم المتحدة وسخط المجتمع الدولي، وتحثه على التخلي عن المسار المشؤوم الذي اختاره لنفسه ولأتباعه. ولقد وضح له أن هذه هي آخر فرصة أمامه للانضمام إلى عملية السلم.

١٤ - ولتحسين حماية الموظفين المدنيين بالعملية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية بعد اعتداءات ٥ حزيران/ يونيه، قرر الممثل الخاص أن يجمع موظفي العملية في مواقع آمنة تحظى بدعم سوقي. ومن هذه المواقع، يمكن للعملية أن تواصل الاضطلاع بكافة أعمالها الأساسية. وقيادة القوة تقوم، في نفس الوقت، بتعزيز وضعها وبالاستعداد لحالات الطوارئ المحتملة.

١٥ - ولقد سجلت تقديري للطريقة الشجاعة المنظمة التي تصرفت بها القوات الباكستانية وسائر قوات العملية في ظل ظروف بالغة الصعوبة وإعجابي بها، وذلك عندما كانت تحاول أداء واجباتها في إطار ولاية العملية.

١٦ - وقد أبقيت المجلس على علم تام بالتطورات الأخرى المتصلة بالحالة في مقديشو. وفي ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، قام مجلس الأمن، بعد استعراض تقرير الأمين العام عن الأحداث التي جرت في مقديشو في ٥ حزيران/ يونيه، باتخاذ القرار ٨٣٧ (١٩٩٣).

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال:

المرحلة الأولى (١٢ إلى ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٣)

١٧ - اضطلعت العملية بالخطوات التحضيرية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) فور اتخاذه. وقد تمثل هدف الإجراءات اللاحقة، التي قامت بها العملية، في استعادة الأمن والقانون والنظام في مقديشو من خلال تنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح في العاصمة، وتحييد شبكات البث الإذاعي وسائر آليات الدعاية المستخدمة للحض على العنف، مع الحيلولة دون حدوث أي انتهاكات أخرى لوقف إطلاق النار. وهذا من شأنه أن يتيح استئناف تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، وتيسير الإصلاح والتعمير الاقتصاديين، وتشجيع المصالحة السياسية بالنسبة لكافة الصوماليين. وفي نفس الوقت، قامت العملية بإجراء تحقيق دقيق في الأحداث التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه، بهدف اتخاذ التدابير الواردة في الفقرة ٥ من القرار ٨٣٧ (١٩٩٣). وقد ظلت العملية في غضون ذلك مفتوحة أمام الحوار، للتأكد مما إذا كان هناك أسلوب لتنفيذ القرار على نحو تعاوني. ومن دواعي الأسف أن اللواء عيديد والمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي قد أثبتوا، من خلال تصرفاتهم، أنهم لا يرغبون في حل تعاوني.

١٨ - وفي ٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، أرسل الممثل الخاص للأمين العام رسالة إلى اللواء عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، يذكره فيها، في جملة أمور، بالحظر المفروض على حمل الأسلحة علنا، وبضرورة التعاون الكامل في برنامج نزع السلاح في مقديشو. ومع هذا، فإن الجهود التي بذلت لتسليم هذه الرسالة إلى اللواء عيديد نفسه لم تنجح إلا بعد أيام عديدة. وفي رسالة بذات التاريخ موجهة إلى رؤساء الفصائل السياسية الإحدى عشرة غير المنتمية إلى التحالف الوطني الصومالي، حذر الممثل الخاص للأمين العام من أنه لا يجوز لأي جماعة أو فرد انتهاز فرصة التوتر الحالي السائد في مقديشو، وطالب بتعاون كافة الفصائل والحركات في مجال تعمير الصومال على الصعيدين السياسي والمادي.

١٩ - في الساعة ٤/٠٠ من يوم ١٢ حزيران/ يونيه، بدأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج لتجريد جنوب مقديشو من السلاح، عملا بقراري مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣). وكانت هذه خطوة هامة في ضوء اكتظاظ المدينة بترسانة هائلة من الأسلحة غير القانونية المخبأة، حيث استخدم بعضها أثناء الاعتداءات المتعمدة التي ارتكبت في ٥ حزيران/ يونيه. وفي سلسلة من الإجراءات العسكرية الجوية والأرضية، تتسم بدقة التوجيه وحسن التخطيط، قامت العملية بإضعاف أو تدمير المدافع والأسلحة والمعدات الموجودة في ثلاثة مواقع لتخزين الأسلحة، كان قد سبق ترخيصها، ومرفق عسكري سري ذي صلة سبق استخدامه في الكمين الذي نصب في ٥ حزيران/ يونيه. ولقد أنجزت هذه الضربات، وخدمات أخرى لاحقة، في إطار استخدام تكتيكات من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من الخسائر في الأرواح وكذلك من الأضرار الإضافية التي قد تصيب المناطق المجاورة. أما الذخائر التي لم تدمر بالفعل، فقد تم تفجيرها حيثما أمكن على يد أفراد مدربين في مجال المعدات المتفجرة. ولقد احتل موقع تعزيز إرسال "راديو مقديشو" ونقلت ذخيرته. وفي اليوم الأول من هذه الإجراءات، شاركت عناصر من الوحدات العسكرية التابعة لفرنسا والولايات المتحدة والمغرب وإيطاليا.

٢٠ - وثمة هدف رئيسي آخر للعمل العسكري المنسق، وهو هدف طالب به مجلس الأمن في الفقرة ٣ من القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، ويتمثل في تحييد "راديو مقديشو"، أي الإذاعة الرسمية الصومالية السابقة، الذي كان قد تم الاستيلاء عليه من جانب المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وكان يجري استخدامه لتشجيع أعمال العنف ضد عملية الأمم المتحدة. وكان هناك هدفان رئيسيان يرتبطان بالشبكة الإذاعية، وهما استديو البث الإذاعي في وسط مدينة مقديشو إلى جانب مرفق لتعزيز الإرسال الإذاعي في أحد المواقع الرئيسية المرخصة لتخزين الأسلحة. ولقد جرى تعطيل مرفق البث الإذاعي من خلال هجوم جوي دقيق التوجيه في الصباح الباكر، حيث كان يشغله أدنى عدد من العاملين. ولقد تجنب هذا التوقيت الخسائر في الأرواح، العسكرية والمدنية، التي كانت ستترتب على القيام بهجوم أرضي لاحتلال هذا المرفق. أما مرفق تعزيز الإرسال الإذاعي فقد جرى الاستيلاء عليه، من ناحية أخرى، بعمل جوي وأرضي متكامل، حيث تم هذا الاستيلاء في اليوم الأول للعمليات. ولقد أخلى الموقع منذ ذلك الوقت وخزنت المعدات القابلة للاستخدام من جديد في مكان مأمون. وسوف

ترد هذه المعدات إلى شعب الصومال بأسرع ما يمكن. وتنوي عملية الأمم المتحدة أن تحدد موقع راديو "صوت الجماهير الصومالية" وأن تتخذ إجراء مماثلا بشأنه، حيث إنه قد اضطلع بدعاية مثيرة للمشاعر منذ بداية بثه في وقت متأخر.

٢١ - وفي ١٣ و ١٤ حزيران/ يونيه، وجهت قوات عملية الأمم المتحدة المزيد من الضربات الجوية الدقيقة التوجيه إلى موقعين سريين لتخزين الأسلحة/الذخائر في داخل المنطقة التي يتحصن بها التحالف الوطني الصومالي/اللواء عيديد في مقديشو. وكان الموقع الأول مكانا لتخزين الأسلحة والذخائر والمركبات في ظل حراسة مشددة، وكانت به قرابة ٣٠ عربة مسلحة "تكنيكالز" لنقل الأسلحة الثقيلة في مختلف مراحل الإصلاح. وكان يشكل أيضا مرفقا لإصلاح المركبات، حيث كان يتم تجميع العربات المسلحة "تكنيكالز". ولقد قيل أيضا إن هذا الموقع كان يضم، بالإضافة إلى ذلك، أعدادا كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة التي تتناولها الأطقم، فضلا عن مخبأ للذخيرة يحتوي على كميات كبيرة من معدات الأسلحة الأوتوماتيكية ذات الأعيرة الكبيرة. أما الموقع الثاني فقد كانت به مركبات تكنيكالز وأسلحة صغيرة وذخائر، إلى جانب معدات هندسية ثقيلة تستخدم في إقامة المتاريس. وفي صباح يوم ١٥ حزيران/ يونيه، قامت طائرة استطلاع جوية برصد وتدمير منصة إطلاق صواريخ متحركة من طراز BM21-1 وعيار ١١٢ مم في المنطقة الحصينة القريبة من مقر المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي. وهذا السلاح قادر على الضرب العشوائي الموسع وله ٣٦ ماسورة ويتراوح مداه بين ٥٠٠ متر و ٢٠ كيلومترا، وبوسعه أن يصيب أي مكان في مقديشو.

٢٢ - أما الإجراءات التي تمت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/ يونيه فتشكل جزءا من الجهد المستمر الرامي إلى الشروع على نحو فعال في عملية نزع السلاح وتحييد كافة الأسلحة الثقيلة، وفقا لما طالب به مجلس الأمن في قراريه ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣). وهذا يتضمن أي مواقع أو مخابئ معروفة لتخزين الأسلحة والذخائر تكون تابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، في مقديشو وفيما حولها، وأي مواقع أو مخابئ أخرى تشكل تهديدا مباشرا للمدينة. وقد استخدمت مرافق عملية الأمم المتحدة في دعوة مواطني مقديشو إلى تسليم أسلحتهم بشكل سلمي وإلى المساعدة في تحديد مخابئ الأسلحة السرية. والسيطرة على الأسلحة تعد عملا أساسيا فيما يتصل باستعادة القانون والنظام والسلامة العامة.

٢٣ - وتفيد التقارير الأولية بأن اللواء عيديد ومؤيديه قد استخدموا الحشود المدنية، بمن فيها النساء والأطفال، كدروع بشرية لإخفاء الاعتداءات على مواقع الحراسة الثابتة والنقاط الحصينة التابعة لعملية الأمم المتحدة. وثمة تكتيكات مشابهة أدت إلى وفاة ٢٥ من جنود الأمم المتحدة، بسبب الاعتداءات التي حدثت يوم ٥ حزيران/ يونيه، فضلا عن وفاة عدد غير محدد من الصوماليين المدنيين عند موقع الكيلومتر ٤ في ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٣. وثمة دليل لدينا على أن بعض عناصر التحالف الوطني الصومالي نظمت مظاهرة عنيفة، حيث قام مثيرو الشغب بتشجيع الجماهير على مهاجمة الجنود الباكستانيين في إحدى نقاط تجمعهم. ولقد أطلقت أعيرة نارية على جنود الأمم المتحدة الواقفين على الأرض من قبل المتجمهرين كما تعرض هؤلاء الجنود لنيران الأسلحة التقليدية من مبنى مجاور. وقام موقع للتغطية تابع للأمم المتحدة، بأعلى أحد المباني، برد النيران على مطلقي الرصاص تجاه جنود عملية الأمم المتحدة الموجودين على الأرض. وقد صرح الشهود أن ثمة صوماليين مسلحين في مكان قريب أطلقوا الرصاص على المتجمهرين، مما يؤكد أن هذا كان حادثا مدبرا بعناية، وكان من المخطط له أن يحدث خسائر في الأرواح أمام صحافة العالم وأن يحاول إضعاف فعالية قوات الأمم المتحدة في مجال التعامل مع الجمهرة المنظمة. وقيادة قوة عملية الأمم المتحدة تقوم بوضع تكتيكات منقحة وإدخال معدات جديدة لمقاومة أحداث الشغب كوسيلة للسيطرة على التجمعات المماثلة. ولقد بدأ تحقيق عملية الأمم المتحدة في حادث ١٣ حزيران/ يونيه، الذي وقع عند الكيلومتر ٤، وسوف يبذل كل جهد لازم من أجل التيقن من الحقائق واتخاذ أي إجراءات واقية لازمة لتجنب حدوث مزيد من الخسائر في أرواح المدنيين.

٢٤ - ورغم أن التحقيق لم يكتمل بعد في هذه المرحلة، فإن من الواضح بالفعل أنه كانت هناك مؤامرة لارتكاب أفعال عنيفة متعمدة، وأن عملية إثارة القلاقل قد تمت بمختلف الوسائل في محاولة لإشعال غضب الجماهير. والمسؤولون عن ذلك لم يحددوا بعد، وإن كان من الجلي أن ثمة عناصر من المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي قد وجهت عملية الاعتداءات.

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال:

المرحلة الثانية (١٧ إلى ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣)

٢٥ - في الساعة ١/٣٠ من يوم ١٧ حزيران/ يونيه، نفذت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عملية برية وجوية تستهدف تفتيش منطقة مقر اللواء عيديد في جنوب مقديشو، حيث يوجد معقل المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، مع تحرير هذه المنطقة وتجريدها من السلاح. وفي يومي ١٣ و ١٤ حزيران/ يونيه، كان قد تم بالفعل تحييد عدد كبير من مواقع تخزين الأسلحة السرية.

٢٦ - ولقد نفذت هذه العملية بطريقة ترمي إلى التقليل من الخسائر في الأرواح إلى أدنى حد مع السماح للمتحصنين في هذه المنطقة بالرحيل. ولقد أنجزت أهداف العملية بنجاح قبيل العصر. وأخذت من هذا الموقع الحصين ألغام وقنابل يدوية وأسلحة وعديد من الوثائق. وعملت الوحدات الباكستانية داخل الموقع بينما قامت القوات المغربية والإيطالية والفرنسية بتشكيل نطاق آلي حوله، حيث عزلوا المنطقة تماما. وفي خارج هذا النطاق وفيما حوله، شرعت ميليشيا التحالف الوطني

الصومالي في شن عدد من الاعتداءات ونصب الكمائن من نقاط عسكرية حصينة، وذلك بالتنسيق، في كثير من الحالات، مع مجموعات مدنية غير مسلحة، كما كان يدعى. وفي حالة واحدة على الأقل، ألقى المدنيون "غير المسلحين" قنابل يدوية على الجنود المغاربة الذين كانوا ممسكين عن إطلاق النار. وفي نفس الوقت، أطلق مسلحون النيران من اتجاه مختلف. وفي الاشتباك الذي أعقب ذلك، قاتل الجنود المغاربة الذين كانوا أقل عددا من مهاجميهم قتالا باسلا، ولكنهم عانوا من خسائر كبيرة في الأرواح، بما في ذلك قائد كتيبتهم الذي استمر، رغم إصابته الخطيرة، في توجيه الدفاع عن وحدته المحاصرة حتى لفظ أنفاسه الأخيرة. وأود في هذه المناسبة أن أقدم تحية خاصة للجنود المغاربة لما أبدوه من شجاعة وتفان كبيرين.

٢٧ - ولقد أتت العمليات المنسقة التالية التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة إلى إجلاء الميليشيا من عدد من نقاطهم الحصينة، بما في ذلك مستشفى ديغفر، مما انتهى بجمع عدد كبير من أسرى الميليشيا من مبنى المستشفى. ومن الملاحظ أن ميليشيا التحالف الوطني الصومالي قد استخدمت هذا المستشفى، لا كقاعدة لعملياتها العسكرية فحسب، بل أيضا بوصفه كمينا ونقطة دفاعية حصينة، حيث قامت منه بإطلاق بنادقها ورشاشاتها على جنود الأمم المتحدة. ولقد استمرت العمليات حتى الآن في محاولة لتحديد مواقع تخزين الأسلحة السرية الأخرى؛ ولمعرفة أماكن تواجد عناصر ميليشيا التحالف الوطني الصومالي في مقديشو وتجريدها من السلاح.

٢٨ - ومما يثير الإعجاب، المهارة والشجاعة اللتان أبدتهما قوات التحالف التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ إقامة الطوق والاضطلاع بعمليات البحث والتطهير ونزع السلاح ضد معقل المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي، واستجابة هذه القوات من منطلق العسكرية المحترفة إزاء سلسلة الاعتداءات التي قام بها التحالف الوطني الصومالي في وقت لاحق. والعملية المخطط لها والهجوم المضاد لاعتداءات ميليشيا التحالف الوطني الصومالي قد اتسما بنجاح كبير بجميع المقاييس، حتى أن مواقف التحالف الوطني الصومالي واللواء عيديد منيت بالانهيار، وذلك من حيث تناقص القوات وتعطل القيادة/المراقبة/الاتصالات وفقد الأسلحة والذخيرة السرية. وفي نفس الوقت، قامت القوات الإيطالية في منطقة بلد وين بتحرير وتدمير مخزنين كبيرين للأسلحة يتبعان التحالف الوطني الصومالي، حيث كانا يضمان أعدادا ضخمة من الدبابات وقطع المدفعية ومدافع الهاون والرشاشات والمدافع المضادة للطائرات والألغام والذخائر. ورغم أن بعض المعدات الثقيلة لم يكن صالحا للعمل، فإن الكثير منها كان لا يزال في طور الصلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوة الرد السريع بتدمير ما يزيد عن ٣٠ قطعة مدفعية على مسافة ٦ كيلومترات تقريبا شمال مقديشو. ورغم أن ميليشيا التحالف الوطني الصومالي في مقديشو ما زالت تهدد حالة الاستقرار، فإنها سوف تعجز، كما تشير التوقعات، عن إعاقة نزع السلاح والمصالحة السياسية وعمليات الإصلاح، ولقد زيدت المساعدة الإنسانية بالفعل في معظم أنحاء مقديشو، وسوف تعود إلى معدلها الطبيعي في وقت قريب.

٢٩ - ظلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تواجه مشكلة استخدام الجماهير المدنية، وفي مقدمتها النساء والأطفال، لدرء الهجمات المسلحة على قوات الأمم المتحدة. وتقتضي مجابهة هذه المناورات تدابير ومعدات ملائمة للسيطرة على تجمعات الجماهير. وبالرغم من أنه تم الآن تأمين مزيد من القدرة في هذا المجال، يجري حاليا على أساس الاستعجال اقتناء معدات إضافية للسيطرة على تجمعات الجماهير (الغازات المسيلة للدموع مثلا).

٣٠ - وعلى نحو ما أُبلغ عنه سابقا، ستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سعيها الأصلي في مجال التجريد من الأسلحة إلى أن تقتنع بأنه قد تمت إزالة خطر جميع مواقع ومخابئ تخزين الأسلحة والذخيرة المعروفة التابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في مقديشو وحولها، وكافة المواقع والمخابئ الأخرى التي تعرض المدينة للخطر. وبعد أن يتم ذلك، ستقوم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتجريد المدينة من الأسلحة قطاعا بعد قطاع، بصورة منظمة. بيد أن التشديد سينتقل إلى الجهود التعاونية التي يشترك فيها الصوماليون وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا. وتوجه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بانتظام نداءات إلى المواطنين في مقديشو لحثهم على تسليم أسلحتهم بطريقة سلمية وعلى المساعدة في تحديد مواقع المخابئ السرية للأسلحة. إن نزع السلاح ضرورة أساسية لإعادة سيادة القانون والنظام وكفالة الأمن العام وكذلك لإزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق تقدم على درب المصالحة السياسية والإصلاح الوطني.

٣١ - وقد تواصل إحراز التقدم في التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في الأحداث التي جدت أخيرا، وتزايدت الأدلة المؤيدة لافتراض وجود مؤامرة دبرها التحالف الوطني الصومالي لارتكاب أعمال عنف متعددة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه، وقيام ميليشيا التحالف الوطني الصومالي بانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وكذلك استمرار التسبب في أعمال الشغب بقصد إثارة عداء الجماهير الشعبية.

٣٢ - وللأسباب المبينة أعلاه، دعا ممثل الأمين العام الخاص للصومال، علنا في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ إلى القبض على اللواء محمد عيديد واعتقاله. وسوف يتم إلقاء القبض على اللواء عيديد واعتقاله في إطار الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، التي تأذن، في جملة أمور، بهذا الاستخدام للقوة حسب الاقتضاء للسيطرة على عناصر مسلحة تهاجم أفراد الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فكما أعيد تأكيده في الفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) فإن "... الأمين العام مخول ... بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ضد جميع المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة ... بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض

عليهم واعتقالهم من أجل مقاضاتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم". وتواصل ميليشيا اللواء عيديد مهاجمة أفراد الأمم المتحدة من خلال عمليات القناصة والمجابهات المتعمدة التي تنتهك القانون الإنساني الدولي، والجدل الاستفزازي. وفضلا عن ذلك هناك أدلة متزايدة على أن اللواء عيديد أمر شخصيا وعن عمد باستخدام النساء والأطفال لشن الهجمات على جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ وأنه أمر الميليشيا التابعة له بإطلاق النار على الجماهير المحتشدة في ١٣ حزيران/ يونيه للتسبب في وقوع ضحايا وإحراج القوات الباكستانية وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أمام ممثلي الصحافة العالمية المجتمعين هناك. ولهذه الأسباب، فهو يُعتبر في نظر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال خطرا يهدد الأمن العام. وبالتالي، فمن شأن اعتقاله أن يضمن سلامة الجميع بما في ذلك سلامة الشعب الصومالي. وسيتم القبض على أشخاص آخرين أيضا إذا ظهرت أدلة على اشتراكهم في نفس الجرائم أو جرائم مماثلة، أو في أنشطة غير قانونية متصلة بذلك في وقت لاحق لهجمات ٥ حزيران/ يونيه.

رابعا - تأثير أحداث الفترة من ٥ إلى ١٨ حزيران/ يونيه على البرنامج الإنساني لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٣٣ - بالرغم من أن الموارد المتاحة حتى الآن لبرنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ محدودة جدا، فقد تمكنت وكالات الأمم المتحدة وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، فيما قبل أحداث ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، من تنفيذ تشكيلة عريضة من الأنشطة الإنسانية في قطاعات متنوعة. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الغوثية الأساسية، كانت إعادة فتح المدارس متواصلة، وكان الغذاء مقابل العمل يحل تدريجيا مكان تقديم الأغذية مجانا، كما كان نطاق الأنشطة المدرة للدخل في توسع في حين تواصلت إعادة إقامة المؤسسات التجارية.

٣٤ - وعقب الهجمات ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه، نُقل جميع العاملين في مجال الإغاثة الدولية تقريبا من مقديشو إلى نيروبي بصورة مؤقتة. ونتيجة لانعدام الأمن في جنوب مقديشو، توقفت مؤقتا وبصورة تامة عدة برامج إنسانية بما فيها توزيع الأغذية واللوازم الطبية في تلك المنطقة. وبالطبع فقد ساور القلق الوكالات الإنسانية إزاء الآثار الفورية والآثار الأطول أجلا المترتبة على تعطل تقديم المساعدة الغوثية التي تتسم الحاجة إليها بطابع الاستعجال. وبالإضافة إلى سكان مقديشو، ما زال عشرات الآلاف من الأشخاص المشردين الموجودين في كل من شطري المدينة يعولون حصرا على وجبات الأغذية المجانية للحصول على القوت اليومي.

٣٥ - وبمجرد أن تحسنت الحالة الأمنية، تمكنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووكالات الإغاثة التي ظل عدد محدود من موظفيها في مقديشو، من استئناف دفق المساعدة الغوثية وذلك بصورة أولية في شمال مقديشو. ومنذ ٢١ حزيران/ يونيه، أصبحت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قادرة على توفير الحراسة للوكالات الإنسانية التي تقوم بتسليم الأغذية في مواقع التوزيع في جنوب مقديشو كذلك. وفي ٢٢ حزيران/ يونيه، تم تسليم الأغذية في ٧ مواقع في كل من شطري المدينة. وأود أن أشيد بتفاني موظفي الإغاثة الإنسانية الذين واصلوا عملياتهم في الظروف العسيرة السائدة في مقديشو.

٣٦ - لم تتعطل البرامج الإنسانية في أنحاء أخرى من البلد ويواصل الموظفون التابعون لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أداء مهامهم في أنحاء عديدة من الصومال. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن عدة مناطق تعول على المساعدة الغوثية التي ترسل من مقديشو. ومن الضروريات الأساسية بالتالي أن يعود الوضع إلى حالة طبيعية في أقرب وقت مستطاع لكي يتسنى لجميع العاملين في مجال الإغاثة أن يعودوا إلى مراكزهم ولكي يتواصل تنفيذ برامج الإنعاش على النحو المخطط.

٣٧ - سافر ممثلي الخاص إلى نيروبي في ٢٢ حزيران/ يونيه لإلقاء كلمة في اجتماع البلدان المساهمة في تقديم المساعدة الإنسانية للصومال. وكانت إدارة الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال ممثلة أيضا. وكرر الأمير هاو تأكيد التزامه للمشاركين في الاجتماع بإعادة زخم برنامج الإغاثة والإصلاح. وكان حضوره في الاجتماع يهدف أيضا إلى إزالة تخوفات بعض الوكالات الإنسانية من أن العمليات العسكرية قد تسببت خلال الأسبوعين الماضيين في تهميش البعد الإنساني لمهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣٨ - ومن الجوهري أن يتواصل احترام حياد وعدم تحيز المساعدة الإنسانية، وأن تتاح موارد كافية لتعجيل تنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح في جميع أنحاء البلد. ومن الهام في هذا السياق أن تحول التبرعات المعلنة في الاجتماع الإنساني المعقود في أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣ إلى عمليات تحويل فعلي للموارد، وتقديم التزامات إضافية. وستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، من جهتها، بذل الجهود لتيسير إقامة مناخ إيجابي يساعد على تنفيذ البرامج الإنسانية بنجاح.

خامسا - ملاحظات

٣٩ - يجب أن يُنظر للأحداث الجارية في مقديشو منذ ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ في ضوء الحالة العامة والأوضاع التي

يتمثل القصد من عملية الأمم المتحدة في تداركها. إن الفوضى والحرب الأهلية وهول معاناة الشعب الصومالي والمجاعة التي يعاني منها هي السبب لقدوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الصومال. والأهداف الأولية للولاية الموكلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي إنهاء محنة الشعب الصومالي، وتمكينه من أن يسلك بثبات درب الإصلاح الاقتصادي والمصالحة السياسية وتعزيز إعادة بناء المجتمع والمؤسسات السياسية للصومال. ويقتضي هذا استتباب السلام في مختلف أنحاء الصومال والتنفيذ الفعلي لعملية نزع الأسلحة. وقد التزمت كافة الفصائل الصومالية بهذه الأهداف بموجب اتفاقات أديس أبابا وأوكل مجلس الأمن مهمة تحقيقها لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بوصفها مهمة ذات أولوية.

٤٠ - إنني أرى أن الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمبينة في هذا التقرير قد نجحت في تحقيق إمكانية استئناف العمل على بلوغ الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في الصومال. وقد سمحت إجراءات التنفيذ العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إلى حد بعيد، بإزالة خطر الأسلحة الثقيلة ومرافق القيادة والرقابة التابعة للفصائل المسؤولة عن الانتهاكات الواسعة النطاق لوقف إطلاق النار في مقديشو. وأوضحت هذه الإجراءات أيضا بجلاء أنه لا يمكن السماح بالمحاولات المتعمدة لتعطيل إمدادات الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بتقديمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. إن عناصر مختلفة من المجتمع الصومالي، لم تبد فقط رغبة في كبح الذات والمصالحة، بل وكذلك في نزع السلاح الطوعي. ولا ينبغي أن ينسى أبدا الثمن الفادح الذي دفعه أفراد الأمم المتحدة وكذلك الصوماليون في سلسلة الأحداث التي جدت أخيرا. بيد أنه من المحتمل جدا أن الأمم المتحدة، حين أثبتت أنها مستعدة لتكبد التكلفة الكاملة لحفظ السلام، قد أنقذت مزيدا ومزيدا من الأرواح، وعجلت عملية نزع السلاح والمصالحة والإصلاح.

٤١ - وبعد العمليات العسكرية التي أجريت في فترة ما بين ١٢ و ١٨ حزيران/ يونيه، يؤمل الآن، ما لم تحدث أي تطورات لم تكن في الحسبان، أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ستصبح قادرة على استئناف تجريد جميع الفصائل والميليشيات في مختلف أنحاء البلد من الأسلحة بالطرق السلمية. ولم يكن أبدا في نية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التصدي لأي فصيلة من الفصائل طالما أحجمت عن القيام بانتهاكات لوقف إطلاق النار، وأولت بتصرفها الاعتبار الواجب لالتزاماتها باتفاقات أديس أبابا، وتعاونت في النهوض بالولاية التي أناط مجلس الأمن بها هذه العملية الإنسانية. وفي الواقع فإن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تعتزم مواصلة العمل مع جميع الفصائل، سعيا منها لتحسين الظروف من أجل النهوض بولاية الأمم المتحدة.

٤٢ - لقد كانت الهجمات على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحداثا مفجعة ومزعجة، لكنها لن تلهي الأمم المتحدة عن التزامها إزاء الصومال. وهي لن تثبت أي شيء آخر سوى أنه، في الحالة الفريدة السائدة في ذلك البلد، هناك عناصر ما زالت تعتقد أن إدامة الفوضى والدمار والموت تخدم مصالحها على أفضل وجه. ويبدو أن هذه العناصر ترى أن آفاق مستقبلها السياسي ستتقلص لو عادت الأوضاع في الصومال إلى حالتها الطبيعية وساد السلام من جديد.

٤٣ - وأنا أحث الآن جميع الفصائل الصومالية على الانضمام إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في مهمتها من أجل السلام ونزع السلاح والمصالحة على النحو الذي حدده مجلس الأمن واتفق عليه زعماء الفصائل في أديس أبابا. وإني مصمم، من جهتي، على بذل جميع الجهود اللازمة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣).

٤٤ - وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في مقديشو أيضا شجاعة وتفاني جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الذين لقوا حتفهم في مناسبات عديدة أو أصيبوا بجروح بالغة وهم يدافعون عن أنفسهم ويحاولون التقليل إلى الحد الأدنى من عدد الضحايا المدنيين.

٤٥ - إني آسف وحزين لفقد ٢٩ جنديا تابعين للأمم المتحدة من باكستان والمغرب قتلوا أثناء أداء واجباتهم في حفظ السلام، ولإصابة ٨٨ جنديا من باكستان والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وأنا أشعر أيضا بأسف عميق للإصابات التي لحقت بالمدنيين الصوماليين الذين كانوا في ساحة المعارك أثناء الأحداث الأخيرة أو الذين استخدموا عمدا كحجاب واق لشن هجمات عسكرية على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي خاتمة هذا التقرير، أود أن أشيد بممثلي الخاص، الأميرال جوناثان هاو قائد القوة، وبالفريق تشفيك بير، وبجميع الجنود والموظفين المدنيين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وكذلك بموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بمن فيهم الموظفون الصوماليون، على ما أبدوه من تفان وشجاعة والتزام في أداء مهمتهم المعقدة والخطيرة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي أسهمت في نجاح هذه العملية.

الوثيقة ٦١

تقرير لاحق للأمين العام مقدم عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، مع مرفق بشأن إعادة بناء جهاز الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال

S/26317، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣ التي طلب إليّ المجلس فيها أن أبقي مجلس الأمن على علم تام بالإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار، وأن أقدم بصفة خاصة توصيات لإنشاء قوات شرطة صومالية، ثم أقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في ذلك القرار.

٢ - ويعكس مضمون القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الطابع المعقد والفوضوي للحالة التي نشأت في الصومال نتيجة للصراع بين الفصائل والناجم عن طول أمد المعاناة التي تعرض لها شعب هذا البلد. وكان من الجلي أن إعادة تشكيل الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والمادية للبلد على أساس دائم ستتطلب كثيرا من الوقت والجهود. وقد أتت الأعمال الفعالة التي اضطلعت بها قوة العمل الموحدة في أوائل عام ١٩٩٣ والتي اضطلعت بها، بعد ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣، عملية الأمم المتحدة في الصومال ذات الولاية الموسعة، إلى حدوث تحسن هام في الأوضاع في جميع أنحاء الصومال تقريبا. ومما يؤسف له أن تصلب بعض العناصر ومصالحها الضيقة قد أطالا من أمد الأوضاع غير المستقرة وغير الآمنة في مقديشو، مما أعاق بصورة خطيرة جهود عملية الأمم المتحدة في الصومال من أجل مساعدة الصومال على تحقيق الانتعاش.

٣ - ويشمل هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال حتى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٣، ويتناول الجزء الأول تنظيم البعثة. ويتضمن الجزء الثاني موجزا لتطورات ما أحرز من تقدم في دعم وتوسيع ومواصلة تهيئة بيئة آمنة في الصومال، والقضايا المتعلقة بوقف إطلاق النار ونزع السلاح وإزالة الألغام. ويشمل الجزء الثالث سردا موجزا للتقدم المحرز نحو إعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات. أما توصياتي بشأن المساعدة التي يمكن لعملية الأمم المتحدة في الصومال أن تقدمها فيما يتعلق بإعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية فترد في مرفق هذا التقرير. ويتناول الجزء الرابع تعزيز عملية المصالحة السياسية والنهوض بها، وإعادة إنشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية والإدارة المدنية. ويناقش الجزء الخامس عمليات الإغاثة، والإصلاح الاقتصادي، وإعادة اللاجئين والأشخاص المشردين. ويغطي الجزء السادس أنشطة الإعلام المضطلع بها دعما لأهداف عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد أدرجت ملاحظاتي في الجزء السابع لكي ينظر فيها المجلس.

أولا - تنظيم البعثة

٤ - في إثر نقل القيادة العسكرية من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال، في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣، جرى تعديل الخطة التنظيمية المتعلقة بإسناد مجالات المسؤولية بحيث تعكس التشكيل القائم لقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. وأعيد تنظيم قطاعات الإغاثة الإنسانية التسعة التابعة لقوة العمل الموحدة إلى أربع مناطق تحت مسؤولية عملية الأمم المتحدة في الصومال وهي كيسمايو، وبيضوا، ومركا - مقديشو، وبلد وين - جلالقسي.

٥ - ووفقا للخطة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، تم تدعيم قوات الأمم المتحدة في المناطق التي كانت واقعة تحت مسؤولية قوة العمل الموحدة، وواصل قادة عملية الأمم المتحدة في الصومال الإجراءات المتعلقة بإعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية وتحقيق الاستقرار، وتحسين فعالية قيادة وإدارة الوحدات المكلفة بالعمل في المناطق التابعة لكل منهم. وكان من الضروري إجراء عدد من التعديلات نتيجة لمغادرة الجزء الأكبر من وحدات الولايات المتحدة قبل ٤ أيار/ مايو، والوحدة الأسترالية في ١٦ أيار/ مايو، والوحدة الكندية في ١ حزيران/ يونيه.

٦ - ولم يتم تعزيز الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالسرعة التي تم التخطيط لها، إلا أنه يجري تعزيز قيادة مقر القوة وزيادة مجموع أفرادها بصورة تدريجية. ويبلغ قوامها الحالي ما يزيد قليلا على ٢٠ ٠٠٠ جندي وغيرهم من الأفراد العسكريين من ٢٧ بلدا. وسيبلغ قوام القوة المستوى المأذون به وهو ٢٨ ٠٠٠ بعد القيام بعمليات الوزع الإضافية المخطط القيام بها في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. وكان لدى قوة العمل الموحدة، في ذروة وزعها، ٣٧ ٠٠٠ جندي منتشرين في نحو ٤٠ في المائة من أراضي الصومال. وفي ٣١ تموز/ يوليه، كان توزيع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال على النحو التالي:

البلد	البيان	عدد الأفراد
أستراليا	وحدة مراقبة الحركة	٣٠
ألمانيا	وحدة سوقيات	٧٧٢
الإمارات العربية المتحدة	كتيبة مشاة	٧٦٣
إيطاليا	مقر قيادة لواء	
	كتائب مشاة	
	وحدة طيران	
	سوقيات / هندسة	
	وحدة طبية	
	المجموع، إيطاليا	٢ ٥٣٨

البلد	البيان	عـــدد الأفراد
باكستان	مقر قيادة لواء	
	كتائب مشاة	
	وحدة إشارة	
	سرية إمداد ونقل	
	فوج هندسي	
	وحدة طبية	
	ورشة هندسة كهربائية وميكانيكية	
	سرية معدات حربية	
	المجموع، باكستان	٤ ٩٧٣
بلجيكا	مقر قيادة لواء	
	كتيبة مشاة	
	المجموع، بلجيكا	٩٩٨
بنغلاديش	كتيبة مشاة	٢٥
بوتسوانا	سرية مشاة	٢٠٤
تركيا	كتيبة مشاة	٣٢٠
تونس	سرية مشاة	١٤٣
جمهورية كوريا	كتيبة هندسية	٦١
رومانيا	مستشفى ميداني	٢٣٦
زمبابوي	كتيبة مشاة	٩٢٨
السويد	مستشفى ميداني	١٣٠
فرنسا	مقر قيادة لواء	
	كتيبة مشاة	
	وحدة طيران	
	كتيبة سوقيات	
	المجموع، فرنسا	١ ١٣٠
كندا	موظفون بمقر القيادة	٥
الكويت	سرية مشاة	١٠٨
ماليزيا	كتيبة مشاة	٨٧٣
مصر	كتيبة مشاة	٥٤٠
المغرب	كتيبة مشاة	
	وحدة مساندة	
	المجموع، المغرب	١ ٣٤١
المملكة العربية السعودية	كتيبة مشاة	٦٧٨
النرويج	سرية بمقر القيادة	١٣٧
نيجيريا	كتيبة استطلاع	٥٦١
نيوزيلندا	وحدة إمداد	٤٣
الهند	موظفون بمقر القيادة	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	وحدة سوقيات	٢ ٧٠٣
اليونان	مستشفى ميداني	١١٠
	موظفون بمقر القيادة	٢٨٤
	قسم الشرطة العسكرية	٦٨
	المجموع الكلي	٢٠ ٧٠٧

ألمانيا	وحدة متبقية	٨٦٨
أوغندا	سرية مشاة	٣٠٠
آيرلندا	سرية نقل	٨٠
بنغلاديش	وحدة متبقية	٩٣٥
جمهورية كوريا	وحدة متبقية	١٨٩
زامبيا	كتيبة مشاة	٥٠٠
نيبال	كتيبة مشاة	٣١٧
الهند	لواء مشاة	٤ ٩٨٣

(وقد جرى وزع قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، التي يبلغ مجموع أفرادها ١ ١٦٧ من جميع الرتب، دعما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لكنها ليست جزءا من قوة الأمم المتحدة). وستبذل الجهود لتحقيق وزع وحدات إضافية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، بما في ذلك ما يلي:

وتخطط عملية الأمم المتحدة في الصومال للتوسع بحيث تشمل المنطقة الوسطى للمساعدة على توفير الاستقرار في منطقة ظلت حتى الآن متنازعا عليها، وبحيث تشمل المنطقة الشمالية الشرقية التي تعد مستقرة نسبيا، ومنطقة الحدود الجنوبية بغية تيسير عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين من كينيا. بيد أن هذه الجهود مرهونة إلى حد كبير بتوقيت وصول هذه القوات الإضافية وحجمها وقدرتها.

٧ - وفي ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٣، كانت الخسائر العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال ٣٩ قتيلا و ١٦٠ جريحا. كما قتل ستة مدنيين سعوديين كانوا يعملون في خدمة عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٨ - ومنذ البداية، تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية في المتطلبات الإدارية والسوقية لدعم ووزع هذا العدد الهائل من القوات الآتية من بلدان كثيرة خلال إطار زمني قصير نسبيا. وفي بعض الأحيان تسببت الإجراءات الإدارية والمالية والسوقية في حدوث تأخيرات مما أعاق سرعة الوزع.

٩ - ومن ثم، فإن العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال واجه متاعب حادة ومتزايدة مما أضعف قدرة البعثة على الوفاء بولايتها. فبعض البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما تلك التي انضمت مؤخرا لعملية الأمم المتحدة في الصومال، لم تكن في وضع يمكنها من توفير القوات في المواعيد المحددة. وتعذر على بلدان أخرى تزويد جنودها بالأسلحة والمعدات الكافية. وفي بعض الحالات، تعين ترتيب توفير أسلحة ومعدات من بلدان ثالثة، مما تسبب في مزيد من حالات التأخير.

١٠ - وكان لهذه العوامل أثرها المباشر على الوفاء بالولاية التي حددها مجلس الأمن. وقد افترض التخطيط الذي رسمته عملية الأمم المتحدة في الصومال أنه بوصول القوات الجديدة ستكون البعثة في وضع يمكنها من وزع قوات في المنطقتين الوسطى والشمالية من الصومال بحلول منتصف تموز/ يوليه وآب/ أغسطس. ومما يؤسف له أن بعض التعزيزات التي كان مقررا وصولها لم تصل في موعدها، وفي بعض الحالات وصلت بدون المعدات اللازمة. وقد عرقل هذا قدرة عملية الأمم المتحدة في الصومال على توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي كان لازما لتنفيذ ولاية البعثة. وأدى ذلك أيضا إلى تجرؤ بعض العناصر التي بدا أنها عقدت العزم على تقويض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإصلاح والمصالحة السياسية في الصومال.

١١ - وتتألف عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا من عناصر أخرى هامة تقوم بأدوار رئيسية في تنفيذ المهمة المعقدة المنوطة بالبعثة. وتشمل هذه العناصر شعبا تعنى بالإغاثة الإنسانية والإصلاح، والشؤون السياسية، والقضاء، والشؤون العامة، والشؤون الإدارية والسوقية. ويجري بيان عمل هذه الشعب في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير.

ثانيا - توطيد البيئة الآمنة وتوسيعها والإبقاء عليها

١٢ - منذ أن بدأت عملية الأمم المتحدة في الصومال الاضطلاع بمهامها في ذلك البلد، كشفت بعض الفصائل صراحة عن عدائها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مساعدة بلدها وللسيطرة على الأوضاع الفوضوية التي نشأت خلال السنوات السابقة. وكمثال على ذلك، فإنه بعد يومين من تولي عملية الأمم المتحدة في الصومال مسؤولية الأمن من قوة العمل الموحدة، شنت قوات الميليشيا التابعة لأحمد عمر جيس هجوما على ميناء كيسمايو يومي ٦ و ٧ أيار/ مايو ١٩٩٣. وعلى مر الوقت، تبدلت السيطرة على كيسمايو عدة مرات فيما بين مختلف العشائر في المنطقة. ففي آذار/ مارس استولت على المدينة الميليشيا التي يقودها محمد سعيد حرسي (مرجان) الذي ينتمي إلى فخذ عشيرة دارود هارتي، حيث قامت بإخراج الميليشيا التابعة لعمر جيس الذي ينتمي إلى فخذ عشيرة دارود أوغاديني ودفعت بها إلى مدينة غوبويني. وقد صدت القوات البلجيكية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال الهجوم الذي شنته ميليشيا جيس في أيار/ مايو.

١٣ - وقد واصلت بعض الفصائل في مقديشو أعمالها العدائية، وخاصة منذ ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ عندما قتل ٢٤ جنديا باكستانيا تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ومنذ أن قدمت تقريري المؤرخ ١ تموز/ يوليه ١٩٩٣ (S/26022) عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، تم الانتهاء من التحقيق الذي طلبه هذا القرار. ويجري الآن دراسة النتائج التي خلص إليها هذا التحقيق، وسيتم تقديم تقرير موجز عن ذلك إلى المجلس.

١٤ - وقد أكدت مرارا أن نزع السلاح أمر لا بد منه من أجل إقامة السلام والأمن في الصومال. وهذا أمر لا يقوم فقط على الولاية الصادرة من مجلس الأمن ولكنه مسلم به أيضا من جانب جميع الصوماليين تقريبا، بما في ذلك قادة الفصائل السياسية الذين وافقوا في أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس على القيام بعملية نزع السلاح هذه. وحثوا عملية الأمم المتحدة في الصومال على تطبيق جزاءات قوية وفعالة ضد المسؤولين عن أي انتهاكات لوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وقد أظهروا وعيا بأنه لا يمكن إحراز تقدم سريع في المجالين الإنساني والسياسي ما لم يكفل الاستقرار في البلد. إن معظم الصوماليين يتمنون بقوة أن يتحولوا من حالة يسيطر فيها العنف إلى حالة يسود فيها القانون.

١٥ - وجهود نزع السلاح التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في الصومال موجهة في المقام الأول إلى الميليشيات التي روعت أو أرهبت المجتمع الصومالي وإلى نزع أسلحتها الثقيلة. ونزع السلاح الطوعي هو الافتراض الأساسي في برنامج نزع السلاح. ولكن في حالة رفض فصائل معينة أن ينزع سلاحها طوعيا، لن يكون أمام البعثة خيار سوى نزع أسلحة تلك الفصائل إجباريا. ويتعين إتمام الجهود الرامية إلى نزع سلاح الميليشيات وتسريحها ببرنامج لإعادة تأهيل وإدماج أفراد الميليشيات السابقين في الحياة الإنتاجية في المجتمع لمنعهم من التمرس على اللجوء إلى وسائل غير قانونية للعيش. وهناك حاجة ماسة إلى توفير التمويل اللازم للإسراع ببرامج إعادة التأهيل.

١٦ - وتشير الدلائل الموثوق بها إلى أن تزايد نشاط القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال له أثر على عمليات ميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في جنوب مقديشو. غير أنه لا يزال هناك احتمال لأن توجه الميليشيات هجماتها ضد القوات التابعة للعملية. وقدمت أحداث حزيران/ يونيه وما أعقبها دليلا واضحا على وجود كميات هائلة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة في الجزء الجنوبي من المدينة. وقد تستمر الهجمات المنخفضة الكثافة على المرافق الرئيسية مثل مطار مقديشو ومقر قيادة القوة ومهبط المطار وقواعد الدعم الرئيسية الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، سيتعين على عملية الأمم المتحدة في الصومال، بموجب السلطة المخولة لها في قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) تنفيذ برنامج لنزع السلاح بالقوة في جنوب مقديشو طالما استمرت المقاومة. وتم القيام بدوريات أكثر نشاطا وعمليات مصادرة الأسلحة وبعمليات ضد مستودعات الأسلحة التابعة لميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي فضلا عن الاضطلاع بحملة إعلامية لضمان فهم السكان للإجراءات التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في الصومال.

١٧ - وتعتزم عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتزامن مع هذا الأمر، تشجيع التعاون في نزع السلاح عن طريق الجبهات العديدة التي تتقدم بالفعل للمشاركة في هذه العملية. ويجري تنفيذ عملية تعاونية لنزع السلاح في الشمال الشرقي وفي المناطق الوسطى تدريجيا. وأعربت القيادة العسكرية لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية في الشمال الشرقي عن الرغبة في نزع السلاح طوعيا بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. وتم تقديم المساعدة إلى فريق لنزع السلاح تابع للعملية عند فحص مخزونات الأسلحة الثقيلة والذخائر المملوكة لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية في المنطقة بما في ذلك غالكعيو. وتم الاتفاق على نزع السلاح بصورة طوعية أو جار التفاوض بهذا الشأن في الشمال الغربي وجوبا السفلى على التوالي. كما تخطو ميليشيات أخرى قدما للبدء في المحادثات. ومن المأمول فيه أن يصبح نزع السلاح الطوعي هو القاعدة المعمول بها في الصومال بكامله.

١٨ - وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال وقبل ذلك قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة بإزالة وتدمير مئات الأطنان من الأسلحة والذخائر.

وخلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وحدهما، صادرت قوة العمل الموحدة نحو ١٥٠ مسدسا؛ وأكثر من ٧٥٠ بندقية؛ وأكثر من ٢٠٠ مدفع رشاش؛ وعددا مماثلا من الأسلحة الثقيلة الأخرى مثل منصات إطلاق الصواريخ ومدافع الهاون؛ وما يقرب من ٥٠ مركبة مدرعة من بينها دبابات وناقلات جنود مدرعة ومدافع ذاتية الحركة؛ وأكثر من ٤٠٠ قطعة مدفعية؛ و ٧٠٠ قطعة سلاح أخرى تقريبا وما يقرب من ٧٩ ٠٠٠ بند من بنود العتاد. وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإن بلوغ مستوى نزع السلاح اللازم لتحقيق سلام دائم في الصومال يقتضي مواصلة بذل جهد رئيسي من جانب عملية الأمم المتحدة في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعاون الدول المجاورة في المساعدة على إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة يعد ضروريا.

١٩ - ولا تزال إزالة الألغام في جميع أنحاء الصومال تمثل شرطا رئيسيا هاما لعودة اللاجئين، واستئناف الإنتاج الزراعي والحيواني. وهي عملية أساسية أيضا بالنسبة لرفاه السكان، حيث هناك عدد كبير من الألغام التي زرعت في المناطق المأهولة أيضا. وتشير التقديرات الأولية إلى وجود ما يصل إلى مليون لغم، وهي ألغام يتعين إزالتها، ويتركز العدد الأكبر منها في الشمال الغربي. وتتركز الجهود حاليا على التأكد من مواقع تلك الألغام بالضبط داخل المناطق العامة المحددة، وكذلك معرفة نوع الألغام وأعدادها المقدرة. ونوع أكفأ المعدات اللازمة لإزالة الألغام ستحددها طبوغرافيا المناطق المعينة. ويجري حاليا وضع خطة تنفيذية لتقليص عدد الألغام. وتقوم بعض الوحدات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا بإزالة الألغام من الطرق في المناطق الخاضعة لمسؤوليتها. وحاول أيضا الصوماليون في بعض المناطق مثل بلد وين إزالة بعض الألغام التي تعترض حياتهم المعيشية. وفي الشمال الغربي، تقوم مجموعة من البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية بتمويل إزالة الألغام حتى نهاية عام ١٩٩٣.

٢٠ - وهكذا فإن الحالة العامة في الصومال قد استقرت. أما خارج مقديشو، في المناطق التي تم فيها وزع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، فقد تم إحراز مكاسب كبيرة في الحد من أعمال قطع الطرق وتعزيز حسن النية بين غالبية السكان المحليين. وواصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال توفير الحماية لعمليات الإغاثة الإنسانية والاضطلاع بعمليات نزع السلاح في تلك المناطق، ويجري حاليا توسيع نطاق هذه العمليات تدريجيا.

ثالثا - المساعدة في إعادة إنشاء قوة الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات

٢١ - يتمثل العنصر الرئيسي لإقرار الأمن والقانون والنظام في إطار نظام يديره الصوماليون، في إعادة إنشاء الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات. وعقب نقل المسؤولية من قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة، واصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال دعم قوة الشرطة الصومالية في منطقة العمليات الحالية التابعة لها، وسعت إلى تقديم المساعدة في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية أيضا. وقامت العملية أيضا، بمساعدة من الدوائر القانونية والقضائية في مقديشو بإنشاء آليات لاختيار القضاة والضباط القضائيين في مقديشو، وقدمت الموارد والمساعدة إلى نزلاء السجون الذين تزايد عددهم في تلك المدينة. كما شجعت على تطوير النظام القضائي ونظام العقوبات في المناطق الأخرى.

٢٢ - والتقرير المرفق بهذه الوثيقة يتضمن تفاصيل عن أهداف واستراتيجيات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في السنتين القادمتين، ويقدم تقديرا لميزانية برنامج العدالة لسنة واحدة (أيار/ مايو ١٩٩٣ - نيسان/ أبريل ١٩٩٤). أما البرامج الأولية الراهنة فهي ضعيفة وفي حاجة عاجلة إلى الدعم. ومن الضروري توفير التمويل الفوري والكافي لهذه البرامج، إذا ما تعين أن يتحمل الصوماليون أنفسهم بأسرع ما يمكن المسؤولية عن توفير بيئة آمنة.

رابعا - تعزيز وتطوير المصالحة الوطنية وإعادة إنشاء المؤسسات والإدارة المدنية على الصعيدين الوطني والإقليمي

٢٣ - في أعقاب الاجتماع التحضيري غير الرسمي الناجح الذي شهدت انعقاده في أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ لمؤتمر المصالحة الوطنية، عقدت الدورة الأولى للمؤتمر في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا أيضا. وشهد المؤتمر ٢٥٠ مشاركا من قطاعات عريضة متنوعة من الصومال يمثلون الحركات السياسية والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية والنسائية والمنظمات المدنية والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الشخصيات البارزة الذين دعوا إلى المؤتمر. وفي ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ وقع الزعماء السياسيون الصوماليون اتفاقا شاملا يغطي قضايا نزع السلاح والأمن والتعمير والإصلاح وترميم الممتلكات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وإنشاء آلية انتقالية. وقد اعتمد اتفاق أديس أبابا يوم ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٣ في الجلسة الختامية للدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية.

٢٤ - وينص الاتفاق على فترة انتقالية لمدة سنتين اعتبارا من ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، ولسوف تتألف الآليات الانتقالية من هيئات السلطة الأربع الأساسية التالية:

(أ) المجلس الوطني الانتقالي الذي سيكون بمثابة المؤتمن على السيادة الصومالية ويعمل بوصفه السلطة السياسية الأولى التي تضطلع بمهام تشريعية خلال فترة الانتقال. ولسوف يضم المجلس الوطني الانتقالي ٣ ممثلين عن كل من الـ ١٨ منطقة في الصومال بما في ذلك سيدة واحدة عن كل منطقة، ثم ٥ مقاعد إضافية لمقديشو وشخص يسمى عن كل من الفصائل السياسية الـ ١٥ التي شاركت في المؤتمر. وسيبلغ مجموع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ٧٤؛

(ب) دوائر حكومية مركزية ستكون مسؤولة عن إعادة إنشاء وتشغيل المصالح المتعلقة بالإدارة المدنية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وهي بهذا تعد لإعادة إنشاء حكومة رسمية؛

(ج) مجالس أقاليم يجري إنشاؤها في جميع مناطق الصومال الـ ١٨ وتتألف من ٣ ممثلين عن كل مجلس مقاطعة في المنطقة؛

(د) مجالس مقاطعات تنشأ في المقاطعات الحالية بكل منطقة ويتم تحديد الأعضاء من خلال الانتخاب أو من خلال عملية انتقاء تستند إلى توافق الآراء طبقا للتقاليد الصومالية.

٢٥ - وينص الاتفاق كذلك على أن يتولى المجلس الوطني الانتقالي تعيين لجنة صياغة انتقالية لصياغة ميثاق انتقالي يتبع المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعراف السلوك الصومالية.

٢٦ - وفي الاتفاق المذكور، دعت الأطراف الصومالية الأمين العام وممثله الخاص إلى تقديم جميع المساعدات اللازمة لشعب الصومال من أجل تنفيذ الاتفاق. وفي بيان صدر في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ حث الأمين العام القادة الصوماليين على أن يمضوا قدما بغير توان لكي يضعوا الترتيبات العملية لتنفيذ الاتفاق. وفي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣ استطاع الزعماء البت في برنامج للتنفيذ ووافقوا كذلك على القيام فورا بتعيين لجنة صياغة الميثاق الانتقالي.

تنفيذ اتفاق أديس أبابا

١ - مداولات لجان أديس أبابا

٢٧ - اجتمعت لجنة صياغة الميثاق الانتقالي في مقديشو في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. وكانت اللجنة الأولية مؤلفة فقط من ممثلي الفصائل السياسية الـ ١٥. ولم يكن هذا يتمشى مع قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) الذي يطلب في جملة أمور إلى الأمين العام تشجيع وتعزيز المصالحة السياسية عن طريق المساهمة العريضة المقدمة من جميع قطاعات المجتمع الصومالي لتعزيز عملية التسوية السياسية ويؤكد على الحاجة إلى إجراء مشاورات ومداولات على أساس عريض بهدف تحقيق الاتفاق على إقامة مؤسسات حكومية انتقالية وتحقيق توافق في الآراء حول المبادئ والخطوات الأساسية المفضية إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية نيابية.

٢٨ - من هنا، كان من الأهداف الرئيسية التي تتوخاها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تضمن لجميع الصوماليين، بمن فيهم الزعماء السياسيون وزعماء الفصائل والقادة المحليون والنساء والمهنيون والمثقفون وشيوخ العشائر والفئات الاجتماعية الأخرى التمثيل المناسب في عملية إعداد الميثاق الانتقالي. وقام ممثلي الخاص، بالتشاور مع ممثلي الفصائل السياسية بعقد اجتماع للجنة فرعية منبثقة عن لجنة صياغة الميثاق الانتقالي على أساس مشاركة عريضة بما في ذلك وجود أعداد متساوية للمشاركين السياسيين وغير السياسيين. واستهلت اللجنة الفرعية أعمالها في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، وركزت على وضع الفصول الستة التالية لمشروع الميثاق الانتقالي التي تم تحديدها خلال الاجتماع الأولي المعقود في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٣: مبادئ عامة: مهام وسلطات المجلس الوطني الانتقالي؛ الدوائر الحكومية المركزية، الإدارة الإقليمية، القضاء؛ أحكام انتقالية. وقد أنجزت اللجنة الفرعية أعمالها يوم ٢ أيار/ مايو ١٩٩٣.

٢٩ - وفي ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٣، عقد ممتلي الخاص اجتماعا للجنة موسعة لصياغة الميثاق الانتقالي تتألف من ٣٠ ممثلا عن الفصائل السياسية وعدد متساو من المشاركين غير السياسيين. وعملت اللجنة على تنقيح ورقة العمل التي نتجت عن اللجنة الفرعية. وأنجزت أعمالها في ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وأنشأت فريقا عاملا صغيرا للانتهاء من نص الميثاق الانتقالي. إلا أن الفريق تعين عليه أن يعلق أعماله بعد اندلاع العنف في مقديشو يوم ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣.

٣٠ - ودعا مؤتمر أديس أبابا أيضا إلى إنشاء لجنة معنية بتسوية المنازعات بالطرق السلمية بما يكفل التسوية السلمية للمطالبات باستعادة الممتلكات الخاصة والعامة التي جرى بصورة غير شرعية مصادرتها أو سرقتها أو سلبها أو الاستيلاء عليها أو اختلاسها أو حيازتها عن طريق الاحتيال بالإضافة إلى جميع المنازعات الأخرى القائمة فيما بين الصوماليين.

٣١ - وقد عقدت هذه اللجنة أولى دوراتها في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٣. وعقدت دورتها الثانية بواسطة ممثلي الخاص في مقديشو في الفترة من ١٥ إلى ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ بمشاركة من جميع الفصائل السياسية الموقعة على اتفاق أديس أبابا. وكما في حالة لجنة صياغة الميثاق الانتقالي، قام ممثلي الخاص، بالتشاور مع الصوماليين، بتوسيع تشكيل هذه اللجنة ليضمن توسع قاعدة التمثيل لجميع شرائح المجتمع الصومالي.

٣٢ - وعقدت كذلك دورة أخرى للجنة في الفترة من ٢٥ أيار/ مايو إلى ٤ حزيران/ يونيه للمزيد من تنقيح المبادئ التوجيهية المتصلة بقضايا من قبيل التعويض أو إجراءات تسوية دعاوى الملكية.

٣٣ - وقامت لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح، المنشأة في أديس أبابا بهدف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار ونزع السلاح الذي وقعه زعماء الفصائل السياسية يوم ٨ كانون الثاني/ يناير، بعقد عدة اجتماعات في مقديشو خلال الفترة من ٧ آذار/ مارس إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣، وأجرت تحقيقات في حوادث انتهاكات لوقف إطلاق النار. وخلال اجتماعاتها، واصلت اللجنة عملية وضع الإجراءات والمبادئ التوجيهية لنزع السلاح ومعالجة انتهاكات وقف إطلاق النار. وخلال دورتها في يومي ٣٠ و ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣، توصلت اللجنة إلى اتفاق بشأن مجموعة من العقوبات التي تطبق على الفصائل التي تنتهك وقف إطلاق النار. وتشمل التدابير المتفق عليها إدانة الطرف المعتدي، وسحب الميليشيات التي قد تحتل الأراضي انتهاكا لوقف إطلاق النار، وحجز أي معونات يمكن أن تتلقاها الفصيلة المعتدية، ونزع سلاح الميليشيات المعتدية وتعويض الضحايا. وخلال الدورة نفسها، أنجزت اللجنة عملية رسم معالم المناطق التي ينبغي نزع سلاحها في وقت واحد تنفيذا لاتفاق أديس أبابا. وفي دورة أخرى، معقودة يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٣،

وافقت اللجنة على ضرورة أن تشمل عملية نزع السلاح الأسلحة الصغيرة الموجودة بحوزة السكان المدنيين.

٣٤ - وقامت اللجنة كذلك في التحقيق في انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الحوادث التي شملت صدامات بين مؤيدي الحركة الوطنية الصومالية/التحالف الوطني الصومالي والحركة الوطنية الصومالية في كيسمايو في ١٦ آذار/ مارس و ٣ نيسان/ أبريل ويومي ٦ و ٧ أيار/ مايو ١٩٩٣. وتم التحقيق في الهجمات في كيسمايو الواقعة يومي ٦ و ٧ أيار/ مايو بواسطة لجنة خاصة كانت قد أنشئت في السابق بواسطة لجنة وقف إطلاق النار وقدمت إليها نتائج أعمالها.

٢ - إنشاء مجالس المقاطعات

٣٥ - تم في أديس أبابا الموافقة على أن تكون مقاطعات الصومال الـ ٩٢ هي تلك التي كان معمولا بها بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. وبعد ذلك قررت لجنة صياغة الميثاق الانتقالي أن يتألف كل مجلس مقاطعة من ٢١ عضوا يختارون طبقا للعرف الصومالي. وأي مقيم في مقاطعة ما يزيد سنه على ٢٥ سنة يكون مؤهلا لهذا الاختيار. ويختار مجلس كل مقاطعة ثلاثة من أعضائه ليخدموا في مجلس الإقليم كما يقوم كل مجلس إقليم بدوره باختيار ثلاثة مواطنين من المنطقة ليخدموا في المجلس الوطني الانتقالي.

٣٦ - وتقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة حاليا إلى الصوماليين لتنفيذ هذا الجزء من الاتفاق. وفي أيار/ مايو، بدأت العملية المذكورة مشاورات مع الشعب الصومالي حول إنشاء مجالس المقاطعات في شمال شرق الصومال. وقد ترأس نائب الممثل الخاص بعملية الأمم المتحدة في الصومال السفير لانسانا كوياتيه، وفدا إلى بوساسو لإجراء محادثات مع القادة المحليين وأجريت مشاورات أخرى بواسطة فريق تابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال في مقاطعات باري ونوغال.

٣٧ - واستمرت العملية في أوائل حزيران/ يونيه حيث قام فريق سياسي تابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال، بقيادة مدير الشؤون السياسية، بزيارة مقاطعات منطقة هيرن وتشاور مع شيوخ العشائر والسياسيين والجماعات الدينية والمنظمات النسائية والمثقفين بشأن إنشاء المجالس.

٣٨ - على أن المشاورات انقطعت لفترة وجيزة بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت في حزيران/ يونيه. ومع ذلك، ففي ضوء أهمية الحفاظ على عملية أديس أبابا، استؤنفت المشاورات يوم ٢٧ حزيران/ يونيه حيث قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بزيارات إلى مقاطعات مناطق غيدو وباكول وشبيليه السفلى وشبيليه الوسطى وباي.

٣٩ - وقد أعرب الأهالي الذين تمت استشارتهم في هذه المقاطعات عن تأييد ساحق لإنشاء هذه المؤسسات التي سيؤكد من خلالها شعب الصومال سيادته. وفي ٣ تموز/ يوليه ١٩٩٣ كانت بور حكبه في منطقة باي أول من احتفل رسميا بإنشاء مجلس مقاطعة. وفي ٤ و ٥ تموز/ يوليه ١٩٩٣ أصبحت بيضوا وهي أيضا في منطقة باي، ثم حدور في منطقة باكول هما الثانية والثالثة في إنشاء مجلسي المقاطعة لكل منهما. وبنهاية تموز/ يوليه، كان قد تم تشكيل ما مجموعه ٢١ من مجالس المقاطعات بما في ذلك مجلسان في الشمال الشرقي. وفيما يلي القائمة الكاملة لمجالس المقاطعات التي كان قد تم إنشاؤها بحلول ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٣:

منطقة باكول:	عيل برده	تيغلو
	حدور	وجيد
	رابضوريه	
منطقة باي:	بيضوا	بور حكبه
	رداليه	قنصح ديره
منطقة غيدو:	بلد حوا	دولو
منطقة هيرن:	بولو بورتي	محاس
	جلالقسي	
منطقة شبيليه السفلى:	مركا	أفغويه
منطقة شبيليه الوسطى:	بلد	آدن يابل
	عدله	
منطقة باري:	قرضو	بندر بيله

وبهذا التأييد القوي من جانب الأهالي، من المتوقع أن يتم في الأشهر القادمة إنشاء الكثير من مجالس المقاطعات الأخرى في كل أنحاء البلاد.

٣ - المصالحة الوطنية

٤٠ - تعزيزا لعملية المصالحة الوطنية التي أطلق حركتها الزعماء السياسيون الصوماليون في أديس أبابا، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بالمساعدة في حل المنازعات على الصعيد الإقليمي والمساعدة في حل المنازعات التي نشبت بين العشائر المختلفة. وقد عقد مؤتمر سلام في كيسمايو وهي إحدى أشد مناطق البلاد تأثرا بالمنازعات. وجمع المؤتمر ١٥٢ من شيوخ العشائر من كل أنحاء منطقة جوبا لمناقشة المسائل ذات الأهمية الأساسية في استعادة الأحوال الطبيعية في المنطقة، ومنها مثلا إعادة فتح جميع أنحاء المنطقة من أجل حرية الحركة أمام الأهالي وحركة التجارة، وإعادة توحيد المجتمعات المحلية وتسوية دعاوى الممتلكات ووقف الأعمال القتالية ثم نزع السلاح. وأحرز المؤتمر تقدما طيبا في أعماله وكفل تعاون شيوخ العشائر والقادة الدينيين للعشائر ذات الصلة بالنزاع استقرارا نسبيا في كيسمايو وهي مدينة شهدت قتالا استمر حتى أيار/ مايو. وفي ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣، وقع الممثلون في المؤتمر على اتفاق سلم جوبالاند الذي التزم فيه الموقعون، نيابة عن عشائرهم، بوقف جميع الأعمال القتالية بين العشائر التي تزيد على العشرين والتي تسكن منطقة جوبالاند.

٤١ - وخلال شهر أيار/ مايو ١٩٩٣ حاولت عملية الأمم المتحدة في الصومال كذلك مساعدة الصوماليين على تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن منطقة غالكعيو والمناطق الوسطى التي

تمثل مجالا آخر شهد توترا مستمرا فيما بين الميليشيات المختلفة برغم توقيع اتفاق أديس أبابا. وقد دعي إلى مقديشو زعماء الفصائل المشاركة بشكل مباشر أكبر وهي التحالف الوطني الصومالي والجبهة القومية الصومالية وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي. لكن المؤتمر لم ينعقد تحت إشراف عملية الأمم المتحدة في الصومال بسبب موقف محمد فارح عيديد الذي أصر على الاضطلاع بمسؤولية الأمن وعملية التنظيم عن المؤتمر بأكملها. ونتج عن ذلك أن أصبح الاجتماع محدودا فاستبعد بعضا من الأطراف الرئيسية في النزاع التي لم تكن لتقبل شروطه. ومع ذلك تم التوصل إلى بعض الاتفاقات الإيجابية بين التحالف الوطني الصومالي والاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي وفصيلة من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية كانت مشاركة في الاجتماع المحدود. ومن شأن هذه الاتفاقات أن تسهم في إعادة تعزيز أهداف أديس أبابا ولا سيما نزع السلاح والتسوية السلمية للمنازعات العشائرية.

٤٢ - وفي الشمال الغربي، قدمت عملية الأمم المتحدة في الصومال قدرا من الدعم السوقي لمؤتمر المصالحة الإقليمي المعقود في بوراما من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو ١٩٩٣. وقد قام هذا المؤتمر بتسوية عدد من المنازعات الإقليمية وتوصل إلى قرارات تتصل بنزع السلاح وإعادة إنشاء قوات الشرطة. وتقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة في تنفيذ قرارات المؤتمر بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالصومال.

خامسا - تقديم المساعدة الإنسانية وتهيئة الإصلاح الاقتصادي

٤٣ - عقد في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا الاجتماع الثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الحكومات التي تقدم المساعدة الإنسانية إلى الصومال وكذلك عن المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن أبرز وقائع الاجتماع، المشاركة الفعالة لـ ١٩٠ من الزعماء السياسيين الصوماليين وشيوخ العشائر المحليين وممثلين عن المنظمات النسائية وعن المنظمات غير الحكومية الوطنية. وكان المشاركون الصوماليون هم أول من أكد أهمية الأمن والسلام بالنسبة لفعالية تنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح.

٤٤ - وقد لقي برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ الذي جاءت انطلاقته في اجتماع آذار/ مارس تأييدا بوصفه إطارا سليما ومجديا للأنشطة التي سيضطلع بها للفترة المتبقية من السنة. وقد طالب البرنامج بمبلغ ١٦٠ مليون دولار وتم التعهد بتبرعات تبلغ ١٦ مليون دولار في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٣. وفي الوقت نفسه، كان التسليم بضرورة الحفاظ على المرونة مع الأخذ في الاعتبار حقائق الحالة السائدة في الصومال. وساد توافق في الآراء بأنه ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لعملية بناء القدرات الوطنية. فبغير إنشاء المؤسسات المحلية، بما في ذلك إدارات الشرطة والقضاء والإدارات المحلية، لن تجدي كثيرا جهود الإصلاح.

٤٥ - وفي ضوء الموارد المتاحة، بذلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهودا واسعة النطاق لتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح في كل أنحاء الصومال. ويكفي عدد من المؤشرات لإيضاح الصورة العريضة على النحو التالي: تم القضاء إلى حد كبير على الجوع كما أن الأطفال الذين كانوا يموتون منذ بضعة أشهر فقط بسبب الأمراض القابلة للوقاية أصبحوا في مأمن الآن بفضل برامج بالغة التحسين في مجال التغذية والتحصين الجماعي. أما المدارس التي ظلت مغلقة لمدة ثلاث أو أربع سنوات أو تعرضت للدمار فهي تفتح أبوابها باضطراد، كما أن الخطط التي تقضي بافتتاح مدارس للتدريب المهني ولإعداد المعلمين جارية على قدم وساق في بعض أنحاء البلاد. وكان محصول موسم الأمطار "داير" طيبا بفضل توزيع كميات كبيرة من البذور والأدوات، فضلا عما يقال من أن التوقعات ممتازة بالنسبة للمحصول القادم. أما الثروة الحيوانية وهي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، فقد لقيت الدعم والتسهيل من خلال برامج التطعيم الواسعة النطاق مع تقديم الخدمات البيطرية، كما أن عدد السفن التجارية التي تصل إلى موانئ الصومال ما برح في ازدياد مستمر. ومع ذلك، فبغير أن يستتب السلام الدائم فإن هذه الدلائل المشجعة على انتعاش النشاط الاقتصادي والتجاري يمكن بسرعة أن ينعكس مسارها.

٤٦ - وتتسم المشاريع الرامية إلى خلق فرص العمل بأهمية واسعة بشكل خاص في إطار برامج الإصلاح. فهناك الآلاف من الشباب الصوماليين لا يزالون ينخرطون في سلك العصابات المسلحة وهم بحاجة إلى أن تتاح لهم فرصة لكي يشاركوا في مخططات الإصلاح والتعمير فيما تتواصل عملية نزع السلاح. وينبغي من ثم إعطاء أولوية عليا إلى مشاريع التمويل التي ستولد فرص العمل بما من شأنه أن يساهم بدوره، بصورة ملموسة في خلق بيئة أكثر أمنا.

٤٧ - وكما ذكرت في تقريري إلى مجلس الأمن، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) (S/26022)، فإن الهجمات التي شنت على قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال يوم ٥ حزيران/ يونيه، وما تلا ذلك من حوادث اضطرت كثيرا من العاملين الدوليين في مجال الإغاثة إلى الانتقال إلى نيروبي. ونتيجة لانعدام الأمن في جنوب مقديشو، وصل الكثير من البرامج الإنسانية إلى حال من التوقف المؤقت. وانشغال الوكالات الإنسانية بشأن الآثار المترتبة على إعاقة تقديم المساعدات الإنسانية سواء في الأجل الآني أو الطويل أمر مفهوم. وبرغم صعوبة الظروف المحيطة، أبقى عدد من الوكالات على عملياتها لكي تكفل الإمدادات الغوثية التي تدعو الحاجة إليها بصفة عاجلة كيما تصل إلى أكبر عدد ممكن من الأهالي.

٤٨ - وفيما ظلت الحالة متوترة في جنوب مقديشو. أمكن تحقيق زيادة تدريجية في نطاق شمول المساعدات الإنسانية في ظل الحماية التي كفلتها قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولم تنقطع البرامج الإنسانية في معظم أنحاء

الصومال الأخرى باستثناء المناطق التي تعتمد على الإمدادات المرسلة من مقديشو. ويتواجد الآن الموظفون المنتسبون إلى شعبة الشؤون الإنسانية في عملية الأمم المتحدة في الصومال في جميع مناطق الصومال بما في ذلك الشمال الغربي وهم يعملون جنبا إلى جنب مع نظرائهم الصوماليين والعاملين الدوليين في مجال الإغاثة على توسيع مخططات الإصلاح.

٤٩ - وقد عقدت مشاورات غير رسمية بين الأمم المتحدة والحكومات المقدمة للمساعدة للصومال والمنظمات غير الحكومية مرتين حتى الآن في نيروبي في ٢٢ حزيران/ يونيه و ٢٧ تموز/ يوليه. وهناك التزام واضح بالعمل معا لتلبية الاحتياجات الفورية وكذلك الاحتياجات في الأجل الطويل. وبنفس الطريقة التي بذلت بها الجهود لإشراك الصوماليين في إعداد برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣، فإن التحدي الماثل الآن هو ضمان أن يضطلعوا بدور فعال في خطة وجهود الانتعاش في الأجل الطويل.

٥٠ - وبغية التخلص من الاعتماد المستمر على المساعدات الغوثية، فإن نشوء الهياكل المؤسسية الوطنية على مستوى الناحية أو المقاطعة أو المنطقة يُعد من الأهمية بمكان. وفيما يكتسب التحول من الإغاثة إلى الإصلاح قوة دفع حاليا، فمن اللازم توفير الموارد الكافية لدعم الأنشطة التي تتجاوب مع الأوضاع السياسية والأمنية الناشئة. وقد أتيح حتى الآن أقل من ١٥ في المائة من احتياجات برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣. وإذا لم تقدم الأموال الكافية لبرامج الإصلاح، فلسوف يصعب تحقيق سلام وأمن دائمين في الأجل الطويل. وتتطلب المجالات الخمسة التالية اهتماما وإجراءات عاجلة حتى نهاية عام ١٩٩٣ بغية التمهيد لتنمية أطول أجلا تتم على أساس مستدام:

(أ) **استمرار عمليات الإغاثة في حالة الطوارئ:** على مستوى معظم مناطق الصومال، سواء في البيئات الحضرية أو الريفية، وبرغم الجهود الناجحة التي حققها الصوماليون والمجتمع الدولي، لا تزال هناك جيوب من المعاناة والحرمان الشديدين. ويشكل تحديد هذه المجالات المتبقية، والإحصاء الكمي للأشخاص المتضررين وتقييم احتياجاتهم مهمة عاجلة وأساسية. وهذا سيفضي إلى تحسين الاستراتيجيات التي من شأنها أن تنهض بأحوالهم وبإعدادهم للعودة إلى العمل المنتج؛

(ب) **إعادة التوطين:** يتواجد ما يقدر بنحو ١,٣ مليون صومالي بعيدا عن ديارهم سواء بوصفهم أشخاصا مشردين داخليا أو باعتبارهم لاجئين إلى البلدان المجاورة، وسواء بقوا في بيئتهم الحالية أم عادوا إلى ديارهم، فإن الآثار المترتبة هائلة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وتشمل سياسة إعادة التوطين التي تعتمدها عملية الأمم المتحدة في الصومال تخطيطا للمستقبل. وهذه السياسة يجري تنفيذها حاليا في مناطق شتى وإن كان ذلك بالحد الأدنى من الموارد؛

(ج) **إعادة تنشيط القطاع الإنتاجي وخاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك:** ما برح قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك يشكل تقليديا أكبر مساهمة في الناتج القومي الإجمالي للصومال. فقد كانت الزراعة مسؤولة عن ٦٥ في المائة من فرص العمل وعن ٧٠ في المائة من حصائل النقد الأجنبي للبلاد. والتحدي الماثل الآن هو توجيه الدعم إلى الجهود الصومالية لإعادة أعداد كبيرة من أهالي الصومال إلى حيث العمل المنتج من خلال إزالة القيود التي تحول دون التوسع والنمو؛

(د) **إعادة تنشيط الخدمات الاجتماعية:** استطاع الصوماليون في جميع المناطق بدعم غير عادي من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال أن يقدموا مساهمات أساسية في إعادة إنشاء نظم التعليم والصحة وصيانتها. كذلك تمضي على قدم وساق عملية إعادة بناء المدارس والمراكز الصحية . ولم يكن لهذه الجهود أن تصبح ممكنة إلا من خلال المساهمات الطوعية التي أسداها الصوماليون من معلمين وعاملين صحيين وقادة المجتمعات المحلية. والمسرح الآن مهيأ لتقديم مساهمات خارجية تتمثل في مواد ولوازم منخفضة الكلفة ومرتفعة القيمة لتعزيز هذه الجهود الطوعية بما من شأنه تحسين نوعية الحياة للصوماليين؛

(هـ) **بعث الحياة في التجارة والتبادل التجاري:** مع توافر القدر القليل من التشجيع من المصادر الخارجية، بدأ القطاع الخاص المنظم وغير المنظم للصومال مهمة بعث الحياة في أوصال الأنشطة المتعلقة بالتجارة والتبادل التجاري في جميع مناطق البلاد. فهناك باعة الشوارع والمزارعون ورجال الأعمال والتجار الذين يطلبون خدمات من الموانئ والمطارات في إطار جهد يهدف إلى تشجيع الأعمال التجارية وتوسيع قاعدة العمالة. وقد وضع المستثمرون الصوماليون والأجانب خططا لتوسيع الأعمال التجارية وتقديم نطاق واسع من الخدمات الاستهلاكية إلى مجتمعاتهم المحلية . وهذه الخدمات تشمل سبل النقل والاتصالات الدولية وتوزيع النفط والأعمال المصرفية والتمويل.

٥١ - وفيما تتواصل الجهود الرامية لتنفيذ برامج الأولوية المذكورة أعلاه، بدأت المشاورات من جانب البنك الدولي بشأن التخطيط لعمليات التعمير والانتعاش في الأجل الطويل. وقد عقدت بالفعل مشاورتان مع مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف ويتوقع عقد مشاورة ثالثة في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ في باريس. وتنوي عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تشرك بصورة متزايدة المنظمات الصومالية الناشئة في هذه العملية.

سادسا - أنشطة الإعلام دعما لأنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال

٥٢ - طبقا للفقرة ٤ (و) من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) استحدثت عملية الأمم المتحدة في الصومال برامج إعلامية مناسبة لدعم أنشطة الأمم المتحدة في الصومال.

٥٣ - وفيما كان اهتمام وسائط الإعلام الدولي قد تركز مؤخرا على الإجراءات العسكرية والإجراءات المرتبطة بالأمن التي اتخذتها العملية المذكورة في مقديشو، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة في كل أنحاء البلاد

لتعزيز المصالحة السياسية والإصلاح والتعمير في الصومال. وكان الهدف الأساسي من البرنامج الإعلامي الذي باشرته عملية الأمم المتحدة في الصومال هو نشر المزيد من الوعي بهذه الأنشطة وبالولاية الواسعة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في الصومال على مستوى وسائط الإعلام الدولي والشعب الصومالي على السواء، على أن هذا الهدف لم يصادف نجاحا كبيرا.

٥٤ - ويتم بصورة وثيقة تنسيق أنشطة الإعلام التي تباشرها عملية الأمم المتحدة في الصومال مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويجري بانتظام إعداد المواد الإعلامية ثم توزيعها على وسائط الإعلام الدولي والصومالي في اجتماعات الإحاطة الأخبارية اليومية التي تعقد في مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وللأسف لم تكن لهذه الجهود أثر يذكر على وسائط الإعلام.

ألف - البرامج الإذاعية

٥٥ - أدى ارتفاع معدل الأمية في الصومال وتناثر سكانه، بالإضافة إلى افتقاره إلى الهياكل الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى جعل برامج الإذاعة عنصرا لا غنى عنه في الحملة الإعلامية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويذيع راديو "مانتا" برنامجا مدته ٤٥ دقيقة سبع مرات يوميا. وتتألف البرامج الإذاعية من معلومات عن أنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال وبيانات صادرة عن ممثلي الخاص وتحقيقات إذاعية تبرز التقدم المحرز في تعزيز المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي للصومال بالإضافة إلى تلاوات من القرآن الكريم ومقتطفات من الموسيقى الصومالية التقليدية.

٥٦ - ويذيع راديو "مانتا" على موجة قصيرة تصل إلى مقديشو والمناطق المحيطة بها. كما يذاع البرنامج مرة يوميا عبر محطة "إف إم" التابعة للكتيبة الإيطالية في مقديشو. ومع ذلك لا يتم استقبال راديو "مانتا" بوضوح في أنحاء كثيرة من البلاد بسبب القدرة المحدودة لأجهزة الإرسال والهوائيات الحالية التي يستخدمها.

٥٧ - ومن الواجبات المهمة التي احتواها برنامج الإعلام التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال، مواجهة الدعاية المضادة للعملية المذكورة. وقد أدت عملية نزع السلاح التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال في ١٢ حزيران/ يونيه إلى تحييد فعال لإذاعة مقديشو التي كانت تحت سيطرة المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي وكانت مصدرا لدعاية معادية متزايدة ضد عملية الأمم المتحدة في الصومال. ومع ذلك فمنذ تلك الفترة ما برحت الإذاعات السرية تسعى إلى التشويش على راديو "مانتا" وغيره من الإذاعات الصومالية بقيامها بالبث في نفس الوقت وعلى نفس التردد.

٥٨ - ومن أجل توسيع وصول إرسال راديو "مانتا" إلى كل أنحاء البلاد، مع الحيلولة دون تعرضه للتشويش من جانب مصادر الدعاية المعادية، يتطلب الأمر أجهزة إرسال إضافية يتم نصبها في أنحاء الصومال الأخرى. وتشير دراسة تقنية أولية إلى أن استخدام أجهزة إرسال الموجة المتوسطة من شأنها التخفيف من بعض مشاكل البث التي يواجهها راديو "مانتا" حاليا. ويقترح تدعيم هذه الوسيلة الأساسية للاتصال بوصفه بندا إضافيا عاجلا من بنود الميزانية.

٥٩ - وإلى أن يتسنى تركيب أجهزة الإرسال الإضافية، تدرس عملية الأمم المتحدة في الصوما إمكانية بث البرامج الإذاعية عبر خدمات الموجة القصيرة للإذاعات الخارجية للبلدان المجاورة، وتجري حاليا مشاورات بشأن هذه المسألة مع السلطات في كل من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا.

باء - الوسائل الإعلامية المطبوعة

٦٠ - تنشر عملية الأمم المتحدة في الصومال صحيفة "مانتا" باللغة الصومالية ٦ أيام في الأسبوع في مقديشو وتوزع على ١١ مدينة أخرى بالصومال. إلا أن التوزيع ظل محدودا بما يبلغ ٢٥ ٠٠٠ نسخة.

٦١ - وتعتمد عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا على العنصر العسكري لنقل الصحيفة المذكورة إلى أنحاء الصومال الأخرى. ومع ذلك لم تستطع الطائرة العسكرية أن تقوم بتسليم كميات يومية من الصحيفة. وفي مقديشو أعيق التوزيع بسبب القتل الشائن الذي راح ضحيته يوم ٧ تموز/ يوليه ستة من الصوماليين المستخدمين في توزيع الصحيفة. وقد أعرب الموظفون الصوماليون الآخرون، سواء في صحيفة "مانتا" أو راديو "مانتا" عن القلق على سلامتهم الشخصية. وتعكف عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا على دراسة عرض من متعهد صومالي لتوزيع صحيفة "مانتا" في مقديشو. ومن شأن تقديم موارد إضافية أن يتيح للعملية القيام إلكترونيا ببث الصحيفة والمواد الإعلامية الأخرى كالنشرات الصحفية إلى المدن المختلفة في البلاد بهدف طباعتها ونشرها محليا.

٦٢ - وقد بدأت العملية مؤخرا بنشر طبعة إنكليزية من صحيفة "مانتا" لتوزيعها على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى في المجتمع الدولي.

جيم - العلاقات بوسائط الإعلام

٦٣ - أثارت ولاية إقرار السلام لعملية الأمم المتحدة في الصومال ، والعدد الكبير من الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين، انتباه وسائط الإعلام الدولي. ولخدمة احتياجاتها للمعلومات ، وكذلك احتياجات الصحافة الصومالية المحلية ، تواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال تقديم خدماتها المساعدة لوسائط الإعلام من خلال اجتماعات الإحاطة الصحفية، وإصدار بيانات لوسائط الإعلام وصحائف وقائع، والرد على استفسارات وسائط الإعلام، وتنسيق مقابلات كبار المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال مع ممثلي وسائط الإعلام.

٦٤ - وتكفل اجتماعات الإحاطة اليومية المنتظمة التي ينظمها الناطقون المدنيون والعسكريون باسم عملية الأمم المتحدة في الصومال تدفقا للمعلومات عن الجوانب السياسية

والعسكرية والإنسانية لأعمال عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويجري إعداد موجزات اجتماعات الإحاطة هذه يوميا وإرسالها إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك وإلى مركز الأمم المتحدة للإعلام في نيروبي لإعادة نشرها.

٦٥ - ونظمت عملية الأمم المتحدة في الصومال زيارات للصحفيين في مختلف مناطق الصومال وقد عززت هذه الجولات تغطية وسائط الإعلام للأنشطة الإنسانية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، مثل الإغاثة في حالة الفيضان أو توزيع المقننات الغذائية. ورافق الصحفيون أيضا المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال المشتركين في المشاورات مع قادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الصومال، بشأن إنشاء مجالس المقاطعات والأقاليم.

دال - الخدمة الميدانية الجماهيرية

٦٦ - بالإضافة إلى صحيفة مانتا والبرامج الإذاعية، سعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى مخاطبة السكان الصوماليين من خلال وجودها في الميدان. وتترجم نشرات منتظمة عن الجوانب السياسية والإنسانية والجوانب ذات الصلة بالأمن وبأنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال ويتم إرسالها باللغتين الإنكليزية والصومالية إلى كل مكتب من مكاتب المناطق التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال لإعادة نشرها في المجتمعات المحلية.

٦٧ - وعمل إسقاط النشرات المطبوعة، وكذلك الملصقات الصادرة عن المسؤولين العسكريين في عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا على إبراز أهداف وأنشطة العملية.

٦٨ - وفي ضوء نقص الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال، فإن الاتصال الشخصي بين المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال والجمهور الصومالي كان أيضا وسيلة فعالة لنقل الفكرة والهدف من وراء عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد عقد ممثلي الخاص، ونائبه ومسؤولون آخرون في عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما أولئك الموجودين في مكاتب المناطق ومكاتب المناطق الفرعية، اجتماعات عديدة مع قادة المجتمعات المحلية الصوماليين، والشيوخ، والجماعات النسائية والشبابية، وممثلي رجال الأعمال والحركات السياسية، والمنظمات غير الحكومية المحلية في جميع أنحاء الصومال لتعزيز الفهم الجماهيري وتأييد ولاية وأهداف عملية الأمم المتحدة في الصومال. وسيتحسن هذا البرنامج نظرا لأن مكاتب المناطق والمناطق الفرعية قد أصبحت متمرسة على هذا الإنجاز بصورة ملائمة.

سابعا - ملاحظات

٦٩ - عكست الولاية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣)، التعقيدات الشديدة في الحالة التي كانت سائدة في ذلك الوقت في الصومال والتي تعهدت الأمم المتحدة بحلها. وكان من الواضح أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستكون بحاجة إلى التعاون الكامل من جانب الشعب الصومالي، ولا سيما قادة الفصائل، إذا كان لها أن تنجز مهامها بيسر وسلاسة. وفي الوقت نفسه، أدرك المجتمع الدولي أن تعقيدات الحالة من شأنها أن تفضي إلى صعوبات كبرى في المهام الموضوعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ولهذا السبب عينه، قرر مجلس الأمن إنشاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٧٠ - وللأسف، فإن المواقف القصيرة النظر لزعماء بضعة أحزاب قد زادت من تفاقم صعوبة الأوضاع. وبالرغم من هذه المحاولات المتعمدة لمنع عملية الأمم المتحدة في الصومال من أداء مهامها التي عهد بها إليها مجلس الأمن، فإن الحالة الكلية في الصومال قد شهدت تحولا رئيسيا. وقد تحدد المسار بالفعل بالتدخل الشديد الفعالية لقوة العمل الموحدة، وفي أعقاب إنشاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، استقرت الأحوال في معظم أنحاء البلد. وتصل المساعدة الإنسانية إلى غاياتها وهي محمية من الهجمات والنهب على أيدي العصابات والميليشيات المسلحة. ويمارس الناس أنشطتهم الروتينية المعتادة. وتعيد المدارس فتح أبوابها. ويجري حرث الأراضي، وزرع المحاصيل، بل وتصدير المواشي كذلك. وتجتمع المجالس المحلية لشيوخ العشائر وتتعاون مع جهود الأمم المتحدة لمساعدة الصومال على إعادة تهيئة الأحوال الطبيعية. ويتناقض هذا تماما بالمقارنة بالحالة في بداية هذا العام، عندما كان الشعب الصومالي لا يزال يعاني من آثار الحرب الأهلية الوحشية التي أشعلتها مطامح وعداوات أمراء الحرب والتي كلفت مئات الآلاف من الأبرياء الصوماليين حياتهم.

٧١ - وقعت على عاتق عملية الأمم المتحدة في الصومال مهمة ضخمة بعد أن تولت المسؤولية من قوة العمل الموحدة، تمثلت في نزع سلاح الجماعات المسلحة التي روعت الشعب وجعلت من ابتزاز وكالات المساعدة الإنسانية مصدر دخل كبير لها. وقد أتيحت لي، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في القاهرة في حزيران/ يونيه الماضي، فرصة لتبادل الآراء مع عدد من الزعماء الأفارقة بشأن الحالة في الصومال والمسائل المتعلقة بها. ولقد كان هناك تأييد قوي لجهود الأمم المتحدة في الصومال، وخاصة لضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان التنفيذ الكامل لأحكام نزع السلاح المنصوص عليها في اتفاق أديس أبابا. وقد أعرب عن هذه الآراء في القاهرة، سواء في القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، وفي البيان الصادر عن اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي في ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٣. كذلك جرى الإعراب عن التأييد القوي للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في الصومال، في المناقشات التي عقدتها مع الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧٢ - وقد ولدت الأولوية التي أعطتها عملية الأمم المتحدة في الصومال لنزع السلاح عداء تجاه العملية في نفوس قلة من زعماء العشائر بسبب خشيتهم من فقدان سلطانهم ونفوذهم. ولم تر عملية الأمم المتحدة في الصومال، بعد أن نصبت بعض هذه العناصر كمينا لأفراد العملية في ٥ حزيران/ يونيه وفي مناسبات تالية، بدا من اتخاذ إجراء شديد البأس

لتنفيذ نزع السلاح المطلوب بموجب اتفاق أديس أبابا. وقد أدى استغلال هذه الإجراءات لإثارة العداوات تجاه عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى الإضرار بالشعب الصومالي وإلى إزهاق الأرواح، الأمر الذي يتحمل مسؤوليته كلية زعماء الفصائل، وخاصة محمد فارح عيديد.

٧٣ - وإني لعلى وعي بما يخامر بعض الجهات من إحساس بأن عملية الأمم المتحدة في الصومال تحيد عن مهمتها الرئيسية المتمثلة في كفالة التوزيع الآمن للمساعدة الإنسانية، وإصلاح الصومال وتعميره، وبأنها تحشد جهودا وموارد غير متناسبة في العمليات العسكرية. وأنا أعرف أن بعض هذا النقد صادر تماما عن نوايا حسنة. على أن المجتمع الدولي يعرف منذ البداية أن نزع سلاح جميع الفصائل وأمراء الحرب فعلا هو شرط لا بد منه للجوانب الأخرى من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، سواء كانت سياسية، أو مدنية، أو إنسانية، أو إصلاحية، أو تعميرية. وما لم يتم تنفيذ نزع السلاح تنفيذا كاملا، فليس من المنطقي توقع أن تفي عملية الأمم المتحدة في الصومال بالجوانب الأخرى لولايتها. إن كون العملية قد استطاعت تحقيق التقدم الذي بلغته في أنحاء مختلفة من البلد، رغم الأعمال العدائية المسلحة التي تواجهها فيما يكاد يكون يوميا من جانب محمد فارح عيديد وميليشياته، لدليل بالغ على عزم الشعب الصومالي فضلا عن عملية الأمم المتحدة في الصومال على ألا تثنيه هذه العقبات وكذلك على رغبة الشعب الصومالي في السلام وعودة الحياة الطبيعية. غير أن الحقيقة التي يتعين أن نواجهها هي أن البلد لن يتمتع باستقرار كامل حتى يتم القبض على العناصر المجرمة وتقديمها للعدالة على النحو الذي طالب به مجلس الأمن في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣). وإني لعلى اقتناع بأن مجلس الأمن يؤيد هذا النهج تأييدا كاملا. ومن المهم إدراك التلاحم بين العناصر السياسية والعسكرية والإنسانية لوجود الأمم المتحدة في الصومال.

٧٤ - وفي ضوء هذه الظروف، انتهيت إلى نتيجة مؤداها أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تتطلب تخصيص لواء إضافي من أجل تمديد أنشطتها ومواصلة برنامج نزع السلاح في المناطق الوسطى والشمالية من البلد، وإحلال الأمن من خلال نزع السلاح في مقديشو، ومعالجة مشكلة اللاجئين على نحو كاف. وخليق بهذا العدد الإضافي من القوات أن يتيح للعنصر العسكري أن يكون أكثر فعالية وأكثر سرعة، وأن يتحرك في نطاق أوسع. وحري بازدياد الفعالية، هذا، أن يمكن بدوره عملية الأمم المتحدة في الصومال من الاضطلاع بولايتها خلال فترة زمنية أقصر. وسينجم عن هذه الخطوة زيادة مؤقتة في عدد قوات العملية، وسأحاول جاهدا أن أدبر التكاليف الإضافية من الاعتمادات التي ووفق عليها بالفعل.

٧٥ - ويتطلب إحلال الأمن والاستقرار في الصومال إعادة تشكيل قوة شرطة صومالية، وإعادة إنشاء النظام القضائي، ونظام العقوبات، بغية تمكين الصوماليين من أن يتحملوا سريعا المسؤولية الكاملة عن إقرار القانون والنظام في بلدهم. ويتعين اتخاذ الخطوات الأولية في إطار الجهاز الانتقالي الذي ورد تصور له في اتفاق أديس أبابا، ابتداء من مستويي المقاطعة والإقليم. وسييسر هذا في النهاية تخلي الأمم المتحدة التدريجي عن دورها الحالي في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإنه فور تغلب الصومال على المخاطر الناشئة عن الانتشار الواسع للأسلحة الثقيلة، ستكون هناك قوة شرطة جيدة التنظيم وفعالة وقادرة على الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة. ولذلك فإنه من المحتم والعاجل أن تقوم الحكومات المانحة بتوفير موارد في شكل أموال ومساعدة تدريبية، وكذلك في شكل ترتيبات انتقالية فعالة.

٧٦ - وتولي عملية الأمم المتحدة في الصومال أولوية عليا لمساعدتها في عملية المصالحة السياسية. وقد تشكلت مجالس المقاطعات، وستستمر الجهود لإدامة هذا الزخم بغية تشكيل مجالس الأقاليم والمجلس الوطني الانتقالي بأسرع ما يمكن. وتولت عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا رعاية اجتماع المصالحة لشيوخ العشائر في الأقاليم المختلفة في الصومال، حيث كانت الآثار ظاهرة في استعادة أحوال الاستقرار والأمن، على العكس تماما من المعاناة في ظل النزاع فيما بين العشائر. ويراودنا الأمل في أن تشجع هذه النجاحات المصالحة السلمية في أجزاء أخرى من البلد.

٧٧ - وعند التطلع خارج إطار الحالة في الصومال، وهي بؤرة التركيز في هذا التقرير، فإنه من الضروري إيلاء الاهتمام بالمشاكل الخطيرة التي جرت مواجهتها عند إنشاء عملية الأمم المتحدة في الصومال، والتي تدل على أوجه قصور الهيكل الحالي والإجراءات الحالية عن ملاحقة المطالب الضخمة للجيل الجديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي عملية الأمم المتحدة في الصومال على وجه الخصوص، ولكن أيضا عند إنشاء البعثات الكبيرة الأخرى على مدار السنتين الأخيرتين، فإن التأخيرات والتعقيدات الناشئة عن تطبيق الأمانة العامة للإجراءات الإدارية والمالية والسوقية المستقرة، قد جعلت تخلفها يبدو جليا. وكما يعرف أعضاء المجلس، تتخذ تدابير بالفعل لتحسين الإجراءات والممارسات في الأمانة العامة، وأشعر بالامتنان للدعم المقدم من الحكومات المختلفة.

٧٨ - وهناك مشكلة أخرى خطيرة وحساسة نشأت في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والتي يعرفها أعضاء المجلس، هي المشكلة المتعلقة بقيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن والسيطرة عليها. وقد تعرض مبدأ وممارسة وحدة القيادة الذي تطور على مر عقود من عمليات حفظ السلام للبلبلة في العمليات الأخيرة التي تدخل ولاياتها، جزئيا في بعض الأحيان، في إطار الفصل السابع من الميثاق. وربما نظرا للأحوال الشديدة التعقيد والخطورة التي وجدت عملية الأمم المتحدة في الصومال نفسها تعمل في ظلها، أتت إجراءات بعض قادة الوحدات إلى إضعاف سلامة هيكل القيادة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي أعقاب إيضاح تم على المستويين السياسي والتنفيذي، جرت تسوية هذه المصاعب. وفي حالة الوحدة الإيطالية التي لقيت اهتماما لا موجب له من وسائط الإعلام، فإنه يسرني أن أعلن أن هناك تنسيقا كاملا بين الأمم المتحدة والسلطات الإيطالية وأن المسألة قد جرت تسويتها. والفرقة الإيطالية في الصومال وقوامها ٢ ٥٤٠ جنديا يوجد

معظمها في منطقة جلالقسي، مع بضع وحدات في شمال مقديشو. وعلى حين كان هناك تنسيق دائم وكامل في منطقة جلالقسي، نشأت، بالنسبة لمنطقة مقديشو، وجهات نظر مختلفة حول بعض طرائق تنفيذ ولاية الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك، طلبت إيطاليا إعادة وزع وحداتها الموجودة في مقديشو إلى أماكن أخرى في الصومال، وقد قبل هذا الطلب من خلال تبادل الرسائل بين وزير الخارجية الإيطالي وبيني. والمحادثات جارية بالفعل لتحديد الأماكن التي سيتم وزع هذه الوحدات فيها.

٧٩ - ومع ذلك فإن هذه القضية تستحق الاهتمام بغية تلافي التعقيدات في المستقبل والتي يمكن أن تضعف فعالية بعثات الأمم المتحدة لصالح السلام والأمن الدوليين. وعندما يأذن المجلس بعملية في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإنه ستكون هناك بوضوح زيادة في خطر وقوع خسائر فيما بين الأفراد العسكريين تحت قيادة الأمم المتحدة. ومن المفهوم تماما أن الحكومات ستكون حساسة بشدة لهذا الخطر وسترغب في كفالة أعلى درجة ممكنة من الأمن لأفرادها. بيد أنني متأكد أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستوافق على أنه لا سبيل إلى خفض هذه المخاطر للحد الأدنى إلا إذا كانت هناك قيادة وسيطرة فعالتان لقائد القوة في الميدان. ويضمن هذا أيضا أن يكون القائد قادرا على إستخدام موارده إلى أقصى حد لتحقيق الأهداف المحددة في الولاية الصادرة من المجلس. ولذلك فإنه من الواضح أنه من مصلحة الأمم المتحدة احترام سلامة القيادة والسيطرة للعمليات العسكرية للأمم المتحدة في جميع عمليات حفظ السلام والأمن، سواء في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع. وبالطبع، فإنه من الجوهري التشاور مع البلدان التي تساهم بقوات بصورة كاملة وإبقائها على إطلاع كامل، على الصعيدين السياسي وصعيد العمليات على السواء. وقد أصدرت تعليماتي بأن يتم هذا بانتظام، وإنني على ثقة من أن جميع الأطراف المعنية ستتعاون من أجل المصلحة المشتركة.

٨٠ - وفي ختام هذا التقرير، أود أن أعرب عن تقديري الحار لممثلي الخاص، الأميرال هاو، ولقائد القوة، الجنرال بير، وإلى جميع الرجال والنساء، الجنود والمدنيين، الذين قدموا مساهمة رائعة في تعزيز ولاية الأمم المتحدة في الصومال في ظروف بالغة الصعوبة. وأعرب عن تقديري أيضا للجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية وللحكومات العديدة التي ساعدت عملية الأمم المتحدة في الصومال وعززتها في أداء مهامها التاريخية. وأود قبل كل شيء أن أعرب عن تقديري العميق لجنود عملية الأمم المتحدة في الصومال، وللصوماليين العاملين لحساب العملية ولموظفي الإغاثة، وكذلك للصحفيين الذين فقدوا أرواحهم في سعيهم الحثيث إلى مساعدة الصومال، تحت رعاية الأمم المتحدة، في ساعة محنته.

المرفق الأول

إقرار الأمن مجددا في الصومال: الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات

١ - اتفق الزعماء السياسيون الصوماليون خلال الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، المعقود في أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣، في جملة أمور، على "الحاجة إلى إنشاء قوة شرطة صومالية وطنية وإقليمية غير متحيزة في جميع أقاليم البلد على أساس عاجل من خلال إعادة قوة الشرطة الصومالية السابقة إلى وضعها السابق وتعيين وتدريب الشباب الصومالي من جميع الأقاليم"، وطلبوا "مساعدة المجتمع الدولي" في هذا الصدد.

٢ - ونص اتفاق أديس أبابا أيضا على أن يقوم المجلس الوطني الانتقالي، بوصفه مصدرا للسيادة الصومالية، بإنشاء "سلطة قضائية مستقلة".

٣ - وفي تقاريري السابقة (S/24992، الفقرة ٣٠؛ و S/25168، الفقرة ٢٣، و S/25354، الفقرة ٤٦)، ذكرت أن إنشاء قوة شرطة صومالية فعالة تشكل خطوة حاسمة الأهمية لتهيئة بيئة آمنة في الصومال.

٤ - وطلب مجلس الأمن، في قراره ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، إلى "الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص، وعند الاقتضاء، بمساعدة من جميع الكيانات والمكاتب والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بتقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة إلى شعب الصومال لإصلاح مؤسساته السياسية واقتصاده وتعزيز التسوية السلمية والمصالحة الوطنية، وفقا للتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣". وشمل هذا، المساعدة في "إنشاء قوة شرطة صومالية، بالشكل المناسب، على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني للمساعدة في إعادة وصون السلام والاستقرار والقانون والنظام، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وتيسير محاكمة مرتكبيها" (انظر القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، الفقرة ٤).

٥ - وفي تقريري المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ (S/25354، الفقرة ٥٠)، أشرت إلى أنني سأسترعي انتباه المجلس إلى توصياتي القائمة على أساس تقييم أكثر تفصيلا لإنشاء قوة شرطة صومالية. ويتضمن هذا التقرير تلك التوصيات.

أولا - حالة الأمن الراهنة

٦ - بالرغم من الانقسامات الأخيرة في جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية التي تمارس الإشراف الإداري على الإقليم الشمالي الشرقي يبدو الإقليم متمتعا بالأمن والسلام. ولا توجد في الواقع أي مشكلة تتعلق بقطع الطرق. وتمثل القلق التقليدي في الإقليم في الهجوم المحتمل لعناصر مسلحة عبر الحدود الإقليمية من جهة الجنوب والغرب. غير أن المصالحة السياسية الجارية وبرامج نزع السلاح ستقلل من هذا التهديد. وتشرف جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية على حالة الأمن في الإقليم. ويوجد حاليا ٧٠٠ شرطي تقريبا في الإقليم، كان نحو ٧٠ في المائة منهم من أفراد قوة الشرطة الوطنية الصومالية السابقة.

٧ - ويتمتع إقليم باي أيضا بحالة أمن مرضية نسبيا فيما عدا عمليات قطع الطرق على طول طريق حدور - بيضوا. وتتولى الشرطة حراسة بيضوا، عاصمة الإقليم، بدون أسلحة.

٨ - وفي إقليم غيدو، تعتبر حالة الأمن مرضية نسبيا بالرغم من أن أعمال متفرقة لقطع الطرق لا تزال تقع. وتقوم الشرطة في بارضيره بتسيير دوريات مشتركة مع القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في المدينة، ولكن هناك حاجة إلى حرس ريفي لتوفير الحماية في المناطق النائية. وعلى سبيل المثال، تعرض اللاجئون الصوماليون العائدون من كينيا مؤخرا إلى هجمات من قطاع الطرق على بعد نحو ٥٠ كيلومترا من بارضيره. وهناك حاجة جزئيا إلى قوة للشرطة تتكون من ٢٠٠٠ رجل، والتي كانت قائمة قبل الحرب المدنية، بسبب طول الحدود مع كينيا وإثيوبيا.

٩ - وتسببت آثار الهجوم الذي وقع في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ على القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في مشاكل أمنية خطيرة في مقديشو. وقد تدهور الأمن في المدينة بسبب وجود أعداد كبيرة من الأسلحة وأعداد كبيرة من المقاتلين العشائريين الذين ما زالوا مقيمين في المدينة. وجرى تحويل ثلاثة آلاف من أفراد الشرطة الصومالية السابقة إلى قوة شرطة جديدة. وبصفة عامة، يقتصر وجود الشرطة والأسلحة على المحطات ليلا، ما لم تكن هناك عمليات مشتركة يعتزم القيام بها مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. وواصلت الشرطة أداء واجباتها خلال الحوادث الأمنية الأخيرة التي اشتركت فيها القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال واشتركت مع هذه القوات في أداء مهام مختارة.

١٠ - وتفاقمت مشكلة الجريمة في أفغويه بسبب وجود أفراد عصابات النهب على طول طريق مركا - أفغويه وآخرين غادروا مقديشو ويمرون عبر المنطقة. ويمكن أن تكون هناك حاجة إلى حرس ريفي أو قوة متحركة ذات رد فعل سريع لإحكام السيطرة في هذه المنطقة.

١١ - وبعد النتيجة الناجحة لمؤتمر بوراما الذي استغرق أربعة أشهر، ظهرت في الإقليم الشمالي الغربي مصالحة سياسية فيما بين العشائر وإدارة ذات قاعدة عريضة مصممة على نزع سلاح وتسريح الميليشيات ذات الأساس العشائري. ومن المتوقع أن يؤدي نزع السلاح والتسريح إلى تحسين الأمن في المنطقة نظرا لأن مشكلة الأمن في الشمال الغربي قد نشأت أساسا من وجود الميليشيات ذات الأساس العشائري.

١٢ - وفي كيسمايو، شنت الأحزاب المسلحة غارات عسكرية في المدينة وتغيرت السيطرة على المدينة مرتين في الشهور الأربعة الأخيرة من حزب إلى آخر. وبطريقة مماثلة جرت إعادة تنظيم الشرطة مرتين في المدينة. وتعمل العناصر السياسية والعسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال مع شيوخ جميع العشائر والأحزاب لتهدئة التوتر في منطقة كيسمايو.

١٣ - ومن الواضح أنه على الرغم من أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء الصومال ما زالت غير مرضية (خاصة في مقديشو)، تحسن الأمن في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية وفي منطقتي باي وغيدو. ومن العناصر الهامة لتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإعادة إنشاء قوة الشرطة في الصومال، نزع السلاح في جميع أنحاء البلد، وهي مهمة تشكل جزءا من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال.

١٤ - ولا تقتضي عودة القانون والنظام والسلام والاستقرار في الصومال تعزيز قوات الشرطة فحسب، بل تتطلب أيضا وجود نظام قانوني يوفر الأساس والإطار اللازم لأنشطة الشرطة. وينبغي أن يشمل هذا النظام القوانين الأساسية التي يتعين على الشرطة إنفاذها؛ وكذلك وجود نظام قضائي للفصل في حالات أولئك الذين تعتقلهم الشرطة، ووجود نظام عقوبات يمكن بمقتضاه احتجاز الجناة ومعاقبتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الحرب الأهلية في الصومال على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن التحقيق وتيسير إقامة الدعوى في حالة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي يستلزمان اتباع نهج خاص، ربما عن طريق الاستعانة بمحققين وقضاة دوليين.

ثانيا - الاستراتيجية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في الصومال

ألف - الشرطة

١ - الأهداف

١٥ - ينبغي السعي من أجل بلوغ الأهداف العامة لعملية الأمم المتحدة في الصومال فيما يتعلق بإنشاء قوة شرطة وطنية محايدة وذلك عن طريق إطار يضم ثلاثة مستويات: المستوى الوطني والإقليمي والمحلي على أن تكون قوات الشرطة مسؤولة أمام السلطات المحلية المختصة في كل مستوى من هذه المستويات. وفي ضوء الحقيقة القائلة بأنه لم يتم حتى الآن سوى إنشاء سلطات محلية على المستوى المحلي، أي مجالس المقاطعات، فإنه يجب البدء في تنفيذ هذا الهدف العام على هذا المستوى وتوسيع نطاقه ليشمل المستويين الإقليمي والوطني بما في ذلك، في نهاية المطاف، المجلس الوطني الانتقالي عند إنشائه. وينبغي أن يظل دور عملية الأمم المتحدة في الصومال في هذا الجهد هو دور جهة قائمة بالتيسير.

١٦ - ويمكن تحقيق التوسع في قوة الشرطة البالغ عدد أفرادها ٥٠٠٠ والمؤلفة من رجال الشرطة السابقين لتصبح قوة قوامها ١٠٠٠٠ شخص، وذلك عن طريق إدخال ١٥٠٠ تقريبا من رجال الشرطة العاملين في الشمال الشرقي وما يقرب من ١٥٠٠ من رجال الشرطة العاملين في الشمال الغربي، ضمن برنامج عملية الأمم المتحدة في الصومال. وسيحتاج رجال الشرطة في هذه المناطق إلى تدريب فوري على أعمال الشرطة في المراكز وأثناء الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعيين ٢٠٠٠ شخص على نطاق البلد وسيحصلون على تدريب أساسي في مجموعات تضم كل منها ٤٠٠ شخص. وفي حالة بدء التدريب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، فإن ٥ دورات تضم كل منها ٤٠٠ مجند، ستسفر عن وجود ٢٠٠٠ من رجال الشرطة الجدد بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

١٧ - ومن جهة أخرى، فإن عدد رجال الشرطة اللازمين للقيام بواجبات إنفاذ القانون والواجبات الأمنية هو مسألة

تخضع للتقييم المستمر. ومن أجل إنشاء قوة شرطة قوية قوامها ٠٠٠ ١٨ فرد (وهو عدد رجال الشرطة قبل الحرب الأهلية) يمكنها القيام بواجبات إنفاذ القانون والواجبات الأمنية بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥ (الموعد المتوقع حاليا لإنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال) ينبغي زيادة عدد وحدات الشرطة القائمة وإنشاء قوات للشرطة في المراكز السكانية الأصغر حجما في جميع أنحاء البلد. وفي حين سيوفر رجال الشرطة السابقون (٠٠٠ ٣ تقريبا) الأساس لعملية التوسع المشار إليها، فإن عملية تدريب المجندين يمكن أن تساعد أيضا على القيام بعناية بإعادة إدماج عناصر مختارة من أفراد الميليشيات السابقين في المجتمع الصومالي وتوفر لهم فرص عمالة فنية مع تحقيق الانضباط. وسوف يقسم رجال الميليشيات السابقين يمين الولاء للصومال وسيتم مراقبتهم بعناية أثناء التدريب لضمان القضاء على الولاء الفصائلي. ويمكن تدريب عدد إضافي من المجندين يقدر عددهم بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٥ للعمل كرجال شرطة بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ في حالة توافر أكاديميتين إضافيتين للتدريب عن طريق برامج المانحين الدولية.

١٨ - ويمكن قيام هيكل وطني للشرطة إذا ما قرر المجلس الوطني الانتقالي ذلك. وريثما يتم إنشاء الهيكل الوطني، سيتم تنظيم الشرطة ومراقبتها تنفيذيا على المستويين الإقليمي والمحلي. ويمكن للسلطة الحكومية المطالبة بأن يواصل المستشارون الدوليون لشؤون الشرطة خدماتهم إذا لزم الأمر.

٢ - الاستراتيجية

١٩ - إلى أن يتم إنشاء هيكل حكومي في الصومال، ستكون قوة الشرطة تحت المراقبة التنفيذية لمجالس الأقاليم والمقاطعات. وستقدم عناصر من الشرطة الدولية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة إلى هذه الكيانات في الاضطلاع بمسؤولياتها، وستقدم المشورة والتدريب لقوات الشرطة.

٢٠ - وسيتم تقديم المساعدة إلى قادة الشرطة الإقليميين عن طريق الخبراء الدوليين الذين سيعملون كمستشارين للشرطة. وسوف تحدد الاعتبارات السياسية الإقليمية والتنفيذية ما إذا كانت عملية الأمم المتحدة في الصومال ستقوم بتعيين رئيس للشرطة الوطنية للفترة المشمولة بالتقرير المؤقت.

٢١ - وخلال هذه الفترة، يعتبر التنسيق والتعاون الوثيقين بين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال والشرطة الصومالية عنصرين هامين لضمان وجود سياسات وعمليات أمنية شاملة ومنسقة. غير أنه لدى وصول عنصر مستشاري الشرطة الدوليين بالكامل، ستقوم القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بإنهاء سيطرتها على أنشطة الشرطة. ومع ذلك، سيستمر التنسيق الوثيق في مجال السياسات والعمليات بين مستشاري الشرطة والعسكريين في عملية الأمم المتحدة للصومال والشرطة الصومالية.

٢٢ - وسيتم إنشاء وتنظيم أكاديمية أو معهد لتدريب الشرطة، بمساعدة المستشارين الدوليين لشؤون الشرطة. وسيبدأ معهد الشرطة دوراته الأساسية الأولى للتدريب على أعمال الشرطة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. وسيتم القيام بدورات تنشيطية لضباط الشرطة العاملين في جميع أنحاء البلد عن طريق أفرقة تدريب متنقلة. وسيقوم المعهد بتدريب ٤٠٠ مجند في الدورة الواحدة في إطار برنامج أساسي للتدريب على أعمال الشرطة مدته ٣ أشهر، يتم بموجبه الوفاء بالهدف المتمثل في تدريب عدد من المجندين قوامه ٠٠٠ ٢ مجند لزيادة عدد أفراد قوات الشرطة إلى ٠٠٠ ١٠ فرد بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وسيكون التجنيد متناسبا بين العشائر على أساس إقليمي، وسيتم الحفاظ على التوازن بين العشائر طوال جميع مراحل التجنيد.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، سيحتفظ المعهد بمركز تقييم لأفراد الشرطة ومركز لوثائق الشرطة التي ستكون متاحة لقوة الشرطة بأسرها. وسيتم توفير برامج تدريبية لأفراد الشرطة على المستويات الأساسية والمتوسطة والإشرافية. وسيوفر المعهد أيضا التعليمات اللازمة لقضاة المحاكم الجزائية وأفراد فرق الاحتجاز.

٢٤ - ولدى تقديم المساعدة، سوف تستفيد عملية الأمم المتحدة في الصومال من قوة الأمن المساعدة التي أنشأتها قوة العمل الموحدة كأساس لقوة الشرطة الصومالية التي تشرف عليها عملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستجري استعراضا لأفراد قوة الأمن المساعدة لتقرير ما إذا كان هؤلاء الأفراد مستوفين للشروط التالية:

(أ) أن تتوافر لديهم خبرة سابقة لمدة سنتين قبل ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ مع قوة الشرطة الصومالية السابقة؛

(ب) ألا يكونوا قد ارتكبوا أي جرائم ضد الشعب الصومالي؛

(ج) ألا يكونوا مصابين بعجز بدني، مع استثناءات نادرة.

أما الذين لا يفون بهذه الشروط، فلن يتم الاحتفاظ بهم في قوات الشرطة. وسيتم الاهتمام بوجه خاص بالاحتفاظ بأكفأ العناصر. ولما كانت الميليشيات هي الأساس في قوات الشرطة الحالية، فسوف تنظر عملية الأمم المتحدة في الصومال في دعم تلك القوات بالمرتبات والمعدات، لكنها سوف تشترط أن يخضع أفراد تلك الميليشيات، في حينه، لتدريب أساسي على أعمال الشرطة وحقوق الإنسان. ويجب على ضباط الشرطة نبذ الولاء للقوى السياسية والقوى شبه العسكرية وأداء القسم بالالتزام بأهداف وغايات قوة الشرطة الوطنية الصومالية الجديدة وخدمة الشعب الصومالي والدولة الصومالية.

٢٥ - ولزيادة قوة الشرطة إلى ٠٠٠ ١٠ فرد في جميع أنحاء الصومال بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، ستبدأ عملية الأمم المتحدة في الصومال برنامجا جديدا للتجنيد حالما تتوافر مرافق التدريب والمدربون، مستخدمة في ذلك، كحد أدنى، المعايير التالية. ويجب أن يكون المجندون:

(أ) ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاما؛

(ب) ممن لم يرتكبوا أي جريمة ضد الشعب الصومالي؛

(ج) غير مصابين بعجز بدني؛

(د) ممن لهم مستوى معين من القراءة والكتابة؛

(هـ) أن يتم اختيارهم عن طريق رئيس الشرطة المحلية بناء على توصية من قادة المجتمعات المحلية وبالتشاور مع القائد العسكري الإقليمي لعملية الأمم المتحدة في الصومال حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق؛

(و) أن يتم اختيارهم بطريقة تضمن تحقيق توازن نسبي في تمثيل العشائر.

٢٦ - وستقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال، على أساس كل إقليم على حدة، بتقييم الاحتياجات المتعلقة بتنظيم وتدريب قوات متحركة للرد السريع. ويمكن استخدام هذا النوع من القوات للمساعدة في القبض على قطاع الطرق في المناطق الريفية وفي عمليات نزع السلاح تحت إشراف العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال وفي المهام الأخرى للرد السريع. وفي حالة وجود حاجة إلى قوة إقليمية متحركة للرد السريع، ستكون هذه القوة خاضعة للمراقبة التنفيذية للمستشار الدولي الإقليمي لشؤون الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال وللقائد العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٧ - وفي ضوء البيئة الأمنية السائدة في كل منطقة، فإن المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال سوف يقررون، على أساس كل مركز على حدة، عدد الأسلحة التي ستقدم لكل مركز شرطة.

٢٨ - ومن الناحية المبدئية، ستقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال مرتبات متواضعة وستجري أعمال تجديد محدودة لمرافق الشرطة، كما توفر المعدات الأساسية للنقل والاتصالات وتنظم التدريب الأساسي للشرطة وتقدم قدرا من التدريب المتخصص. على أن جدول المرتبات ينبغي أن يتصف بالاستدامة من خلال الإيرادات التي ستولدها الحكومة الصومالية مستقبلا.

باء - النظام القضائي

١ - الأهداف

٢٩ - بحلول ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، سيكون قد تم إنشاء نظام قضائي مؤقت من ثلاثة مستويات. ولسوف يجري إنفاذ قوانين الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات لعام ١٩٦٢. ومن الناحية الأولية، سيتم تعويض القضاة والضباط القضائيين في النظام تعويضات متواضعة بواسطة عملية الأمم المتحدة في الصومال، وسوف يشجعون على اعتبار مشاركتهم هذه مسؤولية وطنية. وسوف يتم تجديد قاعات المحاكم وأماكن العمل الإدارية كما ستزود كل محكمة بمعدات مكاتبها.

٣٠ - وبحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ سيكون المجلس الوطني الانتقالي قد حدد نوعية النظام القضائي والقوانين في البلاد. وسوف يتم تكييف النظام القضائي المؤقت لكي يتواءم مع النظام الذي سيطلبه المجلس الوطني الانتقالي.

٢ - الاستراتيجية

٣١ - بعد أن يتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي ستطلب إليه عملية الأمم المتحدة في الصومال أن يتخذ قرارا مبكرا بشأن هيكل وتنظيم السلطة القضائية والقوانين المدنية والجنائية المطبقة في كل أنحاء الصومال.

٣٢ - وكانت قوانين الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات في الصومال لعام ١٩٦٢ سارية المفعول منذ ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣ في المناطق التي يوجد بها نظام قضائي يؤدي مهامه. واتساقا مع ما قرره مؤتمر بوراما، فإن قانون العقوبات الهندي وقانون الإجراءات الجنائية الذي كان مستخدما في الشمال الغربي قبل عام ١٩٦٠ سوف يجري تطبيقه في تلك المنطقة.

٣٣ - وسيجري تشكيل النظام القضائي المؤقت على أساس نظام المحاكم لعام ١٩٦٢ ويتألف من مستويات ثلاثة: محاكم الاستئناف ومحاكم الأقاليم ومحاكم المقاطعات. وتختص محاكم المقاطعات بالنظر في القضايا المدنية والجنائية التي تؤدي الإدانة فيها إلى السجن لمدة تقل عن عشر سنوات. أما محاكم الأقاليم فستنظر في القضايا المحالة من محاكم المقاطعات ويكون لها الاختصاص الأصلي في القضايا الجنائية التي تؤدي الإدانة فيها إلى السجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.

٣٤ - وفي مقديشو ستقوم لجنة اختيار قضائية مؤلفة من ١٣ من الشخصيات الصومالية المرموقة وتتلقى المشورة من موظفي شعبة العدالة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، باختيار القضاة والضباط القضائيين الذين يعملون في نظام المحاكم بالمدينة وسوف تشرف على مسائل السلوك الأخلاقي والانضباط في الهيئة القضائية. وسيتم تشكيل مجالس مماثلة في المناطق الأخرى من الصومال لاختيار القضاة والضباط القضائيين.

٣٥ - وفي حالة تعرض القضاة الصوماليين للتهديد أو التخويف، ومن ثم في حالة رفضهم النظر في قضايا بعينها أو الضغط عليهم بحيث يصدرون أحكاما لا تستند إلى أسس قانونية، تنظر عملية الأمم المتحدة في الصومال، بعد التشاور مع لجنة الاختيار القضائية، في أمر برنامج ينظر في استدعاء قضاة أجانب للخدمة في محاكم مختارة. (ينبغي ملاحظة أن القضاة الأجانب عملوا بالفعل في نظام المحاكم الصومالي في الستينات كما لا يزال هناك قضاة أجانب يخدمون اليوم في بعض بلدان شرق أفريقيا). وبناء على الطلب، تكفل القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال الأمن للإجراءات القضائية ريثما تصبح قوات الشرطة الصومالية قادرة على كفالة الأمن المطلوب.

٣٦ - وينبغي النظر في أي قضية مطروحة في غضون ٤٨ ساعة من الاحتجاز إلا إذا لم يتواجد ضابط قضائي على مسافة معقولة. ويتم النظر في القضايا بأسرع ما يمكن حيث

يتوقف ذلك على موقع تواجد الضباط القضائيين وجداول أعمالهم.

٣٧ - ولعملية الأمم المتحدة في الصومال أن تنتدب مستشارين قضائيين مدنيين لإسداء المشورة والمساعدة في إعادة إنشاء النظام القضائي الصومالي المؤقت.

٣٨ - وطبقا للولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال يقدم مستشارو الشرطة والمستشارون القضائيون التابعون للعملية المذكورة المساعدة إلى النظام القضائي الصومالي للتحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات جنائية خطيرة بما في ذلك "الجرائم المرتكبة ضد الشعب الصومالي" وفي تيسير المحاكمة على هذه الجرائم.

٣٩ - وفي ضوء مقتضيات الأمن، وريثما يجري تجديد السجون الصومالية الملائمة، تساعد عملية الأمم المتحدة في الصومال في الإبقاء على مرفق للاحتجاز للأشخاص الذين لا يمكن ضمان أمنهم في مرافق الحبس القائمة، على أن تحترم في هذه المرافق معايير الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان.

٤٠ - وتقوم عملية الأمم المتحدة المذكورة، بمساعدة معهد الشرطة وكلية تدريب ملائمة بإحدى الجامعات، بتمويل برنامج تدريبي قضائي أو برنامج للاستعراض بالنسبة للقضاة وحكام الصلح وبرنامج تدريبي على إدارة المحاكم بالنسبة للموظفين الإداريين.

٤١ - وتمول عملية الأمم المتحدة في الصومال إجراءات التجديد المتواضع لمرافق المحاكم، وتقدم معدات ولوازم محدودة في هذا الصدد بالإضافة إلى التدريب ومرتبات متواضعة للقضاة وموظفي المحاكم الإداريين.

جيم - نظام السجون

١ - الأهداف

٤٢ - بحلول ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ستكون قد اكتملت عمليات التجديدات الأساسية لمرافق السجون في مقديشو وهرغيسا وستدفع رواتب وتقدم الأغذية للمسجونين. كما يقدم مستشارو عملية الأمم المتحدة في الصومال المشورة والإشراف لمرافق الاحتجاز والسجون.

٤٣ - وبحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤، سيكون قد تم حسب الاقتضاء، إعادة إنشاء سجون أخرى في مناطق أخرى بما في ذلك بوساسو وكيسمايو.

٢ - الاستراتيجية

٤٤ - تعد المعاملة الإنسانية للمسجونين أمرا ذا أهمية قصوى.

٤٥ - تقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال بإصلاح مرافق السجون في مقديشو وهرغيسا وكذلك مركز احتجاز للأحداث في مقديشو.

٤٦ - تستخدم العملية المذكورة أعضاء هيئة الحراسة القديمة لإدارة السجون، وبصورة مبدئية، تدفع العملية/المانحون الدوليون الرواتب لـ ١ ٠٠٠ من أعضاء هيئة الحراسة: ٤٠٠ في مقديشو و ٢٠٠ في هرغيسا و ٢٠٠ في بوساسو و ٢٠٠ في كيسمايو، وتحسب مستويات الرواتب بحيث يمكن الاستمرار في دفعها من خلال الإيرادات المحلية بعد مغادرة عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٤٧ - ينبغي لموظفي هيئات الحراسة أن يستوفوا الشروط التالية:

(أ) أن يتوافر لديهم سنتان من خبرة الحراسة قبل تاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١؛

(ب) ألاّ يكونوا قد ارتكبوا جرائم ضد الشعب الصومالي؛

(ج) أن يكونوا قد خضعوا لتدقيق بواسطة كبار موظفي هيئات الحراسة.

٤٨ - سيطلب إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم الأغذية إلى المسجونين.

٤٩ - تقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال عددا ملائما من الأسلحة لموظفي السجون.

٥٠ - تقوم العملية المذكورة عند الطلب بدعم الأمن الخارجي إذا ما استلزم الأمر ذلك.

٥١ - يقدم مستشارو السجون التابعون للعملية المساعدة في المجالات القانونية والجنائية وفي مجال حقوق الإنسان إلى موظفي السجون المتواجدين في مناطقهم.

٥٢ - تطلب عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة (مثل منظمة الصحة العالمية) ومنظمات غير حكومية (مثل هيئة العفو الدولية) أن ترصد الأحوال التي تسود السجون وكذلك أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

دال - التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي

١ - الأهداف

٥٣ - من أجل التلبية الكاملة لمتطلبات قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) تنشيء عملية الأمم المتحدة في الصومال مكتبا لحقوق الإنسان لإجراء "التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وتسهيل محاكمة مرتكبيها".

٥٤ - وبحلول ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٣ سيكون مكتب حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال قد زود بفريق تحقيق مؤلف من ستة أشخاص من الدول الأعضاء. وسيقوم، في جملة أمور، بالعمل على إنشاء لجنة محلية صومالية لحقوق الإنسان.

٥٥ - وفي دورتها التاسعة والأربعين، المعقودة في شباط/ فبراير - آذار/ مارس ١٩٩٣، أوصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توصيتها بتعيين خبير مستقل معني بحقوق الإنسان للصومال. وبالإضافة إلى مهمة الخبير المستقل المحددة في

مجال حقوق الإنسان، فإن الخبير يمكن أن يعمل بوصفه أمينا للمظالم للمسائل المتعلقة بالشرطة والقضاء والسجون.

٥٦ - وبنهاية عام ١٩٩٣ يحتمل أن تفضي التحقيقات الجارية إلى إدانة عدد من المشتبه بهم في عدة قضايا كبرى من قضايا حقوق الإنسان، وسيقوم قضاة دوليون على أمر المحاكمات في هذه القضايا من انتهاك حقوق الإنسان إذا ما أحجم القضاة الصوماليون عن النظر في القضايا نتيجة تهديدات أو عمليات ترويع.

٢ - الاستراتيجية

٥٧ - يكلف مجلس الأمن في قراره ٨١٤ (١٩٩٣) عملية الأمم المتحدة في الصومال بالمساعدة في "إعادة السلام والاستقرار والقانون والنظام بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وتسهيل محاكمة مرتكبيها".

٥٨ - سوف تنشىء عملية الأمم المتحدة في الصومال فريقا من إخصائيين دوليين يتولى التحقيق بالتعاون مع الشرطة الصومالية، في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الصومالي وكذلك ضد العاملين في مجال المساعدة الدولية، ومن شأن هذه الانتهاكات أن تشمل عمليات القتل الجماعية للمواطنين الصوماليين وعمليات القتل والشروع في القتل والتهديدات بالإيذاء الجسماني ضد العاملين في مجال المساعدة الدولية وموظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٥٩ - ستقوم العملية المذكورة بإنشاء سجل مركزي لحوادث القتل والشروع في القتل وتهديدات الأمن وجرائم التعدي على الممتلكات. وسوف يشمل السجل ملفات للتحقيق في كل قضية.

٦٠ - ستقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال بإنشاء فريق للتحقيق في دعاوى الممتلكات يعالج أمر الجرائم التي تشمل: سرقة الأموال؛ نهب وتدمير وكالات الأمم المتحدة، ومكاتب ومخازن المنظمات غير الحكومية؛ نهب وتدمير المباني الصومالية والهياكل الأساسية والمركبات وغيرها من الأصول الثابتة؛ نهب وتدمير مواقع البعثات الدبلوماسية. وسوف يبت الفريق فيما إذا كانت جريمة مبلغ عنها من جرائم الممتلكات تدخل ضمن اختصاصه، أما جميع جرائم الممتلكات التي تخرج عن اختصاص الفريق فتحال إلى الشرطة الصومالية للتحقيق.

٦١ - تشجع عملية الأمم المتحدة في الصومال المجلس الوطني الانتقالي على إنشاء شعبة لدعاوى الممتلكات بوصفها شعبة خاصة ضمن نظام المحاكم الصومالية العادي للنظر في جرائم التعدي على الممتلكات عن الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حتى الوقت الحاضر. وينبغي أن تتمتع هذه الشعبة من شعب المحاكم بالسلطة لمعاقبة مرتكبي جرائم الممتلكات وفقا للقوانين الصومالية المطبقة، وينبغي تمكينها من أن تأمر بمنح تعويض عن الممتلكات أو بدفع تعويض عن الأضرار أو بكلا الأمرين، وهذه المبادرة سوف تستند إلى الأعمال التي تنجزها اللجنة المعنية بحل منازعات الملكية بالطرق السلمية.

٦٢ - تشجع عملية الأمم المتحدة في الصومال الجماعات الدولية لحقوق الإنسان على مساعدة منظمات حقوق الإنسان الصومالية بإمدادها بالموارد البشرية والمالية.

٦٣ - تقدر تكلفة سنة واحدة لإنشاء مكتب مزود بالموظفين الدوليين ليتولى التحقيق وتسهيل المحاكمة على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني بمبلغ ٠٠٠ ٣٢٢ ٢ دولار. وهذا المكتب سيتم تزويده بالموظفين في إطار ميزانية حفظ السلام بالإضافة إلى متطوعين دوليين.

ثالثا - الجوانب المالية

٦٤ - تقدر التكلفة الإجمالية للدعم المباشر لإعادة إنشاء نظام العدالة الصومالي بمبلغ ٠٠٠ ١٣٠ ٤٥ دولار للسنة الأولى (انظر التذييل). ويجب التأكيد على أن هذا يعد الحد الأدنى من المبالغ المطلوبة لبدء تسيير نظام العدالة الصومالي حتى يتسلم مهمة حفظ القانون والنظام بأسرع ما يمكن من يد عملية الأمم المتحدة في الصومال، وإذا ما وهبت الدول المعدات الفعلية فلسوف تنخفض هذه الاحتياجات من الميزانية. وعندما قدمت الإضافة إلى تقريري السابق (S/25354/Add.1)، لم يكن قد تم التوصل إلى تقييم تفصيلي لمدى تفسخ نظام العدالة الصومالي ومدى الدمار الذي لحق بهياكله الأساسية. وفي ذلك الوقت اقترحت رقما هو ٠٠٠ ٩٠٠ ٨ دولار مطلوبا فقط لمواصلة دعم قوة الشرطة المساعدة الموروثة عن قوة العمل الموحدة، وقوامها ٠٠٠ ٥ فرد.

٦٥ - ولتنفيذ هذا البرنامج، سيكون لدى عملية الأمم المتحدة في الصومال موظفون دوليون في إدارة الشرطة وإسداء المشورة في مقر العملية وعلى مستويات المنطقة والمنطقة الفرعية والمقاطعة لضمان الاتصال اليومي مع الشرطة الصومالية نزولا حتى مستوى المركز، كما سيتوافر لدى العملية المذكورة الخبرات الدولية المطلوبة لمساعدة الصوماليين على إنشاء أنظمتهم المتعلقة بالقضاء والسجون وعلى التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

٦٦ - وقد أشرت في تقريري السابق (S/25354، الفقرة ٨٩) إلى اعتزامي الحفاظ على صندوق الأمم المتحدة المخصص للعمليات في الصومال الذي أذن به مجلس الأمن في الفقرة ١١ من قراره ٧٩٤ (١٩٩٢). ويسعدني أن أعلم أن هناك عددا من البلدان تستعد لدفع المزيد من التبرعات لهذا الصندوق أو تقديم تبرعات عينية (ألمانيا ومصر والنرويج وهولندا)، على أن المبالغ المتبرع بها قد لا تكون كافية لتغطية نفقات إعادة إنشاء نظام العدالة الصومالي وتكاليف الموظفين الدوليين اللازمين لتقديم المساعدة المطلوبة. وفي هذه الحالة، لن أتردد في التوصية بترتيبات بديلة للتمويل لتلافي هذا النقص.

٦٧ - وبوسع الدول الأعضاء أن تساهم في التمويل أو بالمعدات أو بالتدريب، سواء على مستوى البلد بأكمله أو على أساس إقليمي. فإذا قدمت المساهمات على أساس إقليمي، سوف تكفل عملية الأمم المتحدة في الصومال التوجيه من أجل ضمان المواءمة في تشغيل المعدات وضمان قيام توازن تناسبي منطقي للمعدات والتدريب على أساس احتياجات المناطق.

رابعا - ملاحظات

٦٨ - لقد اقتنعت من الرغبة العارمة في نفوس الشعب الصومالي في العمل على استعادة السلام والقانون والنظام إلى بلاده وتلهف أعضاء قوة الشرطة الصومالية السابقة وهيئات الحراسة والسلام وحكام الصلح والقضاة الذين عادوا إلى الظهور مقدمين خدماتهم، لاستعادة نظام العدالة وإعادة إنشائه، بأن الصوماليين سوف يتجاوبون بصورة بناءة وإيجابية مع المساعدة التي يقدمها لهم المجتمع الدولي.

٦٩ - ومن شأن وجود أنظمة ناجحة للشرطة والعدالة في الصومال تخفيض كلفة عمليات حفظ السلام، إذ سيحتاج الأمر إلى قوات عسكرية أقل لحفظ الأمن. وفضلا عن ذلك، ففي ضوء المطلوب من الهياكل الأساسية من أجل بناء نظام العدالة بأكمله خلال السنة الأولى، سيحتاج الأمر بعد ذلك إلى موارد مالية أقل بكثير خلال السنة الأولى من أجل إعادة النظام إلى مستوى قادر على حفظ الأمن الداخلي في كل أنحاء البلاد.

٧٠ - أما الأهداف التي يتوخاها البرنامج الإنساني لعملية الأمم المتحدة في الصومال فتشمل المساعدة على إعادة تعبئة الاقتصاد الصومالي وإعادة إنشاء نظام المالية العامة. وثمة دلائل على أن الاقتصاد الصومالي، على الأقل في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة، كان صامدا بصورة نسبية بوجه الحرب الأهلية. وعلى ذلك فمن المتوقع أن تكون السلطة الوطنية والسلطات الإقليمية الانتقالية في مركز يتيح لها أن تمول نظام العدالة المنشأ مجددا لديها فور أن يعاد تشكيل نظامها للمالية العامة. وتجدر ملاحظة أن منطقة الشمال الشرقي تمول قوة الشرطة الخاصة بها عند مستوى متواضع جدا من خلال الإيرادات الناشئة عن ميناء بوساسو.

٧١ - ومن شأن الحفاظ الكامل على الأمن الداخلي بواسطة الصوماليين أنفسهم ألا يتيح لهم فحسب الانطلاق في عملية الإصلاح والتعمير والتنمية الخاصة بهم، بل من شأنه كما أشرت في تقريري السابق (S/25354، الفقرة ٨٦)، أن يجعل من وجود عسكري كبير للأمم المتحدة أمرا لا تقتضيه الضرورة. وهذا الإنفاق المتواضع على إعادة إنشاء نظام العدالة الصومالي سوف يتيح من ثم خفضا سريعا في النفقات العسكرية الكبيرة نسبيا لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وعليه، أرى أن هذا الإنفاق على نظام العدالة المذكور فعال من حيث التكاليف.

التذييل

عملية الأمم المتحدة في الصومال

ملخص الآثار المالية المترتبة في سنة واحدة للعملية (أيار/ مايو ١٩٩٣ - نيسان/ أبريل ١٩٩٤) بالنسبة لأنظمة الشرطة والقضاء والسجون في الصومال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	فئة الإنفاق الرئيسية	الشرطة	القضاء	السجون	المجموع
١ -	تكاليف الموظفين (تعويضات للأفراد الصوماليين)	١٦ ٨٤٨	١ ٦٤٤	١ ٠٤٥	١٩ ٥٣٧
٢ -	تجديد المباني	٣٥٠	٣٥٥	٤٠٠	١ ١٠٥
٣ -	اللوازم والخدمات والمعدات	٧٣٥	٨٥٠	٤٠	١ ٦٢٥
٤ -	الأزياء الرسمية	١ ٥٠٠		٢٠٠	١ ٧٠٠
٥ -	تشغيل المركبات	١٣ ٠٥٢	٥٧٩	٣٨٨	١٤ ٠١٩
٦ -	معدات الاتصالات	٤٤٠			٤٤٠
٧ -	الأسلحة	٣ ٠٠٠		٩٦	٣ ٠٩٦
٨ -	التدريب	٣ ٥٤٠	٦٨		٣ ٦٠٨
	الاحتياجات المستقطة (الإجمالية)	٣٩ ٤٦٥	٣ ٤٩٦	٢ ١٦٩	٤٥ ١٣٠

الوثيقة ٦٢

موجز التقرير الذي أعده البروفيسور توم فيرر من الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، عن الهجوم على قوات الأمم المتحدة في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣

S/26351، ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣

١ - في القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، أكد مجلس الأمن من جديد، في جملة أمور، سلطة الأمين العام في كفالة التحقيق في الأفعال التي ارتكبها الأشخاص المسؤولون عن الهجمات المسلحة التي تعرض لها موظفو حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة في مقديشو، بمن فيهم المسؤولون عن التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - وفي ١٤ و ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، قدم الأمين العام تقريرين إلى المجلس عن الأفعال المتصلة بأحداث ٥ حزيران/ يونيه و ١٢/١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ في مقديشو. وأبلغ الأمين العام المجلس أن هناك تحقيقا أوفى يجري بشأن أحداث ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣.

٣ - وكلف خبير مستقل، هو البروفيسور توم فيرر من الجامعة الأمريكية، واشنطن، بإجراء التحقيق. وفي ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٣، قدم البروفيسور فيرر تقريره إلى الأمانة العامة. ويرد في مرفق هذه الوثيقة الموجز التنفيذي للتقرير. والتقرير الكامل متاح هو ومرفقاته بالإنكليزية فقط للاطلاع في مكتب وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام (الغرفة S-3727).

المرفق

تقرير عن تحقيق أجراه البروفيسور توم فيرر في هجوم ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ على قوات الأمم المتحدة في الصومال

١ - في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، قُتل ٢٤ جنديا يخدمون في الصومال تحت علم الأمم المتحدة في سلسلة من الهجمات على الوحدات الباكستانية بدأت دون إنذار في حوالي الساعة ٩/٣٠ واستمرت بلا هوادة حتى وقت متأخر من بعد الظهر. وأصيب ٥٦ آخرون من الجنود الباكستانيين، منهم ١١ أصبحوا مقعدين إلى الأبد. ووقعت الهجمات في القطاع الجنوبي من مقديشو، وهو منطقة سيطر عليها طويلا التحالف الوطني الصومالي، وهو فصيلة سياسية يتزعمها اللواء محمد فارح حسن عيديد. وكان عدد من هؤلاء القتلى والجرحى يقومون بتوزيع الأغذية على المواطنين الصوماليين عند وقوع الهجوم. وكان آخرون عائدين بعد الاشتراك في التفتيش على موقع لتخزين الأسلحة المرخص بها. ووقع غيرهم في كمين وهم يحاولون إنقاذ من تعرضوا للهجوم ونقل الجرحى، الذين ظل بعضهم ينزف حتى الموت، في طريق ٢١ أكتوبر الذي وقع فيه الهجوم الرئيسي.

٢ - وفي رد إجماعي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي أكد فيه مرة أخرى سلطة الأمين العام في "أن يكفل التحقيق في الأفعال [التي يرتكبها الأشخاص المسؤولون] والقبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم وفرض العقوبة عليهم"، وطلب إلى الأمين العام "إجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع إيلاء تركيز خاص لدور قادة الفصائل المتورطين".

٣ - وبعد فترة قصيرة من ذلك، طَلب إلي الأميرال جوناثان هاو، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أن أتولى المسؤولية الرئيسية عن إجراء هذا التحقيق. وقبلت عرض الممثل الخاص للأمين العام على أساس مفهوم حاسم، هو أن يكون لي مطلق الحرية في إجراء تحقيق يتسم بالحياد وبما يتيحه الوقت والموقف الأمني العصيب في مقديشو من شمول. وهذا التقرير[1] نتاج تحقيق أجري بمساعدة محامين من موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومن أعضاء مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة. وقد بدأت أنا ورفاقي هذا التحقيق دون أي افتراضات بشأن سبق الإصرار أو المسؤولية. واجتهدنا في جمع كل الأدلة المتاحة واجتمعنا على التصميم على تتبع هذه الأدلة إلى حيث تقودنا.

٤ - وتنص الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) على الملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الهجمات على موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومحاكمتهم وتوقيع العقوبة عليهم. بيد أن القرار لا يحدد المحكمة التي ينبغي أن تقدم إليها الأدلة التي جمعت في التحقيق، ولم يعيّن ما ينبغي تطبيقه من نظم قضائية. والمفترض أن يكون المجلس قد رغب في تعليق هذا القرار انتظارا لاستكمال التحقيق. بيد أنه بذلك قد وضع المحققين في موقف غير طبيعي إلى حد ما. ذلك أن صلة الوقائع بالموضوع تعتمد على عناصر الجريمة المحددة قانونا. فإذا لم يكن هناك تحديد للجرائم التي سيتهم بها المسؤولون، سيكون من الصعب على المحققين وضع حدود معقولة لتحرياتهم.

٥ - ولوضع بعض الحدود على وجه التحديد، قررت أنا ورفاقي النظر في نظام قانوني وطني وفي القانون الدولي للاهتداء إلى قواعد للمسؤولية الجنائية ذات الصلة بأحداث ٥ حزيران/ يونيه والأحداث اللاحقة. والصومال هو الدولة الأجدر من غيرها دون نزاع، بموجب مبادئ الولاية القضائية

---

(١) التقرير الكامل متاح للاطلاع في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

المعترف بها عموما، بأن تطبَّق قوانينها، لأن الأحداث وقعت فيها ولأن معظم المدعى عليهم المحتملين، إن لم يكن كلهم، من رعايا الصومال. وبمقتضى القانون الصومالي فإن الأدلة التي جمعت حتى الآن يمكن أن تنشئ عديدا من التهم بموجب قانون العقوبات الصومالي لعام ١٩٦٢ الذي لم ينقض مطلقا. وتقع التهم في واحدة أو أكثر من الفئات العريضة التالية: جرائم ارتكبها أفراد ضد الإدارة العامة، جرائم مرتكبة ضد النظام العام، جرائم تعرض للخطر السلامة العامة بالقوة، جرائم ضد حياة الفرد وسلامته. والأشخاص الذين خططوا لهجمات ٥ حزيران/ يونيه أو نفذوها سيدانون بـ ١٠ جرائم محددة على الأقل ضمن هذه الفئات، تتراوح بين "استخدام القوة أو التهديد ضد هيئة سياسية أو إدارية أو قضائيـــة" و "ارتكاب المذابح" و "القتل" و "القبض على شخص".

٦ - وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فإنه بموجب مبادئ نورنبرغ التي طبقتها قوات الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية وأعادت الجمعية العامة تأكيدها بعد ذلك بالإجماع، يتعرض الأفراد لعقوبات جنائية إذا تآمروا وأقدموا على ارتكاب جرائم ضد السلم وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وقد حددت الجرائم في الأصل لتلائم ظروف فظائع الحرب العالمية، ولذلك تضمنت فاعلين يتصرفون باسم نوع من السلطة العامة. ولكن بمرور السنين منذ نورنبرغ فإن بزوغ حقوق الإنسان المصونة على الصعيد الدولي والازدياد المشهود للاعتماد المتبادل بين المجتمعات وتعرض المصالح العامة لمؤامرات الأفراد قد اقتضت توسيع نطاق القانون الجنائي الدولي ليشمل هذه الجرائم. وبذلك فإن الأفراد الذين يهاجمون طائرة تجارية دولية أو يتآمرون لإبادة جماعة إثنية معينة (أي لارتكاب جريمة إبادة الأجناس) يعتبرون مجرمين دوليين حتى ولو لم تكن لهم صلة بأي حكومة.

٧ - وليس هناك فعل يصور الجريمة الدولية بطبيعته ذاتها يجاوز استخدام القوة ضد جنود الأمم المتحدة لمنعهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم. فاستخدام القوة هذا هو تحد صريح لقدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين وهو بالتالي تحد للحد الأدنى من النظام الذي تعتمد عليه كل المصالح الإنسانية الجماعية الأخرى. ومن هنا فإن تقرير وقوع جريمة دولية في الدعوى الحالية يتطلب أن نحدد هل الأشخاص الذين نظمـــوا هجـــوم ٥ حزيـــران/ يونيـــه أو خططـــوا له أو أيَّدوه أو نفَّذوه يشكلون سلطة فعلية في جزء من الصومال أم أنهم مجرد مجموعة أفراد عاديين يقصدون إحباط تنفيذ ولاية من ولايات مجلس الأمن.

٨ - وهناك فعل آخر يتسم بسبق الإصرار بوضوح ارتكب ضد الأمم المتحدة في الصومـــال في الفترة الواقعة بين ٥ حزيران/ يونيه واختتام هذا التحقيق، وهو الهجوم الذي وقع في ١٣ حزيران/ يونيه على نقطة الكيلومتر ٤ الحصينة في جنوب مقديشو ونتجت عنه إصابات عديدة بين المدنيين الصوماليين. ويبدو من الواضح أن المهاجمين تعمدوا إطلاق النار على المدنيين لتقديم جثث إلى وسائط الإعلام الدولي. وهنـــاك على الأقل دليل بالغ الإقناع على وجود نية لحمل مواقع الأمم المتحدة على إطلاق النار على سبيل الدفاع عن النفس، مما يؤدي لا محالة إلى وقوع هذه الإصابات[٢]. وإذا أخذت المحكمة بهذا الافتراض أو ذاك للحادث، فإنها يمكن أن تجد انتهاكا لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

٩ - وليس من المقطوع به أن هذه الحالة تخضع للأحكام المحددة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. بيد أن هذا ليس بالأمر المهم. فالاتفاقيات قصد بها تغطية الحروب بين الدول والحروب الأهلية الواسعة النطاق. ومع ذلك فإن المبادئ التي تتضمنها لها نطاق أوسع. فهي ببساطة جزء من القانون العرفي الدولي المعاصر، ولذلك فهي منطبقة حيثما تُستخدم السبل العسكرية لتحقيق أغراض سياسية. وليس هناك مبدأ أهم بالنسبة إلى قانون الحرب الإنساني من الالتزام بمراعاة التفرقة بين المحاربين وغير المحاربين. ويقع انتهاك هذا المبدأ وبالتالي تترتب المسؤولية الجنائية عندما تتعمد التنظيمات استهداف المدنيـــين أو عندمـــا تستخـــدم المدنيـــين دروعا تتستر وراءها أو عندما تبدي عدم مبالاة متعمدا بحماية غير المحاربين. ويقيني أن هذا المبدأ قد انتهك في ١٣ حزيران/ يونيه.

١٠ - وسعيا منا أنا ورفاقي إلى تحديد الأشخاص المسؤولين عن هجمات ٥ حزيران/ يونيه بوجه خاص، قمنا بجمع وتحليل الأدلة الظرفية وغيرها من الأدلة ذات الصلة بمسائل الفرصة والوسيلة والحافز. وكان من الضروري، كشرط عملي مسبق لتوضيح مسألتي الوسيلة والفرصة، تحديد هل من الممكن بشكل مقنـــع، كمـــا يدعـــي اللواء عيديد، اعتبار الهجمات المتزامنة بالفعل التي بدأت في ٥ حزيران/ يونيه ردا عفويـــا مـــن الصوماليـــين فـــي جنوب مقديشو على قتل مواطن صومالي أمام إذاعة مقديشو في حوالي الساعة ٩/٣٠ من ذلك اليوم. إن مجرد الوقائع الظرفية تهدم مصداقية هذا الادعاء[٣].

١١ - ففي صباح ٥ حزيران/ يونيه، هوجمت القوات الباكستانية في وقت واحد تقريبا في أماكن متفرقة في جنوب مقديشو: في مقر الفرقة في الاستاد الوطني لكرة القدم، وفي اثنين من مراكز التغذية، وفي عديد من النقاط الحصينة، وكذلك في عدة نقاط رئيسية على طول الطرق التي تربط هذه الأماكن. ولكن الهجوم الرئيسي وقع على القوات الباكستانية عند نقطة التفتيش ٨٩ على طريق ٢١ أكتوبر. ولهذا الهجوم خصائص مختلفة تؤكد بقوة سبق الإصرار، ومنها وجود ما يُعرف في النظرية القتالية الشائعة للمشاة باسم "منطقة القتل"، وهي منطقة تكون فيها القوات عُرضة لنيران مركَّزة بحكم كونها محصورة في حيِّز ضيِّق نتيجة عوائق طبيعية أو من صنع الإنسان. وهناك سمة ثانية هي طبيعـــة هذه العوائق في هذه الحالـــة، وهـــي حواجـــز طـــرق متتابعة جرى تعزيزها مع تقدم النهار. والسمة الثالثة ذات الدلالة لهذا الهجوم هي سلوك إطلاق النار الذي أبداه المهاجمـــون. فعلـــى سبيل المثال كان يبدو في

---

(٢) للاطلاع على تحليل أوفى للحادث، انظر الصفحات ٩٠-٩٦ من التقرير الكامل.

(٣) للاطلاع على مناقشة أوفى، انظر الصفحات ٢١-٤١ من التقرير الكامل.

البداية أن جميع المهاجمين متمركزون في الناحية الجنوبية من الطريق. أما حملة البنادق الذين تمركزوا في الناحية الشمالية فقد ظلوا مختبئين وصامتين حتى دخلت المنطقة شاحنات غير مصفحة محمّلة بالتعزيزات، وعندئذ صبُّوا عليها وابلا من النيران المتقاطعة المهلكة.

١٢ - وحماية الجناح كانت دليلا آخر على التخطيط المحكم. فالوحدات الباكستانية التي حاولت تخفيف الضغط عند منتصف منطقة الإصابة، عن طريق الالتفاف من وراء الأبنية المرتفعة التي يحتلها المهاجمون، وجدت نفسها بسرعة في مواجهة قناصة تنتظرها وتردها على أعقابها. وثمة سمة خامسة من سمات هذا الهجوم وهي الأسلحة المستخدمة، التي تضمنت رشاشات ثقيلة وأسلحة مضادة للدبابات (وبخاصة القنابل الصاروخية (RPG)). وفي حين أن البنادق من طراز AK-47 وغيرها من الأسلحة الصغيرة متوفرة على نطاق واسع في جميع أنحاء المدينة، يلاحظ أن الرشاشات عيار ٠,٥٠ والقنابل من طراز RPG غير متوفرة. وعلاوة على ذلك، فإن الذخيرة التي يطلقونها، وهي ذخيرة ثقيلة نسبيا، غير متوفرة أيضا. والأمر لم يقتصر على استخدام هذه الأسلحة، بل إنها قد استخدمت من داخل ومن فوق عدة مباني متعددة الطوابق تحيط بنقطة التفتيش ٨٩، وكانت موضوعة بحيث يمكن البدء بإطلاق النار والتصويب بدقة بمجرد وجود قوات كبيرة في منطقة الإصابة.

١٣ - والسمة السادسة تتمثل في قيام المهاجمين على نحو متقن باستخدام المواقع ووسائل التمويه: فمطلقو الرصاص نادرا ما كانت تظهر أجسامهم، وبعضهم كان ينتقل بسرعة فيما يبدو من نافذة إلى أخرى، وبعض مواسير المدافع التي أمكن رؤيتها كانت مغطاة بنسيج مخضر اللون. وثمة سمة سابعة لهذا الحادث تتسم بأهمية خاصة، وهي مدته: فالرماة تمكنوا من إطلاق نيران مهلكة من أسلحة ثقيلة وخفيفة من منتصف الصباح حتى وقت متأخر من بعد الظهر، أي أكثر من خمس ساعات. ولم يحدث إطلاقا في أي لحظة أن تبين من معدل الإطلاق أن ثمة نقصا في الذخيرة. ومع هذا، فإن السرية الباكستانية التي حوصرت عند نقطة التفتيش ٨٩ وجدت أنها كانت تفتقر إلى الذخيرة قبل انتهاء الهجوم بوقت طويل رغم أنها كانت تحمل مجموعة كاملة منها. وكان معدل إطلاقها للنيران أقل بكثير نظرا لاضطرارها إلى الثبات في مكانها وتعذر تحديد أهدافها. ولا يمكن على نحو معقول تفسير كبر حجم الذخيرة لدى المهاجمين الصوماليين إلا بأنهم قاموا قبل الهجوم بتموين موقع الكمين بالذخيرة أو بأنه كان هناك نظام سبق تدبيره لإعادة تزويد هؤلاء المهاجمين بما يلزمهم.

١٤ - والمضمون المشترك لهذه العناصر يدحض الزعم القائل بأن الهجوم كان عفويا. وعند النظر في مضمون الأدلة الظرفية، يتعين إضافة هذه العناصر إلى الهجمات التي حدثت في نفس الوقت تقريبا في أماكن أخرى جنوب مقديشو. فالذين يتحركون فجأة بناء على مشاعر جامحة لا يقومون عادة ببناء متاريس في الطرق في أماكن مناسبة تماما، كما أنهم لا يضطلعون على نحو حصيف بحساب أفضل الأماكن التي تلائم وضع المدافع الثقيلة بشكل يؤدي حتى إلى منع المركبات المصفحة من تقديم العون للجنود المحاصرين. بيد أن هذا هو الذي حدث بالضبط في الخامس من شهر حزيران/ يونيه.

١٥ - والدليل القوي على التعمد، وهو دليل باد من الوقائع المجردة التي حدثت يوم ٥ حزيران/ يونيه، يقودنا لا محالة إلى توجيه ثلاثة أسئلة:

(أ) من كانت لديه معلومات مسبقة عن تحركات الوحدات الباكستانية في ٥ حزيران/ يونيه؟

(ب) من لديه السلطة لوزع هؤلاء الرماة اللازمين لشن الهجمات التي وقعت في ذلك اليوم؟

(ج) من لديه حوافز قوية ومنطقية لشن الهجوم؟

ومن هو، بعبارة أخرى، الذي لديه الفرصة والوسيلة والحافز لاقتراف هذه الجريمة. وثمة مجموعة كبيرة ومعقّدة من الأدلة تؤدي إلى استنتاج لا مفر منه بأن اللواء عيديد ليست لديه مجرد الوسيلة والحافز والفرصة في هذا الشأن فحسب، بل إنه الوحيد الذي يجمع بين هذه العناصر الثلاثة.

١٦ - ففيما يتعلق بالفرصة[٤]: في عصر يوم ٤ حزيران/ يونيه، أبلغ ضباط عملية الأمم المتحدة في الصومال رسميا السيد محمد حسن عواليه قيبديد، وهو من أقرب المقربين للواء عيديد، بأن مواقع الأسلحة المحددة سوف يجري تفتيشها في اليوم التالي. ولقد رد بأنه لا يجوز الاضطلاع بهذا التفتيش، وإنه في حالة الاضطلاع به فإن هذا قد يؤدي إلى "الحرب". وفي صباح ٥ حزيران/ يونيه، ذكر أحد أهل الثقة لدى اللواء عيديد، وهو السيد عثمان عاتو، بشكل صريح أنه يعلم مسبقا بنشوب عمليات العنف. ورغم عدم شهادة أي شخص بأن اللواء قد أُبلغ من قِبل السيد قيبديد، فإنه من غير المحتمل إطلاقا بأن مسألة كهذه، وهي مسألة يعد السيد قيبديد على ثقة من نتيجتها تماما، لا تبلغ على الفور إلى الرجل الذي كان رئيسا للتحالف الوطني الصومالي وقائدا عسكريا له، والذي كان موجودا في مقديشو، ويقيم في مجمع لا يبعد عن محل إقامة السيد قيبديد سوى بمسافة تقطعها السيارة في دقائق، حيث يدير أعماله من هذا المجمع. وعلاوة على ذلك، فإن التجربة المشتركة لأعضاء الجماعات الدولية الرسمية وأعضاء الجماعات غير الحكومية، التي قامت بالتفاوض مع التحالف الوطني الصومالي، تفيد بأن كبار المسؤولين في هذا التحالف، ومنهم السيد عاتو، لا يستطيعون البت، أو لا يقومون بالبت، في أمور لها ما بعدها إلا بعد عرضها على اللواء للحصول على موافقته. ولا يمكن، دون تعمد السذاجة، التصديق بأنه لم يُخطر في هذه الحالة، وبأن أعوانه قد عمدوا من تلقاء أنفسهم إلى بدء حرب مع الأمم المتحدة.

١٧ - وفيما يتعلق بالوسيلة[٥]: في ٥ حزيران/ يونيه، كان اللواء عيديد الزعيم العسكري والسياسي، دون منازع،

---

(٤) للاطلاع على مناقشة أوفى، انظر الصفحات ٤٩-٧١ من التقرير الكامل.

(٥) للاطلاع على مناقشة أوفى، انظر الصفحات ٤٢-٤٩ من التقرير الكامل.

لعشيرة هبر غيدر، التي قالت عنها مخابرات عملية الأمم المتحدة في الصومال إن لديها ميليشيا مستعدة للوزع تبلغ قوتها ٥٠٠ رجل. وحيث إن أفراد العشائر من البالغين سن الجندية يعدون بآلاف كثيرة كما أن العشيرة تشكل البؤرة الأساسية للإخلاص الشخصي لدى الصوماليين، وغالبية الصوماليين لديها بعض الخبرة في استعمال الأسلحة الصغيرة على الأقل، فإن الأعداد التي يمكن وزعها على يد الزعيم المعترف بقيادته من قبل العشيرة تزيد بالطبع عن تقديرات عملية الأمم المتحدة في الصومال لعدد الحاملين للسلاح. وتقديرات ضباط العملية للحد الأدنى من المقاتلين اللازمين للاضطلاع بكمائن ٥ حزيران/ يونيه تتراوح من أقل من ٥٠ فردا إلى ٢٠٠ فرد. وإذا أخذنا أعلى هذه التقديرات، فإنه يتضح أنه حتى ولو كانت القوات المتوفرة على نحو مباشر لدى التحالف الوطني الصومالي تبلغ مجرد نصف تقديرات قيادة عملية الأمم المتحدة في الصومال، فإن هذه القوات يمكن أن توفر للواء عيديد ما يزيد عن مجرد الوسيلة الكافية.

١٨ - وعلى غرار الحال مع الميليشيات الأخرى، وكما تفيد تجربة عملية الأمم المتحدة في الصومال من ٥ حزيران/ يونيه وحتى اليوم، يلاحظ أن التحالف الوطني الصومالي لديه بنادق أوتوماتيكية وقنابل يدوية ومدافع خفيفة وثقيلة وقنابل صاروخية. وفي أكبر مواقع تخزين الأسلحة، التي أقر بها التحالف، يلاحظ أنه توجد لديه أرصدة هائلة من الذخيرة إلى جانب البنادق عديمة الارتداد وأسلحة ثقيلة أخرى. وحيث إن هذه المواقع قد تحددت طواعية من قبل الفصائل المسلحة عقب وصول قوة العمل الموحدة ودون مراجعة مسبقة من جانبها، فإن المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال لا يستطيعون تحديد نسبة الأسلحة والذخيرة التي كانت في حوزة هذه الفصائل والتي أودعت في مواقع تخزين الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الفصائل تستطيع أن تدخل أو تخرج أي مواد بمشيئتها ما دامت هذه المواقع خاضعة لسيطرتها بالكامل. ومع افتراض صحة عملية المراجعة التي قامت بها قوة العمل الموحدة بعد تحديد المواقع، فإن الاختلافات بينها وبين تقرير المراجعة المؤرخ ٥ حزيران/ يونيه الذي وضعه مفتشو عملية الأمم المتحدة في الصومال يدل على أن المواقع التابعة للتحالف الوطني الصومالي كانت على الأقل بمثابة مستودعات مناسبة للأسلحة، لا أماكن لاحتجاز هذه الأسلحة.

١٩ - وفيما يخص الحافز[٦]: في حالة اللواء عيديد، توافقت الوسيلة والفرصة مع حافز كبير. فمجرد وجود عملية الأمم المتحدة في الصومال باعتبارها القوة العسكرية المهيمنة في البلد، قلل من نفوذ الزعماء السياسيين، الذين كان اللواء عيديد من أبرزهم، وكانوا حتى ذلك الوقت يسيطرون على قوات كبيرة. وما دامت عملية الأمم المتحدة قائمة، فإن المدافع لن تصبح لها الغلبة على كافة مصادر النفوذ الأخرى. ونجاح العملية في نزع قدر كبير من سلاح القادة العسكريين يقضي على أمل هؤلاء القادة في اللعب بورقتهم الرابحة عقب انتهاء العملية. وأعمال تفتيش مواقع الأسلحة في ٥ حزيران/ يونيه كانت خطوة هامة في عملية نزع السلاح هذه.

٢٠ - وكان نفوذ اللواء مهددا أيضا بجهد عملية الأمم المتحدة البادئ المتعلق بإعادة إنشاء نظام قضائي وقوة شرطة محايدة، أي نظام للعدالة قادر على العمل. ومن شأن توفر نظام عدالة رسمي أن يقوض النظام السياسي الفعلي الذي فرضه اللواء على جنوب مقديشو. وإلى جانب نزع السلاح، يلاحظ أن قوة الشرطة الجديدة تعني، مع اطراد نموها ودعمها، نهاية نظم الهيمنة غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، ثمة أحداث عارضة إلى حد كبير قد تكون قد أضافت ضغينة شخصية إلى الخلاف الموضوعي القائم بين مصالح اللواء وولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢١ - وقد يكون اللواء عيديد خلص منطقيا إلى أن إظهاره لقدرته على جعل مقديشو منطقة بالغة الخطورة سيكره عملية الأمم المتحدة في الصومال على تغيير برنامجها حتى يصبح متفقا مع ما سبق أن عرضه من القيام بدور قيادي سياسي في الصومال بعد إعادة توحيده، أو من اضطلاعه بمفرده بهذا الدور. وربما كان قد داعبه الأمل، على أقل تقدير، في أن يجبر عملية الأمم المتحدة في الصومال على مناقشة أي برنامج معه كما لو كان يمثل السلطة السياسية المستقلة الرسمية المسيطرة على نصف عاصمة البلد وسائر الإقليم الذي تسوده عشيرة هبر غيدر وحلفاؤها. وربما كان قد توصل بمنطقه إلى أن يأمل، على أكثر تقدير، في زيادة تكاليف عملية الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتصل ببعض الوحدات الوطنية الرئيسية، إلى حد يؤدي إلى إنهاء هذه العملية قبل الموعد المناسب.

٢٢ - والمخاطر المترتبة على ذلك ربما تكون قد بدت مقبولة لديه. فتجربته مع عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال قد تكون قد قادته إلى خطأ في الحساب. والعملية الأولى هذه كانت سلبية في مواجهة الأنشطة الابتزازية التي مارسها التحالف الوطني الصومالي والميليشيات الأخرى، فهي كانت تعمل بقوة تبلغ ٥٠٠ جندي فقط، وكانت هذه القوة مقيدة بقواعد الاشتباك التي كانت تعد ملائمة حتى ذلك الوقت في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السادس. وربما كانت حسابات اللواء لمعدل الخطورة قد تأثرت بسلبية قوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. فاللواء، رغم كل شيء، رجل سافر كثيرا ولديه إلمام بالعلاقات الدولية. وقد درس في أكاديميتين عسكريتين بإيطاليا والاتحاد السوفياتي، كما كان سفيرا للصومال في الهند لبضع سنوات.

٢٣ - والدليل الظرفي المتعلق بالوسيلة والفرصة والحافز ليس هو الدليل الوحيد رغم قوته. فثمة دعم لهذا الدليل بشهادة شاهد جدير بالثقة كان يحظى، فيما يبدو، باتصال مباشر باللواء، سواء قبل يوم ٥ حزيران/ يونيه أو بعده. ولقد ذكر هذا الشاهد أنه كان حاضرا عند قيام اللواء عيديد بتهنئة أعضاء التحالف الوطني الصومالي على كمين ٥ حزيران/ يونيه. وحتى إذا لم يكن هذا كافيا، فإن الحجة القائمة ضد اللواء معززة، بل وتبدو ثابتة، بوثيقة موضوعها يثبت صحتها، وهي مذكرة

---

(٦) للاطلاع على مناقشة أوفى، انظر الصفحات ٧١- ٩٠ من التقرير الكامل.

موجهة إلى اللواء (وإلى رئيس رجال الأمن لديه، السيد قيبديد) وتتضمن موجزا لنتائج استجواب أحد الجنود الباكستانيين الخمسة الذين أسروا في ٥ حزيران/ يونيه وسُلموا بعد ذلك إلى السلطات الإيطالية من قبل المسؤولين في التحالف الوطني الصومالي. والمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، التي حصل عليها جنود عملية الأمم المتحدة في الصومال من المنزل الذي كان يتخذه السيد قيبديد مكتبا ومقرا له، لا تتصل إلا بتسيير العمليات العسكرية في المستقبل. ومن ثم فإنها تتضمن إشارات قوية إلى أن كبار المسؤولين في التحالف الوطني الصومالي يعتقدون أنهم في حالة حرب مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وهذا الاعتقاد يفقد أساسه ما لم يكن التحالف قد شن الهجوم الذي وقع في ٥ حزيران/ يونيه.

الاستنتاجات

٢٤ - إن ثمة دليلا واضحا ومقنعا يسند الادعاء بأن اللواء محمد فارح حسن عيديد قد أذن بهجوم ٥ حزيران/ يونيه ضد القوات الباكستانية العاملة تحت علم الأمم المتحدة، وأن هذا الهجوم نفذته عناصر من الفصيلة السياسية المعروفة باسم "التحالف الوطني الصومالي".

٢٥ - إن هجوم ٥ حزيران/ يونيه ينتهك العديد من أحكام قانون العقوبات الصومالي الذي لم يُنقض على الإطلاق. وهو يشكل أيضا انتهاكا للقانون الدولي، ويجعل اللواء عيديد وكبار رجاله، بالتالي، عرضة للمقاضاة أمام محكمة دولية أو المحاكم الجنائية لأي دولة.

٢٦ - انتُهك المبدأ الرئيسي للقانون الإنساني الدولي - وهو مبدأ الالتزام باحترام التمييز بين المحاربين وغير المحاربين - وتقع بالتالي المسؤولية الجنائية عند قيام أفراد أو منظمات باستخدام المدنيين كدروع لوقاية العمليات العسكرية، أو بإبداء عدم المبالاة المتعمد بحماية غير المحاربين. وهناك دليل يكفي للتيقن على نحو ظاهري من أن هجوم ١٣ حزيران/ يونيه على النقطة الباكستانية الحصينة عند الكيلومتر ٤ بالطريق الملتوي الواقع جنوب مقديشو قد خُطط على نحو متعمد على يد أفراد مرتبطين بالتحالف الوطني الصومالي من أجل إصابة أو قتل أشخاص غير محاربين.

الوثيقة ٦٣

رسالة مؤرخة ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بشأن اعتزام المجلس دراسة التوصيات الواردة في تقرير البروفيسور فيرر (الوثيقة ٦٢) المتعلق بإعادة بناء قوات الشرطة الصومالية

S/26375، ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٣

أتشرف بأن أشير إلى تقريركم المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣ (S/26317) المقدم عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) بخصوص الإجراءات المتخذة لتنفيذ ذلك القرار، ولا سيما التوصيات الخاصة بإنشاء قوات شرطة صومالية، وبشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المبينة في القرار. لقد أحاط أعضاء مجلس الأمن علما بتقريركم وأعربوا عن امتنانهم لكم عليه.

ويعتزم أعضاء المجلس دراسة التقرير بعناية واستعراض محتواه وكذلك ملاحظاتكم، كأساس للعمل في هذا الشأن في المستقبل القريب.

(توقيع) مادلين ك. **ألبرايت**
رئيسة مجلس الأمن

الوثيقة ٦٤

بيان أدلى به الأمين العام في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وموجه إلى فريق الاتصال غير الرسمي المعني بالصومال يؤكد فيه التقدم المحرز في مجال المصالحة الوطنية والتعمير والإصلاح في الصومال

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5079، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

أرحب بكم في هذا الاجتماع غير الرسمي المعني بالصومال. وأعرب لكم عن الامتنان لقبولكم دعوتي إياكم إلى هذا الاجتماع ضمن مهلة قصيرة.

إن القصد من هذا الاجتماع هو تبادل للآراء بطريقة غير رسمية بشأن الحالة في الصومال. فجميعكم مطلعون على الحالة هناك. وإن معظم البلدان الممثلة هنا تساهم بقوات كبيرة في

الصومال. كما أن العديد منكم يضطلع حاليا، وسيضطلع في المستقبل، بدور ذي أهمية في إصلاح وتعمير الصومال، حالما تستقيم الأوضاع المأساوية في جنوب مقديشو.

إن اهتمام وسائط الإعلام منصب على أحداث مقديشو. وهذا أمر يمكن فهمه إلى حد ما. بيد أن ما يستعصي على الفهم هو مضي وسائط الإعلام في تجاهل التقدم الإيجابي الذي تحقق في مختلف المجالات، وفي جميع أنحاء الصومال. وبعد برهة، سأتناول بعض هذه الإنجازات. وقد أخبرني رئيس وزراء بلجيكا السابق، الذي زارني في نيويورك منذ نحو أسبوعين، أنه لا يستطيع أن يصدق ما شهدته بعض أرجاء الصومال من تحولات في غضون فترة قصيرة لا تتعدى ستة أشهر. وقد أعرب لي زعماء من بلدان أخرى عن وجهات نظر مماثلة.

ولا يزال قدر كبير من الاهتمام مركزا على حالة الأمن في جنوب مقديشو. بيد أن الشعب الصومالي يعمل بدأب في سائر أنحاء البلاد لإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي. وتؤازره الأمم المتحدة ومختلف الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في جهوده هذه.

وفي المجال السياسي، تقوم الأمم المتحدة، على أساس الاتفاق الذي توصلت إليه الفصائل الصومالية في أديس أبابا، بمساعدة الشعب الصومالي في إنشاء مجالس الأقاليم ومجالس المقاطعات. وقد ترأست اجتماع أديس أبابا في كانون الثاني/يناير حيث التقيت بجميع القادة والشيوخ، وفيهم اللواء عيديد. وفي ذلك الاجتماع تم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المبادئ الرامية إلى تيسير استقرار الحالة في الصومال. وقد أنشئ خمسة وعشرون مجلسا في مختلف المناطق حتى الآن. ولا تزال الجهود مستمرة لتسريع إنشاء مجالس الأقاليم. وستكون المجالس المحلية ومجالس الأقاليم بمثابة حجر الزاوية في المجلس الوطني الانتقالي، الذي سيكون، لدى إنشائه، بمثابة الأساس الذي تقوم عليه الحكومة الصومالية الجديدة.

ويتواصل تحقيق التقدم في الجهود الإنسانية التي كانت الدافع إلى التدخل الدولي في الصومال في المقام الأول. وقد تم القضاء على الجوع إلى حد كبير. وقد أتت برامج التغذية والتحصين إلى تخفيض معدلات الوفاة الناتجة عن أمراض قابلة للوقاية تخفيضا ملموسا. وتعاود المدارس التي ظلت مغلقة على امتداد ثلاث إلى أربع سنوات فتح أبوابها الآن. ويعود عشرات الآلاف من الأطفال مجددا إلى مدارسهم. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٥٧ مجتمعا محليا، على تطوير نموذج لإعادة إنشاء نظام التعليم الابتدائي. وقد وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥٠ ٠٠٠ مجموعة من الأدوات اليدوية لاستعمالها في برامج التأهيل المهني في هرغيسا. كما تم الاتفاق بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل طباعة ٩٠ ٠٠٠ كتاب مدرسي بالصومالية في إثيوبيا. وكذلك تقوم اليونسكو بطباعة ٢٠٠ ٠٠٠ كتاب مدرسي في نيروبي.

وفي المتوسط، يحصل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في مقديشو على وجبات طعام مجففة شهريا. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير الإمدادات الغذائية إلى جمعية الهلال الأحمر المحلية في بلد وين لنحو ٧٠ ٠٠٠ شخص مشرد يعيشون في المخيمات. وفي كيسمايو يعد برنامج الأغذية العالمي لبدء العمل في برنامج لتوفير الغذاء مقابل العمل، سيستفيد منه نحو ٣ ٠٠٠ أسرة مشردة من أصل بدوي.

وتعتبر إعادة ١,٣ مليون شخص لاجئ ومشرد إلى الصومال وإعادة توطينهم، إحدى أهم الأولويات. وفي جنوب الصومال تم تحقيق تقدم لا بأس به في إعادة توطين الأشخاص المشردين في كيسمايو. وفي غيدو، أخذ عدد كبير من أسر المزارعين يغادرون بارضيره عائدين إلى قراهم. وتتابع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامج إعادة اللاجئين في المخيمات الواقعة على الحدود مع كينيا إلى ديارهم.

وقد أعيد بناء سبعين عيادة للعناية بصحة الأم والطفل، ومن المتوقع إنجاز ٢٠ عيادة أخرى هذا العام. وتدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب المنظمات غير الحكومية ٢٠ مستشفى و ٤٩ مركزا لتقديم الرعاية الصحية للأم والطفل، و٣٢ عيادة خارجية و١٥١ مركزا صحيا ريفيا في كافة أنحاء الصومال. وقد شرعت منظمة الصحة العالمية في تنفيذ حملة لمكافحة السل في عدد من المناطق. وقد تم تحصين ما يربو على ٦٥٠ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة التي كانت تعتبر سبب الوفاة الأول للأطفال في عام ١٩٩٢.

ويجري العمل على ترميم وإصلاح شبكات الإمداد بالمياه. وفي مقديشو يصل الماء إلى ثلاثة أرباع الأسر تقريبا. كما يجري العمل على عدد كبير من المشاريع الصغيرة في مناطق عديدة. وتتولى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حاليا تشغيل ٢٦ عيادة بيطرية في جنوب ووسط الصومال.

وأنا أول من يعترف بأن الأمم المتحدة لم تتمكن من تسليط الضوء على كل هذا القدر من الإنجازات أمام الرأي العام العالمي. ونحن نسعى إلى التغلب على التقصير في هذا المجال. غير أن بوسعي أن أقول لكم إن ذلك ليس بالأمر اليسير فيما الصحافة تميل إلى عدم الاكتراث بالجوانب المتعلقة بالتعمير والإصلاح وتحقيق المصالحة السياسية. وأنا أطلب من الدول الأعضاء أن تساعد في هذا الأمر.

وفيما يتعلق بحالة الأمن، فقد تم خلال فترة القيادة الموحدة وزع ٣٢ ٠٠٠ فرد في ٣٠ في المائة من مجموع البلد. وحين بدأت عملية الأمم المتحدة في الصومال لم يبق تحت تصرفها إلا ١٨ ٠٠٠ فرد. وكانت الخطة تقضي بوزع ٢٨ ٠٠٠ فرد في جميع أنحاء الصومال. وفي تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، شرحت أننا سنحتاج إلى ٤ ٠٠٠ فرد آخرين. وقد وصلنا اليوم إلى ما لا يزيد على ٢٢ ٠٠٠ فرد، وهذا يقل بنحو ١٠ ٠٠٠ عن الحد الأدنى الضروري لاحتياجات الأمن. ونحن نجري الآن اتصالات مع الدول الأعضاء من أجل إرسال قوات إضافية.

وقد عقدت مشاورات مطولة مع مستشاري وخلصت إلى أنه لا بديل عن مواصلة عملية نزع السلاح. فإن ذلك شرط أولي لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية وبذل الجهود لتيسير عودة اللاجئين إلى ديارهم.

الوثيقة ٦٥

قرار مجلس الأمن الذي يؤكد فيه الأهمية التي يوليها المجلس لنجاح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تحقيق أهدافها ويوافق فيه على توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة بناء الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات

القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، و ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، و ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣[(١)]،

وإذ يؤكد أهمية استمرار عملية السلم التي بدأت باتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣[(٢)]، وإذ يرحب، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة لجنتها الدائمة المعنية بالقرن الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم منها، لتعزيز المصالحة الوطنية في الصومال،

وإذ يؤكد أيضا التزام المجتمع الدولي بمساعدة الصومال على استعادة حياته الطبيعية الآمنة، في الوقت الذي يسلم فيه بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وإعادة تعمير بلده،

وإذ يعرب عن تقديره لما طرأ من تحسن على الحالة بوجه عام، الأمر الذي تحقق على يد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولا سيما القضاء على المجاعة، وإنشاء عدد كبير من مجالس المقاطعات، وفتح المدارس، وعودة الشعب الصومالي في معظم مناطق البلد إلى ممارسة حياته العادية،

وإذ يدرك استمرار الحاجة إلى مشاورات عريضة القاعدة وإلى توافق في الآراء بشأن المبادئ الأساسية لتحقيق مصالحة وطنية وإقامة مؤسسات ديمقراطية،

وإذ يطلب إلى جميع الأطراف الصومالية، بما فيها الحركات والفصائل، إظهار الإرادة السياسية لتحقيق المصالحة والسلم والأمن،

وإذ يدرك أيضا أن أهم أولوية للعملية الثانية هي مساعدة شعب الصومال في تعزيز عملية المصالحة الوطنية وتشجيع ودعم إعادة إنشاء المؤسسات الإقليمية والوطنية والإدارة المدنية في البلد بأسره، على النحو المبين في القرار ٨١٤ (١٩٩٣)،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ، بالرغم من التحسن في الحالة العامة في الصومال، استمرار التقارير عن حدوث أعمال عنف في مقديشو وعدم وجود إنفاذ للقانون وسلطات ومؤسسات قضائية في البلد ككل، وإذ يشير إلى ما طلبه إلى الأمين العام في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) من مساعدة في إعادة إنشاء الشرطة الصومالية وفي إعادة وصون السلم والاستقرار والقانون والنظام،

واقتناعا منه بأن إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى إعادة الأمن والاستقرار في البلد،

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات المسلحة ضد أفراد العملية الثانية، وإذ يشير إلى القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الذي أكد على الأهمية الأساسية لوضع برنامج شامل وفعال لتجريد الأطراف الصومالية من أسلحتها، بما في ذلك الحركات والفصائل،

ألف

١ - **يرحب** بتقريري الأمين العام وممثله الخاص عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في القرار ٨١٤ (١٩٩٣)؛

٢ - **يثني** على الأمين العام، وممثله الخاص، وجميع أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لنجاحهم في تحقيق أحوال أفضل كثيرا للشعب الصومالي والبدء في عملية بناء الدولة التي تبدو من خلال عودة الأحوال المستقرة والآمنة في كثير من أنحاء البلد على العكس تماما من المعاناة السابقة الناتجة عن التناحر بين العشائر؛

٣ - **يدين** جميع الهجمات على أفراد العملية الثانية ويؤكد من جديد أن الذين ارتكبوا هذه الأعمال الإجرامية أو أمروا بارتكابها سيكونون مسؤولين فرديا عنها؛

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**، الوثيقة S/26317.

(٢) المرجع نفسه، الوثيقة S/26317، الجزء الرابع.

٤ - **يؤكد** الأهمية التي يوليها لتحقيق أهداف العملية الثانية بنجاح على أساس عاجل وسريع، المتمثلة في تيسير مهمة المساعدة الإنسانية وإعادة الأمن والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية في صومال حر وديمقراطي وذي سيادة، كيما تستطيع إتمام مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥؛

٥ - **يطلب**، في ذلك الإطار، إلى الأمين العام أن يعمل على وجه السرعة على إعداد خطة تفصيلية ذات خطوات محددة تبين الاستراتيجية المنسقة المقبلة للعملية الثانية فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس في أقرب وقت ممكن؛

٦ - **يحث** الأمين العام على مضاعفة جهوده على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية بما في ذلك تشجيع الاشتراك الواسع لجميع قطاعات المجتمع الصومالي، لمواصلة عملية المصالحة الوطنية والتسوية السياسية ومساعدة الشعب الصومالي في إصلاح مؤسساته السياسية واقتصاده؛

٧ - **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تبذل، بكل الطرق الممكنة، بما في ذلك الإتمام العاجل لشغل الوظائف المدنية في العملية الثانية، مساعدتها للأمين العام، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، فيما يبذله من جهود لتحقيق المصالحة بين الأطراف وإعادة بناء المؤسسات السياسية في الصومال؛

٨ - **يدعو** الأمين العام إلى التشاور مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية حول سبل زيادة تنشيط عملية المصالحة؛

باء

٩ - **يوافق** على توصيات الأمين العام الواردة في المرفق الأول لتقريره المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣[1] فيما يتعلق بإعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال وفقا للقرار ٨١٤ (١٩٩٣) ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة على أساس عاجل وسريع لتنفيذ تلك التوصيات؛

١٠ - **يرحب** باعتزام الأمين العام أن يعقد في أقرب موعد ممكن اجتماعا للدول الأعضاء المهتمة بدعم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إعادة إنشاء الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات، بغرض تقرير المتطلبات المحددة وتعيين مصادر محددة للدعم؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بشكل نشط وعلى سبيل الاستعجال التام، بتنفيذ برنامج دولي لتعيين إخصائيين في مجالات الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات للشعبة القضائية في العملية الثانية؛

١٢ - **يرحب أيضا** بعزم الأمين العام على إبقاء واستخدام الصندوق الذي أنشئ عملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، وتقرر الإبقاء عليه بالقرار ٨١٤ (١٩٩٣)، لغرض إضافي هو تلقي المساهمات المقدمة لإعادة إنشاء النظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال، بالإضافة إلى إنشاء الشرطة الصومالية، فيما عدا تكاليف الموظفين الدوليين؛

١٣ - **يحث** الدول الأعضاء، على أساس عاجل، على المساهمة في ذلك الصندوق أو توفير المساعدة على إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال، بما في ذلك توفير الموظفين، والدعم المالي، والمعدات، والتدريب، للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام؛

١٤ - **يشجع** الأمين العام على أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان استمرار البرنامج الحالي للشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات من تشرين الأول/ أكتوبر حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، إلى أن يتيسر الحصول على تمويل إضافي من الدول الأعضاء، وأن يقدم توصيات بهذا الصدد، حسب الاقتضاء، إلى الجمعية العامة؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُبقي مجلس الأمن، بانتظام، على علم كامل بمسألة تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الوثيقة ٦٦

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام وتتعلق بتواجد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في منطقة الشمال الغربي للصومال

S/26526، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

قبل حوالي ١٠ أيام، أبلغت السلطات مدير المنطقة بالنيابة لعملية الأمم المتحدة في الصومال لشمال غرب الصومال ("أرض الصومال") بوجوب أن ينسحب جميع موظفي الأمم المتحدة من تلك المنطقة. وفي وقت لاحق، في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أبلغ السيد محمد إبراهيم إيغال "رئيس أرض الصومال" مدير المنطقة بالنيابة بأن حكومته حددت يوم الأربعاء ٢٩ أيلول/ سبتمبر، موعدا نهائيا لانسحاب أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال من المنطقة الشمالية الغربية. وقد بُعثت رسالة في هذا الشأن إلى ممثلي الخاص للصومال، الأميرال جوناثان هاو. وطلب السيد إيغال أيضا إلى ممثلي الخاص أن يبلغه بنوايا الأمم المتحدة نحو المنطقة، في المجالين السياسي والاقتصادي.

وعلى الرغم من انقضاء الموعد النهائي المحدد بـ ٢٩ أيلول/ سبتمبر لانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال من

المنطقة الشمالية الغربية، صرح السيد إيغال بأنه يمكن أن ينتظر ردا من الأمم المتحدة حتى ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. وفي مساء الموعد النهائي الأصلي، ٢٩ أيلول/ سبتمبر، أكدت السلطات في المنطقة الشمالية الغربية ضرورة انسحاب عملية الأمم المتحدة بحلول ٢ تشرين الأول/ أكتوبر، إذا لم يرد رد من الأمم المتحدة.

وأوضح مدير المنطقة بالنيابة لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال أنه يتوقع أن يحدث تدهور للحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في المنطقة الشمالية الغربية إذا لم يتلق السيد إيغال ردا على الرسالة التي بعثها إلى ممثلي الخاص. ويوافق منسق الأمن في الأمم المتحدة على هذا التقييم. ونظرا للشواغل الأمنية، وحيث إن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإنني أطلب التوجيه من مجلس الأمن بشأن كيفية معالجة هذه المسألة.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٦٧

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/ أكتوبر وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بشأن تواجد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في منطقة الشمال الغربي للصومال

S/26527، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

لقد أبلغ أعضاء مجلس الأمن بمحتوى رسالتكم المؤرخة ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ (S/26526) بشأن تواجد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في "أرض الصومال".

ويعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن تتمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من مواصلة عملها في إطار ولايتها في المنطقة الشمالية الغربية من الصومال "أرض الصومال" مستعملة جميع الوسائل السلمية لصالح السكان في تلك المنطقة.

إن أعضاء المجلس واثقون من أنكم ستقومون باتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة وحماية جميع أفراد الأمم المتحدة الموزعين في المنطقة الشمالية الغربية من الصومال ("أرض الصومال").

(توقيع) رونالدو موتا **سارينبرغ**
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ٦٨

بيان أصدره الناطق الرسمي باسم الأمين العام في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ بشأن البيان الذي أدلى به الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، بشأن الحالة في الصومال

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5126، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

يعرب الأمين العام عن ارتياحه الكبير للبيان الذي أصدره الرئيس كلينتون اليوم. وقد جاء تحليله للحالة في الصومال، ودور الأمم المتحدة والولايات المتحدة متفقا كليا مع تحليل الأمين العام. ولا غرابة في ذلك نظرا للدور القيادي الذي تضطلع به الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بوجه عام وفي إنقاذ الصومال بوجه خاص.

والأمين العام ممتن للرئيس كلينتون على تنويهه بما حققته الأمم المتحدة في الصومال من إنجازات عديدة، وعلى تصحيحه للعديد من الرؤى الخاطئة التي تبدت في الأسابيع الأخيرة الماضية. فقد أكد الرئيس بحق، أن المسؤولية النهائية عن إيجاد حل للأزمة في الصومال مما يتطلب إعادة بناء المؤسسات التي اختفت عمليا إنما تقع على عاتق الصوماليين. وقد اتخذ المجتمع الدولي، انطلاقا من شواغل إنسانية، إجراءات ترمي إلى ملء الفراغ الخطير الذي نتج عنه صراع بين الأخوة أدى إلى سفك دماء كثيرة وأعاق إيصال الغذاء والدواء إلى محتاجيه. وقد شهد العالم مأساة الصومال بفضل وسائط الإعلام الدائمة اليقظة.

وأصاب الرئيس أيضا حينما ذكر بأن الولاية التي نضطلع بها في الصومال، والتي منحنا إياها مجلس الأمن، تشمل جوانب مختلفة، من بينها ضمان إيصال المساعدة إلى محتاجيها، وتعزيز

المصالحة السياسية ونزع سلاح العناصر المسؤولة عن المأساة التي وقعت والتي لا تزال، مع الأسف، مستمرة في جزء من العاصمة مقديشو. ولا غرابة في أن الأحداث المثيرة التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية، بما فيها مقتل الأمريكيين وسواهم ممن ذهبوا إلى الصومال في مهمة سلم قد استقطبت الاهتمام. وقد تحول الاهتمام عن حقيقة أنه لا يكاد أحد يموت من الجوع حاليا في معظم أنحاء الصومال، وأن المجالس المحلية آخذة في التشكل وأن الأمة تأخذ في النهوض من الرماد.

وسيسافر الأمين العام شخصيا إلى الصومال وأديس أبابا في الأسبوع القادم لمواصلة بذل جهوده من أجل تشجيع المصالحة السياسية. وكما كان الأمر في السابق، سيعتمد اعتمادا قويا على مساعدة بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية. وهو سعيد لتمكنه من الاعتماد على دعم حكومة الولايات المتحدة المستمر لجهوده هذه.

الوثيقة ٦٩

بيان مشترك مؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ أصدره الأمناء العامون لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي يتعلق باجتماعهم بشأن الصومال المعقود في القاهرة

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/T/1818-SOM/44، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

القاهرة في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر- استضاف رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس محمد حسني مبارك، اليوم اجتماعا حضره الأمين العام للأمم المتحدة والأمناء العامون لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد دعي إلى عقد هذا الاجتماع لمناقشة الجهود التي ترمي إلى المساعدة على تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

وصدر عن الاجتماع البيان المشترك التالي:

"نؤكد اليوم من جديد في القاهرة تصميمنا المشترك على مواصلة البحث الجاري من أجل إيجاد حلول مشتركة لمشاكل الصومال. ونعيد التذكير بأحكام اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، وبالتعهد الذي قطعه الزعماء السياسيون الصوماليون بوصفه جزءا من ذلك الاتفاق، وهو أن يلتزموا بمواصلة عملية السلام ... برعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة.

"وإننا لملتزمون بأن ندفع إلى الأمام عملية المصالحة وإعادة البناء التي شرع فيها الزعماء الصوماليون أنفسهم. ونشدد على التزامنا المستمر بمبادئ التعاون والسلم. كما نؤكد التزامنا المشترك باتباع نهج منسق وشامل في البحث عن حلول للمشاكل الصعبة التي تنتظر الصومال.

"وفي سياق مواصلة جهودنا لتعزيز السلام والمصالحة وإعادة بناء الصومال:

"ندعو كافة الأطراف الصومالية إلى التعاون في إيجاد حلول لمشاكل الصومال.

"نحيط علما بالدور البناء الذي سبق أن اضطلعت به بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور القيادي الذي اضطلع به رئيس إثيوبيا، عملا بالولايات التي أسندتها إليه منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية، ونناشده مواصلة جهوده.

"ونعترف بإنجازات الأمم المتحدة في توفير الإغاثة الإنسانية والأمن لمعظم أنحاء الصومال، ونحيي الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين يشاركون في هذه الجهود.

"ونعرب عن امتناننا للعديد من البلدان التي ساهمت بقوات في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ونتقدم بأحر التعازي إلى أسر الذين قدموا أرواحهم.

"ونتوجه بالمثل بأحر تعازينا إلى الأسر الصومالية التي فقدت أحباءها. ونعرب أيضا عن تعاطفنا العميق مع جميع أبناء الشعب الصومالي.

"ونحيي العمل الإنساني الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في الصومال، ونشجعها على مواصلة جهودها ومضاعفتها.

"ونناشد بصورة خاصة أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تساهم بالقوات وبالموارد الضرورية لإنجاح مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

"وندعو إلى إنشاء صندوق خاص لإصلاح الصومال وتعميره، ونحث جميع البلدان الأفريقية والعالم العربي والمجتمع الإسلامي على المساهمة بسخاء في إنشاء الصندوق وتشغيله.

"ونرحب بإعلان البلدان المانحة موافقتها على حضور المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال، الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣".

الوثيقة ٧٠

تقرير أعده السيد فانويل ياريرينتوندو كوزنكويزي، الخبير المستقل التابع للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن الأوضاع في الصومال

A/48/510، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

أولا - مقدمة

١ - أنشئت ولاية الخبير المستقل بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٦/١٩٩٣ المتخذ في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٣ الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد بالمقرر ٢٨٢/١٩٩٣ المؤرخ ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٣.

٢ - وفي الفقرة ١ من القرار المذكور أعلاه، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعين لفترة سنة واحدة شخصا ذا خبرة واسعة في ميدان حقوق الإنسان كخبير مستقل لمساعدة الممثل الخاص للأمين العام للصومال عن طريق وضع برنامج طويل الأجل للخدمات الاستشارية من أجل إعادة إقامة حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك وضع دستور ديمقراطي، فضلا عن القيام في النهاية بإجراء انتخابات دورية وحقيقية عن طريق الاقتراع العام والتصويت السري.

٣ - وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمين العام أن يعطي الأولوية لتنفيذ البرنامج الذي يوصي به الخبير المستقل، حسبما تسمح به الأوضاع في الصومال، بما في ذلك تنفيذه عن طريق برنامج الخدمات الاستشارية التابع لمركز حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل وحدة المساعدة الانتخابية، فضلا عن المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية (الفقرة ٢).

٤ - وعلاوة على ذلك، حثت اللجنة الأمين العام على النظر في أن يوصي بإنشاء وحدة في إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال للمساعدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي تشجيع احترام القانون الإنساني، فضلا عن المساعدة في تنفيذ توصيات الخبير المستقل (الفقرة ٣). ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار اللجنة.

ثانيا - تقييم الحالة الراهنة

٥ - بالرغم من الفظائع التي ارتكبها نظام رئيس الجمهورية المعزول اللواء سياد بري على مدى عقدين من الزمن والتي تناقلتها التقارير على نطاق واسع، فإن انتهاكات حقوق الإنسان ازدادت منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ أكثر مما مضى. فعدم وجود حكومة قابلة للمساءلة وهياكل أساسية في البلد بالإضافة إلى حالة الفوضى شبه الشاملة، تزيد كلها من صعوبة القبض على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في البلد الذين يتصدرون قائمة المطلوبين للعدالة، وتقديمهم للمحاكمة.

٦ - ويود الخبير الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأمم المتحدة كانت قد عرضت مكافأة قدرها ٢٥ ٠٠٠ دولار للقبض على اللواء محمد فارح عيديد في أعقاب الهجوم الإجرامي الذي ارتكب ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والذي أسفر عن قتل ٢٥ جنديا باكستانيا واعتبار ١٠ جنود في عداد المفقودين وجرح ٥٧ جنديا (٥٤ جنديا باكستانيا و ٣ من جنود الولايات المتحدة).

٧ - وعلاوة على ذلك، عندما قبض أفراد القوات الخاصة التابعة لجيش الولايات المتحدة على كبير مساعدي اللواء عيديد، السيد عثمان عاتو في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أفادت التقارير بأن أنصار اللواء عيديد هددوا بشن هجمات على مقر الأمم المتحدة وعلى الأجانب إذا لم يفرج عاجلا عن السيد عاتو.

٨ - ورغم أن الخبير يتفق مع الموقف الذي اعتمده مجلس الأمن عندما أكد "أن جميع مسؤولي الأمم المتحدة وكافة الخبراء المكلفين بمهمة للأمم المتحدة في الصومال يتمتعون بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ وفي أي صك آخر من الصكوك ذات الصلة، وأن جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال مطالبة بتمكينهم من حرية التنقل الكاملة وبجميع التسهيلات اللازمة" فإنه يعتبر أن الوقت غير ملائم، في ظل الظروف الراهنة، لإيفاد أي بعثة ميدانية للتحقيق على الطبيعة في الانتهاكات العنيفة لحقوق الإنسان التي ارتكبها الأطراف المعنيون.

٩ - وعلاوة على ذلك، تلقى الخبير ادعاءات بارتكاب قوات الأمم المتحدة في الصومال انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن جملة هذه الانتهاكات إتيان سلوك فيه انتهاك لمبادئ القانون الإنساني الواردة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين

الإضافيين لعام ١٩٧٧ التي تعتبر الآن جزءا من القانون الدولي العرفي.

ثالثا - ولاية الخبير المستقل

١٠ - ينبغي تنفيذ الولاية التي أناطتها لجنة حقوق الإنسان بالخبير حسب اختصاصها وبالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام، ولذا ينبغي اعتبار الأنشطة المقترحة أو المضطلع بها بالفعل في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بمثابة نقطة انطلاق لوضع برنامج طويل الأجل للخدمات الاستشارية.

١١ - ومن المهم الإشارة، في هذا السياق، إلى النية السياسية للقادة السياسيين الخمسة عشر الواردة في اتفاق أديس أبابا المتعلق بالدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المعقود في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣. وقد انعقد في مقديشو يومي ٣٠ أيلول/ سبتمبر و ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ مؤتمر المتابعة لعموم الصومال للسلم وحضرته اثنتا عشرة حركة سياسية صومالية من الحركات التي وقّعت على اتفاق أديس أبابا.

١٢ - وينص الاتفاق في الفرع الأول منه (نزع السلاح والأمن)، ضمن أمور أخرى، على أن الزعماء قطعوا على أنفسهم التزاما بإجراء نزع سلاح كامل ومتزامن في جميع أرجاء البلد وفقا لمفهوم نزع السلاح والإطار الزمني المبينين في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١٣ - ولذلك لا يسع الخبير إلا أن يشجب استمرار الزعماء الصوماليين في نقض الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في ٢٧ آذار/ مارس و ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وذلك بالرغم من الدعوات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن لوضع برنامج شامل وفعال لنزع السلاح من جميع الأطراف الصومالية بما في ذلك الحركات والفصائل الصومالية. ويشمل هذا طلبهم من عملية الأمم المتحدة في الصومال بأن تطبق جزاءات قوية وفعالة ضد المسؤولين عن أي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار.

١٤ - وعلاوة على ذلك، يتفق الخبير تمام الاتفاق مع ما أعرب عنه في اتفاق أديس أبابا من وجود حاجة إلى إنشاء قوة شرطة وطنية وإقليمية محايدة في جميع مقاطعات البلد، ولكن من الواضح أن العنصر الهام في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإعادة إنشاء قوة من هذا النوع يتمثل في نزع السلاح الحقيقي من البلد بأسره.

١٥ - وفيما يتعلق باستعادة الممتلكات، أكد أطراف الاتفاق وجوب إعادة جميع الممتلكات الخاصة أو العامة التي جرى بصورة غير شرعية مصادرتها أو سرقتها أو سلبها أو الاستيلاء عليها أو اختلاسها أو حيازتها عن طريق الاحتيال إلى أصحابها الشرعيين. ويرحب الخبير، في هذا السياق، بفكرة قيام عملية الأمم المتحدة في الصومال بإنشاء فريق للتحقيق في دعاوى الممتلكات لمعالجة هذا النوع من الجرائم، وإحالة جميع جرائم الممتلكات التي تخرج عن اختصاص الفريق إلى الشرطة الصومالية للتحقيق فيها.

١٦ - ويرى الخبير أن الاقتراح القاضي بإنشاء آليات انتقالية تتولى تحضير البلد لمستقبل مستقر وديمقراطي، يمثل جزءا أساسيا للغاية من الاتفاق. والخبير مقتنع بأن ولايته المتصلة بوضع برنامج طويل الأجل للخدمات الاستشارية يمكن أن يكون مفيدا جدا عندما يتم فعلا تشكيل هيئات السلطة الانتقالية الأربع الأساسية. وهو يدرك ضرورة التحرك بسرعة بالنظر إلى أن الفترة الانتقالية سوف تستمر سنتين اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاق أي لغاية ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٥.

١٧ - وقد أنشأ الاتفاق الهيئات التالية:

(أ) **المجلس الانتقالي** الذي سيكون المؤتمن على السيادة الصومالية. وسيتمتع بسلطة تعيين مختلف اللجان، بما فيها لجنة صياغة الميثاق الانتقالي التي تضع مشروع دستور ديمقراطي مسترشدة بالآداب التقليدية الصومالية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن ينشئ سلطة قضائية مستقلة بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في الصومال وذلك وفقا لما طلبه مجلس الأمن. ويتعين على المجلس الوطني الانتقالي أن يحدد بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ نوع النظام القضائي والقوانين اللازمة للبلد. وتعتزم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إنهاء مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥.

(ب) **إدارات مركزية للشؤون الإدارية** تعمل تحت إشراف المجلس الانتقالي. وتتمثل مهمتها الرئيسية في إعادة إنشاء وتشغيل الإدارات المعنية بالإدارة المدنية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وهي بهذا تمهد الطريق لإعادة إنشاء وتشغيل حكومة رسمية.

(ج) **مجالس الأقاليم** سيتم إنشاؤها في جميع أقاليم الصومال الـ ١٨ الحالية. وستناط بتلك المجالس، بالدرجة الأولى، مهمة تنفيذ البرامج الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي وستساعد كذلك في إجراء تعداد للسكان يتم الإشراف عليه دوليا. وستقوم مجالس الأقاليم بتأمين الاتصال مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية الأخرى، بصورة مباشرة أو عن طريق الإدارات المركزية للشؤون الإدارية والمجلس الوطني الانتقالي. وستكون مجالس الأقاليم مسؤولة أيضا عن القانون والنظام على المستوى الإقليمي. وتتمثل آلية الإنفاذ على الصعيد الإقليمي في قوة شرطة إقليمية وجهاز قضائي إقليمي.

(د) **مجالس المقاطعات.** تم حتى الآن إنشاء ٢٥ مجلسا من مجالس المقاطعات. وسيعين أعضاء مجالس المقاطعات عن طريق الانتخاب أو من خلال عملية انتقاء تستند إلى توافق الآراء طبقا للتقاليد الصومالية. وستتولى مجالس المقاطعات مسؤولية إدارة شؤون السلامة العامة والصحة والتعليم والتعمير.

١٨ - وفيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة بشأن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، سيتعاون الخبير مع عملية الأمم المتحدة في الصومال ومع مكتب حقوق الإنسان التابع لها الذي أنشأته مؤخرا. وإنشاء لجنة صومالية محلية لحقوق الإنسان يمكن أن يسهل، عندما تسمح الظروف، إجراء تحقيقات ميدانية مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان.

١٩ - ويرحب الخبير بفكرة عملية الأمم المتحدة في الصومال القائلة بإنشاء فريق من الإخصائيين الدوليين للقيام، بالتعاون مع الشرطة الصومالية، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الصومالي وكذلك ضد العاملين في مجال المساعدة الدولية. وتشمل هذه الانتهاكات جرائم القتل الجماعي للمواطنين الصوماليين، وجرائم القتل، والشروع في القتل، والتهديد بالإيذاء الجسماني المرتكبة ضد العاملين في مجال المساعدة الدولية وموظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال.

رابعا - الاستنتاجات

٢٠ - يُسلم الخبير أن من السابق لأوانه، في ظل الظروف الراهنة، اقتراح الاضطلاع بأي نشاط محدد في إطار برنامج الخدمات الاستشارية. وإذا لم يتحسن الوضع في المستقبل القريب فإنه سينظر في رفع توصية إلى لجنة حقوق الإنسان أن تغير ولايته أو أن تحيل الحالة إلى هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

٢١ - ولن يتسنى تنفيذ ولايته الحالية إلا عندما تقرر جميع الأطراف المعنية أن تلتزم باتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣. ويعتبر نزع السلاح الكامل من جميع الأطراف شرطا لازما لتحقيق الأمن والاستقرار في البلد. وينبغي إنشاء فريق مستقل من مراقبي حقوق الإنسان لتلقي الشكاوى وجمع تقارير انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والتحقيق فيها وإحالتها إلى مكتب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أو إلى مركز حقوق الإنسان عند الاقتضاء.

٢٢ - وامتثالا لطلب مجلس الأمن، ينبغي القبض على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة وتقديمهم إلى المحاكمة. ويمكن أن يضطلع بهذه المحاكمات قانونيون دوليون إذا امتنع القضاة الصوماليون عن النظر في القضايا نتيجة للتهديد أو التخويف. وستجري محاكمة المشتبه بهم وفقا للمعايير المقبولة دوليا ولكن ينبغي عدم إعفاء أحد من القصاص عن ارتكاب هذه الجرائم.

الوثيقة ٧١

تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

A/48/504، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٤٧/ ١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ المتعلق بـ "تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال"، قررت الجمعية العامة جملة أمور من بينها أن:

"٣ - **تناشد** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة الطارئة للصومال، آخذة في الاعتبار تقرير الأمين العام وبرنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال الذي أيده اجتماع تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢؛

...

"١٠ - تحث الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أن تواصل بأسرع ما يمكن، كل في ميدان اختصاصها، تنفيذ برامجها لتقديم المساعدة ضمن إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال، تخفيفا لمعاناة السكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال؛

" ١١ - **تناشد** جميع الأطراف المعنية إنهاء أعمال القتال والدخول في عملية مصالحة وطنية تفضي إلى إعادة توطيد السلم والنظام والاستقرار وكذلك إلى تسهيل جهود الإغاثة والتعمير،

" ١٢ - **تدعو** الأمين العام إلى مواصلة تعبئة المساعدة الإنسانية الدولية للصومال،

" ١٣ - **تطلب** من جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم احتراما كاملا أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وأن تكفل حريتهم الكاملة في التنقل في جميع أنحاء الصومال،

" ١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العادية لعام ١٩٩٣، على التقدم المحرز، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين."

وهذا التقرير مقدم عملا بطلب الجمعية العامة المذكور أعلاه.

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢ - استجابة لطلب الجمعية العامة، أطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العادية لعام ١٩٩٣ على التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٧/١٦٠. وقد أبرز التقرير الشفوي الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية استجابة المجتمع الدولي السخية لبرنامج عمل الـ ١٠٠ يوم، التي غطت احتياجات الإغاثة. وأعلم المجلس في الوقت نفسه بأن برنامج الإغاثة والإصلاح لا يزال يعاني نقصا في التمويل. وبعد أن أصبحت أجزاء كبيرة من البلد تتمتع بقدر أكبر من الأمن، حث المانحون على التبرع بأموال إضافية ليتسنى تنفيذ مشاريع الإصلاح المقترحة تنفيذا فعالا. ومن المتوقع أن يكمل تنفيذ هذه المشاريع في الوقت المناسب الجهود المبذولة لإحلال السلم والأمن في جميع أنحاء الصومال.

ثانيا - معلومات أساسية

٣ - تركت الحرب الأهلية المطولة الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصومال في حالة خراب. ومع حلول النصف الثاني من عام ١٩٩٢، لم تكن أدنى مقومات الحياة موجودة. وساد الافتقار إلى الأغذية والمياه والمأوى. وألحقت الحرب أضرارا مباشرة بخمسة ملايين صومالي. وقارب عدد الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين أو أشخاص مشردين داخليا ثلاثة ملايين. وتدنى مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية. ودمر أو عطل ثلث الهياكل الأساسية المادية. وأصبح مليونان ونصف من الصوماليين في حاجة ماسة إلى أبسط الخدمات التغذوية والطبية. وأصبح الموت جوعا ومرضا يهدد مليونا ونصف مليون من السكان. ويقدر عدد الموتى جوعا أو من جراء النزاع خلال عام ١٩٩٢ وحده بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

ثالثا - برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال

٤ - بدأت الأمم المتحدة برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للصومال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. ثم مدد البرنامج حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٣. وكانت استجابة المجتمع الدولي للبرنامج استجابة سريعة وسخية. وقدم المانحون، عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة، تبرعات بلغ مجموعها ٧٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، تمثل ٩٠ في المائة من الاحتياجات. وكانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد لذلك بعد أن أوجدا القدرة على تقديم كميات كبيرة من مواد الإغاثة. بيد أن تلك القدرة تضررت كثيرا بتفشي النهب والسلب وتحويل المساعدة الغوثية عن وجهتها.

٥ - وعقد الاجتماع الثاني لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وكان الاجتماع فرصة لاستعراض برنامج الإغاثة وما يعترضه من عقبات، والنظر في كيفية المضي فيه قدما بالرغم من المشاكل التي تعرقل الجهود الإنسانية. وتجاوزت المناقشات نطاق البرنامج نفسه إذ شدد المشتركون على ضرورة الانتقال تدريجيا من الإغاثة إلى الإصلاح والتعمير.

٦ - ومن أهم ما اتسم به الاجتماع اشتراك زعماء سياسيين ومجتمعيين صوماليين، ومنظمات غير حكومية ومنظمات نسائية. واشترك إلى جانب الممثلين الصوماليين، ممثلون عن حكومات، ومؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة القرن الأفريقي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأسهم هؤلاء الممثلون في جعل الاجتماع تعبيرا عن التضامن الدولي المنسق الملموس.

٧ - وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي يعد علامة بارزة، والذي يأذن باستعمال جميع الوسائل الممكنة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال. وقد تدهورت الحالة إلى حد تطلب حماية مسلحة عاجلة لأفراد المساعدة الإنسانية ولقوافل الإغاثة الإنسانية.

٨ - ورحب الزعماء السياسيون والمجتمعيون الصوماليون الذين حضروا اجتماع أديس أبابا للمساعدة الإنسانية باتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وأصدروا بيانا يساند القرار التاريخي بإرسال قوات لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية في ظروف آمنة.

٩ - ونزلت المجموعات الأولى من قوة العمل الموحدة في مقديشو في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وأمنت تدريجيا

ثمانية مراكز رئيسية في وسط وشمال الصومال. وساعد وجود قوة العمل الموحدة على فتح طرق الوصول إلى المناطق النائية فأمكن إيصال مواد الإغاثة إلى سكان كانوا سيموتون جوعا وعطشا ومرضا.

١٠ - وأعيد فتح ميناء مقديشو بعد عدة أشهر من غلقه، وجلبت كميات كبيرة من الأغذية وغيرها من المواد الأساسية. واستعمل الميناء والمطار استعمالا كاملا وأدخلت تحسينات على المطارات والمهابط في المناطق الريفية لتتلقى المساعدة الغوثية الجوية الكثيفة. وجرت في الوقت نفسه عمليات إصلاح لطرق الإمداد الرئيسية، كما اضطلع ببعض عمليات إزالة الألغام. وجلب أسطول من الشاحنات من البلدان المجاورة للتعجيل بإيصال المساعدة الإنسانية.

١١ - وأقامت عدة منظمات غير حكومية جديدة برامج في وسط وجنوب الصومال، وهي أكثر المناطق تضررا بالحرب الأهلية وبالمجاعة. وتمكنت هيئات الأمم المتحدة من زيادة عدد موظفيها زيادة كبيرة ومن توسيع أنشطتها. وكان التعاون بين لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وثيقا جدا. وأصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية عناصر فاعلة رئيسية وواصلت القيام بدور حاسم في العديد من أنحاء الصومال.

١٢ - وسمح وزع قوات الأمن أيضا بتوزيع البذور والأدوات وبتوسيع برامج التحصين توسيعا سريعا. وأصبح في الإمكان إجراء تقييمات صحية وتغذوية. وأسفرت الجهود المشتركة التي قامت بها وكالات ومنظمات المساعدة الإنسانية وقوات الأمن عن انخفاض واضح في معدلات الوفيات وفي مستويات سوء التغذية.

١٣ - ومن أهم الإنجازات التي تحققت في تلك الفترة، المستوى الرفيع الذي بلغه التنسيق بين قوة العمل الموحدة ومجتمع مقدمي الإغاثة عن طريق مركز العمليات الإنسانية. وتمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة في تقديم المساعدة الإنسانية من مناقشة طلبات المساعدة الغوثية والمسائل المتعلقة بحراسة القوافل والأمن. وأقيمت مراكز للعمليات الإنسانية أيضا في ستة مواقع أخرى.

١٤ - ورغم وجود قوة العمل الموحدة، لا تزال الأخطار التي يتعرض لها القائمون بالإغاثة كبيرة. وقد قتل عدد من موظفي الإغاثة الصوماليين والأجانب. ولا تزال جهود الإغاثة تعاني من السرقة والنهب والسلب. ومنعت المشاكل الأمنية القيام بعملية إعادة حوالي مليون من الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة توطين مئات الآلاف من اللاجئين. وبدأت العصابات المسلحة تعيث فسادا في مناطق جديدة منها بلدان مجاورة آوت لاجئين صوماليين.

١٥ - وأصبح من الواضح أنه ما لم تبذل جهود تتسم بالإصرار لوضع برنامج فعال لنزع السلاح على نطاق واسع، فإن عرقلة أنشطة الإمداد الغوثي والإصلاح ستتواصل. وكان الغرض من الاتفاقات المبرمة في الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية، الذي دعا إلى عقده الأمين العام، هو التمهيد للمصالحة الوطنية ونزع السلاح.

رابعا - برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣

١٦ - في أوائل عام ١٩٩٣، بدا أن أسوأ مرحلة من حالة الطوارئ قد انتهت وبدأ الاهتمام يتحول من الإغاثة إلى الإصلاح.

١٧ - وعقد الاجتماع الثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا أيضا. وحضر الاجتماع ١٩٠ ممثلا صوماليا - الزعماء السياسيون وشيوخ المجتمعات المحلية، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية النسائية والمحلية. وكان المشتركون الصوماليون أول من شدد على أهمية توافر ظروف الأمن والسلم لفعالية برامج الإنعاش. وناشد من جاؤوا من مناطق آمنة نسبيا المجتمع الدولي تقديم دعم إضافي لتعزيز مبادرات اتخذوها للعودة بالحياة إلى مجراها الطبيعي.

١٨ - وكان الغرض من برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣، الذي وضع في الاجتماع، هو تلبية احتياجات الصومال ذات الأولوية. وتلقى البرنامج تأييدا بوصفه إطارا صالحا ومفيدا للإغاثة والإصلاح لبقية السنة. واعتبر جزءا من عملية مستمرة تتمثل في الانتقال من النزاع إلى السلام ومن الصراع من أجل البقاء إلى التنمية. وسُلم بأنه سيجري إدخال تعديلات على البرنامج والحفاظ على مرونته، مع مراعاة واقع الحالة في الصومال.

١٩ - وبقي عديد من الصوماليين الذين حضروا الاجتماع المكرس لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال للاشتراك في مداولات مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، الذي دعا الأمين العام إلى عقده في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣. وسمح اشتراك عدد كبير من الصوماليين المنتسبين إلى جماعات غير سياسية بإيجاد صلة بين الإصلاح والتعمير من جهة، وإحلال السلم والأمن من جهة أخرى. فتلقت بذلك الصلة بين المساعدة الإنسانية وصنع السلم دفعا. وكانت الرسالة الموجهة إلى الزعماء السياسيين واضحة لا لبس فيها، وهي أن عدم قيام أولئك الزعماء باتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه إحلال السلم يقوض استعداد المجتمع الدولي لمساعدة الصومال.

٢٠ - وأيد مؤتمر المصالحة الوطنية نتيجة الاجتماع المكرس لتنسيق المساعدة الإنسانية وأدان الهجمات على موظفي وإمدادات الإغاثة. وبذلك لم تكن الرسالة التي وجهها الاجتماع التنسيقي دون جدوى.

٢١ - وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الذي يوسع ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. وطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم المساعدة إلى الصومال بما في ذلك المساعدة على توفير الإغاثة وإصلاح الاقتصاد، والمساعدة على إعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين وإعادة الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم، وإعادة

إنشاء المؤسسات الوطنية والإقليمية والإدارة المدنية، وإنشاء قوة شرطة صومالية، وإزالة الألغام. وحلت عملية الأمم المتحدة الثانية محل قوة العمل الموحدة في تيسير تقديم المساعدة الإنسانية وفي مواصلة وتوسيع الجهود الرامية إلى إحلال الأمن في جميع أنحاء الصومال.

٢٢ - وتمثل جهود الإغاثة والإصلاح والتعمير عناصر أساسية في المحاولات الشاملة لإعادة بناء الصومال وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. بيد أن المبلغ الفعلي للأموال المتاحة لهذه الجهود كان منخفضا بشكل مخيب للآمال. ولم يتوافر إلى حد اليوم سوى ٢٠ في المائة من احتياجات برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ (١٦٠ مليون دولار).

خامسا - التحديات التي تواجه البعثة الإنسانية

٢٣ - من التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة الإنسانية في الصومال اليوم منع عودة المعاناة البشرية على نطاق واسع. وتعتبر تهيئة بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال أمرا أساسيا للقيام بأنشطة غوثية وإصلاحية فعالة وللقيام في نهاية الأمر بما يجب القيام به من أنشطة إنمائية. وفي حين أدى استمرار عدم الاستقرار في جنوب مقديشو إلى تقليص الأنشطة في ذلك الجزء من المدينة، وسعت مؤسسات الأمم المتحدة مساعدتها لتشمل جميع أنحاء الصومال بما فيها شمال غربه وشمال شرقه.

ألف - استمرار الاحتياجات الغوثية

٢٤ - عولجت معظم المشاكل الكبرى في مرحلة الطوارئ بنجاح. بيد أنه لا تزال هناك جيوب من المشاكل التغذوية والطبية الحادة. وستتواصل في المستقبل المنظور برامج التغذية المستهدفة. ويحتاج حوالي مليون من الصوماليين المتضررين إلى مساعدة في شكل توفير المأوى والرعاية الطبية وضرورات الحياة مثل اللباس والأغطية ولوازم الطهي.

باء - إعادة التوطين

٢٥ - بلغ عدد من اضطروا إلى التشرد داخل الصومال وخارجه مستوى لم يسبق له مثيل. إذ يقدر عدد من اضطرهم الاضطراب والمجاعة إلى مغادرة ديارهم بما يصل إلى ١,٧ مليون شخص، منهم أكثر من مليون شخص اجتازوا الحدود إلى كينيا وإثيوبيا. ورحل أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص إلى مقديشو، وحوالي ٠٠٠ ٦٠ إلى كيسمايو وبيضوا. وعاد حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص إلى بارضيره خلال العامين الأخيرين. وتأوي المناطق الشمالية ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥٠ من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

٢٦ - ولم يبلغ عدد اللاجئين العائدين من مخيمات كينيا بعد عددا كبيرا. ويقدر أن حوالي ٠٠٠ ٧٠ لاجئ عادوا من مومباسا بالقوارب إلى كيسمايو ومقديشو وبوساسو. وتقدم إلى اللاجئين العائدين إلى منطقة قرضو مجموعات كاملة من المساعدة، كما يقدم قدر أدنى من المساعدة إلى من ينتقلون تلقائيا إلى منطقتي جوبا السفلى والوسطى. ويقدر أن هاتين المنطقتين ستتلقيان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للكيلومتر المربع الواحد.

٢٧ - وحتى وقت قريب، منع التوتر السياسي في دوبله وحول كيسمايو العودة التلقائية للاجئين والأشخاص المشردين إلى منطقتي جوبا السفلى والوسطى. وزادت الاتفاقات التي توصل إليها شيوخ العشائر في دوبله ومؤتمر السلم الذي عقد مؤخرا في كيسمايو والنجاح في إعادة توطين أكثر من نصف المشردين في كيسمايو من الرغبة في العودة مبكرا إلى مناطقهم الأصلية.

٢٨ - وقد عملت وكالات المساعدة الإنسانية بفعالية في تنسيق النهج المستعملة في معالجة مسألة إعادة التوطين. ويوجد اتفاق على تقديم الدعم إلى جهود إعادة التوطين. ويرتكز ذلك الاتفاق على عدة مبادئ أساسية منها ما يلي:

(أ) ينبغي أن تتركز جميع الجهود في اتجاه تنمية قدرة المجتمعات المحلية على تهيئة بيئة ترحب بالعائدين؛

(ب) ينبغي أن يكون العائد قد توصل إلى قرار العودة بحرية وأن يحدد بنفسه توقيت العودة.

جيم - إصلاح الخدمات الاجتماعية

٢٩ - من أكثر ضحايا النزاع المطول تضررا جيل كامل من الأطفال الصوماليين حرموا من التعليم. فقد أغلقت المدارس والمؤسسات التعليمية لفترات طويلة وانضم عدد كبير من المراهقين واليتامى إلى الميليشيات وعصابات النهب والسلب المسلح.

٣٠ - ونتيجة للحرب الأهلية سلبت المدارس من كل ما فيها فلم تبق فيها سوى الجدران. واستعمل العديد منها كمقابر. وأفادت المنظمات غير الحكومية في الأشهر الستة الأخيرة أن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٣ تلميذ قيدوا في ٢٢ مدرسة في مناطق باي وباكول ومقديشو وشبيليه السفلى. وهذا أكبر برنامج تعليمي يجري تنفيذه في الصومال حاليا. وهو عنصر حيوي في رفاه المجتمع المحلي يحقق منافع لأجيال الشعب الصومالي حاضرا ومستقبلا.

٣١ - ويعمل حاليا حوالي ٣٢ مستشفى في جميع أنحاء الصومال بالإضافة إلى ٨١ مركزا لرعاية الأم والطفل. وتقوم ١٠٣ أفرقة تطعيم متنقلة بتغطية البلد والعمل على إيجاد تغطية مستدامة في مجال التحصين. ويقدر أن حوالي ٧٥ في المائة من الأطفال دون الخامسة تلقوا تطعيما ضد الحصبة في أحوال عمل بالغة الصعوبة. وقدمت اللوازم والأدوية والمعدات إلى المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ - واضطلع في وادي جوبا بأنشطة تعاونية للمساعدة على إصلاح الهياكل المدرسية وتوفير الكتب وغيرها من المعدات وكذلك الغذاء للمدرسين والتلاميذ. وتجري طباعة حوالي ٠٠٠ ١٥٠ كتاب دراسي لتوزيعها في جميع أنحاء الصومال.

وتلتزم نصوص الكتب بالمنهج الدراسي الأساسي السابق وتغطي اللغة الصومالية والرياضيات والعلوم والدراسات الإسلامية واللغة العربية. وأنشئ مركز لتطوير التعليم في مقديشو، وستدخل سبعة مراكز إضافية مرحلة العمل بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

٣٣ - ويجري الآن بمساعدة المنظمات غير الحكومية تعيين مدرسين لتصميم وتنظيم حلقات عمل تدريبية على مناهج التدريس واستعمال الكتب والمبادئ التوجيهية، وعرض المنهج الدراسي الجديد وإدارة الموارد بما فيها الكتب الدراسية. ووضع برنامج منح دراسية للطلاب الجامعيين الصوماليين لإكمال دراساتهم في الخارج وجرت اتصالات مع مؤسسات معينة لتنفيذ البرنامج.

٣٤ - وأصلحت الشبكة الرئيسية للإمداد بالمياه في مقديشو واستعادت ٤٠ في المائة من قدرتها. وأصلحت أيضا شبكات الإمداد بالمياه في مدن أفغويه وهرغيسا وبربرة. وأصبح حوالي ٦٠ في المائة من سكان هرغيسا يحصلون الآن على مياه نظيفة. وتوافرت كميات كافية من أقراص الكلور في جميع أنحاء البلاد لتطهير الماء. وتشمل أنشطة التصحاح لدعم برامج المياه المأمونة إنشاء مراحيض حفرية وتقديم خدمات التثقيف الصحي والاضطلاع بعملية كبيرة للتخلص من النفايات وعمليات طارئة لتنظيف شبكات الصرف والصرف الصحي في مقديشو.

٣٥ - وقامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في كامل فترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بعدة محاولات للإبقاء على مشاريع التصحاح في إطار برامج الصحة البيئية. ويتواصل في مقديشو مشروع الغذاء مقابل النفايات على سبيل التجربة. وتقدم أكياس من الأغذية ثلاثة أيام في الأسبوع مقابل أكياس من النفايات تجمعها المجتمعات المحلية. ويوزع ٣٥ مركز تغذية ١٠ أطنان مترية من الأغذية على كل موقع ثلاث مرات في الأسبوع. وتشمل هذه العملية جميع المستفيدين السابقين من مراكز التغذية. وتلقت مشاريع تصحاح مماثلة دعما في شكل برامج الغذاء مقابل العمل في جميع أنحاء الصومال.

دال - إصلاح القطاع الزراعي

٣٦ - تمثل الزراعة تاريخيا مصدر ثلثي العمالة في الصومال وحوالي ثلاثة أرباع إيراداته من العملة الأجنبية. وتحقق قدر لا بأس به من النجاح في إنعاش قطاعي الإنتاج الغذائي والماشية. وأسفر تقديم البذور والأدوات الزراعية مقرونا بهطول جيد للأمطار عن زيادة كبيرة في محاصيل "غو" (موسم الأمطار). وعُدل الإمداد الغوثي بالأغذية ليراعي توافر اللوازم الغذائية المحلية. واشترت المنظمات الغوثية أيضا أغذية في البلد لتشجيع الإنتاج المحلي.

٣٧ - وفي قطاع الماشية، يسّر الإمداد بالعقاقير البيطرية وتلقيح الحيوانات إعادة تنشيط التصدير، وقدر مجموع الماشية المصدرة منذ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ بحوالي ٠٠٠ ٢٥٠ رأس.

٣٨ - وينطوي الدعم الهادف في هذه المجالات على أمل كبير يبشر بعودة عدد كبير من الصوماليين ذوي الهمة إلى الجهود الإنتاجية. وستسهم هذه الجهود في إزالة بعض العراقيل الرئيسية التي تعوق التنمية والنمو.

هاء - بعث الحياة في التجارة والتبادل التجاري

٣٩ - أظهرت أنشطة التجارة والتبادل التجاري علامات انتعاش مشجعة. وقد ازدادت الحركة التجارية في ميناء الصومال زيادة كبيرة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وتضاعفت حركة السفن في ميناء مقديشو عشر مرات في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣. وبدأ عدد المشاريع المشتركة بين المستثمرين الصوماليين والأجانب يتزايد. ومن المبادرات الملحوظة اقتراح إصلاح خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن التطورات الرئيسية الأخرى توافر الوقود في جميع أنحاء الصومال عن طريق الشركات المحلية.

واو - التخطيط للانتعاش الاقتصادي

٤٠ - يجري التعاون حاليا على نحو فعال بين عملية الأمم المتحدة في الصومال والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد وضع مشروع إطار تخطيطي للتعمير والانتعاش سينظر فيه البنك الدولي في اجتماعه غير الرسمي القادم عن الصومال، المقرر عقده في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

٤١ - والغرض من وضع الإطار هو كفالة استعمال الموارد القليلة المحلية والدولية البشرية والمالية على أحسن وجه لدعم عودة البلد إلى الاستقرار والإنتاجية الاقتصادية. ونظرا للطابع المتقلب الذي تتسم به جميع مناطق البلد، من المهم أن تكون عملية تخطيط البرامج وتنفيذها عملية دينامية تتطلب إطارا تنسيقيا قادرا على التكيف مع الظروف المتغيرة.

٤٢ - وفيما يلي أهداف الإطار المحددة:

(أ) وضع تصور مشترك للتعمير والإصلاح والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في الصومال؛

(ب) تحديد المعايير التي ستؤدي إلى تعيين أولويات التعمير والإصلاح؛

(ج) وضع آلية لتنسيق أعمال التعمير والإصلاح في بيئة تتسم بندرة الموارد البشرية والمالية الشحيحة. وينبغي أن تكون تلك الآلية قابلة لتحويلها إلى حكومة الصومال في المستقبل، أيا كان شكلها، كأساس للتخطيط الإنمائي.

٤٣ - ولا يمكن لتنفيذ التعمير أن يستمر إلا إذا حدث في سياق انتقال السلطة المدنية تدريجيا من عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى سلطة صومالية تخلفها. وللصومال إمكانات نمو متواصل قادر في الأجل الطويل على الخروج بجميع الصوماليين من الفقر. بيد أن تحقيق إمكانات النمو هذه يتوقف على تهيئة

بيئة من الحكم الجيد تتسم بالاستقرار السياسي وبوجود هياكل أساسية داعمة كافية ومؤسسات عامة فعالة.

٤٤ - وسيحتاج الصومال إلى مساعدة خارجية للشروع في عملية إعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية الرئيسية. وفي حين أن الشركاء الدوليين بدأوا الاستثمار فعلا في هذه المجالات، فإن هناك حاجة إلى الاتفاق على أولويات العمل وعلى آلية التنسيق. وتوجد بالفعل في هذا الصدد دلائل ترجح أن بعض التدخلات التي جرت في مرحلة الإغاثة من الأزمة لن تتواصل لأسباب تتعلق بقدرة البلد حاضرا ومستقبلا. فمثلا، لن يمكن في المستقبل الإبقاء على مستويات المرتبات التي يدفعها حاليا العديد من الوكالات والمنظمات في الصومال مقابل الخدمات التي تتلقاها.

٤٥ - ولاستمرار الدعم من المجتمع الدولي أهمية حرجة بالنسبة لجميع هذه الجهود. ورغم النكسات، قطع الصومال شوطا طويلا منذ كارثة المجاعة التي اجتاحته في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وقد أظهر المجتمع الدولي تعاطفا مع الشعب الصومالي في محنته وسخاء في تقديم المساعدة الغوثية.

سادسا - المعلومات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٦ - تركز دعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خلال الفترة قيد الاستعراض على تقديم المساعدة الغوثية وضرورات الحياة إلى الفئات الضعيفة من السكان ولا سيما المتضررون مباشرة بالنزاع والجفاف، وإعادة إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في مجالات الصحة والتغذية والإمداد بالمياه والتصحاح والتعليم.

٤٧ - وأنشأت اليونيسيف أو دعمت مباشرة مراكز للغذاء التكميلي في أكثر المناطق تضررا بالمجاعة في منطقتي الوسط والجنوب. وعندما بلغت برامج الدعم الغذائي أوج نشاطها في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ كانت اليونيسيف تقدم الغذاء التكميلي وغيره من أشكال المساعدة (عبوات التغذية وما إلى ذلك) إلى مراكز تغذية بلغ عددها ١٧٧ مركزا تقدم المساعدة إلى ١٦٤ ٠٠٠ مستفيد. ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على الحالة التغذوية، توجد مؤشرات على أن نسبة من الأطفال تصل إلى النصف تعاني من سوء التغذية، في مناطق عديدة في وسط وجنوب الصومال لم تتلق تدخلا غوثيا متواصلا.

٤٨ - وأدى انعدام إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وضعف الأمن الغذائي في الأسر المعيشية والنزاع وتشرد السكان بأعداد كبيرة إلى تفشي الموت بغير الأسباب الطبيعية. وفي أوائل عام ١٩٩٣، تضمنت استجابة اليونيسيف لهذه المسببات تقديم العقاقير والأدوية والمعدات الطبية ومواد البناء وتدريب العاملين في الحقل الصحي والدعم السوقي لـ ٢٠ مستشفى و ٤٩ مركزا لرعاية الأم والطفل و ٣٢ عيادة خارجية و ١٥١ مركزا صحيا ريفيا/ مجتمعيا في جميع أنحاء الصومال. وفي معظم المناطق التي لم تتوافر فيها للسكان من الخدمات الصحية سوى خدمات صحة الأم والطفل، تركز عمل اليونيسيف بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية على مساعدة السكان على إنشاء هذه الخدمات الصحية المجتمعية من جديد. ونظرا إلى أن الحصبة تمثل خطرا كبيرا على الأطفال، وضعت اليونيسيف وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية والسلطات الصحية المحلية في صدارة أولوياتها التطعيم ضد الحصبة والتكملة بفيتامين ألف. ودرب منذ آب/ أغسطس ١٩٩٢ أكثر من ٤٠٠ من القائمين بعمليات التطعيم وازدادت قدرة الموارد زيادة كبيرة. وبحلول نهاية أيار/ مايو ١٩٩٣، تلقى أكثر من ٦٤٠ ٠٠٠ طفل تطعيما ضد الحصبة وتلقى عدد مماثل جرعة من فيتامين ألف.

٤٩ - وأسفر انعدام إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وقلة مرافق التصحاح إلى ارتفاع كبير في معدلات الوفيات والاعتلال بسبب أمراض الإسهال. وفي نهج تكميلي لتوسيع إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، تتركز الأنشطة الصحية الأساسية أيضا على استعمال أملاح الإماهة الفموية لمنع التجفاف الإسهالي. وتوزع اليونيسيف أكياس أملاح الإماهة الفموية على المراكز والمستشفيات التي تديرها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والسلطات الصحية المحلية في جميع أنحاء البلد. ونظمت، إضافة إلى ذلك، حلقات تدريبية لمكافحة أمراض الإسهال. وقدمت اليونيسيف المساعدة على إعادة تشغيل شبكات الإمداد بالمياه في ثلاث مدن رئيسية هي مقديشو، وهرغيسا، وبربرة، التي يستفيد منها حوالي ٨٢٠ ٠٠٠ شخص. وبالتعاون مع الهيئة السويدية للإغاثة ومع منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام)، قامت اليونيسيف بإعادة تشغيل ٦ شبكات إمداد بالمياه صغيرة النطاق في ستة مواقع، وببناء وتحويل ٧٥ بئرا ضحلة في ستة مواقع أخرى. وقدمت المساعدة أيضا على تطهير ٥٠٠ بئر أخرى بالكلور في مختلف أنحاء البلد.

٥٠ - وفي برنامج لإعادة الأمن الغذائي والقدرة على حل المشاكل إلى الأسر المعيشية، قدمت المساعدة إلى عدد من الأسر الزراعية التي بقيت في مجتمعاتها على طول وادي جوبا وفي منطقة شبيليه السفلى، في إطار برنامج مشترك بين اليونيسيف وأوكسفام قبل موسم الأمطار الأصغر "داير" في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وقدمت إلى حوالي ١١ ٠٠٠ أسرة في جوبا السفلى و ٧ ٠٠٠ أسرة في شبيليه السفلى مدخلات زراعية ولوازم معيشية ومواد للمأوى. واضطلع ببرنامج يرمي إلى الزيادة من توافر البذور في موسم الأمطار "غو" الذي يبدأ في نيسان/ أبريل .

٥١ - ومع تحسن الحالة في الشمال الغربي في عام ١٩٩٢، عملت اليونيسيف مع ٥٧ مجتمعا محليا على وضع نموذج لإعادة بناء نظم التعليم الابتدائي. وعهد إلى اللجان المدرسية المكونة من سكان المجتمعات المحلية بمسؤولية ترميم المدارس وإدارة المرافق وتدبير المعلمين. ودعمت اليونيسيف

توفير أدوات ومواد البناء، والكتب الدراسية واللوازم التعليمية وتدريب معلمي المرحلة الابتدائية.

باء - برنامج الأغذية العالمي

٥٢ - واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الأغذية الغوثية إلى ١,٢ مليون من ضحايا النزاع الأهلي. بيد أنه يجري القيام بجهد متضافر للاستغناء تدريجيا عن هذه المساعدة الغوثية بحلول آب/ أغسطس ١٩٩٣، وهو موعد جني المحاصيل الأساسية. وسعيا إلى تحسين معالجة المسائل المتصلة بالأمن الغذائي، حول توزيع الحصص الجافة من المدن إلى القرى تشجيعا على عودة السكان المشردين إلى قراهم الأصلية ولتحسين توافر الأغذية على مستوى الأسر المعيشية. وفي المناطق الحضرية، لا يزال جزء كبير من السكان غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وبحاجة إلى المساعدة على تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية. وبرامج التغذية التكميلية كثيفة ومتواصلة لأن الدراسات الاستقصائية التغذوية استنتجت أن معدلات الوفيات وانتشار سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة لا تزال مرتفعة.

٥٣ - وقدم برنامج الأغذية العالمي في الفترة من شباط/ فبراير إلى أيار/ مايو ١٩٩٣ الدعم إلى ٦٥ مشروعا للإصلاح وإعادة التوطين استهدفت ٥٢٨ ٠٠٠ مستفيد. وتغطي المشاريع ست مناطق في الصومال. واشتركت ٢١ منظمة غير حكومية دولية ووطنية مع برنامج الأغذية العالمي في التنفيذ. وينوي البرنامج توسيع هذه المساعدة بالتركيز على الأنشطة التالية في جميع أنحاء الصومال: التوزيع المجاني الهادف، وتغذية الفئات المحرومة، والغذاء مقابل العمل، والتغذية المؤسسية (المستشفيات والسجون)، وتقديم المساعدة إلى قطاع التعليم، وإعادة التوطين/الإعادة إلى الوطن، وبرامج مبيعات الأسواق.

٥٤ - وفي حالة الغذاء مقابل العمل، كانت المساعدة الغذائية حافزا على تشجيع السكان على القيام، مثلا، بأعمال تتعلق بالتصحاح وشبكات المياه. وفي القطاع التعليمي، شجع تقديم الأغذية بدلا من الأجور عودة المعلمين إلى المدارس والطلاب إلى الفصول. وتمثل مشكلة البطالة في المناطق الحضرية مسألة هامة تحتاج إلى معالجة، وقد بدأ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كونسيرن (CONCERN) برنامج "تغذية" يقدم السلع الأساسية للمخابز الناشئة لصنع الخبز للبرنامج المدرسي. ويقوم برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف أيضا بوضع خطط أخرى للعمالة. وتمثل برامج إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا والمساعدة على عودة اللاجئين الصوماليين من البلدان المجاورة الجزء الأكبر من أنشطة برنامج الأغذية العالمي، من حيث عدد المستفيدين، ولهذه البرامج أولوية عالية. وأخيرا، توسع برنامج مبيعات الأسواق المشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كير الأمريكية إلى ثلاث مناطق أخرى إضافة إلى مقديشو. ولم تزد حصة البرنامج في السوق فحسب بل ازدادت أمواله مما سيسمح بدعم خطط أكثر توليدا للعمالة.

٥٥ - ويقوم برنامج الأغذية العالمي بدور قيادي في تنسيق المعونة الغذائية بترؤس لجنة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تعقد اجتماعات دورية وتتبادل المعلومات عن برامج المعونة الغذائية وتنفيذها. ووضعت اللجنة أيضا استراتيجية تكفل قيام أعضاء اللجنة بتقييمات دورية للإمداد بالمحاصيل والأغذية، لتأمين إتاحة المعلومات المستكملة باستمرار لأغراض التشاور والتدخل إن لزم الأمر.

٥٦ - وأكمل برنامج الأغذية العالمي عمليتين تقييميتين، الأولى عن إصلاح الشاحنات والثانية عن إدارة ميناء مقديشو. وسيكون المشروعان جاهزين للتنفيذ خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣، وقد اكتملت جميع الأعمال التحضيرية اللازمة وتوافر التمويل.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٧ - أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الاجتماع الثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، عن التزام قوي بدعم التنمية وبدأ عددا من المشاريع دخلت الآن طور التشغيل.

٥٨ - ووضعت استراتيجية برنامجية للإصلاح على يد بعثة قام بها مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيمت الاحتياجات في المنطقة الشمالية في بداية الأمر، ورصد من موارد البرنامج الإنمائي حوالي ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بتشاور وثيق مع عملية الأمم المتحدة في الصومال وشركاء آخرين منهم منظمات غير حكومية وطنية ودولية. ويمثل برنامج إصلاح الصومال (SOM/92/001) آلية لإقامة شبكة مؤلفة في البداية من ٧ مكاتب لتنفيذ المشاريع، يغطي كل منها منطقتين أو ثلاث، يشغلها فريق صغير من المغتربين يدعمهم خبراء وطنيون. ويجري حاليا إنشاء أربعة مكاتب لتنفيذ المشاريع وباشر ستة موظفين دوليين لتنفيذ المشاريع مهامهم في شمال الصومال.

٥٩ - ويعمل البرنامج عن طريق المجتمعات المحلية والسلطات المحلية. ووضعت منذ بداية المشروع آليات محددة لتحديد واختيار المشاريع الفرعية والموافقة عليها، وهي تستعرض مع تطور البرنامج.

٦٠ - ويجري حاليا تنفيذ ١٩ مشروعا فرعيا في المنطقة الشمالية ومشروع فرعي واحد في الجنوب. ومن المشاريع الفرعية ترميم المدارس، وإصلاح الجسور، وإعادة بناء مرافق الأسواق، بما في ذلك تحصيل الرسوم من المستعملين، وتدريب أفراد الميليشيات السابقين على مهارات العمل، والتفاوض مع تنظيمات رجال الأعمال المحليين للتوصل إلى

اتفاقات لتوفير العمالة، وترميم مرافق الري الصغيرة وتوفير اللوازم الزراعية. وتتضمن أنشطة إصلاح الهياكل الأساسية إنشاء القدرات التقنية والإدارية على صيانة تلك المرافق كما ينبغي. وحدد إلى حد الآن ٣٢ مشروعا فرعيا إضافيا. ومن المتوقع أن يشمل توسيع أنشطة المشاريع قريبا مناطق في وسط وجنوب الصومال.

٦١ - وثبت من أحد العقود الرئيسية من الباطن مع منظمة "أنقذوا الأطفال" التابعة للولايات المتحدة، لإصلاح شبكات الري الواسع النطاق والهياكل الأساسية الاجتماعية في منطقة شبيليه السفلى وتشترك في تمويله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أن بالإمكان جعل مدخلات التنمية تنتج من جديد في منطقة كان يسودها النزاع من قبل.

٦٢ - ولدعم العملية السياسية وعملية صنع السلم ووفق على مشروع لإعداد خطة متوسطة الأجل للتعمير والإصلاح (SOM/93/001) في الصومال. وفي أيار/ مايو ١٩٩٣ وضع فريق للتخطيط التقني في المرحلة الأولى إطارا لإعداد وتنسيق الخطة المتوسطة الأجل وصلاحيات المدخلات التقنية. ثم قررت عملية الأمم المتحدة في الصومال، بالتشاور مع المانحين والمنظمات المتعددة الأطراف، أن تتولى مسؤولية التنسيق العام للتحضير للخطة وعهدت بالمسؤولية إلى البنك الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمانحين، وغيرهما من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

٦٣ - ويقوم البرنامج الإنمائي بتمويل مشروع تنفذه منظمة الطيران المدني الدولي (SOM/93/002) لإعادة مراقبة حركة الطيران الجوي في مطار مقديشو الدولي، ثم في مطارات أخرى في مراحل لاحقة.

٦٤ - وللبرنامج الإنمائي مشروع يموله مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (SOM/93/003) يرمي إلى بناء القدرات الإدارية لإدارة ميناء مقديشو وغيره من موانئ الصومال. ومن العناصر الرئيسية في هذه المشاريع دعم إعادة بناء المنشآت الذي سيساعد على توليد الإيرادات الضرورية في المستقبل القريب. ويجري تنفيذ هذا المشروع بتعاون وثيق مع عملية الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

٦٥ - ويواصل البرنامج الإنمائي، بدعم مالي ومادي من حكومة الولايات المتحدة، تشغيل شبكة الإمداد بالمياه في مقديشو. وقد أدى هذا المشروع (SOM/90/023) دورا رئيسيا خلال أزمة عام ١٩٩٢ في منع تفشي الأوبئة بسبب تلوث مياه الآبار الضحلة. وتجري حاليا دراسة مرحلة جديدة يقترح القيام فيها بأنشطة لإنشاء إدارة مياه تقوم بدور المؤسسة الرئيسية المشرفة على إمداد المدن بالمياه. ويتضمن المشروع نفسه تنفيذ برنامج تصحاح يشغل ما يصل إلى ١ ٠٠٠ صومالي، معظمهم من النساء، عن طريق التعاقد من الباطن مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

دال - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٦ - تشدد أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا على تنفيذ عملية المنطقة الوقائية عبر الحدود في جنوب الصومال وكذلك التحضيرات لعودة اللاجئين المرتقبة من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا.

٦٧ - وبدأت عملية عبر الحدود من كينيا إلى الصومال في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور الوكالة الرائدة. وكانت العملية تهدف في البداية إلى منع تدفق اللاجئين إلى كينيا المجاورة. وبالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والزعماء الصوماليين المحليين، بدأ عدد من مشاريع الإصلاح المجتمعية والسريعة والدائمة التأثير في قطاعات مثل الصحة والمياه والتصحاح والتعليم والزراعة والماشية. وهيأ النجاح المحرز عن طريق عملية عبر الحدود الظروف المناسبة لعودة عدد كبير من اللاجئين طوعا من مخيمات في شرق كينيا إلى مناطق غيدو وجوبا الوسطى والسفلى في الصومال. ومن المتوقع عودة ٠٠٠ ٢٠٠ صومالي خلال عام ١٩٩٣ بتكلفة قدرت بـ ٤٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لتغطية الخدمات الأساسية واحتياجات الإصلاح.

٦٨ - وتشترك ١٢ منظمة غير حكومية دولية و ٨ منظمات غير حكومية محلية في تنفيذ ١٨٥ مشروعا سريعا ودائم التأثير في قطاعات المياه والصحة والتصحاح والتعليم والزراعة وإصلاح الهياكل الأساسية. وعاد حوالي ٠٠٠ ١٢ لاجئ إلى منطقة غيدو بمساعدة المفوضية، في حين يقدر العائدون الإضافيون تلقائيا بـ ٠٠٠ ٢٠. وإلى حد الآن، سجل حوالي ٠٠٠ ١٨٨ لاجئ صومالي في مخيمات للاجئين في كينيا أسماءهم للعودة إلى ديارهم. بيد أن الأمن لا يزال هاجسا وخاصة في عمليات خروج اللاجئين من الواق عن طريق دوبله.

٦٩ - وبالإضافة إلى العمليات عبر الحدود، تقدم المفوضية المساعدة على نقل الأشخاص المشردين داخليا من مناطق معينة والراغبين في العودة إلى قراهم الأصلية في مناطق غيدو وجوبا الوسطى والسفلى في الصومال.

٧٠ - وأعيد توجيه خطة عمليات برنامج مساعدة العائدين في شمال غرب الصومال في عام ١٩٩٢ في اتجاه تنفيذ المشاريع السريعة والدائمة التأثير على صعيد المجتمع المحلي لصالح كل من العائدين ومن بقوا في ديارهم. وستنفذ في مناطق العودة مشاريع الإصلاح في قطاعات مثل المياه، والصحة، والتصحاح، والتعليم، والزراعة، والماشية.

٧١ - ورغم القيود الأمنية المشار إليها أعلاه، تواصلت بشكل مرض في عام ١٩٩٢ عملية إزالة الألغام التي تمولها المفوضية وتنفذها شركة ريمفاير الدولية، التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة. وفي أواخر عام ١٩٩٢ بلغ مجموع التبرعات للمفوضية ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. ويتوقع أن تبلغ التبرعات في عام ١٩٩٣ حوالي ٣,٢ من ملايين الدولارات لتغطية احتياجات عملية إزالة الألغام. أما مجموع الاحتياجات

لتغطية مشاريع تأهيل العائدين وإدماجهم في شمال غرب الصومال في عام ١٩٩٣ فتقدر بـ ١٣,٩ من ملايين الدولارات.

هاء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٧٢ - إلى جانب رصد الحالة العادي، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي بعملية مشتركة في الصومال في شباط/ فبراير ١٩٩٣ لتقييم المحاصيل الزراعية وكميات الأغذية المتوافرة ولوضع تقديرات لموسم الحبوب الثانوي **"داير"** ١٩٩٢-١٩٩٣ وتقدير محاصيل الحبوب والتنبؤ بالاحتياجات من توريد الحبوب ومن المعونة الغذائية حتى موسم المحاصيل الرئيسية **"غو"** في آب/ أغسطس ١٩٩٣. وفي نيسان/ أبريل - أيار/ مايو ١٩٩٣ قامت بعثة أوفدتها منظمة الأغذية والزراعة بالنظر في إمكانية إنشاء وحدة أمن غذائي ووضعت وثيقة مشروع مقترح لدعم نظام للإنذار المبكر وللمعلومات المتعلقة بالأغذية ينفذ عندما تسمح الظروف بذلك.

٧٣ - وحددت منظمة الأغذية والزراعة ١٥ مشروعا في الصومال تبلغ قيمتها ٥,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، وهي تنفذ حاليا بعضها. وتكاد هذه المشاريع تقتصر على المساعدة الغوثية الطابع الرامية إلى إعادة تنشيط قطاع الأغذية والزراعة في الاقتصاد الصومالي. وتتضمن هذه المشاريع إتاحة بذور الحبوب والخضروات، ومبيدات الأعشاب الطفيلية، والآلات اليدوية، والمساعدة بتوفير حيوانات الجر، والمساعدة في حالات الطوارئ لمكافحة داء المثقبيات في إحدى المقاطعات ومقاومة التلوث الناتج عن تسرب مبيدات الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا خلال الحرب الأهلية، والمساعدة الطارئة على مكافحة الجراد الصحراوي، وإعادة فتح مراكز العلاج البيطري في مختلف المقاطعات، وتوفير العقاقير البيطرية وتلقيح الماشية وإصلاح المجازر، وتوفير بعض أدوات الصيد البحري للصيادين والأنشطة المدرة للدخل للنساء. وقررت الفاو القيام ببعثة متعددة التخصصات بغية استعراض الحالة الراهنة للأغذية والزراعة في البلد، وأنشطة الإصلاح، ووضع نهج برنامجي للإصلاح والتعمير في قطاع الأغذية والزراعة سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المجالين الزراعي والريفي.

٧٤ - وتتلقى هذه المشاريع تمويلها من برنامج الفاو للتعاون التقني الذي يقدم ما يفوق ١,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، ومن الصناديق الاستئمانية: ٣,٤ ملايين دولار من إيطاليا، و ١,١ من ملايين الدولارات من هولندا، و١,٢ من ملايين الدولارات من السويد، و ٠,٦ مليون دولار من كندا وفرنسا وعدد من المانحين الآخرين من بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية وغيرها. وللفاو، بالإضافة إلى ذلك، كيان تمثيلي راسخ للمساعدة على رصد برنامجها الميداني ودعمه في مختلف أنحاء البلد.

واو - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٧٥ - بدأت أولى "جزر التعليم من أجل السلام" (أو مراكز التعليم الإقليمية) التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وألمانيا عملها في ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ في مقديشو. وستتمثل أولى مهامها في ترميم المباني المدرسية المختارة وتحرير الكتب الدراسية للصفوف الدراسية الأربعة الأولى وإعادة طباعتها وإعداد أدلة المعلمين وبرامج الدروس لكل كتاب مدرسي.

٧٦ - ومن المقرر القيام، تحت إشراف مستشار اليونسكو التربوي في الصومال، بإعداد كتب مدرسية للأطفال و"مجموعة طوارئ للمعلمين" تتضمن وسائل دعم للمدارس والمعلمين والوكالات القائمة بتطوير التعليم في منطقة غيدو في الصومال.

٧٧ - واشتركت اليونسكو في بعثة نظمها برنامج الأغذية العالمي لتحديد المشاريع في الصومال في شباط/ فبراير ١٩٩٣. وفي مجال التعليم، حددت البعثة ثلاثة خيارات أساسية لاستعمال المعونة الغذائية: إطعام الأطفال في المدارس، واستعمال الأغذية أجورا جزئية للمعلمين، وترميم المدارس وإصلاحها عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل.

زاي - منظمة الصحة العالمية

٧٨ - استعملت منظمة الصحة العالمية أموالا من الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ وبدأت تنفيذ أنشطة ذات فترات تمهيدية قصيرة. ونفذت منظمة الصحة العالمية برامج طارئة ترمي إلى تخفيض معدلات الوفيات والاعتلال بتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية.

٧٩ - وتعززت قدرة منظمة الصحة العالمية في الميدان بـ ٩ موظفين دوليين و ٥٣ موظفا محليا في ٨ مكاتب في الصومال ومكتبي السوقيات في نيروبي وجيبوتي.

حاء - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٨٠ - وضع مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الشمالية الغربية (المرحلة الثانية) بحيث يزيد من القدرة الإنتاجية ومن الدخل لدى ٢٥٠ ٦ من الأسر التي تعيش على الزراعة الكفافية (٠٠٠ ٤٥ شخص)، وذلك عن طريق تحسين طرق المحافظة على رطوبة التربة، وزيادة إنتاج الحبوب والفواكه والخضروات، وتعزيز المؤسسات المحلية.

٨١ - ويرمي مشروع خدمات صحة الماشية (تنمية الماشية) في الأجل الطويل إلى التقليل من الخسائر الاقتصادية في قطاع الماشية عن طريق وضع برنامج فعال لمكافحة الأمراض. ويستهدف المشروع حوالي ٠٠٠ ١٠٨ من الرعاة الرحل والأسر ذات المزارع الصغيرة التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل السنوي فيها حوالي ٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٨٢ - أما مشروع التنمية الزراعية في منطقة الخليج (المرحلة الثانية) فقد صُمم أساسا ليكون استمرارا للمرحلة الأولى لمشروع التنمية الزراعية في منطقة الخليج، مع مراعاة النتائج المبشرة التي حققها البحث التطبيقي في مجال مساعدة المزارعين بالاستثمار الإنتاجي في مجالات توافرت فيها شروط التنمية. ويستهدف المشروع بالتحديد حوالي ٥٠٠ ٢٥ أسرة زراعية (٠٠٠ ١٨٠ شخص). وتمثل النساء نسبة كبيرة من المستهدفين.

طاء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٣ - استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مقرها في أديس أبابا الاجتماعين الثاني والثالث لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ و آذار/ مارس ١٩٩٣، على التوالي.

٨٤ - ورغم أن الشوط لا يزال طويلا قبل أن تصبح الحالة في الصومال عادية، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار ولايتها واختبارا لبرنامجها المتعلق بشؤون المساعدة الإنسانية الطارئة والإصلاح والتعمير في أفريقيا، عملية وضع خطة رئيسية للإصلاح والتعمير في البلد.

ياء - البنك الدولي

٨٥ - قدم البنك الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ منحة قدرها ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة على الإغاثة والإصلاح. واستعمل معظم هذه المنحة للمساعدة على تغطية تكاليف النقل والسوقيات لإيصال المساعدة الغذائية والطبية، وجرى التنفيذ في إطار اتفاقات مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. بيد أن جزء المنحة الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي سيتضمن حسب المتوقع بعض المساعدة في فترة ما بعد الإغاثة، لتمويل فريق من الخبراء في إدارة الموانئ يتولى إدارة الموانئ.

٨٦ - ونظم البنك الدولي سلسلة من المشاورات غير الرسمية لوضع إطار تخطيطي للتعمير والإنعاش. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم في هذه السلسلة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

كاف - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٨٧ - اقتصرت المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة التي يشملها الاستعراض أساسا على إجراء تقديرات تتعلق بإلقاء النفايات الخطرة في الصومال. وأوفدت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ بعثة تابعة للبرنامج للقيام بتحقيقات حول ادعاءات بإلقاء نفايات خطرة.

لام - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٨ - قطع صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطته في الصومال بسبب عدم استقرار الحالة. بيد أنه يجري النظر في طلب للحصول على المساعدة على القيام بمسح يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والصحية للشعب الصومالي.

ميم - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٨٩ - أعرب مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن استعداده لأن يوفد فورا بعثة تقييم تحدد الاحتياجات في مجالي الإسكان والهياكل الأساسية، وغير ذلك من أشكال المساعدة في ميدان المستوطنات البشرية وتأهيل المشردين في مقديشو ومدن كبيرة أخرى.

نون - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٩٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مستعدة لإيفاد بعثة تقيم المرافق الموجودة في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا ووضع مشروع لإصلاحها ينفذ عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

سابعا - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء

٩١ - قدمت الدول الأعضاء التالية معلومات عن المساعدة المقدمة إلى الصومال امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٧.

ألف - أنتيغوا وبربودا

٩٢ - قدمت الحكومة مساهمة نقدية إلى الصندوق الاستئماني للصومال - القيادة الموحدة.

باء - الدانمرك

٩٣ - بلغت المساعدة الطارئة الدانمركية إلى الصومال في عام ١٩٩٢، ٤٣٩ ٩١٥ ١٠٤ كرونة دانمركية قدمت عن طريق منظمات غير حكومية دولية ودانمركية. وفي عام ١٩٩٣، بلغت المساعدة الطارئة الدانمركية ٨٧٩ ٥٧٧ ١٥ كرونة دانمركية قدمت عن طريق وكالة الإغاثة والتنمية المجيئية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات غير حكومية دانمركية.

جيم - ألمانيا

٩٤ - ساهمت ألمانيا في المساعدات الإنسانية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، بحوالي ٧٨,٥ مليون مارك ألماني حتى الآن. واستعملت هذه الأموال أساسا في مشاريع وضعتها منظمات غير

حكومية. وأنفقت أيضا مبالغ كبيرة على مشاريع تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية، وهيئة التعاون التقني، وللقيام بجسر جوي بين مومباسا والصومال. ومن جهة أخرى، تلقى أحد مشاريع "الغذاء مقابل العمل" في شمال غرب الصومال دعما ثنائيا.

٩٥ - وتنوي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية توفير التعاون التقني لمشاريع في شمال شرق الصومال خلال عام ١٩٩٣.

٩٦ - وتتضمن المشاريع التي بدأت فعلا في إطار المساعدة الطارئة مشاريع مائية (هيئة التعاون التقني) وتقديم المساعدة إلى عمليات التعمير المجتمعية في منطقة قرضو، وتقديم المشورة والدعم إلى العمليات التي تقوم بها المجتمعات المحلية لإصلاح الهياكل الأساسية في مجالات الإمداد بالمياه، والنظافة الصحية، وبناء المدارس، والطرق، والإسكان. ومن المقرر أيضا إصلاح مراكز الرعاية البيطرية.

٩٧ - وتقصد حكومة ألمانيا بهذه المشاريع إدماج عناصر الميليشيا المسرحين، والإسهام بالتالي في التهدئة الاجتماعية وإعادة إدماج هذه العناصر في مجتمعاتها.

٩٨ - وتقدر تكلفة مشاريع التعاون الاقتصادي الأكثر تحديدا في الصومال بحوالي ١٥ مليون مارك ألماني.

دال - إيطاليا

٩٩ - مولت إيطاليا منذ العام الماضي برامج مختلفة قدمت المساعدة الطارئة إلى الصومال بلغ مجموع قيمتها ٨٢,٨ بليون ليرة (حوالي ٥٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) خصصت ٥٨ في المائة منها للمساعدة المتعددة الأطراف و ٤٢ في المائة للمساعدة الثنائية.

١٠٠ - واستجابة لبرنامج الطوارئ في الصومال والقرن الأفريقي، وافقت حكومة إيطاليا على المساهمة بـ ٣٦ بليون ليرة خصصت لمشاريع مختلفة نفذتها مؤسسات الأمم المتحدة. وتتضمن مجالات المساعدة الرئيسية تعزيز تنسيق المساعدة الدولية، والرعاية الصحية، والإمداد بالمياه، والتصحاح، والمدخلات الزراعية، والدعم السوقي للمعونة الغذائية.

١٠١ - وستنشط المنظمات غير الحكومية الإيطالية العاملة في الصومال، إثر تخصيص ١١ بليون ليرة مؤخرا، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، التي ستقدم المساعدة التقنية والمالية واللوازم والمعدات على أساس الاستراتيجيات وخطط العمل المتفق عليها.

١٠٢ - وتنوي حكومة إيطاليا أن تدعم في المستقبل الأنشطة في المجالات ذات الأولوية الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع المكرس لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣.

هاء - لختنشتاين

١٠٣ - وضعت حكومة لختنشتاين ٠٠٠ ٣٠ فرنك سويسري تحت تصرف لجنة الصليب الأحمر الدولية للقيام ببرنامج مساعدة خاص في الصومال.

واو - هولندا

١٠٤ - بلغ مجموع المساعدة التي قدمتها هولندا إلى الصومال في عام ١٩٩٣ إلى حد الآن ٩٦٩ ٧٨٤ ٣٩ غيلدر هولندي. وقدمت هذه الأموال عن طريق بعض المنظمات وعملية الأمم المتحدة في الصومال ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية. وتتضمن مجالات المساعدة الرئيسية تقديم المعونة الغذائية إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا، والخدمات الصحية والتغذوية، والإمداد بالمياه، والتصحاح، وتنمية الماشية، وغير ذلك من برامج الإغاثة والإصلاح.

زاي - النرويج

١٠٥ - ساهمت حكومة النرويج في المساعدة الإنسانية الرسمية المقدمة إلى الصومال في عام ١٩٩٣ إلى حد الآن بحوالي ٦,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. ووجهت المساهمات إلى مختلف مشاريع الإغاثة والإصلاح التي تنفذها مؤسسات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، واللجنة النرويجية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية. وتتضمن هذه المشاريع إزالة الألغام والتوعية بوجودها، وإصلاح المرافق الصحية والمدارس والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٠٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المنظمات غير الحكومية النرويجية في المشاريع المذكورة أعلاه بحوالي ٠,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة.

حاء - المملكة العربية السعودية

١٠٧ - بلغ مجموع قيمة المعونة الغذائية المقدمة منذ الحرب الأهلية ١٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وتبرع خادم الحرمين الشريفين بـ ٥ ملايين دولار من حسابه الخاص للتخفيف من وطأة أزمة المجاعة على الشعب الصومالي. وتبرعت الحكومة أيضا بـ ٠٠٠ ٥ صندوق من المواد الغذائية قامت بتسليمها اللجنة العليا لجمع الهبات للبوسنة والهرسك والصومال.

طاء - السويد

١٠٨ - قدمت حكومة السويد مساعدة طارئة قيمتها ١٦٣,٨ مليون كرونا سويدية في السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، و٥٦,٤ مليون كرونا سويدية في الفترة المنقضية من السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤. وقدمت الأموال عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وخصصت لبرامج الإصلاح ولتغطية تكلفة مستشفى ميداني.

١٠٩ - وإضافة إلى ذلك، خصص للصومال جزء من الـ ٢١٠ ملايين كرونا سويدية المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية لاستعمالها في أفريقيا.

ياء - تركيا

١١٠ - بلغت قيمة مجموع مساهمات الحكومة بالأغذية والأدوية ومواد الإغاثة الصحية الأساسية ٣٨,٥ بليون ليرة تركية (٤,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة).

ثامنا - ملاحظات ختامية

١١١ - أسفر عدم الاستقرار في جنوب مقديشو في الأشهر الأخيرة عن انقطاع بعض برامج المساعدة الإنسانية، وإن كان ذلك مؤقتا. وواضح أن الحالة في ذلك الجزء من المدينة تثير القلق بسبب استمرار الحاجة إلى الإغاثة في مقديشو نفسها، كما أن عددا من المناطق تعيش على اللوازم المشحونة من مقديشو.

١١٢ - وكانت الاستجابة لنداء الأمم المتحدة لتوفير الأموال لبرنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣ مخيبة للآمال، فلم تتوافر إلى حد الآن سوى ٢٠ في المائة من الاحتياجات.

١١٣ - ورغم قلة الموارد وانعدام الاستقرار في جنوب مقديشو، بذلت عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية جهودا كبيرة جديرة بالثناء لتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح في جميع أنحاء الصومال. والدلائل التالية كافية لإعطاء صورة عن الحالة العامة: قضي على الجوع إلى حد بعيد، وأصبح الأطفال الذين كانوا منذ أشهر قليلة يموتون بسبب أمراض يمكن اتقاؤها محميين بفضل تحسن التغذية كثيرا والقيام بعمليات التحصين على نطاق واسع، وبدأت المدارس ومراكز التدريب المهني وتدريب المعلمين تفتح تدريجيا، وتجاوز الإنتاج الغذائي التوقعات، وتلقت تنمية الماشية دعما في شكل توفير الخدمات البيطرية، والأنشطة التجارية في تزايد مطرد.

١١٤ - بيد أن اتجاه هذه التطورات المشجعة قد ينعكس بسرعة، ما لم تتوافر وتتواصل المساعدة من المجتمع الدولي. ومطلوب بشكل خاص إعطاء أولوية عالية لتمويل المشاريع التي تسهم فعلا في تهيئة بيئة أكثر أمنا وفي إعادة توطين اللاجئين والأشخاص والمشردين.

١١٥ - وجرت في نيروبي تحت رعاية إدارة الشؤون الإنسانية وشعبة المساعدة الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال سلسلة من المشاورات غير الرسمية بين الأمم المتحدة والحكومات التي تقدم المساعدة إلى الصومال والمنظمات غير الحكومية. وبرز التزام واضح بالعمل معا لتلبية الاحتياجات الفورية وفي الأجل الطويل.

١١٦ - وعلى سبيل المتابعة للاجتماع المكرس لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في آذار/ مارس ١٩٩٣، واستنادا إلى سلسلة المشاورات اللاحقة التي نظمتها عملية الأمم المتحدة في الصومال والبنك الدولي، سأدعو إلى عقد مؤتمر بشأن المساعدة الإنسانية في تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي الوقت الذي يتسارع فيه التحول من الإغاثة إلى الإصلاح، من الضروري جدا أن يتاح ما يكفي من الموارد لتنفيذ برامج الإصلاح في الأشهر الخمسة أو الستة القادمة إلى أن توضع موضع التنفيذ خطط برامج الانتعاش الطويل الأجل. وما لم يتحقق الدعم المطلوب، ستزداد صعوبة النجاح في المهمة العاجلة المتمثلة في إحلال السلم والأمن على المدى الطويل. وتوافر الأمن شرط مسبق لتقديم المساعدة والقيام بأنشطة الإغاثة والإصلاح بفعالية. وإذا لم تتوافر هذه المساعدة سيكون من الصعب تعزيز المصالحة الوطنية.

١١٧ - ولا بد من إشراك الصوماليين إشراكا كاملا في تخطيط وتنفيذ برامج الانتعاش والتعمير. ومن المتوقع أن يتناول المؤتمر المقترح هذه المسائل الرئيسية.

١١٨ - وأود، وأنا أختتم هذا التقرير، أن أشيد إشادة خاصة بجميع القائمين بالإغاثة، الصوماليين والدوليين، لما أظهروه من تفان في المساعدة التي يواصلون تقديمها للمحتاجين.

الوثيقة ٧٢

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يطلب فيها تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

S/26663، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

أود أن أشير إلى الفقرة ٦ من الجزء باء من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣ التي أذن المجلس بموجبها بما يلي:

"تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الموسعة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) لفترة أولية لغاية ٣١ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٣ ما لم يجددها مجلس الأمن قبل ذلك".

وفي الفقرة ١٩ من الجزء جيم من القرار نفسه، قرر مجلس الأمن ما يلي:

"إجراء استعراض رسمي للتقدم المحرز صوب بلوغ مقاصد هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣".

وكما تعلمون، فقد سافرت مؤخرا إلى المنطقة وأجريت محادثات مع رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى المهتمين بمساندة الأمم المتحدة في الصومال. وقد أجريت هذه المحادثات أيضا في سياق قرار مجلس الأمن ٨٦٥ (١٩٩٣) الذي طلب فيه المجلس إليّ "أن أعمل على وجه السرعة على إعداد خطة تفصيلية ذات خطوات محددة تبين الاستراتيجية المنسقة المقبلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية ...".

وأنا الآن بصدد إعداد تقرير إلى مجلس الأمن عن محادثاتي في المنطقة. وسيكون لهذه المحادثات تأثير على خطتي التي توضع عملا بالقرار ٨٦٥ (١٩٩٣). وتبعا لذلك، وحرصا على إتاحة الوقت اللازم لإعداد هذه الوثيقة وإجراء المشاورات الأخرى ذات الصلة، فإنني أطلب إلى المجلس أن يمدد الولاية الممنوحة بموجب القرار ٨١٤ (الفقرة ٦ من الجزء باء)، حتى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. وأكون ممتنا كل الامتنان لو وجهتم انتباه أعضاء المجلس إلى هذا الطلب للبت فيه.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٧٣

قرار مجلس الأمن الذي يمدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ ويطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن التطورات الأخيرة في الصومال

القرار ٨٧٨ (١٩٩٣)، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، و ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، و ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، و ٨٦٥ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣،

وقد نظر في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن[١]،

وإذ يشدد على ضرورة أن يلتزم جميع الأطراف في الصومال بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يعملوا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية،

وإذ يعرب مرة أخرى عن التزامه الأخذ مستقبلا باستراتيجية متسقة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعزمه، في هذا الصدد، على النظر بصورة متعمقة في أنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية على أساس الاقتراحات المحددة التي سيقدمها الأمين العام وفقا لما هو مطلوب في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة مؤقتة تنتهي في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام، لدى إعداد تقريره إلى المجلس عن تمديد ولاية العملية الثانية لفترة أخرى، الذي ينبغي تقديمه قبل ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ بوقت كاف، أن يُضمّن هذا التقرير أيضا التطورات التي وقعت مؤخرا في الصومال، وذلك لتمكين المجلس من اتخاذ القرارات المناسبة؛

٣ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تشرين الأول/ أكتوبر و تشرين الثاني/ نوفمبر و كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣**، الوثيقة S/26663.

الوثيقة ٧٤

الرسالتان المتبادلتان بين الدكتورة إليزابيث مان بورغيز (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) والأمين العام (الرد المؤرخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣) بشأن الحالة في الصومال

لم تصدرا كوثيقتين من وثائق الأمم المتحدة

مذكرة مؤرخة ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الدكتورة إليزابيث مان بورغيز

السيد الأمين العام،

أعتذر عن اتباعي أسلوبا غير مألوف في توجيه رسالتي هذه إليكم، غير أنني، انطلاقا من التزامي العميق للأمم المتحدة، مضطرة لمفاتحتكم في أمر الصومال.

إنني من أكثر المعجبين بخطتكم للسلام التي تشكل، في اعتقادي، تقدما كبيرا، وسيكون لها بمرور الزمن وقع عميق على إعادة تشكيل مجلس الأمن، لا من حيث عضويته فحسب، بل من ناحية مفهومه ذاته.

غير أن ما قد حدث توا في الصومال، يبدو لي، من الناحية الأخرى، أنه مسخ وتحريف لمفهوم حفظ السلام. فإن قتل ١٥٠ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال من طائرة هليكوبتر وهم في شوارع مقديشو، لأمر مفزع أيا كانت الحال، حتى لو كان مقترفه من الفصائل المتحاربة. أما أن يحدث ذلك باسم الأمم المتحدة، فأمر مؤسف لدرجة تفوق أي وصف.

وبوصفي مواطنة تكترث لما يحدث أتوسل إليكم أن تعملوا على ألا تتكرر مثل هذه الفظائع أبدا. وإني أعلم أنني أتحدث باسم ملايين من المواطنين المهتمين غيري. إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. فلا يمكن تصور العالم بدونها. غير أننا لا نستطيع أن نعلق آمالنا على أياديها الملطخة بالدماء.

المخلصة

إليزابيث مان بورغيز

عزيزتي الدكتورة مان بورغيز،

تلقيت رسالتك التي تعربين فيها عن القلق لوفاة الأبرياء في مقديشو أثناء عمليات شاركت فيها قوات تابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. والواقع أنني عائد لتوي من رحلة طويلة إلى الخارج، زرت خلالها عددا من البلدان الأفريقية، ومن ضمنها الصومال.

إنني أشاطرك الهلع أمام مشهد النساء والأطفال وقد دفعهم إلى خط النار زعماء محليون عديمو الرأفة. وفي وسعي أن أؤكد لك أن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة لا يطمحون بشيء أكثر من حماية ومساعدة الصوماليين. بيد أن من الواضح أن ثمة واقعا جديدا ومؤلما يأخذ في الظهور في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو أن الخلافات العرقية والدينية والثقافية والقبلية ما فتئت تولد أحوالا بغيضة من القمع والعنف والمحاولات المتعمدة لتجويع وإرهاب وتعذيب وطرد أو تقتيل مجموعات كاملة من السكان.

ولا تستطيع الأمم المتحدة بالطبع أن تعالج كل أزمة تحدث في العالم. غير أنها لا يسعها أيضا أن تتجاهل الحالات التي تنتهك فيها المعايير المشتركة للإنسانية أو تهدد الأسس ذاتها التي يقوم عليها النظام العالمي للعلاقات بين الدول. وفي هذه الحالات القصوى، تقتضي قضية السلم والأمن الدوليين بذل جهود تتعدى إجراءات حفظ السلام التقليدية التي يجري الاضطلاع بها بموافقة جميع الأطراف، ترمي إلى وزع قوات الأمم المتحدة في محيط غير مؤات أو عدائي، لا بد فيها من استخدام القوة وقد تتعرض الحياة حتى حياة الأبرياء، للخطر.

إني أقدر عبارات الدعم التي توجهينها إلى الأمم المتحدة وآمل أن تضعي ما تتمتعين به من نفوذ في خدمة الأعمال التي تضطلع بها، حتى وهي على أعتاب هذه الحقبة، التي هي أعسر وأخطر حقبة في تاريخها.

المخلص

بطرس بطرس غالي

الوثيقة ٧٥

تقرير لاحق للأمين العام مقدم عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣) والفقرة ٥ من القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) بشأن الحالة في الصومال، بما في ذلك الحادث الذي وقع في مقديشو في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ويعرض فيه ثلاثة خيارات لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/26738، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣ والفقرة ألف - ٥ من قرار مجلس الأمن ٨٦٥ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

٢ - ويصف الجزء الأول من هذا التقرير الحالة العامة في الوقت الراهن. ويستعرض الجزء الثاني المراحل المتتالية للولاية فيما يتعلق بالصومال، ويشير إلى الأحداث الهامة التي وقعت منذ ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٣، وهو التاريخ الختامي لتقريري السابق. وترد ملاحظاتي في الجزء الثالث.

أولا - الحالة العامة في الصومال في الوقت الراهن

ألف - الحالة الإنسانية والاقتصادية

٣ - لقد قطع الصومال شوطا طويلا بعيدا عن حالة المجاعة المدمرة التي شهدها في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وتصل الآن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك الشمال الغربي والشمال الشرقي.

٤ - وقد تم بنجاح التصدي لمعظم المشاكل الرئيسية المتعلقة بمرحلة الطوارئ. ولا تزال هناك بعض الجيوب التي تعاني من مشاكل تغذوية وطبية حادة، ويلزم الاستمرار في المستقبل المنظور في برامج التغذية الهادفة التي تقوم على توزيع الأغذية الجافة. ويحتاج نحو مليون من الصوماليين المتضررين إلى المساعدة عن طريق توفير المأوى، والرعاية الطبية، والمواد الضرورية للعيش كالملابس، والبطانيات، وأدوات الطهي.

١ - الأطفال والتعليم

٥ - من بين الضحايا الرئيسيين للنزاع الذي طال أمده جيل كامل من الأطفال الصوماليين الذين حرموا من فرصة الحصول على التعليم. ذلك أنه نتيجة الحرب الأهلية، جربت جميع المدارس تماما من المرافق والمعدات. وأغلقت المدارس والمؤسسات التعليمية لفترات طويلة، وانضم الكثير من المراهقين واليتامى إلى صفوف الميليشيات أو إلى عصابات النهب والسرقة المسلحة.

٦ - وفي خلال الشهور الستة الأخيرة، قدمت المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة وقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مساعدات هامة إلى قطاع التعليم. فقد تم، عن طريق المساعدة العسكرية، إصلاح عدد كبير من المدارس. وقامت المنظمات غير الحكومية بإعادة فتح المدارس وتقوم بدفع حوافز للمعلمين بالمدارس كما تقوم بتوفير اللوازم المدرسية. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير الغذاء مقابل العمل كما يقوم بتوفير وجبات الغذاء بالمدارس. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حاليا بمساعدة ٠٠٠ ٤٠ من تلاميذ المدارس في أدادو، وأفغويه، وبيضوا، وبارضيره، وبلد وين، وضوساماريب، وحدور، ومركا، ومقديشو، ورابضوريه، ووجيد، وذلك عن طريق توفير مجموعات المواد التعليمية. وفي جنوب البلد، تم في شهر أيلول/ سبتمبر افتتاح تسع مدارس إضافية بدعم من اليونيسيف، وبذلك بلغ عدد المدارس في الجنوب نحو ٥١ مدرسة. وهناك أكثر من ٨٠٠ ١٠ تلميذ ملتحقين بالدراسة. ومنذ شهور قليلة فقط لم يكن عدد المواظبين على الدراسة يتجاوز ٠٠٠ ١ طفل.

٧ - ويجري توزيع ٠٠٠ ١٥٠ كتاب مدرسي في جميع أنحاء الصومال. وتتفق هذه الكتب المدرسية مع المناهج الدراسية الرئيسية السابقة وتشمل اللغة الصومالية، والرياضيات، والعلوم، والدراسات الإسلامية، واللغة العربية. وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مركزا للتنمية التربوية في مقديشو، وهناك سبعة مراكز أخرى يحتمل أن تدخل طور التشغيل بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

٨ - وتم الآن تخصيص معلمين لتصميم وتنفيذ حلقات تدريبية بشأن مناهج التدريس، وتطبيق المناهج الدراسية الجديدة، وإدارة الموارد، بما في ذلك إعداد الكتب المدرسية. وتم إنشاء برنامج للمنح الدراسية يتيح لطلاب الجامعات الصوماليين إكمال دراساتهم في الخارج، وأجريت اتصالات مع المؤسسات المتخصصة لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

٢ - الصحة

٩ - هناك حاليا ٣٢ مستشفى تقوم بعملها في جميع أنحاء البلد فضلا عن ٨١ من مراكز صحة الأم والطفل. وهناك ١٠٣ من أفرقة التطعيم المتنقلة التي تغطي مختلف أنحاء البلد، وتعمل من أجل تحقيق التغطية التحصينية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٧٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة جرى تطعيمهم ضد الحصبة في أحوال عمل بالغة الصعوبة. كما يجري توفير اللوازم والأدوية وسائر الأجهزة

للمستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

١٠ - وتم إصلاح شبكة إمدادات المياه الرئيسية في مقديشو بنسبة ٤٠ في المائة من قدرتها قبل نشوب الحرب. كما تم إصلاح شبكات إمدادات المياه في مدن أفغويه، وهرغيسا، وبربرة. ويمكن الآن لنحو ٦٠ في المائة من سكان هرغيسا الحصول على مياه نقية، وسيبدأ العمل قريبا في المرحلة الثانية التي ستتيح للمدينة بأكملها فرصة الحصول على المياه النقية. ويتم حاليا توفير كميات كافية من أقراص الكلور في جميع أنحاء البلد لتطهير المياه. وتشمل أنشطة التصحاح التي يتم القيام بها دعما لبرامج توفير المياه المأمونة إنشاء مراحيض حفرية، وتوفير خدمات التثقيف الصحي، والقيام بعملية كبيرة للتخلص من النفايات، وعملية عاجلة لتطهير شبكات الصرف والمجاري في مقديشو.

١١ - وتواصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الاضطلاع بمشاريع التصحاح والعمالة من خلال برامج الغذاء مقابل العمل. وفي مقديشو وحدها، هناك ١٢٠ من هذه المشاريع توفر الغذاء للمعلمين وللعاملين في المستشفيات والمرافق الصحية. ويجري دعم مشاريع أخرى مماثلة في جميع أنحاء الصومال.

٣ - الزراعة

١٢ - استأثرت الزراعة، تاريخيا، بثلثي العمالة في الصومال، وهي تدر نحو ثلاثة أرباع حصائل البلد من النقد الأجنبي. وقد تم إحراز قدر كبير من النجاح في إعادة تنشيط الإنتاج الغذائي وقطاع الماشية. وأدى توفير البذور والأدوات الزراعية الذي اقترن بهطول جيد للأمطار إلى زيادة كبيرة في محصول موسم الأمطار. وقد عدلت عملية تقديم معونات الإغاثة الغذائية على نحو يراعي توافر الإمدادات الغذائية على الصعيد المحلي. وتقوم منظمات الإغاثة أيضا بشراء الأغذية في المناطق الريفية لتشجيع الإنتاج المحلي ولتوفير البذور للموسم الزراعي المقبل في المناطق التي تواجه نقصا فيها.

١٣ - وفي قطاع الماشية، أدى توفير الأدوية البيطرية وأمصال تطعيم الحيوانات إلى تيسير إنعاش الصادرات. وقد تم تصدير ما يقدر بربع مليون رأس من الماشية منذ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. وفي الآونة الأخيرة، بدأ من جديد تصدير الماشية من مقديشو.

١٤ - وينطوي الدعم الهادف في هذه المجالات على أمل كبير ببشر بعودة أعداد كبيرة من الصوماليين ذوي المهمة إلى العمالة المنتجة. ويمكن لهذه الجهود أن تساعد على إزالة بعض العقبات الرئيسية التي تعترض طريق الانتعاش والنمو.

٤ - التجارة

١٥ - تبدو على أنشطة التجارة والتبادل التجاري دلائل مشجعة على حدوث الانتعاش. فقد زادت الحركة التجارية في موانئ الصومال زيادة هائلة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وزادت حركة السفن المدنية في ميناء مقديشو إلى عشرة أمثالها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣. والمشاريع المشتركة بين الاستثمارات الصومالية والأجنبية آخذة في التزايد. وتتوافر الآن في أجزاء من مقديشو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما تقوم شركات محلية بتوفير الوقود في جميع أنحاء البلد.

٥ - التعمير والإنعاش

١٦ - قامت فرقة عمل تضم المانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، بتنسيق من البنك الدولي، بإعداد مشروع إطار لتخطيط التعمير والإنعاش في الأجل الطويل.

١٧ - والغرض من هذا الإطار هو ضمان استخدام الموارد البشرية والمالية الشحيحة بأقصى طاقة ممكنة من أجل دعم عودة البلد إلى احتلال مكانته كعضو ينعم بالاستقرار والإنتاج الاقتصادي في الأسرة الدولية. وفي ضوء طابع عدم التماسك الذي يشوب الحالة في جميع مناطق البلد، فإن عملية تخطيط البرنامج وتنفيذه يجب أن تكون عملية دينامية وأن تتم في إطار من التنسيق قادر على الاستجابة للظروف المتغيرة.

١٨ - وأهداف هذا الإطار هي كالتالي:

(أ) إيجاد رؤية مشتركة لعملية التعمير والإصلاح والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الصومال؛

(ب) تحديد المعايير ووضع الأولويات لعملية التعمير والإصلاح؛

(ج) إنشاء آلية لتنسيق العمل في بيئة ذات موارد بشرية ورأسمالية محدودة. وستتاح هذه الآلية لحكومة الصومال المقبلة كأساس للتخطيط الإنمائي.

١٩ - وسيكون الصومال في حاجة إلى المساعدة الخارجية لبدء عملية إعادة بناء وإصلاح هياكله الأساسية الرئيسية. ومع أن الشركاء الدوليين قد بدأوا في الاستثمار في هذه المجالات، فإن هناك حاجة إلى الاتفاق على أولويات العمل وعلى آلية التنسيق. وهناك بعض الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في مرحلة من مراحل الأزمة، وهي مرحلة الإغاثة، لا يمكن مواصلتها في المستقبل، منها على سبيل المثال مستويات المرتبات التي تدفعها حاليا وكالات عديدة.

٢٠ - وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، عقد في باريس الاجتماع الذي نظمه البنك الدولي للمانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. واستعرض المشتركون إطار العمل وناقشوا الخطوات المقبلة. وكان واضحا أن عملية مواصلة تعمير الصومال لن يتسنى القيام بها إلا في إطار التحرك نحو بيئة سياسية مستقرة ومقبولة عموما. ويجب أن يسهم الشعب الصومالي في وضع الإطار وأن يمسك في نهاية المطاف بزمام عملية التخطيط.

٢١ - وتشكل جهود الإغاثة والإنعاش والتعمير العناصر الرئيسية للمحاولة الشاملة الرامية إلى مساعدة الصوماليين على إعادة بناء بلدهم. وفي مختلف جوانب هذه الجهود، هناك أهمية حاسمة لتواصل الدعم من المجتمع الدولي، وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية من الإغاثة إلى الإصلاح.

٦ - اللاجئون وإعادة التوطين

٢٢ - قامت الوكالات الإنسانية بالعمل على نحو فعال في مجال تنسيق النهج المتبعة إزاء مسألة إعادة التوطين. وهناك اتفاق معمول به الآن بشأن توفير الدعم لجهود إعادة التوطين. ويستند هذا الاتفاق إلى ما يلي:

(أ) ينبغي أن يكون التركيز على قدرة المجتمع المحلي على تهيئة بيئة ترحب بالعائدين؛

(ب) يجب أن تترك للعائدين أنفسهم حرية اتخاذ القرار المتعلق بعودتهم وموعدها.

٢٣ - وقد اضطر ما يصل إلى ١,٧ مليون شخص إلى ترك ديارهم نتيجة للاضطرابات والمجاعة في الصومال. ومن بين هذا الرقم، قام أكثر من مليون شخص بالعبور إلى كينيا وإثيوبيا. ورحل أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص إلى مقديشو، ونحو ٠٠٠ ٦٠ شخص إلى كيسمايو وبيضوا. وتوفر المناطق الشمالية الدعم لما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥٠ من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

٢٤ - وهناك تزايد في عدد اللاجئين العائدين من المخيمات في كينيا. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من منطقة مومباسا قد عادوا بحرا إلى كيسمايو ومقديشو وبوساسو. وتقدم المساعدة إلى قرابة ٨٠٠ لاجئ أسبوعيا من العائدين إلى منطقة غيدو، وإلى اللاجئين الذين ينتقلون طواعية إلى منطقتي جوبا السفلى وجوبا الوسطى. وتشير التقديرات إلى أن هاتين المنطقتين ستستقبلان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للكيلومتر المربع الواحد.

٢٥ - وحتى عهد قريب، حال التوتر السياسي في دوبله وحول كيسمايو دون العودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين إلى منطقتي جوبا السفلى وجوبا الوسطى. وأنت الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين شيوخ القوم في دوبله، ومؤتمر السلم الذي انتهى مؤخرا في كيسمايو، وإعادة التوطين الناجحة لأكثر من نصف المشردين في كيسمايو، إلى زيادة الرغبة في العودة مبكرا إلى المناطق الأصلية.

باء - الحالة السياسية

١ - مجالس المقاطعات

٢٦ - يواصل ممثلي الخاص وموظفوه جهودهم الكبيرة الرامية إلى إعادة بناء المؤسسات السياسية في الصومال. وثمة تسعة وثلاثون مجلسا من مجالس المقاطعات قد تم تشكيلها حتى الآن، وذلك من بين عدد إجمالي يبلغ ٧٣ مجلسا، باستثناء المجالس في المنطقة الشمالية الغربية ومقديشو. وفي مقديشو، يلاحظ أن المشاورات قد بدأت بشأن تشكيل مجالس للمقاطعات.

٢٧ - ولقد اضطلع ببرامج تدريبية لأعضاء مجالس المقاطعات، وهي تركز على مختلف جوانب القيادة والتنظيم والتنمية، وذلك بالنسبة لأعضاء المجالس في ثماني مناطق بالصومال، في إطار مساعدة معهد الحياة والسلم بالسويد ومعهد الإدارة لشرق وجنوب أفريقيا. وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، كان قد شارك في هذه البرامج ٦٥١ من الأعضاء في ٣١ مجلسا من مجالس المقاطعات. وتوفر بلدان الشمال الأوروبي أيضا مجموعات لوازم إدارية لبدء العمل من أجل مساعدة هذه المجالس.

٢ - مجالس الأقاليم

٢٨ - شكلت مجالس الأقاليم في ست مناطق. وأتوقع إنشاء مزيد من هذه المجالس في وقت قريب، مما يدني الصومال من هدف كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ المتمثل في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي. وفي نفس الوقت، ستشكل هيئة استشارية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تضم ممثلين لمختلف الفصائل، وذلك بمجرد ترشيح أغلبية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من قبل مجالس الأقاليم. وهذه الهيئة ستسمى "المجلس الاستشاري الوطني الصومالي"، وبوسعها أن تعمل، من بين جملة أمور، كجهاز استشاري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من خلال تقديم آرائها بشأن القضايا الوطنية والإقليمية الأساسية، والمساعدة في الإعداد لانعقاد المجلس الوطني الانتقالي. وسوف يتوقف هذا العمل الاستشاري بمجرد إنشاء المجلس الانتقالي. وبالرغم من أن المجلس الاستشاري الوطني الصومالي غير منصوص عليه، بصيغته المقترحة، في اتفاق أديس أبابا، فإني أعتقد أن تشكيله غير متعارض مع نص وروح الاتفاق ما دام يحظى بدعم مجالس الأقاليم.

٣ - المصالحة الوطنية

٢٩ - من منطلق مواصلة الجهود التي ذكرتها في تقريري السابق، استمرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في رعاية الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة فيما بين الشعب الصومالي.

٣٠ - وفي المناطق الشمالية الشرقية والوسطى - من بوساسو إلى غالكعيو - قام نائب ممثلي الخاص وموظفو الشؤون السياسية لدى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتيسير أمر المصالحة بين جناحين متنافسين في قيادة جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية في المنطقة. ومن شأن استمرارية نجاح هذه الجهود أن تؤدي إلى مزيد من الاستقرار وأن تيسر نزع السلاح وتهيئة جو المصالحة فيما بين سائر الفصائل والعشائر في المنطقة الوسطى. والجهود الرامية إلى تصالح العشائر في المنطقة الشمالية الغربية في إريغابو قد حظيت بدعم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ومنطقة غيدو تسكنها عشيرة رحنوين وعشيرة مريحان. والعلاقات بين هاتين العشيرتين لا تزال متوترة بسبب الحرب الأهلية. وقد شرعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الاضطلاع بالمصالحة بين هاتين العشيرتين.

٣١ - وفي مقديشو، يلاحظ أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد قامت بعدد من الجهود بهدف تأييد مختلف المبادرات الرامية إلى المصالحة الوطنية. وثمة اجتماعات عديدة قد عقدت بين المسؤولين في عملية الأمم

المتحدة و ٤٧ عضوا في اللجنة العليا للفخذ "هاوييه". وهذه الاجتماعات كانت تهدف إلى الجمع بين أفخاذ عشيرة هاوييه الفرعية في مؤتمر عام لعشيرة هاوييه. وفي الفترة من ٣٠ أيلول/ سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، عقد مؤتمر لعموم الصومال بحضور ٦٠٠ مندوب، وذلك بدعم من عملية الأمم المتحدة. وكان المؤتمر، شأنه شأن المؤتمرات الأخرى، جزءا من جهود المصالحة فيما بين شتى العشائر في الصومال. وثمة مؤتمر آخر لأفخاذ عشيرة هاوييه انعقد في مقديشو، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، بمشاركة من الفخذ "هبر غيدر". وطالب هذا المؤتمر، بجملة أمور منها القيام بمسيرة من أجل السلم في مقديشو. ورغم محاولات عملية الأمم المتحدة الحث على عدم إجراء هذه المسيرة، فإنها قد جرت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر وأثارت قتالا بين العشائر في مقديشو.

٣٢ - ولقد سافر ممثلي الخاص إلى بربرة في المنطقة الشمالية الغربية في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، حيث التقى بالسيد محمد إيغال وكبار رجاله. ولقد شملت المناقشة مجموعة من المواضيع، تضمنت توفير المساعدة لجهاز الشرطة والنظام القضائي ونظام العقوبات، وجهود نزع السلاح/ تسريح القوات، ومشاركة وفد المنطقة الشمالية الغربية في الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

٣٣ - ومن الجدير بالذكر أنني كتبت، في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، إلى رئيس مجلس الأمن (S/26526) بشأن ما طلبته حكومة السيد إيغال من انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من المنطقة الشمالية الغربية بحلول ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ولقد طلبت توجيها من مجلس الأمن بشأن كيفية التصرف في هذا الشأن، على ضوء الشواغل الأمنية وفي نطاق مراعاة أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تخضع للفصل السابع من الميثاق. وأبلغني رئيس المجلس في رده (S/26527)، أن أعضاء المجلس قد أعربوا عن أملهم في أن تتمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من مواصلة أعمالها في المنطقة في ظل استخدام كافة الوسائل السلمية، وأنهم قد أبدوا ثقتهم في اتخاذي لكافة الاحتياطات الضرورية فيما يتعلق بسلامة وحماية جميع أفراد الأمم المتحدة في المنطقة. وكما يعلم أعضاء المجلس، يلاحظ أن سلطات المنطقة لم تتخذ خطوات أخرى في هذا السبيل، وأن أفراد الأمم المتحدة ما زالوا يساعدون سكان هذه المنطقة. وزيارة ممثلي الخاص الأخيرة للمنطقة قد أسهمت في زيادة توضيح هذه القضية، كما أن العلاقة بين حكومة السيد إيغال وعملية الأمم المتحدة قد تعززت.

٤ - الشرطة

٣٤ - عقب موافقة المجلس على توصياتي الواردة في تقريري السابق (S/26317)، استمرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في توفير الدعم اللازم لقوات شرطة صغيرة ذات قاعدة محلية في منطقة نشاط عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، كما أن العملية قدمت بعضا من الدعم إلى قوات الشرطة في المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية. وخلال الشهور الستة الماضية، استخدم ٥ ٠٠٠ من رجال الشرطة الصوماليين السابقين للمساعدة في الاضطلاع بأعمال الشرطة. ولقد جند ٣ ٠٠٠ من منطقة مقديشو و ٢ ٠٠٠ من مختلف المناطق. وهذه البرامج تحظى بالتمويل من ميزانية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. والعملية بصدد إنجاز برنامج تدريبي لرجال الشرطة من شأنه أن يوفر تدريبا أساسيا لعدد كبير من رجال الشرطة الصوماليين، ممن سيقومون بالمساعدة في مجال صون القانون والنظام. ولقد وصل خبراء في شؤون الشرطة من إيطاليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهم يقومون، بتنسيق مع عملية الأمم المتحدة، بوضع برامج للمساعدة يمكن أن تنفذها كل من هذه الحكومات. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن منحة مقدارها ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل إعادة إنشاء النظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال، إلى جانب برنامج لمساعدة قوة الشرطة يصل إلى ٢ مليون دولار، فضلا عن معدات تبلغ قيمتها ٢٥ مليون دولار، حسب الحاجة. ولقد أسهمت النرويج بمبلغ ١ مليون دولار، كما أن عدة حكومات أخرى أبدت اهتمامها بتوفير المساعدة لهذا البرنامج.

٣٥ - ولقد بدأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المناقشة مع مجالس المقاطعات ومجالس الأقاليم في جميع أنحاء الصومال بشأن معدات الاتصالات، والمركبات، والملابس الرسمية، وتجديد مراكز الشرطة، ومباني المحاكم، والسجون، ودفع رواتب رجال الشرطة والقضاة وموظفي المحاكم والعاملين في السجون لفترة زمنية محدودة.

٥ - الإعلام

٣٦ - ما زال جزء هام من أعمال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال متمثلا في خدماتها الإعلامية. وهذه الخدمات تنقل أنباء ما يحدث من تطورات إيجابية من قبيل تشكيل مجالس المقاطعات ومجالس الأقاليم وإعادة افتتاح المحاكم واستعادة النشاط الاقتصادي العادي. ويذيع راديو "مانتا" برنامجا مدته ٤٥ دقيقة كل يوم. وتحظى صحيفة "مانتا" بأكبر توزيع في البلد، وهي توزع ٣١ ٠٠٠ نسخة باللغة الصومالية. وإني أقدم الشكر لموظفي الإذاعة الصومالية والصحافة الصومالية، حيث كانت أعمالهم بالغة النفع في مجال نقل رسالة التقدم إلى شعب الصومال. والمراسلون والمترجمون والطابعون والموزعون ما زالوا يضطلعون بواجباتهم رغم مصرع عدد من زملائهم، ورغم ما يتعرضون له هم أنفسهم من التهديدات بالقتل.

جيم - الأمن

٣٧ - بحلول منتصف عام ١٩٩٣، كانت أحوال الأمن في معظم أنحاء الصومال قد تحسنت بشكل كبير بالقياس إلى

الأحوال التي كانت سائدة في عام ١٩٩٢، وهي تبشر باحتمال التوصل في نهاية المطاف إلى استقرار حقيقي. وفي الأسابيع اللاحقة، يلاحظ، مع ذلك، أن التدابير القسرية لنزع السلاح قد توقفت وأن حالات اندلاع أعمال العنف لم تجابه بردود فعالة، أي أن الأحوال قد أصبحت غير مستقرة. ومنذ توقف الأعمال القتالية من جانب واحد من قبل المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، يلاحظ أن الحالة قد اتسمت عموما بالهدوء، ولكن مقديشو ما زالت متوترة، وثمة تقارير تفيد بأن الفصائل الرئيسية تعيد تسليح نفسها، ومن الواضح أنها تتوقع العودة إلى القتال على نطاق واسع في وقت ما في عام ١٩٩٤.

١ - نزع السلاح

٣٨ - تسعى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى تحقيق نزع السلاح بشكل طوعي، مع التركيز على الميليشيا وما لديها من أسلحة ثقيلة. وفي الشهرين الماضيين، أحرز شيء من النجاح في مجال نزع سلاح الميليشيا في المنطقة الوسطى والمنطقة الشمالية الشرقية من الصومال. ومن خلال الاتصال المستمر مع الزعماء السياسيين والعسكريين لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، حدث جمع محدود للأسلحة الصغيرة في قرضو وغاروييه، وإن كان هذا لا ينطبق على المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الوسطى. فالتقدم في هاتين المنطقتين، وكذلك في منطقتي جوبا، يتوقف بالطبع على توافر الاعتقاد من عدمه بأن ميليشيا المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي لم تعد تشكل تهديدا ما.

٣٩ - وفي المنطقة الشمالية الغربية، يلاحظ أن ثمة تقدما في العملية الأولية المتصلة بنزع سلاح الميليشيا وتسريحها وإعادة تدريبها. ويجري حاليا إعادة تدريب قرابة ٥٠٠٠ من أفراد الميليشيا في معسكر ماندیرا. وثمة مساعدة في هذا السبيل من قبل وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية. ورغم أن هذه العملية لم تبدأ إلا في وقت متأخر، فإنه يتوقع أن تمضي فيها السلطات الإقليمية على نحو منتظم من أجل تمكين أفراد الميليشيا المسرحين من دخول دائرة الإنتاج بالمجتمع. وفي مناطق أخرى، يلاحظ أن ثمة عملية محدودة لنزع السلاح قد تمت في منطقتي بيضوا، ودوبله، ومناطق أخرى كثيرة من المناطق التي استقرت فيها قوات الأمم المتحدة.

٤٠ - ورغبة الشعب الصومالي في السلم والأمن من خلال نزع السلاح رغبة واضحة وهذا أمر يتكرر الإعراب عنه في لقاءات المسؤولين في عملية الأمم المتحدة مع الصوماليين في شتى أنحاء البلد. وفي مؤتمر للسلم، عقدته في مقديشو في ١ و ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ١٢ من الفصائل السياسية البالغ عددها ١٥ وبحضور ممثلين لكافة قطاعات المجتمع الصومالي بما في ذلك جماعات الشباب والمنظمات النسائية، أدان المشتركون أعمال العنف الموجهة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وطالبوا بالقيام في وقت واحد بنزع سلاح الميليشيا في جميع أنحاء البلد وفقا لاتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣.

٢ - التسريح

٤١ - تعد عملية التسريح مشكلة مليئة بالتحديات، بصفة خاصة، في الصومال. فهو بلد قد مر بسنوات مفعمة بالنزاع كما أن اقتصاده مصاب بالانهيار. وكثير من رجال الميليشيا هم من الشباب الذين نشأوا في مجتمع ساده العنف، وينحصر معظم خبرتهم في مجال الحرب. وسيتطلب التدريب وإعادة التأهيل موارد طائلة وتخطيطا دقيقا من أجل إعادة دمج هؤلاء الشباب في المجتمع. وهذه العملية بحاجة إلى سنوات حتى تكتمل، وخصوصا إذا كان الانتعاش الاقتصادي بطيئا.

٣ - إزالة الألغام

٤٢ - الصومال هو أحد البلدان العشرة التي تتصدر بلدان العالم الأخرى من حيث كثرة الألغام المزروعة فيه. وإزالة الألغام ستكون أمرا لا بد منه بالنسبة لجهود الإصلاح والتعمير لعقود عديدة قادمة. والآثار المدمرة لحرب الألغام، التي شنت على نحو واسع النطاق وبأسلوب عشوائي إلى حد كبير، واضحة تماما في كافة القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية. وثمة آلاف من الكيلومترات من الطرق، التي تعد شرايين تجارية رئيسية بالنسبة للتجارة المحلية والدولية، قد زرعت بالألغام، ونفس الوضع ينطبق على المراعي وطرق الارتحال التقليدية التي يستخدمها السكان الرحل داخل البلد. وهناك ألغام كثيرة قد زرعت في المناطق الحضرية والمهابط الصغيرة للطائرات، وحتى في آبار الري المحلية، وأشد تركيز لذلك يوجد في المنطقة الشمالية الغربية. ويوجد خطر مماثل في المنطقة الوسطى الشمالية والمنطقة الجنوبية من البلد.

٤٣ - والجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فيما يتصل بمعالجة مشكلة الألغام على صعيد الصومال بأكمله، قد أعاقها نقص الموظفين المدربين إلى جانب الخطر الأمني الشديد الذي يتعرض له وجود العملية ومهمتها. وأعمال إزالة الألغام، التي قامت بها القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة، كانت محلية في طابعها، كما كانت موجهة أساسا نحو الإبقاء على استمرار فتح خطوط الاتصالات التي تعد ضرورية لإنجاز المهمة المباشرة للعملية. وثمة جهد لإزالة الألغام ما فتئ قائما في المنطقة الشمالية الغربية بتمويل من مجموعة من البلدان والمؤسسات، كما أن هناك جماعة صغيرة من أفراد الميليشيا المحلية السابقين قد تم تدريبهم على إزالة الألغام. وسوف ينتهي تمويل هذه العملية في نهاية عام ١٩٩٣.

٤ - الوزع

٤٤ - خلال الشهور الأربعة القادمة، سيتم وزع اللواء الهندي في منطقة مسؤولية بيضوا وفي منطقة كيسمايو ليحل محل القوات الفرنسية والبلجيكية والزمبابوية والمغربية التي تعمل هناك في الوقت الراهن. وستنقل الكتيبة الزمبابوية إلى أفغويه، لتحل محل القوات الباكستانية، التي ستوزع بدورها في

مقديشو. وقد تولى الجنود المغربيون السيطرة على منطقة مسؤولية مركا، وحلوا بذلك محل سريتين باكستانيتين ستنقلان إلى مقديشو. وتولت قوات نيبال، التي وصلت في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر المسؤولية المتعلقة بأمن الموظفين المدنيين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين يعملون ويعيشون في مقديشو.

٤٥ - وقد تم بالفعل وزع كتيبتين إضافيتين من مصر، ويتوقع وصول الكتيبة الثالثة ومقر قيادة اللواء في غضون أسابيع قليلة. ولقد وافقت باكستان على تعزيز وحدتها بمقر قيادة على مستوى الفرقة ومقر قيادة لواء وكتيبة مشاة آلية وفوج دبابات. والقوات المصرية ستوزع في منطقة "مدينة" في مقديشو، في حين أن القوات الباكستانية الجديدة سوف تقوم بتعزيز القوات الباكستانية الموجودة حاليا في العاصمة. بيد أن الحذر يقتضي عدم استبعاد إمكانية حدوث تأخيرات كبيرة، أو حتى إمكانية إعادة النظر في هذه القرارات، فضلا عن حدوث عمليات انسحاب أخرى.

٤٦ - وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تزمع توسيع نطاق منطقة المسؤولية الإيطالية بحيث تصل من الناحية الشمالية إلى غالكعيو، بشرط الوفاء بالاحتياجات من السوقيات. وأي توسع كبير جديد سوف يتوقف على حالة الأمن في مقديشو، وكذلك على مدى توفر قوات ومعدات السوقيات والهندسة المناسبة. وفي حالة التقدم على نحو كاف فيما يتصل بالأمن ونزع السلاح، فإن ثمة أملا في التمكن من القيام بعمليات وزع أصغر حجما في المنطقة الشمالية الشرقية مع توفر الدعم السوقي لهذه العمليات. أما إذا لم تتحسن أحوال الأمن، فإنه سيتعذر القيام بالوزع في هذه المنطقة بسبب القيود المتعلقة بكفاية القوام الإجمالي لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤٧ - والقوام الحالي لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يبلغ ٢٨٤ ٢٩ فردا من جميع الرتب، موزعا كما يلي:

البلد	البيان	عدد الأفراد
أستراليا	وحدة مراقبة حركة	٤٨
ألمانيا	وحدات سوقية	١ ٧٢٦
الإمارات العربية المتحدة	كتيبة مشاة	٦٦٢
آيرلندا	سرية مشاة	٧٩
إيطاليا	مقر قيادة لواء	
	٣ كتائب مشاة	
	وحدة طيران	
	وحدة سوقيات/هندسة	
	وحدة طبية	
	المجموع، إيطاليا	٢ ٥٧٦
باكستان	مقر قيادة لواء	
	كتائب مشاة	
	٤ أفواج دبابات	
	وحدة إشارة	
	سرية إمداد ونقل	
	فوج هندسي	
	وحدة طبية	
	ورشة هندسة كهربائية وميكانيكية	
	سرية شرطة عسكرية	
	سرية معدات حربية	
	المجموع، باكستان	٥ ٠٠٥
بلجيكا	مقر قيادة لواء، كتيبة مشاة	٩٤٨
بنغلاديش	كتيبة مشاة	٩٤٥
بوتسوانا	سرية مشاة	٣٢٦
تركيا	كتيبة مشاة	٣٢٠
تونس	سرية مشاة	١٤٢
جمهورية كوريا	كتيبة مهندسين	٢٥٢
رومانيا	مستشفى ميداني	٢٣٦
زمبابوي	كتيبة مشاة	٨٩٥
	سرية إشارة	٦٣
السويد	مستشفى ميداني	١٤٨
فرنسا	مقر قيادة لواء	
	كتيبة مشاة	
	وحدة طيران	
	كتيبة سوقيات	
	المجموع، فرنسا	١ ١٠٧
كندا	موظفون في مقر القيادة	٤
الكويت	سرية مشاة	١٥٦
ماليزيا	كتيبة مشاة	٨٧١
مصر	كتائب مشاة	١ ١٠٠
المغرب	كتيبة مشاة	
	وحدة مساندة	
	المجموع، المغرب	١ ٤٢٤
المملكة العربية السعودية	كتيبة مشاة	٧٥٧
النرويج	سرية في مقر القيادة	١٣٠
نيبال	سرية أمن	٣١١
نيجيريا	كتيبة استطلاع	٦١٤
نيوزيلندا	وحدة إمداد	٤٣
الهند	مقر قيادة لواء	
	٣ كتائب مشاة	

البلد	الديان	عدد الأفراد
	سرية آلية	
	سرية مدفعية هاون خفيفة	
	سرية إشارة	
	وحدة طبية	
	فوج مهندسين	
	سرية سوقيات	
	وحدة طائرات هليكوبتر	
	المجموع، الهند	٤ ٩٣٧
الولايات المتحدة الأمريكية	وحدة سوقيات	٣٠١٧
اليونان	وحدة طبية	١٠٢
سرية شرطة عسكرية (من بلدان مختلفة)		١٠٠
موظفون في مقر القيادة		٢٤٠
	المجموع الكلي	٢٩ ٢٨٤

٤٨ - وثمة ٧٠٠ ١٧ جندي تقريبا في قوة العمل الموحدة التابعة للولايات المتحدة في الصومال، وهم لا يشكلون جزءا من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولا يخضعون للقيادة التنفيذية لقائد قوة العملية. وهذا العدد يتضمن قوة الرد السريع الموزوعة لدعم عملية الأمم المتحدة.

ثانيا - الأحداث الهامة المؤثرة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٤٩ - إن سجل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذي اتسم بإحراز تقدم عام في معظم أرجاء الصومال تشوه بشدة نتيجة للأحداث التي وقعت في الفترة بين ٥ حزيران/ يونيه و ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. فقد شكلت هذه الأحداث تحديا لقضيتي نزع السلاح والمصالحة في الصومال، وأوجدت حالة من عدم الاستقرار في جنوب مقديشو وحثت عناصر من الفصائل في أماكن أخرى على الاستعداد لمستقبل يتجدد فيه القتال.

٥٠ - وتمر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حاليا بأزمة حرجة. ولكي نفهم الحالة الحالية، من المهم أن نشير إلى طبيعة الولاية وما تطورت إليه مع الوقت من خلال مختلف قرارات المجلس وأن نقيِّم الحالة، في هذا السياق، تقييما شاملا في ظل نتائج ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

ألف - استعراض الولاية

١ - عملية الأمم المتحدة في الصومال

٥١ - أشرت في تقريري الأول إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال (S/23693)، إلى أن الحالة المأساوية السائدة في البلد معقدة بصورة غير عادية، وأنها تمثل تحديا خاصا يواجه المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة. وأكدت أن المشكلة استعصت على الحلول التقليدية. وأشرت إلى ضرورة استكشاف سبل جديدة وطرق مبتكرة تتناسب مع الحالة الإنسانية والسياسية السائدة وذلك من أجل تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية. وأكد تطور ولاية الأمم المتحدة في الصومال أوجه التعقيد التي ينطوي عليها الأمر.

٥٢ - وأوجز قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ الولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وهي: مساعدة الأطراف الصومالية على التوصل إلى وقف لإطلاق النار والمحافظة عليه، وتوزيع الإغاثة الإنسانية، وتعزيز المصالحة الوطنية والتسوية السياسية.

٥٣ - وفي القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، اتخذ المجلس خطوة أخرى إذ وافق من حيث المبدأ، على أن ينشئ قوة أمن لتوفير الأمن للأنشطة الإنسانية في مقديشو.

٥٤ - وفي القرار ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، قرر المجلس أن يوسع نطاق هذه الولاية لتشمل مناطق أخرى في الصومال، على أن ينفذ هذا، وفقا لما نص عليه أصلا القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، بالتشاور مع الأطراف المعنية. ولكن في الممارسة العملية، تبين أن تنفيذ هذا الشرط مستحيل. إذ لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن وزع قوات الأمم المتحدة في المناطق التي كانت في أمس الحاجة إلى توفير الحماية للعمليات الإنسانية فيها. وعندما تحقق الاتفاق، انتهك هذا الاتفاق؛ كما أن الوحدة الصغيرة التي اتفق على وزعها في مقديشو كانت أقل بكثير من أن تكون كافية للسيطرة على الحالة في المدينة التي اتسمت بتزايد العنف والخروج على القانون.

٥٥ - وفي رسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/24859)، وصفت الحالة المتدهورة في الصومال والعوامل التي تحول دون قيام عملية الأمم المتحدة في الصومال بتنفيذ الولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن. واقترحت إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال. وطرحت في رسالتي المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ (S/24868) خيارات لينظر فيها مجلس الأمن. وأبلغت المجلس أنه إذا كان سيقرر أن يأذن للدول الأعضاء باستعمال وسائل تعتمد على استعمال القوة لضمان تسليم إمدادات الإغاثة إلى شعب الصومال، فإن الولايات المتحدة قد أعربت عن استعدادها لتولي الريادة في تنظيم وقيادة هذه العملية التي سيشارك فيها أيضا عدد من الدول الأعضاء الأخرى.

٢ - قوة العمل الموحدة

٥٦ - واتخذ المجلس في استجابة سريعة وإيجابية لهذه المبادرة القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) الذي أذن فيه، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للأمين العام

وللدول الأعضاء باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن. وعملا بهذا القرار، أنشئت قوة العمل الموحدة وجرى وزعها.

٥٧ - وكانت رغبة مجلس الأمن هي أن يتم التحول ثانية إلى عمليات حفظ السلام بسرعة. وفي هذا الصدد، أكدت على أنه ينبغي تحقق شرطين. الأول، ينبغي لقوة العمل الموحدة أن تتخذ إجراءات لضمان تحييد الأسلحة الثقيلة التي تملكها الفصائل المنظمة ووضعها تحت سيطرة دولية ونزع سلاح القوات غير النظامية والعصابات قبل انسحابها. والثاني، وهو على نفس القدر من الأهمية، أنه ينبغي أن تمارس قوة العمل الموحدة السلطة الموكولة إليها في أرجاء الصومال بأسره. وأكدت في ذلك الحين أنه ما لم تتخذ إجراءات فعالة لتحقيق هذين الشرطين، فإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة شعب الصومال ستظل معرضة للخطر من الجماعات المسلحة تسليحا ثقيلا والخارجة عن القانون.

٥٨ - وفي تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ (S/25168)، هنأت قوة العمل الموحدة على نجاحها في القيام بسرعة بتأمين المراكز السكانية الرئيسية وضمان تسليم المساعدة الإنسانية وتوزيعها دون إعاقة. ومع ذلك فقد أظهرت الأحداث التي وقعت في كيسمايو ومقديشو في النصف الأول من عام ١٩٩٣ أن تقلب الحالة ما زال مستمرا وأن البيئة الآمنة لم تهيأ بعد. ولم يحدث أي وزع للقوات إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي أو على طول الحدود الكينية - الصومالية حيث كان الأمن يسبب قلقا شديدا. وفي ظل هذه الخلفية، أكدت أنه إذا ما قرر مجلس الأمن أن الوقت قد حان للتحرك إلى مرحلة أخرى في عملياته في الصومال، فينبغي أن يكون مستعدا لأن يكفل أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال في موقف يمكنها من الاضطلاع بمهامها، بالكامل.

٣ - عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٥٩ - سلم قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣ بضرورة التحول من قوة العمل الموحدة إلى عملية موسعة للأمم المتحدة في الصومال، هي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ومنحت ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الإذن باتخاذ الإجراءات المناسبة، ومن بينها اتخاذ إجراءات الإنفاذ باستعمال القوة حسب الاقتضاء، لتهيئة بيئة آمنة في جميع أرجاء الصومال لتقديم المساعدة الإنسانية. ولبلوغ هذه الغاية سعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى أن تكمل، عن طريق نزع السلاح والمصالحة، المهمة التي بدأتها قوة العمل الموحدة لإعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام. وأعطت الولاية أيضا عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سلطة تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي لإعادة بناء اقتصاده المحطم وحياته الاجتماعية والسياسية، وإنشاء الهيكل المؤسسي للبلد من جديد، وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية، وإقامة دولة صومالية من جديد على أساس الحكم الديمقراطي، وإصلاح اقتصاد البلد وبنيته الأساسية.

٦٠ - وقد عكس مضمون القرار ٨١٤ (١٩٩٣) تعقد الحالة الفوضوية التي نشأت في الصومال من جراء الصراع بين الفصائل، مسببة طول المعاناة لشعبه. وكان من الواضح أن إعادة بناء البنية الأساسية السياسية والاجتماعية والمادية للبلد على أساس دائم ستتطلب وقتا وجهدا ومخاطرة.

٤ - هجمات الفصائل

٦١ - إن الإجراءات الفعالة التي اتخذتها قوة العمل الموحدة، والتي اتخذتها، بعد ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣، عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بولايتها الموسعة قد أدت إلى إحراز تقدم كبير في معظم أرجاء الصومال. وقد ولدت ضرورة تحقيق نزع السلاح، باستخدام الوسائل القسرية إن لزم ذلك، مقاومة من جانب الذين يخشون أن يفقدوا سلطتهم.

٦٢ - وهذا هو السياق الذي وقع فيه كمين ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، الذي تسبب في مصرع ٢٤ جنديا باكستانيا وإصابة ٤٠ آخرين. وقد مُثّل بجثث الضحايا وعوملت بأشكال أخرى من التصرفات المهينة. وقد أعرب قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ عن الجزع الشديد إزاء الهجمات المسلحة المبيتة التي شنتها قوات تنتمي على ما يبدو إلى المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ودعا القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، مستندا إلى القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد المسؤولين عن التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، ومن بينها التحقيق في الأفعال التي ارتكبوها والقبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وقد تضمن تقريري السابق إلى المجلس (S/26022) وصفا للهجمات التي تعرض لها في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتدابير التي يجري اتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣).

٦٣ - وفي ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٣، قامت قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، وهي تعمل تحت قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بعملية ضد مركز رئيسي للقيادة والتحكم تابع لميليشيا المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي يقع في مجمع في جنوب مقديشو معروف "بمنزل عبدي". وكان الهدف من العملية هو إبطال قدرة المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي على القيادة والتحكم، ومواصلة نزع سلاح ميليشيا التحالف الوطني الصومالي العدوانية في أرجاء مقديشو. وانتشرت القوات البرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المنطقة بحثا عن معدات الاتصالات والأسلحة والوثائق. وفي أعقاب انسحاب قوات الأمم المتحدة من موقع العملية، توجه صحفيون من الصحافة الدولية بالسيارات إلى الموقع لتغطية الأحداث. وأحاطت مجموعة ضخمة من الصوماليين، بعضهم يحمل أسلحة، بالصحفيين وهاجمتهم. وقتل أربعة من الصحفيين أثناء الهجوم.

٦٤ - وفي ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٣، قتل أربعة جنود من جنود الولايات المتحدة يخدمون في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بينما كانوا في دورية روتينية في جنوب مقديشو عندما دمرت عربتهم بجهاز تفجير يجري التحكم فيه من بعد.

٦٥ - وفي تقرير آخر قدمته إلى المجلس مؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣ (S/26317) وصفت بشكل شامل حالة الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣. وأشرت فيه إلى أنه على الرغم من المحاولات المتعمدة التي قام بها عدد قليل من قادة الفصائل لمنع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أداء المهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن، فقد طرأ تحول ضخم على الحالة العامة في الصومال. فالمساعدة الإنسانية كان يجري تسليمها. وكان الأفراد يمارسون أنشطتهم العادية. كما أن المدارس أعيد فتحها وكان يجري فلاحة الأراضي. وكانت المجالس المحلية للعشائر تجتمع وتتعاون مع الأمم المتحدة في جهودها لمساعدة الصومال على إقامة بلده من جديد.

٦٦ - وفي ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، تعرضت سرية مشاة نيجيرية، كانت تقوم بالحلول محل القوة الإيطالية في مقديشو، لهجوم من مسلحين. ولقي سبعة جنود نيجيريين مصرعهم وأصيب ١٠ وفقد جندي واحد. وأطلق سراح الجندي المفقود بعد ذلك في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر، وذكر بعد إطلاق سراحه أنه قد تعرض للتعذيب أثناء أسره.

٦٧ - وفي ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، حدث أن جنودا باكستانيين كانوا يقومون بإزالة متاريس من على طريق ٢١ أكتوبر في مقديشو بمساعدة من مهندسين من قوة الولايات المتحدة وقعوا في كمين نصبه لهم أفراد مسلحون تسليحا ثقيلا يبلغ عددهم نحو ٣٠٠ رجل من الميليشيا. ودافعت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن نفسها وطلبت مساعدة من قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، وقتل جندي باكستاني وأصيب جنديان باكستانيان آخران وثلاثة جنود من جنود الولايات المتحدة.

٦٨ - وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، قتل جنديان إيطاليان بنيران القناصة في مقديشو.

٥ - القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)

٦٩ - في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أعاد مجلس الأمن في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) تأكيد جميع قراراته السابقة وأكد الأهمية التي يوليها للنجاح في التحقيق العاجل والسريع لأهداف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المتمثلة في تيسير تقديم المساعدة الإنسانية واستعادة القانون والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية في صومال حر وديمقراطي وذي سيادة، بحيث تستطيع إتمام مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥. وطلب المجلس، في ذلك الإطار، إلى الأمين العام أن يعمل على وجه السرعة على إعداد خطة تفصيلية ذات خطوات محددة تبين الاستراتيجية المنسقة المقبلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية.

باء - حادثة يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

٧٠ - في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، قام أفراد القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة بعملية في جنوب مقديشو تهدف إلى إلقاء القبض على عدد من كبار مساعدي محمد فارح عيديد المشتبه في تورطهم في الهجوم الذي وقع يوم ٥ حزيران/ يونيه على الجنود الباكستانيين، وكذلك في هجمات لاحقة على أفراد ومرافق الأمم المتحدة. ونفذت العملية في منطقة شديدة الخطورة من مقديشو. ونجحت في اعتقال ٢٤ من المشتبه فيهم كان من بينهم اثنان من كبار مساعدي عيديد. وأثناء العملية، أسقط رجال ميليشيا طائرتي هليكوبتر تابعتين للولايات المتحدة، مستخدمين في ذلك أسلحة آلية وقنابل صاروخية الدفع. وتعرض المغاوير لإطلاق نيران مركز، أثناء قيامهم بإجلاء المعتقلين من المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي البالغ عددهم ٢٤ شخصا. وقد لقي ١٨ جنديا من جنود الولايات المتحدة مصرعهم وأصيب ٧٥ جنديا بجراح. وأسر أحد طياري طائرتي الهليكوبتر التابعتين للولايات المتحدة غير أنه أطلق سراحه لاحقا في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. وقد عوملت جثث جنود الولايات المتحدة بصورة خسيسة ومخزية للغاية.

٧١ - وقد تولى التخطيط والتنفيذ في عملية القوات الخاصة التي جرت يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ القادة التابعون للولايات المتحدة، واضطلعت بها قواتها الموزوعة لمساندة ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولكنها لم تكن خاضعة لقيادة الأمم المتحدة أو سلطتها. ولم تصبح العملية متعددة الأطراف في هذا الحادث إلا في مرحلة الإنقاذ.

٧٢ - وعقب أحداث يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، عززت الولايات المتحدة قوة الرد السريع التابعة لها بحملة مشتركة تتكون من قوات جوية وبحرية وبرية مجهزة بدبابات من طراز M1A1 ومركبات قتالية من طراز برادلي. وأعلن الرئيس كلينتون عزم الولايات المتحدة سحب قواتها من الصومال بحلول يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤.

٧٣ - وفي جميع هذه الحوادث، كانت جثث أفراد حفظ السلام الذين فقدوا أرواحهم تتعرض لأفعال لاإنسانية مهينة. وقد لقي هذا التصرف المروع ما يستحقه من الإدانة، لا في البلدان المعنية المساهمة بقوات فحسب، بل من قبل الرأي العام العالمي بأجمعه. وفي الوقت ذاته، فإن من المؤسف للغاية أن عددا كبيرا من الصوماليين أيضا فقدوا أرواحهم خلال تلك المواجهات. ومما يبعث على الاستنكار، بوجه خاص، استخدام رجال العصابات للنساء والأطفال كدروع بشرية أثناء مهاجمتهم لأفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٤ - وبلغ مجموع الصوماليين الذين اعتقلوا خلال تلك العمليات ٧٤٠ صوماليا. وأطلق سراح ٦٩٨ منهم حتى الآن. وسيتخذ قريبا قرار بشأن الباقين البالغ عددهم ٤٢ شخصا.

٧٥ - وفي يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، أعلن المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي من جانب واحد وقف الأعمال العدائية الموجهة ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وتلا ذلك قيام الأمم المتحدة ببذل جهود مكثفة بهدف التوصل إلى حالة سياسية وأمنية مستقرة على نحو كاف بحلول شهر آذار/ مارس ١٩٩٤.

جيم - الخطوات المتخذة عملا بالقرار ٨٦٥ (١٩٩٣)

٧٦ - في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، أكد المجلس الأهمية التي يوليها للنجاح في التحقيق العاجل والسريع لأهداف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المتمثلة في تيسير مهمة المساعدة الإنسانية واستعادة القانون والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية في صومال حر وديمقراطي وذي سيادة، بحيث تستطيع إتمام مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥. وطلب المجلس، في ذلك الإطار، "إلى الأمين العام أن يعمل على وجه السرعة على إعداد خطة تفصيلية ذات خطوات محددة تبين الاستراتيجية المنسقة المقبلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية".

٧٧ - وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، سافرت إلى منطقة القرن الأفريقي للتشاور مع قادة المنطقة بشأن الاستراتيجية المنسقة المقبلة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ٨٦٥ (١٩٩٣). وقد أتيحت لي الفرصة لمقابلة كل من الرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس الجيبوتي حسن غوليد؛ والرئيس الكيني دانييل أراب موي، والرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي، وناقشت معهم بتفصيل شديد الحالة في الصومال وما يتعلق به. وزرت كل من بيضوا ومقديشو، حيث عقدت محادثات مع المسؤولين العسكريين والمدنيين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وكذلك مع شيوخ القوم الصوماليين.

٧٨ - وخلال زيارتي للمنطقة، أتيحت لي الفرصة أيضا لحضور اجتماع عقد يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ في القاهرة بدعوة من الرئيس حسني مبارك، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالاشتراك مع الأمناء العامين لكل من منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في مسعى يهدف إلى المساعدة في إحلال السلم والمصالحة في الصومال ووضع الأسس التي تكفل استمرار إعماره وتنميته. وجدير بالإشارة أيضا أن المشاركين في الاجتماع أعربوا عن القلق بشأن النتائج التي ستترتب على انسحاب قوات الولايات المتحدة من الصومال بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. وفي بيان مشترك صدر في ختام الاجتماع، أعاد المشاركون في الاجتماع تأكيد عزمهم المشترك على مواصلة سعيهم الجاري للتوصل إلى حلول مشتركة لمشاكل الصومال. والتزموا بدفع عجلة عملية المصالحة والتعمير التي بدأها القادة الصوماليون أنفسهم، وأقروا بالمنجزات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال توفير الإغاثة الإنسانية والأمن في معظم أنحاء الصومال، كذلك دعا اجتماع القاهرة إلى إنشاء صندوق استئماني لإصلاح وتعمير الصومال، وحث جميع بلدان أفريقيا والعالم العربي والمجتمع الإسلامي إلى المساهمة السخية في إنشائه وتشغيله.

٧٩ - وقد قررت توجيه الدعوة إلى عقد الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وسوف يقوم الاجتماع باستعراض التطورات في الحالة الإنسانية منذ الاجتماع السابق المعقود في آذار/ مارس، وتقييم الحالة الجارية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل القريب جدا، على أن تشمل تدابير تهدف إلى تعزيز عملية الانتقال من المساعدة الغوثية إلى أنشطة التعمير والإصلاح. وسيوفر المؤتمر كذلك فرصة لبدء المشاورات بشأن تخطيط إنمائي أطول أمدا. وكما كان الأمر بالنسبة للاجتماعات الإنسانية السابقة، فسيكون المشاركون هم البلدان، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وستبذل كافة الجهود لضمان أن تكون المشاركة الصومالية على أوسع نطاق ممكن.

ثالثا - ملاحظات

٨٠ - لا يزال مجلس الأمن، منذ أكثر من سنة، يستجيب بطريقة مرنة ومبدعة للحالة المعقدة الدائمة التغير في الصومال. ولم يمر المجتمع الدولي بسابقة مماثلة يسترشد بها في التعامل مع الحالة المأساوية في الصومال. وبالتالي، تعين تعديل استجابة مجلس الأمن، من وقت لآخر، لتؤخذ في الاعتبار الظروف المختلفة التي لم يكن من الممكن توقعها. وهذا يفسر تطور الوجود الدولي في الصومال من عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال إلى قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقد كانت الاستجابات البناءة من جانب مجلس الأمن موضع تقدير على نطاق المجتمع الدولي وكذلك لدى شعب الصومال، بصفة عامة.

ألف - حقيقة التقدم

٨١ - إن الطابع الفريد الذي تميزت به الحالة في الصومال، والذي وجه أنظار المجتمع الدولي إلى الحالة هناك وأدى بمجلس الأمن إلى اتخاذ القرارات المختلفة التي اتخذها حتى الآن، قد تغير من بعض النواحي الهامة. وأكبر هذه التغيرات وأكثرها وضوحا هو بطبيعة الحال النجاح الهائل في خفض عدد الوفيات الناجمة عن الجوع، وتقليص ظروف المجاعة في البلد حاليا. وحدثت أيضا تحسنات كبيرة أخرى في ميادين الصحة العامة والتعليم والزراعة وما إلى ذلك، وردت تفاصيلها في الجزء السابق من هذا التقرير. وليس المقصود بهذا القول بأن المجتمع الصومالي قد نهض تماما من عثرته.

فالحالة في الواقع حتى في هذه المجالات هشة وتحتاج إلى ملاحظة دقيقة وإلى المساعدة المتواصلة أيضا من المجتمع الدولي.

٨٢ - ومع ذلك ما زالت الحالة في الصومال فريدة في مجالات أخرى هامة وحاسمة. فحتى الآن لا توجد في البلد حكومة تعمل على نحو فعال. وحتى الآن لا توجد قوات مسلحة وطنية، ولا توجد قوة شرطة مدنية أو سلطات قضائية منظمة، وإن كان قد أحرز تقدم عظيم في بدء إعادة إنشاء الشرطة والسلطة القضائية. وبالتالي فمشاكل الصومال يجب أن تبقى في دائرة اهتمام المجتمع الدولي.

باء - أهمية نزع السلاح

٨٣ - لقد كان من رأيي دائما بشكل ثابت أنه دون نزع فعال لسلاح جميع الفصائل وزعماء الأطراف المتحاربة في الصومال، فلن يكون من الممكن للبلد أن يتمتع بسلم واستقرار دائمين. وقد أيد مجلس الأمن الأهمية الحاسمة لنزع السلاح في مختلف قراراته وكلف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالولاية اللازمة لذلك. ولا يمكن تحقيق المهمة الضخمة المتمثلة في نزع سلاح الصومال إلا بتعاون الشعب الصومالي والبلدان المجاورة. ونزع السلاح الشامل سيستغرق وقتا طويلا ويتعين إجراؤه على مراحل، بدءا بتسريح الميليشيات المدججة بالسلاح وإعادة تأهيلها. وسيحتاج العثور على مخازن الأسلحة المخبأة إلى تعاون الأغلبية العظمى من المواطنين الصوماليين الذين يجب أن تكون لديهم رغبة صادقة في التغير من الحكم بالمدافع إلى الحكم بالقانون. وستكون قوة الشرطة الصومالية هي إحدى الأدوات الرئيسية لخلق الإحساس بأن ذلك هو برنامج صومالي. ولا يجب أن يؤدي نزع السلاح إلى زعزعة التوازن الأمني كما يجب أن يخفض بشكل منصف الخطر المهدد لجميع قطاعات المجتمع. ومن الواضح أنه يجب أن نحقق التأييد من جانب الشعب، والأساليب التعاونية هي في نهاية الأمر الطريق الوحيد للنجاح. ولحسن الحظ، تبدو الرغبة في نزع السلاح قوية لدى الشعب.

٨٤ - وقد كانت الرغبة العامة بل والأمل هو أن يتحقق نزع السلاح بشكل طوعي. ولقد استند هذا الأمل إلى التزام الأطراف الصومالية، الوارد في اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا اللذين وقعتهما هذه الأطراف، في كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٩٣ على التوالي، والتزمت فيهما بإتمام نزع السلاح في وقت واحد في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، توقعت الأطراف الصومالية نفسها أن نزع السلاح قد لا يمضي بشكل سلس وأنه قد لا يمكن تفادي القيام بإجراءات قسرية بشكل من الأشكال. وهذا يفسر طلب الأطراف من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الوارد في اتفاق أديس أبابا، المساعدة في عملية نزع السلاح و "تطبيق جزاءات شديدة وفعالة على المسؤولين عن أي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣".

جيم - الجهود الرامية إلى تحقيق الحوار

٨٥ - حققت قوة العمل الموحدة نتائج تستحق الثناء في توزيع المساعدة الغوثية في البلد. ومع ذلك، فالهدف المتمثل في ضمان بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد لم يتحقق كما لم يجر وزع أعداد كافية من الجنود قبل انسحاب قوة العمل الموحدة.

٨٦ - ولقد نجح نزع السلاح الطوعي إلى حد ما خلال فترة قوة العمل الموحدة وفي الأسابيع الأولى من فترة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولم يحدث إلا بعد ٥ حزيران/ يونيه أن أصبح من الضروري بالنسبة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تلجأ إلى الأساليب القسرية لإنفاذ نزع السلاح في جنوب مقديشو. وفي الوقت نفسه، ثمة حقيقة واقعة في الصومال هي أنه ما لم ينزع سلاح المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي بشكل فعّال مع غيره من الفصائل، فإن احتمالات التقدم في تحقيق سلم واستقرار حقيقيين في البلد ستكون دائما سلبية. وفي هذا الصدد، أرحب بما أعلنه المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي من جانب واحد من إيقاف الأعمال القتالية في المدينة. ومع ذلك، فالتهديدات التي وجهها اللواء عيديد في مؤتمره الصحفي في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر تلاها التظاهر وإطلاق النيران في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر بهدف منع العمليات الإنسانية والأمنية التي تضطلع بها الولايات المتحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المدينة. وهذه الأعمال تثير شكوكا كبيرة بشأن صدق المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي.

٨٧ - ولا يوجد ما يسرني ويسر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أكثر مما لو استجاب المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي للدعوة التي وجهتها له العملية للانضمام إلى الفصائل الأخرى في حوار مجد. وفي محاولة لتحقيق مزيد من التقدم استنادا إلى وقف الأعمال القتالية من جانب واحد الذي أعلنه المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي، أنشأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لجنة استشارية لأمن مقديشو، ودعت إليها جميع الفصائل. وقاطع المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي الاجتماع الأول. وأرسل ممثلا إلى الاجتماع الثاني في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ولكن ممثله لم يفعل في الاجتماع إلا أن ألقى كلمة طويلة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، غادر بعدها الاجتماع. ولم يحضر المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية لأمن مقديشو، الذي عقد في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، فبعد أن أكد المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي للإثيوبيين وممثلي الولايات المتحدة أنه سيشترك في فريق أصغر يشمل المؤتمر الصومالي المتحد، وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والولايات المتحدة، لم يأت لحضور هذا الاجتماع المنفصل. وبالرغم من هذه النكسات، ستثابر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على محاولاتها لإقامة حوار مع المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي.

دال - عرض الحالة في إطارها الصحيح

٨٨ - من الواضح مما ذكر أعلاه أن الحالة في الصومال ستظل في المستقبل المنظور معقدة وصعبة. وهذا بدوره يعني أن مجلس الأمن سيتعين عليه إظهار المرونة فضلا عن الحزم في أي مقرر يتخذه عند تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وضرورة تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي بطبيعة الحال غنية عن البيان.

٨٩ - ولقد فكرت تفكيرا عميقا فيما ينبغي أن أوصي به مجلس الأمن فيما يتعلق بتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقد أجريت مشاورات مستفيضة مع ممثلي الخاص وقائد القوة وكذلك مع كبار زملائي في المقر. وأنا أدرك أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يأخذ كقضية مسلم بها إلى الأبد سخاء البلدان المساهمة بالقوات، واستعدادها لتعريض أرواح أبنائها وبناتها للخطر سعيا إلى تحقيق هدف يعتبر بعيدا وغير واضح إلى حد ما، وكذلك رغبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إتاحة الأموال الضرورية على النطاق الحالي. بيد أنه نظرا إلى أنه لا يحق لي أن أفترض مسبقا، على نحو أو آخر، مدى استعداد الدول الأعضاء لتقديم التضحيات اللازمة، فقد قررت تقديم ثلاثة خيارات لينظر فيها أعضاء مجلس الأمن.

٩٠ - على أن من الضروري، قبل أن أعرض الخيارات، أن أضع الحالة في نصابها الصحيح. إن أهم تطور هو أن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها ستسحب جميع قواتها المقاتلة ومعظم قوات الدعم السوقي التابعة لها قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. وكانت حكومات كل من بلجيكا والسويد وفرنسا قد أعلنت في وقت سابق قرارها سحب وحداتها في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - ولم يعرف بعد ما إذا كانت بلدان أخرى مساهمة بقوات ستقرر أن تسحب قواتها إما قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤ أو بعده. وقد كتبت إلى ٤٢ دولة عضوا أدعوها للمساهمة، أو إلى زيادة مساهماتها، بالجنود والدعم السوقي. وهنا أود أن أعترض بشدة على ما يتردد في بعض الدوائر من تلميح بأن الخصائص اللازمة لتنفيذ الولاية المعطاة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا تتوافر إلا في القوات القادمة من أوروبا أو أمريكا الشمالية. فقد اتسم أداء الوحدات القادمة من القارات الأخرى بمستوى مثالي من الشجاعة والتفاني والكفاءة. إلا أنه من الصحيح بالنسبة للدعم السوقي، أنه قد تعين على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الاعتماد بشكل أساسي على الولايات المتحدة. وسيتعين ملء الفراغ الذي سينشأ نتيجة لمغادرة وحدة السوقيات التابعة للولايات المتحدة عن طريق وسائل أخرى. وقد أبلغت بأن من الممكن إجراء ترتيبات تجارية بتكلفة تبلغ نحو ٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤؛ وهذا التقدير لا يشمل تكلفة المعدات التي سيتعين على المقاول الحصول عليها من الولايات المتحدة.

هاء - الخيارات الثلاثة

٩١ - في الخيار الأول، تبقى الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دون تغيير أساسي على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراراته ٨١٤ (١٩٩٣)، و ٨٣٧ (١٩٩٣)، و ٨٦٥ (١٩٩٣)، و٨٧٨ (١٩٩٣). ولا تبادر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى اللجوء بشكل منهجي إلى استخدام الوسائل القسرية لإنفاذ نزع السلاح. وفي الواقع، فما تأمل فيه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هو أن تتعاون جميع الفصائل بما فيها المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي لضمان أن تعم الأحوال السلمية في البلد. وفي مقديشو، يعني هذا أن يقوم المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي بإزالة حواجز الطرق والنقاط الحصينة في جميع أنحاء المدينة بحيث تستطيع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تحرس القوافل الإنسانية الداخلة إلى المدينة والمغادرة لها. كما يعني أيضا أن يستطيع أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التنقل بحرية في جميع أنحاء الصومال دون أن يتعرضوا لخطر الوقوع في كمين أو لانفجارات الألغام التي تفجر من بعد. بيد أنه إذا لم تتحقق هذه التوقعات، فإن هذا الخيار يقضي بأن تحتفظ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالقدرة اللازمة لنزع السلاح القسري والرد على الهجمات التي يتعرض لها أفرادها. كما تقوم العملية أيضا بمتابعة خططها الحالية فيما يتعلق بإعادة إنشاء قوة شرطة ونظام قضائي صوماليين غير منحازين وفقا للأصول المهنية. ويكون الهدف هو خلق ظروف آمنة والإبقاء عليها من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتشجيع المصالحة الوطنية فضلا عن العناصر الأخرى للولاية الحالية.

٩٢ - وإذا قام المجلس بتجديد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على النحو المذكور أعلاه، فينبغي أن يأذن من جديد بالإبقاء على قوامها الحالي من القوات. وفي الواقع إنني أرى أنه سيلزم وزع لواء إضافي، وقد أوضحت الحاجة إليه في تقريري السابق (S/26317). وإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الأعضاء الوفاء، على الفور وبالكامل، بالتزاماتها المالية التي ستبلغ نحو بليون واحد من دولارات الولايات المتحدة في السنة. ويقتضي هذا الخيار استدامة الإرادة السياسية من جانب البلدان المساهمة بقوات، التي يجب أن تكون على استعداد لإتاحة القوات والأسلحة اللازمة تحت قيادة الأمم المتحدة وقبول المخاطر المصاحبة لهذا التصرف.

٩٣ - والخيار الثاني هو أن يتخذ مجلس الأمن مقررا واعيا بألا تستعمل البعثة أساليب قسرية في أي جزء من البلد بل تعتمد في تنفيذ ولايتها على تعاون الأطراف الصومالية. ولا تستعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القوة إلا دفاعا عن نفسها، لحماية أفرادها، وفقا للممارسات التقليدية لحفظ السلام، ويكون نزع السلاح طوعيا تماما. وفي حالة استئناف القتال فيما بين العشائر في أجزاء مختلفة من البلد

يجب على العملية أن تحتفظ بجزء من القدرة على الدفاع عن أفرادها إن اقتضت الظروف ذلك، مع بذل قصارى جهدها لعدم الاشتراك في القتال. وتركز العملية على ضمان تدفق المساعدة الإنسانية دون إعاقة، وإصلاح الهياكل الأساسية في الصومال، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وتحقيق المصالحة السياسية، وإعادة تنظيم الشرطة والجهاز القضائي في الصومال، وإبقاء طرق الإمداد الرئيسية بين مقديشو والمناطق الخارجية آمنة. وفيما يتعلق بمقديشو ذاتها، تواصل الجهود لإشراك المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في حوار سياسي، وسوف يتوقف أمن الطرق في مقديشو على حسن نوايا المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي فضلا عن الفصائل الأخرى.

٩٤ - ولن يلزم في هذا الخيار أن يستعاض بالكامل عن القوة التي ستكون قد انسحبت في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤، أو القوات التي قد تنسحب بعدها بفترة وجيزة. وستكون الاحتياجات من الجنود ١٦ ٠٠٠ من جميع الرتب، يوزع لواء منها في مقديشو، ويكلف لواء بمهمة حراسة القوافل، ويكلف آخر بتوفير الأمن للاجئين وللمناطق الحساسة التي تحتاج إلى مساعدة. كما سيلزم إنشاء قيادة إمداد ونقل وتموين للقوة، يبلغ قوامها نحو ٢ ٥٠٠ من جميع الرتب. والاحتياجات المالية اللازمة لهذا الخيار أقل بكثير مما يلزم للخيار الأول.

٩٥ - وفي الخيار الثالث، ستقتصر ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على إبقاء المطار والميناء في مقديشو والمطارات الموجودة في أنحاء أخرى من البلد تحت سيطرتها تماما لإبقاء طرق الإمداد مفتوحة لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية. وتساعد العملية الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في إيصال المعونات الإنسانية. وتساعد الوكالات والبرامج الإنمائية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الاضطلاع بالمشاريع الإنمائية. وتستمر طبعا في المساعدة في تدريب قوة الشرطة الصومالية. وهذا الإجراء يفترض أن تكون السلطات المحلية في عدة أنحاء من الصومال على استعداد للتعاون مع العملية، ولتوفير بيئة آمنة لأداء المهام الإنسانية والإنمائية المذكورة آنفا. والملمح الأساسي لهذا الخيار هو تركيزه على المناطق وليس على أهمية توفير بيئة آمنة في مقديشو، مثلما يركز الخياران الآخران. ويتطلب هذا الخيار وزع نحو ٥ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب. وفي هذا الخيار، كما في الخيارين الآخرين في الواقع، ستواصل العملية بذل مساعيها الحميدة لحل الخلافات فيما بين العشائر وتنمية الوئام فيما بين جميع الفصائل. والاحتياجات المالية اللازمة للخيار الثالث أقل بكثير مما يلزم للخيارين الآخرين.

٩٦ - ويمكن نظريا أن يكون هناك بديل آخر هو أن تنسحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال انسحابا كاملا من الصومال. وأنا شخصيا أرفض هذه الإمكانية ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الصومال نظرا إلى رغبة الشعب الصومالي التي لا عدول عنها في استمرار وجود البعثة في بلده. ولن يكون الانسحاب التام عملا يتسم بتقدير المسؤولية.

٩٧ - وهدفي من عرض هذه الخيارات هو أن يبدي مجلس الأمن رأيه فيها أو يتخذ قرارا يقر فيه خيارا منها في هذه المرحلة. وقد أجملت الخيارات في هذا التقرير أساسا لكي أنبه مجلس الأمن إلى مختلف الإمكانيات المتاحة من خلال تطور الحالة في الأسابيع والأشهر المقبلة. ومع ذلك فإني أشعر أنه قد يحين الأوان قريبا جدا لأن ينظر المجلس في هذه الخيارات ويتخذ قرارا بالقيام بعمل مناسب، حسب الظروف السائدة ورغبة الدول الأعضاء في تقديم القوات، والأموال اللازمة، وإبداء الإرادة السياسية اللازمة، وهذا الأمر الأخير ليس بأقل أهمية مما سبقه.

واو - مواصلة الجهود السياسية

٩٨ - في الوقت الراهن، يفي قوام قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالغرض الحالي، وإن كانت القدرة السوقية قد تقل قليلا بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. والعملية لا تستعمل أساليب قسرية لتوفير بيئة آمنة، وهذه البيئة إلى حد بعيد غير موجودة خصوصا في جنوب مقديشو. وستواصل العملية بذل جهدها الدؤوب للدخول في حوار سياسي مع جميع الفصائل، بما في ذلك المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي. وسوف تلتمس العملية التأييد، في هذا الصدد، من الدول المجاورة للصومال، وهي إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، ومن منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وترحب به. ولا بد من أن نعمل جميعا معا، وأن يبدو أننا نعمل كذلك، في هذا المسعى المشترك الذي يتسم بالأهمية. وسوف تكون العملية، في نفس الوقت، على استعداد لحماية أفرادها وكذلك أفراد المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وقد يتعين على العملية أيضا أن تكون على استعداد لإبقاء خطوط الاتصال وطرق الإمداد مفتوحة في مقديشو وغيرها من المناطق.

٩٩ - وأهمية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية في الصومال أمر غني عن البيان. بيد أنه يتعين على المرء أن يأخذ في اعتباره إمكانية عدم نجاح عملية المصالحة الوطنية في الصومال على الرغم من بذل كل ما في وسع جميع المعنيين. وفي هذه الحال سيكون هناك احتمال كبير لاستئناف الحرب الأهلية في الصومال. وقد وردت فعلا أنباء، لم تؤكد تماما حتى الآن، بأن إمدادات إضافية من الأسلحة تدخل حاليا إلى البلد. وإذا حدث ذلك قد تصبح العملية في حالة عدم تزويدها بالموارد اللازمة، في موقف المتفرج المنكوب بمشاهدة هذه المأساة. وسوف أبلغ مجلس الأمن طبعا على الفور إذا وقعت تطورات من هذا القبيل.

زاي - التمويل

١٠٠ - أود أن أؤكد أهمية تأمين تمويل يعول عليه لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقد أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٤١/٤٧ جيم، بالدخول في التزامات من أجل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بمعدل لا يتجاوز مبلغا إجماليه ٨٤ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا للفترة من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٤، وذلك رهنا بتمديد مجلس الأمن لولايتها إلى ما بعد ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وبالحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وإذا لزمت موارد إضافية لفترة التمديد التي سيقررها المجلس يُرجع إلى اللجنة الاستشارية وإلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

١٠١ - وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ كانت الأنصبة المقررة المستحقة فيما يتعلق بالعملية تبلغ ١٤٠,٦ مليون دولار. وهذا يمثل نحو ٢٣,٦ في المائة من المبالغ المقررة على الدول الأعضاء منذ بداية العملية وحتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

١٠٢ - وبموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا يمكن، عند الاقتضاء، تقديم تبرعات من خلاله إلى الدول أو العمليات المشتركة في توفير بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال. وقد بلغ مجموع التبرعات للصندوق المنشأ بوصفه "الصندوق الاستئماني للقيادة الموحدة للصومال" ١٠٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وبلغت المصروفات حتى الآن ٥٧ مليون دولار. وبموجب قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣)، طلب المجلس إلى الأمين العام الإبقاء على الصندوق لغرض إضافي هو تلقي التبرعات المقدمة للإنفاق على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد رحيل القوات التابعة لقوة العمل الموحدة وإنشاء قوة شرطة صومالية. وقد بلغت التبرعات الواردة لهذا الغرض حتى الآن ٧ ملايين دولار.

حاء - السوقيات

١٠٣ - نتيجة لانسحاب وحدة السوقيات التابعة للولايات المتحدة في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤، يُرى إجراء تغييرات فيما يتعلق بتوفير الدعم السوقي للبعثة عن طريق الاستعانة بمقاولين تجاريين. وقد تنجم عن ذلك زيادة في المصروفات العامة للعملية. وعلاوة على ذلك، ستزداد الاحتياجات من التدفق النقدي الشهري. ففي حين كان في المستطاع في الماضي التأخر في التسديد إلى الحكومات بسبب التأخر في ورود الاشتراكات المقررة، لن يكون في الإمكان التأخر في دفع فواتير المقاولين التجاريين عن السلع والخدمات المقدمة إلى العملية. وثمة دلائل في هذا الصدد على أن أكثر من ٣٥ في المائة من أي أنصبة ستقرر منذ الآن وحتى النصف الأول من عام ١٩٩٤ لن يدفع. وكما ذكر آنفا فإن هذا ليس من شأنه سوى زيادة المركز النقدي للحساب الخاص للعملية سوءا على سوء.

١٠٤ - ولا بد لي أن أقول إنه ما لم يحدث تحسن كبير في دفع الأنصبة المقررة على النحو المتنبأ به الآن، ستواجه العملية مشاكل مالية خطيرة في خلال فترة تمديد الولاية المقبلة.

طاء - توصية

١٠٥ - لذا أوصي بأن يجدد مجلس الأمن الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. وإذا اقتضت الظروف سأبلغ مجلس الأمن فورا بأي تطور قد يؤثر في قدرة العملية على تنفيذ ولايتها الراهنة أو يجعل من المستصوب تعديل ولايتها.

ياء - ملاحظات ختامية

١٠٦ - من الواضح أن الأغلبية الساحقة لشعب الصومال تريد من الأمم المتحدة أن تواصل دعم عملية المصالحة والإصلاح التي وافق عليها ممثلو الشعب في أديس أبابا في شهر كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٩٣. وهذه الأغلبية تدرك أن المجتمع الدولي قد كرس موارد ضخمة وقدم تضحيات كبيرة لمساعدة شعب الصومال في تحقيق هذا الهدف النبيل. وإني على اقتناع بأن شعب الصومال على استعداد لأن يمضي قدما في عملية المصالحة الوطنية والتعمير إذا كانت الدول الأعضاء راغبة في مواصلة المسيرة.

١٠٧ - وفي ختام هذا التقرير أود أن أعرب عن بالغ تقديري لممثلي الخاص جوناثان هاو، ولنائب ممثلي الخاص السفير كوياتيه، ولقائد القوة الجنرال بير، وللرجال والنساء، المدنيين والعسكريين، التابعين للعملية. فقد قدموا مساهمة رائعة في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في الصومال في ظروف صعبة وخطيرة. كما أعرب عن امتناني للجنة الصليب الأحمر الدولية وللمنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة وللحكومات الكثيرة التي دعمت وعززت جهود البعثة. وقبل أي شيء آخر أحيي جنود العملية والعمال الصوماليين التابعين لها، الذين جادوا بأرواحهم وهم يسعون إلى مساعدة الصومال في محنته.

الوثيقة ٧٦

قرار مجلس الأمن الذي يأذن فيه بإنشاء لجنة تحقيق للتحقق في الهجمات المسلحة على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويطلب فيه إلى الأمين العام وقف إجراءات القبض على مرتكبيها وفقا للقرار ٨٣٧ (١٩٩٣)

القرار ٨٨٥ (١٩٩٣)، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٢، و ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، و ٨٣٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، و ٨٦٥ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، و ٨٧٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ يعيد أيضا تأكيد القرار ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بشأن ضرورة كفالة سلامة وحماية موظفي الأمم المتحدة،

وإذ يدرك مدى الحاجة الماسة إلى الاضطلاع بمشاورات ذات قاعدة عريضة فيما بين جميع الأطراف، وإلى تهيئة توافق في الآراء بشأن المبادئ الأساسية المتعلقة بتحقيق مصالحة وطنية وإقامة مؤسسات ديمقراطية في الصومال،

وإذ يؤكد أن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية فيما يتصل بإنجاز هذه الأهداف وإذ يحيط علما بصفة خاصة، في هذا الصدد، بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي يدين فيه الهجوم الذي وقع في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والذي يطالب بإجراء تحقيق في هذا الشأن،

وإذ يلاحظ الاقتراحات التي قدمتها دول أعضاء، وإذ يلاحظ بصفة خاصة الاقتراحات المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية، بما فيها الاقتراحات الواردة في الوثيقة S/26627 المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والتي أوصى فيها بإنشاء لجنة تحقيق محايدة كي تحقق في الهجمات المسلحة على العملية الثانية،

وقد تلقى ودرس تقريري الأمين العام المؤرخين ١ تموز/ يوليه و ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣ عن تنفيذ القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)[(١)]،

١ - **يأذن** بإنشاء لجنة تحقيق، تعزيزا لتنفيذ القرارين ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣)، وذلك للتحقيق في الهجمات المسلحة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي أدت إلى خسائر في الأرواح فيما بينهم؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بعد أن أبلغ مجلس الأمن بوجهات نظره، بتعيين اللجنة في أقرب وقت ممكن وتقديم تقرير إلى المجلس بشأن إنشاء اللجنة؛

٣ - **يوعز** إلى اللجنة بأن تحدد إجراءات القيام بتحقيقها مع مراعاة إجراءات الأمم المتحدة النموذجية؛

٤ - **يحيط علما** بأنه سيكون لأعضاء اللجنة مركز خبراء في بعثة في حدود مدلول اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها[(٢)]، التي تطبق على اللجنة؛

٥ - **يحث** الأمين العام على تقديم كل مساعدة تلزم للجنة من أجل تيسير عملها؛

٦ - **يدعو** جميع الأطراف في الصومال إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة؛

٧ - **يطلب** إلى اللجنة أن تقدم تقريرا عما تتوصل إليه من نتائج عن طريق الأمين العام إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة ضرورة إجراء تحقيق دقيق؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام، بموجب سلطته المحددة في القرارين ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣)، وريثما يتم إنجاز تقرير اللجنة، تعليق إجراءات اعتقال الأفراد الذين قد يكونوا متورطين إلا أنه لم يتم احتجازهم في الوقت الراهن عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، وأن يتخذ ترتيبا مناسبا لمعالجة حالة من احتجزوا بالفعل بموجب أحكام القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)؛

٩ - **يقرر** أن تظل هذه المسألة قيد نظره.

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**، الوثيقتان S/26022 و S/26351 على التوالي.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢ ألف (د - ١) المؤرخ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤٦.

الوثيقة ٧٧

قرار مجلس الأمن الذي يجدد فيه ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى غاية ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ ويطلب فيه إلى الأمين العام تقديم خطة مستكملة لمستقبل العملية قبل ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ حتى يتمكن المجلس من إجراء استعراض أساسي لولاية العملية في ١ شباط/ فبراير ١٩٩٤

القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وسائر القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣[١]،

وإذ يلاحظ ما حققته عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من تحسن كبير بالنسبة إلى الحالة في معظم مناطق الصومال، على النحو المبين في ذلك التقرير،

وإذ يلاحظ أيضا الفقرة ٧٢ من تقرير الأمين العام،

وإذ يسلم بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير في بلده،

وإذ يشدد على التزام المجتمع الدولي بالاستمرار في مساعدة الصومال فيما يبذله من جهود من أجل التعجيل بعملية التعمير على الصعيد الوطني وتشجيع الاستقرار والإنعاش والمصالحة السياسية واستعادة الحياة السلمية العادية،

وإذ يشير إلى أن الأولوية العليا لدى العملية الثانية ما زالت متمثلة في دعم الجهود التي يبذلها الشعب الصومالي لتعزيز عملية المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات الديمقراطية،

وإذ يؤكد أن الاتفاق العام الذي وقّع في أديس أبابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣[٢] واتفاق أديس أبابا للدورة الأولى للمؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية في الصومال الذي وقع في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣[٣] يضعان أساسا سليما لحل المشاكل في الصومال،

وإذ يشدد، في هذا الصدد، على الأهمية الحاسمة لمسألة نزع السلاح في سبيل تحقيق السلم والاستقرار بصورة دائمة في جميع أنحاء الصومال،

وإذ يدين استمرار أعمال العنف والهجمات المسلحة ضد الأشخاص القائمين بجهود إنسانية والقائمين بجهود حفظ السلام، وإذ يشيد بمن قُتلوا أو أصيبوا أثناء عملهم في الصومال من الجنود والأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية،

وإذ يقرر أن الحالة في الصومال ما زالت تهدد السلم والأمن في المنطقة،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام؛

٢ - **يثني** على الأمين العام وممثله الخاص وأفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لما أنجزوه فيما يتصل بتحسين أحوال الشعب الصومالي وتشجيع عملية المصالحة الوطنية والتعمير في البلد؛

٣ - **يقرر** وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تجديد ولاية العملية الثانية لفترة أخرى تنتهي في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا بحلول ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ أو في أي موعد قبل ذلك إذا استدعت الحالة ذلك، عما أحرزه الشعب الصومالي من تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وعن التقدم المحرز تجاه بلوغ الأهداف السياسية والأمنية والإنسانية؛ ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من ذلك التقرير، خطة مستكملة تبين الاستراتيجية المتسقة المقبلة للعملية الثانية فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية؛

٥ - **يقرر أيضا** إجراء استعراض أساسي لولاية العملية الثانية في موعد غايته ١ شباط/ فبراير ١٩٩٤ في ضوء تقرير الأمين العام وخطته المستكملة؛

٦ - **يحث** جميع الأطراف في الصومال، بما فيها الحركات والفصائل، على التعجيل بجهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية والسلم والأمن، وعلى الالتزام فورا باتفاقات وقف إطلاق النار ونزع السلاح التي تم التوصل إليها في أديس أبابا، وخصوصا التجميع الفوري لكل الأسلحة الثقيلة؛

٧ - **يؤكد** أهمية بلوغ شعب الصومال أهدافا محددة في إطار المصالحة السياسية، وخصوصا التبكير بإنشاء جميع مجالس المقاطعات والمناطق وسلطة وطنية مؤقتة وتشغيلها بفعالية؛

٨ - **يؤكد**، في هذا الصدد، الأهمية التي يعلقها على قيام شعب الصومال، بمساعدة من الأمم المتحدة والبلدان

---

(١) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣**، الوثيقة S/26738.

(٢) المرجع نفسه، **ملحق كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٣**، الوثيقة S/25168، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، **ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**، الوثيقة S/26317، الجزء الرابع.

المانحة، بالتعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في المرفق الأول من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣[٤] والتي أيدها مجلس الأمن في قراره ٨٦٥ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ولا سيما إنشاء قوة شرطة عاملة، ونظام للعقوبات والقضاء على مستوى المناطق والمقاطعات في أقرب وقت ممكن؛

٩ - **يذكّر** كافة الأطراف في الصومال، بما فيها الحركات والفصائل، بأن استمرار مشاركة الأمم المتحدة في الصومال مرهون بتعاونها الفعال وبتحقيق تقدم ملموس نحو تسوية سياسية؛

١٠ - **يولي** ترحيبه وتأييده للجهود الدبلوماسية التي تضطلع بها حاليا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، لا سيما تلك الموجودة في المنطقة، من أجل مساعدة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى جمع كافة الأطراف في الصومال، بما فيها الحركات والفصائل، على طاولة التفاوض؛

١١ - **يؤكد من جديد** التزامات الدول بالتنفيذ الكامل للحظر المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

١٢ - **يعرب عن القلق** إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تدفق الأسلحة عبر الحدود في المنطقة، ويؤكد الأهمية التي يوليها لأمن البلدان المجاورة للصومال، ويطلب وقف هذه التدفقات من الأسلحة؛

١٣ - **يرحب** بالاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣؛

١٤ - **يشدد** على العلاقة بين التعمير الوطني وبين التقدم في عملية المصالحة الوطنية في الصومال، ويشجع البلدان المانحة على أن تقدم مساهمات لتعمير الصومال في ضوء ما يحرز من تقدم سياسي ملموس، وأن تسهم بوجه خاص وعلى نحو عاجل في مشاريع الإصلاح في المناطق التي يتحقق فيها تقدم نحو المصالحة السياسية والأمن؛

١٥ - **يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء التي ساهمت في العملية الثانية أو التي زودتها بالمساعدة السوقية أو بمساعدات أخرى، أو التي عرضت القيام بذلك، ويشجع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكنها من المساهمة العاجلة بالقوات والمعدات والدعم المالي والسوقي لتعزيز قدرة العملية الثانية على الاضطلاع بولايتها وتأمين سلامة أفرادها، على أن تفعل ذلك؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوعز إلى لجنة الصندوق الاستئماني للصومال بأن تقوم باستعراض المطالبات وتسديد المدفوعات على سبيل الاستعجال ويحث الدول الأعضاء على القيام، بشكل مباشر أو من خلال الصندوق الاستئماني للصومال، بتوفير الأموال اللازمة من أجل المشاريع ذات الأولوية، بما في ذلك إعادة إنشاء الشرطة الصومالية وإزالة الألغام، على أساس عاجل؛

١٧ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

---

(٤) المرجع نفسه، الوثيقة S/26317

الوثيقة ٧٨

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يبلغ فيها المجلس بتعيين لجنة التحقيق المأذون بها في القرار ٨٨٥ (١٩٩٣)

S/26823، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

اعتمد مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ القرار ٨٨٥ (١٩٩٣)، الذي أذن فيه المجلس "بإنشاء لجنة تحقيق تعزيزا لتنفيذ القرارين ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣)، وذلك للتحقيق في الهجمات المسلحة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي أدت إلى خسائر في الأرواح فيما بينهم". وقد طُلب إليّ أن أعين اللجنة في أقرب وقت ممكن وأن أقدم تقريرا عن ذلك.

وبعد أن أجريت مشاورات بهذا الشأن، قمت بتعيين لجنة تحقيق لإنجاز التحقيق المطلوب. وهذه اللجنة، المؤلفة من ثلاث من الشخصيات الدولية المرموقة التي تحظى باحترام فائق، ستضم: الأونرابل ماثيو س. و. نغولوبه، كبير قضاة زامبيا، رئيسا، والجنرال إيمانويل أرسكين (متقاعد) من غانا، والجنرال غوستاف هاغلوند من فنلندا.

ونظرا لما أوليه لأعمال تلك اللجنة من أهمية، قررت إنشاء أمانة مستقلة لمساعدة اللجنة في إنجاز مهامها. وقد عيّن السيد ونستون توبمان من مكتب الشؤون القانونية أمينا تنفيذيا لهذه الأمانة. والسيد توبمان كان سابقا وزيرا للعدل في ليبريا.

وقد طلبت إلى أعضاء اللجنة أن يكونوا قيد الطلب في نيويورك اليوم، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، لغرض التشاور وتحديد الإجراءات المتعلقة بإنجاز التحقيق الذي سيضطلعون به، وفقا لتوجيهات مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض محتويات هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ٧٩

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يحيط فيها علما بتشكيل لجنة التحقيق

S/26824، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

أتشرف بأن أبلغكم بأن رسالتكم المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ (S/26823) بشأن لجنة التحقيق المنشأة عملا بالقرار ٨٨٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ قد عرضت على أعضاء مجلس الأمن. وقد أحاط الأعضاء علما بتكوين اللجنة ورحبوا بقراركم إنشاء أمانة مستقلة لمساعدة اللجنة على الاضطلاع بمهامها.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي تقرير اللجنة عن طريقكم وفقا للفقرة ٧ من القرار ٨٨٥ (١٩٩٣).

(توقيع) خوسيه لويس خيسوس
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ٨٠

الإعلان الصادر عن الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، أديس أبابا، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

١ - يقف الصومال حاليا عند مفترق تاريخي. فالشعب الصومالي مُنهك القوى من فداحة وطول ما عاناه من استمرار العنف والاضطراب، ولذا فهو يلتمس حلولا عاجلة ومستدامة لحالة اليأس التي يجد نفسه فيها. ومن الواضح أن الوقت المتاح لذلك يكاد ينفد.

٢ - وكان المشاركون في الاجتماع يدركون تماما أن الاحتياطيات الدولية من الصبر والمال توشك أن تنفد. والاعتبار الذي يفوق كل ما عداه، وهو الحاجة إلى فتح صفحة جديدة، يقتضي رسم خريطة تجمع بين الصوماليين ومجتمع المانحين في علاقة مثمرة، بحثا عن حل لمحنة الشعب الصومالي.

٣ - وأقر المشاركون بأن قيادة الصومال أمامها خياران: إذ إن بوسعها أن تنطلق إلى الأمام عاملة على إعادة بناء المجتمع المدني، أو أن ترتد إلى جحيم الصراع والمجاعة الذي يشعل أواره الإنسان. واتفق المشاركون على أن طريق التقدم إلى الأمام لا بد أن يحدده الشعب الصومالي نفسه.

٤ - وتوافق الرأي بين المشاركين على أن الأمن، وصون القانون والنظام، وإنشاء هياكل مؤسسية تمثيلية وخاضعة للمساءلة، أمور ضرورية في هذه المرحلة الحاسمة لجهود الإنعاش والتعمير. ولا يصح بعد الآن التسامح مع العنف ولا التهديد باستعمال العنف. واتفق المشاركون كذلك على أن المساعدة المقدمة للإنعاش والتعمير يمكن، بل ويجب، أن تستثمر في المناطق التي تحقق فيها الاستقرار والأمن ويسمح فيها بمشاركة شيوخ القوم والمنظمات غير الحكومية المحلية وممثلي المجتمع الدولي.

٥ - وأعرب الاجتماع عن ترحيبه وتأييده للإعلان الصادر عن المشاركين الصوماليين الذي يفيد أنهم على استعداد لتهيئة ظروف يسودها السلام ومناخ سياسي قابل للاستمرار على صعيد المقاطعات والصعيدين الإقليمي والوطني من أجل التنفيذ السلس للبرامج الإنسانية. وتشمل المبادرات المحددة التي سيتخذها الصوماليون في هذا الصدد نزع السلاح، بمساعدة من المجتمع الدولي. وهناك حاجة أيضا إلى دعم قوات الشرطة المحلية باعتبارها جزءا من النظامين الناشئين للقضاء والعقوبات، وإلى إنشاء لجان أمنية محلية حيثما يقتضي الأمر ذلك.

٦ - وركز الاجتماع على ثلاثة عناصر رئيسية للتحدي الذي يجابه الشعب الصومالي وشركاءه الدوليين، وهي:

'١' استمرار الاحتياجات الطارئة،

'٢' العملية المؤدية إلى التعمير والإصلاح،

'٣' الإدارة والقيادة على الصعيد الاقتصادي.

استمرار الاحتياجات الطارئة

٧ - أكد ممثلو المجتمع الدولي من جديد التزامهم بتوفير المساعدة الطارئة الضرورية دون شروط للفئات الضعيفة، وبخاصة الأطفال. ولكنهم أقروا أيضا بقيود الموارد التي تجابه الشركاء المنفذين واتفقوا على الاهتمام باحتياجات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٨ - وعلاوة على ذلك، أكد الاجتماع على أهمية إشراك المجتمع الصومالي في تحديد الفئات الضعيفة ومساعدتها، وشدد على وجوب أن تكون التدابير الطارئة متسقة مع الاعتبارات الطويلة الأمد للإجراءات المستدامة.

التعمير والإصلاح

٩ - أقر الاجتماع بأن الأمن والاستقرار شرطان أساسيان للاستثمار في مجال التعمير والإصلاح وبأن إشراك المؤسسات الصومالية ذات الصلة سيجعل التعمير والإصلاح أكثر فعالية. وأقر الاجتماع أيضا بالتعقد الذي تتسم به مهمة إعادة إدماج السكان الموجودين حاليا خارج ديارهم، الذين تبلغ نسبتهم سُبع مجموع السكان. على أن المجتمعات المحلية الصومالية في جميع المناطق بإمكانها أن تعزز التعمير والإصلاح بتيسير العودة الطوعية للأشخاص المشردين واللاجئين، الذين ينبغي أن يسهموا في الحياة الإنتاجية والاقتصادية لتلك المجتمعات. وينبغي، حيثما يمكن ذلك، إنشاء لجان تضم شيوخ القوم والقادة المجتمعيين من مخيمات الأشخاص المشردين ومجتمعات المستفيدين لتيسير عملية إعادة الإدماج.

١٠ - والقيود الأساسية المتعرف عليها في مجال إنعاش قطاعات الإنتاج والتجارة والتبادل التجاري هي نقص مرافق التسويق، وانهيار البنية الأساسية الاقتصادية، وعدم وجود نظام مصرفي، والحاجة إلى التدريب والمساعدة التقنية. بيد أن المشاركين الصوماليين أكدوا استعدادهم لبذل كل ما في وسعهم حتى تحت وطأة هذه الظروف العسيرة. وفيما يتعلق بالموارد البحرية، يجري الصيد دون رادع في المياه الصومالية على نحو يستنزف الثروة السمكية بما لذلك من آثار مدمرة وطويلة الأمد على حماية البيئة البحرية واستدامة الموارد البحرية. وفي هذا الصدد تُلتمس المساعدة حاليا من إرتيريا وكينيا للمعاونة في سن تدابير لحظر الصيد غير القانوني في المياه الصومالية. أما القيود الرئيسية المتعرف عليها في القطاعات الاجتماعية فهي نقص البنية الأساسية وعدم استدامة آليات التمويل وانعدام كيان الإدارة العامة. وأيد المشاركون الإشراك التام للمجتمعات المحلية في تصميم نظم مستدامة لإيصال الخدمات الاجتماعية.

١١ - واتفق الرأي على أن جميع الإجراءات المتخذة في عملية التعمير والإصلاح ينبغي أن تسهم في زيادة كفاءة عمليات القطاع الخاص في ظل نظام سوقي حر ومفتوح. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه الإجراءات جزءا من استراتيجية مؤقتة مترابطة وأن تكون أيضا متسقة مع إطار طويل الأمد للتعمير والإصلاح. وعلى وجه التحديد، ينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون تلك الإجراءات مستدامة في الأجل الطويل، خصوصا حيثما تترتب عليها آثار متكررة من حيث التكلفة. وشُدد على أهمية مشاركة المرأة في عملية التعمير والإصلاح، لا سيما حيثما تكون هذه الإجراءات مؤثرة على المجالات التي تضطلع فيها المرأة بدور أساسي.

الإدارة والقيادة على الصعيد الاقتصادي

١٢ - وافق الاجتماع على وجوب ترسيخ نظامي الإدارة الاقتصادية وبناء المؤسسات مع الآليات المرتبطة بهما للتنسيق بين المانحين، لكفالة معالجة عدد من المشاكل الراهنة والمحتملة على الوجه الفعال. وكان من المشاكل الرئيسية التي أثيرت في هذا الصدد الافتقار إلى الاستدامة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية الحالية، ونقص الآليات اللازمة لتوزيع الموارد والمساءلة، ونقص أدوات تخطيط النفقات وتحديد أولوياتها، ونقص القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الصومالي.

١٣ - وعملا على التقدم على المسار المؤدي إلى شفاء الصومال من العلل الملمة به، وافق المشاركون في المؤتمر على الوفاء بمسؤولياتهم على النحو التالي:

الشعب الصومالي

١٤ - أقر المشاركون بأن جهد التعمير والإصلاح في الصومال يجب أن يكون مؤسسا على مبدأ رئيسي هو الملكية الصومالية لهذه العملية. واتفقوا على أن الملكية لا يقتصر مؤداها على مجرد أن يكون الشعب الصومالي مشتركا على نحو تام في عملية الإصلاح والتعمير، إذ إنها توجب عليه أيضا أن يتحمل المسؤولية عن كفالة أن تكون البيئة ملائمة للتعمير والتنمية. ورحب المشاركون في هذا الصدد بالخطة التي تقضي بالبدء الفوري لبرنامج وطني صومالي لمتطوعي الأمم المتحدة سيشمل ٥٠٠ من التقنيين والفنيين الصوماليين بوصفهم إخصائيين وطنيين وقادة للتنمية المجتمعية في إطار متطوعي الأمم المتحدة.

١٥ - وطالب جميع المشاركين بأن يشرع الصوماليون في اتخاذ مبادرات في مجال إنشاء مؤسسات مدنية قادرة على الاستمرار وآليات مناسبة لتيسير تعمير الصومال وإنعاشه، فضلا عن تحديد أهداف وأولويات واقعية. ومن الضروري أن يتفق الصوماليون، عن طريق هذه الآليات، على التوزيع العام للموارد حسب المناطق.

١٦ - والتزم الممثلون الصوماليون بما يلي:

(أ) توطيد الأحوال اللازم توفيرها مسبقا لإنهاء حالة انعدام الأمن التي تشيع الضعف في كيان الصومال حاليا، بما في ذلك اتخاذ خطوات لنزع سلاح الميليشيا وفقا للمتفق عليه في اتفاق أديس أبابا الموقع في آذار/ مارس ١٩٩٣؛

(ب) إنشاء لجان للتنمية الإقليمية تكون مسؤولة عن تحديد أولويات الأنشطة الإنمائية الإقليمية وعن تدبير الموارد من المجتمعات المحلية دعما لتلك الأنشطة؛

(ج) إنشاء مجلس للتنمية، مؤلف من ممثلين للجان التنمية الإقليمية، لتحديد أولويات الأنشطة الإنمائية فيما بين المناطق المشاركة في مجلس التنمية. ويقوم مجلس التنمية بصوغ آلية لتعبئة الموارد وتوفير المعايير المتعلقة بتوزيع تلك الموارد فيما بين المناطق والقطاعات؛

(د) القبول بمبدأ الحق في العودة الطوعية لجميع الأشخاص المشردين واللاجئين بوصفه جزءا من عملية السلم والمصالحة؛

(هـ) القيام، عند الاقتضاء، بإنشاء لجان مشتركة بين الأطراف على مختلف المستويات لحل المسائل المتصلة بعودة اللاجئين، وبصفة خاصة تسوية أي مسائل معلقة بشأن ملكية الأراضي؛

(و) إنشاء آليات على صعيد المقاطعات لكفالة إيصال الخدمات على الوجه الفعال.

مجتمع المانحين

١٧ - سيكون مجتمع المانحين عنصرا فعالا داعما للشعب الصومالي في عملية الإصلاح والانتعاش، حالما تتوطد الأحوال المسبقة اللازمة المتصلة بالسلم والأمن والمصالحة.

١٨ - ويأسف مجتمع المانحين لغياب عناصر مهمة من القيادة السياسية الصومالية عن هذا الاجتماع. وعلى الرغم من ذلك، يدرك المانحون استعداد عديد من المناطق لتهيئة الأحوال اللازمة للإصلاح ويعربون عن استعدادهم لمساعدة هذه المناطق.

١٩ - اتفق المانحون على تقديم الدعم على أتم وجه إلى مجلس التنمية، وكذلك آليات اللجان الإنمائية الإقليمية لتحديد أولويات الإنعاش وطرائق تمويله وتنفيذه.

٢٠ - واتفق المانحون أيضا على التعاون مع مكتب التنمية ودعمه لكفالة القدر الكافي من الاتصال والتعاون والتنسيق. واتفق المانحون على وجوب أن تكون هناك معايير موحدة لتخصيص الموارد للمناطق.

٢١ - واتفق المانحون كذلك على وضع نهج مشترك فيما بينهم لتوزيع الموارد. وفي هذا الصدد، سيضطلع مكتب التنمية بدور الأمانة، التي تدعم هيئة تنسيقية للمعونة تتألف من ممثلين للمانحين، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والأفريقية، وربما البلدان الموجودة في المنطقة.

٢٢ - واتفق المانحون أيضا على ما يلي:

'١' تحديد معايير أمنية ومؤسسية موحدة لتقديم المساعدة للمناطق؛

'٢' توفير المساعدة من أجل تحديد أولويات الأنشطة الإنمائية ضمن الإطار الذي يضعه مجلس التنمية؛

'٣' إنشاء آليات لتوجيه تمويل التكاليف المتكررة بأسلوب مستدام، ولوضع معايير محاسبية موحدة؛

'٤' تنسيق استراتيجيات المانحين لدعم المؤسسات الصومالية للإدارة والقيادة الاقتصادية؛

'٥' تقديم المساعدة الإنمائية على نحو متسق مع الإطار التخطيطي الذي يقوده البنك الدولي؛

'٦' العمل مع لجنة التنمية ومكتب التنمية على تحديد مستويات مستدامة لمرتبات الموظفين المحليين.

ويقر الاجتماع أيضا بالمساهمات التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

عملية الأمم المتحدة في الصومال

٢٣ - التزمت عملية الأمم المتحدة في الصومال بالعمل مع جميع الوكالات والمؤسسات المعنية لتعزيز تنسيق جميع جوانب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في جميع أنحاء الصومال - في المجالين الإنساني والسياسي ومجال حفظ السلام. وتيسيرا لهذا، ستضاعف عملية الأمم المتحدة في الصومال جهودها الرامية إلى تعزيز عملياتها في الميدان.

شعبة الإغاثة الإنسانية والإصلاح

٢٤ - سيعاد تنظيم شعبة الإغاثة الإنسانية والإصلاح وسيتم تعزيزها كي تتجاوب على نحو فعال مع عملية التحول من الإغاثة إلى الإصلاح والتعمير ثم إلى التنمية، عن طريق اتباع استراتيجية مترابطة، خصوصا أثناء الفترة الحرجة الوشيكة. وينبغي أن تعزز الشعبة أيضا وجودها الميداني.

٢٥ - وسيضم مكتب التنمية مهارات وخبرات الفنيين الصوماليين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وينبغي تزويده بالرتب العليا المناسبة للتمكن من دعم الجهود الصومالية في توطيد عمل المؤسسات العامة، والأدوات الاقتصادية اللازمة لإدارة عملية الإصلاح والتنمية. وستشمل مهام مكتب التنمية ما يلي:

'١' الاضطلاع بدور الأمانة لمجلس التنمية، وهيئة تنسيق المعونة؛

'٢' تحليل مسائل السياسات والمسائل التنفيذية المتصلة بفعالية الأنشطة الإنمائية في الصومال.

وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - يجب أن تنشط وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بوصفها عناصر ميسرة خلاقة في عملية تنفيذ المساعدات المقدمة من المانحين.

٢٧ - وتلتزم منظومة الأمم المتحدة التزاما تاما بدعم الشعب الصومالي فيما يبذله من جهود للإصلاح والتعمير. وتقف منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل ضمن الإطار المؤسسي والآليات المؤسسية التي يتفق عليها، لكفالة التعاون والتنسيق على نحو وثيق، بما في ذلك تنسيق أنشطتها على أساس قطاعي. وفي هذا الصدد، تعهدت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ببذل دعمها التام لعملية الأمم المتحدة في الصومال وأعربت عن استعدادها لتعزيز وجودها وأعمالها في الصومال. ومنظومة الأمم المتحدة مستعدة، خبرة والتزاما، للقيام بتنسيق المدخلات اللازمة لكي ينقل إلى الشعب الصومالي زمام عملية تعمير وتنمية بلده، وللمشاركة في ذلك التنسيق. وتتوقع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدة والدعم طالما كانت هنالك حاجة إليهما، مسلمة بالحاجة إلى تجاوز حالة الطوارئ والاعتماد إلى سبل التعاون والتنسيق الأقرب إلى الأحوال العادية والموجهة إلى تحقيق الحكم والنمو المستدامين.

المنظمات غير الحكومية

٢٨ - لقد أعادت المنظمات غير الحكومية الدولية تأكيد التزامها للشعب الصومالي بمواصلة العمل معه نحو إعادة بناء بلده ومجتمعه المدني.

٢٩ - وسبق أن بدأت المنظمات غير الحكومية الدولية عملية مشاركة المجتمعات والهياكل المحلية الآخذة في الظهور في الصومال وستستمر في بذل أكبر قدر من جهودها في هذا الاتجاه.

٣٠ - ووافق جميع المشتركين على التعاون التام في إنشاء أفرقة عاملة قطاعية، تعمل بتوجيه من مجلس التنمية، وتتألف من المهنيين الصوماليين ووكالات وبرامج الأمم المتحدة الملائمة، وعملية الأمم المتحدة في الصومال، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، في وضع استراتيجيات قطاعية تتسق مع التنمية المستدامة الطويلة الأجل ضمن إطار التخطيط.

٣١ - وفي نهاية الأمر، فإن جهودنا كافة إنما تهدف إلى استعادة الإيمان بمستقبل الصومال. فعلى ذلك يتوقف مصير أطفال الشعب الصومالي وأجياله المقبلة. وسيكون موضع حكم التاريخ كيف تم نبذ الخلافات من أجل تحقيق مستقبل أفضل لهم. ولا ينبغي أن يسمح للكابوس الإنساني أن يعود ليقض مضجع الصومال والعالم.

٣٢ - لهذا ينبغي أن يترجم إعلان أديس أبابا هذا الصادر عن الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال إلى خطة عمل لمدة ستة أشهر قبل نهاية العام.

الوثيقة ٨١

قرار الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال

القرار ٤٨/١٤٦، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان[١]، وغير ذلك من الصكوك السارية في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في الصومال، بما في ذلك الضرر والدمار اللذان حاقا على نطاق واسع بالقرى والبلدات والمدن، والأضرار الجسيمة التي ألحقها النزاع الأهلي بالهياكل الأساسية في البلد، والخلل الذي ما زال يصيب الكثير من المرافق والخدمات العامة على نطاق واسع، وعدم وجود سلطة حكومية تكفل حتى حقوق الإنسان الأساسية،

وإذ تسوؤها الخسائر في الأرواح في الصومال والاعتداءات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وموظفو سائر المنظمات الإنسانية في الصومال، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع إصابات خطيرة أو إلى الوفاة،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وجميع قرارات مجلس الأمن اللاحقة، وإلى قرار الجمعية العامة ٤٧/١٦٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٨٦ المؤرخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٣[٢]،

وإذ تثني على الجهود الجارية التي تبذل في الصومال من جانب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والمنظمات الإنسانية

---

(١) انظر القرارات ٢١٧ ألف (د - ٣)، و ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق، و ٤٤/١٢٨، المرفق.

(٢) انظر **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣** (E/1993/23)، الفصل الثاني، الجزء ألف.

والمنظمات غير الحكومية، وبلدان في المنطقة، والمنظمات الإقليمية،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الخبير المستقل عن الأوضاع في الصومال[٣]، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣،

١ - **تثني** على الخبير المستقل لتقريره عن الأوضاع في الصومال، الذي أشار فيه إلى ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان من جراء عدم وجود حكومة مسؤولة وعدم توافر هياكل أساسية؛

٢ - **تحث** جميع الأطراف الصومالية في النزاع على أن تؤكد التزامها باتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣؛

٣ - **تحث** جميع الصوماليين على التعاون في سبيل إقرار السلم والأمن في الصومال، وعلى ضمان حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للصوماليين كافة؛

٤ - **تطلب** إلى جميع الأطراف حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية من التعرض للقتل أو التعذيب أو الاحتجاز التعسفي؛

٥ - **تطلب** أن تقوم لجنة حقوق الإنسان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في أعقاب عودة الاستقرار السياسي والأمن في الصومال، بالنظر في إنشاء فريق من مراقبي حقوق الإنسان المستقلين، يمول من الموارد القائمة للأمم المتحدة، لتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وجمع التقارير بشأن هذه الانتهاكات والتحقيق فيها، وإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة بهدف منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان؛

٦ - **تقرر** مواصلة نظرها في هذه المسألة في دورتها التاسعة والأربعين.

(٣) A/48/510.

الوثيقة ٨٢

قرار الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

القرار ٤٨/٢٠١، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٣/٢٠٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٤/١٧٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢٢٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/١٧٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وإلى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي قام فيها المجلس، في جملة أمور، بحث جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، وكرر الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشو وحولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز في جهودها لحل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يضطلع بها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ ترحب بنتائج الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تلاحظ أيضا تحسن الحالة الملموس في معظم أنحاء الصومال الذي تحقق بفضل عملية الأمم المتحدة في الصومال،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال[١]، والبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣[٢]،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للمساعدة الإنسانية التي يقدمها عدد من الدول لتخفيف ما يعانيه السكان المتضررون في الصومال من مشقة وآلام،

(١) A/48/504.

(٢) انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، اللجنة الثانية**، الجلسة ٣٣، والتصويب.

وإذ تؤكد أن من المهم مواصلة تنفيذ قرارها ٤٧/ ١٦٠ من أجل إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع أنحاء الصومال،

وإذ تسلم بأن مرحلة الطوارئ في الأزمة الحالية قاربت على الانتهاء وأن محور التركيز ينتقل إلى الإصلاح والإنعاش،

١ - **تعرب** عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للنداءات الموجهة من الأمين العام ومن جهات أخرى لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال؛

٢ - **تعرب** عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة وغير المتوانية من أجل تعبئة المساعدة لشعب الصومال؛

٣ - **ترحب** بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لتسوية الحالة في الصومال؛

٤ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على أن تواصل تنفيذ القرار ٤٧/ ١٦٠ من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الشروع في إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وكذلك في بناء المؤسسات بهدف إعادة الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن والاستقرار؛

٥ - **تناشد** جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء الأعمال العدائية استنادا إلى اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣[٣]، والدخول في عملية مصالحة وطنية تفضي إلى إعادة السلم والنظام والاستقرار، باعتبارها ضرورية لنجاح جهود الإغاثة والإنعاش؛

٦ - **تطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم تماما أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وأن تضمن حرية تنقلهم الكاملة في شتى أنحاء الصومال؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي تعبئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الإنعاش للصومال؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ على التقدم المحرز، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

---

(٣) انظر S/26317، الجزء الرابع؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**، الوثيقة S/26317.

الوثيقة ٨٣

تقرير لاحق للأمين العام مقدم وفقا للقرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، يستعرض فيه الخيارات المتعلقة بمستقبل ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/1994/12، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٨٨٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

أولا - التقدم المحرز لغاية تاريخه

ألف - الجوانب السياسية

٢ - إن الولاية السياسية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مستمدة من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويجري تنفيذها من خلال إطار اتفاق أديس أبابا الموقع في آذار/ مارس ١٩٩٣. ويقتضي هذا اتباع نهج دقيق التوازن ذي مسارين: المصالحة فيما بين الفصائل الوطنية وتعزيز مجالس المقاطعات والأقاليم على صعيد القواعد الشعبية. والوضع الأمثل لهذين المسارين هو أن يكونا متكاملين ومتعاضدين في تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء قاعدة الحكم التمثيلي.

١ - المصالحة الوطنية

٣ - يشكل إحراز تقدم في مجالي المصالحة السياسية وإعادة البناء حجر الزاوية في نجاح الجهود الإنمائية وكفالة تقديم مساعدة دولية إلى الصومال. ولقد نقل المجتمع الدولي هذه الرسالة مرارا إلى القيادة السياسية الصومالية. وهناك عقبتان رئيسيتان لا تزالان تعيقان تحقيق تقدم على الصعيد السياسي وهما: (أ) وجود انقسامات عميقة بين التحالفين العشائريين الرئيسيين، مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي، و (ب) استمرار رفض التحالف الوطني الصومالي لجميع المبادرات السياسية التي تتخذها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤ - وأجريت في الآونة الأخيرة محاولة لبلورة المصالحة الوطنية الصومالية في اجتماع سياسي عقد في أعقاب الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال الذي عقدته الأمم المتحدة في أديس أبابا. وفي الفترة من ٢ إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، وبناء على دعوة من

الحكومة الإثيوبية وبدعم من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، اجتمع ممثلو التحالفين الرئيسيين - مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي - لمناقشة المسائل والخلافات المعلقة بينهما. وبالرغم من التحذير الموجه لهما من المجتمع الدولي بأن عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية يمكن أن ينفّر المساعدة الأجنبية اللازمة، فإن ممثلي الفصائل لم يتفقوا على شكل يتيح لرؤساء الفصائل إمكانية إجراء مباحثات وجها لوجه فيما بينهم مما أدى مع الأسف إلى فشل المبادرات المتخذة.

٥ - وفي الواقع أنه نظرا إلى أن الاجتماع السياسي غير الرسمي لم يكن له جدول أعمال محدد، فإنه قد تعثر عقب انعقاده مباشرة بسبب الخلاف الذي نشأ حول مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور ما في عملية المصالحة الوطنية. وترتبط بهذه المسألة العلاقة بين دور الأمم المتحدة ودور رئيس جمهورية إثيوبيا وفق ما قررته منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، بهذا الشأن. وبينما أصر التحالف الوطني الصومالي على عدم قيام الأمم المتحدة بدور في المصالحة السياسية لكونه يفضل أن تتم على يد القوى الإقليمية، فإن مجموعة الـ ١٢ رأت ضرورة بقاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووجوب قيام الأمم المتحدة بدور بارز في العملية السياسية الصومالية.

٦ - وثمة عوامل أخرى ساهمت في عدم توصل الاجتماع السياسي إلى نتيجة ناجحة من بينها الاختلافات الحادة في الرأي بين مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي حول مركز مجالس المقاطعات والأقاليم التي تم إنشاؤها. ففي حين تؤيد مجموعة الـ ١٢ تأييدا كاملا شرعية هذه المجالس، فإن التحالف الوطني الصومالي يطالب بإعادة النظر جذريا في مركزها وولايتها. وهناك عامل آخر وهو الاختلاف بينهما حول ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل اتفاق أديس أبابا. وقد ذكرت مجموعة الـ ١٢ في معرض معارضتها لاقتراح الائتلاف تنقيح اتفاق أديس أبابا، أنه لا ينبغي تعديل الاتفاق. ونشأ اختلاف في الرأي بينهما حتى بصدد إقامة محفل ملائم للمصالحة الوطنية. وكان التحالف الوطني الصومالي قد اقترح، قبل انعقاد المؤتمر الإنساني، عقد اجتماع للصوماليين في مقديشو في الجزء الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ من أجل المصالحة الوطنية. بيد أن مجموعة الـ ١٢ لم تقبل هذا الاقتراح. كما اشتكت فصيلة التحالف الوطني الصومالي من أن الأمم المتحدة تحرض مجموعة الـ ١٢ على اتخاذ إجراءات لإقصاء التحالف عن عملية المصالحة الوطنية الصومالية. وبالنظر لاختلاف المواقف اختلافا واضحا بشأن مسائل حرجة وهامة فإنه قد تعذر إجراء مناقشة حقيقية لهذه المسائل في أديس أبابا.

٧ - وقامت مجموعة الـ ١٢، منذ عودتها من أديس أبابا إلى الصومال، بعقد اجتماعات في مقديشو ومناطق مختلفة وأصدرت بيانات أعربت فيها عن وجهات نظرها إزاء الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها. وإثر الاجتماع الذي عقدته مجموعة الـ ١٢ في مقديشو في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أصدرت قرارا وخطة عمل مؤقتة تدعو فيهما، ضمن جملة أمور، إلى إنشاء فريق اتصال دائم للحوار مع التحالف الوطني الصومالي وللتعجيل بتنفيذ اتفاق أديس أبابا. وفي إطار الجهود الداخلية الرامية إلى التوصل إلى مصالحة سياسية، ما فتئ إمام حراب الذي يمثل فخذي أبجال وهبر غيدر، يجري مشاورات مع الفخذين من أجل الوساطة لإحلال السلام في مقديشو. وهناك مبادرات أخرى تسير جنبا إلى جنب مع ذلك الجهد، وتجري بصفة رئيسية على الصعيد الإقليمي بهدف التوصل إلى مصالحة عامة: غارووبه (في الشمال الشرقي)، وبولا - حاجي (في جوبا السفلى)، وبارضيره (غيدو) ومقديشو مع شيوخ الحوادله وموروساديه. وهؤلاء جميعا يطلبون الدعم السوقي والمالي من بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولا تزال مسألة مشاركة التحالف الوطني الصومالي وإشراكه في العملية تمثل النقطة الجوهرية لجميع هذه المبادرات.

٨ - لذا، فإن من المهام الرئيسية التي يتعين أن تقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الأسابيع والشهور المقبلة المهمة المتمثلة في مساعدة الجهود المبذولة لإزالة العقبات أمام عملية المصالحة الوطنية فيما بين الفصائل الصومالية. وستسخر جميع الوسائل الموجودة تحت تصرف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أجل توفير "نافذة أمل" أمام القيادة الصومالية للالتقاء وفض الخلافات فيما بينها. وستواصل العملية الثانية في الوقت نفسه تنبيه زعماء الفصائل الصوماليين إلى أن المجتمع الدولي غير مستعد للانتظار إلى ما لا نهاية لحدوث تحسن في المناخ الأمني يتيح العمل لصالح الشعب الصومالي.

٢ - مجالس المقاطعات

٩ - أحرز تقدم ملموس خلال الشهرين الماضيين في مجال إنشاء مجالس مقاطعات في جميع أنحاء البلد. فقد تم تشكيل أربعة عشر مجلسا إضافيا خلال هذه الفترة فأصبح مجموعها ٥٣ مجلسا من أصل ٨١ مقاطعة (باستثناء الشمال الغربي)[1]. ووفقا لأحكام اتفاق أديس أبابا، تتولى مجالس المقاطعات مسؤولية إدارة شؤون المقاطعة بما في ذلك السلامة العامة والصحة والتعليم والتعمير. إلا أن كثيرا من مجالس المقاطعات تنقصه الموارد اللازمة للعمل بكامل طاقته.

---

(١) لا يزال المركز القانوني لعدة مقاطعات موضع مناقشات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمجتمعات المحلية الصومالية. ونتيجة لذلك، قد يتفاوت العدد الإجمالي للمقاطعات التي يقال إنها موجودة في الصومال.

١٠ - وقد أبدى التحالف الوطني الصومالي اعتراضات قوية على جهود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الرامية إلى إقامة مجالس المقاطعات والأقاليم. وبناء على ذلك، طلبت إلى وكيل الأمين العام، السيد جيمس س. جونا، في كانون الأول/ ديسمبر، إجراء استعراض للمنهجية والإجراءات المتبعة لتقرير إنشاء مجالس المقاطعات والأقاليم. وبعد إطلاعي على تقريره المقدم إلي بعد محادثاته مع عدد من الصوماليين وقيامه بزيارات فعلية في كانون الأول/ ديسمبر لبعض مجالس المقاطعات، أشعر بالارتياح لأن المشاركين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حرصوا في كل مرحلة من المراحل على كفالة موافقة الشعب الصومالي نفسه على الطرق والإجراءات المتبعة. وقد صادق الشيوخ، في حقيقة الأمر، على كل مجلس من مجالس المقاطعات ولم يقم موظف الأمم المتحدة إلا بدور الشاهد على ذلك. ولهذا لا يجوز القول بأن مجالس المقاطعات والأقاليم فرضت على شعب الصومال فرضا. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر مجموعة الـ ١٢ بارتياح عميق إزاء المنهجية والإجراءات المتبعة وما برحت تحث عملية الأمم المتحدة على إنشاء مجالس المقاطعات والأقاليم.

١١ - ومن جملة العقبات الرئيسية أمام الإنشاء الفعال لمجالس مقاطعات في الصومال معارضة التحالف الوطني الصومالي الذي رفض الاشتراك في العملية وحاول في بعض الحالات عرقلة تشكيل المجالس من خلال الترهيب أو إنشاء مجالس مقاطعات بديلة تابعة للتحالف. وفي منطقة مقديشو الكبرى (منطقة بينادير)، وهي أشد المناطق حساسية من الناحية السياسية من حيث تشكيل حكومة محلية، بدأت بالفعل الجهود الرامية لإنشاء مجالس في المقاطعات الـ ١٥. وقد تمت المصادقة في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ على مجلس مقاطعة بونضيره في شمال مقديشو. وتجري منذئذ مشاورات في مقاطعتي ودجير وضرقيلي في جنوب مقديشو، ومقاطعات كاران ويقشيد وشيبيس في شمال مقديشو، ومقاطعتي وابيري وحمر جاب - جاب في وسط مقديشو. وستواصل العملية الثانية جهودها في هذا المجال بتأن وحذر بالنظر للظروف السائدة.

١٢ - وفضلا عن إنشاء مجالس مقاطعات إضافية، لا تزال الجهود تبذل لتعزيز المجالس التي أنشئت بالفعل. وما برح فريق مشترك مكون من مختلف الشعب التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يقوم بزيارات لكل مقاطعة من المقاطعات لتقييم الدعم الخاص الذي تحتاجه الحكومات المحلية. وقد أدت عملية المساعدة المقدمة من شتى البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية دورا أساسيا في مجال توفير المواد النواة - اللوازم والأثاث الأساسي - لمكاتب مجالس المقاطعات. ورغم أن غالبية هذه المجالس تواجه مشاكل متوقعة في مرحلة التشغيل الأولية، فإنها تمثل خطوة هامة على طريق إعادة إنشاء حكومة تمثيلية قادرة في الصومال.

٣ - مجالس الأقاليم

١٣ - منذ تقريري الأخير، جرى أيضا تشكيل مجلسين إقليميين إضافيين، وبذلك بلغ مجموع عدد مجالس الأقاليم ٨ مجالس مما مجموعه ١٣ في الصومال، باستثناء الشمال الغربي. ومن المتوقع أن تفتتح قريبا ثلاثة مجالس أقاليم أخرى، في باري، وجوبا السفلى، ومودوغ. ولا تواجه العملية عقبات إلا في جوبا الوسطى، بسبب تدهور حالة الأمن في مقاطعتين من المقاطعات الثلاث هناك. ويجري بذل الجهود لكي تستقر الحالة في تلك المنطقة بهدف إنشاء مجالس في المقاطعتين المذكورتين. ووفقا لاتفاق أديس أبابا، ستكون مجالس الأقاليم مكلفة في المقام الأول بمهمة تنفيذ البرامج الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي كما أنها ستساعد في إجراء تعداد السكان تحت الإشراف الدولي. وبالإضافة إلى قيام مجالس الأقاليم بالمحافظة على الاتصال بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات ذات الصلة وذلك بصورة مباشرة وعن طريق إدارات الشؤون الإدارية المركزية والمجلس الوطني الانتقالي، فإنها ستكون مسؤولة أيضا عن القانون والنظام على الصعيد الإقليمي.

٤ - المجلس الوطني الانتقالي

١٤ - باستثناء فصيلة المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)، أعرب المشتركون في الاجتماعات السياسية التي عقدت في أديس أبابا مؤخرا عن تصميمهم القوي على العمل من أجل إنشاء المجلس الوطني الانتقالي على وجه السرعة. ويحدوني الأمل في أن يتحقق إنشاء المجلس الوطني الانتقالي عما قريب وفقا لاتفاق أديس أبابا الموقع في آذار/ مارس ١٩٩٣. وهناك التزام عام بين معظم قطاعات الصعيد السياسي الصومالي باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة نحو إعادة ترسيخ السيادة الصومالية. ومع ذلك، فإنه انعكاسا مرة ثانية للخلافات الأساسية بين الفصائل الصومالية فيما يتعلق بمركز مجالس المقاطعات والأقاليم، أثار التحالف الوطني الصومالي اعتراضات شديدة على الجهود الرامية إلى إنشاء المجلس الوطني الانتقالي.

١٥ - وفي الوقت الراهن، تلقت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أسماء تسعة ممثلين من الفصائل السياسية الـ ١٥، التي يجوز لكل منها تسمية ممثل واحد في المجلس الوطني الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجالس الأقاليم، التي تسمي ثلاثة ممثلين لكل منها، بدأت إجراء مداولات لاختيار ممثليها في المجلس الوطني الانتقالي.

١٦ - وطبقا لاتفاق أديس أبابا الموقع في آذار/ مارس ١٩٩٣، يعتبر التقدم المحرز نحو إنشاء المجلس الوطني الانتقالي خطوة حاسمة في التعجيل بتولي الصوماليين المسؤولية عن العمليات السياسية والاقتصادية. وبمجرد تشكيل

المجلس الوطني الانتقالي، فإنه يمكن أن يبدأ معالجة القضايا الحكومية والقانونية الكثيرة التي تنطوي عليها عملية إصلاح الإدارة الصومالية التي تتجاوز ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٥ - الشرطة والعدالة

١٧ - أحرز تقدم في إعادة إنشاء النظامين المتعلقين بقوات الشرطة والعدالة في الصومال، وهما حاسمان لعودة إدارة صومالية قادرة على أداء وظائفها وعودة النظام العام. ويتسم هذا بالأهمية بوجه خاص في الشمال الشرقي حيث لا توجد في هذه المنطقة أي قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة موزوعة في الوقت الحاضر. وعملا بقرارات مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣)، و ٨٦٥ (١٩٩٣)، و ٨٨٦ (١٩٩٣)، قامت قوة العمل الموحدة/ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى الآن بإعادة إنشاء ١٠٧ مراكز شرطة في المقاطعات الصومالية، إلى جانب محكمة مقاطعة واحدة ومحكمة إقليمية واحدة ومحكمة استئناف واحدة تعمل في مقديشو، و ١٥ محكمة مقاطعة، وخمس محاكم إقليمية، وخمس محاكم استئناف أعيد إنشاؤها في الشمال الغربي. ويؤدي كل من السجن المركزي في مقديشو وسجن هرغيسا وظائفهما بالفعل. وعلى الصعيد الوطني، يوجد الآن ٦ ٧٣٧ من رجال الشرطة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقاطعات، و ٣١١ من أفراد السلطة القضائية في ٨ مناطق و ٢٦ مقاطعة، وأكثر من ٧٠٠ من ضباط السجون في منطقتين.

١٨ - ولا تزال النظم المتعلقة بالشرطة والقضاء والعقوبات هشة للغاية. ويتحتم توحيد وتعزيز هذه النظم لكي يستتب القانون والنظام. وطبقا لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بالتعجيل بعملية تولي الصوماليين عمليات نظام الشرطة والنظام القضائي، تزمع العملية إشراك أفراد الشرطة والسجون والقضاء والخدمة الاجتماعية الصوماليين بصفة استشارية أثناء هذه المرحلة من برنامج العدالة.

١٩ - وبغية تعزيز الأمن، جرى تزويد مراكز الشرطة في مقديشو بدوائر اتصال لاسلكية فيما بينها ومع مكتب قائد الشرطة العسكرية لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيؤدي هذا إلى تيسير التنسيق بين الشرطة الصومالية وقوات العملية. ومن المزمع أيضا إنشاء قوة للوزع السريع من الشرطة الصومالية تعرف بـ "دراويشته" بحلول آذار/ مارس ١٩٩٤. وستسمح هذه التحسينات بالحد من اشتراك القوات العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في القيام بدور الشرطة.

باء - الحالة الإنسانية

٢٠ - منذ تقريري الأخير، بذلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال جهودا مجددة لوضع البرامج الإنسانية في مقدمة أعمالها في الصومال. وجرى إبراز هذه المبادرة في الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وأعاد المندوبون الصوماليون والمانحون الدوليون تأكيد التزامهم بالتعجيل بإخضاع عملية الإنعاش والتنمية لسيطرة الصوماليين.

١ - استمرار حالة الطوارئ

٢١ - على الرغم من أن الكفاح لإنهاء المجاعة في الصومال قد تكلل بالنجاح، تشير عدة مؤشرات إلى أنه في الأشهر القليلة الماضية أخذت مستويات سوء التغذية في الارتفاع ثانية في أجزاء من الصومال، بما في ذلك مقديشو ووادي جوبا، وهما منطقتان تتسمان باستمرار النزاع وانعدام الأمن. وفي وادي جوبا السفلى، تضاعفت مستويات سوء التغذية الحادة بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٠ في المائة. واستهداف هذه الفئات السكانية الضعيفة بالرغم من مشاكل الأمن المستعصية لا يزال من الالتزامات العليا للشعبة الإنسانية لعملية الأمم المتحدة في الصومال والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والقوات العسكرية التي تتعاون معها. وقد ضاعفت هذه المنظمات مجتمعة جهودها في الشهرين الماضيين لتوفير الإغاثة الطارئة من الأغذية والعلاج الطبي حيثما تدعو الحالة، وجرى تقديم المساعدة بوجه خاص إلى ضحايا الفيضان في شمال شرق الصومال، وإلى اللاجئين الإثيوبيين في مقديشو، وإلى المعوقين واليتامى وتلاميذ المدارس، واللاجئين العائدين إلى وادي جوبا.

٢ - إعادة التوطين

٢٢ - واصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات لتسهيل العودة المأمونة والمنظمة للصوماليين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وقد تجلت مشاريع إعادة التوطين الناجحة بوجه خاص في وادي جوبا، حيث عاد منذ تشرين الأول/ أكتوبر أكثر من ٣٠٠٠ شخص من المعسكرات الموجودة في كينيا وكيسمايو ومقديشو. وقد أكد الرصد والمتابعة الدقيقان من جانب الوكالات المتعاونة أن هذه الانتقالات قد حدثت دون عقبات هامة. وأدى انعدام الأمن في أجزاء من الصومال إلى إبطاء وتعقيد برامج إعادة التوطين. ومع ذلك، لا يزال تقديم المساعدة إلى الأسر الصومالية للعودة إلى ديارها ذا أولوية عليا.

٣ - إعلان أديس أبابا

٢٣ - في خطوة هامة نحو تسليم الصوماليين المسؤولية عن إنعاش بلدهم، وافق في أديس أبابا ممثلون من الأقاليم الصومالية، والحركات السياسية ومجتمع المانحين الدوليين على استراتيجية قائمة على أساس إقليمي لإنشاء آليات لتعبئة الموارد وتوزيعها ووضع البرامج والمشاريع. ويمثل التركيز الإقليمي خطوة هامة نحو توجيه موارد التنمية الدولية إلى المجتمعات التي نجحت في إيجاد والمحافظة على بيئة آمنة يمكن أن تُبذل فيها الجهود الإنمائية.

٢٤ - وترتكز الاستراتيجية التي تتبعها الآن الشعبة الإنسانية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على النهج الرئيسية الستة التالية المتفق عليها في اجتماع أديس أبابا:

(أ) تتسم المساعدة الطارئة الأساسية بأنها غير مشروطة وسيستمر توفيرها للفئات الضعيفة؛

(ب) لن تقدم المساعدة المتعلقة بالإصلاح والتعمير إلا حيث يوجد الاستقرار والأمن؛

(ج) يعتبر اشتراك الصوماليين في جميع مراحل الإصلاح والتعمير أمرا أساسيا. وسيطرة الصوماليين على العملية شرط أساسي للحصول على المساعدة من المانحين؛

(د) لا بد من بذل كافة الجهود لضمان أن تكون جهود الإصلاح والتعمير قابلة للاستدامة؛

(هـ) ينبغي أن تسهم جميع الإجراءات التي تتخذ في عملية التعمير والإصلاح في تعزيز قيام القطاع الخاص بعمليات تتسم بالكفاءة في ظل نظام سوقي حر ومفتوح؛

(و) سيكون مجتمع المانحين داعما بالكامل للآليات التي يجري إنشاؤها لتحديد أولويات الإصلاح، وطرائق التمويل، والتنفيذ.

٢٥ - وتم التوصل إلى اتفاقات عامة في اجتماع أديس أبابا بشأن الآليات التي ستسهل تنفيذ أحكام الإعلان. وسيتم إنشاء لجان للتنمية في مختلف المناطق وستكون مسؤولة عن إعطاء الأولوية إلى أنشطة التنمية الإقليمية وعن تعبئة الموارد من المجتمعات المحلية دعما لهذه الأنشطة. وسيتم تشكيل مجلس تنمية، مكون من ممثلين للجان التنمية الإقليمية لوضع آلية لتعبئة الموارد وتحديد المعايير لتوزيع تلك الموارد على المناطق والقطاعات. ومن المقرر إنشاء هيئة باسم "هيئة تنسيق المعونة" لتنسيق المساعدة المقدمة من المانحين إلى الصومال. ومن المتوخى أن تضم هذه الهيئة ممثلين للمانحين، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف والأفريقية، وربما لبلدان المنطقة. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة للتنمية، في إطار الشعبة الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، الدعم التقني للجان التنمية الإقليمية وسيكون بمثابة أمانة لمجلس التنمية ولهيئة تنسيق المعونة. وسيضم المكتب مهارات وخبرات الفنيين الصوماليين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٢٦ - ووفقا للمتفق عليه في اجتماع أديس أبابا، يجري حاليا إنجاز خطة عمل للاسترشاد بها في تنفيذ أحكام إعلان أديس أبابا. ومن المزمع بدء تنفيذ الاستراتيجية القائمة على أساس إقليمي في المناطق التي يسودها قدر كبير من الاستقرار والأمن. وسيشرع في إيفاد بعثات مشتركة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين إلى كل من هذه المناطق.

٤ - أثر انعدام الأمن

٢٧ - ما زالت البرامج الإنسانية تواجه مشاكل أمنية صعبة في الصومال. وقد تضرر العمل الإنساني من جراء انعدام الأمن في أجزاء من البلد وكذلك بسبب بطء التقدم في المصالحة والإصلاح السياسيين. وفي هذه الظروف، لا يُقبل المانحون على الالتزام بتقديم الأموال، كما أن المنظمات غير الحكومية توقف أو تنهي عملياتها أحيانا لأسباب متعلقة بسلامة موظفيها، وتلاقي الوكالات صعوبة في تعيين موظفين دوليين مؤهلين والاحتفاظ بهم، وتتسبب المتطلبات الأمنية الإضافية، جزئيا، في رفع تكاليف عمليات الإغاثة والتنمية إلى مستويات عالية جدا. وقد أعاق تضافر هذه النواتج الثانوية الناشئة عن المأزق السياسي جهود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الرامية إلى تحقيق تقدم في إنجاز المبادرات الإنسانية.

جيم - المسائل الأمنية

٢٨ - منذ تقديم تقريري الأخير (S/26738)، في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، شكلت الحالة الأمنية في أنحاء عديدة من الصومال مصدرا للقلق. ففي خارج مقديشو، استمرت جائحة قطع الطرق في الاستفحال في أجزاء من الريف. واندلعت معارك محلية فيما بين العشائر وبخاصة في الأجزاء المتنازع بشأنها من مناطق جنوب شبيليه وجنوب ووسط جوبا. ونتيجة لعدد من الحوادث الأمنية التي اشتملت مؤخرا على شن هجمات ضد الوكالات الدولية في مناطق نائية أو التهديد بالقيام بذلك، توقفت مؤقتا عمليات عدد من المنظمات غير الحكومية في جنوب منطقة جوبا، وكافة عمليات المنظمات غير الحكومية في مقاطعة ساكاو (وسط منطقة جوبا). بيد أن مستوى الأمن السائد في الأرياف، بالرغم من هذه الحوادث، ظل أعلى بكثير مما كان عليه قبل ١٨ شهرا.

٢٩ - وظل التوتر سائدا في منطقة مقديشو بوجه خاص. وفي حين أنه تم تفادي التصادم المسلح المباشر بين قوات التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فقد سُجلت زيادة هائلة في أعمال قطاع الطرق المسلحين في شوارع مقديشو، وأصبح التنقل في إطار النشاط التجاري الصومالي، وبالنسبة لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال وموردي لوازم الإغاثة الإنسانية الدولية، خطيرا بصورة متزايدة. وفي عدد من الحوادث المختلفة، ألحقت إصابات في شوارع مقديشو بمدنيين تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال وبموظفي المنظمات غير الحكومية الدوليين منهم والمحليين. كذلك، فإن أعمال السطو المسلح على مركبات وممتلكات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو المنظمات غير الحكومية في ازدياد، وكثيرا ما تتسبب في وقوع ضحايا. ونتيجة لذلك لوحظ انخفاض ملموس في وجود المنظمات الدولية غير الحكومية المستعدة للعمل في ظل البيئة السائدة حاليا في مقديشو.

٣٠ - وما زال أمن الموظفين الدوليين يشكل قضية مثيرة للقلق. ولا تزال عملية الأمم المتحدة في الصومال في

المرحلة الرابعة من خطة الإجلاء الأمني. ولا يتنقل أي موظف في مقديشو وحولها إلا في ظل حراسة مسلحة، ويُمنع جميع الموظفين من دخول العديد من المناطق في المدينة. وقد تسببت الممارسة المتبعة سابقا والمتمثلة في استئجار سيارات خاصة إلى أن زودت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعربات من نوع عربات الأمم المتحدة، في إثارة مشكلة عويصة بسبب التهديدات المتكررة لدى محاولة الاستعاضة عن سيارة مدنية مستأجرة بمركبة تابعة للأمم المتحدة. وما زال اختطاف مركبات الأمم المتحدة مستمرا. ويجري الآن بذل جهد منسق لتوفير قدر كاف من المباني للمكاتب والإقامة في كل من جنوب مقديشو وشرقها بغية التقليل من خطر الإصابة بجراح في حالة استئناف المعارك. وتزداد حاليا صعوبة الاحتفاظ بالموظفين بعد فترة التعيين الأولى لمدة ٦ شهور، وذلك بسبب طول فترة العمل اليومي، والقيود المفروضة على السفر، والمستوى غير الملائم لنوعية مرافق الإقامة في عدة مواقع في مختلف أنحاء الصومال، وعدم توافر الخبرة لدى بعض الموظفين، والخطر الذي يتهدد الأمن باستمرار. وبالتالي فإن الحاجة قائمة باستمرار إلى تدريب موظفين جدد، ولا يوجد في أي وقت من الأوقات سوى عدد محدود من الموظفين الذين تتوافر لديهم دراية بالمسائل المؤسسية.

١ - نزع السلاح والتسريح

٣١ - لقد كان واضحا منذ البداية أن نزع السلاح العام، وقبل كل شيء نزع الأسلحة الثقيلة، شرط لا بد من استيفائه لتهيئة البيئة السلمية والآمنة اللازمة لتيسير المصالحة الوطنية، والإصلاح والتعمير على الصعيد الاقتصادي. وقد اتفقت جميع الأطراف الصومالية في الاجتماع المعقود في أديس أبابا في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، على أن نزع السلاح شرط أساسي لتحقيق السلم والاستقرار من جديد في الصومال. وتم تأكيد هذا الهدف الأساسي بوضوح في اتفاق أديس أبابا المبرم في آذار/ مارس ١٩٩٣، الذي دعت الأطراف بموجبه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في جملة أمور، إلى تقديم المساعدة في عملية نزع السلاح واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من ينتهكون أحكام الاتفاق هذه.

٣٢ - ولسوء الحظ، فإن الأطراف الصومالية لم تف بالالتزامات التي تعهدت بها في أديس أبابا. وقد حاولت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تحقيق نزع السلاح بالوسائل القسرية، وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن وبعد الهجمات التي تعمد شنها ضدها أحد الأطراف الصومالية. بيد أنه تبين، كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، أن هذا النوع من الإجراءات غير عملي.

٣٣ - وعقب اعتماد القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، سعت عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى إقناع الأطراف الصومالية بضرورة الاضطلاع طوعا بعملية نزع السلاح. ووضعت العملية خططا لتوفير التدريب المهني لشباب الميليشيات بعد تسريحهم، وهي تقوم بالتحضير لإنشاء مراكز تدريب في مقديشو وفي منطقة بيضوا لتدريب الأفراد المسرحين في مجالات تساعد على إعادة إدماجهم في المجتمع. ومن المعتزم أن يتولى الصوماليون بأنفسهم تشغيل وإدارة هذه المراكز، ولو أن ذلك سيتم في البداية بمشاركة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبمساعدة من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٤ - بيد أن من الواضح أن نزع السلاح الطوعي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحلت الأطراف الصومالية بالشجاعة والتصميم اللازمين لتجاوز ماضيها القريب والشروع بحزم في عملية المصالحة السياسية وبناء المؤسسات والإصلاح الاقتصادي، وهي عملية صعبة لكنها كفيلة بحفز الهمم. ولسوء الحظ، فإن هناك دلائل متزايدة على أن الفصائل الرئيسية قد استأنفت التسلح حثيثا، توقعا لاندلاع المعارك من جديد في الأشهر المقبلة. وفي مقديشو، تفيد التقارير بأن بعض العشائر تتزود حاليا بالأسلحة من جديد. وأبلغ أيضا أن العشائر تقوم في الوقت الحاضر بتحصين مواقعها الدفاعية حول المناطق التي تعتبرها معاقل استراتيجية في المدينة. ويبدو كذلك أن هناك تعبئة للقوات في منطقة كيسمايو، جنوب مقديشو.

٣٥ - وعدم استعداد الأطراف للشروع في عملية نزع سلاح فعلية، في الوقت الحاضر على الأقل، يظهر، للأسف، أن انعدام الأمن السائد حاليا في مقديشو، وبدرجة أقل في أنحاء أخرى من الصومال، سيظل يشكل مصدر قلق بالغ في الأشهر المقبلة. ولذلك فإني أود مناشدة الأطراف أن تجدد التزامها بعملية نزع السلاح المتفق عليها في أثناء اجتماعي كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا، وأن تتعاون على نحو بناء مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بغية تحديد طرائق للوفاء الفعلي بهذه الالتزامات.

٢ - إزالة الألغام

٣٦ - إن عمليات إزالة الألغام، التي يتعين القيام بها على وجه الاستعجال في بعض أنحاء الصومال، تقتضي تحقيق درجة من الاستقرار السياسي والأمن كثيرا ما كانت منعدمة، على وجه التحديد، في المناطق التي تحتاج أكثر من غيرها إلى هذه العمليات. وفي الشمال الغربي، تواصلت مشاريع إزالة الألغام التي تضطلع بها شركة فنية دولية لإزالة الألغام، وذلك رغم نقص في التمويل المقدم من المانحين. وفي أنحاء الصومال الأخرى، حال انعدام الأمن دون إمكانية استقدام المساعدة الفنية من الخارج لإدارة عمليات إزالة الألغام. وتستكشف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حاليا إمكانية تيسير مساعي "المساعدة الذاتية" المحلية في مجال إزالة الألغام، حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك وحيثما تطلب المجتمعات المحلية الصومالية مساعدة في هذا الشأن.

٣ - الوزع

٣٧ - ذكرت في تقرير سابق (S/26317) أنه سيلزم لواء إضافي لتمكين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من إنجاز المهام التي عهد بها إليها مجلس الأمن. وقد كان عدد أفراد القوة المأذون بها لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سيتجاوز بذلك ٣٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب. بيد أن

بعض الحكومات، بما فيها بلجيكا والسويد وفرنسا، أعلمتني في غضون الأشهر القليلة الماضية أنها تعتزم سحب قواتها من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وفضلا عن ذلك، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر أنها ستسحب قواتها من الصومال بحلول نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤. ووفقا لذلك، سُحبت من الصومال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ الفرقة الفرنسية (١٠٠ ١ فرد من جميع الرتب)، والفرقة البلجيكية (٩٥٠ فردا من جميع الرتب)، والمستشفى الميداني السويدي (١٥٠ فردا من جميع الرتب). وبالإضافة إلى ذلك، سحبت الولايات المتحدة ٤٠٠ ١ فرد من وحدات السوقيات العسكرية في نهاية كانون الأول/ ديسمبر. وبالتالي، أصبحت قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تتألف من ٩٤٥ ٢٥ فردا في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

٣٨ - وقد وجهت أربع دول أعضاء أخرى إخطارا مسبقا إلى الأمم المتحدة أعلنت فيه أنها ستسحب وحداتها قبل نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤: إيطاليا (٣٠٠ ٢)، وألمانيا (٣٥٠ ١)، وتركيا (٣٢٠)، والنرويج (١٤٠). وستسحب الولايات المتحدة أيضا من تبقى من أفراد وحدات السوقيات العسكرية التابعة لها (٤٠٠ ١) بحلول نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤.

٣٩ - ويبلغ مجموع الأفراد المشمولين بعمليات السحب المذكورة في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ أعلاه ١١٠ ٩ أفراد. ولا يشمل هذا الرقم قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة (٣٥٠ ١) التي ستسحب هي أيضا في ذلك الوقت.

٤٠ - وعلى أساس ما ذكر أعلاه، ستتألف القوات المتاحة في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤ من ٧٠٠ ١٩ فرد. وقد ذكرت دولتان عضوتان أنهما تعتزمان وزع قوات عسكرية إضافية يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٢ فرد. بيد أن التاريخ الفعلي للوزع غير معروف في الوقت الحاضر.

دال - المسائل الإدارية

٤١ - من الناحية الإدارية، لا تزال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تواجه تحديات تتصل بصعوبة العمل والوضع الأمني في جنوب مقديشو. فالموظفون الدوليون البالغ عددهم ١٩٩ موظفا المنتدبون إلى شعبة الإدارة التابعة للعملية غير كافين لأداء جميع المهام الموكلة إليهم، ولا سيما رصد وإدارة الحسابات المالية بشكل مناسب، والإشراف على قائمة موجودات الأمم المتحدة وتسجيلها، ومراقبة أنشطة الشراء، وتقديم المعلومات المتعلقة بالإدارة في الوقت المناسب.

٤٢ - وفي حين أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تبذل قصارى جهدها لاستعمال المشتريات المحلية كلما أمكن ذلك، فإنه تكاد لا تتوافر محليا أي مواد مناسبة كما أو نوعا. ويتعين تقريبا شراء جميع أنواع الدعم السوقي بخلاف بعض عقود الخدمات من الخارج. وهذه الحقيقة، مقترنة بحجم الصومال وسوء الطرق، تتطلب قدرة ضخمة على النقل الجوي. ويكلف استئجار الطائرات والوقود وحدهما حوالي ٦,٣ ملايين دولار في الشهر الواحد.

٤٣ - وقد حتم انسحاب قوات الولايات المتحدة ونقل الدعم السوقي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كلها مواصلة الترتيبات مع مقاول أمريكي اختارته أساسا حكومة الولايات المتحدة. ولم يرد أي رد إيجابي على الطلبات التي قدمت خلال الشهرين الماضيين إلى ٤٢ حكومة للحصول على وحدات سوقية. وقد عرض العقد المبرم مع المقاول الأمريكي على لجنة العقود بالمقر فأوصت بالأخذ به وفقا للنظم والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتبلغ قيمة العقد حوالي ٣٢ مليون دولار لمدة أربعة أشهر حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤، يتم خلالها استكشاف بدائل أخرى. وبحلول ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، تمكن المقاول من توفير اللوازم وإنتاج المياه وتسليمها وتوفير وسائل النقل على الطرق القصيرة والطويلة والشحن، وصيانة المرافق والطرق والخدمات العامة.

ثانيا - ملاحظات

٤٤ - تصف الفروع السابقة من هذا التقرير النتائج التي حققتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الوفاء بولايتها في الميادين المترابطة الثلاثة، وهي الميادين السياسية والإنسانية والأمنية. وفي حين أنه أحرز قدر من التقدم، فإن ولاية العملية لم تنجز بأكملها. إذ إنني أرى أن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تكون قد أنجزت عندما ينفذ اتفاق أديس أبابا المبرم في آذار/ مارس ١٩٩٣ تنفيذا كاملا، ويتوج بإجراء انتخابات عامة وإقامة حكومة منتخبة انتخابا شعبيا. ويتوقف ذلك على استيفاء شرطين لازمين: توفير روح التعاون والتوافق والالتزام من جانب الشعب الصومالي والمشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فإنه قد دلل بشكل جلي على أنه مهموم بمعاناة شعب الصومال، فقد قامت دول من جميع أنحاء العالم بإيفاد رجال ونساء للعمل في الصومال في عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال أو قوة العمل الموحدة أو عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو مع إحدى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وفقدت أرواح كثيرة، عسكرية ومدنية، بحثا عن السلام والاستقرار في الصومال. وقدمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مبالغ مالية ضخمة في عملية أنفقت فعليا مئات الآلاف من الأرواح، ولا سيما بين القطاعات الأكثر ضعفا من المجتمع الصومالي. إن هذه التضحية رائعة حقا، ولا سيما عندما يوضع في الاعتبار أن المجتمع الدولي يتحتم عليه أن يقدم موارد بشرية ومادية ضخمة لكثير من عمليات الأمم المتحدة الأخرى في أجزاء مختلفة من العالم، وعندما ينظر إلى الصعوبات الاقتصادية الشديدة التي جابهت بلدانا كثيرة، نامية ومتقدمة النمو، في السنوات القليلة الماضية.

٤٦ - بيد أن هناك علامات لا تنكر تدل على ما أصاب المجتمع الدولي من إعياء مع استمرار مطالبته بتقديم هذه المساعدات من خلال الأمم المتحدة. ويتضح ذلك من التأخيرات

المتزايدة في الحصول على الأفراد من الدول الأعضاء بل والتأخيرات بصورة أكبر في الحصول على مساهماتها المالية.

٤٧ - بيد أنني على اقتناع، في الوقت نفسه، بأن المجتمع الدولي لا يرغب في التنصل من مسؤوليته تجاه الشعب الصومالي. ففي المؤتمر الإنساني الرابع المعقود في أديس أبابا في تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، أكد ممثلو مجتمع المانحين مجددا رغبتهم في مساعدة الصومال في عملياته الوطنية للإنعاش والتعمير. ولكنهم أوضحوا أن عرضهم للالتزام بموارد أخرى مشروط بدور الصوماليين في التوصل إلى مصالحة وطنية وإرساء مستويات دنيا للأمن، على الأقل. وستكون استجابة المجتمع الدولي بذات القدر الذي يبديه الشعب الصومالي وقادته من عزم ونضج وحكمة لحل خلافاتهم عن طريق الحوار وليس عن طريق اللجوء إلى استعمال الأسلحة، ومن تعاون مع الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدتهم. ويصح ذلك بالتأكيد بالنسبة للمساعدة في التعمير والتنمية. بيد أنه فيما يتعلق بتوفير القوات والأموال لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فإن من غير المرجح، فيما يبدو، أن يتلاشى الإعياء الذي أشرت إليه آنفا كلية أو في وقت قريب.

٤٨ - ويمثل الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣ الإطار الوحيد المتفق عليه الذي ينبغي أن يتم التوصل فيه إلى حل للمشاكل المتشعبة للصومال. وقد وقع على ذلك الاتفاق زعماء ١٥ حزبا سياسيا انقسمت حاليا، فيما يبدو، إلى مجموعتين تتنافسان على النفوذ السياسي والهيمنة. ولا يزال اتفاق آذار/ مارس ١٩٩٣ نافذا ولا يمكن تعديله إلا بموافقة الفصائل الخمس عشرة. إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يمكن أن تعترض ولن تعترض إذا ما قررت أطراف اتفاق أديس أبابا طواعية أن تعدل شروطه. غير أنه يتعين على جميع الفصائل أن تتقيد به، ريثما يحدث ذلك.

٤٩ - إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقف إلى جانب الشعب الصومالي، ويتمثل مسعاها الوحيد في مساعدة شعب الصومال ليتمكن من أن يصبح مرة أخرى سيدا لمصيره. كما أن عملية الأمم المتحدة لا ولن تقف مع طرف ضد الأطراف الأخرى. وبالطبع فهي ترحب بالتعاون الذي لقيته خلال الأشهر العديدة الماضية من مجموعة الـ ١٢. وتتطلع إلى تلقي تعاون مماثل من المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي. وتصر الفصائل الـ ١٢ على بقاء عملية الأمم المتحدة في الصومال ومواصلة ولايتها. وهذا هو أيضا رأي دول المنطقة وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية. والتحالف الوطني الصومالي هو الجانب الوحيد الذي له موقف سلبي، بل وعدائي، من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. إن موقفي واضح: على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن شعب الصومال ما دامت أغلبيته الساحقة ترغب في وجود الأمم المتحدة.

٥٠ - وسيكون مجال التركيز الرئيسي لأنشطة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الفترة المقبلة هو تعزيز المبادرات الصومالية في المجالين السياسي والأمني وعملية بناء الدولة. وينبغي أن تكون هذه العملية صومالية وستبذل قصارى الجهود لمساعدة الصوماليين في تولي مسؤوليتهم عنها. فبعد التجارب المريرة التي مر بها الشعب الصومالي خلال السنتين الماضيتين، من غير المعقول أن يتوقع منه أن يضطلع بمسؤولية جسيمة من هذا القبيل في فترة زمنية قصيرة. ولا بد من تزويده بما يلزم من تشجيع ودعم لفترة أطول.

٥١ - وستستغل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هذه الفترة الإضافية لإيجاد قوة دفع مستدامة لمهمة المصالحة السياسية، وإنشاء شرطة صومالية ونظام قضائي صومالي ووضع الأساس لنظام فعال للإدارة المدنية والمالية والاقتصادية على الصعد المحلية والإقليمية والمركزية.

٥٢ - وفي تقديري أنه بدون الوجود المستمر لقوات كافية من الأمم المتحدة تكفل الاستقرار، ستستأنف الحرب الأهلية في وقت مبكر وينهار كل ما تم إنجازه بتضحيات جسيمة، بشرية ومادية. ولذلك فإن ما يمكن تحقيقه سيتوقف على رغبة الدول الأعضاء في مواصلة عملية الصومال حتى تنتهي بنجاح لكي يتمكن شعب الصومال من التطلع إلى مستقبل واعد بشكل معقول بعد سنوات عديدة من المعاناة والاقتتال.

٥٣ - بيد أن هناك شكوكا كبيرة فيما إذا كان المستوى المطلوب من الموارد سيتوافر بعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. فكما ذكر أعلاه، ستقلص القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٧٠٠ ١٩ فرد بنهاية آذار/ مارس من هذا العام، ولا بد من مراعاة أن العملية ستحرم من القدرات المتخصصة التي كانت متاحة للعديد من الوحدات التي ستنسحب، فضلا عن قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة التي ستكون قد انسحبت في ذلك الوقت. وقد اتصلت بعدد كبير من الدول الأعضاء بغية الحصول على مساهمات منها في العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة. كما بذلت الولايات المتحدة جهودا في هذا الشأن. بيد أنه لم يرد رد إيجابي واحد حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وفي حين أنه لا ينبغي تجاهل إمكانية تقديم بعض العروض بإرسال قوات جديدة أو إضافية، فسيكون من الحكمة في هذه المرحلة افتراض أن مستوى القوات التي ستكون تحت تصرف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن يكون أكثر من ٧٠٠ ١٩ فرد، وربما أقل من ذلك.

٥٤ - إن مسألة توافر التمويل الكافي والآني للعمليات التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي عامل هام آخر لا بد من أخذه في الاعتبار. وقد أنفقت الأمم المتحدة بالفعل ما يقرب من ٧٦٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة على عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال. وقدرت تكاليف عمليات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الفترة من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤ بمبلغ ٤١٣,٥ مليونا من الدولارات[٢]. واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، بلغت الاشتراكات غير المدفوعة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في الصومال ١٠٠ مليون دولار. ومن شأن عدم دفع

(٢) A/48/777، الفقرة ٧.

الاشتراكات أو دفعها في وقت متأخر أن يجعل من المستحيل تقديم دفعات التسديد للدول الأعضاء لقاء مساهمتها في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وهذا يؤدي بدوره إلى نتائج عكسية فيما يتصل باستعداد الدول الأعضاء للمحافظة على مساهماتها أو زيادتها أو إرسال وحدات جديدة، لا لعملية واحدة بحد ذاتها فحسب بل أيضا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة عامة.

٥٥ - ولقد ورد في تقريري المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ (S/26738)، ثلاثة بدائل ذات صلة بولاية وعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بالأمن. وأيا كان البديل المختار، فسوف تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات.

- الخيار الأول هو استمرار الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مع إضافة لواء آخر. ويقضي هذا الخيار بنزع السلاح قسرا إذا اقتضى الأمر، فضلا عن توافر القدرة على الدفاع ضد الهجمات على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛
- ويقضي الخيار الثاني بنزع السلاح طوعيا ووزع زهاء ١٦ ٠٠٠ فرد من القوات لحماية الموانئ والقوافل واللاجئين؛
- ويقضي الخيار الثالث بوزع ٥ ٠٠٠ فرد فقط من القوات للسيطرة على الميناء والمطار في مقديشو فضلا عن موانئ ومطارات أخرى هامة.

٥٦ - وأنا أحبذ الخيار الأول لأني مقتنع بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن تتمكن من تهيئة البيئة الآمنة والتعجيل بجهودها المبذولة لمساعدة الشعب الصومالي في تحركه في إطار عملية المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات، إلا بولاية شاملة، حسبما حددها مجلس الأمن في شتى قراراته. بيد أنه نظرا لجميع الأسباب التي شرحتها فيما سبق، يتعين استبعاد الخيار الأول. وفي الواقع، فلست واثقا حتى من أنه سوف تتوافر لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال موارد بشرية ومادية ومالية كافية أو في أن القادة الصوماليين سوف يحرزون تقدما كافيا على درب المصالحة الوطنية، كيما يتسنى لهم أن يضطلعوا بجميع الأنشطة المتوخاة حتى في إطار الخيار الثاني حسبما وصف في تقريري السابق. ويعزى هذا بصورة رئيسية إلى استمرار التصرف السلبي للتحالف الوطني الصومالي تجاه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والتقارير عن تكدس الأسلحة لدى جميع الفصائل في الصومال، وعودة القتال فيما بين العشائر وزيادة أعمال قطع الطرق.

٥٧ - ولذلك، فإني أوصي مجلس الأمن بالنظر في الخيار الثاني. وفي إطار ذلك الخيار، لن تستخدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسائل قسرية، ولكنها سوف تستند إلى التعاون مع الأطراف الصومالية. وفي حالة استئناف القتال فيما بين العشائر في أجزاء مختلفة من البلد، يجب على العملية أن تحتفظ بجزء من القدرة على الدفاع عن أفرادها إن اقتضت الظروف ذلك، مع بذل قصارى جهدها لعدم الاشتراك في القتال. وسوف تضطلع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بحماية الموانئ والمطارات الهامة في البلد، فضلا عن الهياكل الأساسية الضرورية في الصومال؛ وسوف تعمل على إبقاء طرق الإمداد الرئيسية بين مقديشو والمناطق الخارجية آمنة؛ وسوف تولي العملية أولوية عليا لإعادة تنظيم جهاز الشرطة الصومالية والنظام القضائي الصومالي؛ وتساعد في عودة اللاجئين. وفيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، سوف تواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بذل جهودها لتقديم إمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى جميع المحتاجين إليها في جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالإصلاح والتنمية، سوف تنسق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنشطتها بطريقة يكون من شأنها أن تدعم برامج المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في المجالات التي يختارها المجتمع الدولي. وحسبما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن مجتمع المانحين قد أوضح بصورة جلية في الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال المعقود في أديس أبابا أن المعونة سوف تقدم فقط إلى المناطق التي يسودها الأمن وحيثما تتوافر مؤسسات صومالية مناظرة. وفيما يتعلق بالعمليات السياسية في الصومال، سوف تواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القيام بدورها حسب رغبة الشعب الصومالي.

٥٨ - ويبلغ عدد القوات المطلوب في إطار هذا الخيار زهاء ١٦ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب مع عنصر الدعم الضروري. وإذا لم يتوافر هذا القوام من القوات أو إذا لم تتوافر الموارد المالية الضرورية بعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤، فسوف أحيل هذا الأمر إلى مجلس الأمن، وربما مع توصية معدلة تتعلق بولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٥٩ - وأود أن أبدي شيئا من الحذر والقلق. فحسبما ذكرت في الفقرة ٥٦ آنفا، ما زلت أحبذ اختيار الخيار الأول. وسوف يعتمد نجاح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في إطار الخيار الثاني المعدل، حسبما ورد بالتفصيل في الفقرة ٥٧ آنفا، وبقدر أكبر من ذي قبل، على تعاون الأطراف الصومالية. ومن الصعب التنبؤ بمسار الإجراءات التي قد تتخذها الفصائل الصومالية المختلفة خلال فترة ما بعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. وسوف يعتمد هذا إلى حد كبير على تصورهم لقدرة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على القيام بمهامها بفعالية. إن تعزيز المصالحة الوطنية على نحو متواز مع إعادة إنشاء وتعزيز المؤسسات الصومالية في مجالي الشرطة والعدالة أمر لا غنى عنه بالنسبة لجميع من يعنيهم الأمر. فإذا أخفقت تلك الجهود، فربما نشهد تجدد القتال والحرب الأهلية في الصومال.

٦٠ - وثمة طارئ إيجابي آخر قد يحدث وينبغي أن نأخذه في الاعتبار. فإذا نجح الصوماليون في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في المستقبل القريب، سوف يعد ذلك تطورا له شأنه. وسوف يترقب المجتمع الدولي باهتمام عمل المجلس الوطني الانتقالي. وإذا تمكن المجلس الوطني الانتقالي من العمل بصورة فعالة على نحو معقول من خلال المؤسسات الصومالية

المحلية للحكم الذاتي، فربما يؤثر ذلك على ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وبطبيعة الحال سوف أوجه انتباه مجلس الأمن إلى أي تطورات من هذا القبيل.

٦١ - ولدى اختتام هذا التقرير، أود أن أؤكد من جديد بالغ تقديري لممثلي الخاص، الأميرال جوناثان هاو، ونائب ممثلي الخاص السفير لانسانا كوياتيه؛ ولقائد قوات الأمم المتحدة، الفريق أول تشفيك بير، ولجنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من جميع الرتب الذين يخدمون الأمم المتحدة، بشجاعة وإخلاص، في ظل أصعب الظروف وأخطرها. وأود أيضا أن أعبر عن أخلص امتناني للرجال والنساء بالأمانة العامة للأمم المتحدة، الذين يخدمون قضية السلام ويقدمون المساعدة الإنسانية في الصومال في ظل أوضاع من أخطر ما واجهه موظفو الأمم المتحدة المدنيون على الإطلاق. وأود أن أشيد كذلك بلجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الحكومات التي قدمت المساعدة بصورة مباشرة إلى الشعب الصومالي وعززت بذلك جهود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقبل كل شيء، أود أن أعبر عن امتناني للموظفين الدوليين والصوماليين العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين يقدمون أسمى التضحيات من أجل إيصال مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى شعب الصومال.

الوثيقة ٨٤

قرار مجلس الأمن بتخفيض حجم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وإعطائها ولاية منقحة دون سلطات تنفيذية

القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يعيد تأكيد ما قرره في القرار ٨٨٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ (S/1994/12)،

وإذ يشدد على الأهمية التي يوليها لقيام الأطراف الصومالية، بنية حسنة، بالوفاء بالالتزامات والاتفاقات التي تتعهد بها، **وإذ يؤكد** مرة أخرى أن الاتفاق العام الموقع في أديس أبابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ واتفاق أديس أبابا الذي تم التوصل إليه في الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، الذي وقع في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ ("اتفاقا أديس أبابا") يشكلان أساسا سليما لحل المشاكل في الصومال،

وإذ يضع في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة **وإذ يسلم** بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن إقامة المؤسسات السياسية الوطنية القابلة للبقاء في البلد وعن إعادة تعميره،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للأنباء التي تفيد عودة الفصائل الصومالية إلى تسليح نفسها وبأن ثمة تعزيزا للقوات يجري حاليا في بعض مناطق الصومال،

وإذ يعين استمرار حوادث الاقتتال وقطع الطرق في الصومال كما يدين بصفة خاصة أعمال العنف والهجمات المسلحة ضد الأشخاص المشتركين في الجهود الإنسانية وجهود حفظ السلام،

وإذ يؤكد ما لقيام الأطراف جميعا بنزع سلاحها من أهمية في التوصل إلى سلم واستقرار دائمين في الصومال،

وإذ يشيد بالجنود والعاملين في مجال حفظ السلام وفي المجال الإنساني من عدة بلدان الذين قضوا نحبهم أو أصيبوا بجراح وهم يخدمون في الصومال، **وإذ يؤكد من جديد** في هذا السياق، الأهمية التي يوليها المجلس لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام في جميع أنحاء الصومال،

وإذ يؤكد أهمية قيام الشعب الصومالي بإنشاء مجالس نيابية للمقاطعات والأقاليم ومجلس وطني انتقالي، فضلا عن إعادة إنشاء قوة للشرطة ونظام قضائي لاستعادة النظام العام في جميع أنحاء الصومال،

وإذ يرحب بالجهود المبذولة في المؤتمر الإنساني الرابع المعقود في أديس أبابا **وإذ يعيد تأكيد** التزام المجتمع الدولي بمساعدة الشعب الصومالي على تحقيق المصالحة السياسية والتعمير،

وإذ يرحب كذلك بالاتصالات والمشاورات السياسية الدائرة بين ممثلي مختلف الأطراف في الصومال بغية إيجاد حلول للمسائل المعلقة والمنازعات القائمة فيما بينهم وتعزيز عملية المصالحة السياسية،

وإذ يطري ويؤيد الجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء، ولا سيما الموجود منها في المنطقة، لتعزيز جهود الأمم المتحدة في إقناع جميع الأطراف بالتوصل إلى تسوية سياسية،

وإذ يؤكد من جديد الهدف المتمثل في إنجاز عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥،

وإذ يقرر أن الحالة في الصومال لا تزال تهدد السلم والأمن، وإذ يضع في اعتباره الظروف الاستثنائية، بما في ذلك افتقار الصومال إلى حكومة، **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام (S/1994/12)؛

٢ - **يوافق** على توصية الأمين العام بأن تستمر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بالشكل المحدد في الفقرة ٥٧ من تقريره، بولاية منقحة للقيام بما يلي:

(أ) تشجيع الأطراف الصومالية ومساعدتها على تنفيذ "اتفاقي أديس أبابا"، لا سيما في سعيها المشترك إلى نزع السلاح واحترام وقف إطلاق النار؛

(ب) حماية الموانئ والمطارات والهياكل الأساسية الرئيسية وتأمين خطوط الاتصال التي لا غنى عنها لتقديم الإغاثة الإنسانية ومساعدات التعمير؛

(ج) مواصلة الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى كل من يحتاجها في جميع أنحاء الصومال؛

(د) المساعدة في إعادة تنظيم الشرطة والنظام القضائي في الصومال؛

(هـ) المساعدة في إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم وإعادة توطينهم؛

(و) المعاونة أيضا في العملية السياسية الجارية في الصومال، التي ينبغي أن تنتهي بإقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا؛

(ز) توفير الحماية لأفراد الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وللأفراد العاملين في وكالات الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية التي تقدم الإغاثة الإنسانية ومساعدات التعمير، ومنشآتها ومعداتها؛

٣ - **يأذن** بالتخفيض التدريجي لقوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى مستوى قوة لا يتجاوز عدد أفرادها ٢٢ ٠٠٠ فرد ولعناصر الدعم اللازمة، على أن يستعرض مستوى القوة عند تجديد ولايتها في المرة القادمة؛

٤ - **يؤكد**، في هذا السياق، الأهمية الحيوية لأن توضع تحت تصرف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الوسائل المادية والإمكانات العسكرية اللازمة لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بطريقة فعالة فضلا عن الدفاع الفعال عن أفرادها في حالة تعرضهم لهجوم مسلح؛

٥ - **يوافق أيضا** على إعطاء الأولوية لتوجيه الموارد الدولية للتعمير إلى المناطق التي يستتب فيها الأمن وإلى المؤسسات الصومالية المحلية التي هي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في وضع أولويات للتنمية طبقا للإعلان الصادر عن المؤتمر الإنساني الرابع في أديس أبابا على نحو ما ورد في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من تقرير الأمين العام؛

٦ - **يؤكد** على الأهمية التي يوليها المجلس لإزالة الألغام **ويطلب** إلى الأمين العام أن يكفل بدء عمليات إزالة الألغام حيثما أمكن بغير إبطاء؛

٧ - **يدعو** جميع الأطراف في الصومال إلى التعاون تعاونا كاملا مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال واحترام ترتيبات وقف إطلاق النار والتعهدات الأخرى التي التزمت بها؛

٨ - **يطالب** جميع الأطراف في الصومال، بالامتناع عن أي عمل من أعمال الترويع أو العنف الموجهة ضد العاملين في المجالات الإنسانية أو أعمال حفظ السلام في الصومال؛

٩ - **يؤكد من جديد** التزامات الدول بالتنفيذ الكامل للحظر الذي فرضته الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال؛

١٠ - **يثني** على الأمين العام وعلى مبعوثه الخاص وأفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لما يبذلونه من جهود لتحسين أحوال الشعب الصومالي وتشجيع عملية المصالحة السياسية والإصلاح والتعمير؛

١١ - **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي أسهمت بقوات أو بتقديم مساعدات سوقية أو غيرها من المساعدات إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو عرضت أن تفعل ذلك، ويشجع الدول التي بوسعها أن تسهم بقوات وأفراد مدنيين ومعدات وبالدعم المالي والسوقي على أن تفعل ذلك، بصورة عاجلة من أجل تعزيز قدرة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الاضطلاع بولايتها؛

١٢ - **يعرب أيضا** عن تقديره للدول الأعضاء التي ساهمت بالمساعدات الإنسانية أو قدمت الدعم للبرامج القضائية الصومالية ويشجعها على تقديم المزيد من المساهمات على أساس عاجل؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينظر، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، في إقامة اتصالات مع الأطراف الصومالية بغية التوصل إلى جدول زمني متفق عليه لتنفيذ "اتفاقي أديس أبابا"، بما في ذلك الهدف المتمثل في إكمال العملية بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥؛

١٤ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم له، بمجرد أن تسمح الحالة بذلك، وعلى أي حال قبل ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ بفترة كافية، تقريرا عن الحالة في الصومال وعن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

الوثيقة ٨٥

تقرير لاحق للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال، مقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، ويتضمن مرفقا يشمل نص الإعلان الذي أصدره الزعماء السياسيون الصوماليون في نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤

S/1994/614، ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤، طلب المجلس إلى الأمين العام أن "يقدم له، بمجرد أن تسمح الحالة بذلك، وعلى أي حال قبل ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ بفترة كافية، تقريرا عن الحالة في الصومال وعن تنفيذ هذا القرار". وفي أعقاب اتخاذ القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، اكتسبت العملية السياسية المتصلة بالمصالحة الوطنية في الصومال قوة دافعة جديدة. ويغطي هذا التقرير التطورات المتعلقة بتلك العملية، فضلا عن التقدم الذي أحرزته البرامج الأخرى لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المساعدة على إعادة السلم والاستقرار إلى الصومال.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٤، أتم الأميرال جوناثان هاو فترة خدمته في الصومال بوصفه ممثلي الخاص، بعد أن أشرف على إنشاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقام بتوجيهها خلال مرحلة صعبة من العملية. وبعد تعيين السفير لانسانا كوياتيه ممثلا خاصا بالنيابة بدأ مبادرة لتطبيع العلاقة بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، بينما كان يحافظ على الصلات القائمة مع تحالف الإنقاذ الصومالي أو مجموعة الـ ١٢. وقد تجلى في جو الاجتماعات نية الجانبين على إعادة الحوار، ووضع تفاصيل ترتيبات محددة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأمن في مقديشو، بما في ذلك إعادة تنشيط لجنة الشرطة، وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار في جوبا السفلى. ونوقشت بإسهاب نقاط الخلاف بين التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة في الصومال وحددت تفاهمات بشأنها، مما سهل تطبيع العلاقة بين العملية والتحالف الوطني الصومالي.

٣ - وبعد ذلك مباشرة قامت البعثة استجابة لحالة الأمن المتدهورة في كيسمايو ببذل كل جهد ممكن، في سياق ولايتها الجديدة، لوقف القتال الخطير الذي نشب فيما بين الفصائل وفيما بين العشائر. وفي منتصف شباط/ فبراير، سافر ممثلي الخاص بالنيابة إلى كيسمايو، وبوساسو، وبارضيره، ونيروبي، وأديس أبابا، إضافة إلى عقد اجتماعات في مقديشو، لإجراء مشاورات مع الزعماء الصوماليين المتصلين بالنزاع. وكان الهدف المباشر هو حفزهم على وقف القتال. وقد استطاع إقناعهم بالاجتماع في نيروبي في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٤ لإجراء مشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق على إيقاف الأعمال القتالية لأجل غير مسمى ووضع حل طويل الأجل لمشاكل جوبا السفلى. وقد اختيرت نيروبي مكانا لعقد الاجتماع لأن كثيرا من الشخصيات الرئيسية المتصلة بمنطقة جوبا السفلى كانت موجودة.

٤ - وقد وافق توقيت إجراء المشاورات بشأن كيسمايو عودة زعماء مجموعة الـ ١٢ إلى نيروبي من القاهرة، حيث كان قد دعاهم الرئيس حسني مبارك، رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية هم وزعماء التحالف الوطني الصومالي. وبوجود جميع زعماء الفصائل السياسية الصومالية مجتمعين في نيروبي، شرع ممثلي الخاص بالنيابة في جهد لتنشيط عملية المصالحة الوطنية. ونجح في الجمع بين الزعماء السياسيين الذين ظلوا لا يكلم أحدهم الآخر لمدة طويلة. وقد اكتسبت عملية المصالحة زخما فور إعادة إقامة العلاقات الشخصية بين الزعماء السياسيين. ومما كان له أهمية قصوى أنه استطاع الجمع بين اللواء محمد فارح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي والسيد علي مهدي، المتحدث باسم مجموعة الـ ١٢، وأسفر هذا عن اقتراح بناء بإقامة حكومة وطنية صومالية.

٥ - وقد وضع الجانبان الصيغة النهائية لإعلان، في شكل بيان بشأن المصالحة الوطنية، وقعه في نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ السيد علي مهدي واللواء عيديد، بالنيابة عن مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي على التوالي (انظر المرفق الأول).

٦ - ونص إعلان نيروبي على أنه لكي يتسنى إعادة السيادة للدولة الصومالية، ينبغي عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤ لانتخاب رئيس ونواب للرئيس، ولتعيين رئيس للوزراء. وسيقوم المؤتمر أيضا بإكمال واستعراض تشكيل السلطات المحلية حيثما يقتضي الأمر ذلك، وبإنشائها حيثما يلزم هذا، كأساس للاستقلال الذاتي الإقليمي واحترام حقوق المجتمعات المحلية.

٧ - وللإعداد لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، نص الإعلان على عقد اجتماع للفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا لعام ١٩٩٣ والحركة القومية الصومالية للشمال الغربي في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ في مقديشو لوضع القواعد والإجراءات المتصلة بالتصويت ومعايير المشاركة في المؤتمر. وسيناقش الاجتماع أيضا سبل ووسائل إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية، التي ستؤلف بعد تشكيل الحكومة الوطنية.

٨ - ومن بين المبادئ العامة للإعلان، توصل زعماء الفصائل السياسية إلى تفاهم بشأن حرمة السلامة الإقليمية للجمهورية الصومالية وسيادتها؛ ورفض اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف كوسيلة لحل النزاع، وتنفيذ وقف لإطلاق النار، ونزع السلاح بشكل طوعي في جميع أنحاء الصومال؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الديمقراطية وحفظها؛ وخلق جو مساعد على التعايش الأخوي فيما بين جميع الصوماليين باستخدام القنوات التقليدية، والوسائل الثقافية والسياسية؛ وإنعاش البلد وتعميره بعد الذي سببته الحرب الأهلية.

٩ - وفي أحد النداءات، أعرب الزعماء الصوماليون عن امتنانهم للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، والبلدان المانحة للمعونة وبلدان المنطقة لمساعدتهم القيمة، وطلبوا استمرار تلك الجهود حتى يمكن للصومال الوقوف على قدميه.

١٠ - ومن الجدير بالملاحظة أن زعماء الفصائل السياسية الصومالية أصبحوا لا يتكلمون حاليا عن تشكيل مجلس وطني انتقالي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أديس أبابا المبرمة في آذار/ مارس ١٩٩٣، إذ إنهم يستهدفون الآن تشكيل جمعية تشريعية وطنية.

١١ - ومن حيث المبدأ، وافق زعماء الفصائل على مجالس المقاطعات والأقاليم المنشأة حتى الآن. ومع ذلك فلهم رغبة في إعادة النظر في عدد منها. وقد أنشئ مجلسان آخران للمقاطعات منذ تقريري الأخير، فأصبح المجموع ٥٥، وذلك من ٨١ مقاطعة، باستثناء الشمال الغربي. وما زال العدد الإجمالي لمجالس الأقاليم ٨، من ١٣، باستثناء الشمال الغربي. ومن المتوقع أن يتسارع إنشاء المجالس الجديدة بعد الاختتام الناجح لمؤتمر المصالحة الوطنية.

١٢ - وسيكون الاجتماعان المقرران في إعلان نيروبي من الأعمال الصومالية كلية، وذلك بغية إيجاد حل صومالي للمشكلة الصومالية. ولن تؤدي عملية الأمم المتحدة في الصومال إلا دور الميسر كما فعلت ذلك في الشهور القليلة الماضية.

١٣ - وقبل ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وهو الموعد المحدد للاجتماع التحضيري، بفترة وجيزة قرر الموقعان على الإعلان تأجيله إلى ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ لإعطاء مزيد من الوقت للفصائل السياسية للانتهاء من مداولات اللجان التقنية التي أنشأتها. وبعد اندلاع القتال فيما بين العشائر في مركا في ٥ نيسان/ أبريل اتخذت مجموعة الـ ١٢ موقفا مؤداه أنهم لن يشتركوا في الاجتماع حتى تنسحب قوات التحالف الوطني الصومالي من البلدة. وقد أقنعوا بالتساهل بشأن هذا الشرط ولكن القتال الذي حدث بعد ذلك فيما بين العشائر بين فخذين منتميين إلى عشيرة هاوييه في مقديشو وما تلا ذلك من تدهور في الحالة الأمنية هناك حدا ببعض زعماء الفصائل إلى أن يطلبوا، في جملة أمور، تغيير مكان الاجتماع. وأجريت مناقشات بين الموقعين بشأن تحديد تاريخ جديد ومكان جديد. وقد أبلغت عملية الأمم المتحدة في الصومال بصفة أولية باتفاق على تأجيل التاريخ إلى ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤ وتغيير مكان الاجتماع إلى نيروبي، ولكن ذلك لم يتأكد. وفي أثناء ذلك عاد اللواء عيديد إلى مقديشو.

١٤ - وفي غضون ذلك، حفز تطور آخر الموقعين على اختيار موعد متأخر عن ذلك. وقد رد زعماء الحركة القومية الصومالية للشمال الغربي بالإيجاب على الدعوة التي وجهها زعماء الفصائل السياسية في إعلان نيروبي. وكان السيد عبد الرحمن أحمد علي، الذي كان رئيسا للحركة القومية الصومالية قبل مؤتمر بوراما الذي انتخب إدارة جديدة، على اتصال باللواء عيديد والسيد علي مهدي. وقد أعلن أنه يجب على الصوماليين في شمال البلد وجنوبه أن يجلسوا سويا لحل القضية بطريقة تشبع رغبة شعب "أرض الصومال" وحقوقه في أن يكون له وضع مستقل من ناحية وفي أن يحتفظ من الناحية الأخرى بوحدة وأخوة الشعب الصومالي، وأعلن أن الحركة القومية الصومالية ستحضر جميع مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية المقبلة كما فعلت في الماضي.

١٥ - ولكي يتاح للحركة القومية الصومالية وقت كاف لإجراء مشاورات، طلب السيد أحمد علي تأجيل اجتماع الفصائل السياسية إلى ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٤. وكان رد الفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا إيجابيا بصفة عامة. ومع ذلك رفض الزعماء في "أرض الصومال" بمن فيهم السيد محمد إبراهيم إيغال، "رئيسه"، إعلان السيد أحمد علي. وتجري منذ ذلك الوقت مشاورات فيما بين الفصائل السياسية الصومالية للوصول إلى اتفاق بشأن تاريخ ومكان جديدين للاجتماع.

١٦ - وقد كان توقيع إعلان نيروبي بمثابة دفعة أدت إلى توقيع اتفاق في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ بشأن عملية حل الحالة في جوبا السفلى والعملية المتعلقة بذلك. ووقع الاتفاق أعضاء لجنة مشتركة تمثل التحالف الوطني الصومالي والحركة الوطنية الصومالية. ودعا الاتفاق إلى عقد مؤتمر مصالحة في جوبا السفلى في ٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ في كيسمايو. ونص الاتفاق على ضرورة أن يعتمد مبدأ المصالحة على الحوار وأن تصفى جميع الخلافات والعداوات طبقا للأخلاق والتقاليد الصومالية. وستتخذ لجنة تقنية قرارا بشأن عدد المشتركين الذين سيأتون من كل العشائر في المنطقة. ويتعين على قادة الفصائل ضمان وقف إطلاق النار والتقيد به اعتبارا من ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤، وسحب الميليشيات وجعل وجودها مقصورا على أماكن متفق عليها؛ وإنشاء آلية لإعادة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لأصحابها الشرعيين، وإنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في الصومال.

١٧ - وظلت اللجنة التقنية تعقد اجتماعات في كيسمايو منذ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ لوضع اللمسات النهائية على المعايير المتعلقة بالاشتراك في مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى. وتم الاتفاق على اختيار ١٦٠ ممثلا من جميع العشائر للاشتراك في المؤتمر. وبانتهاء وضع قائمة ممثلي العشائر، افتتح المؤتمر في كيسمايو في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. وعلى الرغم من الجهد الحقيقي الذي بذلته كل من الحركة الوطنية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي في تنظيم المؤتمر، فإن ائتلاف الحركة الوطنية الصومالية/ التحالف الوطني الصومالي يفرض تهديدا بإعاقة العملية نظرا لأن العقيد أحمد عمر جيس،

رئيسه، لم يوقع على جدول أعمال المؤتمر في نيروبي. وفي الوقت ذاته، نشب قتال في كيسمايو في ٢١ نيسان/ أبريل بين فخذي عشيرة دارود مما خلق عقبة أخرى أمام عملية المصالحة العامة في المنطقة.

١٨ - وبذلت محاولات أخرى للمصالحة بين العشائر وبين الفصائل في مناطق أخرى. ففي شباط/ فبراير ١٩٩٤، أبرم قادة فخذي عشيرة دارود وفخذ من عشيرة ديفيل هم ورؤساء الحركة الوطنية الصومالية والجبهة القومية الصومالية والحركة الديمقراطية الصومالية اتفاقا للمصالحة في بارضيره في منطقة غيدو.

ثالثا - قضايا الأمن

١٩ - على الرغم من جهود المصالحة السياسية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، التي ورد ذكرها أعلاه، فإن الحالة الأمنية في الصومال ظلت تتدهور، وتبذل الفصائل المختلفة، في تحسب واضح لانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال في نهاية المطاف، جهودا لإعادة التسلح، وواصلت على وجه الخصوص بناء العربات المسلحة المعروفة باسم "تكنيكالز". وفي منطقة كيسمايو، يتنازع عدد من الفصائل، دون نجاح حتى الآن، من أجل السيطرة على وادي جوبا السفلى. وكما هو مشار إليه في الفقرتين ١٦ و ١٧ أعلاه، افتتح مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. وفي ١٠ نيسان/ أبريل، أكملت ميليشيا التحالف الوطني الصومالي بنجاح حملتها الرامية إلى الاستيلاء على مركا من فصيلة تابعة للحركة القومية الصومالية. وفي الوقت ذاته تقريبا، قامت قوات الميليشيا التابعة لفخذ من عشيرة هبر غيدر التي لها صلات وثيقة بالتحالف الوطني الصومالي بشن هجوم على فخذ من عشيرة حوادله وسيطرت على منطقة المطار ومداخله في جنوب مقديشو. واشتبك الفخذان ذاتهما في مواجهة عنيفة في منطقة بلد وين التي يبدو أنها ستكون الهدف الرئيسي التالي للتحالف الوطني الصومالي. ووردت أنباء تشير إلى حدوث عمليات تقدم أخرى للتحالف الوطني الصومالي في بيضوا. وباختصار، بذلت محاولات متضافرة لا سيما من جانب التحالف الوطني الصومالي لتحسين المواقع التي يحتلها على الأرض قبل مؤتمر المصالحة الوطنية القادم.

٢٠ - وفي عدد من المواقع، تعرض أفراد من عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للتهديد والهجوم وأحيانا للخطف على يد أفراد مسلحين غير خاضعين لسيطرة أحد. ووقع آخر هذه الحوادث المؤسفة والخطيرة للغاية في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ في جنوب مقديشو. فقد تعرضت مركبة تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال لهجوم قتل فيه ٥ جنود نيباليين وجرح جندي واحد. واختطف بعد ذلك الجندي الجريح من مستشفى محلي. وتبذل عملية الأمم المتحدة في الصومال جهودا جادة مع القادة المحليين لضمان الإفراج عن الجندي المختطف.

٢١ - وعلى الرغم من أن عدد الحوادث التي يتعرض لها أفراد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد قل في الأسابيع القليلة الماضية، فلا يمكن التنبؤ بمستوى الخطر الأمني نظرا لأن الاضطرابات تحدث والقتال ينشب بين العشائر دون سابق إنذار. ويشكل قطع الطرق، خصوصا في المراكز الحضرية، سببا رئيسيا للقلق. وقد كان التعاون من جانب القادة المحليين مفيدا للغاية في حل الصعوبات المتصلة بالهجمات على أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال والأفراد المتصلين بها والتهديدات الموجهة إليهم فضلا عن المسائل المتعلقة بأمنهم العام.

رابعا - هيكل القوة وقدراتها

٢٢ - أكملت وحدات البلدان التالية انسحابها من عملية الأمم المتحدة في الصومال: ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا وتونس وجمهورية كوريا والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. ومنذ تقريري الأخير، زادت باكستان قوة وحدتها إلى نحو ٢ ٠٠٠ من جميع الرتب. ونقح مجلس الأمن في قراره ٨٩٧ (١٩٩٤) ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال وأذن بالتخفيض التدريجي لمستوى قوة العملية إلى ٢٢ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك ٢ ٥٠٠ من أفراد السوقيات وعناصر الدعم اللازمة.

٢٣ - ويبلغ القوام الحالي لقوة عملية الأمم المتحدة في الصومال ١٩ ٠٠٠ فرد (في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٤). وفي محاولة لمعالجة هذا النقص، قدمت طلبات إلى الدول الأعضاء لتوفير وحدات إضافية. وحتى الآن، اقتصر الرد على موافقة باكستان على وزع وحدة لطائرات الهليكوبتر.

٢٤ - ولم يعوض بالكامل النقص في الطاقة الناجم عن انسحاب قوات الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الجوية والقدرات الليلية. ولكن عولج بطريقة مناسبة النقص في مجالات الحماية بالمصفحات والسوقيات والاتصالات.

٢٥ - وتلتزم القوات التي تم وزعها في الصومال بتنفيذ المهام التالية في منطقة العمل الحالية لعملية الأمم المتحدة في الصومال:

(أ) أمن المطارات والموانئ الرئيسية؛

(ب) ضمان الأمن/ والقيام بدوريات في الطرق المؤدية إلى الداخل للإبقاء عليها مفتوحة أمام قوافل المعونة الإنسانية؛

(ج) القيام بدوريات في البلدات/ المدن الرئيسية لتمكين أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من التحرك فيها بأمان؛

(د) حراسة قوافل المعونة الإنسانية؛

(هـ) ضمان أمن القوافل والمنشآت السوقية؛

(و) ضمان أمن أفراد ومنشآت عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ز) تقديم المساعدة في تدريب الشرطة الصومالية.

٢٦ - ولتلبية هذه الاحتياجات، عدل وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال في أعقاب عمليات الانسحاب الأخيرة وهو الآن كما يلي:

(أ) بيضوا - كيسمايو: تم وزع اللواء الهندي المؤلف من ٤ كتائب والكتيبة البوتسوانية في ١٠ مواقع مختلفة؛

(ب) خارج مقديشو: تم وزع ثلاث كتائب مقدمة من بنغلاديش ونيجيريا وزمبابوي في أفغويه ومركا وبلد على التوالي وهي ثلاثة مواقع استراتيجية على الخطوط الرئيسية للاتصالات؛

(ج) مقديشو: تتولى ثلاث كتائب من باكستان وماليزيا ونيبال مسؤولية أمن أفراد ومنشآت ومعدات عملية الأمم المتحدة في الصومال. وتتولى الكتائب المصرية الثلاث تأمين الميناء والمطار. وتقوم بقية اللواء الباكستاني أربع كتائب مشاة وفوج دبابات وسرب طائرات هليكوبتر بتوفير خدمات لقوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال وتتولى تأمين الطرق الرئيسية بين الميناء والمطار ومجمع عملية الأمم المتحدة وتحتفظ بتسعة مواقع قوية أو نقاط للتفتيش في حجم السرية، وتقوم بدوريات في المناطق الرئيسية في المدينة. ويشارك اللواء أيضا في حراسة القوافل الإنسانية في منطقة مقديشو؛

(د) بلد وين: سرية من زمبابوي.

٢٧ - وعلى الرغم من تخفيض القوات، لا تزال الوحدات العسكرية تشارك في الأنشطة الإنسانية. وتقوم المستشفيات العسكرية بمعالجة مئات المرضى الصوماليين يوميا في مقديشو وبيضوا وحبور ووجيد وكيسمايو. وتشارك الوحدات العسكرية مشاركة قوية على أساس يومي في توزيع المياه والأغذية وفي العمليات الإنسانية الأخرى التي يبلغ متوسط عددها ٢٥ قافلة يوميا. وتدعم الوحدات العسكرية أيضا أنشطة شعبة الشرطة المنشأة حديثا في إعادة تشكيل الشرطة الوطنية الصومالية عن طريق توفير التدريب الأساسي لمعلمي الشرطة الصوماليين والدعم السوقي.

٢٨ - وعلى الرغم من أن قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال ليست هدفا مباشرا في الوقت الحالي، فإن تزايد القتال بين العشائر في مقديشو ومركا وبلد وين ووادي جوبا السفلى قد يشكل في النهاية تهديدا محتملا لأفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال. فقد أشارت المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، إلى أن جميع الفصائل تعيد تسليح نفسها. وتشن الميليشيا التابعة للتحالف الوطني الصومالي الهجمات في أجزاء مختلفة من جنوب الصومال وتسيطر سيطرة تامة على جنوب مقديشو كما تشن هجمات متكررة للسيطرة على بلد وين. وفي كيسمايو تقوم ميليشيا الحركة الوطنية الصومالية بتحركات محمومة تحسبا لهجوم يشنه التحالف الوطني الصومالي. ولا يمكن استبعاد نشوب عمليات قتالية واسعة النطاق، وقد يسبب هذا تدهور الحالة الإنسانية الهشة.

٢٩ - وقد أصبحت كثافة القوة ضئيلة للغاية بقوامها الحالي البالغ ١٩٠٠٠ فرد. وقد انخفض حجم قوة الرد السريع من كتيبة إلى سرية ميكانيكية وسرية للدبابات وسرب لطائرات الهليكوبتر. ومنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، أغلقت سبع نقاط حصينة ونقاط للتفتيش في مقديشو بسبب تخفيض القوات وضرورة سحب القوات واستخدامها في مهام لها أولوية أعلى. وفي ظل الظروف الأمنية السائدة، أصبحت قدرة القوة على تحقيق المهام المنوطة بها محدودة. وسوف يمكّن الوزع الكامل للمستوى المأذون به البالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد عملية الأمم المتحدة في الصومال من العمل ثانية في منطقة شبيليه الوسطى الممتدة من بلد إلى بلد وين وإعادتها إلى منطقة عمليات الأمم المتحدة في الصومال والتلبية التامة أيضا لدورها في حراسة القوافل الإنسانية. وسوف يتطلب أي توسيع للمناطق التي يجري فيها وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، بحيث تشمل غالكعيو الوسطى ثم الشمال الشرقي في النهاية، وزع كتيبتين إضافيتين على الأقل بدعم متكامل وعناصر سوقية. وهذه القوة ليست موجودة حاليا في منطقة العمليات.

خامسا - برنامج الشرطة والعدالة

٣٠ - أعرب مجلس الأمن، في قراره ٨٦٥ (١٩٩٣)، عن اقتناعه بأن إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظام القضائي ونظام العقوبات في الصومال تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لإعادة الأمن والاستقرار في البلد. وخفض مستوى قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال وعدم الاستقرار في الحالة الأمنية، المشار إليهما في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير، يزيدان من أهمية وإلحاح تحقيق أهداف برنامج العدالة الصومالي. فالنجاح في تنفيذ البرنامج سيسهم بدرجة هائلة في تحقيق الهدف المتمثل في أن تصبح المؤسسات الصومالية هي العناصر الرئيسية التي توفر المحافظة على القانون والنظام في الصومال. ولم تدخر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وسعا في السعي إلى تحقيق هذا الهدف. وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٤ بلغ المجموع الإجمالي لمجندي الشرطة ٧٩٩ ٧ فردا.

٣١ - ومنذ تقديم تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/1994/12، الفقرات ١٧-١٩)، ظلت عملية الأمم المتحدة في الصومال تبذل جهودا كبيرة لتعزيز عنصر الشرطة المدنية التابع لها لتوفير التدريب والمعدات والمساعدة في إنشاء قوة شرطة صومالية وطنية قادرة على الاستمرار.

٣٢ - ومن الملاك المأذون به من أفراد الشرطة المدنية للعمل في شعبة الشرطة وهو ٥٤ فردا، وصل إلى منطقة البعثة حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، ٤١ فردا من البلدان التالية:

آيرلندا	٤
إيطاليا	٥
جمهورية كوريا	٢

زمبابوي	٥
السويد	٢
غانا	٦
ماليزيا	٥
مصر	٦
هولندا	٦

ومن المقرر أن يصل أفراد الشرطة المدنية المتبقين قريبا من زامبيا والسويد ونيجيريا.

٣٣ - ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة الإقليم الشمالي الشرقي. فقد تم حتى الآن الموافقة على إعادة تعيين ٣٦٧ من رجال الشرطة السابقين، غير أن حوالي ٦٠٠ من رجال الميليشيات الذين يعملون كأفراد شرطة لا تتوافر فيهم معايير التعيين التي وضعتها عملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أن من المسلم به أنه يتعين إعادة النظر في السياسة الحالية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، التي تقصر التعيين على الأشخاص الذين خدموا في قوة الشرطة الصومالية لما لا يقل عن سنتين. إذ إنه ينبغي أيضا أن تتمكن فئة منتقاة من أفراد الميليشيات السابقين المسرحين، بعد تلقي تدريب مناسب، من أن تصبح مؤهلة للانخراط في قوة الشرطة.

٣٤ - ومنذ نهاية شهر آذار/ مارس، في ظل التنسيق العام والقيادة من جانب عملية الأمم المتحدة في الصومال، يقوم العنصر العسكري التابع للعملية وفريق التدريب التابع للولايات المتحدة، الذي وفره البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية، بدور هام في مساعدة برنامج الشرطة. إذ يقوما بتنظيم التدريب على الأسلحة، وتدريب سائقي السيارات والميكانيكيين، وتدريبات السير والسلاح، وتدريب المشرفين، والتدريب الإداري وتدريب مستوى الإدارة التنظيمية المتوسط. ويوفر البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية أيضا الدعم السوقي في تجديد مراكز الشرطة، وكذلك منشآت التدريب. وهو يعمل حاليا في تجديد مدرسة تدريبية مؤقتة داخل مجمع مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشو كي تستوعب ١٠٠ متدرب في الدورة الواحدة. ويجري النظر في إنشاء مراكز تدريب في مواقع أخرى، مثل هرغيسا (الإقليم الشمالي الغربي) وغالكعيو (الإقليم الشمالي الشرقي) وبيضوا (الإقليم الأوسط) وكيسمايو (الإقليم الجنوبي). ومن المرجح أن يتولى البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية توفير الدعم السوقي. وتكمن المشكلة الرئيسية في أن المنشآت قد دمرت تدميرا كاملا، وأن نقص الموارد المالية لا يسمح بإصلاح أكثر من منشأة أو منشأتين لتدريب قوات الشرطة في البلد بأكمله.

٣٥ - وفي ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، بدأت دورة دراسية عن صيانة الأسلحة اشتركت فيها مجموعة أولية قوامها ٢٠ ضابط شرطة. وبدأ في ٢ أيار/ مايو ١٩٩٤ برنامج تدريبي للمدربين اللازمين لدورات تجديد المهارات. وبدأت في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ في مقديشو الدورات المعدة للمديرين من المستوى المتوسط في مجال إدارة المراكز. وستتكرر هذه الدورات الدراسية في جميع أنحاء البلد. وتعتزم عملية الأمم المتحدة في الصومال تدريب ما يربو على ٣ ٠٠٠ فرد بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وسيدرب ٣ ٠٠٠ فرد آخر يقوم بتدريبهم ضباط من الشرطة الصومالية ممن تلقوا هم أنفسهم التدريب مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٣٦ - ويجري تنقيح واستكمال مجموعات برامج تدريبية أخرى، بما في ذلك برنامج تدريبي تجديدي، لتعزيز آلية الإنجاز. وتهدف هذه البرامج إلى كفالة توحيد التدريب في كافة أنحاء الصومال. وبرنامج تدريب الشرطة يشمل أساسا إعادة غرس حس الانضباط في أفراد الشرطة الصومالية، وكذلك تعزيز قدرتهم على أداء الواجبات العامة في مجال منع الجريمة، والواجبات المتخصصة مثل إجراء التحقيقات، وجمع المعلومات الجنائية، ومكافحة الشغب، وخدمات الشرطة المجتمعية، ومراعاة حقوق الإنسان أثناء إنفاذ القانون. وتقوم شعبة الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا بوضع برنامج تدريبي لوحدة "دراويشته" (قوة الرد السريع).

٣٧ - ويتم تمويل جزء كبير من برنامج الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال من التبرعات النقدية والعينية التي تقدمها الحكومات. والتبرعات النقدية المتلقاة أو المعلنة مسجلة على النحو التالي:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الدانمرك	٠,٥
السويد	١,٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٠,٠٣٧
النرويج	١
هولندا	٠,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٨
اليابان	٩
المجموع	٢٠,٦٧٣

ووردت تبرعات عينية من الحكومات التالية:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

ألمانيا	١,٥
إيطاليا	٤,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧
المجموع	٤٣
مجموع التبرعات النقدية والعينية	٦٣,٦٣٧

٣٨ - واستكمالا لبرنامج الشرطة، وضعت شعبة العدالة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال خمسة برامج عمل مختلفة: البرنامج القضائي، والبرنامج الإصلاحي، وبرنامج قضاء الأحداث، وبرنامج منع الجريمة، وبرنامج حقوق الإنسان.

٣٩ - ويتركز الآن برنامج العمل القضائي على إصلاح المحاكم وتجديدها، وإمدادها بالمعدات والقرطاسية والأثاث والمراجع القانونية، وتدريب موظفي الجهاز القضائي. وقد تم الحصول على مساعدات من بعض الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها. ومن المزمع أن يعقد في حزيران/ يونيه ١٩٩٤ اجتماع لإجراء تقييم لمنتصف المدة، وذلك بغية تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى برنامج العمل القضائي الصومالي، باعتباره نموذجا لتدخلات مقبلة من هذا النوع من جانب الأمم المتحدة.

٤٠ - وأعدت خطة عمل لتجديد ٥٤ محكمة في ٢٨ مقاطعة تنتشر في ١٢ إقليما. كما سيجري، خلال الفترة من حزيران/ يونيه إلى آب/ أغسطس ١٩٩٤، تشجيع السلطات الصومالية المختصة على مستوى المقاطعات والأقاليم على تعيين الأفراد المناسبين للعمل في هذه المحاكم.

٤١ - وفي برنامج العمل المتعلق بالعقاب، تستحدث في السجون ممارسات عقابية تتسم بالكفاءة. وقد تم إكمال بعض المشاريع الرامية لتحسين المرافق الصحية ومنشآت السجون، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويجري تجميع تقديرات إعادة بناء السجون أو تجديدها في الصومال.

٤٢ - وتبذل جهود لتخفيف التكدس في السجنين الكبيرين في مقديشو وبيضوا. كما أن الرصد المستمر للقضايا وتوجيه انتباه السلطات المختصة إلى محنة "منتظري المحاكمات" الذين يبقون في السجن لثلاثة أشهر أو أكثر دون محاكمة، قد أديا إلى المراجعة القضائية للقضايا، والإفراج عن المحتجزين في كثير من الحالات.

٤٣ - والمحاكم الإقليمية تعمل الآن بصورة كاملة في بعض المناطق، وتجري الآن محاكمة المجرمين المحتجزين لارتكابهم جرائم خطيرة. ومع استمرار التحسن في إمداد شعبة العدالة بالموظفين، من المتوقع أن يمكّن وزع الموظفين إلى الأقاليم الشعبة من تنفيذ برنامجها العقابي في جميع أنحاء البلد. وقد كانت المساعدة المقدمة من متطوعي الأمم المتحدة مساعدة قيمة بصفة خاصة في هذا الصدد.

٤٤ - ومن المقرر أن تعقد في شهر حزيران/ يونيه دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين في السجون ومهاراتهم الإدارية. وسيتم ذلك بمساعدة من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وتحالف المنظمات غير الحكومية لمنع الجريمة والقضاء الجنائي.

٤٥ - وكجزء من برنامج قضاء الأحداث التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال، تتخذ خطوات لتحسين أوضاع الأحداث المحتجزين. وتتمثل الأولوية الرئيسية في عزلهم عن السجناء البالغين، وفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث ("قواعد بيجين"). ومن المزمع إنشاء برنامج تعليمي أساسي للأحداث السجناء، بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسكو، والمنظمات غير الحكومية.

٤٦ - ويجري في شمال مقديشو تنفيذ مشروع تجريبي تعليمي وترفيهي لإنقاذ أطفال الشوارع، بدعم من اليونيسيف واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي. وسيكون أول المستفيدين منه حوالي ١٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٢ سنة. وسيتلقون يوميا الغذاء وحوالي أربع ساعات من التعليم الأساسي.

٤٧ - وقد وافقت إدارة التنمية فيما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، من حيث المبدأ، على دعم مشروع لمعالجة الأطفال المصابين بصدمات في الصومال اشتركت في وضعه شعبة العدالة مع صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة).

٤٨ - وبدعم من المحفل الأوروبي للسلامة الحضرية في باريس، والمركز الدولي لمنع الجريمة في مونتريال، ستقوم الشعبة، في برنامجها المتعلق بمنع الجريمة، بوضع مشاريع تهدف إلى استحداث روابط مؤسسية للسيطرة الاجتماعية تهدف إلى منع الجريمة ومكافحتها. ووصولا إلى هذه الغاية، تعمل الشعبة على توظيف اثنين من إخصائيي منع الجريمة (أخصائي اجتماعي وقاض).

٤٩ - وقامت الشعبة، من خلال برنامجها المتعلق بحقوق الإنسان، بالتحقيق في حوادث انتهاكات حقوق الإنسان، في إطار نظام القضاء الجنائي الصومالي. ونوقشت نتائج التحقيقات مع الوحدات المختصة، وبناء على ذلك تم، بصورة مشتركة مع هذه الوحدات، وضع آليات لتلافي حدوث هذه الانتهاكات في المستقبل. ويقوم قسم حقوق الإنسان حاليا بتحديد منظمات حقوق الإنسان الصومالية التي سيتعاون معها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها. كما يجري وضع برامج تدريبية لتعليم حقوق الإنسان للصوماليين، بمساعدة من بعض المعاهد دون الإقليمية والوطنية المتخصصة في هذه المجالات، وعلى رأسها المعهد الدولي للدراسات العليا في علوم الإجرام، سيراكيوز، إيطاليا. وأخيرا، يتعاون القسم بصورة وثيقة مع مركز حقوق الإنسان في الأمانة العامة للأمم المتحدة في وضع برنامج عمله.

سادسا - برنامج نزع السلاح والتسريح

٥٠ - أعرب قادة الفصائل السياسية الصومالية صراحة، في إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، دعمهم لمفهوم نزع السلاح بصورة طوعية. وللأسف، لم يحترم هذا التعهد حتى الآن. ولن ينجح نزع السلاح بصورة طوعية إلا إذا أبدت الأطراف الصومالية التصميم اللازم على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وعلى العكس من ذلك، توافرت في الأسابيع القليلة الماضية، كما سبق ذكره، أدلة على أن الفصائل الرئيسية أخذت تعزز مخزوناتها من الأسلحة. وفي مقديشو، شوهدت العربات المسلحة المسماة "تكنيكالز" في مواقع مختلفة. كما تبين التقارير أن العشائر تعيد بناء المواقع الدفاعية.

٥١ - وأناشد الأطراف أن تنفذ عملية نزع السلاح المتفق عليها خلال اجتماعات أديس أبابا في عام ١٩٩٣ وفي اجتماع نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٤. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على استعداد لمساعدة الأطراف في تنفيذ هذه الالتزامات. وستعمل القوة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، والتي تنهض بالفعل بأعباء تفوق طاقتها، كوسيط نزيه في جمع الأسلحة المسلَّمة وحفظها من أجل الحكومة الوطنية الصومالية. ويتعين الاضطلاع باختيار مواقع تخزين الأسلحة بالاتفاق مع السلطات الصومالية.

٥٢ - وفي المنطقة الشمالية الغربية، بدأ في شباط/ فبراير ١٩٩٤ تنفيذ برنامج طارئ مؤقت من أجل نزع السلاح والتسريح بواسطة لجنة التسريح الوطنية المنشأة حديثا. ويركز البرنامج، الذي وضع بالتعاون مع الفريق الاستشاري لمكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مجالين عريضين: (أ) تقديم الدعم لنزع السلاح الفوري في هرغيسا والامتداد المتوقع لنزع السلاح إلى مناطق أخرى؛ (ب) البدء في برنامج دعم مؤقت مدته ثلاثة أشهر من أجل نزع السلاح وإعادة الإدماج.

سابعا - برنامج إزالة الألغام

٥٣ - تقوم سياسة عملية الأمم المتحدة في الصومال في مجال إزالة الألغام على أساس مبدأ الاستعانة بمزيلي الألغام الصوماليين فقط. وتوضح التجربة الحديثة أن الشركات الأجنبية لإزالة الألغام ليست مقبولة بالضرورة لدى السلطات السياسية المحلية ويُستخدم مقدار غير متناسب من الرسوم لتغطية المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأجانب. وبسبب الاستعانة بمزيلي الألغام الصوماليين، والعديد منهم يعرف أين توجد الألغام ويحظى بدعم المجالس أو السلطات المحلية، أصبحت هناك إمكانية أكبر للوصول إلى مناطق أوسع نطاقا من أجل إزالة الألغام. ومن الجدير بالذكر أنه قبل تقديم الدعم إلى أي مشروع لإزالة الألغام، فإنه يتعين على المنظمة المحلية غير الحكومية لإزالة الألغام أن تقدم إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال أدلة موثقة على أن السلطات المحلية قد وافقت على إمكانية تنفيذ المشروع بصورة فعالة وبأمان معقول داخل مجتمعاتها المحلية. وتضطلع عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا بالمسح الميداني للمشروع للتأكد من إمكانية استمراره. وتجري عمليات تفتيش دورية خلال تنفيذ المشروع لضمان إتمامه على الوجه المرضي. وبغية زيادة الأمان لمزيلي الألغام الصوماليين، يعتزم إنشاء مرفق للتدريب على إزالة الألغام. وسيتم تزويده بمدربين أجانب، واختيار موقعه في شمال مقديشو، مع إمكانية وزع أفرقة المدربين في أي منطقة في الصومال.

٥٤ - واعتبارا من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ وحتى اليوم، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بالاستعانة بستة أفرقة لإزالة الألغام، أكملت ثلاثة منها مهامها، وهناك ١٨ فريقا آخر في طور الاستعداد لبدء العمل. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة، جرى تدمير الذخيرة التالية:

ألغام مضادة للدبابات	٣ ٢١٠
ألغام مضادة للأفراد	١ ١١٦
ذخيرة لم تنفجر	٨ ٦٥٥

وتمت إزالة ٥٠٠ لغم إضافي مضاد للدبابات. وجرى تطهير ٧١ كيلومترا مربعا من أراضي الأعشاب/المراعي و ٣١٨,٥ كيلومترا من الطرق من الألغام.

٥٥ - ومع إعادة التشكيل وزيادة تزويد الشعبة بالموظفين، تعتزم عملية الأمم المتحدة في الصومال الإسراع في تنفيذ برنامج إزالة الألغام. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنفيذ برنامج للتوعية بالألغام في الشمال الغربي وفي منطقة غالكعيو باستخدام الملصقات والكتب ومن خلال المناقشات الجماعية في المجتمعات المحلية.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٥٦ - بالرغم من التقدم الملموس المحرز في عام ١٩٩٣، فإن حالة الطوارئ مستمرة ولا يزال رفاه أعداد كبيرة من الصوماليين في خطر. والأولوية الرئيسية بالنسبة لعام ١٩٩٤ هي تقديم مساعدة غوثية إلى أكثر الفئات ضعفا وحرمانا. وواصلت شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في تنسيق تقديم المساعدة للوفاء بالاحتياجات الغوثية، وإعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وكبح وباء الكوليرا المتفشي في جميع أنحاء البلد. غير أن المشاكل الأمنية لا تزال تزعج الجهود الغوثية في عدد من المناطق، مما يؤثر على أمن موظفي الشؤون الإنسانية وعلى انتظام وكفاءة تقديم المساعدة على السواء.

ألف - استمرار حالة الطوارئ

٥٧ - نظرا للحالة المتقلبة في البلد، فإن الوكالات الإنسانية العاملة في الصومال تركز اهتمامها على السيناريوهات المختلفة التي تؤثر على الأنشطة الإنسانية. وكان أحد الشواغل الرئيسية هو ازدياد النزاعات فيما بين العشائر وقطع الطرق وما ترتب على ذلك من توقف في تقديم المساعدة الغوثية. وتشمل سيناريوهات الطوارئ الأخرى التي جرى تحديدها حالات النقص في الأغذية والمياه، وانتشار الأوبئة البشرية والحيوانية وحدوث الفيضانات. وتمثلت الخطوة الأولى التي اتخذتها شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية في تشكيل فريق العمليات الطارئة الذي يضم ممثلين لمؤسسات الأمم المتحدة، واتحاد المنظمات غير الحكومية، وقيادة القوة التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ويجتمع الفريق بصورة منتظمة للنظر في تغيير سيناريوهات واحتياجات الطوارئ وإقامة آليات متفق عليها للاستجابة. وتشمل بعض المسائل المحددة التي يعالجها الفريق وضع ترتيبات للإنذار المبكر، وضمان توفر المخزونات في حالة الطوارئ؛ وتحديد المرافق والمنشآت والطرق الرئيسية؛ وتخطيط عملية الإجلاء.

٥٨ - ويسترد الصومال عافيته ببطء بعد فترة ممتدة شهدت انتشار المجاعة وانخفاضات حادة في إنتاج الأغذية. وفي

حين أن الحالة الكلية لعرض الأغذية قد تحسنت، فإن قلة الأمطار خلال الموسم الزراعي القصير أدت إلى حالات نقص في الأغذية في بعض المناطق. وكان وضع مؤشرات مستقبلية للهشاشة من أهم الخطوات التي اتخذت في إطار آلية تخطيط حالات الطوارئ المحتملة. وتقدم فرقة العمل لتقييم الأمن الغذائي والمحاصيل، برئاسة برنامج الأغذية العالمي، في الوقت الحالي بيانات ومعلومات عن حالات المحاصيل والأرصدة الغذائية. وتتعاون مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية في ميدان الرصد والمراقبة. من خلال البعثات الميدانية التي يتم إيفادها لتقييم عرض الأغذية وحالة المحاصيل المنتجة محليا. ومن ذلك مثلا أن الإجراءات المبكرة المتضافرة مكنت من الكشف عن النقص الجزئي للمحاصيل في منطقة الخليج واتخاذ إجراءات علاجية فورية عن طريق تقديم برامج خاصة للغذاء مقابل العمل. وهناك نقص مسقط في إنتاج الأغذية المحلية في عام ١٩٩٤ ويجري اتخاذ الترتيبات لضمان عرض كاف من الأغذية من أجل السكان.

باء - انتشار وباء الكوليرا

٥٩ - في أوائل شباط/ فبراير، ووجهت الصومال بحالة طوارئ صحية ناتجة عن انتشار وباء الكوليرا. وجرى تشكيل فرقة عمل خاصة بالكوليرا تحت رعاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، بغية تنسيق جهود مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية والأفرقة الصومالية المعنية بمعالجة الوباء، الذي انتشر سريعا وأصاب أجزاء عديدة من البلد. وفي ٥ أيار/ مايو، بلغ المجموع التراكمي للحالات المبلغ عنها ١٢٤٤٤ حالة إصابة و ٤٩٢ حالة وفاة. وبالإضافة إلى جمع ونشر البيانات الإحصائية عن انتشار الوباء، تشمل الإجراءات الأخرى التي اتخذت إنشاء مراكز للعلاج، وتطهير مصادر المياه بالكلور، والتصحاح البيئي، والحملات الإعلامية، والتعبئة الاجتماعية. وكانت الاستجابات لحالات الانتشار الجديدة فورية ونتج عن ذلك انخفاض في معدل الوفيات.

٦٠ - وأدى الاندلاع الأخير للقتال فيما بين العشائر في مقديشو إلى توقف تدفق الإمدادات الطبية من الصيدلية المركزية الصومالية عند نقطة حرجة للغاية في جهود مكافحة الوباء. وبناء على ذلك، اتخذت عملية الأمم المتحدة في الصومال ترتيبات من أجل نقل إمدادات الطوارئ من مجموعات أدوات علاج الكوليرا ومواد منع العدوى إلى مكاتب المناطق التابعة لها بغية تلافي الاعتماد المفرط على الإمدادات القادمة من مقديشو. وتبين أن الإسقاطات السابقة التي أفادت بأن المرض قد بلغ ذروته في نيسان/ أبريل كانت سابقة لأوانها، وأكثر السيناريوهات تفاؤلا في الوقت الحالي هو أن الوباء لا يمكن أن ينتهي قبل نهاية شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٤. وينبغي ملاحظة أن الوكالات الإنسانية تعاني أوجه نقص في الموارد نتيجة لاضطرارها إلى تحويل أموال من برامجها الأخرى لمكافحة وباء الكوليرا.

جيم - إعادة التوطين

٦١ - لا يزال هناك في البلدان المجاورة مئات الألوف من اللاجئين الصوماليين الراغبين في العودة إلى الصومال مع المساعدة. وتسهيل عودة اللاجئين الصوماليين بأمان هو من شواغل الأمم المتحدة التي تحظى بالأولوية. فخلال عام ١٩٩٣ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤، عاد طواعية حوالي ٠٠٠ ٨٨ صومالي من كينيا إلى منطقة غيدو. وخلال عام ١٩٩٤، من المتوقع أن يحتاج ٠٠٠ ٧٠ شخص آخرين إلى تسهيلات النقل من أجل إعادة التوطين - بشكل رئيسي إلى منطقة جوبا السفلى وعلى طول الساحل الصومالي. بيد أن المشاكل الأمنية وأوجه النقص في الموارد قد أبطأت برنامج الإعادة إلى الوطن، مما أرغم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إصدار نداء عاجل طلبا لتوفير أموال إضافية لن تستطيع المفوضية بدونها الاستمرار في البرنامج.

٦٢ - وحتى هذا التاريخ، ساعدت شعبة الشؤون الإنسانية في عملية الأمم المتحدة في الصومال في إعادة توطين ٧٧٠ ٣٠ نسمة من الأشخاص المشردين داخليا. ويقدر أنه لا يزال هناك أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ نسمة من هؤلاء الأشخاص في جميع أرجاء الصومال. وستبقى عمليات إعادة التوطين معتمدة على الموارد المحدودة نسبيا والموظفين المحدودي العدد نسبيا لدى المنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة التي تقدم جُعَب الطعام والإقامة كما تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المحلية التي تتلقى الأشخاص المشردين. وتوفر عملية الأمم المتحدة في الصومال النقل والأمن. ومن الجدير بالملاحظة أن النقل هو أكثر جوانب عمليات إعادة التوطين تكلفة. وستبقى مساعدة العائلات الصومالية في العودة إلى ديارها من الأولويات. وستوفد المنظمة الدولية للهجرة بعثة تقييم في أواخر شهر أيار/ مايو، بناء على طلب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، وذلك للتمكين من إنشاء برنامج مساعدة شامل من أجل إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا.

دال - أثر المشاكل الأمنية

٦٣ - ما برحت المنظمات الإنسانية تعمل بشكل وثيق مع قيادة قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال على تحسين تنسيق الجهود والخطط والاستراتيجيات الإنسانية الدولية. والهدف الرئيسي لما تبقى من عام ١٩٩٤ هو ضمان أن يكون وزع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وتعزيز الشرطة الصومالية، حيثما كان ذلك ممكنا، مكملا لتنفيذ الأنشطة الإنسانية. وما برحت شعبة الشؤون الإنسانية تعمل مع قيادة القوة على وضع إجراءات تشغيل موحدة وتحسين الدعم المقدم إلى البرامج والأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية.

٦٤ - وعلى الرغم من الجهود المنسقة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في الصومال والوكالات الإنسانية العاملة في الصومال لتقديم المساعدة إلى القطاعات المحتاجة والفئات الضعيفة، ما برحت الأنشطة الإنسانية تواجه قيودا أمنية صعبة. كما أدى ازدياد أعمال قطع الطرق والقتال الدائر بين العشائر

والفصائل، فضلا عن الهجمات الموجهة ضد الوكالات الإنسانية وموظفيها، إلى إرغام عدد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على وقف برامج مساعداتها أو سحبها كلية. واضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نتيجة لقتل أحد موظفيها مؤخرا، وبسبب استمرار انعدام الأمن، إلى إجلاء موظفيها من أفمادو وتخفيض وجودها في كيسمايو. وأنهى برنامج الأغذية العالمي عملياته في كيسمايو نتيجة لعملية الترويع المتواصل لموظفيه، وقبل ذلك انسحب برنامج الأغذية العالمي من بلد وين. واضطر عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى اتخاذ خطوات مماثلة.

هاء - الإصلاح والتعمير

٦٥ - على سبيل المتابعة لإعلان أديس أبابا، عُقد الاجتماعان الأوليان لهيئة تنسيق المعونة للصومال ولجنتها الدائمة في نيروبي في ١ و ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤. وكانت إحدى الخطوات الرئيسية المتخذة اعتماد خطة العمل من أجل الشطر الأول من عام ١٩٩٤ بشأن تقديم المساعدة لأنشطة الإصلاح. وتشمل العناصر الرئيسية في الخطة معايير السلامة والأمن للمانحين للمساعدة في خطط التعمير؛ والحاجة إلى إنشاء مؤسسات صومالية مناسبة في المناطق؛ واستحسان اشتراك الصوماليين في تخطيط برامج الإصلاح وتنفيذها. وحتى هذا التاريخ، قامت بعثات تضم ممثلين لمانحين متعددين بزيارة منطقتي نوغال وباكول لإجراء مباحثات مع السلطات المحلية المسؤولة عن الأنشطة الإنمائية.

٦٦ - ومراعاة مني لما تتصف به أنشطة التعمير والتنمية من طابع طويل الأجل، فقد وافقت على نقل مكتب الأمم المتحدة الإنمائي من عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك اعتبارا من ١ أيار/ مايو ١٩٩٤. وفي حين أن هذا المكتب سيديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمشروع، فإنه سيعمل كعنصر مكمل لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذا السياق، سيتعاون المكتب تعاونا وثيقا مع عملية الأمم المتحدة في الصومال ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. ومن المتوقع أن يقدم هذا المكتب الإنمائي الدعم المؤسسي وتحليل السياسات للإدارة التي ستقوم مستقبلا كجزء لا يتجزأ من مهامه.

تاسعا - المسائل الإدارية

٦٧ - منذ انسحاب قوات الولايات المتحدة في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٤، يقوم بتقديم الدعم السوقي لعملية الأمم المتحدة في الصومال مقاول مدني من الولايات المتحدة "Brown and Root Services Corporation". ولجنة العقود في المقر هي التي زكت خدماته وأوصت بها كمصدر وحيد وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة حتى ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وذلك ريثما يتم التقديم الفعلي لعطاءات توفير الاحتياجات. وقد طلب تقديم بيانات الإعراب عن الرغبة في ذلك فردت عدة مؤسسات ردا إيجابيا. كما أنشئ مركز لمراقبة السوقيات، ويعمل فيه ١٢ فردا من موظفي حكومة الولايات المتحدة المعارين، لمراقبة العمليات السوقية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال والدعم الذي يقدمه المقاول المذكور.

٦٨ - ورغم التحسن الذي طرأ بوجه عام على ملاك الموظفين في عملية الأمم المتحدة في الصومال خلال الأشهر الستة الماضية (إذ ضم هذا الملاك في منتصف نيسان/ أبريل ١٩٩٤، ١٤٦ موظفا من الفئة الفنية الدولية و ٣٥٣ موظفا من فئة الخدمات العامة وفئة الخدمة الميدانية) لا يزال هناك عدد كبير من الشواغر صودفت صعوبة في تدبير الموظفين اللازمين لشغلها.

عاشرا - الآثار المالية

٦٩ - في حالة موافقة مجلس الأمن على تمديد الولاية على النحو الموصى به في الفقرة ٧٧ أدناه، تقدر الآثار المالية ذات الصلة، على أساس تقريري المقدم إلى الجمعية العامة (A/48/850 و Corr.1)، بمبلغ ٤٦٤,٧ من ملايين الدولارات لفترة ستة أشهر على النحو المبين في المرفق الثاني لهذا التقرير. وسأوصي الجمعية العامة بأن تعتبر التكاليف المتصلة بذلك نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

حادي عشر - ملاحظات

٧٠ - لقد وصل إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ بعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى مرحلة حاسمة في تاريخها المعقد والعاصف. والقضية التي تواجه مجلس الأمن الآن هي تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، آخذا في الحسبان الهدف الذي حدده المجلس في القرار ٨٩٧(١٩٩٤) وهو أن تنجز عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥. ومن شأن التجديد أن يدل على تصميم الدول الأعضاء على تحقيق رؤية الأمم المتحدة المتمثلة في مد يد المساعدة إلى الصومال وصولا إلى المصالحة السياسية والتعمير الوطني والسلام. واتخاذ قرار بإنهاء العملية الصومالية تدريجيا سيدل على التخلي عن تلك الرؤية والمخاطرة بانزلاق البلد ثانية إلى الهاوية التي نجا منها بالكاد قبل أقل من عامين. ويتوقف الاختيار على عاملين رئيسيين هما، استعداد القادة السياسيين والمجتمعيين الصوماليين للوفاء بالتزاماتهم بانتشال البلد من محنته الراهنة؛ واستعداد المساهمين بالقوات وبالتمويل لمتابعة السير، في وجه المصاعب الطاحنة أحيانا، على الطريق الذي رسمه مجلس الأمن.

٧١ - والحالة الراهنة، وإن كانت صعبة، لا تخلو تماما من الأمل. فمن ناحية، هناك الالتزام الذي أجمعت عليه الأطراف الصومالية بمتابعة السير على درب المصالحة، والعمل سويا على تحقيق نزع السلاح طوعا والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ومن ناحية أخرى، استخدمت بعض الفصائل قوتها العسكرية في

زيادة المناطق الخاضعة لسيطرتها من أجل تعزيز مواقفها التفاوضية.

٧٢ - وقد ناشد جميع القادة الصوماليين عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تواصل دعم جهودهم في سبيل المصالحة والإصلاح، مما يمثل في حد ذاته تطورا إيجابيا بالمقارنة بالمواقف السابقة التي اتخذتها بعض الأطراف تجاه العملية. وقد مكّن هذا ممثلي الخاص بالنيابة من الاضطلاع، على مدى الأشهر القليلة الماضية، بمبادرة سياسية، مما أسفر حتى الآن عن استئناف الحوار، وعودة العلاقة بين عملية الأمم المتحدة في الصومال والتحالف الوطني الصومالي إلى حالتها الطبيعية وصدور الإعلان الكبير الأهمية الذي اعتمدته الأطراف في نيروبي.

٧٣ - ومما يدعو للأسف أنه حدثت، للأسباب المبينة في موضع آخر من هذا التقرير، حالات تأخير كبيرة في تنفيذ ذلك الاتفاق، ومن المقرر الآن عقد الاجتماع التحضيري في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٤، ولم يحدد أي موعد لانعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية نفسه. ويستلزم الأمر حاليا بذل جهد كبير من جانب قادة الفصائل إذا أرادوا استعادة ثقة المجتمع الدولي في صدق الالتزامات التي تعهدوا بها في نيروبي.

٧٤ - وفي الوقت نفسه، فإن الحالة على أرض الواقع مسألة تدعو إلى القلق المتزايد. فانسحاب عدة وحدات رئيسية من العملية في آذار/ مارس لم يؤد إلى حرب أهلية، كما كان يخشى، ولا إلى عودة الهجمات المنظمة على العملية وعلى موظفي الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. إلا أنه طرأ تدهور مطرد على حالة الأمن. فجماعات الميليشيات لا تفتأ تعيد تسليح نفسها وتعاود تجهيز العربات المسلحة (تكنيكالز) تحسبا لتجدد القتال، لا سيما منذ أن سجل التحالف الوطني الصومالي أوجه تقدم عسكرية كبيرة في منطقتي مركا ومطار مقديشو. وفضلا عن ذلك، فإن أعمال قطع الطريق لا تزال في الازدياد، ومرد ذلك جزئيا إلى تخفيض قوام عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٧٥ - وفي أماكن أخرى من الصومال، حققت جهود العملية للمساعدة في تعزيز المصالحة بين مختلف العشائر المحلية قدرا من النجاح؛ مما قد تكون له أهميته نظرا لما للعشائر من نفوذ كبير عموما لدى الفصائل السياسية الصومالية. ومما يكتسب أهمية كبيرة في هذا الصدد جهود المصالحة الجارية التي يقوم فيها بدور الوساطة حاليا إمام حراب. وإذا تكللت هذه الجهود بالنجاح، فإنها قد تسفر عن تقليل سوء الظن والعداء بين اللواء عيديد والسيد علي مهدي محمد والسيد محمد قنياريه أفرح، قادة الفصائل المتنافسة الرئيسية في المؤتمر الصومالي المتحد.

٧٦ - وبالرغم من هذا التقييم السلبي إلى حد ما للحالة السياسية وحالة الأمن، فإنني أعتقد أن الشعب الصومالي جدير بأن تتاح له فرصة أخيرة. ولكن من الواجب أن يكون هذا الأمر مرتبطا تماما بتوافر ما يدل على السير بشكل جاد ومثمر في عملية المصالحة. كما يجب أن يستلزم مراعاة وقف إطلاق النار بدقة والتعاون مع العملية في الحيلولة دون تكرار المصادمات وفي حل النزاعات المحلية بين العشائر والفصائل.

٧٧ - ومن ثم فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يعيد تأكيد الهدف، الذي حدده في القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، وهو أن تنجز عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥، وأن يمدد الآن، تحقيقا لذلك، ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة ستة أشهر. وسيكون هذا التمديد بالعدد الراهن المأذون به البالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد، ورهنا باستعراضات دورية للحالة السياسية والعسكرية وللتقدم المحرز نحو المصالحة. وسيجرى أول استعراض من هذا القبيل بعد أن أقدم تقريرا عن نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية أو في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٤ إذا لم يكن المؤتمر قد عقد حينئذ. وسيتقرر إجراء استعراضات لاحقة حسب تقدير مجلس الأمن. وقد أوعزت إلى ممثلي الخاص بالنيابة أن يواصل إيلاء أولوية عليا للجهود التي يبذلها في سبيل تشجيع المصالحة السياسية في الصومال.

٧٨ - وخلال فترة الأشهر الستة، ستواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أيضا إعطاء أولوية للإسراع في تشكيل الشرطة الوطنية والنظام القضائي في الصومال. ويمكن أن يتزامن مع هذا تخفيض مناظر في العنصر العسكري للعملية، ومن المفضل أن يبدأ ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. وإلى أن تصبح قوة الشرطة الصومالية في وضع يمكنها من تحمل مسؤولياتها، فإن الرأي المدروس لقائد قوة العملية يتلخص في أن الأمر يستلزم الإبقاء على المستوى المأذون به والبالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب من أجل توفير الأمن المطلوب. وقد أوعزت إلى الموظفين التابعين لي ببذل جهد كبير في سبيل إعادة بناء القوة لتصل إلى هذا المستوى في أقرب وقت ممكن. ومن شأن أي تخفيض سابق للأوان في مستوى القوات أن يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة، نظرا لأنه سيؤدي إلى تقليص المنطقة التي تستطيع فيها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الوفاء بالولاية المنوطة بها. فمن الواجب أن تكون عملية تخفيض القوات سليمة عسكريا مهما كانت التكاليف وأن تنفذ بشكل منظم.

٧٩ - وقد وضعت هذه التوصيات على أساس افتراض مؤداه أن القادة الصوماليين سيثبتون أنهم قادرون على السير في طريق المصالحة السياسية بل وراغبون في ذلك. فإذا ثبت أن هذا الافتراض لا أساس له من الصحة، فلن أتوانى عن إبلاغ مجلس الأمن بذلك. وفي تلك الحالة، لن أستبعد التوصية بأن ينظر المجلس في سحب قوة الأمم المتحدة جزئيا أو بالكامل. ومن ثم فقد أوعزت إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تعد خطة شاملة للانسحاب الطارئ تكون جاهزة للتنفيذ إذا قرر مجلس الأمن ذلك. وربما قد لا يتوافر أي بديل لمسار العمل هذا، إذ في حالة إخفاق عملية المصالحة السياسية و/أو استئناف القتال على نطاق واسع، من المؤكد أن التدفق المستمر للدعم العسكري والمالي للعملية من الدول الأعضاء سوف يتقلص أو يتوقف كلية.

٨٠ - وفي تقريري الأخير، أشرت إلى الموارد الكبيرة التي أتيحت بسخاء لإنقاذ مئات الآلاف من أرواح الصوماليين. ورغم قلة الموارد وانتشار حالات الطوارئ في أنحاء أخرى من العالم، أبدى المجتمع الدولي التعاطف والصبر في مواصلة توفير المساعدة الإنسانية لشعب الصومال المعذب. وفي الوقت الذي ما زالت فيه الاحتياجات الغوثية قائمة، بل وازدادت مؤخرا بسبب تفشي الكوليرا فجأة، تعاظم القلق خشية أن لا تكون الموارد متاحة لتلبية تلك الاحتياجات. ومن الدواعي المتزايدة

للقلق استمرار مشاكل الأمن، وبخاصة التهديدات والهجمات الموجهة ضد الوكالات الإنسانية. والظروف التي تضطر الوكالات الإنسانية إلى العمل في ظلها هي والتكاليف المعجزة لإيصال المساعدة اللازمة للإغاثة والإصلاح لا يمكن أن يكون من المتوقع إلا أن تؤدي إلى انخفاض مستوى الاستجابة؛ مما يمكن بدوره أن يترك أقل الناس قدرة على مساعدة أنفسهم في حالة أشد خطورة كذلك، بل والأسوأ من ذلك، أن يؤدي إلى تكرر الفترة المفجعة لأسوأ مرحلة من حالة الطوارئ. وينبغي أن يشكل القلق البالغ الذي أعرب عنه مجتمع المانحين بشأن حالة الأمن إشارة واضحة أخرى إلى القادة السياسيين الصوماليين للتعجيل بجهودهم الرامية، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال، إلى التوصل إلى تسوية سياسية وإدامة الأحوال السلمية. وإذا أثمرت هذه الجهود فسيبقى هناك أمل في نجاح الجهود الدولية الجماعية في مساعدة الصوماليين في تلبية احتياجات الطوارئ المتواصلة والتقدم نحو إعادة بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدهم.

٨١ - وفي الختام، أود أولا أن أسجل من جديد تقديري العميق لممثلي الخاص السابق، الأميرال جوناثان هاو؛ ولخلفه الممثل الخاص بالنيابة، السفير لانسانا كوياتيه، وللضابطين اللذين عملا قائدين لقوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال: فريق أول تشفيك بير وفريق أول أبو سماح بن أبو بكر. فقد برهن هؤلاء المسؤولون عن تحليهم بأسمى صفات القيادة في ظروف بالغة الصعوبة. وأعرب عن تقديري كذلك لجميع الجنود والمدنيين من جميع الرتب ومن البلدان العديدة التي قدموا منها، بما في ذلك الصومال، الذين كرسوا أنفسهم للجهد الذي تبذله الأمم المتحدة في سبيل مساعدة الأمة الصومالية في ساعة الشدة. وأود فضلا عن ذلك أن أبلغ تقديري للجنة الصليب الأحمر الدولية، وللمنظمات غير الحكومية وللحكومات العديدة التي قدمت الدعم إلى العملية في جهودها للاضطلاع بالولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وقبل كل شيء، فإنني أشيد بجنود عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبموظفي الأمم المتحدة، والصوماليين العاملين لدى العملية، وموظفي الإغاثة الذين قدموا أغلى تضحية في سبيل تعزيز جهود المجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة، من أجل مد يد العون إلى الصومال وإعادة إحلال السلام في ذلك البلد.

المرفق الأول

إعلان صادر عن قادة المنظمات السياسية الصومالية

مبادئ عامة

١ - عقب المشاورات غير الرسمية التي جرت في نيروبي، في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٤، توصل قادة الصومال السياسيون إلى تفاهم يرتكز على المبادئ التالية:

(أ) حرمة السلامة الإقليمية للجمهورية الصومالية وسيادتها؛

(ب) نبذ أي شكل من أشكال العنف كوسيلة لحل النزاعات، وتنفيذ وقف إطلاق النار ونزع السلاح طوعا في جميع أنحاء الصومال؛

(ج) احترام حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الديمقراطية وصونها؛

(د) تهيئة مناخ من شأنه أن يفضي إلى التعايش الأخوي بين جميع الصوماليين باستخدام السبل التقليدية والوسائل الثقافية والسياسية؛

(هـ) إصلاح البلد وتعميره للتخلص من الدمار الذي سببته الحرب الأهلية.

٢ - وبعبارات محددة، اتفق القادة على تنفيذ ما يلي:

(أ) إعادة إحلال السلام في جميع أنحاء الصومال، مع إعطاء الأولوية في ذلك للمناطق التي تدور فيها النزاعات؛

(ب) عقد اجتماع للفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا للسلام وللحركة القومية الصومالية في مقديشو في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، من أجل وضع قواعد وإجراءات التصويت، ومعايير المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية. وسيناقش الاجتماع أيضا الطرق والوسائل الكفيلة بإنشاء الجمعية التشريعية الوطنية، التي سيتم تشكيلها بعد تشكيل الحكومة الوطنية؛

(ج) من أجل استعادة سيادة الدولة الصومالية، ينبغي عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤ لانتخاب رئيس، ونواب للرئيس (يحدد عددهم فيما بعد) ولتعيين رئيس للوزراء؛

(د) إنجاز واستعراض تشكيل السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، وإقامتها، حيث يلزم ذلك، كأساس للاستقلال الذاتي الإقليمي واحترام حقوق المجتمعات المحلية؛

(هـ) حث الحركة القومية الصومالية على حضور ما تقدم ذكره وجميع المؤتمرات والاجتماعات والمشاورات التي تعقد من أجل المصالحة الوطنية؛

(و) إنشاء نظام قضائي مستقل.

نداء إلى المجتمع الدولي

يود القادة الصوماليون الإعراب عن امتنانهم للمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، والبلدان المانحة للمعونة، وبلدان المنطقة، لما قدموه من مساعدات قيمة، وطلب مواصلة هذه الجهود إلى أن يقف الصومال على قدميه.

وقّع على هذا، اليوم الموافق ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، باسم مجموعة الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي:

(توقيع) علي مهدي محمد
(مجموعة الـ ١٢)

(توقيع) محمد فارح حسن عيديد
(التحالف الوطني الصومالي)

المرفق الثاني

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

موجز تقديرات التكاليف لفترة ستة أشهر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ - تكاليف الأفراد العسكريين	١٩٨ ٩٤٠
٢ - تكاليف الأفراد المدنيين	٦١ ٦٨٠
٣ - أماكن العمل/الإقامة	٧ ٧٩٠
٤ - عمليات إصلاح الهياكل الأساسية	٧ ٦٠٠
٥ - عمليات النقل	١١ ٥٢٠
٦ - العمليات الجوية	٧٩ ٦٢٠
٧ - العمليات البحرية	-
٨ - الاتصالات	٥ ٢٠٠
٩ - معدات أخرى	٧ ٤٦٠
١٠- اللوازم والخدمات	٣٨ ٨٥٠
١١- اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات	-
١٢- برامج الإعلام	٢ ٣٠٠
١٣- برامج التدريب	٦ ٦٠٠
١٤- برامج إزالة الألغام	٤ ٩٥٠
١٥- المساعدة المقدمة لنزع السلاح والتسريح	١٥ ٤٠٠
١٦- الشحن الجوي والسطحي	٥ ٣٢٠
١٧- نظام المعلومات الإدارية المتكامل	٢٥٠
١٨- حساب الدعم لعمليات حفظ السلام	٤ ٥٦٠
١٩- الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦ ٦٦٠
المجموع	٤٦٤ ٧٠٠

الوثيقة ٨٦

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بشأن مقرر المجلس بإصدار تقرير لجنة التحقيق المنشأة وفقا للقرار ٨٨٥ (١٩٩٣)

S/1994/652، ١حزيران/ يونيه ١٩٩٤

تلقى أعضاء مجلس الأمن تقرير لجنة التحقيق المنشأة عملا بالقرار ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وطلب مني المجلس أن أنقل إليكم قراره الذي مؤداه أن التقرير ينبغي أن يُعمم الآن بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن على النحو المعتاد.

وطلب مني المجلس أيضا أن أبدي شكره على تقرير اللجنة.

وجدير بالذكر أن الكثير من المقترحات الواردة في التقرير قد نفذها فعلا كل من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومجلس الأمن.

ويعتقد أعضاء المجلس أن التقرير يبين ما تتسم به عملية الأمم المتحدة في الصومال من تعقيد وصعوبة. وقد تعلمنا منه دروسا كثيرة، وسوف يكون بمقدور مجلس الأمن الاستفادة من تلك التجربة في عمليات حفظ السلام المقبلة.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وقت تعميم التقرير*.

(توقيع) إبراهيم أ. غمباري
رئيس مجلس الأمن

* يرد التقرير في الوثيقة S/1994/653.

الوثيقة ٨٧

قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ رهنا بإجراء مجلس الأمن لاستعراض في موعد أقصاه ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٩٤

القرار ٩٢٣ (١٩٩٤)، ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ (S/1994/614)،

وإذ يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بمساعدة الشعب الصومالي على تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير،

وإذ يؤكد في هذا السياق أن شعب الصومال يتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء بلده،

وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها المجلس على قيام الأطراف الصومالية بالعمل بصورة جادة على تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في بلدها وعلى وفائها، بحسن نية، بجميع ما التزمت به من تعهدات واتفاقات،

وإذ يرحب بالإعلان الصادر عن قادة المنظمات السياسية الصومالية، الموقع في نيروبي، كينيا، في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ (S/1994/614، المرفق الأول)، الذي يلزم الأطراف الصومالية، في جملة أمور، بإعادة إحلال السلم في جميع أنحاء الصومال، ووضع قواعد التصويت وإجراءاته ومعايير المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية لانتخاب رئيس ونواب للرئيس ولتعيين رئيس للوزراء، وإنجاز واستعراض تشكيل السلطات المحلية وإنشاء نظام قضائي مستقل،

وإذ يرحب أيضا بانعقاد مؤتمر جوبا السفلى الإقليمي،

وإذ يساوره القلق، مع ذلك، إزاء التأخير في عملية المصالحة وإزاء تدهور حالة الأمن،

وإذ يدين استمرار حوادث القتل وقطع الطريق وبخاصة استمرار أعمال العنف والهجمات المسلحة ضد الأشخاص المشتركين في الجهود الإنسانية وجهود حفظ السلم،

وإذ يشيد بالجنود وموظفي المعونة الإنسانية من عدة بلدان الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح أثناء الخدمة في الصومال،

وإذ يعيد التشديد على الأهمية التي يعلقها المجلس على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم ممن يعملون في ميادين الإغاثة الإنسانية وحفظ السلم في جميع أنحاء الصومال،

وإذ يشيد بالأعمال الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ظروف صعبة بهدف مساعدة شعب الصومال،

وإذ يحيط علما بأن جميع القادة الصوماليين قد ناشدوا عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تواصل دعم جهودهم في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح،

وإذ يؤكد مجددا الهدف المتمثل في أن تنجز عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مهمتها بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥،

وإذ يقرر أن الحالة في الصومال لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن، ومراعاة منه للظروف الاستثنائية، بما في ذلك بصفة خاصة عدم وجود حكومة في الصومال، **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام (S/1994/614)؛

٢ - **يقرر** أن يجدد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة إضافية تنقضي في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ رهنا باستعراض يجريه المجلس في موعد لا يتجاوز ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٩٤، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام عن المهمة الإنسانية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في الصومال وعن الحالة السياسية وحالة الأمن في الصومال، وعن التقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة الوطنية، حيث يمكن للمجلس، في ضوء ذلك التقرير والاستعراض، أن يطلب إلى الأمين العام إعداد خيارات تتعلق بولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال وعملياتها في المستقبل؛

٣ - **يثني** على الأمين العام وممثله الخاص بالنيابة وموظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للجهود التي يضطلعون بها لتحسين أحوال الشعب الصومالي وتشجيع عملية المصالحة السياسية والإصلاح والتعمير؛

٤ - **يحث بقوة** جميع الأطراف في الصومال على التعاون التام مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وعلى تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي وقعتها هذه الأطراف بما في ذلك تلك المتصلة بنزع السلاح طوعا، وعلى مواصلة المفاوضات دون مزيد من التأخير بهدف تحقيق المصالحة الوطنية؛

٥ - **يطالب** جميع الأطراف في الصومال بالامتناع عن القيام بأية أعمال تخويف أو عنف ضد الأفراد الذين يشتركون في الأعمال الإنسانية أو أعمال حفظ السلم في البلد؛

٦ - **يؤكد من جديد** التزامات الدول بأن تنفذ على الوجه التام الحظر المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على توريد أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال؛

٧ - يرحب كذلك بالتقدم الذي أحرزته عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في وضع برامج للقضاء والشرطة، ويدعو إلى التعجيل بتلك البرامج؛

٨ - يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي أسهمت بقوات أو قدمت مساعدات سوقية أو غيرها إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو عرضت القيام بذلك، ويشدد في هذا الصدد على الأهمية المستمرة لتوفير ما يلزم من قوات وموظفين مدنيين ومعدات ودعم مالي وسوقي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتمكنيها من أداء ولايتها بفعالية؛

٩ - يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي أسهمت بمساعدات إنسانية أو قدمت الدعم إلى برامج القضاء والشرطة الصومالية ويشجع على تقديم مزيد من تلك المساهمات على سبيل الاستعجال؛

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعال.

الوثيقة ٨٨

تقرير لجنة التحقيق المنشأة عملا بالقرار ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/1994/653، ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

التقرير المرفق الذي أعدته لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يعمم طيا بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن وفقا للرسالة المؤرخة ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/1994/652).

المحتويات

مقدمة

إنشاء اللجنة وولايتها

إجراءات سير تحقيق اللجنة

تبويب التقرير

أولا - **الأزمة التي أدت إلى تدخل الأمم المتحدة في الصومال**

فراغ السلطة وما نتج عنه من حرب أهلية

ثانيا - **الاحتكام إلى الفصل السابع من الميثاق**

التغطية الإعلامية تثير قلقا دوليا بشأن الصومال

ولاية قوة العمل الموحدة

وقف إطلاق النار ونزع السلاح في إطار قوة العمل الموحدة

رحيل قوة العمل الموحدة

التوسع في ولاية الأمم المتحدة: عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

المشكلات الأولية التي واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

نطاق ولاية الفصل السابع

ثالثا - **الأسباب الأساسية للمصادمات المسلحة**

إعادة تشكيل المؤسسات السياسية

إنشاء الجهاز القضائي الصومالي والشرطة الصومالية

الحالة في كيسمايو

مؤتمر غالكعيو

حملة إذاعة مقديشو الدعائية ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

رابعا - **عمليات التفتيش على الأسلحة واندلاع الأعمال العدائية**

خطة التفتيش

الهجمات على الجنود الباكستانيين

خامسا - **القتال بين قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وميليشيات التحالف الوطني الصومالي - "الحرب"**

ألف - عملية الأمم المتحدة الهجومية ضد المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي

باء - هجوم التحالف الوطني الصومالي على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

جيم - الهجوم الذي قامت به قوات غير قوات الأمم المتحدة ووقف الأعمال العدائية

سادسا - **التحليل والاستنتاجات**

من الذي نفذ الهجمات التي جرت في ٥ حزيران/ يونيه؟

لماذا حدثت الهجمات؟

لماذا كان عدد الإصابات مرتفعا إلى هذه الدرجة في ٥ حزيران/ يونيه؟

لماذا أساءت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدير الحالة؟

لماذا تطورت هجمات ٥ حزيران/ يونيه إلى حرب؟

لماذا طال أمد الأعمال العدائية؟

هل أسهمت نواحي النقص الداخلية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في زيادة عدد الإصابات؟

سابعا - الملاحظات والاستنتاجات

ثامنا - التوصيات

تقرير لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح بينهم

مقدمة

إنشاء اللجنة وولايتها

١ - في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، أذن مجلس الأمن في قراره ٨٨٥ (١٩٩٣) بـ "إنشاء لجنة تحقيق، تعزيزا لتنفيذ القرارين ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣)، وذلك للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أدت إلى خسائر في الأرواح فيما بينهم".

٢ - وأوعز القرار إلى اللجنة أيضا بأن "تحدد إجراءات القيام بتحقيقها مع مراعاة إجراءات الأمم المتحدة النموذجية" وطلب إلى اللجنة أن تقدم في أقرب وقت ممكن إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، تقريرا عما تتوصل إليه من نتائج، مع مراعاة ضرورة إجراء تحقيق شامل.

٣ - وطلبت الفقرة ٨ من القرار إلى الأمين العام، ريثما يتم إنجاز تقرير اللجنة، تعليق إجراءات اعتقال الأشخاص الذين لم يسبق اعتقالهم عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) وقد يكونون متورطين في الهجمات ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، أعلن تعيين لجنة التحقيق وإنشاء أمانتها. وتألفت اللجنة من:

الأونرابل ماثيو م. س. و. نغولوبه (قاضي قضاة زامبيا)، رئيسا للجنة

الفريق (متقاعد) إيمانويل أ. إرسكين (غانا)، عضوا؛

(قائد سابق لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)

الفريق غوستاف هاغلوند (فنلندا)، عضوا؛

(رئيس أركان الدفاع، فنلندا).

٥ - ورأس أمانة اللجنة أمين تنفيذي هو السيد ونستون أ. توبمان من مكتب الشؤون القانونية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكان مساعدا السيد توبمان هما السيد أوسامو شيرايشي من مركز حقوق الإنسان في جنيف (خلال الجلسات المعقودة في مقديشو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وحدها) والسيد لوك ملابا من الإدارة القانونية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقام بالخدمات الإدارية السيد لارس سكولد من الخدمة الميدانية للأمم المتحدة، والنقيب ماغنوس غوستافسون من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسيدة ماري ماتوري من إدارة الشؤون السياسية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

إجراءات سير تحقيق اللجنة

٦ - دعي أعضاء اللجنة إلى الاجتماع في نيويورك في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. وقاموا بزيارة مجاملة للدكتور بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة، كما حضروا جلسات إحاطة مع السفير شينمايا ر. غاريخان المستشار السياسي الخاص للأمين العام؛ والسيد جيمس س. جونا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد كوفي أنان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد كارل - أوغست فليشهاور وكيل الأمين العام للشؤون القانونية. واعتمدت اللجنة، خلال وجودها في نيويورك، نظامها الداخلي.

٧ - وسافرت اللجنة إلى مقديشو في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ولدى وصولها، أصدرت بيانا صحفيا أعلنت فيه برنامجها، ودعت كل من لديه معلومات مفيدة أن يتقدم بها ويدلي بأقواله عن الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨ - وخلال هذه الزيارة الأولى لمقديشو، بذلت اللجنة جهدا خاصا للوصول إلى الصوماليين الذين يمكن أن يتقدموا للشهادة، ومن بينهم اللواء محمد فارح عيديد (انظر المرفق الأول). ولما أدركت اللجنة أنه ليس من اليسير على كثير من الصوماليين أن يزوروا مجمع مقر قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الموضوع تحت الحراسة الشديدة، فقد افتتح مكتب في وسط مقديشو لتلقي الشهادات. وأعلن ذلك في وسائط الإعلام، ولكن لم يذهب إلى ذلك المكتب أي شهود يعتد بهم.

٩ - وبعد إجراء مقابلات واستعراض وثائق شتى، أوقفت اللجنة أعمالها في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ واستأنفتها في نيويورك في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. وبعد ذلك، عقدت جلسات في واشنطن العاصمة ونيويورك، قبل أن تتوجه إلى ليفورنو، بإيطاليا، ثم إلى مقديشو مرة أخرى لكي تواصل أعمالها.

١٠ - وخلال إجراء اللجنة لتحقيقاتها، استمعت إلى إفادات ٢٩ مسؤولا من مسؤولي عملية الأمم المتحدة الثانية في

الصومال، من بينهم بعض الذين غادروا منطقة البعثة فعلا، وإفادات مواطنين صوماليين. وترد في المرفق الثاني قائمة أسماء الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة.

١١ - وأجريت المقابلات بصفة غير رسمية. وكانت قلة من الشهود بصحبة محامين أو معاونين، وتلقوا جميعا تأكيدات بسرية إفاداتهم. ولم تجر أية تسجيلات صوتية.

١٢ - كما استعرضت اللجنة مواد وثائقية، من بينها التقرير الذي أعده البروفيسور توم فيرر ونصوص ما جمعه من شهادات خلال التحقيق الذي أجراه بالنيابة عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، درست اللجنة قواعد الاشتباك التي أصدرتها العملية الثانية وخطة عملياتها وأوامرها وتقاريرها، فضلا عن تقاريرها عن الحوادث.

١٣ - وقامت البعثة بجولة جوية تفقدت فيها المواقع التي شهدت الهجمات على العملية الثانية أو المتصلة بالهجمات.

١٤ - ومن مقديشو انتقلت البعثة إلى نيروبي، حيث تداولت بشأن نتائجها الأولية، بينما بذلت مجهودات إضافية للالتقاء بزعماء المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، لا سيما اللواء عيديد، وكانوا عندئذ مقيمين في العاصمة الكينية، وكان ذلك قبل أن تكتب تقريرها. وتبودلت رسائل إضافية مع اللواء عيديد (انظر المرفق الأول)، ولكن قادة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي لم يدلوا بأية إفادات في نهاية الأمر.

١٥ - وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للأمين العام، وللممثل الخاص للأمين العام للصومال، ولقائد قوة العملية الثانية وموظفيها، ولجميع من أدلوا بإفاداتهم، على تعاونهم ومساعدتهم اللذين لولاهما لاستحال النجاح في إجراء التحقيق.

١٦ - كما تود اللجنة أن تعرب عن امتنانها لما أبداه مسؤولو حكومتي الولايات المتحدة وإيطاليا من مجاملة وتعاون لدى زيارتها لواشنطن العاصمة وليفورنو.

١٧ - وخلال جميع الاتصالات السالفة الذكر وطوال المداولات التي أجرتها البعثة، أمكنها أن تعمل في استقلال تام دون أن يحاول أحد المساس باستقلالها.

تبويب التقرير

١٨ - ينقسم هذا التقرير إلى ثمانية أجزاء، تليها تذييلات. ويتعقب الجزء الأول تطور الأزمة التي أدت إلى تدخل الأمم المتحدة في الصومال. أما الجزء الثاني، فيفسر الأسباب الداعية إلى الاحتكام إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتنفيذ نزع السلاح، بينما يحوي الجزء الثالث سردا للأسباب الأساسية للمصادمات المسلحة بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، وهي المصادمات التي بدأت بهجمات على الجنود الباكستانيين في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣. ويصف الجزء الرابع عمليات التفتيش على الأسلحة واندلاع الهجمات على أفراد العملية الثانية في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، في حين يناقش الجزء الخامس القتال بين العملية الثانية وميليشيا التحالف الوطني الصومالي في أعقاب هجمات ٥ حزيران/ يونيه. ويحلل الجزء السادس تلك الهجمات ويقرر وقائع معينة، بينما يورد الجزء السابع ملاحظات عامة تستند إلى التحقيق في الهجمات. ويختتم التقرير، في الجزء الثامن، بتوصيات عن العملية الثانية بوجه خاص وحفظ السلام وإقراره بوجه عام. وتورد المرفقات في نهاية التقرير مواد إضافية تتيح إدراك الوقائع المتصلة بالهجمات إدراكا أفضل.

أولا - الأزمة التي أدت إلى تدخل الأمم المتحدة في الصومال

فراغ السلطة وما نتج عنه من حرب أهلية

١٩ - ترك فرار الرئيس محمد سياد بري في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ وانهيار حكومته فراغا في السلطة تقاتلت فيه الحركات السياسية في إطار حرب أهلية مريرة بغية السيطرة على البلد. وبنهاية عام ١٩٩١، برز السيد علي مهدي محمد واللواء محمد فارح عيديد، اللذان يقودان ائتلافين متخاصمين مكونين من حركات سياسية (انظر المرفق الثالث للاطلاع على قائمة أسماء الحركات السياسية الصومالية)، بوصفهما المتنافسين الرئيسيين على السلطة السياسية.

٢٠ - وتصارعت ميليشياتهما في العاصمة مقديشو، وهي أهم مكان استراتيجي على الإطلاق في الصراع العام الذي يستهدف السيطرة على البلد بأسره.

٢١ - ويتبين من تقديرات الأمم المتحدة أنه نتيجة للحرب الأهلية والجفاف تعرض أربعة ملايين ونصف مليون نسمة لخطر سوء التغذية وما يتصل به من أمراض وأنه فيما بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/ أبريل ١٩٩٣ توفي نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وبات مليون ونصف مليون نسمة في حالة يرثى لها.

٢٢ - وفي ظل هذه الفوضى السياسية وما رافقها من مأساة إنسانية وشلل عام وخراب هياكل أساسية وممتلكات، شغلت الأمم المتحدة لأول مرة بالأزمة الصومالية ورأت فيها تهديدا لاستقرار القرن الأفريقي وللسلم والأمن الدوليين.

٢٣ - وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، اعتمد مجلس الأمن القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي أصبح أول قرار ضمن مجموعة قرارات بشأن الحالة في الصومال. وفرض ذلك القرار حظرا على توريد الأسلحة إلى الصومال، وطلب إلى الأمين العام أن يزيد من المساعدات الإنسانية إلى ذلك البلد وأن يتصل بالأطراف الصومالية المعنية بهدف تأمين اتفاقها على وقف الأعمال العدائية.

٢٤ - وكان الهدف الرئيسي لتدخل الأمم المتحدة في الصومال هو تجنب حدوث مجاعة. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)، المتخذ في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، عملية الأمم المتحدة في الصومال (المشار إليها فيما بعد بوصفها عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال).

٢٥ - ورغم ما كان معروفا من أن الحرب الأهلية هي سبب هام لنشوء خطر المجاعة، لم تتحمل الأمم المتحدة أية مسؤولية مباشرة عن إنهاء القتال أو إيجاد مخرج من الطريق السياسي المسدود. وسارت عملية الأمم المتحدة الأولى في

الصومال في إطار اتفاق لوقف إطلاق النار أبرم بين علي مهدي واللواء عيديد وشمل منطقة مقديشو وحدها.

٢٦ - وعملت تلك العملية على تيسير التفاوض والاتفاق بين القادة الصوماليين، وتركت لهم مسؤولية استعادة السلم والتوصل إلى حل سياسي.

٢٧ - وطلب القرار ٧٥١ أيضا من الأمين العام أن يواصل المشاورات مع الأطراف الصومالية، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف عقد مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية في الصومال.

٢٨ - وبموجب ذلك القرار، تعين على العملية الأولى وزع ٥٠ مراقبا عسكريا غير مسلحين لرصد وقف إطلاق النار ولتوفير الأمن للعمليات الإنسانية. ولذلك، نوقشت جميع التدابير الهامة التي اضطلعت بها تلك العملية في الصومال مع اللواء عيديد وعلي مهدي ووافقا عليها، قبل تنفيذها.

٢٩ - ولم تهدف استراتيجية العملية الأولى إلى تهميش زعماء الأمر الواقع الصوماليين بل هدفت إلى إطلاعهم على العملية في كل خطوة تخطوها. ومن ثم، فعلى الرغم من أن الاستعانة بأفراد عسكريين دوليين لتوفير الأمن لعمليات الإغاثة كانت منذ أمد بعيد هدفا للأمم المتحدة، لم يتسن وزع هؤلاء إلا في آب/ أغسطس ١٩٩١، عندما وافق زعماء الأمر الواقع السياسيون في الصومال على ذلك.

ثانيا - الاحتكام إلى الفصل السابع من الميثاق

٣٠ - ثبتت عدم قدرة العملية الأولى على التصدي للتحدي الذي واجهته، وذلك نظرا لصغر حجمها ومحدودية نطاق ولايتها. ولما كانت تلك العملية تتألف أساسا من نحو ٥٠٠ جندي باكستاني لم يكن بوسعهم مغادرة ميناء ومطار مقديشو نظرا لعدم موافقة سلطات الأمر الواقع السياسية الصومالية، فقد عجزت عن ردع الهجمات على قوافل الإغاثة الإنسانية.

٣١ - وأدت ضرورة حصول الأمم المتحدة على موافقة الجماعات السياسية المتخاصمة على عملياتها في الصومال إلى حالات تأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة بينما استمر تدهور الحالة في البلد. وهيأ انعدام حكومة وطنية حالة فريدة انعدم فيها وجود سلطة مركزية ذات مسؤولية تتيح لها الدخول في علاقات دولية باسم الصومال.

التغطية الإعلامية تثير قلقا دوليا بشأن الصومال

٣٢ - وفي الوقت نفسه، أدت التغطية الإعلامية العالمية النطاق، التي ترسم صورا مريعة لنساء صوماليات وأطفال صوماليين يعانون من شدة نقص التغذية أو المرض ويواجهون موتا محققا، إلى تعبئة الرأي العام الدولي، مما دفع الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى إلى المطالبة بتدخل دولي أكثر فعالية في الصومال.

٣٣ - واتبع مجلس الأمن أحد الخيارات الخمسة المعروضة في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى رئيسه، فأذن في قراره ٧٩٤ (١٩٩٢)، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باستعمال القوة لدعم العمليات الإنسانية في الصومال.

٣٤ - وعندما فعل المجلس ذلك، خرج عن ممارسته المعتادة المتمثلة في التماس موافقة سلطات الأمر الواقع الصومالية على أنشطته. وكانت مثل هذه الموافقة تلتمس طبقا لما دأبت عليه الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

٣٥ - وعملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، نفذت أهداف الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في الصومال بواسطة قوة العمل الموحدة، وهي ائتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة.

ولاية قوة العمل الموحدة

٣٦ - بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)، تمثلت ولاية قوة العمل الموحدة في استعمال جميع الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أقرب وقت ممكن. وكان القصد من ذلك استعمال القوة العسكرية، إذا لزم الأمر، لقهر العقبات التي تحول دون سير العمليات الإنسانية.

٣٧ - وبدأت قوة العمل الموحدة، التي بلغ قوامها في مرحلة ذروتها نحو ٣٧ ٠٠٠ فرد، في الوصول إلى الصومال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ووزعت في مقديشو والمنطقتين الوسطى والجنوبية من البلد.

٣٨ - وعلى الرغم من أن تلك القوة كانت تعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تفسر ولايتها على أنها تقتضي منها تنفيذ نزع سلاح الميليشيات الصومالية.

٣٩ - إلا أن اتفاق وقف إطلاق النار العام والاتفاق التكميلي اللذين وقعتهما الحركات السياسية في أديس أبابا يومي ٨ و ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، نصا على بقاء الميليشيات في معسكراتها وتسليم أسلحتها الثقيلة إلى فريق لرصد وقف إطلاق النار يتألف من أفراد تابعين لقوة العمل الموحدة أو العملية الأولى.

وقف إطلاق النار ونزع السلاح في إطار قوة العمل الموحدة

٤٠ - في إطار اتفاقي أديس أبابا الموقعين في ٨ و ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، بدأت الحركات السياسية في تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار ونزع السلاح على أساس طوعي تعاوني. وأنشأت قوة العمل الموحدة/ العملية الأولى فريق تخطيط ورصد بينما عين الصوماليون ممثليهم في لجنة وقف إطلاق النار. وجرت الموافقة، في اجتماعات عقدت في مكاتب تلك العملية، على مخطط أساسي مرحلي لنزع السلاح وتسريح المقاتلين. واختيرت مواقع للثكنات بالتراضي، وحددت مواضع عبور للمقاتلين المسرحين. ووضعت الميليشيات أسلحتها الثقيلة في مواضع للتخزين ثم أبلغت قوة العمل الموحدة بها، ومعها قوائم حصر لجميع الأسلحة المخزونة. وبعدئذ، قامت قوة العمل الموحدة بعمليات تفتيش روتينية لهذه المواضع. وأجرت القوة

المذكورة آخر عملية تفتيش في شباط/ فبراير ١٩٩٣. ولم تكن هناك أية طرائق عمل رسمية فيما بين قوة العمل الموحدة والفصائل، وهذه حالة ورثتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤١ - ومن آن لآخر، أجرت قوة العمل الموحدة أيضا عمليات بحث عن الأسلحة ومصادرة لها، بمعزل عن الاتفاق الذي وقعته الحركات السياسية. ولكن هذه العمليات لم تشكل جزءا من خطة نزع سلاح شاملة ولم تعتبرها قوة العمل الموحدة ملمحا رئيسيا من ملامح ولايتها. ولذلك، ظلت الحالة الأمنية في الصومال متفجرة واستمرت الهجمات على الأفراد المشاركين في العمل الإنساني.

رحيل قوة العمل الموحدة

٤٢ - وفي الوقت نفسه، كانت قوة العمل الموحدة متلهفة على الانسحاب من الصومال وتسليم المسؤولية إلى الأمم المتحدة. ورأت تلك القوة أن تدخلها كان فعالا في تجنب كارثة، وأنه مع التحسن النسبي في الحالة الأمنية وتزويد الصوماليين بالأغذية والأدوية وغيرها من الضرورات الحيوية التي اشتدت الحاجة إليها فقد تحققت بصورة أساسية مهمتها الإنسانية.

٤٣ - وعلى الرغم من ذلك، كان من الواضح أن هذا التحسن لا يمكن أن يستمر إلا بقوة تحل محل تلك القوة وتتوافر لديها إمكانيات شبيهة بإمكانياتها.

التوسع في ولاية الأمم المتحدة: عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٤٤ - في هذا السياق، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره ٨١٤ (١٩٩٣) في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، فزاد من حجم عملية الأمم المتحدة في الصومال ووسع ولايتها بحيث لم تعد تقتصر على حماية إمدادات وأفراد الإغاثة الإنسانية بل شملت أيضا إرغام الميليشيات الصومالية على نزع السلاح. ولذلك، فإنه خلافا لفرقة العمل الموحدة، التي كان اشتراكها في عملية نزع السلاح فرعيا نابعا من اتفاقيتي وقف إطلاق النار ونزع السلاح الموقعتين في ٨ و ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، تمثلت ولاية عملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) في نزع سلاح الميليشيات الصومالية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٥ - وأذنت الولاية الجديدة باستعمال القوة للتغلب على رفض أي من الميليشيات لنزع السلاح. وفيما لو حدث ذلك، يعد هذا هو التحدي المباشر الأول للقدرة العسكرية لدى الحركات السياسية. وفي نهاية المطاف، فإنه ما لم ينزع سلاح الميليشيات لأصبح الصدام بين الميليشيات وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أمرا محتوما.

المشكلات الأولية التي واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٤٦ - واجهت العملية الثانية مشكلات لدى إنشائها، شأنها شأن أية عملية أخرى من عمليات حفظ السلام. إذ احتاجت الوحدات إلى وقت لدراسة الحالة على الطبيعة والتعرف على البيئة الثقافية والسياسية الجديدة، لا سيما الآثار المترتبة على العمل في بلد يعيش حالة حرب أهلية.

٤٧ - وتعين على العملية الثانية، لكي تنفذ ولايتها، أن تضع إجراءات عمل نمونجية. وكان الموظفون في حاجة إلى وقت ودراية فنية وهياكل من أجل جمع المعلومات المناسبة للقيام بمهمة العملية على نحو فعال.

٤٨ - وقبل أن تتمكن العملية الثانية من تحقيق هذه الأهداف، وقعت أحداث ٥ حزيران/ يونيه التي دفعتها دفعا إلى القيام بدور لإقرار السلام عقد مشاكلها بدرجة كبيرة. كما ازدادت حالتها تعقيدا بفعل القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي يقتضي من العملية الثانية اعتقال المسؤولين عن هجمات ٥ حزيران/ يونيه.

٤٩ - وكانت العملية الثانية تفتقر بشدة إلى ما يلزم من موظفين مجربين ينفذون المهام الجسيمة الموكلة إليها. وصرح الممثل الخاص للأمين العام بأنه وجه نداءات مستمرة إلى مقر الأمم المتحدة طالبا توفير موظفين محددين للبعثة ولكن لم يتسن تزويد البعثة بهم. ومن المؤسف أيضا أن قوة العمل الموحدة، التي كان بوسعها أن تساعد العملية الثانية بموظفيها، كانت تغادر منطقة البعثة.

٥٠ - وأخيرا، لم تكن البعثة مجهزة تجهيزا جيدا بما يلزم من عتاد العمليات الملائم لطبيعة عملياتها ولظروف الحرب الأهلية. فقد افتقرت بعض الوحدات إلى العتاد المناسب، من قبيل ناقلات الجنود المدرعة، لحماية جنودها من نيران الأسلحة الصغيرة.

نطاق ولاية الفصل السابع

٥١ - من المهم أن نلاحظ أن سلطة التنفيذ، أو جوانب الفصل السابع التي تنطوي عليها ولاية العملية الثانية بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، تنطبق تحديدا على الأمور العسكرية من قبيل نزع السلاح وضمان استمرار فتح طرق إمدادات الإغاثة.

٥٢ - ولم تمتد سلطة التنفيذ لتشمل العملية السياسية في الصومال. وإنما اقتصرت ولاية العملية الثانية على مساعدة الصوماليين في جهودهم لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة تشكيل مؤسساتهم السياسية.

٥٣ - إلا أن بعض الخلافات الكبرى التي خلقت حالات توتر بين العملية الثانية والمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي تركزت حول تباين الآراء بشأن الولاية السياسية الممنوحة لتلك العملية.

ثالثا - الأسباب الأساسية للمصادمات المسلحة

٥٤ - كان من أهم الحوادث أو الحالات العديدة التي أدت إلى نشوب الأعمال العدائية بين المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي والعملية الثانية ما يلي: الاختلاف على دور الفصائل في إعادة تشكيل الصومال سياسيا، وإنشاء الجهاز القضائي الصومالي والشرطة الصومالية؛ واستعادة

الجنرال حِرسي مرجان زوج ابنة سياد بري لكيسمايو، ومؤتمر غالكعيو؛ والسيطرة على إذاعة مقديشو.

إعادة تشكيل المؤسسات السياسية

٥٥ - التقت خمس عشرة حركة سياسية بأديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٣، في مؤتمر رعته الأمم المتحدة. وعند اختتام المؤتمر رسميا في ٢٧ آذار/ مارس، وقّع زعماء الحركات الخمس عشرة "اتفاق أديس أبابا المنبثق عن الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال". وكان المقصود بهذا الاتفاق أن يكون إطار عمل أساسيا لانتقال الصومال إلى مرحلة السلم وإقامة حكومة منتخبة.

٥٦ - ونص الاتفاق على فترة انتقالية مدتها سنتان يكون فيها الجهاز السياسي الأعلى المؤتمن على السيادة الصومالية عبارة عن مجلس وطني انتقالي. وتحت هذا المجلس، سوف يوجد ١٨ مجلسا إقليميا و ٩٢ مجلسا من مجالس المقاطعات. وتتألف مجالس الأقاليم من مندوبين آتين من مجالس المقاطعات؛ وأعضاء مجالس المقاطعات إما منتخبون أو مختارون بالشورى حسب الممارسة الصومالية التقليدية.

٥٧ - ويضم المجلس الوطني الانتقالي ممثلا مختارا من كل من الحركات السياسية الخمس عشرة؛ وثلاثة ممثلين من كل منطقة، بحيث يكون أحد هؤلاء الثلاثة امرأة؛ وخمسة أعضاء إضافيين يمثلون مقديشو.

٥٨ - وبهذه الصورة، ضمن الاتفاق ألا تسيطر الحركات السياسية الخمس عشرة على المؤسسات الانتقالية. فقد كفل الاشتراك الديمقراطي عن طريق تقييد عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الذين تعينهم الفصائل، والاحتفاظ بحصة من مقاعد المجلس الوطني الانتقالي للمرأة، وانتخاب أعضاء مجالس المقاطعات أو اختيارهم شعبيا.

٥٩ - ومما له مغزاه، أن اتفاق ٢٧ آذار/ مارس لم يتوخ دورا معينا للأمم المتحدة، عدا توجيه دعوة مجاملة إلى أمينها العام وممثله الخاص في الصومال، "وفقا للولاية التي أناطها بهما ... مجلس الأمن لتقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى شعب الصومال لتنفيذ هذا الاتفاق".

٦٠ - وعندما رفعت في ٢٧ آذار/ مارس أعمال المؤتمر الذي رعته الأمم المتحدة، لم يتفرق الزعماء السياسيون الصوماليون على الفور. بل واصلوا مناقشاتهم في أديس أبابا ووقعت الحركات الخمس عشرة جميعها وثيقة معنونة "اتفاقات تم التوصل إليها بين الزعماء السياسيين في المشاورات المعقودة في أديس أبابا، في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣".

٦١ - وتعارضت هذه الوثيقة نصا وروحا مع اتفاق ٢٧ آذار/ مارس، حيث نصت على تقديم الفصائل السياسية لأسماء أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المختارين من كل مقاطعة، وعلى القيام، في حالة تعذر اتفاق الفصائل في منطقة من المناطق على أحد المرشحين، بتسوية خلافاتها في أديس أبابا أو في تلك المنطقة بذاتها.

٦٢ - ولم يرد في وثيقة ٣٠ آذار/ مارس أي ذكر للحفاظ على مقاعد للمرأة. ونصت تلك الوثيقة على ٤٥ يوما كإطار زمني لتسمية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وهذه مهلة منحت وقتا غير كاف لتنظيم انتخابات حقة على صعيد مجالس المقاطعات.

٦٣ - وعلى الرغم من أن وثيقة ٣٠ آذار/ مارس كانت ممهورة بتوقيعات أولئك الزعماء الذين وقّعوا اتفاق ٢٧ آذار/ مارس، فإن العملية الثانية لم تتقبل أبدا وثيقة ٣٠ آذار/ مارس، وأصبح المسرح مُعدا لمصادمات بين العملية الثانية وبعض الجماعات السياسية الصومالية.

إنشاء الجهاز القضائي الصومالي والشرطة الصومالية

٦٤ - مارست العملية الثانية أيضا تأثيرا ملحوظا على إجراءات تعيين الشرطة الصومالية والقضاة الصوماليين، ويحتمل أنها أحبطت استراتيجيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، بل ومن المؤكد أنها أثارت، بالإضافة إلى ذلك، عداوته.

٦٥ - وعندما تولت العملية الثانية المسؤولية من قوة العمل الموحدة، في ظل ترتيب بين العملية الأولى وتلك القوة، كان المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي قد عين قضاة يرأسون ما تبقى في مقديشو من محاكم. وفي مطلع أيار/ مايو، عقد فريق من موظفي خارجية الولايات المتحدة المكلفين بالعمل في العملية الثانية اجتماعا في مقديشو مع محامين صوماليين وغيرهم من الجماعات المحلية المهتمة بإصلاح النظام القضائي في الصومال.

٦٦ - وتوج الاجتماع الذي رأسته السيدة آن رايت، وهي خبيرة من خبراء وزارة خارجية الولايات المتحدة المعارين إلى العملية الثانية، بإنشاء لجنة واعتماد إجراءات لاختيار القضاة. وسمحت إجراءات الاختيار للعملية الثانية بأن تسمي بعض القضاة. واستاء ائتلاف المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي من تآكل سلطته في هذا المجال وعارض اختيار القضاة بواسطة العملية الثانية لا بواسطة المجلس الوطني الانتقالي حسب المنصوص عليه في اتفاق أديس أبابا الموقع في ٢٧ آذار/ مارس.

٦٧ - كذلك كان لإصدار الممثل الخاص للأمين العام قانون العقوبات الصومالي لسنة ١٩٦٢ بوصفه القانون الجنائي النافذ في الصومال رد فعل أتاح للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بأن يفسر ذلك بأنه تجاوز لولاية العملية الثانية.

٦٨ - وتعرض المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي لمزيد من الإحباط السياسي عندما زار بعض مسؤوليه أحد سجون مقديشو لمعالجة بعض القضايا المتأخرة، ففوجئوا بمأمور السجن الجديد يرفض دخولهم بحجة أنهم لا يملكون السلطة اللازمة لأداء مثل هذه المهمة.

٦٩ - كما شعر المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بأن العملية الثانية تهمش لجنة للشرطة كان بها ممثلون للائتلاف وكانت قد أنشئت باتفاق بين اللواء عيديد والسيد مهدي.

الحالة في كيسمايو

٧٠ - بينما كان مؤتمر أديس أبابا يمضي قدما في أعماله في آذار/ مارس، استخدمت القوات الموالية لسياد بري، التي يقودها الجنرال حرسي مرجان، النساء والأطفال للتغطية على تهريب الأسلحة إلى مدينة كيسمايو التي هي ميناء واقع في الجنوب، وذلك بالتسلل عبر مواقع الوحدة البلجيكية في قوة العمل الموحدة. ونجحت قوات الجنرال مرجان في طرد قوات العقيد أحمد عمر جيس، المتحالفة مع حركة اللواء عيديد في التحالف الوطني الصومالي.

٧١ - وقام العقيد أحمد عمر جيس في ٧ أيار/ مايو بالزحف بشكل سافر باتجاه كيسمايو، في محاولة لاستعادة المدينة. وأعلنت حالة التأهب في الوحدة البلجيكية التي اعتبرت هذا هجوما مباشرا على مواقعها وردت قوات جيس على أعقابها، مُلحقة بها خسائر بشرية جسيمة. وأصيب جندي بلجيكي بنيران البنادق خلال هذا التسلل. وكانت لكيسمايو، وهي ثانية مدن الصومال، أهمية خاصة لدى اللواء عيديد، لأن الميليشيا التابعة له كانت قد استولت عليها في معركة ضارية مع القوات الموالية لسياد بري.

٧٢ - وأدى سقوط كيسمايو في أيدي قوات الجنرال مرجان إلى غضب التحالف الوطني الصومالي، الذي اتهم الوحدة البلجيكية بالتدخل في القتال لحماية ميليشيا الجنرال مرجان وعرقلة استيلاء جيس على كيسمايو. ورأى التحالف في عدم منع البلجيكيين لتسلل الجنرال مرجان إلى المدينة في آذار/ مارس دليلا على عدم حيدة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٣ - وعندما أطلق التحالف الوطني الصومالي هذا الاتهام، لم يميز بين قوة العمل الموحدة، التي كانت مسؤولة عن كيسمايو في آذار/ مارس، والعملية الثانية، التي تولت المسؤولية في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٣.

مؤتمر غالكعيو

٧٤ - بعد مؤتمر أديس أبابا المعقود في آذار/ مارس ١٩٩٣، بدأ اللواء عيديد مشاورات مع العقيد أحمد عبد الله يوسف، رئيس لجنة الشؤون السياسية والدفاع والطوارئ التابعة لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية. وأسفرت هذه المشاورات عن اتفاق على عقد مؤتمر سلم لمنطقة الصومال الوسطى.

٧٥ - ورأى اللواء عيديد أن يقتصر الاشتراك في المؤتمر على الزعماء السياسيين للمنطقة المذكورة، على أن تقدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الدعم السوقي للمؤتمر وتوفر الأمن خارج قاعة المؤتمر. وتقرر ألا يكون من حق القادة الذين من خارج المنطقة الوسطى أن يحضروا ذلك المؤتمر. واعتبر اللواء عيديد نفسه الداعي إلى عقد المؤتمر وأن من حقه، بهذه الصفة، أن يرأس أعماله ويضع جدول أعماله. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجه الدعوة إلى الأميرال جوناثان هاو، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، لكي يفتتح المؤتمر.

٧٦ - وفيما بعد، عندما قام السفير لانسانا كوياتيه نائب الممثل الخاص للأمين العام بإجازة وحلت محله السفيرة أبريل غلاسبي، وهي موظفة بوزارة خارجية الولايات المتحدة معارة للعملية الثانية، أصبحت نوايا عيديد موضع شك تلك العملية. فسعت إلى توسيع نطاق الاشتراك في المؤتمر، وبصفة خاصة لضم اللواء محمد أبشر موسى، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية.

٧٧ - ونظرا للخصومة السياسية بين أبشر موسى وعبد الله يوسف داخل جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، شكت العملية الثانية في تآمر اللواء عيديد والعقيد يوسف على تقويض مركز اللواء أبشر موسى. وعلى الرغم من إخطار اللواء أبشر موسى للعملية الثانية بأنه يعلم كل العلم أن الخطط توضع للمؤتمر في مقديشو، لم تطمئن العملية الثانية. وعندما كان مقررا بدء المؤتمر، استضافت العملية الثانية اللواء موسى، وأبدت له تبجيلا ظاهرا، ووفرت له وسائل النقل والأمن في محاولة منها لتيسير اشتراكه في المؤتمر.

٧٨ - وأصرت العملية الثانية أيضا على ألا يكون المؤتمر برئاسة اللواء عيديد بل برئاسة علمان عبد الله عثمان رئيس الجمهورية الصومالية السابق، وهو عدو لعيديد دعا فور وصوله إلى مقديشو إلى اعتقال عيديد. وتسبب موقف العملية الثانية في تبرم اللواء عيديد، الذي تصور مسلك العملية الثانية على أنه تدخل في الأمور السياسية الصومالية.

٧٩ - ووقع خلاف آخر بين العملية الثانية واللواء عيديد بشأن جدول أعمال المؤتمر. فقد كان للعملية الثانية موقف مماثل لموقف السيد موسى، إذ أصرت على إدراج الحالة في كيسمايو في جدول الأعمال. ومن ناحية أخرى، رأى اللواء عيديد أن من الواجب مناقشة المشاكل الماسة بمناطق الصومال الأخرى في محافل مختلفة مع الزعماء المعنيين بها. وفي نهاية الأمر، لم يعقد المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة والتحالف الوطني الصومالي حسبما كان مقررا، واضطر اللواء عيديد إلى المضي قدما لعقد مؤتمر منفصل تحت رعايته وحده.

٨٠ - وباتت شتى القضايا المختلف عليها بين التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال موضوعا لدعاية عارمة في إذاعة مقديشو، الخاضعة للتحالف الوطني الصومالي، دعاية ضد العملية الثانية على وجه التحديد وضد الأجانب على وجه العموم.

حملة إذاعة مقديشو الدعائية ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٨١ - لإذاعة مقديشو، وهي غنيمة حرب انتزعها التحالف الوطني الصومالي من ميليشيات علي مهدي، أهمية خاصة باعتبارها وسيلة اتصال فيما بين أتباع اللواء عيديد، بالنظر إلى أن الخطابة هي من التقاليد الراسخة في الصومال وأن الأمية مرتفعة، إذ لا يتجاوز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٣٠ في المائة.

٨٢ - وعندما تدهورت العلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي تدهورا حادا

في منتصف أيار/ مايو نتيجة لأحداث كيسمايو والخلافات حول مؤتمر غالكعيو واختيار القضاة، غدت لهجة نشرات إذاعة مقديشو معادية بشكل ملحوظ لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٣ - ويتجسد هذا العداء في نسخ النشرات المذاعة في الفترة ما بين ١ أيار/ مايو و ٤ حزيران/ يونيه عشية مقتل ٢٤ جنديا باكستانيا. فقد اتسمت تلك النشرات بلهجة تنطوي على كراهية الأجانب، وهو ما أخذ يتبدى بوجه خاص في ١١ أيار/ مايو عندما اتهمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والولايات المتحدة بأنهما جهتان معتديتان تحاولان استعمار الصومال وفرض نوع من الوصاية عليها وأخذت تلك النشرات الإذاعية تمجد في تاريخ الصومال في مقاومة السيطرة والهيمنة الأجنبيتين.

٨٤ - وقد انتاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قلق شديد إزاء هذه الدعاية التي تعطي فكرة سلبية عن الأمم المتحدة ويمكن أن تثير لدى الرأي العام الصومالي مشاعر عدائية حيال أفراد عملية الأمم المتحدة.

٨٥ - وحدث أن التمس الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال الأميرال هاو تعاون اللواء عيديد في كفالة وقف هذه الدعاية، وأجاب اللواء عيديد بأن دعا إلى إنشاء لجنة لمراقبة عمليات جميع المحطات الإذاعية في البلد. بيد أن تلك اللجنة لم تنشأ أبدا.

٨٦ - وسرى أيضا قلق في صفوف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أن سيطرة اللواء عيديد سيطرة خالصة على إذاعة مقديشو تمنحه تفوقا جائرا على منافسيه السياسيين يتيح له الترويج لنفسه وتحقيق مطامحه السياسية. ويسود الإحساس بأن محطة الإذاعة تعد من الأصول الوطنية التي ينبغي أن تصل إليها جميع الحركات السياسية. والواقع أن ممثلي سائر الجماعات السياسية كتبوا إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال داعين إلى تحرير محطة الإذاعة من السيطرة الخالصة للتحالف الوطني الصومالي.

٨٧ - وهكذا غدت إذاعة مقديشو مصدرا آخر من مصادر الشقاق بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي. وقد دار نقاش هام فيما بين مسؤولي عملية الأمم المتحدة بشأن ما إذا كان ينبغي غلق إذاعة مقديشو أو قطع إرسالها.

٨٨ - وفي منتصف أيار/ مايو، طلب إلى اللواء الباكستاني المسؤول عن منطقة جنوب مقديشو وضع خطط بشأن الكيفية التي يمكن بها غلق إذاعة مقديشو أو إسكاتها إذا تمادت في حملتها الدعائية المناهضة لعملية الأمم المتحدة.

٨٩ - وقد أبلغ الباكستانيون مسؤولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأنهم لا يستطيعون القيام بذلك حيث لا يوجد لديهم أفراد تتوافر لهم الخبرة التقنية اللازمة لعملية من هذا القبيل. واقترح أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير الخبراء اللازمين، لكن لم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد، وصرف النظر، فيما يبدو، عن الخطة الأولية.

٩٠ - وحيث إن مقر إذاعة مقديشو قد أعلن موقعا يؤذن بتخزين الأسلحة فيه، فقد تقرر أن يرافق فنيو القوات الأمريكية الخاصة فريق التفتيش على الأسلحة خلال عمليات التفتيش في ٥ حزيران/ يونيه وذلك لتفقد منشآت الإذاعة.

٩١ - وفي الوقت نفسه كان اللواء عيديد وسائر قادة التحالف الوطني الصومالي على علم بالمناقشات الدائرة فيما بين مسؤولي عملية الأمم المتحدة بشأن كيفية معالجة مسألة إذاعة مقديشو. وقد راجت شائعات داخل دوائر التحالف الوطني مفادها أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تعتزم الاستيلاء على محطة الإذاعة.

٩٢ - وفي هذا السياق، ما كان يمكن لعمليات التفتيش على المواقع المأذون بتخزين الأسلحة فيها، التي أجريت في جنوب مقديشو في ٥ حزيران/ يونيه، أن تحدث في وقت أسوأ من هذا بالنسبة للعلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي.

٩٣ - ومن ثم، فرغم أن عملية الأمم المتحدة الثانية أنيطت بها مسؤولية مساعدة الشعب الصومالي على إصلاح مؤسساته السياسية على المستويات المحلي والإقليمي والوطني، كان نهجها في الوفاء بهذه الولاية، حسبما تُظهر الأحداث السابقة، يستعدي عليها بشكل متزايد المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، الذي شبه هذا النهج بـ "الوصاية" أو "الاستعمار".

رابعا - عمليات التفتيش على الأسلحة واندلاع الأعمال العدائية

٩٤ - تتباين الآراء، حتى فيما بين مسؤولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بشأن مسألة ما إذا كانت عمليات التفتيش على الأسلحة في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ عمليات حقيقية أم أنها كانت مجرد ستار للاستطلاع والاستيلاء فيما بعد على إذاعة مقديشو، بيد أن المؤكد هو أن المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي أعلن إذاعة مقديشو موقعا يؤذن بتخزين الأسلحة فيه. وقد كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مخولة كل الحق في إجراء عمليات تفتيش على المواقع المأذون بتخزين الأسلحة فيها، وذلك في إطار تنفيذها لولايتها المتمثلة في تجريد الفصائل من السلاح وإنفاذ وقف إطلاق النار. وفي جميع الأحوال أرست قوة العمل الموحدة، رغم تفسيرها لولايتها بشكل ضيق، ممارسة إجراء عمليات التفتيش تلك.

٩٥ - وقد أتاحت عمليات التفتيش فرصة ممتازة لدخول منشآت الإذاعة وتفقدها توطئة لأي عملية يرتأى مستقبلا أنها ضرورية. والواقع أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قررت أنه قد يتعين الاضطلاع بعملية من هذا القبيل.

خطة التفتيش

٩٦ - تقضي الخطة التي أعدتها قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإخطار اللواء عيديد بالتفتيش

المزمع إجراؤه قبل ١٢ ساعة من القيام به. وتنص على قيام أربع وحدات باكستانية بإجراء تفتيش على المواقع الخمسة التي قام المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بإبلاغ قوة العمل الموحدة عنها.

٩٧ - وكان على ثلاث من تلك الوحدات أن تقوم كل منها بالتفتيش على موقع واحد، على أن تتولى الوحدة الرابعة التفتيش على موقعين. وكان على كل وحدة أن تعد قائمة حصرية بالأسلحة التي تم التفتيش عليها وأن تقدم تقريرا عن مدى كفاءتها في العمليات، وأن تجري استطلاعا وافيا تحسبا لأي عمليات يحتمل الاضطلاع بها مستقبلا. وفي الموقع رقم ٥ المأذون بتخزين الأسلحة فيه (إذاعة مقديشو) كان على فنيي القوات الخاصة الأمريكية إجراء مسح لمعدات الإذاعة والإرسال.

٩٨ - وكانت كل وحدة في حجم سرية وكانت تضم فريقا من المهندسين وأفراد الأمن. وقد أسندت قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للواء الباكستاني مهمة إعداد خطة تنفيذية لعمليات التفتيش.

٩٩ - وفي حالة منع أفرقة التفتيش من دخول المواقع، كان عليها أن تقتحم الموقع، وكان الجميع على بينة من إمكانية حدوث نوع من رد الفعل العدائي حيال عمليات التفتيش تلك من جانب أنصار المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وانعدام التعاون من جانب قيادته.

١٠٠ - وإزاء هذا الخطر المحتمل، أوصى الباكستانيون بعدم توجيه أي إخطار، أو إذا كان قد وجه، عدم إجراء أي تفتيش لحين إبلاغهم برد فعل التحالف الوطني الصومالي.

١٠١ - وقد قام المقدَّم ماكفغرن، نائب رئيس استخبارات عملية الأمم المتحدة في الصومال، وتيموثي بايرن، رئيس شعبة وقف إطلاق النار ونزع السلاح في قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بتسليم الرسالة التي تم فيها إخطار قيادة التحالف الوطني الصومالي بالتفتيش، في مقر إقامة اللواء عيديد في ٤ حزيران/ يونيه، وكان يوم جمعة وبالتالي عطلة عامة في مقديشو، وكانت الساعة حوالي ١٧/٠٠.

١٠٢ - وكانت الرسالة موجهة إلى السفير عالم، أحد مستشاري اللواء عيديد، الذي لم يكن موجودا. ومن ثم سلمت الرسالة إلى عيديد قيبديد، أحد أفراد أمن عيديد، الذي قرأها في حضور ضابطي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأبدى تعليقا مؤداه أن التحالف الوطني الصومالي يحتاج وقتا للرد وأنه إذا أصرت عملية الأمم المتحدة على إجراء عمليات التفتيش على النحو المخطط فسوف يؤدي هذا إلى حرب.

١٠٣ - وإثر تسليم الرسالة، دوَّن المقدَّم ماكفغرن اعتراضات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي على التفتيش في مذكرة وقعها العقيد جيوسيبي بيروتي رئيس استخبارات عملية الأمم المتحدة. وقام المقدم ماكفغرن بتسليم المذكرة إلى اللواء توماس مونتغمري، نائب قائد قوات عملية الأمم المتحدة وقائد قوة العمل الموحدة التابعة للولايات المتحدة. وقد كان اللواء مونتغمري آنذاك قائدا للقوات بالإنابة في غياب الفريق أول بير الذي كان في إجازة.

الهجمات على الجنود الباكستانيين
(انظر الخريطة، المرفق ٦)

١٠٤ - في الساعة ٠٧/٠٠ من يوم ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، وصلت أفرقة التفتيش على الأسلحة التابعة لعملية الأمم المتحدة في آن واحد إلى المواقع الخمسة المأذون بتخزين الأسلحة فيها، في جنوب مقديشو.

١٠٥ - وحوالي الساعة ٠٨/٣٠، تجمعت جمهرة معادية عند الموقع رقم ٥، موقع إذاعة مقديشو، بينما كان التفتيش جاريا. وبعد ثلاثين دقيقة زاد عدد الأشخاص المتجمهرين ليصل إلى زهاء ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل. وشوهد عدة رجال وهم يحرضون تلك الجمهرة من الناس على الجنود الباكستانيين. وقد أطلقت النار على رجل، ويحتمل أن يكون قد قتل أثناء محاولته انتزاع بندقية جندي باكستاني.

١٠٦ - وبصرف النظر عن هذا الحادث، انتهى التفتيش حوالي الساعة ٠٩/٣٠ وانسحب فريق التفتيش في أمان نسبيا.

١٠٧ - وما كاد الجنود الباكستانيون ينسحبون من الموقع رقم ٥ حتى بدأت جمهرة أخرى معادية تتجمع عند نقطة الإمداد رقم ٢٠ في الشارع الوطني، وبدأت تلك الجمهرة تلقي الحجارة على الجنود الباكستانيين الاثني عشر المتمركزين في نقطة الإمداد تلك. ومن مواقع خلف النساء والأطفال المتجمهرين أطلقت نيران الأسلحة على الجنود. وازدادت الهجمات حدة باستعمال قذائف صاروخية (آر. بي. جي.) وقنابل يدوية.

١٠٨ - ولقى ثلاثة جنود مصرعهم عند نقطة الإمداد وتم أسر ستة آخرين، توفي أحدهم في الأسر.

١٠٩ - وتمت عرقلة سير أربع ناقلات جنود مصفحة أرسلتها قيادة اللواء الباكستاني من موقع مجاور لإنقاذ الجنود المتمركزين في نقطة الإمداد، حيث أقيمت أمامها المتاريس ووقعت في كمين من نيران الرشاشات الثقيلة الموجهة من المباني المحيطة، مما اضطرها إلى الانسحاب بعد أن قتل بعض الجنود وأصيب آخرون.

١١٠ - وتم أيضا بنفس الطريقة اعتراض مزيد من ناقلات الجنود المصفحة المرسلة من الجانب المواجه لنقطة الإمداد رقم ٢٠، حيث تعرضت لنيران كثيفة وأجبرت على الانسحاب.

١١١ - ولما عجز اللواء الباكستاني عن إسعاف جنوده بالعون وهم يواجهون الهجوم التمس في حوالي الساعة الحادية عشرة من مقر قيادة قوات عملية الأمم المتحدة مساعدة الدبابات الإيطالية التي كان من المفهوم أنها جاهزة للتحرك خلال ٣٠ دقيقة، غير أن تلك الدبابات لم تصل إلى نقطة الإمداد رقم ٢٠ إلا بعد الساعة ١٦/٠٠.

١١٢ - كما أن السرية الباكستانية العائدة من الموقع رقم ٣ المأذون بتخزين الأسلحة فيه (موقع إعادة البث لإذاعة مقديشو) تعرضت لكمين لدى دخولها طريق ٢١ أكتوبر متجهة إلى مقر قيادة اللواء في الملعب الرياضي. ذلك أن الجماهير أقامت المتاريس على الطريق لمنع مرور المركبات الباكستانية التي تعرضت لنيران متزايدة الكثافة أطلقت من الرشاشات الثقيلة، كما أطلقت عليها القذائف الصاروخية (آر. بي. جي.).

١١٣ - وقد تعرض الباكستانيون لأشد الهجمات شراسة لدى وصولهم إلى المنطقة المجاورة لنقطة التفتيش رقم ٨٩ المواجهة لمصنع السجائر. وفي الوقت نفسه تعرضت أيضا النقطتان الحصينتان ٤٢ و ٥٠ لنيران أطلقها رجال مسلحون اندسوا بين الجماهير.

١١٤ - وقد أمر اللواء الباكستاني بإرسال تعزيزات من قاعدته في الملعب الرياضي، ولكن تلك التعزيزات تعرضت لإطلاق النيران عليها بمجرد مغادرتها الملعب. وبعد دخولها طريق ٢١ أكتوبر هاجمها رجال مسلحون متحصنين بمبنى وكالة الإغاثة السعودية الواقع على يمين الطريق.

١١٥ - وأخيرا دخلت وحدات التعزيز مجالا من النيران الكثيفة المتقاطعة في المنطقة المجاورة لنقطة التفتيش رقم ٨٩ المواجهة لمصنع السجائر، حيث حوصرت هي والمركبات العائدة من الموقع رقم ٣. وقد لجأ معظم الجنود في هذه المنطقة بما في ذلك أفراد قوة الرد السريع إلى الاحتماء داخل مصنع السجائر.

١١٦ - وفي الساعة ١٣/٢٠ وصلت إلى مسرح الأحداث طائرات استطلاع هليكوبتر أمريكية وطائرات هليكوبتر هجومية إيطالية، وأطلقت الطائرات الإيطالية، التي عجزت عن تحديد مواقع القوات المضادة على وجه الدقة، نيران الرشاشات، فأصابت ثلاثة جنود باكستانيين، وانسحبت طائرات الهليكوبتر بعد هذا الخطأ، وظلت مدافع ميليشيات التحالف الوطني الصومالي في مواقعها واستمر إطلاق النيران طوال فترة بعد الظهر.

١١٧ - وفي نهاية القتال عصر ذلك اليوم، كان قد سقط من الباكستانيين ٢٤ قتيلا و ٥٧ جريحا. واعتبر ستة جنود باكستانيين في عداد المفقودين وقد توفي أحدهم في الأسر، وأطلق سراح خمسة، سلمهم بعد ذلك بيومين أحد مسؤولي التحالف الوطني الصومالي إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما أصيب في ٥ حزيران/ يونيه، إيطالي واحد وثلاثة جنود أمريكيين.

١١٨ - والواقع أن مصرع هذا العدد الكبير من قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في يوم واحد سلط الضوء على مدى ضخامة التحدي الذي واجهته الأمم المتحدة في مهمتها الرامية إلى تجريد الفصائل الصومالية قسرا من السلاح. وقد كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على علم بأن منطقة طريق ٢١ أكتوبر المحيطة بمصنع السجائر مأهولة بقوات الميليشيا. ولكن درجة استعداد تلك القوات للقتال ونوعية وكمية ما بحوزتها من أسلحة لم تكن معروفة تماما.

١١٩ - وثمة مسألة خطيرة أخرى تخص قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ألا وهي ما إذا كانت قد أخفقت في الاستجابة بقدر كاف من السرعة لنداءات الاستغاثة الموجهة من الجنود الباكستانيين الذين كانوا يتعرضون للهجوم، فما يبعث على القلق بوجه خاص هو التأخر في إرسال الدبابات الإيطالية إلى نقطة الإمداد رقم ٢٠.

١٢٠ - بيد أن اللواء الإيطالي أنكر أنه تأخر في الاستجابة إلى الاستغاثات، وذكر أن طائراته الهليكوبتر الهجومية نفذت بعد الساعة ١١/٠٠ بقليل عدة عمليات استجابة لأوامر عملية الأمم المتحدة، وأنها اشتركت في عمليات الدعم في معظم فترة بعد الظهر.

١٢١ - وقال قائد اللواء الإيطالي إنه استدعى بمبادرة شخصية منه فصيلة مدرعة وسرية دبابات من قاعدتهما في بلد، وأنه تدخل لمساعدة الباكستانيين في قطاعهم رغم أن هذا كان مسؤولية قوة الرد السريع. وقد صدر، حسبما ذكر قائد اللواء الإيطالي، أمر قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باستخدام الدبابات في الساعة ١٤/٠٠ وانتقلت السرية عندئذ إلى الميناء القديم لتلقي بعض التوجيهات (حيث وصلت الساعة ١٥/٠٠) وذلك قبل أن تتحرك إلى نقطة الإمداد رقم ٢٠.

١٢٢ - وقد كانت شراسة الهجمات ومصرع هذا العدد الكبير من قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في يوم واحد بمثابة نقطة تحول في عمليات الأمم المتحدة في الصومال. ذلك أنه ثبت بشكل صارخ عدم كفاية المعدات العسكرية لدى قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعدم استعدادها لمواجهة مسلحة من هذا القبيل.

١٢٣ - وازداد مسؤولو عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقادتها العسكريون اقتناعا بضرورة اتخاذ إجراء حاسم لتجريد الفصائل في مقديشو من السلاح أو على الأقل للحد بشكل ملموس من قدرتها على شن حرب. والواقع أن سلطة اتخاذ مثل هذا الإجراء منصوص عليها بالفعل في قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) ولكن القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) يمنح إذنا أكثر تحديدا باتخاذ إجراء حيال المسؤولين عن الهجمات على الجنود الباكستانيين.

١٢٤ - ودونما تحقيق، ألقى مجلس الأمن بالمسؤولية عن هجمات ٥ حزيران/ يونيه على المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي. وأكد من جديد في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اتخذ غداة تلك الهجمات ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأذن باتخاذ إجراء عقابي ضد قيادة التحالف الوطني الصومالي.

خامسا - القتال بين قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وميليشيات التحالف الوطني الصومالي - "الحرب"

١٢٥ - أدى القرار إلى حالة حرب فعلية بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، إذ ظل الطرفان يهاجمان بعضهما البعض على مدى أربعة أشهر. وقد أعدت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قائمة شاملة، ترد في المرفق ٤ لهذا التقرير، توضح الأعمال الحربية التي قام بها الطرفان. ويتضمن المرفق ٥ موجزا عن الأحداث التي كان لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دور فيها على أساس التقارير المتاحة.

١٢٦ - يبدو أن هناك ثلاث مراحل للنزاع المسلح: تميزت المرحلة الأولى بعمليات هجومية للأمم المتحدة، والثانية بأخذ التحالف الوطني الصومالي زمام المبادرة، والثالثة بتولي قوات الولايات المتحدة الخاصة المستقلة مسؤولية الهجوم نيابة عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

ألف - عمليـــة الأمـــم المتحدة الهجومية ضد المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي

١٢٧ - عبر مجلس الأمن في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣) عن انزعاجه البالغ "إزاء الهجمات المسلحة المبيتة التي شنتها قوات تنتمي على ما يبدو إلى المؤتمر الصومالي المتحد (المشترك في التحالف الوطني الصومالي)" ضد القوات الباكستانية. وأدان القرار بشدة أيضا "استخدام البث الإذاعي، لا سيما من جانب المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، في التحريض على شن الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة".

١٢٨ - وأكد مجلس الأمن مرة أخرى "أن الأمين العام مخول، بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة ... بمن فيهم الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، وبأن يكفل لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال السلطة الفعلية في جميع أنحاء هذا البلد، بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم وفرض العقوبة عليهم".

١٢٩ - وطالب القرار الأمين العام، بشكل يرقى إلى الاستهداف المباشر للقيادات العليا للتحالف الوطني الصومالي، "بإجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع إيلاء تركيز خاص لدور قادة الفصائل المتورطين".

١٣٠ - وفي ما يبدو أنه اعتراف بانعدام الاستعداد من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، حث القرار على الوزع السريع والمعجل لجميع وحدات قوات عملية الأمم المتحدة الثانيـــة في الصـــومال بما يفي بعدد أفرادها المطلوب والبالغ ٢٨ ٠٠٠ من جميع الرتب بالإضافة إلى احتياجاتهم من المعدات على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣.

١٣١ - وهيأ القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) المسرح لاستعراض ضخم للقوة من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ضد التحالف الوطني الصومالي. واعتمد توقيت البدء في العملية على استعداد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بالقوة البشرية والمعدات المتاحة.

١٣٢ - وكان السبب الآخر الذي حال دون الشروع في العمليات الحربية ضد التحالف الوطني الصومالي في الحال، رغم السلطة الإضافية التي تم منحها بموجب القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) في ٦ حزيران/يونيه، يتعلق بالحاجة إلى التخطيط. إضافة إلى ذلك، لم يكن ممكنا أن تبدأ العمليات من غير أن تتعرض سلامة الجنود الباكستانيين الذين كانوا في الأسر للخطر وكذلك الحال بالنسبة لسلامة موظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين لزم نقلهم إلى نيروبي وتم في الوقت ذاته نقل رئاسة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من المنطقة التي تقع بالقرب من الميدان في الكيلومتر ٤ إلى مبان أكثر أمانا كانت تستعملها سفارة الولايات المتحدة في الماضي.

١٣٣ - وبينما كانت الأمم المتحدة تقوم باستعداداتها للمواجهة العسكرية الحاسمة، جاء رد فعل المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي إزاء الهجمات التي وقعت على الباكستانيين في ٥ حزيران/ يونيه متناقضا بعض الشيء. فقد أثنى رد الفعل المبكر على الشجاعة التي أظهرها الشعب الصومالي في تظاهراته ضد قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال ومقاومته لها. ولكن لم تعترف ميليشيا المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بشكل مباشر بالمسؤولية عن الهجمات التي تعرض لها الباكستانيون. وبدلا من ذلك، أدانت بيانات منسوبة إلى قيادة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، بمن فيها اللواء عيديد، وكذلك النشرات التي بثتها إذاعة مقديشو، ما وصف بأنه هجمات لا مبرر لها تقوم بها قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال ضد متظاهرين صوماليين مسالمين.

١٣٤ - وطالب اللواء عيديد في ذات الوقت بإجراء تحقيق غير متحيز في أسباب هذه الهجمات. وعندما بدا واضحا أن الأمم المتحدة كانت تستعد لاستعمال القوة، عرض اللواء عيديد استعمال نفوذه لتهدئة الوضع في مقديشو وطالب الأمم المتحدة باستعمال الوسائل السلمية لمعالجة الأزمة.

١٣٥ - ولكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال رأت أنه لا يمكن لها أن تقبل أي شيء أقل من تقديم اللواء عيديد ومساعديه الرئيسيين إلى المحاكمة لتحديد ما إذا كانوا متورطين في الهجمات بأي شكل من الأشكال. وكان من رأي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنه لم يكن بإمكانها التصرف على نحو آخر نظرا للصياغة الصريحة للقرار ٨٣٧ (١٩٩٣).

١٣٦ - وكانت الضربات الجوية التي قامت بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والتي كانت تتبعها حملات التمشيط الأرضي وحملات البحث عن السلاح في قلب ما يعرف بـ "جيب" عيديد هي جزء من جنوب مقديشو حيث يقيم اللواء عيديد وآخرون من كبار قادة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي أو حيث كانت لهم أملاك - نذيرا بما أصبح فيما بعد حربا فعلية بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي.

١٣٧ - وبدأ هجوم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ بقصف جوي لمواقع أسلحة التحالف الوطني الصومالي، بما في ذلك إذاعة مقديشو، وقد تم تدميرها جميعا. وكان رد الفعل الصومالي هو القيام بتظاهرة اشترك فيها النساء والأطفال قرب النقطة الباكستانية الحصينة (السفارة المصرية سابقا) عند الكيلومتر ٤.

١٣٨ - ووقع تبادل لإطلاق النار اشترك فيه الباكستانيون وصوماليون مسلحون لم يتم التعرف عليهم مما أدى إلى موت عدد غير محدد من الصوماليين أثناء زحف الحشد نحو موقع الوحدة الباكستانية. وأيدت بعض التقارير فيما بعد الروايات الباكستانية التي تقول إن مسلحين صوماليين أطلقوا النار على الحشد في محاولة متعمدة لإعطاء الانطباع بأن الباكستانيين كانوا يطلقون النار على المدنيين العزل.

١٣٩ - وأظهر حادث ١٣ حزيران/ يونيه الذي وقع في الكيلومتر ٤ المآزق التكتيكية التي تواجهها قوات عملية الأمم

المتحدة الثانية في الصومال في القيام بالعمليات القتالية وسط سكان مدنيين معاديين.

١٤٠ - وشنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٧ حزيران/ يونيه عملية كبرى لتطويق "الجيب" الذي يسيطر عليه التحالف الوطني الصومالي وتفتيشه (انظر المرفق ٧). وقد خطط للعملية بعناية وجرى التدريب عليها لعدة أيام. وقد وافقت كل الوحدات المشتركة على كل خطوة من الخطوات المتخذة.

١٤١ - وبدأت العملية في الساعة الواحدة والنصف صباحا بهجوم قامت به طائرات AC-130 على أماكن إقامة قادة التحالف الوطني الصومالي. وكان الضوء يُسلط على كل مبنى مستهدف ثم يطلب من سكانه بمكبرات الصوت إخلاء المبنى قبل توجيه أي ضربة، وطوقت قوات مغربية وإيطالية المنطقة قبل شروق الشمس ثم قامت قوات باكستانية بالبحث عن الأسلحة.

١٤٢ - وتعرضت القوات المغربية لنيران مركزة مما جعل من الضروري إنقاذها بواسطة القوات الفرنسية. وقتل خمسة جنود مغربيين بمن فيهم قائد الكتيبة، كما جرح ٤٠. وقال المغاربة إن انعدام المعلومات عن قوة التحالف الوطني الصومالي ومواقع قواته وفقدان عنصر المفاجأة الذي نشأ عن التدريب عدة مرات على العملية والموقع المكشوف للطوق الذي ضرب على المنطقة، ساهمت كلها في العدد الكبير من الإصابات. ولم تضطلع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد ذلك بأي عمليات تفتيش بهذا الحجم تشارك فيها قوات متعددة الجنسيات.

١٤٣ - وقامت القوات الباكستانية بالعملية الكبيرة التي تلت ذلك في منطقة "مرأب عاتو" في ٢٨ حزيران/ يونيه. وتعرضت القوة الباكستانية لنيران مكثفة أثناء محاولتها تفتيش الموقع واضطرت للانسحاب. وقتل اثنان من جنود القوات الباكستانية وجرح اثنان.

١٤٤ - واضطلعت القوات الإيطالية في ٢ تموز/ يوليه بعملية تفتيش رئيسية في قرية حاليوا (انظر المرفق ٩) التي تقع على مسافة كيلومتر واحد جنوب مصنع المعكرونة. وكان قائد اللواء قد بعث بخطة العمليات لسلطته الأعلى في إيطاليا للموافقة عليها قبل الشروع في تنفيذها.

١٤٥ - وحسب الوصف الذي أعطاه الإيطاليون لأحداث ذلك اليوم، تم تنفيذ العملية في جو مشحون بالعداء، والحشود ترمي القوات بالحجارة. وأوقف الإيطاليون عملية التفتيش، وأثناء محاولتهم الانسحاب وقعوا في كمين في طريق امبريال مما أسفر عن مقتل ثلاثة من الجنود وجرح ٢٩.

١٤٦ - ونجح الإيطاليون في تخليص قواتهم التي وقعت في الكمين وفي الانسحاب من النقطة الحصينة ٤٢ التي كانت تتعرض للهجوم.

١٤٧ - وعجل هذا الحادث بتصعيد الخلاف، الذي ظل يغلي لمدة من الزمن، بين قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقيادة اللواء الإيطالي. إذ كان الإيطاليون يفضلون نهجا أكثر لينا ويركزون على أهمية المفاوضات والنقاش وكان لديهم الإحساس بأن هذا النهج جاء بنتائج طيبة، في الوقت الذي لم تؤد فيه سياسة الإنفاذ الصارمة التي اتبعتها قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلا إلى خسائر كبيرة كالتي مني بها القطاع الباكستاني. واحتج الإيطاليون في ٢٢ حزيران/ يونيه على عملية تمشيط مواقع الأسلحة التابعة للتحالف الوطني الصومالي التي قامت بها قوة الرد السريع في القطاع الإيطالي بدون استشارة مسبقة. وقال الإيطاليون إن قوة الرد السريع تركتهم يواجهون التوتر الذي خلقه اكتساح القطاع.

١٤٨ - ورغبت قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تلقين التحالف الوطني الصومالي درسا في ٢ تموز/ يوليه، فقامت بهجوم شامل على مصنع المعكرونة، ولكنها أحست أن هذا الهدف لم يتحقق، وأن الروح المعنوية للتحالف الوطني الصومالي قد تعززت عندما قرر الإيطاليون سحب أنفسهم من المعركة والانسحاب أيضا من النقطة الحصينة ٤٢. وادعت قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن الإيطاليين لم يردوا على النيران عندما تعرضوا للهجوم في ٢ تموز/ يوليه ولكن الإيطاليين أكدوا أن ما حدث كان العكس تماما.

١٤٩ - وأمر قائد قوة عملية الأمم المتحدة الإيطاليين بإعادة الاستيلاء على النقطة الحصينة ٤٢ في تاريخ لا يتجاوز ١٠ تموز/ يوليه. وأعاد الإيطاليون احتلال الموقع في ٩ تموز/ يوليه عقب مفاوضات مع التحالف الوطني الصومالي وليس عن طريق استعمال القوة كما افترض قائد القوة. وأحس قائد القوة بأن النهج الإيطالي يقلل من فعالية العمل العقابي الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة ضد التحالف الوطني الصومالي. وقد وصل الأمر إلى حد اتهام الإيطاليين بتسريب المعلومات والسماح للأسلحة بالعبور ودفع الرشاوي للتحالف الوطني الصومالي حتى لا تتأثر قواتهم بهجمات الميليشيا. وأنكر الإيطاليون هذه التهم وأصروا على أنهم، ووفقا للعادة المتبعة في عملية الأمم المتحدة، قدموا الطعام فقط ودفعوا المال مقابل خدمات حصلوا عليها، وأن سياسة التفاوض التي اتبعوها مكنتهم من المحافظة على السلام في قطاعهم.

١٥٠ - وشاع خبر هذا الخلاف. وهناك احتمال في أن يكون قد أسهم في التغيير الذي طرأ على نمط النزاع خلال الجزء الأول من تموز/ يوليه.

باء - هجوم التحالف الوطني الصومالي على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١٥١ - تشير الفقرة ٤ من هذا التقرير بوضوح إلى وقوع عدد قليل جدا من الهجمات التي شنها التحالف الوطني الصومالي خلال الشهر الذي أعقب الهجمات على الباكستانيين في ٥ حزيران/ يونيه. وكان لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال اليد العليا. ولقد جاءت كل الإصابات التي وقعت نتيجة للعمليات الهجومية لعملية الأمم المتحدة الثانية.

١٥٢ - وأخذ التحالف الوطني الصومالي زمام المبادرة تدريجيا بعد ٢ تموز/ يوليه، في الوقت الذي اقتصرت فيه مبادرات عملية الأمم المتحدة على عدد قليل من عمليات التفتيش والتمشيط التي قامت بها قوة الرد السريع بشكل رئيسي. وفي

مقابل ذلك صعد التحالف الوطني الصومالي من هجماته بشكل مثير ابتداء من ٦ تموز/ يوليه. وانعكس إحساس عملية الأمم المتحدة بأنها في حالة حرب في أوامرها المتفرقة التي كانت تشير حتى ٨ تموز/ يوليه إلى خصومها "كقوات معادية" ثم بدأت بعد ذلك التاريخ في استعمال عبارة "قوات العدو".

١٥٣ - وقد يكون قذف منزل عبدي في ١٢ تموز/ يوليه (انظر المرفق ٨) ساهم أيضا في التغيير الذي طرأ على نمط النزاع. لقد فعلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كل ما في وسعها في العمليات السابقة، في ١٧ حزيران/ يونيه على سبيل المثال، لضمان توفر الوقت للسكان لإخلاء منزل ما قبل قذفه بالقنابل، ولكن الغرض من عملية ١٢ تموز/ يوليه كان هو التخلص من مركز قيادة التحالف الوطني الصومالي والأشخاص الموجودين فيه، ولهذا السبب لم يعط أي إنذار مسبق.

١٥٤ - وكان عدد الإصابات في هذه العملية كبيرا. وقدرت عملية الأمم المتحدة عدد القتلى بـ ٢٠ قتيلا؛ وأشارت أرقام لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى ٥٤ من القتلى و ١٦١ من الجرحى، في الوقت الذي جاء فيه التحالف الوطني الصومالي برقم للقتلى يصل إلى ٧٣.

١٥٥ - وكان هناك تناقض بين بعض الروايات والمعلومات التي وفرتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن طبيعة الاجتماع الذي تم في منزل عبدي في اليوم الذي قصف فيه المنزل بالقنابل. إذ أكدت هذه الروايات أن الاجتماع ضم كهول عشيرة هبر غيدر الذين كانوا يناقشون السبل الكفيلة بتحقيق السلام مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

١٥٦ - ودعم التحالف الوطني الصومالي صفوفه ابتداء من تاريخ هذا الحادث؛ كما يبدو أن الصوماليين توقفوا عن إمداد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالمعلومات، وأصبحت عمليات عملية الأمم المتحدة تتصف بالمزيد من الحذر.

١٥٧ - وكان التحالف الوطني الصومالي، في حزيران/ يونيه، يستعمل الأسلحة الصغيرة والقنابل التي تطلق بالمدفع الصاروخي والمدافع الرشاشة. واعتبارا من ٦ تموز/ يوليه أخذت هجمات قنابل الهاون تزداد تواترا أكثر فأكثر. ولم تكن دقيقة في البداية، وكانت قنابل الهاون لا تنفجر في أحيان كثيرة ولكنها أصبحت أكثر دقة تدريجيا. واعتبرت عملية الأمم المتحدة أن هجمات قنابل الهاون هي أصعب الهجمات فيما يتعلق بالتصدي لها، مما يجعل الموظفين من عسكريين ومدنيين في حالة دائمة من التأهب والخوف. وبلغ عدد الإصابات التي تسببت فيها نيران القذائف قتيلا واحدا و ١٩ جريحا.

١٥٨ - وأصبحت الكمائن ضد مركبات الأمم المتحدة أكثر تنوعا. فإضافة إلى الهجمات بالبنادق ومدافع آر. بي. جي.، استعملت الألغام والمتفجرات التي يتم التحكم فيها من بعد. ولتفادي الاستهداف، احتفظ بأسطول من مركبات الأمم المتحدة في ميناء مقديشو واستعملت مركبات مستأجرة تحمل لوحات أرقام صومالية وليست بها أي علامات أخرى في جنوب مقديشو. وكانت هذه المركبات تحمل العلم الصومالي أو أعلاما وطنية بدلا من علم الأمم المتحدة، بأمل تفادي الهجمات. وقد بلغ عدد الإصابات التي وقعت نتيجة للكمائن في الفترة من ٢ تموز/ يوليه إلى ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢١ قتيلا و ٤٦ جريحا.

١٥٩ - ومنذ ١٠ آب/ أغسطس، أصبحت طائرات الهليكوبتر تتعرض لإطلاق النار بصورة متكررة. وكانت الأسلحة التي تستخدم بصفة رئيسية هي الأسلحة الخفيفة والمدافع من طراز آر. بي. جي. ووقعت أول إصابات في صفوف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من جراء هذه الهجمات في ٢ أيلول/ سبتمبر وأسقطت أول طائرة هليكوبتر في ٢٥ أيلول/ سبتمبر.

١٦٠ - ويبين النمط العام للأعمال القتالية أنه على الرغم من أنه كانت هناك اشتباكات في جنوب مقديشو كلها تقريبا، فقد كان طريق ٢١ أكتوبر، وخاصة في المناطق المحيطة بمصنع السجائر، يشكل نقطة الوميض الرئيسية. وتشير بعض الشهادات إلى أن المنطقة كانت عمليا ثكنة للميليشيات. كما كان هناك وجود كبير للميليشيات حول مصنع المعكرونة.

١٦١ - وتجدر الإشارة إلى أن الجنود الباكستانيين تعرضوا في ٩ أيلول/ سبتمبر لهجوم من مواقع في نفس المباني التي انطلق منها هجوم ٥ حزيران/ يونيه في المنطقة المحيطة بمصنع السجائر. غير أن وجود نساء وأطفال في قطاعات القتال ومشاركتهم في بعض الأحيان في القتال قد أدى إلى تعرض المدنيين إلى إصابات بمستويات غير مقبولة وإعاقة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بشكل رئيسي.

١٦٢ - وقد أسفر الكمين الذي وقعت فيه القافلة النيجيرية التي كانت تتقدم نحو النقطة الحصينة ٤٢ في ٥ أيلول/ سبتمبر (انظر المرفق ٩) عن أفدح الإصابات في ذلك الشهر في حادثة واحدة، فعندما وصلت القوات النيجيرية إلى النقطة الحصينة ٤٢ (مصنع المعكرونة) لتحل محل اللواء الإيطالي فجر يوم ٥ أيلول/ سبتمبر، استقبلها حشد معاد من الصوماليين بمظاهرة وطالب بمغادرتها.

١٦٣ - وكان الصوماليون غير سعيدين، فيما يبدو، لأن النيجيريين لن يقيموا معهم نفس العلاقات التي كان يقيمها الإيطاليون مع السكان المحليين.

١٦٤ - وظهرت الخلافات مرة أخرى في النهج بين مختلف الوحدات عندما واجه الإيطاليون والنيجيريون المتظاهرين الصوماليين. إذ قام النيجيريون بإطلاق نيرانهم في حين أن الإيطاليين شرعوا في إجراء المفاوضات.

١٦٥ - وفي حين أن النيجيريين ذكروا أن الصوماليين أطلقوا عليهم النار، أشار الإيطاليون إلى أن أحد الجنود النيجيريين في محطة المراقبة فقد أعصابه وأطلق النار على الحشد. كذلك ادعى النيجيريون أن الإيطاليين رفضوا المجيء لنجدتهم أثناء الهجوم. وذكر الإيطاليون أنهم لم يكونوا على علم بالكمين ولم يتمكنوا من رصد طلب النيجيريين للحصول على تعزيزات لأنهم كانوا يستخدمون شبكات مختلفة للاتصال.

١٦٦ - كذلك اشتبه النيجيريون بأن الإيطاليين قد "أوقعوا" قواتهم في الكمين، ولكن اللجنة لم تجد أي دليل يؤكد ذلك الادعاء. غير أن الشكوك التي ثارت بين الإيطاليين والقوات

الأخرى في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كانت لا بد أن تظهر نظرا لاتباع سياسات متباينة في الصومال.

جيم - الهجوم الذي قامت به قوات غير قوات الأمم المتحدة ووقف الأعمال العدائية

١٦٧ - أعطت الصعوبات التي واجهتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وخاصة القبض على اللواء عيديد على الرغم من عرض جائزة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار لأي أحد يقدم مساعدته في ذلك الشأن، مؤشرات على أن الأهداف العسكرية للأمم المتحدة قد لا تتحقق.

١٦٨ - ففي حين أن الأمم المتحدة كانت تسعى إلى حماية أفرادها والبحث في نفس الوقت عن اللواء عيديد، أرسلت حكومة الولايات المتحدة فرقة العمل الخاصة المؤلفة من القوات الخاصة الأمريكية إلى مقديشو. وأخذت القوات الخاصة تعمل تحت قيادة مستقلة عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وكانت العمليات تبلغ إلى عملية الأمم المتحدة، ولكن قبل فترة زمنية قصيرة في كثير من الأحيان من إجرائها.

١٦٩ - وكانت المهمة المحددة للقوات الخاصة هي القبض على اللواء عيديد وزعماء آخرين رفيعي المستوى من المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، واعتقالهم. وكانت أول عملية قامت بها مشوبة بالارتباك حيث إنها قامت، عن طريق الخطأ، بتطويق مباني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت المهمات الأربع التالية ناجحة، أما العملية السادسة التي تمت في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر (انظر المرفق ١٠) فقد أسفرت عن أخطر إصابات في صفوف الأمريكيين في الصومال.

١٧٠ - وكان الهدف من وراء العملية التي جرت في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر هو القبض على كبار أعوان اللواء عيديد في فندق أولمبيك. ورغم أنه تم القبض على هؤلاء الزعماء وأخذوا، فقد تحولت العملية إلى كارثة عندما أسقطت طائرتا هليكوبتر وتم تطويق سرية كاملة تقريبا في قتال شرس مع الميليشيات الصومالية.

١٧١ - وقد تمت هذه العملية بأكملها بواسطة القوات الخاصة، ولم يقدم إشعار إلى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلا قبل فترة وجيزة. وعندما طوقت القوات الخاصة، تم تجميع فرقة عمل لنجدتها، غير أنها وقعت في كمين في منطقة الكيلومتر ٤ فاضطرت إلى الانسحاب. وتم تجميع وحدة متكاملة للنجدة تتألف من القوات الخاصة وقوة الرد السريع الأمريكية والدبابات الباكستانية وناقلات أفراد ماليزية مصفحة.

١٧٢ - وقوبلت فرقة النجدة هذه بمقاومة شرسة أدت إلى إبطاء تقدمها نحو الموقع الذي حوصرت فيه القوات الخاصة. وأخيرا تم إنقاذ من بقي على قيد الحياة ومن أصيب بجراح من القوات الخاصة في الساعات الأولى من صباح يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر في المكان الذي سقطت فيه طائرتا الهليكوبتر.

١٧٣ - وكانت محصلة هذه العملية مقتل ١٨ من الجنود الأمريكيين (١٦ من القوات الخاصة و ٢ من قوة الرد السريع) ومقتل أحد الماليزيين، وجرح ٧٨ من الجنود الأمريكيين و ٩ من الجنود الماليزيين و ٣ من الجنود الباكستانيين. وتم القبض على قائد إحدى طائرتي الهليكوبتر وعرض على شاشات التلفزيون على نطاق العالم. وفي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، أحدثت قذيفة من مدافع الهاون ١٣ إصابة أو أكثر في أوساط الأمريكيين في مطار مقديشو.

١٧٤ - وفي أعقاب هذه الأحداث غيرت الولايات المتحدة اتجاه سياستها فأعلنت أن جميع القوات الأمريكية سيتم سحبها من الصومال بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. وقد أدى هذا القرار من جانب حكومة الولايات المتحدة إلى حرمان عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أقوى وحدة وطنية تابعة لها. وفي وقت لاحق، أعلنت الحكومات الأوروبية التي لها وحدات تعمل في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن اعتزامها سحب قواتها في الموعد نفسه.

١٧٥ - ولم يترك قرار حكومة الولايات المتحدة للأمم المتحدة خيارا سوى تغيير سياستها والتخلي عن مطاردة عيديد. وقد أعلن التحالف الوطني الصومالي وقفا لإطلاق النار في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر. وبذلك انتهت الحرب.

سادسا - التحليل والاستنتاجات

١٧٦ - عند تحليل الهجمات التي تعرض لها أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وما أسفرت عنه من إصابات، وجهت اللجنة الأسئلة التالية:

١ - من الذي نفذ الهجمات التي جرت في ٥ حزيران/ يونيه؟

٢ - لماذا حدثت الهجمات؟

٣ - لماذا كان عدد الإصابات مرتفعا إلى هذه الدرجة في ٥ حزيران/ يونيه؟

٤ - لماذا أساءت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدير الحالة؟

٥ - لماذا تطورت هجمات ٥ حزيران/ يونيه إلى حرب؟

٦ - لماذا طال أمد الأعمال العدائية؟

٧ - هل أسهمت نواحي النقص الداخلية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في زيادة عدد الإصابات؟

١٧٧ - وتتصل الأسئلة الأربعة الأولى بالهجمات التي جرت في ٥ حزيران/ يونيه؛ في حين أن الأسئلة الثلاثة الأخيرة تتصل بالقتال الذي دار بعد اعتماد القرار ٨٣٧.

١٧٨ - وبتحليل الوقائع المتصلة بالهجمات والمعاملة اللاحقة، تتضمن المناقشة الواردة أدناه محاولة للوصول إلى أجوبة على هذه الأسئلة.

من الذي نفذ الهجمات التي جرت في ٥ حزيران/ يونيه؟

١٧٩ - على الرغم من أن مجلس الأمن اتهم التحالف الوطني الصومالي صراحة، في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣) بشن

الهجمات على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه، فإنه طلب إلى الأمين العام أن يجري تحقيقا بشأن الهجمات. وفي وقت لاحق، أجرى البروفيسور توم فيرر تحقيقا توصل فيه إلى أن التحالف الوطني الصومالي، ولا سيما زعيمه اللواء عيديد، يتحمل المسؤولية عن الهجمات التي نفذت في ٥ حزيران/ يونيه.

١٨٠ - ولم يدل اللواء عيديد أو أي واحد من المسؤولين التابعين له بإفادته في التحقيق الذي أجراه فيرر والذي وضع استنتاجاته في نهاية الأمر على أساس دليل ظرفي. وقامت اللجنة الحالية بدراسة تقرير فيرر دراسة متعمقة، ولا سيما نصوص الشهادات التي أخذها فيرر من الشهود.

١٨١ - وعلى خلاف مهمة فيرر، كانت مهمة اللجنة تتمثل في التوصل إلى الحقائق وليس التوصل إلى الأخطاء أو توجيه اللوم. ولم تستند اللجنة بنفس الطريقة المكثفة إلى الدليل الظرفي كما فعل البروفيسور فيرر. وإنما بذلت اللجنة جهدا كبيرا للحصول على شهادة مباشرة من التحالف الوطني الصومالي، والاستماع بوجه خاص إلى رد اللواء عيديد نفسه على التهمة الموجهة إلى تحالفه الوطني الصومالي بشن هجوم على قوات الأمم المتحدة في ٥ حزيران/ يونيه.

١٨٢ - ولسوء الحظ لم يدل اللواء عيديد بإفادته إلى اللجنة بيد أنه ينبغي الانتباه إلى الملاحظات التي نسبت إلى اللواء عيديد في مقابلة نشرت في عدد ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ من صحيفة تصدر في نيروبي هي Standard on Sunday، عندما وجه إليه السؤال التالي: "كيف لقي (٢٤) من الجنود الباكستانيين حتفهم...؟ ألم يكن ذلك جزءا من الصدامات الدموية بين القوات الأجنبية والشعب الصومالي؟"

١٨٣ - فرد اللواء عيديد قائلا: "دعوني أبين ذلك بوضوح ودقة. في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، قامت وحدة من قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، معظمها من الجنود الباكستانيين، بمهاجمة واحتلال إذاعة مقديشو - منطقة الترحيل اللاسلكي والطرق الرئيسية في المدينة - وهي مناطق تقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي. فخرج الآلاف من المواطنين الصوماليين الذين أغضبهم احتلال قوات عملية الأمم المتحدة الثانية للإذاعة بصورة غير مشروعة إلى الشوارع بالقرب من الإذاعة. وتم ذلك في مظاهرة سلمية للغاية. وبدون توجيه أي تحذير أو إنذار، فتحت القوات الباكستانية النيران على المتظاهرين السلميين. فقتلوا (الباكستانيون) ثلاثة أشخاص على الفور. وكانت هذه هي الحادثة التي فجرت أعمال الشغب الواسعة النطاق التي أسفرت عن مصرع ٣٥ من الصوماليين وجرح خمسة عشر شخصا. ومن سوء الطالع أيضا أنه نتج عن تبادل إطلاق النار أن لقي أفراد القوات الباكستانية مصرعهم، ولكن، هكذا تسير أي مواجهة عسكرية، فقد أزهقت أيضا أرواح ثمينة لأشخاص من الشعب الصومالي في هذه العملية. ولم تكن هناك أي نية مبيتة لقتل أفراد القوات الباكستانية". وترد ملاحظات بمعنى مشابه أبداها اللواء عيديد في نسخ من نشرات إذاعية تم بثها يومي ٥ و ٦ حزيران/ يونيه من إذاعة مقديشو.

١٨٤ - ويثير رد اللواء عيديد أسئلة موجبة عديدة. فالحشود الصومالية غضبت للاستيلاء على إذاعة مقديشو، ومع ذلك فإن مطالبهم العامة، بل ومظاهراتهم العفوية قد وصفت على نحو مثير للدهشة بأنها سلمية. وهذا أمر غير عادي وغير محتمل.

١٨٥ - وحيث إن المنطقة التي جرت فيها المظاهرات كانت "تقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي" فمن المرجح كثيرا أن تكون عمليات إطلاق النار خاضعة أيضا للسيطرة. كما أنه إذا كان الصوماليون قد شاهدوا القوات الباكستانية تفتح النيران "بدون تحذير أو إنذار" على المظاهرة السلمية وقتلت ثلاثة أشخاص، فإن ما نتج عن ذلك من قتل لأفراد القوات الباكستانية يشكل، على الأرجح، عملية انتقامية وليس مجرد نتيجة تبادل مشؤوم لإطلاق النار.

١٨٦ - وإزاء عدم وجود توضيح أكثر إقناعا من المؤتمر الصومالي المتحد والتحالف الوطني الصومالي، ترى اللجنة أن التحالف الوطني الصومالي هو الذي قام بتنفيذ الهجمات. ويمكن إيجاز الأسباب الداعية إلى هذا الاعتقاد في الأسباب الثلاثة التالية:

أولا، إن جميع الهجمات تمت في منطقة يسيطر عليها التحالف الوطني الصومالي. وثانيا، إن الهجمات لم تكن عشوائية، بل كانت منسقة بشكل جيد وحدثت في آن واحد. وثالثا، إنها حدثت في منطقة تقطنها ميليشيات التحالف الوطني الصومالي، وبخاصة على طول طريق ٢١ أكتوبر في ناحية المواقع التي تعرف بأنها مستودعات لأسلحة الجيش في حكومة سياد بري السابقة التي أطيح بها.

١٨٧ - وقد وصفت تقارير عملية الأمم المتحدة في الصومال وتحقيقاتها السابقة، الهجمات بأنها تمت بتخطيط وتدبير مسبقين، ولم تتوصل اللجنة إلى أي دليل نهائي يؤيد هذا الرأي. فقد أخذ التحالف الوطني الصومالي جنوب مقديشو من منافسه الرئيسي بعد قتال عنيف في حرب أهلية لم تنته حتى الآن. ومن المرجح أن يكون التحالف الوطني الصومالي قد أجرى استعدادات مكثفة لاستئناف الأعمال القتالية في مقديشو. وكانت الميليشيات المدربة تدريبا جيدا تقطن ثكنات تابعة للجيش السابق وغير ذلك من المرافق على طول الطرق التي حدثت فيها الهجمات في ٥ حزيران/ يونيه. وبالتالي، فإنها تعرف جيدا المنطقة بأكملها. وتمكنت وسائل اتصال التحالف الوطني الصومالي، بالاستعانة بنشرات إذاعة مقديشو، من بعث الرسائل بسرعة فائقة. فقد أمكن تسيير المظاهرات ووضع الحواجز على الطرق ووزع قوات الميليشيات بإشعار قصير جدا كما بينت الأحداث التي جرت في وقت لاحق خلال الصدامات التي جرت بعد ٥ حزيران/ يونيه.

١٨٨ - ولذلك فمن المحتمل جدا أن تكون الهجمات التي نفذت في ٥ حزيران/ يونيه قد قام بها التحالف الوطني الصومالي بطريقة مرتجلة بعد أن بدأت عمليات التفتيش.

لماذا حدثت الهجمات؟

١٨٩ - ذكر كل فرد من أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين أدلوا بإفادات أمام اللجنة أنهم كانوا يعتبرون

حدوث اشتباكات بين أفراد العملية والفصائل الصومالية المسلحة محتما. وبالتالي، فإنه عندما حصلت أحداث ٥ حزيران/ يونيه، كان توقيتها وحجمها هي المفاجأة وليس الأحداث في حد ذاتها.

١٩٠ - إن فهم السبب الكامن وراء الإحساس بحتمية الاشتباكات أسهل من تفسيره. إذ بحلول النصف الأول من عام ١٩٩٣ حينما أنشئت العملية، كان لدى الأمم المتحدة أربعون عاما من الخبرة في حفظ السلام الدولي. وكان الجميع يدركون ما معنى حفظ السلام: فهو يعني، وضع حد إما لاشتباكات مسلحة أو لحرب ما من خلال وقف لإطلاق النار بين القوى المتنازعة تتدخل فيه الأمم المتحدة من أجل رصده. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة لا تتدخل إلا بناء على رضا الأطراف المتحاربة، ولا تستخدم قوات الأمم المتحدة القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

١٩١ - وهكذا، لم تكن هناك سوابق تذكر تسترشد بها الأمم المتحدة للتدخل بغير موافقة في الصومال، هذا التدخل الذي قامت به قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وكان حجم الخراب المادي، والمجاعة وعدم القدرة على الإمداد بالمساعدات الإنسانية نظرا للحرب الأهلية الدائرة، فضلا عن عدم وجود حكومة في الصومال، هي مبررات تدخُّل الأمم المتحدة بالقوة.

١٩٢ - وباتت المشكلات التي ستستتبعها عمليتا الأمم المتحدة في الصومال واضحة منذ البداية، حينما أثيرت مسألة ما إذا كانت قوة العمل الموحدة ستقوم بتجريد ميليشيات الفصائل الصومالية من السلاح بالقوة. وجزم الأمين العام للأمم المتحدة خلال مداولاته مع رئيس الولايات المتحدة بوش بأن قوة العمل الموحدة قد التزمت بذلك، غير أن الولايات المتحدة، وهي الدولة التي تنتمي إليها القوة، أصرت على نقيض ذلك، إذ قالت إن اللجوء إلى القوة لن يحدث إلا لإزالة العوائق من طريق جهود الإغاثة؛ فإن لم توجد مثل هذه التهديدات ولم تكن الأسلحة الموجودة في حيازة الميليشيات تشكل تهديدا، فلن تحدث بين القوة وبين الميليشيات أي مواجهة تذكر، وبالفعل لم يحدث أي شيء من هذا القبيل. فقد كانت قوة العمل الموحدة تعمل بموجب الفصل السابع، لكنها لم تتوخ تجريد الميليشيات من السلاح، وتمثل اهتمامها الرئيسي في تأمين تقديم المساعدات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتوخ لا التهميش ولا المواجهة، بل توخت إخطار الحركات السياسية الصومالية بكل تحرك يتم.

١٩٣ - وفسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولايتها بأنها لا تأذن لها فحسب بتجريد الميليشيات من السلاح وإنما تقتضي منها ذلك. وهذا الأمر يناقض تماما الطريقة التي نظرت بها قوة العمل الموحدة إلى ولايتها.

١٩٤ - وعمليات التفتيش في حد ذاتها، لا تعتبر بالضرورة تهديدا، إذ إن مواقع تخزين الأسلحة كانت في الواقع تحت سيطرة الفصائل نفسها - فالفصائل نفسها هي التي قامت بتجميع الأسلحة المخزنة في المخازن ووضعها فيها. ولم يكن لقوة العمل الموحدة إلا دور الرصد. وبموجب اتفاق أديس أبابا، كما تجسد في قرار مجلس الأمن ٨١٤، كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مخولة اتخاذ إجراءات شديدة من أجل تجريد الميليشيات من السلاح.

١٩٥ - ولو أن عمليات التفتيش كشفت عن تباينات في الأسلحة المفترض تخزينها، وهذا ما حسبت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنه قد يحصل، لكان اتباع نهج نموذجي لا مجابهة فيه من جانب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد أجبر العملية على استرعاء انتباه التحالف الوطني الصومالي إلى التزاماته بنزع السلاح. فإذا واصل التحالف الوطني الصومالي الإخلال بهذه الالتزامات، فقد يكون من المناسب حينئذ أن تتخذ عملية الأمم المتحدة إجراءات أكثر شدة. إلا أن العملية، بدلا من العمل بطريقة تستنفد فيها الحلول السلمية، قررت، نظرا لتمتعها بالحق والصلاحية في ذلك بموجب القرار ٨١٤، القيام بتفتيشها الأول عن طريق القوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة. وعلاوة على ذلك، بذلت وسعها كي تعلم المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بذلك القرار من خلال الرسالة المؤرخة ٤ حزيران/ يونيه التي تشبه إنذارا نهائيا، والتي تضمنت إشعارا بالتفتيش.

١٩٦ - بعد كل ما حدث، يمكن القول بأنه كان من الأفضل لو قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإرجاء تفتيش مواقع تخزين الأسلحة المسموح بها في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ للأسباب التالية:

- إن الميليشيات هي التي أنشأت مواقع تخزين الأسلحة المسموح بها التي تقع في معاقل الميليشيات. وكانت تحت حراسة الميليشيات وخارج السيطرة التامة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.
- وإنه جرى تخزين الأسلحة في مواقع تخزين الأسلحة المسموح بها حسبما شاءت الحركات السياسية التي تسيطر على مختلف الميليشيات.
- وإنه كان يمكن مناقشة إمكانية الوصول إلى المواقع وطرائق التفتيش والاتفاق عليها بين عملية الأمم المتحدة وكل من الحركات السياسية الصومالية التي تسيطر على المواقع، وكان يمكن إدراج هذا التدبير في إطار إجراء تنفيذي دائم لعمليات التفتيش.
- وإن رد الفعل العدائي من جانب التحالف الوطني الصومالي على الإشعار بالتفتيش كان مؤشرا واضحا على أن الميليشيات قد تلجأ إلى العنف لمقاومة عمليات التفتيش.

١٩٧ - وقرر المسؤولون في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تنفيذ ما خطط من عمليات التفتيش رغم الاعتراضات الشديدة التي أبداها التحالف الوطني الصومالي، وذلك لشعورهم بأنهم مخولون ولاية استخدام القوة لتنفيذ مهامهم وبالتالي لا داعي لمناقشة القضية أو التفاوض بشأنها مع التحالف الوطني الصومالي.

١٩٨ - إن قرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باستخدام القوة، لو اقتضت الضرورة، من أجل الاضطلاع بعمليات التفتيش، لم يتخذ من فراغ، أو في إطار من التعاون

الهادئ بين العملية وبين التحالف الوطني الصومالي بل كان على نقيض ذلك، كما كشف عنه البث الدعائي في إذاعة مقديشو.

١٩٩ - وفضلا عن حالة الاستياء الناتجة بسبب إذاعة مقديشو، تدهورت العلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبين التحالف الوطني الصومالي تدهورا خطيرا بسبب مؤتمر غالكعيو الذي اقترحه التحالف الوطني الصومالي، ووافقت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على تأييده. وكان التحالف الوطني الصومالي هو صاحب فكرة عقد ذلك المؤتمر، الذي كان سيتناول بصورة أساسية المسائل الإقليمية وليس المسائل الوطنية. ويتمثل دور العملية في المساعدة وليس المراقبة. ودور المساعدة هذا كان متسقا مع ولاية العملية في مجال المسائل السياسية كما وردت في قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) وكذلك في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ الذي استند إليه ذلك القرار.

٢٠٠ - وتم الاحتكام إلى الفصل السابع من الميثاق لإنشاء قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لسببين رئيسيين: أولا، للاستغناء عن الحاجة إلى موافقة الصومال على اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات تعتبر ضرورية داخل الصومال من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين، وثانيا، من أجل الإذن باستخدام القوة المسلحة لإبقاء الطرق مفتوحة بغية تقديم المواد الغذائية وإمدادات الإغاثة إلى الصومال. وفي إطار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تم الاعتماد كذلك على الفصل السابع في مجال نزع سلاح الميليشيات إلزاميا.

٢٠١ - ويحتكم قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيمنح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سلطات التنفيذ بالقوة. والقرار بنصه هذا، يميز بين سلطتين: سلطة نزع سلاح الميليشيات الصومالية وسلطة مساعدة الشعب الصومالي على استعادة الهياكل والأجهزة السياسية لبلده. وكانت عملية الأمم المتحدة الثانية مخولة فرض نزع السلاح من خلال استخدام القوة العسكرية بموجب الفصل السابع من الميثاق، إذا ما اعتبرت القوة ضرورية. أما فيما يتعلق بإعادة بناء الهياكل السياسية والأجهزة الإدارية للصومال، فكان دور عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مقصورا على تقديم المساعدة بدلا من فرض حلول على الشعب الصومالي.

٢٠٢ - وينبغي النظر إلى إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من خلال الخلفية السابقة الذكر. ويضاف إليها الإجراء الذي اتخذته عملية الأمم المتحدة في الصومال بإعلان قانون العقوبات الصومالي لعام ١٩٦٢ القانون الساري في الصومال. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد تجاوزت، في جميع هذه الحالات، عملية المساعدة وكانت تفرض إرادتها. والسؤال الهام هنا لا يكمن فيما إذا كان جوهر إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يستهدف خير الشعب الصومالي، بل فيما إذا كانت مقبولة من جانب جميع الأطراف الصومالية أو فيما إذا كانت ضمن ولاية العملية الثانية.

٢٠٣ - وأشير تكرارا في إفادات أفراد العملية إلى اتفاقي أديس أبابا الموقعين في كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٩٣، اللذين وقعهما مختلف الحركات السياسية الصومالية. وأصر مسؤولو العملية على أن هذين الاتفاقين قد خولاها السلطة لتفرض على الجماعات السياسية الصومالية مختلف الالتزامات القانونية التي سلمت بها تلك الجماعات. وإن استناد العملية إلى هذين الاتفاقين اللذين أبرمتهما الفصائل، كأساس لسلطاتها قد يفضي إلى بعض الالتباس لو نظر إليه بمعزل عن قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) الذي أنشأ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. فالقرار ٨١٤ (١٩٩٣) يوضح ولاية العملية التي لا يملك غير مجلس الأمن تغييرها أو تمديدها. وبما أن القرار لم يمنح العملية سلطات فرض الحلول السياسية على الشعب الصومالي، فلا يستطيع أي من الفصائل الصومالية تخويل العملية القيام بذلك. وولاية العملية في المجال السياسي كانت تتمثل في مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة السياسية وإعادة بناء الهياكل السياسية.

٢٠٤ - ومن أجل أن تنفذ العملية بصورة فعالة ولايتها التي هي مساعدة الصوماليين، كان من اللازم الحصول على موافقة جميع الأطراف الصومالية أو على الأقل قبولها. ولو كانت جميع الحركات السياسية قد التزمت باتفاقي أديس أبابا، لكان بإمكان العملية أن تساعدها على تنفيذهما؛ وإذا ما اختلفت على تنفيذهما، فليس للعملية أن تجبرها على ذلك.

٢٠٥ - إن إصرار العملية على تنفيذ الترتيبات السياسية التي اتفقت عليها سابقا جميع الحركات السياسية، ولكنها لم تعد مقبولة لدى جميع هذه الحركات يعني ممارسة فرض الإرادة.

٢٠٦ - إن الطريقة التي تناولت فيها العملية الاتفاقين اللذين وقعهما في أديس أبابا خمس عشرة حركة سياسية صومالية، في ٢٧ آذار/ مارس و ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣ لا تثير الشك فحسب حول ما إذا كانت العملية تفسر ولايتها بشأن القضايا السياسية تفسيرا سليما، بل تكشف أيضا عن عدم الاتساق في نهجها. فاتفاق ٢٧ آذار/ مارس ينص، بين أمور أخرى، على إعادة تشكيل مؤسسات الصومال السياسية من جانب المجتمع الصومالي عامة، بما في ذلك تعيين دور محدد للمرأة.

٢٠٧ - أما اتفاق ٣٠ آذار/ مارس، الذي أبرمته الجماعات الصومالية الخمس عشرة نفسها التي وقع زعماؤها اتفاق ٢٧ آذار/ مارس، فقد أعطى تلك الحركات السياسية الدور الرئيسي، أو دورا حصريا تقريبا في إعادة بناء المؤسسات السياسية الصومالية.

٢٠٨ - وآثرت العملية اتفاق ٢٧ آذار/ مارس على اتفاق ٣٠ آذار/ مارس وشرعت في تنفيذ الاتفاق الأول. ولو كان هذا التفضيل من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد اقترن بإجماع فيما بين الصوماليين، لما كان هناك أي ضير في أن تقوم العملية بالمساعدة على تنفيذ ذلك الإجماع.

٢٠٩ - إلا أنه بانعدام ذلك الإجماع، فقد كان قيام العملية بفرض ما يشكل حلا سياسيا على الصومال أمرا غير متسق مع ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣).

٢١٠ - وكانت عملية الأمم المتحدة في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، منذ ٤ حزيران/ يونيه سائرين

باتجاه التصادم. فالتحالف الوطني الصومالي الذي اعتبر نفسه القوة التي قامت عملية الإطاحة بالحكومة السابقة والدعامة الرئيسية لأي حكومة مقبلة في الصومال، قد نحته جانبا وهمشته إجراءات عملية الأمم المتحدة في الصومال على جبهات عديدة: مؤتمر غالكعيو، وقانون العقوبات، وتعيينات المحكمة، وتفسير اتفاقي أديس أبابا، والسيطرة على كيسمايو. وانتقدت إذاعة مقديشو إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأسلوب قاس وأثارت السكان في جنوب مقديشو. وانتشرت شائعات بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تخطط للاستيلاء على إذاعة مقديشو، وهي قاعدة السلطة الرئيسية للتحالف الوطني الصومالي، وقام فعليا بتأكيدها لقيادة التحالف الوطني الصومالي موظفو عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢١١ - في هذا الجو من التوتر المتصاعد، قررت العملية فجأة القيام بأول تفتيش لمواقع أسلحة التحالف الوطني الصومالي، بما في ذلك إذاعة مقديشو عالية الحساسية. وتم ذلك رغم الاعتراضات والإنذارات الشديدة التي أبداها التحالف الوطني الصومالي الذي اعتبر التفتيش عملية استفزاز واضحة. وكان في حجم أفرقة التفتيش وقوامها العسكري دليل لا ريب فيه على أن العملية قررت استخدام القوة لفرض إرادتها إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

٢١٢ - وبالرغم من أن عملية الأمم المتحدة الثانية قد أخطأت على ما يبدو في تقدير الحالة العامة السائدة واتخذت قرارات غير حكيمة، فإن اللجنة تشعر بأن هذا لا يبرر على الإطلاق وحشية رد فعل التحالف الوطني الصومالي في ٥ حزيران/ يونيه.

لماذا كان عدد الإصابات مرتفعا إلى هذه الدرجة في ٥ حزيران/ يونيه؟

٢١٣ - إن السبب الرئيسي لمدى الإصابات في ٥ حزيران/ يونيه هو أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تكن مستعدة على الإطلاق لمثل هذه الهجمات الشرسة التي حصلت كمفاجأة صاعقة. والبرهان على ذلك، بين أمور أخرى، غياب بعض الموظفين الرئيسيين صباح يوم ٥ حزيران/ يونيه، لا سيما قائد القوة، وقائد العمليات والمستشارين السياسيين ذوي المراتب العليا.

٢١٤ - وكان بعض أعضاء لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح غير عالمين لحسن الحظ بكامل عملية التفتيش وكانوا في الواقع مجتمعين في جنوب مقديشو عندما بدأت الهجمات. وكانت غالبية قوة الرد السريع، وهي قوة الاحتياط الرئيسية الخاصة بمواجهة التحديات العسكرية، متواجدة في كيسمايو التي اعتبرتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ذلك الوقت مكانا أكثر تفجرا. ولم تجر تعبئة لقوات احتياط ثانوية من فرق أخرى لمساعدة الباكستانيين في حالة الطوارئ. لهذا السبب، مثلا، لم يكن بالإمكان حشد المدرعات الإيطالية في وقت مبكر لنجدة القوات الموجودة عند نقطة الإمداد رقم ٢٠ لدى تعرضها للهجوم.

٢١٥ - ويعد أيضا عدم إبلاغ الباكستانيين برد الفعل العدائي من جانب التحالف الوطني الصومالي إزاء رسالة الإخطار بالتفتيش أحد العوامل الهامة فيما يتعلق بتقدير عدد الخسائر في الهجمات التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه.

٢١٦ - وكان القائد الباكستاني قد أوصى في خططه التنفيذية لعملية التفتيش بأن يبلغ باستجابة التحالف الوطني الصومالي للإخطار. وبيَّن الباكستانيون أنهم لو كانوا على علم باستجابة التحالف الوطني الصومالي لكانوا قد أعادوا تنظيم فرق التفتيش الخاصة بهم وزودوها بمركبات قتالية ودفاعية أقوى لتعزيز قدرتها العسكرية.

٢١٧ - ونظرا لعدم وجود هذه المعلومات، بقيت أفرقة التفتيش في مركباتها الهشة مما جعل أفرادها في موقع ضعيف للغاية، الأمر الذي ترتبت عليه خسائر جسيمة.

٢١٨ - وكان من شأن توافر معلومات أفضل عن استعدادات المهاجمين وقدرتهم العسكرية على مواصلة الأعمال العدائية المسلحة، ولو بصورة محدودة، أن يساعد أفرقة التفتيش الباكستانية على الاستعداد بشكل أفضل للتصدي للهجوم بحد أدنى من الخسائر.

٢١٩ - ومع أن موظفي قيادة القوة والوحدة الباكستانية توقعوا أن يقابل تفتيشهم بشيء من المعارضة، فإنه لم يكن بمقدورهم تقدير إمكانيات حدوث مواجهة مسلحة، الأمر الذي كان بمثابة مفاجأة لجميع أفراد قيادة عملية الأمم المتحدة في الصومال، من حيث حجمها وضراوتها على السواء. وكان تحقيق المفاجأة من جانب ميليشيا التحالف الوطني الصومالي هو السبب الذي يعزى إليه جزئيا ارتفاع مستوى الخسائر بين جنود التفتيش الباكستانيين.

لماذا أساءت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدير الحالة؟

٢٢٠ - لم يكن هناك تنسيق ملائم بين شعبة التخطيط العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والشعبة السياسية المسؤولة عن تنسيق المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار ونزع السلاح. ويقر رئيس الشعبة السياسية، انطلاقا من الإدراك التام للمركز الحساس لإذاعة مقديشو، بأنه لو كان قد أبلغ بالتفتيش المزمع لكان قد نصح بعدم القيام بتفتيش منطقة التجميع القريبة من محطة الإذاعة.

٢٢١ - ولم يكن لدى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عدد كاف من المستشارين المدنيين المدربين وذوي الخبرة للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات. ومع ذلك، ترى اللجنة أنه كان بوسع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تتشاور مع موظفيها الأكثر خبرة الموجودين وقتها، وكان بمقدورهم إسداء مشورة مفيدة بشأن حساسية عمليات تفتيش مواقع تخزين الأسلحة المأذون بها، وقد يكون لها أثر هام على اتخاذ القرار بالاستمرار في عملية التفتيش المزمعة. وقد ساهم عدم التنسيق بين الشعبتين العسكرية والسياسية وعدم توافر المشورة السياسية السليمة في سوء التقدير فيما يتعلق بحساسية عمليات التفتيش وتوقيتها.

٢٢٢ - ويبدو أن المستشارين السياسيين الذين جرت استشارتهم على وجه التحديد لم يقدروا الأبعاد السياسية لعملية التفتيش واعتبروها أمرا عسكريا محضا.

٢٢٣ - ولم يكن بين أفراد القيادة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال أفراد متمرسون من أفراد حفظ السلام لكي يسدوا المشورة بشأن طرائق التفتيش التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وغيرها من الممارسات المفيدة التي اكتسبت على مدى ٤٥ عاما من عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٢٢٤ - وواقع الأمر أن التحول من وضع قتالي إلى وضع يتعلق بحفظ السلام عملية بالغة الصعوبة بالنسبة لأي جنود محترفين. ذلك أن مبدأ استخدام القوة لبلوغ الهدف هو جوهر العمل العسكري.

٢٢٥ - أما في عملية حفظ السلام، فينبغي اعتبار القوة وإجراءات الإنفاذ كملاذ أخير يلجأ إليه بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية. ولم يكن هناك من يقوم بتلقين قيادة عملية الأمم المتحدة في الصومال ووحداتها المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٢٢٦ - ونتيجة لذلك، كان طبيعيا أن يلجأ الضباط إلى الأدوات التي تدربوا عليها، ألا وهي استعمال القوة، ولا سيما أنهم رأوا أن القرار ٨١٤ يعطيهم الحق في ذلك. كما أن تقييمهم الخاطئ لقدرات التحالف الوطني الصومالي بالنسبة لما لديهم هم أنفسهم من قدرات جعلهم يعتقدون أن من السلامة أيضا أن يقوموا بما قاموا به.

٢٢٧ - وأكد شهود من عملية الأمم المتحدة في الصومال للجنة أوجه النقص القائمة في وسائل وأفراد جمع المعلومات. وهم يرون أن أوجه النقص هذه هي سبب رئيسي وراء سوء تقدير الحالة في ٥ حزيران/ يونيه. وكان أسوأ سيناريو تكهنت به قوة العمل الموحدة هو حدوث مظاهرات ضخمة، على الأكثر، كرد فعل على عملية التفتيش في ٥ حزيران/ يونيه.

لماذا تطورت هجمات ٥ حزيران/ يونيه إلى حرب؟

٢٢٨ - في أعقاب الهجمات التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه كان من الطبيعي أن تثور ثائرة عملية الأمم المتحدة في الصومال. وكان من الطبيعي الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الأشخاص الذين قتلوا وأصابوا عددا من جنود الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا شيئا، من وجهة نظرهم آنذاك، سوى أنهم حاولوا تنفيذ المهمة التي أناطها بهم المجتمع العالمي.

٢٢٩ - وأمام السخط الذي ساد جميع أنحاء العالم بسبب هذه الهجمات، كان أقل ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن هو أن يأذن باعتقال مرتكبيها واحتجازهم.

٢٣٠ - وفسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القرار ٨٣٧ على أنه لا يأذن فقط بمطاردة عيديد وغيره من قادة التحالف الوطني الصومالي ولكن أيضا بتدمير مصادر قوة التحالف، وهي محطة الإذاعة ومخازن الأسلحة. على أن الحرب لم تندلع فورا أو بصورة مفاجئة عقب صدور القرار ٨٣٧، لكنها نشبت بصورة تدريجية. وتعين نقل الأفراد التابعين للأمم المتحدة، من مدنيين وعسكريين على السواء، إلى مناطق أكثر أمنا. وكان لا بد من إحضار دبابات، وطائرات هجوم، وطائرات هليكوبتر هجومية، وناقلات أفراد مصفحة لتيسير الهجمات على التحالف الوطني الصومالي.

٢٣١ - وقد بدأت هذه الهجمات في ظل مراعاة دقيقة لتفادي حدوث أضرار جانبية، وتطورت من خلال استجابة التحالف الوطني الصومالي لتتحول تدريجيا إلى حرب فعلية من حروب المدن. ومن الأمور موضع الجدل هو ما إذا كان القرار ٨٣٧ قد توخى أصلا في واقع الأمر قصف المنازل، والكراجات، ومحطات الإذاعة، وأماكن الاجتماعات. ومن المفترض أن الحرب، بمجرد أن تبدأ، فإنها تسير وفق الديناميات الخاصة بها.

٢٣٢ - وإذا لم تكن عملية التفتيش على الأسلحة التي جرى الاضطلاع بها في ٥ حزيران/ يونيه إجراء إنفاذيا قامت به عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ضد التحالف الوطني الصومالي، فإن قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اتخذ في اليوم التالي كان يشكل بوضوح إجراء من هذا النوع. وقد كانت الصدامات التي نشبت بعد ذلك بين عملية الأمم المتحدة والتحالف الوطني الصومالي نتيجة مباشرة لتنفيذ القرار ٨٣٧.

٢٣٣ - ووجدت عملية الأمم المتحدة أنها ليست فحسب مشتركة في حرب تدور في بيئة خاطئة، ولكنها ربما أيضا واجهت العراقيل في مواصلة تلك الحرب لأن قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، وبعدها العملية التي اضطلعت بها القوات الخاصة، وكلها تنطوي على دلائل الحرب الفعلية، لم تكن تحت سيطرة عملية الأمم المتحدة في الصومال. فإذا لم تكن هذه العمليات تحت قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فإن السؤال المطروح هو كيف أذنت بها الأمم المتحدة. وإذا لم يكن مأذونا بها، فإن حق التحالف الوطني الصومالي في الدفاع عن نفسه يصبح أكثر ملاءمة، ومن هنا جاء تطور الحالة برمتها إلى حالة حرب.

لماذا طال أمد الأعمال العدائية؟

٢٣٤ - يبدو أن هناك سببين رئيسيين وراء استمرار الأعمال العدائية حتى ٨ تشرين الأول/ أكتوبر. وهذان السببان هما أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تنجح في مساعيها لمطاردة وضبط اللواء عيديد وقمع مقاومة التحالف الوطني الصومالي، وأن عملية الأمم المتحدة راودها الاعتقاد بأن جهودها ستكلل بالنجاح إذا ما توفر لها الوقت.

٢٣٥ - وقد عزي، جزئيا، فشل عملية الأمم المتحدة في الصومال في كسب الحرب إلى أوجه القصور الداخلية التي نوقشت فيما يتعلق بالسؤال رقم ٧. وادعى بعض قادة العملية أنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم لأنهم كانوا مكتوفي الأيدي ولم يمكنهم اللجوء إلى الممارسات اللاإنسانية التي لجأ إليها خصومهم. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الهجمات التي شنتها عملية الأمم المتحدة في الصومال أدت إلى تجميع صفوف عشيرة هبر غيدر وراء عيديد وضباطه وزادت من تصميمهم. وسرعان ما تحول مسعى العملية إلى اتخاذ إجراءات إنفاذية في جنوب مقديشو بين سكان مدنيين سبق لهم أن قاسوا من ويلات

الحرب، وسرعان ما تحول هذا المسعى إلى كابوس مريع. وكانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تدرك بوضوح هذا الخطر، ولذلك فقد قامت بإجلاء معظم أفرادها المدنيين إلى نيروبي، ولكن المدنيين الصوماليين لم يكن أمامهم مكان يذهبون إليه. وفي مرحلة لاحقة، فإن ادعاءات عملية الأمم المتحدة بأن التحالف الوطني الصومالي استخدم النساء والأطفال كدروع بشرية كان يمكن أن يكون لها وزن كبير لولا أن عملية الأمم المتحدة نفسها هي التي قامت بعد ٥ حزيران/ يونيه بالشروع في أعمال عسكرية مستخدمة الأسلحة الحديثة والقوية داخل إحدى المناطق الحضرية.

٢٣٦ - وقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن تفادي الأضرار الجانبية حتى لو اتبعت أكثر السبل دقة في تحديد الأهداف وقصفها. ومن المؤكد أن الهجمات التي شنت على مستشفى ديغفر وعلى منزل عبدي وعلى مواقع أخرى في مقديشو قد تسببت في حدوث أضرار جانبية فضلا عما أثارته من شواغل حول ما إذا كانت هذه الأهداف هي أهداف عسكرية بالفعل.

٢٣٧ - ونظرا لما يبدو من أن هذه الحقيقة لم تؤخذ في الاعتبار، فإن ذلك أعطى انطباعا بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دخلت في حرب انتقامية ليس فقط ضد الميليشيات التي لم يكن من الممكن عزلها بصورة كافية، ولكن ضد جميع الصوماليين في جنوب مقديشو.

٢٣٨ - ومما يذكر لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنها حرصت في مناسبات عديدة على التحذير باحتمال القيام بعمل عسكري في مناطق معينة. وكان هذا إجراء سليما ومستحبا من أجل تجنب حدوث خسائر بين المدنيين، ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة لجنود عملية الأمم المتحدة لأن هذه التحذيرات كانت تجعلهم معرضين للهجوم. وأمام المعضلة التي واجهتها عملية الأمم المتحدة، اضطرت إلى إقامة جدار فاصل بين شخصيتها التي تتعلق بحفظ السلام وشخصيتها الأخرى المتعلقة بصنع الحرب - مما جعل سلطاتها المدنية في أغلب الأحيان على غير علم بما يتخذ من إجراءات عسكرية. وهذا الدور المزدوج، الذي كان يمارس في آن واحد، تسبب في حدوث خلط ضار داخل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والأسوأ من ذلك أنه أتاح ببساطة تصوير العملية على أنها عدو للشعب الصومالي.

٢٣٩ - ولأن الصوماليين، وعلى وجه اليقين التابعين منهم للتحالف الوطني الصومالي، أصبحوا أهدافا لهجمات عملية الأمم المتحدة بعد ٥ حزيران/ يونيه، فإن هجماتهم المضادة التي أطالت أمد الحرب ينبغي أن ينظر إليها في هذا السياق.

٢٤٠ - وبعد ٢ تموز/ يوليه، تحصنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بصورة متزايدة في مواقعها في الوقت الذي تضاعفت فيه أنشطة وهجمات التحالف الوطني الصومالي. بيد أن التقديرات التي أعدتها العملية أظهرت مرارا تفاؤلا لا أساس له. (للاطلاع على أمثلة في هذا الصدد، انظر المرفق ٥). ولم يضطلع بأي محاولات للمصالحة من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولا من الأمم المتحدة في نيويورك، فيما يبدو، قبل وقوع الكارثة في تشرين الأول/ أكتوبر.

هل أسهمت نواحي النقص الداخلية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في زيادة عدد الإصابات؟

٢٤١ - لم يكن لدى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الوقت أو الخبرة أو المعلومات المطلوبة لكي تقيِّم بشكل دقيق تنظيمات وقوام وقدرات التحالف الوطني الصومالي الذي تعين عليها أن تعمل ضده.

٢٤٢ - ولم تضع عملية الأمم المتحدة في تقديرها أن المهاجمين الصوماليين كانوا مسلحين تسليحا جيدا، وأنهم كانوا يتمتعون بقدر معقول من المهارة ويعملون تحت قيادة ضباط سابقين من القوات المسلحة الوطنية تلقوا تدريبا كافيا على القيادة والتحكم. فلقد كانت لديهم القدرة العسكرية على إقصاء سياد بري الذي كانت تسانده القوات المسلحة الوطنية بكل ترسانتها من المعدات الحربية الثقيلة، سواء من حيث مواردها من المعدات أو من القوة البشرية. ولم يكن المسلحون الصوماليون الذي حاربوا أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال مجرد عصبة من أفراد الميليشيات المسلحة الغوغائيين، لكنهم كانوا جماعة منظمة ومدربة بصورة جيدة إلى حد معقول تحت هيكل قيادي سليم. ولذلك، فإن عملية الأمم المتحدة في الصومال، لكي تقاتل ضد هؤلاء المسلحين أو تناهضهم عسكريا، تلزمها آلية أفضل وأكثر تنسيقا للقيادة والتحكم، ومركبات قتالية توفر القوة النارية والحماية في الوقت ذاته، ونظام اتصالات جيد ومعرفة كافية بتضاريس المنطقة. إن ما تعاني منه عملية الأمم المتحدة في الصومال من أوجه نقص في جميع هذه المجالات، وما أدى إليه من عدم قدرتها على الرد بصورة فعالة على الأعمال العدائية المسلحة التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه، وما تلاها من مواجهات وخسائر فادحة، إنما يعزى إلى حد كبير إلى أنها لم تكن مستعدة عسكريا.

٢٤٣ - ولم تكن لقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سيطرة فعلية على مختلف الوحدات الوطنية التي أصرت، بدرجات متفاوتة، على التماس الأوامر من السلطات التابعة لها في بلدانها قبل تنفيذ أوامر قائد القوة.

٢٤٤ - وكان الكثير من العمليات الرئيسية التي تم الاضطلاع بها تحت علم الأمم المتحدة وفي سياق ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال خارج نطاق قيادة وتحكم الأمم المتحدة، رغم أن أصداءها كانت لها آثارها الحاسمة على مهمة عملية الأمم المتحدة في الصومال وعلى سلامة أفرادها.

٢٤٥ - ومن الواضح أن حالات كتلك التي حدثت في غضون العمليات التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي لجأ فيها قادة الوحدات إلى سلطاتهم الوطنية للإذن لهم بالاضطلاع بالمهام المسندة إليهم، قد أوجدت صعوبات جمة بالنسبة لقائد القوة. وكان العامل الضروري وراء هذه الممارسة هو عامل الخسائر. ويعزى ذلك جزئيا إلى التأخير الزائد في وصول التعزيزات استجابة للطلبات المتعلقة بمساندة أفرقة التفتيش الباكستانية حينما وجدت هذه الأفرقة نفسها تواجه صعوبات كبيرة خلال الأعمال العدائية التي وقعت في ٥ حزيران/ يونيه. ومما ساهم في زيادة الخسائر في الأرواح بين

الجنود عمليات التأخير في تنفيذ واجبات هامة تبلغ حد المهام الطارئة من أجل دعم الوحدات في حالات الشدة.

٢٤٦ - وفضلا عن ذلك، وحيثما يكون رد الفعل من السلطات الوطنية متعارضا مع تعليمات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أدت هذه الممارسة إلى اضطرار قائد الوحدة إلى عدم إطاعة تعليمات قائد القوة، وبذلك تنشب مواجهة سياسية بين الحكومة المساهمة بقوات والأمم المتحدة بوصفها السلطة الإشرافية. وقد وقعت حالات من هذا القبيل ولم يكن من شأنها المساعدة على تماسك قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢٤٧ - إن مبدأ القيادة الموحدة المطبق على عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة إنما هو أكثر ضرورة في عمليات إنفاذ السلم. وكان من شأن الاستجابة السريعة من جانب الوحدتين الماليزية والباكستانية بالانضمام إلى قوة الرد السريع من أجل إنقاذ القوات الخاصة في العملية التي قامتا بها في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ أنها ساعدت على إنقاذ الأرواح، وبرهنت بوضوح على كفاءة القيادة الموحدة.

٢٤٨ - إن مختلف أوجه القصور هذه كان لها أثر على عدد الخسائر، لكنها لم تكن العامل الحاسم.

سابعا - الملاحظات والاستنتاجات

٢٤٩ - نظرا لأن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال كانت تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، فإنها تختلف اختلافا أساسيا عن عملية الأمم المتحدة الأولى فى الصومال، التي كانت بعثة تقليدية من بعثات حفظ السلام والبعثات الإنسانية. والاختلاف كبير إلى درجة أنه يستلزم إبلاغ البلدان المساهمة بقوات به بصورة واضحة. وبالمثل، فإنه كان يتعين أن يوضح للصوماليين طابع التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق والغرض منه ومبرراته.

٢٥٠ - إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/ يونيه إجراءات إنفاذية، حسبما قدم إلى التحالف الوطني الصومالي من أسباب لا سبيل إلى دحضها باعتبارها كذلك، فإن الصدام الذي تلا ذلك لم يكن عملية تتعلق بحفظ السلام ولكن عملية لإنفاذ السلام.

٢٥١ - لما كانت الأمم المتحدة قد سلمت بأنه لا توجد حكومة صومالية، فقد واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال معضلة تتعلق بحقوق الإنسان حينما وجدت أنه يتعين عليها احتجاز أشخاص تنفيذا للولاية المنوطة بها. ونظرا لعدم وجود محاكم، فإن عمليات الاحتجاز نظر إليها باعتبارها تعسفية وعرضت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للانتقاد وكان لا بد من وقفها.

٢٥٢ - للأسباب السالفة الذكر جميعها، فإن قيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإنفاذ السلام داخل الصومال في سياق حرب أهلية لم يكن من شأنه تحسين صورة الأمم المتحدة السلمية والإنسانية.

٢٥٣ - وإن الاستنتاج بأن بلدا ما هو بلا حكومة، حسبما استنتجت الأمم المتحدة بالنسبة للصومال، تترتب عليه آثار قانونية وسياسية بعيدة الأثر إلى حد يقتضي فيما يبدو وضع معايير دقيقة للاحتجاج به. وإذا كانت الأمم المتحدة تعمل في بلد شخّصته على هذا النحو، فإن عليها بالضرورة أن تتحمل المسؤولية فيما يتعلق على الأقل ببعض الشواغل الأساسية للدولة التي تتعلق عادة بالحكومة، والتي يمكن بدرجات متفاوتة أن تثير احتمال فرض وصاية من الأمم المتحدة أو شكل من أشكال الاستعمار الجديد.

٢٥٤ - ومن الحيوي بالنسبة للوحدات أن تكون في وضع يمكنها من الاستجابة لطلبات المساندة النارية العاجلة أو توفير التعزيزات من وحدات أخرى مجاورة دون انتظار لأمر أو إذن من مقر قيادة القوة في عملية كتلك. على أن هذه الاستجابات التلقائية لا سبيل إلى تحقيقها إلا إذا توافرت للوحدات مرافق اتصالات مشتركة. ونظرا لعدم توافر هذه المرافق في ٥ حزيران/ يونيه، لم يتمكن الباكستانيون من تقديم طلب مباشر إلى اللواء الإيطالي لتوفير المساعدة بالدبابات؛ كما لم يتمكن النيجيريون من الاتصال المباشر بالإيطاليين عند النقطة الحصينة ٤٢ حينما وقع النيجيريون في كمين وهم على مبعدة قصيرة من هذه النقطة.

٢٥٥ - إن الكثير من كبار المستشارين السياسيين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وخاصة المعنيين منهم بالقضايا السياسية الحساسة، يفتقرون إلى الخبرة والدراية بممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام، كما أنهم كانت تعوزهم الحساسية تجاه متطلبات الثقافة المحلية.

٢٥٦ - في حين يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بعمليات بموجب الفصل السابع من الميثاق اعتمادا على تأكيدات بالتأييد من جانب الدول الأعضاء، فإنه ليس هناك ضمان بأن تفي هذه الدول الأعضاء بتأكيداتها. وفي تجربة الصومال برهان على خطورة سحب الدول الأعضاء تأييدها تاركة الأمم المتحدة في وقت الشدة تواجه العواقب المترتبة على عملية لم يتم إنجازها.

٢٥٧ - إن ضرورة الوفاء بما تقتضيه الأمم المتحدة من توافر قدرة يعتد بها على جمع المعلومات والاستخبارات أمر له أهميته إذا كان لعمليات إنفاذ السلام أن تكلل بالنجاح.

٢٥٨ - حيثما تكون هناك خسائر، تميل الحكومات الوطنية إلى أن تصبح أكثر اهتماما بالأمر. ومن الضروري أن تكون هناك سبل لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالسياسة وبمفهوم العمليات والإجراءات التنفيذية. وليس هناك محفل للقيام بهذا التنسيق في مقر الأمم المتحدة، إذ إن لجنة الأركان العسكرية التي تمثل فيها جميع البلدان المشاركة والتي يقتضي الميثاق إنشاءها لتوجيه العمليات المضطلع بها بموجب الفصل السابع لم تنشأ بعد. وفي عمليات حفظ السلام التقليدية جرى عادة الاضطلاع بما يلزم من تنسيق في الميدان من خلال الاختصاصات الصادرة عن الأمين العام وعن طريق الإجراءات النموذجية للعمليات التي يصدرها قائد القوة ويوافق عليها الأمين العام. ولم تكن هناك أي من هذه المبادئ التوجيهية في عملية الأمم

المتحدة الثانية في الصومال. ويبدو أن السبب الرئيسي وراء هذا النقص البالغ الخطورة هو الافتقار التام إلى الخبرة في مجال حفظ السلام بين صفوف أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية وما واجهه مقر العملية من نقص في الأفراد خلال المرحلة الأولية.

٢٥٩ - إن استخدام القوة، ولا سيما القوة الفتاكة، من شأنه أن يوجد حلقة ثأرية تؤدي تدريجيا إلى تصعيد النزاع. والأمم المتحدة لا حيلة لها إذا ووجهت بوسائل لاإنسانية وتتسم بالتجرد من الضمير، يمكن أن تلجأ إليها ميليشيات طائشة على تراب وطنها.

٢٦٠ - إن الدول ليست على استعداد للقبول بخسائر فادحة من أجل قضايا لا صلة لها بمصالحها الوطنية. وتفرض هذه الحقيقة قيودا شديدة على عمليات إنفاذ السلم.

٢٦١ - يبدو، بعد التفكير مجددا، أن الولاية التي أنيطت بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وعلى الأقل حسبما جرى تفسيرها، كانت غير واقعية إلى حد كبير بالنسبة لما خصص لتنفيذها من أدوات ومن إرادة.

ثامنا - التوصيات

٢٦٢ - ثبت أن إنفاذ نزع السلاح في الصومال هو أمر يتعذر بلوغه دون تعريض الموظفين الدوليين، عسكريين ومدنيين على السواء، لهجمات عدائية تترتب عليها خسائر. ولذلك فإنه ينبغي التخلي، في هذا السياق، عن نزع السلاح القسري للميليشيات بموجب الفصل السابع.

٢٦٣ - لا ينبغي للأمم المتحدة أن تصر على صيغة معينة لحل النزاع الصومالي، ولكن ينبغي لها أن تقوم، في إطار المبادئ والمقاصد الأساسية للميثاق، بمساعدة جميع الحركات السياسية الصومالية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المصالحة السياسية وإعادة بناء مؤسسات الحكم.

٢٦٤ - دون الإخلال بقضية من يتحمل المسؤولية القانونية، ينبغي النظر في تقديم مدفوعات، على سبيل الهبة، إلى الصوماليين المدنيين الأبرياء الذين تعرضوا للضرر نتيجة لقيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣).

٢٦٥ - تحقيقا لهذه الغاية، قد يكون من المفيد إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لتحديد معايير منح هذه المدفوعات.

٢٦٦ - ينبغي لمقر الأمم المتحدة أن يحتفظ بمجموعة من الأفراد من ذوي الخبرة والمدربين جيدا والذين يمكن إتاحتهم لأي بعثة ميدانية جديدة لحفظ السلام.

٢٦٧ - لدى دعوة الحكومات إلى الاشتراك في بعثات حفظ السلام المنشأة حديثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تطلب منها أن يكون ضمن وحداتها بعض كبار الضباط والوكلاء وضباط الصف ممن لديهم خبرة في مجال حفظ السلام.

٢٦٨ - ينبغي لمقر الأمم المتحدة أن يعتمد كمبدأ، من أجل إنشاء بعثات حفظ السلام التابعة لها، ممارسة الاستعانة بالمراقبين من ذوي الخبرة الواسعة والمتنوعة في مجال حفظ السلام وذلك في المراحل الأولى لبعض بعثات حفظ السلام المنشأة حديثا.

٢٦٩ - تعد ناقلات الأفراد المصفحة وغيرها من المركبات والأدوات الواقية ضرورية لحماية الجنود وتقليل عدد الخسائر لا سيما في عمليات إنفاذ السلم. وينبغي إتاحتها لجميع الوحدات المشاركة.

٢٧٠ - على الأمم المتحدة أن تمتنع عن الاضطلاع بأي إجراءات أخرى لإنفاذ السلم في إطار النزاعات الداخلية للدول. ومع ذلك، فإنه إذا قررت الأمم المتحدة الاضطلاع بعملية للإنفاذ، ينبغي أن تقتصر الولاية على أهداف محددة وعدم استعمال القوة إلا كوسيلة نهائية بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية.

٢٧١ - ينبغي للأمم المتحدة، عند الاقتضاء، مواصلة عمليات حفظ السلام ذات الطابع التقليدي بموجب ميثاقها، ولكن مع إيلاء مزيد من الاهتمام للدبلوماسية الوقائية، والمساعدة في الجهود السلمية لبناء الدول، والتأهب للاستجابة سريعا لحالات الطوارئ.

٢٧٢ - ينبغي أن يكون زمام التحكم السياسي في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في يد الأمين العام كلية، وينبغي أن تكون هناك قيادة موحدة. على أن هيكل القيادة فيما يتعلق بأي إجراءات قد تتخذها الأمم المتحدة لإنفاذ السلام إنما يحتاج إلى مزيد من الدراسة.

المرفق ١

لجنة التحقيق

المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)

مذكرة

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إلى: سعادة اللواء محمد فارح عيديد
رئيس التحالف الوطني الصومالي
فندق غيون، الغرفة ١١٩
رقم الفاكس: ٣٨١-٥١٥ (١-٢٥١)

من: رئيس القضاة ماثيو س. و. نغولوبه
رئيس اللجنة
رقم الفاكس: ٨٢-٣٠-٩٦٣ (٢١٢)

الموضوع: **طلب عقد اجتماع مع لجنة التحقيق**

بعد قضاء أسبوع في الصومال، تود لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) الاجتماع معكم ومع كبار المسؤولين الآخرين في التحالف الوطني الصومالي للاستماع إلى وجهة نظركم بشأن الأحداث المتعلقة بالهجمات المسلحة في مقديشو، التي قتل فيها العديد من أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال ومن المواطنين الصوماليين. لقد سجلت بالكامل وقائع ما حدث وفقا لرواية عملية الأمم المتحدة في الصومال وتم

توضيحها لمجلس الأمن، لكن بقيت معرفة ما وقع من الأحداث وفقا لرواية التحالف الوطني الصومالي. وإننا نؤكد لكم أن لجنة التحقيق مستقلة وغير متحيزة، وأنها لا تسعى إلا إلى التوصل للحقائق وليس إلى تحميل المسؤوليات. وبمجرد أن يتم التعرف على الحقائق سيعلم العالم بأسره أسباب تلك الأحداث لكي يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تكررها. وسيسرنا بالتالي، إذا كان ذلك مناسبا لكم، أن نسافر في الأسبوع المقبل إلى أديس أبابا للاجتماع معكم ومع كبار المسؤولين الآخرين في التحالف الوطني الصومالي، وإذا فضلتم أي وقت أو مكان آخر للاجتماع باللجنة فإننا سنكون على استعداد لتلبية طلبكم.

* * *

التحالف الوطني الصومالي

١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إلى: لجنة التحقيق
رقم الفاكس: ٩٦٣-٣٠٨٢ (٢١٢)
مقديشو، الصومال

أيها السادة،

بالإشارة إلى "الفاكس" الذي وجهتموه إلينا بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، نود الإعلام بأننا تلقينا ذلك "الفاكس" وسجلنا الرسالة التي تضمنها.

إننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا بشأن استقلال اللجنة وحيادها. ونحن نعتقد أن اللجنة ليست بمنأى عن تأثير الأمين العام للأمم المتحدة الذي هو نفسه طرف في خلاف ٥ حزيران/ يونيه.

ومع ذلك فإني أطلب الإفراج الفوري وغير المشروط عن زعماء وأنصار التحالف الوطني الصومالي المختطفين والمسجونين بصفة غير قانونية، قبل إقامة أي اتصالات أو عقد أي اجتماع مع اللجنة.

(توقيع) محمد فارح عيديد
الرئيس

* * *

لجنة التحقيق المعنية بالصومال
المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)

٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

فندق هيلتون
ص. ب. ٣٠٦٢٤
نيروبي
تليفون: ٣٣٤٠٠٠
سعادة اللواء محمد فارح عيديد
رئيس التحالف الوطني الصومالي
فندق سيرينا، نيروبي

طلب عقد اجتماع مع لجنة التحقيق

صاحب السعادة،

شكرا على "الفاكس" الذي تكرمتم بتوجيهه إلي في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ردا على "الفاكس" الذي أرسلته إليكم في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

لقد أحطت علما، مع التعاطف، بطلبكم الإفراج غير المشروط عن زعماء وأنصار التحالف الوطني الصومالي المعتقلين، وهي مسألة كانت اللجنة قد أصدرت بالفعل بيانا رسميا بشأنها وأبلغت الجهات التي كانت تحتجز المعتقلين بوجهة نظرها المؤيدة للإفراج عنهم. وبالرغم من أن السلطات المعتقلة لم تفرج عن المعتقلين بالسرعة التي كنا نأمل ونتوقع، فإنه يسرنا أنها قد فعلت ذلك الآن.

وفي الوقت نفسه، وفيما يتصل بتحفظاتكم بشأن عدم تحيزنا، أؤكد لكم أن اللجنة محايدة ومستقلة تماما. إننا ملتزمون بالتحقيق بموضوعية من أجل مجلس الأمن في المسائل التي تشملها ولايتنا، ونعتزم القيام بذلك بدون خوف أو محاباة.

ونظرا لأن تعاون التحالف الوطني الصومالي في إنجاز تحقيق متوازن ضروري، فإني سأكون ممتنا لو اجتمعتم شخصيا، أو من تعينون لذلك، مع الأمين التنفيذي للجنة السيد ونستون توبمان هنا في نيروبي للاتفاق على تفاصيل اجتماع مسؤولي التحالف الوطني الصومالي مع اللجنة في تاريخ مبكر.

إن اللجنة تقيم في فندق هيلتون، وسأكون ممتنا حقا غاية الامتنان لو تلقيت ما يفيد بشأن طلبنا، إذ سيتعين علينا إكمال التحقيق في المستقبل القريب.

المخلص
(توقيع) ماثيو م. س. و. نغولوبه
رئيس قضاة زامبيا
ورئيس اللجنة

* * *

لجنة التحقيق المعنية بالصومال
المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)

٩ شباط/ فبراير ١٩٩٤

فندق سفاري كلوب
ص. ب. ٤٣٥٦٤
نيروبي
تليفون: ٣٣٠٦٢١/فاكس ٣٣١٢٠١
سعادة اللواء محمد فارح عيديد
رئيس التحالف الوطني الصومالي
فندق سيرينا، نيروبي

صاحب السعادة،

تقوم لجنة التحقيق حاليا بإكمال المرحلة الأخيرة من تحقيقها وبإعداد تقريرها في نيروبي. وبما أننا لم نتلق حتى الآن أي رد

على رسالتنا إليكم المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنرسل إليكم نسخة أخرى منها لعل الرسالة السابقة لم تصلكم أو أنها أسيء تناولها بصورة أخرى.

من المقرر أن يغادر أعضاء اللجنة نيروبي متجهين إلى نيويورك في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٤.

ونظرا للأهمية القصوى التي نوليها لإنجاز تحقيق متوازن، فإننا نوجه الدعوة إليكم من جديد للاجتماع مع اللجنة. والأمين التنفيذي مستعد لعقد اجتماع تمهيدي معكم أو مع أي ممثلين لكم لتوضيح أي مسائل أولية إذا لزم الأمر.

المخلص
(توقيع) ماثيو س. و. **نغولوبه**
رئيس قضاة زامبيا
رئيس اللجنة

* * *

التحالف الوطني الصومالي

ماثيو م. س. و. نغولوبه
رئيس قضاة زامبيا ورئيس اللجنة

عزيزي السيد الرئيس،

أشكركم جزيل الشكر على رسالتكم المؤرخة ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٤ بشأن التحقيق الذي تقومون بإجرائه. إننا نقدر اهتمامكم بأحداث السنة الماضية في مقديشو.

بيد أن ولاية لجنتكم غير واضحة لنا في الوقت الحاضر. لقد طلبنا، منذ شهر حزيران/ يونيه الماضي، إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي إيفاد لجنة تحقيق إلى الصومال. وكان من المفروض أن تحدد اللجنة المقترحة أسباب ونتائج الاعتداءات التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال على الصومال والتي قتل في أثنائها ١٣٠٠٠ من مواطنينا، وجرح فيها ثلاثة أمثال ذلك العدد وأصيب كثير منهم بعجز يلازمه مدى الحياة، ودمرت ممتلكات عامة وخاصة تقيم بملايين دولارات الولايات المتحدة. وقد قتل أيضا أو جرح العديد من أفراد قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. وكان من المفروض أيضا أن تحدد اللجنة التي طلبنا إيفادها المدى الكامل لأنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال وأن تستعرض ولاية العملية في ضوء عملياتها الهدامة. وكان من المفروض أيضا أن تتناول اللجنة مسألة احتياجات ضحايا الفظائع التي بدأتها العملية.

لقد اقترحنا من أجل إجلاء تصور الأوضاع وحقيقتها، أن تتكون اللجنة من الأشخاص التالين:

١ - أحد رؤساء الدول السابقين البارزين مثل جيمي كارتر، أو ليوبولد سنغور، أو جوليوس نيريري، أو إدوارد هيث، أو هلموت شميت، أو بيير ترودو، ليكون رئيسا للجنة؛

٢ - قانونيون دوليون؛

٣ - علماء، كلهم من بلدان مختلفة. وقد كان هذا يهدف إلى ضمان عدم تحيز اللجنة واستقلالها. بيد أن هذا لا يعني التشكيك في نزاهة لجنتكم. إننا في الواقع نكن الاحترام لكم ولأعضاء لجنتكم.

إلا أن تكوين اللجنة ونطاق ووجهة تحقيقها هي التي ستحدد، في رأينا، الحقائق التي اكتنفت أسباب ونتائج نزاع السنة الماضية في الصومال.

وسنواصل الطلب إلى مجلس الأمن بأن يعين لجنة جديدة أو يوسع نطاق مهمة لجنتكم وتكوينها. ونحن نأمل أنكم ستساعدون في جعل تلبية هذا الطلب أمرا ممكنا.

وفي الوقت نفسه، أرجو ألا تترددوا في الاتصال بنا إن كانت لديكم أسئلة أخرى متعلقة بموقفنا.

المخلص
(توقيع) محمد فارح **عيديد**
الرئيس

المرفق ٢ - المقابلات

	التاريخ	الشخص الذي أجريت معه المقابلة
١ -	٣-٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	د. كابونغو و رونو بيرغستروم
٢ -	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	المقدم إيمانويل إيهودا (نيجيريا)
٣ -	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	العقيد عاصف دوريز أخطار (باكستان)
٤ -	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	المقدم محمد حامد خان (باكستان)
٥ -	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	العقيد عمر الصقلي (المغرب)
٦ -	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	المقدم طارق سالم مالك (باكستان)
٧ -	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	الرائد عمر فاروق دوراني (باكستان)
٨ -	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	المقدم شير أكبار خان (باكستان)
٩ -	١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	الفريق أول تشفيك بير (تركيا) (قائد القوة)
١٠ -	١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	النقيب عبدي لطيف (ماليزيا)
١١ -	١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	السفير ريتشارد بوغوسيان - مكتب الاتصال للولايات المتحدة
١٢ -	١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	السفير لانسانا كوياتيه (نائب الممثل الخاص للأمين العام)
١٣ -	١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	خمسة معتقلين في معتقل عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشو
١٤ -	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	عثمان حسن علي (عاتو)
١٥ -	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣	عمر صالد
١٦ -	١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	اللواء باريل وإليزابيث ليندنماير
١٧ -	١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	المقدم سلفاتوري إيكونو (إيطاليا)
١٨ -	١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	السفيرة أبريل غلاسبي (الولايات المتحدة)
١٩ -	١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	السفير روبرت جوسندي (الولايات المتحدة)
٢٠ -	١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	العميد لوي وضباط من الفرقة الإيطالية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال
٢١ -	١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	الرائد باروتي (إيطاليا)
٢٢ -	٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	المقدم ساموبل بتلر، ضابط خطط عسكرية، الوحدة ٣
٢٣ -	٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	عمر حليم، رئيس الأركان (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال)
٢٤ -	٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	كينيث منكهاوس، المستشار السياسي الخاص للممثل الخاص للأمين العام/ وزارة خارجية الولايات المتحدة
٢٥ -	٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	العقيد وورد، ضابط رئيسي للعمليات
٢٦ -	٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	السيد دون تايتلباوم، مستشار لدى الممثل الخاص للأمين العام/ وزارة خارجية الولايات المتحدة

٢٧ - ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	المقدم كيفن ماكغفرن، نائب رئيس كبير ضباط الإعلام العسكريين ضابط إعلام عسكري
٢٨ - ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	العقيد كاسبر، قائد قوة الرد السريع، في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر
٢٩ - ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	الأميرال جوناثان هاو، الممثل الخاص للأمين العام
٣٠ - ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	اللواء مونتغمري، نائب قائد القوة
٣١ - ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤	السفير ل. كوياتيه، نائب الممثل الخاص للأمين العام

المرفق ٣

١ - منظمة موكي الصومالية الأفريقية
السيد محمد رمضان عرباو، الرئيس

٢ - التحالف الديمقراطي الصومالي
السيد محمد فارح عبد الله، الرئيس

٣ - الحركة الديمقراطية الصومالية
السيد عبدي موسى مايو، الرئيس

٤ - التحالف الوطني الصومالي
العقيد محمد نور عاليو، الرئيس

٥ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
السيد علي اسماعيل عبدي، الرئيس

٦ - الجبهة القومية الصومالية
اللواء عمر حاجي محمد حرسي، الرئيس

٧ - الاتحاد الوطني الصومالي
د . محمد راجيس محمد، الرئيس

٨ - الحركة الوطنية الصومالية
اللواء آدن عبد الله نور، الرئيس

٩ - الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد أحمد عمر جيس، الرئيس

١٠ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء محمد أبشر موسى، الرئيس

١١ - حركة جنوب الصومال الوطنية
(التحالف الوطني الصومالي)
العقيد عبدي ورساميه اسحق، الرئيس

١٢ - المؤتمر الصومالي المتحد
(التحالف الوطني الصومالي)
اللواء محمد فارح عيديد، الرئيس

١٣ - المؤتمر الصومالي المتحد
السيد محمد قنياريه أفرح، الرئيس

١٤ - الجبهة الصومالية المتحدة
السيد عبد الرحمن دواله علي، الرئيس

١٥ - الحزب الصومالي المتحد
السيد محمد عبدي هاشي، الرئيس

المرفق ٤
العمليات العسكرية
٥ حزيران/ يونيه - ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
٥-١١ حزيران/ يونيه	٥ -	كمين كبير من ثلاث جهات + كمين إضافي عند نقطة الإمداد رقم ٢٠. قتل ٢٥ شخصا في الكمين وجرح ٥٧ شخصا في الكمين (باكستان)، وجرح ٢ في الكمين (الولايات المتحدة).	٥ -	جرد وفق جدول زمني لأسلحة التحالف الوطني الصومالي في ٥ مواقع تخزين.
	٥ -	هجوم على مجمع قديم لعملية الأمم المتحدة في الصومال استخدمت فيه أسلحة خفيفة وقنبلتان يدويتان من القنابل المتشظية.		
			٧ -	تدمير ٨ مدافع عيار ١٥٥ مم و ١٠٥ مم وعربتين مسلحتين طراز تكنيكالز.
١٢-١٨ حزيران/ يونيه			١٢ -	سلسلة منسقة من العمليات لتخليص إذاعة مقديشو من سيطرة التحالف الوطني الصومالي و٣ مواقع للأسلحة مأذون بها سابقا.
	١٣ -	مظاهرة مناهضة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، مقتل ٤ صوماليين بالقرب من السفارة المصرية سابقا.	١٣ -	غارة جوية على مواقع أسلحة للتحالف الوطني الصومالي غير مأذون بها (عثمان عاتو). عربات تكنيكالز المسلحة و ٢٠ حاوية كبيرة من الأسلحة الخفيفة.
			١٥ -	شن غارة على موقعي أسلحة مشتبه بهما.
			١٧ -	بحث جوي أرضي عن الأسلحة. العثور على مخابئ كبيرة للأسلحة في مجمع عيديد. قتل في الكمين ٤ أفراد مغاربة و ٣ أفراد باكستانيين، و جرح في العملية: ٣ أفراد فرنسيين و ٨ أفراد باكستانيين و ٤ أفراد من الولايات المتحدة و ٢ من الإيطاليين و ٣٩ مغربيا.

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
١٩-٢٥ حزيران/ يونيه			١٩ -	دمرت قوة الرد السريع ٣٦ قطعة مدفعية.
	٢٢ -	إطلاق قذيفة صاروخية (آر. بي. جي.) على مجمع الجامعة.	٢٢ -	دمرت قوة الرد السريع موقع أسلحة للتحالف الوطني الصومالي ودبابات وناقلات أفراد مدرعة ومدفعية وأسلحة وأسلحة خفيفة.
	٢٥ -	إطلاق قذيفة صاروخية (آر. بي. جي.) على الميناء الجديد.		
٢٦ حزيران/ يونيه - ٢ تموز/ يوليه	٢٨ -	لدى تفتيش مرأب عاتو قتل ٢ وجرح ٢ من القوة الباكستانية.	٢٨ -	تفتيش مرأب عاتو.
			٣٠ -	هجمات لقوة الرد السريع على مرأب عاتو.
	٢ -	نصب كمين للقوات الإيطالية. مقتل ٣ وجرح ٢٩ في العملية.	٢ -	القوات الإيطالية فتشت مصنعا للمعكرونة.
٣ - ٩ تموز/ يوليه	٣ -	إطلاق قذيفة (آر. بي. جي.) على المطار.		
	٦ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار.	٦ -	قيام قوة الرد السريع بعملية تفتيش وتطويق. مصادرة أسلحة.
	٧ -	مقتل ٤ موظفين صوماليين في النشرة الإخبارية مانتا وشرطيين صوماليين في كمين.		
	٧ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار.		
	٨ -	نصب كمين لمركبات تابعة للبحرية الأمريكية. جرح أحد الأفراد.		
	٩ -	نصب كمين لمركبات تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال.		
	٩ -	إطلاق قذيفتي هاون على مجمع السفارة.		
١٠-١٦ تموز/ يوليه	١٠ -	إطلاق الرصاص من قناصة في الميناء الجديد، جرح ٣ فرنسيين في العملية.	١٠ -	قوات الرد السريع تفتش منطقة المدينة.
			١٢ -	شن هجوم على "منزل عبدي". قام صوماليون بضرب ٤ صحفيين دوليين حتى الموت.
	١٣ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	١٤ -	إطلاق قذائف هاون غير معروف عددها على قاعدة سورد.		

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	١٤ -	إطلاق ٣-٤ قذائف آر. بي. جي. على الميناء الجديد.		
	١٤ -	إطلاق ٤ قذائف آر. بي. جي. على المطار.		
١٧-٢٣ تموز/ يوليه	١٧ -	إطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	١٧ -	جمع أسلحة من قبل قوة الرد السريع.
	١٨ -	إطلاق ٣ قذائف هاون و٣ قذائف آر. بي. جي. على المطار.		
	١٩ -	نصب كمين لـ ٣ دوريات منفصلة.		
	٢٠ -	إطلاق النار على قافلتين ومركبة منفصلة. جرح اثنين من قوة زمبابوي في العملية.		
	٢٣ -	ناقلة أفراد مدرعة باكستانية تصطدم بلغم.		
	٢٣ -	إطلاق النار من أسلحة خفيفة على النقطة الحصينة ١.		
٢٤-٣٠ تموز/ يوليه	٢٥ -	نصب كمين لسيارتين أمريكيتين من نوع جيب. جرح أمريكيين في الكمين.		
	٢٥ -	إطلاق ٣ قذائف عيار ٨٤ مم على قاعدة سورد.		
	٢٦ -	نصب كمين لناقلة أفراد مدرعة تابعة للقوة الماليزية عند نقطة التفتيش ٣١.		
	٢٨ -	إطلاق ٣ قذائف صاروخية آر. بي. جي. على قاعدة سورد.	٢٨ -	قوة الرد السريع تفتش عن الأسلحة.
٣١ تموز/ يوليه - ٦ آب/ أغسطس			١ -	تفتيش من قبل القوة الباكستانية: العثور على رشاش نوع م-٦٠ ومدفع هاون عيار ٦٠ مم.
	٣ -	إطلاق ٨ قذائف هاون على مجمع الجامعة ومجمع السفارة.		
	٣ -	إطلاق ٦ قذائف هاون على المطار.		
	٣ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على المطار.		
	٤ -	اصطدام مركبة من طراز Brown & Root بلغم.		
	٤ -	إطلاق ٤-٦ قذائف هاون على قاعدة هنتر.		
	٤ -	إطلاق ٧ قذائف هاون على مجمع السفارة.		

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٥ -	نصب كمين لقافلة إيطالية على طريق الأمم.	٥ -	دمرت طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع عربتين مسلحتين طراز تكنيكالز.
	٥ -	إطلاق ٥ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
٧-١٣ آب/ أغسطس	٨ -	انفجار لغم تحت سيارة جيب أمريكية مقتل ٤ أفراد في العملية.		
	٨ -	إطلاق ٦ قذائف هاون على مجمع السفارة.		
	٨ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على مجمع الجامعة.		
	١٠ -	إطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة (ثلاثة حوادث منفصلة).	١٠ -	قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال تزيل الحواجز من طريق ٢١ أكتوبر.
	١٠ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.	١١ -	دمرت طائرة تابعة لقوة الرد السريع عربة مسلحة طراز تكنيكالز.
			١٢ -	قوة الرد السريع والقوات الباكستانية تقوم بعملية تفتيش.
١٤-٢٠ آب/ أغسطس			١٥ -	قوة الرد السريع تبحث عن أسلحة.
			١٦ -	القوة الماليزية تقوم بعملية تفتيش. العثور على مدفعي هاون عيار ٥٦٠ مم في مستشفى بينادير.
	١٩ -	تفجير قافلة مركبات أمريكية عن طريق وضع ألغام تعمل بنظام التحكم من بعد. جرح ٤ أفراد.		
	١٩ -	إطلاق النار من أسلحة خفيفة على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
	٢٠ -	إطلاق النار من أسلحة خفيفة وربما من مدافع آر. بي. جي. على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
	٢٠ -	إطلاق ٦-٧ قذائف هاون على مجمع الجامعة.		

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
٢١-٢٧ آب/ أغسطس	٢١ -	إطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة وربما من مدافع آر. بي. جي.		
	٢٢ -	قافلة أمريكية (٢٢ مركبة) فجر لغم تحت واحدة منها بواسطة نظام التحكم من بعد؛ ونصب كمين باستخدام أسلحة خفيفة وقذائف آر. بي. جي. جرح ٦ أفراد في الكمين.		
	٢٢ -	إطلاق قذيفة هاون على مجمع الجامعة.		
	٢٣ -	إطلاق قذيفة صاروخية آر. بي. جي. على المطار، إصابة ٥ طائرات هليكوبتر إيطالية بأضرار وخزان للوقود في طائرة.		
	٢٤ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. و ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.	٢٤ -	إطلاق النار على صومالي وقتله بينما كان يحاول الهرب من مركز الاحتجاز.
	٢٤ -	إطلاق قذيفتي آر. بي. جي. على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
	٢٦ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع وإحداث ثقب قطره ٦ بوصات في جهاز حفظ التوازن فيها.	٢٦ -	وصول عناصر طليعية من القوات الخاصة الأمريكية.
	٢٦ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٢٧ -	إطلاق صاروخ على مجمع السفارة، العثور على قنبلة غير منفجرة في خيمة للقوة البوتسوانية.		
٢٨ آب/أغسطس - ٣ أيلول/ سبتمبر	٢٨ -	إطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.		
	٢٨ -	إطلاق قذيفة هاون على المطار.		
	٢٩ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٢٩ -	إطلاق ٣ قذائف آر. بي. جي. على المطار.		
	٢٩ -	إطلاق ١٢ قذيفة هاون على المطار.		
	٢٩ -	إطلاق ٣ قذائف آر. بي. جي. على مجمع الجامعة.		
	٣٠ -	إطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	٣٠ -	القوات الخاصة تشن غارة على مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/التحالف الوطني الصومالي.

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٣١ -	إطلاق ٩ قذائف هاون على المطار؛ إلحاق ضرر بطائرة MI-17 وثقب خزان الوقود.		
	١ -	إطلاق قذيفة هاون على المطار.	١ -	قوات بنغلاديش تستولي على مخبأ للأسلحة وخمسة رشاشات عيار ٢٠ مم ورشاش واحد عيار ٣٠ مم ورشاشين عيار ١٢,٧ مم.
	٢ -	إطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة ومدافع آر. بي. جي.؛ جرح أحد الأفراد في العملية.		
	٣ -	إطلاق قذيفة هاون على المطار.		
٤-١٠ أيلول/ سبتمبر	٤ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٤ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٥ -	نصب كمين للقوة النيجيرية على طريق بلد، النقطة الحصينة ١٩ إلى النقطة الحصينة ٤٢. مقتل ٧ أفراد وجرح ١٠ وفقدان شخص واحد في العملية. كذلك جُرح باكستانيان في كمين إضافي على طريق ٢١ أكتوبر.		
	٥ -	إطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة ومن قذيفة آر. بي. جي. جرح أحد الأفراد في العملية.		
	٥ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٥ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار.		
	٦ -	إطلاق قذيفة هاون على المطار.		
	٦ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على المطار.		
	٦ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار.		
	٧ -	إطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	٧ -	غارة لقوة العمل التابعة للقوات الخاصة واحتجاز ١٧ شخصا. جرح اثنان في العملية.
	٨ -	إطلاق ٣ قذائف آر. بي. جي. على المطار.		

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٩ -	تعرض باكستاني للهجوم على طريق ٢١ أكتوبر بينما كان يعمل على إزالة حاجز عند النقطة الحصينة ٨٩. مقتل واحد وجرح اثنين من باكستان؛ جرح ٣ أفراد أمريكيين وفقدان دبابة وجرار تسوية.		
	٩ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	١٠ -	إطلاق قذيفة هاون على النقطة الحصينة الباكستانية ٣١.		
	١٠ -	إطلاق قذيفة هاون على مجمع السفارة.		
	١٠ -	إطلاق قذيفة هاون على مجمع الجامعة.		
	١٠ -	إطلاق ١٠ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	١٠ -	إطلاق ٥ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	١٠ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	١٠ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار.		
	١٠ -	إطلاق ٦ قذائف هاون على المطار.		
	١٠ -	إطلاق قذيفتي هاون على الميناء الجديد.		
١١-١٧ أيلول/ سبتمبر	١١ -	تعرض دورية باكستانية لإطلاق النار.		
	١١ -	إطلاق ٦ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	١٢ -	إطلاق قذيفتي هاون على موقع باكستاني في الملعب الرياضي.	١٢ -	قوة الرد السريع تمشط المنطقة الواقعة قرب مستشفى المدينة. جرح ٣ أشخاص في العملية.
	١٢ -	إطلاق قذيفتي هاون على النقطة الحصينة ٣٣.		
	١٣ -	إطلاق قذيفتي هاون على مجمع السفارة.		
	١٣ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على مجمع السفارة.		
	١٣ -	تفجير لغم من بعد بين ناقلتي أفراد مدرعتين تابعتين للقوة الباكستانية.		
			١٤ -	القوات الخاصة التابعة لقوة العمل قامت بعملية تفتيش واحتجزت ٣١ شخصا ووجدت قذائف هاون وقذائف صاروخية آر. بي. جي.

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	١٥ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على مجمع السفارة. جرح نرويجيين وأمريكي وباكستانيين وشخصين مدنيين من قوة الأمم المتحدة في الصومال.		
	١٥ -	إطلاق قذيفة هاون وقذيفة آر. بي. جي. على النقطة الحصينة ٦٩.		
	١٥ -	إطلاق النار من أسلحة خفيفة على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
			١٦ -	القوات الباكستانية أزالت الحواجز بين النقطتين الحصينتين ٨٩ و ٣١. إطلاق النار من أسلحة خفيفة وقذائف آر. بي. جي. العثور على ٣ ألغام متفجرة بواسطة نظام التحكم من بعد.
١٨-٢٤ أيلول/ سبتمبر	١٨ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على مجمع السفارة.	١٨ -	القوات الخاصة التابعة لقوة العمل قامت بعملية تفتيش أسفرت عن احتجاز ٨ أشخاص (مرأب عاتو).
	١٨ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على الجامعة. وجرح أمريكي.		
	١٨ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على المطار.		
	١٩ -	إطلاق ٥ قذائف هاون على المطار.	١٩ -	قوة الرد السريع تفتش مواقع مدفعية الهاون. إطلاق النار من مستشفى ديغفر. جرح أمريكي.
	١٩ -	إطلاق ٥ قذائف هاون على المطار.		
	٢١ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على ناقلة جنود مدرعة باكستانية على طريق أفغويه. مقتل ٣ وجرح ٧ أفراد في العملية.	٢١ -	القوات الخاصة التابعة لقوة العمل تقبض على عثمان عاتو.
	٢١ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على الميناء الجديد.		
	٢٣ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على مجمع السفارة.		
	٢٣ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على الجامعة.		
	٢٣ -	إطلاق قذيفتي هاون على قاعدة سورد.		
	٢٣ -	إطلاق قذيفتي هاون على قاعدة سورد.		
	٢٣ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على المطار.		
	٢٣ -	إطلاق قذيفة آر. بي. جي. على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٢٤ -	تفتيش مركبة عند الكيلومتر ٧. جرح باكستاني في العملية.		
	٢٤ -	إطلاق قذيفة هاون على المطار.		
	٢٤ -	إطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.		
٢٥ أيلول/ سبتمبر - ١ تشرين الأول/ أكتوبر	٢٥ -	إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع. مقتل ٣ أمريكيين في العملية.		
	٢٥ -	إطلاق قذيفة هاون على مجمع السفارة.		
	٢٥ -	إطلاق ٦ قذائف هاون على المطار.		
	٢٦ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على السفارة وجرح سويدي في العملية.	٢٦ -	إطلاق نار مضاد من مدافع الهاون لأول مرة.
	٢٧ -	نصب كمين لناقلة أفراد مدرعة باكستانية بين النقطة الحصينة ٩ والكيلومتر ٤ باستخدام قذائف آر. بي. جي. جُرح اثنان في العملية.		
	٢٧ -	إطلاق ٤ قنابل من بنادق آلية مجهزة لإطلاق القنابل اليدوية على مجمع السفارة.		
	٢٨ -	إطلاق قنبلتين من بنادق آلية مجهزة لإطلاق القنابل اليدوية على مجمع السفارة. جُرح نرويجي في العملية.	٢٨ -	احتجاز ماروشينو جيناكارلو واثنين آخرين (تجار أسلحة).
	٢٨ -	إطلاق ٥ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٣٠ -	إطلاق قنبلة من بندقية آلية مجهزة لإطلاق القنابل اليدوية على مجمع السفارة.		
	١ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	١ -	طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع أطلقت قذيفتي TOW على مصنع معكرونة.
	١ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.		
٢-٨ تشرين الأول/ أكتوبر	٢ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.	٢ -	تمشيط متعدد الجنسيات لعدة مناطق.
	٣ -	تفجير لغم من بعد تحت سيارة جيب تابعة للبحرية الأمريكية. جرح ٣ أفراد من البحرية.	٣ -	قوة العمل التابعة للقوات الخاصة تشن غارة على منطقة هاويلواداغ. احتجاز ٢٤ شخصا

الأسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
				(من بينهم ٢ من كبار مساعدي عيديد). فقدان طائرتي هليكوبتر. وقوع القوات الخاصة في شرك، وتم إنقاذهم بواسطة قوة العمل الدولية. قُتل في العملية ١٥ أمريكيا وماليزي وجرح فيها ٧٨ أمريكيا و ٩ ماليزيين و ٣ باكستانيين.
	٣ -	إطلاق قذيفة هاون على مجمع السفارة.		
	٣ -	إطلاق ٨ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٤ -	إطلاق ٣ قذائف هاون على الميناء الجديد.		
	٤ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار.		
	٦ -	إطلاق قذيفتي هاون على المطار. قُتل أمريكي واحد وجرح ١٢ أمريكيا في العملية.		
	٧ -	إطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.		
	٧ -	إطلاق قذيفتي آر. بي. جي. على المطار.		
	٨ -	قام متسلل بقطع خط الوقود في المطار.		
٩-١٥ تشرين الأول/ أكتوبر	٩ -	قوة الرد السريع تبلغ عن هجوم محتمل بقذائف الهاون على المطار طلقة واحدة.	٩ -	طائرة طراز AC-130 تجرب الأسلحة.
	١٢ -	تخريب خط الأنابيب بين الميناء والمطار.		
	١٥ -	إطلاق قذيفة هاون على مهبط المطار. مقتل وجرح صوماليين.		
١٦-٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر	٢٠ -	إطلاق قذائف آر. بي. جي. على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		

المرفق ٥

موجز الهجمات التي شنت على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي أدت إلى إصابات بينهم كما هو مأخوذ من التقارير الرسمية ووثائق أخرى

[أيار/ مايو - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣]

التاريخ	الحادثة
٧ أيار/ مايو	شن هجوم على كيسمايو من قبل فصيلة الحركة الوطنية الصومالية - جيس (الحركة الوطنية الصومالية - التحالف الوطني الصومالي) في وقت مبكر من صباح يوم ٧ أيار/ مايو بقوة يتراوح قوامها بين ١٠٠ و ٢٠٠ رجل، كانوا يحاولون اختراق المدينة من عدة جهات. وقام الجنود البلجيكيون بصد محاولة استرداد المدينة من الجنرال مرجان. وخلال هذه الفترة كان البلجيكيون يقومون كل يوم ببعض عمليات "استعراض القوة" من قبيل إقامة الحواجز المتنقلة على الطرق والقيام بدوريات ليلا ونهارا وكذلك حملات الاستطلاع النشط، والمراقبة بطائرات الهليكوبتر. وأدى هذا النشاط العسكري وأنشطة الرصد إلى عرقلة عملية الاختراق وإلى تمكين الجنود البلجيكيين من الاشتباك مع ميليشيات عمر جيس في مرحلة مبكرة. وأطلقت النار على ضابط بلجيكي وأصيب بجراح. وقدر عدد من قتلوا أو أصيبوا بجراح بين الصوماليين من القوة المهاجمة بأربعين شخصا.
١٣ أيار/ مايو	وفي بلدة باري وين قتل مغربي واحد في نقطة تفتيش على يد صومالي مجهول. وأبلغ عن فقدان سلاح وخزانة ذخيرة الجندي المقتول.
٥ حزيران/ يونيه	في الساعة ٧/٠٠ صباحا، أي بعد أقل من يوم واحد من إرسال إخطار، وصلت أفرقة من مفتشي الأسلحة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، في وقت واحد، في المواقع الخمسة المرخصة لخزن الأسلحة وتقع في جنوب مقديشو، أي في المنطقة التي سبق للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وهو الفصيلة التي يسيطر عليها عيديد، أن حددها بوصفها الأماكن التي أودعت فيها أسلحتهم الثقيلة. وقامت سرية باكستانية بمرافقة كل فريق من هذه الأفرقة. وعقب ذلك بوقت قصير بدأت أعمال العنف في جميع أنحاء القطاع الجنوبي من مقديشو بإطلاق النار وإثارة الشغب. وبصفة عامة أنجزت أعمال التفتيش، دون حوادث، بينما كانت حشود غاضبة تتجمع بالقرب من الكيلومتر ٤ والكيلومتر ٥ والكيلومتر ٧. وخارج الموقع ٥ من المواقع المرخصة لخزن الأسلحة، وهو أيضا موقع إذاعة مقديشو، أخذ حشد من الناس يتجمهر قرب البوابة. وفي الساعة ٩/٠٠، وصل هذا العدد إلى حوالي ٢٠٠ من الرجال والنساء والأطفال. وظهر بينهم عدة رجال بدا أنهم كانوا يحرضون ويحضون المتجمهرين. وذكر أن أحد الصوماليين أصيب بطلق ناري فقتل أو جرح، بينما كان يحاول الاستيلاء على بندقية أحد الجنود الباكستانيين. وذكر أحد شهود العيان أن مسلحين صوماليين من رجال الميليشيات انضموا إلى المتجمهرين وأخذوا يطلقون النار على الجنود الباكستانيين خارج محطة الإذاعة مما أدى إلى إصابة جنديين بجراح. وأنجز التفتيش في الساعة ٩/٣٠. وحوالي الوقت نفسه، بدأ حشد من النساء والأطفال يتجمهرون خارج جدران نقطة الإمداد ٢٠ (FP20). وبتحريض من رجل اندس وسط المتجمهرين، أخذ هؤلاء يقذفون بالحجارة الجنود الباكستانيين الذين كانوا يقومون بتوزيع الأغذية واستمر الصوماليون في الاقتحام إلى أن التحموا بالجنود. وبعد ذلك شرع مسلحون كانوا يقفون خلف النساء والأطفال في إطلاق النار على الجنود. وجرى تكثيف هذا الهجوم باستخدام القذائف الصاروخية (قذائف آر. بي. جي.) والقنابل اليدوية. وكان القناصة قد أصابوا سائقي المركبات منذ البداية لمنع الهروب. ومن بين ١٢ جنديا في نقطة الإمداد ٢٠، قتل ثلاثة في موقع توزيع الأغذية وأسر ستة. ومات واحد منهم في الحبس، بينما احتجز الخمسة الباقون لبضعة أيام قبل إطلاق سراحهم. وقامت قيادة مقر اللواء الباكستاني بإرسال أربع من حاملات الجنود المدرعة (APCs) من نقطة حصينة تقع بالقرب من نقطة الإمداد ٢٠ لإنقاذ الجنود المحاصرين فيها، فتعرضت هذه الناقلات لحواجز على الطريق ونصب لها كمين وأطلقت عليها نيران المدافع الرشاشة الثقيلة من المباني

المجاورة، مما أدى إلى قتل عدة جنود أو إصابتهم بجراح. وأرغمت ناقلات الجنود المدرعة على الانسحاب. وبعد ذلك أرسل المزيد من هذه الناقلات من نقطة حصينة على الجانب الآخر من نقطة الإمداد ٢٠، وتعرضت، هذه الناقلات هي الأخرى للاحتجاز بمتاريس على الطريق، وأمطرت بوابل من نيران المدفعية الثقيلة مما أرغمها على الانسحاب. وقبل الساعة ١٢/٠٠، طلب الباكستانيون، عن طريق مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال، مساعدة من دبابات إيطالية كانت توجد، كما قيل، على بعد ٣٠ دقيقة. وأثناء الانسحاب (تلقى اللواء الإيطالي طلب دعم الوحدات الباكستانية من نقطة الإمداد ٢٠ في الساعة ١٤/٠٠. ووصل الإيطاليون حوالي الساعة ١٦/٣٠ إلى نقطة الإمداد ٢٠ فلم يجدوا سوى جثث ثلاثة جنود).

وحوالي الساعة ١٠/٤٥ كانت طائرات الهليكوبتر الإيطالية تقوم بأعمال قصف دعما للجنود الباكستانيين، وذلك استجابة لطلب من مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي الساعة ١١/٣٥ قامت هذه الطائرات بأعمال قصف للمرة الثانية ضد أهداف تقع على طريق ٢١ أكتوبر؛ مستهدفة قناصة صوماليين على ما يبدو (منطقة الإحداثيين ٢٧٩ ٣٥٧).

وفي الساعة ١٠/٣٠ نُصب كمين للجنود الباكستانيين الذين كانوا يرافقون فريق التفتيش في الموقع ٣ من المواقع المرخصة لخزن الأسلحة، حينما كانوا عائدين إلى المقر في الملعب الرياضي، أي في المنطقة الواسعة التي تقع على امتداد طريق ٢١ أكتوبر. وأصيبت مركبة باكستانية بقذيفة آر. بي. جي. بالقرب من مصنع السجائر. وفي هذه الحادثة بالذات قُتل جنديان باكستانيان وأصيب اثنان بجراح. وفي نفس الموقع، نُصب كمين على ما يبدو. وتعرض الجنود الباكستانيون للنيران من ثلاثة اتجاهات. وقام المتجمهرون بنصب حواجز على الطرق، مما حال دون سهولة مرور المركبات الباكستانية، وبذا صار الباكستانيون هدفا لتبادل إطلاق النار من ثلاثة اتجاهات، حيث أطلق عليهم الرصاص من المباني التي تقع على امتداد الطريق والشوارع الجانبية. وأصبح الجنود الباكستانيون هدفا لنيران متزايدة الكثافة، بما في ذلك المدفعية الثقيلة وقذائف آر. بي. جي. بالقرب من نقطة التفتيش ٨٩. وتعرضت كذلك النقطة الحصينة ٤٢ والنقطة الحصينة ٥٠ للنيران. وقام مسلحون بإطلاق النار على الباكستانيين وبعد ذلك اختفوا وسط المتجمهرين ومعظمهم من النساء والأطفال.

وتعرضت التعزيزات التي أرسلت من المقر الباكستاني إلى نقطة التفتيش ٨٩ لهجوم مسلح بمجرد أن غادرت الملعب الرياضي. وما أن اقتربت هذه التعزيزات من نقطة التفتيش ٨٩ حتى أمطرت بوابل من النيران التي اخترقت جوانب الشاحنات وسيارات الاستكشاف التابعة لها. فقد شرع مسلحون كانوا مختفين في مبنى وكالة الإغاثة السعودية على طريق ٢١ أكتوبر في إطلاق النار على تلك المركبات، مما أدى إلى تبادل إطلاق النار بشكل مكثف. وكان يجري تعزيز المتاريس المقامة على الطرق باستمرار، لتطويق المزيد من الجنود بالقرب من نقطة التفتيش ٨٩. واحتمى معظم الجنود في هذه المنطقة، بما في ذلك وحدة من قوة الرد السريع داخل مصنع السجائر.

وفي الساعة ١٣/٢٠، وصلت طائرات هليكوبتر استطلاعية تابعة للولايات المتحدة وأخرى هجومية تابعة لإيطاليا. وأصيب ثلاثة من الجنود الباكستانيين بجراح نتيجة نيران صديقة أطلقت من مدفعية من إحدى طائرات الهليكوبتر الإيطالية. ولم تطلق أية صواريخ على مواقع المدفعية الصومالية التي استمرت في إطلاق النار حتى نهاية الظهيرة.

ووردت تقارير متعددة عن إطلاق النار بصورة عشوائية ووقوع أعمال عنف أخرى في مواقع عديدة، وخاصة على امتداد منطقة سفارة الولايات المتحدة حتى منطقة الكيلومتر ٧. وأطلق الرصاص على اثنين من جنود الولايات المتحدة بالقرب من الكيلومتر ٤ وجرى إجلاؤهما إلى مستشفى الولايات المتحدة. واستمرت أعمال إطلاق النار والعنف طوال اليوم وشملت ما يلي: تبادل إطلاق النار بصورة عشوائية بين الأمم المتحدة والصوماليين؛ وإطلاق الرصاص صوب المطار وأفراد قاعدة سورد، والقيام بمحاولة لاختراق مبنى سفارة الولايات المتحدة من جانب نحو ٥٠ من الصوماليين؛ وشن هجوم على مساكن موظفي الأمم المتحدة؛ وإطلاق نار بالأسلحة الخفيفة على طائرة هليكوبتر تابعة للولايات المتحدة بالقرب من المطار وبمدفع هاون عيار ٦٠ مم بالقرب من مجمع الإمارات العربية المتحدة الواقع جنوب الميناء الجديد.

وبلغ مجموع الإصابات ٢٤ قتيلا من الباكستانيين و ٥٧ جريحا من الباكستانيين وجريح إيطالي واحد و ٣ جرحى من جنود الولايات المتحدة.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - ذكر السيد عثمان عاتو، ردا على سؤال عن حادثة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، أنه سمع أن القتال بدأ في محطة الإذاعة في الساعة ١٠/٣٠ صباح يوم ٥ حزيران/ يونيه. وادعى السيد عاتو أن الرسالة التي بعثت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال وأعلنت فيها نيتها إجراء تفتيش على موقع مرخص لخزن الأسلحة لم تصل قط إلى أعضاء لجنة وقف إطلاق النار. فلقد سُلمت هذه الرسالة بدلا من ذلك إلى "السفير"، وهو شخص آخر من جنود اللواء عيديد ولا صلة له بلجنة وقف إطلاق النار، وذلك في الساعة ٥ مساء من يوم الجمعة. وقبل ذلك بمدة طويلة كانت ثمة إشاعة تسري في المدينة مؤداها أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تعتزم الاستيلاء على إذاعة مقديشو. وذكر السيد عاتو أنه لو كانت الرسالة التي أعلن فيها التفتيش قد استلمها أحد أعضاء لجنة وقف إطلاق النار، لما وقعت حادثة ٥ حزيران/ يونيه.

ب - وجاء في التقارير أن الجنود الباكستانيين لم يكن بحوزتهم مركبات قتالية مدرعة ولا طائرات هليكوبتر ولا سيارات مصفحة. وأن الجزء الأكبر من الإصابات حدث بينما كان الجنود الباكستانيون ينتقلون بسيارات عادية في طريقهم لتعزيز النقاط العسكرية الحصينة التي نُصبت لها كمائن. وهذا الافتقار الواضح للحماية المدرعة وقوة النيران، فضلا عن التغطية الجوية الفعالة لحماية الجنود أمور أدت كلها إلى وقوع هذا العدد الكبير من الإصابات. ورغم الأعمال التحضيرية التي قام بها الجنود الباكستانيون فيما يتعلق بتفتيش المواقع المرخصة لخزن الأسلحة، فلم يكونوا يتوقعون رد الفعل العنيف هذا. ووصفت تقارير باكستانية العلاقات السابقة بين جنودهم والسكان الصوماليين بأنها ودية. لذلك أضاف عنصر المفاجأة إلى فداحة الأحداث. إذ لم يكن من المتوقع القيام بأعمال عدائية.

ج - وانتشرت على نطاق واسع ادعاءات بأن التعزيزات التي طُلبت جرى تأخيرها لأن الوحدات، وهي في هذه الحالة الإيطاليون، كانت ملزمة بالتشاور مع حكوماتها قبل الاستجابة للطلبات مما أدى إلى تأخير المساعدة من وقت الطلب الذي قُدم في الفترة ما بين الساعة ١٠ والساعة ١١ حتى الساعة ١٦/٥٠.

د - وكان الموقع المرخص لخزن الأسلحة التابع للتحالف الوطني الصومالي يقع ضمن نطاق منطقة المسؤولية الباكستانية في حين كانت المواقع الأخرى الخاصة بعلي مهدي تقع في المنطقة الإيطالية. وقد سبق للإيطاليين أن أخطروا فرقة وقف إطلاق النار ونزع السلاح (U-3) بأنهم قاموا منذ عهد قريب بإجراء تفتيش للمواقع المرخصة لخزن الأسلحة التابعة لعلي مهدي وأنهم لم يعثروا على ما يذكر من الأسلحة. لذلك كانوا يرون أنه لا يوجد ما يبرر القيام بتفتيش آخر. والواقع أن الإخطار كان يتعلق بحقيقة إزالة مواقع علي مهدي في آذار/ مارس ١٩٩٣، وكان قائد منطقة المسؤولية هو الذي اتخذ هذا القرار.

هـ - وأعرب أحد كبار الضباط في عملية الأمم المتحدة في الصومال عن تصوره بأن "عملية تفتيش مواقع الأسلحة لم تكن سوى ستار لتغطية العملية الموجهة ضد محطة الإذاعة".

و - وقال ضابط كبير آخر يحتل منصبا قياديا إن الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال يعني في تصور أن القوتين سوف تؤديان مهامهما بموجب نفس قواعد العمل التي تطبقها قوة العمل الموحدة. ويعني ذلك إيقاف المركبات، ومصادرة الأسلحة، والرد على حالات إطلاق النار بالمثل، والقيام بعمليات التفتيش على أساس المعلومات الواردة.

ز - وقبل التفتيش الذي أجري يوم ٥ حزيران/ يونيه أبدى الباكستانيون رأيا مؤداه أنه بما أن من المحتمل أن تثور ردود فعل خطيرة ضد عمليات التفتيش، فينبغي عدم إعطاء التحالف الوطني الصومالي إنذارا مبكرا لأن هذا الإنذار يتيح للصوماليين فرصة الرد على عمليات التفتيش. وإذا كان لا بد من هذا الإنذار المبكر، فإن الباكستانيين يريدون الوقوف على رد الفعل من جانب الصوماليين. فقد زعموا أنهم لم يكونوا يعلمون برد الفعل الغاضب من جانب المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي قبل التفتيش. ولو كانوا قد علموا بذلك لما قاموا بعملية التفتيش وهم بهذه الدرجة من سوء الاستعداد.

١٢ حزيران/ يونيه

واستجابة لحادثة ٥ حزيران/ يونيه، ومن أجل الاضطلاع بالولاية الموكولة إليها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٧، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بعمليات شملت شن هجمات على أهداف مختارة داخل مقديشو. ففي صبيحة يوم ١٢ حزيران/ يونيه، قامت زوارق حربية من طراز (AC-130 SPECTRE) بمهاجمة وتدمير مصنع السجائر، وهو موقع الكمين الذي نصب يوم ٥ حزيران/ يونيه، والموقعين ٣ و ٥ من المواقع المرخصة لخزن الأسلحة، وبتعطيل إذاعة مقديشو، وهي المحطة التي يمتلكها المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي. وقامت قوة الرد السريع بمهاجمة وتدمير الموقع المرخص ١ من مواقع خزن الأسلحة، وبشن هجوم مجدد على الموقع ٣ وبالاستيلاء على الموقع ٤، وهو موقع إعادة البث لمحطة الإذاعة.

١٣ حزيران/ يونيه

كانت العمليتان اللتان جرى القيام بهما يوم ١٣ حزيران/ يونيه (و١٤ حزيران/ يونيه) ضربتين موجهتين بواسطة الزوارق الحربية من طراز AC-130 ضد هدفين معروفين لدى عملية الأمم المتحدة في الصومال على أنهما من المخابئ غير الشرعية للأسلحة والذخيرة في المنطقة التي يسيطر عليها المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي داخل المدينة. وكان هذان الهدفان هما مرأب عاتو، الذي هوجم يوم ١٣ حزيران/ يونيه (ومرأب عيديد، الذي هوجم يوم ١٤ حزيران/ يونيه).

قام حشد كبير من الناس يقدر بما يتراوح بين ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٣ شخص، وهو يتألف أساسا من النساء والأطفال، بالزحف عبر طريق لينين باتجاه النقطة الحصينة الكيلومتر ٤. وظهر رجل يحمل علما وبدأ يحث المتجمهرين بمكبر للصوت. وأطلق الجنود الباكستانيون الرصاص للإنذار دون جدوى. وبالإضافة إلى ذلك كان هنالك جمع أقل عددا بكثير، لا يتجاوز ٦٠ شخصا، يقترب من الطريق المتعرج من الجانب الآخر للمنحنى. وشوهد مسلحون في أركان شوارع ذات اتجاهين عند طريق لينين بالقرب من الطريق المتعرج. وأخذ هؤلاء يطلقون النار على مبنى السفارة المصرية حيث كان الجنود الباكستانيون يرابطون. ولوحظ أن نيران القناصة كانت تأتي من مبنى قريب. وصوبت طلقات من خلف الصفوف الأمامية للمتجمهرين. وفجأة ظهر مسلحون في الساحة وأخذوا يطلقون النار على الباكستانيين والمتجمهرين. ويتضح من الأدلة أن هذه الحادثة دبرت لكي تكون بمثابة "مذبحة ضد العزل" ارتكبتها القوات الباكستانية أمام أنظار الصحافة الدولية. ووفقا لما جاء على لسان قائد وحدة باكستاني، فقد تبين، بعد توقف إطلاق النار تماما، أن ثمانية من الصوماليين أصيبوا. ولم يتسن التأكد من العدد الفعلي للمصابين، ولم تحدث إصابات بين الجنود الباكستانيين.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - جاء في تقرير أعدته منظمة الحقوق الأفريقية أن الجنود الباكستانيين أطلقوا النار على الحشد مما أدى إلى مقتل ١٠ مدنيين على الأقل. كذلك أطلقت النار من كلا جانبي الشوارع التي احتشد فيها المتظاهرون. وادعى التقرير أن ما مجموعه ٢٠ شخصا قتلوا في هذه الحوادث.

ب - وأبدت منظمة العفو الدولية قلقا إزاء هذه الحادثة حيث قالت إن نحو ٢٠ من المدنيين الصوماليين المتظاهرين، بمن فيهم نساء وأطفال، قتلوا على يد القوات الباكستانية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد أن تعرضت لإطلاق النار عليها من قبل مسلحين كانوا في الجوار. ومما أثار قلق المنظمة أن القوات الباكستانية ربما تكون قد استخدمت القوة الفتاكة انتهاكا لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين، الخاصة بالأمم المتحدة.

ج - وادعى قائد باكستاني في بيان أصدره أن القناصة الصوماليين كانوا يطلقون النار على المتجمهرين لإيجاد انطباع خاطئ على ما يبدو بأن الجنود الباكستانيين هم الذين كانوا يستهدفون النساء والأطفال.

١٧ حزيران/ يونيه*

قامت قيادة القوات بتوجيه ضربات ضد أهداف تقع بالقرب من الجيب الذي يسيطر عليه عيديد في مقديشو. وبدأت المرحلة الأولى في الساعة ١/٣٠ يوم ١٧ حزيران/ يونيه حينما استخدمت قيادة القوات طائرة من طراز (AC-130 SPECTRE) لتوجيه ضربات جوية ضد أهداف مختارة تقع في الجزء الذي يسيطر عليه عيديد من مقديشو. وشملت الأهداف التي جرى تدميرها ما اشتبه في أنه من مخابئ الأسلحة، ومنزل عيديد، ومنزل جيس، ومنزل عاتو. ووجهت التحذيرات من قبل أفرقة تستخدم مكبرات الصوت لتمكين المدنيين من إخلاء المنطقة.

وبدأت المرحلة الثانية حينما جرى تحريك القوات المغربية والإيطالية لعزل الجيب. وأقامت القوات الفرنسية نقاطاً للمراقبة على امتداد طريق ٢١ أكتوبر؛ كما قامت القوات الباكستانية بعملية التنظيف. وفي البداية واجهت هذه القوات مقاومة محدودة لدى القيام بمهامها. وفي الساعة ٥/٢٠، حينما كانت القوات المغربية تقوم بإزالة حواجز منصوبة على الطريق، اصطدمت بحشد يبلغ قوامه ١ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وجرى تفريق المتجمهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع. وفي الوقت ذاته، قتلت القوات الفرنسية ٤ قناصة في منطقة مصنع السجائر.

وحوالي الساعة ٩/٣٠ اقترب المتجمهرون، بعد تزودهم بالأسلحة، من القوات المغربية. وتولت ميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي قيادة المتجمهرين وفي مقدمتهم النساء والأطفال، حتى صاروا على مرمى القنبلة اليدوية (٣٥ مترا) من القوات المغربية قبل الاشتباك معها. وفي الساعة ٩/٤٥ أطلقت نيران كثيفة استخدمت فيها أسلحة من كافة العيارات على القوات المغربية من مستشفى ديغفر والمباني المجاورة له. وتكبد المغاربة ١٢ قتيلا في هذا الاشتباك وحده. واستمر القتال عدة ساعات وكان من العسير على طائرات الهليكوبتر المهاجمة مساندة القوات المغربية لأنها كانت قريبة بشكل مفرط من المدفعية الثقيلة للميليشيات. وفي نهاية القتال، أسر أكثر من ١٠٠ شخص من رجال الميليشيات التابعة للواء عيديد. وصادرت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال كميات كبيرة من الأسلحة، بما فيها قذائف المدفعية والقذائف الصاروخية وقذيفة مضادة للدبابات من طراز TOW، ومنصة لإطلاق مدافع الهاون، وقنابل تطلق بالبندقية، وقنابل يدوية، وعدد كبير من الأسلحة الخفيفة.

وشملت الإصابات التي تكبدتها عملية الأمم المتحدة في الصومال خمسة قتلى من المغربيين وقتيلا باكستانيا واحدا و ٤٠ جريحا من المغاربة وجريحا باكستانيا واحدا، و٣ جرحى من الولايات المتحدة و٣ جرحى من الجنود الفرنسيين أثناء القتال. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى أن أكثر من ١٥٠ من الصوماليين قتلوا في هذه المعركة.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - كان الهدف التنفيذي لهذه العملية الواسعة النطاق التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال هو استمرار ممارسة الضغط على ميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي وتأمين الخطوط الأساسية للاتصال والمرافق الأساسية في المدينة. وأرادت قيادة قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا مواصلة العمليات الهجومية لفصل القيادة المحلية عن القيادة العليا لميليشيات التحالف الوطني الصومالي. وحسب تقديرات عملية الأمم المتحدة في الصومال كان ذلك يقتضي توجيه النيران بصورة محكمة إلى أهداف رئيسية داخل المدينة تليها عملية جريئة للتطويق والتفتيش. وبعبارة أخرى، كان الهدف المعلن هو تحييد القيادة والقيادة العليا لميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وإجلاء الميليشيات عن قاعدة عملياتها، والقيام بنزع السلاح في المنطقة الجنوبية لمقديشو بهدف استعادة عمليات الإغاثة الإنسانية في المدينة.

ب - وحسب تقييم عملية الأمم المتحدة في الصومال للعملية التي جرى القيام بها، فإن العمليات الجوية والبرية المكثفة حققت الأهداف العسكرية التي شنت من أجلها. بيد أنه رئي أن الحالة الأمنية في مقديشو في أيدي اللواء عيديد وقيل إنه إذا ما حمل على التخلي عن حملة التكتيكات غير المشروعة والإخلال بالأنشطة الإنسانية، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تمكين عملية الأمم المتحدة في الصومال من الدخول بسرعة في المرحلة التالية لعملياتها المخططة. وفي هذه المرحلة ترى القيادة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في الصومال أن الحالة تمر بفترة تعزين، أملا في أن يؤدي ازدياد التعاطف مع عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى تقويض النفوذ السياسي للواء عيديد كي يتسنى بذلك سلبه سلطته تماما.

ج - وقيل إنه رغم أن عملية الأمم المتحدة في الصومال لا تزال مهيئة عسكريا للرد على عيديد وميليشياته، فإن الهدف الرسمي هو تجنب المجابهة معه والاستمرار في عملية نزع السلاح في جميع أنحاء البلد. بيد أنه أكد بقوة أن تشكيل القوات والدعم السوقي المقدم لها يعدان، كما أوكد باستمرار خلال أشهر، ضروريين للغاية لإنجاح المهمة الإنسانية.

د - وجاء في بيان أصدره القائد المغربي أن المعلومات لم تكن كافية للقيام بالعمليات وأن هذا الخلل أدى إلى شن هجمات قاتلة من قبل القناصة من سطوح مستشفى ديغفر ومبان أخرى خارج

منطقة عمليات التطويق والتفتيش مما اضطر القوات إلى تغيير خططها. وفضلا عن ذلك كانت ثمة ادعاءات غير مؤكدة مؤداها أن طائرات هليكوبتر تقوم بالتغطية الجوية قامت بإطلاق النار على القوات التابعة لها.

١٧-٢٨ حزيران/ يونيه

وصفت الحالة في مقديشو بأنها متوترة ولكنها مستقرة مع ازدياد التصعيدات من جانب المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بمهاجمة منشآت عملية الأمم المتحدة في الصومال ليلا باستخدام القذائف الصاروخية والأسلحة النارية الخفيفة، وتنظيم المظاهرات المعادية لعملية الأمم المتحدة في الصومال كل أسبوع، وازدياد تواتر حالات نصب الحواجز على الطرق بامتداد طريق ٢١ أكتوبر، وطريق لينين، والشارع الوطني، وشارع القوات المسلحة.

٢٨ حزيران/ يونيه*

في الساعة ١٤/١٥ أرسلت قوة باكستانية للقيام بعمليات تفتيش في مبنى يعرف باسم مرأب عاتو (بالقرب من منطقة الإحداثيين ٢٩١ ٣٧٦). وخلال عمليات التفتيش شن هجوم على الباكستانيين من قبل قوة من الميليشيات الصومالية قوامها نحو ١٥ رجلا كانوا مسلحين ببنادق من طراز AK-47 ومدافع رشاشة، وقنابل يدوية، وقذائف آر. بي. جي. - ٧. وخلال الهجوم عُزل بعض الجنود وجرى فيما بعد إنقاذهم من قبل قوات باكستان. وقامت طائرات هليكوبتر من طراز كوبرا تابعة للولايات المتحدة بتوفير الدعم أثناء عملية الإنقاذ.

وقتل اثنان من الباكستانيين وجرح ثلاثة، وثمة عدد غير معروف من الصوماليين الذين إما قتلوا أو جرحوا.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - هدد اللواء عيديد بشن حرب عصابات في ٢٦ حزيران/ يونيه، يستخدم فيها تكتيك الكر والفر ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

ب - استمرار شكوى قيادة القوات بأن يؤدي نقص المعدات إلى استمرار وقوع إصابات لا لزوم لها إلى حين توافر المعدات اللازمة للواء الباكستاني. ورغما عن ذلك قيل إن عملية الأمم المتحدة في الصومال لديها سبب جيد يدعوها إلى التفاؤل. وقد لوحظ أن قيادة القوات تنمو بسرعة. ومن المتوقع أن تعزز إضافة المركبات المسلحة إلى حد كبير من القدرة داخل مقديشو والمصداقية في كل الصومال. ووفقا لتقدير عملية الأمم المتحدة في الصومال، فإن التأييد الذي يحظى به عيديد في حال من التآكل، لذا ساد الاعتقاد بثبات فعالية استراتيجية عملية الأمم المتحدة في الصومال. ورأت عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تمارس "بصبر" الضغط الذي يتفق مع احتياجات قوات الأمن ومع الخطة التنفيذية كلها.

ج - انتقاد من جانب القيادة الباكستانية بأن الحادث بالغ إلى حد كبير من حجم الحقيقة التي مؤداها أن تفتيش الأماكن المشتبه فيها يجب ألا يجري الاضطلاع به في المستقبل إلا باشتراك دبابات وطائرات هليكوبتر مسلحة في العملية. كذلك أثارت الاستجابة الإيطالية بشأن التفتيش والعمليات المنسقة في المنطقة المستهدفة مخاوف عديدة. وساد الاعتقاد بأن الاعتبارات السياسية التي يتوخاها الإيطاليون كانت لها أسبقية على العمليات العسكرية.

د - وسادت ادعاءات بأن القوات الإيطالية لم تضطلع بأي بحث مطلوب عن جندي باكستاني مفقود في مجمع "منزل عاتو" كما لم تسمح للقوات الباكستانية بأداء اللازم.

٢ تموز/ يوليه*

هاجمت القوات الإيطالية مقاتلي الميليشيا في الجزء الشمالي من طريق ٢١ أكتوبر، بالقرب من مصنع المعكرونة. وفي الساعة ٠٦/٠٠ أجرى اللواء الإيطالي عملية تطويق وبحث في منطقة الكيلومتر ١ جنوب مصنع المعكرونة (بالقرب من الإحداثيين ٣٠٢ ٤٠٠). وقد جرى البحث الفعلي بالقرب من الإحداثيين ٢٩٥ ٤٠٢ وفي منطقة مجاورة يبلغ نصف قطرها ٣٥٠ مترا. وتقرر الاضطلاع بالعملية في قرية حاليوا على أن تشترك فيها حافلتان وطائرة هليكوبتر بالإضافة إلى قوات برية. وفي الساعة ٠٨/٥٠ أصيب ثلاثة جنود إيطاليين بجراح طفيفة خلال عمليات البحث من جراء حجارة ألقيت عليهم. وأبلغ عن إطلاق نيران من مصنع المعكرونة. وفي الساعة ٠٩/٣٠، استمر البحث في منطقة مصنع المعكرونة. وفيما أنجز الإيطاليون مهمتهم وكانوا في سبيلهم إلى العودة في طريق بلد/ طريق امبريال، اعترضت طريقهم حواجز مقامة على الطريق وأطلقت عليهم نيران كثيفة من جانب الميليشيات الصومالية، فأصيب بجراح جندي إيطالي ورجل شرطة صومالي

في هذه الحادثة ودمرت مركبة. واعتبارا من هـذا الوقت، نشب قتال عنيف وفي وقت الظهيرة أطلقت الدبابات الإيطالية النار على مصنع المعكرونة. وكانت القوات الإيطالية المرابطة في الإحداثيين ٣٠٢ ٤٠٢ تنسحب تحت نيران كانت تطلق عليها من سطح مصنع المعكرونة، فأصيب بجراح سبعة إيطاليين، وثلاثة صوماليين من رجال الشرطة. وفي الساعة ١٢/٠٢، أعطى نائب قائد القوات الإذن لطائرات الهليكوبتر المسلحة من طراز كوبرا التابعة لقوة الرد السريع بضرب مصنع المعكرونة وأصدر تعليمات لضابط الاتصال الإيطالي بالتأكد من معرفة الأماكن الصديقة.

وفي الساعة ١٢/٣٠ أبلغت وحدة المخابرات (الوحدة - ٢) القيادة المشتركة للعمليات بأنها عاكفة على التخطيط لضربة جوية بطائرة سبكتر من طراز AC-130 على مصنع المعكرونة. وفي الساعة ١٢/٣٢ أبلغ عن استمرار إطلاق نيران كثيفة بالقرب من المصنع، بما في ذلك قذائف صاروخية (آر. بي. جي. -٧) ونيران رشاشات كثيفة. وفي الساعة ١٢/٤٥ أشارت التقارير إلى انسحاب القوات الإيطالية من مواقعها. وفي ذلك الوقت أطلقت نيران مضادة للدبابات على إحدى الدبابات.

وفي الساعة ١٣/٠٠ كانت قوة الرد السريع على استعداد للهجوم وبعد ذلك بخمس دقائق بدأت طائرات الهليكوبتر التابعة لقوة الرد السريع بإطلاق النار على الأهداف. ووجهت طائرات الهليكوبتر إلى الهجوم على سطح المبنى فقط. وأكد ضابط الاتصال الإيطالي أيضا فيما بعد أن القوات الإيطالية لم تكن في تلك المنطقة وقت إطلاق طائرات الهليكوبتر للنيران. وفي الساعة ١٣/١٣ انسحبت القوات الإيطالية ٥٠٠ متر إلى الجنوب الغربي من مصنع المعكرونة. وأصيبت طائرتا هليكوبتر إيطاليتان بفعل النيران الأرضية، في حين أصابت شاحنة إيطالية قذيفة صاروخية (آر. بي. جي.). وفي الساعة ١٣/١٧ أصدر نائب قائد القوات أمرا إلى قوة الرد السريع بوقف إطلاق النار من طائرة الهليكوبتر على مصنع المعكرونة. وفي ذلك الوقت أكد الإيطاليون عدم وجود أي أعداء في منطقة المصنع وأن قواتهم تعود إلى مجمعاتها.

وقد قتل ثلاثة إيطاليين وجرح ٣٠ في هذه الحوادث. وتم التخلي عن النقطتين الحصينتين ٤٢ و ١٩ في هذا الحادث وتعين التفاوض على العودة فيما بعد في نفس الشهر. وأفادت التقارير بمصرع ٦٧ صوماليا وإصابة ١٠٣ بجراح والقبض على ٧ آخرين.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - صدر الأمر بإجراء استطلاع دوري لمصنع المعكرونة ومرأب ماراكيو مرة في الأسبوع على الأقل.

ب - تبين تقارير وحدة المخابرات (الوحدة - ٢) أنه لم يقدم أي سبب من جانب أي فصيلة تبريرا للهجوم ضد القوات الإيطالية. وقد أشارت مصادر موثوقة إلى أن ميليشيا التحالف الوطني الصومالي كانت على علم بعملية التطويق والبحث الإيطالية ويبدو أن الهجوم ضدها قد خطط قبل تنفيذه بوقت طويل.

ج - وقد أثار الحادث مخاوف في قيادة القوات من أن تكون إرادة قوات التحالف في الاضطلاع بعمليات مستدامة قد اعتراها الضعف من جراء الأحداث. وقد دفع هذا بعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى اتخاذ موقف دفاعي. وقويت المزاعم فيما يتعلق برفض جميع الوحدات العسكرية تنفيذ الأوامر التي تصدرها قيادة القوات إلى جنود عملية الأمم المتحدة في الصومال، إما بسبب نقص المعدات أو بسبب طلب السلطات الوطنية التفاوض قبل الدخول في عمليات عسكرية ضد المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي. واشتملت الاتهامات الموجهة ضد الإيطاليين فيما بعد، في منتصف تموز/ يوليه، على ما تم من إجراء تفاوض مباشر مع المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي وعلى أن ميليشيا المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي كان لها حرية أوسع في المنطقة الإيطالية عنها في أي مكان آخر.

٧ تموز/ يوليه

في هذا الحادث قتل في كمين أربعة موظفين صوماليين يعملون في إعداد نشرة الأخبار اليومية مانتا "Maanta" التي تصدرها عملية الأمم المتحدة في الصومال، بالإضافة إلى اثنين من رجال الشرطة الصومالية. ففي الساعة ٠٦/٤٥، أوقفت سيارتان بالقرب من مستشفى بينادير بجوار مبنى زوبي تحملان ثمانية أشخاص مسلحين ببنادق الرائد أحمد جاما من إدارة التحقيقات الجنائية الذي كان يعمل في ذلك الوقت في نشرة الأخبار اليومية مانتا "Maanta" وهي النشرة الإخبارية اليومية التي تصدرها عملية الأمم المتحدة في الصومال، والسائق يوسف علي شيخ، مع أربعة أشخاص

آخرين. وقتل الرائد مدادال ويوسف علي شيخ على الفور. وسيق الأربعة الآخرون في السيارة. وبعد القتل بوقت قصير، وصل أربعة رجال ينتمون كلهم إلى عشيرة هبر غيدر، إلى مسرح الجريمة ليفحصوا جثتي الشخصين اللذين قتلا. وبعد ذلك قيل إن الجثث الأربع قد ألقيت في مكان يسمى غوبتا، في منطقة يسيطر عليها مؤيدو علي مهدي.

ومن الأشخاص الستة الذين قتلوا، ينتمي الرائد والنقيب موسى حاجي عبدي، من مركز الشرطة الشرقية إلى عشيرة اسحق، في حين ينتمي الأربعة الآخرون إلى مؤيدي علي مهدي. ويقال إن مرتكب جرائم القتل من مؤيدي عيديد من عشيرة سعد.

٩ تموز/ يوليه

مباشرة إطلاق النيران من مدافع هاون على منشآت عملية الأمم المتحدة في الصومال من جانب المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي بالإضافة إلى إقامة الحواجز يوميا والكمائن الصغيرة نهارا وليلا. ويلاحظ أن مرافق الولايات المتحدة كانت مستهدفة.

١٢ تموز/ يوليه*

قامت قوة الرد السريع بعملية ضد قيادة المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي ومركز السيطرة، "منزل عبدي" بتوجيه من عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقتل حشد صومالي أربعة صحفيين دوليين.

في الساعة ١٠/١٥، داهمت قوة الرد السريع منزل عبدي عبديد الذي وصف بأنه قيادة ميليشيا ومركز عمليات رئيسي للتحالف الوطني الصومالي/عيديد، كما يستخدم مكانا لاجتماع الميليشيا، ومنطقة للتجمهر ونقطة للتجمع. وقد جرت المداهمة بناء على معلومات أفادت بأن ثمة اجتماعات ستعقد في المركز، وأن قادة الميليشيا قد يحضرونها. وبدأت الهجوم أفرقة استطلاع الأسلحة من قوة العمل التابعة للولايات المتحدة بإطلاق قذائف مضادة للدبابات من طراز TOW، وقذائف عيار ٢٠ ميلليمترا. وفي اللحظة التي تم فيها إطلاق النيران التمهيدية، اضطلع بهجوم جوي، بحجم مفرزة، على المنزل، فيما احتلت فيه عناصر أخرى منطقة العمليات. وبعد قتال قصير بالنيران في المجمع، تفقدت المنطقة عناصر القوات الخاصة المحمولة جوا وقامت بتطهيرها ثم انسحبت بعد تسع دقائق. ولم تحدث خسائر في قوة الرد السريع.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - حسبما ورد في إعلان أصدرته عملية الأمم المتحدة في الصومال، اشتملت الخسائر التي لحقت بالميليشيا الصومالية على ٢٠ قتيلا، جميعهم من الذكور البالغين. ولم يكن ثمة نساء أو أطفال متواجدين في منزل عبدي وقت المداهمة. واحتجز صوماليان مصابان بجراح. وأعلن أيضا عن عدم إصابة نساء أو أطفال أو شهود من المدنيين الأبرياء.

ب - أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الخسائر الصومالية بلغت ٢١٥ شخصا من بينهم ٥٤ قتيلا. ووزع مؤيدو عيديد قائمة تشمل ٧٣ اسما زعموا أنهم قتلوا في الهجوم، من بينهم نساء وأطفال. وادعوا أيضا أن مئات أصيبوا بجراح. وقيل إن الخسائر اشتملت على مشاركين في الاجتماع السياسي الذي كان معقودا في منزل عبدي وعلى مدنيين كانوا في الجوار.

ج - وادعى تقرير منظمة الحقوق الأفريقية أن حشدا غاضبا من المقيمين استداروا على الصحفيين الدوليين الذين كانوا يغطون مسرح الهجوم وقتلوا أربعة منهم. وذكر أيضا أن عناصر من الجيش الوطني الصومالي رافقوا الصحفيين، وأصبحوا بعد ذلك غير قادرين على حمايتهم من غضبة الأهالي.

د - واعتمدت توقعات عملية الأمم المتحدة في الصومال على أن بدء وصول الدبابات في ١٣ تموز/ يوليه واكتمالها في ١٦ تموز/ يوليه، بما يتيح قدرة تشغيلية هامة ويمكن القوات الصامدة على إعادة تأكيد وجودها في المدينة.

هـ - وكان تقدير عملية الأمم المتحدة في الصومال أن القوات الباكستانية والإيطالية تقوم الآن بدوريات أكثر جسارة وتنشئ نقاطا قوية لإعادة فتح المواقع وإحباط الاتجاه نحو زيادة العنف ضد المركبات والمجمعات الذي شوهد في الأسبوع السابق. وسعت عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى استمرار الضغط على عيديد وكانت في سبيلها إلى وزع قوات لذلك.

و - وأشار تقرير سابق غير مؤكد إلى احتمال تواجد ٣٠ من كبار مسؤولي التحالف الوطني الصومالي في منزل عبدي وقت الهجوم. وأشار التقرير أيضا إلى أن عدد الضحايا قد يبلغ ١٨ قتيلا (ذكرت التقارير أن ستة لا يزالون تحت الأنقاض). وفي عصر ١٢ تموز/ يوليه، ذكر المصدر أن

رجالا مسلحين تواجدوا في شوارع مقديشو مزمعين الانتقام من الأمم المتحدة. ومن الواضح أن التحالف الوطني الصومالي حدد مكافأة عن رأس أي فرد من جنود الولايات المتحدة أو من موظفي الأمم المتحدة.

ز - وكان تقدير قيادة القوات أن الضربة التي وجهت ضد منزل عبدي جاءت قاصمة لميليشيا عيديد، أو بالأدق، لقيادتها وقدرة عملياتها. وذكر أن الهجوم أدى إلى تغيير ملموس في الوضع من حالة الأمن القائم على الدفاع الثابت إلى الاقتفاء النشط لعيديد، وأن عملية الأمم المتحدة في الصومال استعادت الزخم المطلوب لمواصلة إحباط التهديد الذي يشكله التحالف الوطني الصومالي والمؤتمر الصومالي المتحد.

ح - وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لقتل العشرات من المدنيين العزل، بما في ذلك بعض العناصر المتعاملة مع الأمم المتحدة نفسها من الفئات السياسية أو أفخاذ العشائر الصومالية.

٨ آب/ أغسطس

أصاب لغم مفجر من بعد سيارة جيب من طراز HMMWV تابعة للولايات المتحدة في مقديشو بالقرب من قاعدة هنتر على طريق "مدينة" فيما كانت مركبتان للشرطة العسكرية تقومان بدورية في شارع "جلاد سياد" في منطقة "المدينة" بين النقطة الحصينة ١٦ والنقطة الحصينة ٣. وعندما كانت المركبتان تجتازان معبرا بالقرب من الإحداثيين ٢٣٨ ٣١٤، من النقطة الحصينة ٣ إلى النقطة الحصينة ١٦، أصابت المركبة الأولى (مركبة قائد الفصيلة) عبوة متفجرة كهربائيا من بعد كانت موضوعة على جانب الطريق. وأصاب الانفجار مركز المركبة فدمرها تماما مما أدى إلى تشويه الجثث. وقتل ثلاثة من أفراد الشرطة العسكرية في الحال. وتوفي عنصر رابع من الشرطة العسكرية متأثرا بجراحه التي أصابته من الانفجار.

أ - وكانت هذه الحادثة الثانية من هذا النوع؛ وقد حدثت الأولى يوم ٤ آب/ أغسطس ضد مركبة من طراز براون أند روت Brown & Root (مقاول السوقيات) وكان التقدير أن هذه الحادثة كانت محاولة لزيادة التهديدات الموجهة ضد عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٢ آب/ أغسطس

هوجمت في هذا اليوم قافلة للولايات المتحدة مكونة من ٢٢ مركبة؛ حيث دمرت مركبة بلغم متفجر من بعد وتبع ذلك إطلاق نيران أسلحة صغيرة وقذائف صاروخية (آر. بي. جي.) من كمين منصوب. وقد أصيب ستة أمريكيين بجراح.

٥ أيلول/ سبتمبر*

تلى ذلك اشتباك واسع النطاق للميليشيا ضد القوات الموزعة في طريق بلد بالقرب من مصنع المعكرونة. ووجه الهجوم ضد الجنود النيجيريين خلال قيام القوات الإيطالية بتسليم المسؤولية إلى القوات النيجيرية بالقرب من النقطة الحصينة ٤٢. وفي حادثة متصلة بذلك، هوجمت دورية باكستانية كانت تحاول مساعدة الوحدة النيجيرية أثناء اجتيازها طريق "٢١ أكتوبر".

وفي صباح الأحد ٥ أيلول/ سبتمبر كان مقررا أن تبدأ القوات النيجيرية تولي المسؤولية من القوات الإيطالية (اعتبارا من الساعة ٠٥/٠٠). وكانت الكتيبة النيجيرية تنتقل من بلد وين إلى مقديشو. وفي حوالي الساعة ٠٤/٠٠، ذكرت التقارير أن حشودا تتجمع بالقرب من النقطة الحصينة ٤٢ التي تقع في الشمال الشرقي من المدينة في طريق بلد، بالقرب من مصنع المعكرونة، وهو حصن معروف للميليشيا. ووصلت القوات النيجيرية في النقطة الحصينة ٤٢ حوالي الساعة ٠٦/٠٥ لتولي مسؤولية النقطة الحصينة من القوات الإيطالية. وواجه شيخ عشيرة القوات النيجيرية طالبا الاتفاق معه قبل تولي المسؤولية من الإيطاليين. وأخبر قائد السرية النيجيرية الشيخ أنهم لم يتسلموا المسؤولية بعد وإنما ينسقون نقلها فقط مع القوات الإيطالية. وكان من المقرر أن يتم الانتقال الفعلي للمسؤولية في الساعة ٢٣/٥٩ في يوم ٦ أيلول/ سبتمبر. وقال الشيخ على نحو ما ذكرت الوحدة النيجيرية، إن "القوات النيجيرية سترى" ثم غادر المكان.

وبعد ذلك بخمس دقائق فتح الصوماليون النار على الجنود النيجيريين. وفي حوالي الساعة ٠٧/٠٠ تدهور الموقف وطلب النيجيريون تعزيزات أرسلت إليهم من الميناء القديم (Old Port) في اتجاه الشمال عن طريق النقطة الحصينة ١٩ وذلك لتخليص القوة النيجيرية المحاصرة. وعادت قافلة إيطالية كانت في طريقها إلى بلد إلى الميناء الجديد (New Port). وذكر ضابط اتصال إيطالي أن رئيس الأركان الإيطالي كان في النقطة الحصينة ٤٢ في الساعة ٠٧/٤٥ محاولا تهدئة السكان. وحذر فرع العمليات الإيطالي (ج - ٣) ضابط الاتصال النيجيري إلى ضرورة إبلاغ مقر قيادته بعدم إرسال قوات إضافية إلى النقطة الحصينة ٤٢ للحيلولة دون تدهور الموقف. وأفاد فرع العمليات الإيطالي المذكور بعزم وحدة نيجيرية التحرك من النقطة الحصينة ١٩ إلى النقطة الحصينة ٤٢ وأن قائد النقطة الحصينة ١٩ يحاول صرفها عن ذلك. وتعرضت التعزيزات لكمين شمال النقطة الحصينة

١٩ ما بين النقطة الحصينة ١٩ و النقطة الحصينة ٤٢، على مسافة نحو ٥٠٠ متر جنوب مصنع المعكرونة. وحدثت جميع الإصابات في موقع الكمين المحدد. ونشب قتال عنيف بين الساعة ٠٧/٠٠ والساعة ٠٩/٣٠. وفي الساعة ٠٩/٤٥ أبلغ ضابط الاتصال النيجيري عن وقوع سبعة قتلى. واستمر قتال متقطع حتى حوالي الساعة ١٣/٠٠ عندما أصبحت الحالة هادئة نسبيا. وكان النيجيريون في ذلك الوقت قد عادوا إلى معسكرهم في الميناء القديم. ولم يكن في النقطتين الحصينتين ١٩ و ٤٢ سوى الإيطاليين.

وفي حادثة ذات صلة، تعرضت دورية باكستانية، كانت تتحرك على طريق "٢١ أكتوبر" لمساعدة القوات النيجيرية لنيران أسلحة صغيرة، وأصيب باكستانيان بجراح.

وساعدت القوات الإيطالية في إخراج نيجيري مقتول من موقع الكمين. وشجعت أيضا القوات النيجيرية على العودة إلى معسكرها ولإتاحة الفرصة لتهدئة الحالة. واستأنفت القوات الإيطالية سيطرتها على النقطتين الحصينتين ١٩ و ٤٢. ولم تقع حوادث عنيفة أخرى حتى الساعة ١٣/٥٠ عندما أطلقت دورية إيطالية بالقرب من النقطة الحصينة ١٩ النار على مركبة مدنية مسرعة لم تتوقف للتفتيش. وقتل صوماليان وأصيب خمسة بجراح.

وقتل ٧ نيجيريين وأصيب ٨ بجراح، كما أصيب باكستانيان و٣ من الولايات المتحدة بجراح في القتال.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - قيمت الحالة في مقديشو بأنها تنطوي على توتر مستمر وأنشطة ميليشيا موجهة ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من جانب ما يشتبه أنها قوات تابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في ٥ أيلول/ سبتمبر. وقد اشتدت كثافة الهجمات الليلية التي يقوم بها التحالف الوطني الصومالي. واستنادا إلى حالة بعض الذخائر التي تستخدم وإلى تقطع أساليب السيطرة على نيران العدو، توافر لدى عملية الأمم المتحدة دلائل تشير إلى أن قوات عيديد لا تزال تعاني من نقص في الذخيرة. علاوة على ذلك، وردت إلى العملية دلائل متواصلة بأن التأييد الذي يحظى به عيديد داخل عشيرة هبر غيدر قد تدهور خلال الأسابيع الماضية.

ب - وادّعت البيانات الصادرة عن النيجيريين أنهم لم يوقعوا اتفاقا مع الصوماليين المحليين شبيها بالاتفاق الذي وقعه الإيطاليون في النقطة الحصينة ٤٢. وقيل إن قائد الفوج الإيطالي وافق على أن يدعو الشيوخ لإجراء مناقشات مع النيجيريين في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٥ أيلول/ سبتمبر. وأجرى قائد السرية الإيطالية خلال عمليات إطلاق النار التي حدثت في البداية وحتى الفجر مناقشات متقطعة مع الزعيم الصومالي وطلب القائد الإيطالي أن يبتعد النيجيريون عن المنطقة القريبة من موقع ناقلات الجنود المدرعة حتى لا يؤدي وجودهم هناك إلى توجيه النيران إليهم.

ج - تولدت لدى النيجيريين شكوك بأن الصوماليين قد أشعروا مسبقا بعملية تسليم وتسلم القوات في هذا الوقت من اليوم. ويفيد النيجيريون بأن موقف الإيطاليين إزاء محنة النيجيريين اتسم باللامبالاة، وبأن الإيطاليين رفضوا دعمهم بإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، كانت هناك أيضا مزاعم أشير إليها في وسائط الإعلام بحدوث منازعات بين الإيطاليين والأمم المتحدة/الولايات المتحدة وأنها هي السبب وراء نقل الإيطاليين خارج مقديشو.

د - أدى عدم وجود ناقلات جنود مدرعة إلى مضاعفة أثر الكمين الذي نصب لسد الطريق. أما البيانات التي ذكرت أن الإيطاليين يقيمون علاقات طيبة مع الصوماليين المحليين وأنهم كانوا هناك بموافقة الشيوخ فقد استمرت بالقدر ذاته الذي أنكرها به الإيطاليون.

٩ أيلول/ سبتمبر

نصب كمين لدورية باكستانية فيما كانت تقوم بإزالة حاجز من طريق ٢١ أكتوبر بالقرب من النقطة الحصينة ٦٩. وفي حوالي الساعة ١٣/٢٥ عندما كانت القوات الباكستانية تحاول إخلاء طريق ٢١ أكتوبر من الحواجز، هوجمت ثلاث دبابات وثلاث أو أربع ناقلات جنود مدرعة. وتعرضت القوات الباكستانية لنيران بنادق آلية عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ميلليمترات من منطقة قريبة من مصنع السجائر. وجاءت طائرات الهليكوبتر التابعة لقوة الرد السريع لتقديم دعم جوي للقوات الباكستانية، فمكنتها من العودة إلى قاعدتها. وفي حوالي الساعة ١٦/١٥، توجه حوالي ١ ٠٠٠ صومالي نحو حاجز طريق كانت قوات الولايات المتحدة والقوات الباكستانية قد أزالته بالقرب من النقطة الحصينة ٨٩. وتدخلت طائرات الهليكوبتر التابعة لقوة الرد السريع مرة أخرى لمساعدة القوات البرية. وقد

دمرت دبابة باكستانية واحدة من طراز M 48 وبلدوزر تابع للولايات المتحدة. أما الدبابة فقد أصيبت بوابل من نيران بنادق آلية عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ميلليمترات ونيران مدافع رشاشة ثقيلة فاشتعلت فيها النار. وأما البلدوزر فقد دمرته قذيفتان من طراز TOW. واستمر نشاط مكثف للميليشيا بالقرب من مصنع السجائر حتى بعد الغسق. وقد قتل باكستاني واحد. وأصيب باكستانيان وثلاثة من جنود الولايات المتحدة بجروح.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - أصبحت حواجز الطرق خلال الأيام التي سبقت ٩ أيلول/ سبتمبر مصدر إزعاج لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وكانت حواجز الطرق تزال ثلاث أو أربع مرات يوميا لتعيد النساء والأطفال إقامتها. ويزعم أن الصوماليين نصبوا كمينا متعمدا مستخدمين أسلحة آلية مضادة للدبابات بما في ذلك البنادق الآلية عديمة الارتداد المجهزة لإطلاق القنابل اليدوية والقذائف الصاروخية (آر. بي. جي.) إلى جانب حواجز طرق فعالة. ويذكر التقرير الباكستاني أن الإصابات قلت إلى حد بعيد نتيجة الحماية والدعم الجيدين اللذين قدمتهما دبابات وطائرات قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الدبابات قدمت مساعدة كبيرة، فقد ثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليها كلية لأنها من طرازات قديمة وتعمل محركاتها بالبنزين.

ب - وأعقب هذا الحادث اتهامات وجهتها وسائط الإعلام بأن قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أطلقت النار عشوائيا على الجماهير الصومالية. وقد أنكرت العملية هذه المزاعم التي لا تزال غير مؤكدة مسلمة بوقوع إصابات "عديدة" من القتلى والجرحى في الجانب الصومالي بين المقاتلين.

ج - كانت دبابتان باكستانيتان تتحركان خلف ناقلات الجنود المدرعة الأمريكية بهدف تغطيتها فيما كانت البلدوزرات تخلي طريق ٢١ أكتوبر من العوائق. ويذكر قائد باكستاني أنهم في الأحوال العادية كانوا سيردون على إطلاق النار وهم ينسحبون، إلا أنهم لم يتمكنوا من مغادرة المنطقة لأن الأمريكيين كانوا خارج المركبات واتخذوا مواقع قتالية. وحينما رفع قائد دبابة رأسه لمخاطبة الصوماليين مستخدما مكبر الصوت، أصيب إصابة قاتلة حينما أمطر الصوماليون دبابته بوابل من النيران.

د - كان الباكستانيون لا يزالون يستخدمون دبابات من طراز M48 A2، لعام ١٩٥٧ المجهزة بمدافع عيار ٩٠ مم. وفي تشرين الأول/ أكتوبر تلقوا دبابات من طراز M48 A5 (محركات ديزل) مجهزة بمدافع عيار ١٠٥ مم، أرسلت من باكستان في ٢٠ أيلول/ سبتمبر.

١٥ أيلول/ سبتمبر

في الساعة ١٩/٣٠، وفي مرفق الميناء الجديد، قتلت نيران قناصة، أطلقت من مبان مهجورة تقع أمام مستشفى مارتني، جنديين إيطاليين كانا يقومان بتمارين رياضية تحت الأضواء على الرصيف الشمالي للميناء. وفي الساعة ١٠/٢٠، انفجرت ثلاث قذائف هاون في مجمع مقر العملية بين مبنى قيادة السرية النرويجية والمطبخ القديم. ولم تحدث الهجمات أي إصابات في المباني غير أنها أحدثت إصابات في الأفراد ومن بين المصابين بجراح الذين بلغ عددهم ١١ شخصا كان هناك باكستانيان، ونرويجيان وضابط من الولايات المتحدة، وثلاثة مدنيين صوماليين وثلاثة مدنيين تابعين للعملية.

٢١ أيلول/ سبتمبر

أصيبت ناقلة جنود مدرعة باكستانية بقذيفة صاروخية (آر. بي. جي. - ٧) على طريق أفغويه، بالقرب من مستشفى بينادير. وفي هذا اليوم ألقي القبض على عثمان عاتو، أحد كبار مستشاري عيديد ومموليه. وفي الساعة ٦/٠٠، أرسلت دورية متنقلة مكونة من دبابتين وناقلتي جنود مدرعتين من مجمع الوحدة الباكستانية عبر طريقي الكيلومتر ٤ والكيلومتر ٧ إلى النقطة الحصينة ٦٩. وفي الساعة ٦/١٥، صادفت الدورية حاجز طريق بالقرب من مستشفى بينادير على طريق أفغويه. وصادفت الدورية حاجزا آخر على الإحداثيين ٢٤٦ ٣٤٠. وفي الساعة ٦/٢٥، وفيما كانت الدورية تتجاوز هذا الحاجز، أصيبت ناقلة جنود مدرعة بقذيفة صاروخية (آر. بي. جي. - ٧) من جهة غير معروفة. وأصيبت الناقلة في خزان الوقود واشتعلت فيها النار. وقد غادر الناقلة ١١ جنديا باكستانيا وتم إجلاؤهم، غير أنه لم يتح إنقاذ ثلاثة، منهم ضابط، احصروا داخلها بسبب كثافة اللهب وانفجار الذخائر داخل ناقلة الجنود. وقد قتل ثلاثة باكستانيين وأصيب سبعة بجروح من بينهم اثنان أصيبا بحروق خطيرة.

٢٤ أيلول/ سبتمبر — في الساعة ٦/١٥، اقتربت شاحنة صومالية من النقطة الحصينة ٧ من ناحية طريق أفغويه. وعندما أوقفت الشاحنة، قفز صومالي من خلف الشاحنة وبدأ يطلق النار على الجنود الباكستانيين. وقد أصيب جندي باكستاني بخمسة جراح من جراء طلقات نارية في ذراعه اليمنى وفخذيه الأيمن والأيسر. وقد أطلق جندي النار على المسلح وقتله.

٢٥ أيلول/ سبتمبر — تحطمت طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع اشتبكت في عملية إطلاق نار بالأسلحة الخفيفة. وفي أثناء عمليات البحث التي أعقبت ذلك، أطلقت النيران على جنود باكستانيين وجنود من الولايات المتحدة فأصيبوا بجروح.

وفي الساعة ٢/١٠، أطلقت نيران أسلحة خفيفة على طائرة هليكوبتر من طراز UH-60 A/C 'Black Hawk'، فسقطت وتحطمت بالقرب من الإحداثيين ٢٤٧ ٣٧٦. وقد أصيب اثنان من أفراد الطاقم التابعين للولايات المتحدة بجروح وتم نقلهما إلى مستشفى الإمارات العربية المتحدة. وتأكد مقتل أفراد الطاقم الثلاثة التابعين للولايات المتحدة. وخلال عملية الإنقاذ، أطلقت نيران كثيفة من منطقة فيلا الصومال. وأصيب ثلاثة جنود باكستانيين وثلاثة من جنود الولايات المتحدة بجروح من الطلقات النارية. وقتل ثلاثة جنود وجرح خمسة من الولايات المتحدة وأصيب جندي باكستاني بجروح أثناء المعركة.

٢٧ أيلول/ سبتمبر — نصب كمين لناقلتي جنود مدرعتين باكستانيتين بإطلاق قذائف صاروخية (آر. بي. جي.-٧) ونيران أسلحة خفيفة عليهما بالقرب من الكيلومتر ٧. وفي الساعة ١٣/٤٥، أطلقت نيران أسلحة خفيفة وقذائف صاروخية (آر. بي. جي.) بالقرب من الإحداثيين ٢٤٨ ٣٣٦ على ناقلتي جنود مدرعتين كانتا تقومان بدورية اعتيادية بين النقطة الحصينة ٧ ومنطقة الكيلومتر ٤. وأطلقت ثلاث قذائف صاروخية (آر. بي. جي.) أخطأت اثنتان منها الهدف وأصابت واحدة ناقلة الجنود المدرعة التي كانت في المقدمة، فأصيب ضابط وجندي بجروح خطيرة.

وفي حوالي الساعة ١٤/٠٥ نصب صوماليان يحملان أسلحة خفيفة وقذائف صاروخية (آر. بي. جي.) كمينا لناقلتي جنود مدرعتين باكستانيتين أخريين بالقرب من الكيلومتر ٧. وأصيب جنديان باكستانيان بجراح في الحادث. وأخطأت القذائف الصاروخية (آر. بي. جي.) الناقلتين.

وكانت خسائر عملية الأمم المتحدة في الصومال هذا اليوم هي مقتل باكستاني واحد وإصابة ثلاثة بجروح أثناء القتال.

٢٨ أيلول/ سبتمبر — في الساعة ٢٠/٢٠، أفاد حرس السرية التركية عند البوابة ٨ بوجود صوماليين مسلحين في مبنى مصنع يقع مقابل البوابة. وأطلق الصوماليون قنابل من بنادق آلية مجهزة لإطلاق القنابل اليدوية على مجمع السفارات. وانفجرت القنابل في منطقة متاخمة لمبنى المقر. وقد أصيب جندي نرويجي بجروح خطيرة. وذكر باكستانيون أنهم شاهدوا العنصر الذي قام بالإطلاق بالقرب من مستشفى بينادير.

وفي الساعة ٢٠/٣٠ أطلقت ثلاث قذائف هاون على قاعدة سورد من الإحداثيين ٢٥٩٨ ٣٤٣٣ بالقرب من مستشفى ديغفر. وأصيب جنديان بجروح.

٣ تشرين الأول/ أكتوبر* — وقعت في هذا اليوم حادثتان منفصلتان. ففي الحادثة الصغرى انفجر لغم يعمل بالتحكم من بعد فدمر مركبة ذات عجلات متعددة الأغراض سريعة الحركة طراز (HMMWV) تابعة لمشاة البحرية الأمريكية (فجرح ثلاثة جنود أمريكيين). ووقعت الحادثة الكبرى نتيجة عمليات قامت بها القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال للقبض على بعض الأشخاص. وقامت قوة عمل القوات الخاصة بهجوم في منطقة هاويلواداغ وأسرت ٢٤ شخصا بينهم اثنان من كبار مساعدي عيديد. وكان رد الميليشيات على القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال شديدا وطويلا. وأسقطت طائرتا هليكوبتر، وضرب طوق حول القوات الخاصة الأمريكية ثم فُك بعد قتال طويل وعنيف قامت به قوة العمل الدولية وشاركت فيه مركبات عديدة.

وبدأت مهمة القوات الخاصة نحو الساعة ١١/٣٠ في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر. وكان أفراد القوات الخاصة التابعون لقوة العمل قد تلقوا معلومات تفيد أن مستشاري عيديد يعقدون اجتماعا على مقربة من فندق أوليمبك. وبدأت مرحلة التنفيذ الحاسمة في الساعة ١٥/٤٥. وأسر أربعة وعشرون شخصا من بينهم اثنان من مستشاري عيديد الرئيسيين، وتوفي ثلاثة أسرى فيما بعد. ثم أرسلت قوات أمريكية وطائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك UH-60 A/C لإجلاء القوات الخاصة مع الأسرى، فأسقطت طائرة هليكوبتر واحدة من طراز بلاك هوك في الساعة ١٦/١٠. وتحركت قوة

برية قوامها نحو ١٠٠ رجل إلى موقع سقوط طائرة الهليكوبتر تحت نيران كثيفة مما أدى إلى وقوع مزيد من الإصابات. وفي الساعة ١٦/٤٩ أسقطت طائرة هليكوبتر ثانية.

وقام أفراد القوات الخاصة الأمريكيون وقوة الرد السريع الأمريكية بمحاولة إنقاذ أولى انطلاقا من المطار وعبر طريق لينين ولكنهم وقعوا في كمين وأجبروا على التراجع. واعتبر الوضع في موقع سقوط الطائرة مستقرا بعد تلقيهم إمدادات جديدة وحمايتهم بغطاء جوي.

وكانت عناصر شاركت في المهمة قد طلبت توفير دعم احتياطي في الساعة ١٥/٣٧. فأخطرت قوة الرد السريع في الساعة ١٥/٣٧ وأخطرت القوات الباكستانية والماليزية في الساعة ١٦/١٥.

وبتوجيه من نائب قائد القوات وقائد قوة الرد السريع، أخذت هذه العناصر فورا تستعد للتحرك نحو منطقة الميناء حيث كان مقررا تنظيم قوة عمل للإنقاذ. ووضع أفراد القوات الخاصة التابعة لقوة العمل تحت أمرة قيادة الرد السريع لقوة الرد السريع من الساعة ١٦/٣٥ إلى الساعة ١٩/٠٧، ثم عادوا تحت أمرة قوة الرد السريع. وتحركت عناصر قوة عمل الإنقاذ بين الساعة ١٦/٤٠ والساعة ١٨/٤٥ للاجتماع وتلقي توجيهات قائد قوة العمل.

وفي الساعة ١٩/٣٠ أفاد اللواء الباكستاني أنه تلقى بلاغا صادرا عن مركز العمليات المشترك يفيد بوجود ١ ٠٠٠ صومالي بجوار نقطة الإحداثيين ٢٥٣ ٢٤٦ فقام بإعداد نقاط حصينة لمساعدة الجنود الأمريكيين المحاصرين في منطقة فندق أوليمبك.

وبين قائد قوة العمل خطة العمليات في الساعة ١٩/٤٥. وانطلقت عناصر من قوة العمل من المطار لكي تنضم إلى عناصر أخرى في الموقع الجديد لرسم العمليات. وغادرت قوة العمل الميناء الجديد في الساعة ٢٣/٠٠. وظلت إحدى سرايا قوة العمل الثلاث في الميناء كسرية احتياطية. وفي الساعة ٢٣/٢٠ انطلقت من الميناء أربع دبابات وثلاث ناقلات جنود مدرعة لدعم عمليات قوة الرد السريع الأمريكية. وبلغت السريتان التابعتان لقوة العمل واللتان انتشرتا في النقطة الحصينة ٢٠٧ في الساعة ٢٣/٤٥. وبقيت إحدى السريتين في النقطة الحصينة ٢٠٧ بحيث تشكل قوة احتياطية تكتيكية للسرية التي تقرر أن تتحرك نحو موقع الإنقاذ الشمالي (موقع سقوط طائرة الهليكوبتر الأولى). وبين الساعة التي بلغت فيها قوة العمل النقطة الحصينة ٢٠٧ وساعة وصولها إلى هدفيها (موقعا سقوط طائرتي الهليكوبتر الأولى والثانية)، تعرضت عناصر قوة العمل لنيران غزيرة من القناصين ولقذائف صاروخية وقاموا بتعزيز حواجز الطرق. واشتبكت العناصر اشتباكا حاسما بالنيران لفترة طويلة في طريقها إلى أهدافها المحددة. وصادفت العناصر في طريقها حاجزا في نقطة الإحداثيين ٢٤٤ ٣٧٠، واستخدمت مدافع الدبابات لتفجيره سريعا للحفاظ على الزخم واستئناف التقدم. وتعرض الجنود في النقطة الحصينة ٢٠٧ والدبابات لنيران أطلقت عليهم من مواقع صومالية عديدة. وقضوا على مصادر النيران بإطلاق نيران منسقة من الدبابات والمشاة. وأثناء الدفاع عن النقطة الحصينة ٢٠٧ أصيب ضابط برصاصة. وتم إجلاؤه إلى مستشفى ميداني وأفيد أنه في حالة مستقرة. وتمكنت الدبابات وناقلات الجنود المدرعة من السيطرة على منطقة العمليات بينما هاجمت طائرات هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع أهدافا جانبية في مناطق عمرانية مجاورة. وفي الساعة ٠٠/٠٥ بعد منتصف الليل انفجرت قذيفة هاون قرب مستودع الذخيرة التابع للسرية المدرعة بحذاء الملعب الرياضي.

ووصلت العناصر إلى أهدافها في الساعة ٠٢/٢٨ والساعة ٠٢/٣١ على التوالي من صباح يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. واستطاعت السيطرة على أهدافها وتحرير ما يزيد على ٧٠ جنديا أمريكيا وعادت من جديد، تحت نيران كثيفة، إلى الملعب الرياضي عبر النقطة الحصينة ٢٠٧. وفي الساعة ٠٢/٤٠ انفجرت قذائف هاون (عددها مجهول) قرب الدبابات. وأطلقت عدة قذائف مدفوعة بصواريخ. وواصلت المركبات تحركها وردت على مصادر الهجوم بشدة وأسكتتها. وهاجمت مدافع هاون باكستانية عيار ٨١ ميلليمترا مدفع هاون معاديا كان موقعه في نقطة الإحداثيين ٢٥٢٠ ٣٦٩٧. وتوقف إطلاق النار بعد رشقتين عند وصول طائرات الهليكوبتر إلى المنطقة. وقامت الدبابات وناقلات الجنود المدرعة بتغطية انسحاب القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وتم إجلاء بعض الجنود في دبابات وناقلات مدرعة باكستانية، وأجلي آخرون إلى النقطة الحصينة ٢٠٧ لكي يتم نقلهم بناقلات مدرعة أخرى. وأثناء القتال الذي وقع بين النقطة الحصينة ٢٠٧ والملعب الرياضي أصيب جندي باكستاني بشظية فجرح في وجهه. وقامت ثلاث ناقلات جنود مدرعة بتزويد الدبابات بالوقود، وقد جازفت في ذلك مجازفة كبيرة لأنها جاءت عبر طريق ملغوم إلى موقع يبعد مسافة ٨٠٠ متر شرقي المنطقة المستهدفة.

ووصلت القوات إلى الملعب الرياضي في الساعة ٠٦/٣٢. وبحلول الساعة ١٠/٣٠ من يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر نقل جميع الجنود التابعين لقوة الرد السريع إلى النقطة الحصينة ٣١ عبر طريق ٢١ أكتوبر الخارجي.

وقتل أثناء العملية ٣ جنود أمريكيين وجرح ٣٦ آخرون، وقتل جندي ماليزي واحد، وجرح ١٠ آخرون، وقتل جندي مغربي واحد، وجرح ١٠ آخرون، وأصيب ثلاثة جنود باكستانيين وجندي إيطالي بجروح. يضاف إلى ذلك ١٥ جنديا أمريكيا قتلوا في المعارك و ٥٧ آخرون أصيبوا بجروح ولم يذكروا في قائمة الإصابات الرسمية لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

وقدرت مصادر عملية الأمم المتحدة في الصومال أن ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ صومالي قتلوا وجرح ما يزيد عن ٧٠٠ آخرين في المعارك.

مقتطفات من المقابلات والتقارير

أ - يصف الملخص التنفيذي العملية على النحو التالي: استنفرت قوة عمل كبيرة مشتركة ومتعددة الجنسيات، فتحركت ليلا، وتلقت تعليمات، وانتشرت، ونفذت بنجاح ليلا، وفي ظروف قتال شديدة، خطة الإنقاذ الرامية إلى تخليص ٧٠ جنديا (بعضهم مصاب) في نحو ثماني ساعات. ويذكر الملخص صراحة أنه لم تكن هناك "مهلة زمنية" أو "ثغرات زمنية" لأن هذه العمليات معقدة بطبيعتها.

ب - يفيد تقرير باكستاني أن الهجوم الأول خطط له أفراد القوات الخاصة وحدهم. ولم تبلغ الخطة إلى فرق التحالف الأخرى، ومن ثم لم يجر إعداد خطة للطوارئ تقوم فرق التحالف بمقتضاها بدعم العملية. وتفيد التقارير أن قوة الرد السريع أمضت سبع ساعات في تخطيط عملية الإنقاذ.

ج - يقول قائد باكستاني إن أحدا لم يبلَّغ بعملية القوات الخاصة. فبعد أن عقد الأمريكيون اجتماعهم التخطيطي في الساعة ١٠/٣٠ قام العميد الذي يتولى قيادة القوات الخاصة بإبلاغ الباكستانيين بأن ٧٥ شخصا محاصرون في موقع سقوط طائرتي الهليكوبتر. وقال إنه أرسل أفرقة لنجدة أفراد القوات الخاصة ولكنها تعرضت كل مرة لإطلاق النيران وردت على أعقابها. وكانت المهمة التي أوكلت إلى الباكستانيين هي حماية الأمريكيين أثناء انتقالهم إلى موقع سقوط طائرتي الهليكوبتر، وتطويق المنطقة أثناء ذهاب الأمريكيين لتخليص أفراد القوات الخاصة وحمايتهم أثناء انسحابهم من المنطقة.

د - وكانت الدبابات الباكستانية قديمة وغير مزودة بجهاز للرؤية الليلية. وكانت الدبابات من طراز M48 A2 لعام ١٩٥٧، تسير بالبنزين، ومزودة بمدفع عيار ٩٠ مم. وقد استنفدت وقودها أثناء العملية فتعين سحبها الواحدة تلو الأخرى إلى نقطة حصينة قريبة لتزويدها بالوقود. وقال القائد الباكستاني إن قواته غنت هدفا هينا في الدبابات دون ما قدرة على الدفاع عن نفسها. وسئل القائد الباكستاني هل أن ارتفاع عدد الضحايا مرده أن الجرحى اضطروا إلى قضاء الليل كله هناك قبل أن يتاح نقلهم، فأجاب أنه تم الاتصال بهم في الساعة ٢/٠٠، ولكنهم لم يتمكنوا من الاتصال بالجنود الموجودين في موقع سقوط طائرتي الهليكوبتر حتى غادروا المكان. وكانت المهمة التي أوكلت إلى الباكستانيين هي محاصرة المنطقة. وقال الباكستانيون إنهم سلكوا طريقا طويلا للوصول إلى موقع سقوط طائرتي الهليكوبتر وأن الأمريكيين وجدوا صعوبة في الاتصال بأفراد القوات الخاصة نظرا للأعمال الحربية التي قام بها الصوماليون في الطريق.

هـ - وشهد قائد ماليزي قائلا إنهم أبلغوا نحو الساعة ١٧/٣٠ بالذهاب إلى "الميناء الجديد" لتوفير تعزيزات لعملية سيقوم بها الأمريكيون. ووصلوا إلى الميناء الجديد في الساعة ١٨/٥٠. وكانت سرية ماليزية أخرى قد وصلت إلى المكان قبل ذلك. ولم تقدم القوات الماليزية سوى ناقلات جنود مدرعة ولم يكن في عدادها قوات هجومية، فاستعيض عنها بالأمريكيين. وانطلقت القوات نحو الساعة ٢٠/٠٠. وفي الساعة ٢٣/٥٥ تباطأ تقدم القوات نحو هدفها لأنها رميت بقذائف صاروخية وبنيران القناصة ومدافع الهاون. وأفاد القائد الماليزي أن أجهزة الرؤية الليلية متوافرة لديه ولكنه استدعي لأداء مهامه بصورة مباغتة فلم يجد وقتا لإحضارها معه.

و - وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين أثناء العمليات التي وقعت يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر.

٤ تشرين الأول/ أكتوبر — قتل قائد طائرة هليكوبتر بلجيكي الجنسية أثناء قيامه بمهمة استطلاع على مقربة من ياونتوي، على بعد ٢٠ كيلومترا شمالي كيسمايو.

١٤ تشريـــن الأول/ أكتوبر — وفي منطقة بيضوا، على بعد ٥ كيلومترات شمالي شرقي قرية بور دوحونليه، أطلقت النار على ضابط صف يوناني الجنسية فأردي قتيلا. وكان ضابط الصف مسافرا في مركبة من وجيد إلى حُدور، فاضطر إلى التوقف بسبب اشتباك بين صوماليين.

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر — قام قطاع طرق تلاحقهم دورية بإطلاق النار عليها فقتل جندي إيطالي على طريق بلد عندما حاولت الدورية الإيطالية الرد على قطاع الطرق.

١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر — في الساعة ٦/٥٠، أوقف أربعة مسلحين مركبة تحمل علامة عملية الأمم المتحدة في الصومال أثناء سيرها على طريق دانواداغ. وأطلق جندي تابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال النار على المسلحين، فقتل أحدهم وجرح آخر، فاندلع اشتباك مسلح، مما أدى إلى مصرع الجندي الذي بدأ بإطلاق النار وجرح جنديين آخرين تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

المرفق ٦

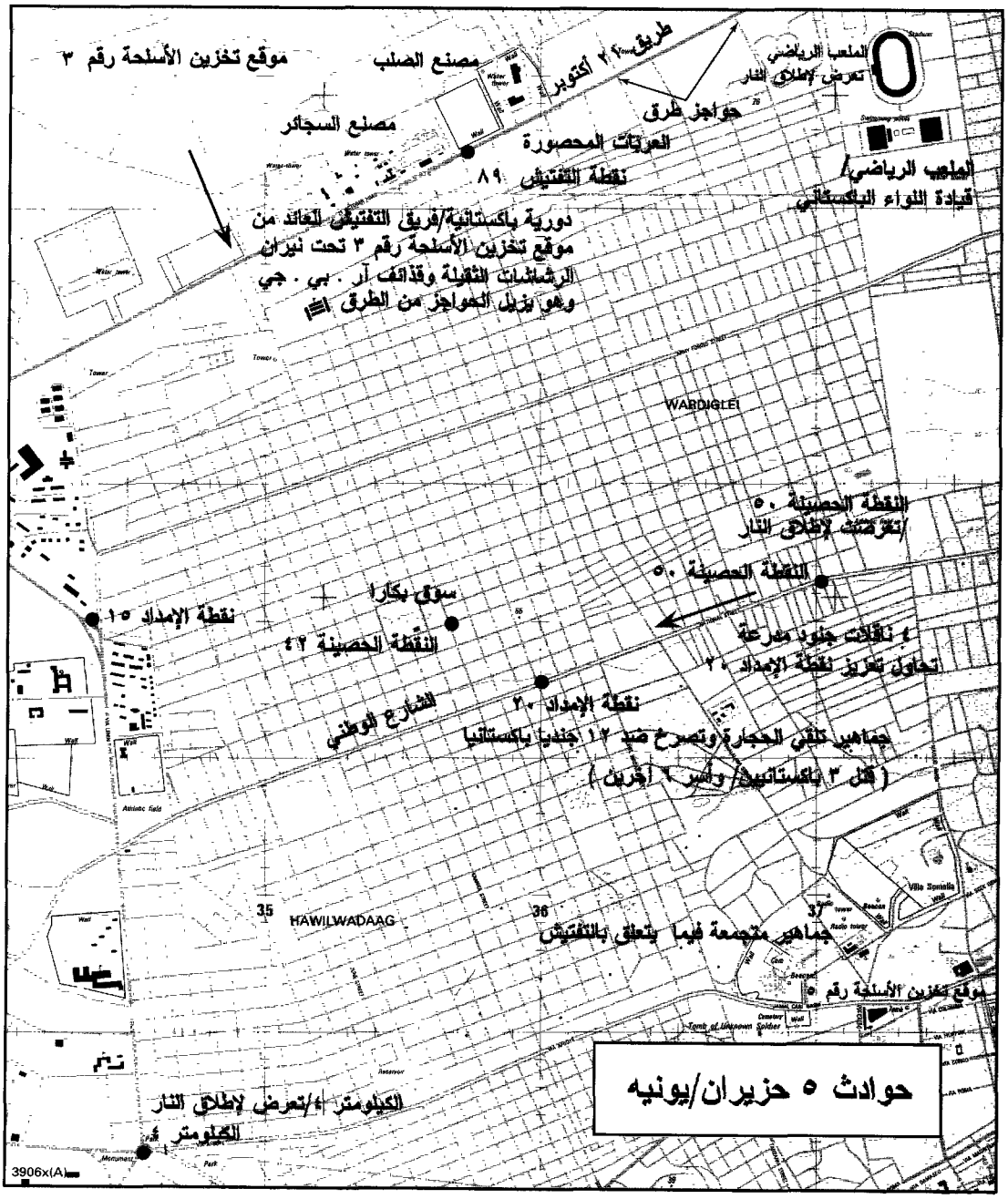
موقع تخزين الأسلحة رقم ٣
مصنع الصلب
مصنع السجائر
طريق ٢٢ أكتوبر
حواجز طرق
العربات المحصورة
نقطة التفتيش ٨٩
دورية باكستانية/فريق التفتيش العائد من موقع تخزين الأسلحة رقم ٣ تحت نيران الرشاشات الثقيلة وقذائف آر . بي . جي وهو يزيل الحواجز من الطرق
الملعب الرياضي
تعرض لإطلاق النار
الملعب الرياضي/ قيادة اللواء الباكستاني
WARDIGLEI
النقطة الحصينة ٥٠
/تعرضت لإطلاق النار
النقطة الحصينة ٥٠
سوق بكارا
النقطة الحصينة ٤٩
نقطة الإمداد ١٥
٤ ناقلات جنود مدرعة تحاول تعزيز نقطة الإمداد ٢٠
الشارع الوطني
نقطة الإمداد ٢٠
جماهير تلقي الحجارة وتصرخ ضد ١٢ جنديا باكستانيا
(قتل ٣ باكستانيين/ وأسر ٢ آخرين)
HAWILWADAAG
جماهير متجمعة فيما يتعلق بالتفتيش
موقع تخزين الأسلحة رقم ٥
حوادث ٥ حزيران/يونيه
الكيلومتر ٤/تعرض لإطلاق النار
الكيلومتر ٤
3906x(A)

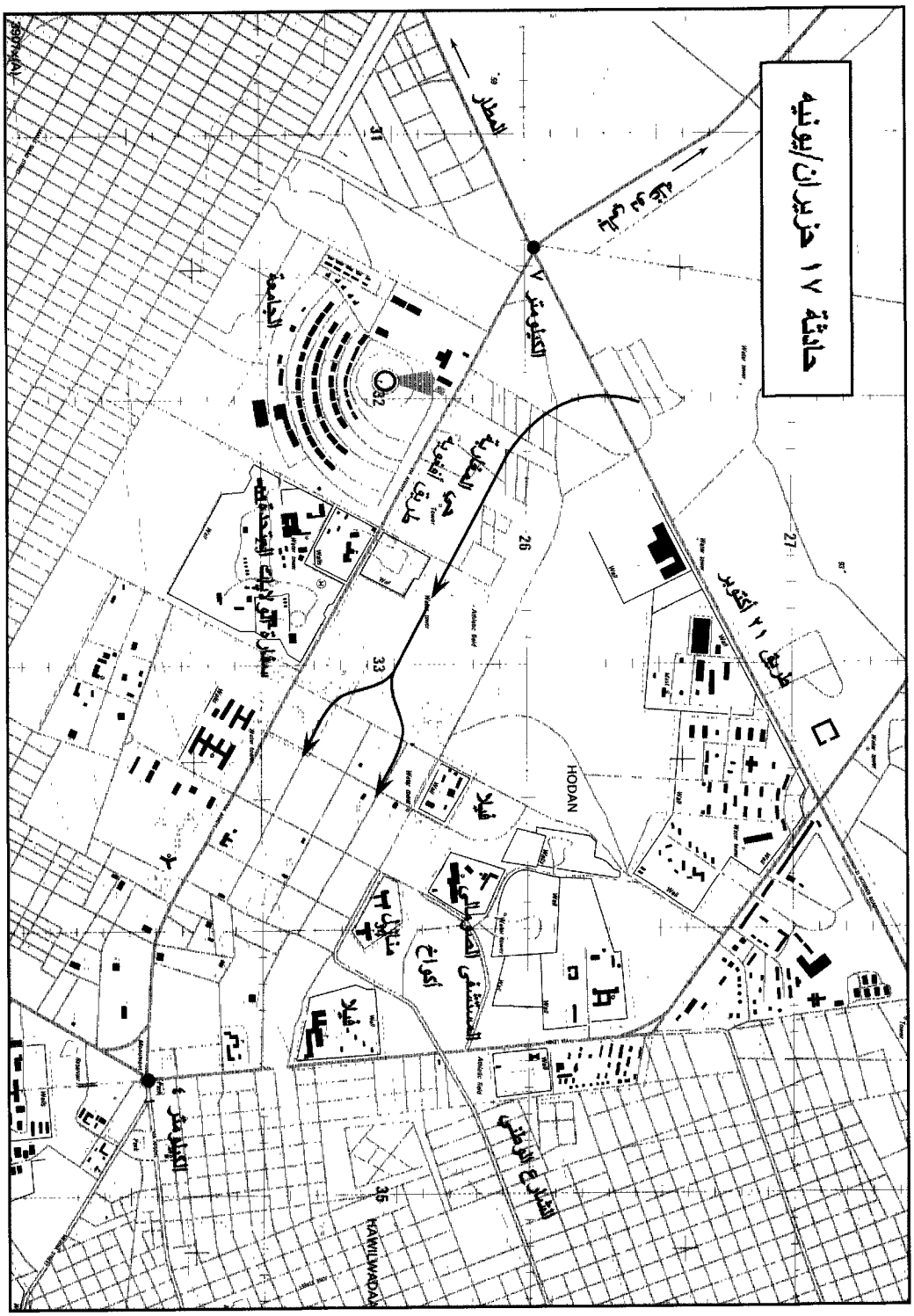
حادثة ١٧ حزيران/يونيه
المطار
الكيلومتر ٧
الجامعة
طريق ٢١ أكتوبر
HODAN
الكيلومتر ٦
HAWLWADAG
31
32
33
26
27
35

المرفق ٨

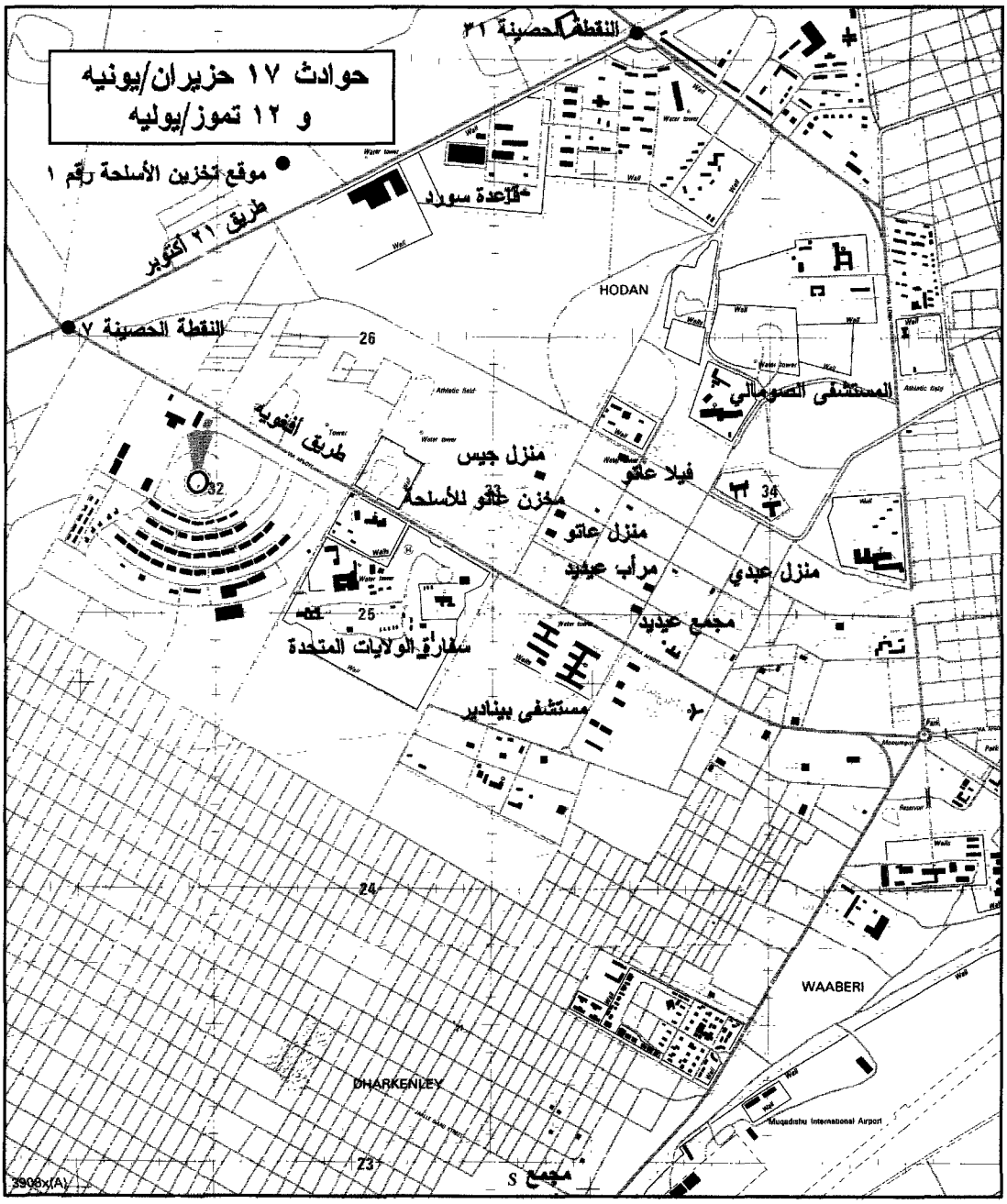
حوادث ١٧ حزيران/يونيه
و ١٢ تموز/يوليه
موقع تخزين الأسلحة رقم ١
طريق ٢١ أكتوبر
النقطة الحصينة ٣١
قاعدة سورد
HODAN
النقطة الحصينة ٧
26
طريق افغويه
منزل جيس
مخزن عاتو للأسلحة
منزل عاتو
فيلا عاتو
المستشفى الصومالي
منزل عبدي
مرأب عيدد
مجمع عيدد
سفارة الولايات المتحدة
25
مستشفى بينادير
24
WAABERI
DHARKENLEY
Mogadishu International Airport
23
مجمع S
3906x(A)

المرفق ٩

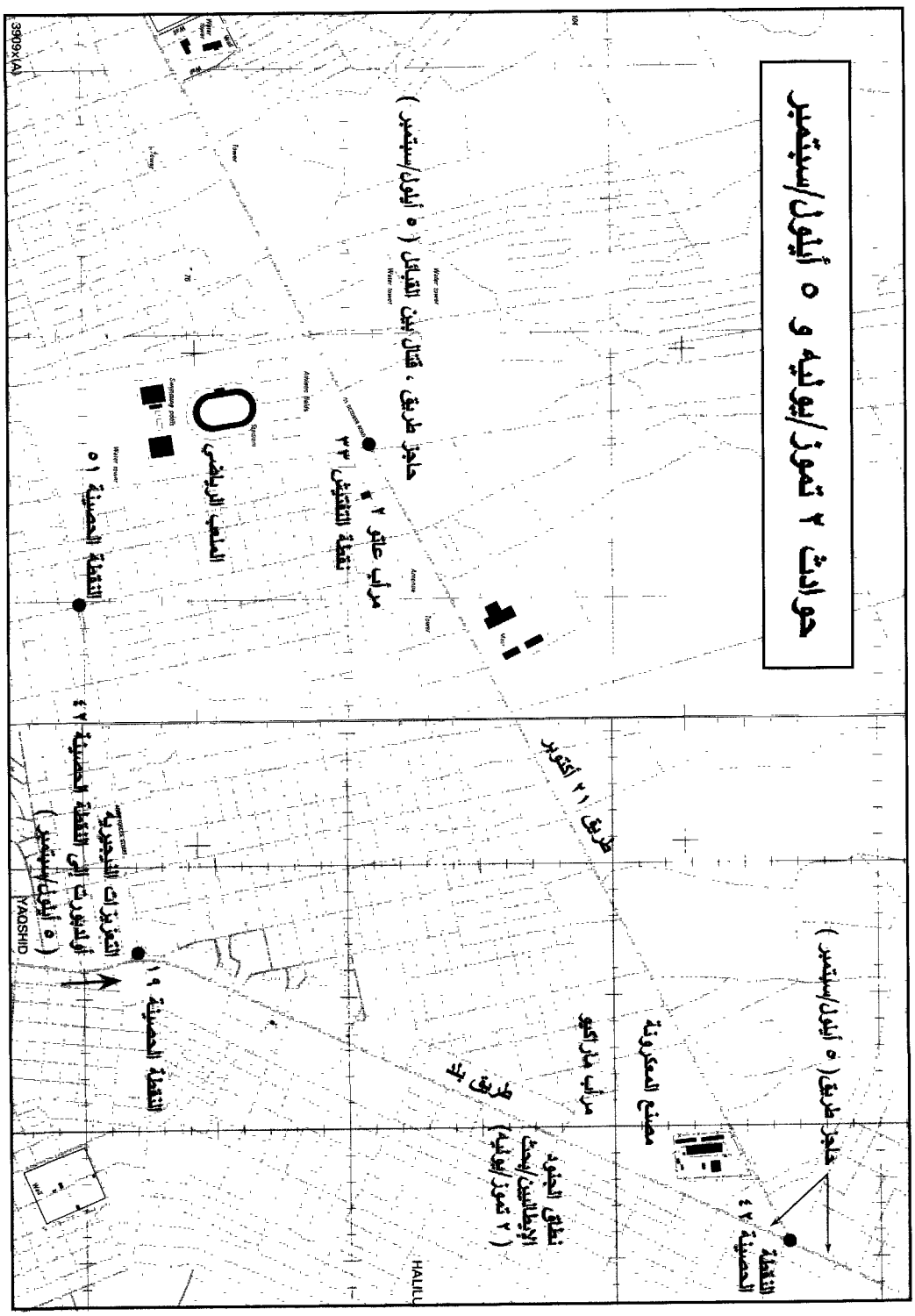
حوادث ٢ تموز/يوليه و ٥ أيلول/سبتمبر
حاجز طريق ، قتال بين القبائل (٥ أيلول/سبتمبر)
مراب عائر ٢
نقطة التفتيش ٣٣
الملعب الرياضي
النقطة الحصينة ٥١
طريق ٢١ أكتوبر
حاجز طريق (٥ أيلول/سبتمبر)
النقطة الحصينة ٤٢
مصنع المكرونة
مراب بازاكيو
نطاق الجنود الإيطاليين/بعثة (٢ تموز/يوليه)
طريق بلد
التعزيزات اللوجيستية في طريقها إلى النقطة الحصينة ٤٢ (٥ أيلول/سبتمبر)
النقطة الحصينة ١٩
HALILU
MOGADISHU

المرفق ١٠

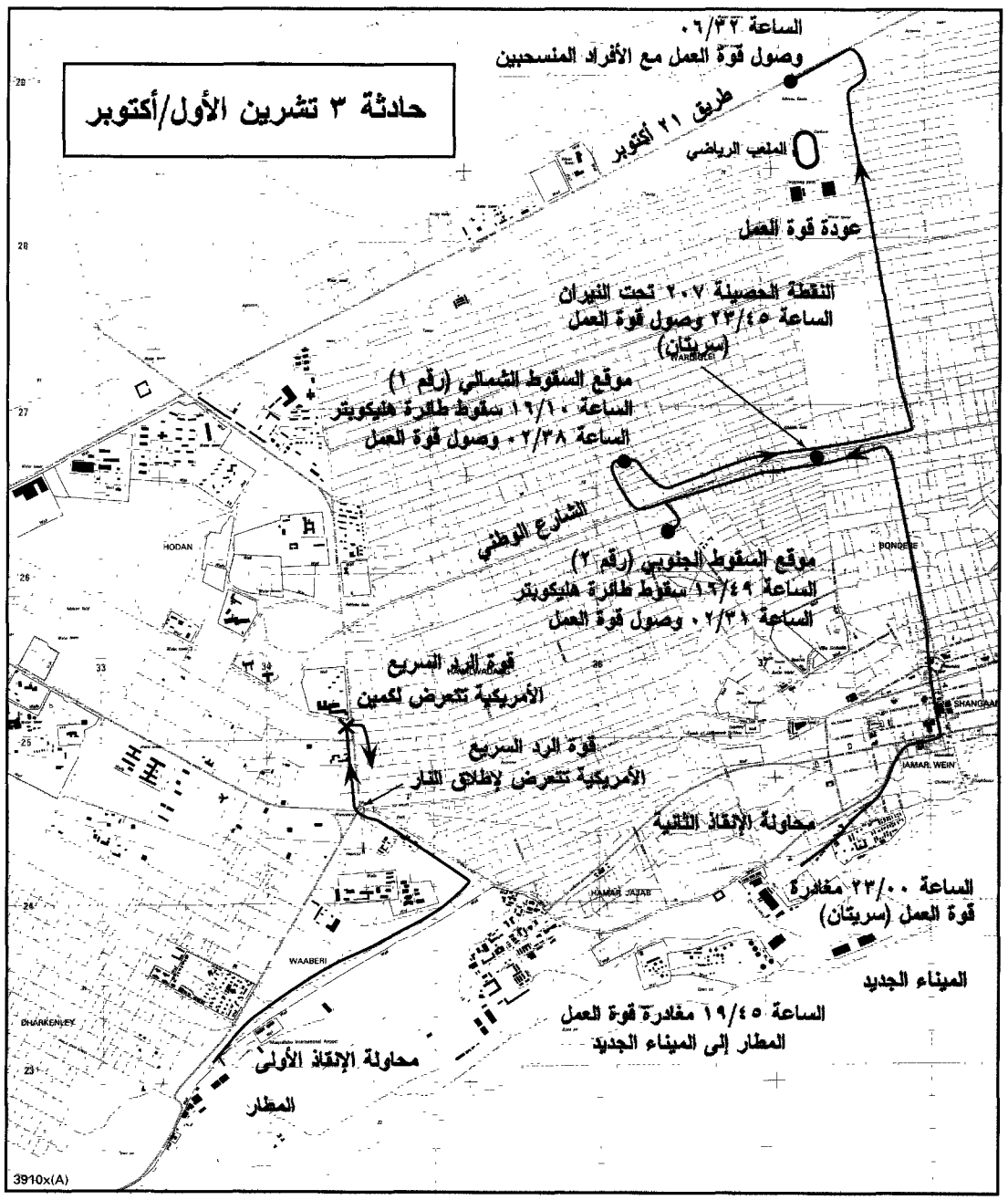
حادثة ٣ تشرين الأول/أكتوبر
الساعة ٠٦/٣٢
وصول قوة العمل مع الأفراد المنسحبين
طريق ٢١ أكتوبر
الملعب الرياضي
عودة قوة العمل
النقطة الحصينة ٢٠٧ تحت النيران
الساعة ٢٣/٤٥ وصول قوة العمل
(سربتان)
موقع السقوط الشمالي (رقم ١)
الساعة ١٦/١٠ سقوط طائرة هليكوبتر
الساعة ٠٢/٣٨ وصول قوة العمل
الشارع الوطني
موقع السقوط الجنوبي (رقم ٢)
الساعة ١٦/٤٩ سقوط طائرة هليكوبتر
الساعة ٠٢/٣١ وصول قوة العمل
قوة الرد السريع
الأمريكية تتعرض لكمين
قوة الرد السريع
الأمريكية تتعرض لإطلاق النار
محاولة الإنقاذ الثانية
الساعة ٢٣/٠٠ مغادرة
قوة العمل (سربتان)
الميناء الجديد
الساعة ١٩/٤٥ مغادرة قوة العمل
المطار إلى الميناء الجديد
محاولة الإنقاذ الأولى
المطار
HODAN
WAABERI
DHARKENLEY
HAMAR JAJAB
HAMAR WEIN
SHANGAA
BONDERE
3910x(A)

الوثيقة ٨٩

تقرير لاحق للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مقدم عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٢٣ (١٩٩٤)

S/1994/839، ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي التطورات المتصلة بعملية المصالحة السياسية والبعثة الإنسانية وحالة الأمن وعملية بناء المؤسسات في الصومال، إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٢ من القرار ٩٢٣ المؤرخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤.

٢ - وقد وصل ممثلي الخاص الجديد للصومال، السيد جيمس فيكتور غبيهو وهو من غانا، إلى الصومال في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٤. وسيبقى القائم بعمل الممثل الخاص الذي انتهت فترة عمله، السيد لانسانا كوياتيه، في الصومال حتى نهاية تموز/ يوليه ١٩٩٤ من أجل كفالة تسليم مسؤولياته بسلاسة.

ثانيا - البعثة الإنسانية

٣ - ما زال يجري إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المتمثلة في التغلب على احتياجات الطوارئ والانتقال إلى مرحلة الانتعاش عن طريق تحسين حالة الضعفاء، لا سيما النساء والأطفال، وإيجاد حلول دائمة لمحنة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. إلا أن هذه المكاسب على الجبهة الإنسانية ما زالت هشة للغاية إزاء استمرار عدم الأمن وعدم وجود قدرة محلية منظمة تعالج رفاه القطاعات الضعيفة من السكان معالجة فعالة وتتصدى للكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان.

٤ - وما زالت شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدم خدمات التنسيق والإعلام والدعم السوقي لأوساط المعونة الإنسانية، في حين تواصل بذل جهودها للمساعدة في إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وتعزيز تنفيذ مشاريع مجتمعية صغيرة في مناطق وقطاعات جغرافية ذات أولوية لا توجد فيها وكالات تنفيذية.

٥ - وقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض باحتواء تفشي مرض الكوليرا الذي كان يحتمل أن يشكل كارثة، ومواصلة إعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وقد حدثت، في الوقت نفسه، نكسات هامة عديدة، تضمنت التوقف، لأسباب أمنية، في أنشطة برنامج الأغذية العالمي في كيسمايو وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أفمادو وبوالة وصندوق إنقاذ الطفولة في مقديشو.

ألف - الاستعراض القطاعي

الأغذية والتغذية

٦ - أثناء معظم عام ١٩٩٣، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات كبيرة للإغاثة في حالات الطوارئ إلى ما يقرب من ١,٢ مليون شخص. وبحلول نهاية عام ١٩٩٣، كانت الحالة قد تحسنت حيث انخفض عدد المستفيدين منها إلى ٦٥٠ ٠٠٠ شخص. وقد مضى برنامج الأغذية العالمي لينقل محور تركيزه من الإغاثة إلى إعادة التأهيل. وبحلول آذار/ مارس ١٩٩٤، كان برنامج الأغذية العالمي يدعم ٥٥٠ مشروعا صغيرا لإعادة التأهيل. وتولد هذه المشاريع العمالة وتعيد إحياء القطاع الزراعي وتنشط الاقتصاد السوقي وتعزز الاكتفاء الذاتي في الأغذية. وفي حين أن أعمال الطوارئ في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ كانت تمثل ١٠٠ في المائة من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في الصومال، بلغت بحلول أيار/ مايو ١٩٩٤ حوالي ٢٥ في المائة منها، حيث يحصل حوالي ١٣٠ ٠٠٠ شخص على مساعدات غذائية طارئة من برنامج الأغذية العالمي. ويستفيد ما يقرب من ٥٢٠ ٠٠٠ شخص من أنشطة الإصلاح والتنمية التي يساعدها البرنامج.

٧ - وأثناء الأشهر القليلة الماضية، ظلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تدعم ما مجموعه ٧٣ من مراكز التغذية التكميلية في وسط الصومال وجنوبها، حيث تساعد ما متوسطه ٥٣ ٠٠٠ طفل وامرأة شهريا، بعد أن بلغ متوسط عددهم ما يزيد عن ٩٥ ٠٠٠ طفل وامرأة في أوج الطوارئ. بيد أنه في أيار/ مايو، بدأ عدد المستفيدين من التغذية التكميلية يزداد مرة أخرى بسبب حدوث زيادة كبيرة في سعر المنتجات الغذائية في بعض الأقاليم نتيجة رداءة المحاصيل إلى جانب عدم الأمن مما حال دون الوصول إلى الأسواق. كما تدعم اليونيسيف برامج التغذية، بما في ذلك توزيع مكملات فيتامين ألف، على ما متوسطه ٤٠ ٠٠٠ طفل شهريا.

٨ - ويتنبأ تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)/ برنامج الأغذية العالمي في منتصف حزيران/ يونيه بأن إنتاج الحبوب الغذائية سيبلغ حوالي ٥٠٠ ٤٤ طن أثناء موسم الأمطار الثاني في ١٩٩٣/١٩٩٤، وهو ما يمثل ثلث الناتج المناظر في السنة السابقة فقط، رغم حدوث زيادة تبلغ ٥٠ في المائة تقريبا في المنطقة المزروعة. ومن المرجح أن يقل مجموع إنتاج الحبوب الغذائية في ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٦٠ في المائة عن متوسط الإنتاج فيما قبل الحرب الأهلية. وتبين هذه الانتكاسة الخطيرة، التي تعزى إلى عدم هطول ما يكفي من الأمطار في المناطق المزروعة الرئيسية، الحاجة إلى واردات كبيرة من الحبوب الغذائية حتى موسم الحصاد الرئيسي القادم في آب/ أغسطس. وتقدر احتياجات المعونة الغذائية في ١٩٩٣/١٩٩٤ بما يقرب من ٣٤٣ ٠٠٠ طن. وتبلغ التبرعات المعقودة حتى الآن ٢٠٠ ٠٠٠ طن، مما يجعل هناك عجزا قدره ١٤٣ ٠٠٠ طن.

الصحة

٩ - جاء بصورة عامة النجاح في احتواء تفشي مرض الكوليرا، الذي بدأ في أوائل شباط/ فبراير ١٩٩٤، نتيجة الجهود المنسقة التي بذلتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية والجماعات الصومالية، مع دعم سوقي كبير من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقد تم تحديد ما مجموعه ٦٥٠ ٢٤ حالة وتم الإبلاغ عن ٨٧٢ وفاة بسببه بحلول نهاية حزيران/ يونيه. وتركز منظمة الصحة العالمية جهودها الآن على الجزء الشمالي الغربي من البلد حيث لم تخمد بعد حدة تفشي هذا الوباء، في حين تواصل اليونيسيف إضافة الكلوز إلى مصادر المياه لمنع ظهور أي حالة جديدة من المرض ومحاولة تغيير مواقف الأشخاص إزاء المرافق الصحية.

١٠ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وسعت منظمة الصحة العالمية نطاق دعمها ليشمل برامج معالجة السل في مقديشو، وبلد حوا (غيدو) والجزء الشمالي الغربي من الصومال. وتقوم منظمة الصحة العالمية الآن بتقديم العقاقير المضادة للملاريا، ومعدات المختبرات وإمداداتها إلى مقديشو وهرغيسا. وقد واصلت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة صيادلة بلا حدود العمل بصورة مشتركة لتشغيل نظام لشراء وتوزيع العقاقير الأساسية والمبادئ التوجيهية للرعاية الصحية الأولية.

١١ - وفيما بين شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وتموز/ يوليه ١٩٩٤، واصلت اليونيسيف العمل على تحقيق هدفها الرامي إلى تحصين ٠٠٠ ١٤٢ طفل ضد السل و ٠٠٠ ١٦٤ طفل آخر ضد الأمراض الأربعة الأخرى التي يمكن الوقاية منها، فضلا عن تحصين ٠٠٠ ١٠٢ امرأة في سن الحمل ضد مرض الكزاز (التيتانوس). وعلى الرغم من القيود التي تفرضها الاعتبارات الأمنية، أنجزت حملات الوصول إلى المناطق النائية في شمال مقديشو وكيسمايو ووادي جوبا وبوساسو. وتقدم اليونيسيف في الوقت الراهن أشكالا شتى من الدعم لـ ٢٤ مستشفى و ١٠٥ من مراكز صحة الأم والطفل و ٥٠ من أقسام رعاية المرضى الخارجيين وأكثر من ٢٠٠ مركز صحي، بالإضافة إلى توفير التدريب للعاملين في الصحة المجتمعية والقابلات التقليديات.

المياه

١٢ - توقف الآن مؤقتا دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشبكة إمدادات مياه مقديشو، الذي بدأ في حزيران/ يونيه ١٩٩٢ كمشروع للمساعدة الطارئة، وذلك نتيجة تكرار المنازعات العمالية مما أسفر عن توجيه تهديدات لموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، تم الآن استنفاد أموال الطوارئ المخصصة لهذا المشروع ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على مساهمات عاجلة كي يتسنى مواصلة توفير اللوازم والخدمات حتى نهاية السنة. ومن شأن حدوث أي توقف في هذا المشروع لإمدادات المياه أن يعرض أكثر من مليون صومالي للأمراض التي تحملها المياه ويجعل إعادة ظهور الكوليرا مسألة أكثر من مرجحة. وسيؤدي أيضا إلى تفاقم الحالة الأمنية ويشكل تهديدا للاستقرار في إقليم مقديشو. وما زالت إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة محدودة بالفعل، في جميع أنحاء البلد، ويضطر عدد كبير من الصوماليين إلى استخدام مصادر المياه الملوثة، مما يؤدي إلى تعريضهم للأمراض التي تحملها المياه، رغم الجهود التي تبذلها اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية والوحدات العسكرية الوطنية لحفر آبار محمية جديدة وإعادة إصلاح الآبار الأخرى ومساعدة مشاريع المياه الحضرية.

الزراعة ومصائد الأسماك

١٣ - إعدادا للموسم الزراعي الراهن، وزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ٣٠٠ طن من بذور الحبوب الغذائية و ١٠ أطنان من بذور الخضروات و ٠٠٠ ٦٢ من الأدوات اليدوية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوحدات العسكرية الوطنية. وتقوم أفرقة حماية النباتات بأعمال المسح والرش بمبيدات آفات المحاصيل الشائعة. وفي الشمال الغربي من الصومال، قامت الفاو بإصلاح المسالخ. وستشترك الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريبا في مشروع لتنمية مصائد الأسماك يشمل مناطق من مركا إلى عدله.

التعليم

١٤ - أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ببعض الدعم من اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية، مركزين لتطوير التعليم، أحدهما في مقديشو والثاني في بيضوا، يستخدمان منذ عام ١٩٩٣ لتطوير المناهج الدراسية، وتصميم وإنتاج مواد تعليمية وكتب مدرسية، وبرامج تدريب المدرسين، فضلا عن دعم إنشاء سلطة تعليمية محلية نظرا لعدم وجود وزارة تعليم مناسبة. وتشمل حلقات العمل التي نظمت لمدرسين صوماليين البلد بأسره فضلا عن مخيمات اللاجئين في كينيا. وقد افتتحت وحدة للتعليم المفتوح في الصومال وذلك في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤ وهي تقدم بالفعل تدريب المدرسين أثناء الخدمة لـ ١٠٥ مدرسين في مقديشو. ويجري وضع ترتيبات لتقديم برامج وحدة التعليم المفتوح في الصومال أيضا في بيضوا وهرغيسا. وقد قدمت اليونيسيف دعما ماديا إلى حوالي ٤٠٠ مدرسة ابتدائية في جميع أنحاء الصومال. ويجري التركيز الآن على دعم مدارس تعليم القرآن التي ظلت نشطة طوال الاضطرابات التي سادت السنوات الماضية.

المأوى والبقاء

١٥ - يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في وضع برنامج لدعم إعادة تعمير المأوى والإسكان منخفض التكلفة في منطقة نوغال الشمالية الشرقية ومساعدة بلدية هرغيسا في إعادة إصلاح المرافق العمرانية فضلا عن استعادة القدرات الإدارية للبلدية.

النقل

١٦ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبمدخلات تكميلية من برنامج الأغذية العالمي، الدعم الإداري لميناءي مقديشو وكيسمايو. وتقدم منظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم لتعزيز القدرات الوطنية على إدارة مطار مقديشو.

باء - الاستيطان والإعادة إلى الوطن

١٧ - ما زال يوجد ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ صومالي يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة وما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخل بلدهم، أغلبيتهم (٢٤٠ ٠٠٠ شخص) في مقديشو.

١٨ - وواصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القيام بدور نشط في برنامج إعادة الاستيطان للأشخاص المشردين داخليا، بدعم من الوحدات العسكرية الوطنية لترتيبات العبور ليلا والفحص الطبي والنقل والحراسات، ومن منظمات غير حكومية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف لتحديد المستفيدين، والتوصل إلى ترتيبات مع زعماء قرى المنشأ وتوفير الأغذية والمساعدة المحلية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، تمت مساعدة ما مجموعه ١٥ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المشردين داخليا للعودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة.

١٩ - ويفتقر البرنامج الإنساني في الصومال إلى التنظيم مع الخبرة اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة للمشردين. وقد اضطر هذا شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى القيام بدور تنفيذي مباشر. وفي أوائل حزيران/ يونيه، أوفدت المنظمة الدولية للهجرة بعثة تقييم إلى الصومال استغرقت ١٠ أيام لوضع برنامج شامل لإعادة توطين العدد المتبقي من الأشخاص المشردين داخليا. وأعرب عن ترحيبي بمبادرة المنظمة الدولية للهجرة وأحث الحكومات على تقديم الدعم المالي اللازم لحل هذه المشكلة بسرعة. بيد أنه لن يود جميع الأشخاص المشردين داخليا العودة إلى مناطق إقامتهم السابقة. وبناء على ذلك بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء مشاورات مع منظمة العمل الدولية بغية وضع برنامج للعمالة وإدرار الدخل للأشخاص المشردين، لا سيما في منطقة مقديشو.

٢٠ - وقد أغلق مخيم ليبوي للاجئين في كينيا في ١٧ حزيران/ يونيه، مما جعل عدد مخيمات اللاجئين الصوماليين التي أوقفت عملياتها في فترة الأشهر الستة الماضية ثلاثة مخيمات. ومن مجموع ٤٢ ٠٠٠ صومالي مسجل في ليبوي، اختار ٢٤ ٠٠٠ منهم العودة طوعا إلى بلدهم في حين نقل العدد الباقي إلى مخيم آخر في كينيا بعيدا عن الحدود. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع اليونيسيف ومنظمات غير حكومية مقرها في الصومال، برصد عملية العودة إلى الوطن المنظمة ذاتيا.هذه وهي مستعدة للتدخل لتخفيف حدة المشاكل التي قد تنشأ. وتخطط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعمليات نقل أخرى للعودة الطوعية برا وبحرا وذلك بغية دعم إعادة ٣٥ ٠٠٠ صومالي من كينيا و ١٥ ٠٠٠ صومالي آخر من إثيوبيا وما يصل إلى ٥ ٠٠٠ صومالي يتوقع عودتهم من اليمن إلى الوطن. وقد واجهت المفوضية صعوبات بالغة في أنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج التي تقوم بها في الصومال بسبب الافتقار إلى التمويل واضطرت إلى أن تصدر نداء خاصا في هذا الشأن في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٤.

جيم - من الإغاثة إلى الإصلاح والتعمير

٢١ - وعقب نقل مكتب الأمم المتحدة للتنمية من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ١ أيار/ مايو ١٩٩٤، تم توقيع مذكرة تفاهم بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق باستمرار تعاون العملية مع مكتب الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الدعم السوقي لإعداد الدراسات الإقليمية المختصرة للبعثات التقنية أو بعثات المانحين. وفي أيار/ مايو، قام مكتب الأمم المتحدة للتنمية ببعثة إلى شبيليه الوسطى لإعداد دراسة إقليمية مختصرة، وأوفد في أواخر حزيران/ يونيه بعثة تقنية إلى إقليم نوغال. ويخطط للقيام ببعثة لمانحين متعددين إلى الشمال الشرقي من الصومال في تموز/ يوليه. ويجدر ذكر أن مجلس الأمن قد وافق في الفقرة ٥ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، على إيلاء الأولوية لتوجيه موارد التعمير الدولية إلى المناطق التي يجري إقرار الأمن فيها وإلى المؤسسات الصومالية المحلية المستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في تحديد أولويات التنمية.

٢٢ - ويواصل برنامج الإصلاح الصومالي الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتبلغ ميزانيته ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، أنشطته من خلال مكاتب تنفيذ المشاريع في شمال غرب وشمال شرق الصومال وجنوبه. وهناك مشاريع فرعية نشطة في ميادين مثل إصلاح المدارس وتحسين الآبار والثقوب المحفورة وإنشاء لجان مياه وشق الطرق وتعزيز المشاريع الصغيرة عن طريق الجمعيات التعاونية ومشاريع الزراعة ومصائد الأسماك وإنتاج البخور، والائتمان وتسويق المنتجات.

٢٣ - وكما ذكر بالفعل، فإن المكاسب التي تحققت في مكافحة أزمة من أشد الأزمات الإنسانية ما زالت طفيفة للغاية. وهناك قلق حقيقي لدى المنظمات الإنسانية بأن الاضمحلال السريع للموارد المتاحة وتزايد مشاكل الأمن سيعطلان قدرة المنظمات الإنسانية على نشدان المهام ذات الأولوية المتمثلة في حماية الضعفاء وتشجيع العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وتشجيع الانتقال إلى الإصلاح والتعمير.

ثالثا - قضايا الأمن

ألف - مهام الأمن التي تؤديها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٢٤ - تسعى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في إعمالها لولايتها، إلى حفظ الأمن في منشآت رئيسية

وحراسة قوافل الإغاثة وحماية الأفراد، لا سيما في حالات الطوارئ وحالات الأمن المزعزعة الناجمة، بصفة خاصة، عن قطع الطرق. ومع تدريب المزيد من أفراد الشرطة الصومالية، يتزايد اضطلاع قوات العملية بعمليات مشتركة مع الشرطة، مما يساعد على كفالة مشاركة الصوماليين في أنشطة الأمن.

باء - اقتتال العشائر

٢٥ - وقعت مؤخرا صدامات فيما بين العشائر وأفخاذ العشائر أدت إلى تعكير صفو الحالة الأمنية، وخاصة في مقديشو. وقد نشبت أخطر هذه الصدامات في ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٤ في جنوب مقديشو بين فخذي هبر غيدر وحوادله وكان هناك خطر أن تنتشر في جميع أنحاء مقديشو والمناطق المحيطة بها. وقد وجه القائم بعمل نائب الممثل الخاص نداء إلى الطرفين بوقف الأعمال العدائية. وقد روجت الصحف ومحطات الإذاعة المحلية لهذا على نطاق واسع. كما ناقش طرق ووسائل إنهاء الأعمال العدائية مع السيد علي مهدي واللواء محمد فارح عيديد، وغيرهما من الزعماء السياسيين والعسكريين، وقد ذكروا جميعهم أنهم يوافقون على ضرورة وقف القتال. وذكروا أيضا أنهم يودون مواصلة دعم الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أجل التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء الأعمال العدائية. ويفهم أن شيوخ أبغال وهبر غيدر وموروساديه يجتمعون في مقديشو من أجل إيجاد طرق لنزع فتيل التوتر وإحلال السلام.

٢٦ - وأثناء هذه الأعمال العدائية، بدأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تدابير الأمن التالية: (أ) وضعت جميع تحصينات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في جميع أنحاء مقديشو في حالة استنفار قصوى؛ (ب) وحظر على رجال الميليشيا الصوماليين وزع العربات المسلحة للجماعات المسلحة "التكنيكالز"، لا سيما حول النقطة الحصينة ٧، (ج) ووضعت قوة الرد السريع في وضع الاستعداد؛ (د) وحلقت طائرات الهليكوبتر من طراز "كوبرا" التابعة للعملية على فترات دورية فوق مناطق القتال بين العشائر لرصد الحالة؛ (هـ) وتم تقييد حركة الأفراد والمركبات التابعة للعملية؛ (و) وتكثيف أعمال الدورية على طرق الإمداد الرئيسية للعملية؛ (ز) وطلب إلى جميع الأفراد داخل مجمعات السفارات والجامعة ارتداء سترات واقية من الرصاص وخوذات عندما يتنقلون داخل هذه المناطق.

٢٧ - وبالإضافة إلى التدهور في حالة الأمن الناشئة عن القتال فيما بين العشائر، وقعت قافلة تابعة للعملية في كمين في مقديشو يوم ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤. وقد قُتل فيه جنديان من ماليزيا وأصيب أربعة جنود (ثلاثة جنود ماليزيين وإيطالي واحد). وأثناء الهجوم، اختطف ١١ جنديا، بمن فيهم الجنود الأربعة المصابون، وأطلق سراحهم فيما بعد.

جيم - أثر التدهور في الأمن على تقديم المساعدة الإنسانية

٢٨ - أدى تكرار اندلاع القتال فيما بين العشائر الذي تأثرت به مقديشو على مدى الأشهر الثلاثة الماضية إلى وقف يكاد يكون كاملا، طوال نصف الفترة المشمولة بالتقرير تقريبا، لجميع الأنشطة الإنسانية في العاصمة والمناطق المجاورة لها مباشرة. كما أدت حالة عدم الاستقرار هذه إلى انهيار آليات ضعيفة بالفعل لتسوية المنازعات (لا سيما ما يتصل منها بالعمل) بين الوكالات الإنسانية والمجتمع المحلي. وقد تعين على صندوق إنقاذ الطفولة أن يوقف أنشطته في مقديشو إلى أجل غير مسمى، شأنه في ذلك شأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع إمدادات مياه مقديشو. وقد توقفت لمدة أسبوعين إمكانية وصول مركبات النقل التجاري إلى ميناء مقديشو وأدت التهديدات ضد موظفين والنهب على نطاق واسع إلى عرقلة عمليات برنامج الأغذية العالمي هناك. وكثيرا ما تقوم الميليشيا المسلحة بسد طرق الوصول إلى الميناء. ونتيجة لذلك، لم يستطع برنامج الأغذية العالمي أن ينقل سوى ١٠ ٠٠٠ طن من الإمدادات من الميناء أثناء الربع الثاني من عام ١٩٩٤، أي أقل من نصف الكمية المبرمجة لتلك الفترة. وفي حالات كثيرة، تضطر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى استخدام أفراد أمن محليين لحراسة ممتلكاتها، مما يشمل خطر العودة إلى حالة اللاشرعية التي اتسمت بها المرحلة السابقة من الأزمة في الصومال.

٢٩ - وفي المناطق النائية من الجزء الجنوبي من البلد، ظلت الحالة أكثر استقرارا، مع الاستثناءات الملحوظة في وجيد، حيث لقي أحد الموظفين المغتربين في منظمة أطباء العالم (اليونان) حتفه في آذار/ مارس، وفي أنحاء من جوبا السفلى حيث وقعت حوادث عديدة، من بينها مقتل موظف تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيسان/ أبريل. ويعقد الأمل على أن يؤدي اتفاقا المصالحة في جوبا السفلى وأبسامايه إلى تحسين الأمن في تلك المنطقة. وقد وقعت معظم حوادث الأمن الرئيسية خارج مقديشو في الجزء الجنوبي من الصومال حيث لا تتواجد قوات تابعة للعملية بصورة دائمة. وقد ساعد تواجدها في مواقع أخرى على تقليل حالات قطع الطرق وكفالة حماية الموظفين المغتربين بل والموظفين الصوماليين أيضا.

٣٠ - وقد ظلت حالات عدم اليقين بشأن مستقبل حجم القوات ووزعها مصدر قلق لأوساط المعونة الإنسانية. وتعتبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال أن من الجوهري لعملها الإنساني كفالة أمن الموانئ والمطارات وإمكانية الوصول إليها وحماية المكاتب ومقار السكن والمخازن والقدرة على حراسة القوافل والقدرة على الإجلاء السريع. وكما يتجلى من هذا التقرير، تتزايد صعوبة توفير العملية لهذه الخدمات في بعض أنحاء البلد، لا سيما في مقديشو نفسها.

رابعا - هيكل القوة وقدراتها ومهامها المتنوعة

ألف - قوام القوة ووزعها

٣١ - يبلغ قوام القوة الحالي، بما في ذلك عناصر دعم السوقيات ٧٩٠ ١٨ فردا حتى ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٤. وفيما يلي وزع القوة:

البلد المساهم بقوات	الوحدة	الموقع	القوام
أستراليا	وحدة مراقبة الحركة	مقديشو	٥٥
آيرلندا	وحدة نقل	بيضوا	٩٠
باكستان	لواء	مقديشو	٦ ٨٧٥
	قوة الرد السريع	مقديشو	١٧٠
بنغلاديش	كتيبة	أفغويه	٩٤٠
بوتسوانا	كتيبة	بارضيره	٤٢٠
رومانيا	مستشفى	مقديشو	٢٣٠
زمبابوي	سرية إشارة الكتيبة	بلد/ بلد وين	٩٠٠
ماليزيا	كتيبة	مقديشو	٩٥٥
مصر	لواء	ميناء ومطار مقديشو	١ ٦٦٥
نيبال	وحدة أمن	مقديشو	٣١٠
نيجيريا	كتيبة	مركا	٧٠٠
الهند	لواء	بيضوا/كيسمايو	٤ ٩٢٠
جنسيات متعددة	مقر القوة	مقديشو	٥٦٠
		المجموع	١٨ ٧٩٠

٣٢ - وفي خارج مقديشو، تعاني قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من ضغوط كبيرة. ومنذ آذار/ مارس، أجريت تخفيضات كبيرة في عدد القوات في منطقة مسؤولية بلد/ بلد وين. ولا يوجد الآن سوى سرية في بلد وين وكتيبة في بلد، ولا توزع أي قوات بين هذين الموقعين في إقليم شبيليه الوسطى في جوهر/ جلالقسي. وفي مناطق كبيرة، لا يمكن للعملية أن تسهم سوى بدوريات منتظمة من أجل حفظ الأمن. وتتزايد صعوبة مواصلة توفير حراسات بالنطاق والعدد اللازمين لقوافل الإغاثة الإنسانية والقوافل السوقية. وستزداد حدة هذه الصعوبات إذا تدهورت حالة الأمن أكثر من ذلك.

باء - مفهوم العمليات

٣٣ - في ضوء الولاية المنقحة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي وافق عليها مجلس الأمن، يركز مفهوم عملياتها على توحيد الأنشطة في منطقة العمليات الحالية سواء داخل مقديشو أو في المناطق النائية. وتتمثل العناصر الرئيسية في هذا المفهوم فيما يلي:

(أ) تأمين المرافق والمنشآت الرئيسية، لا سيما المطارات والموانئ وخطوط المواصلات؛

(ب) الحفاظ على وجود مستمر في الطرق الرئيسية وداخل مناطق المسؤولية عن طريق القيام بدوريات مستمرة؛

(ج) المساعدة في إعادة إنشاء الشرطة الصومالية عن طريق تقديم مساعدة مباشرة والقيام بدوريات مشتركة؛

(د) توفير الأمن لقوافل المعونة الإنسانية.

جيم - مهام متنوعة

العمليات الجوية

٣٤ - وضعت خطة لإعادة إنشاء المراقبة المدنية الوطنية الصومالية للمجال الجوي الوطني الصومالي. وهناك اتصال وثيق مع منظمة الطيران المدني الدولي ويجري إحراز تقدم في هذا الشأن. ويجري وضع الصيغة النهائية لاتفاق صندوق استئماني لتحصيل رسوم ملاحة جوية على الطائرات التي تحلق في المجال الجوي الصومالي، ويجري إعداد عقد مع رابطة النقل الجوي الدولي (إياتا) لتحصيل الأموال. وقد بدأ إجراء تطويرات شاملة في مطار مقديشو. ويتولى فريق إدارة المطار الذي يتألف من أفراد عسكريين تابعين لعملية الأمم

المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن تشغيل المطار. وعلى الرغم من أن أفرادا عسكريين هم الذين يقدمون خدمات مراقبة الحركة الجوية حاليا، يجري تدريب مراقبين مدنيين محليين وستتوافر أعداد كافية منهم بحلول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ بما سيتيح لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تشغل الوظائف الإشرافية فقط.

الدعم الإنساني

٣٥ - تشمل المساعدة الإنسانية التي تقدمها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال نشاطا واسع النطاق يتراوح من توفير حرس الأمن للقوافل الإنسانية إلى تنظيم دورات متخصصة للشرطة الصومالية. ونظم العديد من المشاريع الإنمائية للمجتمعات المحلية، وكان توفير المعونة الطبية للمدنيين الصوماليين من أولويات جميع الفرق العسكرية. وقد ركزت الفرق في المنطقة الخصبة بأسفل نهر شبيليه الاهتمام على تقديم المساعدة للزراعة المحلية، بينما قامت الفرق في المناطق الحضرية مثل مقديشو بدعم تطوير مشاريع التدريب المجتمعية والمهنية في المناطق التي تسمح فيها الأحوال الأمنية بذلك. وقد ساعدت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كذلك في الأنشطة المتصلة بمشاريع تقديم الأغذية مقابل العمل وتحسين إمدادات المياه، وإعادة توطين الأشخاص المشردين، وتقديم المساعدة الطبية والتعمير وتوفير المعونة في تربية الحيوانات والمعونة البيطرية.

تقديم الدعم للشرطة الصومالية

٣٦ - إن النقل التدريجي لوظائف الأمن من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى قوة الشرطة الصومالية المعاد إنشاؤها من الأهداف الرئيسية لبرنامج الشرطة. وتحقق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هذا من خلال توفير الأمن لأنشطة الشرطة في أهم مرافق الشرطة والمحاكم وتقديم التدريب الأساسي غير المتاح عن طريق البرامج الأخرى، فضلا عن تقديم المساعدة في تسليم مركبات الشرطة وأسلحتها ومعداتها. وتنظم حاليا دورات في مجال التدريبات، والتدريب على الأسلحة وقيادة/ صيانة المركبات والصحة والتصحاح يقوم بها أفراد عسكريون من أجل ٥٢٠ من رجال الشرطة الصومالية.

خامسا - برنامج نزع السلاح والتسريح

٣٧ - أعرب قادة الفصائل السياسية الصومالية صراحة، في إعلان قادة المنظمات السياسية الصومالية الموقع في نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ (S/1994/614، المرفق الأول)، عن تأييدهم لمفهوم نزع السلاح بصورة طوعية. وفي الفقرة ٤ من القرار ٩٢٣ (١٩٩٤)، حث مجلس الأمن بقوة جميع الأطراف في الصومال على التعاون التام مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وعلى تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي وقعتها هذه الأطراف بما في ذلك تلك المتصلة بنزع السلاح طوعا. غير أنه لم يتم التمسك بهذا الالتزام، ومن الواضح أن الميليشيات آخذة في التسلح من جديد واستكمال إمداداتها من الأسلحة. وقد زاد عدد عربات "التكنيكالز" والمركبات التي تحمل الميليشيات المسلحة التي شوهدت بالقرب من مجمعات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والنقاط الحصينة، في الشهور الأخيرة. ولا يتجه الصوماليون إلى تسليم أسلحتهم طوعا، في الوقت الراهن. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مستعدة لجمع وتأمين جميع الأسلحة التي تسلم إليها، إذا أراد الصوماليون ذلك.

سادسا - برنامج إزالة الألغام

٣٨ - واصل برنامج إزالة الألغام التوسع منذ أن قدمت تقريري الأخير ويجري تنفيذ مشاريع إزالة الألغام، بالكامل، بواسطة مزيلي الألغام الصوماليين. وقد زاد عدد أفرقة إزالة الألغام بما يزيد على الضعف إذ بلغ ١٣ فريقا، وستبدأ خمسة أفرقة أخرى قريبا. وحدثت زيادة مماثلة في تدمير الذخيرة، فارتفع عدد الألغام المضادة للدبابات بنسبة ٦٠ في المائة فبلغ ٢٥٣ ٥ لغما، وزاد عدد الألغام المضادة للأفراد بمعدل الضعف فبلغ ٢٢٣ ٢ لغما، وزادت الذخيرة التي لم تنفجر بعد بمعدل الضعف فبلغت ١٥٠ ٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطهير ٥٦ كيلومترا مربعا من أراضي الرعي و ٦٠ كيلومترا مربعا من الطرق من الألغام.

٣٩ - وقد يزداد أمن المناخ الذي يمكن أن تجري فيه عملية إزالة الألغام، في حالة زيادة نجاح عملية المصالحة، مما يمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من وضع مزيد من الموظفين الدوليين في الميدان للإشراف على أنشطة إزالة الألغام ورصدها.

سابعا - برنامج الشرطة والعدالة

٤٠ - إن الهدف الرئيسي لعمليات شعبة الشرطة المنشأة حديثا، والتي كانت قبل ذلك جزءا من شعبة العدالة، هو إعادة إنشاء قوة شرطة تتميز بالمصداقية والحياد ويكون قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد، قبل نهاية عام ١٩٩٤. وقد بلغ مجموع عدد المجندين في الشرطة ٨٦٩ ٧ مجندا، حتى ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤. وكثفت شعبة الشرطة عملها المتصل بتدريب أفراد الشرطة، وتوريد واستعمال المعدات، وغير ذلك من أشكال دعم السوقيات، وكذلك إصلاح وتجديد مراكز الشرطة. وحتى ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤، أمكن تشغيل ٩٦ من مراكز الشرطة من بين مجموع ١٢٥ مركزا.

٤١ - وفيما يتعلق بالبرنامج المتصل بالتدريب، تم وزع ضباط الشرطة المدنية البالغ عددهم ٥٠ ضابطا، والذين ساهمت بهم الدول الأعضاء، في المناطق التي تسمح فيها الأحوال الأمنية بذلك في البلد. وتشمل هذه المناطق بيضوا (٥ ضباط من زمبابوي) وهرغيسا (٣ ضباط من هولندا و ٢ من كوريا) ومقديشو (ضابط واحد من غانا وواحد من آيرلندا وواحد من إيطاليا و ٣ من ماليزيا) وبارضيره (٤ ضباط من غانا). وسوف يجري وزع ضباط الشرطة العسكرية في غالكعيو وكيسمايو ومركا حالما تسمح الأحوال الأمنية بذلك، وعند توافر مرافق الإقامة والتدريب. وهناك مجموعة إضافية من ٥ مستشارين

للشرطة موزعة في بيضوا وبوساسو وغالكعيو ومقديشو. ومن المنتظر أن يتم وزع مزيد من مستشاري الشرطة قريبا، في أفغويه وبلد وبارضيره وكيسمايو. وتم مؤخرا سحب فريق التدريب الذي وفره البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية التابع للولايات المتحدة من الصومال بصفة مؤقتة لأسباب أمنية.

٤٢ - ومن العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ برنامج الشرطة الصومالي عدم وجود مرافق تدريبية في المناطق، ذلك أن المرافق التي كانت موجودة قبل ذلك قد تم تدميرها، أو أنها في حالة سيئة أو يشغلها المستقطنون. وقد ساعد فريق التدريب الذي وفره البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية التابع للولايات المتحدة في تجديد مدرسة للتدريب داخل مجمع السفارة في مقديشو تتسع لعدد لا يتجاوز ١٠٠ متدرب لمواجهة هذا النقص.

٤٣ - ووحدة "دراويشته" هي وحدة الوزع السريع التي ستعالج الحالات الصعبة في المناطق والتي تنطوي على أعمال قطع الطرق والسرقة وغيرها من الجرائم الخطيرة. ومن المنتظر أن يكتمل برنامج التدريب الحالي لوحدة "دراويشته" قبل نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. وسوف يجري تعيين الأفراد المدربين، ويتوقع أن يكون عددهم ٢٠٠٠ فرد تقريبا، في المناطق، بعد ذلك. ويعد الجانب العسكري من تدريب "دراويشته" بالغ الأهمية، إذا كان للوحدة أن تؤدي عملها في مكافحة الجريمة في المناطق بصورة فعالة.

٤٤ - وتواصل شعبة العدالة توحيد برامج عملها في ميادين القضاء والإصلاحيات وقضاء الأحداث ومنع الجريمة وحقوق الإنسان. ويتقدم العمل المتصل بإصلاح وتجديد ٥٤ محكمة في ٢٨ دائرة، ويجري إعداد الخطط لأعمال تجديد إضافية وتشمل ٣٨ محكمة في المراكز و ٨ محاكم في المناطق، و ٨ محاكم من محاكم الاستئناف. وقامت البعثات التي اضطلع بها موظفو شعبة العدالة في أيار/ مايو وحزيران/ يونيه بتعيين ١٤٦ قاضيا للمحاكم التي تنشأ من جديد في مناطق باري وتوغال ومودوغ وجوبا السفلى وباكول وغيدو وهيرن وشبيليه السفلى.

٤٥ - وفي برنامج العمل المتعلق بالإصلاحيات، قرب الانتهاء من إصلاح ١٤ سجنا في ٩ مناطق. وتقوم شعبة العدالة بالاتصال بمجالس المراكز/المناطق المختصة بشأن تعيين الحراس من أجل السجون الإضافية التي يجري تجديدها. ومن المقرر أيضا أن تبدأ البرامج التدريبية لموظفي السجون في تموز/ يوليه.

٤٦ - وفي برنامج عمل قضاء الأحداث، تمت ترجمة القانون الصومالي الخاص بمحاكم وإصلاحيات الأحداث إلى الإيطالية والصومالية، ويجري تجميع تعليقات موجزة على هذا القانون. وفي مرافق الإصلاحيات التي أعيد إنشاؤها في الصومال، يولى الانتباه للاحتياجات المحددة للأحداث، من أجل تأمين الامتثال للمعايير والقواعد الدولية ذات الصلة بالموضوع. وسيبدأ المشروع التجريبي التعليمي والترفيهي لإنقاذ أطفال الشوارع حالما تسمح الأحوال الأمنية في مقديشو بذلك.

٤٧ - وتسعى الشعبة، في برنامجها لحقوق الإنسان، إلى توسيع عملها بحيث يتجاوز مراقبة حقوق المحتجزين والسجناء، وحقوق المتهمين وأداء الشرطة، والمحاكم وسلطات السجون. وسوف يتناول البرنامج أيضا مسائل من قبيل حقوق المرأة والطفل في الصومال. ويجري، حاليا، ترتيب دورات تعليمية في حقوق الإنسان، عن طريق الحلقات الدراسية بصورة خاصة. وبدأت شعبة العدالة، الآن، في وزع ضباطها في المناطق ، من أجل توفير المساعدة لمؤسسات العدالة الجنائية الجاري إعادة إنشائها. ويتم الحصول على مساعدة كبيرة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ثامنا - التطورات السياسية

٤٨ - أشار تقريري المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ (S/1994/614، الفقرتان ٦ و ٧)، إلى أن الزعماء الصوماليين قرروا، في الإعلان الذي تم التوقيع عليه في نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه)، عقد مؤتمر وطني للمصالحة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، لانتخاب رئيس ونائب للرئيس وتعيين رئيس الوزراء، واتفقوا على عقد اجتماع تحضيري للمؤتمر في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وقد تم في وقت لاحق تأجيل كلا الاجتماعين بسبب التطورات التي وردت في ذلك التقرير. وقد فسرت هذه التأخيرات المتكررة بأنها ضرورية من أجل استيعاب مشاركة إحدى الفصائل من الشمال الغربي بغية الإبقاء على سلامة أراضي الصومال وإتاحة الوقت لفصيلة أخرى من الشمال الشرقي لحل نزاعها المتعلق بقيادتها، ومع ذلك فقد سببت لي قلقا كبيرا وأثارت شكوكا خطيرة بشأن جدية التزام القادة الصوماليين بالمصالحة الوطنية.

٤٩ - ولم يحرز أي تقدم في هذا الشأن منذ تقريري المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو، وقد أجرى الممثل الخاص بالإنابة مشاورات مكثفة مع الشخصين الموقعين على إعلان نيروبي، وهما السيد علي مهدي محمد، باسم مجموعة الـ ١٢، واللواء محمد فارح عيديد، باسم التحالف الوطني الصومالي والفصائل المتحالفة معه، وحاول جاهدا الحصول على موافقتهما على موعد ومكان جديدين لعقد الاجتماع التحضيري. غير أن مجموعة الـ ١٢ أعربت عن قلقها إزاء الحالة الأمنية السائدة في مقديشو وطلبت أن يعقد الاجتماع في نيروبي بدلا منها. ولم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن كل من موعد ومكان انعقاد الاجتماع. ويتوقف الموعد الآن على اختتام عدد من الاجتماعات الإقليمية واجتماعات الفصائل والمشاورات التي يزعم أنها تشكل تمهيدا حاسما للمصالحة الوطنية. ويتضمن ذلك مؤتمر جوبا السفلى للمصالحة الوطنية، المعقود في كيسمايو في الفترة من ٢٤ أيار/ مايو إلى ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٤، ومؤتمر أبسامييه للمصالحة الوطنية المعقود في دوبله في الفترة من ٢٦ حزيران/ يونيه إلى ٩ تموز/ يوليه ١٩٩٤، ومؤتمر جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، الذي يتوقع عقده قريبا من أجل حل النزاع القائم بين زعماء ذلك الحزب. وقد ضاعت بالفعل ثلاثة أشهر من الجدول الزمني المتفق عليه في آذار/ مارس ولا يوجد مؤشر واضح على موعد انعقاد الاجتماع التحضيري، ناهيك عن المؤتمر نفسه.

٥٠ - وقد أسفر مؤتمر جوبا للمصالحة عن قيام ممثلي العشائر وأفخاذ العشائر التسعة عشر في ذلك الإقليم بالتوقيع على اتفاق في ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٤ دعا إلى وقف عام لإطلاق النار اعتبارا من ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٤، وفتح جميع الطرق، والقيام بحملات للتوعية، وإعادة الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين، وضمان سلامة موظفي وممتلكات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإقامة نظام لإدارة الإقليم وكذلك هيئات قضائية ونظام للسجون. وأنشئت أربع لجان للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وفي ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٤، قام الجنرال محمد سعيد حرسي "مرجان"، باسم الحركة الوطنية الصومالية، والسيد عثمان عاتو، باسم التحالف الوطني الصومالي، بالتوقيع على بيان يدعو إلى دعم فصيلتيهما من أجل تنفيذ الاتفاق. وكان ذلك حدثا هاما بوجه خاص لأن المؤتمر ترك مسألة وضع الترتيبات النهائية لتسريح أفراد الميليشيات وإعادة تأهيلهم لقادة الفصائل. وأقر البيان قرار المؤتمر الذي يقضي بجعل كيسمايو منطقة خالية من الأسلحة.

٥١ - وترك مؤتمر جوبا السفلى مجالا لأفخاذ عشيرة أبسامیه التي تغيبت عن المؤتمر للمشاركة في تنفيذ الاتفاق بعد اختتام المفاوضات الجارية فيما بينها في دوبله. وقد افتتح المؤتمر، الذي حضره ٥٠٠ وفد يمثلون ١١ فخذا من أبسامیه، في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٤ في جو احتفالي حيث رحبت الوفود بعدد كبير من اللاجئين الذين عادوا من كينيا ترقبا للسلام والاستقرار اللذين توقعوا أن يتمخض عنهما مؤتمرا جوبا السفلى وأبسامیه.

٥٢ - واختتم مؤتمر أبسامیه في ٩ تموز/ يوليه ١٩٩٤ بتلاوة اتفاق أبسامیه الذي تضمن، في جملة أمور، إنشاء آليات لإعادة توحيد الحركة الوطنية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي ولإجراء تسوية سلمية للمنازعات الخاصة بالممتلكات، ودعا إلى المصالحة بين المجتمع المحلي في أبسامیه وغيره من المجتمعات المحلية الصومالية، وتوفير الأمن للوكالات الإنسانية التي تعمل في المناطق التي تسيطر عليها أبسامیه، وإنشاء المحاكم ونظام للسجون وقوى للشرطة. وأكد ممثلي الخاص، عند مخاطبته الاحتفال الختامي للمؤتمر، على ضرورة دخول المجتمع المحلي في أبسامیه في حوار مع المجتمعات المحلية الأخرى والتوصل إلى ترتيبات توفيقية مع الموقعين على اتفاق السلم بجوبا السفلى بوصفها جزءا من عملية المصالحة الوطنية.

٥٣ - ولا تزال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تساعد في إقامة مجالس المقاطعات. فقد أنشئ مجلسان إضافيان في لاس قري وداحار في إقليم ساناغ منذ التوقيع على إعلان نيروبي في آذار/ مارس. وكانت هذه أول مرة يدعو فيها أشخاص من منطقة تقع في "أرض الصومال" عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمساعدتهم في إنشاء هياكلهم الإدارية المحلية. ويبلغ عدد مجالس المقاطعات التي أنشئت حتى الآن ٥٧ مجلسا (من ما مجموعه ٩٢)[١]. ولا يزال عدد مجالس الأقاليم ٨ مجالس من ما مجموعه ١٨ مجلسا.

تاسعا - ملاحظات

٥٤ - يصف هذا التقرير الجهود المتواصلة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتحسين الحالة العامة في الصومال التي أصبحت الآن أفضل إلى حد كبير مما كانت عليه عندما تم وزع العملية لأول مرة، ولكنها أسوأ مما كانت عليه في وقت صدور تقريري الأخير في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. ففي كثير من الأقاليم أخذت الحياة تعود إلى مجراها المعتاد كما أخذ الإنتاج الزراعي في الانتعاش. ويجري إحراز تقدم في إعادة بناء المؤسسات، وبخاصة مؤسسات الشرطة والنظام القضائي. وهذه الإنجازات أساس للأمل في تمكين الشعب الصومالي من استئناف حياته العادية بعد المشقة التي عاناها خلال السنوات العديدة الماضية. ومن جهة أخرى، حدث تدهور كبير في الحالة الأمنية، وخاصة في مقديشو، بسبب استئناف القتال بين الفصائل وازدياد أعمال النهب؛ وتسير عملية المصالحة الوطنية بخطى بطيئة إلى حد يصبح معه إنجاز هذه العملية بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥ غير ممكن.

٥٥ - وتقع مسؤولية هذا الوضع تماما على عاتق القادة الصوماليين. إذ إن التقدم الذي أحرز لا يمكن تعزيزه ولا يمكن تحقيق مزيد من التقدم حتى تقرر الفصائل العديدة في الصومال، وخاصة زعماؤها، العمل معا بجدية للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة تكفل الاستقرار في بلدهم. وفي هذا الصدد، فإن التأخير المتكرر لمؤتمر المصالحة الوطنية والاجتماع التحضيري مدعاة للقلق الشديد وخيبة الأمل للذين بذلوا جهودا كبيرة لمساعدة الصومال. ومن شأن المؤتمرات الإقليمية مثل مؤتمر جوبا السفلى أن تساعد في تقليل انعدام الأمن والإسهام في تحقيق المصالحة الوطنية، غير أن إنجازاتها لن تكون ذات شأن كبير ما لم يعكس اتجاه التوجه الحالي نحو المزيد من التمزق في أوساط الفصائل.

٥٦ - أما والحالة هذه، فلا يسع المرء سوى أن يتفهم تماما قلق المجتمع الدولي إزاء طول المدة التي سينتظر منه أن يقضيها في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية في الصومال. ذلك أن تكرر إرجاء المؤتمرات وظهور مجموعات ثانوية جديدة، وعدم قيام عملية تصالح واضحة، أمور تخلق انطباعا بأن المحادثات القائمة بين القادة الصوماليين، على مختلف المستويات، قد تتواصل إلى ما لا نهاية. كما أن هناك انطباعا بأنه، رغم استطالة المحنة التي يجتازها الشعب الصومالي لا يزال بعض قادته غير مستعدين لإخضاع طموحاتهم الشخصية إلى السلطة لقضية السلام والاستقرار في الصومال.

---

(١) لا يزال المركز القانوني للعديد من المقاطعات موضع نقاش بين بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمجتمعات الصومالية المحلية. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتغير العدد الإجمالي للمقاطعات الموصوفة بأنها مقاطعات مشمولة بالصومال.

٥٧ - وتبعا لذلك فإنني أود أن أؤكد مرة أخرى للقادة الصوماليين أن المجتمع الدولي قد خصص موارد ضخمة وأبدى الكثير من الصبر، أملا في المساعدة على تحويل الصومال، من جديد، إلى مجتمع مسالم ومعتمد على ذاته في آن معا. بيد أن هذا الالتزام لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية في عالم يزدحم بنزاعات ومآسي إنسانية تستدعي اهتمام المجتمع الدولي. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يضاعف القادة الصوماليون السياسيون جهودهم للتوصل إلى اتفاق يقوم على التعددية والتسامح المتبادل بحيث يستعيد المجتمع الدولي ثقته في أنه يستطيع إنجاز مهمته في الصومال بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥.

٥٨ - وفي هذه الأثناء، طلبت من ممثلي الخاص الجديد أن يعد تقييما متعمقا لإمكانات تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. وقررت أيضا إجراء استعراض شامل لقدرات القوات الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولست أكيدا من أن الحالة الراهنة في الصومال تسمح لهذه القوة بأن تقدم لعملية حفظ السلام مساهمة لها من الفعالية ما يكفي لتبرير حجمها وتكلفتها. فأكثر من نصف هذه القوة موجود حاليا في مقديشو. ومع ذلك فإنها قد عجزت لأسباب لا مسؤولية لها فيها عن أن تفعل شيئا يذكر للتخفيف من الآثار الأمنية الناجمة عن المعارك الضخمة التي اندلعت هناك فيما بين القبائل. والنجاح الذي حققته، في هذا المجال بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إنما تحقق بالوسائل الدبلوماسية أكثر مما تحقق بالوسائل العسكرية. وعليه، فإني أميل إلى الاعتقاد بإمكانية الشروع في خفض مستوى القوات المخصصة حاليا لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وإنني أنوي، تبعا لذلك، أن أوفد قريبا بعثة خاصة من المقر تتداول مع ممثلي الخاص وقائد القوة في حجم ذلك التخفيض، وتقدم توصيات محددة في هذا الشأن. وستبدي هذه البعثة بطبيعة الحال اهتماما خاصا بوجهات نظر الوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وستظل المهام الأساسية ، المتمثلة في كفالة الأمن لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية ولبرامج المساعدة الإنسانية، بين الأولويات العالية، أيا كانت طريقة إعادة تشكيل العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وخصوصا بعد الكمين الذي نُصب لقوات البعثة مؤخرا، والذي أشير إليه في الفقرة ٢٧ أعلاه.

٥٩ - ومن الضروري أيضا بطبيعة الحال، توفير ما يكفي من الموارد لتمكين الوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من مواصلة بذل جهودها. وإنني أحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي لبرامج تلك الوكالات والمنظمات في الأشهر القادمة.

٦٠ - ولقد واصلت تبادل الآراء بشأن الحالة في الصومال مع الأمناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بغية تعزيز تعاوننا على إحلال سلام دائم في ذلك البلد. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لهذه المنظمات الثلاث على تعاونها مع جهود الأمم المتحدة في الصومال وعلى الدعم الذي قدمته لهذه الجهود.

٦١ - وأود أن أعرب في الختام عن امتناني العميق للسيد لانسانا كوياتيه لما أبداه، بصفته ممثلا خاصا بالإنابة، من تفان وحنكة منقطعي النظير في الجهود التي بذلها لتوجيه القادة الصوماليين نحو مائدة التفاوض. وإنني واثق من أن خلفه، السيد جيمس فيكتور غبيهو، الذي يتولى مسؤولياته في مرحلة حاسمة، سيوظف خبرته الطويلة في تسهيل المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية دائمة في الصومال. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري العميق لقائد القوة، الجنرال أبو سماح بن أبو بكر، ولجميع الأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك لزملائهم الصوماليين، لما لا يزالون يبدونه من شجاعة وقوة التزام في أداء المهام المنوطة بهم ضمن إطار هذه البعثة المعقدة المحفوفة بالأخطار. وأخيرا، أود أن أحيي أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين ضحوا التضحية الكبرى وهم يجهدون في التخفيف من معاناة الناس وفي استعادة السلام إلى الصومال.

الوثيقة ٩٠

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يرحب فيها بقرار إيفاد بعثة خاصة إلى الصومال وكذلك بالتوجيه الصادر بإعداد تقييم متعمق لاحتمالات تحقيق المصالحة

S/1994/898، ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٤

استعرض أعضاء مجلس الأمن الحالة في الصومال على النحو المرتأى في القرار ٩٢٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤. وقد يسّر الاستعراض إلى حد كبير الطابع الشامل لتقريركم المؤرخ ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤ (S/1994/839).

ولاحظ أعضاء المجلس مع الارتياح المكاسب التي أحرزت في الصومال على الجبهة الإنسانية، بمساعدة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد رحبوا أيضا بالتقدم المحرز في مجال إعادة إنشاء جهازي الشرطة والقضاء الصوماليين وكذلك في أنشطة إزالة الألغام.

وأعضاء المجلس يشاطرونكم القلق البالغ إزاء التقدم البطيء جدا الذي سجّل في عملية المصالحة الوطنية الصومالية

منذ إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، وإزاء التدهور الذي حدث مؤخرا في حالة الأمن في الصومال. وهم يعربون عن خيبة الأمل للتأجيل المتكرر لمؤتمر المصالحة الوطنية واجتماعه التحضيري، اللذين لم يُتفق بعد على مواعيد أو مكان انعقادهما.

ونظرا للحالة في الصومال الموصوفة في تقريركم، رأى أعضاء المجلس أن توجيهكم لممثلكم الخاص للصومال بإعداد تقييم متعمق لاحتمالات المصالحة الوطنية في الصومال يعتبر أنسب الطرق وأفضلها من حيث التوقيت. وقد رحبوا أيضا بقراركم إيفاد بعثة خاصة إلى الصومال وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن حجم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في المستقبل وذلك بأسرع وقت ممكن.

(توقيع) جامشيد ك. أ. **ماركر**
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ٩١

تقرير الأمين العام عن احتمالات تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال وإمكانية البدء في إجراء تخفيض في قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/1994/977، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/1994/839)، أعلمت المجلس بأنني طلبت من ممثلي الخاص أن يعد تقييما متعمقا لإمكانات تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. وذكرت أيضا أنني قررت إجراء استعراض شامل لقدرات القوات الحالية لعملية الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) وأنني سأوفد بعثة خاصة تتداول مع الممثل الخاص وقائد القوة في حجم التخفيض في مستوى القوات المخصصة حاليا لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وترفع إلي توصيات محددة.

٢ - والغرض من هذا التقرير هو إعلام المجلس بنتيجة هذه المبادرات وتقديم توصيات له بشأن الإجراء الواجب اتخاذه أثناء الفترة السابقة لانتهاء الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، ويتضمن الجزء الأول من التقرير تقييما لإمكانات تحقيق المصالحة الوطنية. ويناقش الجزء الثاني جدوى الشروع في تخفيض مستوى القوات مع إيلاء اهتمام خاص لآراء الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال وللمهام الأساسية المتمثلة في ضمان أمن أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبرامج المساعدة الإنسانية والعاملين فيها. ويتضمن الجزء الأخير ملاحظاتي وتوصياتي.

ثانيا - إمكانات تحقيق المصالحة الوطنية

٣ - لا يزال إيجاد تسوية سياسية دائمة الشرط الأساسي لإعادة السلم والأمن، وإقامة الهياكل والخدمات الحكومية المركزية من جديد، والشروع في عملية إصلاح وبناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الصومال. وقد أعربت مرارا عن القلق من أن عملية المصالحة الوطنية تمضي بصورة جد بطيئة وأنه لن يتسنى توطيد التقدم المحرز في إعادة بناء المؤسسات، ولا سيما الشرطة والنظام القضائي، حتى تقرر الفصائل العديدة في الصومال، ولا سيما قادتها، العمل بجدية، جنبا إلى جنب، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وفي تقريري الأخير، ناشدت الزعماء السياسيين الصوماليين مرة أخرى أن يضاعفوا جهودهم للتوصل إلى اتفاق على أساس التعددية والتسامح المتبادل لكي يتمكن المجتمع الدولي من استعادة الثقة في أنه سوف يتمكن من إتمام مهمته في الصومال بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥.

٤ - والمجلس على علم بأنه تم منذ بداية عام ١٩٩٣ عقد مؤتمرين رئيسيين بمساعدة الأمم المتحدة ودعمها في محاولة لدفع عملية السلام إلى الأمام ولتيسير المصالحة والوحدة الوطنيتين. وفي اتفاق أديس أبابا الموقع في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، وافقت ١٥ فصيلة صومالية على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وعلى ترتيبات انتقالية تفضي إلى تشكيل مجلس وطني انتقالي. ورغم إحراز بعض التقدم على المستويين المحلي والإقليمي في مجال تنفيذ هذا الاتفاق، فقد حالت الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، وعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، فضلا عن النزاعات بين الفصائل والتنافس والمنازعات فيما بين العشائر، دون الشروع في إنشاء آلية إدارية مركزية.

٥ - وفي محاولة لإحياء العملية، قام الخمسة عشر موقعا على اتفاق أديس أبابا باعتماد إعلان نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، الذي وافقوا بموجبه، في جملة أمور، على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، يسبقه اجتماع تحضيري، من أجل تشكيل حكومة مؤقتة. وقد أدت الخلافات والنزاعات المستمرة بين الفصائل وعدم الاتفاق بشأن الطرائق العملية إلى استحالة التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن موعد ومكان الاجتماع التحضيري، الذي كان من المقرر عقده أصلا يوم ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وبالتالي تم تأجيل انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان من المقرر عقده يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤ إلى أجل غير مسمى.

٦ - وبالإضافة إلى هذه الجهود على الصعيد الوطني، رعت الأمم المتحدة أيضا اجتماعات مصالحة فيما بين العشائر على المستويات المحلية والقطاعية والإقليمية من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام. وتضمنت هذه الاجتماعات اجتماع غالكعيو (حزيران/ يونيه ١٩٩٣)، ومؤتمر سلام جوبا (حزيران/ يونيه - آب/ أغسطس ١٩٩٣)، ومؤتمر المصالحة في منطقة جوبا السفلى (كيسمايو، حزيران/ يونيه ١٩٩٤) ومؤتمر مصالحة أبسامبه (دوبله، حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه ١٩٩٤)، فضلا عن عدة مبادرات ومؤتمرات محلية وإقليمية أخرى من ذلك تلك التي قام بها إمام حراب فيما يتعلق بالحالة في مقديشو. وقد أتت هذه الاجتماعات، في مجملها، إلى تعزيز إمكانات تحقيق المصالحة الوطنية.

٧ - ومن المسلم به الآن عموما أن النزاعات داخل عشيرة هاوييه المسيطرة، التي ينتمي إليها كل من السيد علي مهدي واللواء محمد فارح عيديد، تشكل أكبر عقبة أمام المصالحة الوطنية. ومن المسلم به أيضا أنه لن يتسنى تحقيق تقدم ذي معنى في العملية السياسية قبل البدء بإيجاد حل للنزاع في مقديشو، ولا سيما النزاع فيما بين أفخاذ عشيرة هاوييه (هبر غيدر، وأبغال، وحوادله، وموروساديه). والأسباب الأصلية وراء الشقاق والتوتر بين الخمس عشرة فصيلة تعود أيضا إلى حد كبير إلى التنافس داخل عشيرة هاوييه. والمعارك الأخيرة التي دارت في مركا ومقديشو وبلد وين وجلالقسي ومنطقة جوبا السفلى مظاهر جلية لهذه الحقيقة. وإذا أمكن التوصل إلى المصالحة داخل عشيرة هاوييه وتسوية الخلافات بين السيد علي مهدي واللواء عيديد فسوف تتحسن إمكانات تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية تحسنا كبيرا. وقد أعرب كل من اللواء عيديد والسيد علي مهدي عن رغبتهما في المشاركة في مؤتمر مصالحة هاوييه بالتعاون مع الفصائل المعنية الأخرى والقادة السياسيين الآخرين.

٨ - ويرى ممثلي الخاص أنه بتعاون الأطراف المعنية وبدعم المجتمع الدولي، ستتم المصالحة في عشيرة هاوييه في الوقت المناسب لخلق مناخ إيجابي لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة مؤقتة في الربع الأخير من عام ١٩٩٤. وسيتيح هذا للحكومة الانتقالية ثلاثة أشهر لدعم الترتيبات الانتقالية المتفق عليها قبل إتمام مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مع نهاية آذار/ مارس ١٩٩٥. وبينما يؤيد المجتمع الدولي تحقيق هذا الهدف، فإن من واجب الشعب الصومالي ككل أن يبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى إيقاف شامل للمعارك وتشكيل حكومة انتقالية ودعمها قبل إتمام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمهمتها.

٩ - وإنني أميل إلى الموافقة على تقييم ممثلي الخاص بأن اختتام مؤتمر هاوييه بنجاح سيسهل كثيرا عملية المصالحة السياسية. فقد كان الصراع داخل عشيرة هاوييه سبب نشوب الأزمة في مقديشو وضواحيها في عام ١٩٩١، وهو ما انفك يشكل السبب الرئيسي وراء استئناف القتال منذ حزيران/ يونيه ١٩٩٤.

١٠ - بيد أنه ليست هناك علائم واضحة على أنه يجري التحضير حاليا لمؤتمر هاوييه. وتعلمنا أيضا أن عقد مثل هذه الاجتماعات واختتامها بنجاح يستغرقان وقتا طويلا في الصومال. وفي هذه الحالة بالخصوص، سيقتضي عقد مؤتمر ناجح قبل نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ إجراء تغييرات أساسية في النهج الذي تتبعه الأطراف الرئيسية. ومع ذلك، فقد وجهت تعليمات إلى ممثلي الخاص لكي يوفر كل ما يمكن توفيره من دعم للجهود التي تبذلها الأطراف المعنية من أجل عقد مؤتمر هاوييه في الأسابيع القليلة المقبلة.

ثالثا - إمكانية تخفيض قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١١ - وصلت البعثة التي أوفدتها إلى الصومال لتتداول مع ممثلي الخاص وقائد القوة في جدوى تخفيض مستوى القوة، إلى مقديشو يوم ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٤ وبقيت في الصومال حتى ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٤. وقد كانت البعثة برئاسة اللواء تيموثي ديبواما وضمت السيدة إليزابيث لندنماير، موظفة رئيسية، من إدارة عمليات حفظ السلام والسيد تاييه - بروك زيريهون، موظف شؤون سياسية أقدم، من إدارة الشؤون السياسية. وأجرت البعثة مباحثات مطولة ومفصلة مع ممثلي الخاص، السيد جيمس ف. غبيهو، وقائد القوة الجنرال أبو سماح بن أبو بكر ومسؤولين كبار آخرين مدنيين وعسكريين من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وحصلت البعثة الخاصة على إفادات مسهبة من الفيلق الهندي في بيضوا وكيسمايو. وفي مقديشو وكيسمايو، اجتمعت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

١٢ - وتم التوصل، أثناء مباحثات البعثة الخاصة مع ممثلي الخاص وقائد القوة، إلى توافق في الآراء بشأن تخفيض قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى نحو ١٧ ٢٠٠ فرد من جميع الرتب قبل نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. والعدد الحالي المأذون به للقوة هو ٢٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب وكان العدد الفعلي في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤ يبلغ ١٨ ٧٦١ فردا. وبالتالي، يمثل التخفيض المقترح حوالي ٨ في المائة من العدد الفعلي ولكنه سيخفض القوة إلى أقل من عددها المأذون به بمستوى ٢١,٨ في المائة. وستواصل القوة تنفيذ المهام المكلفة بها بموجب ولايتها الحالية كما نص عليها قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤). وتتضمن هذه المهام حماية الموانئ والمطارات الرئيسية وتوفير الأمن لعمليات المساعدة الإنسانية، ولعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وموظفي الدعم، وللمنشآت والمعدات التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن المساعدة في إعادة بناء الشرطة ونظام القضاء في الصومال.

١٣ - وركزت المباحثات في مقديشو بين ممثلي الخاص وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أيضا على الحاجة الحيوية إلى أن يستمر، إلى أقصى حد ممكن، التقدم المحرز في تشجيع الاستقرار في المناطق. وفي مجالات كثيرة، أحرز تقدم ملحوظ في التفاوض بشأن اتفاقات إقليمية وتدريب وحدات الشرطة والشروع في وضع ترتيبات قضائية، ولا سيما في

المناطق المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه. وقد كان الدعم الذي وفره وجود العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عاملا رئيسيا في هذا المضمار، وقد خلصت اللجنة الخاصة إلى أن أي تخفيض ينبغي أن يكون على وتيرة لا تؤدي إلى تدهور الأحوال الأمنية.

١٤ - وخلال المناقشات التي عقدت مع البعثة الخاصة، أعرب ممثلو المنظمات الإنسانية عن قلقهم إزاء احتمال الانسحاب المعجل لقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من المناطق الرئيسية التي توجد فيها الآن. فهذه المنظمات تعتبر أنه لا بد، لكي تستطيع مواصلة أنشطتها، من أن تستمر القوات في إحلال الأمن في المنشآت الرئيسية التي منها المطارات والموانئ البحرية في مقديشو وكيسمايو ومطار بيضوا، والمواكبة المنتظمة لقوافل الإغاثة التي ترسل إلى جهات مختارة في داخل البلد، وتأمين الحماية للأماكن التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ والاحتفاظ بقدرات كافية لعمليات الاستجابة والإجلاء الطارئة التي تستخدم فيها طائرات الهليكوبتر. وأكد هؤلاء الممثلون على الطابع الحاسم للدور الأمني الذي تقوم به قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولا سيما خارج مقديشو، وأبدوا تخوفهم من أن التخفيض المفاجئ للقوات يمكن أن يؤدي إلى انسحاب مسبق لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نتيجة لتفاقم اضطراب الأمن.

١٥ - وتوصي البعثة بالتأني وبمراعاة تطور الظروف لدى تقرير إجراء أي تخفيضات إضافية تتجاوز ما هو معروض في الفقرة ١٢ أعلاه. وقد أكد ممثلي الخاص وقائد القوة أن عدد أفراد هذه القوة، الذي يناهز ٠٠٠ ١٥، يمثل الحد الأدنى الحاسم الذي لا يمكن، بأقل منه، الوفاء بالمهام الموكلة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي رأي البعثة الخاصة أنه لا ينبغي أن يُجرى في القوة أي تخفيض عاجل وواسع النطاق يمكن أن يحدث الاضطراب في الأحوال الأمنية في الصومال. وهي تذهب في هذا الصدد إلى أنه يجب التمييز بوضوح بين إجراء تخفيض مرحلي مخطط وإجراء إنقاص مفاجئ وضخم في عدد أفراد القوة. وتوضح الخطة التي أعدها قائد القوة، والتي تتصل بإجراء تخفيض تدريجي فيها يبلغ غايته بإنجاز البعثة وفقا لما هو مخطط، أي في آذار/ مارس ١٩٩٥، أنه يمكن الوصول إلى مستوى الـ ٠٠٠ ١٥ فرد بنهاية تشرين الأول/ أكتوبر أو خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

١٦ - ولكن إذا أحرز تقدم هام في العملية السياسية للمصالحة الوطنية وأدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في البيئة الأمنية، فسيكون بالإمكان النظر في إجراء تخفيضات معجلة في عدد أفراد القوة. ويبقى اعتبار هام هو أن هذه التخفيضات لا ينبغي أن تؤثر في أمن الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، المدنيين منهم والعسكريين، وأن مستوى القوات ينبغي أن يكون كافيا لأداء المهام الموكلة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية هذه العملية إلى ما بعد آذار/ مارس ١٩٩٥، فستكيف، وفقا لذلك، مراحل التخفيض المخطط لعدد أفراد القوة.

رابعا - ملاحظات

١٧ - تضطلع الأمم المتحدة بجهودها الإنسانية، وكذلك بجهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ضمن ظروف في منتهى التعقد. ورغم الصعوبات الكبيرة، لا يزال لاستجابة الأمم المتحدة أثر هام في مواجهة مستلزمات المساعدة الغوثية والإنسانية في حالات الطوارئ، وهي المستلزمات التي كانت تشكل الأولويات الأصلية والرئيسية لخوض المجتمع الدولي ميدان العمل في الصومال. لكن من المؤسف أن التقدم المحرز في المصالحة الوطنية وفي إشاعة الأمن والاستقرار، وخاصة في مقديشو، لم يكن على نسبة الإنجازات المحققة في المجال الإنساني. ثم إن التأخير المفرط في تنفيذ الاتفاقات التي تفاوضت عليها الفصائل الصومالية وأيدتها، وخاصة في أديس أبابا ونيروبي، لا يزال يثير شكوكا خطيرة في جدية التزام هذه الفصائل تجاه السلام والمصالحة الوطنية.

١٨ - لقد كان المفترض في استجابة المجتمع الدولي، أن تتحول منذ وقت طويل، عن الإغاثة في حالات الطوارئ إلى برامج الإصلاح والإعمار. لكن هذه الجهود تعرقلت بسبب بطء التقدم المحرز في تحقيق المصالحة الوطنية وبالتدهور التدريجي للحالة الأمنية. كما أن إمكانات الإنعاش والإصلاح اللاحقين لعمليات الطوارئ تبدو محدودة، وذلك نتيجة لفتور اهتمام الجهات المانحة، بالنظر إلى عدم إحراز تقدم ملموس باتجاه حل سياسي.

١٩ - لكن من السابق لأوانه أن يستنتج أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يمكن أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بالرغم من أن التكهنات لا تبعث، فيما يبدو، على التفاؤل. فهذه العملية مستمرة في تقديم دعم ومساعدة أساسيين للجهود الإنسانية، وكذلك لبرامج الشرطة وبرامج القضاء والعقوبات، المضطلع بها في الصومال. كما أن القوة توفر الأمن للمطارات والموانئ والمنشآت الرئيسية وتؤمن الحماية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك للموجودات المادية التي هي بحوزتها.

٢٠ - وإذا أمكن، نتيجة للتقارب بين أفخاذ عشيرة هاوييه، تحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة انتقالية بحلول نهاية عام ١٩٩٤، فلن يكون هناك من الوقت إلا ما يكفي لإنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. بل ربما أمكنت، في هذه الظروف الحسنة، الدعوة إلى تمديد البعثة، وضمنها القوة، خلال بضعة أشهر، ولو لم يكن ذلك، بالضرورة، مع إبقائها بقوتها الحالية.

٢١ - ومن جهة أخرى، إذا لم يحرز تقدم هام بحلول نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وخصوصا فيما يتعلق بمؤتمر هاوييه، فسيتوجب على مجلس الأمن أن يحدد الفترة الإضافية التي يرغب أن يبقي خلالها على القوة المكونة من ٠٠٠ ١٥ فرد، لا لشيء إلا ليؤمن درجة ما من الحماية للعمليات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين. وستدعو الحاجة أيضا إلى مراعاة مدى استعداد البلدان المساهمة بالقوات لإبقاء القوات التابعة لها في هذه الظروف.

٢٢ - وواضح أن نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ ستكون فترة حاسمة لعملية المصالحة الوطنية وكذلك لاستمرار اضطلاع الأمم المتحدة بالعمل في الصومال. وبالإضافة إلى الآفاق التي تتبدى فيها مصالحة هاوييه، يتوقع حل التنافس الجاري الآن على قيادة جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، وهي الفئة المهيمنة في المنطقة الشمالية الشرقية. وينبغي أن يقدم أيضا إيضاح أفضل للمدى الذي يؤدي ضمنه مؤتمر جوبا السفلى وأبسامايه، اللذان اختتما مؤخرا، إلى تسليم المصالحة الوطنية، وكذلك لمدى دوام التحالفات السياسية التي انعقدت خلال هذين المؤتمرين. كما ستعرف، بالإضافة إلى ذلك، نتيجة المحاولات المختلفة التي بذلت لإدخال الحركة القومية الصومالية، القائمة في الشمال الغربي، في عملية المصالحة.

٢٣ - لكن هنالك أيضا تطورات مقلقة يبدو أنها تسلك مسلكا معاديا للمصالحة الوطنية. فالفئتان المتعاديتان: التحالف الوطني الصومالي، وتحالف الإنقاذ الصومالي، لا تزالان تشجعان وتسهلان إيجاد فصائل جديدة ليست أطرافا في الاتفاقات التي انتهي إليها في أديس أبابا ونيروبي. وهذا التكاثر في الفصائل سيزيد من تعكير الآفاق أمام الاجتماع التحضيري، وأمام مؤتمر المصالحة الوطنية الذي سيعلن، ويجب التغلب عليه دون إبطاء.

٢٤ - وقد كان التفكير متجها، في وقت من الأوقات، إلى أن سائر قطاعات المجتمع، ولا سيما الشيوخ، يمكن أن تؤدي دورا مركزيا في تشكيل الحكومة الصومالية. وبالنظر إلى أن قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لم تنزعا بالفعل أسلحة الفصائل، تبين أن من بالغ الصعوبة تهميش هذه الفئات، التي أصبحت تعمل الآن، في كثير من الأحيان، بتشجيع من الشيوخ. ويبدو، بالرغم من هذه الصعوبات، أن النهج المتعقل سيكون هو نفسه النهج المتبع في الوقت الحاضر، أي مصالحة الفصائل في إطار الهياكل التقليدية، وضمن ذلك، خصوصا، المبادرة التي يتخذها إمام حراب من أجل مصالحة أفخاذ عشيرة هاوييه.

٢٥ - وقد نقل إلي بعض أعضاء مجلس الأمن، وكذلك عدد كبير من البلدان المساهمة بالقوات، بعبارات واضحة، أنها غير مستعدة للاستمرار إلى ما لا نهاية في التزاماتها الباهظة الكلفة، وعلى الأخص إزاء عدم وجود أي دلائل مشجعة على استعداد القادة الصوماليين للاضطلاع بالمسؤولية عن حكم بلدهم بالطريقة الملائمة، على أساس مصالحة وطنية مستديمة.

وأعربت الدول الأعضاء عن آراء مماثلة فيما يخص برنامج الشرطة المدنية. وأعلمتني بعض هذه الدول بأنها تنوي سحب موظفيها من هذا البرنامج. وإني لآمل أن يدرك القادة الصوماليون المعنيون أن طابع ومدة الدعم الدولي للصومال يتوقف إلى حد بعيد على اعتزامهم، هم، التوصل إلى تسوية سياسية. ولعل مجلس الأمن يوجه رسالة مباشرة إلى القادة الصوماليين الرئيسيين لتذكيرهم بأن مستقبل بلدهم في أيديهم.

٢٦ - وفي ضوء ما تقدم، وبعد إجراء استعراض متأن للتقارير التي قدمها إلي ممثلي الخاص والبعثة الخاصة، انتهيت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل، خلال مدة أطول قليلا، إعطاء القادة الصوماليين فرصة لإظهار استعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة وفيما بينهم، توخيا لانتشال بلدهم من الهوة. ولذلك أوصي بما يلي:

(أ) أن تبذل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كل ما في وسعها لتسهيل عقد مؤتمر "هاوييه" قبل نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤؛

(ب) أن يتخذ قائد القوة تدابير فورية لتخفيض عدد أفراد القوة بـ ٥٠٠ ١، وفقا لما توصي به البعثة الخاصة، ثم، بعد ذلك، لتقليل أفرادها إلى ١٥٠٠٠، من جميع الرتب، في أقرب فرصة ممكنة؛

(ج) في ضوء التقدم الذي يحرز باتجاه المصالحة الوطنية حتى نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، أن أقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، تقريرا عن مستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛

(د) أن ينظر مجلس الأمن في الموافقة، الآن أو في وقت لاحق، على تمديد ولاية قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة شهر واحد، حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، من أجل إفساح المجال لدراسة التقرير الذي سأقدمه في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، واتخاذ إجراء بشأنه؛

(هـ) بانتظار ذلك، أن تصاغ وتنقح خطط للطوارئ تتناول المجموعة الكاملة للخيارات المشار إليها في إطار الفقرة الفرعية (ج) أعلاه.

الوثيقة ٩٢

بيان لرئيس مجلس الأمن بشأن الهجوم على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقتل سبعة جنود هنود قرب بيضوا في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤

S/PRST/1994/46، ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٤

يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن الصومال (S/1994/977) وبالإحاطات المقدمة من الأمانة العامة.

إن مجلس الأمن، وقد روعه مقتل سبعة جنود هنود وجرح تسعة آخرين، بالقرب من بيضوا في ٢٢ آب/ أغسطس كانوا يعملون في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يدين بشدة هذا الهجوم المدبر على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يقومون بتقديم دعم ومساعدة أساسيين للمجهود الإنساني الذي يبذله المجتمع الدولي في الصومال تنفيذا لولاية مجلس الأمن. ويعرب المجلس عن تعازيه لحكومة الهند وأسر الجنود الذين قدموا التضحية القصوى في مساعدة شعب الصومال.

ويعرب المجلس عن قلقه البالغ بشأن حالة الأمن المتدهورة في الصومال ويشجب الهجمات والمضايقات الموجهة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الأفراد الدوليين العاملين في الصومال.

ويرى المجلس أن التوصل إلى تسوية سياسية دائمة ما زال شرطا مسبقا لا غنى عنه لإعادة السلم والأمن، وإقامة هياكل وخدمات الحكومة المركزية من جديد وبدء عملية الإصلاح والتعمير للبنية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال.

ويساور المجلس بالغ القلق لعدم إحراز تقدم في المصالحة بين الفصائل الصومالية. وهو يعرب عن قلقه بوجه خاص لعدم انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية، الذي وافقت عليه الأطراف الخمسة عشر الموقعة على اتفاق أديس أبابا في نيروبي في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ والذي كان مقررا انعقاده في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤. ويثني المجلس على جهود الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى إعادة تنشيط عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال تشجيع المبادرات والمؤتمرات المحلية والإقليمية. وفي هذا الصدد، يعلق المجلس أهمية كبرى على التعجيل بتحقيق المصالحة بين العشائر، وخاصة فيما بين أفخاذ عشيرة هاوييه باشتراك جميع المعنيين بالأمر.

ويشدد المجلس على أن طبيعة واستمرار الدعم والموارد الدوليين اللذين يقدمهما المجتمع الدولي إلى الصومال، بما في ذلك استمرار وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يتوقفان إلى حد كبير على تصميم الأطراف الصومالية على تحقيق تسوية سياسية.

ويذكّر المجلس الأطراف الصومالية بأن مستقبل بلدهم في أيديهم ويحثهم مرة أخرى على بذل كل الجهود لدفع عجلة عملية المصالحة السياسية في الصومال إلى الأمام.

ويرى المجلس أن التخفيض المبدئي المقترح من جانب الأمين العام في عدد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ملائم في الظروف السائدة في الصومال. ويشدد على وجوب إيلاء الاهتمام في المقام الأول لضمان سلامة وأمن أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الأفراد الدوليين، بمن فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، يؤكد مسؤولية الأطراف الصومالية عن أمن وسلامة هؤلاء الأفراد.

ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يقدم إلى المجلس قبل ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ بمدة كافية تقريرا موضوعيا عن الاحتمالات المتعلقة بالمصالحة الوطنية في الصومال وعن الخيارات التي يمكن الأخذ بها فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

الوثيقة ٩٣

تقرير الأمين العام عن التطورات في الصومال في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية

S/1994/1068، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - أحاط مجلس الأمن علما في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/46)، بتقريري المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/977) وطلب إلي أن أقدم إليه، قبل ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ بوقت كاف، تقريرا موضوعيا عن احتمالات المصالحة الوطنية في الصومال وعن الخيارات الممكنة فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢ - بيد أنه نظرا للتطورات الحالية في الصومال، سيتم تقديم التقرير الذي دعا إليه مجلس الأمن في جزأين. ويعطي هذا الجزء وصفا واقعيا للتطورات الأخيرة في الصومال في

الميدان السياسي وفي ميداني الأمن والشؤون الإنسانية. أما توصياتي وتقييمي للتقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية فسترد في الجزء الثاني من التقرير الذي أعتزم تقديمه في موعد أقصاه منتصف تشرين الأول/ أكتوبر. وسيعتمد الجزء الثاني على نتائج الزيارة التي يقوم بها إلى الصومال حاليا السيد كوفي أ. أنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس عن قلقه لعدم انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي وافقت الأطراف الخمسة عشر الموقعة على اتفاق أديس أبابا (انظر الوثيقة S/26317)، على عقده يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، وذلك في إعلان نيروبي الذي أصدرته يوم ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ (انظر الوثيقة S/1994/614، المرفق الأول). وأثنى المجلس على جهود ممثلي الخاص الرامية إلى إعادة تنشيط عملية المصالحة الوطنية بوسائل منها المبادرات والمؤتمرات المحلية والإقليمية. كما أعلن المجلس أنه يعلق أهمية كبيرة على التعجيل لتحقيق المصالحة بين العشائر، ولا سيما فيما بين أفخاذ عشيرة هاوييه، باشتراك جميع الأطراف المعنية. ولعل المجلس يذكر، في هذا الصدد، أنني أعربت في تقريري السابق (S/1994/977) عن موافقتي على تقييم ممثلي الخاص وهو أن النزاعات داخل عشيرة هاوييه تشكل أكبر عقبة أمام المصالحة الوطنية وأن النجاح في عقد مؤتمر سلام لتلك العشيرة سيسهل كثيرا عملية المصالحة الوطنية.

٤ - ومنذ تقريري الأخير، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة مع السيد علي مهدي واللواء عيديد والإمام محمود عمر، إمام حراب بشأن الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر السلام الخاص بعشيرة هاوييه ومؤتمر المصالحة الوطنية. وأكد إمام حراب لمبعوثي الخاص، خلال المناقشات التي دارت بينهما، استعداد كل من السيد علي مهدي واللواء عيديد للمشاركة في هذين المؤتمرين. كما أكد كل من اللواء عيديد والسيد علي مهدي لمبعوثي الخاص، خلال مناقشات أجراها مع كل منهما، تأييدهما لمبادرة الإمام لتصفية الخلافات فيما بين أفخاذ عشيرة هاوييه (أبغال، وهبر غيدر، وحوادله، وموروساديه) كمقدمة لمؤتمر المصالحة الوطنية.

٥ - وقد أخطر إمام حراب مبعوثي الخاص بأنه سيكون من الضروري ترتيب اجتماعات منفصلة بين هبر غيدر وأفخاذ العشيرة الأخرى قبل الشروع في عقد جلسة عامة لمؤتمر السلام الخاص بعشيرة هاوييه. وكان على ثقة من أن هذه العملية سوف تكلل بالنجاح وتؤدي إلى إنشاء مجالس للمقاطعات والأقاليم في بينادير (مقديشو) وكذلك تعيين محافظ لبينادير.

٦ - وعلى امتداد الأسابيع القليلة الماضية، عقد الإمام اجتماعات مع عدد من زعماء أفخاذ العشيرة. وقد توجت جهوده بعقد اجتماع يوم ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤ حضره ٣٦ ممتلا من عشيرة مودولود (بما فيه أبغال) وهبرغيدر. ووافق المشاركون بالإجماع على أنه لا بد من انسحاب العربات المسلحة "تكنيكالز" التابعة لكل عشيرة إلى مناطق نفوذها الأصلية قصد تسهيل إعادة السلام إلى مقديشو ووفقا لذلك أنشئت لجنة لرصد نقل "العربات المسلحة" والإشراف عليه.

٧ - وعلى إثر ذلك، دعيت اللجنة السياسية الفرعية التابعة للجنة حراب للمصالحة والتي أنشأها الإمام في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، إلى الاجتماع ثانية من ٢٨ إلى ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤ في فندق بشمال مقديشو. وخلال الاجتماع اتفقت أفخاذ عشيرة حراب (أبغال وهبرغيدر) على أنه ينبغي لجميع عناصر الميليشيا الانسحاب فورا من المناطق المتنازع عليها. كما تم الوصول إلى اتفاق على أنه ينبغي إزالة جميع نقاط التفتيش والمتاريس التي أقامتها مختلف ميليشيات العشائر في المدينة قبل ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك أنشئت لجنة مشتركة لحل قضية المتاريس وتمركز الميليشيات في مدخل ميناء ومطار مقديشو.

٨ - وقاد إمام حراب يوم ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ بعثة سلام مكونة من ثلاثة عشر رجلا ينتمون إلى عشيرة مودولود إلى مقاطعة مدينة حيث ضمن موافقة العشائر المتناحرة في المقاطعة على نزع سلاح ميليشياتها وتعيين لجنة من الشيوخ لفض الخلافات بينها وفقا للتقاليد الصومالية.

٩ - وتم التوصل إلى اتفاقات مماثلة بين هبر غيدر وموروساديه في مقديشو، بهدف تحقيق اتفاق سلم شامل بين أفخاذ العشيرتين. وقد أنشئت آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه، بما في ذلك لجنة لرصد وقف إطلاق النار ولجنة من الشيوخ.

١٠ - وبشكل عام يبدو أن مبادرات الإمام وغيره من زعماء عشيرة هاوييه المعنيين كان لها أثر مفيد على الوضع الأمني في مقديشو بالرغم من أن تواصل ظهور "العربات المسلحة" ما زال يمثل مصدر قلق.

١١ - ويذكر أعضاء مجلس الأمن أن الفصائل الصومالية أرجأت إلى أجل غير مسمى الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي دعا إلى عقده إعلان نيروبي. وكان مقصودا بهذا التأجيل إتاحة وقت كاف للمشاورات بشأن مشاركة الحركة القومية الصومالية في عملية المصالحة الوطنية، ولعقد مؤتمر جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية الذي كان من المقرر أن ينتخب قيادة جديدة للفصيلة؛ ولاختتام مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى.

١٢ - وقد اختتم مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى بنجاح يوم ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٤. ولم تحدث أي انتهاكات هامة لاتفاق السلام في جوبا السفلى، وما زال وقف إطلاق النار قائما. وما فتئت لجنة التنفيذ تجتمع في كيسمايو بهدف وضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاق. وواصل زعيما مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى ومؤتمر المصالحة في أبساميه الاجتماع سعيا إلى دمج عمليتي السلام لتعزيز السلم في كل من منطقتي جوبا السفلى وجوبا الوسطى. وعقد اللواء محمد إبراهيم أحمد "لقلقاتو"، رئيس مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى، من ٧ إلى ٩ أيلول/ سبتمبر، اجتماعات ناجحة مع الإمام سيد حسين، رئيس مؤتمر المصالحة في أبساميه، واللواء محمد سعيد حرسي "مرجان". وتم في هذه الاجتماعات التوصل إلى اتفاق بشأن

تحديد الأولويات بالنسبة لمنطقتي جوبا والتعجيل بتنفيذ اتفاقي السلام الخاصين بجوبا السفلى وجوبا الوسطى.

١٣ - وفي أعقاب شهرين من المفاوضات المكثفة انتخب المؤتمر الخامس لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية العقيد عبد الله يوسف رئيسا جديدا للجبهة يوم ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤. وقد قبل السيد عبد الرزاق حاجي حسين مرشح اللجنة العليا لسلاطين الشمال الشرقي لرئاسة جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية انتخاب العقيد عبد الله يوسف واعترف به. واختتم المؤتمر يوم ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٤ وما زالت المشاورات مستمرة لتعزيز النتيجة التي انتهى إليها. وأكد العقيد يوسف، على إثر انتخابه رئيسا لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية التزامه بالمساعدة في الجمع بين الفصائل الجنوبية في مقديشو لتسهيل المصالحة الوطنية على أساس اتفاق أديس أبابا وإعلان نيروبي.

١٤ - وفيما يتعلق بالتطورات بشأن مشاركة الحركة القومية الصومالية في عملية المصالحة الوطنية، على نحو ما دعا إليه إعلان نيروبي، اجتمع السيد عبد الرحمن أحمد علي، رئيس الحركة، في جيبوتي من ١٣ إلى ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤، برؤساء الفصائل السياسية الثلاث الأخرى الموجودة في الشمال الغربي (التحالف الديمقراطي الصومالي والحزب الصومالي المتحد والجبهة الصومالية المتحدة) وذلك للنظر في الوضع في الشمال الغربي. وأصدروا في نهاية اجتماعهم بيانا مشتركا يعلن، بين أمور أخرى، أن انفصال الشمال ليس أمرا مجديا ولا مستصوبا وأن مؤتمر المصالحة الوطنية الذي توخاه إعلان نيروبي قد تأخر كثيرا، وينبغي أن ينعقد في موعد لا يتجاوز أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. واقترح البيان كذلك نظام حكم فيدراليا للصومال ونقل عرضا من الفصائل الأربع باستخدام مساعيها الحميدة للتوسط بين الفصائل الموجودة في الجنوب.

١٥ - ووصل إلى مقديشو يوم ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤ وفد مشترك مكون من الفصائل الثلاث المتمركزة في الشمال الغربي (الحركة القومية الصومالية والجبهة الصومالية المتحدة والتحالف الديمقراطي الصومالي) للتوسط بين فصائل الجنوب. وأطلع الوفد المشترك ممثلي الخاص على أن الهدف من مهمته هو تشجيع المصالحة الوطنية وتيسيرها. وتعتقد الفصائل الموجودة في الشمال الغربي بأنه تقع عليها في هذه المرحلة مسؤولية القيام بدور خاص لكسر طوق المأزق الذي تردت فيه فصائل الجنوب، بغية دفع عملية المصالحة الوطنية إلى الأمام. وأوجز الوفد خطته التي تتضمن، أولا كفالة موافقة فصائل الجنوب موافقة عامة على فكرة نظام حكم فيدرالي يشمل جميع أجزاء الصومال. ويلي ذلك مزيد من الجهود لإيجاد أساس لتحقيق المصالحة بين التحالف الوطني الصومالي والفصائل الاثنتي عشرة للتعجيل بعملية المصالحة الوطنية وتكوين حكومة انتقالية. وكان الوفد المشترك على ثقة من أنه سيتسنى، من خلال وساطته، عقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وأن جميع الفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا سوف تشترك في الاجتماع.

١٦ - ومنذ وصوله، أجرى الوفد المشترك بين الحركة القومية الصومالية والجبهة الصومالية المتحدة والتحالف الديمقراطي الصومالي مشاورات أيضا مع اللواء عيديد (والتحالف الوطني الصومالي) والسيد محمد قنياريه أفرح، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد ومع السيد علي مهدي. وتعتزم فصائل الشمال الغربي كذلك الالتقاء بإمام حراب لمناقشة المصالحة الوطنية وذلك بعد مشاوراتها مع السيد علي مهدي واللواء عيديد.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٧ - أعرب مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٤ عن اعتقاده بأن توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/977) بشأن تخفيض عدد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ملائمة في الظروف السائدة في الصومال. وشدد المجلس على وجوب منح الأولوية لضمان سلامة وأمن أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الموظفين الدوليين بمن فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية. وأكد مسؤولية الأطراف الصومالية في هذا الصدد.

١٨ - ووفقا لذلك اتخذ قائد القوة خطوات فورية لتخفيض عدد أفراد القوة بـ ٥٠٠ ١ رجل قبل نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، ثم تخفيض العدد إلى ٠٠٠ ١٥ فرد من جميع الرتب قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر. وهذان التخفيضان سيجعلان القوة تبلغ مستوى أقل بـ ٣١ في المائة من العدد الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٨٩٧ (١٩٩٤) والبالغ ٠٠٠ ٢٢ فرد.

١٩ - ومن المزمع إنجاز عملية التخفيض على مرحلتين. تُنجز المرحلة الأولى بإعادة أربع وحدات: كتيبة مشاة باكستانية تضم ٨٧٩ فردا من جميع الرتب، والمستشفى الميداني الروماني الذي يضم ٢٣٤ فردا من جميع الرتب وتوجد كلتا الوحدتان في مقديشو، والمفرزة البوتسوانية التي تضم ٤٢٣ فردا من جميع الرتب والموجودة في بارضيره، ووحدة النقل الآيرلندية التي تضم ٩٠ فردا من جميع الرتب والموجودة في بيضوا.

٢٠ - وسيجري إنجاز المرحلة الثانية من التخفيض في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ بإعادة وحدتين إضافيتين من المشاة من نيبال، موجودتين في مقديشو ووحدة مشاة نيجيرية في مركا وتخفيض جميع الوحدات الوطنية الأخرى بنسبة ٤,٥ في المائة وكذلك أفراد مركز قيادة القوة.

٢١ - وقد اعتمدت خطة التخفيض لتحقيق الاستخدام الأمثل لعمليات المناوبة المقررة في المستقبل ولإعادة الجنود الذين أنهوا واجبهم التناوبي. وعلاوة على ذلك، تُبقي الخطة على الهيكل المتعدد الجنسيات لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتوفر المرونة التي تمكن قادة الوحدات من تحديد الأفراد الذين سيعادون من فرقهم بغية المحافظة على القدرات التشغيلية للقوة. وتتضمن الخطة سحب القوات من المناطق التي

أصبح الوضع فيها مستقرا نسبيا في الوقت الحالي. وبهذا يتاح أقصى قدر ممكن من الوقت للأنشطة الإنسانية كي تتواصل في ظل حماية قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال في المناطق التي تمس فيها الحاجة إلى الحماية.

٢٢ - وبالرغم من أن القوة ستواصل أداء المهام الرئيسية المسندة إليها بموجب الولاية الحالية، فقد أخذت الاعتبارات الأمنية تؤثر بالفعل في أداء عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولهذا قرر قائد القوة تجميع القوات. والغرض من التجميع، الذي يجري من خلال تجميع الوحدات التي تتمتع بقوة كافية للرد بصورة ناجحة على أي هجوم، هو تحاشي تكرار حوادث من قبيل الحادثة التي وقعت في بلد وين في ٢٩ تموز/ يوليه عندما اجتاحت قوة ميليشيات قوية ممرزة صغيرة تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ونتيجة لتجميع القوات وعملية التخفيض، فقد تم بالفعل سحب الجنود من عدة مواقع هي: بارضيره وحدور ووجيد وبلد. وقبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، ستكون القوات قد سحبت من عدة مواقع أخرى. وبسبب سحب القوات من المناطق المذكورة أعلاه، ستحدث ثغرات في وزع القوة يمكن أن تستغلها القوات المعادية مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المهمة الأمنية. ونتيجة لذلك، فإنه بالرغم من أن القوة ستواصل حماية الموانئ والمطارات الرئيسية ومرافقة القوافل الإنسانية، فإنها لن تعود قادرة على توفير حماية دائمة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المواقع التي تم إخلاؤها. إلا أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تتمتع بالقدرة اللازمة للاستجابة فورا لحالة طوارئ متوقعة وللاضطلاع بالمشاريع الإنسانية في منطقة يبلغ قطرها ١٥٠ كيلومترا. وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ستكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مركزة بصورة رئيسية، في ثلاثة أماكن هي: منطقة مقديشو وبيضوا وكيسمايو.

٢٣ - وتواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دعم إعادة إنشاء قوة شرطة صومالية وذلك من خلال توفير تعليمات متعلقة بالتدريب الأساسي لمعلمي الشرطة الصومالية. غير أنه صدرت توجيهات للقوة بالتوقف عن تسليم مزيد من معدات الشرطة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبنقل هذه المعدات إلى أماكن أكثر أمانا. وقد أنجزت عملية النقل إلى أماكن أخرى. ويعتبر انسحاب أفراد الشرطة المدنية الذي قررته بالفعل بعض الدول المساهمة بقوات عاملا آخر يؤدي بصورة متزايدة إلى إبطاء برنامج الشرطة.

٢٤ - وبالرغم من الاتفاقات المعقودة بين الفصائل الصومالية السالفة الذكر بشأن إزالة العربات المسلحة والمسماة "تكنيكالز" ونقاط التفتيش أو المتاريس، فما زالت هذه "العربات" تشاهد في مقديشو بشكل يومي ولا سيما في المناطق المحيطة بالميناء والمطار. وهذه "العربات المسلحة" مزودة بمدافع رشاشة وأسلحة عديمة الارتداد ويستقلها أفراد من الميليشيات المسلحة. وفي مقديشو، تسمع بشكل يومي أصوات إطلاق نيران متفرقة من أسلحة خفيفة.

٢٥ - وفي خارج مقديشو، يعتبر التهديد الذي تمثله هذه "العربات المسلحة" والميليشيات المسلحة تهديدا دائما. وقد شوهد مؤخرا بالقرب من أفغويه ما مجموعه سبع عشرة من هذه "العربات" مزودة بمدافع رشاشة وعلى متنها ميليشيات مسلحة. وقد نشب قتال بين الفصائل في المنطقة المجاورة لبالي دوغله الواقعة بين مقديشو وبيضوا. وفي ٧ أيلول/ سبتمبر، وقعت قافلة سوقيات تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال مؤلفة من ١٨ شاحنة في كمين نصب لها بالقرب من وانلاوين. ولم تصل منها إلى بالي دوغله سوى مركبة واحدة.

٢٦ - وقد وقعت أخطر الحوادث الأخيرة في بلد وين وفي المنطقة الواقعة تحت مسؤولية الوحدة الهندية. ففي ٢٩ تموز/ يوليه، اكتسحت قوة ميليشيات قوية المفرزة الزمبابوية الموجودة في منطقة بلد وين اكتساحا كاملا. وقتل أحد الجنود التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال واضطرت القوات التابعة للعملية إلى التخلي عن جميع معداتها للميليشيات. وكذلك اضطرت الوحدة الهندية إلى مواجهة حادثتين خطيرتين في أسبوع واحد. ففي ٢٢ آب/ أغسطس، وقعت وحدة هندية كانت ترافق قافلة إمدادات في كمين نصبته لها ميليشيات مسلحة بالقرب من بورليغو على طريق بالي دوغله - بيضوا. وقتل سبعة من الجنود الهنود خلال هذه الحادثة. وفي ٣١ آب/ أغسطس، قتل ثلاثة أطباء هنود في بيضوا عندما انفجرت قنبلة بندقية لدى مغادرتهم مطعم الضباط.

٢٧ - وجرت أحدث واقعة هامة في بلد في ٩ أيلول/ سبتمبر. ففي أثناء احتفال بتسليم معدات تملكها الأمم المتحدة إلى السلطات المحلية، طلبت الأخيرة أن تُسلم جميع معدات الأمم المتحدة إليها. وبعد ظهر اليوم نفسه، هاجم حوالي ١٠٠ من الميليشيات المسلحة المدعومة "بالعربات المسلحة" موقعا تابعا لعملية الأمم المتحدة في الصومال تقوم بحمايته قوات من الوحدة الزمبابوية، بهدف الاستيلاء على جميع المعدات قبل انسحاب القوات. وردت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال على ذلك فورا دفاعا عن النفس. وقتل أربعة من أفراد الميليشيات وقبض على ٣٩ منهم خلال هذه الحادثة. ولم تقع أية إصابات في صفوف القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وغادرت الوحدة الزمبابوية بلد في نهاية الأمر ومعها جميع المعدات والمخازن. وفي أعقاب مغادرتها المنطقة مباشرة، اندفع حوالي ٣٠٠ من الرجال والنساء والأطفال إلى المعسكر لأخذ المخلفات. وتوضح هذه الحوادث الخطيرة من جديد الحالة المتفجرة جدا والمتعذر ضبطها عمليا في الصومال. ويمكن أن تحدث حوادث مماثلة في أي مكان وفي أي وقت.

رابعا - المهمة الإنسانية

٢٨ - واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توفير المعونة الغوثية الإنسانية لفئات السكان الأشد تأثرا، وتقديم مساعدة لأغراض إعادة التأهيل حيثما سمحت إمكانيات الوصول وظروف الأمن القيام بهذه التدخلات.

٢٩ - وقد اتسمت الحالة الإنسانية في الصومال خلال الأشهر القليلة الماضية باستقرار نسبي في المؤشرات الرئيسية للحالة الصحية والتغذوية لأغلبية السكان. ورغم وجود مشاكل متفرقة، ولا سيما في مناطق شبيليه الوسطى، وجوبا السفلى

وباي، فمن المتوقع أن يشهد البلد بمجموعه محصولا جيدا خلال موسم الأمطار الحالي. وفي ظل الظروف العادية من الاستقرار والأمن والحكم الداخلي، ينبغي أن تتحول المساعدة الدولية الآن إلى مرحلة الإصلاح والتنمية لما بعد الطوارئ. ومما يدعو إلى الأسف أن هذا يتعذر في معظم المناطق بسبب أعمال قطع الطرق والقتال والطلبات غير الواقعية لتوفير الأمن أو تسوية المنازعات الثانوية.

٣٠ - وفي هذا السياق، سحبت منظمات عديدة موظفيها الدوليين من أماكن معينة أو أوقفت عملياتها تماما. وفي موازاة ذلك انخفضت إلى حد كبير خدمات التنسيق والإعلام والدعم بالسوقيات والأمن التي كان يمكن لعملية الأمم المتحدة في الصومال أن تقدمها نتيجة مجموعة من العوامل شملت إجراء تخفيضات في القوات وإجراءات سياسية أو عسكرية قام بها الصوماليون والقيود المفروضة على الميزانية. والواقع أنه في أعقاب مغادرة قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أو وقف أنشطتها في بوساسو وبلد وين وهرغيسا وحدور وبلد ووجيد وبارضيره في الأسابيع الأخيرة وما هو مزمع من إغلاق مركا، بحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، انخفضت المنطقة الجغرافية التي تستطيع عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تقوم فيها على نحو فعال بدعم العمليات الإنسانية إلى حوالي ٥٠ في المائة مما كانت عليه في منتصف عام ١٩٩٤.

٣١ - كذلك انكمشت عمليات منظمات الأمم المتحدة، ولكن ذلك حدث أساسا في الجزء الجنوبي من البلاد حيث أدت الظروف الأمنية السائدة أو الانسحاب الوشيك للقوات إلى وقف الأنشطة مؤقتا في بعض المواقع.

٣٢ - ويعمل برنامج الأغذية العالمي حاليا بنشاط في ست مناطق هي بيضوا ووجيد وحدور وغالكعيو وبوساسو وهرغيسا. وأغلقت منطقة لوق بسبب انعدام الأمن. ولا تزال بيضوا هي محور النشاط لعمليات السوقيات في الجنوب وتتطلب وجودا عسكريا قويا لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وخلال شهر آب/ أغسطس، خفت حدة المشاكل التي واجهها مؤخرا برنامج الأغذية العالمي في إيصال السلع الأساسية عن طريق ميناء مقديشو. على أن برنامج الأغذية العالمي يقدر أن عملياته الإنسانية في الجنوب الأوسط من الصومال ستتعرض لمخاطر أكبر بدون الوجود العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أن العمليات في شمال الصومال لا تزال تجري دون وجود قوات تابعة لعملية الأمم المتحدة.

٣٣ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بمسح ودراسة المناطق المعتمدة على الأمطار والمناطق المروية في غيدو وشبيليه السفلى وهيرن ووادي جوبا وشبيليه الوسطى وباي وباكول للتعرف على حالة المحاصيل. ويجري حاليا تنفيذ حملة لحماية المزروعات وبرامج لبيان إمكانية زيادة وتحسين المحاصيل. والصومال هو إحدى الدول المرشحة لأن يشملها مشروع لرسم خرائط غطاء الأراضي يضم بعض بلدان شرق أفريقيا ويتصدى لمسائل التخطيط الإنمائي والإدارة المستدامة والأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر والرصد البيئي.

٣٤ - وتواصل منظمة الصحة العالمية عملياتها في مقديشو وبيضوا وكيسمايو وهرغيسا وبوساسو. وتواصل المنظمة من خلال برنامجها لمكافحة الأمراض المعدية توفير الدعم التقني والإمدادات التقنية للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المشتركة في مكافحة الأمراض الوبائية. كما تواصل عملياتها في إطار برنامج الاحتياجات الأساسية الدنيا والرعاية الصحية الأولية وبرنامج لتدريب وتنمية القوى العاملة وستظل تفعل ذلك طالما سمحت ظروف الأمن.

٣٥ - وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط لدعم عدد من الأنشطة المحدودة النطاق في مناطق شبيليه السفلى وشبيليه الوسطى وبيضوا، ولكن انعدام الدعم الأمني من جانب عملية الأمم المتحدة في الصومال في هذه المناطق يمكن أن يؤثر في اعتبارات القيام بذلك.

٣٦ - ولا تزال برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الصومال توفر مساعدة حيوية للأطفال والنساء وغيرهم من الجماعات الضعيفة، ولا سيما في مجالات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والتعليم الأساسي، وذلك في جميع المناطق الرئيسية بالبلاد. وقد تلقت اليونيسيف دعما هاما من عملية الأمم المتحدة في الصومال ولا سيما في مجالي السوقيات والأمن. وكان توفير عملية الأمم المتحدة في الصومال للأمن في المطارات والموانئ، وحماية القوافل في وسط وجنوب الصومال يمثل ولا يزال عنصرا أساسيا في برنامج اليونيسيف.

٣٧ - ونظمت اليونسكو في الصومال عدة حلقات عمل ودورات لتجديد المعلومات لمدراء المدارس والمعلمين في آب/ أغسطس خلال فترة العطلة السنوية للمدارس. وستكتمل في الأسابيع القادمة حملة التوعية بالألغام التي تنظم في مخيمات اللاجئين الصوماليين بكينيا، وستغطي الحملة ٠٠٠ ٣٠ لاجئ. ومضت عملية إعداد الكتب المدرسية وأدلة المعلمين باللغة الصومالية وفقا للجداول الزمنية المحددة سلفا. وأضحى برنامج "اليونسكو - الصومال" الآن ضمن "برنامج اليونسكو للتعليم والإصلاح في حالات الطوارئ"، وهو يسهم بهذا في الأنشطة التي تجري خارج الصومال.

٣٨ - وقامت المنظمة الدولية للهجرة، بموجب اتفاق مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، بتعيين فريق لتعزيز الجهود التي تبذلها شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال لمساعدة الأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم. وبالرغم من الصعوبات العديدة وعدم توافر الموارد اللازمة، فإن تنظيم قوافل العودة ما زال مستمرا بدعم أساسي من قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٣٩ - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعمليات لإعادة التوطين في كيسمايو وبارضيره وجوبا الوسطى وهرغيسا. وينتظر حاليا ٠٠٠ ٣٠ مشرد في كينيا إعادة التوطين في كيسمايو حالما تسمح حالة الأمن بذلك.

خامسا - ملاحظات ختامية

٤٠ - رهنا بتعاون جميع المعنيين، يمكن أن تؤدي الجهود الحالية التي تبذلها الأطراف الصومالية، بمساعدة من

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إلى عقد مؤتمر للسلام في هاوييه وعقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. وسيواصل ممثلي الخاص جهوده الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. بيد أنه لا ينبغي لنا أن نتغاضى عن الصعوبات المتبطة التي أخرت وأحبطت مرارا وتكرارا الجهود السابقة الرامية إلى تنفيذ اتفاقي أديس أبابا ونيروبي.

٤١ - وقد أشرت في تقريري المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس (S/1994/977) إلى أن نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ستكون فترة حاسمة بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية ولاستمرار قيام الأمم المتحدة بدور في الصومال. وأتوقع في ضوء التطورات الراهنة، ونتائج التقييم الميداني للحالة الذي تقوم به الأمانة العامة حاليا، أن يكون في مقدوري أن أقدم إلى مجلس الأمن في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، في الجزء الثاني من تقريري، تقييما لاحتمالات المصالحة الوطنية وتوصيات فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وعلى هذا فقد يود المجلس أن ينظر في تمديد الولاية الخاصة بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة شهر.

الوثيقة ٩٤

قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، على أن يبت المجلس قبل ذلك القرار في أمر مستقبل ولاية العملية

القرار ٩٤٦ (١٩٩٤)، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشير كذلك إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/46)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1068)،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية، **وإذ يدين بقوة** الاعتداءات والمضايقات المرتكبة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والأفراد الدوليين الآخرين العاملين في الصومال **وإذ يشدد** على مسؤولية الأطراف الصومالية عن أمن وسلامة هؤلاء الأفراد،

وإذ يؤكد من جديد أن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية وعن إعادة بناء بلده،

وإذ يؤكد أن طابع الدعم والموارد الدوليين اللذين يلتزم بهما المجتمع الدولي تجاه الصومال ومدتهما، بما في ذلك استمرار وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يتوقفان إلى حد كبير على تصميم الأطراف الصومالية على تحقيق حل توفيقي سياسي،

وإذ يحث، في هذا الصدد، الأطراف الصومالية على مضاعفة جهودها لإحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية في الصومال،

وإذ يلاحظ أن الأمين العام يعتزم أن يقدم إلى المجلس بحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر تقييمه لاحتمالات المصالحة الوطنية وتوصياته بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال،

١ - **يقرر** تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة شهر واحد تنتهي في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، سيقوم المجلس قبلها بإجراء دراسة شاملة لولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال بغية البت في مستقبلها؛

٢ - **يشجع** الأمين العام على مواصلة وتكثيف الأعمال التحضيرية للترتيبات الطارئة المتعلقة بتنفيذ ما يمكن أن يتخذه المجلس من مقررات، بما في ذلك سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في غضون إطار زمني محدد؛

٣ - **يعلن** استعداده للنظر في إرسال بعثة من المجلس إلى الصومال في الوقت المناسب لإبلاغ الأحزاب السياسية الصومالية مباشرة بآراء المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة هناك؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الوثيقة ٩٥

تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

A/49/456، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

أولا - برامج الإغاثة والإصلاح

ألف - مقدمة

١ - كان مما قامت به الجمعية العامة، في قرارها ٢٠١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بتقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال، أن طلبت إلى الأمين العام أن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ على التقدم المحرز في تنفيذ القرار وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وحسبما طلبت الجمعية العامة، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ببيان شفوي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤. ويقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ إلى آب/ أغسطس ١٩٩٤، عملا بالطلب السالف الذكر للجمعية العامة.

٢ - وبينما يمكن اعتبار أن أشد مرحلة من مراحل حالة الطوارئ في الصومال قد انتهت، فإن الحالة الإنسانية ما زالت محفوفة بالمخاطر. وما زالت هناك حاجة إلى استمرار تقديم المساعدة من أجل إغاثة الجماعات الضعيفة والمحرومة، ولا سيما الأشخاص المشردون واللاجئون. وكان للصعوبات وعمليات التأخير في التوصل إلى تسوية سياسية على الصعيد الوطني أثر مباشر على حالة الأمن التي ما فتئت تعرقل إيصال المساعدة الإنسانية بكفاءة والانتقال من الإغاثة إلى التعمير والتنمية.

٣ - وبالرغم من هذه العقبات، فإن المجتمع الدولي والمنظمات والأفراد الصوماليين العاملين في مجال الإغاثة قد تمكنوا من إحراز تقدم كبير في مساعدة الصوماليين في جميع أنحاء البلد. وواصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أعمالها الإنسانية مع ما يعترضها من قيود أمنية خطيرة أودت بحياة كثير من العاملين في مجال الإغاثة من الصوماليين والمغتربين. وتوجد في الوقت الحالي تماني مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعمل في الصومال مع نحو ثلاثين منظمة دولية غير حكومية. وهذا الوجود ذو أهمية حيوية نظرا لأن قلة من المنظمات غير الحكومية الوطنية وعددها عدة مئات التي جرى تشكيلها خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة قد طورت قدرات على تحمل المسؤوليات التي تضطلع بها حاليا المنظمات الدولية غير الحكومية. وكجزء آخر من مهام التنسيق التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في الصومال تقدم شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لها أيضا الدعم السوقي لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وتشجع على تنفيذ المشاريع المجتمعية الصغيرة النطاق. وتواصل الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال حراسة القوافل الإنسانية وتقديم المساعدة في توطين المشردين والاضطلاع ببعض الأنشطة الإنسانية، من قبيل تقديم الخدمات الطبية للسكان وتنفيذ المشاريع الصغيرة النطاق.

باء - الأمن الغذائي

٤ - ما زالت حالة الإمدادات الغذائية خطيرة بالنسبة لقطاع كبير من السكان. ورصد الأمن الغذائي واحتمالات النقص فيه عوامل محورية من عوامل التخطيط الفعال لحالات الطوارئ. وقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي فرقة عمل معنية بالأمن الغذائي وتقدير المحاصيل، وذلك بمشاركة من المنظمات غير الحكومية المعنية. وتعد فرقة العمل وتنشر البيانات والمعلومات الأساسية عن توقعات الاحتياجات العاجلة والمقبلة من الأغذية. وقرب نهاية كل موسم زراعي توفد بعثات ميدانية لتقدير إمدادات الأغذية وحالة التغذية في البلد ومستوى المحاصيل الغذائية المنتجة محليا والإمدادات التي يرجح الحصول عليها من الأغذية المستوردة والمعونة الغذائية.

٥ - وتنبأ تقرير مشترك للفاو وبرنامج الأغذية العالمي في منتصف حزيران/ يونيه بأن إنتاج الحبوب الغذائية أثناء الموسم المطير الصغير "داير" في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ سيكون حوالي ٥٠٠ ٤٤ طن، أي مجرد ثلث الناتج المناظر في السنة السابقة، بالرغم من حدوث زيادة تبلغ ٥٠ في المائة تقريبا في المساحة المزروعة. وقدر الناتج من الحبوب الغذائية أثناء الموسم المطير الصغير بأنه أقل بواقع ٦٠ في المائة عن متوسط الإنتاج في الفترة السابقة للحرب الأهلية. وقدر الإنتاج الإجمالي من الحبوب الغذائية في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، التي تشمل الموسم المطير الرئيسي "غو"، الذي حصد في آب/ أغسطس ١٩٩٣ ومحصول الموسم "داير" الذي حصد في كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٩٤ بـ ١٦٥ ٠٠٠ طن وهو مجرد ربع المستوى العادي. وترجع هذه الانتكاسة الخطيرة إلى عدم سقوط الأمطار في مناطق الزراعة الرئيسية وتشير إلى وجود حاجة لواردات كبيرة من الغلال. وتقدر الاحتياجات من المعونة الغذائية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بقرابة ٣٤٣ ٠٠٠ طن. وتصل الكميات المتعهد بتقديمها حتى الآن ٢٠٠ ٠٠٠ طن، أي أنه يوجد عجز قدره ١٤٣ ٠٠٠ طن.

٦ - وفي عام ١٩٩٣، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة للإغاثة في حالات الطوارئ على نطاق واسع لقرابة ١,٢

مليون نسمة. وبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، كانت حالة إمدادات الأغذية قد تحسنت وانخفض مجموع عدد المستفيدين إلى ٠٠٠ ٦٥٠ نسمة (٠٠٠ ١٣٠ مستفيد مباشر). ومع تحسن حالة الأغذية حول التركيز أيضا من الإغاثة إلى مشاريع الإصلاح. وبحلول آذار/ مارس ١٩٩٤، كان عدد مشاريع الإصلاح الصغيرة النطاق العاملة بدعم من المعونة الغذائية ٥٥٠ مشروعا. وبحلول تموز/ يوليه ١٩٩٤، ازداد العدد إلى ٨٤٢ مشروعا يستفيد منها نحو ٠٠٠ ٢٨٥ شخص شهريا ويقدم برنامج الأغذية العالمي من خلال هذه المشاريع المساعدة في توليد العمالة وتنشيط القطاع الزراعي وإعادة تنشيط اقتصاد السوق وتشجيع الاكتفاء الذاتي من الأغذية. وقدم المانحون ٠٠٠ ١٥٠ طن من الأغذية يبلغ مجموع قيمتها ٩٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة دعما لتلك البرامج.

٧ - ويوزع برنامج الأغذية العالمي حاليا ٠٠٠ ٥ طن تقريبا من رقم مستهدف شهري قدره ٠٠٠ ٨ طن في سائر أرجاء مقديشو ومكاتبها الميدانية الثمانية. ويرجع القصور في التسليم وانخفاضه عن الرقم المستهدف إلى تفشي انعدام الأمن. ومع تخصيص قرابة ٢٠ في المائة من الموارد حاليا لتلبية احتياجات الإغاثة الغذائية المستمرة فإن برنامج الغذاء مقابل العمل هو أكبر عنصر قائم بحد ذاته من عناصر البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي. وبينما كرس حوالي ٣٠ في المائة من الموارد لبرنامج الغذاء مقابل العمل في آخر عام ١٩٩٣، فإن النسبة تقترب الآن من ٨٠ في المائة. وتشمل المشاريع التي يقدم لها برنامج الأغذية العالمي المساعدة قطاعي التنمية الريفية والخدمات الحضرية، وتقديم المساعدة إلى قطاعي الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي، والتغذية التكميلية المقدمة للأطفال ومشاريع الأغذية الأخرى وإعادة التوطين وإعادة إدماج الميليشيات المسرحة.

جيم - الزراعة ومصائد الأسماك

٨ - تمثل الزراعة تقليديا مصدر ثلثي العمالة في الصومال وحوالي ثلاثة أرباع إيرادات البلد من العملات الأجنبية. وما زالت أنشطة الزراعة تعاني من القيود الناجمة عن تشرد عدد ضخم من الأشخاص ومعدل عودتهم البطيء إلى مزارعهم بسبب تفشي انعدام الأمن. وبينما تبذل الوكالات الإنسانية جهودا كثيرة فإن الضرر الخطير الذي لحق بشبكات الري بسبب الحرب الأهلية ونقص البذور والأدوات الزراعية الأساسية لم تيسر إصلاح قطاع الزراعة بسرعة. واستعدادا للموسم الزراعي الرئيسي لعام ١٩٩٤، وزعت الفاو ٣٠٠ طن من بذور الحبوب و ١٠ أطنان من بذور الخضروات و ٠٠٠ ٦٢ من الأدوات اليدوية، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وتضطلع أفرقة حماية النباتات بعمليات مسح، وعند الاقتضاء، رش المناطق التي غزتها آفات المحاصيل. وفي شمال غرب الصومال أصلحت الفاو مجزرين في هرغيسا وبربرة. وبالإضافة إلى ذلك وزعت ٤٠٠ ثور و ٢٠٠ محراث على ٠٠٠ ١ مزارع. وستشترك الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريبا في مشروع لتنمية مصائد الأسماك في منطقة مِركا - عدله سيوفر الأسماك لمقديشو. وقدم برنامج المشاريع الصغيرة الذي تضطلع به الشعبة الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة إلى تعاونيات زراعية عديدة في سائر أرجاء البلد.

دال - الصحة

٩ - بالرغم من حدوث تحسن في حالة تغذية السكان عموما وزيادة في المرافق الصحية فإن معدلات الوفيات ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول. وتمثل الكوليرا والسل والملاريا مشاكل خطيرة ولم تلب بعد معظم الاحتياجات في مجال الصحة العامة. وللتصدي لاحتياجات الطفل والمرأة بصفة خاصة في مجال الصحة، تواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم إلى ٢٢٤ مركزا صحيا و ٦٠ مستوصفا لرعاية المرضى الخارجيين و ١١٢ مركزا لرعاية صحة الأم و ٢٤ مستشفى. وجرى تدريب نحو ٨٦٠ من العاملين الصحيين المجتمعيين والقابلات التقليديات وإخصائيي المختبرات والعاملين في برنامج التحصين الموسع في سائر أرجاء البلد. ومنذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، قدمت اليونيسيف التغذية التكميلية لنحو ٠٠٠ ٧١٣ طفل وامرأة من الجماعات الأقل مناعة، أي بمتوسط حوالي ٠٠٠ ٦٥ نسمة شهريا. وبالإضافة إلى ذلك، زود نحو ٠٠٠ ٩٥٠ طفل بمكملات فيتامين ألف.

١٠ - وجرى الكشف لأول مرة عن تفشي الكوليرا في مدينة بوساسو الواقعة في شمال شرق البلد في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤. وانتشر الوباء في جميع مناطق البلد تقريبا. وعن طريق جهد منسق بذلته منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وعملية الأمم المتحدة في الصومال واليونسكو ومنظمات غير حكومية كثيرة اتخذت بسرعة إجراءات لاحتواء الوباء. فأنشئت مراكز للعزل والعلاج وجرت كلورة مصادر المياه وبدأت حملة إعلامية فعالة. وقامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بدور محوري عن طريق توفير التنسيق من خلال إنشاء فرقة عمل معنية بالكوليرا وحشد قدراتها في مجالي النقل والسوقيات لتيسير حركة العاملين الصحيين والشحنات اللازمة لمكافحة المرض. واشتركت وحدات عسكرية وطنية مختلفة بفعالية في هذه الجهود المنسقة. وفي ضوء تنوع القضايا التي تنطوي عليها مكافحة الكوليرا وبغية تحقيق أقصى حد من فعالية جميع جوانب الحملة أنشئت ثلاث لجان فرعية في مقديشو وفي معظم مكاتب مناطق عملية الأمم المتحدة في الصومال حالما تم التأكد من تفشي الكوليرا في كل منطقة. وعلاوة على ذلك، بدأت حملة مكافحة الكوليرا المشتركة بين اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية حيث صممت اليونسكو المواد وأنتجتها. وأفيد عن تشخيص ما مجموعه ٢٦١٩٧ إصابة بالكوليرا ووقوع ١٠٥٠ حالة وفاة بسببها في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٤. وتركز منظمة الصحة العالمية الآن جهودها في المنطقة الشمالية الغربية من البلد حيث لم تخف حدة الوباء، بينما تواصل اليونيسيف كلورة مصادر المياه للحيلولة دون عودة المرض إلى الظهور.

١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وسعت منظمة الصحة العالمية دعمها المقدم لبرامج علاج السل في مقديشو

وغيرها من أنحاء الصومال. ومنظمة الصحة العالمية بصدد توفير العقاقير المضادة للملاريا ومعدات وإمدادات المختبرات في مقديشو وهرغيسا وذلك كجزء من برنامجها للمساعدة في القضاء على الملاريا. وقد تعاونت عدة منظمات غير حكومية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في نشر "مبادئ توجيهية للرعاية الصحية الأولية للصومال". وتواصل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة صيادلة بلا حدود التعاون في شراء العقاقير الأساسية وتوزيعها. وقد حققت اليونيسيف هدفها وهو تطعيم ٠٠٠ ١٤٢ طفل ضد السل و ٠٠٠ ١٦٤ طفل آخر ضد أربعة أمراض أخرى يمكن الوقاية منها، فضلا عن تطعيم ٠٠٠ ١٠٢ امرأة في سن الحمل ضد التيتانوس وذلك في الفترة بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وتموز/ يوليه ١٩٩٤. وأنشأت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع مؤسسة البحوث الطبية الأفريقية، مختبرا مرجعيا في مقديشو يمكنه تشخيص الأمراض المنتشرة في الصومال. وقدم التدريب وأنجزت عمليات التقييم التي قام بها إخصائيون في التكنولوجيا في هرغيسا وبوساسو وغاروييه وقرضو. ويعتزم القيام بعمليات تقييم أخرى في بيضوا بالتعاون مع الفيلق الطبي الدولي.

١٢ - وواصلت منظمة الصحة العالمية إدارة إمدادات العقاقير الأساسية وتسليمها لمعظم أجزاء الصومال من خلال الصيدلية المركزية الصومالية، ومقرها في مقديشو. ومكن التخطيط والتخزين المستفيضان للإمدادات اللازمة في حالات الطوارئ منظمة الصحة العالمية من تقديم المساعدة الفعالة جدا أثناء تفشي وباء الكوليرا. وعقب نشوب النزاعات بين العشائر في مقديشو زادت سرعة تحقيق اللامركزية بنقل المخزونات إلى بوساسو وبيضوا وهرغيسا ولوق. وتتعاون عملية الأمم المتحدة في الصومال مع المنظمات الإنسانية المعنية في تأمين إمدادات مستمرة من الأدوية لجميع أنحاء البلد.

هاء - المياه والمرافق الصحية

١٣ - ما زال الوصول إلى مياه الشرب المأمونة محدودا في سائر أرجاء البلد، ويضطر كثير من الصوماليين إلى استعمال مصادر مياه ملوثة مما يؤدي إلى تعرضهم للأمراض التي تنقلها المياه. وتتولى اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدة منظمات غير حكومية ووحدات عسكرية وطنية ، في جهد منها لتحسين الحالة، تقديم الدعم لمختلف المشاريع الرامية إلى زيادة توافر مياه الشرب المأمونة بما في ذلك حفر آبار جديدة وإصلاح الآبار القائمة وتنفيذ مشاريع المياه في المناطق الحضرية. وكان الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشبكة الإمداد بالمياه في مقديشو، الذي بدأ في حزيران/ يونيه ١٩٩٢ كمشروع مساعدة في حالات الطوارئ، ذا أهمية فائقة بالنسبة لمنطقة مقديشو. وقد توقف المشروع حاليا بسبب تكرار المنازعات العمالية التي نتج عنها توجيه تهديدات للموظفين. وعلاوة على ذلك، فقد نفدت الأموال المخصصة لهذا المشروع ويلتمس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات عاجلة لمواصلة توفير الإمدادات والخدمات حتى نهاية العام. ويعرض توقف مشروع إمدادات المياه الحيوي هذا عددا يصل إلى مليون صومالي للأمراض التي تنقلها المياه.

واو - التعليم

١٤ - بالرغم من قيود السوقيات والأمن فقد قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مساعدة كبيرة في إصلاح قطاع التعليم. وجرى إصلاح عدد كبير من المدارس الابتدائية ومدارس تحفيظ القرآن ويجري تقديم مساعدات أخرى في شكل مجموعات أدوات تعليمية وكتب دراسية وحوافز للمعلمين ووجبات مدرسية وإمدادات معدات . ووفقا لما ورد في بعض التقارير فإن عدد التلاميذ المنتظمين في المدارس الابتدائية يفوق عدده قبل الحرب الأهلية.

١٥ - وتقدم اليونسكو المساعدة في إصلاح قطاع التعليم الصومالي داخل الصومال وأيضا في مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي واليمن عن طريق توفير الخدمات من خلال مراكز تطوير التعليم. وبالإضافة إلى مقديشو، تعمل الآن مراكز تطوير التعليم في بيضوا وهرغيسا ومركز برنامج إقليمي في نيروبي. وقد جمع اتحاد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية موارده من أجل طباعة الكتب الدراسية للمدارس الابتدائية مع أدلة المعلمين المناظرة التي تطبع في مطبعة منخفضة التكلفة ملحقة بكل مركز من مراكز تطوير التعليم.

١٦ - وبدأت اليونسكو أيضا وحدة للتعليم المفتوح في الصومال في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤ وأجرت ٤٠ حلقة عمل في مختلف المواد. وباستخدام تقنيات التعليم المفتوح، توفر حلقات العمل التدريب التربوي والإداري. وكانت اليونسكو فعالة أيضا في إنشاء مجالس التعليم التي توفر في غياب كيان حكومي التنسيق الذي يحتاج إليه كثيرا في هذا القطاع. وقد عينت المجالس مفتشين لزيارة المدارس من أجل جمع البيانات. وتقدم اليونيسيف، في برنامج تكميلي، الدعم لنحو ٤٠٠ مدرسة ابتدائية. ويوجه اهتمام جديد لدعم مدارس تحفيظ القرآن التي ظلت نشطة طوال الاضطرابات التي وقعت في السنة الماضية. ويقدم برنامج الأغذية العالمي الوجبات المدرسية والحوافز للمعلمين والمساعدة في ترميم المدارس.

١٧ - وبينما وجهت الدعوة إلى إنشاء نظام للزمالات الدراسية من أجل تمكين الطلاب من استكمال دراساتهم الجامعية فلم يتعهد بأي تبرعات حتى تاريخه. وأعرب عدد من المؤسسات التعليمية ذات الخبرة في هذا الميدان عن رغبتها في أن تشترك في تنفيذ هذه الخطة. وقد يود المانحون المهتمون إبلاغ الأمانة العامة باستعدادهم لتوفير الأموال من أجل بدء برنامج الزمالات الدراسية.

زاي - اللاجئون

١٨ - ما زال هناك قرابة ٠٠٠ ٥٠٠ صومالي يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة. وفي عام ١٩٩٣ وفي الأشهر

الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤، عاد من كينيا طوعا نحو ٨٨ ٠٠٠ لاجئ صومالي وذلك بصفة رئيسية إلى منطقة غيدو. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم المباشر لعودة قرابة ٥٨ ٠٠٠ صومالي في الوقت الذي يقدر فيه أنه قد عاد على الأقل ٣٠ ٠٠٠ صومالي آخر دون مساعدة من أي جهة. وبعد أن حققت المفوضية نجاحا عاما في منطقة غيدو فإنها أقفلت بعض مكاتبها الميدانية في المنطقة كي تتمكن من تركيز أنشطتها ومواردها في جوبا الوسطى والسفلى.

١٩ - وأصبحت عمليات إغلاق المخيمات وتوحيد المخيمات في كينيا ممكنة أيضا بسبب العودة المنظمة على نطاق واسع والطوعية في إطار عمليات مختلفة عبر الحدود. ويقدم كل من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية للعائدين لمدة ثلاثة أشهر ومجموعة صغيرة من الأصناف اللازمة للأسر المعيشية. وتتولى المفوضية مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في الصومال رصد عمليات العودة إلى الوطن المنظمة ذاتيا. وتضطلع المفوضية بالتخطيط لعملية عودة طوعية أخرى برا وبحرا بغية تقديم الدعم لعودة ٣٥ ٠٠٠ صومالي إلى الوطن من كينيا و ١٥ ٠٠٠ صومالي آخرين من إثيوبيا وعدد يصل إلى ٥ ٠٠٠ صومالي يتوقع عودتهم من اليمن. وقد عرقل عدم توافر الأموال الجهود التي تبذلها المفوضية في الإعادة إلى الوطن وإعادة إدماج العائدين عرقلة شديدة مما حملها على إصدار نداء خاص في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٤.

حاء - الأشخاص المشردون داخليا

٢٠ - إن إحدى المشاكل الرئيسية الأخرى التي تواجه في الصومال هي مشكلة إعادة توطين العدد الغفير من الأشخاص المشردين داخليا. ويقدر أنه يوجد ٤٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في الصومال منهم حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ نسمة في مقديشو وحدها. ووحدة إعادة التوطين التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال هي المسؤولة عن التنسيق بين مشاريع إعادة التوطين وتيسيرها وتوفير بيانات يعول عليها عن أعداد الأشخاص المشردين داخليا. وخلال السنة الماضية، نسقت وحدة إعادة التوطين إعادة ٤٥ ٨٨٨ شخصا إلى الوطن. وواصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال القيام بدور نشط في برنامج إعادة التوطين وذلك بدعم مقدم من الوحدات العسكرية الوطنية لاتخاذ ترتيبات العبور ليلا والفحص الطبي والنقل والحراسات. وقدمت منظمات من قبيل اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الدولية المساعدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال من أجل تحديد المستفيدين وفي التفاوض مع زعماء القرى.

٢١ - وفي مطلع حزيران/ يونيه، أوفدت المنظمة الدولية للهجرة، بناء على طلب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، بعثة تقييم إلى الصومال استغرقت ١٠ أيام لوضع برنامج شامل لإعادة توطين العدد المتبقي من الأشخاص المشردين داخليا. وزارت البعثة خمس مناطق في البلد وأجرت مشاورات مع السلطات الصومالية وممثلي المجتمع الدولي. وتضمنت المشاكل الرئيسية التي حددتها البعثة الحالة المؤسفة التي يعيش فيها الأشخاص المشردون في الوقت الحالي، وانعدام الأمن الكافي في أجزاء من البلد، والقيود التي يعاني منها في مجالي السوقيات والنقل، وعدم وجود نهج منسق في التصدي للمشكلة. وتوصلت البعثة إلى نتيجة مؤداها أنه توجد حاجة عاجلة إلى برنامج منسق لتقديم المساعدة للأشخاص المشردين ينبغي تنفيذه من خلال اتباع نهج تدريجي. أما الخطة الحالية الجديرة بالثناء والتي تشرف عليها الشعبة الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال فسيجري التعجيل بها في المناطق التي تعتبر آمنة بهدف إعادة توطين ٦٠ ٠٠٠ شخص في المرحلة الأولى المقرر أن تستمر ستة أشهر. وسيجرى تمديد البرنامج لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا للتمكين من إعادة توطين الأشخاص الباقين وعددهم ٣٤٠ ٠٠٠ نسمة على أمل أن يحدث تحسن كاف في الحالة الأمنية في الأشهر المقبلة.

٢٢ - ومن غير المتوقع أن يود جميع الأشخاص المشردين داخليا العودة إلى أماكن إقامتهم السابقة. ومع مراعاة هذا، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء مشاورات مع منظمة العمل الدولية بغية وضع برنامج عمالة وإدرار الدخل للأشخاص المشردين، وخاصة في منطقة مقديشو. ومن الضروري توفير موارد كافية لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الصوماليين العائدين إلى ديارهم. وستكون الاستثمارات الكبيرة التي توظف للتغلب على المجاعة المخيفة في الصومال أكثر فائدة لو استمر المجتمع الدولي في إبداء التضامن مع مئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين الذين يحتاجون إلى استئناف حياة منتجة والمساهمة في تعمير الصومال.

طاء - إزالة الألغام والتسريح

٢٣ - يجرى بذل محاولات، ضمن إطار القيود التي تؤثر على البرامج الإنسانية العامة في الصومال، للشروع في خطط إزالة الألغام والتسريح وتطويرها. وتضطلع عملية الأمم المتحدة في الصومال بالأنشطة الحالية في مجال إزالة الألغام باستخدام أشخاص صوماليين لإزالتها. واستخدم حتى الآن ثلاث عشرة جماعة لإزالة الألغام في المناطق التي تتعاون السلطات المحلية فيها مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. وبحلول تموز/ يوليه ١٩٩٤، كان قد جرى تدمير ٥ ٢٥٣ لغما مضادا للدبابات و ٢ ٢٢٣ لغما مضادا للأفراد. وعلاوة على ذلك، كان قد حرى تطهير ٥٦ كيلومترا مربعا من أراضي الرعي و ٦٠ كيلومترا من الطرق من الألغام. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسكو في تنفيذ برنامج للتوعية بالألغام في شمال غرب البلد وفي منطقة غالكعيو. وفي حالة نجاح عمليات المصالحة فستجري إزالة الألغام في بيئة أكثر أمنا. ومن شأن هذا أن يمكن عملية الأمم المتحدة في الصومال من إيفاد المزيد من الموظفين الدوليين للإشراف على مختلف أنشطة إزالة الألغام ورصدها وتقديم التدريب إلى الأفرقة المحلية لإزالة الألغام.

٢٤ - وبدأ تقديم المساعدة على نحو يبعث على التشجيع في عملية التسريح في شمال غرب البلد. ويقدم برنامج الأغذية

العالمي ومنظمات أخرى في مقديشو الدعم لخطة من أجل تدريب ٣٠٠٠ عضو سابق في الميليشيات. وفي إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، أعرب زعماء الفصائل السياسية الصومالية عن دعمهم لمفهوم نزع السلاح الطوعي. وإذا احترم الزعماء السياسيون، في خاتمة المطاف، ما التزموا به فسيمكن بدء برنامج لتسريح الميليشيات المسلحة في سائر أرجاء الصومال بغية إعادة إدماجها. وكثير منهم من المراهقين الذين يحتاجون إلى تدريب من أجل تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع المدني.

ثانيا - استراتيجيات التعمير وجهوده

٢٥ - في الوقت الذي يجري فيه مواصلة عمليات الإغاثة، يجب تنفيذ عملية موازية للإصلاح والتعمير. وفي الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أكد ممثلون عن مناطق الصومال والحركات السياسية ومجتمع المانحين الدولي مجددا التزامهم بالتعجيل بالرقابة الصومالية على عملية الإصلاح والتنمية. وأكد المشاركون مجددا، في الإعلان الصادر عن الاجتماع، التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الأساسية غير المشروطة في حالات الطوارئ للجماعات الأقل مناعة. وذكروا أيضا أنهم وافقوا على أنه ينبغي للشعب الصومالي أن يشترك في عملية الإصلاح والتنمية اشتراكا كاملا، وأن عليه أن يتحمل مسؤولية التكفل بتهيئة بيئة مواتية لها. وستقدم المساعدة إلى مناطق البلد التي تحقق فيها الاستقرار والأمن. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجهود الإصلاح والتعمير أن تكون مستدامة وأن تسهم في تعزيز العمليات الفعالة التي يضطلع بها القطاع الخاص في ظل نظام سوق حرة ومفتوحة.

٢٦ - ودعا الإعلان إلى اتخاذ مبادرات صومالية من أجل إنشاء مؤسسات مدنية صالحة وآليات مناسبة لتيسير تعمير الصومال وإنعاشه. وأعرب الممثلون الصوماليون عن التزامهم بتحديد الشروط المسبقة لإنهاء حالة انعدام الأمن، وإنشاء لجان تنمية إقليمية لتحديد أولويات الأنشطة الإنمائية الإقليمية وحشد الموارد، وإنشاء مجلس تنمية مكون من ممثلين لتلك اللجان، وإقرار المبدأ المتعلق بحق جميع الأشخاص المشردين واللاجئين في العودة الطوعية وإنشاء لجان مشتركة بين الأحزاب لتسوية المسائل المتصلة باللاجئين العائدين، وإنشاء آليات على مستوى المقاطعات لضمان تقديم الخدمات بفعالية.

٢٧ - وسلم مجتمع المانحين بوجود استعداد في كثير من المناطق لتهيئة الظروف اللازمة من أجل الإصلاح. ووافق المانحون على تقديم الدعم التام للآليات المنشأة لتحديد أولويات الإصلاح وطرائق تمويل المشاريع وتنفيذها واتفقوا أيضا على وضع نهج مشترك فيما بينهم لتخصيص الموارد. واتفقوا أيضا، ضمن جملة أمور أخرى، على تحديد المعايير المشتركة المؤسسية والأمنية لتقديم المساعدة للمناطق، وتقديم المساعدة من أجل تحديد أولويات الأنشطة الإنمائية، وإنشاء آليات لتوجيه تمويل النفقات المتكررة بطريقة مستدامة، وتنسيق استراتيجيات المانحين لدعم المؤسسات الصومالية التي تضطلع بالإدارة والتنظيم الاقتصادي. والتزمت عملية الأمم المتحدة في الصومال، من جانبها، بأن تعمل مع جميع الوكالات والمنظمات المعنية بغية تعزيز التنسيق بين جميع جوانب الجهود الإنسانية والسياسية والمتعلقة بحفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في سائر أرجاء الصومال.

٢٨ - ودعا الإعلان إلى إنشاء هيئة تنسيق مكونة من ممثلي المانحين ووكالات وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى. واستجابة للإعلان، شكلت هيئة تنسيق المعونة للصومال. وعقد الاجتماع الافتتاحي لهيئة تنسيق المعونة للصومال التي تضم عضويتها المانحين التنائيين والمتعددي الأطراف الرئيسيين ووكالات الأمم المتحدة والجماعات غير الحكومية، في نيروبي في ١ و ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤. وأيدت الهيئة في الاجتماع خطة عمل أعدت كمتابعة لمؤتمر أديس أبابا وأكدت أن المساعدة الدولية للإصلاح والتعمير ستقدم إلى مناطق الصومال التي يمكنها تحقيق مستويات كافية من السلم والأمن تسمح بمشاركة المانحين على المدى الطويل.

٢٩ - وأنشئ مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للصومال في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال. ونظرا للطابع الطويل الأجل لبرامج التعمير والتنمية، تقرر نقل المكتب الإنمائي من عملية الأمم المتحدة في الصومال بحيث يصبح مشروعا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيعمل المكتب الإنمائي بوصفه جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة في الصومال وسيتعاون، في هذا السياق، تعاونا وثيقا مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. وتم إنشاء المكتب الإنمائي في أيار/ مايو ١٩٩٤ ويقدم حاليا المساعدة إلى السلطات الإقليمية ولجانها الإنمائية في تحديد المشاريع ذات الأولوية كيما يمولها المانحون وفي تعزيز قدراتها على التخطيط وإدارة عملية التعمير والإصلاح على المستوى الإقليمي. والمكتب الإنمائي مسؤول أيضا عن إنشاء القدرة المؤسسية اللازمة التي سترسي أسس آلية مقبلة للتخطيط والإدارة الاقتصادية. وتقدم أيضا دعم الأمانة لهيئة تنسيق المعونة للصومال ولجنتها الدائمة.

٣٠ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا الدعم لإعداد ورقة قطرية صومالية من المقرر تقديمها إلى "المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والتنمية" في بيجين، الصين، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥. وقد أنشئ خلال السنتين الماضيتين عدد من اللجان النسائية في الصومال تضطلع بمجموعة متنوعة من أنشطة الرفاه الاجتماعي والتنمية المجتمعية. وتتولى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة إلى تلك المنظمات.

٣١ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في وضع برنامج لدعم تعمير المأوى وتوفير الإسكان المنخفض التكلفة في منطقة نوغال الشمالية الشرقية وتقديم المساعدة إلى بلدية هرغيسا لإصلاح المرافق المادية فضلا عن استعادة قدرات

البلديات على التنظيم والإدارة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الدعم في مجال الإدارة لميناءي مقديشو وكيسمايو. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي مهمة مماثلة فيما يتعلق بتدريب الأفراد على إدارة مطار مقديشو.

٣٢ - ويواصل برنامج إصلاح الصومال، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزانية قدرها ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، الاضطلاع بأنشطته عن طريق مكاتب تنفيذ المشاريع في شمال غرب وشمال شرق الصومال وجنوبه. ويعمل البرنامج مع المجتمعات المحلية مباشرة من أجل مساعدتها على التعرف على احتياجاتها وأولوياتها في مجال الإصلاح والإعلان عنها وتصميم استراتيجيات متكاملة نابعة من المنطقة وتنفيذها. وتمة مشاريع فرعية نشطة حاليا في تلك المناطق من قبيل ترميم المدارس وتحسين الآبار وحفر المراحيض وإنشاء لجان للمياه وإنشاء الطرق وتشجيع المؤسسات الصغيرة من خلال التعاونيات والزراعة ومصائد الأسماك وإنتاج البخور ومشاريع الائتمان وتسويق المحاصيل.

ثالثا - أثر المشاكل الأمنية

٣٣ - لقد تأثرت البرامج الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تأثرا شديدا بتدهور مستوى انعدام الأمن. فقد ازدادت أعمال قطع الطرق والخروج على القانون. وفي السنة الماضية، قتل عدة عاملين في مجال الإغاثة من المغتربين والوطنيين في مختلف أنحاء الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث بتواتر يبعث على الإزعاج عمليات اختطاف وهجمات مسلحة وتهديد فضلا عن نهب المركبات والمعدات. في ظل هذه الظروف أجبرت المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة على وقف عملياتها أو الانسحاب في مناسبات مختلفة. وبناء عليه، تواجه وكالات المعونة مصاعب في تعيين الموظفين الدوليين المؤهلين والاحتفاظ بهم. وما فتئت تكاليف الأمن الإضافية ترتفع ارتفاعا هائلا. وقد عانت مقديشو من تكرار تفجر القتال بين العشائر في الأشهر الأخيرة، مما نجم عنه توقف جميع الأنشطة الإنسانية بالكامل تقريبا في العاصمة والمنطقة المجاورة لها مباشرة لفترة زمنية طويلة. وقد ترتب على هذه البيئة غير المستقرة أيضا انهيار آليات تسوية المنازعات المتعسرة، ولا سيما تلك المتصلة بعمالة الموظفين المحليين في الوكالات الإنسانية الدولية.

٣٤ - وقد برهنت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تضامنها ودعمها لضحايا الحرب الأهلية والكوارث الطبيعية والأوبئة في غضون فترة زمنية ممتدة. وقد لقي حتفه عدد كبير بصورة غير معقولة من الأفراد العاملين في الإغاثة من المغتربين والمواطنين. وبالرغم من الجهود المتفانية المصممة فإن عدم التوصل إلى تسوية سياسية وازدياد مستوى انعدام الأمن يحملان منظمات كثيرة على وقف برامج المساعدة التي تضطلع بها أو إنهائها. ومع تخفيض عدد قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وعدم التيقن بشأن مستقبلها، فإن الحالة في الصومال قد تتدهور بحيث تضطر المنظمات الإنسانية ببساطة إلى عدم التمكن من مواصلة برامجها في كثير من أنحاء الصومال. وستعقد وكالات الأمم المتحدة اجتماعا في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر للنظر في أساليب العمل في الصومال بعد إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، في خاتمة المطاف. وستجرى أيضا مشاورات مع المانحين والمنظمات غير الحكومية.

٣٥ - وبالرغم من انتشار الحالات الطارئة في أماكن أخرى وما يعانيه مانحون كثيرون من بطء عملية المصالحة الوطنية في الصومال، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال في حاجة إلى دعم مالي مستمر. ومع التسليم بأن المساعدة الإنسانية سيستمر تقديمها دون شروط لتلبية احتياجات الإغاثة المستمرة، فإنه يجب تحسين كفاءة تلك المساعدة وفعاليتها من حيث التكاليف. وعلاوة على ذلك، إذا أريد التصدي بفعالية للتعمير والتنمية على المدى الطويل فيجب إعطاء أولوية لإقرار السلم والأمن الدائمين.

رابعا - المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء

٣٦ - وفرت الدول الأعضاء للأمانة العامة المعلومات التالية عن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال.

ألمانيا

٣٧ - في عام ١٩٩٣، قدم ما مجموعه ١٥,٧ مليون مارك ألماني لمجموعة متنوعة من برامج المساعدة الإنسانية و ٤٠,٣ مليون مارك ألماني للمعونة الغذائية ولأنشطة الإصلاح والتعمير. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، منح ما مجموعه ٨ ملايين مارك ألماني لبرامج المعونة الغذائية والتعمير.

إيطاليا

٣٨ - قدمت المساعدة في حالات الطوارئ من خلال المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الإيطالية العاملة في مختلف أنحاء البلد. وتضمنت الأنشطة التي قدم لها الدعم إعادة تنشيط الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وإصلاح القطاع الزراعي ومشاريع الإمداد بالمياه.

تركيا

٣٩ - في خلال عام ١٩٩٣، بلغت قيمة المعونة الغذائية والمعدات الطبية المقدمة ٤,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، منحت ٢٢ زمالة دراسية للطلاب الصوماليين.

الدانمرك

٤٠ - قدم ٥ ملايين كرونة تقريبا من خلال مشاريع الإمداد بالمياه تضطلع بها منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٤.

السويد

٤١ - منح ما مجموعه ١٢٣,٣ مليون كرونة سويدية كمساعدة في حالات الطوارئ للسنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

سويسرا

٤٢ - في عام ١٩٩٣، منح ما مجموعه ٢,٨ مليون فرنك سويسري لوكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الأخرى من أجل برامج إنسانية. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٤، منح نصف مليون فرنك سويسري.

فنلندا

٤٣ - وفر ما مجموعه ٣ ٦٥٠ ٠٠٠ ماركا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة غير حكومية خلال عام ١٩٩٣ ومليون مارك فنلندي لليونيسيف في عام ١٩٩٤.

المملكة العربية السعودية

٤٤ - منح ما مجموعه ٤٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة دعما لأنشطة الإغاثة والإصلاح من أجل حالة الطوارئ في الصومال.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

٤٥ - منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، جرى توفير ما مجموعه ٣,١٣ مليون جنيه من المساعدات الثنائية، وبذلك بلغ مجموع المبالغ المنفقة في الصومال من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ حتى تاريخه ٤٤ مليونا من الجنيهات الاسترلينية.

النرويج

٤٦ - منح ما مجموعه ٢٣,٩ مليون كرونة عن طريق اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية النرويجية لإمدادات الإغاثة ومشاريع الإصلاح.

اليابان

٤٧ - وجه ما مجموعه ٨,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة من خلال المفوضية واليونيسيف و ١٢,٣ مليون ين قدمت لثلاثة مشاريع يضطلع بها في إطار المشروع الياباني للمعونات الصغيرة النطاق المقدمة في شكل منح.

الوثيقة ٩٦

تقرير الأمين العام عن المصالحة الوطنية والأنشطة الإنسانية والإجراءات المتعلقة بتخفيض قوام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وانسحابها

S/1994/1166، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - في تقريري المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1068)، الذي عرض وقائع التطورات الأخيرة في الصومال في الميادين السياسي والأمني والإنساني، أشرت إلى أنني سأقدم في موعد أقصاه منتصف تشرين الأول/ أكتوبر جزءا ثانيا من التقرير يتناول تقييمي للتقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وتوصيات فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كذلك أشرت إلى أن ذلك الجزء الثاني سيعتمد على نتائج الزيارة التي كان يقوم بها إلى الصومال في ذلك الوقت السيد كوفي أ. أنان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وهذا التقرير مقدم عملا بما سبق. وهو يشمل التطورات الحاصلة حتى ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

٢ - وفي القرار ٩٤٦ (١٩٩٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، أحاط المجلس علما بعزمي على أن أقدم إلى المجلس جزءا ثانيا من التقرير يتناول ما سبقت الإشارة إليه، وقرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وشجعني على مواصلة وتكثيف الأعمال التحضيرية للترتيبات الطارئة المتعلقة بتنفيذ ما يمكن أن يتخذه المجلس، بما في ذلك سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في غضون إطار زمني محدد. وعلى ذلك يشتمل هذا التقرير على توصيات تتعلق بهذه الترتيبات الطارئة.

ثانيا - زيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

٣ - لقد طلبت من وكيل الأمين العام أن يسافر إلى الصومال ليستعرض مع ممتلي الخاص وقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال احتياجات العملية خلال هذه المرحلة الحرجة وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وقد رافقه في تلك الزيارة مستشاري العسكري اللواء ج. م. ج. باريل.

٤ - قد التقى وكيل الأمين العام مع عدد كبير من القادة الصوماليين، بينهم اللواء محمد فارح عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي، والسيد علي مهدي المتحدث باسم مجموعة الفصائل الصومالية الـ ١٢، والسيد عبد الرحمن أحمد علي "تور" رئيس الحركة القومية الصومالية، والإمام محمود إمام عمر، إمام حراب، والجنرال محمد إبراهيم أحمد "لقلقاتو"، رئيس مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى. وقد شدد لهم على أهمية تحريك عملية المصالحة السياسية لتحقيق أهداف اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ (انظر S/26317) وإعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ (S/1994/614، المرفق الأول). كما أكد لهم أن موارد المجتمع الدولي ليست بلا حدود وأن الالتزام بمساعدة الصومال لا يمكن الاستمرار فيه إلى ما لا نهاية إذا لم يستطع القادة الصوماليون التوصل إلى حل توفيقي ووضع بلدهم على طريق السلام والمصالحة والتعمير.

٥ - وقد أبلغني وكيل الأمين العام بأنه وجد القادة الصوماليين الذين التقى بهم حريصين تماما على إقامة حكومة انتقالية لملء الفراغ السياسي الذي طال به العهد في الصومال. وكان قد أكد لهم أن تحقيق هذه الخطوة الهامة في عملية المصالحة السياسية لا يمكن أن يتم إلا بروح التوفيق وحسن النية لدى القادة لإنقاذ بلدهم من التردي مرة أخرى في الهاوية. كما ذكر لهم أن أية محاولة من جانب أي شخص للسيطرة على المسرح السياسي في الصومال لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تكرار التاريخ الحديث في الصومال بما انطوى عليه من اضطراب ومعاناة ودمار. وأوضح لهم أن ذلك يحتم على جميع الصوماليين أن يعملوا معا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في بلدهم.

٦ - وكان موقف القادة الصوماليين هو أن ثمة تطورات هامة فيما يتعلق بالعملية السياسية تجري في إطار المصالحة الوطنية. وكانوا، في ذلك الوقت، يتوقعون أن يتم قبل نهاية أيلول/ سبتمبر، وبمساعدة عملية الأمم المتحدة في الصومال، عقد الاجتماع الذي طال تأخيره وهو الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي دعا إليه إعلان نيروبي الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٤، على أن يعقبه مؤتمر المصالحة الوطنية في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وكانوا يتوقعون أن ينتهي المؤتمر من مداولاته خلال الأسبوع الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر. كذلك أوضح القادة الصوماليون أنهم يتوقعون أن يقوم مؤتمر المصالحة الوطنية بتعيين حكومة انتقالية وبحث الاقتراحات المتصلة بإنشاء نظام حكم فيدرالي. وأشار إلى أن هذا النهج يحظى بتأييد واسع بين الفصائل السياسية المختلفة، بما فيها القادمون من الشمال الغربي، لأنه يوفر شيئا من الاستقلال الذاتي لأقاليم الصومال. كذلك كان من رأي بعض القادة الصوماليين أن من المستصوب أن تنشئ الحكومة الانتقالية جيشا وطنيا صوماليا. وقد أكد لهم وكيل الأمين العام أن تحقيق المصالحة السياسية الدائمة يقتضي أن تستند الحكومة الانتقالية إلى قاعدة عريضة.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة أمن القوات، فقد أحيط قادة الفصائل علما بأنه لن يمكن السكوت على أي هجمات يتعرض لها أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو موظفوها، أو يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أو تتعرض لها ممتلكات الأمم المتحدة. كذلك تم إبلاغ قادة الفصائل بأن الأمم المتحدة تتوقع منهم أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنع قوات الميليشيا الخاضعة لسيطرتهم من القيام بأية هجمات من هذا القبيل والتحقيق فيما يقع من حوادث ومعاقبة مرتكبيها. كذلك أبلغ وكيل الأمين العام أولئك القادة بأن قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال سترد بقوة على أي هجوم أو تحرش موجه ضدها أو ضد سائر الموظفين الدوليين أو الممتلكات الدولية.

ثالثا - عملية المصالحة الوطنية

٨ - أبلغ اللواء عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي وكيل الأمين العام، خلال اجتماعهما الذي عقد في مقديشو في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، بأن التحالف الوطني الصومالي يرى الآن أن المشاورات الجارية داخل عشيرة هاوييه توفر أساسا كافيا تمضي منه العملية السياسية في الصومال مباشرة إلى عقد الاجتماع التحضيري في نهاية أيلول/ سبتمبر، على أن يعقبه مباشرة عقد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي ينبغي ألا يستمر لأكثر من ثلاثة أسابيع. وذهب اللواء عيديد إلى أن هذا الموقف الجديد للتحالف الوطني الصومالي يجعل من غير الضروري عقد مؤتمر المصالحة الخاص بعشيرة هاوييه.

٩ - وكانت ردود أفعال قادة أفخاذ العشائر الأخرى في عشيرة هاوييه إزاء هذا التطور ردودا مختلطة. فالسيد علي مهدي، الذي كان مترددا أصلا في الاشتراك في مؤتمر العشيرة تم اقتناع فيما بعد بالاشتراك فيه، أعرب عن دهشته لهذا التطور. ومن ناحية أخرى ذكر إمام حراب أنه يريد إتاحة مزيد من الوقت للمشاورات. وحتى كتابة هذا التقرير، لم تكن قد بدأت بعد الأعمال التحضيرية الخاصة بمؤتمر المصالحة الخاص بعشيرة هاوييه، وهو المؤتمر الذي كان يتوقع منه الكثير. وإزاء الآمال التي عُلقت على مؤتمر المصالحة الخاص بعشيرة هاوييه فإن الاقتراح الداعي إلى الاستغناء عنه يعتبر تطورا سلبيا.

١٠ - أما فيما يتعلق بالاجتماع التحضيري ومؤتمر المصالحة الوطنية، فقد أبلغني ممثلي الخاص بأن اللواء عيديد يصر على أن يقوم هو بتوجيه الدعوة إلى الاجتماع التحضيري. أما السيد علي مهدي ومجموعة الـ ١٢ فقد أصروا على أن تكون الدعوة إلى كل من الاجتماع التحضيري ومؤتمر المصالحة الوطنية صادرة عن ممثلي الخاص، وأوضحوا أنهم لن يشتركوا في أي اجتماع يدعو إلى عقده اللواء عيديد. على أنه نتيجة للمفاوضات الواسعة التي أجراها العقيد عبد الله يوسف أحمد من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية مع كل من اللواء عيديد والسيد علي مهدي، تم إبلاغ ممثلي الخاص مؤخرا بأن اللواء عيديد يوافق الآن من حيث المبدأ على أن تقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال بتوجيه الدعوة إلى الاجتماع التحضيري. ومن المتوقع أن يؤكد اللواء عيديد قراره كتابيا خلال الأيام القليلة القادمة. وسوف يواصل ممثلي الخاص تقديم كل دعم ممكن إلى الجهود التي تبذلها الأطراف الصومالية.

رابعا - الأنشطة الإنسانية

١١ - واصلت منظمات الإغاثة الإنسانية تقديم الدعم إلى أكثر قطاعات السكان ضعفا حيثما سمحت بذلك ظروف الأمن. وقد كان من المفروض في ظل ظروف عادية يتحقق فيها الاستقرار الداخلي والأمن والقدرة على ممارسة الحكم، أن تكرس الآن المساعدات الدولية المقدمة إلى الصومال لبرامج الإصلاح والتعمير. ولسوء الحظ فقد كان لا مفر في معظم المناطق من توجيه عمليات الإصلاح إلى المشاريع الصغيرة التي تقام حسب الظروف بدلا من توجيهها إلى خطط التعمير والتنمية في المقاطعات أو الأقاليم، وذلك بسبب استمرار انعدام الأمن وانعدام التقدم في عملية المصالحة السياسية. كذلك فقد حالت هذه الأحوال دون تحقيق التوقعات التي أوجدها إنشاء هيئة تنسيق المعونة للصومال ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد تم تحقيق بعض الأهداف الإنسانية الرئيسية، ولكن أية كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان تقع في الصومال يمكن أن تؤدي إلى تجديد حالة الطوارئ على نطاق واسع، نظرا لانعدام المؤسسات المحلية التي لا يتوافر لها ما يكفي من القدرات التنظيمية والموارد المالية. وفي معظم الأقاليم، لن يكون بالإمكان الاستمرار في تقديم الخدمات المجتمعية الأساسية (الصحة، والمياه، والتعليم) بدون دعم خارجي. وعلى ذلك فإن من الضروري الاستمرار في برامج الإغاثة المقدمة إلى أكثر قطاعات السكان ضعفا، ودعم الخدمات المجتمعية الأساسية وبرامج الأمن الغذائي والمراقبة التغذوية. وبالإضافة إلى ذلك يتعين أن تتم في أقرب وقت ممكن مواجهة مشكلة إعادة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم وإعادة توطين ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا.

١٢ - وكما أوضحت في تقاريري السابقة فإن قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال تواصل القيام بدورها الهام في توفير الأمن للمنظمات الإنسانية ولأنشطة تلك المنظمات. وإذا كانت الرقعة الجغرافية التي تستطيع فيها هذه القوات دعم العمليات الإنسانية قد ضاقت إلى حد كبير في الفترة الأخيرة، فإن حماية المنشآت الأساسية مثل ميناءي ومطاري مقديشو وكيسمايو ومطار بيضوا، وتوفير المرافقين العسكريين، هي أمور بالغة الأهمية بالنسبة لمواصلة الأعمال الإنسانية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصومال. إن النمط الذي اتبع في الفترة الأخيرة وهو تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال من شهر إلى آخر، واستمرار انعدام اليقين فيما يتعلق بمستقبل البعثة، قد صعبا عملية التخطيط وزادا من احتمالات تعرض موظفي البعثة وإمدادات الإغاثة للهجوم والنهب.

١٣ - ولقد أعربت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في آخر اجتماع لها، وهو الاجتماع الذي عقد في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، عن قلقها إزاء تدهور حالة الأمن. ومن رأي ممثلي منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أنه لن يكون بوسع المنظمات الإنسانية مواصلة برامجها الحالية بدون دعم من قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ومع اقتراب انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال ستزداد صعوبة توفير الحماية اللازمة للبرامج الإنسانية. وفي معظم المناطق، سيفرض هذا الانسحاب على المنظمات الإنسانية إجلاء موظفي الإغاثة الدوليين، وإن كان من الممكن في بعض الحالات أن يعود هؤلاء الموظفون بعد الاتفاق على ترتيبات للأمن والعمل مع السلطات المحلية. على أن التجربة قد أثبتت أن هذه الترتيبات التي تتخذ لمواجهة حالات معينة يمكن أن تكون ترتيبات بالغة الهشاشة. وحتى إذا استمرت هذه الترتيبات فإن الأرجح أن المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول وبالتسليم سوف تصادف عندما لا تعود المنشآت الرئيسية ونقاط الدخول مؤمنة.

خامسا - بارامترات تخفيض عملية الأمم المتحدة في الصومال وسحبها

١٤ - من الجدير بالذكر أنه عقب إنجاز العملية التي اضطلعت بها قوة العمل الموحدة والانتقال من تلك القوة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في أيار/ مايو ١٩٩٣، كان من المتوخى أن يُضطلع بالمهام المتبقية للمجتمع الدولي في غضون فترة زمنية محددة. وقد التزمت المنظمات والفصائل السياسية الصومالية في اتفاق أديس أبابا بعملية سياسية تجري على مدى فترة انتقالية مدتها سنتان، اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاق، أي حتى آذار/ مارس ١٩٩٥. وأثناء هذه الفترة، تنشأ آليات حكم انتقالية يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز تصالح الشعب الصومالي ببناء مؤسساته الديمقراطية، وإعادة جهاز الحكومة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المقاطعات، وإنجاز نزع السلاح وبدء برنامج لإصلاح وتعمير الهياكل الأساسية. وفي اتفاق أديس أبابا، دعت المنظمات والفصائل الصومالية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي لتحقيق تلك الأهداف. وعندما قرر مجلس الأمن قبول طلب الزعماء الصوماليين تقديم المساعدة، كان من المتوخى أن تكون الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها سنتين بمثابة الإطار الزمني الذي تنجز في عضونه مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وجرى إعادة تأكيد هذا الهدف في قرارات المجلس ٨٦٥ (١٩٩٣) و ٨٩٧ (١٩٩٤) و ٩٢٣ (١٩٩٤).

١٥ - ويجري تدريجيا تخفيض عدد أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في بيان رئاسي مؤرخ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤. وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، سيكون مستوى قوتها قد انخفض إلى ١٥ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب. وسيتركز وزع القوة المخفضة وقدراتها في ثلاثة مراكز رئيسية: بيضوا وكيسمايو ومقديشو. وستحتفظ بوحدة احتياطية متنقلة للاستجابة لحالات الطوارئ. ويرى قائد القوة أن القوام البالغ ١٥ ٠٠٠ جندي يمثل الحد الأدنى لمستوى القوة القادرة على مواصلة تنفيذ الولاية الحالية وبدء وتنفيذ اختتام البعثة بصورة آمنة ومنظمة إذا قرر مجلس الأمن ذلك.

١٦ - وفيما يتعلق بالأمن أثناء فترة الانسحاب، فإن الحوادث الأخيرة التي وقعت في بلد وين وبلد، وتعرض فيها أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال للاعتداء ونهبت فيها

ممتلكات، تشير إلى أن سحب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وممتلكاتها قد يكون صعبا وخطيرا في بعض المناطق. وفي أسوأ سيناريو، سيتعين على قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تنسحب وهي تواجه أعمالا عدائية من جانب الفصائل الصومالية و/أو قطاع الطرق على نطاق واسع، مما سيحول دون استخدام النقل الجوي والبحري التجاري. ولمواجهة هذا الخطر، سيكون من الضروري أن توفر الدول الأعضاء لعملية الأمم المتحدة في الصومال الدعم اللازم لتخليص الأفراد والمعدات بأمان من الصومال. وبناء عليه فقد فاتحت عددا من الدول الأعضاء التي تمتلك الإمكانات البحرية والجوية المطلوبة لتعزيز عملية الأمم المتحدة في الصومال أثناء فترة الانسحاب الحرجة، سواء جرى ذلك الانسحاب في ظل أوضاع معادية أم لا. وسيتعين أن تشتمل تلك الإمكانات على عناصر بحرية ذات قدرات على تقديم المساندة بالنيران وعلى النقل البحري، فضلا عن الطائرات العسكرية. وفي هذا الصدد، أبلغتني حكومة إيطاليا أنها على استعداد لتوفير ما يتراوح بين خمس وست سفن وما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ من مشاة البحرية لهذا الغرض. وإنني أتوقع مزيدا من المساهمات من الحكومات الأخرى. وفي حين آمل أن يسير انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال دون عائق، فإنها يجب أن تكون مستعدة لأسوأ الاحتمالات. وفي تقديري أن سحب قوات وممتلكات عملية الأمم المتحدة في الصومال بصورة آمنة ومنظمة سيتطلب فترة تتراوح ما بين ٦٠ و ١٢٠ يوما، رهنا بالأحوال الأمنية.

١٧ - وستدعو الحاجة إلى بذل كل جهد لضمان أن يكون انسحاب القوة منسقا كما ينبغي تحت سلطة الأمين العام. وأمن أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، سيتوقف بصورة حاسمة على القيام بعملية منظمة وحيدة التنسيق، مع وجود سلسلة قيادة وحيدة وواضحة ولا جدال فيها.

١٨ - وأخيرا، سترتب الطريقة التي يُنفذ بها الانسحاب النهائي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال آثارا هامة بالنسبة للوزع المقبل لقوات الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام.

سادسا - الجوانب المالية

١٩ - وفرت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٩/٤٨ المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، الموارد المالية اللازمة لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال خلال الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ بمعدل شهري إجماليه ٥١٧ ٤٤٢ ٧٧ دولارا (صافيه ٤١٧ ٣٨٢ ٧٦ دولارا). ولذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وفقا للتوصيات الواردة في الفقرة ٢٢ أدناه، فسأطلب إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية أن ترصد اعتمادات مالية كافية لتمديد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢٠ - وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد وافق على إنشاء الصندوق الاستئماني للصومال عملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وأكد في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) على إعادة إنشاء النظام القضائي ونظام العقوبات والشرطة الصومالية. ويقدر مجموع تكلفة هذا البرنامج بمبلغ ١٩,٠٨ مليون دولار، في حين بلغت المساهمات النقدية التي وردت ٨,٠٨ مليون دولار فقط فيما يتعلق ببرنامج تدريب الشرطة. ومن المتوقع أن يبلغ العجز في تمويل البرنامج ١١ مليون دولار تقريبا بحلول آذار/ مارس ١٩٩٥. وبالنظر إلى عدم قدرة المنظمة على اجتذاب تبرعات كافية للصندوق الاستئماني، قد يكون من الضروري استخدام الموارد المقدمة لعملية الأمم المتحدة في الصومال من الاشتراكات المقررة وذلك لتلبية الاحتياجات العاجلة لبرنامج تدريب الشرطة.

سابعا - ملاحظات

٢١ - في تقاريري الأخيرة إلى المجلس، تعين علي مرارا أن أذكر أن عملية المصالحة الوطنية لم تواكب المنجزات التي تحققت في المجال الإنساني وأن الأمن ما فتئ يتدهور بشكل تدريجي وخاصة في مقديشو. ولم يجر تنفيذ الالتزامات التي قطعها الزعماء الصوماليون على أنفسهم في إطار اتفاق أديس أبابا وإعلان نيروبي، وبات هدف عملية الأمم المتحدة في الصومال المتمثل في دفع عملية المصالحة السياسية عسير التحقق بشكل متزايد، في الوقت الذي يتضح فيه للدول الأعضاء أن تبرير عبء وتكاليف الاحتفاظ بحجم كبير من القوات يتزايد صعوبة.

٢٢ - ولقد أوجد الجمود السياسي المطول فراغا في السلطة المدنية والهياكل الحكومية، بحيث لم يترك للأمم المتحدة وظيفة تنطلق منها في جهودها لمساعدة الصومال على الخروج من حالة الفوضى التي تعيشها حاليا. وكان لوجود قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثر محدود على عملية السلام وأثر محدود على الأمن إزاء استمرار القتال وأعمال قطع الطرق فيما بين العشائر. ولقد قرر المجلس بالفعل أن تنتهي بعثة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥. وإذا ظل المجلس على قراره هذا وتعين سحب جميع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وأصولها، فسيلزم بعض الوقت لكفالة أن يتم سحب القوات بطريقة آمنة ومنتظمة وسريعة. وكما جاء في الفقرة ١٦ أعلاه، قد يستغرق ذلك فترة قد تصل إلى ١٢٠ يوما. كما قد يتطلب دعما جويا وبحريا كبيرا من الدول الأعضاء ومن المهم أن يتم تأكيد إتاحة هذا الدعم في أقرب فرصة ممكنة. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، فإني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥.

٢٣ - على أنه لا ينبغي افتراض أنه لن يتم إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية. بل على العكس من ذلك، لقد أعطيت تعليمات لممثلي الخاص بأن يواصل، خلال فترة الولاية الجديدة التي آمل أن يوافق عليها المجلس، بذل قصاراه لمساعدة

الزعماء الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية، على الأقل إلى القدر الذي يتفقون فيه على إقامة حكومة انتقالية. فإن أمكن إحراز تقدم في هذا الاتجاه، لن أتردد في العودة إلى مجلس الأمن بتوصيات لمواصلة وجود بعض أنشطة الأمم المتحدة في الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥، إذا سوغ ذلك الهدف الملح المتمثل في إقامة حكومة فعالة.

٢٤ - وسوف يكون من المهم بصفة خاصة الإبقاء على قيادة وإشراف موحدين إذا تعين القيام بسحب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال في ظروف عدائية. فأي محاولة من جانب الدول المساهمة بقوات لحماية وحداتها أو تخليصها سيعقد المشكلة ولا يحلها. لذا فالمطلوب من المجلس أن يحث الدول المساهمة بقوات على احترام وحدة القيادة والسيطرة تحت سلطة الأمين العام وممثله الخاص وقائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٥ - إن فترة التمديد البالغة خمسة أشهر والموصى بها هنا ستعطي القادة الصوماليين الوقت للشروع في تدعيم ما ينشأ عن عملية المصالحة السياسية الجارية من إنجازات. وآمل أن يجد القادة الصوماليون أخيرا، إزاء رغبة شعب الصومال القوية والطاغية في تحقيق السلم والمصالحة، ما يلهمهم لصنع السلام. فليس ثمة حل آخر أمام الشعب الصومالي بعد هذه السنين الطويلة من الحرب الأهلية التي جلبت هذه المعاناة الكبيرة والتي أحبطت جهود المجتمع الدولي في المساعدة على إعادة الاستقرار.

٢٦ - لقد قدم المجتمع الدولي مساعدة سخية للمساعدة في التغلب على أسوأ أوجه الأزمة الإنسانية في الصومال. ومع أن المنظمات الإنسانية ملتزمة بمواصلة عملياتها، فلا بد أن يكون معلوما بجلاء أنها لا تستطيع أن تؤدي أعمالها إلا إذا كانت هناك ترتيبات أمنية كافية. وسوف يتحمل القادة الصوماليون المسؤولية الأخيرة عن سلامة موظفي الإغاثة الدوليين والوطنيين وأصولهم سواء أثناء انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أو بعد انسحابها. وإذا تسنى، في الأسابيع والأشهر القادمة، التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة حكومة انتقالية ومؤسسات مدنية وإدارية، تيسر عمل المنظمات الإنسانية وسهل الانتقال إلى مرحلة التعمير والتنمية التي تأخرت كثيرا، على أن هذا السيناريو الإيجابي، لا يعدو أن يكون في الوقت الراهن أملا، وستستمر المنظمات الإنسانية في التعويل على دعم قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولا يمكننا أن نستبعد، بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أن يغرق الصومال مرة أخرى في لجة الفوضى والاضطرابات، الأمر الذي ستقع المسؤولية عنه كاملة على عاتق قادته.

٢٧ - ولا سبيل إلى قيام سلام وطيد ومقبول إلا إذا كان صادرا عن الصوماليين أنفسهم. ذلك أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يفرض السلام على شعب الصومال، وإنما كل ما يستطيعه هو أن يساعد في عملية إقرار السلم والأمن في ذلك البلد. على أنه لا يمكن مواصلة تقديم هذه المساعدة إلى ما لا نهاية. بيد أن إعادة تأكيد قرار مجلس الأمن بإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥ لن يعني أن الأمم المتحدة ستتخلى عن الصومال، فإذا نجحت السلطات الصومالية في تهيئة ظروف أمنية مواتية والمحافظة عليها، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حينذاك يمكنهما الاستمرار في أداء دور في إصلاح الصومال وتعميره، وتتدعم بذلك منجزات قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال. كما يمكن للأمم المتحدة أن تحتفظ بوجود معين لها بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، لمواصلة مساعدة المنظمات والفصائل السياسية الصومالية في عملية المصالحة الوطنية. على أن إمكانية تقديم مساعدة دولية من هذا النوع ستتوقف كثيرا على درجة الأمن السائد في البلد.

الوثيقة ٩٧

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ من تونس، بوصفها رئيسة مجموعة الدول العربية، تحيل بها رسالة من المجموعة تتعلق بالحالة في الصومال وأهمية استمرار وجود الأمم المتحدة هناك لمنع تدهور الأوضاع الأمنية ولتيسير المصالحة الوطنية

S/1994/1204، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

يسعدني، بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أن أرفق لكم طيه نص الرسالة التي كلفتني المجموعة بإبلاغها إليكم حول الحالة في الصومال وأهمية بقاء قوات الأمم المتحدة في هذا البلد لتجنب تدهور الأوضاع الأمنية مجددا وتيسير سبل المصالحة الوطنية بين مختلف الفصائل الصومالية.

وترجو المجموعة العربية نشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صلاح الدين **عبد الله**
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة

إن المجموعة العربية، إذ تشير إلى قرار الدورة العادية ١٠٢ لمجلس جامعة الدول العربية حول الحالة في الصومال، وبعد استعراضها الضافي وتدارسها المعمق لهذه الحالة، رأت من الضروري إبلاغكم بانشغالاتها في هذا الشأن:

١ - وإذ تقدم على هذه المبادرة، فإن المجموعة، تعبر عن عميق تقديرها للمجتمع الدولي، لما أبداه من التزام وعطاء وصبر في معالجة الأزمة في الصومال، الأمر الذي منع حدوث كارثة إنسانية كبرى.

٢ - إن المجموعة العربية تعتقد أنه بالرغم من البطء المسجل في المصالحة الوطنية وفي إيجاد الحل السياسي، فإن بعض التقدم الملموس قد تحقق من خلال تقلص المعارك بين الفصائل وجنوح زعمائها للتفاوض. وعلى ضوء هذه التطورات الإيجابية، وإن كانت بطيئة ونظرا لأن الانسحاب الفجائي والكامل لقوات الأمم المتحدة من الصومال قد يؤدي إلى خلق فراغ يمكن أن يذكي من جديد نار الحرب في البلاد، فإن المجموعة العربية توصي بإصرار على اتباع الخطوات التالية:

- يتعين المضي في تنفيذ مهمة قوات الأمم المتحدة في الصومال، الرامية إلى تأمين محيط مستقر سانح للعمليات الإنسانية ولإيجاد الحل السياسي المناسب؛
- أي انسحاب لقوات الأمم المتحدة من الصومال يجب أن يكون تدريجيا ومرحليا بحيث يضمن للقادة الصوماليين إمكانية تجاوز خلافاتهم وتكوين سلطة مركزية؛
- إن إرسال البعثة السياسية من قبل مجلس الأمن لتبصير الشعب الصومالي حول نظرة هذا الأخير إلى مستقبل قوات الأمم المتحدة في الصومال وإلى الحاجة إلى التعجيل بالمصالحة، يجب أن يتم في أقرب وقت. كما يجب أن ترسل هذه البعثة قبل أن يتخذ مجلس الأمن أي قرار آخر حول مصير قوات حفظ السلام في الصومال؛
- في مقابل التخفيض التدريجي لقوات الأمم المتحدة في الصومال، يجب توظيف الأموال الموفرة للنهوض بالميادين الاجتماعية والاقتصادية وإعادة البناء، وكذلك لمواصلة عملية المصالحة وبلوغ الحل السياسي؛
- يتعين على القادة الصوماليين أن يعقدوا مؤتمرا موسعا للمصالحة بدون أي تأجيل آخر بحيث يشكل منعرجا حاسما في عملية المصالحة؛
- على الأمم المتحدة أن تضاعف مجهوداتها الهادفة إلى تشجيع المصالحة الوطنية والوصول إلى حل سياسي في الصومال، وفي هذا الإطار يتعين عليها أن تنسق مجهوداتها مع تلك التي تبذل من قبل الهيكل المركزي لفض النزاعات بأفريقيا التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الدول المجاورة وجامعة الدول العربية.

٣ - إن المجموعة العربية تشعر بعمق، في هذه المرحلة، بضرورة استمرار تواجد الأمم المتحدة لتأمين مستقبل الصومال. فالتجربة المأساوية التي عاشتها رواندا بعد التخفيض الفجائي للقوات الدولية هناك يجب أن تكون درسا كافيا للمجتمع الدولي. لذا لا بد من بذل جهود إضافية لمنع تصعيد التوتر في الصومال.

٤ - إن المجموعة العربية تناشد مجلس الأمن أن يمدد في مرحلة أولى مهمة قوات الأمم المتحدة في الصومال إلى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٥، وتحث المجتمع الدولي ككل على أن يساند عملية المصالحة أثناء هذه الفترة. وهي تؤكد ضرورة أن يتعاون القادة الصوماليون مع المجتمع الدولي في سعيه لإيجاد مخرج للأزمة في الصومال، وأن يبذلوا كل ما في وسعهم للوصول إلى حل سياسي مقبول في أقرب الآجال.

٥ - إن المجموعة العربية تؤكد من جديد التزامها ببذل قصارى جهدها لمساعدة الأمم المتحدة في مساعيها، وذلك في إطار روح التعاون والتنسيق والعمل المشترك. ولا بد في الحالة الراهنة من بذل مجهودات تحول دون الفوضى وتساعد على إقامة مجتمع مدني. وترجع في المقام الأول مسؤولية تحاشي العنف ومنع الفوضى، وكذلك تكوين حكومة وطنية، إلى الصوماليين أنفسهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة لهم لتحقيق هذه الأهداف.

الوثيقة ٩٨

مذكرة من رئيس مجلس الأمن تتعلق بتشكيل بعثة مجلس الأمن التي ستوفد إلى الصومال

S/1994/1194، ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

١ - أثناء المشاورات الجامعة التي أجريت في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، قرر أعضاء مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى الصومال.

٢ - ووافق أعضاء المجلس على أن تكون هذه البعثة، التي ستتجه في طريقها إلى الصومال في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، مشكلة من الدول السبع التالية أعضاء المجلس: الاتحاد الروسي وباكستان والصين وفرنسا ونيجيريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الوثيقة ٩٩

قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فترة مؤقتة تنتهي في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤

القرار ٩٥٣ (١٩٩٤)، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٩٤٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ الذي أعلن فيه، في جملة أمور، استعداده للنظر في إيفاد بعثة من المجلس إلى الصومال في الوقت المناسب لإبلاغ الأطراف السياسية الصومالية مباشرة بآراء المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة هناك،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1166)،

وقد قرر، في المشاورات التي أجريت في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أن يوفد بعثة إلى الصومال (S/1994/1194)، **واقتناعا منه** بضرورة أن ينظر في تقرير هذه البعثة قبل استكمال استعراضه لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والبت في مستقبلها،

١ - **يقرر** تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة مؤقتة تنتهي في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤؛

٢ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد النظر الفعلي.

الوثيقة ١٠٠

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الصومال (٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤)

S/1994/1245، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤

نتشرف بأن نحيل طيه تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الصومال، التي اضطلع بها يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. والتقرير مقدم إلى مجلس الأمن وفقا لمقرر اتخذه المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

(توقيع) يوري ف. **فيدوتوف** (الاتحاد الروسي)
(توقيع) كامران **نياز** (باكستان)
(توقيع) وانغ سيوسيين (الصين)
(توقيع) هيرفيه **لادسو** (فرنسا)
(توقيع) إيساك إ. **أيوه** (نيجيريا)
(توقيع) كولين **كيتنغ** (نيوزيلندا) (الرئيس)
(توقيع) كارل ف. **إندرفورث** (الولايات المتحدة الأمريكية)

أولا - مقدمة

١ - أعلن مجلس الأمن، في القرار ٩٤٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، استعداده للنظر في إرسال بعثة من المجلس إلى الصومال في الوقت المناسب لإبلاغ الأحزاب السياسية الصومالية مباشرة بآراء المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة هناك.

٢ - وفي المشاورات التي أجراها مجلس الأمن بكامل هيئته في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، قرر أن يوفد بعثة تتوجه إلى الصومال في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، اعتمد المجلس وثيقة غير رسمية معنونة: "الصومال: المبادئ التوجيهية لبعثة مجلس الأمن" (انظر المرفق الأول).

٣ - وكانت بعثة مجلس الأمن برئاسة السيد كولين كيتنغ، الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة. وكان أعضاء البعثة الآخرون هم: السيد يوري ف. فيدوتوف (الاتحاد الروسي)، والسيد كامران نياز (باكستان)، والسيد وانغ سيوسيين (الصين)، والسيد هيرفيه لادسو (فرنسا)، والسيد إيساك إ. أيوه (نيجيريا)، والسيد كارل ف. إندرفورت (الولايات المتحدة الأمريكية). وساعد البعثة اثنان من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة: السيدة إليزابيت ليندنماير (إدارة عمليات حفظ السلام) والسيد شيغيرو موتشيدا (إدارة الشؤون السياسية).

٤ - وقبل وصول البعثة إلى الصومال، أعد أعضاؤها بيانا لتسليمه إلى زعماء الفصائل الصومالية (انظر المرفق الثاني).

٥ - وقامت البعثة بزيارة الصومال في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر. وتضمن برنامج عملها (انظر المرفق الثالث) عقد اجتماعات مع السيد علي مهدي محمد، المتحدث باسم تحالف الإنقاذ الصومالي، واللواء محمد فارح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي (انظر المرفقين الرابع والسادس). وأحاط البعثة بمعلومات عن التطورات السياسية الأخيرة الممثل الخاص للأمين العام، سعادة

السيد جيمس فيكتور غبيهو، وعن الجوانب العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بانسحاب الجنرال أبو سماح بن أبو بكر من قيادة القوة. كما اجتمعت البعثة بممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الصومال (انظر المرفق التاسع). وفي نيروبي، أتيحت الفرصة للبعثة لتبادل الآراء مع ممثلي بلدان القرن الأفريقي (انظر المرفق الثامن). وأعضاء اللجنة الفرعية للأمن التابعة لهيئة تنسيق المعونة للصومال (انظر المرفق العاشر). كما عقد كل من رئيس وأعضاء البعثة مؤتمرا صحفيا، في مقديشو ونيروبي على التوالي.

ثانيا - أنشطة البعثة

٦ - كان وصول البعثة إلى مقديشو في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر متزامنا مع المشاورات التي كانت تجريها الفصائل المتحالفة مع السيد علي مهدي في شمال مقديشو، والفصائل المشتركة مع اللواء عيديد في جنوب مقديشو، عقب صدور المذكرة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عن المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي للواء عيديد و ١١ فصيلة أخرى، التي تدعو إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

ألف - اجتماعات الإحاطة التي عقدتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١ - المعلومات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام

٧ - في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر، أحاط السفير غبيهو البعثة علما بالتطورات السياسية الراهنة. وبوجه خاص، أحيطت البعثة علما بجهوده المكثفة لثني اللواء عيديد عن عقد مؤتمر مصالحة وطنية بدون اشتراك الفصائل المتحالفة مع السيد علي مهدي. وأبلغت البعثة بقرار اللواء عيديد بإعادة تحديد موعد انعقاد ذلك المؤتمر ليصبح في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، ولم يبلغ الممثل الخاص بذلك إلا قبل ساعات قليلة من وصول البعثة إلى مقديشو.

٨ - ونقلا عن الممثل الخاص، فإن العقبة المتبقية الوحيدة أمام عقد مؤتمر مصالحة وطنية شامل تتمثل في الواقع في المسألة الإجرائية المتعلقة بمن ينبغي أن يكون ممتلا وأن يتخذ القرار لإقامة حكومة. وقد لاحظ أن هناك اتفاقا عاما بالفعل لوقف القتال، وعقد مؤتمر مصالحة وطنية وإقامة حكومة وطنية بحلول نهاية العام. ويرى أن أحد الحلول لمسألة الاشتراك قد تتمثل في موافقة كلا الجانبين على إنشاء لجنة لوتائق التفويض كما هو معتاد غالبا بالنسبة للمؤتمرات . ومن الواضح أن هذه الفكرة حظيت بقبول السيد علي مهدي ولكنها لم تحظ بقبول اللواء عيديد. وقد ساور القلق الممثل الخاص من أن يمضي اللواء عيديد من جانب واحد إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر وأن يعلن قيام حكومة، الأمر الذي سيؤدي، في تقديره، إلى تجدد القتال. وحث البعثة على أن تنصح الفصائل بقوة بأن تشرع في المصالحة الوطنية على أساس نهج شامل.

٢ - المعلومات المقدمة من قائد القوة

٩ - شملت المعلومات المقدمة من قائد القوة في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر لمحة عامة فيما يتعلق بوزع وتشغيل قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حاليا، والأوضاع الأمنية في كل منطقة في جنوب الصومال خاضعة لمسؤولية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والمركز الحالي لتخفيض القوة، وآثاره ومواطن الضعف القائمة، بما في ذلك استعراض لحالات الانسحاب التي جرت مؤخرا من المناطق النائية وتضمنت نقل الممتلكات عنوة للأطراف المحليين، والمساعدة التي قدمتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للشرطة الصومالية، وسيناريوهات تخطيط الانسحاب والاحتياجات من الدعم. وأشار قائد القوة بوجه خاص إلى أن تدفق الأسلحة إلى الصومال مستمر بلا هوادة برغم الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة.

١٠ - وركز أعضاء البعثة على تفاصيل الانسحاب والصعوبات العملية المرتبطة به، وخاصة الآثار المتعلقة بالوقت اللازم لإنجاز الانسحاب. وأوضح قائد القوة أن الاحتياج التقديري البالغ ١٢٠ يوما للانسحاب يعترض استمرار الأوضاع الأمنية الحالية وتوافر تقديم الدعم بالنقل البحري وفي المنطقة البحرية من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدعم بسفن المستشفيات والدعم البرمائي. ونقلا عن قائد القوة، يمكن إنجاز انسحاب طارئ على نحو أسرع بكثير. وأورد أيضا الخطوط العريضة لسيناريو متوسط. وأوضح أنه إذا تغير أي من الافتراضات، فسيتغير أيضا الوقت اللازم للانسحاب. وأشار كذلك إلى أن نوع الدعم المطلوب من الدول الأعضاء سيتوقف على ما تحتاج عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى إخراجه من الصومال. وقال، في هذا الصدد، إنه سيبلغ مجلس الأمن عن طريق الأمين العام إذا تغيرت الحالة إلى الأسوأ.

باء - الاجتماعات بزعماء الفصائل الصومالية

١ - الاجتماع بالسيد علي مهدي وزعماء الفصائل المرتبطة به

١١ - في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، عقدت بعثة مجلس الأمن، وبصحبتها الممثل الخاص، اجتماعا بالسيد علي مهدي و ١٣ من زعماء الفصائل (انظر المرفق الرابع) المرتبطة به في إطار تحالف الإنقاذ الصومالي. وكان من بين زعماء الفصائل الـ ١٣ هؤلاء رؤساء عدة فصائل موقعة على اتفاق أديس أبابا، ورؤساء قليل من الفصائل الجديدة بل و "رئيس جديد" للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي الذي، نقلا عن السيد علي مهدي، حل محل اللواء عيديد. والبيان المشترك الذي وجهه السيد علي مهدي وزملاؤه إلى البعثة مستنسخ في المرفق الخامس.

١٢ - وقرأ سعادة السيد كولين كيتنغ ، رئيس البعثة، رسالة مجلس الأمن، التي أعدت على أساس المبادئ التوجيهية

التي اعتمدها المجلس. وقدم بعد ذلك إلى السيد علي مهدي نصا الرسالة والمبادئ التوجيهية، التي جرى تعديل عنوانها ليصبح "عناصر بيان لبعثة مجلس الأمن".

١٣ - وقوبلت رسالة مجلس الأمن بالترحاب من السيد علي مهدي وزعماء الفصائل الحاضرين. وأكد السيد علي مهدي للبعثة، في رده على الرسالة باسم زملائه، استمرار تعاونهم مع الأمين العام ومجلس الأمن. وقال إن فصائل تحالف الإنقاذ الصومالي لم تشترك قط في أي مواجهة مع الأمم المتحدة وتعهد بأن يتعاون تحالف الإنقاذ الصومالي في السحب التدريجي للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال، ولكنه أضاف أنه سيلتمس أيضا تعاون ومساعدة الأمم المتحدة في تعمير الصومال. وناشد المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الصومال فقط بسبب السياسات المعرقلة التي ينتهجها أحد زعماء الفصائل. وفي الوقت الذي لاحظ فيه رئيس البعثة وأعضاؤها ما أعرب عنه السيد علي مهدي من تأكيدات للتعاون، ذكروه هو وزملاءه بأنه في الأسابيع المقبلة، سيقوم مجلس الأمن برصد الحالة في الصومال للحكم على ما إذا كانت أقوالهم تضاهي التطورات الفعلية في الساحة.

٢ - الاجتماع باللواء عيديد وزعماء الفصائل المرتبطة به

١٤ - في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، اجتمعت بعثة مجلس الأمن، وبصحبتها الممثل الخاص، باللواء عيديد و ١٢ من زعماء الفصائل الأخرى (انظر المرفق السادس) المرتبطة به حاليا، ومنهم زعماء ٤ جماعات منشقة من الموقعين على اتفاق أديس أبابا. وقدمت إلى البعثة المذكرة التي اشتركت في إعدادها هذه الفصائل الـ ١٣. ونص المذكرة مستنسخ في المرفق السابع.

١٥ - وأدلى السفير كيتنغ ببيان مماثل للبيان الذي سلمه في وقت سابق إلى السيد علي مهدي وتحالف الإنقاذ الصومالي، والذي ينقل رسالة مجلس الأمن. وفي معرض تأكيد الأهمية التي تعلقها البعثة على عقد مؤتمر مصالحة وطنية شامل، أضاف قائلا إن أي نظام ينشأ عن مؤتمر مصالحة وطنية غير شامل لا يمكن أن يتوقع اكتسابه الشرعية أو الاعتراف في نظر المجتمع الدولي. وقدم بعد ذلك إلى اللواء عيديد نصا الرسالة والمبادئ التوجيهية (عناصر بيان بعثة مجلس الأمن).

١٦ - وردا على الرسالة، قال اللواء عيديد إنه هو وزملاؤه مصممون على حل الأزمة الصومالية وسيبذلون كل ما في وسعهم لضمان تمثيل بقية الزعماء ذوي النفوذ في مؤتمر المصالحة الوطنية. بيد أنه أضاف أن الزعماء الـ ١٣ الحاضرين يمثلون ٩٥ في المائة من سكان الصومال، ولذلك، سيشرع في عقد المؤتمر حتى لو لم يشترك الزعماء الباقون. وأوضح أنه ينبغي ألا يتوقع حصول الصوماليين على تأييد السكان بنسبة ١٠٠ في المائة قبل تشكيل حكومة، حيث لم تكن تلك هي الحال في مكان آخر بالعالم.

١٧ - وأكد اللواء عيديد للبعثة، باسم زملائه، أنهم سيحمون أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال وممتلكاتها أثناء السحب التدريجي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما أكد للبعثة أن أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال وغيرهم من الأفراد الدوليين سيعاملون باحترام لأنهم يعتبرون ضيوفا على الشعب الصومالي. وأضاف اللواء عيديد أن الصومال بحاجة إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية وسيكفل حمايتها عقب انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وأعرب مرارا عن أمله في أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلى الصومال في مجال التعمير والمجالات الأخرى بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

١٨ - وأبلغ اللواء عيديد البعثة، ردا على الأسئلة التي وجهها أعضاء البعثة بشأن اشتراك السيد علي مهدي في المؤتمر، كانت البعثة قد استشفت الرغبة لديه في الدخول في حوار مع اللواء عيديد، أنه وزملاؤه يرحبون باشتراك السيد علي مهدي في المؤتمر من خلال المؤتمر الصومالي المتحد، الذي يرأسه السيد محمد قنياريه أفرح، ويمكنه أيضا أن يشترك في الحكومة ذات القاعدة العريضة بالتنافس من أجل الحصول على منصب كفرد في المجتمع الصومالي وكعضو في اللجنة المركزية للمؤتمر الصومالي المتحد.

١٩ - وفي حين أعرب رئيس البعثة وأعضاؤها عن تقديرهم للتأكيدات التي أعطيت فيما يتعلق بإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة وتوفير الأمن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثناء الانسحاب ولأنشطة المساعدة الإنسانية بعد ذلك، أبلغوا اللواء عيديد وزملاءه بأن المجتمع الدولي سيراقب باهتمام شديد الحالة في الساحة لتحديد ما إذا كانت التأكيدات المعطاة في الاجتماع ستترجم إلى أفعال، وستحكم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على جدارة التعاون مع الصومال في المستقبل بناء على ما سيلقيانه من تعاون. وبوجه خاص، حثت البعثة اللواء عيديد وزملاءه على استغلال الأيام القليلة المقبلة لكفالة أن يكون المؤتمر شاملا، وقالت إن مجلس الأمن سيؤيد الممثل الخاص تأييدا تاما في الجهود التي يبذلها لفتح قنوات اتصال وتسهيل المصالحة بين الفصائل الصومالية.

جيم - الاجتماع مع ممثلي بلدان القرن الأفريقي

٢٠ - في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، اجتمعت البعثة في نيروبي، بناء على طلبها، مع ممثلي بلدان القرن الأفريقي، وبالتحديد إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والسودان (انظر المرفق الثامن) لإحاطتهم علما بولايتها وبنتائج زيارتها إلى الصومال. وأكد أعضاء البعثة الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على التعاون مع المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى البلدان المجاورة للصومال. وأكد ممثلو بلدان القرن الأفريقي للبعثة أن البلدان المجاورة أعربت دائما عن عزمها على المشاركة في معالجة مشكلة الصومال وأنها تقوم بالفعل بدور وأنها ستواصل القيام بذلك.

٢١ - وركز السفير كيتنغ تركيزا خاصا على أن رسالة البعثة إلى قادة الفصائل هي أن أي مؤتمر للمصالحة الوطنية يتعين أن يضم جميع الأطراف حقيقة، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إقصاء مصطنع لأطراف صومالية معنية، وأن المجتمع

الدولي سيحكم، من هذا المنظور، على شرعية أي نظام يتمخض عنه هذا المؤتمر.

٢٢ - وبالنظر لما قد يترتب من نتائج على فشل تحقيق مصالحة وطنية في الصومال، وللنفوذ الخاص الذي تتمتع به البلدان المجاورة لدى الفصائل الصومالية، فقد حث أعضاء البعثة على إقامة تعاون بين الأمم المتحدة وبلدان القرن الأفريقي يشمل، في جملة أمور، جعل حظر توريد السلاح القائم حاليا على الصومال فعّالا. وينبغي أن يهدف هذا التعاون إلى تعزيز المصالحة الوطنية عن طريق التشجيع على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية يشمل كل الأطراف وعلى إقامة حكومة مؤقتة في الصومال، وعدم التشجيع على عقد مؤتمر لا يشمل كل الأطراف.

دال - الاجتماع مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهيئة تنسيق المعونة للصومال

٢٣ - في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، اجتمعت البعثة مع ممثلين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في مقديشو (انظر المرفق التاسع). وأعربوا عن تقديرهم لما قدمته عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من مساهمة في حماية قوافل المعونة وحراسة الموانئ وغير ذلك. وأعربوا عن تفهمهم لحتمية انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعن إدراكهم أن ما يقومون به من أنشطة يجب أن يتم على الأجل الطويل دون مساعدة من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ورغم الإعلان عن التزامهم بمواصلة عملهم حتى بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فإنهم جميعا يخشون من تردي الأحوال الأمنية في الصومال بعد انسحاب العملية. وأعرب بعضهم عن الرغبة في الحصول بهذا الصدد على شكل من المساعدة خلال الفترة الانتقالية المفضية إلى الانسحاب والفترة التالية له مباشرة، وإتاحة فرصة الوصول إلى بعض الموجودات المادية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وأعرب آخرون عن عدم موافقتهم على ذلك. وساد اتجاه عام بفائدة وجود مستمر للأمم المتحدة هناك.

٢٤ - واستجابة لاستفسارات حول خطة الانسحاب، تعهد الممثل الخاص بأن يبلغ الوكالات والمنظمات غير الحكومية بفحواها في الجلسة المقبلة بعد أن أصبح في حوزة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الآن مشروع لخطة الانسحاب. واغتنم تلك الفرصة ليؤكد للممثلين بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد ضمنت خطة انسحابها في حالات الطوارئ جميع الموظفين الدوليين التابعين للوكالات والمنظمات غير الحكومية، فيما لو استدعى الأمر ذلك.

٢٥ - واجتمعت البعثة كذلك في نيروبي في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، مع أعضاء اللجنة الفرعية لشؤون الأمن التابعة لهيئة تنسيق المعونة للصومال (انظر المرفق العاشر). ولدى هذا الفريق وجهة نظر سلبية إزاء استمرار قيام الأمم المتحدة بدور في تسهيل المصالحة السياسية، وذلك على النقيض تماما من وجهة نظر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي اجتمعت بها البعثة في مقديشو. وأعرب أعضاء هذا الفريق عن عزمهم على مواصلة أنشطتهم بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢٦ - غير أن سمير إثيوبيا، وهو عضو في اللجنة الفرعية، أعرب بقوة عن رأي مخالف حيث قال إنه رغم تفهمه للكلل الذي يشعر به المجتمع الدولي، فإن تخلي الأمم المتحدة عن الصومال بشكل فوري أمر غير مستصوب لأنه لا يوجد في الصومال هياكل أساسية لتيسير إجراء مصالحة سياسية أو لإتاحة تنسيق إعادة إعمار البلد. وأضاف أن البلدان المجاورة للصومال فقيرة جدا إلى درجة لا تمكنها من المساعدة وأن المجتمع الدولي وحده هو القادر على القيام بذلك.

ثالثا - ملاحظات وتوصيات

ألف - ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال

٢٧ - توصلت بعثة مجلس الأمن إلى نتيجة مفادها أن ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، هو الموعد الملائم الذي يتعين إدراجه في قرار مجلس الأمن بوصفه الموعد النهائي لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولم يطلب أي من الفصائل الصومالية أو المنظمات الإنسانية أو المنظمات غير الحكومية تمديدا أطول.

٢٨ - وسيكون انسحاب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال معقدا ومحفوفا بالمخاطر. وإن التعاون الصومالي مع الانسحاب محتمل ولكن لا يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه. وسيكون من الضروري توافر موارد عسكرية من الدول الأعضاء لتغطية انسحاب من هذا النوع، وسيتوقف عليه، من نواح معينة، إكمال الانسحاب. وإن توافر شحن تجاري يعتبر من العوامل الأساسية أيضا إذا ما أريد للانسحاب أن يجري بشكل منظم وإذا ما أريد أن تعاد المعدات إلى الأماكن التي جاءت منها. ومن المهم جدا تأمين سلامة الأفراد في جميع مراحل هذه الممارسة.

٢٩ - ومن جملة المسائل التي ستثار إمكانية نقل بعض الموجودات المفيدة للجوانب الإنسانية (مثل المضخات والمولدات وغيرها) إلى المجتمعات الصومالية المحلية والمنظمات غير الحكومية.

باء - رسالة مجلس الأمن إلى الفصائل الصومالية

٣٠ - نقلت الرسالة التي تستند إليها المبادئ التوجيهية التي وافق عليها مجلس الأمن على شكل بيان معد وسلم نصها إلى قادة الفصائل.

٣١ - وأبلغت الفصائل بتوقع المجلس منها بأن تتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال في انسحابها وبأن تفهم أن قدرة المجتمع الدولي على توفير مساعدة إنسانية/ تعميرية/إنمائية في المستقبل تتوقف على تهيئة بيئة آمنة. وهذا يتوقف بدوره على تحقيق مصالحة سياسية.

٣٢ - وأوضحت البعثة أن اتباع نهج شمولي حقيقي للوصول إلى مصالحة سياسية هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن

يفضي على الأرجح إلى بيئة آمنة من هذا القبيل وإن شرعية أي حكومة تعلن عن نفسها من جانب واحد ستكون موضع شك نتيجة لذلك.

جيم - المستقبل

٣٣ - أكدت البعثة لجميع الأطراف الصومالية المعنية ولممثلي الدول المجاورة ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتغلة بالأنشطة الإنسانية، رغبة المجلس في عدم التخلي عن الصومال.

٣٤ - وأكدت المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية عزمها على مواصلة العمل في الصومال إذا سمحت الأحوال الأمنية بذلك. وتباينت آراؤها بشدة حول ما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة السعي للمساعدة في هذا المجال أو ما إذا كان ينبغي عليها القيام بذلك.

٣٥ - وترى جميع السلطات الصومالية ومعظم الوكالات فائدة من استمرار قيام الأمم المتحدة بدورها في توفير تسهيل ودعم للعملية السياسية. وإن مصالحة سياسية ناجحة تتطلب ردحا من الزمن، وهذه حقيقة ينبغي على الأمم المتحدة إدراكها. غير أن الظروف الأمنية ربما تخلق للممثل الخاص للأمين العام مشاكل عند القيام بدور من هذا القبيل بعد انسحاب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

٣٦ - وأثيرت مسألة دور الأمم المتحدة في المساعدة بشؤون الأمن في المرحلة التالية لانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويتطلب القيام بأي دور من هذا النوع إجراء دراسة متأنية من جانب الأمين العام ومجلس الأمن.

دال - دور الدول المجاورة

٣٧ - أبلغ سفراء بلدان القرن الأفريقي المعتمدون في نيروبي بفحوى رسالة المجلس إلى الأطراف وشجعوا على استخدام اتصالاتهم الثنائية من أجل تعزيز التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية والامتناع عن دعم أي عمل مسبب للخلاف يقوم به أي من الفصائل الصومالية. وأشير إلى مخاطر العودة إلى الحرب الأهلية بما فيها الأثر المحتمل على الاستقرار الإقليمي وتجدد تدفقات اللاجئين. كما حثوا في ذلك السياق على دعم جهود مجلس الأمن الرامية إلى التقيد بحظر توريد الأسلحة.

٣٨ - وتم توكيد الدور الهام الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية من أجل تحسين الحالة في الصومال.

هاء - الخلاصة

٣٩ - حققت الزيارة هدفها المتمثل في توضيح فهم البعثة للمسائل التي ينطوي عليها القرار البالغ الأهمية الذي يتخذه المجلس. وأتت البعثة كذلك غرضها المتمثل في توضيح فهم القادة الصوماليين كذلك للمسائل المعنية.

٤٠ - وتلقت الفصائل الصومالية رسالة المجلس بقدر غير متوقع من القبول.

٤١ - وأعطت مجموعتان منقسمتان من الفصائل الصومالية تأكيدات بشأن التعاون مع انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، والأمن اللازم على المدى البعيد للمعونة الإنسانية، وعزمهما على تحقيق مصالحة سياسية حقيقية.

٤٢ - ولم يترك أي مجال للشك لدى الأطراف الصومالية في أن المجلس سيقيم هذه التأكيدات في ضوء أعمالها.

٤٣ - وأتاحت زيارة البعثة فرصة مواتية من حيث التوقيت للتأثير في الأحداث السياسية في اتجاه إيجابي. وتأمل البعثة في أن تكون زيارتها قد حققت أثرا مفيدا بعض الشيء.

٤٤ - إلا أن البعثة تركت لدى أعضائها من خلال كل ما أطلعوا عليه إحساسا عميقا بالقلق والخوف من أن تحقيق مصالحة سياسية أو ظهور حكومة تتمتع بقبول واسع أمر بعيد المنال. وثمة خطر حقيقي بنشوب حرب أهلية من جديد.

٤٥ - وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تسلم تقارير عن الصومال وأن يرصد الحالة فيها حتى بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، وذلك في ضوء الدور الذي قام به لغاية اليوم.

المرفق الأول

مبادئ توجيهية لبعثة مجلس الأمن

١ - سبق أن حددت نهاية آذار/ مارس ١٩٩٥ موعدا لانتهاء عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد نجم عن عدم إحراز تقدم في عملية السلام وفي تحقيق مصالحة وطنية بين الصوماليين، إلى جانب عدم تعاون الصوماليين في مسائل الأمن، تقويض الأسس التي تقوم عليها أهداف الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذه الظروف، يتعذر تبرير الاستمرار في عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ما بعد آذار/ مارس ١٩٩٥.

٢ - وهذا يعني ضمنا إجراء تخفيض منظم وتدريجي، قبل ذلك الموعد، للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وعدم تعاون الصوماليين في هذه العملية لا يقلل، بل يزيد، من احتمالات تعجيلها.

٣ - وستكون الأمم المتحدة على استعداد لتسهيل أداء دور سياسي، أو للتوسط من أجل أدائه، بعد آذار/ مارس ١٩٩٥، إذا كانت هذه هي رغبة الصوماليين وإذا كانوا مستعدين للتعاون مع الأمم المتحدة.

٤ - وستستمر الأمم المتحدة في العمل مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، ومع حكومات البلدان المجاورة، من أجل تشجيع المصالحة في الصومال وعودة المجتمع المدني إلى الوجود هناك.

٥ - وستبذل الأمم المتحدة غاية جهدها لدعم بذل الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال ولتشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بالأمر نفسه. لكن قدرتها على الاضطلاع بذلك ستكون كلها، تقريبا، مرهونة بدرجة التعاون الذي يبديه الصوماليون والأمن الذي يشيعونه.

٦ - وستظل الأمم المتحدة مستعدة لأن تقدم، عن طريق وكالاتها المختلفة، خدمات الإصلاح والتعمير، إذا تطورت الحالة في الصومال على نحو يتيح ذلك.

المرفق الثاني

الرسالة التي وجهتها بعثة مجلس الأمن باسم المجلس إلى زعماء الفصائل الصومالية

مقديشو، ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

لقد جئنا من مكان بعيد للاجتماع بكم شخصيا وتسليمكم رسالة رسمية باسم مجلس الأمن. وهذه خطوة غير عادية يتخذها المجلس، تضارع خطورة الحالة التي تواجه الصومال الآن وعمق القلق الذي يساور المجتمع الدولي على حد سواء.

وبإيفاد هذه البعثة، أراد المجلس أن يتأكد من أن جميع زعماء الفصائل الصومالية، بل وجميع الصوماليين، يدركون أن بلدهم يقف عند مفترق الطرق، وأن المجلس على وشك أن يتخذ قرارات ستؤثر تأثيرا عميقا في دور الأمم المتحدة في الصومال في المستقبل.

ويواجه مجلس الأمن اتخاذ قرار حاسم بسبب الظروف غير العادية. ومن الضروري أن يدرك جميع الزعماء الصوماليين أن المسؤولية عما سيحدث الآن لبلدهم ستقع تماما على عاتقهم.

وسيكون لزاما عليكم الاستجابة للرغبة العارمة للشعب الصومالي في السلام والمصالحة. وكان هذا، طوال السنتين ونصف السنة السابقة، الطريق الذي دأبت الأمم المتحدة على حث الزعماء الصوماليين على اتباعه. وفي أديس أبابا في عام ١٩٩٣ وفي نيروبي في عام ١٩٩٤، وافقتم جميعا على القيام بذلك. وليس هناك من طريق آخر.

وفي هذا الصدد، تود بعثة مجلس الأمن، أن تنقل إلى الشعب الصومالي، وإلى زعمائه على وجه الخصوص، ما يساور المجتمع الدولي من إحساس عميق بخيبة الأمل بسبب عدم إحراز تقدم في تحقيق المصالحة السياسية وعدم تحسن الأوضاع الأمنية.

وكما تعلمون، فقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن عملية المصالحة السياسية تقف الآن في طريق مسدود. ونتج عن ذلك وجود فراغ في السلطة المدنية والهيكل الحكومي. ولم يترك هذا للأمم المتحدة أي أساس لدعم الجهود التي تبذلها لمساعدة الصومال على الخروج من هذه الأزمة. فقد تدهورت الأوضاع الأمنية بصفة مستمرة، ولا سيما في مقديشو واستمر ارتفاع الخسائر الفاجعة في أرواح أفراد حفظ السلام وموظفي الإغاثة والأفراد الصوماليين. وكما تدركون أيضا، فإن التاريخ المتوقع بالفعل لإنهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (عملية الأمم المتحدة في الصومال) هو نهاية آذار/ مارس ١٩٩٥. وبالنظر إلى عدم وجود تعاون صومالي كاف، فقد تقوضت بشكل أساسي الافتراضات التي يقوم عليها وزع العملية في الصومال وكذلك احتمالات تحقيق أهداف الأمم المتحدة على النحو الذي حدده مجلس الأمن . وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن تبرير استمرار عملية الأمم المتحدة في الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥.

وهذا يعني ضمنا سحب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال بصورة منظمة وتدريجية قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. وتنتظر بعثة مجلس الأمن أن يتعاون الزعماء الصوماليون في تهيئة الأحوال الأمنية التي ستيسر عملية السحب. ومن المحتمل أن يؤدي أي افتقار للتعاون على هدي هذه الأسس إلى الإسراع بهذه العملية بدلا من تأخيرها. وسترحب هذه البعثة بالحصول على تأكيدات بأنه ستبذل كافة الجهود لضمان عدم تعريض أمن أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها للخطر.

وإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال لن يعني أن الأمم المتحدة ستتخلى عن الصومال. وستكون الأمم المتحدة على استعداد لمواصلة القيام بدور سياسي تيسيري أو توفيقي بعد آذار/ مارس ١٩٩٥ إذا أراد الزعماء الصوماليون ذلك وإذا رغبوا في التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض.

وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، العمل مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، ومع حكومات البلدان المجاورة لتشجيع المصالحة في الصومال وعودة المجتمع المدني للظهور فيها.

وعلاوة على ذلك، طلب الأمين العام إلى ممثله الخاص مواصلة الجهود التي يبذلها لمساعدة الزعماء الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية.

بيد أنه سواء أثمرت الجهود المستمرة الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية ، أو لم تثمر، فإن مجلس الأمن يناشد جميع الفصائل والعشائر الصومالية نبذ اللجوء إلى العنف كوسيلة لتصفية خلافاتها. فقد عانى الشعب الصومالي ما فيه الكفاية، ويجب أن تنتهي محنته. وهو توا إلى السلام. وسيكون استئناف الحرب الأهلية على نطاق واسع كارثة تفوق الوصف ولا بد من تلافيها.

وبوجه خاص، من الضروري أن تتفق الفصائل الصومالية في هذه المرحلة على عقد مؤتمر مصالحة وطنية عريض القاعدة على هدي الأسس المنصوص عليها في إعلان نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٤.

وعقد مؤتمر لا تشترك فيه جميع الفصائل الصومالية الـ ١٥ التي وقعت إعلان نيروبي، بالإضافة إلى الحركة القومية الصومالية، سيكون بمثابة وسيلة لاستمرار الصراع والعنف ولا يمكن أن تكون الأمم المتحدة طرفا في خطوة مثيرة للشقاق من هذا النوع. وتحث البعثة جميع الزعماء الصوماليين على الاجتماع في مؤتمر مصالحة شامل والسير قدما في المهمة الحيوية المتمثلة في تشكيل حكومة مؤقتة.

وتود بعثة مجلس الأمن أن تؤكد للشعب الصومالي أن الأمم المتحدة، ومعها وكالاتها وبرامجها، ستبذل قصارى جهدها لمواصلة الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال وتشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بذلك أيضا. بيد أن قدرتها على القيام بذلك ستتوقف كلية تقريبا على الدرجة التي يوفر بها الصوماليون التعاون والأمن. واستمرار الهجمات وأعمال السلب سيجعل من المستحيل الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية بصورة فعالة.

وستظل الأمم المتحدة على استعداد لأن تقدم، عن طريق وكالاتها المختلفة، المساعدة في مجالي الإصلاح والتعمير إذا تطورت الحالة في الصومال على نحو يجعل ذلك ممكنا عمليا. وفي هذا الصدد، فإن قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال تشعران بالارتياح إزاء انتهاء المجاعة في الصومال عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي وكثير من الصوماليين.

وأخيرا، تود بعثة مجلس الأمن أن تذكر زعماء الفصائل بأن المجتمع الدولي قد تعهد بالتزامات هائلة للصومال فيما يتعلق بالأفراد والنواحي المالية. وهذه الالتزامات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وخاصة في حالة عدم حدوث تحسن هام في الحالة. ولا بد أن يعيد المجلس تقييم الدور الذي يشترك به في الصومال في الإطار العام لبرنامجه على الصعيد العالمي. وهذه هي الفكرة التي تود البعثة أن تنقلها بوضوح إلى الزعماء الصوماليين.

المرفق الثالث

برنامج بعثة مجلس الأمن إلى الصومال

الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

الساعة ١٠/٢٠	الوصول إلى مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
١٠/٤٠ - ١٢/٢٥	جلسة إحاطة يعقدها الممثل الخاص للأمين العام سعادة السيد فيكتور غبيهو
	غداء عمل مع الممثل الخاص للأمين العام وكبار العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
١٣/٥٠ - ١٥/٥٠	اجتماع مع السيد علي مهدي وتحالف الإنقاذ الصومالي
١٧/٣٠ - ١٩/٥٥	جلسة إحاطة يعقدها الجنرال أبو سماح بن أبو بكر، قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الخميس، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

٠٨/٠٠ - ٠٩/٣٥	اجتماع مع اللواء عيديد والتحالف الوطني الصومالي والفصائل المرتبطة به
١٠/٥٠ - ١١/١٠	مؤتمر صحفي
١٢/٠٠ - ١٣/٢٠	اجتماع مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية
	غداء عمل مع الممثل الخاص للأمين العام وكبار العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
	الانتقال إلى نيروبي
٢٠/٠٥ - ٢٠/٣٠	مؤتمر صحفي
٢٠/٥٠ - ٢١/٣٠	اجتماع مع ممثلي مجموعة بلدان منطقة القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والسودان)
٢١/٣٥ - ٢٢/١٥	اجتماع مع أعضاء هيئة تنسيق المعونة للصومال

المرفق الرابع

قائمة القادة المقدمة خلال الاجتماع الذي عقد مع السيد علي مهدي

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

(ترد الألقاب على النحو الذي قدمت به)

السيد علي مهدي محمد	الرئيس المؤقت
السيد عبد القادر زوبي	نائب الرئيس
اللواء محمد أبشر موسى	رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء آدن عبد الله نور	رئيس الحركة الوطنية الصومالية
المحامي عبدي موسى مايو	رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية
محمد خالف	نائب رئيس الجبهة القومية الصومالية
عمر هاشي آدن	نائب رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/ حركة السلم
محمد رمضان عرباو	رئيس منظمة موكي الصومالية الأفريقية
المحامي محمد راجيس	رئيس الاتحاد الوطني الصومالي
المحامي عبدالله معلم	رئيس وفد المؤتمر الصومالي المتحد
محمد عبدي هاشي	رئيس الحزب الصومالي المتحد
السيد مختار	نائب رئيس حركة جنوب الصومال الوطنية
السيد كانا نوغ	نائب رئيس التحالف الديمقراطي الصومالي
عبد الناصر أحمد آدن	رئيس المؤتمر الصومالي
سرجيتو	المتحد/ التحالف الوطني الصومالي (غير. هبر غيدر)
عبد الله حرسي دريتي	رئيس طليعة الإنقاذ الصومالية (سليمان/هبر غيدر)

المرفق الخامس

مذكرة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر، من تحالف الإنقاذ الصومالي

إلى: وفد مجلس الأمن (تسلم باليد)
سعادة السيد بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

نسخة إلى: السفير فيكتور غبيهو
الممثل الخاص للأمين العام في الصومال
عملية الأمم المتحدة في الصومال
الصومال

بالنيابة عن تحالف الإنقاذ الصومالي، نقدم إليكم هذه المذكرة التي تعرض آراءنا في الحالة السياسية الحاضرة وتبين التطلعات العميقة للغالبية العظمى من الشعب الصومالي الذي يؤيد السلام والقومية والديمقراطية ويرفض بحزم كل المحاولات التي ترمي إلى إغراق الصومال من جديد في الحرب الأهلية والنزعة القبلية والاستبداد العسكري.

إن هدفنا هو إبراز العوامل الهامة والمسائل الحاسمة التي تنطوي عليها الحالة السياسية الحاضرة، مركزين على دور الوساطة النشط الذي لا غنى عنه والذي يجب، وفق رأينا، أن تؤديه الأمم المتحدة بشأن عملية المصالحة الوطنية الجارية الآن، ابتغاء لإيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصومال السياسية، وهو أمر ينصب عليه اهتمام مشترك من شعبنا ومن المجتمع الدولي.

ونود، علاوة على ذلك، أن نبين هنا آراءنا في القضايا الرئيسية التي لها مساس بالمصلحة الوطنية والتي يلزم أن تعالج بمقترحات ملموسة وعملية تستهدف شد أزر عملية المصالحة والتغلب على الجمود الحالي الناجم عن السعي اللامنطقي من قبل جماعة أقلية إلى اختطاف هذه العملية وإملاء إرادتها على الأغلبية. ونحن نعارض المواجهة والعداء الواقعين الآن بين الفصائل السياسية، ونؤيد اتباع نهج ابتكاري لحل المشكلة ينبع من التفاهم ومن معرفة واضحة بأن الهدف المشترك والوحيد للأمة الصومالية المحبة لوطنها وللسلام هو، اليوم، منعها من الوقوع ثانية في أهوال الحرب الأهلية والمجاعة.

ونود، بالنيابة عن الشعب الصومالي والمنظمات السياسية الأعضاء في تحالفنا، أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب لسعادة السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، ولمساعديه، ولمجلس الأمن، والبلدان الأعضاء التي ساهمت، بطرق مختلفة، في عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبوجه الخصوص لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عن بالغ امتناننا وعميق تقديرنا للتدخل الإنساني التاريخي وبعثة السلام اللذين استهدفا تخليص شعبنا ومساعدة الصومال على الوقوف على قدميه من جديد واستعادة محله المشروع في أسرة الأمم.

حول سحب العملية من الصومال مبكرا

في رأينا أن الصومال هو اليوم، من جديد، على مفترق طرق. والخيار هو بين المصالحة الحقيقية والمواجهة الدائمة، بين السلام الدائم والقتال إلى ما لا نهاية بين القبائل، بين العدالة والإنصاف، من جهة، والتقطيع التام لأوصال الأمة الصومالية من جهة ثانية.

فبعد أن طرأ تحسن ملموس، في بداية العام على المناخ السياسي وحالة الأمن في العاصمة مقديشو وفي البلد كله، أصاب الاثنين تأثير سلبي أحدثته فيهما، من الخارج، الضغوط الممارسة من أجل سحب عملية الأمم المتحدة من الصومال مبكرا، ومن الداخل، المحاولات المتجددة التي تقوم بها جماعة التحالف الوطني الصومالي، تشجعها تكتيكات التهدئة التي يقوم بها موظفو العملية، مستهدفة أن تحول، من جانب واحد، مؤتمر المصالحة الوطنية، المقرر عقده، إلى منطلق لإعلان ذاتي ترسي بمقتضاه استبدادها العسكري.

وواضح أن الضغوط التي تمارس من أجل التخلي عن الصومال في هذه المرحلة الحرجة لن ينجم عنها إلا تعزيز القوى التي تعارض عودة السلام والديمقراطية إلى هذا البلد، والتي التزمت بمنع وصول عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى خاتمة ناجحة، وإعادة السيادة إلى الأمم المتحدة، وإقامة حكومة تكون بالفعل حكومة وحدة وطنية.

ونود قيادة تحالف الإنقاذ الصومالي إشعار بعثة مجلس الأمن في الأمم المتحدة بما يظهر في الوقت الحاضر من اتجاهات جديدة، مشجعة وإيجابية، نحو تسوية سلمية للخلافات الموجودة، وذلك من خلال عملية مصالحة وطنية واسعة القاعدة حقا؛ وفي ودنا أيضا أن ننوه هنا، على وجه الخصوص، بالمؤتمر الذي عقده، مؤخرا، المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وبانتخاب عبد الناصر أحمد آدن "سرجيتو" رئيسا لهذا الائتلاف.

ونود كذلك أن نؤكد لبعثة مجلس الأمن أن سحب عملية الأمم المتحدة من الصومال مبكرا سيبطل تماما جميع الإنجازات القيمة التي دفع المجتمع الدولي في سبيلها ثمنا غاليا من الأرواح البشرية ومن المساهمات الضخمة بالعتاد والموارد المالية.

حول أخطاء عملية الأمم المتحدة في الصومال وقصورها وانحرافاتها

في اعتقادنا أن تعنت التحالف الوطني الصومالي في معارضته وعرقلته لتنفيذ اتفاقات أديس أبابا وإعلان مؤتمر نيروبي، هو السبب الأساسي للجمود الحالي في الوضع. فالأعمال العدوانية المستمرة التي يقوم بها هذا التحالف ضد عدة قبائل صومالية في منطقتي الوسط والجنوب، ساعيا إلى بلوغ أهدافه المعلنة المتمثلة في التوسع الإقليمي، قد عطلت التقدم المحرز حتى الآن والعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية،

اللذين تحققا بفضل حلول السلام بين القبائل وبفضل اتفاقات المصالحة التي انتهى إليها قادة وشيوخ العشائر التقليديون، على الصعيد الإقليمي، في المناطق الوسطى ومقديشو وكيسمايو ودوبله.

وتقوم الأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة هيرن وفي شبيليه السفلى دليلا واضحا على تصاعد الأنشطة الهدامة التي يقوم بها التحالف الوطني الصومالي، والتي بلغت ذروتها بالهجوم الذي وقع، دون استفزاز، على الوحدات العسكرية للعملية في بلد وين ومركا.

وإننا لنشعر بخيبة أمل وقلق بالغين إزاء استمرار موظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال في موقف التهدئة الذي يقمونه، وإزاء خضوعهم المتواصل للتكتيكات الخداعية ولعمليات فرض الإرادة التي تقوم بها جماعة التحالف الوطني الصومالي، دون أن تواجه بأية مقاومة، حتى أن العملية قد تنازلت عن دور الوساطة الإيجابية الخاص الذي أناطته بها قرارات مجلس الأمن، وفي رأينا أن أساس هذا الأمر هو سوء فهم وسوء تفسير الوقائع الأساسية للحالة السياسية وللمجتمع في الصومال، وقد طال عهد سوء الفهم وسوء التفسير وأديا إلى تجاوز الحدود في تقدير دور اللواء عيديد وجماعة التحالف الوطني الصومالي، وإلى إسناد قرارات العملية إلى افتراض لا أساس له من الصحة يتمثل في "الدور الرئيسي" الذي تؤديه الجماعة المذكورة في حل أزمة الصومال السياسية. بل إن ما حصل هو عكس ذلك، إذ دأبت عملية الأمم المتحدة في الصومال على التغاضي عن التأييد الشعبي الواسع الذي تتمتع به المنظمات السياسية التي يضمها تحالف الإنقاذ الصومالي في جميع أنحاء البلد، وقللت، باستمرار، من شأن الدور الأساسي والموقف المستند إلى المبادئ اللذين تظهر بهما هذه المنظمات السياسية في موقفها المؤيد للتسوية السلمية ولإعادة بناء الصومال على أسس ديمقراطية جديدة.

ومع أن الأخطاء والانحرافات هي أمر ممكن في بعثة على هذا القدر من الكبر والتعقيد مثل عملية الأمم المتحدة في الصومال، فالانحرافات وأوجه القصور التي ظهرت لدى موظفي العملية تتجاوز أي توقع معقول، كما إنها تعرض للخطر، فعلا، إنجاز الأهداف النهائية لمهمتها.

فموظفو العملية ثابروا في الواقع، منذ مرحلة البداية من عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال، على انتهاج سياسة أخذوا يعينون في إطارها، للوظائف الرئيسية والحساسة، موظفين مرتبطين باللواء عيديد وبجماعة التحالف الوطني الصومالي. وبالرغم من القتال الدائر الآن بين الجماعة والعملية، يحظى مؤيدو اللواء عيديد بأكثر من ٨٥ في المائة من الاستحقاقات المخصصة للصوماليين في مجالات فرص التوظيف، ومنح العقود، وتنفيذ المشاريع، واستئجار المنازل والسيارات.

وإن في سرقة ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، وقد اعترف بها رسميا، دليل واضح على سوء إدارة عملية الأمم المتحدة في الصومال وغياب المساءلة عن هذه العملية، وهما أمران ينفعان، من ناحية أخرى، جماعة عيديد ويؤذيان الأكثرية.

تم إن الهجوم الذي شنه التحالف الوطني الصومالي مؤخرا، في بلد وين، على الوحدة الزمبابوية التابعة للعملية، وسلبه لأسلحة الوحدة وذخائرها ومركباتها العسكرية، لم يقابل إلا باعتراض كلامي مائع. ولم يحصل أي رد عليه حتى الآن. وهذا السلوك يلقي شكوكا خطيرة على تواطؤ موظفي العملية مع جماعة التحالف الوطني الصومالي، بالنظر إلى أن الوحدة الزمبابوية، وقوامها ١٦٨ جنديا، لم تتلق الدعم السريع فقط، بل إنها أمرت أيضا باستسلام مُذل، كما أن الدعوة إلى الإعادة الفورية للأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية ظلت مجرد كلمات جوفاء غايتها تهدئة الرأي العام الداخلي والدولي.

ويضاف إلى ذلك أن العملية نقلت بالجو إلى غالكعيو، مع عدد كبير من الأشخاص، الوقود الذي استخدمه التحالف الوطني الصومالي في هجومه العسكري على بلد وين، متذرعة بتقديم دعم سوقي إلى اجتماع سيعقد في منطقة مودوغ من أجل مصالحة بين العشائر، ولم يُعقد، وتحت غطاء نقل أشخاص مشردين إلى مقاطعتهم الأصلية. وقد حصل الأمر نفسه في مركا وبراوه وفي منطقة شبيليه السفلى، حيث تنحت الوحدة العسكرية التابعة للعملية عن المواقع التي كانت متمركزة فيها هناك وساعدت، بطريقة سلبية، اعتداءات التحالف على السكان المدنيين في هاتين المدينتين.

ويضاف إلى ذلك أيضا أن موظفي العملية انحرفوا عن الموقف السابق الذي يتمثل في النزاهة واحترام الاستقلال الذاتي للمنظمات السياسية الصومالية، والذي توجبه اتفاقات أديس أبابا، وتدخلوا، على نحو غير متوقع، في الشؤون الداخلية لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، إذ أيدوا اعتباطا، تعيين العقيد عبد الله يوسف لنفسه رئيسا لهذه الجبهة، مناقضا، بوضوح، قرارات قادة الجبهة التقليديين التي تثبت اللواء محمد أبشر موسى رئيسا شرعيا للجبهة لفترة سنة واحدة.

ولن تنحصر نتيجة هذا التدخل بأنه سيسهم في زيادة بلبلة الوضع الحالي، فهناك، إلى جانبه، القرار الذي اتخذه موظفو العملية، منفردين، بتكليف العقيد عبد الله يوسف بـ "دور وساطة"، دون أن يسبق ذلك توافق آراء المنظمات السياسية المعنية وقادتها.

إن موظفي العملية يراقبون، غير عابئين، مناورات جماعة التحالف الوطني الصومالي ومحاولتها الاستغناء عن ثلاث منظمات سياسية موقعة لاتفاقي أديس أبابا ونيروبي، وهي منظمة موكي الصومالية الأفريقية، والاتحاد الوطني الصومالي، وحركة جنوب الصومال الوطنية، مع قادتها الشرعيين، بتلاتة فروع، مهيأة سلفا تابعة للتحالف الوطني الصومالي، وذلك بالتواطؤ مع "الرئيس المعين" للتحالف المذكور.

كما أننا نعترض بشدة على توجيه الأموال المخصصة لمنطقتي سول وساناغ عن طريق السلطة الانفصالية القائمة في الشمال الغربي. ونحن نرى أن عملية الأمم المتحدة في الصومال، إذ تقوم بذلك، تنتهك قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤)، والتوصيات التي قدمها المانحون خلال الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية الذي عقد في أديس أبابا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وتمثل رد العملية على هذه المسألة في

خضوعها لضغوط مارستها عليها حكومة المملكة المتحدة عبر بعثتها الموجودة في مقر الأمم المتحدة.

حول عملية المصالحة الوطنية

تشكل سياسة التهدئة التي تتبعها عملية الأمم المتحدة في الصومال إزاء التحالف الوطني الصومالي سببا للتأجيل المستمر للاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان مقررا عقده في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، ولما تلاه من عقد هذا المؤتمر في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، وفقا لإعلان مؤتمر نيروبي الذي صدر في آذار/ مارس الأخير.

وقد رضخت العملية للموقف المتخذ من جانب واحد الذي وقفته جماعة التحالف الوطني الصومالي، محتجة بالاستنتاجات الضرورية التي انتهى إليها المؤتمر الخامس لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، في قرضو، ومؤتمر أبسامیه في دوبله، وبطلب الحركة القومية الصومالية الاشتراك في عملية المصالحة الوطنية بعد أن عكست موقفها الانفصالي السابق وأخذت تدعو إلى توحيد البلد على أساس فيدرالي.

أما الهدف النهائي الذي أعلنه اللواء عيديد، وقبلته العملية لهذه التكتيكات التأجيلية، فهو ربح الوقت اللازم لمناوراته السياسية الموجهة نحو الحصول على الاعتراف بـ "تعيينات" العقيد عبد الله يوسف رئيسا لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والعقيد عمر جيس رئيسا للحركة الوطنية الصومالية "الموحدة"، وعبد الرحمن أحمد علي رئيسا للحركة القومية الصومالية.

لقد أدت المناورات المذكورة أعلاه، كما أدى التخلي الواضح للعملية عن دور الوساطة المنشيط المناط بها، إلى تشجيع اللواء عيديد وجماعة التحالف الوطني الصومالي على الانطلاق في دعوة إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية تجرى فيه المداولات وفق ما يمليه هذا التحالف، وذلك في محاولة للاستيلاء على السلطة السياسية من خلال أساليب مناهضة للديمقراطية وخداعة.

وإننا نعلن هنا، بوضوح، أن تحالف الإنقاذ الصومالي يعارض بحزم المناورات المذكورة أعلاه والدعوة الصادرة عن جانب واحد وهو التحالف الوطني الصومالي بتوجيهها إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية ينظمه بنفسه. أما موقفنا، المستند إلى مبادئ، فقد كان دائما، ولا يزال، كما يلي:

(أ) ينبغي عقد مؤتمر المصالحة الوطنية برعاية الأمم المتحدة وبوساطتها النشيطة، لكي يضمن لمداولاته وللاتفاقات التي سيخرج بها اعتراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكفالتهما؛

(ب) ينبغي أن يسبق مؤتمر المصالحة الوطنية باجتماع تحضيري يقرر فيه، بصورة مشتركة، موعده ومكانه ومعايير الاشتراك فيه وإجراءاته ورئاسته، إلخ؛

(ج) يحصر الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية في المنظمات السياسية الـ ١٦ التالية: المنظمات السياسية الـ ١٥ الموقعة لاتفاقات أديس أبابا وإعلان مؤتمر نيروبي الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٤، والحركة القومية الصومالية؛

(د) ينبغي أن يكون ضمن من تشملهم وفود المنظمات السياسية قادة سياسيون، وأهل فكر، وقادة دينيون تقليديون، وشيوخ للمجتمعات المحلية، وجماعات نسائية، بحيث تؤمن مشاركة واسعة لكل الطبقات الاجتماعية؛

(هـ) يمكن أن يكون أقرب موعد لعقد الاجتماع التحضيري بداية تشرين الثاني/ نوفمبر، ولعقد مؤتمر المصالحة الوطنية ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر تقريبا. وينبغي أن تشترك المنظمات السياسية الـ ١٦، جميعها، في اتخاذ قرار نهائي بعد أن تكون مشاوراتها قد انتهت إلى خاتمة إيجابية؛

(و) نقرر إعلان التزامنا الصارم بالمشاركة في مؤتمر مصالحة وطنية ترعاه الأمم المتحدة.

ونحن نوصي بقوة بعثة مجلس الأمن في الأمم المتحدة بأن تضمن التقيد الصارم لعملية الأمم المتحدة في الصومال بروح ونص قرارات مجلس الأمن، وبأن تدعم العملية بغية تمكينها من أداء دورها النشط، على أساس من النزاهة الحقيقية، في التوسط بين الفصائل السياسية الصومالية، وذلك وفقا لاتفاقات أديس أبابا ونيروبي، ومع جعل الهدف النهائي إعادة السلام والاستقرار والديمقراطية.

وسيكون لمؤتمر المصالحة الوطنية هدفان ذوا أولوية هما التوفيق بين وجهات النظر السياسية المختلفة الموجودة الآن فيما يتصل بالقضايا الرئيسية ذات المساس بالمصلحة الوطنية، وتمهيد السبيل لإنشاء حكومة مركزية للوحدة الوطنية تقود الصومال نحو انتخابات ديمقراطية حرة وعادلة تجرى في غضون سنتين.

وينبغي لعملية الأمم المتحدة في الصومال، في جميع مراحل المشاورات، والاجتماع التحضيري، وخلال المؤتمر نفسه، أن تؤدي دورا نشطا بصفتها وسيطا ومراقبا، من أجل ضمان التقيد التام للمؤتمر باتفاقي أديس أبابا ونيروبي اللذين وقعهما جميع المشتركين.

ويفترض في المؤتمر أن يتوصل إلى حلول ملموسة وعملية للمسائل الرئيسية التالية:

(أ) التكوين الدستوري المقبل للدولة الصومالية: دولة موحدة/اتحاد فيدرالي ذات نظام برلماني رئاسي؛

(ب) تكوين وسلطات الهيئات الجديدة للدولة: الرئاسة/ المجلس النيابي/الحكومة المركزية/السلطة القضائية؛

(ج) الاستقلال الذاتي للمناطق: سلطة المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وتوازن السلطات بين الحكومة المركزية والمناطق.

ويفترض في المؤتمر أن يتداول في أمر عودة الاستبداد العسكري، وأن ينشئ ضمانات محددة تمنع هذه العودة، وأن يبدد الارتياب وانعدام الثقة المتبادلين، وأن يطمئن، بالتحديد، فئات وجماعات الأقليات حول ما يساورها من قلق مشروع، بأن يحدد ضمانات لمنع الطغيان العشائري الموروث من النظام الاستبدادي الماضي.

حول تنفيذ الآلية والضمانات

يشكل إنشاء آلية للتنفيذ الفعال مسألة مهمة جدا لنجاح المؤتمر الوطني. فإخفاق مؤتمر المصالحة الماضي، والعيوب التي ظهرت فيه، كان مردها إلى عدم وجود آلية تنفيذ فعالة متفق عليها تتابع وتراقب التنفيذ الفعال للاتفاقات المنتهى إليها. ولا بد من وجود ضمانات محددة وكافية ضد انتهاك الالتزامات وخرقها.

ونحن نقترح بقوة أن تُفرض على الصومال، إذا فشلت عملية إقرار السلام فعلا، إدارة تابعة للأمم المتحدة على غرار تلك التي فرضت في كمبوديا، وذلك لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، بحيث يتاح حفظ القانون والنظام. كما أن لنزع سلاح الميليشيات ولنزع الألغام أهمية حيوية. وسيكون على هذه الإدارة أيضا أن تسير بالصومال نحو انتخابات مدنية.

المرفق السادس

قائمة بأسماء الزعماء الذين حضروا الاجتماع الذي عقد مع اللواء عيديد

٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

(الألقاب حسبما قدمت)

محمد فارح عيديد	رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي
عبد الله يوسف أحمد	رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
أحمد عمر جيس	رئيس الحركة الوطنية الصومالية/ التحالف الوطني الصومالي
محمد قنياريه أفرح	رئيس المؤتمر الصومالي المتحد
محمد نور عاليو	رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية/ التحالف الوطني الصومالي
عبد العزيز الشيخ يوسف	رئيس حركة جنوب الصومال الوطنية/ التحالف الوطني الصومالي
الشيخ جامع حاجي حسين	رئيس منظمة موكي الصومالية الأفريقية
اسماعيل بوبو هوره	نائب رئيس الحركة القومية الصومالية
عبد الرحمن دواله علي	رئيس الجبهة الصومالية المتحدة
علي اسماعيل عبدي	رئيس الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
عمر منغاني عويس	رئيس الاتحاد الوطني الصومالي
أحمد غوري آدن	الحزب الصومالي المتحد
محمد فارح عبد الله	رئيس التحالف الديمقراطي الصومالي

المرفق السابع

مذكرة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ تحمل ١٣ توقيعا، مقدمة إلى بعثة مجلس الأمن إلى الصومال

١ - نود أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب ببعثة مجلس الأمن إلى الصومال ترحيبا حارا، ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا لما يبذله مجلس الأمن من جهود متواصلة لمساعدة الشعب الصومالي على حل خلافاته السياسية. كما نود أن نعرب للوفد عن صادق تعهدنا بالعمل على تحقيق تسوية سياسية دائمة لإعادة السلم والأمن إلى بلدنا وإعادة تأسيس حكومة فيه ذات قاعدة عريضة وقادرة على الشروع في إصلاح وتعمير البنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٢ - ويسعدنا أن نلاحظ أن البعثة حلت بالصومال في وقت أثبتت فيه التطورات الأخيرة المشجعة خطأ أسطورة أن الصوماليين منقسمون على نفسهم، بصورة ميؤوس منها، إلى معسكرين متعارضين. وجاءت البعثة وقد اتفق معظم القادة السياسيين الممثلين للغالبية الساحقة من الشعب على حل خلافاتهم السياسية واتخذوا موقفا سياسيا مشتركا انعكس في مذكرة مقديشو المؤرخة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، التي وقعتها ١٢ منظمة من أصل ١٦ منظمة سياسية.

٣ - ويسعدنا أن نبلغكم اليوم بأن السلام والاستقرار وكذلك شعور اليقظة الوطنية بدأت تتراءى للعيان في جميع أرجاء الصومال، بما في ذلك المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد، مما يجعل مخاوف التفكك الوطني والانفصال وحرب العشائر تنحسر إلى طيات التاريخ، ومما يدفع إلى الأمام بعملية السلام واحتمالات عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الشاملة. ولئن ساهمت المنظمات السياسية الصومالية الحاضرة اليوم، هنا معكم، في خلق هذا الجو المفعم بالأمل، فإن من الواجب الإقرار بأن شعبنا، أي جماهير الشعب الصومالي، بإرادته الشعبية للتغلب على مخاوف الحرب الأهلية والفتنة الوطنية، هو أكبر مساهم في قيام هذا العهد الجديد الذي أخذ فجره يطل على الصومال. كما أن الضغط المتواصل الذي مارسه المجتمع الدولي لحفزنا على إحلال السلام بدل الحرب قد ساهم بقسطه في خلق هذا الجو من الحوار والنقاش.

٤ - لقد قطعت المنظمات السياسية الصومالية أشواطا طويلة في الانتقال من سياسة البندقية إلى سياسة الحوار والنقاش وساهمت بقدر كبير في تيسير تحقيق السلام وبلوغ الأمن. فعقدت المنظمات السياسية مؤتمرين رئيسيين منذ بداية

عام ١٩٩٣. وفي اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، توصلت المنظمات السياسية الصومالية إلى اتفاق يقضي بوقف الأعمال العدائية، ونزع سلاح الفصائل المتحاربة ووضع ترتيبات من شأنها أن تفضي إلى إقامة مجلس وطني انتقالي. وفي إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، اتفق على اتخاذ الترتيبات الضرورية لتشكيل حكومة انتقالية. وعلاوة على هذين المؤتمرين الرئيسيين، عقدت المنظمات السياسية سلسلة من الاجتماعات على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات والصعيد الإقليمي لتحريك عملية السلام وكذلك لعكس اتجاه موجة الانفصال في شمال البلاد بطريقة سلمية. ومن هذه الاجتماعات:

(أ) مؤتمر السلام للمناطق الوسطى، المعقود بنجاح في مقديشو في ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٣، بين جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي والتحالف الوطني الصومالي؛

(ب) مؤتمر جوبا السفلى للمصالحة، المعقود في كيسمايو في ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٤؛

(ج) مؤتمر حراب للسلام، المعقود في مقديشو في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤؛

(د) مؤتمر أبسامبه للمصالحة المعقود في دوبله في حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه ١٩٩٤؛

(هـ) مؤتمر موروساديه هبر غيدر للسلام، المعقود في مقديشو في حزيران/ يونيه ١٩٩٤؛

(و) مؤتمر الحركة القومية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي وإعلان نهاية انفصال الشمال عن بقية البلاد في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤؛

(ز) اجتماع جيبوتي للمنظمات السياسية المرتكزة في الشمال، وهي: الحركة القومية الصومالية والتحالف الديمقراطي الصومالي والجبهة الصومالية المتحدة والحزب الصومالي المتحد، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٤؛

(ح) المشاورات التي أجرتها المنظمات السياسية الاثنتا عشرة، وإعلانها لاحقا عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

٥ - ويعد عقد مؤتمر المصالحة هذا من عدة نواح، تتويجا لجهود المنظمات السياسية الصومالية والأمم المتحدة، تحت رعاية مجلس الأمن، لصون الوحدة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية مستدامة للمشكلة الصومالية كشرط أساسي لاستعادة السلم والأمن وإعادة تأسيس هياكل الحكومة المركزية وخدماتها، والشروع في عملية إصلاح وتعمير بلدنا. وسيعمل المؤتمر على تشكيل حكومة وطنية انتقالية عريضة القاعدة ذات هيكل اتحادي توافق وتصدق عليه آلية وطنية انتقالية، وعلى القيام أيضا بوضع خطة تعمير وطنية تتوفر لها الرؤية والمرونة وقابلية التطبيق اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. وسنحتاج إلى دعم المجتمع الدولي ولا سيما دعم الأمم المتحدة، لإعداد تفاصيل هذه الخطة فضلا عن إيجاد وسائل النجاح في تنفيذها.

٦ - وعقد مؤتمر المصالحة هذا هو أيضا استمرار للجهود التي بذلناها لإيجاد تسوية سياسية دائمة لمشكلتنا في مؤتمري أديس أبابا ونيروبي. ولذلك، سترتكز معايير الاشتراك في هذا المؤتمر على التفاهم التالي:

(أ) يجب أن تكون المنظمات المشتركة في المؤتمر أعضاء في الفصائل السياسية الخمس عشرة الموقعة على اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، وذلك بالإضافة إلى اشتراك الحركة القومية الصومالية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المذكور أعلاه؛

(ب) من المهم أن نشير هنا إلى أن الاتفاق ينص بصورة محددة على أن من يملك سلطة التمثيل هو الفصائل الموقعة بصفتها تلك وليست الأسماء الفردية التي وقعت باسم الفصائل؛

(ج) في حالة تغيير القيادة عن طريق العملية الديمقراطية (الانتخابات) في فصيلة معينة، يكون قائد تلك الفصيلة المنتخب حديثا هو الممثل الشرعي للفصيلة في مؤتمر المصالحة، وفقا لدستور تلك الفصيلة.

٧ - وحسبما اتفق عليه مسبقا وأعلن عنه بالتالي في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، فقد تقرر أن يكون موعد افتتاح مؤتمر المصالحة الوطنية ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. غير أنه تلبية لطلب بعثة مجلس الأمن إلى الصومال الاجتماع بالقادة السياسيين الصوماليين في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ومراعاة لرغبات بعض قادة الفصائل الصومالية وكذلك نداء الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، قررنا أن نعيد تحديد موعد افتتاح مؤتمر المصالحة الوطنية ليصبح ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. ونحن نعتقد أن هذا التأجيل سيتيح لجميع الأطراف المعنية الوقت الكافي للتعبير عن آرائها بشأن هذا المؤتمر البالغ الأهمية، وأن تستعد له بما يناسبه. وإننا ندعو جميع أشقائنا الصوماليين إلى الرد بالإيجاب على هذه البادرة وأن ينضموا إلينا في الاشتراك بهذا المؤتمر، الذي ستناقش وتحل فيه المشاكل التي تواجه الصومال. ونطلب من المجتمع الدولي أن يقدم دعمه ومساعدته إلى مؤتمر المصالحة الوطنية هذا المرتقب.

٨ - ونود أن نبلغ أعضاء البعثة الأفاضل بأننا سنواصل، بعد حفل افتتاح المؤتمر، المشاورات مع القادة السياسيين غير المشتركين في المؤتمر إلى أن يتحقق تفاهم مشترك بشأن القضايا السياسية الرئيسية. وإننا نرفض العنف كوسيلة لتسوية المنازعات بين الفصائل السياسية، ونعلق أهمية قصوى على عملية المصالحة بالنقاش والحوار. ولإجراء هذه العملية، سيحضر المؤتمر ما يربو على ١ ٠٠٠ مندوب ومراقب وضيف يمثلون كل شريحة من شرائح المجتمع الصومالي، بمن

فيهم رؤساء العشائر، وكبار رجال الدين، والنساء، والشباب، والمتقفون، والمهنيون، والمنظمات غير الحكومية المحلية.

٩ - ونود أن نعيد تأكيد التزامنا بإيجاد تسوية دائمة لمشكلتنا الراهنة. كما أننا نؤمن بالعملية الديمقراطية ونلتزم بها في حل القضايا الوطنية. فقبول حقوق الأغلبية وحماية حقوق الأقلية هما أساس هذه العملية. وإننا نشكل ١٣ منظمة من الأعضاء الموقعين المؤسسين لاتفاقي أديس أبابا ونيروبي. بيد أننا ندعو الأعضاء الثلاثة الباقين إلى الانضمام إلينا، حتى نضطلع سويا بمسؤولية إنقاذ بلدنا من الفوضى والاقتتال والتفكك.

الموقعون

١ - منظمة موكي الصومالية الأفريقية	الشيخ جامع حاجي حسين	الرئيس
٢ - التحالف الديمقراطي الصومالي	محمد فارح عبد الله	الرئيس
٣ - الحركة الديمقراطية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)	محمد نور عاليو	الرئيس
٤ - الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي	علي اسماعيل عبدي	الرئيس
٥ - الحركة القومية الصومالية	عبد الرحمن أحمد علي	الرئيس
٦ - الاتحاد الوطني الصومالي	عمر موسعاني عويس	الرئيس
٧ - الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)	أحمد عمر جيس	الرئيس
٨ - جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية	عبد الله يوسف أحمد	الرئيس
٩ - حركة جنوب الصومال الوطنية	عبد العزيز الشيخ يوسف	الرئيس
١٠- المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)	محمد فارح عيديد	الرئيس
١١- المؤتمر الصومالي المتحد	محمد قنياريه أفرح	الرئيس
١٢- الجبهة الصومالية المتحدة	عبد الرحمن دواله علي	الرئيس
١٣- الحزب الصومالي المتحد	أحمد غور آدن	الرئيس

المرفق الثامن

قائمة سفراء بلدان القرن الأفريقي

١ - سفير جيبوتي لدى كينيا	سعادة صالح حجي فارح ديرير
٢ - سفير إثيوبيا لدى كيبيا	سعادة أوفاتو أليو
٣ - سفير إثيوبيا ومبعوث اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي لدى الصومال	سعادة ليسان يوهانس
٤ - سفير إرتيريا لدى كينيا	سعادة بيين روسوم
٥ - سفير السودان لدى كينيا	سعادة إلسير محمد أحمد

المرفق التاسع

قائمة المشتركين: وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية

١ - طالب علي	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) - عملية الصومال
٢ - م. ديفادوس	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - الصومال
٣ - روبرت هاغان	منظمة الصحة العالمية - الصومال
٤ - ريموند أ. كولينز	مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - مقديشو
٥ - إ. هونسوكو	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٦ - إرليغ نيسو	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصومال
٧ - بييت وينبست	برنامج الأغذية العالمي - المقر
٨ - فرديناندو زابوسو	برنامج الأغذية العالمي - الصومال
٩ - ريموند جانسينز	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - مقر نيويورك
١٠ - بييرس غيريتي	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - الصومال
١١ - دفرلي إروين	المنظمة الدولية للرؤية العالمية
١٢ - ديفيد نيف	تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (منظمة "كير")
١٣ - كوركي شايتكير	الهيئة الطبية الدولية
١٤ - حوليان ناور	هيئة إيكوتيرا الدولية
١٥ - روبرت ميريديت	هيئة الاهتمام العالمي
١٦ - راموس أرتياك	منظمة أطباء بلا حدود - إسبانيا
١٧ - محمد عبد الرحمن	لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين
١٨ - عبد الوهاب م. محمد	منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية
١٩ - فارح شيخ	الوكالة الإسلامية الأفريقية
٢٠ - محمود أحمد	مؤسسة الحرمين الإسلامية
٢١ - أحمد عبد الله	منظمة "كير"
٢٢ - سوكيونغ يون	هيسان
٢٣ - بيل كوندي	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٢٤ - إبراهيم كوروما	متطوعو الأمم المتحدة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ - إدوارد جونز	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
٢٦ - جو برونسويغ	منظمة الطيران المدني الدولي
٢٧ - كين بركينز	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
٢٨ - عمر أ. عبدي	مؤسسة موفق الخيرية
٢٩ - ج. ف. بيتري	منظمة العمل الدولي لمكافحة الجوع
٣٠ - نانسي سميث	منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع "أوكسفام" - المملكة المتحدة
٣١ - نايجل تريكس	دايكونيا كاريتاس - ألمانيا
٣٢ - دي مي بييت	اللجنة الدولية للتنمية (CISP)
٣٣ - جعل راشد	اللجنة الدولية للتنمية (CISP)
٣٤ - سافوراني غويدو	اللجنة الدولية للتنمية (CISP)
٣٥ - علي شيخ أرغي	الكونسورتيوم الوطني الصومالي
٣٦ - أحمد محمد أحمد	الكونسورتيوم الوطني الصومالي
٣٧ - الدكتور غوتال	الكونسورتيوم الوطني الصومالي

المرفق العاشر

قائمة المشتركين: اللجنة الفرعية الأمنية التابعة لهيئة تنسيق المعونة للصومال

السيد سيغورد إلينغ، رئيس اللجنة الدائمة لهيئة تنسيق المعونة للصومال، اللجنة الأوروبية، المبعوث الخاص إلى الصومال

السيد جيوفاني براوتزي، نائب رئيس اللجنة الدائمة لهيئة تنسيق المعونة للصومال، مستشار بالسفارة الإيطالية

السيد جيري ماكرودن، أمين أول، دار المندوب السامي البريطاني

السيد رون أولريتش، مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بالصومال

السيد جاك هجيلت، نائب مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بالصومال

السيد باسي بابادوبولوس، رئيس وحدة القرن الأفريقي، باللجنة الأوروبية

صاحب السعادة ليسان يوهانس، اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي

السيد إرلينغ ديسو، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالصومال

السيد س.فاراداكاري، مدير مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للصومال

السيد ألكسندروس يانيس، المساعد الشخصي لرئيس اللجنة الدائمة لهيئة تنسيق المعونة للصومال

٢-٣ ممثلين للمنظمات غير الحكومية

الوثيقة ١٠١

قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فترة نهائية تنتهي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥

القرار ٩٥٤ (١٩٩٤)، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يلاحظ مع التقدير ما أنته بعثة مجلس الأمن من عمل حيث نقلت مباشرة إلى الأطراف السياسية في الصومال آراء مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال، ومستقبل الأمم المتحدة في تلك البلد،

وقد نظر في تقريري الأمين العام المؤرخين ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1068) و ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1166)، والتقرير الشفوي لبعثة مجلس الأمن إلى الصومال المؤرخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ يثني على آلاف الموظفين العاملين في عملية الأمم المتحدة في الصومال، وقوة العمل الموحدة، وكذلك موظفي الإغاثة الإنسانية الذين خدموا في الصومال، وإذ يحل، بوجه خاص، الذين بذلوا أرواحهم في سبيل أداء هذه الخدمة،

وإذ يلاحظ أنه تم إنقاذ أرواح مئات الآلاف من البشر من المجاعة في الصومال من خلال الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الممثلون الخاصون للأمين العام من أجل تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية،

وإذ يؤكد من جديد أن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلم في الصومال،

واقتناعا منه بأن اتباع نهج شامل للجميع حقا حيال المصالحة الوطنية هو السبيل الوحيد لتهيئة المجال لتسوية سياسية دائمة ولبزوغ المجتمع المدني من جديد في الصومال،

وإذ يشير إلى أن الموعد المقرر لإنهاء عملية الأمم المتحدة الحالية في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) هو نهاية آذار/ مارس ١٩٩٥،

وإذ يسلّم بأن عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الصومال وفي تحقيق المصالحة الوطنية، وخصوصا عدم تعاون الأطراف الصومالية تعاونا كافيا في القضايا الأمنية، قد قوض بشكل أساسي أهداف الأمم المتحدة في الصومال، وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن تبرير استمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥،

وإذ يسلّم كذلك بأن إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥ يقتضي إنهاء العنصر العسكري للعملية على مراحل وبصورة آمنة ومنظمة قبل ذلك التاريخ،

وإذ يلاحظ تأكيدات جميع الأطراف الصومالية أثناء بعثة المجلس إلى الصومال لتعاونها وعدم تدخلها في هذا الانسحاب،

وإذ يؤكد من جديد الأهمية التي يوليها المجلس لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المشاركين في عمليات الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام في الصومال،

وإذ يشدد بوجه خاص، في هذا السياق، على الحاجة الملحّة إلى اتخاذ جميع التدابير والاحتياطات الممكنة لكفالة عدم وقوع أي خسائر في صفوف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثناء عملية الانسحاب،

وإذ يؤكد استعداده لتشجيع الأمين العام على القيام بدور سياسي تيسيري أو وسيط من أجل الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥، إذا كانت تلك هي رغبة الصوماليين وإذا أبدت الأطراف الصومالية رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة،

واهتماما منه بضرورة أن تواصل الأمم المتحدة العمل مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومع حكومات البلدان المجاورة من أجل تشجيع المصالحة في الصومال وبروز مجتمع مدني مرة أخرى فيه،

وإذ يدرك أيضا الأثر الذي تركته الحالة في الصومال على البلدان المجاورة، بما في ذلك على وجه الخصوص، تدفقات اللاجئين،

وإذ يلاحظ أيضا أن الأمم المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لدعم الأنشطة الإنسانية في الصومال وتشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بذلك، وأن قدرتها على القيام بذلك ستتوقف بصورة شبه كاملة على مدى ما تقدمه الأطراف الصومالية من تعاون وأمن،

وثقة منه في رغبة الأمم المتحدة في أن تظل مستعدة للقيام من خلال وكالاتها المختلفة بتقديم المساعدة في مجال الإصلاح والتعمير، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الشرطة والقضاء، إذا تطورت الحالة في الصومال على نحو يجعل ذلك ممكنا،

وإذ يلاحظ كذلك اهتمام الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الأمم المتحدة، بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في اتخاذ ترتيبات انتقالية لأغراض تقديم المساعدة المتبادلة،

وإذ يرى أن الحالة في الصومال لا تزال تهدد السلم والأمن، وإذ يضع في اعتباره الظروف الاستثنائية، ومن بينها، بوجه خاص، عدم وجود حكومة في الصومال، **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥؛

٢ - **يؤكد** أن الغرض الأساسي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى انتهائها هو تيسير المصالحة السياسية في الصومال؛

٣ - **يرحب** باعتزام الأمين العام، المعرب عنه في الفقرة ٢٣ من تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أن تستمر جهود ممثله الخاص طوال فترة ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بل وبعدها حتى، لمساعدة الأطراف الصومالية على تحقيق المصالحة الوطنية؛

٤ - **يحث** جميع الفصائل الصومالية على أن تتفاوض في أقرب وقت ممكن بشأن وقف إطلاق النار بشكل فعّال وتشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية؛

٥ - **يقرر** أنه ينبغي بذل كل جهد لسحب جميع القوات العسكرية والموجودات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بصورة آمنة ومنظمة وبأسرع وقت ممكن، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، قبل تاريخ انقضاء الولاية الراهنة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ودون أي تهاون بشأن الضرورة القصوى المتمثلة في كفالة سلامة أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛

٦ - **يأذن** للقوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية بعثة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وحماية انسحاب أفراد العملية وموجوداتها والقيام، بالقدر الذي يراه قائد القوة ممكنا ومتسقا، في سياق الانسحاب، بحماية أفراد منظمات الإغاثة؛

٧ - **يؤكد** مسؤولية الأطراف الصومالية عن أمن وسلامة موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الموظفين المشتركين في الأنشطة الإنسانية ويطالب بقوة في هذا السياق أن تمتنع جميع الأطراف في الصومال عن ارتكاب أي أعمال ترويع أو عنف ضد هؤلاء الموظفين؛

٨ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء توفير المساعدة في انسحاب جميع القوات العسكرية والموجودات التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بما في ذلك جميع المركبات والأسلحة والمعدات الأخرى؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم بالتقدم المحرز في عملية الانسحاب؛

١٠ - **يدعو** منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواصلة جهودها بالتعاون مع الأمم المتحدة في السعي إلى إحلال سلم دائم في الصومال؛

١١ - **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، وبخاصة الدول المجاورة، مواصلة دعم كل الجهود الصومالية الرامية إلى إحلال سلم حقيقي وتحقيق المصالحة الوطنية، والامتناع عن أي تصرف يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة النزاع في الصومال؛

١٢ - **يكرر** تأكيد الحاجة إلى التقيد بالحظر العام والكامل المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات

العسكرية إلى الصومال ورصد تنفيذه رصدا دقيقا، وذلك على النحو المقرر في الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) **ويطلب**، في هذا الصدد، إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ أن تنهض بولايتها على النحو المبين في الفقرة ١١ من ذلك القرار، وأن تلتمس، بوجه خاص، تعاون الدول المجاورة لتنفيذ هذا الحظر تنفيذا فعالا؛

١٣ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يُبقي، قدر الإمكان، مجلس الأمن على علم بالتطورات، وبصفة خاصة تلك التي تمس الحالة الإنسانية والحالة الأمنية للأفراد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الصومال، وعملية إعادة اللاجئين، والتأثيرات على البلدان المجاورة، وأن يقدم إلى مجلس الأمن قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ تقريرا عن الحالة في الصومال واقتراحات فيما يتعلق بالدور الذي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع به في الصومال بعد ذلك التاريخ؛

١٤ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

الوثيقة ١٠٢

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيل بها بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال المتعلق بمستقبل المساعدة الإنسانية في الصومال على إثر انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/1994/1392، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

أود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى البيان المرفق، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال. وتضم اللجنة، التي أنشئت عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ممثلين لمؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في عمليات تقديم المساعدة الإنسانية. ويتضمن البيان أيضا استنتاجات اجتماع خاص عقد في نيروبي، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، واشتركت فيه جميع الهيئات المعنية، لاستعراض العمليات الإنسانية المقبلة في الصومال بعد انقضاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وفي رأيي أن البيان سيساهم في مداولات المجلس، وآمل أن يولي أعضاء المجلس الاعتبار الكامل لمختلف المسائل المثارة فيه.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

المرفق

بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال

أثناء حالة الطوارئ الإنسانية التي شهدتها الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ في الصومال، أنقذت حياة مئات الألوف من الناس بفضل عمليات الإغاثة الكثيفة التي اضطلعت بها مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية تحت الحماية الأمنية لقوات قوة العمل الموحدة وقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال.

ومع انتهاء المرحلة الحادة من حالة الطوارئ، تلاشى تدريجيا اهتمام وسائط الإعلام العالمية بالصومال. ويزداد مجتمع المانحين شعورا بخيبة الأمل إزاء إخفاق عملية المصالحة الوطنية، فيما يطلب منه، علاوة على ذلك، تقديم الدعم اللازم لمواجهة أوضاع إنسانية مأساوية في أماكن أخرى. ومن المقرر أن تنقضي ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥، وأن ينتهي معها تقديم الخدمات الهامة المتصلة بالدعم البرنامجي والخدمات التنفيذية، التي تؤمنها العملية لمهام الإغاثة الإنسانية.

وبالرغم من ذلك، تجدد مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الصومال، تأكيد التزامها بالاستمرار إلى أقصى حد ممكن في أنشطة المساعدات الطارئة والإصلاح حتى إلى ما بعد انقضاء ولاية العملية. وقد أدت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية دورا حيويا في هذا الجهد، ويؤمل أن تستمر في ذلك. أما الهدف الفوري فهو مواصلة تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات الأضعف، وضمنها زهاء ٩٠٠ ٠٠٠ شخص شردوا في الخارج والداخل ويمتلون قرابة ٢٠ في المائة من مجموع السكان. والأمل معقود على أن يعجل القادة الصوماليون في إنهاء خصوماتهم المدمرة، كي يتمكن البلد من الانصراف إلى الإصلاح والتعمير في ظروف مقبولة من الأمن والاستقرار.

ومن المؤسف أن هذا الأمر غير ممكن في معظم مناطق الصومال. فحتى أبسط الخدمات المجتمعية، مثل خدمات الصحة والإمداد بالمياه والتعليم الابتدائي، لا يحتمل لها أن تستمر لوقت طويل بعد سحب الدعم المالي والإداري. ولا تزال أعمال السلب والتهديدات الواقعة على الحياة والممتلكات تحدث خسارة فادحة في قدرة العاملين في الإغاثة على تقديم المساعدة والانطلاق في برامج مستدامة للإصلاح.

والواقع أن الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد شهدت تدهورا مطردا طوال عام ١٩٩٤. فالمكاتب وأماكن إقامة الموظفين والمخازن التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية تتعرض باستمرار لمحاصرة ومضايقة أشخاص

مدججين بالسلاح يتنقلون بحرية في شوارع مقديشو وفي الأرياف. وانسحاب قوات الأمم المتحدة، دون وجود تسوية سياسية، سيجعل الوضع يتردى، وقد ينجم عنه انسحاب الموظفين ووقف الأنشطة الإنسانية في مجالات هامة. وفي إطار هذا التصور، يمكن لأي كارثة طبيعية أو لأي عودة إلى الغياب العام لحكم القانون الذي كان سائدا في فترة ما قبل وجود قوة العمل الموحدة، أن تتفاقم بسرعة وتتحول إلى حالة طوارئ جديدة متوقعة، بما لها من عواقب لا يمكن تحملها على حياة الناس وعلى الأشخاص المشردين في الداخل والخارج.

ومن أجل تخفيف الأثر السلبي الذي يحتمل أن يحدث في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإصلاح إلى الحد الأدنى، أثناء اقتراب ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من نهايتها، من المهم ضمان حصول انتقال منتظم إلى الولايات التقليدية لمؤسسات الأمم المتحدة. وينبغي أن تبدأ هذه العملية في أقرب موعد ممكن بحيث يتسنى إنشاء آليات تنفيذية وأمنية وتنسيقية جديدة قبل أن تنجز عملية الأمم المتحدة في الصومال مهمتها بوقت طويل.

ويؤكد العاملون في الإغاثة والتنمية في الصومال أن الأمن في المطارات والموانئ الرئيسية، وكذلك القدرة على الإنقاذ والإجلاء، لا يزال لهما أهمية جوهرية بالنسبة لعملهم ولقدرتهم على إرسال الموظفين إلى الميدان والاضطلاع بالبرامج. فبدون استمرار الوجود العسكري أو إنشاء ترتيبات أمنية جديدة، سيتعذر تقديم المساعدة اللازمة إلى الشعب الصومالي.

لقد اتفقت مؤسسات الأمم المتحدة على اعتماد نهج مشترك ومنسق لاستبقاء أو إبدال ما هو أساسي من خدمات الدعم البرنامجي والخدمات التنفيذية التي كانت تقدمها في السابق عملية الأمم المتحدة في الصومال. وهي ملتزمة بوضع إطار موحد للعمل، مع الاشتراك التام لجميع الشركاء التنفيذيين.

وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح إنشاء فريق تنسيق تابع للأمم المتحدة يتشكل من ممثلين كبار لمؤسسات الأمم المتحدة الناشطة في الصومال ويرأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيؤدي أيضا دور منسق للأعمال الإنسانية. وسيستفاد على نحو تام من اختلاف الأحوال الأمنية في مختلف أنحاء البلد لتنفيذ برامج المساعدة الطارئة وبرامج الإصلاح كلما أمكن وحيثما أمكن ذلك.

ومجلس الأمن مدعو إلى مساندة هذه العملية الانتقالية عن طريق النظر في اتخاذ الترتيبات الممكنة لإنشاء قواعد تشغيلية محمية للمساعدة الإنسانية في المطارات والموانئ الأساسية، عن طريق الإذن بنقل المعدات والموجودات التي تستخدمها الآن عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى مؤسسات الأمم المتحدة التشغيلية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وعن طريق وضع موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمن الأساسيين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، في أقرب وقت ممكن، تحت تصرف الترتيب التنسيقي الجديد. وتحث مؤسسات الأمم المتحدة على إيلاء النظر على نحو إيجابي في تمويل الاحتياجات الأمنية بواسطة رصد اعتماد خاص، كي لا تحول لهذا الغرض التبرعات المتاحة للأنشطة الإنسانية.

لقد ساند مجتمع المانحين الدولي بسخاء، في الماضي، الجهود الإنسانية المبذولة في الصومال. واستمراره في تقديم الدعم أمر جوهري لمواصلة هذه الجهود بعد انسحاب القوات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

وفي التحليل الأخير، يجب أن تكون المساعدات الدولية في الصومال مستندة إلى مبدأ أساسي هو مسؤولية الصوماليين. وهذا يعني أن على الصوماليين أن يقرروا سبيل مستقبلهم. وعلى نفس القدر من الأهمية، عليهم أن يضطلعوا بالمسؤولية عن تأمين الأحوال التي تتيح التنفيذ الفعال لبرامج المساعدة الإنسانية والإصلاح والتنمية.

الوثيقة ١٠٣

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية تتعلق بالحالة التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويدعو فيها المنظمات الثلاث إلى مواصلة جهودها السلمية في الصومال

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأحيطكم علما بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في الصومال والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

بناء على طلب مجلس الأمن، قدمت تقييمي لاحتمالات المصالحة الوطنية وقدمت توصيات تتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، S/1994/1068 و S/1994/1166، وتجدون طي هذه الرسالة نسخة عنهما. واضطررت، للأسف، أن أبلغ المجلس أن هدف العملية الذي يتمثل في مساعدة عملية المصالحة السياسية يزداد تعثرا يوما بعد يوم، في الوقت الذي يتضح فيه للدول الأعضاء على نحو متزايد، صعوبة تبرير الاحتفاظ بحجم كبير من القوات وتحمل تكاليفها. فإن استمرار وجود قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال لم يكن له إلا أثر محدود على عملية السلام وعلى الأمن معا، بسبب استمرار القتال بين الفصائل المختلفة وقطع الطرق. واستنادا إلى هذا التقييم

الشامل، أوضحت أنه إذا ظل المجلس على قراره السابق وهو إنهاء مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥، فسنحتاج إلى وقت كاف لضمان انسحاب قوات وموجودات عملية الأمم المتحدة في الصومال بطريقة آمنة. غير أنني شددت على أن إعادة تأكيد قرار مجلس الأمن إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥ لن يعني أن الأمم المتحدة ستتخلى عن الصومال. وعليه، فقد أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بأن يواصل بذل جهوده الحثيثة لمساعدة الزعماء الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية، أقله إلى القدر الذي يتفقون فيه على إقامة حكومة انتقالية.

وعلى أثر هذين التقريرين، أوفد مجلس الأمن بعثة إلى الصومال في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر بهدف نقل وجهات نظره إلى الأطراف مباشرة. وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، اعتمد المجلس القرار ٩٥٤ (١٩٩٤)، الذي أرفق كذلك طيه نسخة منه، والذي قرر فيه تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. وفي ذلك القرار أكد مجلس الأمن أن الغرض الأساسي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى انتهائها هو تيسير المصالحة السياسية في الصومال. وطلب كذلك إلي أن أقدم إليه قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ اقتراحات فيما يتعلق بالدور الذي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع به بعد ذلك التاريخ.

وستواصل منظومة الأمم المتحدة بذل أقصى ما في وسعها لإدامة أنشطة المساعدة الإنسانية ولتقديم المساعدة على الإصلاح والتعمير. غير أن جدوى بقاء الأمم المتحدة من الناحية السياسية وتقديم المساعدة الدولية ستتوقف على مستوى الأمن الذي سيكون سائدا في البلاد.

وستكون مواصلة مشاركة المنظمات الإقليمية والدول المجاورة في البحث عن سلام دائم في الصومال من الأمور الأساسية. وفي القرار ٩٥٤ (١٩٩٤)، دعا مجلس الأمن كلا من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواصلة جهودها بالتعاون مع الأمم المتحدة في السعي إلى إحلال سلم دائم في الصومال. وطلب إلى جميع الدول الأعضاء، وبخاصة الدول المجاورة، مواصلة دعم كل الجهود الصومالية الرامية إلى إحلال سلم حقيقي وتحقيق المصالحة الوطنية، والامتناع عن أي تصرف يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في الصومال. وكرر المجلس أيضا تأكيد ضرورة التقيد بالحظر العام والكامل المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال.

وإني واثق من أنني سأتمكن من الاعتماد على مساهمتكم الشخصية، وعلى استمرار التعاون والمساعدة التي تقدمها منظمتكم في سبيل معالجة هذه الشواغل.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) بطرس **بطرس غالى**

الوثيقة ١٠٤

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتعلق بأنشطة الطوارئ والإنعاش في الصومال بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/1994/1393، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

أتشرف بإبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد اطلعوا على رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ بشأن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال وأحاطوا علما بما ورد فيها من معلومات.

والمجلس لا يزال يرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها من أجل استمرار الأنشطة الإنسانية في الصومال. ولذلك، يرحب المجلس ببيان أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال الذين أكدوا فيه من جديد التزامهم بالاستمرار إلى أقصى حد ممكن، في أنشطة الطوارئ والإنعاش حتى بعد انتهاء فترة ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، واتفاقهم على اعتماد نهج مشترك ومنسق إزاء تلك الأنشطة. وما فتئ مجلس الأمن يسلم بأن تعاون الصوماليين في المسائل الأمنية أمر لا غنى عنه لمواصلة الأنشطة الإنسانية، وهو يتفق تماما مع استنتاج اللجنة المشتركة بأن مسؤولية تأمين الظروف التي تتيح التنفيذ الفعال للبرامج الإنسانية وبرامج الإصلاح والتنمية تقع على الشعب الصومالي.

وفي هذا السياق، يشير أعضاء المجلس إلى ما أعربوا عنه من استعداد لتشجيعكم على القيام بدور سياسي من حيث تيسير الأمور أو الوساطة من أجل الصومال بعد آذار/ مارس ١٩٩٥ إذا كانت تلك هي رغبة الصوماليين وإذا أبدت الأطراف الصومالية رغبتها في التعامل مع الأمم المتحدة. وهم يشيرون أيضا إلى أن المجلس قد طلب في القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) أن تواصلوا رصد الحالة في الصومال وكذلك الحالة الأمنية للأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية في هذا البلد، ويتطلعون إلى تلقي تقريركم في الوقت المناسب.

(توقيع) مانزي **باكورا موتسا**
رئيسة مجلس الأمن

الوثيقة ١٠٥

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ من جمهورية تنزانيا المتحدة تشير فيها إلى قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤) وتعرب فيها عن دعم وتعاون حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الكاملين في تيسير انسحاب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

S/1994/1437، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

يهدي الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يشير إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ بشأن قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤) الصادرة في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ بشأن "الحالة في الصومال".

وفي هذا الصدد، يتشرف الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة بأن يبلغ الأمين العام أن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة مستعدة للتعاون في تيسير انسحاب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حسبما طلب السيد كوفي أنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في رسالته المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، والتي أشير إليها في رسالة بالفاكسيملي بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. وترحب جمهورية تنزانيا المتحدة بزيارة فريق الاستطلاع التابع لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لها في موعد يكون مناسبا.

الوثيقة ١٠٦

قرار الجمعية العامة المتعلق بتقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

القرار ٤٩/٢١ لام، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٣/٢٠٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٤/١٧٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢٢٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و٤٦/١٧٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، وإلى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي قام فيها المجلس، في جملة أمور، بحث جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتأثرين في الصومال، وكرر الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان كامل حريتهم في الانتقال داخل مقديشو وحولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تشير، بصفة خاصة، إلى قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، وسحب جميع قوات العملية قبل تاريخ انقضاء الولاية الراهنة، وإذ تلاحظ اهتمام الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الأمم المتحدة عقب سحب العملية في ترتيبات انتقالية للمساعدة المتبادلة، في حالة سماح الأوضاع الأمنية بذلك،

وإذ تنوه بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز في جهودها لحل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يضطلع بها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن إخفاق الأطراف الصومالية في تحقيق المصالحة السياسية وإقرار أوضاع آمنة في بعض أجزاء البلد يعرقل الانتقال بصورة تامة من مرحلة عمليات الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية،

وإذ تعيد تأكيد الأهمية التي تعلقها على نتائج الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال[١]،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لما يقدمه عدد من الدول من مساعدة إنسانية ودعم للإصلاح من أجل التخفيف من ضائقة ومعاناة السكان المتأثرين في الصومال،

وإذ تسلم بأن مرحلة الطوارئ في الأزمة الحالية يمكن اعتبارها في حكم المنتهية، وبأن الحاجة تدعو إلى الاضطلاع بعملية مماثلة من الإصلاح والتعمير جنبا إلى جنب مع عمليات الإغاثة الجارية في المناطق التي تحقق فيها الأمن والاستقرار،

وإذ تعيد التشديد على أهمية مواصلة تنفيذ قرارها ٤٧/١٦٠ من أجل إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع أنحاء البلد،

١ - **تعرب عن امتنانها** لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للنداءات الموجهة من الأمين العام ومن جهات أخرى عن طريق تقديم المساعدة إلى الصومال؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لجهوده المتواصلة التي لا تكل من أجل حشد المساعدة لشعب الصومال؛

٣ - **ترحب** بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لحسم الحالة في الصومال؛

٤ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على أن تواصل متابعة تنفيذ القرار ٤٧/١٦٠ من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الشروع في إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وفي بناء المؤسسات بهدف إعادة إقرار الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن والاستقرار؛

٥ - **تناشد** جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء الأعمال العدائية والدخول في عملية للمصالحة الوطنية تسمح بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية؛

٦ - **تطلب** إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم على الوجه التام أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وموظفي المنظمات غير الحكومية، وأن تضمن كامل حريتهم في الانتقال في جميع أنحاء الصومال؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي، تعبئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الإصلاح والتعمير للصومال؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، على التقدم المحرز، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

---

(١) A/49/456.

الوثيقة ١٠٧

نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال، ١ كانون الثاني/ يناير - ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، الصادر في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (مقتطف)

لم يصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

موجز تنفيذي

على الرغم من عدم إحراز أي تقدم على الجبهة السياسية في الصومال، فقد واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية خلال عام ١٩٩٤، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين في الصومال عن طريق توفير الإغاثة الغذائية وغير الغذائية. وكانت عمليات مراقبة الجيوب المعرضة للخطر تتم من خلال أمور منها استخدام نظام للإنذار المبكر يتألف من منسقي وموظفي الشؤون الإنسانية التابعين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الواقعة في جميع أنحاء الصومال. وقد أسهمت هذه الجهود إلى حد كبير في إنهاء مرحلة الطوارئ الحادة. ومع انحسار حالة الطوارئ، أخذت الوكالات والمنظمات في تشجيع المبادرات القائمة على الاعتماد على الذات والمبادرات المجتمعية، كما كانت تقدم دعما مباشرا في شكل لوازم وخدمات تدريبية وإدارية. وحلت برامج الغذاء مقابل العمل محل عمليات توزيع الأغذية المجانية بوصفها الطريقة المفضلة لتقديم المساعدة الغذائية في حين اتخذت المساعدة الزراعية شكل مداخلات مستهدفة بدلا من عمليات توزيع البذور والأدوات التي كانت تتم في وقت سابق على نطاق واسع.

ومع ذلك، فمن الواضح أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز في عام ١٩٩٤، فإن الاحتياجات الطارئة قد تصبح أكثر حدة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥ عندما تكمل عملية الأمم المتحدة في الصومال انسحابها، وذلك بسبب المأزق السياسي في الصومال وانعدام الأمن المستمر في أجزاء معينة

من البلد. وفي المناطق الأخرى التي يسودها الاستقرار، يتوقع أن تستمر أنشطة الإغاثة الموسعة وأنشطة التعمير القصيرة الأجل.

وقد جددت وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في الصومال عزمها على مواصلة تقديم الإغاثة الإنسانية والمساعدة في عملية الإصلاح في عام ١٩٩٥. غير أن وضع البرامج المقترحة من خلال هذا النداء تقوم على أساس عدد من الاعتبارات الرئيسية:

الاعتبار الأول هو أن الوكالات المتقدمة بالنداء ستطلب دعما ومشاركة نشطين من الشعب الصومالي وقادته ومجتمعاته المحلية للعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية المحددة في هذا النداء. وبغير ذلك الدعم والالتزام النشطين من جانب الشعب الصومالي لضمان أن الوكالات ستتمكن من الاضطلاع بأنشطتها في مناخ تسوده السلامة والأمن، فمن غير المحتمل أن تحقق المشاريع المقترحة أي درجة من النجاح، ومن المؤكد أيضا أنه، في ظل غياب هذا الدعم، ستزداد الاحتياجات الغوثية كما سيتبدد التقدم الذي أحرزته بالفعل الوكالات والأطراف الصومالية الملتزمة في عام ١٩٩٤.

والاعتبار الثاني هو أن المشاريع المشمولة في هذا النداء يجب أن تتناول الاحتياجات الغوثية الطارئة ذات الأولوية أو احتياجات التعمير القصيرة والمتوسطة الأجل نظرا لعدم وجود الهياكل الحكومية في الصومال في الوقت الراهن. وفي حين أن عددا من المشاريع المقترحة يتصل ببناء المؤسسات على الصعيد المحلي وبالتالي يتطرق إلى الأنشطة الإنمائية، فإن جميع هذه المشاريع المحددة للتعمير قد نشأت عن وضع محزن يعيش فيه الصومال حالة حرب أهلية. ولذا، فمن الواضح أن هذه المشاريع لكي تكون قائمة على الدعم الذاتي، يجب تشجيع إقامة ودعم الهيئات القادرة على إدامة الأنشطة المقترحة.

أما الاعتبار الثالث فهو أن الأنشطة المقترحة في هذا النداء يجب ألا تتداخل مع الأنشطة التي سيضطلع بها شركاء آخرون في الإغاثة الإنسانية أو تكون مطابقة لها. وفي هذا الصدد، تم تنسيق المساعدة المقترحة في النداء بصورة جيدة مع الجهود الأخرى المقترحة أو الجارية للمساعدة الإنسانية في المجالات الجغرافية أو البرنامجية نفسها، ولذا، فعلى الرغم من أن هذا النداء يتصل بالأنشطة الإنسانية التي ستضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، فإن محتوياته متقاسمة في شكل مشروع مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية العاملة في الصومال. وترد تعليقاتها ومقترحاتها في هذه الوثيقة. كذلك يتضح من مختلف موجزات المشاريع أن قدرا كبيرا من الموارد التي طلبتها الوكالات في هذا النداء سينفق في دعم الأنشطة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية والصومالية.

والاعتبار الأخير هو أنه، في سياق الاضطراب السياسي وعدم اليقين، يجب توخي قدر كبير من المرونة في وضع إسقاطات لتقديم المساعدة إلى الصومال في عام ١٩٩٥. وهذا أمر ضروري للاستجابة للاحتياجات المتغيرة التي يحتمل أن تظهر خلال تلك السنة، ونتيجة لذلك، فقد اختارت الوكالات فترة لا تتجاوز ستة أشهر لتغطية الفترة الانتقالية الواقعة بين العمليات الإنسانية التي تحميها بعثة خاصة من الأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) والعمليات الإنسانية التي تعقب مغادرة القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وعلى الرغم من أن الإسقاطات الأطول أجلا تبدو صعبة في الحالة الراهنة، فقد عمدت بعض الوكالات والمنظمات إلى إعطاء رقم إرشادي لاحتياجاتها في السنة بأكملها، ويجري القيام بذلك من خلال موجزات المشاريع ذات الصلة، في حين أنه لا ترد في الجداول الموحدة المعدة حسب الوكالة والقطاع سوى الاحتياجات المتعلقة بستة أشهر، وستقدم معلومات مستكملة إلى المانحين قبل حزيران/ يونيه ١٩٩٥ بوقت طويل لتقدير الاحتياجات للسنة بأكملها على أساس سرعة التنفيذ والأحوال السائدة في البلد في ذلك الوقت.

وفي إطار هذه الاعتبارات، تطلب وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة من خلال هذا النداء الموحد المشترك بين الوكالات ما مجموعه ٢٣٥ ٣١٠ ٧٠ دولارا لأنشطتها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥.

وكان أكبر مبلغ يطلب في هذا النداء هو مبلغ الـ ٢٤,٨ مليون دولار الذي طلبه برنامج الأغذية العالمي. ففي عام ١٩٩٥ سيستخدم البرنامج موارده الغذائية كوسيلة لتمويل طائفة متنوعة من برامج الإصلاح، ولذلك فإن أنشطة برنامج الأغذية العالمي في الجزء المبكر من عام ١٩٩٥ ستغطي قطاعات كثيرة تشمل قطاع التعليم عن طريق برنامج يطلب له ٣,٨ ملايين دولار لتوفير الأغذية لأطفال المدارس وكذلك المدرسين بدلا من المرتبات، وقطاع الصحة، من خلال برنامج يطلب له ٤,٩ ملايين دولار لتوفير الأغذية لعمال الصحة والمستشفيات، والمرضى نزيلي المستشفيات، والتغذية التكميلية، والأغذية للمئات الضعيفة، والقطاع الزراعي، الذي يطلب له ٣ ملايين دولار لتقديم مساعدة غذائية ومدخلات زراعية إلى المزارعين، وقطاع التسريح وتوليد الدخل، الذي يطلب له ٤,٢ ملايين دولار لتوفير التدريب للمهارات والغذاء مقابل العمل لتشجيع عملية التسريح. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بإنشاء وحدة للرصد والإبلاغ بتكلفة قدرها ١٢٥ ٣٧٩ دولارا لرصد موارد البرامج وضمان وصولها إلى المستهدفين بتلقيها واستخدامها على النحو المقرر لذلك. وبناء على طلب البلدان المانحة، وافق برنامج الأغذية العالمي على إنشاء وحدة لتقييم الأمن الغذائي بتكلفة قدرها ٦٢٥ ٤٣٢ دولارا من أجل توفير معلومات في الوقت المناسب للوكالات والمانحين بشأن الحالة في الصومال. ويسعى البرنامج أيضا إلى الحصول على ٥,٥ ملايين دولار لدعم الإصلاح من خلال تحويل المعونات الغذائية إلى نقود والمساعدة في جهود إعادة التوطين والإعادة إلى الوطن من خلال توفير الجرايات وأنشطة الغذاء مقابل العمل للعائدين بتكلفة قدرها ٢,٤ ملايين دولار. كما سيقوم بإرسال ٤٠٨ ٤٧ أطنان مترية من الغلال والحبوب والزيوت النباتية وبودرة اللبن والسكر والأغذية المولمة إلى الصومال من خلال برامجه في أوائل عام ١٩٩٥.

أما ثاني أكبر مبلغ فهو ١٤,٦ ملايين دولار تسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى توفيرها للاضطلاع بأنشطتها. وستعمل اليونيسيف مع مجموعة من الشركاء تشمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والسلطات المحلية ومجالس الأقاليم والمقاطعات والمنظمات المجتمعية في تنفيذ برامجها، ويبلغ أكبر جزء من الأموال التي تسعى اليونيسيف إلى الحصول عليها ٥,٥ ملايين دولار توجه نحو توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى جهات من بينها ٨٤٠ ٠٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة و ٤٤٨ ٠٠٠ من الحوامل والمرضعات. أما برامج التغذية التي تنفذها اليونيسيف، والتي تسعى إلى الحصول على ١,٥ مليون دولار لها، فهي موجهة إلى نفس السكان بالإضافة إلى ٢٢٥ ٠٠٠ من الأطفال و ٩٠ ٠٠٠ من النساء الحوامل والمرضعات في المناطق الوسطى والجنوبية. وتسعى اليونيسيف أيضا إلى الحصول على تمويل بمقدار ٤,٦ ملايين دولار لتسهيل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وتحسين المرافق الصحية وتعزيز المشاركة المجتمعية في قطاع المياه والمرافق الصحية. وأخيرا تسعى اليونيسيف إلى تأمين ٢,٩ ملايين دولار لتمويل مشاريع في قطاع التعليم، بما في ذلك تسهيل وصول الأطفال والنساء إلى التعليم، وتوفير العلاج والحماية للأطفال والنساء الذين يتعرضون للصدمات النفسية من خلال البرامج التدريبية.

وتسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تأمين ١٠,٧ ملايين دولار لمشروعين. وسيستخدم حوالي ٥ ملايين دولار من الأموال المطلوبة في تقديم المساعدة لإعادة إدماج حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي تجري حاليا إعادتهم إلى شمال غرب الصومال من إثيوبيا وجيبوتي، والمجتمعات المحلية التي يعودون إليها. وسيوجه الرصيد المتبقي، وهو ٥,٧ ملايين دولار، نحو الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لعبور الحدود الصومالية الكينية والإعادة إلى الوطن، مما يؤدي إلى تسهيل عودة ٤٥ ٠٠٠ من العائدين الصوماليين وتشجيع وتثبيت حركة السكان في المجتمعات المحلية التي تتم العودة إليها عن طريق تحسين الأحوال المعيشية المحلية من خلال المشاريع ذات الأثر السريع. وسيجري الاضطلاع بهذا المشروع التاني خارج المنطقة الشمالية الغربية من الصومال.

ويطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦,٢ ملايين دولار لثلاثة مشاريع سيقوم بتنفيذها في عام ١٩٩٥. ويجري البحث عن ١,٩ مليون دولار لإصلاح حقل آبار أفغويه، وهو الشبكة الوحيدة لإمدادات المياه في مقديشو، وصيانة شبكة الضخ والتوزيع، ويجري البحث عن ٣,١ ملايين دولار للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بتسريح الميليشيات، بما في ذلك توفير التدريب وتعليم الكبار وتقديم النصح وتوفير فرص العمالة. كذلك يسعى البرنامج إلى توفير ١,١ مليون دولار للمساعدة في تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، بالتعاون مع مكتب العمل الدولي، من خلال برنامج للائتمانات الدائرة لتوفير فرص العمل للشباب العاطلين والأسر المعيشية التي ترأسها النساء والأشخاص المشردين داخليا.

وتسعى منظمة الصحة العالمية إلى تأمين ٣,٩ ملايين دولار لمواصلة تقديم المساعدة المادية والتقنية لقطاع الصحة في الصومال. وستركز المنظمة أنشطتها على أمور من بينها مراقبة الأوبئة ومكافحة الأمراض، وتوفير العقاقير الأساسية والطارئة، ولا سيما للنساء والأطفال، وتنمية القوى العاملة الصحية.

وتسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى الحصول على ٣ ملايين دولار لتوطين الأشخاص المشردين داخليا الموجودين بصفة رئيسية في مقديشو. ويتضمن برنامج المنظمة تحديد هوية الأشخاص المشردين داخليا وتسجيلهم وتيسير عودة ٦٠ ٠٠٠ من الذين لديهم ما يكفي من المال ليصبحوا مواطنين منتجين مرة أخرى، وذلك بتقديم قدر من الدعم إليهم.

وتطلب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ٢,٦ مليون دولار لسبعة مشاريع تستهدف بصفة رئيسية الصوماليين العائدين والمحرومين. ويشمل ذلك توفير المدخلات الزراعية وحيوانات الجر، وتقديم المساعدة إلى المزارعين العائدين والمحرومين لإدارة الآفات الزراعية، وتوفير الدواجن للأسر المعيشية للمحرومين والعائدين التي ترأسها النساء بوصفها نشاطا مدرا للدخل في المنطقة الشمالية الغربية من الصومال. وستقوم الفاو أيضا بتوفير عدة صيد الأسماك للمجتمعات المحلية التي تقوم بصيد الأسماك على مستوى حد الكفاف في شمال الصومال وجنوبه. وتعتزم الفاو إعادة تأهيل مسالخ إريغابو وبرعو ولاس عانود شمال غرب الصومال، كما ستقوم بإنشاء وحدات لتحضير جلود الحيوانات المدبوغة وغير المدبوغة بالقرب من هذه المسالخ لتوفير فرص العمالة للأسر المنخفضة الدخل، وستقوم الفاو أيضا بإنشاء جهاز للإنذار المبكر خاص بالمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي من أجل توفير معلومات سريعة وموثوقة وكذلك تحليل لحالة الأمن الغذائي في الصومال، إلى مقرري السياسات.

ويتضمن النداء موجزين لمشاريع متطوعي الأمم المتحدة. ويورد المشروع الأول بالتفصيل احتياجات وكالات الأمم المتحدة بالنسبة للنصف الأول من عام ١٩٩٥. وتطلب وكالات الأمم المتحدة ما مجموعه ٤٠ وظيفة جديدة لمتطوعي الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ المشاريع المبينة في هذا النداء، فضلا عن تمديد فترة سبع وظائف موجودة، ولهذا الغرض، تلتمس وكالات الأمم المتحدة مباشرة الحصول على تمويل قدره مليون دولار، ويتضمن ذلك المبلغ ٣٠٤ ٠٠٠ دولار يسعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة بنفسه للحصول عليها لإنشاء تماني وظائف جديدة له لتغطية الاحتياجات الإنسانية التي تنشأ بعد الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥، فضلا عن تمديد فترة الوظائف السبع الموجودة. وفي إطار المشروع التاني لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، يطلب البرنامج ١,٨ مليون دولار أخرى لتقديم الدعم التقني والمساعدة على بناء القدرات إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية والمجتمعات المحلية المشاركة في برامج الإغاثة والإصلاح الأولي. وبالنسبة لهذا المشروع، يلزم توفير ١٠ وظائف أخرى لمتطوعي الأمم المتحدة

بتكلفة قدرها ٢٤٠ ٠٠٠ دولار. وبذلك يصبح المبلغ الإجمالي الذي يطلبه برنامج متطوعي الأمم المتحدة عن طريق هذا النداء الموحد المشترك بين الوكالات ٢,١ مليون دولار.

وتسعى اليونسكو إلى الحصول على ١,٧ مليون دولار لتنفيذ برامج من قبيل تدريب المدرسين وتوفير الكتب المدرسية ودلائل المدرسين ومواد التعليم بالمراسلة وغير ذلك من الموارد التي ستسهم في إصلاح قطاع التعليم في الصومال. وستصل اليونسكو إلى الصوماليين الموجودين في البلد وفي مخيمات اللاجئين في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي واليمن عن طريق أنشطتها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥.

وأخيرا، تطلب إدارة الشؤون الإنسانية ٥١١ ٤٠٣ دولارا لتمويل وظائف وتكاليف تشغيل وحدة تنسيق الإغاثة والإصلاح التابعة لفريق التنسيق التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ مؤخرا. وستعمل الوحدة بوصفها أمانة للفريق في الصومال، كما ستقوم برصد احتياجات وأنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح في الصومال والإبلاغ عنها، ودعم الجهود التنسيقية في البلد.

...

الجزء الأول

الحالة الراهنة والاحتياجات الإنسانية

الفصل الأول

مقدمة

نظرة عامة

في الفترة من عام ١٩٩١ إلى منتصف عام ١٩٩٣، أزهقت مئات الآلاف من الأرواح في الصومال بسبب القتال والمجاعة. وتشرد ما يصل إلى ١,٥ مليون صومالي، أي حوالي ٢٥ في المائة من مجموع السكان، داخل الصومال أو في البلدان المجاورة.

وقد أدت التدخلات الأولية التي قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة في أحلك الظروف الأمنية والسوقية إلى إنقاذ عدد كبير من الناس من المجاعة والموت. كما ساعد الشروع في عملية دولية كبيرة للنقل الجوي في منتصف عام ١٩٩٢ في تنفيذ هذه الجهود، وفي نهاية العام نفسه، أدى وزع قوة العمل الموحدة وقوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى تهيئة ظروف أتاحت توسيع أنشطة الإغاثة على نطاق واسع من خلال مؤسسات الأمم المتحدة وعدد لا حصر له من المنظمات غير الحكومية.

وكان من بين قصص النجاح التي لم تر و عن التدخل الدولي في الصومال تحت مظلة الأمم المتحدة التغلب على المرحلة الخطيرة من حالات الطوارئ. وفي نهاية عام ١٩٩٤، شهدت معظم المؤشرات القياسية للحالة الصحية والتغذوية للسكان استقرارا ملحوظا. فقد أخذ الإنتاج الزراعي والحيواني في الازدياد، على الرغم من عدم بلوغ مستويات الإنتاج لفترة ما قبل الحرب حتى الآن. ولا تزال مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تقوم بتنفيذ مشاريع في جميع أقاليم الصومال الثمانية عشر. وهي تعمل في معظم هذه المناطق دون حماية من قوات الأمم المتحدة.

ومع دخول الصومال عامه الخامس من الخراب وانعدام الاستقرار والأمن، لا يزال عدم وفاء الزعماء الصوماليين بالتزامات المصالحة الوطنية التي قطعوها على أنفسهم في أديس أبابا في عام ١٩٩٣ وفي نيروبي في عام ١٩٩٤ يشكل عائقا رئيسيا. وعلى الرغم من أن الأحوال الأمنية كانت مستقرة في قليل من المناطق إلى حد أتاح تقديم قدر محدود من المساعدة في مجال الإصلاح، فإن المكاسب التي تحققت على الجبهة الإنسانية لم تصحبها خطوات ملموسة ومستدامة نحو التعمير والتنمية.

ومن الواضح أن مفهوم السلسلة المتواصلة بين الإغاثة والتنمية لم يتجسد في الصومال. فعلى الرغم من إمكانية تصور الاضطلاع بأنشطة إنمائية على المستوى الشعبي في بعض المناطق، فإن الحالة الراهنة في معظم أجزاء البلد يمكن أن توصف بأنها ذات "سلسلة متصلة معلقة"، تتسم بمرحلة مطولة للإغاثة.

ونتيجة لزوال الوهم في إمكانية تحقق عملية المصالحة الوطنية الشَرود والتكاليف الباهظة لضمان توفر وإيصال المساعدة الغوثية إلى المنظمات الإنسانية "بصورة محمية"، قرر المجتمع الدولي سحب جميع قوات الأمم المتحدة بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. ويتمثل التحدي الذي يواجه الشعب الصومالي والمجتمع الدولي الآن في كيفية ضمان أن الانتقال من العمليات الإنسانية التي تحميها بعثة خاصة من الأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال)، والعمليات الإنسانية التي تأتي بعد نهاية هذه البعثة، يدار بشكل منتظم وفي الوقت المناسب لكي يستمر تقديم المساعدة الغوثية الأساسية بدون انقطاع. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى خلق حالة طوارئ جديدة لا يمكن التنبؤ بها ستحصد عددا كبيرا من الأرواح وتترك آثارا حادة على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، كما كان الحال في الماضي.

ومن المسلم به أن بعض الأنشطة المقترحة في هذا النداء تتجاوز الحد الفاصل بين الإغاثة والتنمية، حيث إنها تتصل ببناء المؤسسات على الصعيد المحلي، ولذا، فعلى الرغم من أن كثيرا من هذه المشاريع يقع خارج نطاق الولاية الإنسانية المحددة لنداءات الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات، فإنها ترتبط جميعها بحقيقة مفادها أن الصومال يعيش الآن في حالة حرب أهلية. وبسبب عدم الوجود التام تقريبا لهياكل الحكم المستدامة في البلد، فلا بد من تقديم هذا الشكل من أشكال الدعم في إطار العمليات الطارئة لكسر دائرة الكوارث المتكررة والاتكال.

وأخيرا، فإن أنشطة وكالات الأمم المتحدة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الصومالية تؤكد الإيمان بوجود مستقبل أفضل لشعب الصومال، والاستثمار في ذلك المستقبل عن طريق دعم البرامج لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، إذ إن هذه البرامج توفر أساسا لعملية السلام

المستدامة، حتى وإن كان ذلك فقط على مستوى عدد قليل من المجتمعات المحلية والمناطق. وتدعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة المجتمع الدولي إلى دعم الأنشطة المعروضة في هذا النداء، لأن هذه الأنشطة قد تكون الرادع الوحيد لتكرار المأساة التي حدثت في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢.

أهداف العمل الإنساني في عام ١٩٩٥

إن وكالات الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة أنشطة الإغاثة الإنسانية والإصلاح في الصومال في عام ١٩٩٥. وستتوقف قدرتها على القيام بذلك بصفة رئيسية على ما يقدم من دعم فعال ومشاركة من المجتمعات المحلية الصومالية والزعماء الصوماليين. والمهم أيضا قدرتها على العمل بشكل متسق من أجل بلوغ الأهداف المشتركة، ودعم جهود المنظمات الأخرى المعنية بالإغاثة والإصلاح. وهناك أربعة أهداف رئيسية ينبغي أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بتحقيقها في الفترة القادمة، وهي: الحفاظ على المكاسب الإنسانية وزيادة معالجة احتياجات الفئات الأكثر ضعفا؛ وتعزيز نظم الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ والتأهب لها؛ والربط بين مرحلة الإغاثة والتعمير والمساعدة الإنمائية؛ واستحداث خدمات مشتركة للدعم التنفيذي.

ولضمان الحفاظ على المكاسب الإنسانية ومواصلة معالجة احتياجات أضعف الفئات، ستقوم وكالات الأمم المتحدة بتوجيه معظم مساعدتها نحو الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والمعوقين وأفقر القطاعات السكانية التي تعيش في المناطق المتأثرة بنقص حاد في الأغذية. وستقدم مساعدات غذائية بهدف التعجيل بعملية التحول من توزيع الإغاثة إلى مشاريع الغذاء مقابل العمل التي تدعم الإصلاح. ولضمان التشغيل المستمر للمدارس والعيادات والمستشفيات وشبكات المياه وبرامج الصرف الصحي، ستقدم لوازم ودعم للخدمات الإدارية في شكل تدريب أثناء العمل. وستواصل الوكالات تقديم المساعدة من أجل إعادة اللاجئين إلى الوطن بصورة طوعية وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا.

وفي محاولة لتعزيز نظم الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ والتأهب لها، ينبغي تحسين الآليات الموجودة لرصد الأمن الغذائي، وإعادة تنشيط مراقبة حركة السكان. وينبغي أيضا تحسين إدارة المعلومات ونشرها لكي تستطيع البيانات ذات الصلة الإبلاغ عن القرارات وحفز العمل في الوقت المناسب. وستصمم خطط مختلف المنظمات بطريقة تكفل أدنى حد من الاعتماد المفرط على طريق إمداد واحد أو مرفق تخزين مركزي واحد داخل الصومال. كما ستعتمد الوكالات عمليات مركزية للإدارة وصنع القرارات، من شأنها أن تزيد من مستوى المرونة، على النحو الذي تتطلبه الأحوال المتغيرة للأمن والاستقرار في كل منطقة.

ولضمان وجود ارتباط بين مرحلة الإغاثة والتعمير والمساعدة الإنمائية، سيتم تنفيذ أنشطة بسيطة ومنخفضة التكاليف للإصلاح في شكل مشاريع صغيرة ذات تأثير سريع، عند الإمكان، مع التركيز على إصلاح الزراعة والخدمات البيطرية والهياكل الأساسية المجتمعية. وسيتم تطوير الأنشطة المجتمعية لإدرار الدخل، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع التي تدعم عملية التسريح. وستقدم مساعدة لدعم قدرة المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الوطنية لتصبح قوة إيجابية في تخطيط وتنفيذ عملية الإغاثة والإصلاح، وفي إدامة الخدمات الأساسية داخل المجتمعات المحلية. أما مؤسسات الأمم المتحدة، فستتعاون، عند تنفيذ برامجها وصياغة استراتيجيتها، تعاونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة للتنمية في الصومال وهيئة تنسيق المعونة للصومال.

وسيضع انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال نهاية لعدد من الخدمات الهامة التي كانت متاحة فيما مضى لمنظمات الإغاثة والإصلاح. وستقوم مؤسسات الأمم المتحدة، قدر الإمكان، بحشد مواردها وتنسيق إدارة خدماتها القائمة لإقامة آليات بديلة مشتركة للدعم في ميادين الأمن والنقل والاتصالات. وسيتم ذلك بالتعاون الكامل مع عملية الأمم المتحدة في الصومال خلال فترة الانتقال. ومن المؤمل أن يتضمن هذا التعاون دعما ملموسا من خلال نقل المعدات والموجودات. وستقوم مؤسسات الأمم المتحدة أيضا باعتماد مبادئ توجيهية وجداول مرتبات موحدة للموظفين والخدمات وتحديد ضمانات الأمن الدنيا لوجودها وأنشطتها في كل منطقة.

استراتيجية التنفيذ

ستقوم مؤسسات الأمم المتحدة، عند تنفيذ برامجها، باعتماد عمليات تتسم بالمرونة لصنع القرارات وإجراءات إدارية تتناسب مع الحالة غير المستقرة والمتقلبة. وعلى الوكالات أن تكون مستعدة لتكييف نهجها مع الأحوال المتغيرة وللتصرف بطريقة غير مألوفة إذا ما كانت الحالة تبرر ذلك. ويبين نجاح برنامج الأغذية العالمي في معالجة القضايا الأمنية في بعض المواقع قدرة مؤسسات الأمم المتحدة على إعادة التفاوض بشأن شروط وجودها ومساعدتها. وبإمكان مؤسسات الأمم المتحدة أيضا أن تستحدث طرائق تنفيذية بديلة باستخدام الأمثلة الموجودة المأخوذة عن اليونيسيف، في حالة نهجها القائم على اعتماد الإدارة اللامركزية في المقاطعات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حالة صيغتها العابرة للحدود.

وفي حين أن مؤسسات الأمم المتحدة لا تزال تعتمد على المنظمات غير الحكومية الدولية بوصفها شريكا رئيسيا، فإنها ستظل ملتزمة بإشراك الصوماليين، وبشكل رئيسي عن طريق تعزيز المنظمات المجتمعية الجادة والمجربة والمنظمات غير الحكومية الوطنية. وستكون ترتيبات الشراكة أو المشاريع المشتركة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية أو المنظمات المجتمعية هي الطريقة المفضلة لتوجيه المساعدة. وينبغي دعم هذا النهج عن طريق التدريب المكثف وبناء قدرات الهيئات المحلية، وعن طريق دعم هيئات التنسيق الوطنية.

وأخيرا، فإن مؤسسات الأمم المتحدة تدرك أن عملها في الصومال يجب أن يكيف مع الواقع المتنوع لكل منطقة وأنه قد يتعين عليها أن تنقل عملياتها بعيدا عن السياسات

العقيمة للعاصمة إلى حين تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل بصورة فعالة، وينطبق ذلك أيضا على المسائل البرنامجية والأمنية والسوقية.

آلية التنسيق

سيكون من الضروري ربط اللامركزية بنهج جامع وتوافقي لضمان نجاح أي استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة، وقد سلمت وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، في اجتماعها المشترك بين الوكالات الذي عقد مؤخرا في نيروبي يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، بأن تنسيق الموارد السوقية المتقاسمة والأنشطة التنفيذية، على حد سواء، لازم لضمان وجود قدر أكبر من التماسك في السياسات والتلاحم في النهج وفعالية التكاليف، أثناء وبعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال. وتحقيقا لهذه الغاية، أوصى الاجتماع المشترك بين الوكالات بإنشاء فريق تنسيق تابع للأمم المتحدة يتألف من الممثلين الأقدم لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في الصومال. وقد تم الاتفاق على أن يتولى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة وأن يتم التنسيق عن طريق تكليف الممثل المقيم بوصفه منسقا للشؤون الإنسانية. كذلك أقرت توصيات الاجتماع من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (وهي لجنة دستورية تابعة للأمم المتحدة أنشئت عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١). وتتألف هذه اللجنة من الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي للصليب الأحمر وممثلين لـ ٣ شبكات من المنظمات غير الحكومية الدولية. وسيعمل فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة بدعم ومشاركة كاملين من عملية الأمم المتحدة في الصومال، كما سيظل منسق الشؤون الإنسانية يستفيد من التوجيه الضروري للممثل الخاص للأمين العام.

وفي أعقاب توصيات الاجتماع المشترك بين الوكالات من أجل البدء في تشغيل آلية انتقالية في الوقت المناسب، عقد فريق التنسيق أول اجتماع له في نيروبي في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. وحضر الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام وممثلون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وترأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتعاون فريق التنسيق، بوصفه آلية التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، مع كل من اتحادات المنظمات غير الحكومية الدولية والصومالية، كما سيعمل من أجل دعم الجهود التنسيقية التي تبذلها هيئة تنسيق المعونة للصومال، وهي مجموعة تتألف من مانحين ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الصومال. وسيقوم الفريق أيضا بتيسير تبادل ونقل المعلومات المتعلقة بأنشطة وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها في الصومال.

ومن الناحية الهيكلية، سيلقى فريق التنسيق دعما من وحدة تنسيق الإغاثة والإصلاح، وهي أمانة تقنية صغيرة تتألف من موظفين فنيين وموظفي دعم. ومن المزمع أن يتم الاضطلاع بتحليل قطاعي متخصص وتنسيق للأنشطة فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها ومجتمع المنظمات غير الحكومية تحت إشراف المنظمة التي تحظى بأنسب ولاية وخبرة في القطاع المعني.

القيود الأمنية

أبديت مخاوف من أن عملية انسحاب قوات الأمم المتحدة ستؤدي إلى انتشار أعمال العنف والنهب التي ستلحق ضررا بالمنظمات الدولية وموظفيها. كذلك فإن المنشآت الرئيسية التي كانت تحميها قوات الأمم المتحدة سابقا، كالموانئ في كيسمايو ومقديشو، والمطارات، التي تعد ضرورية لسوقيات أي عملية، قد تصبح هدفا للنزاع بين الفصائل والجماعات التي تطمع فيما تدره من إيرادات.

ولذلك فإن التخطيط لفترة الستة أشهر التي تغطي انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال والمرحلة التي تليها مباشرة يجب أن يأخذ في اعتباره الافتراضات التالية فيما يتعلق بالبيئة الأمنية:

'١' في حالة تشكيل حكومة وطنية، فإنها ستمر بفترة تتسم بقدر محدود من الفعالية لدى قيامها بإنشاء مؤسساتها العاملة وفرض سلطتها؛

'٢' قد تسعى بعض الفصائل والجماعات إلى إنشاء خدمات مربحة جديدة لـ "حماية" الموظفين والأماكن والمستودعات والقوافل؛

'٣' سيؤدي إنهاء عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى تمشي البطالة وفقدان الدخل، وخاصة في مقديشو. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور العنف خلال مرحلة الانتقال. وبعد مغادرة العملية، قد يلجأ الموظفون أو المقاولون أو أصحاب العقارات الناقمون بشكل عدائي إلى مؤسسات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية بحثا عن وظيفة مستمرة أو تقديم مطالبات تتصل بخدماتهم السابقة مع العملية؛

'٤' وستظل الخلافات الكبيرة قائمة بين المناطق فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، وستكون المناطق الحرجة هي المناطق التي يجري سحب القوات منها والتي لا تزال حالات التوتر بين الفصائل مستمرة فيها. وحتى منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، يبدو أن مقديشو وجوبا السفلى أكثر المناطق عرضة للاضطرابات، مع ما يكتنف منطقة الخليج من غموض حقيقي؛

'٥' سيكون نقل الموظفين الدوليين بشكل احترازي من بعض المناطق، إذا رئي أن ذلك ضروري أثناء انسحاب القوات، مصحوبا باستمرار الأنشطة الأساسية من خلال الموظفين المحليين، وأثناء هذه الفترة، ستراقب الوكالات الحالة مع التفاوض مجددا بشأن شروط التعاون مع المجتمع المحلي والقيادة؛

'٦' ينبغي أن تظل المناطق التي تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية دون دعم من قوات الأمم المتحدة مستقرة نسبيا. وإذا سمحت الأحوال الأمنية، يجوز للوكالات أن تقوم بتوسيع عملياتها.

وتقع مسؤولية ضمان سلامة وأمن موظفي وممتلكات المنظمات الإنسانية على عاتق الشعب الصومالي. وبالتالي، فإن اتباع نهج مجتمعي ولا مركزي للأمن سيكون، فيما يبدو، أنسب السبل العملية في حالة عدم وجود حكومة وطنية. وخلال اجتماع نيروبي المشترك بين الوكالات المعقود يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أوصت مؤسسات الأمم المتحدة أيضا بأن تتم تغطية تكاليف خدمات الأمن العامة من مصادر أخرى غير التبرعات. وتخضع الاحتياجات الأمنية الآن للبحث داخل الأمم المتحدة كما أن الاحتياجات المقترحة ترد في هذا النداء للعلم. وإذا لم يكن بالإمكان وضع صيغة أخرى خارج الميزانية التشغيلية للوكالات، سيطلب إلى المانحين الإسهام في هذه الاحتياجات في موعد لاحق.

الوثيقة ١٠٨

رسالة مؤرخة ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٥ وموجهة من الأمين العام إلى رؤساء والرؤساء بالنيابة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية يطلب إليهم فيها مواصلة تنفيذ برامجهم في المناطق التي تعتبر آمنة في الصومال وتنسيق جهودهم مع ممثله الخاص

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

إنني، كما تعلمون، ملتزم التزاما راسخا بكفالة أن تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها في عملية المصالحة السياسية وكذلك في مجال تقديم المساعدة من إنسانية وغيرها إلى الصومال في مرحلة ما بعد عملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أنني أشعر بقلق إزاء أمن أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى العاملين مع الأمم المتحدة.

وفي ضوء التوصيات التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وكذلك منسق شؤون الأمن، قررت ألا ينتقل ممتلي الخاص في الوقت الحاضر إلى كيسمايو. وسيتخذ قرار بتأن موقع المقر الخاص به بعد إجراء تقدير إضافي للحالة. بيد أن بودي أن أطلب إليكم مواصلة تنفيذ برنامجكم وأنشطتكم والإبقاء على وجودكم في الصومال في المناطق التي تعتبر آمنة، المشار إليها في تقرير منسقي لشؤون الأمن، وفي أي مكان آخر يمكن أن تتحقق فيه أحوال آمنة وتقام فيه ترتيبات أمن مناسبة.

ونظرا للأحوال الصعبة التي تسود كافة أنحاء البلاد، أوصي بأن يبقى ممتلوكم على اتصال وثيق مع منسقي لشؤون الأمن.

وأود أن أؤكد الأهمية التي أعلقها على دور ممثلي الخاص الذي سيضطلع بالمسؤولية الشاملة عن تنسيق مجمل أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وأتطلع إلى مواصلة دعمكم له وتعاونكم معه.

مع تحياتي الحارة.

المخلص
(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ١٠٩

بيان للأمين العام يعلن فيه انسحابا آمنا ومنظما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5571-SOM/66، ٢ آذار/ مارس ١٩٩٥

في هذا اليوم، الموافق ٢ آذار/ مارس ١٩٩٥، أتمت الأمم المتحدة سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بفضل الدعم السخي الذي تلقته من قوة العمل الموحدة "الدرع المتحد" (إيطاليا، باكستان، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة، الهند، الولايات المتحدة) ويسعدني أن أعلن أن الانسحاب قد نفذ على نحو آمن ومنتظم، قبل الموعد المقرر وبشكل كاد يخلو من كل مشكلة. فقد غادر جميع جنود عملية الأمم المتحدة في الصومال وموظفوها الدوليون أرض الصومال سالمين، وكذلك جنود قوة

العمل الموحدة التي كانت قد نزلت في مقديشو في ٢٨ شباط/ فبراير لتوفير الدعم اللازم لانسحاب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

ونظرا إلى الحالة المتقلبة السائدة في الصومال، شكل الانسحاب عملية معقدة تطلبت جهدا تخطيطيا متضافرا ونفذت بأسلوب تميز بالبراعة والتنسيق. وكانت هذه هي المرحلة الختامية من عملية أوسع نطاقا للإنهاء التدريجي بدأت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وشملت رحيل القوات الموزوعة في الصومال التي كان قوامها حينئذ ٠٠٠ ١٥ فرد.

وإتمام الانسحاب يسجل انتهاء مرحلة رئيسية من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تيسير السعي إلى تحقيق السلم والمصالحة وجلب المساعدة الإنسانية. وهذا المجهود سوف يستمر، إذ إن الأمم المتحدة لن تتخلى عن الصومال. بيد أن إمكانية المساعدة الدولية، في المجالين السياسي والإنساني معا، ستتوقف على بذل التعاون للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية من جانب الزعماء الصوماليين، وعلى الموارد المتوافرة لها، وعلى درجة الأمن السائدة في البلد. وآمل أن يستجمع الشعب الصومالي من الشجاعة والحكمة ما يحقق المصالحة الوطنية وينشر السلم في ربوع بلده.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى البلدان التي أسهمت في عملية الأمم المتحدة في الصومال بوحدات لحفظ السلام وإلى الجنود الذين خدموا بتفان وبسالة تحت راية الأمم المتحدة. وأود في هذا المقام أن أشيد إشادة خاصة بالدول الأعضاء التي وفقت في الاضطلاع بمهمة دعم انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال.

الوثيقة ١١٠

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال مقدم عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤)

S/1995/231، ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ٩٥٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، الذي قرر مجلس الأمن بمقتضاه تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أخيرة تنتهي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. وفي الفقرة ١٣ من القرار، طلب المجلس مني أن أوافيه قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، بتقرير عن الحالة في الصومال، وأن أقدم إليه اقتراحات عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في الصومال بعد ذلك التاريخ.

٢ - ويغطي هذا التقرير ما جد من تطورات سياسية منذ تقريري الأخير (S/1994/1166) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ويتضمن تقييما شاملا لما حققته الأمم المتحدة في الصومال فيما يتعلق بالمسائل السياسية والإنسانية والعسكرية والأمنية وببرنامج الشرطة والعدالة فضلا عن الجوانب المالية، يعقبه جزء عن سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويعرض التقرير أيضا بعض الأفكار عن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥.

ثانيا - التطورات السياسية التي حدثت منذ صدور التقرير الأخير

٣ - في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أذاعت ١٢ فصيلة ومنظمة موالية للتحالف الوطني الصومالي مذكرة أعلنت فيها قرارها بالدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في مقديشو في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. ودعت زعماء أربعة من الأطراف الموقعة على اتفاق أديس أبابا والمتحالفة مع مجموعة الـ ١٢، وهي تحديدا الحركة الديمقراطية الصومالية، والجبهة القومية الصومالية، والحركة الوطنية الصومالية، والحزب الصومالي المتحد إلى الاشتراك معها في المؤتمر، وطلبت من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في جملة أمور، أن تتولى إرسال دعوات لحضور المؤتمر إلى رؤساء ١٦ فصيلة ومنظمة أوردت المذكرة أسماءها وشملت هذه الفصائل جماعات منشقة عن منظمة موكي الصومالية الأفريقية، والاتحاد الوطني الصومالي، وحركة جنوب الصومال الوطنية، وهي غير ذات صفة رسمية سواء في إطار اتفاق أديس أبابا أو إعلان نيروبي (S/1994/614، المرفق الأول).

٤ - وفي أعقاب نشر المذكرة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، قام ممثلي الخاص بحث الزعماء الصوماليين كافة على تكثيف مشاوراتهم حتى يتيسر عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ذي قاعدة عريضة وشامل لجميع الأطراف ويضم ممثلي جميع الفصائل المعترف بها المنتمية إلى الجانبين، أي التحالف الوطني الصومالي ومجموعة الـ ١٢.

٥ - وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وجهت مجموعة الـ ١٢ نداء إلى التحالف الوطني الصومالي لكي يلتقي الجانبان في مؤتمر عريض القاعدة يشارك فيه جميع الموقعين على اتفاق أديس أبابا بالإضافة إلى الحركة القومية الصومالية. واعتمدت مجموعة الـ ١٢، في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ميثاقا أصبحت بعده تحمل رسميا اسم تحالف الإنقاذ الصومالي،

وهي منظمة جامعة لأربع عشرة فصيلة ومنظمة تكونت في الأصل في شباط/ فبراير ١٩٩٤. وجرى انتخاب السيد علي مهدي رئيسا لهذا التحالف.

٦ - وبالرغم من الاتصالات والمشاورات غير الرسمية المكثفة التي تلت ذلك لم ينجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر شامل لجميع الأطراف، وعليه دعا ممثلي الخاص فصائل التحالف الوطني الصومالي إلى تأجيل عقد مؤتمرها بغية إتاحة مزيد من الوقت لإجراء مشاورات مع تحالف الإنقاذ الصومالي. وفي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، أعلنت فصائل التحالف الوطني الصومالي تأجيل عقد مؤتمرها حتى ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ مراعاة لزيارة وشيكة من جانب بعثة مجلس الأمن إلى الصومال.

٧ - وقد زارت بعثة مجلس الأمن التي رأسها سعادة السيد كولين كيتنغ، الممثل الدائم لنيوزيلندا، الصومال في يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. والتقت البعثة تباعا زعماء تحالف الإنقاذ الصومالي، وفصائل ومنظمات التحالف الوطني الصومالي لإبلاغهم الرسالة الخاصة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال وبشأن وجود الأمم المتحدة فيها مستقبلا (انظر S/1994/1245، المرفق الثاني).

٨ - غير أن فصائل التحالف الوطني الصومالي عقدت في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، مؤتمرا من جانب واحد في جنوب مقديشو من أجل إقامة حكومة انتقالية في غضون ٤٥ يوما. وفي اليوم ذاته، أصدر ممثلي الخاص بيانا أشار فيه إلى أن القرار الذي اتخذته فصائل التحالف الوطني الصومالي من جانب واحد بعقد مؤتمر خاص بها يتعارض مع التفاهم الذي تم التوصل إليه بينها وبين جميع الفصائل المعنية الأخرى بأن تتولى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إرسال دعوات مؤتمر المصالحة الوطنية إلى جميع زعماء الفصائل المعترف بها بعد الانتهاء من إجراء المشاورات اللازمة. وتأسيسا على ذلك رفض ممثلي الخاص دعوة وجهت إليه للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمر المنعقد من جانب واحد برعاية التحالف الوطني الصومالي. ومنذ ذلك الحين حدث تباعد بين اللواء عيديد وممثلي الخاص الذي استمر على موقفه في التأكيد لجميع الأطراف على أن مؤتمر المصالحة الوطنية يجب أن يكون شاملا، وأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تدعم أي حكومة تشكل من طرف واحد.

٩ - وعقد السيد علي مهدي، من جانبه، اجتماعا موازيا شارك فيه زعماء تحالف الإنقاذ الصومالي في شمال مقديشو لإعداد ردهم على إعلان إنشاء الحكومة الانتقالية المرتقب صدوره عن المؤتمر المعقود برعاية التحالف الوطني الصومالي. وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، أبلغ زعماء تحالف الإنقاذ الصومالي ممثلي الخاص بأنهم انتهوا من إعداد خطط احتياطية لإقامة حكومة وطنية من جانبهم إن أعلن المؤتمر الذي يرعاه التحالف الوطني الصومالي إقامة حكومة انتقالية من جانب واحد. وأعربوا عن اعتقادهم أن المؤتمر المعقود برعاية التحالف الوطني الصومالي يتعارض مع جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل بين الفصائل المعترف بها وأكدوا مرة أخرى موقفهم ومفاده أنه لن يتأتى حل الأزمة الصومالية إلا عن طريق مؤتمر للمصالحة الوطنية تشترك فيه جميع المنظمات السياسية المعترف بها وجميع طوائف المجتمع الصومالي، بمن فيهم الزعماء، والشيوخ التقليديون، والزعماء الدينيون، والمثقفون، والنساء.

١٠ - واستمر ممثلي الخاص في تأكيده للطرفين ضرورة عقد اجتماع يكون بحق شاملا وعريض القاعدة، وعرض على فصائل تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي استخدام المرافق الموجودة في مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لإجراء مزيد من المشاورات سعيا إلى التوصل إلى اتفاق من أجل تحقيق هذا الهدف. وحذر الجانبين من أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن تقدم المساعدة اللازمة إلا لمؤتمر من هذا القبيل.

١١ - وفي نهاية الأمر، عينت فصائل تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي ستة ممثلين لكل منهما، عقدوا سلسلة اجتماعات في جنوب مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ لمناقشة القضايا الموضوعية المتصلة بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، بما فيها مسألة تنظيم اجتماع تحضيري. إلا أن هذه الاجتماعات انتهت إلى طريق مسدود. وفي وقت لاحق، بذلت جهود إضافية للخروج من هذا المأزق، ويسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال انعقاد اجتماعين في مقرها بين السيد علي مهدي والعقيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، الذي فوضته فصائل ومنظمات التحالف الوطني الصومالي ليناقش مع تحالف الإنقاذ الصومالي مسألة عقد المؤتمر الشامل نيابة عنها. وبناء على طلب من التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي، قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كذلك بالترتيب لسفر اللواء محمد سعيد حرسي "مرجان"، نائب رئيس الحركة الوطنية الصومالية/ تحالف الإنقاذ الصومالي، من كيسمايو إلى مقديشو من أجل إجراء مشاورات. ولدى وجوده في مقديشو، التقى اللواء مرجان في اجتماعات مستقلة مع السيد علي مهدي، وفصائل تحالف الإنقاذ الصومالي، والعقيد عبد الله يوسف في محاولة لتحقيق مصالحة بين تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي. وعقد زعماء الفصائل الأخرى من الجانبين اجتماعات في مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بغية تيسير التوصل إلى اتفاق بينهم.

١٢ - غير أن هذه الجهود لم تؤد إلى مزيد من التقدم، وفي بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، أعرب المشاركون في مؤتمر التحالف الوطني الصومالي وفي اجتماع تحالف الإنقاذ الصومالي اللذين تزامن انعقادهما، عن نيتهم الإعلان عن إقامة حكومتين منفصلتين. إلا أن هذه الإجراءات التي يمكن أن تكون سببا في زعزعة الاستقرار لم تتخذ حتى الآن، ولا يزال مؤتمر التحالف الوطني الصومالي واجتماع تحالف الإنقاذ الصومالي في حالة انعقاد. وتفيد التقارير بأن هذه المناقشات ركزت على طبيعة نظام الحكم الاتحادي وصلاحيات الحكومة المركزية إزاء السلطات الإقليمية، وتوزيع الوظائف الحكومية، وصياغة ميثاق انتقالي. كما أفادت بأن اللجان الأربع التي أنشئت عند افتتاح المؤتمر المعقود برعاية التحالف الوطني

الصومالي والتي كلفت بمهمة معالجة مسائل المصالحة والإصلاح والأمن وصياغة الميثاق استكملت عملها.

١٣ - وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ زار ممثلي الخاص أديس أبابا للاجتماع بالرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي ومناقشة الوسائل الكفيلة بالجمع بين السيد علي مهدي واللواء عيديد لتسوية خلافاتهما بشأن عقد مؤتمر جدي للمصالحة الوطنية. وكان الرئيس ميليس زيناوي يقوم بهذه المهمة في إطار ولاية منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وفي أعقاب المناقشات، أوفد الرئيس الإثيوبي إلى الصومال بعثة لتقصي الحقائق في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، أقامت علاقة وثيقة مع ممثلي الخاص. وفي وقت لاحق، أي في بداية آذار/ مارس ١٩٩٥، بعث الرئيس ميليس زيناوي إلى الصومال وفدا يتكون من زعماء العشائر الصوماليين من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي لإقناع الزعماء السياسيين والتقليديين في كافة أنحاء الصومال بالالتقاء والعمل من أجل المصالحة الوطنية.

١٤ - كذلك، قام وفد من جامعة الدول العربية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، بزيارة الصومال واجتمع مع فصائل تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي للمساعدة في التعجيل بعملية المصالحة الوطنية. وبعد ذلك قامت جامعة الدول العربية، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بعقد اجتماع بشأن الصومال في القاهرة يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٥، شاركت فيه الأمم المتحدة بصفة مراقب. واتفقت المنظمات المشاركة على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود المشتركة لمساعدة الصوماليين في تحقيق المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق هذا الهدف قررت هذه المنظمات إيفاد بعثة مشتركة إلى أديس أبابا لعقد مشاورات مع الهيئة المركزية لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات في موعد يحدد في وقت لاحق.

١٥ - وفي غضون ذلك، تواصلت الاتصالات بين فصائل تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي على امتداد شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٩٥ لمناقشة المبادرات الجديدة التي تقدم بها الجانبان للخروج من الأزمة السياسية. وفي ٦ شباط/ فبراير، قدم تحالف الإنقاذ الصومالي رسميا خطة عمله، وهي عبارة عن اقتراح يتعلق بالمصالحة الوطنية في الصومال يدعو فيه التحالف إلى عقد مؤتمر موحد وشامل للمصالحة الوطنية في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٥، أو في أي موعد آخر يتفق عليه، على أن يضم المؤتمر ممثلين لتحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي والحركة القومية الصومالية والتحالف الذي يقوده السيد إيغال من الشمال الغربي، فضلا عن القادة والزعماء التقليديين، والزعماء الدينيين، والمثقفين وممثلات المنظمات النسائية. وستقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط والداعم في التحضير للمؤتمر وتنظيمه. وأكد السيد علي مهدي في مؤتمر صحفي عقده بهذه المناسبة أن خطة عمل تحالف الإنقاذ الصومالي هي مجرد اقتراح قابل للتعديل. وأعرب عن أمله في أن يكون رد فعل التحالف الوطني الصومالي إيجابيا إزاء الاقتراح، مؤكدا أنه ليس في استطاعة أية فصيلة سياسية واحدة أو تحالف واحد تشكيل حكومة وحدة وطنية.

١٦ - وفي الأسابيع التي سبقت سحب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أجرى ممثلي الخاص مناقشات، استهلها في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ وتواصلت حتى الآن، مع التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي لحثهما على تشكيل لجان مشتركة لإدارة عمليات ميناء ومطار مقديشو. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، توصل تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي إلى إنشاء لجنة تفاوض. وإثر إعلان خطة عمل تحالف الإنقاذ الصومالي، أوكلت إلى لجنة التفاوض المشتركة بين التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي ولاية أوسع نطاقا لتنسيق المسائل السياسية والاقتصادية المتعلقة بالمصالحة بين عشيرتي هبر غيدر ومودولود، وتحديد السبل الكفيلة بالجمع بين اللواء عيديد والسيد علي مهدي ودمج المؤتمرين/الاجتماعين المنفصلين بشأن المصالحة الوطنية اللذين يرعاهما التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي.

١٧ - وفي ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٥، عقد السيد علي مهدي والسيد عتمان حسن علي "عاتو"، وهو مسؤول كبير في التحالف الوطني الصومالي، اجتماعا أسفر عن حدوث تطورات سياسية هامة خلال الأسبوعين الأخيرين من سحب عملية الأمم المتحدة التانية في الصومال. وفي ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٥، وقّع اللواء عيديد والسيد علي مهدي اتفاق سلام بالنيابة عن التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي، لتشجيع المصالحة الوطنية وتحقيق التسوية السلمية. وقبل الطرفان في هذا الاتفاق، في جملة ما قبلاه، مبدأ تقاسم السلطة، وتعهدا بعدم السعي إلى الوصول إلى الرئاسة بالوسائل العسكرية وإنما بالانتخابات الديمقراطية، واتفقا على تسوية المنازعات بالحوار والوسائل السلمية، واتفقا على برنامج مشترك لمعالجة المشاكل. وشمل الاتفاق كذلك أحكاما تتعلق بقصر حركة العربات المسلحة "تكنيكالز" على مناطق محدودة وعدم التشجيع على حمل الأسلحة علنا في شوارع مقديشو. ودعا الاتفاق أيضا إلى إزالة الحواجز من الطرق وإعادة فتح الأسواق الرئيسية في المدينة.

١٨ - وفي تطور هام آخر حدث في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٥، توصل الجانبان إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنتين مشتركتين لإدارة عمليات المطار والميناء في مقديشو. وقد أيد هذا الاتفاق اللواء عيديد والسيد علي مهدي. وهو يوفر أساسا للتعاون بين الأحزاب الصومالية ومنظومة الأمم المتحدة. وقد التزمت عملية الأمم المتحدة التانية في الصومال ووكالات الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى اللجنتين. وفي ٩ آذار/ مارس أعيد فتح ميناء مقديشو للحركة المدنية تحت إدارة اللجنتين المشتركتين. وجاءت عملية إعادة فتح الميناء نتيجة لاتفاق تالت جرى توقيعه بين السيد علي مهدي واللواء عيديد في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٥. ويتيح هذا الاتفاق استئناف العمليات في الميناء نظرا إلى الحاجة الماسة لتفريغ السفن المحملة بالسلع المطلوبة بشكل ملح. وفي ٨ آذار/ مارس وقّع الزعيمان بالأحرف الأولى اتفاقا

رابعا يقضي بإنشاء لجنة أمنية تتألف من ضباط من الميليشيات والشرطة التابعة للجانبين. وسوف تكفل لجنة الأمن إبعاد العربات المسلحة "تكنيكالز" غير المأذون بها عن منطقتي المطار والميناء، والترتيب لقوات الشرطة من أجل توفير الأمن داخل هذين المرفقين، في نفس الوقت الذي تقوم فيه عربات مسلحة تحمل شارات خاصة بتأمين محيطيهما الخارجيين وحماية الطرق المستعملة في توصيل السلع إلى الأسواق.

١٩ - ووجه ممثلي الخاص دعوة إلى رئيسي اللجنتين لزيارة نيروبي للتشاور مع فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٣٥ أدناه) بهدف مناقشة الترتيبات المتعلقة بتنشيط العمليات المدنية في المطار والميناء وسوف تغطي المناقشات موضوع إعادة المعدات اللازمة لتشغيل مرفقي المطار والميناء إلى مقديشو، والتي بدونها لا يمكن تقديم الخدمات في الميناء إلا للسفن الصغيرة. وهذه المعدات مخزنة حاليا في قاعدة سوقيات الأمم المتحدة الموجودة في ميناء بريندیزي بإيطاليا، وسوف تعاد إلى مقديشو عندما تسمح الأحوال بذلك. وفي غضون ذلك اتفقت مبدئيا مع منظمة الطيران المدني الدولي على أن تواصل العمل في المسائل المتصلة بالطيران المدني فيما يتعلق بالصومال، ريثما يصدر المجلس توجيهات أخرى و/أو يعاد تشكيل السلطة الحكومية في الصومال.

٢٠ - ويبدو أنه كان لتوقيع هذين الاتفاقين أثر حميد في العملية السياسية ككل، إذ أكد التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي أنه لن تقوم أي حرب أخرى بينهما. وأفاد ممثلي الخاص، أنه على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها، تتعاون الميليشيات التابعة للتحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي حاليا في توفير الأمن في مطار وميناء مقديشو، بالتعاون مع قوات الشرطة الصومالية. ونتيجة لهذين الاتفاقين وهذه الترتيبات تحسنت الحالة في مقديشو، وصار واضحا أن الجانبين شرعا حاليا في إجراء مناقشات جادة بشأن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية عريض القاعدة. كذلك تتضمن برامج الطرفين إنشاء مجلس إقليمي وتعيين حاكم على منطقة بينادير (مقديشو).

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تشجيع الشعب الصومالي ومساعدته في إنشاء مجالس المقاطعات. وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، شهدت الأمم المتحدة رسميا إنشاء مجلس مقاطعة لمدينة كيسمايو الذي وصل به عدد مجالس المقاطعات حاليا إلى ٥٨ مجلس مقاطعة مما مجموعه ٩٢ مقاطعة تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك جرى إنشاء ٨ مجالس أقاليم مما مجموعه ١٨ مجلسا للأقاليم. وهناك اهتمام متواصل بإنشاء مزيد من مجالس المقاطعات والأقاليم. وإقرارا بأهمية هذه المجالس أذنت لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تهبها، في مرحلة انسحابها، بعض المعدات الخاصة بها مثل المولدات الكهربائية، ومضخات المياه، ومعدات وأثاث المكاتب. كما وافقت على أن تترك في مقديشو أربعة مولدات كهربائية على سبيل الهبة، تسهيلا لمواصلة تزويد المدينة والقرى المحيطة بها بالمياه العذبة. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث المبدأ على دعم عملية بناء المؤسسات في الصومال في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة الثانية، وعلى تقديم المساعدة اللازمة إلى مجالس الأقاليم والمقاطعات من أجل تعزيز قدرتها على الحكم والإدارة المحليين. ويجري البرنامج الإنمائي حاليا مناقشات بشأن ترتيبات تمويل المساعدات التي ستقدم إلى هذه المجالس مع بعض الجهات المانحة المهتمة ومنها معهد الحياة والسلم في السويد.

ثالثا - تقييم إنجازات الأمم المتحدة في الصومال

ألف - الجوانب السياسية

٢٢ - منذ بداية عمل الأمم المتحدة في الصومال، كان تحقيق وقف إطلاق النار وتعزيز المصالحة الوطنية في عداد الأهداف الرئيسية للمنظمة. وللمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية، عُقد مؤتمران كبيران بمساعدة ودعم من الأمم المتحدة، هما مؤتمر المصالحة الوطنية في شهر آذار/ مارس ١٩٩٣، الذي أدى إلى عقد اتفاق أديس أبابا، والمشاورات التي جرت في نيروبي في شهر آذار/ مارس ١٩٩٤، والتي أدت إلى صدور إعلان نيروبي. وكان المجتمع المدني في الصومال ممثلا على نحو ملموس في كل من هذين المؤتمرين الكبيرين. وقد اشترك في مؤتمر أديس أبابا ما يزيد على ٢٥٠ ممثلا للمنظمات المجتمعية والشيوخ والمثقفين فضلا عن الجماعات النسائية، بينما حضر عدد كبير من الشيوخ مشاورات نيروبي. ومع أن التطورات اللاحقة حالت دون تنفيذ هذين الاتفاقين، فإنهما ما زالا يشكلان الإطار المرجعي الرئيسي للمناقشات التي تجريها الأطراف الصومالية بشأن التسوية السياسية.

٢٣ - وقامت الأمم المتحدة أيضا برعاية اجتماعات المصالحة بين العشائر على المستوى المحلي. وهي تشمل: مؤتمر جوبا للسلام من حزيران/ يونيه إلى آب/ أغسطس ١٩٩٣، ومؤتمر غارووييه للسلام والتعاون في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، ومؤتمر ديغيل/ ميريفله - رحنوين - أوليهان في بارضيره في شباط/ فبراير ١٩٩٤، ومؤتمر منطقة جوبا السفلى للمصالحة في حزيران/ يونيه ١٩٩٤ ومؤتمر أبسامیه للمصالحة من حزيران/ يونيه إلى تموز/ يوليه ١٩٩٤. وقد أسهمت هذه المؤتمرات وما نجم عنها من اتفاقات إسهاما كبيرا في منع القتال بين العشائر، مما أدى إلى حد كبير إلى حصر منطقة النزاع في جنوب مقديشو.

٢٤ - وساعدت الأمم المتحدة أيضا على إجراء ترتيبات لسلسلة من عمليات وقف إطلاق النار، بدأت في شباط/ فبراير ١٩٩٢، عندما أثمرت المشاورات التي عقدتها مع ممثلي السيد علي مهدي واللواء عيديد عن أول اتفاق لوقف إطلاق النار في مقديشو. وتم توسيع نطاق وقف إطلاق النار هذا ليصير وقفا لإطلاق النار في البلد بأكمله في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وعندما أنذر استئناف القتال في كيسمايو بتعريض السلام النسبي في منطقة جوبا السفلى للخطر في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٤، ساعد ممثلي الخاص بالنيابة في إعادة إقرار وقف إطلاق النار. كما أنه استغل هذه المناسبة لحمل الأطراف العديدة المعنية على عقد مشاورات مكثفة في نيروبي، أدت إلى صدور

إعلان نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٤. ومؤخرا، عمل ممثلي الخاص على نحو وثيق مع الشيوخ البارزين للتخفيف من القتال المتقطع والكثيف أحيانا بين العشائر الذي استؤنف في جنوب مقديشو في شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٤. وأسهمت هذه الجهود، بالإضافة إلى ما لقوة حفظ السلام من أثر في إحلال الاستقرار، إسهاما كبيرا في تحقيق سلام نسبي والحفاظ عليه في الصومال ككل.

٢٥ - وكما سبقت الإشارة إليه، فقد صدّقت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على إنشاء ٥٨ مجلسا من مجالس المقاطعات حتى الآن، بما فيها مجلسان للمقاطعات في منطقة ساناع في الشمال الغربي، وهي مجالس شكلت استجابة لرغبات السكان هناك. وصدقت العملية أيضا على إنشاء ثمانية مجالس أقاليم من أصل ما مجموعه ١٨ مجلسا. وقدمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بالتعاون مع معهد الحياة والسلام، المساعدة لمجالس المقاطعات والأقاليم عن طريق تجديد أو إعادة بناء مكاتبها وتزويدها بمجموعات الأدوات الإدارية والمعدات، وكذلك عن طريق تنظيم حلقات دراسية للمستشارين في المقاطعات والأقاليم في مجال الإدارة والتنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم معهد الحياة والسلام المساعدة للمجالس في المقاطعات والأقاليم من خلال مشاريع الغذاء مقابل العمل. إلا أن معارضة التحالف الوطني الصومالي لتشكيل هذه المجالس قد حالت دون إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي نص اتفاق أديس أبابا على تشكيله من ممثلي مجالس المقاطعات والأقاليم. ويعقد الأمل على أن تتمكن هذه المجالس من العمل كشركاء مع المجتمع الدولي من أجل الإصلاح والتنمية عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

باء - الجوانب الإنسانية

٢٦ - بحلول عام ١٩٩٢، كان الصومال بلدا مدمرا. وكانت فداحة المعاناة الإنسانية طاغية حيث قضت الحرب الأهلية والجفاف والمجاعة على مئات الآلاف من الأرواح. وفي مناطق المجاعة، توفي ما يقارب ثلث جميع الأطفال الصوماليين دون سن الخامسة من جراء المجاعة والأمراض المتصلة بسوء التغذية. ومن أصل مجموع السكان الصوماليين البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة، كان ٤,٥ ملايين شخص معرضين للخطر، بمن فيهم مليون طفل. فقد دمرت المزارع، وقتلت المواشي، وأحرقت المحاصيل الغذائية، وسويت البيوت بالأرض. وشرد حوالي مليوني شخص من مناطقهم الأصلية بطريقة عنيفة ولاذوا بالفرار إما إلى البلدان المجاورة أو إلى أماكن أخرى داخل الصومال. وغرقت القرى والمدن في كابوس من انعدام الأمن. وتحطمت جميع مؤسسات الحكم، و ٦٠ في المائة على الأقل من الهياكل الأساسية للبلد.

٢٧ - ورغم هذه الظروف التي سادتها الفوضى وانعدام الأمن البالغ، حافظت لجنة الصليب الأحمر الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية بإصرار على استمرارية وجودهما في البلد، وقدمت مساعدة غوثية إنسانية لمئات الآلاف من الصوماليين. ومع أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - التي كانت موجودة بالفعل في شمال الصومال - عاودت عملياتها في مقديشو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وانضم إليها برنامج الأغذية العالمي بعد ذلك بثلاثة أشهر، فإن اشتراك الأمم المتحدة في إيصال المساعدة الإنسانية بدأ بحماس في منتصف عام ١٩٩٢. ومن خلال تضافر جهود الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، اتسع نطاق برامج المساعدة الإنسانية، ويقدر أن ما يزيد على حوالي ربع مليون من الأرواح أنقذت خلال حالة المجاعة الطارئة، في حين تمكّن الملايين من الصوماليين من الاستفادة من الإغاثة الإنسانية.

٢٨ - ومنذ ذلك الوقت، أخذت الحالة الإنسانية في الصومال تتغير بصورة مثيرة من وجوه عدة. فأوضاع الجفاف، التي كانت حادة على نحو خاص ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، تحسنت تحسنا كبيرا. وفي عام ١٩٩٤، كان محصول موسم "غو" (فترة هطول الأمطار القصيرة) نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيه ناجحا للغاية، ووصل إلى ما يقارب ٧٥ في المائة من إنتاج ما قبل الحرب من الحبوب الغذائية الأساسية، في حين تجاوز محصول موسم "داير" (فترة هطول الأمطار الطويلة) أيلول/ سبتمبر - كانون الثاني/ يناير مستويات ما قبل الحرب. كذلك أسهم توفير الإغاثة الغذائية وغير الغذائية في الوقت المناسب من خلال برنامج المساعدة الإنسانية إسهاما كبيرا في منع حصول حالات مجاعة طارئة جديدة. وفي ذروة المجاعة في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، قام برنامج الأغذية العالمي بتسليم ما متوسطه ٣٥ ٠٠٠ طن من الأغذية في الشهر الواحد لحوالي ١,٥ مليون صومالي. وبنهاية عام ١٩٩٤، حلت برامج الغذاء مقابل العمل محل التوزيع المجاني كطريقة أساسية لإيصال المساعدة الغذائية، وانخفض عدد المتلقين للمساعدة الغوثية بصورة مباشرة من برنامج الأغذية العالمي إلى حوالي ٢١ ٠٠٠ شخص في الشهر الواحد، بالإضافة إلى ٢٨٠ ٠٠٠ صومالي من المستفيدين من برامج الغذاء مقابل العمل. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، كان برنامج الأغذية العالمي يقوم بتسليم ٦ ٠٠٠ طن من الأغذية كل شهر، وهو يعد العدة للقيام في عام ١٩٩٥ بإرسال حوالي ١٠ ٠٠٠ طن من الأغذية إلى الصومال كل شهر. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي استخدام موارده الغذائية كحافز لتشجيع الصوماليين على الاشتراك في مختلف البرامج المؤسسية للإصلاح والتعمير، مع استمراره في توفير مساعدة التغذية التكميلية والأغذية للفئات الضعيفة عند الاقتضاء.

٢٩ - ومنذ بدء البرامج الغوثية والطارئة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٢، تم توزيع بذور الخضر والحبوب الغذائية، وأدوات الزراعة، ومبيدات الآفات، بشكل ناجح على حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من المزارعين المعوزين وأسرهم. وتركزت جهود المنظمات الإنسانية مؤخرا في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك في غالبيتها على التنمية الزراعية والريفية المستدامة تحت توجيه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد عملت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إحياء إنتاج الصومال الزراعي عن طريق المساعدة في إصلاح الهياكل الأساسية للزراعة وبناء القدرات. وقد تم، في إطار مشروع تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسيف) في جنوب الصومال، توفير البذور والأدوات لدعم إعادة توطين ٦٠ ٠٠٠ من المزارعين المشردين. وفي عام ١٩٩٤، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدة مجتمعية موجهة في مجال الزراعة وتربية المواشي لحوالي ٨٠ ٠٠٠ أسرة من أسر المزارعين، متخلية بذلك عن توزيع البذور والمعدات على نطاق واسع. وأدى ما وفرته الفاو والمنظمات غير الحكومية من العقاقير البيطرية واللقاحات للحيوانات إلى إعادة تنشيط الصادرات، حيث تم تصدير مواش يقدر مجموعها بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ رأس منذ عام ١٩٩٣.

٣٠ - وقد شرد ١,٥ مليون صومالي، أو حوالي ٢٥ في المائة من مجموع السكان داخل الصومال أو في بلدان مجاورة ما بين عام ١٩٩١ ومنتصف عام ١٩٩٣. ومن أصل هذا العدد، هناك ما مجموعه ٦٣٠ ١٢١ لاجئا و ٣٢٧ ٤٥ من الأشخاص المشردين داخليا أعيد إدماجهم بنجاح في مناطقهم الأصلية بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. ومع تحسن الظروف في مناطقهم الأصلية، عاد ٤٣٠ ٨٠ لاجئا آخر إلى الصومال تلقائيا. وما زال هناك حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين في بلدان مجاورة. وفي حين تضاعفت أعداد الأشخاص المشردين داخليا الذين سجلوا أسماءهم للعودة إلى ديارهم من ٧١ ٠٠٠ شخص في حزيران/ يونيه ١٩٩٤ إلى ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، فلا يزال هناك ٣٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا، نصفهم تقريبا من سكان مقديشو.

٣١ - وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، قامت اليونيسيف مع شركائها من المنظمات غير الحكومية بتحصين ما يزيد على مليون من الأطفال والنساء الصوماليين ضد أمراض كالحصبة والدرن والكزاز. ومنذ عام ١٩٩٢، تقوم اليونيسيف بتوفير أغذية تكميلية وغير ذلك من أشكال المساعدة لحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ من المستفيدين. ويشمل هؤلاء في عدادهم، منذ شهر أيار/ مايو ١٩٩٣، الفئات الضعيفة من الأطفال والنساء بمتوسط ٦٥ ٠٠٠ منهم كل شهر، مقابل ١٦٨ ٠٠٠ في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣. وتعكس هذه الأرقام التي هي أقل بكثير من الأرقام قبل شهر أيار/ مايو ١٩٩٣، التحسن في توافر الأغذية بشكل عام في معظم مناطق الصومال الوسطى والجنوبية. كما تمكن السكان الصوماليون من الوصول إلى الخدمات والمرافق الصحية. وتشمل العوامل التي أسهمت في هذا التطور قيام منظمة الصحة العالمية بتوزيع الأدوية الأساسية واللوازم الطبية بشكل مستمر لتغطية احتياجات حوالي ٢,٢ مليون من الصوماليين منذ عام ١٩٩٢، وكذلك توافر الخدمات التي تتطلب مهارة، برعاية اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، لعدد إضافي من ٨٠٠ ١ عامل من الاختصاصيين الصحيين المعنيين الذين تلقوا تدريبا وإشرافا تقنيا في مجال التأهب للطوارئ، والتخطيط الصحي والإدارة، وفي تشخيص وعلاج حالات الملاريا والدرن والكوليرا وغيرها من الأمراض. ووفرت منظمة الصحة العالمية الأدوية الأساسية واللوازم الطبية لـ ١١ مستشفى، و ١١٣ منظمة غير حكومية وطنية، و ٤٦ منظمة غير حكومية دولية تعمل في القطاع الصحي. وتوفر اليونيسيف الدعم السوقي وغيره من ضروب المساعدة لإصلاح الهياكل الأساسية للصحة العامة، بما في ذلك ٤٥٠ من المحطات والمراكز الصحية والمستشفيات.

٣٢ - وفيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، أدى تعذر الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى حدوث ارتفاع مذهل في معدلات الوفيات والإصابات الناتجة عن أمراض الإسهال. ومنذ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشغيل حقل آبار أفغويه الذي يوفر المياه المنقولة بالأنابيب إلى أكثر من مليون من سكان مقديشو. وقد تم إصلاح هذا الحقل بنسبة ٤٠ في المائة من طاقته التشغيلية لفترة ما قبل الحرب، مما أسهم بقدر كبير في منع انتشار الأوبئة التي تحدث بسبب المياه الملوثة للآبار الضحلة على نطاق واسع. وتفيد تقديرات الوكالات بأن وباء الكوليرا الذي حل بأجزاء مختلفة من الصومال خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤ قد تسبب في وفاة ٣٤٩ ١ شخصا من مجموع الحالات المبلَّغ عنها والبالغ عددها ٧٨٩ ٣٤ حالة. وكان من الممكن أن تؤدي هذه الأوبئة إلى خسارة أكبر في حالة عدم وجود شبكة عاملة للإمداد بالمياه. وقد أنشأت منظمة الصحة العالمية معامل في الصومال لاختبار المياه وتشخيص الكوليرا والأوبئة الأخرى. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، بالمساعدة في إعادة تشغيل ٨ شبكات حضرية للإمداد بالمياه ومعالجة أكثر من ٢٠٠ ١ مصدر مائي في اليوم بالكلور خلال انتشار وباء الكوليرا، وحفر ٣٨٠ بئرا و ١٢ من الآبار الارتوازية، مما يسَّر وصول المياه إلى أكثر من ١,٥ مليون نسمة في الصومال.

٣٣ - وحدثت تطورات مماثلة في ميدان التعليم. فمنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ما فتئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقوم بسد احتياجات أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل عن طريق إعادة إدخال منهج تعليمي موحد وتوفير أكثر من مليون من الكتب المدرسية وإرشادات المدرسين. كما قامت اليونسكو بتوفير التدريب لمدرسي ٢٦٧ مدرسة مجموع تلاميذها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠. وقامت اليونيسيف، بالتعاون مع اليونسكو، بتدريب ٥٥٠ من مدرسي المدارس الابتدائية في جميع أنحاء الصومال. وتوسع حصول الصوماليين على التعليم عن طريق برامج اليونسكو لتوفير المدرسين في حالات الطوارئ التي استحدثت لاستخدامها في المناطق الريفية، وفي مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا التي لا توجد فيها مبان للمدارس، أو بها مبان مهدمة. ولا تزال اليونسكو تقوم بعقد حلقات عمل ودورات تنشيطية لمديري المدارس والمدرسين في الصومال، كما نفذت حملة للتعريف بالألغام لـ ٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين في المخيمات في كينيا. وحتى اليوم تلقى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من الصوماليين تعليما أساسيا وتدريبا عن طريق برامج اليونسكو. ومنذ عام ١٩٩٣، ساعدت اليونيسيف في تكوين لجان المدارس في ١١٥ من المجتمعات المحلية، ووفرت مساعدات مادية وإصلاحية لحوالي ٤٥٠ مدرسة، بما في ذلك مدارس تحفيظ القرآن في المجتمعات المحلية، واضطلعت بأنشطة انتفع بها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ تلميذ في الصومال.

٣٤ - وفي ضوء هذه التطورات، حول برنامج المساعدة الإنسانية في الصومال تركيزه نحو تعزيز منجزاته. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة وشركاؤها في الشؤون الإنسانية في المحافظة على هذا التقدم في وضع الصومال المحفوف بالمنازعات والمضي، في الوقت نفسه، قدما، نحو الإصلاح والإنعاش والتعمير بدون الإضرار بالإغاثة في حالات الطوارئ حيثما يكون ذلك ضروريا.

٣٥ - ولمواجهة هذا التحدي في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، شكل فريق للتنسيق تابع للأمم المتحدة برئاسة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو أيضا منسق الشؤون الإنسانية. وبالتأكيدات التي وفرها اتحاد المانحين للصومال، أي هيئة تنسيق المعونة للصومال، بأنه سوف يستمر في دعم البرامج الإنسانية، يقوم فريق الأمم المتحدة للتنسيق، بأمور من بينها التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وكذلك مع مجتمع المانحين، وذلك في محاولة للمواءمة بين أنشطة الشركاء التنفيذيين وكفالة اتساقها، كما ينوي المنسق الإنساني وضع صيغة رسمية لعلاقة منسقة مع مجالس المقاطعات والأقاليم المعترف بها لضمان أن تقع مهمة إعادة بناء الصومال أيضا في يد الصوماليين المخلصين والقادرين.

٣٦ - وستقوم وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها برصد الحالة الإنسانية في الصومال وإعداد تقارير عنها من خلال استمرار وجود الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في جميع أرجاء البلد. ولتحسين تنسيق أنشطة وبرامج الشركاء في الشؤون الإنسانية، سيجري تكثيف الروابط النشطة التي أقامها فريق الأمم المتحدة للتنسيق مع مجتمعات المانحين والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الميداني للاستفادة إلى الحد الأقصى من الموارد المتاحة لدى الشركاء في الشؤون الإنسانية.

٣٧ - ومن المتوقع أن تواصل الوكالات الإنسانية في المستقبل المنظور العمل في سياق الاضطرابات السياسية وفي ظل عدم التيقن. ويتوقف التزامها بالبقاء في الصومال على ما يبديه الشعب والقادة في الصومال من حسن نية وتعاون. وبدون دعم نشط من الشعب الصومالي، من المرجح ألا تلقى البرامج الإنسانية المقبلة نجاحا كبيرا، كما يحتمل بقدر كبير ضياع المكاسب التي تحققت من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الوكالات الدولية والشركاء الصوماليون الملتزمون.

٣٨ - وفي غياب المؤسسات الوطنية القادرة على التصدي حتى لحالات الطوارئ البسيطة، سيظل الصومال عرضة للكوارث في المستقبل. وسوف تستمر بالتأكيد احتياجات العون الإنساني لفترة طويلة، مما يتطلب تدخلات هادفة من جانب الوكالات الإنسانية لضمان عدم تعرض البلد لأزمة أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية طرحت إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة نداء موحدا مشتركا بين الوكالات من أجل الصومال، يغطي فترة ستة أشهر تبدأ في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥. وطلبت الوكالات مبلغا إجماليا قدره ٧٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لأنشطتها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥. وستكون معظم الأنشطة موجهة نحو المجتمعات المحلية، ولذا فسوف تتوقف بالكامل على مشاركة الشعب الصومالي. وستوفر وكالات الأمم المتحدة الدعم لبرامج بناء القدرات، إلى جانب مساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية في مجالي الإغاثة والإصلاح الأولي. وسوف يشمل التركيز تقديم المساعدات في ميادين الزراعة وصيد الأسماك والتعمير. وفي الوقت الحاضر يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج الإصلاح المجتمعي المتكامل الذي يشمل المدارس وشبكات المياه. كما أنه بدأ في تنفيذ خطط ائتمانية للمرأة وكذلك في أنشطة تستهدف إدرار الدخل. ويكفل التنفيذ الجاري من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبرامج التأثير السريع، الاستقرار اللازم لعودة الصوماليين البالغ عددهم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الذين لا يزالون لاجئين في عام ١٩٩٥. ومن شأن عمليات التجديد والإصلاح التي يقوم بها المكتب للمرافق الأساسية أن تكمل أنشطة المنظمة الدولية للهجرة المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا.

٣٩ - ومن بين القضايا الحرجة التي تواجه الصومال الحاجة إلى توفير وظائف للأعداد الكبيرة من العاطلين، والإسهام، بذلك، في تنشيط الاقتصاد وتعزيز القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية التي دمرتها الحرب. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة هذا العامل في تخطيطها لعام ١٩٩٥. وثمة قضية خطيرة بالنسبة للوكالات الإنسانية وللشعب الصومالي هي قضية التسريح. ففي عام ١٩٩٤ قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة بمساعدة حوالي ٢٥ ٠٠٠ من قوات الميليشيا الذين تم تسريحهم. وسيكون لنجاح برامج التسريح التي تنجزها الوكالات في عام ١٩٩٥، عن طريق توفير حوافز لتدريب المهارات والغذاء مقابل العمل، آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلام وعملية المصالحة والاستقرار في البلد.

٤٠ - ومن الضروري ألا يحدث ارتداد في مسار التقدم الذي أحرزته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية. وحتى الآن تلقى نداء الأمم المتحدة من أجل الصومال أقل من ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة، وإنني أحث مجتمع المانحين الدولي على تقديم التمويل للأنشطة التي تزمع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الغوث الاضطلاع بها. فهناك حاجة ملحة لهذا التمويل، ليس فقط لإنجاز هذه الأهداف، وإنما أيضا لتأكيد أن الصوماليين بوسعهم إعادة بناء مجتمعهم وكسر حلقة اليأس.

جيم - وزع الأفراد العسكريين

٤١ - في أعقاب إيفاد ٥٠ من المراقبين العسكريين غير المسلحين و ٥٠٠ من أفراد الأمن في منتصف عام ١٩٩٢، قامت الأمم المتحدة بوزع ٣٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وموظفي السوقيات في الصومال بعد انسحاب قوة العمل الموحدة في أوائل أيار/ مايو ١٩٩٣. وبالإضافة إلى الولاية التي أقرها مجلس الأمن لتهيئة بيئة آمنة يمكن فيها تسليم المساعدات الإنسانية وتوزيعها بصورة مأمونة، قامت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال بأنشطة تتراوح ما بين توفير مرافقين

أمنيين للقوافل الإنسانية وإجراء دورات متخصصة للشرطة الصومالية. وساعدت أيضا في تنفيذ مشاريع كثيرة لتنمية المجتمع المحلي، وفي توفير المعونة الطبية للمدنيين الصوماليين.

دال - برنامج الشرطة

٤٢ - يُذكر أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد أوكلت لها ولاية مساعدة الصوماليين في إعادة إنشاء قوة شرطة صومالية قوامها ٠٠٠ ١٠ فرد بنهاية عام ١٩٩٤. بيد أن القيود المالية حتمت تخفيض قوام القوة إلى ٥٠٠ ٨ فرد. واعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٥، بدأ هذا العدد يعمل في الصومال، مع وزع ٠٠٠ ٢ منهم في المنطقة الشمالية الغربية.

٤٣ - وقد سار برنامج تدريب الشرطة بصورة نشيطة، وبنهاية عام ١٩٩٤ حضر ١٧٩ ٢ من رجال الشرطة، من جميع الرتب، دورات تنشيطية لاستعادة مهارات الشرطة التي فقدت أو ضعفت نتيجة للغياب لسنوات عديدة عن العمل بسبب انهيار آلية الدولة الصومالية منذ أربع سنوات.

٤٤ - وفي نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، كانت الشرطة الصومالية عاملة في ٨٢ مركزا بالمقاطعات. وكان لضباط الشرطة وجود مرئي على الطرق وفي مختلف المجتمعات المحلية. وكانوا يقومون بدوريات راجلين أو بوسائل متحركة وبأشكال أخرى من نقاط العمل الثابتة التي يتلقون الشكاوى فيها من الجماهير ويقومون بالتحريات في القضايا الجنائية. وفي إطار هذا البرنامج زود رجال الشرطة بالمركبات ومعدات الاتصال والآلات الكاتبة والأدوات المكتبية والوقود وزيوت التشحيم، لمساعدتهم في تأدية واجباتهم. كما وردت من المانحين كميات كبيرة من أزياء الشرطة الرسمية. وعقب البدء في انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، شحنت إلى خارج الصومال المركبات والمعدات العسكرية المتبقية من المعدات المقدمة من مجتمع المانحين، وذلك بناء على طلب الحكومات المانحة.

٤٥ - وقد مول برنامج الشرطة الذي تديره عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من التبرعات النقدية والعينية المقدمة من مجتمع المانحين. بيد أن الدعم الدولي لهذا البرنامج سيتوقف في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ بانقضاء ولاية العملية المذكورة واستنفاد الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض. وما لم تقدم موارد للاستمرار في هذا البرنامج لما بعد ذاك التاريخ، سيتعرض برنامج الشرطة بأكمله للخطر، وقد تنهار أحوال الأمن في عدد من المناطق. إنني أناشد مجتمع المانحين تقديم تبرعات إضافية لبرنامج الشرطة الصومالية، يمكن توجيهها عن طريق الوكالات المناسبة العاملة في الصومال.

هاء - برنامج العدل

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التدريب لموظفي القضاء في مجال الإدارة القضائية والأخلاق، وقضاء الأحداث، والممارسات والمواقف المتعلقة بإصدار الأحكام، وحقوق الإنسان، وحكم القانون. وتوجد حاليا ١١ محكمة استئناف و ١١ محكمة إقليمية و ٤٦ محكمة محلية في المقاطعات تعمل في جميع المناطق و ٤٦ مقاطعة إدارية في الصومال، يبلغ مجموع موظفيها ٣٧٤ موظفا. وتقدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الدعم لجميع هذه المحاكم، بما في ذلك القيام بصيانة/ تجديد بعض مرافق المحاكم والسجون. وبالإضافة إلى هذا، قدمت بعض المركبات.

٤٧ - وقدمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الدعم لـ ١٢ سجنا، بما في ذلك الغذاء والماء والخدمات الطبية للسجناء. كما صادقت على تعيين ٦٧٢ حارسا تقوم بدفع رواتبهم. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتزويد السجون بحصص الإعاشة الجافة والزيوت النباتية.

٤٨ - ووضعت الترتيبات مع اليونسكو لبدء برامج تدريب مهني وتعليمي في السجون، ابتداء من سجن مقديشو المركزي. كما أعربت اليونسكو عن رغبتها في تسلم عناصر هذا المشروع بعد رحيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ومواصلتها.

واو - الجوانب المالية

٤٩ - بلغت تكاليف عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال (في الفترة من ١ أيار/ مايو ١٩٩٢ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥) قرابة ١,٦٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. وبلغت المساهمات التي تلقاها صندوق الصومال الاستئماني حتى ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٥، ٢١,٦ مليون دولار، يتألف من ٢١,٥ مليون دولار من أجل إعادة إنشاء قوة الشرطة وجهاز القضاء في الصومال، و ٠,١ مليون دولار لدعم قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما بلغت النفقات التي أذن بصرفها من الصندوق من أجل إعادة إنشاء قوة الشرطة وجهاز القضاء في الصومال ١٥,٢ مليون دولار.

٥٠ - وكانت الجمعية العامة قد قدمت بموجب قرارها ٢٢٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ مبلغا إجماليا قدره ٤٠٠ ٧٠٤ ٢٥٣ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤٩٥ ٢٥٠ دولار)، للاستمرار في عملية الصومال خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥. وستعرض التكاليف المقدرة المنقحة لفترة الولاية النهائية الممتدة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة.

٥١ - وتجدر الإشارة إلى أن حالة السيولة النقدية للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ما برحت غير مستقرة. فقد بلغت المساهمات المقررة غير المدفوعة للحساب المذكور منذ إنشاء العملية ما مجموعه ٣٨٧,٢ مليون دولار (١٥,٠ مليون دولار للعملية الأولى و ٣٧٢,٢ مليون دولار للعملية الثانية). وتبعا لذلك، فقد سددت تكاليف القوات حتى الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، فقط. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المبالغ المستحقة عن

المعدات التي تملكها الوحدات غير مدفوعة. وبلغ مجموع المساهمات غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ٦٧٩ ١ مليون دولار حتى ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٥ .

رابعا - انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٥٢ - استدعت المرحلة الأولية من انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إثر اتخاذ مجلس الأمن قرارا بذلك، إعادة وزع القوات إلى مقديشو من بيضوا، وبالي دوغله، وأفغويه، وكيسمايو. وقامت بدعم الانسحاب في كيسمايو قوة عمل بحرية هندية ضمت سفينتين حربيتين وسفينة تموين واحدة وست طائرات هليكوبتر. وفي الفترة من ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، أعيدت الوحدتان الزمبابوية والماليزية إلى بلديهما، كما أعيد أفراد المستشفى الباكستاني في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ إلى وطنهم. ثم خفض عدد موظفي مقر قيادة القوات بنسبة ٥٠ في المائة بحلول ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، كما تم نقلهم من مجمع السفارة إلى المطار.

٥٣ - وبحلول ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٥، أي بعد إعادة الوحدات الهندية والزمبابوية والماليزية وبعض أفراد مقر قيادة القوة وموظفي المستشفى الباكستاني إلى أوطانهم، انخفض قوام قوات العملية إلى ٧٩٥٦ فردا، يتألف من الوحدات الباكستانية والمصرية والبنغلاديشية وما تبقى من أفراد مقر القوات. ومع تسارع الانسحاب، انخفض إلى حد كبير الدعم العسكري المقدم من قوات العملية لوكالات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية التي لا تزال تعمل في مجال الأنشطة الإنسانية. ومع بدء التخفيضات الكبيرة في منتصف شباط/ فبراير، لم يعد بإمكان قوات العملية تقديم الحماية الضرورية للوكالات الإنسانية داخل مدينة مقديشو. وتبعا لذلك، فقد نصحت الوكالات بإجلاء موظفيها الدوليين إلى نيروبي بحلول ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٥.

٥٤ - وقد أخلى مجمع الأنشطة الإنسانية والمجمع الجنوبي في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، وتركت مفرزة من اللواء الباكستاني لحماية الأبنية في المجمع الجنوبي والتي كانت ضرورية لحماية المطار من الناحية التكتيكية. وقد تحركت إدارة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قبل الموعد المقرر بإخلاء مجمعي الجامعة والسفارة وأنهت هذه المهمة بحلول ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥. وتبعا لذلك، تم نقل اللواء الباكستاني وجميع القوات الموجودة في المنطقة إلى المطار في ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٥. وبعد ذلك، تركزت جميع القوات في المطار، ومجمع الميناء الجديد ومنطقة الميناء القديم.

٥٥ - وقد ذهب السيد كوفي أنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الصومال في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/ فبراير لاستعراض الأعمال التحضيرية للمرحلة النهائية المعقدة من العملية، التي تقرر فيها أن تساعد في انسحاب العملية فرقة عمل مشتركة يرأسها الفريق أنتوني ت. زيني (الولايات المتحدة الأمريكية) وتضم قوات من إيطاليا وباكستان وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والهند. وقد احتمع السيد أنان بممثلي الخاص، وبقائد القوات، وبالأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبممثلي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبقائد قوة العمل الموحدة. كما نظر في إمكانية اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستمرار وجود الأمم المتحدة في الصومال.

٥٦ - وقد سارت عملية انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأدنى قدر من الانقطاع. وكان قد تقرر بموجب الخطط التي وضعتها العملية بالتشاور مع قوة العمل الموحدة أن يتم الانسحاب بحلول ٦ آذار/ مارس ١٩٩٥، أي قبل الموعد الذي حدده مجلس الأمن بثلاثة أسابيع.

٥٧ - وقد بدأت المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات بعودة حوالي ٧٥٠ ١ فردا باكستانيا إلى وطنهم في الفترة من ١٢ إلى ١٥ شباط/ فبراير. وتلا ذلك عودة اللواء المصري الذي يضم ١٦٠ ١ فردا في الفترة من ١٧ حتى ٢٠ شباط/ فبراير. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ شباط/ فبراير، أعيد عدد آخر يتألف من ٦٠٠ ٢ فرد من الوحدة الباكستانية وموظفي مقر قيادة القوات إلى بلدهم، وبذلك تبقى حوالي ٥٠٠ ٢ من الأفراد العسكريين الباكستانيين والبنغلاديشيين الذين يشكلون مؤخرة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٥٨ - وقد تسلمت قوة العمل الموحدة ميناء مقديشو الذي أغلق في وجه حركة المرور التجارية في ٢٨ شباط/ فبراير. أما ممثلي الخاص وموظفوه، وكذلك قائد القوات والموظفون الباقون في مقر قيادة القوات، فقد غادروا مقديشو جوا في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥. ثم بدأ انسحاب مؤخرة العملية في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٥ وانتهى بنجاح في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٥. كما رحلت قوات قوة العمل الموحدة التي كانت قد نزلت في مقديشو في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥ لتغطية انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عن مقديشو في ٣ آذار/ مارس دون حدوث أية إصابات، فاختتمت بذلك عملية "الدرع المتحد"، بنجاح.

٥٩ - وقد انتهى انسحاب جميع الموظفين الدوليين من الصومال في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥، باستثناء ٢٥ من الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة و ١١ فردا يعملون بعقود في مجال السوقيات بالإضافة إلى ممثل واحد للنقل البحري. وأشرفت هذه المجموعة على إرسال الشحنة الأخيرة من موجودات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المخصصة لحرس مؤخرة البعثة. ثم نقلوا من مقديشو مع حرس المؤخرة العسكري التابع للعملية في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٥. وفضلا عن المعدات المملوكة للوحدات، فقد تم نقل ما يزيد عن ١٥٦٠٠٠ متر مكعب من الموجودات التي تملكها الأمم المتحدة أو تستأجرها من الصومال بحرا وجوا خلال الشهرين الأخيرين من وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ، والتي تبلغ قيمتها حوالي ١٢٠ مليون دولار. كما نُقلت مكاتب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مؤقتا إلى نيروبي، حيث أوقف مقر

القوات عملياته هناك في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٥. وبذا يكون الانسحاب من الصومال قد تم بنجاح قبل الموعد المقرر بوقت طويل وبطريقة مرتبة ومنظمة، مع تمكن جميع الجنود والموظفين الدوليين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وكذلك القوات التابعة لقوة العمل الموحدة، من مغادرة الصومال بسلام.

٦٠ - وقد أهديت معدات تبلغ قيمتها ٧٦١ ٢٣٥ دولارا، كانت حيوية بالنسبة لدعم المجتمعات المحلية، إلى مجالس المقاطعات المحلية في الصومال. كما طلبت وكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال أن تنقل إليها بعض الموجودات المتبقية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وذلك لتسهيل الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والمشاريع الإنمائية بعد انسحاب العملية. كما وضعت الترتيبات لبيع بعض هذه الموجودات لها بأسعار السلع المستهلكة.

٦١ - كذلك وضعت ترتيبات خاصة لحراسة معدات الاتصال التابعة للعملية (تقدر قيمتها بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) التي نُقلت إلى نيروبي. وستعاد معدات الاتصال هذه إلى الصومال، بمجرد سماح الظروف بعودة مكاتب الأمم المتحدة السياسية ووكالاتها إلى مقديشو، لتلبية احتياجات هذه المكاتب.

خامسا - ملاحظات

٦٢ - يمثل هذا التقرير نقطة تحول في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنجدة شعب وبلد وقعا في براثن المجاعة والحرب الأهلية وانهيار جميع مؤسسات الحكم. وقد كانت تلك مهمة صعبة لم تحقق جميع الأهداف التي حددها لها مجلس الأمن. ومع ذلك، وكما تبين الفروع السابقة من هذا التقرير، فإن عملية الأمم المتحدة في الصومال يمكن لها أن تؤكد بأنها حققت إنجازات عظيمة، خاصة إذا ما استرجعنا أواخر عام ١٩٩٢ حينما كان هناك ٣ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال يموتون يوميا من الجوع، وقد وضعت جهود الإغاثة الدولية حدا لهذه المأساة. وفيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية، فإن المجتمع الدولي، من خلال الجهود التي بذلتها قوة العمل الموحدة، وعملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سعى جاهدا إلى تهيئة بيئة من شأنها أن تفضي بزعماء الصومال إلى تحقيق هذا الهدف. وكان جل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه للأطراف الصومالية هو أن يتيح لها كل فرصة ممكنة للاتفاق فيما بينها على السبل التي يمكن بها إعادة إنشاء هياكلها السياسية والإدارية على أساس مصالحة ذات قاعدة عريضة، بما يؤدي إلى تعمير بلدهم. أما إذا لم تكن هناك إرادة سياسية لتحقيق حل دائم على أساس توفيقي، فإن المسؤولية تقع على عاتق القيادة الصومالية.

٦٣ - وفي ظل هذه الخلفية، قرر مجلس الأمن بموجب قراره ٩٥٤ (١٩٩٤) سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الصومال قبل نهاية آذار/ مارس ١٩٩٥. وكان المجلس على استعداد لمواصلة جهود حفظ السلام التي يقوم بها إذا كان قد رأى أن وجود الأمم المتحدة كان يلقى تعاونا من الفصائل الصومالية، بما يمكنها من أن تحقق إسهاما ملموسا. بيد أنه على مدى الشهور القليلة الماضية، حرى التوصل إلى نتيجة هي أن وجود الأمم المتحدة في الصومال لم يعد من شأنه تعزيز المصالحة الوطنية. ولم يكن هناك دليل واضح على وجود إرادة سياسية من جانب الأطراف المتحاربة لكي تتفاوض من أجل حل مقبول على أساس متبادل. وقد تفككت الاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعاية الأمم المتحدة ولا تزال الحالة الأمنية آخذة في الانهيار، وخاصة في مقديشو. وتعرضت للتهديد قوافل أفراد حفظ السلام والقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وفي بعض الحالات تعرضت لاعتداءات بشعة. ولم يعر الزعماء الصوماليون آذانا صاغية للتحذيرات المتكررة، بما في ذلك التحذيرات الصادرة عن البعثة الخاصة التي أوفدها المجلس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، والتي مفادها أنه ما لم يظهر هؤلاء الزعماء أدنى حد من الإرادة السياسية سيعاد النظر في وجود الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، فإن استمرار وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم يعد يمكن تبريره.

٦٤ - ولذا، فإن تجربة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد أكدت صحة وجهة النظر التي أكدها مجلس الأمن دائما في قراراته المتعلقة بالصومال، ألا وهي أن مسؤولية التوصل إلى حل سياسي توفيقي وتحقيق مصالحة وطنية يجب أن تقع على عاتق الزعماء والشعب المعنيين. فهؤلاء هم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تهيئة الظروف السياسية والأمنية التي يمكن فيها أن يتحقق صنع السلام وحفظ السلام بشكل فعال. وليس بمقدور المجتمع الدولي سوى أن يقوم بالتيسير والحمز والتشجيع والمساعدة. ذلك أنه ليس بقادر على أن يفرض السلام أو أن يكره أطرافا غير راغبة فيه على قبوله.

٦٥ - وهناك أيضا دروس هامة لا بد من الاستفادة منها فيما يتعلق بنظرية وممارسة عمليات حفظ السلام المتعددة الوظائف في ظروف تسود فيها الحرب الأهلية والفوضى، وخاصة بشأن الخط الواضح الذي يتعين رسمه بين حفظ السلام وإجراءات إنفاذه. لقد تغير العالم كما تغيرت طبيعة حالات النزاع التي يطلب إلى الأمم المتحدة أن تعالجها. وهناك حاجة إلى إعادة تفكير واضحة وخلاقة فيما يتعلق بصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام في سياق عملية الصومال. ويمكن الاطلاع على بعض استنتاجاتي الأولية في ورقة الموقف التي أصدرتها مؤخرا "ملحق لخطة السلام" (S/1995/1).

٦٦ - وفي مناسبات عديدة، ذكرت أن انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يعني أن الأمم المتحدة تتخلى عن الصومال. فوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، والمنظمات غير الحكومية، قد أعربت عن تصميمها على مواصلة العمليات الإنسانية في الصومال. وفي عام ١٩٩٤، عملت هذه الوكالات والمنظمات على إدخال عمليات إصلاح أولية كتدبير وقائي من أجل مواصلة النجاح الذي تحقق في مرحلة الإغاثة الطارئة. وسيكون تركيزها في مرحلة ما بعد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الإصلاح والإنعاش والتعمير، دون المساس بعمليات الإغاثة الطارئة حال لزومها. بيد أن الوفاء بهذا الهدف أيضا يتوقف في المقام الأول على استعداد الشعب

الصومالي للتعاون بصورة فعالة ويعتد بها مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية. ونظرا للحالة الأمنية الراهنة، فقد غادر جميع الموظفين الدوليين مقديشو في ١٤ شباط/ فبراير إلى أجزاء أخرى من الصومال وإلى نيروبي. وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٥، كان لا يزال هناك ٣٠ موظفا دوليا يعملون في الصومال. وحالما تتحسن الحالة الأمنية، سيعود الموظفون الدوليون إلى مقديشو حيث تحتفظ الوكالات بمكاتب يديرها حد أدنى من الموظفين الصوماليين. وقد أشرت في مكان آخر من هذا التقرير إلى احتياجات التمويل الحرجة اللازمة للأنشطة التي خططت وكالات الأمم المتحدة للقيام بها واللازمة لبرنامج الشرطة والعدل.

٦٧ - لقد برهنت تجربة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على وجود صلة هامة بين المساعدة الإنسانية، وهي مساعدة موجهة نحو التحسين الفوري للحالات الطارئة، والمساعدة على تحقيق مصالحة وطنية، التي تعد أمرا ضروريا لكفالة الاستقرار على المدى الطويل حتى يمكن الاحتفاظ بالنتائج الإيجابية للمساعدة الإنسانية مع تجنب تكرار المأساة مرة أخرى. وهذان النوعان من المساعدة يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب، ولا يجوز الاستعاضة عن أحدهما بالآخر. وفي ضوء ذلك، سأستمر في توفير المساعي الحميدة التي اضطلع بها من أجل مساعدة الفصائل الصومالية على التوصل إلى تسوية سياسية، كما أنني سأبقي على تواجد سياسي في المنطقة لهذا الغرض. وسيتوقف حجم وولاية هذا التواجد على ما إذا كانت الفصائل الصومالية تريد من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور الميسر أو الوسيط وما إذا كانت هذه الفصائل مستعدة للتعاون معها. وموقع هذا الوجود السياسي ينبغي أن يكون في مقديشو، وإن كان هذا سيتوقف، في البداية على أي حال على الاعتبارات الأمنية. وانعدام الأمن في مقديشو هو الذي حداني على مطالبة ممثلي الخاص بالانتقال مؤقتا إلى نيروبي في نهاية شهر شباط/ فبراير، ولكن مقصدي ما زال متمثلا في إعادة تهيئة وجود سياسي للأمم المتحدة في مقديشو بأسرع ما يمكن.

٦٨ - وفي هذه المرحلة، أوعزت إلى ممثلي الخاص أن يبقى في نيروبي، إلى حين إصدار تعليمات أخرى، وذلك من أجل رصد الحالة في الصومال وتنسيق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وإنني أتوقع أن يكون في مقدوري تحديد مستوى وولاية الوجود السياسي للأمم المتحدة في مقديشو بحلول منتصف شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٥، وسأقوم آنذاك بإبلاغ مجلس الأمن بما أعتزم القيام به. وإنني أميل في الوقت الراهن إلى الاحتفاظ بمكتب سياسي صغير هناك يتألف من ممثل وعدد ضئيل من موظفي الدعم.

٦٩ - وخلال الأسابيع القليلة الماضية، كانت هناك بعض الدلائل على أن انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد يكون قد أدى إلى تعزيز وعي الزعماء الصوماليين فيما يتصل بمسؤولياتهم. وإذا كان بعض هؤلاء الزعماء ينظرون إلى وجود عدد كبير من جنود حفظ السلام باعتباره عائقا، فإن هذا العائق قد زال الآن، وربما يتسجع ذلك هؤلاء الزعماء على بدء عملية سياسية جديدة في بلدهم. وإني أشعر بالتشجيع لأن انسحاب العملية قد تزامن مع توقيع اتفاقات أدت حتى الآن إلى المساعدة في تجنب القتال بشأن الموانئ البحرية والجوية في مقديشو، وكذلك إلى إعادة فتح مطار مقديشو. وخلال الأسابيع الأربعة الأخيرة، أبرم السيد علي مهدي واللواء عيديد أربعة اتفاقات سياسية، وهذه الاتفاقات يجري تنفيذها في جهد مشترك من قبل التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي. وهذه هي أول مرة يقوم فيها هذان الزعيمان، منذ صدور إعلان نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٤، بتوقيع أي اتفاقات للسلام. وهذه الدلائل على حدوث تقارب محتمل فيما بينهما قد تبرر إحياء الأمل في أن يجد الزعماء الصوماليون القوة والشجاعة اللازمتين لمواصلة عملية السلام بشكل أكثر إيجابية في الأسابيع القادمة. وفي حين يشير تاريخ الصومال الحديث إلى أن هذه الدلائل لا بد من تناولها بحذر، إلا أنها يمكن أن تتطور إلى اتجاه يبعث على التشجيع.

٧٠ - وفي موضع آخر من هذا التقرير، تحدثت عن الانسحاب الناجح لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بدعم سخي من عملية "الدرع المتحد" التي اضطلعت بها قوة العمل الموحدة وقد كانت تلك عملية معقدة وتطلبت جهدا تخطيطيا متطورا. وقد تم تنفيذها على نحو بارع ومنسق. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي شاركت مع بعضها البعض في دعم الأمم المتحدة على هذه الصورة. وكانت مثالا معبرا عن روح التعاون الدولي وتبادل المساعدة.

٧١ - وختاما، فإنني أود أن أسجل تقديري لممثلي الخاص، السفير حيمس فيكتور غبيهو، ولقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، اللواء أبو سماح بن أبو بكر، فضلا عن سلفيهما، فقد أظهر الجميع قدرات قيادية رائعة في ظل ظروف عسيرة. كما أعرب عن امتناني لجميع الموظفين المدنيين بالعملية، من دوليين وصوماليين، وللجنود من كافة الرتب الذين جاءوا من بلدان عديدة وكرسوا أنفسهم لترجمة التزامات الأمم المتحدة إزاء شعب الصومال إلى حقائق واقعة. وأتوجه بهذا التقدير أيضا إلى أفراد قوة العمل الموحدة وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن عميق تقديري للأفراد العسكريين والمدنيين بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وللمسؤولين في وكالات وبرامج الأمم المتحدة ولموظفي المنظمات غير الحكومية الذين قدموا تضحيات جبارة لمساعدة الصومال في وقت الشدة. وأود، في النهاية أن أتقدم بأخلص التعازي لأسر الصوماليين الذين فقدوا أرواحهم بسبب الأحداث الفاجعة التي ألمت بالصومال خلال السنوات القليلة الماضية.

الوثيقة ١١١

بيان لرئيس مجلس الأمن يدعو فيه الأطراف الصومالية إلى متابعة المصالحة الوطنية

S/PRST/1995/15، ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥

نظر مجلس الأمن بعناية في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، المؤرخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥ (S/1995/231)، وهو ينوه بالنجاح في الانتهاء من سحب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية من الصومال. ويعرب عن تقديره للحكومات والوكالات التي وفرت أفرادا ومساعدة إنسانية وغير ذلك من الدعم لعملية حفظ السلام في الصومال، بما في ذلك الحكومات التي اشتركت في العملية المتعددة الجنسيات المتصلة بانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويحيي بوجه خاص ذكرى جميع الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم في هذه الخدمة.

ويشدد مجلس الأمن على أن التدخل الآني الذي قامت به عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، قد ساعدا على إنقاذ كثير من الأرواح والممتلكات، وتخفيف المعاناة عموما، كما ساهما في السعي إلى إقرار السلام في الصومال. ويشير المجلس إلى أنه، طوال السنوات الثلاث الماضية، بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودا كبيرة لاستعادة السلام والاستقرار، وتسهيل عودة المجتمع المدني إلى الظهور. ومع ذلك فإن استمرار الافتقار إلى التقدم في عملية السلام وفي المصالحة الوطنية، ولا سيما الافتقار إلى التعاون الكافي من جانب الأطراف الصومالية إزاء المسائل الأمنية، أدى إلى تقويض أهداف الأمم المتحدة في الصومال ومنع مواصلة ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ما بعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥.

ويعتقد المجلس أن عملية الصومال تعطي دروسا هامة بشأن النظرية والتطبيق فيما يتعلق بصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وما زال مجلس الأمن مقتنعا بأن توفر نهج تمثيلي يستند إلى قاعدة عريضة بحق تجاه المصالحة هو وحده الذي سيحقق تسوية سياسية دائمة ويسمح بعودة المجتمع المدني إلى الظهور في الصومال. ويؤكد المجلس من جديد، على أساس تجربته في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أن شعب الصومال يتحمل، في نهاية المطاف، المسؤولية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام إلى الصومال. وكل ما يستطيعه المجتمع الدولي هو أن ييسر العملية ويشجعها ويساعدها، وليس بوسعه أن يحاول فرض حل معين عليها. لذلك فإن المجلس يطلب إلى الأطراف الصومالية السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والإصلاح والتعمير وذلك لصالح السلم والأمن والتنمية.

ويلاحظ مجلس الأمن الاتفاقات الأخيرة التي جرى التوصل إليها بين الفصائل في مقديشو، ولا سيما بشأن السيطرة على مرافق الميناء البحري والمطار. وهو يعرب عن الأمل في أن يكون هذا التطور المشجع بمثابة بادرة تنم عن روح جديدة من التعاون فيما بين الفصائل وأن يؤدي إلى مزيد من التقدم سعيا إلى إقرار سلم دائم في الصومال.

ويؤيد مجلس الأمن رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة لا ينبغي لها التخلي عن الصومال بل ستواصل تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي في تحقيق تسوية سياسية وتوفير الخدمات الإنسانية وغيرها من خدمات الدعم بشرط أن يبدي الصوماليون أنفسهم ميلا للحل السلمي للنزاع وللتعاون مع المجتمع الدولي. وهو يرحب بما اعتزمه الأمين العام من مواصلة إيفاد بعثة سياسية صغيرة، إذا شاءت الأطراف الصومالية ذلك، لمساعدتها على التلاقي في مصالحة وطنية، ويتطلع إلى التقرير الذي أوضح الأمين العام أنه سيقدمه بشأن هذه المسألة. ويحث المجلس على التعاون الوثيق في هذه الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن حكومات البلدان المجاورة. ويرى المجلس أنه من الضروري أن تعرب الأطراف الصومالية بوضوح عن قبولها لهذه المساعدة وعن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة.

ويسلم مجلس الأمن بأن المساعدة الإنسانية في الصومال عنصر هام في الجهد الرامي إلى إعادة إقرار السلم والأمن في البلد. ولذلك فمن المهم إدامة الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال وتشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تحذو حذوها. إلا أن مقدرتها على القيام بذلك ستتوقف على درجة التعاون والأمن التي تقدمها الأطراف الصومالية. ويرحب المجلس بالاستعداد الذي أبدته الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة توفير المساعدات المقدمة للإصلاح والتعمير في المناطق التي يضمن الصوماليون فيها الأمن. ويشدد المجلس على أن تهيئة بيئة مستقرة وآمنة لمدة طويلة في جميع أنحاء البلد سيكون أمرا حيويا لاستئناف النشاط على نطاق واسع في هذه الميادين.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامات الدول بالتنفيذ الكامل للحظر المفروض، بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى الصومال، ويدعو الدول، ولا سيما الدول المجاورة، إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم حالة النزاع في الصومال.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يبقي المجلس على علم بالتطورات. وستبقى هذه المسألة قيد نظر المجلس.

الوثيقة ١١٢

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام تتعلق باستمرار التواجد السياسي للأمم المتحدة في الصومال

S/1995/322، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥

أوضحت في تقريري إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال المؤرخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥ (S/1995/231)، والمقدم عملا بالقرار ٩٥٤ (١٩٩٤)، أنني أتوقع أن أكون في وضع يسمح لي باتخاذ قرار بحلول منتصف شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٥ بشأن مستوى وولاية وجود سياسي للأمم المتحدة يتم الإبقاء عليه في مقديشو. وأوضحت كذلك أن حجم وولاية ذلك الوجود سيتوقفان على ما إذا كانت الأطراف الصومالية تريد من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور الميسر أو الوسيط وما إذا كانت هذه الأطراف مستعدة للتعاون معها وأن موقع ذلك الوجود السياسي ينبغي أن يكون في مقديشو، إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك.

وقد رحب مجلس الأمن، في البيان الرئاسي المؤرخ ٦ نيسان/ أبريل (S/PRST/1995/15)، بما اعتزمته من مواصلة الإبقاء على بعثة سياسية صغيرة، إذا شاءت الأطراف الصومالية ذلك، لمساعدتها على التلاقي في مصالحة وطنية. وفي هذا الصدد، قد يرغب أعضاء المجلس في الاطلاع على البيان الصحفي المرفق الذي أصدره التحالف الوطني الصومالي في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥. وسوف أظل على اتصال بالأطراف من أجل التغلب على أي تحفظات من قبيل تلك التي وردت في البيان.

وحتى أقرر ما إذا كانت الحالة الراهنة في مقديشو آمنة بما يكفي للسماح بإنشاء مكتب فيها، أوفدت مؤخرا بعثة لتقييم الحالة الأمنية هناك. ويجري حاليا إعداد تقرير تلك البعثة، وسيحاط المجلس علما بالنتائج التي توصلت إليها البعثة حال توافرها.

وفي غضون ذلك، توصلت إلى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن في الوقت الراهن تبرير الإبقاء على ممثل خاص متفرغ طول الوقت برتبة وكيل للأمين العام، وذلك نظرا للإمكانات المحدودة للجهود السياسية للأمم المتحدة فيما يتصل بالصومال. ولهذا، فإن السيد فيكتور غبيهو يستعد حاليا للعودة إلى وطنه. وبدلا من ذلك، قررت إنشاء مكتب سياسي صغير، يرأسه ممثل برتبة مد-٢ ويساعده موظفان من المئة الفنية وعدد محدود من موظفي الدعم. وسيقوم المكتب برصد الحالة في الصومال وبالاتصال بالأطراف المعنية، بقدر الإمكان. وسيعمل المكتب من نيروبي مؤقتا ولكنه سينقل إلى مقديشو بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

وسأكون شاكرا لكم إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذه المسائل.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

المرفق

بيان صحفي صادر عن التحالف الوطني الصومالي، مؤرخ ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥

إن الموت والدمار اللذين نجما عن التدخل الأجنبي في الصومال الذي أزهقت فيه أرواح الآلاف من الصوماليين الأبرياء وأتلفت فيه من الممتلكات العامة والخاصة ما تقدر قيمته ببلايين الدولارات قد تركا في أذهان الشعب الصومالي ذكريات مريرة قد يستغرق التعافي منها فترة طويلة.

ونتيجة لذلك، لا يمكن لأي مواطن صومالي يملك حسا وطنيا أو يرغب في إنقاذ سمعة الأمم المتحدة في هذا البلد، أن يقبل أن تفتح الأمم المتحدة مكتبا في الصومال في الوقت الراهن.

ومن الغريب حقا أن تدعي الأمم المتحدة بصفة عامة والأمين العام بصفة خاصة أنهما يرغبان في المساعدة على المصالحة في الصومال فيما خلقا بنفسيهما معظم الفصائل المتناحرة في الصومال وأمداها بالسلاح والمال لتمويل أنشطتها الحربية.

إننا نعتقد بأن المكتب الذي قررت الأمم المتحدة فتحه في الصومال إنما يرمي إلى مواصلة أنشطتها السابقة لتمويل حروب أهلية طويلة الأمد والتحريض على المزيد من القتال والشقاق في الصومال. لقد تحقق تقدم كبير في الصومال فيما يتعلق بالسلام والمصالحة، منذ رحيل آخر أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال والصوماليون لا يفتقدونها. ذلك أن السلم والأمن قد عادا إلى العاصمة وأن القتل وقطع الطرق قد انتهيا.

وقد وصفت أنشطة الأمم المتحدة في الصومال في بيان بسيط على لسان السيد إلينغ، ممثل الاتحاد الأوروبي، الذي زار مقديشو بعد رحيل عملية الأمم المتحدة في الصومال بثلاثة أسابيع، حيث روي عنه أنه قال:

"إن أحسن عمل قامت به الأمم المتحدة من أجل الصومال هو اتخاذها قرارا بمغادرة ذلك البلد". وقال أيضا: "فبعد مرور أسبوعين فقط على رحيل عملية الأمم المتحدة في الصومال، حقق الصوماليون من التقدم ما لم تحققه الأمم المتحدة في الصومال في ظرف سنتين ونصف".

ونظرا لكل الحقائق السالفة الذكر وكذلك غيرها من الحقائق العديدة، فإن مجرد الحديث عن عودة سياسية للأمم المتحدة إلى الصومال في الوقت الراهن أمر غير لائق، ناهيك عن إعادة إنشاء مكتب هنا.

إن الشعب الصومالي ليس في حاجة لا إلى الأمم المتحدة ولا إلى أي أجانب آخرين للتوسط بين أفراده في عملية المصالحة بينهم، فهم قادرون على تسوية خلافاتهم السياسية وتحقيق المصالحة بينهم ولن يقبلوا أي تدخل آخر في شؤونهم السياسية.

الوثيقة ١١٣

رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن وتتعلق باستمرار التواجد السياسي للأمم المتحدة في الصومال

S/1995/323، ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥

أتشرف بإبلاغكم بأن رسالتكم المؤرخة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ (S/1995/322) التي تتعلق باستمرار التواجد السياسي للأمم المتحدة في الصومال وإنشاء مكتب سياسي صغير لرصد الحالة هناك قد عُرضت على أعضاء مجلس الأمن. وقد أحاطوا علما بالمعلومات الواردة في الرسالة وهم يرحبون بالقرار الوارد فيها.

(توقيع) كاريل **كوفاندا**
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ١١٤

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام تتعلق بالمكتب السياسي لشؤون الصومال التابع للأمم المتحدة

S/1995/451، ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٥

أتشرف بأن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ بشأن الحالة في الصومال (S/1995/322)، التي أبلغتكم فيها عن اعتزامي إطلاع أعضاء مجلس الأمن على كل ما يجد من تطورات بشأن المكتب السياسي الصغير لشؤون الصومال التابع للأمم المتحدة، الذي يقوم بأعماله حاليا من نيروبي، وعلى النتائج التي تتوصل إليها بعثة تقييم الحالة الأمنية التي أوفدت قبيل ذلك إلى مقديشو.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، اعتمدت مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لمقديشو على أساس النتائج التي توصلت إليها البعثة. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية حكما يقضي بأن يؤذن لموظفي الأمم المتحدة الدوليين بالسفر إلى مقديشو والبقاء فيها مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في الأسبوع. على أنه ينبغي أن أشير إلى أن اضطراب الأحوال الأمنية وصعوبة التكهن بها في العاصمة الصومالية في الفترة منذ انتهاء البعثة قللا بشدة عدد زيارات الموظفين الدوليين.

وقد اتخذت مرتين، في أواخر نيسان/ أبريل وفي أوائل أيار/ مايو، الخطوات اللازمة لإيفاد مبعوثين خاصين إلى مقديشو لالتماس آراء الزعماء الصوماليين بشأن إمكانية أن يكون للأمم المتحدة تواجد سياسي في بلدهم. غير أن هذا المجهود لم يسفر عن أي نتائج بسبب معارضة الزعيمين الرئيسيين له. بل إن السيد علي مهدي رفض أن يقابل مبعوثي الأول لأن ذلك المبعوث كان له صلة بعملية الأمم المتحدة في الصومال؛ أما مبعوثي الثاني فلم تتم الزيارة التي كان مقررا أن يقوم بها لأن اللواء عيديد عدل في اللحظة الأخيرة عن قراره الالتقاء به.

غير أن من الجدير بالذكر أن مجموعة كبيرة من الزعماء الذين يمثلون الفصائل الصومالية الرئيسية، بما في ذلك جناح من المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، رحبوا بنيتي إقامة مكتب سياسي تابع للأمم المتحدة في بلدهم.

وفي ظل هذه الظروف، قررت أن يظل المكتب السياسي لشؤون الصومال، العامل حاليا من نيروبي، في ذلك الموقع إلى أن تتحسن الحالة بحيث تتيح نقله إلى مقديشو. وقد قررت أيضا أن أخفض ملاك هذا المكتب من الموظفين إلى مدير برتبة مد - ٢، وموظف من الفئة الفنية وموظف من فئة الخدمات العامة.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بعرض هذه المعلومات على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس **بطرس غالي**

الوثيقة ١١٥

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتعلق بالمكتب السياسي لشؤون الصومال التابع للأمم المتحدة

S/1995/452، ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٥

أتشرف بإبلاغكم بأن رسالتكم المؤرخة ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥ (S/1995/451) بشأن المكتب السياسي لشؤون الصومال والنتائج التي خلصت إليها البعثة الموفدة إلى مقديشو لتقييم الحالة الأمنية، قد عرضت على أعضاء المجلس، وأنهم يوافقون على القرار الوارد في رسالتكم.

(توقيع) دتلف غراف زو رانتزلو

رئيس مجلس الأمن

الوثيقة ١١٦

تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

A/50/447، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥

أولا - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ٤٩/٢١ لام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال، لاحظت الجمعية مع القلق، في جملة أمور، أن إخفاق الأطراف الصومالية في تحقيق المصالحة السياسية وإقرار أوضاع آمنة في بعض أجزاء البلد قد عرقل الانتقال بصورة تامة من مرحلة عمليات الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية. وناشدت الجمعية جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء الأعمال العدائية والدخول في عملية للمصالحة الوطنية تسمح بمثل ذلك الانتقال، وطالبت جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم على الوجه التام أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وموظفي المنظمات غير الحكومية.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي تعبئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الإصلاح والتعمير للصومال، وأن يُطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ على التقدم المحرز، في تنفيذ القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وبناء على طلب الجمعية، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تقريرا شفويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. وأعد التقرير الحالي تلبية لطلب الجمعية المذكور آنفا.

ثانيا - برامج الإغاثة والإصلاح

ألف - نظرة عامة

٣ - تم في نهاية عام ١٩٩٤ التغلب على مرحلة الطوارئ الحادة في الصومال. وطرأ تحسن مهم على الحالة الصحية والغذائية للسكان وذلك، إلى حد كبير، بفضل الجهد الإغاثي الدولي، مما جعل الحالة تختلف اختلافا هائلا عما كانت جهود الإغاثة الدولية عليه عندما كانت الأزمة في ذروتها عام ١٩٩٢ حيث كان ٣٠٠٠ رجل وإمرأة وطفل يموتون يوميا بسبب المجاعة. وازداد الإنتاج الزراعي وإنتاج المواشي بفضل الأحوال المناخية المؤاتية التي اقترنت بتوزيع فعال للمدخلات الغذائية - الأمنية. وأدت تدخلات الأمم المتحدة وشركائها القائمة على أساس مجتمعي إلى تحسن كبير في وصول السكان إلى الخدمات الصحية والمياه والتعليم في البلد. وعاد عدد كبير من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم لاستئناف حياة منتجة والمساهمة في إعادة تعمير الصومال.

٤ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زال أمام البلد شوط طويل قبل تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانه. فالحرب الأهلية المدمرة أصابت جميع جوانب المجتمع الصومالي تقريبا، ودمرت ٦٠ في المائة على الأقل من الهياكل الأساسية للبلد ودفعت ما يُقدر بـ ١,٥ مليون شخص للهرب من المناطق التي توجد فيها منازلهم إلى البلدان المجاورة أو إلى أي مكان آخر داخل الصومال. ونظرا لحجم الدمار الهائل، ستحتاج عملية الإنعاش إلى وقت طويل،

وإلى توسيع الجهود الدولية، وأهم من كل ذلك، ستحتاج إلى دعم الشعب الصومالي ومشاركته الفعليين من أجل تمكين الوكالات من الاضطلاع بأنشطتها بسلامة وأمن. وعلاوة على ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي ومناخ انعدام الأمن اللذين ما زالا سائدين في الصومال يوفران أرضية خصبة لنشر حالات طارئة جديدة، تكون فيها الفئات الضعيفة أكثر الفئات عُرضة للخطر، ومن هذه الفئات الأشخاص المشردون واللاجئون والنساء والأطفال والمعوقون. وتؤكد هذه الحالة ضرورة تحقيق السلام والمصالحة الوطنية من أجل كفالة عدم انتكاس المكاسب الإنسانية وتمكين البلد من تحقيق الانتعاش الكامل.

٥ - وتحتاج وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إلى تمويل وموارد كافية من أجل التصدي بصورة كافية لمتطلبات الطوارئ والإصلاح الأولي في الصومال. فقد أدى عدم كفاية الموارد المالية في النصف الأول من عام ١٩٩٥ إلى الحد من قدرة وكالات الأمم المتحدة على تقديم مدخلات غذائية وغير غذائية كافية إلى السكان المستهدفين. وبلغت احتياجات الطوارئ والإصلاح في الصومال خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥ ، كما انعكست في النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، ٢٤,٨ ملايين دولار في قطاع المعونة الغذائية و ٤٥,٤ ملايين دولار في القطاع غير الغذائي. وبلغ مجموع التبرعات من أجل المعونات الغذائية ١٠,٣ ملايين دولار في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٥. وبلغت التبرعات للأنشطة غير الغذائية ٣,٧ ملايين دولار. وجرى التبرع بما مقداره ٦ ملايين دولار إضافية إلى منظمات دولية غير حكومية ومنظمات دولية أخرى عاملة في الصومال في النصف الأول من عام ١٩٩٥، خارج إطار نداء الأمم المتحدة.

باء - الأمن الغذائي

٦ - انحسرت أحوال الجفاف وطرأ تحسن على الإنتاج الزراعي إلى حد كبير عام ١٩٩٤، بالمقارنة مع فترة الطوارئ لعامي ١٩٩٣/١٩٩٢. فقد أتت الأمطار الوفيرة التي هطلت عام ١٩٩٤ إلى حصادين جيدين استثنائيين في الصومال. وحقق موسم الحصاد الرئيسي "غو" في آب/ أغسطس ١٩٩٤، ٣١٢ ٠٠٠ طن، مما يمثل نحو ٦٥ في المائة من مستويات ما قبل الحرب، وبلغ مجموع الإنتاج في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، الحصاد الثانوي "داير" ٠٠٠ ٩٥ طن، وهذا المقدار تجاوز متوسط ما قبل الحرب وساعد على تحسين الحالة الأمنية الغذائية العامة في سائر أنحاء البلد.

٧ - إلا أن تقديرات فصل الحصاد الرئيسي لعام ١٩٩٥ تدل على أن إنتاج المحاصيل في المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار سوف يتناقص بسبب عدم كفاية المطر وتفرقه. ورغم أن من المتوقع أن يكون الإنتاج الزراعي في المناطق المروية مرضيا، فإن الإنتاج في المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار يُقدر بأكثر من نصف حصاد العام الماضي. فإذا لم تصب المحاصيل بآفات زراعية أخرى ولم تكن هناك قيود أمنية في المناطق الزراعية، فمن المتوقع أن يصل مجموع إنتاج الحبوب في البلد إلى ٨٠ في المائة من محصول العام الماضي على أفضل تقدير. وعلاوة على ذلك، فرغم التحسن العام الذي طرأ على الحالة الزراعية في عام ١٩٩٤، لا يزال أغلبية الصوماليين فقراء، وقد تأثرت مستويات أمنهم الغذائي تأثرا سلبيا بانعدام مؤسسات الحكم، وانتشار البطالة ومحدودية المساعدة الدولية للانتعاش والتنمية في البلد.

٨ - ورغم أن من غير المتوقع أن يكون هناك عجز كبير في توافر الحبوب، فإن الزيادة المتوقعة في أسعار الأغذية الناجمة عن انخفاض الإنتاج الزراعي سوف تؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية للفئات الضعيفة في البلد. وقد بدأت تظهر علامات على تدهور الحالة الغذائية في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ في بعض أنحاء البلد، وخصوصا بوادي جوبا جنوب الصومال وفي مقديشو، وأبلغ عن زيادة في معدلات سوء التغذية بين العائدين، والأشخاص المشردين داخليا وفئات ضعيفة أخرى. ويزيد استمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي من خطورة حالة الإمداد الغذائي في البلد. فالموانئ البحرية الرئيسية في الصومال، بما فيها ميناء مقديشو، لا تعمل سوى بصورة متقطعة، مما يحد من المستوى الممكن للواردات الغذائية التجارية إلى البلد. وتبلغ الاحتياجات المقدرة من المعونة الغذائية لعام ١٩٩٦/١٩٩٥ ما مقداره ٥٠٠ ١٢٩ طن. ويبلغ مقدار التعهدات والمخزونات المُرحَّلة لبرنامج الأغذية العالمي ٥٠٠ ٧٧ طن مما يترك عجزا بمقدار ٠٠٠ ٥٢ طن.

٩ - ونظرا لتحسن حالة الإمداد الغذائي في عام ١٩٩٤، واصل برنامج الأغذية العالمي تحويل تركيز مساعدته من برامج للإغاثة إلى برامج للإصلاح. واستفاد أكثر من ٤ ملايين نسمة في الصومال من هذه المساعدة عن طريق تنفيذ نحو ٠٠٠ ١٠ مشروع. ويتألف البرنامج بصورة رئيسية من برامج الغذاء مقابل العمل، التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي عن طريق نهج متكامل متعدد القطاعات في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والمياه وإصلاح الهياكل الأساسية وتوليد الدخل والنهوض بالمرأة والتسريح وإعادة التوطين. وقام البرنامج بتخفيض كمية المساعدة الغذائية المخصصة لتوزيع الإغاثة إلى نحو ١٠ في المائة من برنامج مساعدته بنهاية عام ١٩٩٤ وبقيت على هذا المستوى في عام ١٩٩٥. ومع مغادرة عملية الأمم المتحدة في الصومال وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية أصبح برنامج الأغذية العالمي يعتمد بصورة متزايدة على المنظمات الوطنية غير الحكومية والإدارات الإقليمية والهياكل المجتمعية المحلية، التي أصبحت تشكل نحو ٩٠ في المائة من شركائها التنفيذيين بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وقدم البرنامج إجمالا نحو ٠٠٠ ٦٦ طن من السلع الغذائية المختلطة عام ١٩٩٤ عن طريق مكاتبه الميدانية الثمانية.

١٠ - وفي عام ١٩٩٥/١٩٩٤، قدم برنامج الأغذية العالمي مساهمة مهمة أيضا في عملية الإصلاح في الصومال من خلال برنامجه لاستخدام ريع بيع الأغذية. وجرى توليد أكثر من ٥ ملايين دولار في الصومال من خلال بيع قرابة ٠٠٠ ٧ طن من السلع الغذائية المرتفعة القيمة غير المنتجة في البلد.

واستخدمت هذه الأموال لتوفير مدخلات غير غذائية إلى ٢٤٠ مشروعا للإصلاح، خلقت نحو ٠٠٠ ٤ وظيفة وعززت الأمن الغذائي العام في البلد.

١١ - وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، أنشأ برنامج الأغذية العالمي وحدة لتقييم الأمن الغذائي، تدعمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، لرصد أحوال الطقس والإنتاج الغذائي وأسعار السوق والاستهلاك وأنماط توافر الأغذية ، وكذلك الحالة الغذائية والصحية للسكان في سائر أنحاء الصومال. وتقوم وحدة تقييم الأمن الغذائي، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات اللازمة لتقدير الاحتياجات الفورية والمستقبلية للأغذية ولتشغيل نظام شامل للإنذار المبكر في الصومال. وفي حالة وقوع كوارث طبيعية، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتقديم مساعدة غذائية فورية إلى السكان المتضررين. وقد قدم مؤن غذائية طارئة لقرابة ٠٠٠ ٥٠ إنسان تضرروا من جراء فيضانات حادة وقعت في أجزاء من البلد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. وقام البرنامج أيضا بتقديم دعم منتظم إلى فئات ضعيفة أخرى، تشمل ٠٠٠ ١٤ يتيم و ٢٠٠ ١ معوق.

جيم - الزراعة ومصائد الأسماك

١٢ - مع تزايد الأشخاص العائدين إلى حقولهم، أظهر القطاع الزراعي بوادر انتعاش مشجعة. وفي الوقت ذاته، أدى استئناف العائدين للأنشطة الزراعية إلى زيادة الحاجة إلى جهود الإصلاح الزراعي في البلد. فخلال الحرب الأهلية، نهبت الآليات الزراعية وتعرضت الآبار والمشاتل للتدمير. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إسهاما منها في عملية الإصلاح الزراعي، بتوزيع البذور والأدوات الزراعية الأساسية على عشرات الآلاف من الفلاحين والعائدين المعوزين، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الشريكة ومع السلطات المحلية. ويتلقى نحو ٦ ٠٠٠ فلاح المساعدة عن طريق برامج الغذاء مقابل العمل التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي من أجل المياه وقنوات الري. واستعدادا للموسم الرئيسي "غو" عام ١٩٩٤، قدم برنامج الأغذية العالمي دعما غذائيا في فترة ما قبل الحصاد إلى أكثر من ٠٠٠ ٨ عائلة مزارعة في منطقة الخليج. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، بدأ برنامج الأغذية العالمي برنامجا لشراء الحبوب محليا من أجل دعم المجتمعات المزارعة الصومالية وتنشيط أسواق الحبوب المحلية. وجرى شراء ٠٠٠ ١١ طن من الحبوب المنتجة محليا بحلول حزيران/ يونيه ١٩٩٥. واستفادت ٨٠٠ عائلة مزارعة من مشروع حيوانات الجر الذي نفذته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في الشمال الشرقي من خلال زيادة إنتاجها من المحاصيل وتخفيف عبء العمل عن الأطفال الذين كانوا يقومون بالحراثة سابقا. وما زالت الفاو تواصل أنشطتها في حماية المزروعات عن طريق إجراء مسح للجراد وللآفات الحقلية ومحاربتها في سائر أنحاء البلد. وتشمل حملة حماية المزروعات عنصرا لتدريب موظفين وطنيين على تدابير مكافحة الآفات.

١٣ - وقامت الفاو أيضا في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بتلقيح الحيوانات، وإصلاح المسالخ وتدريب البدو على المهارات البيطرية الأساسية. كما قدمت الدعم إلى الاتحادات على مستوى القرية من أجل إعادة تنشيط العيادات البيطرية، مما ساعد على تقليل الإصابات بالأمراض وانخفاض معدلات موت الحيوانات. وقدمت الفاو المساعدة في مجال إجراءات التصديق على سلامة الحيوانات، الأمر الذي مكّن من استئناف تصدير الحيوانات من الصومال. أما في المناطق الساحلية، فقد قام برنامج الأغذية العالمي بدعم إنشاء أو توسيع عدة تعاونيات لصيد الأسماك. إلا أنه أرجئ تنفيذ مشروع لتطوير مصائد الأسماك تابع للفاو ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة مركا - عدله بقرب مقديشو بسبب استمرار انعدام الأمن في المنطقة.

١٤ - وفي شهر آذار/ مارس ١٩٩٤ بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتنفيذ برنامج ما بعد الإغاثة ومدته ٣٢ شهرا، وهو مصمم لمساعدة السكان الريفيين في مناطق بيضوا ووجيد ومقاطعتي شبيليه الوسطى والسفلى في الصومال على استعادة قدراتهم الإنتاجية الزراعية والحيوانية. أما الأنشطة الرئيسية التي نفذها برنامج ما بعد الإغاثة فكانت التعاقد مع حدادين محليين لإنتاج ٠٠٠ ٥٠ منجل وتوزيعها على الجماعات الريفية في بيضوا ووانله ويي. وبالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ برنامج طارئ لإبادة طيور الكويليا، وتكلل البرنامج بنجاح باهر مما جعل موسم حصاد السرغوم مرضيا.

دال - الصحة

١٥ - وفي نهاية عام ١٩٩٤ أظهرت معظم المؤشرات القياسية للصحة والحالة الغذائية للسكان استقرارا ملحوظا. وبالرغم من هذا التحسن العام، ما زالت الحالة الصحية لقطاع كبير من السكان في الصومال في وضع خطر بسبب عدة عوامل منها الوصول المحدود للغذاء في السوق، والوصول الضعيف إلى خدمات الرعاية الصحية وعبء العمل الثقيل لكثير من النساء. وتعتبر أمراض الإسهال والملاريا والسل الرئوي من بين الأسباب الرئيسية لأمراض الأطفال في البلد. ومن أجل تحسين الأوضاع الصحية في البلد، شدت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في عام ١٩٩٤ على تدخلاتها في القطاعين الصحي والغذائي. وما زالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تواصل، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات غير حكومية، دعم مرافق الرعاية الصحية وتوسيع تغطيتها لتشمل ١٢٩ مركز رعاية صحية للأمومة، و ٩٣ مستوصفا للمرضى الخارجيين، و ٣٩١ مركزا صحيا فرعيا و ٢٤ مستشفى. وجرى منذ شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ تدريب نحو ٧٩٠ عاملا في مجال الصحة المجتمعية، وقابلات تقليديات، وممرضات ومساعدين، ومستشارين في الكسور والرضوض وملقحين.

١٦ - وتواصل اليونيسيف تقديم التغذية التكميلية إلى ما متوسطه ٠٠٠ ٢٢ من الأطفال المصابين بسوء التغذية، والنساء الحوامل، أو الأمهات المرضعات شهريا، مستهدفة تلك المناطق في البلد التي ما زال سوء التغذية مستمرا فيها. ويتلقى ما متوسطه ٥٠٠ ٢٠ طفل شهريا مكملات من فيتامين ألف

لمساعدتهم على الوقاية من الأمراض. ووزع أكثر من ١ ٥٠٠ طن من سوبر يونيميكس على ٣٤ مركز تغذية تدعمها اليونيسيف بوسط وجنوب الصومال. وتكفل دراسات التغذية التي تقوم بها اليونيسيف بصورة منتظمة فضلا عن عدة منظمات غير حكومية دولية توفير رد سريع في المناطق المتضررة بسوء التغذية وخصوصا بين الفئات الضعيفة كالأشخاص المشردين والعائدين، وكذلك السكان الذين يعيشون في مناطق أصابها الجفاف أو شملتها النزاعات.

١٧ - وقد انحسر وباء الكوليرا الذي تفشى في أجزاء من الصومال في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٤ خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٤. إلا أن الكوليرا عادت إلى الظهور مرة أخرى في كيسمايو ومقديشو في شباط/ فبراير ١٩٩٥، مما يدل على أن للوباء دورة موسمية. ونجحت التدابير المتضافرة التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات الشريكة لها، بما فيها المنظمات غير الحكومية الصومالية، في الاحتواء السريع لوباء الكوليرا الذي تفشى من جديد في عام ١٩٩٥. وقدمت منظمة الصحة العالمية أكثر من ٥٤ طنا من أدوية العلاج وغيرها من اللوازم، ووحدت المعلومات المتعلقة برصد حالة الكوليرا في سائر أنحاء البلد. وأنشأت اليونيسيف بالتعاون مع شركائها مراكز للعزل والعلاج، ومصادر لماء مكلور، وقدمت أملاح الإماهة الفموية وغيرها من اللوازم، وقامت بحملات تعبئة صحية وتربوية واجتماعية مكثفة في المناطق المتضررة. واستخدمت المواد التعليمية بشأن الوقاية من الكوليرا، وكانت من تصميم وإنتاج اليونسكو، في حملة مكافحة الكوليرا. وأسهمت مشاريع الحوافز الغذائية التابعة لبرنامج منظمة الصحة العالمية أيضا في أنشطة مكافحة الكوليرا وفتحت منظمة أطباء بلا حدود (بلجيكا) مركزا لمعالجة الكوليرا في كيسمايو وساعدت في رصد تفشي الوباء. وبحلول حزيران/ يونيه ١٩٩٥، تمت السيطرة على الوضع، وأظهرت عينات الماء المُجمَّع من الآبار استمرار خلوها من الكوليرا. وتم تحديد ما مجموعه ٤٩٦ ١٠ حالة إصابة بالكوليرا في البلد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥، وأبلغ عن وقوع ١٩٧ حالة وفاة، تشكل معدل وفيات للمصابين بواقع ١,٨٨ في المائة. وتشير هذه الأرقام إلى وجود تحسن بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ الذي تفشى فيه وباء الكوليرا، حيث أبلغ عن ٣٣٤ ٢٨ إصابة وسجلت وفاة ٢٠٦ ١ أشخاص، مما يمثل معدل وفيات بواقع ٤,٢٦ في المائة. ولكفالة الاستعداد لمقاومة أي تفش جديد للمرض، ثمة حاجة عاجلة لسد نقص البلد من لوازم الوقاية من الكوليرا ومعالجتها.

١٨ - وواصلت منظمة الصحة العالمية توسيع دعمها لبرامج معالجة السل الرئوي في مختلف أنحاء البلد. وأكمل نحو ٤٠٠٠ مريض بالسل الرئوي علاجهم خلال عام ١٩٩٤، ومن المتوقع معالجة ما مجموعه نحو ٠٠٠ ١٠ حالة في عام ١٩٩٥. وأدت المساعدة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية لخدمات بنوك الدم إلى تحسين سلامة نقل الدم في أجزاء من البلد. وكان لبرنامج الاحتياجات الأساسية الدنيا المتعدد القطاعات التابع لمنظمة الصحة العالمية والقائم على أساس مجتمعي والذي استؤنف في الصومال وأخذ في التوسع بمعدل قرية واحدة في الشهر، أثر إيجابي على نوعية حياة السكان في المناطق المستهدفة. وواصلت منظمة الصحة العالمية، بهدف محاربة الملاريا، التي تُعتبر مشكلة صحية رئيسية في المناطق الريفية والساحلية، توزيع العقاقير المضادة للملاريا وتطوير استراتيجيات للحد منها بالتعاون مع السلطات المحلية. كما تعمل المنظمة أيضا مع الباحثين الصوماليين لوضع بروتوكولات للعلاج الكيميائي لمعالجة الملاريا في البلد. ويتلقى مركز لمعالجة الجذام تديره منظمة غير حكومية ويستفيد منه ٣٠٠ مريض، المشورة التقنية واللوازم من العقاقير والدعم المختبري من المنظمة.

١٩ - وللحيطة من تكرار مأساة عام ١٩٩٢ التي توفي خلالها عشرات الآلاف من الأطفال بمرض الحصبة في الصومال، قامت اليونيسيف بتطعيم ما مجموعه ٠٠٠ ٩٠٠ طفل ضد المرض. وفيما بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ وتموز/ يوليه ١٩٩٥، جرى تطعيم ما يزيد على ٠٠٠ ٩٥ طفل ضد الحصبة، و ٠٠٠ ١٢٥ طفل ضد مرض السل الرئوي و ٠٠٠ ١٤٣ طفل آخر ضد أربعة أمراض أخرى يمكن الوقاية منها. وعلاوة على ذلك جرى تطعيم أكثر من ٠٠٠ ١٠٦ امرأة في سن الحمل ضد مرض الكزاز. ولتحسين مستويات التطعيم في المناطق الحضرية، أخذت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الشريكة بتوسيع أنشطة الانتشار من محطات صحية فرعية ومراكز رعاية صحة الأمومة. ودشن برنامج للصحة الإنجابية قامت بتنفيذه منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعدة منظمات غير حكومية أخرى، في آذار/ مارس ١٩٩٥ تجاوبا مع ارتفاع مستويات أمراض ووفيات الأمومة المرتبطة بنقص التغذية، والمضاعفات التي تحدث أثناء الولادة والوصول المحدود للرعاية الصحية قبل وبعد الولادة في الصومال. وواصلت منظمة الصحة العالمية تقديم عقاقير أساسية إلى ٥٦ منظمة غير حكومية محلية و ١٢ منظمة غير حكومية دولية من الصيدلية المركزية الصومالية التابعة لها في مقديشو، ومن مستودعات تابعة لها في أنحاء عديدة من البلد. ووفرت اليونيسيف العقاقير واللقاحات والمعدات الطبية إلى المرافق الصحية ووزعت مجموعات عقاقير أساسية ومتجددة على جميع مراكز رعاية صحة الأمومة ومعظم مستوصفات المرضى الخارجيين والمحطات الصحية الفرعية في البلد. وفيما بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيه ١٩٩٥، قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية أكثر من ٦٦ طنا من اللوازم الطبية إلى المستشفيات والمحطات الصحية الفرعية في شتى أنحاء البلد.

٢٠ - وجرى دعم إعادة إنشاء الخدمات المختبرية والقدرات الجراحية من خلال توفير المساعدة التقنية، والكواشف والأنشطة التدريبية. ومنذ شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، استماد ٣٣ فنيا صوماليا من تدريب مختبري مباشر تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، وجهزت أربعة مختبرات لمستشفيات بالمعدات واللوازم. وتخطط منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمات غير حكومية دولية لتعزيز نظام مراقبة الأمراض في الصومال. ويجري طبع الأدلة التقنية وغيرها من المنشورات التعليمية

الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وتوزيعها بالتعاون مع اليونسكو. وتتعاون وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مع الفنيين الصحيين الصوماليين في تصميم استراتيجية صحية وغذائية مشتركة بهدف تحسين التوحيد والتنسيق والتخطيط والاستدامة في القطاع الصحي في الصومال.

٢١ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي دعم القطاع الصحي في البلد من خلال مختلف برامج الغذاء مقابل العمل والحوافز الغذائية. ويتلقى شهريا ٠٠٠ ٧ عامل في الرعاية الصحية في حوالي ١٠٠ مستشفى ومستوصف ومخيم للجذام ومحطة صحية فرعية ومراكز رعاية صحة الأمومة بدلات غذاء مقابل العمل من برنامج الأغذية العالمي. ويستفيد نحو ٠٠٠ ٨ مريض داخلي شهريا وكذلك أطفال مصابون بسوء التغذية ونساء حوامل ومرضعات من برامج التغذية الخاصة. ويقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا حوافز غذائية للمدربين والمساهمين في دورات تدريب عمال الصحة الجماعية.

هاء - المياه والتصحاح

٢٢ - ما زال تمشي مياه الشرب غير المأمونة والممارسات التصحاحية والصحية غير السليمة يؤثر على الحالة الصحية والغذائية للسكان في شتى أنحاء الصومال. وتفتقر شريحة كبيرة من السكان للمياه والمرافق الصحية الكافية، بسبب التشرد الجماعي وتدمير الهياكل الأساسية أثناء الحرب الأهلية. ولمعالجة المشكلة، أخذت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بالاضطلاع بجهود من أجل تحسين وصول السكان إلى مياه شرب مأمونة، وبالتالي تخفيض تعرضهم لأمراض تنقلها المياه. وخلال العام الماضي، قامت اليونيسيف بإصلاح ١٤٥ بئرا مفتوحة، زودت خمسون منها بمضخات يدوية. وفي بوراما، أعيد إصلاح بئرين وخزان ماء وتم وصلها بشبكة إمداد المياه للمدينة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى بناء نحو ١٢٠ مرحاضا لتحسين الأوضاع التصحاحية في المدارس في سائر أنحاء البلد. وفي نهاية عام ١٩٩٥، تتوقع اليونيسيف إعادة إصلاح مائة بئر مفتوحة إضافية ومائة شبكة مياه حضرية صغيرة، فضلا عن إكمال إصلاح شبكة إمداد المياه الرئيسية في بيضوا.

٢٣ - ويدعم برنامج الأغذية العالمي في العديد من القرى إصلاح وصيانة شبكات المياه عن طريق برامج الغذاء مقابل العمل لمصلحة التقنيين وموظفي الدعم. كما يدعم بناء أسيجة واقية لمكافحة تلوث مصادر المياه، وتقوم المأوى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتقييم مستوى الترسبات من مبيدات الآفات الحشرية في مياه آبار الشرب على طول نهر هرغيسا، والذي يشتبه بأنه تلوث من جراء المبيدات الحشرية عندما تضرر مخزن رئيسي في البلدة يحتوي على مبيدات خلال الحرب الأهلية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم إصلاح وتشغيل شبكة إمداد المياه في مقديشو، التي تزود نحو نصف سكان المدينة بالمياه. إلا أنه في حزيران/يونيه ١٩٩٥، توقف إمداد المياه من المحطة بسبب انعدام الوقود لتشغيل مولدات المحطة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، نفدت أموال المشروع وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على تبرعات عاجلة من أجل مواصلة مساعدته. وقامت اليونيسيف بتوسيع أنشطتها التدريبية في قطاع المياه والمرافق الصحية. وتلقى ما مجموعه ٨٠٠ ميكانيكي تدريبا أثناء العمل في صيانة المضخات اليدوية، وجرى تدريب موظفين من ٣٠ منظمة غير حكومية على تركيب المضخات. وفضلا عن ذلك، قامت اليونيسيف بتدريب ٥٥ شخصا على إصلاح شبكات المياه، وتم تدريب ما مجموعه ١٧٥ شخصا في مجال التعبئة المجتمعية من أجل تحسين الممارسات المائية والتصحاحية.

واو - التعليم

٢٤ - وللمساعدة في إنعاش قطاع التعليم في الصومال وإعادة قدر من الاستقرار إلى حياة الأطفال في سن المدرسة، واصلت وكالات الأمم المتحدة جهودها لتحسين إمكانيات الحصول على التعليم الأساسي. ودعمت اليونيسيف وشركاؤها إصلاح ٤٤ مدرسة، وقامت بتوزيع ٨٦٥ ١ مجموعة أدوات تعليمية على ٥٨٥ من المدارس الابتدائية ومدارس تحفيظ القرآن في سائر أنحاء الصومال. وبالتعاون مع شركائها، طبعت اليونسكو حتى الآن مليونا من الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية، ووزعت على المدارس ٢٤ مطبوعة دراسية مشفوعة بأدلة للمعلمين. ويتلقى زهاء ٠٠٠ ١٥ من المدرسين وموظفي الدعم شهريا سلال أغذية من برنامج الأغذية العالمي لقاء الخدمات التي يقدمونها فيما يربو على ٥٠٠ مدرسة، ويحصل ٠٠٠ ٨٠ تلميذ يوميا على وجبات غذائية كاملة أو وجبات خفيفة غنية بالبروتين لرفع معدلاتهم التغذوية وتشجيعهم على الانتظام في الدراسة. ويدعم برنامج الأغذية العالمي أيضا إصلاح أبنية المدارس بتطبيق برامج الغذاء مقابل العمل واستخدام ريع بيع الأغذية.

٢٥ - وتواصل اليونسكو دعمها لإصلاح قطاع التعليم من خلال مراكز تطوير التعليم التابعة لها في مقديشو وبيضوا وهرغيسا، ومراكزها المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ في غرباهاري وحدور، ومركز البرنامج الإقليمي في نيروبي. وبلغ مجموع عدد حلقات تدريب المعلمين التي عقدتها اليونسكو ٨٧ حلقة في ١٢ منطقة في الصومال وفي مخيمات اللاجئين الصوماليين في جيبوتي وكينيا وإثيوبيا واليمن. ويجري بالتعاون مع اليونيسيف استخدام أدلة لتدريب المعلمين أعدتها اليونسكو من أجل عقد دورات تدريب تنشيطية لزهاء ٧٤٤ من معلمي المرحلة الابتدائية ومدارس تحفيظ القرآن و ٦٠ من مديري المدارس. وعلاوة على ذلك، طبعت اليونيسيف ٠٠٠ ٤ نسخة من كتاب "رعاية الطفل في الإسلام" ووزعتها على مدارس شمال شرق الصومال، ويجري حاليا طبع ٠٠٠ ١٢ نسخة أخرى من الكتاب لتوزيعها في سائر أنحاء البلد.

٢٦ - وكجزء من وحدة التعليم المفتوح التابعة لليونسكو في الصومال، يجري تدريب المعلمين الممارسين من غير المتدربين في مكان عملهم على مواضيع تربوية وإدارية توطئة لمنحهم شهادة الدبلوم. ووزعت اليونسكو ملفا تعليميا عاجلا من إعدادها في المناطق الريفية والمخيمات يعنى

بالأشخاص المشردين داخليا، من أجل توفير المواد الأساسية اللازمة لممارسة عملية تعليمية فعالة في الأحوال التي لا توجد فيها أبنية مدارس أو تكون غير صالحة للاستعمال. وفي مشروع مشترك بين اليونيسيف واليونسكو تلقى ما يزيد على ٩٠ من المتدربين والمفتشين والمديرين تدريبا يهدف إلى ضمان توافر القدرة على ممارسة مهام التدريب والإشراف والتفتيش لدى القائمين على العملية التعليمية في كل مناطق البلد بدون استثناء. وجرى تدريب ٨٦ معلما على تقديم المساندة الاجتماعية والنفسية للأطفال المصدومين بالحرب كجزء من مشروع تجريبي لليونيسيف في بيضوا. ويواصل برنامج الأغذية العالمي دعمه لبرامج تدريب المعلمين بتقديم حوافز غذائية للمترددين عليها ومعلميهم.

٢٧ - وتواصل اليونيسيف، من ناحيتها، تشجيع الأخذ بالمناهج الدراسية للتعليم الابتدائي في مدارس تحفيظ القرآن القائمة على أساس مجتمعي ساعية إلى توسيع إمكانيات الحصول على التعليم الأساسي في البلد. كذلك، ضاعفت اليونيسيف جهودها لزيادة وعي المجتمع المحلي بأهمية تعليم البنات حيث قامت بتنظيم حلقات عمل وتوزيع ٠٠٠ ١٨ ملصق في سائر أنحاء الصومال. وواصلت اليونسكو في عدة مناطق تعزيز إنشاء مجالس التعليم الإقليمية، في حين قدمت اليونيسيف مساعدة في تشكيل اللجان المدرسية في أكثر من ١١٥ مجتمعا محليا، والهدف المرجو من ذلك هو تحسين إدارة نظم التعليم المحلية وكفالة استدامتها في غياب السلطة المركزية. وفي عام ١٩٩٤ استهلت اليونسكو برنامجا شاملا لمحو أمية الراشدين في الصومال. وفي الوقت الحاضر، تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، وهو أحد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إجراء دراسات استقصائية وتجميع بيانات عن قطاع التعليم في جميع مناطق البلد.

زاي - اللاجئون

٢٨ - رغم إغلاق بعض مخيمات اللاجئين في كينيا بعد عودة أعداد كبيرة من الصوماليين إلى وطنهم، لا تزال المخيمات الكينية تحتفظ بسجلات لحوالي ٠٠٠ ١٥٧ لاجئ صومالي. وفي حزيران/ يونيه ١٩٩٥ كان قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ صومالي آخر مسجلين في المخيمات الموجودة في إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا. وقد أدى اندلاع القتال في شمال غرب الصومال منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ إلى تجدد موجات النزوح إلى خارج البلاد. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تنفيذ برامج للعودة الطوعية وتمهيد الأرض في الصومال لعودة اللاجئين وتقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية في استيفاء احتياجات العائدين، واحتياجات هذه المجتمعات ذاتها.

٢٩ - وجرى تحديد ما يزيد على ٥٠٠ من المشاريع السريعة الأثر لتيسير إصلاح الهياكل الأساسية الضرورية التي دمرتها أو خربتها الحرب. وفي إطار هذا البرنامج، يجري إصلاح الهياكل الأساسية العامة والزراعية والمدارس، والخدمات البيطرية، مما يسهم في إعادة إدماج السكان العائدين وتحسين القدرة الاستيعابية للمجتمعات المستقبلة لهم. وقد عاد من كينيا طوعا ما يربو على ٠٠٠ ٦٠ لاجئ جاؤا من المخيمات إلى منطقة غيدو. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، بدأت عملية العودة الطوعية للاجئي مخيمات المنطقة الساحلية في كينيا، وعلى مدى عشرة أسابيع رجع ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ لاجئ صومالي إلى منطقة كيسمايو في جوبا السفلى. وواصل برنامج الأغذية العالمي تيسير عملية عودة اللاجئين مستخدما في ذلك مشاريع إعادة الإدماج المجتمعي وخطط إصلاح المزارع، وقام بتوزيع البذور والأدوات الزراعية على المحتاجين من العائدين والقاطنين في المجتمعات المستقبلة. وفي آذار/ مارس ١٩٩٥، وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية ناموسيات وبذور وأدوات صيد وأصناف أخرى غير غذائية على زهاء ٠٠٠ ٣٠ من العائلات العائدة والعائلات المقيمة في وادي جوبا. وبسبب فشل المحاصيل تدهورت الحالة الغذائية للعائدين في منطقة ماريره في جوبا السفلى فشرعت اللجنة في تنفيذ برنامج عاجل لتقديم المعونة الغذائية أفادت منه ٠٠٠ ١ عائلة أو أكثر، وأنشأت في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ مركزا لتغذية الأطفال المصابين بسوء التغذية. وسوف تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها بذل الجهود من أجل زيادة تنسيق برامج الإعادة للوطن وبرامج عودة اللاجئين، وكفالة استقرار السكان العائدين والمجتمعات المستقبلة لهم.

حاء - الأشخاص المشردون داخليا

٣٠ - لا يزال وجود عدد غفير من الأشخاص المشردين داخليا، الذين هم من أشد الفئات ضعفا في الصومال، من الشواغل الرئيسية التي تشغل وكالات الأمم المتحدة وشركاءها. فعلاوة على المشاق الجسيمة التي يواجهها هؤلاء الأشخاص المشردون من جراء نقص الغذاء، وقلة الخدمات الصحية، وحدة المشاكل الأمنية، يشكل وجودهم بأعداد كبيرة مشاكل صعبة أمام جهود الإصلاح والتعمير في الصومال، ويلقي ضغوطا ثقيلة على عاتق المدن والبلدات التي توجد فيها تجمعات المشردين، تضاف إلى ما تعانيه بالفعل من ضغوط هائلة. وتضطلع المنظمة الدولية للهجرة في الآونة الحالية بدراسة استقصائية في مقديشو. وقد بينت الدراسة وجود ٩٦ مخيما للأشخاص المشردين داخليا في المدينة، وقدرت أن مجموع سكانها في مقديشو وحدها يبلغ ٠٠٠ ٧٠ نسمة. ومن ناحية أخرى يقدر أن عدد الأشخاص المشردين داخليا في أرجاء الصومال يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة.

٣١ - وقدمت المساعدات إلى الأشخاص المشردين داخليا في شكل أغذية ومساعدات إغاثة إنسانية غير غذائية، وأيضا في شكل دعم لعمليات الاستيطان وإعادة الإدماج. وفيما بين شهري أيلول/ سبتمبر، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ نفذت ٢٥ عملية لإعادة الاستيطان بمساعدة مقدمة من عملية الأمم المتحدة في الصومال ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، عاد في سياقها ما مجموعه ٢١١ ١٤ لاجئا إلى قراهم الأصلية في ١٢ إقليما من أقاليم البلد. وتلقى العائدون محموعات من الأدوات من اليونيسيف لازمة لإعادة التوطين، وتلقوا من برنامج

الأغذية العالمي حصصا غذائية أثناء ترحالهم وخلال الفترة الانتقالية التي تلت ذلك، وتلقوا من الفاو بذورا وأدوات. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا دعما كبيرا لمشاريع إعادة الإدماج المجتمعي في مناطق إعادة الاستيطان أفاد منها عدد من الأسر العائدة يربو على ٠٠٠ ٧ أسرة في منطقة مقديشو وحدها. وخلال مرحلة الإنهاء التدريجي لعملية الأمم المتحدة في الصومال، نقلت إلى المنظمة الدولية للهجرة مسؤولية التنسيق العام لبرنامج العودة إلى الوطن المعني بالأشخاص المشردين داخليا. وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ أعيدت إلى منطقة باكول مجموعة أخرى من الأشخاص المشردين داخليا عددهم ٦٨٠ ١ فردا بدعم سوقي ضخم قدمته منظمات غير حكومية وطنية، فضلا عن صور الدعم الأخرى التي قدمها زعماء وشيوخ المجتمعات المحلية للأشخاص المشردين. ومنذ شهر آذار/ مارس ١٩٩٥ توقفت جميع برامج العودة إلى الوطن المعنية بالأشخاص المشردين داخليا بسبب القيود المالية وقلة استجابة المانحين لنداءات إعادة التوطين. وتخطط المنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ برنامج لعودة المشردين داخليا الموجودين حاليا في منطقة مقديشو وإعادة إدماجهم، وإن كان ذلك سيحتاج إلى جلب مزيد من دعم المجتمع الدولي.

٣٢ - وأنشات اليونيسيف بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية الشريكة لها مراكز صحية عاجلة في القرى المحيطة بهرغيسا وكيسمايو لتقديم الرعاية الصحية للأشخاص المشردين داخليا، وتزويدهم بمياه الشرب النقية وأملاح الإماهة الفموية. وقدمت اليونيسيف أيضا أدوات ومراحيض وغير ذلك من أشكال المساعدة في مجالي المياه والتصحاح شملت الأشخاص المشردين القاطنين في المجتمعات الساحلية التي نكبتها الأعاصير والفيضانات في أواخر عام ١٩٩٤. وشرع برنامج الأغذية العالمي في عدد من المشاريع المدرة للدخل لصالح العائلات المشردة القاطنة في المخيمات المحيطة بمقديشو. وتتضمن المرحلة الثانية للدراسة الاستقصائية التي تجريها المنظمة الدولية للهجرة في مخيمات مقديشو جمع معلومات عن الحالة الصحية والتعليمية للأشخاص المشردين داخليا. وتعتزم المنظمة أيضا إجراء دراسات استقصائية للمخيمات ولعمليات العودة وإعادة الإدماج في مناطق أخرى من الصومال. وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/ يناير، وحزيران/ يونيه ١٩٩٥ قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية مساعدات إغاثة غير غذائية لما يربو على ٠٠٠ ٣٥ عائلة مشردة في مقديشو وغالكعيو ومناطق الشمال الغربي. وتتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في رصد جهود إعادة إدماج العائدين في مناطق إعادة التوطين. ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ تحول قرابة ٠٠٠ ١٨٥ من السكان إلى مشردين بسبب تجدد النزاع في منطقة الشمال الغربي، ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتقديم حصص غذائية عاجلة لقسم من السكان الذين نكبهم النزاع.

طاء - إزالة الألغام والتسريح

٣٣ - من العناصر الضرورية لتحقيق الانتعاش والتعمير الكاملين في الصومال، وجود عملية فعالة لإزالة الألغام وتسريح المقاتلين. ولتحقيق هذه الغاية تتخذ وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها مبادرات من أجل دعم هذه العملية والمساهمة في تهيئة جو من السلام والأمن في الصومال. وفي الوقت الحاضر، يجري تقديم مساعدات شهرية إلى زهاء ٠٠٠ ٢ مقاتل قديم في إطار مشاريع إصلاح المزارع المدعومة من برنامج الأغذية العالمي، وبرامج التدريب المهني التي تعين المقاتلين القدامى على اكتساب مهارات مُكسِبة للدخل. وتواصل اليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ برنامج للتوعية بالألغام يغطي ٣٦ مدينة وقرية في شمال غرب الصومال. ويشمل برنامج التوعية بالألغام الذي وضعته اليونسكو في الصومال رسوما تخطيطية على لافتات من النسيج ومنشورات ومواد توعية أخرى للتحذير من الألغام تشمل أشرطة فيديو قليلة التكلفة. وكجزء من استراتيجية اليونسكو للتوعية من أجل السلام، قامت بإنتاج مسرحية تروج للتسريح ونزع السلاح جرى حتى الآن عرضها في ١٥ من مقار الأحياء في ٤ مناطق شاهدها إجمالا ٠٠٠ ٦٩ شخص. ويجري أيضا توزيع المسرحية على أشرطة فيديو وأشرطة تسجيل. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصياغة مشروع يدعو إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للميليشيات المنزوعة السلاح والسكان الآخرين المتضررين بالحرب في الصومال. وسيشجع النهج التشاركي للمشروع القائم على أساس مجتمعي على التسريح الطوعي والإدماج المستدام للميليشيات السابقة عن طريق تهيئة بدائل اقتصادية محددة.

ثالثا - استراتيجيات التعمير وجهوده

٣٤ - رغم أن وكالات الأمم المتحدة تسلم بأن الأحوال الإنسانية في الصومال ما زالت هشة، فإنها باقية على التزامها بالاضطلاع بالجهود للبدء في عملية الإصلاح والتعمير حتى قبل تحقيق المصالحة الوطنية، على ألا يخل ذلك بتقديم مساعدة الإغاثة في حالات الطوارئ في أي مكان أو زمان تدعو الحاجة إلى تقديمها. وبعد عام من اعتماد إعلان الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وحددت فيه شروط تنفيذ أنشطة تقديم المعونة في الصومال، استعرض المانحون وغيرهم من الشركاء الدوليين معايير مواصلة تقديم مساعدات الإصلاح والتنمية إلى الصومال. وأسفر الاستعراض عن اعتماد هيئة تنسيق المعونة للصومال في اجتماعها المعقود في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٥ لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية للإصلاح والتنمية إلى الصومال. وتتألف هيئة تنسيق المعونة للصومال من مانحين ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية، بما فيها منظمات دولية غير حكومية.

٣٥ - وأكدت مدونة قواعد السلوك من جديد استعداد المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية للنظر في تقديم مساعدة الإصلاح والتنمية في بعض المجالات التي يستوفى فيها عدد من الشروط، وشددت على أهمية الانتقال إلى إيجاد بيئة أكثر استقرارا تسمح للصومال والمنظمات الدولية بالعمل في مناخ من السلامة والأمن، وبتكاليف تشغيلية أقل. فمثل هذه البيئة تضمن إمكانية استخدام الموارد بما يحقق أقصى أثر ممكن لها في تعزيز رفاه الشعب الصومالي، ولا سيما رفاه أضعف فئاته. وفي المدونة، اتفق أعضاء هيئة تنسيق المعونة للصومال جملة على أن المساعدة الدولية التي تقدم إلى الصومال تستند كذلك إلى المبدأ الأساسي وهو أن المسؤولية عن الاضطلاع بأنشطة تقديم هذه المساعدة بشكل فعال تظل بيد الشعب الصومالي، وأنه لذلك، يتوقع من السلطات الصومالية المسؤولة أن تضطلع بدورها المرسوم لتأمين الشروط اللازمة لتنفيذ أنشطة المساعدة بفعالية.

٣٦ - وتتضمن مدونة قواعد السلوك مجموعة مبادئ تحدد الظروف المطلوبة لكفالة الاضطلاع الناجع والمستدام بأنشطة تقديم مساعدة الإصلاح والتنمية. ويتحتم على السلطات الصومالية المسؤولة أن تضمن من جانبها استتباب أحوال الأمن لوكالات المعونة وموظفيها، وأن تتعقب مرتكبي أية أفعال إجرامية وتكفل متولهم أمام القضاء. ويتحتم أيضا على هذه السلطات أن تؤمن الأحوال اللازمة لتنفيذ أنشطة الإصلاح والتنمية عن طريق تزويد الوكالات بمكاتب ومقار للسكن (إن أتيحت) والسماح لها أن تقرر بنفسها تدبير وسائل الانتقال التي تستعين بها والموظفين المحليين الذين تعينهم.

٣٧ - وتطلب المدونة أيضا من السلطات الصومالية المسؤولة إعفاء جميع موظفي المعونة وجميع البضائع ذات الصلة من الرسوم والضرائب أو أي شكل آخر من أشكال المكوس وأن تضع جدولا معقولا بالتعريفات التي تفرض على خدمات التخليص التي تؤدى لصالح الوكالة للإفراج عن بضائع المعونة في الموانئ والمطارات. وفي المقابل، يتعين على الوكالة الدولية للمعونة التي تعمل مع الشعب الصومالي أن تحافظ على حيادها في ممارسة أنشطتها، وأن تضع نهجا منسقا لتنفيذ برامجها، وتعطي الاهتمام الواجب للعادات الاجتماعية والقيم الثقافية والدينية المحلية. وتتولى هيئة تنسيق المعونة للصومال رصد تنفيذ مدونة قواعد السلوك عن كثب وتقديم النصح إلى المانحين والشركاء الدوليين لاتخاذ الإجراءات المناسبة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تعليق الأنشطة ذاتها.

٣٨ - وسعيا من الأمم المتحدة إلى مواصلة جهود الإصلاح في غياب الحكومة المركزية، اتجهت إلى تركيز استراتيجيتها على تنفيذ البرامج ذات القاعدة المجتمعية التي تهدف إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المحلية، وزيادة اعتماد السكان المحليين على الذات. وقد استمر تنفيذ برنامج الإصلاح الريفي في الصومال الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تقرر إنشاء مكاتب للبرنامج في مناطق بوراما وبرعو وبوساسو وبيضوا، وإنشاء مكاتب تابعة له في غابيلي وهرغيسا. ويجهد البرنامج لإعادة إنعاش الاقتصادات المحلية وبناء القدرة في المجتمعات المحلية عن طريق تنفيذ مجموعة من مشاريع الإصلاح المستدامة المتعددة القطاعات التي يشارك فيها أفراد المجتمع المحلي مشاركة تامة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ. وأسفر البرنامج عن آثار إيجابية ملموسة في الحياة اليومية لسكان المجتمعات المستهدفة عن طريق إصلاح الأبنية العامة والمدارس والمراكز المجتمعية ومراكز التزويد بالمياه والمراكز الصحية. وتولد عن هذا قدر هائل من الثقة بالنفس في المجتمع المحلي تجسدت في عودة اللاجئين وتحقيق زيادة كبيرة في معدل الاستثمار الخاص. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بدأ تنفيذ مشروع مماثل يتولاه متطوعو الأمم المتحدة من أجل التنمية الزراعية والعمرانية المتكاملة لوادي جوبا.

٣٩ - ومن أجل استكمال هذه الجهود الريفية القاعدة، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في صياغة برنامج لتقديم الدعم إلى أنشطة إدرار الدخل والتدريب في مناطق بيضوا وبوساسو وكيسمايو. وسوف يتصدى البرنامج أيضا لمشاكل الفقر والبطالة لدى قطاعات محددة من سكان الحضر، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص المشردون داخليا والمعوقون. وحالما تسمح الأحوال الأمنية، يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للبدء في تنفيذ برنامج للاستيطان والإدارة الحضريين في هرغيسا من أجل تقديم المساعدة في بناء الملاجئ والإسكان منخفض التكلفة وبناء القدرات لدى السلطات البلدية.

٤٠ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتقديم الدعم الإداري للموانئ الرئيسية في الصومال. وفي حين أوقفت أنشطة مشروع ميناء مقديشو منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال لأسباب أمنية ، جرى من ناحية أخرى التوسع في الدعم الذي يقدم إلى موانئ كيسمايو وبربرة وبوساسو. وتشمل أنشطة المساعدة توفير المعدات، وتقديم التدريب للموظفين الإداريين في الميناء والدعم في تشكيل سلطات معترف بها للميناء تستوفي المعايير الدولية. كذلك، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي جهودهما من أجل إعادة إرساء معايير مقبولة للطيران المدني الآمن في الصومال. ومنذ أن توقفت العمليات في مطار مقديشو في مطلع عام ١٩٩٥، قدمت مساعدات من أجل تحديث مطارات أخرى في الصومال والتعاون مع السلطات المحلية في إنشاء شبكات مستدامة مدرة للدخل للمطارات المحلية.

٤١ - واستمر مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بذل جهوده من أجل تهيئة القدرة المؤسسية الضرورية التي تعد بمثابة الأساس لإنشاء الآلية الوطنية للتخطيط والإدارة الاقتصادية في المستقبل. وتحقيقا لذلك، ينظر المكتب في إجراء دراسات استقصائية اجتماعية واقتصادية وجمع معلومات إضافية لأغراض إنشاء قواعد بيانات تعين في تخطيط وتنسيق أنشطة الإصلاح والتنمية في الصومال. ويقوم المكتب أيضا بالتعاون مع عديد من المنظمات غير الحكومية بإجراء سلسلة من الدراسات

عن الهياكل الإدارية المحلية في الصومال تهدف إلى مساعدة الهيئات المحلية في إنشاء آليات للحكم تتسم بالفعالية والإنصاف والكفاءة. ويواصل المكتب تقديم خدمات الأمانة لهيئة تنسيق المعونة للصومال ولجنتها الدائمة.

٤٢ - وفي سياق الاستعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة إلى المرأة الصومالية في إعداد ورقة قطرية لتقديمها إلى المؤتمر المعقود في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥. وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تنظيم وتنسيق مشاركة المرأة الصومالية في المؤتمر وقدم الدعم إلى عديد من حلقات العمل التحضيرية التي عقدت في أماكن مختلفة في الصومال بما أتاح اختيار المشتركين وساعد في تحديد القضايا ذات الأولوية التي سيجري عرضها في بيجين. وأتت حلقات العمل التحضيرية أيضا إلى تأسيس منظمة غير حكومية جامعة باسم منظمة المرأة الصومالية للتنمية الوطنية. وتولت اليونسكو إعداد ندوة عن ثقافة السلام في الصومال عقدت في اليمن في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وشارك فيها ٧٠ من المثقفين الصوماليين من داخل الصومال وخارجه.

رابعا - ترتيبات التنسيق

٤٣ - كما ورد وصفه في الأجزاء السابقة من هذا التقرير، ازدادت أهمية التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها بسبب استمرار حالة انعدام الاستقرار السياسي وغياب السلطة المركزية في الصومال. وكان انسحاب عملية الأمم المتحدة من الصومال في آذار/ مارس ١٩٩٥ إيذانا بنهاية عدد من خدمات التنسيق والإمداد وغير ذلك من خدمات الدعم التي كانت متاحة في السابق لمنظمات الإغاثة والإصلاح في البلد. وفي الأشهر الأخيرة السابقة لمغادرة عملية الأمم المتحدة الصومال نهائيا، أدركت وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها الحاجة إلى إنشاء آليات تنسيق فعالة للفترة الانتقالية لما بعد عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولأجل ذلك، أنشئ فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ مؤلفا من كبار ممثلي وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في الصومال.

٤٤ - ويرأس فريق الأمم المتحدة للتنسيق الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال الذي يقوم كذلك بدور المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الصومال. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، أيدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالصومال إنشاء فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة بوصفه آلية التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للصومال. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن ومؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤[١]، أحاط رئيس المجلس علما، باسم أعضاء المجلس، ببيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ورحب بالتزام الوكالات بمواصلة أنشطة الطوارئ والإصلاح في الصومال في فترة ما بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة منها. وينظم فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة ندوة أسبوعية لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات بشأن برامج وكالات الأمم المتحدة، وإسداء المشورة بشأن كيفية تحقيق مزيد من الاتساق في السياسات والنهج بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية في تنفيذ ولايات الوكالات. ويتعاون كذلك فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة مع الاتحادات الدولية والوطنية للمنظمات غير الحكومية ويعمل بالتعاون الوثيق مع هيئة تنسيق المعونة للصومال. وأنشئت وحدة التنسيق التابعة للأمم المتحدة، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتقوم بدور أمانة فنية صغيرة للفريق ولتساهم كذلك في مواءمة السياسات ووضع نظم لإدارة المعلومات وتوفير الخدمات المشتركة للوكالات المنفذة، بما في ذلك وضع نظام أمن مشترك بين الوكالات.

٤٥ - ولأجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، تجرى حاليا تحليلات قطاعية متخصصة وتنسيق للأنشطة فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية بقيادة المنظمة ذات الولاية الأكثر صلة وخبرة في ذلك القطاع بالذات. ففي القطاع الصحي، نظمت اليونيسيف ندوات تنسيق شاركت فيها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة بهدف صياغة استراتيجيات صحية مشتركة وخطة عمل متفق عليها تجسد آراء جميع الوكالات الصحية. وتبذل جهود مماثلة بالنسبة لقطاع التعليم بقيادة اليونسكو. وتتعاون وحدة تقييم الأمن الغذائي التي أنشأها برنامج الأغذية العالمي تعاونا وثيقا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الشريكة لها لرصد الحالة الزراعية وتوفير معلومات شاملة بشأن الإنذار المبكر للصومال. وتوفر المنظمة الدولية للهجرة التنسيق المتعدد القطاعات الضروري للجهود التي تبذل من أجل عودة الأشخاص المشردين داخليا وإعادة دمجهم في المجتمع. ويقوم مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للصومال بوضع الأسس المؤسسية لتيسير تنسيق أنشطة الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل في الصومال.

٤٦ - ويتواصل تنسيق خدمات الدعم التقني، بما في ذلك الأمن، والإجلاء الطبي، والاتصالات والسوقيات بهدف تحسين فعالية تكاليف العمليات من خلال تجميع موارد وكالات الأمم المتحدة. وفي مجال النقل الجوي، يتوافر ما مجموعه تلات طائرات خفيفة تشغلها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك لنقل السلع والأفراد التابعين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة من الصومال وإليها. كما أن هناك نظاما لتنسيق مواعيد رحلات هذه الطائرات.

خامسا - أثر المشاكل الأمنية

٤٧ - استلزم انسحاب الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة من الصومال في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥ الإجلاء المؤقت للموظفين الدوليين لأسباب أمنية. بيد أنه لم تعم العوضى وحالة انعدام النظام بعد مغادرة عملية الأمم المتحدة الصومال بالحجم والنطاق المتوقعين. ونتيجة لذلك تمكن موظفو الوكالات

---

(١) S/1994/1393.

الدوليون من العودة إلى معظم المناطق في الصومال في غضون أسابيع بعد مغادرة قوات الأمم المتحدة لها نهائيا. وبصورة عامة، ظلت الحالة الأمنية في معظم المناطق في الصومال مستقرة إلى درجة سمحت بمواصلة أنشطة الإغاثة والإصلاح، وتنفذ برامج الأمم المتحدة للمساعدة في ١٥ منطقة من بين ١٨ منطقة، ويصل عدد الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة العاملين في مختلف المواقع في جميع الأوقات إلى نحو ٤٠ موظفا.

٤٨ - وعلى الرغم من الاستقرار النسبي، فإن الخلافات العشائرية وأعمال العنف وقطع الطرق ما زالت تحدث، للأسف، في بعض مناطق الصومال فتعطل جهود الإغاثة والانتعاش وتعرض للخطر أمن المدنيين وأمن الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في تلك المناطق. وخلال السنة الماضية، قتل عدد من عمال الإغاثة الوطنيين في الصومال، وتواصلت أعمال الخطف والهجمات المسلحة، والتهديدات ونهب المركبات والمعدات، وتعرض لذلك الموظفون الوطنيون والدوليون على السواء. ونتيجة لذلك، اضطرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى وقف عملياتها أو الانسحاب مؤقتا من عدد من المواقع. وبسبب النزاع في الشمال اضطر الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة إلى تغيير مقر عملهم الكائن في هرغيسا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ لفترة خمسة أشهر، وكذلك الخروج من برعو في آذار/ مارس ١٩٩٥. وتوقفت عمليات الأمم المتحدة مؤقتا في كل من بوساسو وبيضوا وكيسمايو ريتما تسوى المشاكل الأمنية على نحو مرض. وظلت مكاتب وكالات الأمم المتحدة في كل من بارضيره، وبلد ويي، وغالكعيو مغلقة خلال معظم السنة الماضية بسبب المشاكل الأمنية.

٤٩ - وفي مقديشو، لم تصل الحالة السياسية والأمنية منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة من الصومال إلى درجة كافية من الاستقرار تسمح بعودة الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة على أساس دائم. واستنادا إلى النتائج التي خلصت إليها بعثة لتقييم الحالة الأمنية في المدينة في نيسان/ أبريل ١٩٩٥، قرر منسق الأمن التابع للأمم المتحدة السماح بعودة عدد محدود من الموظفين الدوليين الضروريين والعاملين في الطوارئ إلى مقديشو شريطة ألا يظل الموظفون فيها فترة تزيد على ثلاثة أيام في الأسبوع. ومنذ ذلك الوقت تدهورت الحالة الأمنية في مقديشو، وازدادت حوادث قطع الطرق وأعمال الخروج عن القانون التي ترتكبها المجموعات المسلحة في شوارع المدينة. ومما يزيد الحالة المتوترة في مقديشو سوءا تفشي البطالة والتطورات السياسية التي حدثت في حزيران/ يونيه ١٩٩٥. ونظرا لذلك الوضع، تواصل وكالات الأمم المتحدة تنفيذ برامجها في المدينة باستخدام موظفيها الوطنيين. وفي حين لا تزال بعض المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل في مقديشو فإن عدد الموظفين المغتربين فيها وصل إلى الحد الأدنى.

٥٠ - وفي آذار/ مارس ١٩٩٥، أنشأت الفصائل الرئيسية في مقديشو لجنة مشتركة لتتولى عملية إدارة الميناء والمطار الدولي الرئيسي في المدينة. بيد أن المطار ظل مغلقا منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة من الصومال. وظل الميناء البحري يعمل تحت إشراف اللجنة المشتركة، غير أن المصادمات بين الفصائل والمنازعات العمالية أدت إلى توقف عمليات الميناء مرات كثيرة. وكانت أول سفينة تابعة للأمم المتحدة تصل إلى مقديشو بعد أن غادرتها عملية الأمم المتحدة هي سفينة أجرتها اليونيسيف ورست في الميناء في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٩٥ وتمكنت من تفريغ حمولتها من الإمدادات الطبية والمواد التعليمية بأمان. إن استمرار غلق المطار وعدم التأكد من استئناف عمليات الميناء البحري في المستقبل يؤثران بشدة على قدرة الأمم المتحدة وشركائها على إيصال إمدادات الإغاثة والإصلاح إلى المدينة، مما يؤثر بدوره في العمليات الجارية في كامل أرجاء الصومال، ولا سيما مناطق الجنوب والوسط. ونتيجة لذلك، يلزم إيجاد وسائل مبتكرة وبديلة لنقل السلع إلى الصومال.

٥١ - وإزاء عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، اعتمدت وكالات الأمم المتحدة في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة استراتيجيات موحدة لحماية سلامة وأمن الأفراد والممتلكات في الصومال. وتشمل هذه الاستراتيجيات إقامة حوار دائم مع السلطات المحلية، والعمل من أجل التوصل إلى قبول مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالإصلاح الدولي وبتقديم المساعدة الإنمائية إلى الصومال، والحصول على ضمانات أمنية أخرى من زعماء المجتمعات المحلية في المناطق المشمولة بالعملية واتخاذ إجراءات جماعية عند مواجهة التهديدات الأمنية. وعلى سبيل المثال، أغلقت جميع المكاتب التابعة لوكالات الأمم المتحدة في بوساسو عندما تلقى موظفو إحدى الوكالات تهديدات في نيسان/ أبريل ١٩٩٥. وكانت نتيجة هذه الإجراءات المتضافرة التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة أن اقتنع زعماء المجتمعات المحلية بضرورة اتخاذ تدابير لكفالة حماية موظفي الأمم المتحدة، وأعيد فتح المكاتب بعد ثلاثة أسابيع من ذلك.

٥٢ - وكجزء من الجهود الرامية إلى تنسيق خدمات الدعم التقني، تم إنشاء شبكة أمنية باستخدام الموارد المشتركة لوكالات الأمم المتحدة تحت إشراف فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة. وتشمل الخطة الأمنية المشتركة بين الوكالات تعيين موظفي أمن من فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة في مواقع تشمل جميع المناطق التي تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة، ورصد وتقييم الحالة الأمنية بانتظام في كامل أرجاء الصومال، ووضع خطط للإجلاء والتأهب في حالات الطوارئ. وفي حين يجري اتخاذ هذه التدابير الأمنية للتمكن من تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، فإن وكالات الأمم المتحدة لن تعمل إلا في المناطق التي يمكن الحصول فيها على ضمانات أمنية معقولة. وفي هذا الصدد، فإن المسؤولية عن ضمان سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية وممتلكاتها تقع في المقام الأول على كاهل الشعب الصومالي.

سادسا - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء

٥٣ - بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، قدمت دول أعضاء عدة معلومات عن المساعدة المقدمة إلى الصومال امتثالا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٢١ لام.

فنلندا

٥٤ - في حزيران/ يونيه ١٩٩٥، بلغت قيمة المساعدة التي قدمتها فنلندا إلى الصومال تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية ٠٠٠ ٠٠٠ ١ كرونة فنلندية. وتقوم فنلندا حاليا بالإجراءات اللازمة لتقديم مساعدة إلى الصومال عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ألمانيا

٥٥ - بلغت قيمة المساعدة الإنسانية التي قدمتها ألمانيا إلى الصومال من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ ما مجموعه ٣٧٦ ٢٥٦ ١٣٧ ماركا ألمانيا منه مبلغ ٨٠٠ ٨٣٣ ٥٣ مارك يمثل حصة ألمانيا في المساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى الصومال. ويجري الآن النظر في تقديم مساهمة في إطار النداء الحالي الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة.

آيرلندا

٥٦ - في عام ١٩٩٤، ساهمت حكومة آيرلندا عن طريق الكتيبة الآيرلندية في عملية الأمم المتحدة في الصومال بما مجموعه ٨٩٥,٨٢ ٣٧ جنيها آيرلنديا في شكل مساعدة إنسانية إلى الصومال. وأنفق منه مبلغ ٨٩٥,٨٢ ٢٧ جنيها آيرلنديا على برنامج الإغاثة الإنسانية في بيضوا، في حين أنفق مبلغ ٠٠٠ ١٠ جنيه آيرلندي على المساعدة الطارئة لعمليات الإغاثة في بيضوا. وفي عام ١٩٩٥، تبرعت الحكومة الآيرلندية بمبلغ ٥٩١ ٢٧٢ جنيها آيرلنديا إلى المنظمة غير الحكومية الآيرلندية "تروكير" (Trocaire) لغرض المساعدة الإصلاحية في قطاعي الصحة والتعليم.

اليابان

٥٧ - في السنة المالية ١٩٩٤، قدمت الحكومة اليابانية مليوني دولار لمساعدة اللاجئين الصوماليين في كينيا، و ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لمساعدة اللاجئين الصوماليين في جيبوتي، و ١,٥ مليون دولار لإعادة اللاجئين الصوماليين الموجودين في كينيا إلى وطنهم في إطار عملية عبر الحدود. وقدمت اليابان جميع هذه التبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقدمت كذلك الحكومة اليابانية ما مجموعه ٠٠٠ ٣٢٠ ١١ دولار إلى برنامج الأغذية العالمي لمساعدة اللاجئين الأفريقيين المتضررين من جراء المنازعات في الصومال وليبريا والسودان.

لكسمبرغ

٥٨ - في عام ١٩٩٣، قدمت حكومة لكسمبرغ مبلغ ٨٧٧ ٥٧ دولارا لأغراض المساعدة الطارئة والإنسانية في الصومال.

اليمن

٥٩ - على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها اليمن فإنه يوفر حاليا المأوى لما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ لاجئ صومالي في مدنه، ويقوم بذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واستضاف اليمن، بالتعاون مع اليونسكو، حلقة دراسية من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ عنوانها "ثقافة سلام في الصومال". وحضرها ٧٠ شخصا من المثقفين الصوماليين يمثلون مختلف المناطق والاتجاهات السياسية. ووجه نداء في الحلقة الدراسية لوقف العنف والالتزام بالسلام وعملية المصالحة بهدف إعادة بناء الصومال.

سابعا - ملاحظات ختامية

٦٠ - منذ أن صدر التقرير الأخير للأمين العام عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الصومال (A/49/456)، أحرز الصومال تقدما بطيئا نحو الانتعاش والتعمير وإن كانت الحالة السائدة فيه حاليا لا تزال هشة. بيد أن انعدام الأمن في مناطق عديدة من البلد لا يزال يؤثر سلبا في سرعة مسيرة الانتعاش، وجعل الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وخاصة حاجة المجموعات الضعيفة والمحرومة تدوم طويلا. ونظرا للخلافات العشائرية وغياب السلطة المركزية لا يزال الصومال يواجه أزمة مزمنة في الحكم من مظاهرها قطع الطرق، وعدم الاستقرار السياسي، والعنف وخطر اندلاع حرب أهلية شاملة من جديد. وبينما تحسنت الحالة الإنسانية العامة في الصومال خلال السنة الماضية، تظل هذه المكاسب في حالة عدم استقرار نظرا لإنعدام السلم والمؤسسات المدنية الفعالة.

٦١ - وحتى آذار/ مارس ١٩٩٥، ظلت عملية الأمم المتحدة في الصومال تشكل هيكل مظلة للعمليات الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك واصلت تقديم دعم سوقي كبير لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وتوفير الحراسة العسكرية للقوافل الإنسانية. وفي آخر عام ١٩٩٤، أكدت وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها من جديد التزامها بمواصلة تنفيذ العمليات في الصومال إلى ما بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال وبالتعاون مع الشعب الصومالي ورهنا بتوافر الأحوال الأمنية الملائمة. وعقب انتهاء العملية في أوائل عام ١٩٩٥، واصلت ثماني مؤسسات تابعة للأمم المتحدة أنشطتها الإنسانية والإصلاحية أو وسعت نطاقها، في بعض الحالات، في ١٥ منطقة من بين مناطق الصومال الـ ١٨. ولا تزال هناك ٤٠ منظمة غير حكومية دولية موجودة في الصومال تقوم بدور حاسم في عملية الإغاثة والإصلاح.

٦٢ - وفي إطار الاضطرابات السياسية، وضعت وكالات الأمم المتحدة في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة في الصومال استراتيجيات ملائمة لمواصلة تنفيذ العمليات بفعالية وضمان أن تكون لأنشطتها الغوثية والإصلاحية أكبر أثر إيجابي على المستفيدين المستهدفين. وركزت وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها على الجهود ذات القاعدة المجتمعية، واتبعت نهجا إقليميا متحفظا، وأبقت على مراكز للتشغيل في المناطق التي يمكن فيها ضمان أمن الموظفين. وتتبع وكالات الأمم المتحدة نهجا مرنا في علاقاتها مع مختلف السلطات المحلية والعدد

المتزايد من الإدارات الإقليمية التي يجري إنشاؤها في مختلف مناطق الصومال. وتأكدت من خلال الحالة السائدة حاليا في الصومال أهمية التنسيق الفعال للأنشطة والسياسات فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها، كما تم اتخاذ التدابير الملائمة لزيادة وتعزيز التعاون بين الوكالات في الصومال. ومن أشكال هذا التعاون الصلة المباشرة التي أقامتها وحافظت عليها الأمم المتحدة مع مجتمع الجهات المانحة الدولية على مستوى الميدان من خلال هيئة تنسيق المعونة للصومال.

٦٣ - إن الوضع السائد في الصومال يطرح على المحتمع الدولي السؤال التالي: كيف يمكن أن تحصل الوكالات على التمويل لأغراض المساعدة الإنسانية وقد خفت حالة الطوارئ، في حين أن البلد ما زال بعيدا عن أن يكون الحظر قد زال عنه؟ وما دامت لا توجد مؤسسات وطنية قادرة على مواجهة حتى المشاكل الصغيرة، سيظل الصومال عرضة للكوارث في المستقبل. كيف إذن يمكن أن يتم الانتقال من الإغاثة إلى التعمير إذا كان الميزان يمكن أن يختل بكل سهولة، وإذا كان يمكن بسهولة أيضا أن تضيع المكاسب التي تحققت، خلال السنوات الثلاث الماضية، بفضل تضافر جهود وكالات الإغاثة الدولية وشركائها الصوماليين الملتزمين؟

٦٤ - إن ما يحتاج إليه الصومال أشد الحاجة اليوم هو التزام المانحين بدعم وجود وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها والبرامج التي تهدف إلى تنفيذها دعما فعالا حتى تحول دون انزلاق الصومال من جديد في فترة أخرى من الأزمات الحادة. وإني أنتهز هذه الفرصة لأطلب إلى المانحين أن يدعموا بسخاء الجهود الحالية الرامية إلى مساعدة الشعب الصومالي. وهذه الجهود يمكن أن تساعد الصوماليين على مواصلة عملية الإصلاح والتعمير، الأمر الذي يمكنهم من الابتعاد عن عملية التدمير التي كانت تودي ببلدهم.

الوثيقة ١١٧

تقرير الأمين المقدم عملا بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، وفيه يطلب المجلس استمرار رصد الحالة في الصومال

S/1996/42، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بأن أقدم له تقريرا خطيا عن التطورات الحديثة في الصومال، وعملا ببيان رئيس المجلس بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ (S/PRST/1995/15). وقد أيد المجلس في ذلك البيان رأيي بأن الأمم المتحدة ينبغي ألا تتخلى عن الصومال، حتى بعد نهاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبأنها ينبغي أن تستمر في مساعدة الشعب الصومالي على تحقيق تسوية سياسية، وفي تقديم الخدمات الإنسانية وغيرها من خدمات الدعم شريطة أن يبرهن الصوماليون أنفسهم على استعدادهم لتسوية النزاع بالوسائل السلمية وأن يتعاونوا مع المجتمع الدولي. وطلب المجلس إلي أيضا أن أواصل رصد الحالة في الصومال وأن أبقيه على علم بالتطورات التي تحدث فيما بعد. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تاريخ صدور تقريري الأخير عن الحالة في الصومال (S/1995/231) المؤرخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٥ حتى الآن.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - في رسالتي المؤرختين على التوالي ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ (S/1995/322) و ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥ (S/1995/451)، أعلمت مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته بإنشاء مكتب سياسي صغير يرأسه ممثل برتبة مد - ٢ ويقوم بأعماله من نيروبي إلى أن تسمح الظروف بنقله إلى مقديشو. وتم إبلاغي بموافقة مجلس الأمن على هذا القرار في رسالة وجهها إلي رئيس المجلس في ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ (S/1995/452). ومنذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، لم ينفك مديره يرصد التطورات السياسية في الصومال، وقد بادر بإقامة اتصالات مع جميع الفصائل الصومالية الرئيسية باستثناء فصائل الشمال الغربي. وقد أعرب زعماء صوماليون عديدون، عن طريقه، عن التقدير للمجتمع الدولي لأنه لم يتخل عن الصومال، وخصوصا لاستمراره في تقديم المساعدة الإنسانية للبلد. وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال تقارير سياسية مفيدة اتخذت أساسا لتقديم إفادات شفوية منتظمة لمجلس الأمن، عن طريق ممثلي الخاص، وكذلك للبلدان المانحة وغيرها من الدول الأعضاء المهتمة بالأمر ولوكالات الأمم المتحدة.

٣ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٥، جرت مشاورات فيما بين العشيرتين المحليتين (ديغيل وميريملة) في منطقتي باي وباكول بشأن الحكم المحلي، أدت إلى تلاقي الفصائل الثلاث التي تتألف منها الحركة الديمقراطية الصومالية والتي كانت تتنازع على السلطة هناك. ورغم أن أحد القادة المرتبطين باللواء عيديد قد انسحب من المشاورات فيما بعد، فإن بعض أعضاء فصيلته اشتركوا فيها حتى النهاية. وقد أسفرت جهود المشتركين في المشاورات عن إنشاء سلطة إقليمية للمنطقتين تتمثل هيئتها المركزية في مجلس حاكم أعلى تكون قيادته بالتناوب. وأصبحت تلك السلطة مركز تنسيق للتعاون مع مانحي المعونة الدولية، وقامت بتسوية عدد من المنازعات. بيد أن وجودها انتهى فجأة في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ حين اقتحمت ميليشيا اللواء عيديد مدينة بيضوا.

٤ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٥ أيضا، أدى العداء بين اللواء عيديد ومساعديه السابقين بقيادة السيد عثمان عاتو إلى انشقاق داخل المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي. وأعلن السيد عاتو أن اللواء عيديد لم يعد قائدا

للتحالف الوطني الصومالي. وفي ١٩ أيار/ مايو، اجتمعت اللجنة المركزية للتحالف الوطني الصومالي بقيادة السيد عاتو وقررت أن تلك الفصيلة سوف تعمل، في جملة أمور، على إعادة توحيد عناصر الحركة السياسية الأم، أي المؤتمر الصومالي المتحد، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية تشارك فيه جميع الأطراف. ووجه الاجتماع أيضا نداء إلى الأمم المتحدة يناشدها فتح مكتبها السياسي في مقديشو.

٥ - وفي ١١ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، انتخب المؤتمر الذي عقده المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي السيد عاتو رئيسا له خلفا للواء عيديد. وحضر المؤتمر وفد زائر من شمال مقديشو بقيادة أحد كبار مستشاري السيد علي مهدي، زعيم تحالف الإنقاذ الصومالي. وأعلن السيد علي مهدي في رسالته إلى ذلك المؤتمر أن تحالف الإنقاذ الصومالي يعترف بالسيد عاتو بصفته الرئيس الشرعي للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وحث القيادة الجديدة على العمل من أجل إعادة توحيد الحركة السياسية الأم، المؤتمر الصومالي المتحد.

٦ - وأدان اللواء عيديد من جهته إقالته من منصب رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، واصفا إياها بأنها قرار اتخذه "انتهازيون سياسيون مسيرون من الخارج". وأكد اللواء عيديد من جديد أيضا أن مؤتمر جنوب مقديشو للمصالحة، الذي كان قد أسسه، لا يزال قائما، رغم أنه كان قد أصبح معلوما عندئذ أن أنصاره الرئيسيين، ولا سيما العقيد عبد الله يوسف، من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، قد انسحبوا من المؤتمر وأصبحوا يدعون إلى عقد مؤتمر جديد للمصالحة الوطنية شامل للجميع.

٧ - وفي ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، قام مؤتمر اللواء عيديد بتعيينه "رئيسا مؤقتا" للصومال لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. وقد أدان العقيد عبد الله يوسف تعيين اللواء عيديد بوصفه عقبة تعوق عملية المصالحة الوطنية، وكرر توجيه نداءه الداعي إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية حقيقي شامل للجميع. ورفضت ذلك التعيين أيضا وأدانته عدة فصائل سياسية صومالية. ومع ذلك، التمس اللواء عيديد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بـ "حكومته" لدى انعقاد مؤتمر القمة الأخير لتلك المنظمة. وقد رفضت منظمة الوحدة الأفريقية هذا الطلب، بل وحثت جميع الفصائل الصومالية على العمل من أجل تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة.

٨ - وحتى الآن لم تنجح المحاولات الأخرى التي قام بها اللواء عيديد للحصول على اعتراف دولي بـ "حكومته". فحكومة الجماهيرية العربية الليبية أنكرت صحة التقارير التي أفادت أنها اعترفت بهذه الحكومة. ولم يعرب أي بلد آخر عن اعتزامه الاعتراف بها. إلا أن السيد علي مهدي وسائر القادة الصوماليين انتقدوا الدعم الذي زعم أن ليبيا تقدمه إلى "حكومة" اللواء عيديد، بما في ذلك ما يفاد عن إمدادها بالمساعدة العسكرية.

٩ - وأدى نشر المقاتلين التابعين للواء عيديد وللسيد علي مهدي، على طول "الخط الأخضر"، إلى استمرار التوتر شديدا في مقديشو. فمطار مقديشو الدولي لا يزال مغلقا منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما أن المرفأ لا يزال مغلقا منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، نتيجة لما سمي بـ "حرب الموز" التي أصدر خلالها السيد علي مهدي والسيد عاتو أمرا بوقف تصدير الموز، متهمين شركتين لتجارة الموز بمساندة اللواء عيديد. وبعد أن قام فريق السيد مهدي، عن طريق الجرف، بإتاحة مدخل إلى مرسى صغير في معان، بشمال مقديشو، حدد شروطا معينة لإعادة فتح المرفأ.

١٠ - وبسبب القتال الذي كان يدور من آن لآخر بين عشيرتي أبغال وموروساديه، ظل التوتر سائدا في مقديشو رغم الجهود الدؤوبة التي بذلها شيوخ فخذي العشيرتين التابعتين لهاوييه من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. كما انتشرت المعارك التي دارت بينهما باتجاه الشمال الشرقي، إلى منطقة غلغادود، حيث يتعايش فخذا العشيرتين.

١١ - وفي أثناء ذلك، أعلن السيد علي مهدي والسيد عاتو في ١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٥، اعتزامهما إرسال وفد مشترك بين تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي إلى كينيا وبلدان أخرى، في بعثة دبلوماسية غايتها إعلام هذه البلدان بالتطورات الحاصلة في الصومال. وفي ٢٧ تموز/ يوليه، استقبل الرئيس الكيني دانيال آراب موي هذا الوفد، الذي ضم جميع الفصائل الصومالية باستثناء الحركة القومية الصومالية في منطقة الشمال الغربي وأنصار اللواء عيديد. وحث الرئيس موي قادة الفصائل الصومالية على اعتماد حل توفيقي فيما بينهم بغية إيجاد حل واسع القاعدة لمشاكلهم. وإثر ذلك، عقد هؤلاء القادة، في نيروبي، عدة اجتماعات بشأن تنظيم اجتماع تحضيري لمؤتمر مصالحة وطنية. ودعا السيد علي مهدي الأمم المتحدة إلى أن تؤدي دور الوساطة والتيسير فيما يتعلق بهذه الاجتماعات. ووجه عدة قادة صوماليين آخرين نداءات مماثلة.

١٢ - وأتت المفاوضات التي عقدها هؤلاء القادة الصوماليون طوال أربعة أسابيع إلى الاتفاق، في ١٧ آب/ أغسطس، على وضع خطة سياسية مشتركة يمكن أن تفضي إلى اجتماع تحضيري لمؤتمر تشاور وطني ينشئ، بدوره، آلية حكم انتقالي في الصومال. ودعوا اللواء عيديد والسيد محمد إبراهيم إيغال (من الشمال الغربي) إلى الانخراط في خطة سياسية مشتركة يتخلى كل منهما في إطارها، في الوقت الحاضر على الأقل، عن ادعاء "الرئاسة".

١٣ - وبناء على دعوة من منظمة المؤتمر الإسلامي، عقد القادة الصوماليون في جدة، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، اجتماعا آخر أتاح فرصة للتقدم بالمشاورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الأساسية المتوصل إليها في نيروبي. واتفقوا على أن يشكلوا، في موعد أقصاه ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، لجنة تنسيق وطنية من سبعة أعضاء، وعلى أن يصوغوا خطة سياسية مشتركة توحد بين جميع الفصائل، وذلك في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.

١٤ - لكن اللواء عيديد أقدم، في ١٧ أيلول/ سبتمبر، على مهاجمة واحتلال بيضوا وضواحيها، بزعم التوسط في نزاع بين أفخاذ العشائر المحلية. وأثناء هذه الحملة، أخذت قوات اللواء عيديد ١٢ رهينة من موظفي الأمم المتحدة، و٨ رهائن من

موظفي المنظمات غير الحكومية، ورهينة واحدة من رعايا أستراليا، كما نهبت ممتلكات الأمم المتحدة. وإثر اعتقال دام عدة أيام، أفرج عن الموظفين الدوليين سالمين، وإن كانوا قد عوملوا معاملة سيئة. ومنذئذ واللواء عيديد مهيمن على بيضوا، في حين تستمر قوات ميليشيا العشيرة المحلية التي أجليت عن المكان، والتي نظمت نفسها باسم "جيش المقاومة الراهانوية"، في مناوشة قواته في ضواحي البلدة.

١٥ - وتسبب احتلال اللواء عيديد لبيضوا في تأخير الجهود التي يبذلها تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي، التي يرأسها السيد عاتو، من أجل المصالحة الوطنية. وفي رأي بعض القادة الصوماليين أن تحقيق أي تقدم ملموس في اتجاه المصالحة الوطنية لن يكون ممكنا إلا بعد إزاحة أو انسحاب اللواء عيديد من بيضوا، وبعد إلغاء إعلانه نفسه، منفردا، "رئيسا" للصومال.

١٦ - وعلى الرغم من ذلك، ظلت تبذل جهود أخرى تستهدف تحقيق المصالحة وإشاعة السلام على الصعيد الإقليمي وفيما بين العشائر. وقد شملت هذه الجهود عقد عدة اجتماعات بين عشيرتي حوادله وهبر غيدر، والتوصل إلى اتفاق مبدئي في نيروبي، في أيلول/ سبتمبر، بين عشيرتي مريحان وهبر غيدر، في المنطقة الوسطى.

١٧ - وفي جنوب الصومال، اجتمعت في كيسمايو، خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الفصائل الأعضاء في عشيرة دارود (هارتي ومريحان وأبسامبه)، بغية حل مشاكلهم القديمة العهد التي أتت، في عدة مناسبات، إلى نشوب معارك كبرى فيما بينهم في كيسمايو وحواليها. وكان مما قرروه، عند اختتام مؤتمرهم، إنشاء هيكل عسكري مشترك لدرء التحركات المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وقد أفضى التقدم المحرز حاليا في اتجاه المصالحة فيما بين عشيرة دارود إلى محاولة لمصالحة هؤلاء مع هاوييه في كيسمايو. وبدعم سوقي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قام مدير مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال بزيارة كيسمايو برفقة المبعوث الخاص للجنة الأوروبية في الصومال، فتبادلا الآراء مع جميع القادة الكبار الذين اشتركوا في المؤتمر. وإذا أمكن الإبقاء على هذا الزخم، فقد يكون لهذا الجهد الإقليمي آثار هامة بالنسبة إلى السلام الوطني، وذلك بسبب الأواصر التي تربط بين هذه المنطقة ومنطقة الشمال الشرقي من خلال الانتساب إلى العشائر.

١٨ - وفي شمال مقديشو، عُقد اجتماع بين مختلف أجنحة المؤتمر الصومالي المتحد في أواخر عام ١٩٩٥، بهدف توحيدها في إطار منظمة جامعة واحدة تستطيع أن تنوب عن عشيرة هاوييه بأسرها (التي ينتمي إليها كل من السيد علي مهدي واللواء عيديد). ولكن اللواء عيديد لم يمثل حتى الآن في هذا الاجتماع.

١٩ - ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بذلت جهودا جهيدة لحل الخلافات داخل عشيرة هاوييه، على اعتبار أن ذلك يشكل خطوة مهمة نحو إيجاد حل نهائي للمشكلة الصومالية، وذلك نظرا لهيمنة هذه العشيرة في مقديشو وضواحيها. وقد أسهمت هذه الجهود في تهدئة بعض التوترات، إلا أنها لم تؤد إلى تحقيق سلام شامل داخل العشيرة. ولا تقتصر أهمية التقدم في توحيد المؤتمر الصومالي المتحد على أنه يؤدي إلى إعادة فتح مرفأ ومطار مقديشو، إذ إنه يمكن أن يعزز أيضا الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام في الصومال.

٢٠ - وبالرغم من إعلان السيد إيغال، في ٢٧ حزيران/ يونيه، منح عفو عام للمعارضة، يستمر القتال المتقطع، في شمال غرب البلد، بين إدارة السيد إيغال وميليشيا المعارضة الموالية للسيد عبد الرحمن علي تور في ضواحي هرغيسا، ومن برعو حتى الحدود الإثيوبية. كما اندلع القتال بين قوات السيد إيغال وقوات عشيرة عيسى، وامتد عبر الحدود بين الصومال وجيبوتي، مما دفع جيبوتي إلى وضع قواتها في حالة التأهب في شهر آب/ أغسطس.

٢١ - وخلال الأشهر الماضية، واصلت المنظمات الإقليمية بذل جهودها الرامية إلى إعادة إحلال السلام في الصومال. فبالإضافة إلى الموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع القمة الذي عقدته في شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٥، قامت الهيئة المركزية لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاع في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، بتجديد ندائها إلى الفصائل الصومالية للامتناع عن جميع الأنشطة التي يمكن أن تغرق بلدها في حالة من الحرب العامة وللعمل على تعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وأوصت الهيئة المركزية بإرسال بعثة أخرى، تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى الصومال لإحراء تقدير للحالة ولإشراك مختلف الفصائل في مزيد من الحوار. ورحب ببيان منظمة الوحدة الأفريقية كل من تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي، بقيادة السيد عاتو. ولكن "وزير خارجية" اللواء عيديد ندد بموقف المنظمة واتهمها بالتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الصومالي. وأعادت المنظمة، بعد ذلك، تأكيد دعمها الذي لا يتزعزع لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة من خلال الحوار بين الفصائل الصومالية وداخلها.

٢٢ - وواصلت جامعة الدول العربية، في أعقاب البعثة التي أوفدتها إلى الصومال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، إقامة قنوات اتصال مع جميع الفصائل والشخصيات الصومالية. كما اقترحت عقد اجتماع لجميع المنظمات الدولية والإقليمية في الصومال بغية التوصل إلى تفاهم مشترك لضمان تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي وللتوصل إلى حل سلمي للنزاع. واقترحت أيضا إرسال بعثة مشتركة من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية رفيعي المستوى لزيارة الصومال وللاجتماع بجميع الشخصيات والفصائل ذات الصلة، وذلك لإبلاغهم بتصميم المنظمات الدولية على مساعدة الشعب الصومالي وللإعراب عن الأمل في عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في أي مكان يختارونه. وأعلنت جامعة الدول العربية استعدادها لاستضافة هذا الاجتماع ولاستضافة أية اجتماعات تحضيرية متصلة به.

٢٣ - وقد أشير فيما سبق، إلى المبادرة التي اتخذتها منظمة المؤتمر الإسلامي، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، بتوفير محفل يمكن فيه للصوماليين إحراز تقدم في مشاوراتهم. وإضافة إلى ذلك، دعت منظمة المؤتمر الإسلامي، في اجتماعها السنوي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية، خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، إلى مواصلة "النهج المشترك" الذي تتبعه الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، وطلبت إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يرسل فريق اتصال لحث الأطراف الصومالية على استئناف الحوار فيما بينها بهدف التوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ودعت أيضا إلى عقد "مؤتمر دولي للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال"، تشترك فيه جميع الأطراف الصومالية وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

٢٤ - وتقوم اللجنة الأوروبية برعاية دراسة تفتح أمام الصوماليين مجال التداول في عدة خيارات ونماذج لنظام الحكم في المستقبل.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٥ - منذ سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والحالة الأمنية في الصومال تتسم بعدم الاستقرار السياسي وبالنزاع بين العشائر وقطع الطرق والخروج العام على القانون، بيد أن الأوضاع تختلف اختلافا بيّنا من منطقة إلى أخرى.

٢٦ - ففي المنطقة الوسطى من الصومال، نُقل الموظفون الدوليون من مقديشو في آذار/ مارس ١٩٩٥، واقترن نقلهم بسحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وخلص من تقدير أمني أجري في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ إلى أن الموظفين الدوليين يمكن أن يعودوا إلى المدينة على أساس غير مستمر ولفترات زمنية قصيرة فقط. وعقدت الآمال على أن يتمكن الموظفون الدوليون، مع تحسن الحالة، من العودة على أساس دائم. إلا أن ذلك لم يتيسر حتى الآن بسبب استمرار القتال بين الطوائف في المدينة وبسبب إغلاق المطار والمرفأ. وفي شبيليه السفلى، ومنطقة باي، وكذلك في غلغادود، لا يزال القتال بين الطوائف يمنع وكالات الأمم المتحدة من العمل.

٢٧ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة عملها في كيسمايو ووادي جوبا بعد رحيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، رغم تدهور الحالة الأمنية خلال الأشهر الستة الماضية. وقد تعرض الموظفون الدوليون للتهديد والضرب واحتُجزوا طلبا للفدية، ونُهبت المستودعات، وأطلقت النار على مباني الأمم المتحدة في كيسمايو. وأدى القتال على مقربة من كيسمايو، في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، إلى اتخاذ قرار بنقل الموظفين الدوليين من المدينة مؤقتا.

٢٨ - وفي جنوب غرب الصومال، نُقل الموظفون الدوليون من بيضوا بعد أن استولت عليها، في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، القوات الموالية للواء عيديد. ومثلما أشير سابقا، جرى، أثناء هذه العملية، احتجاز غير قانوني لموظفي الأمم المتحدة وأسيئت معاملتهم، ونُهبت معدات تخص الأمم المتحدة.

٢٩ - ورغم وجود جيوب النزاع هذه، هناك أيضا عدة مناطق صومالية تتمتع بهدوء نسبي بصرف النظر عن حدوث بعض التوترات الدورية والنزاعات الطفيفة، مما يسمح لبرامج الأمم المتحدة بالقيام بعملياتها على نحو غير متقطع تقريبا. وتشمل هذه المناطق منطقة غيدو، وكامل المنطقة الشمالية الشرقية الممتدة من غالكعيو إلى بوساسو، ومنطقة شبيليه الوسطى وشمال غرب الصومال. وهناك عدد كبير من الإدارات التي أنشئت في الأقاليم والمناطق، بمساعدة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لا يزال يعمل في هذه المناطق.

٣٠ - ويستمر، في عدد من المناطق، الاتجاه المتنامي إلى القبول العام بالمحاكم التي تعمل بموجب الشريعة الإسلامية بوصفها وسيلة للقضاء على حالة الخروج على القانون. ففي شمال مقديشو، حيث مقر منتدى تنفيذ الشريعة، وحيث تتسم المحاكم الشرعية، حسبما يقال، بالفعالية في التقليل من أعمال قطع الطرق والخروج على القانون، استهل الزعماء الدينيون حملة لإنشاء المحاكم الشرعية في جميع أنحاء البلد. وقد وافق زعماء الفصائل والشيوخ والزعماء الدينيون في باي وباكول وغيدو وفي المنطقة الشمالية الشرقية ومناطق هيرن وجوبا السفلى على افتتاح محاكم شرعية في بعض المدن.

رابعا - الجوانب الإنسانية

٣١ - رغم استمرار انعدام الأمن وصعوبات العمل في الصومال، تمكنت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون والصوماليون، حتى الآن، من تقديم قدر هام من المساعدات الطارئة والإنعاشية في مناطق البلد التي تسمح فيها الأوضاع الأمنية بذلك. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية لأكثر من ١,٦ مليون مستفيد، قدم ٩٠ في المائة منها عن طريق الدعم بأسلوب الغذاء مقابل العمل و ١٠ في المائة على شكل معونات غذائية طارئة. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ١٢٥ مركزا للأمومة وصحة الطفل، و ٨٥ مستوصفا للمرضى الخارجيين، و ٤١٢ مركزا صحيا، و ٢٠ مستشفى في جميع أنحاء الصومال. وما زالت منظمة الصحة العالمية توفر الإشراف التقني فضلا عن العقاقير والكواشف واللوازم الضرورية لـ ١٤ مشروعا لمعالجة السل في الصومال. وفي القطاع التعليمي، تدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع شركائها أكثر من ١ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية إسلامية أو غير دينية، تستوعب نحو ٢٣٠ ٠٠٠ طفل. ويتضمن تقريري المقدم إلى الجمعية العامة (A/50/447) مزيدا من التفاصيل عن الإنجازات التي تحققت في العام الماضي.

٣٢ - غير أن النتائج الأولية لدراسة استقصائية قامت بها وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لبرنامج الأغذية العالمي توحي بأن ضعف محصول السرغوم والذرة الرئيسي (تموز/ يوليه - آب/ أغسطس) لعام ١٩٩٥ في وسط الصومال وجنوبها سيؤدي إلى عجز مقداره ٠٠٠ ١٥٠ طن على الأقل بالمقارنة بالعام الماضي. واستنادا إلى تقييم وحدة تقييم الأمن الغذائي للمخزونات من إنتاج العام السابق، يتوقع لمخزونات الحبوب

الحالية أن تكفي السكان بالكاد إلى حين موسم الحصاد الثانوي (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الثاني/ يناير). وتشير التوقعات لموسم الحصاد الثانوي، الذي يسهم عادة بـ ١٥-٢٠ في المائة من الإنتاج الكلي للحبوب، إلى أن إنتاج المحصول سيكون حوالي ١١٠ ٠٠٠ طن، وهي كمية تعد معقولة. غير أنه حتى لو تحقق هذا الرقم، فإن مدى توافر الحبوب في جنوب الصومال قد يتدهور في أوائل نيسان/ أبريل من عام ١٩٩٦، مسببا عجزا هاما في جنوب الصومال إلى حين موسم الحصاد الرئيسي لعام ١٩٩٦.

٣٣ - ورغم التنبؤات بوقوع عجز في جميع القطاعات، قرر آلاف اللاجئين الصوماليين القادمين من كينيا أساسا العودة إلى ديارهم، بمن فيهم أكثر من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ عادوا إلى وطنهم بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عام ١٩٩٥. وتضع عودة هؤلاء عبئا إضافيا على الهياكل الرئيسية المحلية الهشة أصلا، ومن الضروري الاهتمام بالاحتياجات اللازمة لإعادة إدماجهم.

٣٤ - وتقدر الوكالات الإنسانية حاليا أنه ليست هناك حالة طوارئ بعد، رغم أن نشوءها أمر وارد. ويعتقد أنه إذا استمرت الاتجاهات في منحاها السلبي، ستنشأ حالات طوارئ محلية اعتبارا من كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير عام ١٩٩٦ بسبب مجموعة من العوامل. وتكمن المساعدة المطلوبة بالنسبة للغذاء في الحد من فترة العجز الغذائي عن طريق كفالة موسم حصاد ثانوي جيد. وتحقيقا لهذا الغرض، يعتبر توفير المدخلات الزراعية للمجتمعات المنتجة للغذاء فضلا عن حماية المحاصيل المزروعة ضروريا.

٣٥ - كما أن غلق المرفأ البحري الرئيسي لمقديشو عنصر رئيسي آخر يسهم في الزيادة المحتملة للاحتياجات الإنسانية. ولما كانت مقديشو تعتبر أهم مستودع في المنطقة، فإنها المعبر الرئيسي الذي تدخل من خلاله المواد الغذائية المستوردة إلى الصومال. كما أنها معبر الصادرات التي تدر العملات الصعبة، مثل المواشي والموز. وقد أدى غلق المرفأ منذ بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي إلى زيادة حادة في أسعار البضائع، وخصوصا المواد الغذائية والوقود. وتعتبر بيضوا من أكثر المناطق تأثرا، تليها مقديشو، ثم كيسمايو وحيليب. وسوف يتوقف عمق الأزمة على مدى إمكانية إيجاد مرافئ بديلة لمقديشو، وخصوصا مركا ومعان وبوساسو لاستخدامها بدلا من مقديشو. غير أن مركا معرضة لانعدام الأمن، وتعطى الأولوية فيها حاليا لتصدير الموز الذي يشكل مصدرا للدخل بالعملات الصعبة للواء عيديد.

٣٦ - وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، حددت عشر وكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية) برامجها ذات الأهمية القصوى واحتياجاتها الملحة من التمويل لعام ١٩٩٦. ففي القطاع غير الغذائي تبلغ احتياجات التمويل لعام ١٩٩٦ نحو ٤٠ مليون دولار. وهذا الاحتياج لعام واحد يقل بـ ٥ ملايين دولار عن إجمالي الاحتياجات غير الغذائية المطلوبة في النداء الموحد من أجل الصومال الذي اشتركت في توجيهه وكالات الأمم المتحدة للأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥. وقد نجم هذا الانخفاض عن الجهود التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة لتحديد الأولويات لاحتياجاتها والتخطيط بعناية أكبر للأنشطة ذات الأهمية القصوى التي يمكن تنفيذها بواقعية في السياق الحالي للصومال. وينبغي ملاحظة أن هذه الاحتياجات من الموارد التي تم تحديد درجات أولوياتها تشكل في معظم الحالات الحد الأدنى الضروري لمواصلة العمليات الإنسانية في الصومال.

خامسا - ملاحظات

٣٧ - يسود الحالة السياسية في الصومال جمود مُوهن لقرابة سنتين منذ أن قعد زعماء الفصائل الصومالية عن الوفاء بالتزاماتهم بموجب إعلان نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٤ (S/1994/614، المرفق الأول)، الذي يركز على الاتفاق على عقد مؤتمر مصالحة وطنية يشمل الجميع وتشكيل حكومة بحلول شهر أيار/ مايو ١٩٩٤. ورغم عدم تحقيق تقدم كبير باتجاه المصالحة الوطنية، فقد تم منع وقوع السيناريو الأسوأ، وهو اندلاع حرب أهلية شاملة.

٣٨ - ويبدو أن الشعور العام بالإحباط أدى إلى خلق بعض الاتجاهات السياسية الجديدة. فقد أسهم في الانشقاق الحاصل في المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، الذي ربما يكون هو الذي أفضى، مقترنا بعوامل أخرى، إلى إعلان اللواء عيديد إقامة "حكومة" بدون موافقة الفصائل السياسية الرئيسية الأخرى. غير أن هذه "الحكومة" لم تعترف بها أي دولة عضو أو أي منظمة إقليمية.

٣٩ - أما الاتجاه الهام الآخر فهو ظهور إدارات إقليمية نتيجة لمبادرات من جانب زعماء الفصائل والجماعات المحلية. فقد أخذ عدة زعماء سياسيين نتيجة يأسهم من الجمود السياسي في مقديشو يركزون حاليا على إنشاء هياكل إدارية إقليمية وخلق مناخ سلمي في مناطقهم لتمكين أنصارهم من الانتفاع من المساعدة الدولية.

٤٠ - وليس واضحا حاليا ما إذا كانت ستتشكل مثل هذه السلطات الإقليمية في معظم مناطق الصومال، وإذا تم ذلك، فما هو الطابع الدستوري الذي سوف تتخذه، ويبدو الصوماليون منقسمين في الرأي بشأن ما إذا كان ينبغي لهذه السلطات الإقليمية أن تشكل قاعدة نظام حكم اتحادي أو إذا كان ينبغي ببساطة أن تمثل درجة من الحكم الذاتي الإقليمي. بيد أنه نظرا لطبيعة السياسة الصومالية، تتضح أهمية إقامة سلام مستدام على المستويين المحلي والعشائري. ومن الواضح أيضا أن هناك حاجة لسلطة مركزية حاكمة تستطيع الاضطلاع بالمسؤوليات العديدة التي أهملت لفترة طويلة. ويحدوني الأمل في أن يؤدي إحراز مزيد من التقدم في إنشاء السلطات الإقليمية، الذي بدأ في ظل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إلى تأثير نافع

على الجهود المبذولة لإنشاء سلطة مركزية في المستقبل القريب.

٤١ - ولا يمكن تحقيق السلام الوطيد في الصومال بدون عملية مشاورات ذات قاعدة عريضة بشكل كاف بين الصوماليين أنفسهم. ومما يدعو إلى التفاؤل أن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لم تفقد اهتمامها بالتطورات الجارية في الصومال، رغم خيبات الأمل الكثيرة. فقد دعت باستمرار إلى تحقيق تسوية تفاوضية تشجع جميع الفصائل الصومالية على العمل باتجاه السلام وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة. وقد يرغب مجلس الأمن في أن يعيد توجيه دعوته إلى جميع الأطراف الصومالية، وخصوصا تلك التي اعتمدت مؤخرا نهجا انفراديا، للعودة إلى عملية التشاور والتفاوض الشاملة. وليس من المستصوب، في إطار هذه العملية، أن يتدخل أي طرف خارجي لصالح أي من الفصائل الصومالية، لأن مثل هذا الدعم قد يؤدي إلى ترجيح كفة الميزان الدقيق لصالح الطرف المدعوم بما لذلك من عواقب سلبية.

٤٢ - وقد طلب العديد من الزعماء الصوماليين إلى الأمم المتحدة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، دعم بعض مبادراتهم السلمية ماليا وسوقيا. غير أن المكتب لا يملك الموارد لتقديم هذا الدعم. وعلى أية حال، ينبغي للزعماء الصوماليين أن يدركوا ما سببته أفعالهم الماضية من الإحساس العميق بخيبة الأمل بل وما أثارته من شكوك في صدق مسعاهم للسلام. كما ينبغي لهم أن يدركوا أن الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا لا تحبذ تقديم نوع من الدعم الذي يريدونه من المجتمع الدولي. لذا فإن أفضل سبيل أمامهم للحصول على هذا الدعم هو إعطاء بوادر تشير إلى تحقيق تقدم ملموس باتجاه السلام والمصالحة.

٤٣ - وأعتزم الإبقاء في الوقت الراهن على مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في نيروبي. وسيواصل المكتب بذل جهوده من أجل إقامة وتوسيع الاتصالات مع جميع الأطراف الصومالية المعنية، فضلا عن تنسيق أنشطته مع الحكومات المعنية والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤٤ - ومما يجعل المساعدة الدولية للصومال أمرا ضروريا اجتماع عدة عوامل منها انخفاض مستوى الإنتاج الغذائي، واستمرار انعدام الاستقرار السياسي. وتجربة الوكالات الإنسانية وشركائها عام ١٩٩٥ تدعوها إلى الاعتقاد بإمكانية أداء العمل ومتابعته باستمرارية نسبية من إقليم مودوغ في اتجاه الشمال، مما يمثل تقريبا نصف الرقعة الجغرافية للصومال. وأما الأمن في المنطقة الممتدة من جنوب مقديشو إلى نهاية وادي جوبا، بما في ذلك منطقتا باي وباكول، فهو غير مؤكد، ومن ثم فإن العمل هناك يحتاج إلى حيطة أكبر. ومن المؤسف أن هذه هي أيضا المنطقة التي يوشك عدد كبير من سكانها على مواجهة أزمات إنسانية والتي يعود إليها أكبر عدد من العائدين الصوماليين من البلدان المجاورة.

٤٥ - وتعتقد وكالات الأمم المتحدة أن استمرار عملياتها، حتى في أسوأ الظروف، يمكن أن يؤدي دورا هاما في الحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية كبرى أخرى في الصومال، في حين أن تقليص أنشطتها يمكن أن يؤدي إلى عكس ذلك ولا سيما في المناطق الجنوبية.

٤٦ - ومن المتوقع أن تكون الاحتياجات الإنسانية للصوماليين في عام ١٩٩٦ على الأقل بنفس حجم ما كانت عليه خلال العامين الماضيين. أما أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحا فهي الغذاء ودعم النظم الصحية الأساسية، ولا سيما التحصين وإجراءات السيطرة على انتشار الأمراض الوبائية مثل الكوليرا. ومن الأولويات الأخرى تنشيط الإنتاج الزراعي وتمكين السكان المحليين. ومن أجل الحفاظ على المنجزات التي تحققت في مجال تقديم الخدمات خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وتحسينها إن أمكن، تخطط وكالات الأمم المتحدة لمواصلة برامجها الحالية في عام ١٩٩٦، إذا سمحت الموارد والأمن بذلك، مع إمكانية توسيعها على وجه السرعة في حالة نشوء مشاكل غذائية حادة و/أو ظهور حالة طوارئ. وإنني لأحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لنداءات الوكالات الإنسانية من أجل الحصول على المساعدة. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد مرة أخرى على مسؤولية جميع الأطراف الصومالية عن كفالة أمن العاملين ببسالة وإخلاص في الأنشطة الإنسانية، الذين أصيب عدد منهم في الآونة الأخيرة.

الوثيقة ١١٨

بيان لرئيس مجلس الأمن بشأن استمرار حالة الجمود السياسي في الصومال والتزام الدول بمواصلة حظر الأسلحة

S/PRST/1996/4، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦

في الجلسة ٣٦٢٠ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ (S/1996/42)، وهو يعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم صادق نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ويطلب

المجلس إلى جميع الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية في الصومال العودة إلى الانخراط في عملية تشاور وتفاوض شاملة للجميع بهدف تحقيق مصالحة وطنية تؤدي إلى إقامة حكومة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة.

"ويرحب مجلس الأمن، مع التقدير، بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لتعزيز الحوار الوطني بحثا عن حل للأزمة في الصومال. وهذه الجهود هي تعبير عن التزام المجتمع الدولي بعدم التخلي عن شعب الصومال. وهو يؤكد من جديد أن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام. وفي هذا الصدد، يحث المجلس زعماء الفصائل الصومالية على نبذ العنف ووضع مصالح البلد والشعب فوق خلافاتهم الشخصية وطموحاتهم السياسية.

"كما يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه باعتزام الأمين العام الإبقاء على مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وعن تأييده لهذه الخطوة. ويشدد المجلس على أهمية محافظة المكتب على علاقات التعاون الوثيق مع مختلف المنظمات الإقليمية ورصد التطورات في الصومال وإدامة اتصالاته بالفصائل الصومالية. وهو يتطلع إلى نقل المكتب إلى الصومال بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء استمرار النزاع، ذلك أن ما ينتج عن ذلك من انعدام الأمن وأعمال قطع الطرق والخروج العام على القانون يزيد من معاناة السكان المدنيين. ويدين المجلس ما يتعرض له الأفراد التابعون للمنظمات الإنسانية الدولية من مضايقات وضرب واختطاف وقتل، ويؤكد على مسؤولية جميع الأطراف في الصومال عن ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين العاملين في المجال الإنساني وسائر الأفراد الدوليين. ومن المؤسف أن هذا المناخ الذي يسوده انعدام الأمن قد أجبر وكالات الأمم المتحدة على نقل الموظفين الدوليين إلى أماكن أخرى مما أعاق وصول المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى مستحقيها بسهولة ويسر.

"ويثني مجلس الأمن على الجهود الباسلة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية وموظفوها من الصوماليين، وما يبدونه من شجاعة وتصميم على تقديم المساعدة إلى شعب الصومال. ويحض المجلس الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بغية تجنب حدوث مزيد من التردي في الحالة الراهنة.

"ويعتبر مجلس الأمن وصول المساعدة الإنسانية دون انقطاع عاملا حاسما في إقرار الأمن العام والاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد فإن إغلاق مرفأ مقديشو الرئيسي وغيره من مرافق النقل يزيد إلى حد كبير من تفاقم الوضع ويمثل عقبة رئيسية محتملة أمام وصول المساعدات الطارئة في المستقبل. ويدعو المجلس الأطراف والفصائل الصومالية إلى فتح هذه المرافق بدون قيد أو شرط.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الدول بالتزامها بالتنفيذ الكامل للحظر العام والشامل المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على كل شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. وفي هذا الصدد فإنه يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الوضع في الصومال.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إبقاءه على علم بالتطورات التي تقع في الصومال. ويقرر المجلس إبقاء هذا الموضوع قيد النظر".

الوثيقة ١١٩

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يتناول فيها المسائل التي طرحت في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ آذار/ مارس بشأن الحالة في الصومال

S/1996/325، ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦

أتشرف بأن أشير إلى الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٦ بشأن الحالة في الصومال، التي طرح خلالها عدد من الأفكار بشأن الطريقة التي يستطيع بها المجتمع الدولي معالجة هذه الحالة. وبعد أن أمعنت النظر في هذه الأفكار، أود أن أطلع أعضاء المجلس على الملاحظات التالية.

فيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال من نيروبي إلى موقع داخل الصومال، ينبغي ملاحظة أن مقديشو ليست في الوقت الحاضر خيارا عمليا لسببين، أولهما أن ذلك يضطر الأمم المتحدة إلى اختيار أحد شطري المدينة المقسمة، إما الشمالي أو الجنوبي، ومن شأن ذلك استثارة رفض واحد أو آخر من الفصيلتين الرئيسيتين للتعامل مع المكتب، وثانيهما أن اشتداد التوتر الذي أحدثه القتال الذي نشب مؤخرا بين قوات السيد عتمان عاتو وقوات اللواء عيديد أزكى حدة التواغل الأمنية في العاصمة الصومالية. أما المواقع

الأخرى داخل الصومال فهي لا تؤدي الغرض المطلوب لأن اختيار مقر للمكتب خارج مقديشو سيجعل من الصعب عليه الاتصال بزعماء الفصائل في الأماكن الأخرى. وثمة إمكانية يمكن النظر فيها مستقبلا هي أن ينشئ المكتب مكتبا فرعيا له في مدينة مثل بوساسو في الشمال الشرقي. غير أن ذلك ستترتب عليه آثار مالية.

وقد درست أيضا فكرة تعيين شخصية أفريقية رفيعة المستوى كي تضطلع بمهمة بذل المساعي الحميدة في الصومال، وإن كان من الصعب العثور على شخصية تقبل القيام بهذه المهمة، نظرا إلى تعقد المشاكل القائمة وتعنت الفصائل الصومالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنكم تذكرون أن الجهود التي بذلتها لإيفاد مبعوثين في مناسبتين سابقتين باءت بالفشل بسبب اعتراض زعيم واحد على الأقل من زعماء الفصائل المعنيين. ولذلك فأنا على ثقة من أن المجلس سيتفهم عزوفي عن إعطاء الذين لا يبدون ميلا طيبا في الصومال تجاه فكرة هذه المهمة فرصة جديدة لإحباط مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة.

أما البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المقترح إيفادها لتقصي الحقائق، فإنها يمكن أن تتعرض لهذه الصعوبات ذاتها. وقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية غير قادرة لفترة على إيفاد بعثة من هذا القبيل لأسباب مماثلة للأسباب التي حالت بيني وبين إيفاد مبعوث. وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن إيفاد بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية سينتج استجابة مختلفة. ولكن فرصة أن تلاقي البعثة المشتركة القبول قد تكون أفضل إذا ما أوفدت بناء على طلب صريح من مجلس الأمن. لذا فإني أستطلع حاليا مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إمكانية إيفاد بعثة من هذا القبيل.

وقد جرى التركيز أيضا خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٥ آذار/ مارس على أهمية إعادة فتح مرفأ مقديشو البحري. وكما تذكرون فإن الجانبين المتنازعين في مقديشو كانا قد وقعا، بمساعدة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قبل انسحابها من البلد، عددا من الاتفاقات لإدارة المرفأ إدارة مشتركة وضمان تشغيله بصورة سلسة. غير أن المنازعات ما لبثت أن شجرت بين الفصيلتين المعنيتين، خصوصا بشأن اقتسام الإيرادات الضريبية، وأفضت إلى إغلاق الميناء. ولم يطرأ منذ ذلك الحين ما يغير هذه الحالة.

وقد واصلت منظومة الأمم المتحدة، كما تعلمون، تقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال، وكثيرا ما يجري ذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد لاحظت بعثة إنسانية مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى هذا البلد مؤخرا أن الحالة العامة لا تزال هشة، وأن ثمة احتمالات خطيرة تنذر بحدوث مجاعة إذا ما فشل موسم الحصاد الرئيسي في آب/ أغسطس المقبل، وإذا ما تدهورت الحالة الأمنية. وخلصت البعثة إلى أن استمرار وجود وكالات الأمم المتحدة في الصومال أمر ضروري على الرغم مما يسود من انعدام للأمن ومن الصعوبات التشغيلية. وأوصت البعثة بقوة بإنشاء برنامج إنساني للصومال يغطي الاحتياجات الإنسانية والإنعاشية على أساس نهج إقليمي. ولكي تكون المساعدة فعالة، لا بد من توافر موارد كافية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري حاليا إعداد وثيقة موحدة لتعبئة الموارد للصومال. وستعكس هذه الوثيقة استراتيجية موحدة للأمم المتحدة، تتضمن خطة قصيرة الأجل لحالات الطوارئ. وآمل أن تظل أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في الصومال محوطة بالاهتمام والدعم الخاصين من أعضاء المجلس ومن مجتمع المانحين.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض مضمون هذه الرسالة على أعضاء المجلس.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

خامسا - فهرس مواضيع الوثائق

[ينبغي استخدام هذا الفهرس لمواضيع الوثائق المستنسخة في هذا الكتاب بالاقتران مع الفهرس الوارد في الصفحات من ٥٤٣ إلى ٥٥٢. وترد قائمة كاملة بالوثائق المفهرسة أدناه في الصفحات من ١١١ إلى ١٢٠].

أ

الاتحاد الديمقراطي القومي الصومالي
- الوتيقة ١١

اتفاق أديس أبابا المنبثق عن الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (١٩٩٣)
- الوثائق ٥٣، ٦٩، ٧٥، ٨٣ - ٨٥، ٨٨، ٩١ - ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٠

اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة بشأن الحالة في الصومال (١٩٩٣)
- الوتيقتان ٤٨، ٤٩

الاتفاق العام بشأن الحالة في الصومال (١٩٩٣)
- الوتيقتان ٤٨، ٤٩

الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار وبطرائق نزع السلاح (١٩٩٣)
- الوتيقتان ٤٨، ٤٩

اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة (١٩٤٦)
- الوثيقتان ١٧، ٧٦

اجتماع الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (الثاني: ١٩٩٢، أديس أبابا)
- الوثيقة ٥٠

اجتماع الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (الثالث: ١٩٩٣، أديس أبابا)
- الوتيقتان ٥٢، ٥٣

اجتماع الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (الرابع: ١٩٩٤، أديس أبابا)
- الوثائق ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٤

الاجتماع التحضيري غير الرسمي بشأن المصالحة السياسية في الصومال (١٩٩٣ : أديس أبابا)
- الوثائق ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٥، ٤٦، ٥٢

اجتماع جميع الأحزاب بشأن المسائل الإنسانية الصومالية، بحر دار (١٩٩٢)
- الوتيقة ١٤

الأحزاب السياسية
- الوثائق ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٦٥، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١١٠ - ١١٢، ١١٤

الأحوال السياسية
- الوثائق ١ - ٦، ٨، ٩، ١٤، ٣١، ٣٥، ٤٣، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٣ - ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٦، ١٠٠، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨

انظر أيضا: الحكومات المؤقتة

الأحوال الصحية
- الوثائق ١١، ٦٤، ٧٥، ٨٩، ٩٥

الإدارة
- الوثائق ٨٣، ٨٥، ١٠٦

انظر أيضا: التمويل، الإدارة العامة

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية
- الوثيقتان ٢٨، ٥٢

الإدارة العامة
- الوثائق ٥٢، ٥٣، ٦١، ٧٧، ٨٠

انظر أيضا: الإدارة، بناء المؤسسات

إرسكين، إيمانويل
- الوتيقة ٧٨

أرض الصومال
- الوثائق ١١، ١٥، ٨٥

إزالة الألغام
- الوثائق ٤٣، ٤٩، ٥٢، ٦١، ٧٥، ٧٧، ٨٣ - ٨٥، ٨٩، ٩٥، ١١٦

انظر أيضا: الألغام الأرضية

الاستعداد للطوارئ
انظر: الاستعداد للكوارث

الاستعداد للكوارث
- الوثيقة ١٠٧

انظر أيضا: نظم الإنذار المبكر

أسرى الحرب
انظر: حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة

الأسلحة
- الوثائق ٤٣، ٤٧، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٧٥، ٨٣ - ٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٠١

انظر أيضا: نزع السلاح

الأشخاص المحتجزون
- الوثيقتان ٧٦، ٨١

الأشخاص المشردون
- الوثائق ٩، ٢٣، ٤٢، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٦٤، ٨٠، ٨٤، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٦

انظر أيضا: المساعدة الإنسانية

الإشراف على الهدنة
- الوثيقة ٨

انظر أيضا: وقف إطلاق النار

الاضطهاد
- الوثيقتان ٥٥، ٦٢

الأطفال
- الوثائق ٧، ١٣، ١٥، ٤١، ٦٤، ٧٥، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٣

إعادة التوطين
- الوثائق ٤٨، ٥٢، ٦١، ٦٤، ٧١، ٧٥، ٨٣ - ٨٥

الإعلام
- الوثائق ٤٩، ٦١، ٧٥، ٨٨

إعلان نيروبي
- الوثائق ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٩ - ٩٣، ٩٦، ١١٧

الإعلانات
- الوثائق ١٤، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٨٩ - ٩٣، ٩٦

إعلان الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (١٩٩٣)
- الوثيقة ٨٠

إعلان واتفاق بحر دار بشأن الجانب الإنساني للمشكلة في الصومال (١٩٩٢)
- الوثيقة ١٤

الإغاثة في حالات الطوارئ
- الوثائق ٣، ٧، ١١ - ١٤، ١٦ - ١٨، ٢٣، ٢٧ - ٢٩، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٨٠، ٨٣ - ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٦

انظر أيضا: المعونة الغذائية، المساعدة الإنسانية، ممرات الإغاثة، نقل مواد الإغاثة

الأفراد العسكريون
- الوثائق ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨ - ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٧ - ٤٩، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٨٣ - ٨٥، ٨٧ - ٨٩، ٩١، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١١٠

انظر أيضا: القوات المسلحة، التسريح العسكري، الدول المساهمة بقوات

الأفراد المدنيون
- الوثائق ٤، ٩، ١١، ١٢، ٣٥، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٤، ٨٥، ١٠٠

الألغام الأرضية
- الوثيقة ٤٩، ٥٢، ٦١، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١١٦

انظر أيضا: إزالة الألغام

ألمانيا - الأفراد العسكريون
- الوثيقتان ٨٣ ، ٨٥

الإمارات العربية المتحدة - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

الامتيازات والحصانات
- الوثيقتان ١٧، ٧٦

الإمداد بالمياه
- الوثائق ٤٨، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٦

الإمدادات الطبية
- الوثائق ٩، ١١، ٢٩، ٣٥

الإمدادات الغذائية
- الوثائق ٩، ٣٢، ٣٥، ٤٨، ٩٣، ٩٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩

إمرسون، بل
- الوثيقة ٢٢

الأمن الداخلي
- الوثائق ١٨، ٢٨، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥٣، ٦٤، ٦٩، ٨٠، ١٠٧ - ١٠٩، ١١٢، ١١٤ - ١١٦

انظر أيضا: الأمن الوطني

أمن الموظفين
- الوثائق ٤، ٩-١٣، ١٧-١٩، ٢٢-٢٤، ٢٧-٢٩، ٣٢، ٣٥، ٤١، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٧٧ - ٧٩، ٨١ - ٨٥، ٨٧، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١١٧، ١١٨

الأمن الوطني
- الوثيقتان ٧٧، ١٠٠

انظر أيضا: الأمن الداخلي

الأموال
- الوثائق ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٦٩، ٧٥، ٩٦

انظر أيضا: التمويل، الصناديق الاستئمانية

الأمين العام للأمم المتحدة
- الوثائق ١-٧، ٩-٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١-٣٩، ٤١، ٤٣-٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٩-٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٨٧-٩٦، ١٠٠-١٠٤، ١٠٦، ١٠٨-١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١١٩

انتخاب الموظفين
انظر: تعيين الموظفين

انتهاكات حقوق الإنسان
- الوثائق ٣٥، ٥٢، ٨١

انظر أيضا: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية

أندروز، ديفيد
- الوثيقة ٢٧

انسحاب القوات
- الوثائق ٤٣، ٨٣، ٨٥، ٩١-٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٠-١٠٣، ١٠٥، ١٠٩-١١١

انظر أيضا: القوات المسلحة، التسريح العسكري

الإنعاش
- الوثائق ٤٣، ٤٧، ٨٣ - ٨٥، ٨٩، ٩٥، ١٠٦

إنفاذ السلام
انظر: ميثاق الأمم المتحدة

إنقاذ الطفل
- الوثيقتان ٢٨، ٨٩

آيرلندا - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٩٣

إيطاليا - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٨

ب

باكستان - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٢٠، ٢٣، ٣٢، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٩٣

البث الإذاعي
- الوثائق ٥٥ - ٥٧، ٦٠، ٨٨

برامج التدريب
- الوثائق ٦٥، ٨٥، ٨٩، ٩٦، ١١٠

انظر أيضا: المساعدة التعليمية

برامج التغذية
انظر: المعونة الغذائية

برامج المعونة
انظر: المساعدة الإنمائية، المساعدة الاقتصادية، الإغاثة في حالات الطوارئ، المعونة الغذائية، المساعدة الإنسانية، اللاجئون

برنامج الأغذية العالمي
- الوثائق ٧، ٩، ١١، ١٥، ٢٣، ٣١، ٤١، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٧

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الوثائق ١١، ٣١، ٤١، ٨٥، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٧

برنامج الأمم المتحدة لإغاثة وإنعاش الصومال
- الوثيقة ٥٠

برنامج حالات الطوارئ الخاصة للقرن الأفريقي
- الوثيقتان ٢٣، ٢٩

برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الصومال (١٩٩٢)
- الوثيقتان ٢٨، ٢٩

بري، محمد سياد
- الوثيقة ٨٨

بطرس غالي، بطرس
- الوثائق ٢، ٥ - ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ١٨ - ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١ - ٣٤، ٣٦ - ٣٩، ٤٣ - ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٩ - ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨ - ١١٠، ١١٢، ١١٤

البعثات الخاصة
- الوثائق ١٠-١٢، ١٦-١٩، ٢٢، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٧٧، ٨٥، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٩، ١٠٠، ١١٢-١١٥

انظر أيضا: لجان التحقيق، تسوية المنازعات، بعثات تقصي الحقائق، المساعدة الإنسانية

بعثات تقصي الحقائق
- الوثيقتان ٩٨، ١١٩

انظر أيضا: لجان التحقيق، تسوية المنازعات

بلجيكا - الأفراد العسكريون
- الوثيقتان ٧٥، ٨٣

بناء السلام
- الوثيقة ٤٦

انظر أيضا: عمليات حفظ السلام

بناء المؤسسات
- الوثائق ٢٩، ٤١، ٤٨، ٧٠، ٨٠، ٨٢، ١٠٦، ١٠٧

انظر أيضا: الإدارة العامة

بنغلاديش - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

بوتسوانا - الأفراد العسكريون
- الوثيقتان ٨٥، ٩٣

بورغيزي، إليزابيث مان
- الوثيقة ٧٤

بوش، جورج
- الوثيقتان ٣٦ ، ٤٣

بيريز دي كوييار، خافيير
- الوثيقة ١

ت

تحالف الإنقاذ الصومالي
انظر: فريق الـ ١٢

التحالف الديمقراطي الصومالي
- الوثائق ٣٩، ٤٣، ١١٧

التحالف الوطني الصومالي
- الوثائق ٣٩، ٦٢، ٧٥، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١١٧

التحقيقات الجنائية
- الوثائق ١٥، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٦، ٨٨

انظر أيضا: الشرطة

تدمير الأسلحة
انظر: نزع السلاح

تركيا - الأفراد العسكريون
- الوثيقتان ٨٣، ٨٥

التسريح العسكري
- الوثائق ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١١٦

انظر أيضا: القوات المسلحة، الأفراد العسكريون، انسحاب القوات

تسليم الأسلحة
انظر: نزع السلاح

تسوية الصراعات
انظر: تسوية المنازعات، التفاوض

تسوية المنازعات
- الوثائق ٢ - ٤، ٦ - ١٢، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٥، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٥٢ - ٥٤، ٦٩، ٨٠، ٨١، ٨٥، ١٠٦، ١١١، ١١٢

انظر أيضا: لجان التحقيق، بعثات تقصي الحقائق، الوساطة، التفاوض

التعاون الإقليمي
- الوثائق ١٦، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠١

التعاون فيما بين الوكالات
- الوثائق ٢٣، ٢٩، ٩٣، ١٠٧

انظر أيضا: التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية
- الوثيقتان ٨١، ٨٣

التعليم
- الوثائق ٤١، ٦٤، ٧٥، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٧

التعمير
- الوثائق ١٣، ٢٨، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٥٠-٥٣، ٥٧-٥٩، ٦١، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٦

انظر أيضا: المساعدة الاقتصادية

تعيين الموظفين
- الوثيقة ١٢

التفاوض
- الوثائق ٤، ٨، ٩، ٤٣، ٤٥، ٥٣، ٥٥، ٧٧، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠١، ١٠٣، ١١٠ - ١١٢، ١١٤

انظر أيضا: تسوية المنازعات، الوساطة

التمويل
- الوثائق ٤٩، ٧٥، ٨١، ٨٥، ٩٦، ١١٠، ١١٧

انظر أيضا: الإدارة، الأموال

التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة
- الوثائق ٤، ٩، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٤٣، ٥٠، ٥٢، ٧٥، ٨٠، ١٠٧، ١٠٨

انظر أيضا: تنسيق المعونة، التعاون فيما بين الوكالات

تنسيق المعونة
- الوثائق ٣، ٢٩، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ١٠٧

انظر أيضا: التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، المساعدة الإنمائية

تنفيذ البرامج
- الوثيقة ٤٨

تنقلات السكان
انظر: الأشخاص المشردون، إعادة التوطين

التنمية المجتمعية
- الوثيقة ٨٠

التنمية المستدامة
- الوثيقتان ٢٩، ٨٠

تونس - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

ج

جامعة الدول العربية
- الوثائق ٣ - ١٢، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤١ - ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ٨٩، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٧

جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
- الوثائق ١١، ٣٩، ٤٣، ٧٥، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١١٧

الجبهة الصومالية المتحدة
- الوثائق ٣٩، ٤٣، ٩٣

الجبهة القومية الصومالية
- الوثائق ١١، ١٤، ٣٩، ٤٣

الجزاءات
انظر: حظر توريد الأسلحة

جمع البيانات
- الوثيقة ٨١

الجمعية العامة للأمم المتحدة
- الوثائق ٣١، ٤١، ٤٢، ٧٠، ٧١، ٨١، ٨٢، ٩٥، ١٠٦، ١١٦

جمهورية كوريا - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

جونا، جيمس أ. س.
- الوثائق ١، ٢، ٨٣

جيبوتي
- الوثيقة ١١٧

ح

الحدود
- الوثيقة ٥٣

الحرب المدنية
انظر: العنف السياسي

حركة بلدان عدم الانحياز
- الوثيقتان ٤١، ٤٥

حركة جنوب الصومال الوطنية
- الوثيقة ٤٣

الحركة الديمقراطية الصومالية
- الوثيقتان ٣٩، ٤٣

الحركة القومية الصومالية
- الوثائق ١١، ١٤، ٣٩، ٤٣، ٨٥، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٠

الحركة الوطنية الصومالية
- الوثائق ١١، ١٤، ٣٩، ٤٣، ٨٥، ٨٩

حرية الحركة
- الوثائق ١٠ - ١٢، ١٧، ٢٤، ٢٩، ١٠٦

الحزب الصومالي المتحد
- الوثائق ١١، ١٤، ٣٩، ٤٣، ٩٣

الحسابات الخاصة
- الوثيقة ٣
انظر أيضا: الصناديق الاستئمانية

الحظر
انظر: حظر توريد الأسلحة

حظر توريد الأسلحة
- الوثائق ٤، ٩، ١١، ١٢، ١٦، ١٧، ٢٤، ٥٢، ٥٣، ٧٧، ٨٤، ٨٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١١١، ١١٨

حقوق الإنسان
- الوثائق ٥٣، ٦١، ٧٠، ٨١

حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة
- الوثائق ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٦٢

الحقوق المدنية والسياسية
انظر: حرية الحركة

حقوق الملكية
- الوثيقة ٥٣

الحكم المحلي
- الوثيقتان ٦٤، ٨٢

الحكومات الانتقالية
انظر: الحكومات المؤقتة

الحكومات المؤقتة
- الوثائق ٩٦، ١٠١، ١٠٣، ١١٧
انظر أيضا: الأحوال السياسية

الحوادث المسلحة
- الوثائق ١٣، ٣٢، ٣٣، ٤٩، ٥٥ - ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٧٤-٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٢، ٩٣
انظر أيضا: النشاط العسكري

خ

خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بتقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان
- الوثيقتان ٧٠، ٨١

الخدمات الاجتماعية
- الوثيقتان ٧١، ١٠٦
انظر أيضا: الخدمات الصحية

الخدمات الاستشارية
- الوثيقة ٧٠
انظر أيضا: المساعدة التقنية

الخدمات الصحية
- الوثائق ١١، ٢٩، ٧١، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٦، ١١٧

د

الدول المجاورة
- الوثائق ٢٣، ٢٩، ٥٣، ٧٧، ١٠١، ١٠٢

الدول المساهمة بقوات
- الوثائق ٤٣، ٤٤، ٦٩، ٧٥، ٨٣ - ٨٥، ٨٧، ٩١
انظر أيضا: الأفراد العسكريون، عمليات حفظ السلام

ر

رئيس الولايات المتحدة
- الوثائق ٣٦، ٤٣، ٦٨

الرسائل
- الوثيقتان ٧٥، ٨٤

الرعاية الطبية
انظر: الخدمات الصحية

روبنسون، ماري
- الوثيقة ٤٦

رومانيا - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٩٣

ز

الزراعة
- الوثائق ١١، ٧١، ٧٥، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩

زمبابوي - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٧٥، ٨٥، ٩٣

زيناوي، ميليس
- الوثيقتان ٥١، ٥٤

س

السجون
- الوثائق ٦١ ، ٦٥، ٧٧

السلطة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية
- الوثيقة ٦٩

السويد - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٣

سيمون، بول
- الوثيقة ١٩

ش

الشرطة
- الوثائق ١٨، ١٩، ٢٢، ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٣ - ٨٥، ٨٧ - ٨٩، ٩١-٩٣، ٩٦، ١١٠

ص

الصناديق الاستئمانية
- الوثائق ٤٣، ٤٤، ٦٥، ٦٩، ٧٧، ٩٦

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للصومال - القيادة الموحدة
- الوثائق ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٦٥، ٧٥، ٧٧

ع

العربات
- الوثيقة ١٠١

العشائر وأفخاذ العشائر
- الوثائق ٣٣، ٤٩، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩١ - ٩٣، ٩٦، ١١٧

العقوبة
- الوثيقتان ٥٥ ، ٦٢
انظر أيضا: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية

عمليات حفظ السلام
- الوثائق ١١، ١٢، ١٥ - ١٨، ٢٠ - ٣٠، ٣٢ - ٤٠، ٤٣ - ٤٥، ٤٧ - ٥٢، ٥٥ - ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧ - ٧٠، ٧٢ - ٧٩، ٨٣ - ٩٤، ٩٦، ٩٩ - ١٠٥، ١٠٩ - ١١٢
انظر أيضا: الدول المساهمة بقوات، انسحاب القوات، الإشراف على الهدنة

عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال
- الوثائق ٩، ١٢، ١٦ - ١٨، ٢٠ - ٣٠، ٣٢ - ٣٦، ٣٨، ٤٠

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
- الوثائق ٤٣، ٤٤، ٤٧-٥٣، ٥٥-٦٢، ٦٤-٦٨، ٧٢-٧٥، ٧٧، ٨٣-٩٧، ٩٩-١٠٥، ١٠٧-١١١

عمليتا الأمم المتحدة في الصومال، قائد القوة
- الوثائق ٤٣، ٤٩، ٥٧، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٠٠، ١٠١

العنف
انظر: العنف السياسي

العنف السياسي
- الوثائق ٢٧، ٥٥ - ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٧٤، ٨٠، ٨٣-٩٦

العودة إلى الوطن
- الوثائق ٥٢، ٨٤، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠١، ١١٧

عيديد، محمد فارح حسن
- الوثائق ٩، ١١، ١٥، ٣١، ٣٢، ٦٢، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١١٧

ف

الفرق العاملة
- الوثيقة ٨٠
انظر أيضا: فرق العمل

فرق العمل
- الوثائق ٣٦، ٤٣، ٩٥
انظر أيضا: الفرق العاملة

فرنسا - الأفراد العسكريون
- الوثيقتان ٧٥، ٨٣

فريق الـ ١٢
- الوثائق ٨٣، ٨٥، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١١٧

الفريق التقني
- الوثائق ١٠، ١١، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٣

ق

القانون
انظر: النظام القضائي

القطاع الخاص
- الوثيقة ٨٠

القوات المسلحة
- الوثائق ٣٣، ٣٥، ٤٧
انظر أيضا: التسريح العسكري، الأفراد العسكريون، انسحاب القوات

قوة العمل المشتركة "الدرع المتحد"
- الوثيقة ١٠٩

قوة العمل الموحدة في الصومال
- الوثائق ٣٦، ٣٨-٤٠، ٤٧-٥٣، ٦١، ٧٥، ٨٨، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨

ك

كاسيباوم، نانسي
- الوثيقة ١٨

كلينتون، ويليام جيفرسون
- الوثيقة ٦٨

الكوليرا
- الوثائق ٨٥، ٨٩، ٩٥

الكويت - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

كينيا
- الوثيقة ١١٧

ل

اللاجئون
- الوثائق ١١، ٢٩، ٤٢، ٦٤، ٧١، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٦، ١١٧

انظر أيضا: الأشخاص المشردون، المساعدة الإنسانية، ممرات الإغاثة، نقل مواد الإغاثة، العودة إلى الوطن

لجان التحقيق
- الوثائق ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٦، ٨٨

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- الوثيقة ٨١

لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) بشأن التحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
- الوثائق ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٦

لجنة الأمم المتحدة المخصصة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) بشأن الصومال
- الوثيقة ٣٥

اللجنة الأوروبية
- الوثيقة ١١٧

اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي
- الوثائق ١٤، ١٥، ٤١، ٤٥

اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات المعنية بالتعمير والإصلاح في فترة ما بعد الحرب وفي حالات الكوارث
- الوثيقتان ١٠٤، ١٠٧

لجنة الصليب الأحمر الدولية
- الوثائق ٥، ٧، ٩ - ١٢، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٥٢، ٨٣، ١٠٧

لجنة مجلس الأمن للأمم المتحدة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال
- الوثيقة ١٢

م

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- الوثيقتان ٨٩، ٩٥

مؤتمر دولي بشأن الصومال (مقترح)
- الوثائق ٣٨، ٣٩، ٤٢

المؤتمر الصومالي المتحد
- الوثائق ١٤، ٣٩، ٤٣، ٧٥، ٨٨، ١٠٠، ١١٧

مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (١٩٩٣: أديس أبابا)
- الوثائق ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥١ - ٥٤، ٨٤، ١٠٠

مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (١٩٩٤: مقترح)
- الوثائق ٨٩ - ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١١٧

المؤتمر الوطني لتحقيق المصالحة بين الشعب الصومالي (١٩٩٤: مقترح)
- الوثائق ٨٥، ٨٩ - ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠

ماليزيا - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٨٥، ٨٨، ٨٩

مبارك، حسني
- الوثيقة ٨٥

متطوعو الأمم المتحدة
- الوثيقتان ٨٠، ١٠٧

مجلس الأمن للأمم المتحدة
- الوثائق ١، ٢، ٤، ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٣٥، ٤٣ - ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٥٥ - ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٥ - ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٥ - ٧٩، ٨٣ - ٨٨، ٩٠ - ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١١٧، ١١٨

مجلس التنمية الصومالي (مقترح)
- الوثيقة ٨٠

المجلس الوطني الانتقالي
- الوثائق ٧٥، ٨٥، ٩١

المحاكمات
- الوثيقتان ٥٥، ٦٢

محمد، علي مهدي
- الوثائق ٩، ١١، ١٥، ٣١، ٣٢، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١١٧

المدارس
انظر: التعليم

المرأة
- الوثائق ٨٨، ٨٩، ٩٣

المرافق الصحية
انظر: الإمداد بالمياه

مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- الوثيقة ٨١

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
- الوثائق ٣١، ٤١، ٩٥

المساعدة الاقتصادية
- الوثائق ٥٢، ٦١، ٧١، ٧٥
انظر أيضا: برامج المعونة، المساعدة الإنمائية، المساعدة المالية، المساعدة الإنسانية، التعمير، التنمية المستدامة

المساعدة الإنسانية
- الوثائق ١، ٤ - ٦، ٨ - ١٤، ١٦ - ١٩، ٢٢ - ٢٤، ٢٧ - ٤١، ٤٣ - ٤٥، ٤٧ - ٥٣، ٥٧، ٥٩ - ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٨٠ - ٨٥، ٨٧، ٨٩ - ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٠ - ١٠٤، ١٠٦ - ١١١، ١١٦، ١١٧، ١١٩
انظر أيضا: الأشخاص المشردون، المساعدة الاقتصادية، الإغاثة في حالات الطوارئ، اللاجئون، ممرات الإغاثة، نقل مواد الإغاثة

المساعدة الإنمائية
- الوثائق ٤١، ٨٠، ٨٤، ١٠٠، ١٠٧
انظر أيضا: تنسيق المعونة، برامج المعونة، المساعدة الاقتصادية

المساعدة التعليمية
- الوثائق ٤١، ٩٣، ٩٥، ١١٦
انظر أيضا: برامج التدريب

المساعدة العسكرية
انظر: نقل الأسلحة

المساعدة المالية
- الوثائق ٥٢، ٥٣، ٦١، ٧٧، ٨٠

المساعي الحميدة
- الوثيقة ٣

مصائد الأسماك
- الوثائق ٨٠، ٨٩، ٩٥، ١٠٧

مصر - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٧٥

المطارات
- الوثائق ٤٠، ٤٣، ٤٧، ٩١، ٩٦

المعدات واللوازم
- الوثائق ٦٥، ٧٧، ٨٤، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣
انظر أيضا: اللوازم الطبية

المعونة الغذائية
- الوثائق ٧، ٩، ١١، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٤٥، ٥٠، ٦٤، ٦٨، ٧١، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٦، ١١٧
انظر أيضا: الإغاثة في حالات الطوارئ، ممرات الإغاثة، نقل مواد الإغاثة

المغرب - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٥٨، ٧٥، ٨٥

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- الوثائق ١٥، ٢٣، ٣١، ٤١، ٦٤، ٨٣، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١١٠، ١١٧

مكاتب الاتصال
- الوثائق ٣٥، ٤٣، ٤٩
انظر أيضا: التعاون بين المنظمات، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية

مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
- الوثيقتان ١١٧، ١١٨

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصومال
- الوثائق ١٢، ١٣، ١٥ - ١٧، ٢٢، ٢٧ - ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٤٣، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٦٥، ٧٥، ٧٧، ٨٣-٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٨، ١١٧

ممرات الإغاثة
- الوثائق ٧، ٩، ١٢، ٤٣، ٤٧
انظر أيضا: الإغاثة في حالات الطوارئ، المعونة الغذائية، المساعدة الإنسانية، مساعدة اللاجئين، نقل مواد الإغاثة

المملكة العربية السعودية - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

منسق الأمن للأمم المتحدة
- الوثيقة ١٠٨

منسق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ
- الوثيقة ١٠٧

المنظمات الإقليمية
- الوثائق ٨، ٩، ١١، ١٢، ٢٣، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٦٩، ١١٧

المنظمات الحكومية الدولية
- الوثيقتان ٩، ١٠٦
انظر أيضا: مكاتب الاتصال، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الإقليمية

المنظمات غير الحكومية
- الوثائق ٧، ١٠-١٢، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٤١، ٦٩، ٨٠، ٨٩-٩١، ٩٣، ٩٥، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧
انظر أيضا: المنظمات الحكومية الدولية، مكاتب الاتصال

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- الوثائق ٨٨، ٩٣، ٩٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٧

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- الوثائق ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١١٠، ١١٧

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- الوثائق ٧، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ٢٣، ٢٩، ٣١، ٤١، ٦٤، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١١٠، ١١٧

المنظمة الدولية للهجرة
- الوثائق ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠٧

منظمة الصحة العالمية
- الوثائق ١٥، ٢٣، ٦٤، ٩٣، ٩٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٧

منظمة العمل الدولية
- الوثيقة ٩٥

منظمة المؤتمر الإسلامي
- الوثائق ١، ٢، ٤ - ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤١ - ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٦٩، ٨٢ - ٨٥، ٨٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٧

منظمة موكي الصومالية الأفريقية
- الوثيقتان ٣٩، ٤٣

منظمة الوحدة الأفريقية
- الوثائق ١، ٤ - ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤١ - ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٦٩، ٨٢ - ٨٥، ٨٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٧، ١١٩

الموانئ
- الوثائق ٤٠، ٤٧، ٨٤، ٩١، ٩٦، ١١٧-١١٩

الموظفون
- الوثائق ٥٠، ٦٥، ٨٠

مياه الشرب
انظر: الإمداد بالمياه

ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)
- الوثائق ٤، ٩ - ١٢، ٣٣، ٣٥، ٤٣، ٧٧، ٨١، ٨٨

ن

النرويج - الأفراد العسكريون
- الوثيقتان ٨٣، ٨٥

نزع السلاح
- الوثائق ١١، ١٧ - ١٩، ٢٢، ٢٣، ٣٦، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥ - ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٣ - ٨٥، ٨٧ - ٨٩، ٩١، ١٠١

النشاط العسكري
- الوثائق ٣٣، ٣٤، ٥٦ - ٥٨
انظر أيضا: الحوادث المسلحة

نشر المعلومات
انظر: الإعلام

النظام القضائي
- الوثائق ٦١، ٦٥، ٧٧، ٨٣ - ٨٥، ٨٧ - ٨٩، ٩١

نظم الإنذار المبكر
- الوثيقة ١٠٧
انظر أيضا: الاستعداد للكوارث

نفولوبه، ماثيو س. و.
- الوثيقة ٧٨

النقل
انظر: النقل الجوي، نقل مواد الإغاثة

نقل الأسلحة
- الوثيقتان ٥٣، ٧٧

النقل الجوي
- الوثائق ١١، ١٥، ٢٤، ٣٢، ٤٠، ٤٨، ٨٤، ٨٩

نقل مواد الإغاثة
- الوثائق ١٢، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٤٧، ٥٠، ١٠٧، ١١٧، ١١٨
انظر أيضا: الإغاثة في حالات الطوارئ، المعونة الغذائية، المساعدة الإنسانية، مساعدة اللاجئين، ممرات الإغاثة

نيبال - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٧٥، ٨٥، ٩٣

نيجيريا - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٧٥، ٨٥، ٨٨، ٩٣

هـ

هاغلوند، غوستاف
- الوثيقة ٧٨

الهجرة الداخلية
انظر: الأشخاص المشردون

الهند - الأفراد العسكريون
- الوثائق ٧٥، ٨٥، ٩٢، ٩٣

هول، توني ب.
- الوثيقة ٧

و

الوساطة
- الوثيقة ١١٢
انظر أيضا: المساعي الحميدة، التفاوض

وقف إطلاق النار
- الوثائق ٣ - ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٣٥، ٤٠ - ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٩ - ٦١، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩١، ٩٣، ١٠١، ١١٠
انظر أيضا: الإشراف على الهدنة

وكيل أمين عام الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام
- الوثيقتان ٩٦، ١٠٨

الولايات المتحدة الأمريكية - القوات المسلحة
- الوثائق ١٨، ٣٣، ٣٦، ٣٨-٤٠، ٤٣، ٤٧، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٨

ي

اليونان - الأفراد العسكريون
- الوثيقة ٨٥

سادسا - فهرس المقدمة

[تشير الأرقام الواردة بعد مواد الفهرس إلى أرقام الفقرات في المقدمة]

أ

أبساميه، ١٩٨

أبغال، ٢٨، ١٩٨

أبو سماح أبو بكر، ١٨٦

اتفاق أديس أبابا المبرم في الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦ - ١٣٩، ١٤١، ١٤٥، ١٦٦، ١٧٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٢٥

اتفاقات السلام، ١٣، ١٤، ٦٩، ١١٠، ٢١٧

الاتفاق العام الموقع في أديس أبابا (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ١٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٦

إثيوبيا، ٢٣، ٢٥، ٣٥، ٩٨، ١٠٣، ١٥١، ١٩٤، ٢٣٣، ٢٣٥

اجتماع الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (الثاني: ١٩٩٢، أديس أبابا)، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩

اجتماع الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (الثالث: ١٩٩٣، أديس أبابا)، ١٠٤، ١٠٦

اجتماع الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال (الرابع: ١٩٩٣، أديس أبابا)، ١٩٤

الإحصاءات

استهلاك الأغذية، ٣٤

الأشخاص المشردون، ٣٥، ٢٣٤

الإصابات، ١، ٢٦، ٣٠، ٦٢

قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٩١، ٢٤٠

الصحة، ٢٤، ٣٤، ١٦٢

قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، ٧٣، ١٤٣، ١٥٥، ١٧٣، ١٨٣، ٢٠٤، ٢١٥

قوة العمل الموحدة في الصومال، ٩٥

اللاجئون، ٢٦، ٣٥، ٢٣٣

المجاعة، ١، ٩، ٣٩، ٥٥، ٦٤

المعونة الغذائية، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٩٧، ٩٨

الناتج المحلي الإجمالي، ٣٤

النفقات العسكرية، ٢٤

الأحوال الاقتصادية، ٣٤

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ٦٣، ٢١٨، ٢٢٨

الإدارة العامة، ١١، ١٠٢، ١٠٤، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٠، ١٦٢

الإدارة المدنية، ١١، ١٠٢، ١٠٤، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٠، ١٦٢

الإذن بالإجراءات العسكرية، ٨٥، ٩٠، ٩١

أرض الصومال، ٢٠، ٢٩، ١٣٧، ١٩٧

الأراضي الصالحة للزراعة، ٣٣

إريتريا، ١٥١، ٢٣٣، ٢٣٥

إريغابو، ٤٢

إزالة الألغام، ٩٧، ١٠٣، ١٢٣، ٢١٣، ٢٢٤

الأزمة الإنسانية، ٣، ٣٣، ٣٥، ٥٥-٦٥، ٧٥، ٨٣، ٩٦، ٢١٩، ٢٣٩، ٢٥٤

إسبانيا، ٢١٠

استعادة انتشار الأمن، ٩٩، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٩، ١٦٠، ١٧٩، ١٨٢، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٤٤

الاستعداد للطوارئ، ١٠، ١٦

أسرى الحرب، ١١٠

أسعار الأغذية، ٥٥، ٦٤، ٩٩، ١٠٥، ٢٣٢

الأسلحة

انظر أيضا: النفقات العسكرية

التسليم، ٨٦، ٨٨، ١١٠-١١٣، ١١٦، ١١٩، ١٣٦

التنظيم، ١٢٣، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٣، ٢٢٥

الحظر ١٧، ٤٦

مرافق التخزين، ١١٩، ١٤٤

الأسواق، ٦٣، ٦٤، ١٠١، ١٠٥، ٢١٢

الإسلام، ٢٠

الأشخاص المشردون، ١٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٥٥، ٧٢، ١٠١، ١٠٥، ١٢٣، ١٥٩، ٢٢٣، ٢٣٤

إعادة توطين، ١٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٤، ٢٣٤

الإصابات، ١، ٢٦، ٣٠، ٦٢

الإصلاح الاقتصادي، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤-١٠٦، ١١٤، ١٣٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٥، ١٩٩، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩-٢٣١، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٥٠

الأطفال، ٩، ١٠، ٤٣، ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٩٩، ١٠٠، ١٥٢، ١٦٢، ٢٣٥

إعادة بناء الحكومة، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٦٦

إعادة توطين المشردين، ١٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٤، ٢٣٤

الإعلانات

إعلان نيروبي بشأن المصالحة الوطنية (١٩٩٤)، ١٣، ١٩٥-١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٧

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، ١٣٥

الإغاثة في حالات الطوارئ

انظر: المساعدة الإنسانية

أفراد الأمن، ٦٩-٧٣

الاقتصاد الريفي، ١٠٣، ١٦٢

إقليم الصومال الواقع تحت وصاية الأمم المتحدة، ٢٩

الألغام الأرضية، ٩٧، ١٠٣، ١٢٣، ٢١٣، ٢٢٤

ألمانيا، ١٢٨

إمام حراب، ١٩٨

الإمداد بالمياه، ١٠، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٥٥، ٦١، ٦٣، ١٠٠، ١٠٤، ١٦١، ١٩٢، ٢٣٦

الإمدادات الطبية، ١٠، ٩٩، ١٥٩

الأمراض، ١٠، ٣٤، ٥٥، ٦٢، ٩٩، ١٠٤، ١٦٢، ٢٣٥

الأمم المتحدة

إغلاق المكاتب، ٤١

إعادة فتح المكاتب، ٤١

أمن عمال الإغاثة، ٥٧، ٦٥، ٧٨، ٨٢، ٩٧، ١١٢، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٠، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٩

انظر أيضا: الهجمات الموجهة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال

الأمين العام للأمم المتحدة، ٤٥، ٦٠، ٦١، ٧٣، ٧٦، ١٧٥، ٢٠٦، ٢١٣

خافيير بيريز دي كوييار، ٤٥

أنان، كوفي، ٢٠٢

إنتاج الأغذية، ٣٣، ٣٦، ١٠١، ١٠٥

الإنتاج الزراعي، ١٠٠، ١٦١، ٢٣٠، ٢٣٢

الانتخابات، ٢٨، ١٣٤، ٢١٢

الانتقال إلى حكومة مركزية صغيرة، ١٣٣-١٣٥، ١٦٣، ١٧٣، ١٩٦

الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ١١٦-١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧

إنفاذ السلام، ٦٦، ٨١، ٨٧-٨٩، ١١٤، ١٢٠-١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٤١، ١٧٠، ١٧١، ١٨٥

أوغادين، ٢٣، ٢٧، ٣٣، ٤٠

أوغاديني، ١٩٨

أوكلي، روبرت، ٩٢، ١٠٨، ١٧٢

إيطاليا، ٣٠

إيغال، أحمد حاجي إبراهيم، ١٣٧

ب

بارضيره، ٣١، ٦١، ٦٢، ٧٨، ٩٥، ١٩٨

باريل، ج. م. غ.، ٢٠٢

باكستان، ١٤٧

بالي دوغله، ٩٥

البث الإذاعي، ١٤٦، ١٤٩، ٢٥٣

البذور والأدوات الزراعية، ١٠، ٦١، ٦٣، ١٠١، ١٦١، ٢٣٦

برامج التدريب، ١٠، ١٠٠، ١٦٢، ١٦٨، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٣٦

بربرة، ٤١، ٤٢، ٧١-٧٣، ٧٥

برعو، ٢٩

برنامج الإصلاح الريفي في الصومال، ٢٣٦

برنامج الإغاثة والإصلاح لعام ١٩٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٦٠

برنامج عمل الـ ١٠٠ يوم لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الصومال لعام ١٩٩٢، ٦٣-٦٥، ٩٧، ١٠٠

برنامج الأغذية العالمي، ٦، ٤٠، ٥٦-٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧٧، ٧٨، ٩٤، ٩٧، ٩٧-٩٩، ١٠٥، ١٦١، ١٩٢، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٥-٢٣٧

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٦، ٢٤، ١٠٠، ١٩٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٦
بري، محمد سياد، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٦٧، ٧٨، ١١٣، ١٣٤، ٢١٣
بسيوني، ديفيد ٧٥
البعثة السياسية للأمم المتحدة، ٢٢٢
بعثة مجلس الأمن للأمم المتحدة في الصومال، ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩
بلد وين، ٦١، ٦٢، ٩٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢
بناء القدرات، ١٠٢، ١٠٦
بواله، ١٨٨
بوراما، ٤١، ١٣٧، ١٦٩
بوساسو، ٧١-٧٣، ١٦٠، ٢٣٦
بوش، جورج، ١١٦
بير، تشفيك، ١٢٨
بيريز دي كوييار، خافيير، ٤٥
بيضوا، ٣١، ٣٥، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٩٥، ٩٨، ١٦٠، ١٩١، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٣٦

ت

تحالف الإنقاذ الصومالي، ٦٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٢
التحالف الوطني الصومالي، ٦٨، ١١٣، ١٥٤، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢١١، ٢١٢
الحكومة المؤقتة، ٢٠٢، ٢١١
المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨-١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٧٢، ١٩٠، ١٩٣، ٢٢٢
التحصين (التطعيم)، ١٠، ٣٤، ٤٢، ٥٥، ٦٣، ١٠١، ١٦٢، ٢٣٥
تدهور الحالة الأمنية، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٩، ٢٣٠
تسريح القوات المسلحة، ٩٠، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٣٩، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٥
التسوية السياسية، ١٢، ١٠٧، ١٣٢، ١٨٠، ١٨٩، ٢١٢، ٢٣٩
تشريد السكان
انظر: الأشخاص المشردون
التعمير، ٩٦، ١٠٠، ١٨٤، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٦
تقاسم السلطة، ٢١٢
تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ٢٤
تكنيكالن، ٣٠، ٢١٢

ج

جامعة الدول العربية، ١٣، ٣١، ٤٨، ٥٣، ١٠٩، ١٧٦، ٢٠٩، ٢١٨
جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، ٢٦، ٢٩، ٦٨، ١٦٥
الجبهة القومية الصومالية، ٣١، ٦٧
الجزاءات، ١٣٦، ١٤٥
الجفاف، ١، ٣٣، ٣٥، ٥٥، ٢٢٠، ٢٣١
جلالقسي، ٩٥
الجمعية التشريعية الوطنية، ١٩٦
جونا، جيمس أ. س.، ٤٥، ٤٩
جونستون، روبرت، ٩٢
جونستون، فيليب، ٦٣
جيبوتي، ٣٠، ٣٥، ٤٢، ١٠٣، ١٥١، ٢٣٣، ٢٣٥
جيس، عمر، ١١٣، ١٤١

ح

حادثة ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٥٥-١٥٧، ١٧١، ١٧٢، ١٨٥
حادثة ٥ حزيران/ يونيه، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٤
حدور، ٩٥
الحرب الباردة، ٧، ٢٣، ٨٩
الحرب مع إثيوبيا، ٢٣، ٢٥
حركة بلدان عدم الانحياز، ١٣
الحركة القومية الصومالية، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٦٨، ١٠٩، ١٣٧، ١٣٨، ٢١٣
الحركة الوطنية الصومالية، ٢٧، ١١٣، ١٤١
حظر توريد الأسلحة، ١٧، ٤٦

حفر الآبار، ١٠، ١٠٥، ١٦٢، ٢٣٥، ٢٣٦
حقوق الإنسان، ١٣٥، ١٦٩
الحكومة المؤقتة، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١١
الحكومات المحلية، ١٣٤، ١٥٤، ١٦٠، ٢١٤
الحكومة الوطنية، ٢١١
حوادله، ١٩٠

خ

الخدمات الصحية، ١٠، ٣٧، ٤٢، ٥٥، ٦٣، ١٦٢، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٣٦
خطة عمل الـ ٩٠ يوما المتعلقة بالصومال لعام ١٩٩٢، ٥٨

د

دارود، ١٩٨
الدرع المتحد، ٢١٦
دوبله، ١٩٨
الدول المساهمة بقوات، ١٢٧، ١٢٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٢، ٢٤٩
ديغيل، ١٩٨

ر

الرئيس المؤقت، ٢٨، ٢٢٣
راديو مقديشو، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٩
رحنوين، ١٦٥

ز

الزعماء الدينيون، ١٣٧، ١٨٩، ١٩٨
زيناوي، ميليس، ١٣٢

س

سباق التسلح، ٢٤
السجون، ١١، ١٣٨، ١٦٩
سحنون، محمد، ٥٤، ٧٧
السفارات، ٤٣
سوء التغذية ، ٣٩، ١٦١، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٣٢

ش

شرماركي، عبد الرشيد علي، ٢٣
شاهين، امتياز، ٦٩
شحنات المعونة، ٦٢، ٧٠

ص

الصحة، ٢٤، ٣٤، ١٦٢
الصحفيون، ٤٣، ١٥٣
الصناديق الاستئمانية، ٩٣، ٢١٤
الصومال الإيطالي، ٢٠، ٢٩
الصومال البريطاني، ٢٠، ٢٩

ط

الطيران المدني، ٢٣٧

ع

العشائر وأفخاذ العشائر، ١٢، ٢١-٢٣، ١١٢، ١٦٥، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٨
أبساميه، ١٩٨
أبغال، ٢٨، ١٩٨
أوغادييني، ١٩٨
حوادله، ١٩٠
دارود، ١٩٨
ديغيل، ١٩٨
رحنوين، ١٦٥
مريحان، ١٦٥، ١٩٨

المسنون، ١٣، ٢٢، ٦٩، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٦٥، ١٨٩، ١٩٨

ميريفله، ١٩٨

هاوييه، ٢٧، ٢٨، ١٩٠، ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٢

هبر غيدر، ٢٨، ١٥٠، ١٩٠، ١٩٨

عمال الإغاثة، ٥٧، ٦٥، ٧٨، ٨٢، ٩٧، ١١٢، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٠، ٢٢١

الأمن، ٥٧، ٦٥، ٧٨، ٨٢، ٩٧، ١١٢، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٠، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٩

عمليات حفظ السلام، ٧، ١٥، ٦٦، ٦٧، ٨٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٤٠، ١٤٧، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٥، ٢٤٠، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٥١

عملية استعادة الأمل، ٩١، ٩٧

انظر أيضا: قوة العمل الموحدة في الصومال

عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال، ٣، ٨، ١٧، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٩٢، ١١٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٢

الانسحاب، ٨٤

رئيس المراقبين العسكريين، ٦٩

قائد القوة، ٧٥، ٩٢

القوات الباكستانية، ٥، ٧٠، ٧٥، ٩٢

القيادة والتنظيم، ٩٢

منسق المساعدة الإنسانية، ٧٥

وزع القوات، ٧١-٧٥، ٧٩، ٨٤

الولاية، ٥، ٥٣

عملية الأمم المتحدة الثانيـة في الصومال، ٣، ٤، ٨، ٩، ١١، ١٨، ١٠٣، ١١١، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧-١٦٩، ١٨١، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٢

الإصابات، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٩١

انتشار القوات، ٦٩، ١٢٧، ١٤٣، ٢٥٢

الانتقال إليها، ١١٦-١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧

الانسحاب، ٢، ١٤، ١٥، ١٨، ١٧٥، ٢٠٣-٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥-٢١٧، ٢١٩-٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣١

انسحاب القوات، ١٧٠، ١٧٢-١٧٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٩

التمويل، ١٢٦، ١٢٧، ٢٥٠

حادثة ٥ حزيران/ يونيه، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٤

شعبة العدالة، ١٦٧، ١٦٩

قائد القوة، ١٢٥، ١٢٨، ١٤٣، ١٥٨، ١٨٦، ٢٠٤، ٢١٦

القوات، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٣-١٤٥، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧-١٧٩، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٥، ٢١٩

القوات الأوروبية، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٧

القوات الإيطالية، ١٥٢

القوات الباكستانية، ١٤٤، ١٥٢، ٢١٥

القوات البلجيكية، ١٤١

القوات البنغلاديشية، ٢١٥

القوات الماليزية، ١٥٦، ١٩١

القوات المغربية، ١٥٢

القوات النيبالية، ١٩١

القوات النيجيرية، ١٥٤

القوات الهندية، ١٩١

قوات الولايات المتحدة، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٠-١٧٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧

القيادة والتنظيم، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٧، ٢٤٩

المساهمون بقوات، ١٢٧، ١٢٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٢، ٢٤٩

مكتب حقوق الإنسان، ١٦٩

نائب قائد القوة، ١٢٩، ١٥٧

الهجوم على الأفراد، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٧، ١٨١، ١٨٨، ١٩١

الولاية، ٥، ٦، ١٤، ١٨، ٨٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣-١٢٥، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٧-١٨٠، ١٨٢-١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٩، ٢٤٥

عملية تقديم الإغاثة، ٦١

عودة اللاجئين إلى الوطن، ١٠، ١٠١-١٠٤، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٤، ٢٣٣

عيديد، محمد فارح، ٢٨، ٣٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩-٥١، ٦٧-٧٠، ٧٥، ٧٧، ٩٤، ١٠٨، ١١٣، ١٤٢، ١٤٨، ١٥١، ١٥٥، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣

أوامر الاعتقال، ١٤٩، ١٨١

غ

غبيهو، فيكتور، ١٨٦

ف

الفصائل، ٢، ١٢، ٣١، ٧٤، ٨٧، ٩٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١١-١١٣، ١١٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٦٣، ١٦٥، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٤٢

القادة، ٢٨، ٣٠، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٦٧، ٦٩، ٧٤، ٧٦، ٨٤، ١٠٨، ١١٠-١١٢، ١١٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٢، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٢٢

الموقف تجاه الأمم المتحدة، ٧٤-٧٦

الفريق التقني، ٥٠، ٥١، ٧٢

فريق التنسيق لمواصلة دعم البرامج الإنسانية في الصومال، ٢١٨، ٢٢٨

فيرر، توم، ١٤٨

ق

القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، ١٨٦، ١٩٤

قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات لعام ١٩٦٢ الصوماليان، ١٦٩

قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الهنديان، ١٦٩

قطع الطرق، ٣٨، ٥٧، ٧٩، ١٢٠، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٢١

انظر أيضا: النهب

القوات الأوروبية، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٧

القوات الإيطالية، ١٥٢

القوات الباكستانية، ٥، ٧٠، ٧٥، ٩٢، ١٤٤، ١٥٢، ٢١٥

القوات البحرية للولايات المتحدة، ٩٢، ٩٤، ٩٥

القوات البلجيكية، ١٤١

القوات البنغلاديشية، ٢١٥

القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة، ١٢٩، ١٥٥-١٥٧، ١٨٥

قوات الشرطة، ١١، ١١٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٠، ٢١٤

قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، ٧٣، ١٤٣، ١٥٥، ١٧٣، ١٨٣، ٢٠٤، ٢١٥

القوات الماليزية، ١٥٦، ١٩١

القوات المسلحة

التسريح، ٩٠، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٣٩، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٥

نزع السلاح، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ١٠٧، ١١٠-١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢٢٤، ٢٢٥

القوات المغربية، ١٥٢

القوات النيبالية، ١٩١

القوات النيجيرية، ١٥٤

القوات الهندية، ١٩١

قوات الولايات المتحدة ١٥٤، ١٥٦، ١٧٠-١٧٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧

قوة الرد السريع (الولايات المتحدة)، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٣

قوة العمل الموحدة "الدرع المتحد"، ٢١٦

قوة العمل الموحدة في الصومال، ٣-٥، ٨، ٩، ٩١، ٩٢، ٩٤-٩٨، ١٠٧، ١١٠-١١٣، ١١٥، ١٢٠-١٢٢، ١٢٨، ١٣١، ١٧٣، ١٨٣، ١٨٨، ٢٤١، ٢٤٥

الانسحاب، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٤٣

التمويل، ٩٣

الصندوق الاستئماني، ٩٣

القيادة والتنظيم، ٩٢

وزع القوات، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١١٧

الولاية، ٩٠، ٩٢، ١١٤، ١١٧، ١١٩

القوة المتعددة الجنسيات، ٤، ٥، ٩٠

ك

كتاني، عصمت، ٧٧، ١٠٨

كلينتون، ويليام جيفرسون، ١٧٢

الكوليرا

انظر: الأمراض

كوياتيه، لانسانا، ١٣٢، ١٨٦

كيتنغ، كولن، ٢٠٨

كيسمايو، ٣١، ٣٥، ٣٨، ٥٦، ٥٨، ٦٢، ٦٥، ٧١-٧٣، ٧٥، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١١٣، ١١٩، ١٢٠، ١٤١، ١٦٠، ١٦٥، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٣٥، ٢٣٦

كينيا، ٣١، ٣٥، ٤٢، ٦١، ٦٧، ١٠١، ١١٧، ١٥١، ١٦٥، ٢٣٣، ٢٣٥

ل

اللاجئون، ٢٥، ٢٦، ٣٥، ٩١، ٢٣٣

أوغادين، ٢٣، ٣٣، ٤٠

العودة إلى الوطن، ١٠، ١٠١-١٠٤، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٤، ٢٣٣

المخيمات، ٦١، ٢٣٣

المساعدة، ٦١، ٦٣، ١٠١، ١٢٣، ١٦٢

لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة الموجهة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ١٨١

لجنة التحقيق

انظر: لجنة الأمم المتحدة للتحقيق

اللجنة الدائمة لبلدان القرن الأفريقي، ١٣، ١٠٩، ١٣٢

لجنة الصليب الأحمر الدولية، ٦، ٣٩، ٤٢، ٥٦-٥٨، ٦٣، ٦٤، ١١٢، ١٦١

لجنة صياغة الميثاق الانتقالي، ١٣٥، ١٦٣

لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح، ١٣٦، ١٦٤

م

المؤتمرات

مؤتمر المصالحة الإقليمية (كيسمايو)، ١٦٥

مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (أديس أبابا، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ١٣

مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (أديس أبابا، آذار/ مارس ١٩٩٣)، ١٣، ١١٠، ١١١، ١٣٢، ١٣٧

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٣٦

مؤتمر المجالس المشتركة بين العشائر في جمهورية أرض الصومال، ١٣٧، ١٦٩

المؤتمر الصومالي المتحد، ٢٧-٢٩، ٣١، ٤١، ٦٨، ٦٩

المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨-١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٧٢، ١٩٠، ١٩٣، ٢٢٢

المؤسسات السياسية، ١١، ٢١، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨، ١٨٢، ٢٢٧

مبارك، محمد حسني، ١٧٦

ماركو بولو (السفينة)، ٥٦

المجاعة، ١، ٩، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٥٥، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١٦١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١

مجالس الأقاليم، ١١، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٢٨

مجالس المقاطعات، ١١، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٦-١٦٨، ٢٢٧، ٢٢٨

المجتمع الدولي، ١، ٢، ١٥، ١٦، ٤٣، ٦٠، ٦٥، ٧٦، ٧٨، ٨١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٨٥، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٥٣-٢٥٧

مجلس الأمن للأمم المتحدة، اجتماع القمة (١٩٩٢: نيويورك)، ٧

مجلس الأمن للأمم المتحدة، ٥، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥٣، ٦٥، ٧٥، ٨١-٨٣، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٤٥-١٤٨، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠-١٨٣، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٥

القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، ٤٦، ٤٧

القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ٥٢، ٦٦

القرار ٧٦٧ (١٩٩٢)، ٧١

القرار ٧٧٥ (١٩٩٢)، ٧٣

القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، ٩٠، ١٠٧، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩

القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٨٤، ١٨٥
القرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، ١٤٦-١٤٩
القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، ١٥٥
القرار ٨٨٥ (١٩٩٣)، ١٨١
القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)، ١٨٠
القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٤، ٢١٣
القرار ٩٤٦ (١٩٩٤)، ٢٠١
المجلس الوطني الانتقالي، ١٣٥، ١٣٧، ١٩٦
مجموعة الـ ١١، ٦٨
مجموعة الـ ١٢، ٦٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٢
محمد، علي مهدي، ٢٨، ٣٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩-٥١، ٦٨-٧٠، ٧٧، ١٠٨، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧
المدارس، ١٠، ٣٧، ١٠٠، ١٠٥، ١٦١، ١٦٢، ٢٣٥، ٢٣٦
مدونة السلوك لتقديم المساعدة الدولية من أجل الإصلاح والتنمية إلى الصومال، ٢٢٩
المرافق الصحية، ٣٤، ٣٧، ٥٥، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٦١، ١٦٢، ٢٣٥
المراقبون العسكريون، ٥٠، ٥٢، ٦٩، ٩٢
الزي، ٦٩
مراكز صحة الأم والطفل، ٥٦، ٩٩، ٢٣٥
مرجان، محمد سيد حرسي، ١١٣
مركا، ٦٢، ٩٥، ١٩٠
مريحان، ١٦٥، ١٩٨
المساعدة الإنسانية، ١٠، ١١، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٦، ١٠٤، ١١٧، ١١٩، ١٤٠، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٤-٢٥٠
أفراد الأمن، ٥١، ٥٢
الأمن، ٥، ٩، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٨١-٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٥، ٩٨، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٩، ١٧٩، ٢٠٠، ٢٣٩
التمويل، ٦٠، ١٦٠، ١٩٩، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٧
المساعدة الإنمائية، ١٠، ١١، ١٠٠، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٠
المساعدة التعليمية، ١٠، ١٠٠، ١٠٥، ١٦١، ١٦٢، ٢٣٥، ٢٣٦
مشاريع الغذاء مقابل العمل، ١٠٥، ١٦١، ٢٣١، ٢٣٦
مشاورات السلام، ١٣، ٤٧، ٤٨
المصالحة الوطنية، ١٢، ٤٥، ٤٩، ٥٣، ٧٠، ٧١، ١٠٧، ١٠٨، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٩، ١٦٣، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥-٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٧-٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤
مصر، ٣٠
المطارات، ٩، ٣٨، ٤٥، ٥٢، ٥٨، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٧٩، ٩٤، ٩٥، ١١٩، ١٢٣، ١٧٩، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦
معهد الحياة والسلام، ٢٢٦، ٢٢٧
المعونة الطبية، ١١، ٩٩، ٢٣٥
المعونة الغذائية، ٩، ٣٨، ٥٦-٥٩، ٦١-٦٥، ٧٧، ٧٨، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ١٥٩، ١٦١، ١٩٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤١
مراكز التوزيع، ٦٢، ٧٠، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١١٩، ١٤٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٦، ٤٠، ٤٢، ١٠١، ١٠٣، ٢٢٤، ٢٣٣
مقديشو، ٢٨-٣١، ٣٥، ٣٨، ٤٢-٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٨، ٦٥، ٧٠-٧٢، ٧٤، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٤، ١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥
الشمال، ٣٠، ٥١، ٢١١
الجنوب، ٣٠، ٥١، ١٤٨-١٥٠، ١٥٢-١٥٤، ١٥٦، ٢١١
الممثل الخاص للأمين العام للصومال، ١٢، ١٣، ١٥، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٥، ٧٠، ٧٧، ٩٢، ١٠٨، ١٢٨، ١٥٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٨
جوناثان، هاو، ١٢٨، ١٤٩
سحنون، محمد، ٥٤، ٥٧
غبيهو، فيكتور، ١٨٦
كتاني، عصمت، ٧٧، ١٠٨
كوياتيه، لانسانا (النائب)، ١٣٢، (القائم بالأعمال)، ١٨٦
ممرات الإغاثة، ٥٨
المملكة المتحدة، ١٤٧
منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للصومال، ٢٢٨
منطقة القرن الأفريقي، ١٣، ٤٣، ٦١، ١٠٩، ١٥١
منطقة جوبا، ١٦٥، ١٩٢، ١٩٨، ٢٣٢
منطقة غيدو، ٣١، ٧٢، ١٦٥

المنظمات غير الحكومية، ٦، ٩، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٧٨، ٩٩-١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١٢، ١٢٣، ١٤٠، ١٦٠-١٦٢، ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١

منظمة أطباء بلا حدود (بلجيكا، فرنسا)، ٢٣٥

منظمة الأغذية والزراعة

انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٦، ١٠٠، ٢٢٤، ٢٣٥

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٤٠، ٤٢، ٥٦-٥٨، ٦٥، ٧٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١١٢، ١٦٢، ٢٣٥

المنظمة الدولية للهجرة، ٢٣٤

منظمة الصحة العالمية، ٦، ٩٩، ٢٣٥

منظمة الطيران المدني الدولي، ٢٣٧

منظمة العمل الدولية، ٢٣٦

منظمة كير، الولايات المتحدة الأمريكية، ٦٣

منظمة المؤتمر الإسلامي، ١٣، ٣١، ٤٨، ٥٣، ١٠٩، ١٧٦، ٢٠٩، ٢١٨

منظمة الوحدة الأفريقية، ١٣، ٣١، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ١٠٩، ١٧٦، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٢٣

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٦، ٣٦، ١٦١

المواشي، ١٠، ٣٣، ٣٦، ١٠٠، ١٠١

موافقة الأطراف في نزاع، ٤، ١٢، ٦٧، ٧٤، ١٧٨، ٢١٠، ٢٤٢، ٢٥٤

الموانئ، ٩، ١٠، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٧٩، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١١٩، ١٢٣، ١٧٩، ١٨٤، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٥، ٢٣١، ٢٣٦

الموانئ البحرية

انظر: الموانئ

مونتغمري، توماس، ١٢٩

مياه الشرب، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٥٥، ٦١، ٦٣، ١٠٠، ١٠٤، ١٦١، ١٩٢، ٢٣٦

ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)

الميثاق، الفصل السادس، ١٥٨

الميثاق، الفصل السابع، ٤، ٤٦، ٨٢، ٨٥، ٩٠، ٩١، ١١٤، ١٢٢، ١٢٥، ١٥٨، ٢٣٩

المادتان ٤٢ و ٨٥

ميريفله، ١٩٨

الميليشيات، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٣٨، ٧٨، ٩٤، ٩٥، ١٠٢، ١٠٧، ١١٠-١١٢، ١١٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٥٦، ١٦٨، ١٩٠، ١٩٢، ٢٢٣-٢٢٥

ن

النداء الموحد المشترك بين الوكالات بشأن الصومال، ٦١، ٢٣٧

نزع سلاح القوات المسلحة، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ١٠٧، ١١٠-١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢٢٤، ٢٢٥

الطوعي، ١٧٧، ١٧٨

نظام العقوبات، ١٣٨، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩، ٢٠٠

النظام القضائي، ١١، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٧، ٢٠٠

نغولوبه، ماثيو س. و.، ١٨١

النفقات العسكرية، ٢٤

نقل الأغذية جوا، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٩٤

النهب، ٣٦-٣٨، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٧٨، ٧٩، ٩٧، ٢١٦، ٢٢٣

انظر أيضا: قطع الطرق

نهر جوبا، ٣٣

نهر شبيليه، ٣٣

نيروبي، ٢١٨، ٢٢٢

هـ

هانسن، بيتر، ٧٢

هاو، جوناثان، ١٢٨، ١٤٩

هاوييه، ٢٧، ٢٨، ١٩٠، ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٢

هبر غيدر، ٢٨، ١٥٠، ١٩٠، ١٩٨

الهجرات الجماعية

انظر: الأشخاص المشردون

الهجمات الموجهة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٧، ١٨١، ١٨٨، ١٩١

حادثة ٥ حزيران/ يونيه، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٤

هرغيسا، ٢٦، ٤٢، ١٠٣
هيئة تنسيق المعونة للصومال، ٢٢٨، ٢٢٩
الهيكل الاجتماعي، ٢١
انظر أيضا: العشائر وأفخاذ العشائر

و

وسائط الإعلام، ٤٣، ٦٠، ١٧١، ٢٥٣
الوساطة، ٣٠، ١٩٤
وقف إطلاق النار ١٢، ١٣، ١٧، ٣١، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٦٧، ٧٠، ٧١، ١٠٨، ١١٠، ١٧٢، ١٨٤
انتهاكات، ١٣، ١٢٣، ١٣٦، ١٤٥، ١٦٤
رصد، ٥، ٤٨-٥٣، ١١٠
وكالات الأمم المتحدة، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٥٧، ٨٤، ٩٩-١٠١، ١٢٣، ١٤٠، ١٦١، ١٦٢، ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٣٤-٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٩
انظر أيضا: وكالات المعونة
وكالات المعونة، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٨٤، ١٠١، ١١٢، ١٥٩، ١٨٨، ٢٠٣، ٢١٥، ٢٢٨
انظر أيضا: وكالات الأمم المتحدة
وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ٢٠٢
وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ٧٢
وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ٤٥، ٤٩
الولايات المتحدة، ٦١، ٧٠، ٨١، ٨٢، ٨٨، ٩٠-٩٣، ٩٥، ١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٧، ١٧٠-١٧٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠١

ي

اليمن، ٣٥، ٢٣٥
يوغوسلافيا، ٣، ٤٣، ٦٠، ٨٩
يوغوسلافيا السابقة، ٣، ٤٣، ٦٠، ٨٩

منشورات للأمم المتحدة في مجالات الاهتمام ذات الصلة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة التالية من العنوانين الواردين أدناه، أو من الموزعين المحليين:

خطة للسلام
الطبعة الثانية، ١٩٩٥
بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة
A.95.I.15، ١٥٥ صفحة، ٧,٥٠ دولارات

خطة للتنمية
بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة
A.95.I.16، ١٣٢ صفحة، ٧,٥٠ دولارات

في مواجهة التحديات الجديدة
التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، ١٩٩٥
بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة
A.95.I.47، ٣٩٦ صفحة، ٧,٥٠ دولارات

(الأبعاد الجديدة لتنظيم التسلح ونزع السلاح في حقبة ما بعد الحرب الباردة)
New Dimensions of Arms Regulation and Disarmament in the Post-Cold War Era
By Boutros Boutros-Ghali
E.93.IX.8 92-1-142192-6 53 pp. $9.95

(معلومات أساسية عن الأمم المتحدة)
Basic Facts About the United Nations
E.95.I.31 92-1-100570-1 341 pp. $7.50

(الحولية الديمغرافية، المجلد ٤٤)
Demographic Yearbook, Vol. 44
B.94.XIII.1 92-1-051083-6 1992 823 pp. $125.00

(الحولية الإحصائية، الطبعة ٣٩)
Statistical Yearbook, 39th Edition
B.94.XVII.1 H 92-1-061159-4 1992/93

(الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦)
World Economic and Social Survey 1996
E.96.II.C.1 92-1-109131-4 366 pp. $55.00

(تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٥- الشركات عبر الوطنية والتنافسية)
World Investment Report 1995 - Transnational Corporation and Competitiveness
E.95.II.A.9 92-1-104450-2 440 pp. $45.00

(حولية الأمم المتحدة، المجلد ٤٨)
Yearbook of the United Nations 1994, Vol. 48
E.95.I.1 90-411-0172-1 1,564 pp. $150.00

سلسلة الكتب الزرقاء الصادرة عن الأمم المتحدة

الأمم المتحدة والفصل العنصري، ١٩٤٨-١٩٩٤
A.95.I.7، ٦٧٢ صفحة، ٢٩,٩٥ دولارا

(الأمم المتحدة وكمبوديا، ١٩٩١ - ١٩٩٥)
The United Nations and Cambodia, 1991-1995
E.95.I.9 92-1-100548-5 352 pp. $29.95

(الأمم المتحدة وعدم الانتشار النووي)
The United Nations and Nuclear Non-Proliferation
E.95.I.17 92-1-100557-4 199 pp. $29.95

(الأمم المتحدة والسلفادور، ١٩٩٠-١٩٩٥)
The United Nations and El Salvador, 1990-1995
E.95.I.12 92-1-100552-3 611 pp. $29.95

(الأمم المتحدة وموزامبيق، ١٩٩٢-١٩٩٥)
The United Nations and Mozambique, 1992-1995
E.95.I.20 92-1-100559-0 321 pp. $29.95

(الأمم المتحدة والنهوض بالمرأة، ١٩٤٥-١٩٩٦)
The United Nations and the Advancement of Women, 1945-1996
E.96.I.9 92-1-100603-1 846 pp. $49.95

(الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، ١٩٤٥-١٩٩٥)
The United Nations and Human Rights, 1945-1995
E.95.I.21 92-1-100560-4 536 pp. $29.95

الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت، ١٩٩٠-١٩٩٦
A.96.I.3، 92-1-000072-2، ٨٨٤ صفحة، ٤٩,٩٥ دولارا

(الأمم المتحدة ورواندا، ١٩٩٣-١٩٩٦)
The United Nations and Rwanda 1993-1996
E.96.I.20 92-1-100561-2 739 pp. $29.95

United Nations Publications
2 United Nations Plaza,
Room DC2-853
New York, NY 10017
United States of America
Tel.: (212) 963-8302;
1 (800) 253-9646
Fax: (212) 963-3489

United Nations Publications
Sales Office and Bookshop
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
Tel.: 41 (22) 917-26-13;
41 (22) 917-26-14
Fax: 41 (22) 917-00-27

طبع على ورق معاد تصنيعه

الأمم المتحدة ، سلسلة الكتب الزرقاء ، المجلد الثامن

الأمم المتحدة والصومال ، ١٩٩٢ - ١٩٩٦

أدت الحرب الأهلية وما نتج عنها من مجاعة وانهيار السلطة الحكومية في الصومال إلى عملية للأمم المتحدة لا مثيل لها في تاريخ المنظمة. وهذا الكتاب « الأمم المتحدة والصومال ، ١٩٩٢-١٩٩٦ » يورد سردا شاملا لتلك التجربة التي نفذت فيها عملية الأمم المتحدة في الصومال وقوة العمل الموحدة (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) ولاية واسعة انطوت على حفظ السلام وتنفيذ السلام وكذلك على تقديم المعونة الإنسانية ، والترويج للمصالحة الوطنية وتقديم المساعدة في إعادة بناء الهياكل الأساسية والمؤسسات التي أصابها الدمار في الصومال.

ويشتمل هذا المجلد على أكثر من ١٠٠ وثيقة رئيسية تتصل بتلك الجهود. وتكمل النصوص مقدمة جامعة بقلم الأمين العام بطرس بطرس غالى وسرد مفصل للتسلسل الزمني للأحداث. وتتضمن الوثائق المستنسخة في هذا المجلد:

- قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن؛
- تقارير الأمين العام وتصريحاته وبياناته ومراسلاته؛
- الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها بين الأحزاب الصومالية؛
- النداءات وخطط العمل الدولية وغير ذلك من المواد المتصلة بجهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والرامية إلى توفير المساعدات الطارئة للإغاثة من المجاعة والمساعدة الإنسانية.

الأمم المتحدة ـ سلسلة الكتب الزرقاء

تهدف سلسلة الكتب الزرقاء التي تصدرها الأمم المتحدة إلى تزويد العلماء ومقرري السياسات والصحفيين وغيرهم ممن يهمهم الأمر بأدوات البحث والمراجع الرئيسية من أجل الحصول على تفهم أعمق لعمل الأمم المتحدة. وتشمل الكتب الأخرى المنشورة في السلسلة ما يلي:

الأمم المتحدة والفصل العنصري ، ١٩٤٨-١٩٩٤
الأمم المتحدة وكمبوديا ، ١٩٩١-١٩٩٥
الأمم المتحدة وعدم الانتشار النووي
الأمم المتحدة والسلفادور ، ١٩٩٠-١٩٩٥
الأمم المتحدة وموزامبيق ، ١٩٩٢-١٩٩٥
الأمم المتحدة والنهوض بالمرأة ، ١٩٤٥-١٩٩٦
الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، ١٩٤٥-١٩٩٥
الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ، ١٩٩٠-١٩٩٦
الأمم المتحدة ورواندا ، ١٩٩٣-١٩٩٦

الناشر: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة
DPI/1677 ISBN 92-1-000074-9